

الجمهورية العراقية
وزارة الأوقاف والشؤون الدينية
إحياء التراث الإسلامي

٥٠

الأيضاح في شرح المفصل

للشيخ

أبي عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب النحوي

٥٧٠ هـ - ٦٤٦ هـ

الجزء الاول

تحقيق وتقديم

الدكتور موسى بني العلي

الكتاب الخمسون

مطبعة العاني - بغداد

المكتبة المركزية
جامعة تكريت

الجمهورية العراقية
وزارة الأوقاف والشؤون الدينية
إحياء التراث الإسلامي
٥٠

١٧٨
الأيضاح في شرح المفصل

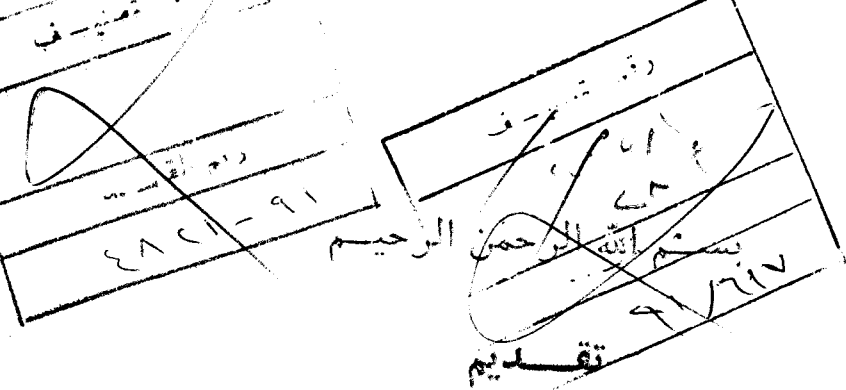
للشيخ
أبي عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن العاجب النحوي
٥٧٠ هـ - ٦٤٦ هـ

الجزء الاول

تحقيق وتقديم
الدكتور موسى بناي العائلي

الكتاب الخمسون

مطبعة العاني - بغداد



يسرني أن أقدم النص المحقق مع مقدمة لكتاب
(الايضاح في شرح المفصل لابن حاجب) ، وكنت
قدمت له دراسة في سنة ١٩٧٦ وطُبعت الدراسة
في مطبعة المجمع العلمي الكردي ، وقد وعدت القاري
في نهاية الدراسة بأنني سوف أتبعه ' بالنص المحقق مع
فهارس عامة للآيات الكريمة والاحاديث الشريفة ،
والامثال والاقوال ، والاشعار والارجاز ، والاعلام ،
وكانت صعوبات الطبع في ذلك الوقت مانعاً دون تحقيق
ما وعدت ' ، ولكن هذه الصعوبات أمكن التغلب عليها
بالجهود التي بذلتها وزارة الاوقاف في نشر كتب
التراث .

المحقق

الدكتور موسى بنساي العلمي

ابن الحاجب

هو ابو عمرو عثمان بن عمر بن ابي بكر بن يونس : الكردي
الدويني الاسمائي المالكي الفقيه الاصولي القاري، الذكوي ، المعروف
بـ (ابن الداجب (١)) ، من اسرة كردية تانت تسكن في الجهة الشمالية
الشرقية من العراق ، في بلدة دوين ؛ ومن اجل ذلك جاءت نسبته الى
(دوين) ، ثم انتقلت اسرته مع الايوبيين الى بلاد الشام ، ثم انقلت معهم
الى مصر ، وكانت ولادته في بلدة إسنا في الصعيد الاعلى غربي النيل في
اواخر سنة (٥٧٠هـ (٢)) ، وهي المدينة الثانية التي انتسب اليها ،
ويكنى بابن الحاجب ؛ لأن اباها كان حاجبا لأمير عز الدين موسك
الصلاحي خال صلاح الدين الايوبي ، وبعد ولادته توجه به أبوه الى القاهرة،
حيث أكمل دراسته فيها على يد أشهر علمائها ، امثال : الشاطبي ،
والبوصيري ، والقرنوي ، وأبو الجود ، وغيرهم ، واصبح من ابرز العلماء
في عصره في الفقه والاصول والنحو . وقد اتضح من احواله انه قام بجولة
الى القدس وغزة ودمشق والكرك ، كان يملئ على طلابه خلالها في كل
مكان يحل فيه ، وقد استفاد منه كثير من الطلبة في مختلف العلوم (٣) ،
ثم رجع الى القاهرة، ودرس فيها بالمرسة الفاضلية مكان استاذ الشاطبي،
وذهب الى الاسكندرية ، ولم تطل اقامته فيها ، فقد ذهب الى جواربه في
نهار الخميس السادس والعشرين من شهر شوال سنة (٦٤٦هـ) ،
ودفن فيها خارج باب البحر .

-
- (١) كانت وظيفة الحاجب من الوظائف المهمة في ذلك الوقت ، انظر مصر
في القرون الوسطى ، تأليف الدكتور ابراهيم حسن ص ٣٤٧ ، ٣٦٢ .
 - (٢) انظر ترجمته في : الذيل على الروضتين ص ١٨٢ ، ابن خلكان
٤١٣/٢ ، الطالع السعيد ص ١٨٨ ، الديباج المذهب ص ١٨٩ ،
غاية النهاية ٥٠٨/١ ، النجوم الزاهرة ٣٦٠/٦ ، مفتاح السعادة
١١٧/١ ، دائرة المعارف الاسلامية ط ١٩٢٣ م ٤٢٦/٢ .
 - (٣) ترجمت لاساتذته وطلابه ومصنفاته ترجمة واسعة في قسم الدراسة
انظر ص ٢٥ ، ٢٨ ، ٣٥ .

(تقديم التحقيق)

ان لذي يتتبع سير الدراسات النحوية يلاحظ أن القرن الثالث الهجري قد هدأت فيه النزاعات المذهبية التي كانت قائمة بين البصريين والكوفيين ، وظهر مذهب أصحاب الاختيار (المذهب البعدي) ، وأن الدراسات النحوية في ذلك القرن كان مفروغا من وضع اصولها ، ولذا فقد وجد المتأخرون الاصول قد وضعت والنتائج قد استنتجت ، كما وجدوا امامهم امهات الكتب المهمة ، وفي مقدمتها كتاب سيبويه قد اكملت .

ونظرا الى ان كتاب سيبويه أول كتاب في النحور فقد اعجب به النحاة وأضفوا عليه صفة التقديس ، وقالوا عنه انه قرآن النحر (١) ، وكان المبرد يقول لمن أراد أن يقرأ عليه كتاب سيبويه هل ركبتم البحر ؟ تعظيما ليه واستصعابا لمادته ، وكان المازني يقول : « من أراد أن يعمل كبيرا في النحر بعد كتاب سيبويه فليستح (٢) » ، وروى المبرد عن المازني قوله : « قرا على رجل كتاب سيبويه في مدة طويلة فلما بلغ آخره قال لي أما أتيت فجزاك الله عنى خيرا ، وأما أنا فما فهمت منه حرفا (٣) » ، وقال ابن كيسان : « نظرنا في كتاب سيبويه فوجدناه في الموضع الذي يستحقه ووجدنا الفاظه تحتاج الى عبارة وإيضاح ، لانه كتاب الف في زمان كان أهله يألون مثل هذه الالفاظ فاختصر على مذهبهم (٤) » ، وكلام ابن كيسان يظهر الاتجاه الداعي الى شرح المصنفات السابقة والتعليق عليها ويظهر أن اهتمام النحويين في هذه الفترة كان منصبا على تحليلات الواعد النحوية وتصريح

(١)

(٢)

(٣)

(٤)

(١) خزائن الأدب ١/ ١٧٩ .

(٢) اخبار النحويين البصريين ص ٥٠ .

(٣) انباه الرواة ١/ ٢٤٨ .

(٤) خزائن الأدب ١/ ١٧٩ .

الظواهر اللغوية وتعريف الابواب النحوية كما كان منصبا في الاستندراك على النحويين السابقين ، ومن هذا المنطلق بدأت حركة شرح مؤلفات السابقين والتعليق عليها . وقد ابتدأت ظاهرة الشرح والتعليق على كتاب سيبويه ، وقد ابتداء هذه الحركة المازني المتوفي سنة (٢٤٨هـ) ، بوضعه تفسير كتاب سيبويه (٥) ، وابو الحسن علي بن سليمان الاخفش (ت ٣١٥هـ) ، شرح سيبويه وتفسير رسالة سيبويه (٦) ، وشرحه ابن السراج (ت ٣١٦هـ) وابو بكر محمد بن علي مبرمان (ت ٣٤٥هـ) (٧) ، وشرحه السيرافي (ت ٣٦٨هـ) (٨) ، وسار النحاة على هذا المنوال في الشروح والحواشي على الكتب التي اشتهرت في زمانهم ، والذي يبدو لي أن الاقبال على شرح الكتب دافعه اشتهار شخصية مؤلفها الى جانب أهميتها كما هي الحال في كتاب سيبويه ، وأما في القرن الرابع والخامس الهجري فقد تغير هذا الاتجاه ، وأصبح الاقبال على الشروح والحواشي دافعه تقديس شخصية المؤلف ، والايمان بصحته ، كما هي الحال في ايضاح الفارسي ، وجمل الزجاجي ، فالايضاح والجمل ، يمتازان بوضوح العبارات وسهولة المادة فلا يحتاجان الى توضيح وتبيين ، ومع ذلك فقد تسابق النحويون الى شرحهما بشروح كثيرة ومطولة ، وبذلك يمكن القول بأن الغرض من شرحهما تقديس شخصية الفارسي والزجاجي .

ومما جعل الاهتمام بالشروح والحواشي يكون كثيرا ، اهتمام العلماء بشرح كتبهم والتعليق عليها ، فالزمخشري مثلا بعد أن أكمل المفصل (٩) شرحه ، وابن الحاجب جريا على هذه القاعدة ألف متن الكافية ، ثم شرحه وبعد ذلك نظم المتن بقصيدة أسماها الوافية في نظم الكافية ، وشرح النظم

-
- (٥) كشف الظنون ١٤٢٧/٢ .
(٦) بغية الوعاة ص ٣٣٨ ، كشف الظنون ١٤٢٧/٢ .
(٧) بغية الوعاة ص ٤٤ ، ٧٥ ، كشف الظنون ١٤٢٧/٢ ، ١٤٢٨ .
(٨) بغية الوعاة ص ٢٢٢ .
(٩) منه نسخة بليسن تحت رقم ١٦٤ ، انظر بروكلمان ٢٩٠/١ .

بكتاب أسماء شرح الوافية نظم الكافية ، ونتيجة لهذه الظاهرة كان الاقبال على شرح المفصل والكافية كبيرا .

ومما تقدم نستنتج بأن شرح ابن الحاجب على المفصل كان الدافع له هدفين : أحدهما : الاتجاه السائد بين النحاة في الشروح والحواشي ، والثاني : أهمية المفصل بين النحاة ، واشتهار شخصية الزمخشري النحوية والفقهية واللغوية .

لم يلق كتاب الايضاح في شرح المفصل من الاهتمام كما لقي متن الكافية والشافية من الباحثين ، حتى خيل للقارئ أنه لم يكن لابن الحاجب كتاب في مادة النحو والصرف غيرهما .

ولعل عدم اهتمام الباحثين بكتاب الايضاح يرجع - حسب اعتقادي - الى سببين : أحدهما حجم الكتاب الكبير الذي يستغرق وقتا طويلا وصبرا متواصلا كي يتم اخراجه . والثاني كثرة نسخه المخطوطة وتفرقها في مختلف المكتبات ، فكان بعد هذه النسخ يحول دون اقدام الباحثين على تدقيقه . وقد عاينت فعلا من السببين المذكورين في أثناء التحقيق .

وعند قيامي بمهمة التحقيق ، كان أمامي سبع نسخ من نسخه ، منها ثلاث في معهد المخطوطات المصورة بالجامعة العربية ، ونسختان بدار الكتب المصرية في القاهرة ، ونسختان في العراق أحدهما بمكتبة الاوقاف والاخرى في مكتبة المتحف . وبعد ذلك علمت بوجود نسخة بمكتبة (اميوننج)

في المانيا الغربية ، ونسخة بمكتبة (برلين) في المانيا الشرقية ، ونسخة بمكتبة (بانكي بور) في الهند ، واخرى (بالمكتبة القومية) في تونس ، وقد صورت نسختي (اميوننج) و (الدار القومية) ، وكان جواب مكتبة (برلين)

بأن النسخة المذكورة اما أن تكون قد احترقت ، أو سُرقت في أثناء الحرب العالمية الثانية ، وجواب مكتبة (بانكي بور) بأن النسخة المذكورة غير

موجودة .

وبعد مقارنة المخطوطات بعضها ببعض اتضح أن نسخة مكتبة الاوقاف في بغداد تكرر لنسخة مكتبة الدار القومية في تونس ، ولما كانت نسخة مكتبة الاوقاف قد تلف قسم من أوراقها ، واختفى قسم آخر بسبب شريط من الصمغ ، اكتفيت بنسخة (الدار القومية) . ووجدت نسخة (المتحف) في العراق مكررة عن النسخة (التيمورية) بدار الكتب المصرية ، ونظرا لنقصان نسخة مكتبة المتحف في موضع ، واختلاف الخط بصورة يشعر بأن قسما منها كتب حديثا ، اكتفيت بنسخة المكتبة التيمورية .

وبعد إسقاط النسختين المذكورتين أصبحت النسخ المعتمدة سبعة ، وقد اخترت من بينها نسخة مكتبة (سوهاج) أصلا ، لأن هذه النسخة أفضل النسخ التي حصلت عليها واقدمها .

وبعد أن أكملت التحقيق حصلت على نسخة أخرى ، هي نسخة مكتبة (مجلس شوراى ملى) في ايران ، كانت قد صورتها بعثة الجامعة العربية مؤخرا ، فأصبحت النسخ المعتمدة في التحقيق ثمانى نسخ . وقد بذلت جهدا متواصلا كي يخرج نص كتاب الايضاح كاملا وسليما .

(وصف النسخ)

قبل وصول نسخة مكتبة (مجلس شوراى ملى) من ايران ، كنت قد اعتمدت نسخة مكتبة (سوهاج) ، لقدمها وقلة السقطات فيها ، ولما وصلت نسخة مكتبة (مجلس شوراى ملى) ، غرت الاصل لميزات فيها سوف أذكرها في أثناء وصف النسخة المذكورة .

١ - نسخة مكتبة (مجلس شوراى ملى) (ايران)

وهي نسخة مصورة بمعهد المخطوطات المصورة في الجامعة العربية ، صورت عن (مكتبة مجلس شوراى ملى تحت رقم ١٦٣٠) ، وناسخها أبو بكر بن علي بن محمد ، ولم أتمكن من الحصول على ترجمة للناسخ في كتب

التراجم التي اطلمت عليها ، وقد انتهى الناسخ من نسخها في شهر ربيع الاول سنة (٦٥٦هـ) ، وعدد أوراقها (١٨١) ورقة ، ومتوسط سطور الصفحة الواحدة (٢٧) سطرا ، ومتوسط كلمات السطر الواحد (٢٠) كلمة ، وهي نسخة جيدة مخطوطة بخط نسخي واضح ، ويوجد فيها ترميم في قسم من حواشي أوراقها لم يؤثر على كتابتها .

كتب في وجه الورقة الاولى : « الايضاح للشيخ أبي عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب النحوي » ، وفي ظهرها كتب « بسم الله الرحيم وبه نستعين » ، وابتدأ الناسخ بقوله : « قال أحمد على طريقة ابيك نعبده . . . الخ » . وكتب في ظهر الورقة (٥٦) : « وقع الفراغ من تحرير هذا النصف الاول من شرح مفصل الزمخشري ، في شهر محرم المكرم سنة ست وخمسين وستمائة هجرية » .

وكتب في نهاية المخطوطة : « فرغ من تحرير هذا الكتاب بعون الله وحسن توفيقه أضعف عباد الله تعالى أبو بكر بن علي بن محمد في شهر ربيع الاول ، سنة ست وخمسين وستمائة هجرية ، والحمد لله رب العالمين والصلاة على محمد وآله » .

العلامات المميزة لهذه النسخة :

أ - اختلاف بالخط بين الورقتين الاولتين ، وبقية أوراق النسخة .
ب - حدث اختلاف في الترقيم حيث تأخرت عشر ورقات ، أي ابتداء من الورقة (٥٣ و) الى الورقة (٦٣ و) ، وتقدمت عشر ورقات بمكانها وحدث عن ذلك تغير في تسلسل الارقام .

ج - وكذلك حدث تغير في تسلسل الارقام بين الاوراق (٩٣ و الى ٩٦ و) ، وبين الورقتين (١٠٠ و الى ١٠١ و) من جهة التقديم والتأخير .

د - النسخة مقسمة الى قسمين : ينتهي القسم الاول منها عند انتهاء الممدود والمقصود مع المحافظة على أقسام الكتاب الاربعة ، أي (الاسماء ، الاعمال ، الحروف ، المشترك) .

الاسباب الموجبة لاختيار هذه النسخة هي تكون أعمالا :

من أهم الاسباب التي دفعتني الى اختيار هذه النسخة وجعلها أصلا دون غيرها ، هي ما يأتي :

أ - كمالها : حيث انما لم يسقط منها شيء ، بعكس النسخ الاخرى .
ب - وضوحها : تتميز عن بقية النسخ بخطها النسخي الواضح ، وتحريرك أشرف كلماتها .

ج - قدمها : النسخة قديمة اذا قيسست الى النسخ التي حصلت عليها ، فانها تبعد عن سنة وفاة المصنف بعشر سنوات ، الا أن الناسخ لم يشر الى أنها نسخت عن نسخة المصنف أو قوبلت عليها ، والذي اعتقده أنها أخذت عن نسخة المصنف لقربها منه ، ولأجل ذلك اتخذتها أصلا ، ولم أجعل لها رمزا كبقية النسخ ، وانما اكتفيت بالإشارة اليها في اثناء التحقيق بكلمة (الاصل) .

٢ - نسخة مكتبة سوهاج : (مصر)

قد رمزت الى هذه النسخة بالحرف (و) ، نسبة الى (سوهاج) ، وهي نسخة مصورة بمعهد المخطوطات المصورة في الجامعة العربية برقم (٣٠) نحو ، وقد صورت عن مكتبة (مكتبة سوهاج برقم (٥) نحو) ، عدد صفحاتها (٥٤٦) صفحة ، وتاريخ الانتهاء من نسخها في يوم الخميس الخامس عشر من شهر ذي الحجة سنة (٧٠٩هـ) ، متوسط عدد سطور الصفحة الواحدة (٢٥) سطرا ، ومتوسط كلمات السطر الواحد (١٦) كلمة . وهي مكتوبة بخط الرقعة ، وقد اختفى بعض سطورها بسبب التعليقات والهوامش الكثيرة ، وأكثر هذه التعليقات صعبة القراءة ، وهي من النسخ المعتمدة وقد اتخذتها أصلا قبل وصول نسخة مكتبة (مجلس شورای ملی) .

كتب في وجه الورقة الاولى كلمات تصعب معرفتها بسبب التصوير ،
 وكتب في ظهر الورقة نفسها : « بسم الله الرحمن الرحيم » ، ومقابلها كتب
 « وما توفيقي الا بالله عليه توكلت واليه انيب » ، وكتب في ابتداء النسخ
 الاول : « الله احمد على طريقة اياك نعبد ٠٠٠ الخ » ، وكتب في خاتمه
 المخطوطة « وقع الفراغ من نسخ هذا الكتاب يوم الخميس الخامس عشر
 ذو الحجة سنة تسع وسبعمائة ، على يد الضعيف المحتاج الى رحمة الله
 تعالى كمال بن محمد النسيواسي غفر الله له ولجميع المسلمين » ولم اعثر
 له على ترجمة في كتب التراجم .

العلامات المميزة لهذه النسخة :

أ - تتميز هذه النسخة بكثرة التعليقات والحواشي التي طفت على
 النص وشوخته ، حتى كان من الصعوبة قراءة أكثر سطور المخطوطة .

ب - سقطت ورقة منها بين صفحتي (٧٩ - ٨٠) .

ج - في صفحة (٨٣) ، قال صاحب الحواشي محمد الطبلاوي :

« ما اردت ايراده وكنت بسطت القول عليه أولا ، ثم عزا لي
 التلخيص واختصار المطلوب » ، بعد ذلك أصبحت التعليقات والحواشي أقل
 من السابقة ، وهذه التعليقات لا يمكن الاستفادة منها لصغر كلماتها
 وخفائها . أما صاحب التعليقات فهو محمد بن سالم الطبلاوي ، من علماء
 الشافعية بمصر عاش نحو مائة سنة ، توفي سنة ٩٦٦ هـ ، وقد انفرد في
 كبره باقراء العلوم الشرعية ، ولم يكن في عصره أحفظ لهذه العلوم منه ،
 له شرحان على البهجة الوردية ، وهي خمسة آلاف بيت لعمر بن مظفر بن
 الوردى في فقه الشافعية ، نسبته الى طبلية من قرى الشوفية (١٠) .

(١٠) انظر ترجمته في الضوء الالامع لاهل القرن التاسع (للسخاوي ت ٩٠٢
 نشر مكتبة القدسي سنة ١٣٥٣ هـ) ٢١٢/١١ ، شذرات الذهب
 ٣٤٨/٨ ، كشف الظنون ٦٢٧/١ ، الاعلام ٤/٧ .

د - فيها تقديم وتأخير ، ابتداء من صفحة ٩٥ الى صفحة (١١٢) .

هـ - من ابتداء المخطوطة الى نهاية صفحة (٣٠٤) ، يستعمل النسخ كلمة قال الشارح ، خلافا لبقية النسخ ، وفي بقية المخطوطة يستعمل كلمة (قال الشيخ) وقد يحذفها .

و - المخطوطة مرقمة حسب الصفحات .

٣ - نسخة الكتبة القومية النونية (تونس)

وهي نسخة جيدة مكتوبة بخط الرقعة ، وقد رمزت لها بحرف (ت) نسبة الى تونس ، وتاريخ نسخها سنة (٧١٤هـ) ، ويبلغ عدد أوراقها (٢٦١) ورقة ، ومتوسطة عدد سطور الصفحة الواحدة (٢٩) سطرا ، ومتوسط كلمات كل سطر (١٢) كلمة ، وقد كتب في وجه الورقة الاولى : « هذا كتاب شرح المفصل للمولى العلامة البارع الكامل أبي بكر عثمان بن الحاجب المالكي تغمده الله برحمته ، وفي الورقة كتابة تبين بيع الكتاب من قبل محمد الطيب الى مصطفى ابن حمزة الانروي بالبايعة الشرعية بالقسطنطينية سنة (١٢٨٥) بمبلغ قدره أربعون ريالا ، وفيها أختام وتملكات غير واضحة ، وفي ظهر الورقة الاولى كتب : « بسم الله الرحمن الرحيم ، رب انعمت فزد » .

في نهاية المخطوطة كتب : « وقع الفراغ من كتابته يوم السبت من صفر ختم الله بالخير والظفر ، في تاريخ سنة أربع عشرة وسبعمائة هجرية » ، وفي الاسفل ختم غير واضح ، واسفل منه ختم دار الكتب الوطنية بتونس .

العلامات المميزة لها :

تتميز هذه النسخة عن النسخ الاخرى بمميزات هي ما يلي :

أ - أوراقها غير مرقمة .

ب - في آخرها فهرس للموضوعات يقع في ورقتين .

ج - حذفتم كلمة «قال» في المتن ، وفي الشرح ، وبقيت كلمة «الشيخ»
والمنقود بها ابن الحاجب .

د - فيها ورقة ساقطة في موضوع اسماء الافعال .

هـ - أكثر كلماتها غير معجمة ، والاعجام فيها في الكلمات التي يقع
فيها الالتباس .

٤ - نسخة مكتبة اميونخ : (اثنائية النرية)

وقد رمزت اليها بالحرف (ل) نسبة الى (المانيا) ، وهي موجودة
بمكتبة اميونخ برقم (٦٩٣) نحو ، وتاريخ نسخها سنة (٧١٧ هـ) ، ولم
يذكر اسم ناسخها ، عدد اوراقها (٢٣٧) ورقة ، متوسط عدد سطور
الصفحة الواحدة (٢٦) سطرا ، ومتوسط عدد كلمات السطر الواحد (١٩)
كلمة ، وهي مكتوبة بخط النسخ وأكثر كلماتها مجزكة . كتب في وجه
الورقة الاولى « كتاب شرح ابن الحاجب على المفصل » ، وفيها عدة تملكات
غير واضحة ، وكتب في ظهرها « بسم الله الرحمن الرحيم ، الحمد لله رب
العالمين ، رب يسر واعن يا كريم » .

وكتب في آخر المخطوطة : « تم الكتاب بحمد الله وتوفيقه » ، وقع
الفراغ منه في شهر ذي الحجة من شهور سنة سبع عشرة وسبعمائة ،
والى جهة اليسار منها كتابة صغيرة ذكر فيها « فرغت من القراءة في شهر
ربيع الآخرة ، في السابع منه سنة احدى وعشرين وسبعمائة » .

العلامات المميزة لها :

أ - ظهر الورقة الاولى كتب بخط يخالف بقية الاوراق مما يدل على
ان الورقة الاولى ساقطة ومكملة من نسخة اخرى .

ب - فيها زيادات كثيرة على بقية النسخ ، وسبب هذه الزيادات أن
الشارح أغفل بعض الفقرات من المفصل ولم يناقشها في كتاب الايضاح ،

وقد ناقشها في أماليه على المفصل ، فنقلها الناسخ من الامالي وادخلها في الايضاح ، وقد تتبعت هذه الزيادات في الامالي وأشرت اليها في الحاشية ، ففي موضوع المنعول به في الايضاح ٣٠ و ، في أمالي ابن الحاجب ص ١٥٢ ، وفي توابع المنادي في الايضاح ٣٢ و ، في الامالي ص ١٤٦ ، وفي التمييز في الايضاح ٤٥ و ، ٤٥ ظ ، الامالي ص ١٣٤ ، ١٣٥ ، ١٣٦ ، وفي لتمييز أيضا ، في الايضاح ٤٦ و ، الامالي ١٣٦ ، وفي الخبر والاسم في بابي كان وان الايضاح ٥٠ و ، الامالي ١٣٨ . وفي موضوع المنصوب بلا النافية للجنس ، الامالي ١٣٨ ، في الايضاح ٥٠ ظ ، وفي موضوع خبر ما ولا ، الايضاح ٥٢ ظ ، الامالي ١٤٤ ، وفي موضوع الحال ، في الايضاح ٤٣ ظ ، الامالي ١٣٣ ، الايضاح ٤٤ ظ الامالي ١٣٤ . اما الزيادات التي لم اعثر عليها في الامالي وهي قليلة فقد ذكرتها في الحاشية .

ج - أعاد ابن الحاجب كتابة قسم من الاسم الثلاثي والاسم الرباعي والاسم الخماسي ، وهذه الاقسام المعادة موجودة في جميع النسخ ، وساقطة من ل .

لقد استدرك الشارح في هذه الاعادة ما أغفله سابقا من معاني الكلمات اللغوية ، وأضاف بعض الفقرات التي لم تذكر اولا ، وذكر بعض الفصول التي لم يتسن له ذكرها سابقا .

ففي فصل الزيادة الواحدة قبل الفاء (١١) ، ذكر كلمة «تدرا» على عليها ولم يذكر معناها اللغوي ، وفي الاعادة قال : «تدرا» هي المدافعة في حرب أو خصومة ، وفي كلمة «تنفل» وهو الثعلب والانثى تنفلة ، ويقال تَنْفُلُ وتَنْفُلُ فيغنى عنهما تَنْفُلُ وتَنْفُلُ وتَنْفُلُ وتَنْفُلُ ، فأما تَنْضُبُ وتَنْدُرُأُ فينبغي أن يضبط على الوجهين الباقيين ليحصل المثالان، ويستمر في استدراك معاني الكلمات الى آخر الفصل (٢١) .

(١١) الايضاح ٩٥ و .

(١٢) انظر لايضاح ٩٦ و ، ٩٦ ظ .

وما بين الفاء والعين الى آخره . ذكر في الاعادة بعض المعاني اللغوية التي أغفلها سابقا ، قال : « الشامل ، الشمال والشمال من الريح ، و « الضيغم » وهو من نعوت الاسد ، و « العنسل » وهو السريع ، ويستمر في بقية النصول في اعطاء المعاني اللغوية التي اغفلها سابقا (١٣) .

وقد أغفل فصل « المجتمعة قبل الفاء في مستفعل » ، واستدركه في الاعادة قال : « في مستفعل بكسر العين وفتحها فينبغي أن يضبط عليهما ليحصل المثالان (١٤) » .

وفي الاسم الرباعي استدرك ما أغفله أولا ، من ذلك : « قال الاصول جعفر وزبرج وهو الذهب وقيل الاحمر ، وقيل السحاب الرقيق ، وبرثن وهو للسبع وللطائر كالاصبع للانسان ، ودرهم ، فطلح ، والفظحل اسم زمان تزعم العرب ان الحجارة فيه رطبة . قال رؤبة :

فَقَلَّتْ لَوْ عُمِرْتُ عُمُرَ الْحِجَلِ

أَوْ عُمِرَ نوحَ ذَمَنَ الْفَطْحَلِ (١٥)

والفصل الذي جاء بعد هذا الكلام ذكره ، ولم يعلق عليه ، لانه علق عليه سابقا (١٦) .

وقد أغفل الفصل الذي بعد هذا الفصل ، واستدركه في الاعادة : « قوله وبعد الفاء في قنفخر ، قال : الْقِنْفَخَرُ وَالْقِنْفَخَرُ وَالْقَفَاخِرِي الْفَاتِقُ فِي نَوْعِهِ ، وَكُنْتَالٌ وَهُوَ الْقَصِيرُ ، وَكُنْهَيْلٌ وَهُوَ ضَرْبٌ مِنَ الشَّجَرِ (١٧) » . واستمر في بقية فصول الرباعي يضيف ما أغفله سابقا (١٨) .

(١٣) انظر الايضاح ٩٦ ظ .

(١٤) انظر الايضاح ٩٧ ظ .

(١٥) الايضاح ٩٨ و .

(١٦) الايضاح ٩٤ و .

(١٧) الايضاح ٩٨ و .

(١٨) انظر الايضاح ٩٨ و ، ٩٨ ظ .

وفي الاسم الخماسي استدرك ما أغفله سابقا ، فقال : « خزعبيل وهو
الباطل من كلام مزاح ، وعضرفوط وهي دابة ، ويستعور موضع بالهجاز ،
ويقال ذهب في المستعور أي في الباطل وقوله :

عَصَيْتُ الْأَمْرِي بِصَرْمٍ لَيْلَى
فَطَارُوا فِي عِظَاةِ الْيَسْتَعُورِ

يحتمل الامرين ، وقرطوبس وهي الداهية أو النار الشديدة ، وقبعش وهو
الجمال الضخم الشديد الكثير الزبر (١٩) » .

ونظرا لكون هذه الاعادة مكملة لما ذكره سابقا اثبتتها كي يتكامل
المعنى .

د - في نهاية قسم الاسماء كتب « تم الجزء الاول من جزئين ، وافق
الفراغ منه دبر شهر شوال سنة سبع عشرة وسبعمائة ، والحمد لله رب
العالمين ، والصلاة على النبي وآله (٢٠) » .

وفي ظهر الورقة (١٢٧) كتب « الجزء الثاني من شرح المفصل ، وهو
الشرح الكبير تأليف الشيخ الامام العالم الزاهد جمال العلماء مفخر الفضلاء
جمال الدين أبي عمرو عثمان بن الحاجب رحمه الله ورضى عنه » .

ويظهر أن الكتاب في هذه النسخة مقسم الى جزئين الجزء الاول ينتهي
في نهاية قسم الاسماء ، والجزء الثاني يشمل بقية الاقسام الاخرى من
الكتاب .

وقد قسمنا الكتاب الى جزئين اعتماداً على هذه النسخة .

(١٩) الايضاح ٩٨ ظ .
(٢٠) انظر الايضاح الهامش ٩٨ ظ .

هـ - أوراق المخطوطة مرقمة بالأرقام الانكليزية .

و - بعد الورقة الأخيرة كتب بنفس الخط « الفصل الاول أسماء الليالي وأسماء الشرب واسماء قداح الميسر » ، وبعده بخط مغاير لخط المخطوطة « هذا دعاء ... الخ » ، وهذه الكتابة ليس لها علاقة بالنص وهي من صنع الناسخ .

هـ - نسخة مكتبة جامع الشيخ ابراهيم باشا (مصر)

وهي مخطوطة مصورة بمعهد المخطوطات المصورة في الجامعة العربية برقم (٩٨) نحو ، صورت عن مخطوطة بـ (جامع الشيخ ابراهيم باشا برقم ١٨ نحو) ، وقد رمزت لها بحرف (ش) نسبة الى جامع الشيخ ، وهي مكتوبة بخط مغربي رديء ، وناسخها عبد الله بن نصر الكسائي ، سنة كتابتها سنة (٧١٧هـ) ، عدد اوراقها (١٤٣) ورقة . متوسط عدد سطور الصفحة (٢٩) سطرأ ، متوسط كلمات كل سطر (١٥) كلمة .

كتب في وجه الورقة الاولى « شرح المفصل للشيخ الامام العالم أبي عمرو عثمان بن أبي بكر المعروف بابن الحاجب » ، وفي ظهر الورقة الاولى كتب ، « بسم الله الرحمن الرحيم » ، قال الشيخ جمال الدين أبو عمرو عثمان بن أبي بكر المعروف بابن الحاجب الدمشقي الله احمد ... الخ ، .

العلامات المميزة لها :

أ - كتبت بخط رديء صعب القراءة .

ب - أكثر كلماتها غير معجمة .

ج - ناقصة في أماكن مختلفة ، وقد أشرت الى ذلك في اثناء التحقيق .

مثال ذلك سقوط عشر ورقات في ٨٧ ط ، ورقتين في ١٠٧ و ، اربع ورقات في ١١٩ ط ، ورقة في ١٧٠ ط ، خمس عشرة ورقة في الاخير ، أي أنها التهمت في (١٧٢ و) ، من الاصل .

٦ - نسخة دار الكتب المصرية (القاهرة)

رمزت الى هذه النسخة بالحرف (ب) نسبة الى دار الكتب ، وهي مخطوطة موجودة بدار الكتب في القاهرة ، تحت رقم (١٨٥٥) نحو ، كتبت سنة (٧٣٧هـ) بخط عبدالحليم بن محمد ، عدد أوراقها (٢٧١) ورقة ، متوسط سطور كل صفحة (٢٧) سطرا ، ومتوسط عدد كلمات كل سطر (١٣) كلمة . وهي مكتوبة بخط الرقعة وكلماتها مشكولة ، الورقة الاولى فيها ساقطة ، وفي نهايتها كتب « وقع الفراغ من انتساخ هذا الكتاب ، وهو المسمى بشرح المنفصل لابن الحاجب المغرب في يوم الاربعاء ، في شهر الله المبارك الاصم رمضان ، سنة سبع وثلاثين وسبعمائة هجرية ، حامدا الله ومصليا على نبيه محمد وآله على يدي العبد الضعيف المحتاج الى غفران الملك اللطيف عبدالحليم بن محمد ، اللهم اغفر له ولوالديه ولجميع المؤمنين والمؤمنات برحمتك يا ارحم الراحمين » ، ولم أعثر للناسخ على ترجمة في كتب التراجم .

العلامات المميزة لها :

- أ - جميع أوراقها غير مرقمة .
- ب - فيها تعليقات قليلة في الهوامش .
- ج - فيها تقديم وتأخير بين الورقتين ١٥ ، ١٦ .
- د - فيها ثلاثة أختام غير واضحة في الاخير .

٧ - نسخة مكتبة البلدية (الاسكندرية)

وهي نسخة مصورة بمعهد المخطوطات المصورة في الجامعة العربية برقم (٢٩) نحو ، وقد صورت عن (مكتبة البلدية الاسكندرية برقم ٥٤٥هـ) عدد أوراقها (٣١٩) ورقة ، ومتوسطة سطور كل صفحة (٢٥) سطرا ، وفي كل سطر (١٢) كلمة تقريبا ، كتبت سنة (٧٨١هـ) ، وقد رمزت لها بالحرف (س) نسبة الى الاسكندرية .

العلامات المميزة لها :

أ - سقطت فيها ورقتان من الاول ، وورقتان في ٤٦ ظ من الاصل ، وقد أشرت اليها في اثناء التحقيق .

ب - الاوراق الثمانية الاولى يختلف فيها الخط عن بقية اوراق المخطوطة .

ج - اوراقها خالية من الهوامش والتعليقات وغير مرقمة .

د - لم يذكر اسم ناسخها .

٨ - نسخة المكتبة التيمورية (القاهرة)

وهي مخطوطة موجودة في دار الكتب المصرية تحت رقم (٢٨٦) نحو تيمورية ، مكتوبة بالخط المغربي ، عدد اوراقها (٢٢٤) ورقة ، ومتوسط عدد سطور كل صفحة (٢٩) سطرا ، ومتوسط عدد كلمات كل سطر (١٦) كلمة ، وقد رمزت لها بالحرف (ر) نسبة الى تيمور .

وقد كتب على وجه الورقة الاولى : « كتاب الايضاح في شرح المفصل تصنيف الامام العلامة ذي التصانيف الشيفة أبي عمرو المعروف بابن الحاجب المالكي رحمه الله المتوفي سنة (٦٤٦هـ) » .

وكتب تحت العنوان بخط أحمر : « جاء الكسائي الى باب أمير من الخلفاء ، فاخبره الحاجب ، فكتب الى الكسائي :

للتجور وقت وهذا الوقت للكأس

وللرياحين ثم الورد والآس

فأجابه الكسائي :

فلو علمت بما في التجور من طرب

نميتك لذته عن لذة الكأس

وفي وجه الورقة الثانية كتب بيت من الشعر :

العمرُ مضى وفاتني المطلبُ

لا القلبُ طأوعني ولا المحبوبُ

وكتب تحته : « دخل في ملك الفقير عبد الرحمن الاقسرائي » ، وختم
كتيبَ فيه وقف أحمد بن اسماعيل بن محمد تيمور بمصر (١٣٢٠هـ) ، وكتب
تحته « قال ابقراط : حسن الصوت والعقل لا يجتمعان » . وتحته كتب
« من كلام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام » :

قال النجمُ والطبيبُ كلاهما

لنْ يحشَرَ الامواتُ قلتُ اليكما

انْ صحَّ قولكما فليستْ بخاسرٍ

أو صحَّ قولِي فإلخسارُ عليكما

وكتب في ظهر الورقة الثانية ، « بسم الله الرحمن الرحيم رب وفق
ويسر وسهل » ، وفي نهاية المخطوطة كتب ، « صار ملك العبد الضعيف
المحتاج الى نعمة العلي محمد علي الديلمي الرزوقي » ، والى جانبه ختم
أحمد اسماعيل بن محمد تيمور . وقد جعلت هذه النسخة في آخر النسخ
لعدم وجود تاريخ فيها يدل على وقت نسخها .

العلامات المميزة لها :

- أ - لم يذكر فيها اسم الناسخ ولا تاريخ النسخ .
- ب - الورقة الأخيرة فيها ، خطأ مخالف لبقية خط أوراق المخطوطة .
- ج - ناسخها كثير السقطات بسبب انتقال نظره بين الكلمات
المتشابهة ، مثال ذلك ما جاء في الورقة (٨٩ و) من الاصل ، حيث تكررت
فيها كلمة « معيوبة » ، فانتقل نظره واسقط سطرًا كاملاً ، وكذلك الورقة

(٥٦ ط) من الاصل فيها تشابه بين مجرى الصوت ومجرى الاصوات ،
فانتقل نظره فاسقط سطرًا كاملاً . وفي نفس الورقة أسقط سطرًا بسبب
انتقال نظره بين كلمة « وهو مصدر وقياس » وبين وهو مصدر « افتعل » ،
وعلى هذا الطريقة يستمر في أماكن كثيرة من المخطوطة .

الاتفاق والاختلاف في بعض الملاحظات العامة

بعد مقابلتي للنسخ المخطوطة التي حصلت عليها ، اتضح لي أن جميع
النسخ مختلفة فيما بينها ، وقد بينت ذلك في نهاية وصف كل نسخة ،
وقد دفعني هذا الاختلاف إلى أن استبعد أن تكون إحدى النسخ أخذت عن
الأخرى ، وكذلك استبعدت أن تكون مجموعة من النسخ أخذت عن أصل
واحد . وقد تتفق نسخة مع أخرى في صفة إلا أنها تختلف اختلافا كبيرا في
صفات أخرى ، مثال ذلك النسخة (ل) والنسخة (ش) يتفقان بتاريخ
النسخ . ويختلفان اختلافا واضحا بصفات أخرى كما هو مبين في وصف
كل منهما ، وقد يتفق قسم من النسخ ويختلف في بعض الملاحظات العامة
التي يحتمل أن تكون شائعة بين النساخ في ذلك الوقت منها :-

أ - اشباع الهمزة وقلبها إلى (ياء) ، وتتفق في ذلك الاصل ، و ،
ب ، س . مثل خصائص ، بئس : خصائص ، بئس .
ب - تتفق الاصل مع ل ، ب ، س . في وضع علامة مد على الالف
التي تسبق الهمزة نحو جاء ، انتفاء ، الياء ، اسماء ، البناء ، جآ ، انتفاء ،
اليا ، أسماء ، البناء .

ج - تنفرد الاصل في بعض الاحيان باضافة الف بعد الواو في الفعل
المضارع المسند إلى الضمير المفرد مثل : يخلو : يخلوا .

د - تنفرد (ل) باضافة الفاصلة (D) بعد انتهاء الموضوع ، ووضع
هذه الإشارة (X) ، قبل وبعد بيت الشعر .

هـ - تنفرد (ت) بعدم اعجام حروف المضارعة والكلمات التي لا لبس فيها نحو يضرب ، يكتب ، نعرف ، الخليل ، سيبويه ، نصيب ، البصريين ، يضرب ، يكتب ، يعرف ، الخليل ، سيبويه .

و - الاصل وبقيّة النسخ ، اذا احتملت الكلمات الالتباس تعجم واذا لم تحتمل الالتباس لا تعجم .

(توثيق نسبة الكتاب)

نسبة الكتاب الى مصنفه من المسائل المهمة التي تتطلب من الباحث الدقة والتأني ، اذا علمنا أن بعض الكتب قد تنسب الى غير مصنفها اما للاشتباه في الاسماء المشتركة واما للتصحيف والتحريف .

أما الاشتراك في الاسماء فلا يوجد شرح من شروح المفصل اسمه الايضاح ، يشارك ايضاح ابن الحاجب الا الكتاب الذي ذكره حاج خليفة بعد ذكر ايضاح ابن الحاجب وحاشية الجاربردي عليه ، قال : « وشرحه - أي المفصل - الشيخ أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري وسماه الايضاح أيضا وهو شرح كبير ، وفي اسانيد خواجه محمد انه أسماه المحصل (٢١) » ، وعند الاطلاع على المخطوطة المذكورة وجدت أن اسمها (المحصل في شرح المفصل) ، وليس الايضاح كما ذكر صاحب كشف الظنون ، وهي مخطوطة كبيرة تتكون من ثلاثة اجزاء والموجود منها في دار الكتب في القاهرة الجزء الثاني ، وقد فقد الجزء الاول والثالث (٢٢) . وكتابه ' شرح الايضاح هو الذي شرح به الايضاح والتكملة للفارسي ، ومنه

(٢١) كشف الظنون ١٧٧٤/٢ .

(٢٢) المحصل في شرح المفصل للعكبري ، مخطوطة بدار الكتب المصرية برقم

٢٩٢ نحو ، الموجود منه الجزء الثاني فقط .

نسخة بدار الكتب المصرية (٢٣) . ومن جهة اشتراك اسماء شراح المفصل . فلا يوجد اسم من اسماء شراحه يشبه اسم ابن الحاجب وبذلك تنتفي شبهة الاشتراك في الشروح وفي الاسماء .

وأما التصحيف والتحريف فالتفرقة بينهما باللغة الصعوبة ، وقد ذكر ابن حجر الفرق بينهما بقوله : « ان كانت المخالفة بتغيير حرف أو حروف مع بقاء صورة الخط في السياق ، فان كان ذلك بالنسبة الى النقط فالمصحف وان كان بالنسبة الى الشكل فالمحرف (٢٤) » ، وقد ذهب الى هذا التفريق برجستراسر (٢٥) ، والذي يفهم من كلامه أن التصحيف يقع في الحروف المتشابهة بالشكل ، مثل الطاء ، والظاء ، والحاء ، والخاء ، والجيم ، والسين ، والشين ، والصاد ، والضاد ، وعند النظر الى هذه الحروف نجدها متشابهة في الصورة ولا يفرق سوى وجود التنقيط في بعضها وعدمه في البعض الآخر ، فاذا فقدت النقطة من الحروف المنقوطة ، أو زيدت الى غير المنقوطة فعند ذلك يحصل التصحيف ، مثال ذلك ما ذكره العسكري « قال: توفي ابن لبعض المهالبة فاتاه شبيب بن شبة يعزيه وعنده بكر بن حبيب السهمي ، فقال شبيب : بلغنا أن الطفل لا يزال محبطينا - بطاء معجمة - على باب الجنة يشمفع لابويه ، فقال بكر بن حبيب انما هو محبطينا (٢٦) » .

وأما التحريف فينتج عن الحروف المتقاربة الرسم بغض النظر عن النقاط ، نحو الدال ، واللام ، والميم ، والنون ، والزاي ، والفاء ، والغين ،

-
- (٢٣) شرح الايضاح والتكملة للعسكري ، مخطوطة بدار الكتب المصرية تحت رقم ٢٠٧ نحو ، الموجود منه الجزء الاول والثاني والثالث منقود .
(٢٤) شرح ابن حجر على متن نخبة الفكر في مصطلح أهل الاثر له (مطبعة السعادة القاهرة ١٩٠٩ م) ص ٢٢ .
(٢٥) اصول نقد النصوص ونشر الكتب (اعداد وتقديم الدكتور محمد حمدي البكري مطبعة دار الكتب ١٩٦٩ م) ص ٨١ .
(٢٦) شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف ، (تحقيق عبدالعزيز احمد مطبعة مصطفى البابي الحلبي مصر ١٩٦٣ م) ص ٢٧ .

مثال ذلك العدد والعدل، فإذا كانت اللام قصيرة فإنها تبدو للناسخ كالدال، وإذا كان رأس الدال طويلا فإنها تبدو للناسخ كاللام، وهكذا في بقية الحروف المتقاربة .

وإذا استعرضنا شروح المفصل وشراحه لم نجد بينها تقاربا لا من حيث الشروح ولا من حيث الشراح، كي يدخله التحريف والتصحيح وبذلك تفتفى شبهة التحريف والتصحيح عن كتاب الايضاح ومصنفه .

وقد يتسائل بعضهم اذا كان كتاب الايضاح في شرح المفصل لابن الحاجب، فلماذا لم يبتدئه بمقدمة كما هو المتعارف بين النحاة؟ والجواب عن ذلك هو ان قسما من النحاة لم يقدموا لكتبهم كما فعل سيبويه في الكتاب، والكسائي في (ما تلحن فيه العوام) (٢٧)، والفراء في كتابه (المنقوص والممدود)، وابن قتيبة الف كتاباً بدون مقدمة ومقدمة بدون كتاب، قال ابن خلكان: « والناس يقولون: أن أكثر أهل العلم يقولون: ان أدب الكتاب خطبة بلا كتاب، واصلاح المنطق كتاب بلا خطبة، قال: وما أظن حملهم على هذا انقول الا أن الخطبة طويلة والاصلاح بغير خطبة (٢٨)، وابن الحاجب جريا على هذه العادة في التقديم وعدمه سار في مصنفاته، فنراه يبتديء متن الشافية بمقدمة قصيرة (٢٩)، ويترك متن الكافية دون أن يقدم له (٣٠)، ويبتديء شرح الوافية بمقدمة قصيرة (٣١)، ويترك شرح الكافية بدون مقدمة (٣٢)، فإذا ترك الايضاح في شرح المفصل بدون

(٢٧) كتاب ما تلحن فيه العوام للكسائي (تحقيق عبدالعزيز الميمني المطبعة السلفية القاهرة) .

(٢٨) ابن خلكان ٢٤٧/٢ .

(٢٩) شرح الشافية للرضى الاستربادي ١/١ .

(٣٠) متن الكافية مع شرحها لابن الحاجب ص ٦ .

(٣١) شرح الوافية نظم الكافية لابن الحاجب ١ ط .

(٣٢) شرح الكافية لابن الحاجب ص ٦ .

تقديم ، فانه ترك قسما من منصفاته الاخرى بدون مقدمة أيضا ، وبذلك تنتفي شبهة عدم ابتداء الكتاب بمقدمة ، واذا اتضح ذلك فاننا نعود مرة اخرى ونقدم بعض القرائن التي تؤكد نسبة الكتاب لابن الحاجب وهي ما يلي :

١ - ان جميع فهارس المخطوطات التي ذكرت نسخ مخطوطة الايضاح نسبتها الى ابن الحاجب ، ولم يخالف أحد من أصحاب الفهارس في هذه النسبة .

٢ - جميع كتب التراجم التي ذكرت الايضاح في شرح المفصل في اثناء ترجمتها لابن الحاجب، نسبتها اليه بدون خلاف، مثل البداية والنهاية (٣٣)، وحسن المحاضرة (٣٤) ، وهدية العارفين (٣٥) ، وبغية الوعاة (٣٦) .

٣ - النحاة المتأخرون حينما تعرضوا لآراء ابن الحاجب ، ذكروا قسما من آرائه منسوبة الى كتاب الايضاح ، وعند معارضة الآراء التي ذكرها النحاة مع ما موجود في شرح الايضاح وجدتها متفقة مع ما ذكره النحاة ، مثال ذلك قول ابن هشام : « وزعم ابن الحاجب في شرح المفصل وغيره ان المفعول المطلق يكون جملة ، وجعل من ذلك نحو قال زيد عمرو منطلق ، وفي أنبات زيدا عمرا فاضلا ، الاول مفعول به والثاني والثالث مفعول مطلق (٣٧) » ، وعند ملاحظة ذلك في الايضاح وجدته ، واذا قلت : حدثني زيد عمرو منطلق هو الذي صح وقوعه مصدرا ، ومثال ذلك قلت زيد منطلق ، اذا قلت ان قال غير متعد فالحديث الواقع بعد القول بهذا الاعتبار كالمفعول الثاني والثالث في أنبات وأخبرت (٣٨) . « فكان ما ذكره ابن هشام مماثلا لما هو موجود في الايضاح . ونقل الصبان عن الدماميني في

(٣٣) البداية والنهاية لابن كثير الدمشقي ١٧٦/١٣ .

(٣٤) حسن المحاضرة ١٩٤/١ .

(٣٥) هدية العارفين ١٥٤/١ .

(٣٦) بغية الوعاة ١٣٤/٢ .

(٣٧) المغني ١٨٢/٢ .

(٣٨) الايضاح ١٦٢ ط .

اعراب المخصوص في المدح والذم بقوله « ورجح ابن الحاجب في شرح
المفصل الوجه الثاني بأنه ليس فيه ما هو خلاف الاصل الا حذف المبتدأ ،
وهو كثير شائع (٣٩) . » وعند معارضته مع ما في الايضاح وجدته «
وهذا الثاني أولى من وجهين لفظا ومعنى ، أما للفظ فلأن المبتدأ اذا كان
خبره فعلا فالوجه أن لا يتقدم عليه ، والمعنى أن الابهام يناسب التفسير ،
واذا جعل زيد خبر مبتدأ كان التفسير فيه محققا ، وهو المفهوم
منه ، واذا جعل مبتدأ لم يكن ذلك محققا فظهر الوجه هو الثاني (٤٠) . »

وفي الخزانة كل النصوص التي ذكرها البغدادي كانت موافقة لمقابلتها
في الايضاح ، مثل قوله : « قال ابن الحاجب في الايضاح : أصله لا تفعل كذا
جدا ، لان الذي ينفي الفعل عنه يجوز أن يكون بجدا منه ويجوز أن يكون
من غير جد فاذا قال جدا فقد ذكر أحد المحتملين (٤١) » ، وفي الايضاح
« أصله لا تفعل كذا جدا ٠٠٠٠ أحد المحتملين (٤٢) » ، وذكر البغدادي في
المنادى « قال ابن الحاجب في الايضاح : نداء المضمّر شاذ وقد قيل انه على
تقدير يا هذا أنت ويا هذا اياك أعني (٤٣) ، وجاء في الايضاح « حيث وقع
لفظ المضمّر المخاطب محله حين كان المعنى عليه وان كان شاذا وقد قيل انما
أراد يا هذا أنت ، ويا هذا اياك أعني (٤٤) » ، قال البغدادي : « ورابعها قال
ابن الحاجب في الايضاح : ان سيبويه استدل بانشاد هذا المصراع بانفراده
على ما رواه الثقات ممن لم يعلم تتمته (٤٥) » ، وجاء في الايضاح « وأجيب
عنه بأمرين : أحدهما الاستدلال بانشاد هذا النصف على انفراده ، وان

(٣٩) حاشية الصبان على شرح الاشموني ٣/٣٧ .

(٤٠) الايضاح ١١٤ ظ .

(٤١) الخزانة ١/٢٦٢ .

(٤٢) الايضاح ٢٨ ظ .

(٤٣) الخزانة ١/٢٨٩ .

(٤٤) الايضاح ٣١ و .

(٤٥) الخزانة ١/٣٣٠ .

كان غير شاعر على ما رواه الثقات ممن لم يعلم ما تتمته (٤٦) ، وجاء في الخزائنة « قال ابن الحاجب في الايضاح : وزعم قوم أن ابن ثعلبة بدل وقصده أن يخرج عن الشنوذ ، وهو بعيد لأن المعنى على الوصف ، وأيضا فإن خرج عن الشنوذ باعتبار لم يخرج باعتبار استعمال ابن بدلا (٤٧) » ، وجاء في الايضاح « وزعم قوم أن ابن . . . استعمال ابن بدلا (٤٨) » . وجاء في الخزائنة « قال ابن الحاجب في شرح المفصل النداء انما هو باللفظ فلو حمل الاسم على اللفظ لاختل المعنى (٤٩) » ، وفي ايضاح ابن الحاجب « انندا انما . . . لاختل المعنى (٥٠) » . وفي موضوع (بل) قال السيوطي : « وتابع ابن الحاجب صاحب البسيط فقال في شرح المفصل : ابطال الاول واثباته للشاني ان كان في الاثبات في باب الغلط فلا يقع مثله في القرآن (٥١) » ، وجاء مماثله في الايضاح « فاذا قلت جاءني زيد بل عمرو ، فقد أضربت عن نسبة المجيء الى زيد واثبتته لعمرو ، فهو إذن من باب الغلط فلا يقع مثله في القرآن (٥٢) » .

٤ - اتفاق جميع نسخ مخطوطة الايضاح التي حصلت عليها على نسبة الكتاب لابن الحاجب دون خلاف ، ومنها نسخة الاصل التي تبعد عن وفاته بعشر سنوات ، وبذلك تثبت نسبة الكتاب المصنفة .

-
- (٤٦) الايضاح ٣٤ و .
 - (٤٧) الخزائنة ١/٣٣٢ .
 - (٤٨) الايضاح ٣٣ ظ .
 - (٤٩) الخزائنة ٢/٢٢٠ .
 - (٥٠) الايضاح ٦٥ و .
 - (٥١) الاتقان في علوم القرآن ١/١٥٩ ، ١٦٠ .
 - (٥٢) الايضاح ١٢١ ظ .

(منهج التحقيق)

ان الغاية من تحقيق النصوص هي اخراج نص سليم كما وضعه مصنفه دون أن يدخل معه شيء لم يقصده المؤلف ، ولما كان ذلك يتطلب مني جهدا متواصلا وصبرا طويلا نظرا لكبر حجم الكتاب وكثرة نسخه ، فقد بذلت ما في وسعي من طاقة للحفاظ على النص مراعيًا في ذلك ما يتطلبه العمل من الدقة والامانة ، كي يخرج النص سالما من النقص والزيادة على وجه يجعلني قانعا بصوابه ، ولأجل ذلك التزمت في تحقيق الكتاب بالقواعد التالية :

١ - التزمت في البناء التحقيق بالمحافظة على صورة النص كما ورد عن المؤلف ولم أ تدخل فيه الا بزيادة حرف أو كلمة للسياق ، أو بكلمة أو كلمتين من النسخ الاخرى بعد التأكد من أنها ساقطة في الاصل ، وأشير إليها في الحاشية بعد حصرها بين معقوفين .

٢ - وضحت الاختلافات التي وردت في جميع النسخ وأشرت الى ماهو زيادة من النسخ أو تحريف أو تصحيف .

٣ - أشرت الى الكلمات والعبارات الساقطة في غير الاصل في الحاشية ، فاذا كانت هذه العبارات الساقطة طويلة لا يمكن ذكرها في الحاشية فعند ذلك احصرها بين قوسين متميزين وأشير إليها في الحاشية .

٤ - أرجعت الآراء التي ذكرها المؤلف الى مصنفات أصحابها ، مثل كتاب سيبويه ، ومقتضب المبرد ، وايضاح الفارسي ، وجمل الزجاني وايضاحه ، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ، وشرح الجمل لابن بابشاذ ، والانصاف لابن الانباري ، وكذلك الآراء اللغوية الى كتاب العين للخليل ، وصحاح الجوهري ، وجوهرة ابن دريد ، اما اذا لم يتيسر لي الحصول علم مصنفات اصحابها أرجعها الى كتب النحر المعتمدة التي تعني بتلك الآراء كشرح ابن يعيش على المفصل ، ومغنى ابن هشام وشرح التصريح للزهري ،

وشرح الاشموني على الالفية ، وحاشية الصبان على الاشموني ، وشرح
كافية وشافية ابن الحاجب وجمع الهوامع للسيوطي وغيرها .

٥ - أُرْجِعت الاحاديث اشريفة الى كتب الحديث المعتمدة كصحيح
البخاري وصحيح مسلم ، ومسند ابن حنبل وسنن النسائي وغيرها .

٦ - حصرت الآيات القرآنية الشريفة بين قوسين متميزين وأُشرت في
الحاشية الى اسم السورة ورقم الآية ، وضبطتها على المصحف الشريف .

٧ - اعتنيت بتخريج القراءات من كتب القراءات وكتب التفسير مثل
الحجة في القراءات للنفري ، ومعاني القرآن للأغراء وكشاف الزمخشري ،
وغيث النفع في القراءات السبع ، وتقريب النشر في القراءات العشر لابن
الجزري ، واتحاف فضلاء البشر في القراءات الاربع عشر وغيرها .

٨ - وضعت الامثال بين قوسين متميزين وخرجتها من كتب الامثال
المعتمدة كمجمع الامثال للميداني ، وجمهرة الامثال للعسكري ، والفاخر
للمفضل ، وفرائد اللآلئ وغيرها .

٩ - خرجت الشواهد الشعرية من دواوين قائلها ، وان لم أتمكن من
الحصول على دواوين أصحابها أُرْجِعتها الى الكتب التي تعنى بالشواهد
وشرحها ، كالخزانة للبغدادي ، وشواهد العيني ، وشرح شواهد الشافعية
للبيدادي ، وشرح شواهد المغني للسيوطي ، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ،
وباعتبارها شواهد نجوية ارجعتها الى كتب النحو المعتمدة مثل كتاب
سيبويه ، ومقتضب المبرد ، وجمل الزجاجي ، وايضاح الفارسي ، وخصائص
ابن جني ، والانصاف لابن الانباري وغيرها ، والى كتب الامالي نحو أمالي
ابن الشجري ، وأمالي المرتضى ، وأمالي القالي ، وأمالي ابن الحاجب ، والى
المعجم اللغوية مثل كتاب العين للخليل ، وصحاح الجوهري ، ولسان
العرب ، وتاج العروس ، وجمهرة ابن دريد ، والى كتب الجامع الشعرية
كالمفضليات وديوان الحماسة للمرزوقي والتبريزي وغيرها .

وقد اعتنيت بذكر الروايات المختلفة والاشارة اليها في الحاشية ،
وتكملة أنصاف الابيات ونسبة غير المنسوب منها الى أصحابها ، كما وضحت
بعض المعاني الصعبة بصورة موجزة وأشرت الى موضع الشاهد اذا لم
يذكره المؤلف .

١٠- عرفت بإيجاز باعلام النحاة واللغويين والفقهاء والقراء الذين
ورد ذكرهم في الكتاب ، معتمدا في ذلك على كتب التراجم المعتمدة .

١١- وضحت بعض الكلمات اللغوية الصعبة وذلك بالرجوع الى
المعاجم المعتمدة ، كالصحاح ، واللسان ، والتاج ، والجمهرة ، وأساس
البلاغة وغيرها .

١٢- ضبطت أواخر الكلمات ، وحركت الكلمات التي يقع فيها لبس ،
وكذلك الآيات والاحاديث والامثال والابيات بصورة خاصة .

١٣- ذكرت في الحاشية محل الشاهد في الابيات التي لم يذكر
الشارح فيها محل الشاهد ، واهملت ذكر محل الشاهد في الابيات التي
ذكر الشارح محل شواهدا في الشرح .

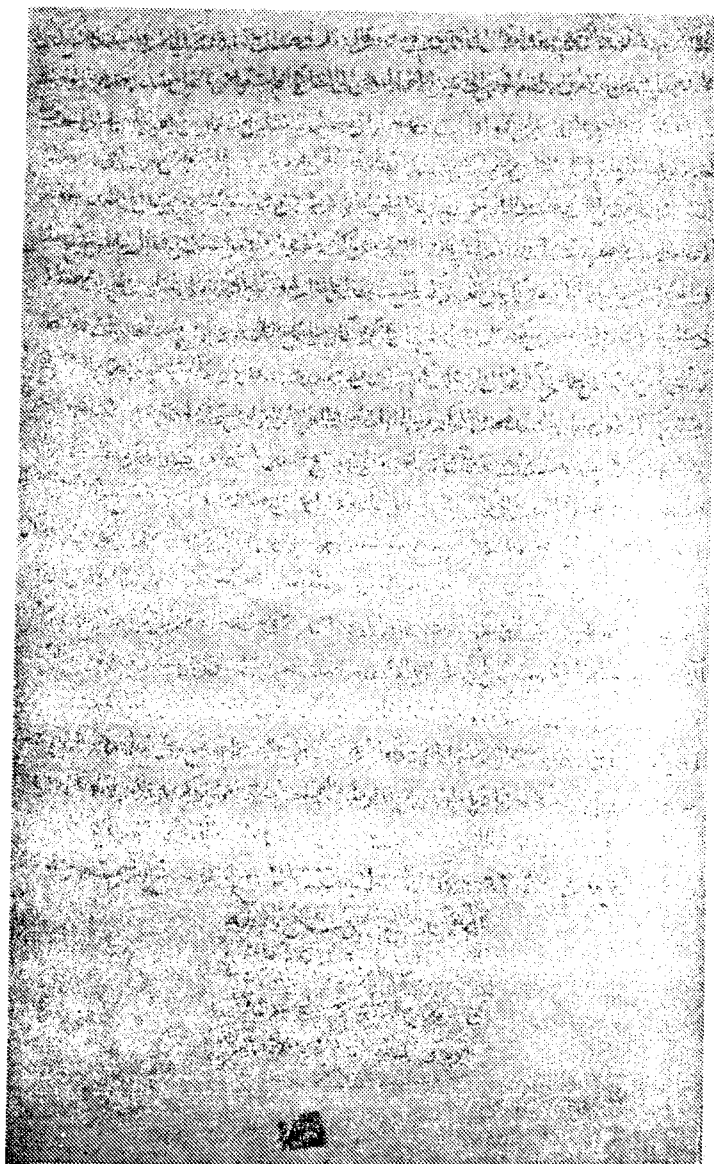
الأرض

للتبليغ والتمثيل

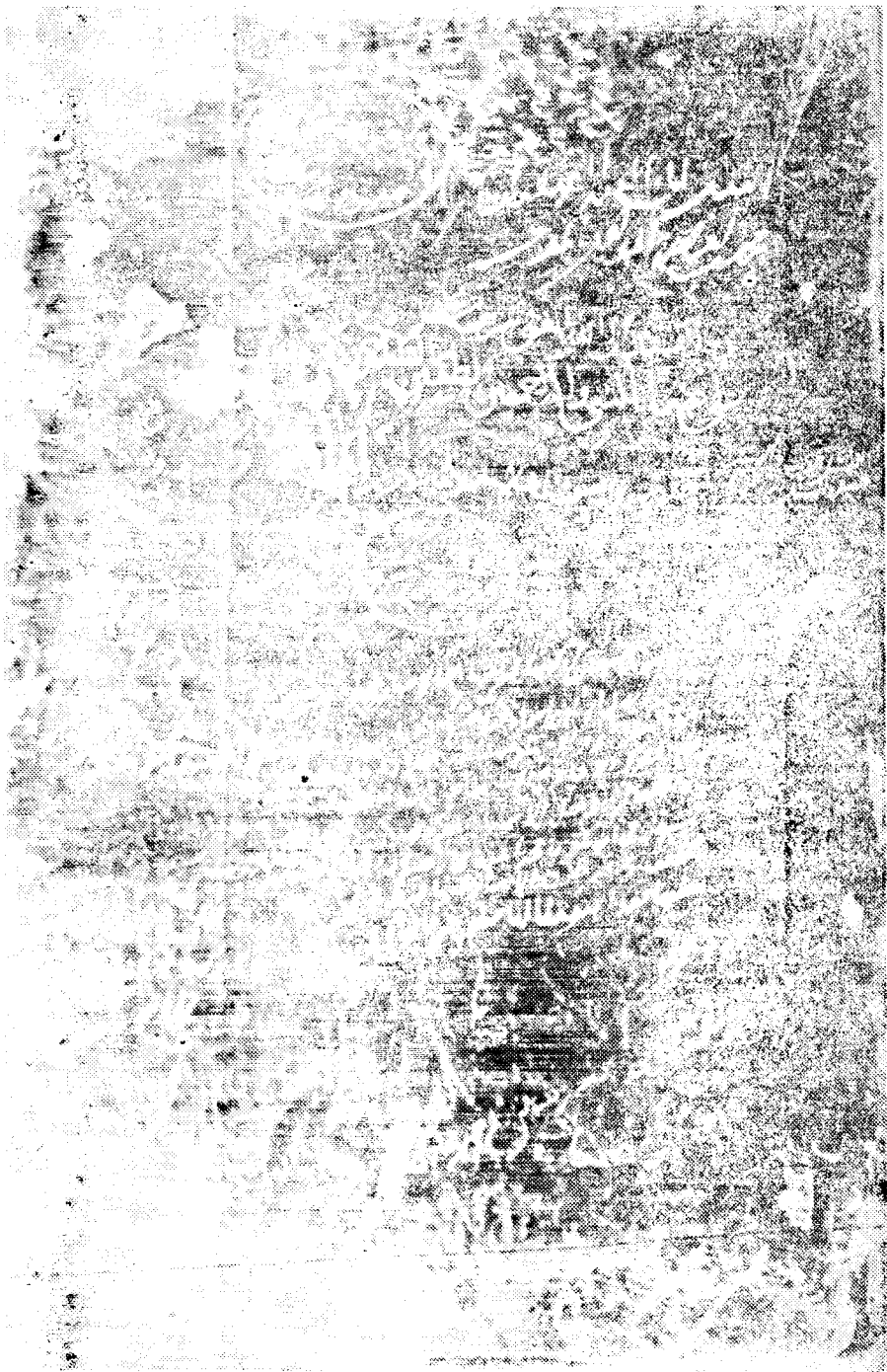
77

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

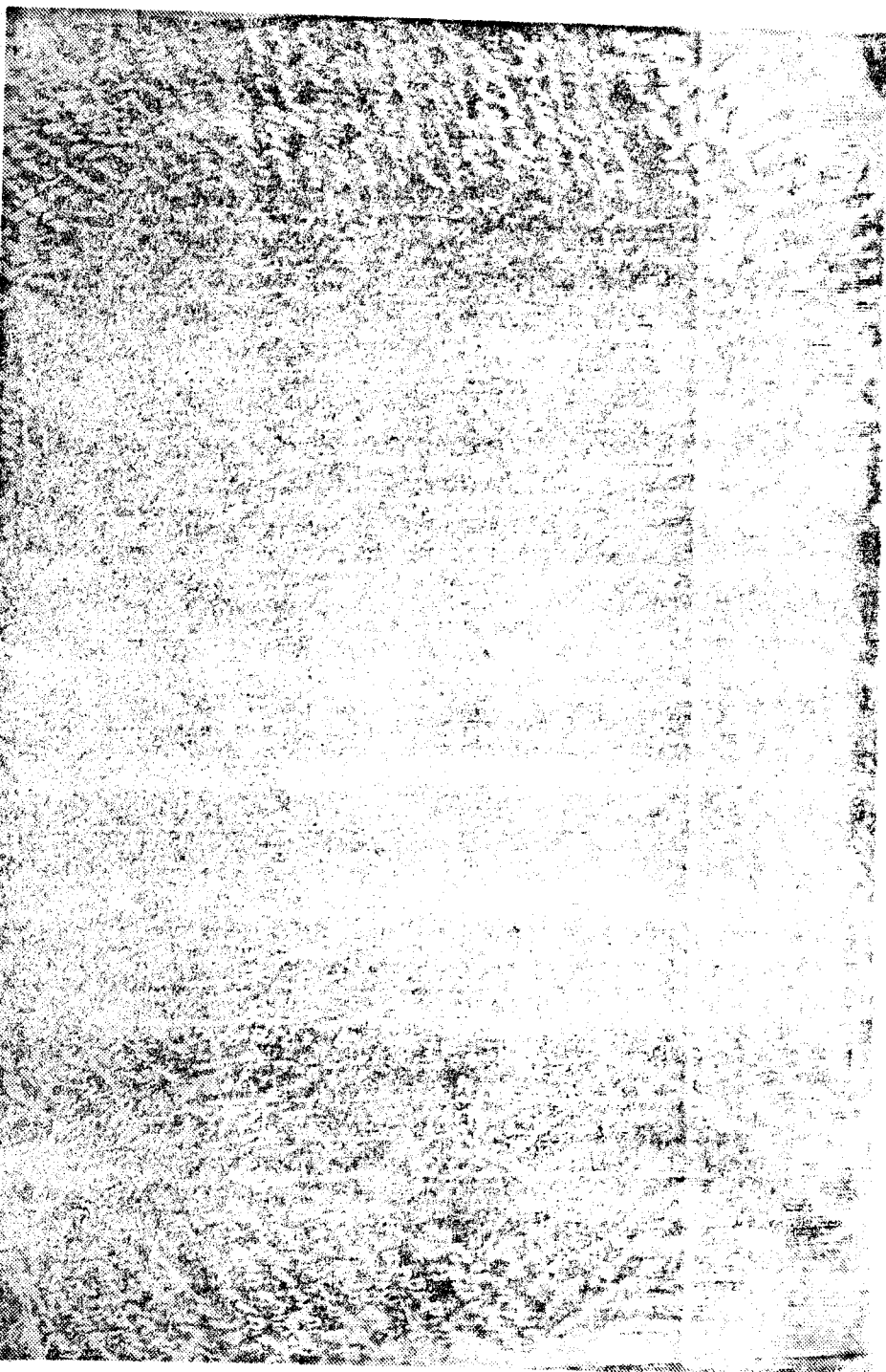
[illegible]



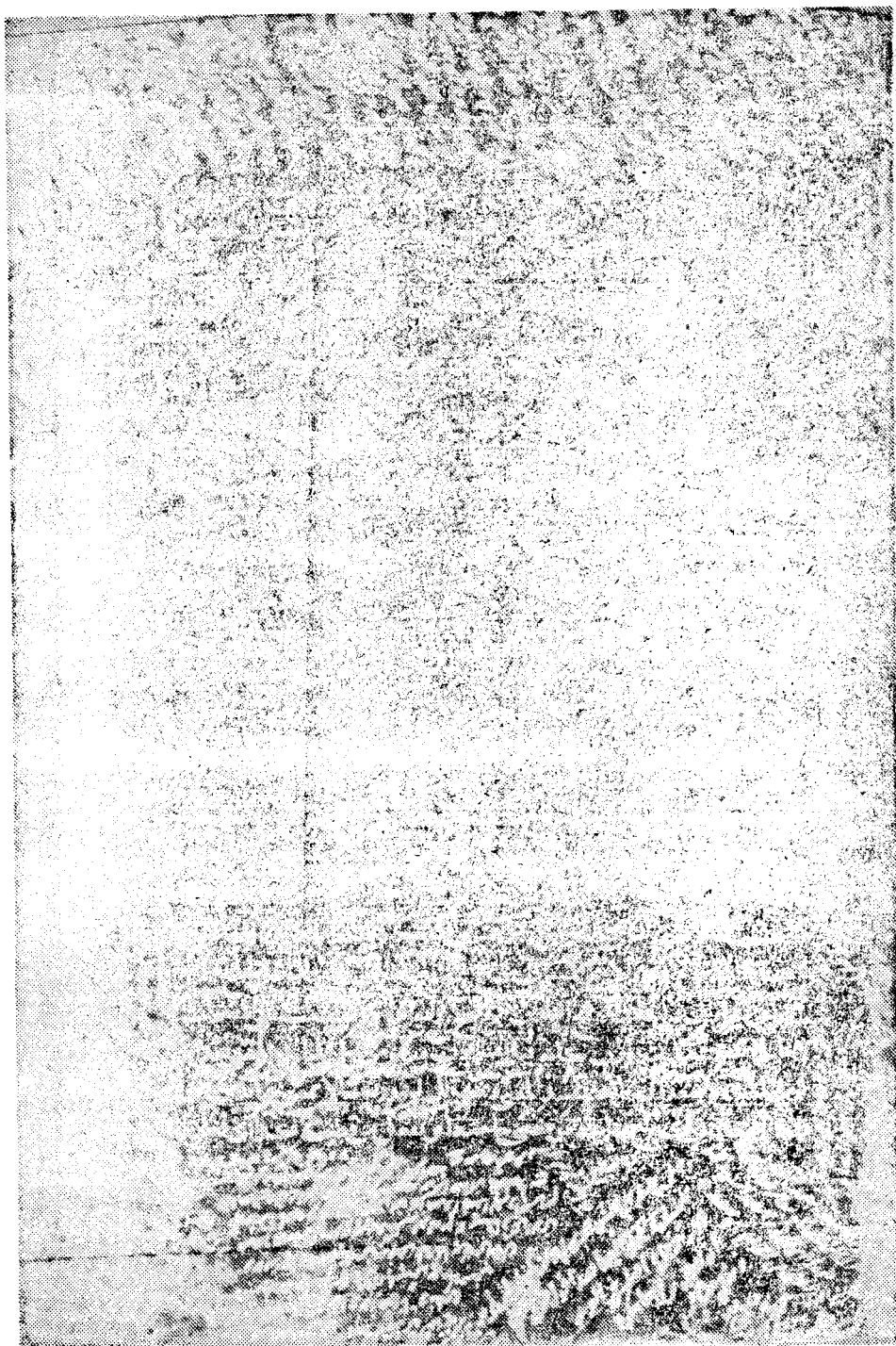
ظهر الورقة الأخيرة من نسخة مكتبة (مجلس شوراي ملي) الاصل



صفحة العنوان من نسخة مكتبة سوهاج - و



وجه الورقة الأولى من نسخة مكتبة سوهاج - و



ظهر الورقة الاولى من نسخة مكتبة سوهاج - و



الورقة الاخيرة من نسخة مكتبة سوهاج - و

الاصطلاحات الواردة في التحقيق

اولاً : رموز النسخ

- ١ - الاصل : نسخة مكتبة مجلس شوراي ملي في ايران .
- ٢ - و : نسخة مكتبة سوهاج في مصر .
- ٣ - ت : نسخة المكتبة القومية التونسية .
- ٤ - ل : نسخة امبونج ، المانية الغربية .
- ٥ - ش : نسخة مكتبة جامع الشيخ ابراهيم باشا ، مصر .
- ٦ - ب : نسخة دار الكتب المصرية ، القاهرة .
- ٧ - س : نسخة مكتبة البلدية بالاسكندرية .
- ٨ - ز : نسخة المكتبة التيجورية بالقاهرة .

ثانياً : الاقواس

- ١ - [] يستعملان لحصر الكلام الزائد على ما في الاصل والذي اخذ من النسخ الاخرى .
- ٢ - « » يستعملان لحصر الكلام الذي اخذ من الفصل في اثناء الشرح .
- ٣ - | | يستعملان لحصر الحديث الشريف .
- ٤ - { } يستعملان لحصر الامثال العربية .
- ٥ - ﴿ ﴾ يستعملان لحصر الآيات الشريفة .
- ٦ - < > يستعملان لحصر الكلمة التي تضاف للسياق .
- ٧ - () يستعملان لحصر الكلام الساقط في النسخ الاخرى .

الأيضاح في شرح المفصل

وبه نستعين^(١) [١ ظ]

قال [الشيخُ الامامُ العالمُ جمالُ الدين أبو عمرو عثمان بن عمر بن أبي بكر المعروف بابن الحاجب^(٢)] قوله : « الله أحمَدُ » على طريقة إِيَّاكَ نَعْبُدُ تَقْدِيمًا لِلْأَهَمِّ ، وما يُنْقَلُ أَنَّهُ لِلْحَصْرِ لا دليلَ عليه ، والتمسكُ فيه بمثل ، بل الله فاعبدُ ضعيفٌ ، لَأَنَّهُ قد جاءَ فَأَعْبُدُ اللهَ ،^(٣) و « جَعَلَنِي »^(٤) جَعَلَهُ « من تِلْكَاءِ العربيةِ » نعمةٌ محدودةٌ لما فيها من فهمِ مَعَانِي كتابِ الله تعالى على وجهه ، وفهمِ معاني كلامِ رسوله صَلَّى اللهُ عليه وسلم ، والتوصلُ بها الى إدراكِ الأحكامِ الشرعيةِ التي^(٥) بها السعادةُ الأخرويةُ ، هذا وإنَّ كُلَّ عِلْمٍ مُفْتَقِرٌ إِلَيْهِ وَكُلُّ تِلْهِ • « وَجَبَلَنِي » : طَبَعَنِي ، « تَلَى النَّضْبَ لِلْعَرَبِ » أي على الانتصار لهم ، لأنَّ الغَضَبَ من أَجْلِ هُضمِ الشيءِ سببُ الانتصار له ، يُقَالُ غَضِبَ لَهُ وَغَضِبَ بِهِ ، وَقِيلَ غَضِبَ لَهُ حَيًّا وَبِهِ مَيِّتًا • « وَالْعَصْبِيَّةُ » : الاحتماءُ ، « وَأَبَى لِي » أي مَنَعَنِي ، « عَنْ حَمِيمٍ » : أي خیار ، « وَأُمْتَازَ » : أَعْتَزَلَ ، « وَأَنْضَوَى » أَنْضَمَ ، « لَفَيْفٌ » : أَخْلَاطٌ ، « الشُّعُوبِيَّةُ » بضمِ الشَّيْنِ قومٌ متعصبُونَ على العربِ مُفَضَّلُونَ عليهم العجمُ ، وإنَّ كَانَ الشُّعُوبُ جِيلَ الْعَجَمِ إِلَّا أَنَّهُ غَلَبَتِ النِّسْبَةُ

-
- (١) في و (وما توفيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ) • وفي ل (رَبِّ يَسِّرْ) وَأَعْنِ يَا كَرِيمُ) • وفي ت (رَبِّ أَنْعَمْتَ فَزِدْ) • وفي د (رَبِّ وَفِّقْ وَيَسِّرْ وَسَهِّلْ) •
- (٢) ما بين القوسينِ المعقوفين : زيادة عن ش واثباتها أحسن •
- (٣) في ل : (واعبدوا) •
- (٤) في ل ، ب ، س : (جعل) •
- (٥) في ر : (تحصل) •

إليه لهذا القليل • ويُقال إنَّ منهم مَعْمَرُ ^(١) بنُ المثنى ، وله كتابٌ في مثالب العرب ، وقد أنشد بعضُ الشعوبيَّةِ الصَّاحب ^(٢) بنَ عبادٍ يمدحه شعراً : ^(٣) :

١ - غَنِينَا بِالطَّبُولِ عَنِ الطَّلُولِ
وَعَنْ نَفْسٍ عَذَّافَةٍ ذَمُّوْلِ
فَلَسْتُ بِتَارِكِ إِيوَانَ كَسْرَى
لِنُوضَجٍ أَوْ لِحَوْمَلٍ فَإِنَّ خُولِ
وَضَبَّ بِالْفَلَا سَاعٍ وَذُئْبِ
بِهَآ يَعْوِي وَلَيْثٍ وَنَمَطَ غَيْلِ
إِذَا ذَبَحُوا فَذَلِكَ يَوْمَ عِيدِ
وَإِنْ نَحَرُوا فَفِي عَرَسٍ جَلِيلِ

(١) هو مَعْمَرُ بنُ المثنى التيميُّ تميمٌ قريشٌ بالولاء ، وكان عالماً بأخبار العرب وأيامهم ، وهو أولُ من صنَّفَ غريبَ الحديث ، أخذَ عن يونسَ وأبي عُمر ، وأخذَ عنه أبو عبيد ، وأبو حاتم ، والمازني ، وعُمر بنُ شُبَيْة ، وكان أبو نؤاسَ يفضلُه على لاصمعي ، توفي سنة (٢١٠هـ) ، أخبار النحويين البصريين للسيرافي ص ٦٧ ، مراتب النحويين ص ٤٤-٤٦ ، نزهة الالباء ص ٦٨ ، بغية الوعاة ٢/٢٦٤ ، الاعلام ٨/١٩١ •

(٢) هو اسماعيل بنُ عباد بنُ العباس بنُ عباد الملقبُ بالصاحب ، تقلدَ الوزارة لمؤيد الدولة الحسن بن بويه ، كان أديباً وكاتباً ، ولد سنة (٣٢٦هـ) وتوفي سنة (٣٨٥هـ) • انظر إنباء الرواة ١/٢٠١ ، ٣٠٣ ، معجم الأدباء ٦/١٦٨ ، ٣١٧ ، وفيات الأعيان ١/٢٠٦ ، بغية الوعاة ١/٤٤٩ •

(٣) قصيدُ الشعوبي وقصيدُ بديع الزمان الهمذاني موجودتان في كتاب الصاحب ابن عباد حياته وأدبه للشيخ محمد حسن آل ياسين (مطبعة المعارف بغداد ١٩٥٧) ص ٦٥ ، والصاحب بن عباد الوزير

[يَسْمَلُونَ السُّيُوفَ لِرَأْسٍ ضَبٍّ
حِرَاشًا بِالنَّدَادِ وَالْأَصِيلِ] (١)

بِأَيَّةِ رَبِّبَةٍ قَدْ مَتَمُّوعَا
على ذي الأَصْلِ والشَّرَفِ الْأَصِيلِ

أَمَا لَوْ لَمْ يَكُنْ لِلْفَرَسِ (٢) إِلَّا
نَجَارُ الْمَسَّاحِبِ الْعَدْلِ (٣) الْجَلِيلِ

لَكَانَ لَهُمْ بِذَلِكَ خَيْرٌ عَزْ
وَجِلَهُمْ لِدَٰلِكَ خَيْرٌ جِيلِ

فَقَالَ لَهُ الصَّاحِبُ : قَدْ كَ ، ثُمَّ قَالَ لِبَدِيعِ الزَّمَانِ أَجِبْهُ ،
فَأَجَابَهُ مُرْتَجِلًا :

٢ - أَرَاكَ عَلَى شَفَا خَطَرٍ مَهُولٍ
بِمَا أَوْ دَعَتْ رَأْيَكَ مِنْ فَضُولِ

طَلَبْتَ عَلَى مَكَارِمِنَا دَلِيلًا
مَتَى احْتَاجَ النَّهَارُ إِلَى دَلِيلٍ ؟

الاديب العالم للدكتور بدوى طبانة (مطبعة مصر) ص ١١٨ ، مظاهر
الشعوبية في الادب العربي للدكتور محمد نبيه حجاب (مطبعة نهضة
مصر القاهرة ١٩٦١) ص ١٢ ، بلوغ الارب في معرفة احوال العرب
محمود شكرى الالوسى ، (تحقيق محمد بهجت الاثرى المطبعة
الرحمانية مصر ١٩٢٤) ١/١٦١ .

(١) البيت ساقط من : الاصل ، ل .

(٢) في الاصل : (في الفرس) ، وهو تحريف .

(٣) في ل : (الملك) ، وما اثبتناه افضل .

أَلَسْنَا الضَّارِّينَ جِزِيَّ عَالِيكُمْ ؟
وإنَّ الخُزْيَ أَقْعَدُ بِالذَّلِيلِ

مَتَى قَرَعَ المُنَابِرَ فَارَسِي ؟
مَتَى عَرَكَ الْأَعْرَ مِنْ الْحِجُولِ ؟

مَتَى عَلِقَتْ - وَأَنْتَ بِهَا زَعِيمٌ -
أَكْبُ الفُرْسِ أَعْرَافَ الْخَيُْولِ ؟

فَخَرَّتْ بِهَلَاءٍ مَا ضَفَيْتَكَ فِخْرًا
عَلَى قَحْطَانٍ وَالْبَيْتِ الْأَصِيلِ

فَخَرَّتْ بِأَنْ مَأْكُولًا وَلَبَسًا
وَذَلِكَ فَخَرُ رَبَّاتِ الْحِجُولِ

فَفَاخَرَهُنَّ فِي خَدِّ أَسِيلِ
وَشَعْرٍ عَنْ مَفَارِقِهَا رَسِيلِ

فَقَالَ الصَّاحِبُ : لَكَ مَعُوبِي ، كَيْفَ تَرَى ؟ فَقَالَ : لَوْ
سَمِعْتُ مَا صَدَّقْتُ * ثُمَّ قَالَ لَهُ : جَائِزَتُكَ جَوَازُكَ (١) إِنْ
وَجَدْتُكَ بِهَا فِي مَمْلَكَتِي ضَرَبْتُ عُنُقَكَ * لَسَمْتُ يُجْسِدُ
عَلَيْهِمْ * أَيْ لَمْ يَأْتِهِمْ بِجَسَدٍ أَوْ بِنَفْعٍ ، « الرِّشْشَقُ » :
الرَّمْيُ بِالنَّبْلِ ، « وَالْمَشَقُّ » : الطَّلْعُ * وَقَوْلُهُ : « وَإِلَى أَفْضَلِ »
هُوَ عَلَى طَرِيقَةِ اللَّهِ (٢) أَحْمَدُ ، فِي تَقْدِيمِ الْمَفْعُولِ لِلْعَالِيَةِ ،
« وَالسَّابِقِينَ وَالْمُصَلِّينَ » : أَيْ الْأَوَّلِينَ وَالْآخِرِينَ ، أَخَذَهُ مِنْ
السَّابِقِ وَالْمُصَلِّي فِي الْحَلْبَةِ ، وَالْحَابَةِ الْخَيْلُ تَجْتَمِعُ لِلْسَّابِقِ ، وَمِنْهُ

(١) هنا خرم في (س) بقدر ورقتين من الاصل .
(٢) في نسخة ب خرم ابتداءً في الاول وانتهى هنا .

قِيلَ أَبُو بَكْرٍ السَّابِقُ ، وَعُمَرُ الْمَصْلِيُّ ، « أَفْضَلُ صَلَوَاتِ
 الْمُصَلِّينَ » أَيِ أَفْضَلُ ذُعَاءِ الدَّاعِينَ ، « الْحَفُوفُ » : الْمُسْتَدِيرُ
 حَوْلَهُ ، لِأَنَّ الْحَفَافَ الْجَانِبَ ، « وَعَدْنَانُ » : ابْنُ أَدَّ أَبُو مَعْدٍ ،
 « وَالْجَمَاجِمُ » : الرُّؤُوسُ وَالسَّادَةُ ، « وَالْأَرْجَاءُ » : الثَّابِتَةُ لَأَنَّهُمْ
 لَا يَجْبُونَ غَيْرَ أَرْضِهِمْ « وَالسَّرَّةُ » : الْوَسْطُ « وَالْبَطْحَاءُ » : الْمَسِيلُ
 الْوَاسِعُ ، وَقَرِيشُ الْبَطْحَاءِ مِنْ نَزْلِ بَطْنِ مَكَّةَ [حَرَسَهَا اللَّهُ
 تَعَالَى (١)] ، وَقَرِيشُ الضَّوَاخِي مِنْ خَرَجَ عَنْهَا ، وَالنَّازِلُونَ الْبَطْحَاءِ
 خَيْرُهُمْ ، وَالنَّازِلُونَ وَسَطَهَا خَيْرُ الْخَيْرِ ، « إِلَى الْأَسْوَدِ وَالْأَحْمَرِ » :
 الْأَسْوَدُ : الْعَرَبُ وَالْأَحْمَرُ : الْعَجَمُ ، لِأَنَّ الشَّقْرَةَ عَلَيْهِمْ أَغْلَبُ ،
 وَمِنْهُ حَدِيثُهُ عَلَيْهِ أَفْضَلُ السَّلَامِ | بُعِثْتُ إِلَى الْأَحْمَرِ
 وَالْأَسْوَدِ (٢) | . وَقَوْلُهُ : « وَلَآلِهِ الطَّيِّبِينَ » عَلَى طَرِيقَةِ اللَّهِ
 أَحْمَدُ ، وَأَصْلُهُ الْأَهْلُ وَغَلَبَ عَلَى الْإِتْبَاعِ (٣) ، « بِالرِّضْوَانِ » :
 بِالرِّضَاءِ ، « الشَّقَاقُ » : الْعِدَاوَةُ وَالْمِجَانِبَةُ ، لِأَنَّ كَلَامًا مِنْهَا يَكُونُ
 فِي شَقٍّ ، وَفِي عِدْوَةٍ : فِي جَانِبٍ ، « وَالْعُدْوَانُ » : الظُّلْمُ ، « يَفْضُونَ
 مِنَ الْعَرَبِيَّةِ » : يَحْطُونَ مِنْ قَدَرِهَا مِنْ غَضٍّ أَيْ نَقْصٍ ، « — مِنْ
 مَنَارِهَا » : مِنْ قَدَرِهَا ، وَأَصْلُهُ الْعِلْمُ يَهْتَدِي بِهِ فِي الطَّرِيقِ (٤) ،
 ثُمَّ قِيلَ لِكُلِّ ذِي قَدَرٍ مَشْهُورٍ ، « وَرَفِيعُ الْمَنَارِ » : وَيُعْنِي بِالَّذِينَ
 يَفْضُونَ عُلَمَاءَ نَاحِيَتِهِ ، لِأَنَّهُ غَالِبٌ فِي كَثِيرٍ مِنْهُمْ ، « حَيْثُ لَمْ
 يَجْعَلْ » أَيِ يَفْضُونَ مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ جَعَلَهُ الْحَامِلَ لَهُمْ عَلَى
 النُّفْضِ ، « لَا يَبْعُدُونَ » خَيْرٌ لَعَلَّ ، أَعْمَرِي (٥) لَقَدْ بَالِغٌ حَتَّى
 نَاقِضٌ ، لِأَنَّ ذَلِكَ يَكُونُ كُفْرًا وَمَرَاوَعَةً [٢ وَ] وَقَدْ أَخْبَرَ بِأَنَّهُمْ

- (١) (حَرَسَهَا اللَّهُ تَعَالَى) : سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ .
 (٢) الْحَدِيثُ الشَّرِيفُ أَوْرَدَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ فِي مُسْنَدِهِ (الْمَطْبُوعَةُ
 الْمِصْنِيَّةُ مِصْرَ ١٣١٣ هـ) ٤١٦/٤ .
 (٣) الْإِتْبَاعُ : الْأَصْحَابُ .
 (٤) (وَلِعَمْرِي) : سَاقِطَةٌ مِنْ غَيْرِ لِأَصْلِ .

لَا يَبْعُدُونَ عَنِ الشُّعُوبِيَّةِ فَأَنْبَتَ لَهُمُ الْكَفْرَ ثُمَّ جَعَلَهُمْ بِهِ دُونَ
الشُّعُوبِيَّةِ ، وَإِنَّمَا يَغُضُّونَ مِنْهَا لِأَنَّهُمْ يَرْوُونَ غَيْرَهَا
أَهْمَ [مِنْهَا ^(١)] ، « وَالْخَيْرَةُ » - بِفَتْحِ الْيَاءِ - اسْمُ الْمُخْتَارِ ،
وَأَصْلُهُ الْإِخْتَارُ ، يُقَالُ مُحَمَّدٌ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَيْرَةُ اللَّهِ
أَيُّ مَخْتَارِهِ ، قَالَ تَعَالَى : ﴿ مَا كَانَ لَهُمُ الْخَيْرَةُ ﴾ ^(٢) ، أَيُّ
الْإِخْتَارِ ، وَالْخَيْرَةُ بِسُكُونِ الْيَاءِ مَعْنَى الْخَيْرِ ، « وَخَيْرُ كُتُبِهِ »
أَيُّ أَفْضَلُ وَأَصْلُهُ أَفْعَلَ ، وَكَذَلِكَ يُقَالُ : هَذَا خَيْرُ الْقَوْمِ
وَهُمْ خَيْرُ الْقَوْمِ ، وَقَوْلُهُ ^(٣) :

٣ - أَلَا نَعْبُ النَّاعِي بِخَيْرِي بَنِي أُسَدٍ
بِعَمْرٍو بْنِ مَسْعُودٍ وَبِالسَّيِّدِ الصَّمَدِ

مُؤَوَّلٌ بِخَيْرٍ فَخُفِّفَ ، « مُنَابَذَةٌ » ^(٤) : مُجَارَبَةٌ ،
« وَالْأَبْلَجُ » : الْمَشْرِقُ مِنْ بَلَجٍ يَبْلُجُ ، وَمِنْهُ { الْحَقُّ
أَبْلَجُ وَالْبَاطِلُ لَجَلَجٌ } ^(٥) ، « وَزَيْنَا ، مَيْلًا » ، « عَنْ

(١) (منها) : ساقطة هي الاصل .

(٢) سورة القصص الآية : ٢٨ .

(٣) البيت منسوب لابن القيم الأسدي ، الصمد : الذي يُصَمَدُ إِلَيْهِ
فِي الْجَوَائِزِ وَهُوَ مِنْ صِفَاتِهِ تَعَالَى ، وَرَوَايَةُ اللِّسَانِ وَأَمَالِي الْقَالِي
وَإِعْرَابُ ثَلَاثِينَ سُورَةَ (بَكَرَ) مَكَانَ (نَعْبَ) ، وَفِي مَجَازِ الْقُرْآنِ
(لَقَدْ) مَكَانَ (أَلَا) ، وَالْبَيْتُ مَنْسُوبٌ فِي مَعَانِي الْقُرْآنِ ٢٦٨/٣ ،
مَجَازِ الْقُرْآنِ ٢٦٨/٣ ، مَجَازِ الْقُرْآنِ ٣١٦/٢ ، وَغَيْرُ مَنْسُوبٍ فِي أَمَالِي
الْقَالِي ٢٨٨/٢ ، اللِّسَانِ (صمد) ٢٥٨/٣ ، إِصْلَاحُ الْمُنْطَقِ ص ٤٩ ،
إِعْرَابُ ثَلَاثِينَ سُورَةَ ص ٢٢٩ .

(٤) الْمُنَابَذَةُ أَوْ الْإِنْتِزَاعُ : تَحْيِيزُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الطَّرْفَيْنِ فِي الْحَرْبِ .
اللِّسَانِ (نَبَذَ) ٥١٢/٣ .

(٥) مَثَلٌ يُضْرَبُ فِي صَاحِبِ الْحَقِّ ، أَبْلَجُ : وَاضِحٌ بِحُجَّتِهِ ظَاهِرٌ
حَقُّهُ كَشُرُوقِ الشَّمْسِ ، لَجَلَجٌ : تَرَدَّدُ صَاحِبِ الْبَاطِلِ ، فَهُوَ
مُتَلَجَّلَجٌ فِي حُجَّتِهِ . الصَّحَاحُ لِلْجَوْهَرِيِّ ٣٠٠/١ ، اللِّسَانُ
(بَلَجَ) ٢١٥/٢ ، فَرَائِدُ الْآلِ فِي مَجْمَعِ الْأَمْثَالِ ١٧١/١ .

سواء : « عَنْ وَسَطَ » ، « الْمَنَهِج » : الطريق 'الواضح' ، ومناذرة
 وزيفاً نَصَبَ عَلَى المفعول من (١) أَجَلِهِ ، لِتَضَمُّنِهِ (٢) مَعْنَى لَا
 يَتَعَدُّونَ كَأَنَّهُ قَالَ : يَقْرَبُونَ مِنْهُمْ مِنْ أَجْلِ الْمُنَازَعَةِ أَوْ انْتَفَى بَعْدَهُمْ مِنْ
 أَجْلِ الْمُنَازَعَةِ لَا يَتَعَدُّونَ ، فَإِنَّهُ يُفْسِدُ الْمَعْنَى ، وَكَذَلِكَ لَوْ قَدَّرْتَهُ
 حَالاً بِمَعْنَى مُنَازَعِينَ ، « يَقْضَى مِنْهُ الْعَجَبُ » يَنْهَى : أَيِ
 يَبْلُغُ نَهَائِهِ مِنْ قَضَى حَاجَتِهِ ، أَوْ بِفَعْلٍ مِنْ قَضَيْتُ كَذَا أَيِ
 فَعَلْتَهُ أَوْ يَحْكُمُ مِنْهُ بِالْعَجَبِ مِنْ قَضَيْتُ كَذَا أَيِ حَكَمْتُ بِهِ ،
 وَالْعَجَبُ يَكُونُ لِلتَّعْجُبِ وَلَمَّا يَكُونُ مِنْهُ التَّجَبُّبُ ، وَقَوْلُ
 الْأَصْمَعِيِّ (٣) : الْعَرَبُ يَقُولُ : مَا كَدْتُ أَقْضِي الْعَجَبَ ، وَالْعَامَّةُ
 يَقُولُ : قَضَيْتُ الْعَجَبَ لَمْ يُوَافِقْ عَلَيْهِ ، وَالتَّحْقِيقُ يَا بَنَاهُ
 < سواء > (٤) كَانَ النَّفْيُ مُشْتَبِأً بَعْدَ كَادٍ أَوْ لَمْ يَكُنْ ، « وَحَالٌ » ،
 أَفْصَحُ مِنْ حَالَةٍ ، وَتَأْنِيثُ الْحَالِ أَكْثَرُ ، وَيُقَالُ : حَالُهُ أَيْضاً
 لَوَاحِدَةِ الْحَالِ كَحَاجَةٍ وَحَاجٍ ، « الْإِنْصَافُ » ، النِّصْفُ وَهُوَ اعْطَاءُ
 الْحَقِّ مِنَ النَّصْفِ ، كَأَنَّهُ لَزِمَ النِّصْفَ الْمَخْصُوصَ ، وَلِذَلِكَ
 سُمِّيَ إِنْصَافاً قَالَ الشَّاعِرُ : (٥)

(١) فِي ر : (لِأَجْلِهِ) ، وَاثْبَتْنَا (الْمَفْعُولُ مِنْ أَجْلِهِ) لِأَنَّ الشَّارِحَ اسْتَعْمَلَهُ
 إِنْشَاءً الشَّرْحَ فِي الْمَوْضُوعِ الْمَعْنُونِ لَهُ فِي الْكِتَابِ .

(٢) فِي ر : (لَمَّا تَضَمَّنْهُ) .

(٣) وَهُوَ عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ قَرِيبَ بْنِ أَصْمَعَ الْبَاهِلِيِّ ، رَوَى عَنْ أَبِي عَمْرٍو بْنِ
 الْعَلَاءِ ، وَقُرَّةِ بْنِ خَالِدٍ ، وَنَافِعِ بْنِ نَعِيمٍ ، رَوَى عَنْهُ ابْنُ أَخِيهِ وَأَبُو
 عُبَيْدٍ بْنُ الْقَاسِمِ وَالسَّجِسْتَانِيُّ وَالرِّيشِيُّ وَالْيَزِيدِيُّ ، وَلَدَ سَنَةِ
 (١٢٣هـ) وَتَوَفَّى سَنَةَ (٢١٦هـ) ، مَرَاتِبُ التَّحْوِيلِ ص ٤٦ ، أَخْبَارُ
 التَّحْوِيلِ ٦٧ ، نَزْهَةُ الْإِلْبَاءِ ص ٧٤ ، أُنْبَاءُ الرِّوَاةِ ١٩٧/٢ ، بَغِيَّةُ
 الْوَعَاةِ ١١٢/٢ .

(٤) (سواء) : زِيَادَةُ يَقْتَضِيهَا السِّيَاقُ .

(٥) الْبَيْتُ لِلْفَرَزْدَقِ ، وَرَوَايَةُ الدِّيَوَانِ (عَدْلًا) مَكَانَ (نِصْفًا) وَنِصْفًا
 مَعْنَاهَا إِنْصَافًا أَوْ عَدْلًا ، الدِّيَوَانُ ٨٤٤/٢ ، الْكِتَابُ ٣٩/١ ،
 الْمُقْتَضَبُ ٧٤/٤ ، الْجَمَلُ ص ١٢٧ ، إِضْحَاحُ الْفَارِسِيِّ ص ٦٨ ، الْإِنْصَافُ
 ٨٧/١ ، ابْنُ يَعِيشَ ٧٨/١ .

٤- وَلَكِنَّ نِصْفًا لَوْ سَبَيْتُ وَسَبَيْتِي
[يَنْوَعِدُ شَمْسٌ مِنْ مَنَافٍ وَهَاشِمٍ]^(١)

« والفراط » : تجاوز الحد ، « والجور » : الميل عن القصد ،
« والاعتساف » : سلوك غير الطريق ، « لا يدفع » : لا ينكر ،
« لا يتقنع » : لا يتستر ، « مشحونة » : مملوءة ،
« والإستظهار » : الاستعانة ، « والتشبت » : التعلق ، « بأهداب » :
بأطراف ، جمع هدب وهدبة وهي الخملة ، « مناقلتهم » :
مفاعلة من النقل : أي تنقل اليهم وينقلونها « ومحاورتهم » :
مراجعة لهم ، « والمناظرة » : إمّا من قولهم : دور متناظرة : أي
متقابلة ؛ لأنهما متقابلان ، وإمّا من التظر وهو البحث ، لأن
كلّا ينظر فيما ينظر فيه الآخر ، وإمّا من النظر وهو الرؤية ،
وإمّا من النظر وهو الميل ، « والصكوك والسجلات » :^(٢)
الكتب ، « ملتبسون » : متصلون ، وأصله الاختلاط ، « آية سلكوا » :
أي وجهه سلكوا ، « أينما وجهوا » : أي موضع توجهوا ،
« كل » : عيال وثقل ، « حيث سيرا » : أي ساروا ، « في
تضعيف ذلك » : في أثناء ما ذكرت في مواضع استعمالهم
العريّة ، « يجحدون فضلها » : وصف لهم إمّا بالبله والغفلة ، وإمّا
بالتكابر الحق مع العلم به ، « الخصل » : ما يراهن عليه في
الرمي ، ثم غلب في الفضل والغلبة لكونه عنه ، « ويذهبون عن
توقيرها » : أي يفارقون تعظيمها أو يغفّاون ، « ويمزقون أديمها »
أي يخرقون جلدّها ، لذمهم لها ، « ويمضغون لحمها » : إمّا كناية

(١) عجز البيت : زيادة عن ر ، وفيها (قال الفرزدق) مكان (قال الشاعر)

(٢) الصكوك : جمع مفردها صك ، وهو الكتاب فارسي معرب ، والصك الذي يكتب للعهد . لسان العرب مادة (صك) ،

عن الذمِّ مثل 'يأكل' لحمه' فكون' مثل' يمزقون أديمها وإمّا كناية
عن الانتفاع • والمثل السائر في ذمّ المحسن : (الشّعير' يؤكل'
ويذم')^(١) ، وكذلك { يَجْرِي بُلَيْقٌ وَيُذَمُّ }^(٢) ، « وقطعت
الاسباب' بيني وبينه » ، استعارة في إزالة الوصلة ، « فَيَطْمَسُوا » :
فيمسحوا ، نفضت' غبار' كذا عني استعارة عن ذهابه البتّة ،
« وفي الفرق بين 'إِنْ' و'أَنَّ' »^(٣) يعني في مثل 'أَنْتَ طالق' إِنْ دخلت'
الدارَ وَأَنْ دخلت' الدارَ^(٤) ، ويقال إِنْ الكسائي^(٥) ، سألَ أبَا
يوسف^(٦) بحضرة الرشيد ولفظَ بأن مفتوحةً ، فقال : تُطْلَقُ إِنْ
دخلتْ ، فقال الكسائي : أَخْطَأْتُ وَيَبْنَ أَنَّهُا للتعليل ، و« محمد'

(١) ويقال : خبز' الشعير' يوكل' ويذم' مجمع الامثال للميداني
٢٤٧/١ ، فرائد اللآل في مجمع الامثال ١/٣١٣ •

(٢) بُلَيْقٌ : اسم' فرس' كان يسبق' الخيل' ومع ذلك يُعَابُ ،
وكذلك المثل' يُضْرَبُ في ذمّ المحسن فرائد اللآل في مجمع الامثال
٣٦٣/٢ ، المزهر للسيوطي ١/٤٩١ •

(٣) انظر منازل الحروف للرمانى ص ٧٧ •

(٤) سقطت (الدار) من ل •

(٥) هو علي بن حمزة بن عبدالله أبو الحسن الكسائي امام الكوفيين
في النحو واللغة والقراءات وهو أحد القراء السبعة ، أخذ القراءة عن
حمزة الزيات وسمع من سليمان بن ارقم وابن عياش ودرس على
معاذ الهراء توفي سنة (١٨٩هـ) ، غاية النهاية ١/٥٣٥ - ٥٣٩ ،
نزهة الالباء ص ٤٢ - ٤٧ ، بغية الوعاة ٢/١٦٢ - ١٦٣ •

(٦) هو القاضي أبو يوسف يعقوب بن ابراهيم بن حبيب بن خنيس
الانصاري الكوفي البغدادي صاحب الامام ابي حنيفة كان فقيهاً عالماً
درس على أبي حنيفة وسمع أبَا اسحاق الشيباني وسليمان التميمي
ويحيى بن سعد والاعمش وهشاماً وعطاء وروى عنه محمد بن الحسن
الشييباني وبشر ابن الوليد وأحمد بن حنبل ، ولي الضاة وسجي
بقاضي القضاة ولد سنة ١١٣ هـ وتوفي سنة (١٨٢هـ) ، وفيات
الاعيان ٥/٤٢١ - ٤٣١ ، الاعلام ٩/٢٥٢ ، النجوم الزاهرة ٢/١٠٧ •

بن الحسن الشيباني^(١)، صاحب أبي حنيفة^(٢)، له كتاب في الإيمان فيه مسائل كثيرة بناها على العربية، ومن غريبها أنه قال: لو قال: إن دخل داري هذه أحد فأنت طالق فدخلها هو لم يحنث، ولو^(٣) قال: هذه الدار فدخلها حنث، فجعل الاضافة اليه قرينة تخصص أحدًا وتخرجه منهم • ومنها أنه لو قال: لا بئله هذه فدخلت الأولى طلقًا معًا، ولو دخلت الثانية فقط لم تطلق واحدة منهما، وهو صحيح إن لم يكن عرف ولا نية^(٤) • «لم يشرطوا»: لم يتكلموا بالعجمة، «وحلق»

(١) هو محمد بن الحسن بن فرقد الشيباني بالولاء الفقيه الحنفي، درس على أبي حنيفة وتأثر به، وتفقه على أبي يوسف، ودرس الحديث على سفیان الثوري، والاوزاعي، ومالك بن أنس، ولي القضاء بالرقعة، وصنف كتاب الجامع الكبير والجامع الصغير، ولد سنة (١٣٥هـ)، وتوفي سنة (١٨٩هـ) • وفيات الاعيان ٣٢٤/٣ - ٣٢٥، النجوم الزاهرة ١٣٠/٢، دائرة المعارف الاسلامية ٤٥٠/١٣، الاعلام ٣٠٩/٦ •

(٢) هو النعمان بن ثابت الامام الفقيه الكوفي مولى تيم الله بن ثعلبة أدرك أربعة من الصحابة ولم يأخذ عن أحد منهم، أخذ الفقه عن حماد، وسمع غطاء بن ابي رباح ومحارب بن دثار ونافعاً مولى عبدالله بن عمر، أخذ القراءة عن الاعمش وعاصم وابن ابي ليلى، وروى عنه عبدالله بن المبارك ووكيع بن الجراح وابو يوسف ومحمد ابن الحسن الشيباني ولد سنة (٨٠هـ) وتوفي سنة (١٥٠هـ)، غاية النهاية ٣/٤٤٢، وفيات الاعيان ٣٩/٥ - ٤٧، النجوم الزاهرة ١٢/٢ - ١٥ دائرة المعارف الاسلامية ٣٣٠/١ - ٣٣٢، الاعلام ٤/٩ - ٥ •

(٣) في ل (وإن) •

(٤) في (و) و (ل) (إن لم يكن نية ولا عرف) • وما أثبتناه الصحيح لتذكير الفعل مع النصين •

جَمَعَ حَلَقَةً وهو نادر ، وعن أبي عمرو^(١) حَلَقَةً وحَلَقٌ ،
وعن الأصمعي حَلَقَةً وحَلَقٌ كَبْدَرَةٌ وبَدْرٌ ، « والأبْهَةُ »
العظمة ، « والهَزْءُ » : ما يَهْزَأُ به والهَزَاءُ الذي يَهْزَأُ كضُحْكَةٍ
وضُحْكَةٍ ، « هذا » أي خُذْ هذا الذي ذَكَرْتُ .

ثمَّ إِبْتَدَأَ في أمرٍ آخر^(٢) ، فَقَالَ : « وَإِنَّ الْإِعْرَابَ » فيجوزُ
أَنْ بِالْفَتْحِ ، أو هذا باب [٢ ظ] ثمَّ إِبْتَدَأَ في بابٍ آخرٍ فيه .
« أَجْدَى » : أنْفَعُ ، « مِنْ تَفَارِيقِ الْعَصَا »^(٣) : مثلُ « يُضْرَبُ » في كثرةِ
المنافع لكثرةِ منافعها ، لِأَنَّهَا يُسْتَفْعَى بِهَا عَصَاً فَتُنْكَسَرُ فَيَتَّخِذُ مِنْهَا
سَاجُورٌ ، فَتُكْسَرُ فَيَتَّخِذُ مِنْهَا وَتَدٌ ، فَيُنْكَسَرُ فَيَتَّخِذُ مِنْهُ عِرَانٌ
وهو عودٌ يُجْعَلُ^(٤) ، في أَنْفِ الْبَخْتِي ، فَيُكْسَرُ فَيَتَّخِذُ مِنْهُ
نُودِيَّةٌ ، وهو عودُ التَصْرِيتِ . وَأَصْلُهُ أَنَّ امْرَأَةً كَانَتْ لَهَا ابْنٌ
يُجْرَحُ كَثِيراً فَتَأْخُذُ أَرْضَهُ حَتَّى اسْتَفْنَتْ ، فَقَالَتْ :

هـ - أَحْلَفُ بِالْمَرْوَةِ ثُمَّ بِالصَّفَا
إِنَّكَ أَجْدَى مِنْ تَفَارِيقِ الْعَصَا

(١) وهو أبو عمرو بن العلاء بن عمار المازني أحدُ القراءِ السبعة وإمام
أهلِ البصرة في القراءة واللغة والنحو ، قرأ القرآن على سعيد بن
جبير ، ومجاهد وروى عن أنس بن مالك وعطاء قرأ عليه البيهقي
وعبدالله بن المبارك ، وعنه أخذَ يونس بن حبيب توفي سنة ١٥٤ .
مراتب النحويين ص ١٣ - ٢٠ ، أخبار النحويين البصريين ص ٢٨ ،
نزهة اللامية ص ١٥-١٩ بغية الوعاة ٢/٢٣١ - ٢٣٢ .

(٢) في ل (فيه) .

(٣) في مجمع الأمثال للميداني قالت ارجوزة بعدما أخذت الارش :
أَحْلَفُ بِالْمَرْوَةِ حَقّاً وَالصَّفَا إِنَّكَ خَيْرٌ مِنْ تَفَارِيقِ الْعَصَا
وكذلك في الصحاح للجوهري ذكره باختلاف بسيط وهو (أشهد)
مكان أحلف الصحاح ٤/١٥٤٠ (فَرَّقَ) مجمع الأمثال ١/٢٤ .
فرائد اللآل ١/٣٣ .

(٤) (يجعل) ساقطة من (ل) .

« والعديد » : العدد ، « فاجترأ » : فاقدم ، « وتعاطي » :
الشيء الأخذ فيه ، « والعمياء » العمياء وهو الباطل ، « العشواء » :
الناقة التي لا تبصر قد مها فتخط كل شيء فقيل لكل من ركب
أمراً من غير بصيرة : خبط خبط عشواء ، « والتقول »
والافتراء : « الكذب » ، « الهراء » : القول الخطأ ، « وبراء » :
بمعنى بريء ، وهو مصدر وُصف به ، « وهو » أي الاعراب ،
المرفقة : « الدرجة » بفتح الميم وكسر ها ، فالفتح على الموضع ،
والكسر على الآلة • « الى علم البيان » وهو العلم بالمعاني الحاصلة عن
الاعراب ، « والمطلع » والكفيل والموكل : « صفات » لعلم البيان لأن
تلك المعاني الحاصلة عن الاعراب هي المطلعة على نكت نظم
القرآن ، « الكافل » : الضامن ، « الموكل » : المجعول وكيل
به ، « المعادن » : مواضع الذهب والفضة فاستعاره لذلك ،
« ونكت نظم القرآن » : المعاني الدقيقة المفهومة منه ، « فالصاد »
عنه : « الصارف » عن الاعراب ، « المرید » : أي وكالمريد ^(١) ،
« والموارد » جمع مورد ، وهو موضع ورد الماء أي بموارد
الخير ، « أن تعاف » : أي تترك ، « ندبني » : دعاني ، « من
الأرب » : من الحاجة ، « الشفقة » : الحنو والرقه « الخدب » :
العطف ، « الاشياء » : الانباع ، « والحفدة » : الخدم جمع حافد ،
« والانشاء » : الاختراع ، « محيط » : جامع كأنه قد أخذ في
به ، « الترتيب » : وضع كل شيء في رتبته أي منزلته ، « الأمد » :
الغاية ، « وأقرب السعي » : أدناه ، « سجالهم » : دلاؤهم •

(١) (وكالمريد) ، عطفًا على (كالسواد لطريق الخير) في المفصل •

وهذا تصريح " منه " بافتقار الناس قبل كتابه الى تعلم العربية
 بكتاب صالح للتعليم ، « فَأَنْشَأَتْ » : أي فكان مما تقدم سبباً
 للانشاء ، « النصاب » : الاصل ، « والمركز » : الموضع ، « الايجاز » :
 الاختصار غير المخل بقصده ، (لَأَنَّهُ لَا يَكَادُ يَنْفَكُ عَنْهُ ،
 « والتلخيص » : التبيين ^(١) غير المخل لطوله ^(٢) ؛ لَأَنَّهُ لَا يَكَادُ
 يَنْفَكُ عَنْهُ ، « لمقتبسيه » لمقتبديه ، يُقَالُ أَقْبَسْتُهُ عَلِماً وَقَبَسْتُهُ
 نَاراً فَاقْتَبَسَهُ ، وقيل : اللتان معاً « ملي » بكذا : أي قادر
 عليه ، والهاء في « له » للكتاب في فَأَنْشَأَتْ هذا الكتاب أو للطالب
 لتقدم ما يدل عليه .

معنى الكلمة والكلام

(فصل) قال الرمخشري رحمه الله عليه : الكلمة هي اللفظة
 الدالة على معنى مفرد بالوضع .

قال الشيخ : قدّم هذا الفصل قبل الشروع في الأقسام ،
 لكونه خليقاً بالمشارك باعتبارها ، وتقدمته أولى لتنجز الحاجة اليه
 قبلها ؛ لأنّ الكلام في الأنواع وتركيبها متوقّف على معرفة الجنس ،
 واللفظ : ما لفظ به الانسان قلّت حروفه أو كثرت . وقوله :
 « اللفظة » إن أراد أقلّ ما ينطلق عليه اللفظ كضربة ففاسد ؛
 لأنّ أقلّه حرف واحد ، وإن أراد به ^(٣) عدداً مخصوصاً ينتهي
 اليه فليس مشعراً به ، وإن أراد معنى اللفظ كان اللفظ
 أولى للاختصار ورقيع الاحتمال . وقوله : « الدال على معنى »
 كديز ^(٤) ، فإنّها لفظة ولا تدل على حدّ رأ مما لا يدل على معنى

(١) (التبيين) ساقطة من (ل) .

(٢) ما بين القوسين ساقطة من (ر) .

(٣) (به) : ساقطة من ر .

(٤) في و ، ل ، ب ، ت ، س ، ش : (وشبهه) .

معنى • وقوله : « مفرد » ، حَذَرًا مِّمَّا يَدُلُّ عَلَى معنى مركَّبٍ ملفوظٍ
 بجزئه أو بجزئيه نحوَ قَامَ زَيْدٌ ، وَقُمْتُ ، وَأَقْعُدْ ، فهذا عنده
 لَيْسَ بكلمة • وقوله : « بالوضع » ، حَذَرًا مِّمَّا يَدُلُّ عَلَى معنى
 مفردٍ بالعقل وذلك أَنَّا لو سَمِعْنَا لَفْظَةً (دَيْرٌ) من وراءِ جدارٍ
 لَعَلِمْنَا بالعقل أَنَّ هَذِهِ اللَّفْظَةَ قَامَتْ بِذَاتِ ، فَهِيَ لَفْظَةٌ دَالَّةٌ عَلَى
 معنى مفردٍ بالعقل لا بالوضع •

قوله : وهي جنسٌ تحته ثلاثة أنواع : الاسم ، والفعل ،
 والحرف •

قال الشيخ : فالجنس هو الذي تدخل تحته أنواعٌ مختلفةٌ
 بحقيقة كلية ، فالكلمة تُطْلَقُ عَلَى الاسم والفعل والحرف ، فهي
 بهذا الاعتبار جنسٌ لشمولها لكل واحدٍ منها ، وكل واحدٍ منها
 نوعٌ ، إِذْ حَقِيقَةُ الجنس فيه موجودةٌ وهي الكلمة ^(١) ، والدليل
 على الحصر أَنَّ الكلمة إمَّا أَن تَدُلُّ عَلَى معنى في نفسها أَوَّلًا ،
 والثاني الحرف ، والأول إمَّا أَن يَدُلُّ عَلَى الاقتران بأحد الأزمنة
 الثلاثة أَوَّلًا ، والثاني الأسمُ وَقَدْ عَلِمَ بِذَلِكَ حَذُّ كُلِّ واحدٍ
 منها ، ومعنى قوله : « في نفسه » أَنَّهُ يَسْتَقِلُّ بِالْمَفْهُومَةِ والحرف
 لَا يَسْتَقِلُّ بِالْمَفْهُومَةِ ، ومعنى ذلك أَنَّ نحوَ (مِنْ وَالى) مشروطٌ
 في وضعها دالةٌ عَلَى مَعْنَاهَا الْإِفْرَادِي ذَكَرُ مُتَعَلِّقِهَا ، ونحوُ الْإِبْتِدَاءِ
 وَالْإِنْتِهَاءِ وَإِبْتِدَاءٍ وَإِنْتِهَاءٍ غَيْرُ مُشْرُوطٍ فِيهِ ذَلِكَ ، وَقَدْ أُورِدَ
 عَلَى ذَلِكَ نَحْوُ (ذُو ، وَأَوَّلُو ، وَأُولَاتُ ، وَقَابُ ، وَاقِسُ ، وَأَيُّ ،
 وَبَعْضُ ، وَكُلُّ ، وَفَوْقُ وَتَحْتُ ، وَأَمَامُ ، وَقَدَامُ ، وَخَلْفُ وَوَرَاءُ) ،

(١) في ل : (وهذا حقيقة الجنس إذا قسم الأنواع) •

[٣ و] فأنها لا تُستعمل إلا كذلك فيجب أن تكون حروفاً والجواب أنها وإن لم يتفق استعمالها إلا كذلك لعارض إلا أنها^(١) غير مشروط في وضعها دالة (على)^(٢) ذلك لأن وضع (ذو) بمعنى صاحب فالترزم ذكر المضاف إليه لكونها وضعت ليتوصل بها إلى الوصف بأسماء الاجناس ، ووضع (فوق) بمعنى مكان له علو على غيره ، فالترزم ذكر المضاف إليه^(٣) ليتضح ذكر المستمل على غيره كأفعل بالنسبة إلى المفضل عليه ، وكذلك البواقي ، ونحو عن وعلى والكاف في الاسمية رده إلى ذلك بعد ثبوت الاسمية بخصائصها ، وإن لم يقو هذا التقدير إجراءً للباين على ما علم من لفتهم فيها .

قوله : والكلام هو المركب من كلمتين أسندت أحدهما إلى الأخرى .

قال الشيخ : يريد بالاسناد اسناداً له إفادة ، [وهو أن يحكم بشيء على شيء يقصد بذلك إفادة السامع]^(٤) لا إخباراً بدليل قولهم هل زيد قائم ؟ فإن الاسناد موجود ، وليس بخبر .

قوله : وذلك لا يتأتى إلا في أسمين ، أو في فعلٍ واسم .

قال الشيخ : والدليل على الحصر فيما ذكره أننا علمنا من كلامهم ، ما يُخبر به أو يُخبر عنه فسميانه أسماً ، (وما يُخبر به ولا يُخبر عنه فسميانه فعلاً ، وما لا يُخبر به ولا يُخبر

- (١) (غير) : ساقطة من و ، ل ، ش ، س ، ب ، ت ، ز .
- (٢) (على) : زيادة من ر . وبقاؤها اصلح .
- (٣) (إليه) : ساقطة من ل .
- (٤) ما بين القوسين المعقوفين : زيادة من ل وبها يستقيم الكلام .

عنه فسمّيناه حرفاً^(١) ، فاذا عرفنا ذلك من كلامهم تعيّن ذلك ، وذلك لأنّ القسمة ستة [قسمان مفيدان وأربعة غير مفيدة^(٢)] اسمٌ واسمٌ ، وفعلٌ وفعلٌ ، وحرفٌ وحرفٌ ، واسمٌ وفعلٌ ، واسمٌ حرفٌ ، وفعلٌ حرفٌ ، فالاسمُ مع الاسمِ أحدُ القسمين ، والفعلُ مع الفعلِ لا يستقيم لعدمِ المخبرِ عنه ، والحرفُ مع الحرفِ لا يفيدُ لعدمهما جميعاً ، والاسمُ مع الفعلِ هو القسمُ الآخرُ ، والاسمُ مع الحرفِ لا يستقيم لعدمِ المخبرِ عنه^(٣) ، والفعلُ مع الحرفِ لا يفيدُ لعدمِ المخبرِ عنه^(٤) ، فإنَّ أوردَ يا زيدُ وهو حرفٌ مع اسمٍ قد أفاد^(٥) . فالجوابُ أنَّ « يا » قامت مقامَ الجملةِ على قولِ أكثرِ النحويين ، وعلى قولِ بعضهم إنَّ « يا » اسمٌ للفعلِ فعلى كلا القولين لا يردُّ على ما ذكرناه ، وقد أوردَ على قولِ النحويين : إنَّ الحرفَ لا يُخبرُ عنه أنَّه تهافتٌ ، لأنَّ قولهم لا يُخبرُ عنه خبرٌ عنه ، وكذلك قولهم : الحرفُ أحدُ أنواعِ الكلمةِ وذلك كثيرٌ وكثرَ الخطُ فيه . والجوابُ أنَّ المرادَ أنَّ نفسَ صيغِ الحرفِ مستعملةٌ في معناها لا يكونُ مخبراً عنها ولا توجدُ لفظةٌ (من) ولا غيرها من نوعِ الحروفِ مستعملةٌ في معناها وهي مخبرٌ عنها فاندفعَ الاشكالُ ، وهذا هو الجوابُ في أنَّ الفعلَ لا يُخبرُ عنه . قوله : « وتسمّى الجملةُ » يجوزُ أنَّ يكونَ بالياء والتاء وضابطه أنَّ كلَّ لفظتين وضعتا لذاتٍ واحدةٍ واحداهما مؤنّثة والأخرى مذكرة ، وتوسطهما ضميرٌ جازٍ تأنيثُ الضميرِ وتذكيره والتأنيثُ^(٦) هنا أحسنٌ ، لأنَّ الجملةَ مؤنّثة وهي خبرٌ عنها .

- (١) في ر : (وما يُخبرُ به ولا يُخبرُ عنه فسمّيناه حرفاً) ، وهو تحريفٌ .
 (٢) ما بين القوسين المعقوفين زيادةٌ عن ل : وبها يستقيم الكلامُ .
 (٣) (عنه) : ساقطةٌ من ل .
 (٤) (عنه) : ساقطةٌ من ل .
 (٥) في و ، ل ، ش ، ب ، ت ، س : (هو يفيدُ) .
 (٦) (الضميرِ وتذكيره والتأنيث) : ساقطةٌ من ر وهو سهوٌ .

القسم الأول من الكتاب وهو قسم الاسماء

قال الشيخ : ثم أخذ يتكلم على الأقسام الأربعة فأولها قسم
الاسماء ، وسُمِّيَ هذا النوع اسماً من السُّمُو وهو العلو كأنه رُفِعَ
أو علا كالعلم عليه أو لآنه رُفِعَ مسماه عند ذكره الى الازهان •
وعند الكوفيين من السمة ^(١) وهي العلامة وتصغيره على سُمِّي ،
وجمعه تلى أسماء حجة واضحة للبصريين • ثم قال في حد الاسم
« ما دل على معنى في نفسه دلالة مجردة عن الاقتران » • فالحد لا بد
أن يكون مركباً من جنس وفصل ، فالجنس يَحْصِرُ المحدود
وغيره ، والفصل يفصله عن غيره ^(٢) • وقوله : « ما دل على معنى »
يَحْصِرُ الاسم ، والفعل والحرف • وقوله : « في نفسه » فَصَلَ
الاسم والفعل عن الحرف وقوله : « دلالة مجردة عن الاقتران »
فَصَلَ الأسم عن الفعل •

قال الشيخ : هذا الحد يرد عليه أمور : أحدها أن العيوق
والصَّبوح لا يدخل في هذا الحد لدلالته على الزمان وهو [٣ ظ]
من قيل الاسماء بالاتفاق • والجواب أنه لا يدل على زمان من
الازمنة الثلاثة ، وإنما يدل على الزمان الذي هو أول النهار
وآخره ^(٣) ، وقد قيّدنا الازمنة بالماضي والحاضر والمستقبل فيجب
دخوله في الحد ، فإن قيل فالأفعال المضارعة لا دلالة لها على أحد
الزمانين بعينه فهي تحتل الحال والاستقبال كالعيوق ^(٤) والصَّبوح

(١) في الانصاف « الوسم » ٦/١ •

(٢) في ل : (ولماً بعد) •

(٣) في ر : (وقتد) ساقطة ، وهو سهو •

(٤) هنا انتهى الخرم في س •

في احتماله بالنسبة الى الأزمنة الثلاثة فليكن كالعقود والصُّبُوح
 فيدخل في أحد الأسماء وهي أفعال بالاتفاق . والجواب أن الفعل
 المضارع يدل على أحد الزمانين ولا ينطق العربي ولا من يتكلم
 بكلامه إلا وهو قاصد به دلالة على أحد الزمانين ، وإنما اتفق أن
 دلالة مشتركة بينهما فيقع اللبس عند عدم القرائن على السامع
 فيتوهم متوهم أنه لا دلالة له وليس كالعقود والصُّبُوح فانهما
 لا دلالة لهما على أحد الأزمنة الثلاثة البتة لا بتعين ولا بالاشتراك
 وإنما احتمالهما للأزمنة احتمال وجودي وغرضنا الدلالة اللغوية
 لا الاحتمالات الوجودية .

قال الشيخ : وأشكل ما يرد على هذا الحد الأفعال التي لا
 تصرف مثل : نعم وبئس وليس وحبذا وعسى ، فانها تدل على
 معنى في نفسها من غير زمان فيجب دخولها في حد الاسم وهي أفعال
 عند البصريين^(١) . والجواب أن هذه الأشياء دالة على الأزمنة في
 أصل الوضع تقديرًا في بعضها وتحقيقًا في بعضها ، والألفاظ إذا
 خرجت عن دلالتها الأصلية لغرض آخر من الدلالة لا يخرجها
 ذلك عن حدّها واعرابها ، ألا ترى أنك إذا قلت : بعثت وأنثت
 تريد الانشاء ، فانه لا دلالة على زمان أصلاً ، ومع ذلك فانك
 تحكم بأنه فعل ماضٍ ، وكذلك إذا قلت : ما أحسن زيداً ! ، فانك
 تقول : ما مبتدأ وأحسن فعل ماضٍ وفاعل (زيداً) مفعول بوقوع
 الفعل عليه ، ولا يصح ذلك إلا بتقدير أصل كان فيه كذلك وإلا
 فهو بعد إرادة التعجب لا يفهم منه هذا المعنى أصلاً ، إذ ليس

(١) انظر الانصاف ٩٧/١ .

لَكَ غَرَضٌ فِي (١) أَنْ تُخْبِرَ أَنَّ شَيْئًا حَسَنًا زِيدَ بَلْ قَصْدُكَ إِلَى التَّعْجِيبِ لَا غَيْرَ ، وَإِنَّمَا ذَلِكَ شَيْءٌ يُقَدَّرُ أَصْلًا لَهُ (٢) ، ثُمَّ نُقِيلُ عَنْهُ إِلَى هَذَا الْمَعْنَى ، فَبَقِيَ إِعْرَابُهُ بَعْدَ النُّقْلِ إِلَى هَذَا الْمَعْنَى كَمَا كَانَ فِي الْأَصْلِ ، وَكَذَلِكَ قَوْلُ مَنْ يَقُولُ : إِنْ أَصْلُهُ اسْتِفْهَامٌ أَوْ اسْمٌ مُوَصُولٌ ، وَمَنْ نَحْنُ كَانَ الْمُخْتَارُ أَنَّهُ لَا يَلْزِمُ مِنْ كُلِّ مُجَازٍ أَنْ تَكُونَ لَهُ حَقِيقَةٌ ، وَلَمَّا قَامَتِ الدَّلَالَةُ عَلَى فَعْلِيَّتِهَا بِالْخَصَائِصِ كَانَ هَذَا التَّقْدِيرُ أَحَقَّ لثَبُوتِ مِثْلِهِ (٣) ، وَكَذَلِكَ إِذَا قُلْتَ : ضَارِبٌ فَأَيْسَهُ يَدِلُّ عَلَى مَعْنَى فِي نَفْسِهِ مِنْ غَيْرِ زَمَانٍ ، وَقَدْ يُسْتَعْمَلُ دَالًا عَلَى الزَّمَانِ كَقَوْلِهِمْ مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ضَارِبٍ زِيدًا وَمَعَ (٤) ، ذَلِكَ فَلَمْ يَخْرُجْهُ عَنِ الْأَسْمِيَّةِ ، لِأَنَّ أَصْلَ وَضْعِهِ لَا دَلَالَةَ فِيهِ عَلَى الزَّمَانِ ، وَكَذَلِكَ هَذِهِ الْأَفْعَالُ أَصْلُ وَضْعِهَا الدَّلَالَةُ عَلَى الزَّمَانِ ثُمَّ اسْتَعْمِلَتْ لِمَعَانِيهَا الْخَاصَّةِ مُجَرَّدَةً عَنْ مَعَانِي الزَّمَانِ فَلَا يَخْرُجُهَا ذَلِكَ عَنْ حَقِيقَةِ الْفَعْلِيَّةِ كَمَا لَمْ يَخْرُجْ ضَارِبًا دَلَالَتُهُ عَلَى الزَّمَانِ عَنْ حَقِيقَةِ الْأَسْمِ .

وَقَدْ أُوْرِدَ عَلَى حَدِّ الْأَسْمِ قَوْلُهُمُ الْمُسْتَقْبَلُ وَالْمَاضِي وَنَحْوُهُ فَإِنَّهَا تَدُلُّ عَلَى الْحَدِثِ وَالزَّمَانِ ، فَأُجِيبَ بِأَمْرَيْنِ : أَحَدُهُمَا أَنَّ الْمُسْتَقْبَلَ وَالْمَاضِي يُرَادُ بِهِمَا نَفْسُ الزَّمَانِ ، وَإِذَا قِيلَ الْفِعْلُ مُسْتَقْبَلٌ فَالْمَعْنَى مُسْتَقْبَلُ زَمَانِهِ ثُمَّ حُذِفَ لِلْكَثَرَةِ . الثَّانِي سَلَّمْنَا أَنَّهُ لِلْفِعْلِ لَكُنْ لَا دَلَالَةَ لَهُ (٥) ، عَلَى الزَّمَانِ بِالْوَضْعِ وَإِنَّمَا لَزِمَ الزَّمَانُ الْمُسْتَقْبَلُ مِنْ حَيْثُ الْمَقُولُ كَقَوْلِكَ : الْاسْتِقْبَالُ وَالْمَاضِي وَالْإِنْتِظَارُ وَنَحْوُهُ ؛ لِأَنَّ الْمُسْتَقْبَلَ إِنَّمَا يَدُلُّ عَلَى مَا يَدُلُّ قَوْلُكَ : مُتَعَلِّقٌ لِلْاسْتِقْبَالِ فَلَوْ كَانَ لَهُ دَلَالَةٌ عَلَى [٤ و] الزَّمَانِ لَكَانَ لِلْاسْتِقْبَالِ ، وَالْكَلَامُ عَلَى قَوْلِهِمْ : فِي

(١) فِي ل : (اِنْشَاءُ هَذِهِ الْاَمْثَلَةِ) ، وَلَا يَسْتَقِيمُ مَعَهُ الْمَعْنَى .

(٢) (لَهُ) : سَاقِطَةٌ مِنْ ل .

(٣) فِي ل : (مِثْلُهَا) ، وَهُوَ وَهْمٌ .

(٤) فِي ل : (إِلَّا أَنْ وَضَعَ) ، وَلَا مَعْنَى لَهُ .

(٥) (لَهُ) : سَاقِطَةٌ مِنْ ل ، س ، وَهُوَ سَهْوٌ .

نفسه الضمير فيما دلّ على معنى في نفسه يرجع الى معنى ، أي ما دلّ على معنى باعتباره في نفسه وبالنظر اليه في نفسه لا باعتبار أمر خارج عنه ، كقولك : الدار في نفسها حكمها كذا أي لا باعتبار أمر خارج ، وكذلك قيل في الحرف ما دلّ على معنى في غيره ، أي باعتبار متعلقه لا باعتباره في نفسه ، ومن قال : [الضمير^(١)] في نفسه يرجع الى ما دلّ أي اللفظ الدال على معنى بنفسه من غير ضمنية يحتاج اليها في دلالة الافرادية بخلاف الحرف فإنه يحتاج الى ضمنية في دلالة على كمال معناه الافرادي ، يرد عليه أن في لا تستعمل بهذا المعنى وأنّ المقابل وهو الحرف لا يجري فيه النقيض ، فإنه إذا قيل الحرف ما دلّ على معنى في غيره بعد أن يجعل في غيره تسمية لقولك : (ما دلّ) فيكون المعنى ما دلّ بغيره ، أي بلفظ آخر معه على معنى ، وإذا جعل في غيره صفة للمعنى كان المعنى ما دلّ على معنى حاصل في غيره ، أي باعتبار متعلقه فيتطابق الحدان في مقصود التقابل ، والله أعلم بالصواب .

قوله : وله خصائص .

قال الشيخ : الفرق بين الحدّ والخاصة أن الحدّ لا بدّ أن يكون في جميع آحاد المحدود والخاصة هي التي تكون في بعض آحاده خاصة^(٢) ، قوله : « منها جواز الاسناد اليه » . يريد بالاسناد اليه ههنا الاخبار عنه بأن يقع مبتدأ وما هو في معناه ، لأنّ يُخبر به وعنه^(٣) واختصّ بلام التعريف ليختص فيفيد الاخبار عنه^(٤) ، وقول الشاعر :

(١) (الضمير) : ساقطة من الاصل .

(٢) في ل (كالضحك وما أشبهه) .

(٣) في ل : (لتُخبر عنه) لا لتُخبر به .

(٤) (عنه) : ساقطة من ل ، وهو سهو .

٦ - مَا أَنْتَ بِالْحَكِيمِ التَّرَضَى حُكُومَتَهُ
وَلَا الْأَصِيلَ وَلَا ذِي الرَّأْيِ وَالْجَدَلَ (١)

ونحوه 'مردود' لا يُعْتَدُّ به ، كَأَنَّهُ 'لِمَا رَأَى اللامَ ههنا بسغى' الذي وصلها بما يُوَصَّلُ به الذي •

قال الشيخ : لَأَنَّ الْأَلْفَ وَاللَامَ مُنْزَلَةٌ بِمَنْزِلَةِ الصِّفَةِ ،
وَالدَّلِيلُ عَلَى أَنَّهَا بِمَنْزِلَةِ الصِّفَةِ أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : رَجُلٌ ثُمَّ قُلْتَ :
الرَّجُلُ فَلَوْ لَا مَعَهُودٌ بَيْنَكَ وَبَيْنَ الْمَخَاطَبِ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ كَلَامًا ،
وَالصِّفَاتُ لَا تَكُونُ إِلَّا لِلْأَسْمَاءِ ، وَالدَّلِيلُ [عَلَى أَنَّ الصِّفَاتَ لَا تَكُونُ
إِلَّا لِلْأَسْمَاءِ] (٢) أَنَّ الْعَرَبَ وَضَعَتِ الْأَسْمَاءَ وَضْعًا عَامًّا ، وَهُوَ كَوْنُهَا
يُخْبَرُ بِهَا وَعَنْهَا وَضَعَتْ مَا سِوَاهَا - أَعْنِي الْأَفْعَالُ - وَضْعًا
خَاصًّا ، فَلَمْ يَحْتَجْ إِلَى ذَلِكَ فِيهِ ، وَإِنَّمَا اخْتَصَّ بِحَرْفِ الْجَرِّ (٣)
لَأَنَّ الْمُصَافَ إِلَيْهِ مُخْبَرٌ عَنْهُ مِنْ حَيْثُ (٤) الْمَعْنَى ، وَالْأَفْعَالُ وَضَعَتْ
لِيُخْبَرَ بِهَا لَا لِيُخْبَرَ عَنْهَا ، فَلَوْ أُضِفَتْ إِلَيْهَا لِأَخْرَجَتْهَا عَنْ
وَضْعِهَا الْأَصْلِيِّ ، وَالتَّوَيْنُ أَيْضًا مِنَ الْخَوَاصِّ كَمَا ذُكِرَ وَالْإِضَافَةُ
كَذَلِكَ إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يَرُدَّ بِهَا الْإِضَافَةُ مُطْلَقًا فَإِنَّ أَسْمَاءَ الزَّمَانِ (قَدْ

(١) هذا البيت للفرزدق ما ذكر ابن الأنباري يهجو به رجلاً من بني
عذرة فضّل عليه جريراً ، أمامَ عبد الملك بن مروان ، ورواية
الانصاف (ولا البليغ مكان (ولا الاصيل) ، الاصيل : صاحب
الحسب ، الجدل : شدة الخصومة ، والبيت غير موجود في
الديوان • انظر الانصاف ٥٢١/٢ ، شرح الجمل لابن عصفور
٢٣/١ ، المقرب ١٦٠/١ •

(٢) ما بين القوسين المعوفين : ساقط من الاصل •

(٣) في ل : (قالَ وَإِنَّمَا كَانَ ذَلِكَ) •

(٤) في ل ، و ، ش ، ت ، ب ، س : (في) ، ولا يستقيم معها الكلام •

أضيفت الى الافعال ، وإذا أراد المضاف صحت إرادة الاطلاق ، لأن
 الفعل (١) إنما يضاف اليه بتأويله بالمصدر .

ومن أصناف الاسم اسم الجنس

قال صاحب الكتاب : وهو ما علّق على شيء وعلى كل
 ما أشبهه .

قال الشيخ : هذا الحد مدخول فان المعارف كلها غير العلم
 تدخل في هذا الحد إذ تصلح للشيء ولكل ما أشبهه ، والصحيح
 أن يقال هو ما علّق على شيء لا بعينه . قوله : « وكلاهما منقسم
 الى اسم عين واسم معنى » ، يعني باسم العين ما يقوم بنفسه كرجل
 ويعني باسم المعنى خلافه كعلم وهو ما لا يقوم بنفسه وهي عند
 النحويين مُسمّاة بالمعاني ولا يسمونها صفات . وقوله : « وكلاهما
 ينقسم الى اسم غير صفة واسم هو صفة » ، يعني : كليهما اسم
 المعنى واسم العين ، فالاسم غير الصفة من الاعيان « رجل فرس »
 ومن المعاني « علم وجهل » ، والصفة من الاعيان « راكب وجالس »
 ومن المعاني « مفهوم ومضمر » ، ونعني بالصفة ما وُضع لذات
 باعتبار معنى هو المقصود ، والاسم غير الصفة بخلافه ، فحصل من
 ذلك أربعة أقسام ، مثل لكل قسم مثالين .

ومن أصناف الاسم العلم

قال صاحب الكتاب : هو ما علّق على شيء بعينه غير متناول
 ما أشبهه .

(١) كذا في ل ، و ، ش ، ت ، ب ، س ، وفي الاصل : (تضاف الى
 الفعل ، وانما أراد المضاف وأراد الجميع لأنه) ، وما أثبتناه أصح .

قال الشيخ : فلو اقتصَرَ على قوله : « ما عُلّقَ على شيءٍ بعينه » لدَخَلَتْ عليه المعارفُ كُلُّها ، فمَيَّزَهُ بقوله [٤ ظ] « غير متناول ما أشبهه » ، وهذا مما يؤكدُ ورودَ الدخولِ عليه في حدِّ اسمِ الجنسِ . ثم قال : العلمُ ينقسمُ الى ثلاثةِ أقسامٍ : الى الاسمِ ، والكنيةِ ، واللقبِ ، والدليلُ على خصرِها أَنَّهُ لا يخلو هذا العلمُ ، إمّا أن يكونَ مُضَافاً اليه أبٌ أو أمٌ أو لا ، فإن كان فهو الكنية ، وإلا فلا يخلو إمّا أن تكونَ فيه دلالةٌ على مدحٍ أو ذمٍّ أو لا ، فإن كان فهو اللقبُ وإلا فهو الاسمُ .

قوله : وينقسمُ الى مفردٍ ومركبٍ ومنقولٍ ومترجلٍ .

قال الشيخ : ظاهرُ كلامه أنَّ العلمَ ينقسمُ الى أربعةِ أقسامٍ ، وليسَ كذلكَ بل المرادُ أنَّ العلمَ ينقسمُ الى مفردٍ ومركبٍ . ثم شرعَ بتبيينِ أنَّ العلمَ ينقسمُ الى أمرٍ آخرٍ ، وهو كونهُ منقولاً ومترجلاً ، فالمفردُ ما كانَ من كلمةٍ واحدةٍ ، والمركبُ ما كانَ أكثرَ من ذلك ، وهو لا يخلو إمّا أن يكونَ ارتباطُ قبلِ التسميةِ أو لا ، فإن كانَ بينهما ارتباطٌ قبلَ ذلك فلا يخلو إمّا أن يكونَ ارتباطُهما حملياً أو لا ، فإن كانَ حملياً فهو نحوُ برقٍ نحَرَه وثأبطٍ شرّاً وذَرَّي حَبّاً وشابَ قرناها وما شاكله ، وإن كانَ غيرَ حملي فهو تركيبُ الاضافةِ كغلامِ زيدٍ ، وإن لم يكنْ بينهما ارتباطٌ قبلَ ذلك فهو مثلُ بعلبك^(١) ومعد^(٢) ، يكرّب ، وهو التركيبُ المذكورُ في بابِ منعِ الصرفِ . وقولُ الشاعرِ : (٢)

(١) في ل : (رام هرمز) .

(٢) البيتُ نسبُهُ العيني لرؤية ولم أعثرُ عليه في ديوانه ، بنو يزيد تجار كانوا بمكة يبيعون البرودَ واليهُم تنسبُ البرودُ اليزيديةُ ، وقد بين الشارحُ موضعَ الشاهدِ فيه ، وهو موجودُ في ابنِ يعش ٢٨/١ ، شرح الجمل لابنِ عصفور ١٧٧/٢ ، الاشموني ١٣٢/١ ، الخزائنة ١٣٠/١ ، العيني ٣٨٨/١ ، أمالي ابنِ الحاجب ١٠٣ و .

لَمْ تُبَيَّنْ أَحْوَالِي بَنِي يَزِيدَ

ظُلُمًا عَلَيْنَا لَهُمْ قَدِيدٌ

قَالَ : لَا يَخْلُو يَزِيدٌ إِمَّا أَنْ يَكُونَ مَنقُولًا مِنْ قَوْلِكَ يَزِيدُ الْمَالُ

أَوْ مِنْ قَوْلِكَ : الْمَالُ يَزِيدُ ، فَإِنْ كَانَ مِنَ الْأَوَّلِ ، فَهُوَ مَفْرُودٌ (١)

وَوَجِبَ أَنْ يُعْرَبَ إِعْرَابَ الْمَفْرَدَاتِ [فِي بَابِ مَنَعَ الصَّرْفِ] (٢) ،

وَلَمْ يُفْعَلْ بِهِ ذَلِكَ هُنَا ، فَدَلَّ عَلَى أَنَّهُ مَنقُولٌ مِنَ الثَّانِي (٣) ،

فَيَكُونُ جُمْلَةً ، وَالْجُمْلَةُ إِذَا سُمِّيَ بِهَا وَجِبَ حَكَايَتُهَا ، وَالدَّلِيلُ

عَلَى (وَجُوبِ حَكَايَتِهَا) (٤) ، أَنْ كُلَّ اسْمٍ عَلِمَ مَرْكَبٌ حَكَمُهُ بَعْدَ

التَّسْمِيَةِ فِي الْأِعْرَابِ وَالْبَنَاءِ حَكَمُهُ قَبْلَ التَّسْمِيَةِ مَا لَمْ يَمْنَعْ مَانِعٌ ،

وَهَذَا قَبْلَ التَّسْمِيَةِ جُمْلَةٌ لَيْسَ لَهَا إِعْرَابٌ بِاعْتِبَارِ الْجُمْلَةِ (وَجُوبَ

بِقَاؤُهَا ، وَإِنَّمَا كَانَتْ الْجُمْلُ لَا إِعْرَابَ لَهَا بِاعْتِبَارِ الْجُمْلَةِ) (٥) ، لِأَنَّ

الْمُقْتَضَى لِلْإِعْرَابِ مَفْقُودٌ ، وَذَلِكَ أَنَّ الْمُقْتَضَى لِلْإِعْرَابِ اعْتَوَارُ الْمَعْنَى

الْمُخْتَلِفَةِ عَلَى الْمَفْرَدَاتِ ، وَالْجُمْلُ لَيْسَتْ كَذَلِكَ ، وَوَجْهُ ثَانٍ وَهُوَ

أَنْ الْمُسَمَّى بِالْجُمْلَةِ الْمَنقُولَةُ غَرَضُهُ بَقَاءُ صُورَةِ الْجُمْلَةِ فِيهَا وَلَوْ

أُعْرِبَتْ الْجُمْلَةُ خَرَجَتْ عَنْ صُورَتِهَا ، وَوَجْهُ ثَالِثٌ وَهُوَ أَنَّهُ

مَتَعَذَّرَ إِعْرَابُهَا ، لِأَنَّهَا لَوْ أُعْرِبَتْ لَمْ يَخْلُ إِمَّا أَنْ يُعْرَبَ الْأَوَّلُ

أَوْ الثَّانِي أَوْ هُمَا جَمِيعًا ، وَبَاطِلٌ إِعْرَابُ الْأَوَّلِ ، لِأَنَّهُ فِي الْمَعْنَى بِمِثَابَةِ

الرَّايِ مِنْ زَيْدٍ ، وَالْإِعْرَابُ لَا يَكُونُ وَسَطًا ، وَبَاطِلٌ إِعْرَابُ الثَّانِي ،

(١) فِي وَ ، ل ، ش ، ب ، س : (نَقَلْتَهُ مِنْ قَوْلِكَ يَزِيدُ الْمَالُ كَانَ

مَفْرُودًا) ، وَهُوَ حَشَوٌ .

(٢) (فِي بَابِ مَنَعَ الصَّرْفِ) : زِيَادَةٌ عَنْ وَ ، ل ، ش ، س ، ب ،

وَالْإِحْسَنُ اثْبَاتُهَا .

(٣) فِي وَ ، ل ، ش ، ت ، ب : (قَوْلِكَ الْمَالُ يَزِيدُ) بَدَلًا مِنَ الثَّانِي ،

وَهُوَ خَطَأٌ .

(٤) فِي ل : (عَلَى أَنَّ الْجُمْلُ إِذَا سُمِّيَ بِهَا تَحَكَّى) مَكَانَ (وَجُوبِ

حَكَايَتِهَا) وَلَا يَسْتَقِيمُ مَعَهَا الْكَلَامُ .

(٥) مَا بَيْنَ الْقَوْسَيْنِ : سَاقِطٌ مِنْ ز ، وَسَقُوطُهَا سَهْوٌ .

لأنه يؤدي الى أن يكون الاول 'معرباً مبنيّاً وباطل' إعرابهما جميعاً ،
لأن إعراباً واحداً في وجه واحد لا يستقيم أن يكون لشئين •
وقوله : « بني يزيد » لا يحسن أن يكون بدلاً ، لأن البدل هو
المقصود بالذكر ، ولو جملة بدلاً لاحتاج الى موصوفٍ مقدّرٍ وهو
الاخوال وما يقوم مقامهم ، ولا حاجة ^(١) الى هذا التقدير مع الاستغناء
[عنه] ^(٢) فتعين أن يكون صفة ، وقد يجوز البدل على قبحه •
قوله : « علينا لهم فديد » جملة في موضع المفعول الثالث
لنبتت ، وظلماً في موضع المفعول من أجله ، والعامل فيه لهم ،
ومعنى « علينا لهم فديد » أي ^(٣) يفدون لأجل الظلم ، أي يصيحون
وقد يكون في موضع نصب على الحل على ضعفه ^(٤) ، فيها ، لأن
العامل فيها بمعنى فعل ، وقد أجز أن يكون ظلماً مفعولاً ثالثاً
بمعنى ظالمين ، وقد يكون ما بعده كالتفسير له ، وكان نحو برق
نحره ، له بريق فقيل برق نحره فقلب ، وتأبط شرّاً جعل
سيفه تحت أبطه يوماً وخرج ، فسئلت أمه عنه فقالت لا
أدري إلا أنه تأبط شرّاً وخرج فسُمي تأبط شرّاً ، وذري
حبّاً كان يذري الحب فقلب عليه ذلك ، قال الشاعر ^(٥) :

٨ - إِنَّ لَهَا مُرْكَبًا أَرْبَا

كَأَنَّهُ جَبْهَةٌ ذَرَى حَبًّا

- (١) في ل : (فائدة في) ، وما أثبتناه احسن .
(٢) في ل : (أنهم) ، وهو تحريف .
(٣) (عنة) : زيادة عن ل ، لأجل السياق .
(٤) في ل : (قبيحة) ، وهو تحريف .
(٥) نسبه سيبويه لرجل من طهية والرواية فيه (مركباً) مكان (مركباً)
وفي ابن يعيش لركباً المركب : أعلى الفرج ، والأررب : الغليظ ،
ذري حبّاً : اسم رجل . والشاهد فيه (ذري حبّاً) منقولة
على الحكاية . الكتاب ٦٤/٢ ، المقتضب ٤/٤ ، شرح الجمل لابن
عصفور ٣٧٩/٢ ، ابن يعيش ٢٨/١ ، الجهرة ٢٥٥/١ ، اللسان
٢٨٧/١ .

وَشَابَ قَرْنَاهَا سُمِّيَتْ بِذَلِكَ لِقَوْلِ الشَّاعِرِ فِي أَبْنَائِهَا^(١) :

٩ - كَذَبْتُمْ وَبَيَّتَ اللَّهُ لَا تَنْكِحُونَهَا
بَنِي شَابَ قَرْنَاهَا تَصُرُّ وَتَحْلُبُ

أي بني التي شَابَ جانباً رأسها في الصَّرِّ والحلب كعادة
الرائيات فَحَلَبَ عَلَيْهَا ذَلِكَ ، وقول بعضهم : إِنَّمَا هُوَ نَبِيَّتُ
أَخْوَالي بني يزيدُ بالتاءِ تَنْطَعُ عَنْهُ وَتَبَحَّحُ بَأْتُهُ قَدْ عَلِمَ أَنَّ
في العربِ يزيدُ بالتاءِ واليه تَنْسَبُ البرودُ التزديديةُ ، وهو [٥ و]
مردود من وجهين : أحدهما أَنَّ الروايةَ هنا بالياءِ ، والثاني أَنَّ يزيدَ
بالتاءِ مفردٌ في كلامهم لا جملة قال الشاعرُ :

١٠ - يَعْشُرُنَ فِي حَدِّ الظُّبَاتِ كَأَنَّمَا
كُسِيَتْ بِرُودَ بَنِي تَزِيدَ الْأَذْرُعُ^(٢)

(١) البيت نسبته أبو عبيدة في مجاز القرآن للأسدي ولم يسمه ٤٧/١ ،
قرناها : طفيرناها ، صرَّ الناقة : شد عليها الصرارَ ، وهو خيط
يُشَدُّ فوق الخلف لئلا يرضعها ولدها ، وهو غير منسوب في
الكتاب ٢٥٩/١ ، ٧/٢ ، ابن يعيش ٢٨/١ ، المقرب ٦٥/١ ،
المقتضب ٩/٤ ، ابن عقيل ١٢٥/١ ، الخصائص ٣٦٧/٢ .

(٢) البيت لأبي ذؤيب الهذلي ، ورواية ديوان الهذليين (يزيد) مكان
(تزييد) وقال العسكري قرأته على بن دريد بياءٍ تحتها نقطتان ،
الظبات : جمعُ ظُبَّةٍ وهي طرفُ النصلِ ، والضمير يعودُ على
حمر الوحش ، برودُ بني تزييد : برود منسوبة إلى تزييد بن عمران
في قضاة . ديوان الهذليين ١٠/١ ، ما يقع فيه التصحيف والتحريف
ص ٣٢٨ ، الخصائص ٣١٤/١ ، المصنف ٢٧٩/١ .

فاستعماله كالجملةِ خَطَأً ، ومثل 'يزيد' في الجملةِ ما أنشد
ثعلب^(١) :

١١- بَنُو يَدْرِ إِذَا مَشَى
وَبَنُو يَهْزُرُ عَلَى الْعَشَا^(٢)

وعمرويه وسيبويه فيه وجهان : أكثرهما البناءُ على الكسر ،
كَأَنَّهُمْ أَجْرَوْهُ ، مَجْرَى الصَّوْتِ لَمَّا أَشْبَهُهُ ، أَوْ لَمَّا كَانَ أَعْجَمِيًّا
لَا مَعْنَى لَهُ عِنْدَهُمْ ، أَوْ لِيُفَرِّقُوا بَيْنَ التَّرْكِيبِ مَعَ الْأَعْجَمِيِّ وَبَيْنَهُ
مَعَ الْعَرَبِيِّ ، وَالْأُخْرَى أَشَارَ سَيْبُوهُ^(٣) ، وَالثَّانِي أَنْ يُعْرَبَ آخِرُهُ
إِعْرَابَ بَعْلُكَّ •

قوله : والمنقول على ستة أنواع •

قال الشيخ : المنقول ما كان موضوعاً لشيءٍ قَبْلَ ذَلِكَ نَمَّ
سُمِّيَ بِهِ ، والدليل على حصره في ستة أنواع أَنَّهُ لَا يَخْلُو إِمَّا أَنْ
يَكُونَ مَمْتُولاً مِنْ مَفْرُودٍ أَوْ لَا ، وَالثَّانِي هُوَ الْقِسْمُ السَّادِسُ وَهُوَ الْمَرْكَبُ

(١) هو أبو العباس أحمد بن يحيى بن زيد بن سياد الشيباني النحوي
المعروف بشعلب إمام الكوفيين في النحو واللغة ، سمع عن إبراهيم بن
المنذر الخراساني وابن سلام الجُمَحي وابن زياد الاعرابي وسلمة بن
عاصم والزبير بن بكار ، روى عنه اليزيدي وعلي بن سليمان الأخفش
وابن الأنباري ، ولد سنة (٢٠٠هـ) وتوفي سنة (٢٦١هـ) ، نزهة
الالباء ص ١٥٧ ، انباء الرواة ١/١٣٨ ، بغية الوعاة ١/٣٩٦ •

(٢) البيت لم اعثر عليه على الصورة التي ذكرها الشارح ، والذي وجدته
في كتاب الاضداد يختلف عنه بعض الشيء ، قال وانشدنا أبو العباس
عن سلمة عن الفراء عن الكسائي :

أَعْيَرُ بَنِي يَدْرِ إِذَا تَعَشَّى
وَعْيَرُ بَنِي يَهْزُرُ عَلَى الْعَشَا
قال جعل يَهْزُرُ وَيَدْرِ اسمين • الاضداد ص ٥ •

(٣) انظر الكتاب ٢/٧ •

على اختلاف أنواعه كقولك : تأبط شرّاً وذرّى حبّاً وشابّ
 قرناًها ، وعبد الله وما أشبهه ، وإن كان منقولاً عن فردٍ فلا
 يخلو إمّا أن يكون اسماً أو فعلاً أو حرفاً ، وقد تقدم حصرها فلا
 حاجة الى ذكره (١) ، فإن كان اسماً فلا يخلو إمّا أن يكون صوتاً
 أو لا ، فالصوت هو القسم الخامس كـبّة ، وإن كان غير صوت
 فلا يخلو إمّا أن يكون صفة أو لا ، فإن كان فهو القسم الثالث ،
 وإن كان غير صفة ، فلا يخلو إمّا أن يكون اسم عين أو اسم
 معنى ، فإن كان اسم عين فهو القسم الأول ، وإلا فهو القسم
 الثاني ، والفعل هو القسم الرابع ، والحرف لم يجدّه فلم يذكره .
 ونائلة اسم صنم فاعلة من نال يقال أو ينول ، وأيس مصدر في
 الأصل من اسه أو ساء أو أيساً أي أعطاه ، ولا يحسن أن يكون من
 ايس مقلوب يئس ؛ لأنّ مصدر المقلوب إنّما يأتي على الأصل ،
 ولولا أن أصل أيس يئس للزم أن يقال : آس . وفي العرب
 شمّر قال الشاعر :

١٢- فَهَلْ أَنَا مَاشٍ بَيْنَ شَوَاطِرٍ وَحَيَّةٍ
 وَهَلْ أَنَا لَاقٍ حَيَّ قَيْسٍ بَنِ شَمَّرَا (٢)

وهو غير منصرف بالاتفاق . وقوله : « كَعَسَبَ » ،
 [كَعَسَبَ] (٣) الرجل إذا دسّ شيئاً متقارباً خطاه ، وهو منصرف

-
- (١) في ل : (والدليل على الحصر ظاهر فلا حاجة الى ذكره هنا) .
 (٢) البيت لامرئ القيس ، ورواية الديوان (شرط) مكان (شوط) ،
 شوط وحية جبلان في بلاد بني طيء . ديوان امرئ القيس ص ٧٥ .
 (٣) (كَعَسَبَ) : زيادة عن ل ، واثبتّها لأن (كعسب) الاولى من
 كلام الزمخشري ، وليس معها (الرجل) ، والثانية تتفق مع السياق
 الذي ساقه ابن الحاجب .

عند سبويه وأكثر النحويين خلافاً^(١) لعيسى بن^(٢) عمر النحوي
وسند ذكر مذهبه فيما بعد .

قوله : عن أمرٍ كاصمت .

قال الشيخ : اسم لبرية من صمت يصمت وإستشهاده
بالبيت^(٣) يستقيم^(٤) على وجهين : أحدهما أن فعل يجسي على
يَفْعُلُ وَيَفْعِلُ . والوجه الثاني أن ثبت صمت يصمت ولا
يستقيم على غير ذلك ، وقول بعضهم يجوز أن يكون أصله
أصمت ثم غيّر إنبات لبابه^(٥) بغير ثبت ، وأصله أن رجلاً قال
لصاحبه فيها أصمت تخويفاً فسميت به ، وقد قيل إن وحش
أصمت علم على كل مكان قفر كاسامة ، وإن كان وحش في
أصله بمعنى خلا ، ولا يخرج بذلك عن أن يكون أصمت علماً
منقولاً كبذر أو مرتجلاً كحمار قبان ونحوه من المضافات ،
يقول : « أشلى أي الكلاب كلبه أو كلاباً سلوقيّة باتت هي

(١) انظر الكتاب ٧/٢ ، وفيه ، العدو الشديد مع تداني الخطأ .

(٢) هو عيسى بن عمر الثقفي البصري المقرئ ، حجة في القراءات ، أخذ
عن عبدالله بن أبي اسحاق وغيره ، وأخذ عنه الخليل ، توفي سنة
(١٤٩ هـ) ، مراتب النحويين ص ٢١ ، اخبار النحويين ص ٣١ ،
انباء الرواة ٣٧٤/٢ ، نزهة الالباء ١٢ .

(٣) البيت من قصيدة للمراعي النميري - عبدالله بن حصين - مدح بها
عبدالله بن معاوية :

أشلى سلوقيّة باتت وبات بها

يوحش إصمت في أصلابها آود

أشلى : دعا ، آود : اعوجاج ، الديوان ص ٤٦ ، ابن يعيش ٣٣/١ ،
الاشموني ١٣٣/١ ، الخزانة ٢٨٤/٣ .

(٤) في ل ، س : (مستقيم) ، وما أثبتناه أرجح .

(٥) في و ، ر : (لباب) وهو تحريف ، لأن الضمير في (لبابه) يعود على
الفعل الذي نقل منه .

أي الكلبة ، وَاَبَاتُ أَيضاً هُوَ بِهَا ، أَي بوحشٍ أَصْمَتْ ، وَأَضْمَرَهُ
لأنَّه مُتَقَدِّمٌ فِي الْمَعْنَى لِأَسْمَى أَوْ لِبَاتِ الْأُولَى فِي أَصْلَابِهَا أَوْ ذُ أَي
فِي ظُهُورِهَا إِعْوَاجٌ " وَهُوَ دَلِيلُ الْقُوَّةِ ^(١) ، (وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ وَحْشٌ
أَصْمَتْ لِكُلِّ مَكَانٍ قَفَرَ بِمَعْنَى مِثْلِ وَحْشٍ أَصْمَتْ ، وَكَذَلِكَ
قَوْلُهُمْ بَلَدٌ أَصْمَتْ وَبَلَدَةٌ أَصْمَتْ) ^(٢) . وَقَوْلُهُ :

١٣- عَلَى أَطْرَقًا بِالِيَاتِ الْخِيَامِ
مِ إِلَّا الثَّمَامُ وَإِلَّا الْعِصِي ^(٣)

قَالَ الشَّيْخُ : وَقَبْلَهُ :

عَرَفْتُ الدِّيَارَ كَرَقَمِ الدُّوِي
يُزْبِرُهَا الْكَاتِبُ الْحَمِيرِي

عَلَى أَطْرَقًا فَأَطْرَقًا اسْمٌ لِبَقْعَةٍ مَعْرُوفَةٍ أَيضاً ، يُقَالُ أَصْلُهُ
أَنَّ رَجُلًا قَالَ لِصَاحِبِهِ فِيهَا أَطْرَقًا تَخْوِيفًا فَسَمِّيَ بِهِ . وَبِالِيَاتِ
الْخِيَامِ حَالٌ مِنَ الدِّيَارِ ، وَإِلَّا الثَّمَامُ إِسْتِنَاءٌ مُنْقَطِعٌ ، وَإِلَّا الْعِصِي
مَعْطُوفٌ عَلَيْهِ ، وَبَعْضُ النَّاسِ يَنْشُدُهُ ^(٤) ، بِالِيَاتِ الْخِيَامُ بِالرَّفْعِ ^(٥)
يَجْعَلُونَهُ مُبْتَدَأً ، وَبَعْضُهُمْ يَنْشُدُهُ ^(٦) إِلَّا الثَّمَامُ وَالْأَعْصِي بِالرَّفْعِ

-
- (١) (الْقُوَّةُ) : سَاقِطَةٌ مِنْ ب ، ش ، ز ، وَهُوَ سَهُوٌ .
(٢) فِي ل : (وَيَكُونُ مَرْتَجَلًا ، وَالْمَرْتَجَلُ هُوَ الْمَخْتَرَعُ وَهُوَ عَلَى قِسْمَيْنِ
كَمَا ذَكَرْنَا قِيَاسِي وَشَاذٌ ، فَالْقِيَاسِي مَا كَانَ عَلَى قِيَاسِ كَلَامِ الْعَرَبِ ،
وَالشَّاذُّ مَا لَيْسَ كَذَلِكَ) ، وَمَا أَثْبَتْنَاهُ أَرْجَحُ .
(٣) الْبَيْتُ لِأَبِي ذُؤَيْبِ الْهَذَلِيِّ . أَطْرَقًا : اسْمٌ مَوْضِعٌ ، بِالْيَاثِيَّاتِ :
الْخَلْقَاتِ ، الثَّمَامُ : نَبْتٌ يَحْشَى بِهِ فَرْجُ الْبَيُوتِ ، الْعِصْيُ : جَمْعُ
عَصَا وَهِيَ قَوَائِمُ الْخِيَمَةِ . الدُّوِي : الدَّوَاةُ ، دِيَوَانُ الْهَذَلِيِّينَ ٦٤/١ ،
٦٤ ، أَمَالِي ابْنِ الْحَاجِبِ ١٠١ و ، ابْنُ يَعِيشَ ٣١/١ ، الْأَشْمُونِيُّ
١٣٢/١ ، الْعَيْنِيُّ ٣٩٧/١ الصَّحَاحُ (زَبَر) ٦٦٢/٢ .
(٤) فِي ل : (يَرُودُهُ) .
(٥) (بِالرَّفْعِ) : سَاقِطَةٌ مِنْ س ، ل ، ب ، ت .
(٦) (وَبَعْضُهُمْ يَنْشُدُهُ) : سَاقِطَةٌ مِنْ ل .

وليس بصواب وإنما يجوز^(١) بناء على وجهين : أحدهما أنه يجوز الاتباع [ه ظ] فتقول : أعجبنى ضرب زيد العاقل بالرفع .
والثاني إما على قولهم ما جاءني أحد إلا حماراً محمول على اللغة التسمية ، وإما على أن إلا بمثابة غير^(٢) . وقوله : « باليات الخيام » فكانت الخيام مرفوعة من حيث المعنى ، فكأنه قال : باليات خيامها ، فيكون قوله : إلا الثمام على اللغة التسمية ، وإما على أن إلا بمثابة غير وكل ضعيف ، أمّا أعجبنى ضرب زيد العاقل ، فلأن زيدا معرب والتوابع إنما تجرى على متبوعاتها على حسب إعرابها ، وأمّا ما جاءني إلا حماراً فلأن ذلك إنما ثبت في النفي مع أنه فيه ضعف ، لأن الحمار ليس من جنس^(٣) الأحدين فلا يكون بدلاً لا بعضاً ولا كلاً ولا اشتمالاً ، لأن بدل^(٤) الاشتمال إنما يكون بينه وبين المبدل منه ملازمة ، وهذا ليس كذلك فصار بمثابة بدل الغلط ، فلا يخفى سقوطه . وأما كون إلا بمثابة غير فشرطه في النصيح أن تكون تابعة لجمع منكر غير منحصر وذلك مفقود ههنا ويرد على استشهاده « بأطرقاً » إن كل تقسيم ذكرت فيه أنواع باعتبار صفات مصححة للتقسيم يجب أن تكون صفة كل قسم متفية عن بقية الأقسام ، وإلا لم يصح التقسيم باعتبارها . مثال ذلك إذا قلت : الجسم ينقسم إلى حيوان وغير حيوان فيجب أن تكون الحيوانية متفية عن بقية الأقسام الأخر ، وههنا التقسيم قد ذكر فيه المركب فيجب أن يكون التركيب متفياً عن بقية

-
- (١) في ل : (على ضعف ظاهر وبيانه) ، ولا يستقيم معها الكلام .
(٢) (وإما على أن إلا بمثابة غير) : ساقطة من و ، ت ، ب ، ش ، وما ذكرناه أرجح .
(٣) في ل : (جملة) ، وهو وهم .
(٤) (لأن بدل الاشتمال) : ساقطة من ل ، وهو سهو .

الاقسام ، فمثله بقوله أَطْرَقَا في غير قسم المركب ليس
بمستقيم . وِبَّةٌ « حكاية » صوت الصغير يُقالُ إنَّ أُمَّه قالتُ
وهي تَرْقِصُهُ طفلاً :

١٤- لَأَنْكَحَنَّ بَبَّهَ جَارِيَةً خَدَبَهُ^(١)
مُكْرَبَةً مُحَبَّهَ نَجِيبُ أَهْلِ الْكَعْبَةِ

فَغَلَبَ عَلَيْهِ .

قوله : والمرتجلُ على ضربين إلى آخره .

قال الشيخ : القياسُ ما كانَ عليه قياسُ كلامِ العربِ ، والتمادُّ
ما ليس كذلك فَغَطَّفَانُ نظيره بَزَوَانُ ، وَعَمْرَانُ نظيره
سَرَحَانُ ، وَحَمْدَانُ نظيره سَكْرَانُ ، ونظيرُ فَقَعَسَ جَعْفَرُ
وإنَّ صحَّ ما قيلُ من فَقَعَسَ فَقَعَسَةَ أَي ذَلَّ كَانَ مَنْقُولًا ،
ونظيرُ حَنَّتَفَ عَنَسَلُ^(٢) أو جَعْفَرُ ، والتمادُّ نحوَ مُحَبِّبٍ
وَمَوْهَبٍ وَمَوْظَبٍ وَمَكْوَرَةٍ وَحَيَوَةٍ . أمَّا مُحَبِّبٌ فقياسه
الادغامُ^(٣) لأنَّ كلَّ مَفْعَلٍ عنه ولامه من جنسٍ واحدٍ يجبُ
أدغامه ، فكانَ يجبُ أن يُقالَ مُحَبِّبٌ ، وأمَّا مَوْهَبٌ وَمَوْظَبٌ
فكانَ ينبغي أن يُقالَ بالكسرِ ، لأنَّه ليسَ في كلامِ العربِ مَفْعَلٌ
فاؤه وَاوٌ ، ومَكْوَرَةٍ كانَ يقتضي أن يُقالَ بالالف لأنَّ كلَّ
مَفْعَلَةٍ عنها وَاوٌ أو ياءٌ يجبُ قلبها الفاءَ ، وَحَيَوَةٍ يقتضي أن تكونَ

(١) الرجز نسب لهند بنت أبي سفيان قالت له وهي ترقص ولدها عبد الله
ابن الحرث بن نوفل ، تجب : بمعنى تغلب نساء قريش ، وببته :
لقب عبد الله ، خدبة : كاملة الخلق . المصنف ١٨٢/٢ ، ابن يعيش
٣٢/١ ، العيني ٤٠٣/١ ، الصحاح (سبب) ١٩/١ ، اللسان
(سبب) .

(٢) في و ، ش ، ل ، ت (أو جعفر) .

(٣) في ر : (كادغام) ، وهو تحريف .

حَيَّهَ ، لَأَنَّهُ إِذَا اجْتَمَعَتِ الْيَاءُ وَالْوَاوُ وَسُبِقَتِ أَحَدَاهُمَا بِالسَّكُونِ قَلِبَتِ الْوَاوُ يَاءً وَأُدْغِمَتِ فِيهَا^(١) ، وَمَوْظُبُ اسْمٍ مَكَانٍ •

(فصل) قوله : وَإِذَا اجْتَمَعَ لِلرَّجُلِ اسْمٌ غَيْرُ مُضَافٍ وَلَقَبٌ أَضِيفَ اسْمُهُ إِلَى لَقَبِهِ إِلَى آخِرِهِ •

قَالَ الشَّيْخُ : لَمَّا ذَكَرَ الْعِلْمَ بِمَا هُوَ عِلْمٌ ، شَرَعَ يَتَكَلَّمُ فِي أَحْكَامِ الْعِلْمِ ، وَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَذْكُرَ مَا بَعْدَ هَذَا الْفَصْلِ عَقِبَ ذِكْرِهِ الْعِلْمَ ، لَأَنَّهُ نَوْعٌ مِنْهُ وَإِنَّمَا فَصَّلَ بَيْنَهُمَا بِهَذَا الْفَصْلِ لِأَنَّ هَذَا الْحُكْمَ لَا يَكُونُ إِلَّا لِلْعِلْمِ الْمَذْكُورِ بَعْدَهُ^(٢) ، فَلَمَّا كَانَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْأَوَّلِ مِلَازِمَةٌ^(٣) ذَكَرَهُ عَقِيبَهُ •

قَالَ الشَّيْخُ : ذَكَرَ اللَّقَبَ مُطْلَقًا ، وَالْمُرَادُ بِهِ اللَّقَبُ الَّذِي هُوَ غَيْرُ صِفَةٍ ، لِأَنَّ الْأَلْقَابَ الصِّفَاتِ لَا تَضَافُ إِلَيْهَا مَوْصُوفَاتُهَا ، وَسَنَذْكُرُ تَعْلِيلَ امْتِنَاعِ إِضَافَةِ الصِّفَةِ إِلَى مَوْصُوفِهَا وَالْمَوْصُوفِ إِلَى صِفَتِهِ فِي الْمَجْرُورَاتِ ، وَتَرْكُ تَقْيِيدِهِ اعْتِمَادًا مِنْهُ عَلَى التَّمْثِيلِ فَإِنَّهُ لَمْ يَمَثَّلْ إِلَّا بِغَيْرِ الصِّفَاتِ • وَقَوْلُهُ : « أَضِيفَ » ظَاهِرٌ فِي وَجُوبِ الْإِضَافَةِ ، كَمَا إِذَا قِيلَ الْفَاعِلُ مَرْفُوعٌ وَهُوَ ظَاهِرٌ كَلَامِ الْبَصْرِيِّينَ^(٤) ، وَقَدْ أَجَازَ الزَّجَاجُ^(٥) الْإِتْبَاعَ ، وَرَوَى الْفَرَاءُ^(٦) قَيْسَ قُفَّةً ، وَيَحْيَى

(١) فِي ل : زِيَادَةٌ بِمَقْدَارِ أَرْبَعَةِ أَسْطُرٍ ، لَا يَسْتَقِيمُ مَعَهَا الْكَلَامُ •

(٢) فِي ل : (أَوَّلًا) •

(٣) فِي ل : (الْمِلَازِمَةُ) •

(٤) انْظُرِ الْأَشْمُونِي ١٣٠/١ •

(٥) هُوَ أَبُو إِسْحَاقَ إِبْرَاهِيمَ بْنِ السَّرِيِّ الْمَعْرُوفُ بِالزَّجَاجِ ، أَخَذَ النُّحُو

عَنِ الْمُبَرِّدِ وَأَخَذَ عَنْهُ الْفَارَسِيُّ • تَوَفَّى سَنَةَ (٣١١ هـ) نَزْهَةَ الْأَلْبَاءِ

ص ١٦٧ ، انْبَاءُ الرُّوَاةِ ١/١٥٩ ، بَغِيَّةُ الْوَعَاةِ ١/٤١١ •

(٦) هُوَ أَبُو زَكَرِيَّا يَحْيَى بْنُ زِيَادِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْمَعْرُوفُ بِالْفَرَاءِ إِمَامُ الْكُوفِيِّينَ

عينان بالاتباع ، وهو رجلٌ كان ضخم العينين فلُقبَ ، وقد جاء بن قيس الرقيات منوناً عطف بيان أو بدلاً ، فيكون ترك تقييده إمّا اعتماداً منه على ظهور [٦ و] الوجه الآخر ، فذكر الوجه المشكل خاصة وترك ذلك الوجه الظاهر عنده ، وإمّا لأنّه مذهبه ، ووجه إشكاله أنّهما اسمان لذات واحدة ^(١) ، فيتعذر إضافة أحدهما الى الآخر ، ودليله اتفاقهم على منع أسد السبع أو سبع الاسد وشبهه وسبب الامتناع أنّ الإضافة جيّ بها لغرض تخصيص الأول أو تعريفه فإذا كانا لشيء واحد تعذر أن يتخصص أحدهما بالآخر أو يتّضح ^(٢) ووجه صحة الإضافة في هذا الكلام أمران : أحدهما أنّ اللفظ قد يُطلق ويراد به نفس اللفظ ، ويطلق ويراد به المدلول ، دليله قولك ذات زيد ، فالذات للمدلول وزيد للفظ ، فكذلك يجوز أن يقال إنّ زيدا قصد به هنا قصد الذات ، وقفة قصد به قصد اللفظ فكأنّه قال : مُسمّى هذا اللفظ الذي هو قفة ، وبهذا الاعتبار تغاير المدلولان فيه فتصح الإضافة فيصير بمثابة قولك غلام زيد . والوجه الآخر أنّه لما توهم التكرار في زيد عند قصد إضافته للاختصار صار بمثابة قولك كلٌ وغلام ، فأُضيف للتبيين والتعريف كما أُضيف كلٌ غلام ، وهذا يشبه زيد المعارك من حيث أنّه إضافة للعلم ، إلا أنّ هذا لازم أو أولى ، وذلك ضعيف باتفاق ، ولزم عند الإضافة إضافة الاسم الى اللقب فلا

= بعد الكسائي ، أخذ النحو عن الكسائي وروى عن قيس بن الربيع ، وأخذ عنه سلمة بن عاصم ومحمد بن الجهم ، توفي سنة (٢٠٧هـ) ، مراتب النحويين ص ٨٦ ، غاية النهاية ٣٧١/٢ ، نزهة الالباء ص ٦٥ ، بغية الوعاة ٣٣٣/٢ .

(١) في ل : (والاسمان المتصلان لذات واحدة) ، وهو تحريف .

(٢) في ل : (تتضح به صحة الإضافة) ، ولا يستقيم بها الكلام .

يجوزُ العكسُ ، لأنَّ اللقبَ إِنَّمَا يكونُ لقباً عندَ اشتهاره ، وإضافةُ
غيرِ الأشهرِ إلى الأشهرِ هو الوجهُ •

قوله : وإنَّ كانَ مضافاً أو كنيةً أُجْرِيَ اللقبُ على الاسمِ
فَقِيلَ هذا عهدُ اللهِ بطةٌ وهذا أبو زيدُ قُفَّةٌ •

قالَ الشيخُ : يتعيَّنُ الوجهُ القياسيُ ^(١) إمَّا عطفَ بيانٍ وإمَّا
البدلُ وتَعَذُّرُ الإضافةِ ، ووجهُ تعذُّرها أنَّكَ لو أضفتَ لم يخلُ
إمَّا أنْ تُضيفهما أو أحدهما ، وكلاهما باطلٌ ، وبيانُ تعذُّرِ اضافتهما
من وجهين : من حيثُ اللفظُ ومن حيثُ المعنى ، أمَّا اللفظُ فلأنَّ
انضمامَ حَقِّهِ أنْ يعتوره الأعرابُ لاختلافِ العواملِ ، فإذا أضفتَهما
جميعاً في موضعِ الرفعِ فيجبُ أنْ ترفعَهما جميعاً لاستحقاقهما ذلكَ
باعتبارِ الفاعليةِ فيكونُ الثاني مرفوعاً مخفوضاً وهو ممتنعٌ ، ومن حيثُ
المعنى هو أنَّ الاسمَ إِنَّمَا يُضافُ إلى الاسمِ المعرفةِ لتعريفه فيتعذُّرُ
اضافتهما جميعاً إلى أمرٍ آخرَ لكونِ الثاني لا فائدةَ فيه إذا إضافةُ
الأولِ إلى الثالثِ ^(٢) يَسْتغْنَى بها عن الثاني ^(٣) ، ووجهُ ثالثِ
وهو ^(٤) أنَّ الشَّيْئَيْنِ إِنَّمَا يضافانِ بواسطةِ الاشتراكِ بحرفِ العطفِ ،
ولو جئتُ بحرفِ العطفِ ههنا لامتعتِ العلميةُ • [ووجهٌ رابعٌ وهو
أنَّ المضافَ إِنَّمَا يُضافُ باعتبارِ خصوصيةِ بينه وبين المضافِ إليه
ليستَ لغيره ، فلو أضفتَهما إلى الثالثِ للزمَ أنْ يكونَ بينَ الأولِ
والثالثِ اختصاصٌ ليسَ لغيره في ذلكَ المعنى وذلكَ مؤدَّةٌ إلى
التناقضِ ، وبيانهُ هو إنَّكَ إذا أضفتَ إلى الثالثِ لزمَ هذا أيضاً

(١) في ل : (المشهور) ، وما أثبتناه أرجح •

(٢) في ر : (الثاني) ، وهو خطأ •

(٣) في ر : (الثالث) ، وهو خطأ •

(٤) في ل : (وهو) ساقطة ، وهو سهو •

فَكَأَنَّكَ قُلْتَ لَهُ 'بِالثَّانِي خُصُوصِيَّةٌ' فِي هَذَا الْمَعْنَى دُونَ غَيْرِهِ وَلَهُ
بِالثَّالِثِ خُصُوصِيَّةٌ فِي الْمَعْنَى بَعِيْنَهُ دُونَ غَيْرِهِ ، فَكَأَنَّكَ قُلْتَ لَهُ بِهِ
خُصُوصِيَّةٌ مَا لَهُ بِهِ خُصُوصِيَّةٌ وَأَيْضاً فَإِنَّهُ [١] لَا يَجُوزُ إِضَافَةُ
الْأَوَّلِ ، لِأَنَّهُ 'بَعْضُ' الْاسْمِ ، وَبَعْضُ الْاسْمِ لَا يُضَافُ وَكَذَلِكَ
الْثَّانِي .

(فصل) قوله : 'وَقَدْ سَمَّوْا إِلَى آخِرِهِ' .

قَالَ الشَّيْخُ : 'أَعُوْجُ' فَحْلٌ مِنْ الْخَيْلِ كَانَ لَكِنْدَةَ أَشْهُرَ خَيْلِهِمْ
وَأَكْثَرَهَا نَسْلاً وَإِلَيْهِ تَنْسَبُ بَنَاتُ 'أَعُوْجِ' الْأَعُوْجِيَّاتِ ، وَلَا حَقَّ
فِي الْخَيْلِ كَثِيرٌ لِمَعَاوِيَةَ وَعَلِيٍّ وَزَيْدِ الْخَيْلِ ، وَشَدَقُمْ فَحْلٌ مِنْ
الْأَبْلِ كَانَ لِلنَّعْمَانِ بْنِ الْمَنْذَرِ ، وَعَلِيَّ بْنِ لَكْلِبِ بْنِ وَائِلٍ (٢) ،
وَحُطَّةٌ عَنَزَةٌ سَوَاءٌ ، وَفِي الْمَنْثَلِ { قَبَّحَ اللَّهُ مَعَزَى خَيْرُهَا
خُطَّةٌ } (٣) ، وَهَيْلَةٌ وَكَذَلِكَ ، وَضَمْرَانُ 'كَلْبٌ' لِلنَّابِغَةِ وَكَسَابُ
'كَلْبٌ' لِلْيَدِ .

(فصل) قوله : 'وَمَا لَا يُتَخَذُ' وَلَا يُؤْلَفُ 'فِيحْتَاجُ' إِلَى التَّمْيِيزِ

بَيْنَ أَفْرَادِهِ إِلَى آخِرِهِ .

قَالَ الشَّيْخُ : هَذَا الْفَصْلُ يَرِدُ إِشْكَالاً عَلَى حَدِّ الْعِلْمِ ، لِأَنَّ
حَدَّ الْعِلْمِ هُوَ (٤) الْمَوْضُوعُ لَشَيْءٍ بَعِيْنِهِ غَيْرِ مَتَنَاوِلٍ مَا أَشْبَهَهُ وَهَذَا

(١) مَا بَيْنَ الْقَوْسَيْنِ الْمُعْقُوفَيْنِ : زِيَادَةٌ عَنْ ل ، وَبَيِّنَاتُهَا يَسْتَقِيمُ الْكَلَامُ .

(٢) فِي ل : (بَكَر) بَكَرَ أَحَدَهُ أَجْدَادَهُ ، وَهُوَ مَشْهُورٌ بِكَلْبِ بْنِ وَائِلٍ ،
انْظُرْ مُخْتَلَفَ الْقَبَائِلِ وَمُؤْتَلَفَهَا ص ٢١ .

(٣) يَضْرِبُ مِثْلًا لِمَنْ لَهُ أَدْنَى فَضِيلَةٍ إِلَّا أَنَّهَا خَسِيسَةٌ ، وَحُطَّةٌ : اسْمُ
عَنَزَةٍ كَانَتْ عَنَزَةٌ سَوَاءٌ مَجْمَعُ الْأَمْثَالِ لِلْمِيدَانِيِّ ٨٥/٢ ، جَمْهَرَةُ الْأَمْثَالِ
لَأَبِي هَالَلٍ الْعَسْكَرِيِّ ١٢٣/٢ .

(٤) (هُوَ) : سَاقِطَةٌ مِنْ ل ، ب ، وَهُوَ سَهْوٌ .

وَضَعَ لشيءٍ ، وَلَمَّا أَشْبَهَهُ فَقَدْ فَقِدَتْ مِنْهُ الْحَقِيقَةُ الْعِلْمِيَّةُ (١) .
 وَأَجِيبَ عَنْ ذَلِكَ بِأَجْوِبَةٍ مِنْهَا : أَنَّهُ مُوَضَّوعٌ لِلْجِنْسِ بِأَسَرِهِ ، وَإِذَا
 كَانَ مُوَضَّوعًا لِلْجِنْسِ بِأَسَرِهِ فَهُوَ غَيْرُ مُتَنَاوِلٍ مَا أَشْبَهَهُ ، وَلَوْ كَانَ
 الْأَمْرُ كَذَلِكَ لَكَانَ الْجَوَابُ مُسْتَقِيمًا وَلَكِنَّهُ مُوَضَّوعٌ لِلْجِنْسِ بِكَمَالِهِ
 وَمَوْضُوعٌ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْ أَحَادِهِ ، فَإِذَا وَضِعَ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْ
 أَحَادِهِ فَهُوَ وَجْهُ الْأَشْكَالِ .

وَالْجَوَابُ الْمَرْضِيُّ فِيهِ أَنَّ يُقَالُ إِنَّ الْعَرَبَ وَضَعَتْ هَذِهِ
 الْأَلْفَافَ وَعَامَلَتْهَا مُعَامَلَةَ الْأَعْلَامِ فِي مَنَعِ الصَّرْفِ ، فَمَا اجْتَمَعَ فِيهِ
 مَعَ الْعِلْمِيَّةِ عِلَّةٌ أُخْرَى وَمُنْعٌ [دُخُولٌ] (٢) ، الْأَلْفِ وَالْإِلَامِ
 وَالْإِضْفَةِ (٣) ، فَلَا يَدَّ مِنَ التَّخِيلِ فِي تَقْدِيرِهَا أَعْلَامًا . قَالَ سَيُوه (٤) :

كَلَامًا مَعْنَاهُ أَنَّ هَذِهِ الْأَلْفَافَ مُوَضَّوعَةٌ لِلْحَقَائِقِ الْمَعْقُولَةِ الْمُتَّحِدَةِ فِي
 الذَّهْنِ وَمِثْلُهُ [٦ ظ] بِالْمَعْهُودِ فِي الذَّهْنِ بَيْنَكَ وَبَيْنَ مَخَاطِبِكَ ،
 وَإِذَا صَحَّ أَنَّ تَضَعُ اسْمًا بِالْأَلْفِ وَالْإِلَامِ لِلْمَعْهُودِ (٥) الذَّهْنِيِّ فَلَا يَدَّ أَنَّ
 تَضَعُ الْعِلْمَ لَهُ . قَوْلُهُ : إِذَا قُلْتُ هَذَا أُسَامَةٌ فَكَأَنَّكَ قُلْتَ هَذَا
 الَّذِي مِنْ صِفَتِهِ كَيْتٌ وَكَيْتٌ ، يَعْنِي فِي الذَّهْنِ ، وَهُوَ الَّذِي أَرَادَهُ
 الزَّمْخَشَرِيُّ بِقَوْلِهِ « فَإِذَا قُلْتَ أَبُو بَرَأَشٍ فَكَأَنَّكَ قُلْتَ الضَّرْبَ
 الَّذِي مِنْ شَأْنِهِ كَيْتٌ وَكَيْتٌ » ، وَإِذَا تَحَقَّقَ أَنَّهُ لِمَعْهُودٍ فِي الذَّهْنِ فَإِذَا
 أَطْلَقُوهُ عَلَى الْوَاحِدِ فِي الْوُجُودِ فَإِنَّمَا أَرَادُوا بِهِ الْحَقِيقَةَ الْمَعْقُولَةَ فِي

(١) فِي ل : (الْعِلْمُ) ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ .

(٢) (دُخُولٌ) : زِيَادَةٌ عَنْ ل ، وَبِهَا يَكْمَلُ اعْنَى .

(٣) فِي ل : (مِثْلُ أُسَامَةٍ وَثَعَالَةٍ) .

(٤) انْظُرْ حَاشِيَةَ الصَّبَانَ عَلَى شَرْحِ الْأَشْمُونِيِّ ١/ ١٣٦ .

(٥) فِي ل : (مَوْضِعُ الْمَعْهُودِ) ، وَمَا أَثْبَتْنَاهُ أَحْسَنُ .

الذهن ، وصحَّ إطلاقه على الواحد لوجود الحقيقة ، وجاء التعدد باعتبار الوجود لا باعتبار موضوعه ، ولا مشاحة في أن الحقيقة الذهنية مغايرة للوجود ، فاذا أُطْلِقَ على الوجود أُطْلِقَ لغير ما وُضِعَ له لأننا علمنا أنهم عاملوا الامرين ^(١) في التسمية معاملة واحدة بدليل قولك : أَكَلْتُ الْخَبَرَ وَشَرِبْتُ الْمَاءَ وَأَشْبَاهَهُ وَلَا مَعهود ، وإرادة الجنس باطلة بدليل صحة قولك الانسان حيوان ناطق ، فالحد الذهني ، وشرطه صحته على الوجودي • إمّا لمطابقة كل واحد منهما الآخر في المعقولة ، وإمّا على التوهم أنها لأمر واحد ، والفرق بين قولك آسَدٌ وَأَسَامَةٌ أَنَّ آسَدًا موضوع لواحد من أحاد الجنس في أصل وضعه ، وَأَسَامَةٌ موضوع للحقيقة المتحدة في ذهن فاذا أَطْلَقْتَ آسَدًا على واحد أصل وضعه ، وإذا أَطْلَقْتَ أََسَامَةً على واحد فإنما أردت الحقيقة ، ولزم من إطلاقه على الحقيقة باعتبار الوجود التعدد فجاء التعدد ضمناً لا مقصوداً ، باعتبار أصل الوضع •

قوله ق ومن هذه الاجناس ماله اسم جنس واسم علم •

قال الشيخ : يَمَيَّ بالاجناس الاشياء التي لا تُتَخَذُ ولا تُؤَلَّفُ منها ماله اسم جنس واسم علم ، فَآسَدٌ اسم جنس موضوع لواحد لا بعينه بأصل وضعه وأَسَامَةٌ علم [موضوع] ^(٢) للحقيقة على ما تقدّم •

قوله : وما لا يُعرَفُ له اسم غير العلم نحو ابن مقرض وحمار قبّان •

(١) في ل : (القسمين) •

(٢) (موضوع) : زيادة عن ل ، وبها يستقيم السياق •

قال الشيخ : استغنوا باسم العلم عن اسم الجنس لما علموا أنه
 وضع للواحد باعتبار الحقيقة فيصير مؤدياً في المعنى ما يؤديه اسم
 الجنس باعتبار الوجود فاستغنوا به عن اسم الجنس^(١) ، وكما
 وضعوا للاعلام من الأدميين اسماً وكنية وضعوا لهذه أيضاً اسماً
 وكنية^(٢) ، والمضاف إليه في هذه الاعلام كلها مقدر في كلامهم
 علماً^(٣) يعامل معاملته في منع الصرف إن كان فيه علة أخرى
 ومنع اللام إلا أن يكون سمي به^(٤) وفيه اللام ، كأنهم لما
 أجروه بعد العلمية مجرى المضاف والمضاف إليه في الأعراب وهو
 معرفة ، قدروا الثاني تلماً ليكون على قياس المعارف في الأصل الذي
 جرى مجراه إذ لا تضاف معرفة إلى نكرة ، فذلك منع صرف
 قتره في ابن قتره ونحوه وامتنعت اللام في طبق في بنت طبق
 ونحوه ، وإن لم يقع على أفرادهم مستعملاً علماً ، ولذلك قال
 شاعرهم^(٥) :

١٥- وَإِنَّ تَمِيمًا وَافْتِخَارًا بِسَعْدِهَا
 بِمَا لَا تَرَى مِنْهُمْ بِغَوْرٍ وَلَا نَجْدٍ
 كَأَمْ حَبِيبِينَ لَمْ تَرَ النَّاسَ غَيْرَهَا
 وَغَابَ حَبِيبِينَ حَيْثُ غَابَتْ بَنُو سَعْدٍ

-
- (١) في ل : (أسماء الاجناس) ، وهو تحريف .
 (٢) في ل : (وبقيّة النّصل لا اشكال فيه) .
 (٣) في ل ، ت : (معاملة) ، وهو تحريف .
 (٤) به : : ساقطة من ل ، وهي سهو .
 (٥) الشعر للطرماح نسبة في اللسان ، أم حبيب : دويبة على خلقه
 العرباء عريضة الصدر عظيمة البطن ، اللسان ١٠٥/١٣ ، ١٠٦ .

وقولهم: بنات الأوبر في بنات أوبر، وهو علم لضرب من
الكفاءة وأم الحبين. قال الشاعر (١):

١٦- وَلَقَدْ جَنَيْتُكَ أَكْمُوًّا وَعَسَاقِلًا
وَلَقَدْ نَهَيْتُكَ عَنْ بَنَاتِ الْأَوْبِرِ

وقال الشاعر (٢):

١٧- تَرَى التَّيْمِيَّ يَزْحَفُ كَالْقَرْنَبِيِّ
إِلَى تَيْمِيَّةٍ كَعَصَا الْمَلِيلِ
يَقُولُ الْمُجْتَلُونَ: عَرُوسُ تَيْمٍ
سِوَى أُمِّ الْحَبِينِ وَرَأْسُ فَيْلٍ

إمّا على أنّه أصل كأم الحرت كأنهم وضعوها مما، وإمّا
على تأويل التنكير كالزيد، وإمّا على الضرورة، وقال الكوفيون

(١) البيت لم يعرف قائله، جنيتك: جنيت لك، عساقيل: جمع
عسقول نوع من الكفاءة، بنات الأوبر: كفاءة صغار مزغبة في لون
التراب. المقتضب ٤/٤٨، الخصائص ٣/٥٨، الانصاف ١/٣١٩،
الآزمنة والامكنة ١/٢٤٤، الأشموني ١/١٨٢، المفني ١/٥٢، ابن
عقيل ١/١٥٦، أوضح المسالك ١/٦٢، العين ١/٤٩٨ مشاهد
الانصاف على شواهد الكشف ص ٦١.

(٢) الشعر لجرير يهجو التيم والفرزدق، القرنبي: دويبة شبيهة
بالخنفساء أو أعظم منها قليلاً طويلة الرجل. وعصا المليل:
العصا التي يحرك فيها الخبز، أم الحبين دويبة لها بطن، ورأس
فيل: أي رأسها كبير، الديوان ٢/٤٤، ابن يعيش ١/٣٧، لسان
العرب ١٣/١٠٥ مادة (حبين).

اللام زائدة^(١) ، وأبو براقش طائرٌ يتلون^(٢) ، قال الشاعر :

١٨- كَأَبِي بَرَقِشَ كُلَّ يَوْمٍ
لَوْ نَهْ يَتَحَوَّلُ

ومنه برقشت الشيء أي لونه . وابن داية الغراب ، قال

الشاعر^(٣) :

١٩- وَلَمَّا رَأَيْتُ النَّسْرَ عَزَّابْنُ دَايَةَ
وَعَشْمَشَ فِي وَكْرِيهِ جَاشَتْ لَهُ نَفْسِي

لَمَّا كَانَ يَقَعُ عَلَى دَايَةِ الْبَعِيرِ كَثِيرًا سُمِّيَ بِذَلِكَ . وابن قنطرة : حَيَّةٌ قَصِيرَةٌ خَيْشَةٌ ، وَقِيلَ ذَكَرُ الْإِفَاعِيِّ . وَبِتَ طَبَقٌ : حَيَّةٌ إِذَا نَامَتْ كَانَتْ كَالطَّبَقِ ، وَبِهَا كَنُّوا عَنِ الدَّاهِيَةِ ، فَقَالُوا : أَخَذْتَهُ بَنَاتُ طَبَقٍ ، وَابْنُ مَقْرُضٍ : قَتَّلَ الْحَمَامَ ، وَحِمَارُ قَبَّانٍ : دُوبِيَّةٌ قَالَ الشَّاعِرُ^(٤) :

(١) الانصاف مسألة ٤٣ .

(٢) البيت لم يعرف قائله ، والرواية في غير الإيضاح هي (كل لون) مكان (كل يوم) . أبو براقش : طائرٌ يتلون في النهار ألواناً مختلفة . ابن يعيش ٣٦/١ ، الصحاح ٩٩٥/٣ مادة (برقش) ، أساس البلاغة ٢٤/١ .

(٣) البيت لم يعرف قائله ، ابن داية : الغراب سُمِّيَ بِذَلِكَ لِأَنَّهُ يَقَعُ عَلَى دَايَةِ الْبَعِيرِ فَيَنْقَرُهَا ، الصحاح ٢٣٣٣/٦ مادة (دأى) ، ولسان العرب ٢٤٨/١٤ مادة (دأى) .

(٤) البيت لم يعرف قائله ، رواية ابن خالويه (لقد رأيت يا لقومي عجبا) حمار قبَّان : دُوبِيَّةٌ أَصْغَرُ مِنَ الْخَنْفَسَاءِ ، الْمُقْتَضَبُ ٤٤/٤ ، الخصائص ١٤٨/٣ ، ابن يعيش ٣٦/١ ، أعراب ثلاثين سورة ص ٣٤ ، شرح شواهد الشافعية ١٦٧ ، الصحاح ١٩٨/١ ، شرح الجمل لابن عصفور ٢٦٤/٢ ، العينى ٣٥٧/٤ .

٢٠- يَا عَجَبًا لَقَدْ رَأَيْتُ عَجَبًا
حِمَارَ قَبَانٍ [٧ و] يَسُوقُ أَرْنبًا

وَأَبُو صُبَيْرَةَ : طائرٌ يشبهُ لونَ الصَّيَّحْرِ ، وأمُّ رباح :
طائرٌ في ظهره حمرةٌ يأكلُ الغنَبَ •

(فصل) قوله : وقد أَجْرُوا المعاني في ذلك مجرَى الأعيانِ •
قال الشيخ : وضعوا للأَعْيَانِ أعلاماً ، ووضعوا للمعاني أعلاماً ،
وهي في المعنى بمنزلتها في بابِ أَسَامَةِ ؛ لأنه يصلحُ لكلِّ فردٍ منه
باعتبارِ ما تقدَّم •

قوله : فسمُّوا التَّسْيِيحَ سُبْحَانَ •

قال الشيخ : هذا ليسَ بمُسْتَقِيمٍ وبيانُه أَنَّ سُبْحَانَ ليسَ
أُسماً للتَّسْيِيحِ ، لأنَّ التَّسْيِيحَ مصدرٌ سَبَّحَ ، ومعنى سَبَّحَ قَال
سُبْحَانَ اللَّهِ فمدَّ لوله لفظٌ ، ومدلولُ سُبْحَانَ تنزيهٌ لا لفظٌ ،
فإنَّ أَنَّهُ ليسَ أُسماً للتَّسْيِيحِ • وأُجِيبَ بأنَّه لو لم يردِ التَّسْيِيحُ
بمعنى التنزيه لكان كذلك ، وأمَّا إذا وردَ بهذا فلا إشكالَ ، والذي
يدلُّ على أَنَّهُ علمٌ قولُ الشاعر (١) :

٢١- قَدْ قُلْتُ لَمَّا جَاءَنِي فَخْرُهُ

سُبْحَانَ مَنْ عَلَقَمَهُ الْفَاحِشِرُ

(١) البيت للأعشى ميمون بن قيس من قصيدة يهجو بها غلقة بن علاثة
ويمدح عامر بن الطفيل الديوان ١٤٣ ، الكتاب ١/١٦٣ ، المقرب
١٤٩/١ ، المقتضب ٢١٨/٣ ، الخزانة ٤١/٢ - ٤٤ ، ابن يعيش
٣٧/١ •

ولولا أَنَّهُ 'علم' لوجبَ صرفه ، لأنَّ الالف والنون في غير الصفات
 إِنَّمَا تُمنَعُ مع العلمية ولم يُستعملَ سُبْحَانَ علماً إلا شاذاً ،
 وأكثر استعماله مضافاً ، وإذا كان مضافاً فليس بعلم ، لأنَّ الاعلام
 لا تُضَافُ وهي اعلام ، لأنَّها معرفة والمعرفة لا تُضَافُ ، وقيل
 إنَّ سُبْحَانَ في البيت في تقدير (١) حذف المضاف اليه ، وهو مراد
 للعلم به ، وقوله (٢) :

٢٢- سُبْحَانَهُ نُمَّ سُبْحَانًا نَعُوذُ بِهِ
 وَقَبَلْنَا سَبَّحَ الْجُودِي وَالْجُمْدُ

مصروفٌ عند سيويه (٣) للضرورة . وقوله : « والمنية بِشَعُوبَ »
 يدلُّ على كونه علماً إمتناعُ صرفه ، ولا يؤثر التانيثُ المنويُّ في
 منع الصرف إلاَّ مع العلمية وإمتناع اللام والاضافة . وقوله :
 « وَأُمُّ قَشْعَمَ » يدلُّ على كونه علماً ، إمتناع دخول الالف واللام
 عليه لا تقول : أُمُّ القشعم ، ولو لم يكن علماً (٤) لعُرِفَ بالالف

(١) في (في تقدير) ساقطة من ل ، س ، وفي بن (على حذف) .

(٢) البيت لامية بن أبي الصلت في ديوانه والرواية فيه (يعود له) بدلاً
 من (نعوذ به) ، الجودي : جبل في الجزيرة ، والجُمْدُ : جبل في
 مكة ، وأبو عبيدة نسب البيت لزيد بن عمرو بن نفيل ، مجاز
 القرآن ٢٩٠/١ ، الديوان ص ٣٠ ، الكتاب ١٦٤/١ ، المقتضب
 ٢١٧/٣ ، ابن يعيش ٣٧/١ ، الخزانة ٣٧/٢ ، وقد نسبه صاحب
 الخزانة لورقة بن نوفل في ٣٩/٢ .

(٣) هو أبو عمرو بن عثمان بن قنبر ، أخذ النحو عن الخليل ويونس
 وعيسى بن عمر ، وأخذ اللغات عن الاخفش الكبير أبي الخطاب ،
 توفي سنة (١٨٣هـ) . انباه الرواة ٣٤٦/٢ - ٣٦٠ ، اخبار النحويين
 البصريين ص ٤٩ ، مراتب النحويين ص ٦٥ ، بغية الوعاة ٢٢٩/٢ ،
 نزهة الالباء ص ٣٨ - ٤٢ .

(٤) في ل (كذلك لقييل) ، وهو خطأ .

«اللام» كما قيلَ في ابنِ لبُون وابنِ اللبُون • وقوله : « والغدر »
 (١) • قوله : والمبرّةُ بكسّانَ ، والقولُ فيه كالقولِ في
 ببرّةٍ ، قال [الشاعر] (٢) :

٢٣- نَحْنُ اقْتَسَمْنَا خُطَّتِنَا بَيْنَنَا
 فَحَمَلْتُ بَرَّةً وَاحْتَمَلْتُ فَجَارَ

والدليلُ على كونها علماً منعٌ صرفها وليس فيها إلاّ التأنيثُ
 والتأنيثُ لا يُعتبرُ في منعِ الصرفِ إلاّ معِ العلميةِ ، وهو كشعوب
 وقوله : « والفجّرةُ بفجّارٍ » يدلُّ على أنّه علمٌ (٣) ، أن
 مدلوله مدلولُ الفجّرةِ ، والفجّرةُ معرفةٌ فوجبَ أن يكونَ
 فجّارٌ معرفةً ، وإذا كانَ معرفةً فتعريفه لا يخلو أن يكونَ بالةٍ
 أو بالقصدِ ، والآلةُ معدومةٌ ، فوجبَ أن يكونَ بالقصدِ ، وهو الذي
 نفى بهِ العلميةُ •

وجهٌ آخرٌ ، وهو أنّ فعّالَ المبني الذي ليسَ بصفةٍ لم يأتِ
 إلاّ علماً كحذّامٍ وقطّامٍ ، وهذا كذلك فوجبَ أن يكونَ علماً

(١) في ل قدم بيتين من الشعر الى هذا المكان •

(٢) البيت للناطقة الذبياني يخاطب به زرع بن عمرو الكلابي لأنه عرض
 عليه أن يغدر ببني أسد ، بَرّه : اسم علم لجميع البرّ ، فجّار :
 اسم لجمع الفجّرة ، الكتاب ٣٨/٢ ، الديوان ص ٩٨ ، الجمل
 ٢٣٤ ، ابن يعيش ٣٨/١ ، الاشموني ١٣٧/١ ، والخزانة ٦٥/٣ ،
 العيني ٤٠٥/١ ، الصحاح ٥٨٨/٢ مادة (بر) •
 (٥) في ر (على أن فجّار علم) ، وما أثبتناه أحسن •

إذا أمكن • وأما على لغة بني تميم فواضح • وقولنا : الذي ليس بصفة إحتراز من الصفة ، كقولك فساق فأنها ليست بإعلام • وقوله : « والكليّة بز وبـ » ، يدل على كونها علماً منع صرفها وليس فيها إلاّ التائيث المعنوي ، فوجب أن تكون العلمية معه ، ولا يجوز أن يكون بز وبـ متروكاً صرفه للضرورة لأنّه لو كان كذلك لكان ممنوعاً من غير علّة^(١) وهو لا يجوز باتفاق ، وإنما موضع الخلاف فيما إذا كانت فيه علّة واحدة ، وبيان أنّه يلزم أن يكون ممنوعاً من الصرف بغير علّة • أن التائيث المعنوي مشروط في كونه علّة بالعلمية^(٢) ، فإذا قدّرنا انتفاء العلمية زال كون التائيث علّة لزوال شرطه ، وصدر البيت^(٣) وهو لابن أحرمر^(٤) :

٢٤- وإن قال غاوٍ من تنوخ قصيدة
بها جرب عدت عليّ بز وبـ را

(١) (وهو) : ساقطة من و ، ل ، ش ، ب ، ت ، وهو سهو •

(٢) في و ، ب : (العلمية) ، وهو تحريف •

(٣) في ل : هذا البيت متأخر ، وهو وهم •

(٤) اختلف في نسبة البيت ، فنسبه الزمخشري في المفضل ص ٧ الى الطرماح ، وتابعه ابن يعيش في شرح المفضل ٣٨/١ ، ونسبه ابن الأنباري في الانصاف ٤٩٥/٢ الى الفرزدق ، ونسبه الشارح لابن أحرمر ، وتابعه صاحب لسان العرب في مادة (زبر) ، (غاو) • وهو في ديوان الفرزدق ٢٥٥/١ ، ٣٦٦ ، وروايته في الديوان : (من معدّ) بدلا (من تنوخ) ، (وكانت) بدلا (من عدت) ، ورواه في مكان آخر من الديوان (اذا قال راوٍ) •

وبعد قوله (١) :

٢٥- إِذَا مَا دَعَوْا كَيْسَانَ

إِذَا كُنْتَ فِي سَعْدٍ وَأُمُّكَ مِنْهُمْ
غَرِيْبًا فَلَا يَغْرُرُكَ خَالُكَ مِنْ سَعْدٍ

فَإِنَّ ابْنَ ابْنِ أَخْتِ الْقَوْمِ مُصْغًى إِنَّاؤُهُ
إِذَا لَمْ يَزَاحِمْ خَالَهُ بِأَبٍ جَلَدٍ

قوله : وقالوا في الأوقات إلى آخره .

قال الشيخ : وَضَعُوا لِلْأَوَاقَاتِ أَعْلَامًا كَمَا وَضَعُوا لِلْمَعَانِي
الموجودة وَأَنَّ لَمْ تَكُنْ الْأَوَاقَاتُ شَيْئًا مَوْجُودًا إِجْرَاءً لَهَا مَجْرَى
الأمور الموجودة . ثُمَّ مَثَّلَ « غَدْوَةً » ، والدليل عَلَى أَنَّهُ (٢)
علم قولهم سِيرَ عَلَى فَرَسِهِ غَدْوَةً ، فغَدْوَةٌ غَيْرُ مَنْصَرَفٍ وَلَوْ
لَمْ يَكُنْ عِلْمًا لَوَجِبَ صَرْفُهُ إِذْ لَيْسَ فِيهِ (٣) إِلَّا التَّائِيْتُ اللفظي
بالتاء لَا يَكُونُ عِلَّةً إِلَّا مَعَ الْعِلْمِيَّةِ ، وَقَدْ يُسْتَعْمَلُ [٧ ظ]
نَكْرَةً ، فَمَرْفٍ بِاللَّامِ كَفِيرِهِ . وَأَمَّا « بُكْرَةٌ » فَقَدْ اسْتُعْمِلَ
مَعْرِفَةً وَ « نَكْرَةٌ » كَمَا اسْتُعْمِلَ غَدْوَةً إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يَتَصَرَّفْ
كَتَصَرَفِ غَدْوَةٍ . فَلَا تَقُولُ سِيرَ عَلَى فَرَسِكَ (٤) بُكْرَةً وَلَا

(١) وتمام البيت الاول :

كَانَتْ كَهَوْلَهُمْ إِلَى الْغَدْرِ أَدْنَى مِنْ شَبَابِهِمْ الْمُرْدِ
الآيات للنمر بن تولب مذكورة في ديوانه ص ١٢٥ قالها في أخواله
بني سعد ، وكانوا قد أغاروا على إبله ، وكذلك نسبته للنمر بن
تولب ابن يعيش ٣٨/١ ، الجاحظ في كتابه الحيوان ١٣٧/٣ ، وفي
الصحاح ٦٩٨/٢ مادة (شَطَرَ) إلى حسان بن وعلة ، وفي الجمل
نسبه للناطقة ص ٣٣٤ ، وفي المفصل غير منسوب ص ٧ .

(٢) في ل (على أن غَدْوَةً علم استعمالهم لها معرفة ونكرة ، فإذا
قلت : رأيت غَدْوَةً كَانَ نَكْرَةً ، وَلَوْ قُلْتَ) ، وَلَا يَسْتِيمُ مَعَهُ الْمَعْنَى .

(٣) في ل (فيها) ، وَهُوَ خَطَأٌ .

(٤) في ش ، س (فرسه) .

يَكْرَهُ ، لِأَنَّهُ غَيْرُ مُتَصَرِفٍ ، وَمَعْنَى قَوْلِنَا مُتَصَرِّفَةٌ إِنَّهَا تُسْتَعْمَلُ ظَرْفًا وَغَيْرَ ظَرْفٍ ، وَغَيْرُ الْمُتَصَرِّفَةِ لَا تُسْتَعْمَلُ إِلَّا ظَرْفًا ، وَأَمَّا سَحَرَ فَيُسْتَعْمَلُ مَعْرِفَةً وَنَكْرَةً (فَإِذَا اسْتَعْمِلَ مَعْرِفَةً ^(١)) كَانَ غَيْرَ مُنْصَرَفٍ ، وَإِذَا اسْتَعْمِلَ نَكْرَةً ^(٢)) كَانَ مُنْصَرَفًا ^(٣)) ، وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ عِلْمٌ صَحَّةُ قَوْلِهِمْ : خَرَجْتُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ سَحَرَ غَيْرِ مُنْصَرَفٍ ، وَلَيْسَ فِيهِ مَا يَمْنَعُهُ مِنَ الصَّرْفِ إِلَّا أَنْ تَقْدَرِ الْعِلْمِيَّةُ مَعَ الْعَدْلِ ، وَلَوْ قِيلَ إِنَّهُ مُبْنِيٌّ لَتَضَمَّنَتْهُ مَعْنَى الْإِلْفِ وَاللَّامِ لَمْ يَعُدْ عَنِ الصَّوَابِ ، كَمَا أَنَّ أَمْسَ عَلَى لَفَةِ أَهْلِ الْحِجَازِ مُبْنِيٌّ لَتَضَمَّنَتْهُ مَعْنَى الْإِلْفِ وَاللَّامِ وَلَا يَكُونُ عِلْمًا عَلَى هَذَا ، لِأَنَّ الْعِلْمَ إِنَّمَا يَكُونُ عِلْمًا بِالْقَصْدِ لَا بِتَقْدِيرِ حَرْفٍ تَعْرِيفٍ . وَأَمَّا « فَيَنْتَه » فَتُسْتَعْمَلُ مَعْرِفَةً وَنَكْرَةً ، فَإِذَا اسْتَعْمِلَتْ مَعْرِفَةً اِمْتَنَعَتْ مِنَ الصَّرْفِ لِلتَّعْرِيفِ وَالتَّأْنِيثِ وَامْتَنَعَ تَعْرِيفُهَا بِاللَّامِ ، وَإِذَا اسْتَعْمِلَتْ نَكْرَةً صَرَفَتْهَا وَجَازَ تَعْرِيفُهَا بِاللَّامِ .

وَوَضَعَ الْإِعْلَامَ لِلْأَوْقَاتِ كَوَضَعَهَا فِي بَابِ أَسْمَاءٍ لَا كَوَضَعَهَا فِي بَابِ زَيْدٍ وَعَمَرٍ ، لِأَنَّهَا يَصِحُّ اسْتِعْمَالُهَا لِكُلِّ فَرْدٍ مِنَ الْأَوْقَاتِ الْمُخْصُوصَةِ كَمَا يَصِحُّ اسْتِعْمَالُ أَسْمَاءٍ لِكُلِّ فَرْدٍ مِنَ الْأَسَادِ ، وَلَوْ كَانَتْ مِنْ بَابِ زَيْدٍ لَاخْتَصَتْ بِوَاحِدٍ وَاحْتَاجَتْ فِي الثَّانِي إِلَى وَضْعِ ثَمَانٍ ، وَقَعَ فِي بَعْضِ النُّسخِ وَقَالُوا : فِي الْأَعْدَادِ سِتَّةٌ ضَعْفُ ثَلَاثَةٍ وَثَمَانِيَّةٌ ضَعْفُ أَرْبَعَةٍ ، وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ كَانَ أَتْبَعَهُ ثُمَّ أَسْقَطَهُ لِضَعْفِهِ ، وَوَجْهُ أَتْبَاعِهِ أَنْ سِتَّةً مُبْتَدَأٌ فَلَوْلَا أَنَّهُ عِلْمٌ لَكُنْتَ مُبْتَدَأًا

-
- (١) فِي الْأَصْلِ (نَكْرَةً) وَهُوَ وَهْمٌ .
 (٢) فِي الْأَصْلِ (مَعْرِفَةً) وَهُوَ وَهْمٌ أَيْضًا .
 (٣) فِي ر (فَإِذَا اسْتَعْمِلَ نَكْرَةً كَانَ مُنْصَرَفًا وَإِذَا اسْتَعْمِلَ مَعْرِفَةً كَانَ غَيْرَ مُنْصَرَفٍ) .

بالنكرة من غير شرط ، وأيضاً فإنّها مرادٌ بها كلّ سمة ، فلولاً أنّها علمٌ لكتّ مستعملاً مفرداً نكرةً في الإنبات للعموم ، وإذا كان علماً وجب منع صرفه ، ووجهُ ضعفه أنّه يؤدي إلى أن تكون أسماء الاجناس كلّها أعلاماً إذ ما من نكرة إلا يصح استعمالها كذلك في مثل (رجلٌ خيرٌ من امرأةٍ) ونحوه ، وهو باطل ، ويلزم أن يمنع الصرف في امرأة ، في (رجلٌ خيرٌ من امرأةٍ) ، ومن ثمرة وجرادة في نحو قولهم : ثمرةٌ خيرٌ من جرادة ، والمسموعُ خلافه ، وإنّما صحّ الابتداء لكونه بمعنى كلّ ثمرة وذلك في كلّ نكرة قامت قرينة على أن الحكم غير مختص في جنسها حتى جاز ذلك في غير المبتدأ مثل قوله تعالى : { عَلِمْتَ نَفْسٌ مَا أَحْضَرْتُ } (١) ونحوه وهذا مما يتعلق بهذا الفصل (٢) .

(فصل) قوله : ومن الاعلام الامثلة التي يؤزن بها في قولك فعَلان الذي مؤنثه فعَلَى وأَفْعَل صفة لا ينصرف .

قول الشيخ : هذه الأمثلة إنّما وقعت في اصطلاح النحويين ، وضعوها لموزوناتها أعلاماً على طريق الإيجاز والاختصار ، وهي في الاعلام لموزوناتهما بمنزلة باب أسامة على قوله نم لا يخلو إمّا أن يستعمل وزناً للأفعال على حدّيهما أو لغير ذلك ، فإن استعملت للأفعال كان حكمها حكم موزوناتها ، نقول : استعمل حكمه كذاً وكذاً . وإن وضعت لغير الأفعال فلا تخلو إمّا أن توضع لجنس ما يؤزن بها أو لا ، فإن وضعت لجنس ما يؤزن بها سواء كانت للاسماء أو للاسماء والأفعال

(١) سورة التكوين الآية : ١٤ .

(٢) (وهذا ما يتعلق بهذا الفصل) ساقطة من د ، وسقوطها سهو .

كَانَ حَكْمُهَا حَكْمَ نَفْسِهَا ، فَانْ كَانَ فِيهَا مَا يَمْنَعُ الصَّرْفَ مُنَعَتْ^(١) ، وَإِلَّا صُرِفَتْ^(٢) . وَإِنْ (لَمْ تُسْتَعْمَلْ^(٣) لَجِنْسٍ) مَا يُوزَنُ بِهَا فَلَا تَخْلُو إِمَّا أَنْ تَوْضَعَ فِي الْكَلَامِ كِنَايَةً عَنْ موزوناتِهَا أَوْ لَا ، فَانْ وَضِعَتْ كِنَايَةً عَنْ موزوناتِهَا كَانَ لَهَا حَكْمُ موزوناتِهَا لَا حَكْمَ نَفْسِهَا عَلَى الْأَكْثَرِ^(٤) ، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ كَذَلِكَ وَكَانَتْ موزوناتِهَا مذكورةً مَعَهَا ، كَقَوْلِكَ : وَزَنُ قَائِمَةً فَاعِلَةٌ فَلِلنَحْوَيْنِ فِيهَا مَذْهَبَانِ : مِنْهُنَّ مَنْ يُجْرِيهَا^(٥) ، مَجْرَى الْأَوَّلِ فَيُجْعَلُ لَهُ حَكْمُ نَفْسِهِ ، وَمِنْهُنَّ مَنْ يَجْعَلُ حَكْمَهَا حَكْمَ الثَّانِي ، فَيَقُولُ : عَلَى الْمَذْهَبِ الْأَوَّلِ وَزَنُ قَائِمَةً فَاعِلَةٌ ؛ لِأَنَّ فِيهِ عِلَّتَيْنِ الْعِلْمِيَّةَ وَالتَّائِيَةَ ، وَهُوَ مَذْهَبُ صَاحِبِ الْكِتَابِ . وَتَقُولُ عَلَى الْمَذْهَبِ الثَّانِي وَزَنُ قَائِمَةً فَاعِلَةٌ مَصْرُوفًا ، لِأَنَّ موزونتهُ مَصْرُوفٌ ، وَقَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ فِي تَمْثِيلِهِ « فَعَلَّانَ الَّذِي مَوْثُهُ فَعَلَّى وَأَفْعَلُ صِفَةٌ لَا يَنْصَرَفُ » فَوَصَفَ فَعَلَّانَ بِالصِّفَةِ الَّتِي تَمْنَعُ موزونتهُ الصَّرْفَ لِيُخْبَرَ عَنْهُ بِقَوْلِهِ لَا يَنْصَرَفُ ، [٨ و] لِأَنَّ غَرَضَهُ أَنْ يُبَيِّنَ^(٦) كَيْفَ اسْتِعْمَالُ هَذِهِ الْأَوْزَانِ فِي كَلَامِ النَحْوِيِّينَ ، وَكَذَلِكَ تَقْيِيدُهُ أَفْعَلُ بِكَوْنِهِ صِفَةً . وَأَخْبَرَ عَنْهُمَا جَمِيعًا بِخَبَرٍ وَاحِدٍ وَاسْتَفْنَى بِهِ عَنْ خَبَرِ الْآخَرِ فَيَقْدَرُ مِثْلُهُ لِلأَوَّلِ ، فَلَوْ قَالَ فَعَلَّانَ الَّذِي تَدْخُلُهُ الْهَاءُ يَنْصَرَفُ لَكَانَ فِي التَّمثِيلِ مُسْتَقِيمًا ، إِلَّا أَنَّ وَقْعَ الْأَوَّلِ فِي كَلَامِهِمْ أَكْثَرُ فَلِذَلِكَ خَصَّصَهُ^(٧) . أَمَّا وَجْهُ

(١) فِي ل (لَمْ تَصْرَفْ) ، وَمَا أَثْبَتْنَاهُ أَحْسَنَ .

(٢) (وَإِلَّا صُرِفَتْ) سَاقِطَةٌ مِنْ ر ، وَسَقُوطُهَا سَهْوٌ .

(٣) فِي ل (اسْتَعْمَلْ لَا لَجِنْسٍ) .

(٤) (عَلَى الْأَكْثَرِ) سَاقِطَةٌ مِنْ ل .

(٥) فِي ر (يَجْرِيهِ) .

(٦) فِي ل (أَنْ يَرِيكَ) .

(٧) فِي ل (وَلِكُلِّ وَجْهٍ) .

< المذهب > (١) الاول فهو إنه لما كان علماً باعتبار الجنس كاسامة فينبغي أن يصحّ اجراؤه على كل واحد من مفرداته كما يجري اسامة ، فاذا أطلقته على واحد من مفرداته كان علماً ، كما إذا أطلقت اسامة على واحد من الآساد كان اسماً (٢) علماً له (٣) . ووجه المذهب الثاني أن باب اسامة في جريه علماً على كل واحد من المشكلات التي تتجبر فيها الافهام لكونها في المعنى نكرة ، وحكمها حكم الاعلام حتى أحيّل في استقامتها بأن قدّرت أعلاماً للحقائق المعقولة ، وصحّ اجراؤها على الأحاد لوجود الحقيقة فيها ولولا أن العرب منعت صرف اسامة عند جريه على الواحد لم يرتب في أنه نكرة ، وإذا كان باب اسامة خارجاً عن باب الاعلام (٤) ، فاذا وضع النحويون الفاظاً ، فاعطاؤها حكم الاعلام القياسية أوّل من اعطاها حكم اسامة الخارج عن القياس ، فعلى هذا لا يكون إفعّل في قولك وزن اصْبَع (٥) إفعّل علماً . ويرد على هؤلاء أنه إذا لم يكن علماً وجب أن يكون نكرة ، فيجب أن يقال وزن طَلْحَة فعلة إذ ليس فيه ما يمنع الصرف أصلاً ، لأن العلمية مفقودة ، وثاء التأنيت شرطها في التأثير العلمية فلا علّة أصلاً . والجواب عنه أن يقال هذا وإن لم يكن علماً فليس اللفظ مقصوداً في نفسه وإنما الغرض به معرفة موزونه فأجري مجرى موزونه . ومِمَّا أوردته

(١) المذهب (زيادة للسياق بدلالة ما بعدها .

(٢) اسماً (ساقطة من ل ، وهو سهو .

(٣) له) : ساقطة من و ، ل ، ش ، وما أئمتناه أرجح .

(٤) في ل (فيقدر هذا الوجه المتببس لماذا ؟ والاعلام كلها على خلافها ،

لأنه لا ينطق إلا على معيّن) ، وهي لا تستقيم مع المعنى .

(٥) الاصبع يذكر ويؤنث وفيه خمس لغات: اصْبَع ، اَصْبَع ، اَصْبَع ، اَصْبَع ، اَصْبَع .

سيبويه^(١) كُلُّ أَفْعَلٍ إِذَا كَانَ صَفَةً لَا يَنْصَرَفُ ، وَقَالَ : قُلْتُ لَهُ - يعني الخليل - كَيْفَ تَصْرِفُهُ ؟ وَقَدْ قُلْتُ لَا أَصْرِفُهُ ، فَقَالَ : أَفْعَلٌ ههنا ليس بوصف^(٢) وَإِنَّمَا زَعَمْتُ أَنَّ مَا كَانَ عَلَى هَذَا الْمَثَلِ وَكَانَ وَصْفًا لَا يَنْصَرَفُ فَظَنَّ بَعْضُ النُّحَوِيِّينَ أَنَّهُ لَمَّا قَالَ إِنَّهُ ههنا ليس بصفة فينصرف ، أَنَّ كُلَّ وَزْنٍ لَيْسَ بصفةٍ يَنْصَرَفُ ، وَلَمْ يَرِدْ هَذَا وَإِنَّمَا أَرَادَ نَفْيَ التَّخِيلِ فِي هَذَا الْمَحَلِّ الْمَخْصُوصِ ، لِأَنَّهُ لَمَّا قَالَ : كُلُّ أَفْعَلٍ لَمْ يَتَخَيَّلِ الْعِلْمِيَّةُ لَدخُولِ كُلِّ وَزْنٍ الْفِعْلِ مُتَحَقِّقٌ فَلَا يَبْقَى تَخِيلٌ فِي مَنْعِ صَرْفِهِ إِلَّا بِتَقْدِيرِ الصِّفَةِ • فَأَجَابَ بِنَفْيِ هَذَا التَّخِيلِ لِتَحْقِيقِ صَرْفِهِ فَلَا يَلْزَمُ عَلَى هَذَا أَنْ لَا يَمْنَعُ مِنَ الصَّرْفِ فِي الْأَوْزَانِ إِلَّا مَا كَانَ صَفَةً ، وَلِهَذَا التَّخِيلُ قَالَ الْمَازِنِيُّ^(٣) : فِي قَوْلِ سَيْبَوِيهِ بَعْدَ ذَلِكَ أَفْعَلٌ وَأَتَى بِهِ غَيْرَ مَنْصَرَفٍ أَخْطَأَ سَيْبَوِيهِ وَيَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَصْرِفَهُ لِأَنَّهُ غَيْرُ صِفَةٍ وَإِلَّا يَنْتَقِضُ جَمِيعُ مَا قَالَهُ • قَالَ أَبُو عَلِيٍّ^(٤) : لَمْ يَصْنَعْ الْمَازِنِيُّ شَيْئًا ، وَأَرَادَ بِهِ أَبُو عَلِيٍّ أَنَّ الْمَازِنِيَّ تَخَيَّلَ ذَلِكَ التَّخِيلَ الْمَتَقَدِّمَ ذَكَرَهُ •

(فصل) قوله : وقد يغلبُ بعضُ الاسماءِ الشائعةِ على حَدِّ

المُسَمَّى بِهِ •

- (١) الكتاب ٥/٢ ، نص كتاب سيبويه ذكره الشارح بتصرف •
- (٢) في ل (فجيب أن يكون مصروفًا) ، والإرجح ما أثبتناه •
- (٣) هو بكر بن محمد بن بَقِيَّة بن حبيب المعروف بالمازني ، أخذ عن أبي عبيدة والأصمعي ، وأخذ عنه المبرد والمفضل بن محمد ، وهو بصري المذهب ، توفي سنة (٢٤٨هـ) ، انباء الرواة ١/٢٤٦-٢٤٧ ، نزهة الالباء ص ١٢٤ - ١٢٥ ، بغية الوعاء ١/٤٦٣ - ٤٦٦ •
- (٤) هو الحسن بن أحمد بن عبد الغفار أبو علي الفارسي ، النحوي المقرئ المشهور أخذ عن الزجاج وابن السراج وروى القراءة عرضًا عن مجاهد ، وأخذ النحو عنه ابن جنى وعلي بن عيسى الربيعي ، توفي سنة (٣٧٧هـ) غاية النهاية في طبقات القراء ١/٢٠٦ ، انباء الرواة ١/٢٧٣ - ٢٧٤ ، نزهة الالباء ، ص ٢١٦ ، بغية الوعاء ١/٤٩٦ - ٤٩٧ •

قال الشيخ : غرضه في هذا الفصل أن يذكر وضع الاعلام وأنهما تنقسم قسمين : قسم يضعه واضع ، وقسم يغلب عليه ، والحكم فيها واحد ، وأكثره الأول ولذلك قال : وقد يغلب فأتى بحرف التقليل ، وإنما ذكره لثلاثيهم متوهم أنه لا يكون علماً إلا بوضع واضع مخصوص .

وقوله « الاسماء الشائعة » يريد الاسماء التي تصلح أن توضح على آحاد متعددة باعتبار معناها ، ولا يعني أنها تكون نكرة ، لأن الاسماء المضافة الى المعارف مشروط في استعمالها أن يكون المعهود بين المتكلم وبين المخاطب باعتبار تلك النسبة كما يشترط في المعرف باللام أن يكون كذلك ، فابن عمر قبل غلبته كان صالحاً للاطلاق على كل واحد من أولاد عمر بشرط أن يكون بين المتكلم والمخاطب فيمن يطلقه عليه معنى بالنسبة اليه يتخصّص بقصده كما في قولك الرجل والغلام ، إمّا باعتبار الوجود وإمّا باعتبار الذهن كما تقدّم في نحو أكلت الخبز وشربت الماء ، فاذا غلب على أحدهم صار علماً عليه غير منظور فيه الى تفصيل باعتبار [٨ ظ] جزئيه ، ولا الى نسبة أحدهما الى الآخر ، بل يصير كل واحد من جزئيه كأحد حروف جعفر . وقول النحويين في مثل غلام زيد أنه بمعنى غلام لزيد غير مستقيم على ظاهره ، فإن غلام زيد معرفة باتفاق ، وغلام لزيد نكرة باتفاق ولا يستقيم أن يكون اللفظان بمعنى واحد أحدهما معرفة والآخر نكرة ، وإنما قصدوا أن يبينوا أن عامل الخفض في المضاف اليه راجع الى ذلك وأنه مشتمل على ذلك المعنى وزيادة ، والفرق بينهما في المعنى أنك إذا قلت غلام لزيد فمعناه واحد من الغلمان المنسوبين الى زيد ، فاللفظ صالح لواحد لا بعينه من جميع الغلمان المنسوبين الى زيد ، وإذا قلت غلام زيد ،

فإنما تعني به واحداً مخصوصاً من الغلمان باعتبار عهده بينك وبين مخاطبك تخصّصه به كما في قولك الرجل والغلام على ما تقدّم ، وكما صحّ إطلاق الرجل والغلام على الواحد باعتبار العهد الذهني صحّ إطلاق المضاف إلى المعرفة بذلك .

(فصل) قوله : وبعض الأعلام يدخله لام التعريف ، وهو على نوعين : لازم وغير لازم .

قال الشيخ : الأعلام باعتبار الالف واللام على قسمين : ضرب لا يدخله وضرب يدخله ، فالذي يدخله على ضربين : ضرب يدخله لزوماً وضرب يدخله جوازاً ، فأما الذي لا يدخله فهو كل اسم غير صفة ولا مصدر وليس فيه الف ولا لاء في أصل وضعه كرجل سميته بأسد أو جعفر أو ما أشبهه ، وأما الذي يدخله وجوباً فهو كل اسم (غلب باللام مطلقاً أو سمي باللام وليس بصفة ولا مصدر) (١) . وأما القسم الذي يدخله جوازاً فهو كل ما وضع صفة في الأصل أو مصدراً كأمثله . ومنهم من قال : الأعلام على ضربين : ضرب لا يدخله وجوباً ، وضرب يدخله وجوباً ، فالذي لا يدخله وجوباً هو كل اسم سمي بغير الف ولا لاء ، والذي يدخله وجوباً كل اسم سمي ، وفيه الف ولا لاء وليس عند هؤلاء جوازاً أصلاً ، وليس بمستقيم لعلمنا بأنهم يقولون الحسن وحسن لمسمي واحد ، ولو كان على ما ذكره لم يجز (٢) أن يقال فيه إلاّ إمّا الحسن وإمّا حسن ، وقد علمنا أنّهم يقولون فيه (٣)

(١) في ل : (جعل علماً وفيه الالف واللام كيفما اتفق على أن صفة كان من غلبة أو وضع) ، وما أثبتناه أوضح .

(٢) في ل : (لم يحسن) ، وهو خطأ .

(٣) في ل : (تارة كذا وتارة كذا أعني فيما ذكر من المثال بالحسن وحسن) ، ولا يستقيم معه المعنى .

بالوجهين ، فدلَّ على أَنَّ دخولها جائزٌ ، وأمَّا من يقول : « إِنَّ نحوَ
حسنٍ يجوزُ فيه اللامُ » فإنَّ سُمِّيَ بالحسنِ كانتْ لازمةً فيه
فليس بعيداً ، والفرقُ بينَ من غلبَ عليه الصَّعقُ وبينَ من سُمِّيَ
بالصَّعقِ في لزومِ اللامِ في الأوَّلِ وجوازها في الثاني أنَّها في
الصَّعقِ في الغالبِ في أصلها مرادةٌ مقصودةٌ للعهدِ فلزمتْ كلزومِ
أصلها ، والمُسَمَّى بالصَّعقِ كانَ مستغنياً عن اللامِ فلم تجيء فيه
مقصودةٌ لأمرٍ لازمٍ ، وإنَّما جاءتْ للمحْ معنى الصفةِ وليس ذلك
بلازمٍ في اعلامٍ غيرِ صفاتٍ فجازَ حذفُها ، والفرقُ بينَ الاسمِ
والصفةِ إذا سُمِّيَ بهما وفيهما الالفُ واللامُ في لزومِ الأوَّلِ وجوازِ
الثاني أَنَّ اللامَ في الاسمِ ليستْ على ما ذُكِرَ في الصفةِ فلو لم تكنْ
مقصودةٌ قصدَ الجيمِ من جعفرٍ لم يؤتَ بها . وقوله : « وكذلك
الكَبَرَانُ والعَيُّوقُ والسَّمَكُ » والثَّريَّا لأنَّها غلبتْ على الكواكبِ
المختصة من بينَ ما يوصفُ بالدُّبُورِ والسُّمُوكِ والثَّروَةِ ،
يوهمُ أَنَّها صفاتٌ غالبَةٌ كالصَّعقِ وليس الأمرُ كذلك وإنَّما هي
أسماءٌ موضوعةٌ باللامِ في الأصلِ أعلاماً لمسمياتِها ولا تجري صفاتٌ
فلزمتْ اللامَ لذلك ولما عُرِفَ أَنَّ ذلكَ ملبسٌ قال بعدهُ « وما لم
نعرفْ باشتقاقٍ من هذا النوعِ فملحقٌ بما عُرِفَ » .

(فصل) قوله : « وقد يتأوَّلُ العلمُ بواحدٍ من الأسماءِ المسماةِ
به إلى آخره » .

قال الشيخُ : « تأوَّلُ العلمُ هذا التأويلُ قليلٌ ولذلك أتى بقَدْرٍ
التي تدلُّ على التَّقليلِ معَ الفعلِ المضارعِ ، وقد صرَّحَ به في آخرِ
الفصل بقوله « وهو قليلٌ » قال والدليلُ على ضعفه أَنَّ العلمَ إنَّما
وُضِعَ لشيءٍ بعينه غيرِ متأوِّلٍ ما أشبهه فاذا نكَّرتَه فقد [٩ و]
استعملتهُ على خلافِ ما وُضِعَ له ، ووجهه ما ذكره من أَنَّهُ لَمَّا

وضعه 'الواضع' المسمى ثم وضعه 'آخر' المسمى آخر صارت نسبته
الى الجميع بعد ذلك نسبة واحدة ، فأشبه رجلاً فإن نسبته الى
مسمياته نسبة واحدة 'أجري مجراه' . ومضّر 'وربعة' وأنمار
أبناء 'نزار' بن معدّ بن عدنان أضيف كل واحد الى ما ورثه من
أبيه ورث مضّر الحمراء وهي الذهب ، ووربعة الخيل وأنمار
الغنم (١) .

(فصل) قوله : وكل مثنى أو مجموع من الاعلام فتعريفه
باللام إلا نحو آبانين الى آخره .

قال الشيخ : أَدخلَ القاء في خبر المبتدأ تنبيهاً على أنّ تشبيه
العلم وجمعه سببٌ لادخال لام التعريف عليه فلا يكون مثنى أو
مجموع من الاعلام إلا وفيه اللام وما ذكره الامام من أنّ
الاعلام إذا قصدت تشبيهاً وجمعها وجب تكثيرها ، ثم إن
قصد تعريفها عرفت باللام غير مستقيم ، فإنهم لم يستعملوها
مثلاً ومجموعة نكرات أصلاً ، والذي حمل على ذلك علمه بأن
العلم إنما يكون معرفة على تقدير أفراد موضوعه ، لأنّه لم
يوضع علماً إلا منفرداً فإن قصد الى تشبيهه وجمعه فقد زال
مثنى العلمية منه فحكم على أنّهم استعملوه نكرة ثم عرفوه
إذا قصد تعريفه ، ولا شك أنّ تشبيه الاعلام وجمعها على خلاف
القياس من وجهين : أحدهما ما ذكره ، والثاني (٢) أنّ التشبيه في
الاسماء الحاق الاسم الزيادة المعلومة ليدل على أنّ معه مثله مبنياً
جنسه ، ولا شك أنّ الاعلام وإن تعددت يدلّ لولائها ليست

(١) في ل (والامثلة المذكورة في أصل الكتاب ظاهرة فلا حاجة الى
ذكرها) ، وهذه زيادة لا يفيد ذكرها .

(٢) في ل : (والآخر) . وما أثبتناه أرجح : (قوله) : (١) (٢)

موضوعةً لَهَا وضماً واحداً حَتَّى تكونَ تثنيتها تدلُّ على شيئينِ من جنسٍ واحدٍ ، لكنَّ العربَ لمَّا وضعتِ الاسمَ التثني والمجموع للايجاز والاختصار كراهة تكرير اللفظ الواحد مراراً متعددة ^(١) ، ورأوا أنَّ العلمَ أحقُّ بذلكَ لكثرة اغتفوا أمرَ خروجه بالوجهين المتقدمين لمَّا قصدوا فيه الاختصار المقصود في التثنية والجمع ، ثم التزموا إدخال اللام فيه تعويضاً عما ذهب من العلمية من مفرديه ، وهذه اللام هي لامُ التعريف التي للعهد ، وذلك أنَّ العلمَ في الحقيقة موضوعٌ لمعهدٍ إلاَّ أَنَّهُ لمَّا كان موضوعاً له بأصل وضعه لم يحتجَ الى زيادة تجعله له ، ولمَّا كان نحو رجلٍ وغلामٍ موضوعاً لواحدٍ من أجناسه احتاجَ عند جعله لمعهدٍ أَنْ يُزَادَ فيه ما يجعله له ، ولمَّا فقدتْ خصوصية الأفراد عند تثنية العلم وبه كانت دلالتُه على ذلك المعهد ، أدخلوا لام العهد باعتبارهما جميعاً ، ولم يستعملوا العلم بعد تثنية إلاَّ كذلك لئلا يؤدي الى إخراجهِ عن وضعه من كل وجه ، فهذا معنى مناسبٌ يقتضي لزوم اللام له ، وعليه جاءتْ لفظُهم ، فالحكمُ على لفظهم باستعمال العلمِ تثني أو مجموعاً نكرةً على لفظهم من غير ثبوت ذلك غير جائز ، نعم يجوزُ الاتيانُ به منكرأً على اللفظة الضعيفة في الزيد وزيدكم ، فإذا ثني زيدٌ بعد تنكيره قيلَ زيدان ، وليس الكلامُ على هذه اللفظة هنا • وقوله « الا نحو أبانين » استثناءٌ منقطعٌ ، ألا ترى أنَّ أبانين ليست تثنيةً لشيئينِ كلُّ واحدٍ منهما أبان كما كان قولك الزيدان ، وإنما هو اسمُ جبلين ، أحدهما أبان والآخر متأنج ووضعوا لهما جميعاً أبانين ، فهو اسمُ لفظه التثنية ووضع علماً لهذين الجبلين كما لو سميتَ رجلين (يزيدان) من أول الأمر ، ولا يستقيمُ أنَّ يقالَ يكونُ تثنيةً على تقديرِ أنَّ يكونَ الاسمُ

(١) في ل : (كثيرة) ، وذكرها في النص لا يفيد .

الآخر 'أَبَانًا فَانْتَهُمْ' فَعَلُوا نَحْوَ ذَلِكَ فِي قَوْلِهِمُ الْعُمَرَانِ وَالْقَمَرَانِ ،
وهذا مثنى ، وَإِنْ كَانَ مُفْرَدًا لَيْسَ فِي التَّحْقِيقِ عَلَى مَا تَقَدَّمَ ،
وَلَكِنَّهُ جَعَلَ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا كَأَنَّهُ 'بَعْمَرٌ' (١) ، لِأَنَّا نَقُولُ : لَوْ
كَانَ كَذَلِكَ لَوَجِبَ أَنْ يُقَالَ الْآبَانَانِ عَلَى مَا هُوَ قِيَاسُ لَتَتِمَّ فِي
مِثْلِهِ ، وَإِذَا أُحْتَمِلَ الشَّيْءُ تَقْدِيرَيْنِ أَحَدُهُمَا لَا يُوْدِي إِلَى مُحْذُورٍ ،
وَالْآخَرُ يُوْدِي إِلَى مُحْذُورٍ فَارْتِكَابُ مَا لَا يُوْدِي إِلَى الْمُحْذُورِ [٩ ظ]
هُوَ الْوَاجِبُ ، وَلَمَّا كَانَ هَذَا التَّقْدِيرُ يُوْدِي إِلَى تَقْدِيرِ « الْآبَانَيْنِ »
وَلَيْسَ بِجَائِزٍ كَانَ مُؤَدِيًا إِلَى مَا لَا يَجُوزُ فَوَجِبَ أَنْ يُجْعَلَ
إِسْتِنَاءٌ مُنْقَطِعًا ثُمَّ لَوْ قُدِّرَ صَحَّةُ ذَلِكَ فِي « آبَانَيْنِ » فَهُوَ مُمْتَنِعٌ
التَّقْدِيرُ فِي مِثْلِ أَذْرَعَاتٍ ، لِأَنَّهُ لَيْسَ مَعْنَى أَذْرَعَةٍ وَأَذْرَعَةٍ
وَأَذْرَعَةٍ فَجَمَعْنَاهَا أَذْرَعَاتٍ ، بَلْ لَا شَيْءَ اسْمُهُ أَذْرَعَةٍ وَإِنَّمَا
وُضِعَ أَذْرَعَاتٌ وَضْعًا أَوَّلًا لِمَوْضِعٍ مُخْصُوصٍ وَكَذَلِكَ عَرَفَاتٌ ،
فَإِنْ قِيلَ فَعَرَفَاتٌ يُقَالُ فِيهِ عَرَفَةٌ فَمَا الْمَانِعُ مِنْ أَنْ يَكُونَ
عَرَفَاتٌ جَمْعًا لَهُ (٢) . فَالْجَوَابُ أَنَّ عَرَفَةَ وَعَرَفَاتٍ جَمِيعًا عَلِمَ لِهَذَا
الْمَكَانِ الْمُخْصُوصِ ، فَلَوْ كَانَ جَمْعًا لَهُ (٣) لَوَجِبَ أَنْ يَكُونَ لَهُ أَحَادٌ
كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهَا اسْمُهُ عَرَفَةٌ وَلَيْسَ نَمَّ أَمْكَةً مُتَعَدَّةٌ اسْمٌ كُلُّ
وَاحِدٍ مِنْهَا عَرَفَةٌ ثُمَّ جُمِعَتْ عَرَفَاتٌ ، بَلْ عَرَفَةٌ وَعَرَفَاتٌ
مُدَوَّلَاهَا وَاحِدٌ فَعُلِمَ بِذَلِكَ أَنَّهُ لَيْسَ جَمْعًا لَهُ وَإِنَّمَا اسْتِنَاءُ وَإِنْ

(١) لَمْ يَوْضَحِ الشَّيْخُ لِمَاذَا غَلِبَ أَحَدُ الْأَسْمَيْنِ عَلَى الْآخَرِ فِي التَّثْنِيَةِ
الْمَذْكُورَةِ ، وَالتَّغْلِبُ إِمَّا أَنْ يَغْلِبَ فِيهِ أَحَدُ الْأَسْمَيْنِ لِشَرْفِهِ نَحْوُ
الْأَبَوَيْنِ ، أَوْ لِشَهْرَتِهِ كَالْقَمَرَيْنِ فَإِنَّ الْقَمَرَ أَشْهُرُ مِنَ الشَّمْسِ
لِرُؤْيَيْهِ فِي اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَتَذَكُّرِهِ . أَوْ لِلخَفَةِ نَحْوِ الْعُمَرَيْنِ ، فَإِنَّ
لِلْعَفَةِ عُمَرَ أَخْفَ مِنْ لَفْظَةِ أَبِي بَكْرٍ وَلِلْعَفَةِ أَبَانُ أَخْفَ مِنْ لَفْظَةِ مُتَالَعٍ ،
وَمِنْ ذَلِكَ يَتَضَحُّ بِأَنَّ الْأَسْمَ الَّذِي يَغْلِبُ فِي التَّثْنِيَةِ الْأَبَدُ لَهُ مِنْ مَزِيَّةٍ
كَيْ يَتَغْلِبَ عَلَى الْآخَرِ .

(٢) (لَهُ) سَاقِطَةٌ مِنْ ل ، وَهُوَ سَهْوٌ .

(٣) (لَهُ) سَاقِطَةٌ مِنْ ل ، وَفِي ر (لَهَا) ، وَمَا ذَكَرْنَاهُ فِي النَّصِّ أَصَحُّ .

كَانَ مُنْقَطِعاً تَنْبِيهاً عَلَى أَنَّ هَذِهِ الِالْفَظَ وَإِنْ كَانَ فِيهَا الْفَظُ الْمُنْتَنِي ،
 وَالْمُنْتَنِي وَالْمَجْمُوعُ لَا يَجُوزُ دُخُولُ الْاَلِفِ (١) وَاللَّامِ عَلَيْهَا وَإِنْ كَانَ وَاجِباً
 فِيمَا تَقَدَّمَ ، لِأَنَّهَا فِي الْحَقِيقَةِ غَيْرُ مُثْنَاةٍ وَلَا مَجْمُوعَةٌ ، وَلَوْ قِيلَ
 أَرَادَ بِقَوْلِهِ : وَكُلُّ شَيْءٍ مِمَّا لَفْظُهُ مُنْتَنِي فَيَنْدَرِجُ فِيهِ (٢) نَحْوُ آبَانِينَ
 ثُمَّ اسْتِثْنَاهُ مِنْ دُخُولِ اللَّامِ لَكَانَ وَجْهاً ، وَالْمُخْتَارُ فِي نَحْوِ الْقَمَرَيْنِ
 وَالْعُمَرَيْنِ وَنَحْوِهِ مِمَّا جَاءَ بِاللَّامِ أَنََّّهُ عَلَى بَابِ الزَّيْدَيْنِ لَا عَلَى
 بَابِ آبَانِينَ وَإِنْ أَشْبَهَهُ مِنْ جِهَةِ اخْتِلَافِ اسْمَيْ مُسَمَّاهُ وَيُقَدَّرُ
 أَنَّ الْآخَرَ مُسَمًّى بِالْأَسْمِ الْمُلْحَقِ عَلَامَةُ الْمُنْتَنِي ، لِأَنَّ وَضْعَ الْأَعْلَامِ
 مُثْنَاةٌ لِمُخْتَلَفِي الْأَسْمِ وَلِتَفْقِيهِ نَادِرٌ ، وَلَوْ كَانَ فِي آبَانِينَ اللَّامُ لِأَلْحَقِ
 بِهِ ، وَلَوْ قِيلَ إِنَّ نَحْوَ الْعُمَرَيْنِ عِلْمٌ عَلَيْهِمَا كَأَبَانِينَ لَكُنْهُ وَضْعٌ
 فِي (٣) أَصْلِهِ بِاللَّامِ لَمْ يَكُنْ بَعِيداً لِأَنَّ التَّنْبِيَةَ بِاعْتِبَارِ اسْمَيْنِ
 مُخْتَلَفَيْنِ لَمْ تَثْبُتْ * « وَعَمَايَتَانِ » : جَبَلَانِ ، وَ « أَذْرَعَاتُ » : بَلَدٌ
 بِالشَّامِ ، ثُمَّ مَثَلُ بَعْضِ مَا وَقَعَ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ مِنْ مُنْتَنِي الْأَعْلَامِ
 وَجَمْعِهَا ، وَإِنَّهُ لَمْ يَسْتَعْمَلْ إِلَّا بِاللَّامِ وَهُوَ قَوْلُهُ « الْخَالِدَانِ
 وَالْكُعْبَانِ وَالْعَامِرَانِ وَالْقَيْسَانِ وَالْمَحْمُودُونَ وَالطَّلْحَاتُ » ، ثُمَّ وَقَعَ فِي
 الْمَفْصَلِ « قَيْسُ بْنُ هَزْمَةَ » بِفَتْحِ الْهَاءِ وَالزَّايِ ، وَإِنَّمَا هُوَ قَيْسُ
 بْنِ هَزْمَةَ ، بِذَلِكَ مَعْجَمَةٌ مُقْتَوَحَةٌ ، وَالْمَحْمُودُونَ مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ ،
 وَمُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ حَاطِبٍ ، وَمُحَمَّدُ بْنُ أَبِي حَذِيفَةَ (٤) ،
 كَانَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يُكْرِمُهُمْ لَتَسْمِيَتِهِمْ بِمُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ
 عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَأَنْتِي بِحُلُلٍ فَأَرَادَ إِعْطَاءَهَا لَهُمْ فِدَاعَهُمْ ، فَلَمَّا
 حَضَرُوا قِيلَ لَهُ « هَؤُلَاءِ الْمَحْمُودُونَ بِالْبَابِ » فَأَمَرَ لَهُمْ بِهَا ، فَاخْتَارَ

(١) (الالف) ساقطة من : ل ، وهو سهو .

(٢) (فيه) ساقطة من ل ، وهو سهو .

(٣) (في) ساقطة من ل ، وهو سهو .

(٤) (محمد بن أبي حذيفة) ساقطة من ل ، ت وهو سهو من الناسخ .

زيد بن ثابت لمحمد بن حاطب خيرها لكونه ربيبه فتمثل عمر
بقوله (١) :

٢٦- أَسْرَكَ لَمَّا صَرَّعَ الْقَوْمَ نَشْوَةَ
خُرُوجِي (٢) مِنْهَا سَالِمًا غَيْرَ غَارِمٍ

صَحِيحًا (٣) كَأَنِّي لَمْ أَكُنْ قَطُّ (٤) فِيهِمْ
وَلَيْسَ الْخِدَاعُ (٥) مُرْتَضًى فِي التَّنَادِمِ

ثم أمره (٦) بردها وخطبها وتغيبها ثم يدخل يده فيخرج واحدة
قيس نساء اسم كل واحدة

« طلحة' الطلحات » طلحة' بن عبد الله الخزاعي ، لأنه فاق
في الجود خمسة أجواد اسم كل واحد منهم طلحة' ، وهم
طلحة' الخير ، وطلحة' الفياض ، وطلحة' الجود ، وطلحة' الدراهم ،

(١) البيتان من قصيدة لعمارة بن الوليد بن المغيرة كان خمارة فخطب
امراة من قومه وكان يحبها فطلبت منه أن يترك الخمر فحلف لها
بتركه وتزوجها ، ثم عاود الخمر فعاتبته فقال القصيدة ، والرواية
(غانم) مكان (غارم) ، والبيت الثاني : (بريثا كائن قبيل
لم أك) ، والمعنى اذا تصرع القوم في نشوة الخمرة فأخرج
سالمًا غير غارم ، وكلام عمر (رض) نشوة الخلافة لا تجعله
غارمًا ولا ظالمًا . دلائل الاعجاز ص ١٠ ، حسن الصحابة ١/ ٣٢١ .

(٢) في ل : (أخرج) .

(٣) في ر : (بريثا) .

(٤) في ر : (قيل) .

(٥) في ت ، ش : (من تصافي التنادم) .

(٦) في ل : (وان يردها بخلطها) .

وطلحة' النَّدَى^{٥١} . وَقِيلَ كَانَ فِي أَجْدَادِهِ جَمَاعَةٌ اسْمُ كُلِّ
وَاحِدٍ مِنْهُمْ طَلْحَةُ .

« وابن قيس الرقيات » عبد الله . قَالَ الْأَصْمَعِيُّ : نَكَحَ
قيسٌ نِسَاءَ اسْمٍ كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ رُقِيَّةٌ ، وَقِيلَ كَانَ لَهُ جَدَاتٌ
كَذَلِكَ ، وَقِيلَ كَانَ يُشَبَّبُ بِثَلَاثٍ كَذَلِكَ ، وَالْإِسْتِشْهَادُ عَلَى
الْوَجْهِ الضَّعِيفِ فِي إِضَافَتِهِ عَلَى ذَلِكَ فَأَمَّا إِذَا جَعَلَ الرِّقَاتِ لِقِبَا
قيسٍ نِسَاءَ اسْمٍ كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ رُقِيَّةٌ ، وَقِيلَ كَانَ لَهُ جَدَاتٌ
عَلَى الْأَفْصَحِ كَمَا تَقَدَّمَ ، وَرَوَايَةٌ تَوْحِينَ قَيْسٍ تَقْوِي الْوَجْهَ
الثَّانِي^(٢) . وَقَوْلُهُ^(٣) :

٢٧- قُلْ لَابْنَ قَيْسٍ أَخِي الرَّقِيَّاتِ
مَا أَحْسَنَ الْعِرْفِ^(٤) فِي الْمُصَنِّيَاتِ

يَقْوِي الْوَجْهَ الْأَوَّلَ ، وَإِنَّمَا لَمْ يَسْتَنْ نَحْوَ عَبْدِ اللَّهِ وَأَبَى بَكْرٍ
إِذَا تُنْيَ لَكُونَهُ لَا يَدْخُلُهُ الْإِلَامُ لَمَّا عَلِمَ أَنَّ الْمُثَنَّى وَالْمَجْمُوعَ هُوَ
الْإِسْمُ الْأَوَّلُ وَأَنَّهُ مُضَافٌ إِلَى عِلْمٍ كَمَا تَقَدَّمَ ، فَإِنَّ أَحْكَامَ
الْإِضَافَةِ بَاقِيَةٌ عَلَيْهِ وَكَانَ كَالْمَعْلُومِ .

(١) كَذَا فِي ل : فِي الْأَصْلِ (فِي الْإِضَافَةِ عَلَى الْأَصْلِ) . وَفِي ت (فِي
الْإِضَافَةِ إِلَى ذَلِكَ) .

(٢) انظر كلام الأصمعي في خزانة الأدب للبغدادى ٢٦٦/٣ .

(٣) لم يعرف قائله ، وسُمِّيَ قَيْسُ الرِّقَاتِ : لِزَوَاجِهِ لِنِسْوَةِ اسْمٍ كُلِّ
وَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ رُقِيَّةٌ ، وَقِيلَ شَبَّبَ بِثَلَاثٍ اسْمُ كُلِّ وَاحِدَةٍ رُقِيَّةٌ ،
الْعِرْفُ : بِالْكَسْرِ : الصَّبْرُ . الْخَزَانَةُ ٢٦٥/٣ ، أَسَاسُ الْبَلَاغَةِ
٦٢/٢ .

(٤) فِي وَ : (الصَّبْرُ) ، وَهُوَ حَسَنٌ .

ثُمَّ قَالَ : وَكَذَلِكَ « الْأَسْمَاتَانِ » وَالْأَسْمَاتُ « يَعْنِي أَنَّ
 الْأَعْلَامَ الْمَوْضُوعَةَ بِأَزَاءِ الْمَعْنَى الذَّهْنِيَّةِ تَجْزِي مَجْزَى الْأَعْلَامِ
 الْمَوْضُوعَةِ بِأَزَاءِ الْأَشْخَاصِ فِي وَجُوبِ إِدْخَالِ [١٠ و] اللَّامِ عِنْدَ
 تَنْتِيقِهَا وَجْمَعِهَا لِأَنَّهُمْ لَمَّا أَجْرُوهَا أَعْلَامًا بِالتَّقْدِيرِ الَّذِي نَبَّهَ عَلَيْهِ
 سَبْيُوهِ وَأَوْجَبَهُ مَا عَلِمَ مِنْ اعْطَائِهِمْ إِيَّاهَا حُكْمَ الْأَعْلَامِ أَجْرُوهَا
 أَيْضًا فِي التَّنْبِيهِ وَالْجَمْعِ مَجْرَاهَا لِأَنَّهَا عِنْدَهُمْ أَعْلَامًا مِثْلَهَا وَكَمَا
 أَنَّهَا فِي الْأَفْرَادِ حُكْمُهَا حُكْمَ الْأَعْلَامِ وَمَعْنَاهَا مَعْنَاهَا بِالتَّأْوِيلِ الْمَذْكُورِ ،
 وَجَبَ أَنْ تَكُونَ فِي التَّنْبِيهِ كَذَلِكَ •

(فصل) قوله : وفلان وفلانة وأبو فلان الى آخره •

قَالَ الشَّيْخُ : يَعْنِي أَنَّهَا وَضَعَتْ أَعْلَامًا لِأَعْلَامِ الْإِنْسَانِي ،
 وَالِدَلِيلُ عَلَى أَنَّهَا أَعْلَامٌ مَنَعُ فُلَانَةٍ مِنَ الصَّرْفِ ، فَلَوْلَا تَقْدِيرُ
 الْعِلْمِيَّةِ لَمْ يَجْزُ مَنَعُ صَرْفِهِ فَوَجَبَ تَقْدِيرُهَا لِذَلِكَ ، وَإِذَا وَجَبَ
 تَقْدِيرُهَا فِي فُلَانَةٍ وَجَبَ تَقْدِيرُهَا فِي فُلَانٍ ؛ لِأَنَّ نَسْبَةَ فُلَانَةٍ إِلَى
 الْمُؤَنَّثِ نَسْبَةُ فُلَانٍ إِلَى الْمَذْكَرِ ، وَالتَّذْكَيرُ وَالتَّنْثِيثُ لَا أَثَرَ لَهُ فِي مَنَعِ
 الْعِلْمِيَّةِ وَلَا اثْبَاتِهَا ، وَإِذَا لَمْ يَكُنْ لَهَا أَثَرٌ فِي ذَلِكَ وَقَدْ وَجَبَ
 لِفُلَانَةٍ الْعِلْمِيَّةُ وَجَبَ لِفُلَانٍ أَيْضًا الْعِلْمِيَّةُ • الثَّانِي هُوَ أَنََّّهُمْ
 امْتَنَعُوا مِنْ دُخُولِ الْآلِفِ وَاللَّامِ ^(١) عَلَيْهِمَا ، فَوَلَا الْعِلْمِيَّةُ لِحِجَازِ
 دُخُولِ اللَّامِ عَلَيْهِمَا ، وَإِذَا ثَبَتَ أَنَّهَا أَعْلَامٌ فَلَيْسَتْ كَوْضَعُ زَيْدٍ
 وَعَمْرٍو وَإِنَّمَا هِيَ كَوْضَعُ أُسْمَاءَ وَبَابِهِ ، وَالِدَلِيلُ عَلَى صِحَّةِ
 [ذَلِكَ] ^(٢) إِطْلَاقُهَا كُنْيَةً عَنْ كُلِّ عِلْمٍ ، وَكَذَلِكَ بَابُ أُسْمَاءَ
 بِخِلَافِ زَيْدٍ وَعَمْرٍو وَمَدْلُولُهُمَا أَعْلَامُ الْإِنْسَانِي ، وَأَعْلَامُ الْإِنْسَانِي

(١) فِي ل : (هُنَا) ، وَهِيَ زِيَادَةٌ مِنَ النَّاسِخِ •

(٢) (ذَلِكَ) : زِيَادَةٌ عَنْ ل •

لَهَا حَقِيقَةٌ كَحَقِيقَةِ الْأَسَدِ ، فَكَمَا صَحَّ أَنَّ يَوْضَعَ لَتِلْكَ الْحَقِيقَةِ
 عِلْمٌ صَحَّ أَنَّ يَوْضَعَ لِهَذِهِ الْحَقِيقَةِ عِلْمٌ ، وَلَمْ يَثْبُتْ اسْتِعْمَالُهَا
 إِلَّا حِكَايَةً ؛ لِأَنَّهَا اسْمُ اللَّفْظِ الَّذِي هُوَ عِلْمٌ لِاسْمِ مَدْلُولِ الْعِلْمِ ،
 فَلِذَلِكَ لَا يُقَالُ جَاءَنِي فُلَانٌ ، وَلَكِنْ يُقَالُ قَالَ زَيْدٌ : جَاءَنِي فُلَانٌ ،
 قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : { يَا لَيْتَنِي اتَّخَذْتُ مَعَ الرَّسُولِ سَبِيلًا ،
 يَا وَيْلَتِي لَيْتَنِي لَمْ أَتَّخِذْ فُلَانًا خَلِيلًا } ^(١) فَهُوَ إِذَنْ اسْمُ
 الْاسْمِ .

قوله : وَإِذَا كُنَّا عَنْ أَعْلَامِ الْبَهَائِمِ أَدْخَلُوا اللَّامَ ، فَقَالُوا :
 الْفُلَانُ وَالْفُلَانَةُ .

قَالَ الشَّيْخُ : كَأَنَّهُمْ أَرَادُوا أَنَّ يَفْرَقُوا بَيْنَ كُنَايَاتِ أَعْلَامِ
 الْإِنْسَانِيِّ وَكُنَايَاتِ أَعْلَامِ الْبَهَائِمِ بِهَذِهِ الزِّيَادَةِ ، وَكَانَتْ هَذِهِ أَوَّلَى
 لَوْجْهَيْنِ أَحَدُهُمَا أَنَّ تِلْكَ أَكْثَرُ وَهَذِهِ أَقَلُّ ، فَنَاسَبَ أَنَّ تَكُونَ
 الزِّيَادَةُ فِي الْأَقَلِّ . وَالْآخِرُ ^(٢) أَنَّ تِلْكَ هِيَ الْأَصْلُ الْمَحْتَاجُ إِلَيْهِ فِي
 التَّحْقِيقِ ، وَهَذِهِ مَحْمُولَةٌ عَلَيْهَا وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ وَالْأَعْلَامُ تُنَافِي الْإِلْفَ
 وَاللَّامَ فَإِذَا اضْطُرَّ رَتْنَا إِلَى دُخُولِهَا عَلَى أَحَدِ الْقَسْمَيْنِ ، فَادْخَالُهَا
 عَلَى الْفَرْعِ أَوَّلَى مِنْ ادْخَالِهَا عَلَى الْأَصْلِ ، وَزَادُوا الْإِلْفَ وَاللَّامَ
 دُونَ غَيْرِهَا ، لِأَنَّهَا مَعْرِفَةٌ فَلَمَّا اضْطُرُّوا إِلَى زِيَادَةِ أَمْرٍ لِلْفَرْقِ
 زَادُوا عَلَيْهِ مَا لَا يَنَافِي مَعْنَاهُ فِي التَّعْرِيفِ ، أَلَا تَرَى أَنََّّهُ فِي الْمَعْنَى
 كَالنَّكَرَةِ ، فَلَمَّا كَانَ كَالنَّكَرَةِ فِي الْمَعْنَى وَقَصَدُوا إِلَى زِيَادَةِ أَمْرٍ
 لِلْفَرْقِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَعْلَامِ الْإِنْسَانِيِّ ، كَانَ الْأَوَّلَى بِهِ دُخُولُ اللَّامِ
 الَّتِي كَانَ مَقْتَضَاهُ فِي الْمَعْنَى دُخُولُهَا مَعَ الصَّرْفِ الَّذِي ذَكَرْنَا أَنَّ
 تَقْدِيرَ الْعِلْمِيَّةِ لِأَجْلِهِ . وَقَوْلُهُمْ يَأْفُلُ لَيْسَ تَرْخِيمًا لِفُلَانٍ عِنْدَ

(١) سورة الفرقان الآية : ٢٧ ، ٢٨ .

(٢) فِي الْأَصْلِ (الْآخِر) .

سيبويه^(١) ، وإن اختص استعماله بالنداء إلا على شذوذ للضرورة
كقوله^(٢) :

٢٨- في لَجَّةٍ أَمْسِكْ فَلَانًا عَنْ قُلْ

وإنما هو اسم مخفف عن فلان بالحذف كدم ، لأنه لو كان عن فلان لكان يافلاً ولم يقل يافل ، فجار يافل بالفتح على المختار ، والكوفيون [على أنه ترخيم لفلان]^(٣) على غير قياس ولذلك قالوا : ولا يقول يافلاً خذ عني على القياس . وأما « هن وهنة » فليس بعلم ، وإنما هو اسم يوضع بازاء المستبجات . وقوله « كناية » في هن وهنة ليس كقوله « كناية عن أسماء الأعلام في فلان » ، لأن ذلك علم موضوع دال على اسم علم ، وهذا اسم موضوع بازاء مدلول اسم آخر ، لأن مدلوله اسم ، ولذلك نقول كانت بينهم هنات ، وليس الهنات الفاظاً وإنما تعني أشياء قبيحة ولذلك يكتنى بهن عن نفس الفرج لا عن لفظ الفرج ، وإنما صح أن يقول كناية لأنه يقول عن ذلك اللفظ الى هذا ، لما في ذلك من الاستهجان والاستقباح ، فهذا الذي سوغ إطلاق الكناية عليه ، وإنما أوردته ليعلم أنه ليس من قبيل [١٠ ظ] الأعلام ولو كان علماً لوجب منع صرف هنة ، ولوجب أن لا تضاف ، وأن لا يدخله الالف واللام ، ولا

(١) الكتاب ١/٣٣٣ .

(٢) صدره : « تَضَلُّ مِنْهُ إِبْلَى بِالْهَوِّ جَل » . لَجَّةٌ : الجَلْبَةِ واختلاط الاصوات بالحرب ، أمسك فلاناً عن قُلْ : أي أحجز فلاناً عن فلان ، وهو منسب لأبي نجم العجلي في الكتاب ١/٣٣٣ ، الجمل ص ١٧٦ ، وغير منسوب في المقتضب ٤/٢٣٨ ، ابن يعيش ٤٨/١ ، ابن عقيل ٢/٢١٧ ، الخزائن ١/٤٠١ ، وفيها منسوب لأبي نجم أيضاً .

(٣) (على أنه ترخيم لفلان) زيادة عن ر .

خلاف في صحة إضافته وإدخال اللام عليه كالنكرات ، وقد يُكْنَى بها عملاً لا يُراد التصريح به لغرض ، كقوله يخاطبُ حسنَ بن زيد^(١) :

٢٩- اللَّهُ أَعْطَاكَ فَضْلاً مِنْ عَطِيَّتِهِ
عَلَى هَنْ وَهَنْ فِيمَا مَضَى وَهَنْ

يَعْنِي عَبْدُ اللَّهِ وَحَسناً وِابْرَاهِيمَ بَنِي حَسَنِ^(٢) ، كَأَنَّهُمْ^(٣) كَانُوا
وَعَدُوهُ شَيْئاً فَوْقَى بِهِ حَسَنٌ •

ومن ثمَّ قَالَ بَعْضُهُمْ يُكْنَى بِهِ عَنِ الْأَعْلَامِ أَيْضاً وَنَحْوُهُ ،
قَوْلُهُمْ فِي النِّدَاءِ لِلْمَذْكُورِ يَا هَنَاءُ وَلِلْمَوْثِ يَا هَتَاءُ ، وَالْهَاءُ فِي يَا هَنَاءُ
بَدَلٌ عَنِ الْوَائِ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ ، كَأَنَّ أَصْلَهُ فَعَالٌ ، وَهَاءُ السَّكْتِ
عِنْدَ الْكُوفِيِّينَ ضُمَّتْ لِمَا وَصِلَتْ •

ومن أصنافِ الاسمِ العربِ (٤)

قَالَ الشَّيْخُ : قَدَّمَ قَبْلَ الشُّرُوعِ اعْتِذَاراً عَنْ ذِكْرِهِ فِي قِسْمِ
الْأَسْمَاءِ مِنْ حَيْثُ كَانَ حَقُّهُ أَنْ يُذَكَّرَ فِي الْمَشْتَرَكِ ، لِأَنَّ الْمَشْتَرَكَ
لِكُلِّ حَكْمٍ فِيهِ ثَلَاثَةُ أَقْسَامٍ أَوْ اثْنَانِ مِنْهَا ، وَالْأَعْرَابُ قَدْ اشْتَرَكَ
فِيهِ اثْنَانِ مِنْهَا ، فَكَانَ حَقُّهُ أَنْ يُذَكَّرَ فِي الْمَشْتَرَكِ ، وَاعْتَذَرَ عَنْهُ
بِاعْتِذَارَيْنِ أَحَدُهُمَا قَوْلُهُ : « إِنْ حَقَّ الْأَعْرَابُ لِلْأَسْمِ فِي أَصْلِهِ

(١) البيت لابن هرمة يخاطب حسن بن زيد ، انظر الخزانة ٢٥٩/٣ ،

جمع الهوامع ٧٤/١ ، الدور اللوامع ٤٨/١ •

(٢) كذا في (ت) وفي الأصل وفي ل (ابن حسن) ، وهو وهم •

(٣) في ر (كأنهم) ساقطة •

(٤) في و : (قال صاحب الكتاب) •

والفعلُ إِنَّمَا تَطَنَّلَ عَلَيْهِ بِسَبَبِ الْمَضَارِعَةِ ، ، وهذا اعتذارٌ غيرُ قويٍّ فَإِنَّ فِيهِ تَسْلِيمَ الْإِشْتِرَاكِ وَلَمْ يَفَرِّقْ بَيْنَهُمَا إِلَّا بِاعْتِبَارِ كَوْنِ ذَلِكَ أَصْلًا ، وهذا فرعاً وقد وقعَ في المشتركِ مثلُ ذلكَ ، فَإِنَّ الْأَعْلَالَ أَصْلٌ فِي الْأَفْعَالِ وَفَرَعٌ فِي الْأَسْمَاءِ ، ومع ذلك فقد ذُكِرَ فِي قِسْمِ الْمُشْتَرَكِ ، وَمُقْتَضَى هَذَا أَنْ يُذَكَّرَ الْمُعْتَلُّ مِنَ الْأَفْعَالِ فِي الْأَفْعَالِ ، لِأَنَّهَا أَصْلٌ فِيهِ ، وَالْمُعْتَلُّ مِنَ الْأَسْمَاءِ فِي الْأَسْمَاءِ ، لِأَنَّهُ فَرَعٌ كَمَا ذُكِرَ ذَلِكَ فِي الْأَعْرَابِ • الوجهُ الثَّانِي الَّذِي ذَكَرَهُ أَنَّهُ لَا بَدَأَ مِنْ تَقْدِيمِ مَعْرِفَةِ الْأَعْرَابِ لِلخَائِضِ فِي سَائِرِ الْأَبْوَابِ ، يَعْنِي أَنْ الْحَاجَةَ لِمَا كُنْتَ لَمْ يَشْتَغَلْ بِهَذَا الْعِلْمِ دَاعِيَةً إِلَى تَقْدِيمِ مَعْرِفَةِ الْأَعْرَابِ ، اقْتَضَى ذَلِكَ تَقْدِيمَهُ وَإِنْ كَانَ مِنْ قَبِيلِ الْمُشْتَرَكِ ، وَهَذَا أَيْضاً غَيْرُ سَدِيدٍ ، فَإِنَّهُ لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَوَجِبَ أَنْ يُقَدَّمَ أَيْضاً إِعْرَابُ الْأَفْعَالِ ، لِأَنَّ الْحَاجَةَ إِلَيْهِ كَالْحَاجَةِ إِلَى إِعْرَابِ الْأَسْمَاءِ ، وَعَنْيَ بِقَوْلِهِ : « فِي سَائِرِ الْأَبْوَابِ » ، لِأَنَّ بَابَ الْمَعْرَبِ خَرَجَ ، وَلِأَنَّ بَابَ الْمُشْتَرَكِ خَرَجَ وَاسْتَعْمَلَ سَائِرَ بِمَعْنَى جَمِيعٍ ، وَإِنْ كَانَ قَلِيلاً (لِأَنَّهُ لَا حُكْمَ فِي كَلَامِهِمْ إِلَّا بِتَرْكِيبِ جُمْلَةٍ ، وَلَا تَرْكِيبَ إِلَّا بِأَعْرَابٍ) (١) ، وَكَانَ الْأَوَّلَى أَنْ يُعْلَلَهُ (٢) ، بِغَيْرِ ذَلِكَ ، وَذَلِكَ أَنْ الْأَعْرَابَ فِي الْأَسْمَاءِ لَيْسَ هُوَ الْأَعْرَابُ فِي الْأَفْعَالِ فِي الْمَعْنَى ، وَإِنْ اشْتَرَكَا فِي تَسْمِيَةِ الْأَعْرَابِ وَفِي الْفَاضِلَةِ ، وَذَلِكَ لِأَنَّ الْأَعْرَابَ فِي الْأَسْمَاءِ مَوْضُوعٌ بِأَزَاءِ مَعَانٍ يَدُلُّ عَلَيْهَا ، فَالرَّفْعُ عِلْمٌ عَلَى الْفَاعِلِيَّةِ ، وَالتَّضْيِيقُ عِلْمٌ عَلَى الْمَفْعُولِيَّةِ ، وَالْجَرُّ عِلْمٌ عَلَى الْإِضَافَةِ ، وَلَيْسَ الْأَعْرَابُ فِي الْأَفْعَالِ مَوْضُوعاً بِأَزَاءِ مَعَانٍ فَلَمْ يَكُنْ بَيْنَهُمَا إِشْتِرَاكٌ مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى فَالذَلِكَ ذَكَرَ كُلَّ إِعْرَابٍ فِي مَوْضِعِهِ •

(١) ما بين القوسين ساقط من ر ، وهو سهو من الناسخ •

(٢) في ت ، س ، ر (تعليله) وهو تحريف •

اعتذار^(١) ثان وهو أن الأعراب المقصود منه معرفة عوامله ،
 فإذا كان المقصود هي العوامل فلا مشاركة بين الأسماء والأفعال في
 العوامل ، وإذا وجب ذكر عوامل كل قسم في موضعه وجب ذكر
 إعرابه ، لأنه أنره ولا يفرق بين ذكر الأثر وذكر المؤثر
 فافتضى ذلك أن يذكر كل إعراب في موضع الآخر ، وهو إن من
 جملة إعراب الأسماء الجر ولا مشاركة بين الأفعال والأسماء فيه ،
 فإذا وجب ذكر الجر في الأسماء لأنه لا مشاركة فيه ، وجب ذكر
 أخويه معه^(٢) ، لأنه لا تحسن التفرقة بين أنواع الأعراب ،
 والجر نوع من أنواعه ، فإذا وجب ذكره وجب ذكر أخويه
 معه^(٣) ، ثم شرع في ذكر حد العرب فقال ق ما اختلف آخره
 باختلاف العوامل لفظاً بحركة أو حرف ، أو محلاً ، وقد^(٤)
 اعترض على هذا الحد بأنه حد الشيء بما هو متوقف على
 حقيقته وذلك أنه إنما يختلف آخره باختلاف العوامل بعد فهم
 كونه عربياً ، فإذا توقف اختلاف آخره على معرفة كونه عربياً
 توقف كونه عربياً على معرفة اختلاف آخره لكونه عربياً فحقيقته
 به ، توقف^(٥) كل واحد منها على الآخر ، ويحققه أنك إذا
 علمت المفردات وكيفية التركيب ثم ركبت ، فما لم تعرف
 أن الاسم من قبيل العرب تعذر عليك أن تحكم باختلاف آخره
 فتحقق [١١ و] أن اختلاف الآخر لا اختلاف العامل متوقف على
 فهم كونه عربياً فتعريفه به دور لا يقال ، فلعلهما يحصلان معاً
 فلا دور ، لأننا نقول : قد بينا توقف التقدم^(٥) ، وأيضاً فإن ذلك

(١) في ل : (بعد) ، وهو خطأ .

(٢) (معه) : ساقطة من ل ، سهو من الناسخ .

(٣) (وقد) ساقطة من ر ، وهو سهو من الناسخ .

(٤) في ل : (فوقف) ، وفي ت (توقفه) .

(٥) في ل : (تقدم الوقف) .

لا يستقيم في الحدود ، لاستلزامه نفي التعريف ، لأنَّ التعريف يستدعي سبقَ المعرفة على المعرفة . فَإِنْ قِيلَ نَحْنُ نَعْقِلُ اختلاف الآخر لاختلاف أمر مع الذهول عن حقيقة العرب . قلت المقصود اختلافُ يصحُّ لغةً ، وذلك متوقفٌ وإنما أوقعه في ذلك أمران (١) : أحدهما أنَّ العرب يستلزمُ الأعراب ، والأعراب ما يختلف الآخر به من حركة أو حرف ، فتوهم أنَّ حقيقة العرب ما حصل به ذلك ففسَّر به ، ولو كان الأمر كذلك لوجب أنَّ يكونَ معرباً بكسر الراء لا معرباً . الثاني أنَّ العرب اسمٌ مفعول من أعربت الكلمة إذا جعلت ذلك فيها فتوهم أنَّه يصحُّ تفسيره بذلك كغيره ، وهو غلطٌ فإنَّ مفعولَ أعربت يُغايِرُ العربَ لقباً ، بدليل صحة ما أعربت الكلمة وهي معربة ، فمن قال ضرب خالد جعفرَ باسكانهما وبالعكس في هؤلاء ، ولو كان كذلك تناقضاً ، نعم سُمِّيَ العربُ المقصودُ معرباً لاستلزامه ذلك في وضع اللغة ، ويجب أن نفرِّق (٢) بين حقيقة الشيء وبين تحليل تسميته فقد تُسمي الشيء باعتبار لازم يتوقف على الحقيقة وبغير ذلك ممَّا لا يصحُّ تفسيره به ولا يؤخذ في تحليل التسميات حقائق التسميات ولا لوازمها ، نعم لو فسَّرَ المعربُ الذي هو مفعولُ أعربت حقيقةً بذلك لكان مستقيماً كغيره لأنَّه مسماه ، والأولى في حده ذو تركيبٍ نسبي غير مشبهة مبني الأصل في التركيب تنبيهه على السبب ، وفي الباقي تنبيهه على المانع ، فالذي وجد فيه موجب الأعراب بأي التفسيرين شئت ، وهو التركيب وانتفى عنه المانع وهو الملقب بالعرب في الاصطلاح ، والأعراب يُطلقُ مصدراً لأعربت وهو واضح ، ويُطلقُ على ما يختلف آخرُ العرب به من حركة أو

(١) في ر : (شيثان)

(٢) في ل (يعرف)

حرف وهو المقصود في الاصطلاح وقد فسره كثير باختلاف الآخر للعامل ، فإن أرادوا ما أردناه فلا مشاحة في التعبير ، وإن أرادوا خلافه ، فغير مستقيم ، لثبوت ما ذكرناه وفساد ذلك من وجهين : الأول الاتفاق على أن أنواعه رفع ، ونصب ، وجر ، وإن الضمة في قام زيد رفع ، والفتحة في ضربت زيداً نصب ، والكسرة في مرتت بزيد جر . ونوع الجنس ^(١) يستلزم حقيقته فوجب ما ذكرناه . الثاني أن الاختلاف أمر معقول لا يحصل إلا بعد التدد ، فيجب ألا تكون الحركة الأولى في التركيب الأول في كلمتها إعراباً إذ لا اختلاف في حال واحدة . وهو باطل ، ولو قدر صحته فتعسف مستغنى عنه ، قالوا : الاتفاق على أنها حركات الأعراب وحروف الأعراب وعلامات الأعراب يدل على أنها غيره ، قلنا هذا في إضافة الاعم إلى الاخص ، لأن الحركات والحروف والعلامات تكون إعراباً وغيره ، فأضيفت إلى الأعراب تخصيصاً ^(٢) ، وبياناً بأنه المراد لا من إضافة الشيء إلى نفسه وذلك جائز باتفاق ، وقد اعترض على جد المعرب أيضاً بأمور مزيقة ^(٣) أحدها أنه حده بحد يدخل فيه الفعل ، لأنه قال ما اختلف آخره باختلاف العامل ، والفعل أيضاً يختلف آخره باختلاف العامل . الثاني أنه قد يختلف آخره باختلاف العامل كقولك منو ومننا ومني ، وليس بمعرب باتفاق . الثالث أن نحو هذين وهذان يختلف للعوامل اختلاف رجلين وليس عند المحققين معرباً .

وأجيب عن الأول أنه لم يقصد إلا الاسم فكأنه قال : هو الاسم الذي اختلف آخره ، وعن الثاني بأنه لم يرد إلا اختلافه

(١) كذا في الأصل وفي ر ، وفي بقية النسخ : (الشيء) .

(٢) كذا في ل ، وفي الأصل ب ، ت (تلخيصاً) ، وهو تحريف .

(٣) في و ، ت ش ، ب : ر (قريبة) ، وهو تصحيف .

باختلاف العوامل في لفظ المتكلم به لا في لفظ غيره ، واختلاف
(مَوْ وَمَنَا وَمَنِي) ليس (١) بعوامل في لفظ المتكلم بها ، وإنما
هي لقصدك أن تحكي إعراب (٢) ما استفهمت عنه ، وعن الثالث بأن
اختلافه ليس للعامل بدليل قيام موجب البناء فوجب أن تحمل
على أنها صيغ مختلفة للمرفوع والمنصوب في أصل وضعها
كالضمائر ، فكما لا يحسن في الضمائر أن يقال اختلف لاختلاف
العامل فكذلك هذه بعد ثبوت موجب البناء . قوله : « لفظاً أو »
تقديراً ، تقسيم لاختلاف ، فصارت بعد تمام [١١ ظ] الحد فلا يضر
وإن كان ناولاً ، لأنه بعد أن تم الحد . وقوله : « بحركة أو »
حرف « تقسيم لفظي » وقوله : « أو محلاً » معطوف على « لفظاً »
تقسيم للاختلاف ، فصارت ثلاثة أقسام لفظي بحركة ، ومحلي .
ثم شرع في ذكر كل واحد منها .

قوله : واختلافه لفظاً بحركة في كل ما كان حرف إعراب
صحيحاً أو جارياً مجزاً .

قال الشيخ : ونعني بالصحيح ما ليس آخره الفاء ولا ياء ،
ولا واواً ، والجارى مجزاً قسمان : قسم يجري مجزاً في جميع
وجوه الاعراب ، وهو كل ما كان آخره واواً أو ياء قبلها ساكن ،
وقسم يجري مجزاً في بعض وجوه الاعراب دون بعض ، وهو
ما آخره ياء قبلها كسرة ، كقولك قاضٍ وغازٍ ، فهذا في النصب
يجري مجزاً الصحيح في كونه معرباً بحركة لفظاً ، تقول : رأيت
(٧)

(١) في ل : (باختلاف العوامل) ، وما أثبتناه أحسن .

(٢) في ر (الاعراب) ، ولا يستقيم معه السياق .

غازياً وقاضياً ، وفي الرفع والجرح معربٌ تقديرًا على ما سيأتي ، ولم
يتعرض لتمثيل مجراه ، لأنه سيذكره مفصلاً ميسراً في صنف
الاعتلال . ثم قال : « واختلافه لفظاً بحرف » وهو القسم الثاني .
فقال « في ثلاثة مواضع في الاسماء الستة مضافة » وذكرها الى
آخرها ، وهذه رفعتها بالواو ونصبها بالالف وخفضها بالياء ، ولم
يذكر ذلك إتكالا على أنه معروف لمن شرج في قراءة مثل
كتابه .

قال الشيخ : اختلف الناس في هذه الحروف ، فمنهم من
يقول : هي حروف إعراب ، ومنهم من يقول : ليست حروف
إعراب ولا يتحقق ذلك إلا بالتفصيل ، فحرف الإعراب يطلق على
الحرف الذي يعثوره الإعراب لفظاً أو تقديرًا كالدال من زيد
والألف من عصا ، ويطلق على الحرف الذي يتغير للإعراب ،
وظاهر مذهب سيويه أن له إعرابين تقديري بالحركات ولفظي
بالحروف ، كأنه ^(١) قدر الحركة وأنهم ضموا ما قبلها للاتباع ثم
سكنوا للاستقلال ، وقال في الواو علامة الرفع ، فعلى هذا تكون
حروف إعراب بالاعتبارين معاً وهو ضعيف ، لأنه خارج عن قياس
كلامهم لتقدير لم يعهد مثله [وهو اجتماع ^(٢) إعرابين في كلمة .
وقال أبو الحسن الربيعي ^(٣) : أصله أبوك نقلت الحركة الى ما قبلها
استقلالاً ونقلت في الجرح وقلبت ياءً ، ونقلت في النصب

(١) كذا في ل ، وفي بقية النسخ (لأنه) .

(٢) (وهو اجتماع) : زيادة عن ر .

(٣) هو علي بن عيسى بن فرج بن صالح الربيعي النحوي ، أخذ عن أبي
سعيد السرافي ثم لازم أبا علي الفارسي مدة طويلة وتوفي في شيراز
سنة (٤٢٠ هـ) . نزهة الالباء ص ٢١٣ ، بغية الوعاة في طبقات
اللغويين والنحاة ١٦٨/٢ .

وَقُلِبَتِ الْفَاءُ^(١) ، وَهُوَ أَوْضَعُ مِمَّا تَقَدَّمَ ، لِأَنَّهُ فِيهِ زِيَادَةٌ أَنَّ
 الْأَعْرَابَ بِالْحَرَكَاتِ عَلَى غَيْرِ الْآخَرِ ، وَتَكُونُ حُرُوفُ إِعْرَابٍ
 بِالْإِغْتِبَازَيْنِ نَظَرًا إِلَى الْأَصْلِ وَالْحَالِ ، وَبِالْإِغْتِبَازِ الثَّانِي دُونَ الْأَوَّلِ
 نَظَرًا إِلَى الْحَالِ . وَقَالَ أَبُو عِثْمَانَ^(٢) : الْأَعْرَابُ بِالْحَرَكَاتِ وَالْحُرُوفُ
 لِإِسْبَاعِهَا ، وَهُوَ ضَعِيفٌ ، إِذَا لَمْ يَمُحَدَّ بِشَيْءٍ فَصِيحًا ، فَلَيْسَتْ
 حُرُوفُ إِعْرَابٍ بِالْإِغْتِبَازَيْنِ مَعًا . وَقَالَ الْفَرَّاءُ وَالْكَسَائِيُّ : الضَّمَّةُ
 إِعْرَابٌ بِالْحَرَكَةِ ، وَالْوَاوُ إِعْرَابٌ بِالْحَرْفِ^(٣) ، وَهُوَ ضَعِيفٌ لَمْ
 يَمُحَدَّ مِثْلُهُ ، وَتَكُونُ حُرُوفُ إِعْرَابٍ بِالْإِغْتِبَازِ الثَّانِي فَقَطْ ، وَ
 وَالصَّحِيحُ أَنَّهَا بِالْحُرُوفِ الْأَصْلِيَّةِ أَوْ بِحُرُوفٍ تَدُلُّ عَلَيْهَا ، كَأَعْرَابِ
 التَّنِيَّةِ وَالْجَمْعِ بِحَرْفِي التَّنِيَّةِ وَالْجَمْعِ ، وَإِنَّمَا أُعْرِبَتْ بِالْحُرُوفِ
 لِشَبْهِهَا بِالتَّنِيَّةِ وَالْجَمْعِ عَلَى خَدِّهَا مِنْ حَيْثُ كَانَ التَّعَدُّ لَازِمًا لَهَا ،
 وَآخَرُهَا حُرُوفٌ عِلَّةٌ يُمْكِنُ أَنْ تُتَغَيَّرَ لِتَقِيرَ الْعَامِلَ كَالْتَّنِيَّةِ وَجَمْعِ
 السَّلَامَةِ ، وَلَا نَعْرِفُ خِلَافًا لِمُحَقِّقِي فِي التَّنِيَّةِ وَالْجَمْعِ ، وَمَا يُحْكِي
 عَنِ الْفَرَّاءِ أَنَّهَا حُرُوفُ إِعْرَابٍ فِي نِيَّةِ الْحَرَكَةِ إِنْ أَرَادَ أَنْ الْحَرَكَةُ
 مُقَدَّرَةٌ عَلَيْهَا تَقْدِيرُهَا فِي عَصَا ، وَجِبَ أَنْ يَكُونَ أَصْلُهَا يَاءً ، أَوْ وَاوًا
 وَالْفُ الْحَرْفِ^(٤) ، لَا أَصْلَ لَهَا بِالِاتِّفَاقِ ، وَأَيْضًا فَإِنَّهُ يُوجِبُ^(٥)
 أَنْ تُنْقَلِبَ الْيَاءُ فِي النِّصْبِ وَالْجَرِّ الْفَاءُ ، وَأَيْضًا فَإِنَّهُ لَمْ يَثْبُتْ تَقْدِيرُهَا

- (١) رَأَى الرَّبْعِيُّ : إِذَا كَانَتْ مَرْفُوعَةً فَفِيهَا نَقْلٌ بِلَا قَلْبٍ ، وَإِذَا كَانَتْ
 مَنْصُوبَةً فَفِيهَا قَلْبٌ بِلَا نَقْلِ ، وَإِذَا كَانَتْ مُجْرُورَةً فَفِيهَا نَقْلٌ
 وَقَلْبٌ . الْإِنْصَافُ ١٧/١ .
- (٢) رَأَى الْمَازَنِيُّ : الْأَعْرَابُ عَلَى الْحَرْفِ الْآخِرِ وَهَذِهِ الْحُرُوفُ نَشَأَتْ
 عَنْ إِسْبَاعِ الْحَرَكَاتِ الْإِنْصَافُ ١٧/١ .
- (٣) رَأَى عَامَّةُ الْكُوفِيِّينَ ، وَهُوَ الْأَعْرَابُ مِنْ مَكَانَيْنِ : الْإِنْصَافُ ١٧/١ .
- (٤) الْأَلْفُ الشَّيْبَعَةُ لَيْسَ لَهَا أَصْلٌ ، لِأَنَّ الْأَلْفَ إِنَّمَا تَكُونُ مُنْقَلِبَةً عَنْ
 وَاوٍ أَوْ مُنْقَلِبَةً عَنْ يَاءٍ .
- (٥) (يُوجِبُ) سَاقِطَةٌ مِنْ ل .

في معرب ، والاختلاف فيه حاصل ، فصَحَّ تشبيهه ' بالثنية وبطل قول المخالف . وما يُحْكِي عن الزجاج لو كان الالف دليل الاعراب وهي علامة الثنية لوجب أن يكون أتما وهما معرباً لوجود علامة الثنية ، قول لم يصدر عن فطانة ، وقول سيبويه أنها حروف اعراب ^(١) ، محمول على الاعتبار الثاني وذلك واضح من كلامه لا على الاول كما حكى عن الفراء صريحاً وقد تقدم بطلانه ، وأما من يجعل الثنية بالالف أبداً فهي حرف اعراب على هذه اللغة لتقدير الاعراب عليها قال ^(٢) :

٣٠- تَزَوَّدَ مِنَّا بَيْنَ أَذْنَاهُ ضَرْبَةً
دَعَتْهُ إِلَى هَآبِي الثَّرَابِ عَقِيمُ

وَأَبُو الْعَبَّاسِ ^(٣) ينكر ^(٤) هذه اللغة ، فإن قيل إذا جعلتم حرف العيلة زائداً للاعراب أدَّى الى أن يكون في كلام العرب اسم متبكِن على حرف واحد ، والجواب عنه من أوجه : أحدها أن

(١) الانصاف ٣٧/١ .

(٢) البيت نسبة الرماني وابن منظور الى هوبير الحارثي ، ومجهول القائل في بقية المصادر ، ورواية الرماني : (سحيق) مكان (عقيم) ، ورواية ابن يعيش (طعنة) مكان (ضربة) ، انظر توجيه عراب ابیات ملغزة ٧٨/٢ ، الصاحبى ص ٤٩ ، ابن يعيش ١٢٨/٣ ، ابن عقيل ٥٩/١ ، همع الهوامع ٤٠/١ ، اللسان ٢٢٦/٢٠ .

(٣) هو محمد بن يزيد بن عبد الاكبر الازدى الثمالى ابو العباس المعروف بالمرود ، قرأ كتاب سيبويه على الجرمي والمازني ، وروى القراءة عن المازني وروى عنه ابو طاهر الصيدلاني ونفطويه والصولي ، ولد سنة (٢١٠هـ) ووفى سنة (٢٨٥ أو ٢٨٦هـ) اخبار النحويين ص ٩٦ - ١٠٧ ، انباء الرواة ٢٤١/٣ - ٢٥١ ، غاية النهاية ٢٨٠/٢ ، نزهة الالباء ص ١٤٨-١٥٧ ، بغية الوعاة ٣٦٩/١ .

(٤) الانصاف ٣٥/١ .

ذلك إنما يكون إذا لم يكن فيه بدل منه ، ألا ترى أنك إذا قلت : فم كانت الميم بدلاً والواو في أخوك أيضاً بدل ، وإن وافقت الحرف الأصلي في اللفظ بدليل ما تقدم ، ولا يبعد أن يكون الشيء جيء به لمعنى مع أنه بدل ، ألا ترى أن التاء في أخت للتأنيث مع كونها بدلاً عن المحذوف ولا يبعد أن تكون [١٢ و] (أخوك) للاعراب مع كونها بدلاً كما أن الألف في (الزيدان) حرف إعراب مع كونها للتثنية فظهر الفرق بينه وبين ما أُلزم من أن يكون على حرف واحد . والوجه الثاني أن ذلك إنما ذكر في العرب بالحركات وهذا ليس معرباً بالحركات ، ولأنه معارض ، لأن القول به يؤدي إلى أن يكون في كلام العرب ما آخره واو وقبلها ضمة في اللفظ ، وهو مرفوض في الاسماء بالاتفاق . وقوله : « مضافة » احتراز منها مفردة فإن حكمها على غير ذلك ، وبعضهم يقول : مكبرة احترازاً من التصغير ، وقول العجاج (١) :

٣١- خَالَطَ مِنْ سَلَمَى خِيَاشِمَ وَقَا

مردود عليه . ومن قال إن قوله (٢) :

٣٢- هِيَ مَا كُنْتُي وَتَزُ

عُمُ أَنِّي لَهَا حَمُو

(١) البيت في ديوان العجاج ص ٨٢-٨٤ ، وتماه : (صهباء خَرَطُومًا عَقَارًا قَرَقَةً) ، قال البغدادي : والتقدير (وفاها) ، فحذف المضاف ، الخزانة ٦٢/٢ ، وانظر المقتضب ١٤٠/١ ، شرح الجمل ٢٤٦/٢ ، العيني ١٥٢/١ .

(٢) هذا البيت ذكره الجوهري ونسبه إلى رجل من ثقف ، الصجاح ٢٣١٩/٦ مادة (حَمَى) ، وفي تاج العروس لفيد ثقف ، ٩٨/١٠ (حَمُو) .

مثله ' غلط' فان الواو ههنا واضحة في الاطلاق فلا تُحْمَلُ عَلَى ما لم يثبت ، وهنوكَ عِنْدَ البصريينَ منها ، فلذلك ذكره ، وكثير على أَنَّهَا كَيْدٌ ، وَحَمُوكَ بكسر الكاف ، لِأَنَّ الْأَحْمَاءَ أَقْرَبُ زَوْجِ الْمَرْأَةِ فَاَلْمُخَاطَبُ بِذَلِكَ النِّسَاءِ ، وَلِهَذَا الْأَسْمَاءُ فَصْلٌ يَأْتِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى •

قوله : وفي كِلَا مضافاً الى مضمير •

> قَالَ الشَّيْخُ < (١) : اِخْتَلَفَ النَّاسُ فِي أَصْلِ كِلَا هَلْ أَصْلُهُ الْوَائِي ، أَوْ أَصْلُهُ الْيَاءُ (٢) • فَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ : أَصْلُهُ الْوَائِي ، وَالِدَلِيلُ عَلَيْهِ قَوْلُهُمْ : كِلَتَا ، وَالْوَائِي تَبَدَّلَ مِنْهَا التَّاءُ كَثِيرًا ، وَقَوْلُ بَعْضِهِمْ : إِنَّهَا تَاءٌ تَأْنِيثٌ كِتَاءٌ قَائِمَةٌ مُرْدُودَةٌ بِأَنَّ تِلْكَ لَا تَكُونُ وَسَطًا ، وَقَوْلُ بَعْضِهِمْ : لِلْإِلْحَاقِ مُرْدُودَةٌ بِمَا يِلْزَمُ مِنْ كِلَتَوِي ، وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ : أَصْلُهَا الْيَاءُ وَالِدَلِيلُ عَلَيْهِ إِمَاتُهُمْ إِيَّاهَا ، إِذْ لَا يَمِيلُونَ اسْمًا ثَلَاثِيًّا عَلَى غَيْرِ الشَّدُوذِ إِلَّا مَا كَانَ مِنْ ذَوَاتِ الْيَاءِ • ثُمَّ لَهَا (٣) جِهَتَانِ : أَحَدَاهُمَا الْإِضَافَةُ إِلَى الظَّاهِرِ ، فَإِذَا أَضِيفَتْ (٤) إِلَيْهِ فَاَعْرَابُهَا بِالْحَرَكَاتِ تَقْدِيرًا ، وَالِدَلِيلُ عَلَيْهِ أَنَّهَا اسْمٌ مُفْرَدٌ آخِرُهُ الْفُ فَوْجَبَ أَنَّ يُعْرَبَ بِالْحَرَكَاتِ تَقْدِيرًا كَعَصَا وَرَحَى ، وَالِدَلِيلُ عَلَى أَنَّهُ مُفْرَدٌ أَنَّ حَقِيقَةَ التَّنْيَةِ وَالْجَمْعِ فِيهِ مَفْقُودَةٌ ، وَأَيْضًا فَإِنَّ الْفَصِيحَ كِلَا الرَّجُلَيْنِ جَاءَنِي ، وَلَوْ كَانَ مِثْنَى لَوَجَبَ جَاءَنِي ، قَالَ تَعَالَى : { كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ }

(١) (قَالَ الشَّيْخُ) زِيَادَةٌ لِلْسِّيَاقِ •

(٢) انْظُرِ الْإِنْصَافَ ٤٣٩/٢ •

(٣) فِي ل (كِلَا) •

(٤) فِي ل (أَضِيفَ) •

أَكْلَاهَا } (١) ، وأيضاً فإنه كان يجب أن يُقال : رأيت كلي
الرجلين بالياء • وقال الكوفيون (٢) : مثني فان أريد مدلوله
فصحيح ، وإن أريد أنه زيد في آخره ليدل (٣) كالمثني لفظاً ففسد ،
فإنه لا يُعرف كل ولا كِلْت من كلامهم شيء مفرد ، ولو
سَلِمَ فكان يلزم أن يكون للثنتين من المسمى بكل وكِلْت ،
وإما قوله (٤) :

٣٣- في كِلْت رَجُلَبَهَا سَلَامَتِي وَاحِدَةً
كِلْتَاهُمَا قَدْ (٥) قُرِنَتْ بِزَائِدَةٍ

فمردود ، فلو سَلِمَ فالمراد كِلْتِي (٦) ، والمعنى عليه والمطلوب كِلْتَا
الواحدة ولو سَلِمَ لكان يلزم أن يكون معرباً بالحروف مطلقاً ،
والأخرى إذا أُضِفَتْ إلى المضمر وهو الذي ذكره ، وفيه لقان
أَقْسَمَا وهي أَقْلَهُمَا إِجْرَاؤُهُ مجرى عصاً ورجي ، كالحكم
إذا أُضِيفَتْ إلى الظاهر ، والأخرى وهي أكثرها أن تُجْرَى
مجرى المثني فيعرب بالحروف ، ووجه أنها أُضِيفَتْ إلى مثني

- (١) سورة الكهف الآية : ٣٣ .
- (٢) انظر الانصاف ٤٣٩/٢ ، اتخاف فضلاء البشر ، وواحد كِلْتَا كِلْت
وهو مذهب الكوفيين ص ٢٩٠ .
- (٣) (ليدل) ساقطة من ب ، ت ، ش .
- (٤) انشده الفراء ونسبه لبعض العرب ، والعيني قال : قائله راجز من
الرجاز لم أقف على اسمه ، رواية الفراء (مقرونة " بواحدة ")
ورواية الانصاف والعيني (مقرونة " بزائدة ") ، والسلامة :
العظم الذي يكون بين مفصلين ، شرح الجمل لابن عصفور ١٦٠/١ ،
معاني القرآن ١٤٢/٢ ، الانصاف ٤٣٩/٢ ، الخزانة ٦٢/١ ،
الاشموني ٧٧/١ ، العيني ١٥٩/١ .
- (٥) في س ، ر (كِلْتَاهُمَا مقرونة " بزائدة ") ، وما أثبتناه يتفق مع
ما ورد في المصادر .
- (٦) في ل ، س : (كِلْتَا) .

مُتَّصِلٌ صَارَ كَأَنَّهُ مَعَهُ كَلِمَةٌ وَاحِدَةٌ ، فَقَوَى فِيهَا أَمْرَ التَّثْنَةِ لَفْظًا وَمَعْنَى فَأُجْرِيَتْ مَجْرَى الْمُثْنَى فِي الْأَعْرَابِ • وَقَالَ أَكْثَرُ الْبَصَرِيِّينَ : مَعْرَبٌ تَقْدِيرًا مُطْلَقًا وَقُلِبَتْ إِلَيْهِ فِي النِّصْبِ وَالْجَرِّ يَاءٌ تَشْبِيهَا لَهَا بِالْألفِ لَدَى وَعَلَى فِي لَفْظِهَا وَلِزُومِهَا الْإِضَافَةُ ، وَلَمْ يُقْلَبْ فِي الرِّفْعِ ، لِأَنَّ لَدَى وَعَلَى لَا يَقَعَانِ فِي الرِّفْعِ فَبَقِيَ عَلَى حَالِهَا ^(١) وَهُوَ جِدٌّ ، لِأَنَّ مَا ذَكَرْنَاهُ أَوَّلَى لِقْوَةِ الْمُنَاسِبَةِ الْمَذْكُورَةِ عَلَى مَا ذَكَرُوهُ ، وَلِأَنَّ قَلْبَ الْألفِ فِي لَدَى وَعَلَى عَلَى خِلَافِ الْقِيَاسِ ، وَأَيْضًا فَانْتَهَا الْفَتْحُ فِي مُبْنِي فَلَا يُلْزَمُ مِثْلُهُ فِي الْمَعْرَبِ ، وَلِأَنَّهُ اسْمٌ مَعْرَبٌ اخْتَلَفَ آخِرُهُ عِنْدَ اخْتِلَافِ الْعَامِلِ فَوَجِبَ أَنْ يَكُونَ إِعْرَابًا كَثِيرًا ، وَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَذْكَرَ لَفْظًا اثْنَيْنِ فِي أَنْ حُكِمَ ^(٢) هَذَا الْحُكْمُ أَيْضًا ، وَلَا يَسْتَقِيمُ تَرْكُهُ ، فَانْتَهَى لَا يَدْخُلُ فِي بَابِ الْمُثْنَى ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِمُثْنَى إِذْ حَقِيقَةُ الْمُثْنَى مَفْقُودَةٌ فِيهِ وَهُوَ مَعَ ذَلِكَ مَعْرَبٌ إِعْرَابَ الْمُثْنَى وَكَذَلِكَ الْبَوَاقِي • ثُمَّ ذَكَرَ الْقِسْمَ الثَّالِثَ فَقَالَ : « وَفِي التَّثْنَةِ وَالْجَمْعِ تَلَمَّى حَدَّثَا » • وَيَعْنِي بِقَوْلِهِ : « عَلَى حَدَّثَا » الْجَمْعَ الصَّحِيحَ ، وَإِنَّمَا كَانَ عَلَى حَدَّثَا ؛ لِأَنَّهُ يُسَلَّمُ فِيهِ بِنَاءُ الْوَاحِدِ كَمَا يُسَلَّمُ فِي الْمُثْنَى ، وَذَلِكَ لِأَنَّ الْمُثْنَى لَا يَكُونُ إِلَّا كَذَلِكَ فَالْجَمْعُ انْقِسَمَ قِسْمَيْنِ : قِسْمٌ كَذَلِكَ وَقِسْمٌ لَيْسَ كَذَلِكَ فَعَرَّفَ مَا هُوَ كَذَلِكَ بِأَنَّهُ الَّذِي عَلَى حَدِّ التَّثْنَةِ وَجَعَلَهُمَا قِسْمًا وَاحِدًا ، وَإِنْ كَانَ فِي الْحَقِيقَةِ قِسْمَيْنِ ، لِاشْتِرَاكِهِمَا فِيمَا ذَكَرَهُ مِنْ أَنََّّهُمَا يُزَادُ عَلَى الْوَاحِدِ مِنْهُمَا تِلْكَ الزِّيَادَةُ [١٢ ظ] وَإِلَّا فَهُمَا مُخْتَلِفَانِ فِي الْحَقِيقَةِ مَعْنَى وَإِعْرَابًا ، وَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَذْكَرَ لَفْظَةً (أَلُو) لِأَنَّهُ يُرْفَعُ بِالْوَاوِ وَيُنْصَبُ وَيُخَفَّضُ بِالْيَاءِ وَلَا يَدْخُلُ فِي قِسْمٍ مِنْ أَقْسَامِهِ ، لِأَنَّهُ لَيْسَ بِجَمْعٍ وَلَا مُثْنَى وَكَذَلِكَ كَانَ

(١) انظر الانصاف ٤٥٠/٢ •

(٢) (حُكِمَ) : سَاقِطَةٌ مِنْ ل ، وَهُوَ سَهْوٌ مِنَ النَّاسِخِ •

يُنْبَغِي أَنْ يَنْبَهَ عَلَى عَشْرِينَ وَبَابِهِ لِأَنَّهَا لَيْسَتْ جَمْعًا لَمَّا اتَّصَلَتْ بِهِ
الزِّيَادَةُ ، أَمَّا فِي عَشْرِينَ فَوَاضِحٌ وَأَمَّا فِي غَيْرِهِ فَلَيْسَتْ الثَّلَاثُونَ
مِلًّا مَجْمُوعَةً لِمَا يَلْزَمُ مِنْ صَحَّةِ إِطْلَاقِهَا عَلَى تِسْعَةٍ وَكَذَلِكَ
الْبَوَاقِي •

قَوْلُهُ : وَإِخْتِلَافُهُ مَحَلًّا فِي نَحْوِ الْعَصَا وَسُعْدَى •

قَالَ الشَّيْخُ : فَالْإِخْتِلَافُ الْمَحَلِّي يَكُونُ تَارَةً لِلتَّعْذُرِ وَتَارَةً
لِلِاسْتِثْقَالِ ، فَالتَّعْذُرُ فِي مَكَانَيْنِ : أَحَدُهُمَا مَا آخَرُهُ الْفُ فِي كَوْنِ مُعَرَّبٍ
تَقْدِيرًا فِي جَمِيعِ وَجُوهِهِ ؛ لِتَعْذُرِ الْحَرَكَةِ عَلَى الْآلِفِ • وَالْقِسْمُ
الْآخَرُ مَا آخَرُهُ يَاءٌ مُتَكَلِّمٌ ، وَهُوَ مُعَرَّبٌ بِالْحَرَكَاتِ تَقْدِيرًا كَقَوْلِكَ
غُلَامِي وَدُلُوي ، فَهَذَا قَدْ اسْتَحَقَّ مَا قَبْلَ الْيَاءِ فِيهِ الْكُسْرُ قَبْلَ
مَجِيءِ الْأَعْرَابِ ، فَلَمَّا جَاءَ الْأَعْرَابُ وَجَدَ مَحَلَّهُ يُنْفِي وَجُودَهُ
فَوَجِبَ تَقْدِيرُهُ كَالْآلِفِ إِذْ لَا يَسْكُنُ أَنْ يَكُونَ الْحَرْفُ الْوَاحِدُ
مُضْمُومًا مَكْسُورًا ، وَلَا مَكْسُورًا بِكُسْرَتَيْنِ ، وَلَمَّا تَعْذَّرَ ذَلِكَ وَجِبَ
تَقْدِيرُهُ ، وَمَنْ زَعَمَ أَنَّهُ مُبْنِيٌّ غَلَطَ فَإِنَّ الْإِضَافَةَ إِلَى الْمُضْمَرِ لَا
تُوجِبُ بِنَاءً ، وَلَا يَجُوزُهُ عَلَى قِيَاسِ لِقَائِهِمْ ، وَمَنْ زَعَمَ أَنَّهُ فِي حَالِ
الْخَفْضِ مُعَرَّبٌ لَفْظًا وَفِي غَيْرِهِ تَقْدِيرًا فَعَمِدَتْهُ وَجُودُ الْكُسْرَةِ ، وَيَبْطُلُ
أَنْ تَحْقُقَ الْمَفْرَدُ ثَابِتٌ قَبْلَ التَّرْكِيبِ وَقَدْ سَبَقَتْ لِلْمَفْرَدِ كُسْرَةٌ
لِمُوجِبِ فَلَا آثَرَ لِمُوجِبِ طَارِيءٍ وَالْمُعَرَّبُ مَحَلًّا لِاسْتِثْقَالِ مَا فِي آخَرِهِ
يَاءٌ قَبْلَهَا كُسْرَةٌ وَذَلِكَ فِي حَالِ الرِّفْعِ وَالْجَرِّ كَقَوْلِكَ جَاءَنِي قَاضٍ
وَمَرَرْتُ بِقَاضٍ ، وَكَانَ يُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ جَاءَنِي قَاضِيٌّ وَمَرَرْتُ
بِقَاضِيٍّ إِلَّا أَنَّهُ مُسْتَثْلٌ فَرَفِضَ لِاسْتِثْقَالِهِ وَحُذِفَتْ الضَّمَّةُ
وَالْكُسْرَةُ عَنْ الْيَاءِ فَالْتَقَى سَاكِنَانِ هِيَ التَّوِينُ بَعْدَهَا فَحُذِفَتْ لِالْتِقَاءِ
السَّاكِنَيْنِ ، فَصَارَ قَاضٍ فِي الرِّفْعِ وَالْجَرِّ جَمِيعًا ، وَلَا أَعْرِفُ أَحَدًا

ذكر الاعراب المحلى بالجر ، وهو ثابتٌ من غير شكٍّ في مثل ضَارِبِي ونحوه في حال الرفع ، وبيانه ' أَنْ أَصْلَهُ ضَارِبُونِي باتفاقٍ فحذفت التونُ للاضافةِ ثُمَّ قُلِبَتِ الواوُ ياءً ثلثى ما يقتضيه أصلُ الأعلالِ في مثلها ، ثُمَّ أَدْعِمَتِ فتعذرَ اللفظُ بحرفِ الاعرابِ للاستقلالِ ، وهذا معنى العربِ ، تقديرًا بالحركاتِ ، وأيضاً فلو لم يكنَ معرباً تقديرًا وجبَ أن يكونَ معرباً لفظاً أو مبيهاً وذلكَ متفقٌ باتفاقٍ •

(فصل) قوله : والاسمُ المعربُ على نوعين : نوعٌ يستوفي حركاتِ الاعرابِ والتوينِ ويُسمَّى المنصرفُ الى آخره •

قالَ الشيخُ : ظاهرُ كلامه وكلامِ التحوينِ أَنَّ هذهَ القسمةَ في كونه منصرفاً وغيرَ منصرفٍ حاصرةٌ لجميعِ المعربِ ، وتفسيرهمُ كلَّ واحدٍ من القسمينِ ينفي الحصرَ وذلكَ أَنَّهُمْ فَسَّرُوا المنصرفَ ، بَأَنَّهُ الذي تدخله الحركاتُ الثلاثُ والتوينُ لعدمِ شبهِ الفعلِ ، وفسَّرُوا غيرَ المنصرفِ بَأَنَّهُ الذي يُخْتَزَلُ عنه الجرُّ والتوينُ لشبهِ الفعلِ ، ويُحَرَّكُ بالفتحِ في موضعِ الجرِّ ، فعلى هذا تبقى أسماءٌ كثيرةٌ لا تدخلُ تحتَ واحدٍ منهما ، منها جمعُ المذكرِ السالمِ ، فَإِنَّهُ لا تدخله الحركاتُ الثلاثُ والتوينُ فلا يكونُ منصرفاً ولا يُخْتَزَلُ عنه الجرُّ والتوينُ ولا يُحَرَّكُ بالفتحِ ولا يكونُ غيرَ منصرفٍ ، فلم يدخلْ تحتَ واحدٍ منهما وكذلكَ جميعُ ما أُعْرِبَ بالحروفِ فَإِنَّهُ لا يدخلُ فيما ذُكِرَ ، فدلَّ على أَنَّهُمْ لم يريدوا الحصرَ وَإِنَّمَا أَرَادُوا أَنَّ الأسماءَ المعربةَ مِنْهَا ما هو منصرفٌ ، ولم يتعرَّضُوا لما عداها لما كانَ المقصودُ إِنَّمَا هو المنصرفُ وغيرُ المنصرفِ ، أمَّا لو قيلَ المنصرفُ ما ليسَ فيه علَتانِ من التسعِ وغيرِ

المنصرف ما فيه علتان وتأثيرهما فيما لولا هي لكان فيه ثلاث حركات
 وتوين التمكين كان حصراً فيكون على هذا رجلان اسم امرأة
 غير منصرف ورجلان تنية رجل منصرف . ووقع في بعض النسخ
 بعد قوله : « كأحمد ومروان إلا إذا أضيف ، أو دخله لام
 التعريف ، وهو مستقيم غير مستغنى عنه ، وهو استثناء من قوله :
 « يُخْتَزَلُ عنه الجر والتوين » أي في جميع الاحوال إلا في هذه
 الحالة ، فانه لا يُخْتَزَلُ عنه الجر باتفاق ، ثم اختلف في
 كونه منصرفاً أو غير منصرف بناء على أن تأثيرهما ذهاب الجر
 والتوين أو ذهاب التوين وكان الجر تبعاً لذهاب التوين فيهما فلما
 زال التوين بغير ذلك فقد فقد موجب زوال الجر [١٣ و] .
 فذهب الزجاج ومتابعوه الى أنه منصرف ، لأن ذلك من خواص
 الاسماء فبعده من شبه الفعل فكان مانعاً ، فرد الى أصله وقد
 ألزم إذا وقع فاعلاً أو مفعولاً أو دخل عليه حرف خفض .
 وأجيب بأن هذه في المعنى العوامل فلا بد من انضمامها الى
 ما ذكر لتصرف فاذا انفردت لم تؤثر . وأيضاً فإن السلام
 والاضافة يقومان مقام التوين ، فكأنه منون بخلاف غيرهما ، وأيضاً
 فان ذلك يتغير به نفس المدلول ، والعوامل لا تغيره عن مدلوله ،
 وذهب جماعة الى أنه غير منصرف كما تقدم ، وقال أبو علي :
 لا أقول منصرف لوجود العلتين ولا غير منصرف ؛ لأن التوين
 لم يذهب بهما ، وقول أبي علي قول من لم يدر ما هو المنصرف وغير
 المنصرف .

(فصل) قوله : والاسم يتمتع من الصرف متى اجتمع فيه
 اثنان من اسباب تسعة أو تكرر واحد الى آخره .

قال الشيخ : كل واحد من هذه الاشياء يُسمى سبباً في اصطلاح النحويين ، وإن لم يكن مستقلاً في إثبات الحكم .
والذي يدل عليه (١) قولهم إذا اجتمع فيه سببان ، ولو لم يكن كل واحد يُسمى لم يقل فيه سببان (٢) ثم أخذ يذكرها واحداً واحداً . قال : وهي العلمية وقد تقدم معناها ، وهي سبب لا شرط له بل (٣) أي علة اتفق وجودها معها أثرت ، والتأنيث اللازم لفظاً أو معنى ، يعني باللازم الذي لا يفارق الكلمة بوجه ، وذلك إنما يكون إذا كان ألفاً مقصورة أو ممدودة ، أو كان مع العلمية ، فإن لم يكن كذلك لم يكن سبباً بدليل قولهم : مررتُ بامرأة قائمة ، فلو كان التأنيث لمجرد سبباً لامتنع قائمة ههنا (٤) من الصرف ، لأن فيه التأنيث والصفة ، ولكنه لما كان غير لازم لم يعتد به ، ومعنى انتفاء لزومه أنك تقول : قائم للذات التي قام بها القيام ، كما تقول : قائمة للذات التي قام بها القيام أيضاً فصارت التاء تثبت وتُحذف والمعنى بحاله . فلو سميت رجلاً أو امرأة بقائمة لكان التأنيث معتداً به ، لأنه صار لازماً للعلمية فصار اللزوم إنما يحصل في مثل ذلك بالعلمية (٥) ، وإنما امتنع الاسم من الصرف عند اجتماع سببين من هذه الاسباب ، لأن هذه الاسباب كلها فروع ، فإذا اجتمع في الاسم سببان صار بهما فرعاً من جهتين : أحدهما أن الاسم يُخبر به ويُخبر عنه ، والفعل يُخبر به ولا يُخبر عنه ، وما أُخبر به وأُخبر عنه كان أصلاً ، لأنه مستقل كلاً فلو لم تكن الافعال لأستقلت

(١) في و (على) ، وهو تحريف .

(٢) في ب تأخر حوالى ثمانية أسطر ، وتقدم المتأخر مكانها .

(٣) بل ساقطة من ل ، وهو سهو من الناسخ .

(٤) ههنا (ساقطة من ش ، وهو سهو .

(٥) في ش ، س ، ر سبعة أسطر مقدمة على بعضها .

لذلك (١) ، وأما فرعية هذه الأسباب ، فالتعريف ' فرع ' التذكير معنى ولفظاً (ثم من تعرفه ' مسبوق ' بجهله ، واللفظ واضح ، والتأنيث ' فرع ' التذكير معنى ولفظاً) (١) ، أما المعنى فلتغلب المذكر ، وإن شيئاً يطلق على الأشياء كلها واللفظ واضح ' كقولك قائم ' ثم تقول قائمة ' ، ووزن الفعل فرع ' على وزن الأسم والوصف وما بعده واضح (٣) ، والوجه الثاني أن الأفعال مشتقة من الأسماء ، والمشتق فرع ' من المشتق منه ' ، فلما كان فرعاً من جهتين أشبهته ' الأسماء التي هي فرع ' من جهتين فسطعت عما قطعت عنه ' الأفعال وهو الجر والتوين ' ، أو قطع عن التوين وتبعه الجر ' ، لأنه ملازمه ' فاذا انتفى من غير عوض انتفى معه . فإن قيل كون الاسم عاملاً (٤) فرع ' على الفعل فينبغي على هذا إذا انضم إلى الاسم العامل سبب آخر ' أن يتمتع من الصرف . فالجواب عنه من وجهين : أحدهما أن (٥) لا نسلم الفرعية ، بل هما سواء (في إقتضاء العمل ، والعمل إنما هو (٦) باقتضاء الكلمة في المعنى ، وكما أن الفعل (٧) يقتضي متعلقاً فالاسم ' المقضي متعلقاً كذلك (٨) ألا ترى أن ضارباً في إقتضاء ضارب ، ومضروب كضرب في إقتضاء ذلك . الثاني سلمنا أن كونه عاملاً فرع ' إلا أنه لم يعتبر إلا

(١) في ر آخر أربعة أسطر إلى ما بعد (فافترق البابان) ، والتقديم والتأخير كثير في هذه النسخة .

(٢) ما بين القوسين : ساقطة من ت ، ب ، س ، وهو سهو من الناسخ .

(٣) في ب أعاد السقط السابق ، أي الذي سقط في رقم (٢) .

(٤) (عاملاً) : ساقطة من ش ، وهو سهو من الناسخ .

(٥) في ل : (أنه) ، وهو تحريف .

(٦) في ر : (باقتضاء) ، ساقطة .

(٧) في ر : (يعمل ' لأنه) ، وما اثبتناه أحسن .

(٨) ما بين القوسين : ساقط من ت ، وهو سهو من الناسخ .

معانٍ يصيرُ الاسمُ بهما فرعاً عن غيره لا معانٍ يشتركُ فيها الأصلُ والفرعُ ، ألا ترى أنَّ العُجْمَةَ إِنَّمَا اعتُبِرَتْ ، لأنَّ الاسمَ إذا قامتْ به العُجْمَةُ صارَ أعجمياً فيكونُ فرعاً على العربية ، فالذي الاسماءُ بالدلالة فهو مستغنٍ والفعلُ غيرُ مستغنٍ ، أو لأنها لما وُضعتْ للأخبارِ بهما خاصةً على جهةِ الإيجازِ والاختصارِ فيما يُستقلُّ به الاسماءُ كانتْ داخلةً عليها بعدَ استقلالِها وكانتْ فرعاً اعتُبرَ إِنَّمَا هي معانٍ [٣١ ظ] فروعٌ تقومُ بالاسمِ فيصيرُ فرعاً على أنَّ (١) ذلك المعنى غيرُ موجودٍ فيه وما ذكرتموه إِنَّمَا هو معنى اشتركَ فيه الاسمُ والفعلُ جميعاً فلمْ يتحققْ فيه كونُ الاسمِ فرعاً عما ليسَ ذلكَ فيه ، بل فرعٌ عما ثبتَ ذلكَ فيه (٢) فافترقَ البابانِ (٣) .

(والمعنوي كذلك كقتيل للمؤنث فأنه لا يكون معتبراً فيه التانيث إلا مع العلمية فثبت أنَّ التانيث اللفظي بالتاء ، والمعنوي مشروطٌ سببته العلمية فلو سميتَ مذكراً باسمِ موضوعٍ في الأصلِ لمؤنثٍ مجردٍ عن التاء علماً أو غيرَ علمٍ زائداً على ثلاثة نحو زينب وعناق ، لم تصرفه بخلاف رجلٍ سميتَ بربابٍ ، لأنه ليسَ للمؤنثِ في الأصلِ ، لأنه اسمٌ للسحابِ ، وكذلك حائضٌ وطالقٌ ونحوه ، لأنه مذكرٌ في الأصلِ وصِفَ به مؤنثٌ ، فإنْ كثرَ استعماله للمذكرِ كراعٍ ساغَ الوجهانِ وفي نحو شمالٍ وجنوبٍ وجهانِ بناءً على أنَّها صفاتٌ وأسماءٌ مؤنثة (٤) .

-
- (١) في ل : (أمر) ، وهو وهم .
 (٢) (فيه) : ساقطة من ر .
 (٣) في ر : أعاد أربعة الأسطر التي أخرت في رقم (١) في الورقة السابقة .
 (٤) ما بين القوسين ساقط من ش ، وهو سهو من الناسخ .

قوله : ووزن الفعل الذي يغلب عليه في نحو أَفْعَلَ فَإِنَّهُ
فيه أكثر منه في الاسم .

قال الشيخ : هذا قول المتأخرين ، وأما المتقدمون فيقولون
المعتبر إِمَّا زِنَةُ الفعل التي أولها زيادات من زيادات الأفعال
كأَحْمَرٍ أو المختصة وهذا أولى ، لأنَّنا إذا أَخَذْنَا القَلْبَةَ فَلَا تَبْتَ
لَنَا أَنَّ (أَفْعَلَ) في الأفعال أكثر منه في الأسماء ، بَلْ رَبَّمَا
تَبْتَ عَكْسُ ذَلِكَ ، فَإِنَّ (أَفْعَلَ) اسْمًا يُبْنَى مِنْ كُلِّ فِعْلٍ
ثلاثي للتفضيل فِيمَا لَيْسَ بِلَوْنٍ وَلَا عَيْبٍ ، وَيُبْنَى مِنَ الْأَلْوَانِ
وَالْعُيُوبِ لِغَيْرِ التَّفْضِيلِ ، وَقَدْ يَكُونُ مِنْ غَيْرِ فِعْلٍ كَأَرْتَبَ وَشَبَّهِ ،
وَأَفْعَلَ ، الْفِعْلُ إِنَّمَا يَكُونُ عَنْ بَعْضِ أَوْزَانِ فِعْلٍ وَلَيْسَ
بِالْأَكْثَرِ ، وَيَكُونُ مِنْ غَيْرِ فِعْلٍ نَادِرًا قَلِيلًا كَقَوْلِكَ أَشْكَلَ وَأَعْدَّ ،
فَتَبْتَ أَنَّ (أَفْعَلَ) فِي الْأَسْمَاءِ أَكْثَرُ مِنْهُ فِي الْفِعْلِ ، وَقَدْ اعْتَبِرَ
اتِّفَاقًا ، وَأَيْضًا فَإِنَّ فَاعِلَ فِي الْأَسْمَاءِ قَلِيلٌ نَادِرٌ كَخَاتَمٍ ، وَفِي الْأَفْعَالِ
كَثِيرٌ كضَارِبٍ وَقَاتِلٍ وَلَمْ يُعْتَبَرْ بِاتِّفَاقٍ ؛ فَإِنَّكَ لَوْ سَمَّيْتَ رَجُلًا
بِخَاتَمٍ صَرَفَهُ بِاتِّفَاقٍ . قوله : « أَوْ يَخْصُهُ فِي نَحْوِ ضَرْبٍ إِنْ »
سُمِّيَ بِهِ ، ، لِأَنَّهُ لَا يَدْخُلُ فِي الْأَسْمَاءِ إِلَّا بِجَعْلِهِ عِلْمًا مَنْقُولًا ،
وَالْأَفْعَالُ فَلَيْسَ مَخْصُوصًا بِالْفِعْلِ ، فَمَا مَا جَاءَ فِي نَحْوِ دُئِلَ : سَمٌ دَوِيْبَةٌ
تَشَبَّهُ ابْنَ عَرَسٍ ، وَقَدْ جَاءَ فِي شَعْرِ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ يَصِفُ جَيْشَ
أَبِي سَفْيَانَ حِينَ غَزَا الْمَدِينَةَ بَعْدَ بَدْرٍ بِمَاتِي رَاكِبٍ :

٣٤- جَاءُوا بِجَيْشٍ لَوْ قِيسَ مَعْرَسَهُ
مَا كَانَ إِلَّا كَمَعْرَسِ الدُّثُلِ (١)

عَارٍ مِنَ النَّصْرِ والدُّعَاءِ (٢) وَمِنْ
أَبْطَالِ أَهْلِ النِّكَاءِ وَالْأَسَلِ

فَتَسَمِيَّتُهُ لِلجَيْشِ بِمَا نُقِلَ ، عَنْ الْفِعْلِ فَغَيْرُ مُعْتَدٍ (٣) بِهِ
لِشُدُودِهِ ، وَأَمَّا اسْمُ الْقَبِيلَةِ فَلَا يَرْدُ كَضَرْبٍ لَوْ سُمِّيَ بِهِ ،
وَأَمَّا بَذَرٌ وَعَشْرٌ وَخَضَمٌ فَأَعْلَامٌ مَنْقُولَةٌ عَنْ الْفِعْلِ ، وَأَمَّا بِقَمٌ
فَاسْمٌ جُنْسٍ أَعْجَمِي وَلَوْ سَمِّيَتْ بِهِ لَمْ يَنْصَرَفْ لِلْعِلْمِيَةِ وَوزنِ
الْفِعْلِ لَا لِلْعَجْمَةِ ، فَقَدْ ذَهَبَ عَيْسَى بْنُ عَمْرِو (٤) إِلَى كَوْنِهِ فَعْلًا فِي
الْأَصْلِ مُعْتَبَرٌ فِي الْأَسْبَابِ كَضَرْبٍ وَعَلِمَ إِذَا سُمِّيَ بِهِ وَاجْتَبَحَ
بِقَوْلِ سَحِيمٍ :

(١) البَيْتَانِ لَكَعْبِ بْنِ مَالِكٍ فِي الدِّيَوَانِ وَرَوَايَةُ الدِّيَوَانِ (مَبْرُكَةٌ)
مَكَانَ (مَعْرَسَةٍ) ، (إِلَّا كَمَعْرَسَةٍ) مَكَانَ (كَمَعْرَسٍ) ،
(الدُّعَاءُ) ، (وَالْبَطْحَاءُ) مَكَانَ (النِّكَاءِ) ، مَعْرَسُهُ : الْمَكَانُ
الَّذِي يَنْزِلُ فِيهِ الْجَيْشُ • الدُّثُلُ : دَوِيْبَةٌ شَبِيهَ ابْنِ عَرَسٍ •
رَوَايَةُ شَوَاهِدِ الشَّافِيَةِ (عَارٍ مِنَ النَّصْرِ وَالثَّرَاءِ) وَفَسَّرَ النَّسْلَ
بِالْوَلَدِ ، وَلَا يَسْتَقِيمُ مَعَهُ الْمَعْنَى • الدِّيَوَانُ ص ٢٥١ ، مَا يَقَعُ فِيهِ
التَّصْحِيفُ وَالتَّحْرِيفُ لِلْعَسْكَرِيِّ ص ٤٧٧ ، أَخْبَارُ النُّجُوْمِ لِلْسِّيْرَانِي
ص ١٤ ، الْمُصَنَّفُ ٢٠/١ ، ابْنُ يَعِيْشَ ٣٠/١ ، شَوَاهِدُ الشَّافِيَةِ
١٤ ، الْمَبْهَجُ فِي تَفْسِيرِ أَسْمَاءِ شُعْرَاءِ الْحَمَاسَةِ ص ٧ ، الصَّحَاحُ
١٦٩٤/٤ ، الْعَيْنُ ٥٦٢/٤ •

(٢) فِي ل (الرَّأْيِ) ، وَمَا اثْبَتْنَاهُ أَصَحَّ •

(٣) فِي ل وَرَادٌ عَلَى جِهَةٍ ، وَهُوَ وَهْمٌ •

(٤) انْظُرِ الْكِتَابَ ٧/٢ •

٣٥- أَنَا بِنُ جَلَا وَطَلَّاعُ الثَّنَايَا
مَتَى أَضَعُ الْعِمَامَةَ تَعْرِفُونِي (١)

وهو عند سيويه محمولٌ على تقدير الجملة (٢) ، إمّا محكيّة صفةً
لمقدّر : أي رجلٍ جَلَا أو مُسمّى بها ، والمعتبر في وزن الفعل
الصفة حتّى لو غيرت على وجه يخرج به عن العلمية والاختصاص
لم يُعْثِرَ كما لو سُمّي بضربٍ بعد تخصيصه بإسكان الراء ،
وكما لو سُمّي بقبيلٍ وبيعٍ وردّ ونحوه ، لأنّ المعتبر الصيغة
التي لا اسمٌ عليها ، وقد رُجع بالأعلال إلى زنة الأسماء بخلاف ،
نحو يَهَبُ ، وَأَشَدُّ ، وَأَحْسَنُ ، أَمَّا (يَهَبُ) فلا نَهْ لِم
يرجع بالأعلال إلى زنة اسمٍ ، وأَمَّا أَشَدُّ وَأَحْسَنُ فلا نَ المعتبر
زنةُ أَفْعَلَ أوله زيادةٌ كزيادته وذلك باقٍ ، لأنّ الادلغام والتصغير
في ذلك سائغٌ وهو فَعَلَ ، ونحو أُسِرَ ويأْسُرُ ويسعُ ويهودُ ونحوهم
إن جعلت أوله زيادةً لم تصرفه وإلاّ صرفته ، ولو سُمّي
بأسجَارٍ لبقلّة أو آرْدَبٍ لم تصرفه ، لأنّهما مثلُ إِحْمَارٍ
واحْمَرَّ ، ولو سُمّي بأعْطَى بضم الهمزة ماضياً أو مضارعاً لم ينون
في حال الرفع والجَرِّ على قولٍ سيويه ، ولو سُمّي بأضْرِبَ
ونحوه قطعت الألف ليكون مماثلاً للأسماء كائتمد بخلاف ابن
وامرئٍ علماً . قوله : « والوصفية » في نحو أَحْمَرُ المراد بالوصفية
كونُ الاسمِ موضوعاً لذاتٍ باعتبارٍ معنى هو المقصود ، وقد قلب

(١) البيت لسحيم بن وثيل الرياحي جاهلي ، الثنايا : جمع ثنية وهي
الطريق في الجبل ، طَلَّاعُ : مبالغة في القوة على ركوب الصعاب ،
الكتاب ٧/٢ ، ابن يعيش ٦١/١ ، المقرب ٢٨٣/١ ، شرح الجمل
١٦٢/٢ ، المغني ١٦٠/١ ، الخزائن ١٢٣/١ ، المعين ٣٥٦/٤ ،
الاشمونى ٢٦٠/٣ .

(٢) الكتاب ٧/٢

بعض الصفات في استعماله اسماً مطَّرحاً وصفته فكون الوصفية الأصلية معتبرة كقولهم : آدَهمُ للقيد [١٤ و] وأرقمُ للحية .
 قال سيويه : لم يختلف العرب في منع صرفهما ^(١) ، وأسود : للحية مثلها في التحقيق ، وأماً أجدلُ للصقر وأخيلُ للطائر فيه خيلان ، وأفعى ^(٢) للحية ، فقد نقل سيويه أن بعض العرب ترك صرفه ، وهو وهم لأنها ليست بصفات في الأصل فتوهمت الوصفية لكون أجدل من الجدل وهو القوة ، وأخيل ذو خيلان ، وتوهم أن أفعى بمعنى : خيث ، وأخيل ذو خيلان .
 وجرى الخلاف في (أوَّل) بناءً على أنه (أفعل) كقول سيويه أو (فوعِل) كقول بعضهم ، والفرق بين أرمِل وأسود اسماً للحية خلافاً لسعيد الأخفش ^(٣) أن أرملاً إمّا اسم في الأصل وُصف ^(٤) به كآرْبَع بخلاف أسود ، أو أنه وصف في الأصل قابل للتأويل فكان كيعل فان أورد أسود للحية الأمشى ، أجيب بأنها طارئة بعد استعماله اسماً .

قوله : والعدلُ خروجه عن صيغة إلى أخرى في نحو عمر وثلاث .

قال الشيخ : والعدلُ على ضريين : ضرب يُعْلَم عدليته بالنظر إليه في نفسه ، وضرب لا يُعْلَم إلا بحكم منعهم صرفه .

(١) الكتاب ٥/٢ .

(٢) (أفعى) ساقطة من ت ، وهو سهو من الناسخ .

(٣) هو أبو الحسن سعيد بن مسعدة المشهورة بالأخفش الأوسط ، من مشاهير نجاة البصرة ، قرأ النحو على سيويه ، روى عنه أبو حاتم السجستاني توفي سنة (٢١٠هـ) . أخبار النحويين ص ٥٠ ، ٥١ ، إنباء الرواة ٣٦/٢ ، ٤٤ ، نزاهة الألباء ص ٩١ ، بغية الوعاة

٥٩٠/١ - ٥٩١ .

(٤) كذا في ر ، وفي الأصل : (وصفه) .

فمن الأول قولهم : آحادٌ ونساءٌ [١٤ و] ثلاثٌ ورباعٌ وموحدٌ ومثنًى ومثلٌ ومربعٌ ، فهذا تعلمٌ عدليته لأن الأصل في أسماء الأعداد والألفاظ المشهورة ، وهي واحدٌ واثنانٌ وثلاثةٌ ، فكان قياسُ ذلك أن يُقالَ ثلاثةٌ ثلاثةٌ فلماً غيرُوا الصيغة كان عدلاً محققاً ، وقد آجازه قومٌ ، إلى عشرٍ فقالوا يصحُّ قياساً على أنه قد جاء في شعر الكمي^(١) :

٣٦ - وَلَمْ يَسْتَرِثُوكَ حَتَّى
رَمَتْ فَوْقَ الرِّجَالِ خِصَالاً عَشَاراً

وفي شعر خدش^(٢) :

٣٧ - تَطَلُّ الطَّيْرُ مَاكِفَهُ عَلَيْهِ
مُرَّتَيْنِ وَأَنْجَبَةً عَشَاراً

وزعم قومٌ أنه يُقالُ وَحْدَانٌ إلى عَشْرَانٍ ، وزعم قومٌ أن المانع^(٣) في ذلك تكريرُ العدل ، لأنه مُمدولٌ في اللفظ عن اثنين ، وفي المعنى عن اثنين اثنين . وقولُ بعضهم : إنها معرفة لامتناع اللام . وقولُ آخرين أنه جمعٌ لزيادة معناه على الواحد رديءٌ ، ومنها فُعلٌ في التأكيد كَجَمَعَ وَكَتَعَ وَبَصَعَ وَبَنَعَ ، أمّا عن

(١) البيت من قصيدة للكميت يمدح بها أبان بن الوليد ، وبين بانه بلغ مبلغ الرجال في سن الحداثة وعلامهم بعشر خصال ، الخصائص ١٨١/٣ ، مجاز القرآن ١٦/١ ، ابن يعيش ٦٢/١ ، ادب الكاتب لابن قتيبة ص ٤٥٨ ، الخزائن ٨٢/١ ، اللسان مادة (عشر) ص ٢٦١ ، الصراح مادة (عشر) ٧٤٧/٢ .

(٢) وقفت الطير مقابلة له وهي صافّة اجنحتها لا تعضبي عنه على هيئة جماعات كل جماعة عشّار ، عشّار ، انظر أساس البلاغة ٧٥/٢ ، ٢٣٩ .

(٣) في له (من) ، وهو خطأ .

جَمْعٌ وَكُنَّعَ فَإِنَّهُ قِيَاسُهَا عَلَى قَوْلٍ إِذَا مَفْرَدُهَا جَمْعَاءَ كَحِمْرَاءَ وَحِمْرٍ ، وَإِمَّا عَنْ جَمَاعَاتٍ إِذَا مَذْكُرُهُ أَجْمَعُونَ ، وَإِعْتِرَاضُ أَبِي عَالِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ لَا يَسْتَقِيمُ أَنْ يَكُونَ عَنْ جَمْعٍ لِأَنَّ فَعْلَاءَ الْمَجْمُوعِ مَذْكُورُهُ بِالْوَاوِ وَالنُّونِ لَيْسَ قِيَاسُهُ فَعْلَاءَ وَاضِحٌ .

وَمِنْهَا أُخْرٍ وَهُوَ جَمْعُ الْأُخْرَى ، وَأُخْرَى تَأْنِيثُ أُخْرٍ ، وَآخِرُ

مِنْ بَابِ أَفْعَلَ التَّفْضِيلِ ، وَقِيَاسُ جَمْعٍ ^(١) بَابِهِ إِذَا قُطِعَ عَنْ الْإِضَافَةِ أَنَّ لَا يُسْتَعْمَلُ إِلَّا بِاللَّامِ فَاسْتَعْمَالُهُ بِضِيرٍ لَمْ يَدْخُلْ صَمَّا فِيهِ اللَّامُ ، وَإِعْتِرَاضُ أَبِي عَلِيٍّ بِأَنَّهُ لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَوَجِبَ أَنْ يَكُونَ مَعْرِفَةً ^(٢) ، كَسَحَرٍ وَغَيْرِهِ ظَاهِرٌ ، وَأُجِيبَ بِأَنَّهُ لَا بُعْدَ فِي اسْتِعْمَالِهِ نَكْرَةً بَعْدَ حَذْفِ اللَّامِ الْمَانِعَةِ ، وَالْأَوَّلَى أَنَّ يَكُونَ مَعْدُولًا عَنْ آخِرٍ مِنْ كَذَا ، لِأَنَّهُ قِيَاسُ مَا قُطِعَ عَنِ اللَّامِ وَالْإِضَافَةِ وَيَنْدَفِعُ الْإِعْتِرَاضُ . وَجَمِيعُ الْبَابِ مَعْدُولٌ عَنِ الْأَوَّلِ ؛ وَلَكِنَّهُ لَمْ يُوَثِّرْ إِلَّا فِي آخِرٍ لَكُنْ غَيْرُهُ لَا يَقْبَلُ التَّأْنِيثَ ، أَوْ يَقْبَلُ وَلَكِنْ فِيهِ عِلَّتَانِ غَيْرُهُ . وَجَمِيعُهُ مَعْدُولٌ عَنِ الثَّانِي إِلَّا آخِرُ الْمَفْرَدِ ، فَإِنَّهُ بَاقٍ عَلَى صِفَتِهِ ، وَهَجَرْدٌ مِنْ حَذْفٍ مَنْ لَا يُوجِبُ عَدْلًا ، وَآخِرُ بَابِهِ لِمَا فِيهِ مِنَ الْأَشْتِقَاقِ اقْتَضَى وَضْعَهُ أَنْ يَكُونَ بَعْدَ ذِكْرِ مُتَقَدِّمٍ ، وَالتَّرْتِيبُ أَنَّ يَكُونَ مِنْ جَنْسِهِ ، وَلَمَّا كَانَ الْمُتَقَدِّمُ هُوَ الْمُرَادُ مِنْهُ ، لَوْ أَتَوْا بِهَا لَكَانُوا فِي غِنَى عَنْهَا فَالْتَزَمُوا حَذْفَهَا لِذَلِكَ ، وَلَمَّا التَّرْتِيبُ ^(٣) حَذْفُهَا ^(٤) ، عَامِلُوهُ مُعَامَلَةً مَا لَيْسَ فِيهِ مِنَ الصِّفَاتِ ^(٥) .

(١) فِي ش (جَمْعُهُ أَنَّهُ) ، وَفِي ل (أَجْمَعُ) ، وَفِي ث جَمِيعُهُ .

(٢) شَرْحُ ابْنِ الْحَاجِبِ عَلَى كَافِيَّتِهِ ص ١٢٠ .

(٣) فِي ل (لِذَلِكَ) .

(٤) (لِذَلِكَ وَلَمَّا التَّرْتِيبُ حَذْفُهَا) سَائِقَةٌ فِي ل ، وَسَقُوطُهَا سَهْوٌ مِنَ النَّاسِخِ .

(٥) فِي ل زِيَادَةٌ عَلَى بَقِيَّةِ النَّسَخِ حَوَالِي سَطْرَيْنِ ، وَلَمَّا كَانَتْ هَذِهِ الزِّيَادَةُ مَنْقُولَةً مِنْ أَمَالِي ابْنِ الْحَاجِبِ - كَمَا ذَكَرْتُ فِي الدِّرَاسَةِ - لِذَلِكَ لَمْ أَذْكُرْهَا هُنَا .

والثاني من المعدول وهو الذي لا يُعرف إلاّ بنهم صرفه ،
نحو قولهم عُمِرَ وزُحِلَ وشبهه فنحو ذلك لا مجال للقياس فيه ،
وإنما يُمنع من الصرف ما مُنع منه ويُصرف ما صرف ،
فإذا مُنع حُكِمَ عليه فيه بالعدل ليكون على قياس لغتهم في منع
الصرف لسببين وليس فيه ما يمكن تقديره مع العلمية من الأسباب
سوى العدل ، وذلك ظاهرٌ ولو لم يُقدَّر لوجب أن يكون
السبب الواحد مانعاً من الصرف ، وهو خرم قاعدة معلومة الاطراد
أو صرفه وهو خلاف لغة العرب ، وإذا صرف وجب أن يُقدَّر
أصلاً غير معدول ، إذ تقدير المعدول يفسد^(١) مع الاستثناء عنه ،
والأكثر في لغتهم منع صرف فعل علماً ، وجاء الصرف قليلاً
كقولهم : هذا أَدَدٌ مصروفاً وكذلك لبد اسم النسر المعروف ،
وأما قزح اسم رجل أو موضع بالمزدلفة ، وقوس قزح فغير
مصروف [١٤ ظ] سُمِّيَ بفعل ما ليس مُسمًى به في لغة
العرب ولم تثبت كيفية استعماله فقليل الأولي منع صرفه إجراءً
له على الأكثر ، وقيل الأولي صرفه لأنّه القياس وتقدير العدل
على خلاف القياس ، وفي كلام سيويه ما يدل على أنّه إن كان
مشتقاً من (فعل) مُنع وإلاّ صرف •

ومنها سَحَرٌ وهو معدول عن السَحَر الذي هو قياس تعريف
مثله من التكرات قبل العلمية ، وجعل علماً كأمس عند بني تميم
في الأمرين • وأما أهل الحجاز فبنوا أمس لتضمته معنى لام
التعريف ووجب تقدير ذلك للأحكام الدالة عليه في اللغتين ، ولو
قيل في سَحَر أنّه مبني كأمس لم يكن بعيداً وإن اختلفت

(١) في و ، ب ، س (تغيير) •

المحرَّكان . وأما نحو سَحَرَا وَضَحَى وَعَشَاءَ وَعَثْمَةٌ وَمَسَاءَ ،
 وَأَنْتَ تَرِيدُ ضَحَى يَوْمِكَ وَعَشِيَّتَهُ وَعَثْمَةً لَيْلَتِكَ وَمَسَاءَهَا
 وَسَحَرًا بَعِيَهُ ، فَلَوْ قُصِدَ فِيهِ إِلَى تَضَمُّنِهِ مَعْنَى الْحَرْفِ لَبُسِيَ ،
 وَلَوْ قُصِدَ فِيهِ إِلَى الْعِلْمِيَةِ مَعَ الْعَدْلِ لَمُنَعَ مِنَ الصَّرْفِ وَلَكِنَّهُمْ
 جَعَلُوهُ مَعْدُولًا عَمَّا فِيهِ الْأَلْفُ ^(١) وَاللَّامُ لَا عِلْمًا فَلِذَلِكَ أَنْصَرَفَ
 وَأَمَّا لَمْ يَقْدَرِ الْعِلْمِيَةُ دُونَ الْعَدْلِ لِمَا يُلْزَمُ مِنْ مَنَعَ صَرْفِ
 عَثْمَةٍ وَعَثْمَةٍ لِلْعِلْمِيَةِ وَالتَّائِيثِ وَهِيَ مَصْرُوفَةٌ بِاتِّفَاقٍ . وَهِيَ ثُمَّ لَمْ
 يَقُلْ إِنَّ الْمَانِعَ فِي جَمْعِ وَبَابِهِ الْعَدْلُ وَالتَّعْرِيفُ لِمَا يُلْزَمُ مِنْ
 مَنَعَ صَرْفِ عَثْمَةٍ عَلَى كُلِّ تَقْدِيرٍ ، وَلِذَلِكَ اشْتَرَطَ الْمُحَقِّقُونَ أَنَّ
 يَكُونَ التَّعْرِيفُ بِالْعِلْمِيَةِ ، وَالْمَانِعُ عِنْدَنَا الْعَدُولُ وَالصِّفَةُ الْأَصْلِيَّةُ
 الْمَقْدَرَةُ فِيهِ كَأَنَّ أَصْلَهُ بِمَعْنَى مُجْتَمِعٍ ^(٢) . وَقَوْلُ الْخَلِيلِ ^(٣) فِي
 جَمْعٍ هُوَ مَعْرِفَةٌ بِمَنْزِلَةِ كُلِّهِمْ يَعْنِي أَنَّ الْأَضَافَةَ فِي الْمَعْنَى مَقْدَرَةٌ
 بَيَانًا لَصِحَّةِ جَرِيهِ عَلَى الْمَعْرِفَةِ تَوْكِيدًا لَا بَيَانًا لِلْمَانِعِ مِنَ الصَّرْفِ ،
 فَإِذَا سُمِّيَ ^(٤) بِجَمْعٍ وَأَخْرَجَ عَنْ سَيَوِيهِ مَنَعَ الصَّرْفِ ^(٥) ،
 وَعَنِ الْإِخْفَافِ وَالْكَوْفَيْنِ الصَّرْفُ بِنَاءً عَلَى اعْتِبَارِ عَدْلِهِ الْأَصْلِيِّ أَوَّلًا ،
 وَإِنْ سُمِّيَ بِسَحَرٍ فَعَنْ سَيَوِيهِ صَرْفُهُ عَكْسٌ مَا تَقَدَّمَ .

قوله : وَإِنْ يَكُنْ جَمْعًا لَيْسَ عَلَى زَنْةٍ وَاحِدٍ كَمَسَاجِدَ
 وَمَصَابِيحَ .

قَالَ الشَّيْخُ : فَلَا وَلِيَ أَنْ يُقَالَ وَالْجَمْعُ الَّذِي هُوَ صِغَةُ
 مُتَهَيِّ الْجُمُوعِ مِنْ غَيْرِ تَاءِ التَّائِيثِ لِيَخْرُجَ مَا عَلَى زَنْتِهِ وَاحِدٌ

(١) (الالف) ساقطة من ر .

(٢) في ت (مجتمعين) .

(٣) انظر الكتاب ١٤/٢ .

(٤) في ر (نحو) .

(٥) قَالَ سَيَوِيهِ : (جمع وكس مَصْرُوفَانِ فِي النُّكْرَةِ) الْكِتَابُ ١٤/٢ .

بناءً التائيد كَفَرَا زَنَةً ، لَأَنَّهُ 'بالتاء' يكون 'على زنة' كَرَاهِيَةً
 فيشبه 'المفرد' فيضعف 'قوة' صِيغَةُ 'متهى الجموع' . وقوله : « وإن'
 يَكُنْ 'جمعاً ليس 'على زنته' واحدٌ » من قولِ سيبويه وَإِنَّمَا لَمْ
 يَنْصَرَفْ 'لَأَنَّهُ' ليس شيءٌ يكون 'واحداً' على هذا البناء (١) ، ومُراد
 سيبويه وَإِنَّمَا لَمْ يَنْصَرَفْ 'الجمع' الذي هو صِيغَةُ 'متهى الجموع' ،
 لذلك يخرج 'نحو فَرَا زَنَةً' ، وفهم ذلك منه 'في موضع آخر' ،
 وإلاَ فَيَرِدُ 'على من جعل ذلك بمجردهُ هو العِلَّةُ 'النقض' بنحو
 أَفْعُلْ وَأَفْعُلَةٌ فَإِنَّهُ 'ليس 'على زنتها' واحدٌ . فالجواب 'عن
 أَفْعُلْ' بقولهم أَصْبَحَ ضَعِيفٌ ، لانفاقهم على أَنَّهُ 'لا يكون' زنته
 واحدٌ فلم يُعْتَدَ بِهِ لشذوذه كما تَقَدَّمَ في دُئيل ، والجواب
 بالأئمة اسم مكان في قوله (٢) :

٣٨- تَطَاوَلَ لَيْلُكَ بِالْأَثْمَدِ

وبأَذْرُح اسم 'مكان' في قوله (٣) :

٣٩- وَإِنَّ أَبَا مُوسَى عَشِيَّةً أَذْرُحَ

(١) الكتاب ١٥/٢ .

(٢) وتماهه : « وَتَامَ الْخَلْقِيُّ وَلَمْ تَرَقُدْ » الأئمة : اسم 'موضع' ،
 البيت لامرئ القيس وهو ديوانه ص ٩٢ ، وفي كتاب 'نزهة ذوى
 الكيس وتحفة الأدباء' في قصائد امرئ القيس ص ٤٧ ، مشاهد
 الانصاف على شواهد الكشاف ص ٢٥ ، العينى على الاشمونى
 ٢٣٦/١ .

(٣) الشطر لم اطلع على نسبته ولا على تكملته فيما اطلعت عليها من
 المصادر . أَذْرُح : على وزن أَذْرُعُ 'مدينة' تلقاء الشراة من أدنى
 الشام ، وقيل في فلسطين . معجم ما استعجم من اسماء البلاد
 والمواضع للبكرى (طبعة القاهرة) ١٣٠/١ .

أَضْعَفُ فَاِنَّهُ كَالْمَسْجِدِ لَوْ سُمِّيَ بِهِ • وَالْجَوَابُ بِأَنْمُلَةٍ
وَأَبْلُمَةٍ لِأَنَّ ذَلِكَ لَمَّةٌ فِيهِمَا أَضْعَفُ ، لِأَنَّ الْهَاءَ إِذَا لَمْ تُعْتَبَرْ
فِي ذَلِكَ وَجِبَ أَنْ لَا تُعْتَبَرْ فِي كَرَاهِيَةٍ ، وَأَمَّا الْجَوَابُ
بِأَنَّكَ وَأَرْزُ وَأَشْدُّ فَأَضْعَفُ ، لِأَنَّ أَنْكَأَ أَعْجَمِيٌّ ، وَأَيْضاً
فَلَيْسَ جَعْلُهُ أَفْعَلًا بِأَوْلَى مِنْ فَاعِلٍ وَأَرْزُ أَعْجَمِيٌّ وَأَيْضاً
قَرَزُ يَعْرُضُهُ وَأَشْدُّ جَمْعُ شِدَّةٍ بِدَلِيلِ قَوْلِهِ ^(١) :

٤٠- بَلَّغَتْهَا وَاجْتَمَعَتْ أَشْدَى

ونظائره ، ولكون هذه العِلَّةِ لم تبلغْ غيرها في القوةِ جَاءَ صرفُها
كثيراً في الشعرِ وفي الكلامِ للفواصلِ في مثلِ { قَوَارِيرًا } ^(٢) ، { ^(٣) }
الأولِ وللمتناسبِ مثلِ { سَلَسِلًا وَأَغْلَالًا وَسَعِيرًا } ^(٤) ، ومثلِ
قَوَارِيرًا الثاني حَتَّى تَوْهَمُ بَعْضُهُمْ أَنَّ مَنَعَ الصَّرْفِ بِهَا غَيْرُ

(١) البيت من ارجوزة لآبي نخيلة واسمه يعمر وهو من بني حمار بن
كعب بن سعد ، يمدح بها هشام بن عبد الملك ، ذكر البغدادى
خمسة ابيات قبله ، وروايته :

بَلَّغَتْهَا مُجْتَمَعُ الْأَشْدِّ فَانْهَلَّ مَا قُمْتُ صَوْبَ الرَّعْدِ
الْأَشْدِّ : جَمْعُ شِدَّةٍ عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ وَهُوَ الْقُوَّةُ ، وَفِيهَا الشَّاهِدُ ،
وَالْهَافِي بَلَّغَتْهَا يَعُودُ عَلَى الْخِلَافَةِ ، شَرَحَ الْكَافِيَةُ لِلرُّضِيِّ ٤٢/١ ،
الْخَزَانَةُ ٧٨/١ •

(٢) قوله تعالى : (كَانَتْ قَوَارِيرًا ، قَوَارِيرًا مِّنْ فِضَّةٍ) سورة
الانسان الآية ١٥ - ١٦ •

(٣) قرأ نافع وأبو بكر والكسائي وأبو جعفر بتنوينها معاً لأنهما
كسلاسل جمعاً وقرأ ابنُ كثير وخلف بالتنوين في الأول وبدونه
في الثاني ، وقرأ أبو عمرو وابن عامر وحفص وروح بغير تنوين
فيهما ووقفوا على الاول بالالف لأنه رأس آية • اتحاف فضلاء
البشر في القراءات الاربع عشر ص ٤٢٩ •

(٤) سورة الانسان الآية : ٤ •

مبتم • (قال ابن بابشاذ^(١) : وقد^(٢) جمعت العرب هذا الجمع
ثانياً تاهياً ومبالغةً ، فقالوا : | صَوَاحِبَاتُ يُونُسَ |^(٣)

٤١- قد جرى الطيرُ أَيْامِينَا^(٤)

جمع أَيْامِن فكَانَتْهُ نَزْلَ منزلةَ الآحادِ تقديراً قبلَ أَنْ يُجْمَعَ
لفظاً وفي ذلك بعضُ العذرِ لِمَنْ صرفَ سَلاسلَ وقَواريراً وهذه
طريقةُ أَبِي تَمِي الفَسَوِي^(٥) (٦) • وصفةُ هذا الجمعِ المانعُ أَنْ يكونَ
ثالثُ ألفاً وبعدَ الألفِ حرفانِ فصاعداً ، وحرفٌ مشددٌ ليسَ بعدَ
ذلكَ ثاءُ التَّائِيثِ •

قوله : 'إِلَّا ما اعتلَّ آخره' في نحو جَوَّارٍ وشبهه •

(١) هو طاهر بن أحمد بن بابشاذ النحوي المصري ، إمام عصره في علم
النحو من مؤلفاته المقدمة في النحو ، شرح الجمل للزجاجي شرح
الاصول لابن السراج ، توفي سنة (٤٦٩هـ) ، وثبات الاعمان
١٩٩/٢ ، معجم الادباء ١٧/١٢ ، النجوم الزاهرة ١٠٥/٥ ،
الاعلام ٣١٨/٣ •

(٢) انظر شرح الجمل لابن بابشاذ نسخة مخطوطة بدار الكتب برقم
٥٦٧ • ورقة ٢١٥ •

(٣) الحديث كما جاء في سنن النسائي : (أُنْكَنَ لِأَتْنِ صَوَاحِبَاتِ يُونُسَ)
سنن النسائي ١٣٣/١ ، شرح الجمل لابن بابشاذ ورقة ٢١٥ ،
شرح الكافية للرضي ٤٢/١ •

(٤) هذا الرجز لم يعرف قائله وتمامه :
(قَالَتْ وَكُنْتُ رَجُلًا فَطِينًا هَذَا لِعَمْرُ اللَّهِ إِسْرَائِينَا)
والشاهد فيه جَمَعَ يَمِينًا عَلَى إِيمَانٍ ثُمَّ جَمَعَ إِيمَانًا عَلَى إِيَامِينَ •
انظر المقرب ١٢٨/٢ ، اللسان (يمن) ٣٥١/١٧ ، شرح الجمل
لابن بابشاذ ورقة ٢١٥ •

(٥) هو ابو علي الفارسي وترجمته في ص ٩٥ •

(٦) ما بين القوسين ساقط من ل •

قال الشيخ : لا خلاف في لفظه في حال الرفع وفي حال
النصب ، وأمّا في حال الخفض فأكثر العرب يقولون : مررت
بجوّار ، ومنهم من يقول : مررت بجوّاري واختار ذلك
سيبويه والكسائي وقد جاء على هذه اللغة قول الفرزدق (١) :

٤٢- فَلَوْ كَانَ عَبْدُ اللَّهِ مَوْلَى هَجَوْتُهُ

وَلَكِنْ عَبْدُ اللَّهِ مَوْلَى مَوَالِيَا

[١٥ و] فأمّا حال النصب فواضح ، لأنّ قولك : رأيت جوّاري
مثل قولك : رأيت مساجد ، فلا أشكال ولا خلاف ، وحال
الخفض في اللغة الضعيفة واضح أيضاً ؛ لأنهم قدروه في أوّل
الأمر (٢) غير منصرف فوقت حركته فتحة فاحتلها كما يحتلها
في النصب ، وحال الرفع وحال الجرّ في اللغة الفصيحة مختلف في
تقديرها ، فمنهم من يقول : أصله جوّاري ومررت بجوّاري ؛
لأنّ أصل الأسماء الصرف ثم الاعلال قبل النظر في منع الصرف ،
فلمّا أعل صار كقاض ثم نظّر فلم توجد زنته على الزنة
[التي] (٣) فسُرت أوّلاً فبقى منصرفاً لاتقاء مانع الصرف ؛ لأنّ
لفظه كلفظة سلام وكلام فانصرف مثله ، ونُقِلَ عن سيبويه (٤)
أنّ أصله جوّاري بغير توين حُدِفَت الياء لعلتين [الضم] (٥)

(١) قاله الفرزدق في هجاء عبدالله بن أبي اسحاق لما لحّنه في بعض
أبياته ، والبيت غير موجود في الديوان ، وهو في الكتاب ٥٨/٢ ،
المقتضب ١٤٣/١ ، ابن يعيش ٦٤/١ ، الخزانة ١١٤/١ ، العين
٣٧٥/٤ ، معجم الهوامع ٣٦/١ .

(٢) في ر (أمره) ، وما أثبتناه ارجح .

(٣) (التى) : زيادة عن ر .

(٤) شرح الاشمونى ٢٤٥/٣ .

(٥) (الضم) : زيادة من ش ، ل .

مع الاستقلال بحرف العلة ثم عوض عن الياء التوين ، وهو
ضعيف يستلزم الوجه الضعيف في الجر ؛ لأنه يلزم أن يُقدَّر
(جَوَّارِي) كالمصوب ، فلا وجه لتغييره كالمصوب . ونقل عن
أبي العباس ^(١) أن أصله (جَوَّارِي) باسكن الياء ثم عوض
التوين عن الاعلال فالتقى ساكنان فحذفت الياء ، والتوين توين
العوض ، وهو أضعف . ومنهم من يقول : أصله جَوَّارِي
ومررت بجَوَّارِي ، فأُعلِّ كما تقدَّم في الاول ثم منع من
الصرف بعد الاعلال ، لأنه على وزن ما لا ينصرف تقديرًا ،
فحذفت منه توين الصرف وعوض عن الاعلال توينًا آخر
فامتنع تحريك الياء في الجر لحذفها لالتقاء الساكنين ، وفي الرفع
واضح ، فهو عند الجميع غير منصرف ، والتوين توين العوض ،
وعلى الوجه الاول منصرف والتوين توين الصرف ، وليس
بصحيح ^(٢) ، وقولهم : إنه ليس على زنة الجمع غير مستقيم ؛
لأنَّ المقدَّر فيه كالموجود الذي يدلُّ عليه وجوب كسر الراء
ونحوها في حال الرفع ، ولو كان [نحو] ^(٣) سلام وكلام لقيلا
جَوَّار كما يقال كلام ، فلمَّا لم يقل دلَّ على إرادتها ،
وتقديرها باعتبار الاحكام اللفظية ، وما نحن فيه [حكم] ^(٤) ،
لفظي ، ولو كان ما ذكره ^(٥) صحيحاً لوجب أن يقال في
أعلى أعلاً بالتوين ، لأنَّ أصله أَعْلَى فاعتلت الياء بقلبها
ألفاً وحذفت لالتقاء الساكنين وكان ينبغي على قولهم أن يُخرج

(١) شرح الاشمونى ٢٤٥/٣ .

(٢) في و (وهو الصحيح) ، ولا يستقيم مع كلام الشارح .

(٣) (نحو) زيادة عن ش ، ر .

(٤) (حكم) زيادة عن ر .

(٥) في ش (ذكره) ، وهو تحريف .

عن زنة الفعل بذهاب الالف فيصير 'مثل' زيد' ، ولما اعتبرت الياء مع حذفها لفظاً حتى منع الاسم من الصرف وجب اعتبارها في جوار ، والذي يدل على أن التوين عوض عن إعلال الياء لا تتوين الصرف إطباقهم في تصغير أعلى على أنه^(١) هو أعلى منك وشبهه ، وقد ثبت أن التصغير في أفعل غير مضر^(٢) في منع الصرف ، بدليل إجماعهم على هو أفضل منك غير منصرف ، وقد ثبت أن حروف العلة في أفعل في حكم الموجودة بدليل هو أعلى منك فلولا أن التوين تتوين عوض ، لوجب أن يقال هو أعلى منك ومررت بأعلى منك لوجود علة منع الصرف ، وهو الصفة ووزن الفعل ، ولا أثر للتصغير ولا لإعلال الياء ، لأننا قد بينا الغاءها .

قوله : حضاجر وسراويل .

[قال الشيخ^(٣) يردُ اعتراضٌ على هذا الجمع من وجهين : أحدهما قوله : « لا نظير له في الآحاد »^(٤) ، والآخر قولهم : إن علة منعه من الصرف الجمعية فأجاب عنها جميعاً بجواب واحد ، وهو أنهما في التقدير جمع ، والجمع المقدّر كالجمع المحقق ، ويدل عليه أنك [لو]^(٥) سميت رجلاً بمساجد ، لمنعه من الصرف للجمع المقدّر في الأصل ، وهو جواب ظاهر الصحة في

(١) في ل ، ت (أنه) ساقطة ، وهو سهو من الناسخ .

(٢) في ل (مؤثر) ، وهو تحريف .

(٣) (قال الشيخ) ساقطة من الاصل .

(٤) في ل هذه الجملة متأخرة عن التي بعدها .

(٥) (لو) زيادة عن ش ، ر .

حَضَاجِرَ لِأَنَّهُ جَمْعٌ مُحَقَّقٌ سَمَّيْتَ بِهِ الضَّعِيعَ^(١) ، وَهُوَ جَمْعٌ حَضَجِرَ فَهُوَ كَمَسَاجِدَ لَوْ سُمِّيَ بِهِ ، وَأَمَّا سَرَاوِيلٌ فَلَا يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مِثْلَهُ ، لِأَنَّهُ نَكْرَةٌ وَالثَّقَلُ فِي مِثْلِ ذَلِكَ^(٢) إِنَّمَا جَاءَ فِي الْأَعْلَامِ ، لَا فِي الْأَجْنَاسِ فَلِذَلِكَ اخْتَلَفَتْ أَجْوِبَةُ الْعُلَمَاءِ فِيهِ . فَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ : هُوَ أَعْجَمِيٌّ مُنْصَرَفٌ فَلَا يَرُدُّ عَلَيْهِ السُّؤَالَانِ^(٣) لِأَنَّهُ يَقُولُ أَرَدْتُ بِقَوْلِي لَا وَاحِدًا عَلَى زَنْتِهِ فِي أَوْزَانِ الْعَرَبِ وَهَذَا أَعْجَمِيٌّ فَلَا يَدْخُلُ نَحْتَ الْعُمُومِ وَلَا يَرُدُّ عَلَيْهِ مَنَعُ الصَّرْفِ ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ أَعْجَمِيٌّ غَيْرُ مُنْصَرَفٍ ، فَيَنْفَصِلُ عَنِ السُّؤَالِ الْأَوَّلِ بِمَا أَنْفَصَلَ بِهِ مِنْ قَبْلِهِ [١٥ ظ] وَيَنْفَصِلُ عَنِ السُّؤَالِ الثَّانِي بِأَنَّ هَذِهِ اللَّفْظَةَ لَمَّا أَشْبَهَتْ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ الْمَمْتَنِعِ مِنَ الصَّرْفِ أُجْرِيَتْ مَجْرَاهُ ، فَقِيلَ لَهُمْ فَلَانَعُ الْجَمْعُ وَمَا أَشْبَهَ الْجَمْعَ فَالْتَزَمُوهُ ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ : عَرَبِيٌّ مُنْصَرَفٌ ، فَيَنْفَصِلُ عَنِ الْأَوَّلِ بِكَوْنِهِ شَاذًا لَا اتِّدَادَ بِهِ كَمَا تَقْدَّمَ فِي دُرَيْلٍ ، وَلَا يَرُدُّ^(٤) مَنَعُ الصَّرْفِ ، وَالْجَوَابُ^(٥) عَنْ شَرَّاحِيلَ وَبَرَّاقِشَ وَمَعَاظِيرَ كَحَضَاجِرَ ، وَعَنْ مَلَائِكَةَ أَنَّهُ مُرْتَجِلٌ لِصِغَةِ الْجَمْعِ ، وَكَانَ كَالْجَمْعِ ، وَفِي حِمَارٍ حَزَّابٍ (تَذَكِيرُ حَزَّابِيَّةٍ وَجِهَانِ بِنَاءً عَلَى أَنَّهُ كَيْمَانٌ ، أَوْ جَمْعٌ ، فَيُقَالُ رَكِبْتُ حِمَارًا حَزَّابِيًّا عَلَى)^(٦) الْأَوَّلِ ، وَحَزَّابِيٌّ عَلَى الثَّانِي ، وَإِذَا سُمِّيَ بِنَحْوِ

(١) قَالَ سِيبَوَيْهٍ : وَأَمَّا جُعِلَ اسْمًا لِلضَّعِيعِ لِسَعَةِ بَطْنِهَا ، الْكِتَابُ

١٦/٢ .

(٢) فِي وَ ، ب ، ت : (هَذَا) ، وَمَا أَثْبَتْنَاهُ ارْجِعْ .

(٣) (السُّؤَالَانِ) عَنْ ل ، وَفِي وَ (السُّؤَالُ) .

(٤) فِي ر : (عَلَيْهِ) .

(٥) فِي وَ ، ب : هَذَا الْمُقْطَعُ يَأْتِي بَعْدَ جُمْلَةٍ (وَذَلِكَ عَلَى التَّوْهِمِ) .

(٦) مَا بَيْنَ الْوَسَيْنِ : سَاقِطَةٌ مِنْ وَ ، ب ، ت ، ش ، س .

مَسَاجِدَ ، فَسَعِيدُ الْاِخْفَشِ ^(١) يَقُولُ : بِصَرْفِهِ وَلَيْسَ بِمُسْتَقِيمٍ ،
أَمَّا إِذَا صَغُرَ الْعِلْمُ مِنْهُ فَالْقِيَاسُ صَرْفُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مُؤَنِّسًا
كَسَرَ أَوِيلَ لِلْعِلْمِيَةِ وَالتَّائِيثِ ، وَقَدْ يَكُونُ الْاسْمُ مَنْصَرَفًا مَكْبَرًا
أَوْ مَصْغَرًا (أَوْ غَيْرَ مَنْصَرَفٍ فِيهِمَا ، وَمَنْصَرَفًا مَكْبَرًا خَاصَّةً) ^(٢)
وَعَكْسُهُ كِيَزِيدَ وَأَحْمَدَ وَتَخَاصُمَ وَعُمَرَ ، وَأَمَّا رَبَاعٌ وَثَمَانٍ
وَيَمَانٍ وَشَامٍ فَيَأْوُهُ لِلنَّسَبِ وَزَيْدٌ الْفَاءُ عَوْضًا مِنْ إِحْدَى يَأْتِي
النَّسَبُ وَقَدْ جَاءَ ثَمَانِي فِي النَّسَبِ شاذًّا • قَالَ الشَّاعِرُ ^(٣) :

٤٣- يَحْدُو ثَمَانِي مَوْلَعًا بِلِقَاحِهَا
[حَتَّى هَمَمْنُ بِزَيْغَةِ الْإِرْتَاكِجِ] ^(٤)

وَذَلِكَ عَلَى التَّوَهُّمِ • وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ : هُوَ عَرَبِيٌّ غَيْرَ مَنْصَرَفٍ ،
فَلَا جَوَابَ إِلَّا مَا ذَكَرَهُ الزُّمَخْشَرِيُّ ، وَهُوَ ضَعِيفٌ كَمَا تَقَدَّمَ ،
وَأَمَّا يَقْوَى بَعْدَ بَيِّنَةٍ كَوْنُهُ عَرَبِيًّا ، وَكَوْنُهُ ^(٥) غَيْرَ مَنْصَرَفٍ لِمَا
يُؤَدِّي مِنْ مَنَعِ الصَّرْفِ بِغَيْرِ عِلَّةٍ هُوَ مَعْلُومُ الْاِمْتِنَاعِ ، فَكَانَ إِرْتِكَابُ
ذَلِكَ لَازِمًا ، وَنُقِلَ عَنْ سَبْيُوِيهِ أَنَّ سَرَ أَوِيلَ اسْمٌ أَعْجَمِي
أَعْرَبَ كَمَا أَعْرَبَ الْأَجْرُ إِلَّا أَنَّهُ أَشْبَهَ مِنْ كَلَامِهِمْ مَا لَا

(١) جاء في شرح الاشموني : (وعن الاخفش القولان) اي جواز الصرف
ومنع صرف الذي يُسَمَّى بِمَسَاجِدَ ٢٤٩/٣ •

(٢) ما بين القوسين ساقطة من ر ، وهو سو من الناسخ •

(٣) البيت منسوب لابن ميادة ، وهو من شواهد سبْيُوِيهِ ، الزَيْغَةُ :
الميل الى الازلاق ، الارتاج : الأعلاق ، أي هممن بالميل مما في أرحامها
من الاجنة ، الشاهد فيه ترك صرف ثماني تشبيهاً لها بما جُمِعَ
على زنة مفاعل ، انظر الكتاب ١٧/٢ ، شواهد التوضيح ص ٤٩ ،
الشمتمري ١٧/٢ ، الاشموني ٢٤٨/٣ ، العيني ٣٥٢/٤ •

(٤) ما بين المعقوفين : زيادة عن ر ، س •

(٥) (وكونه) : ساقطة من ش •

ينصرف' . ثم قال : فان حَقَرْتَهَا^(١) اسم رجل لم تصرفها كما تصرف عَنَّا^(٢) اسم رجل ، وقيل ظاهره أَنَّهُ عِنْدَهُ غير منصرف ، وهو الصحيح ، وقيل بالعكس من قوله كما أَغْرِبَ الأَجْرُ وهو منصرف وهو فاسد^(٣) ، لأنَّه قال أولاً وقيل من قوله : فان حَقَرْتَهَا علماً لم تصرفها وهو ضعيف ، لأنَّ الغرض بيان أَنَّ الجمع خلفه غيره .

قوله : والتركيب في نحو معد يكرب وبعليك .

قال الشيخ : التركيب الذي يُعْتَبَرُ في منع الصرف ما ليس بإضافي ولا اسنادي كقولك بعليك ، ولا يكون إلاَّ مع العلمية ، لأنَّ المركبات من هذا الباب لا تجامع إلاَّ مع العلمية ، وإنَّما جاء في نحو خمسة عشر ويلسين إذا سُمِّيَ بهما البناء^(٤) أيضاً بناءً على حكايته أصلهما ، وسيأتي الكلام على لغات بعليك في باب البناء .

قوله : « الالف والنون المضارعان لالفي التانيث] ومضارعتهما كونهما زائدتين في آخر الاسم يمتنع دخول تاء التانيث [^(٥) عليهما ،

(١) في الاصل : (جعلتها) .

(٢) انظر الكتاب ١٦/٢ .

(٣) وقد خالف الشيخ رأيه هذا في مصنفاته الاخرى حيث يقول : وإذا صَرَفَ فلا إشكال على ما ذكرناه الجمع المانع شرطه صيغة منتهى الجموع ، وقد فقدما هنا كونه جمعاً فلا أثر للشرط عند فقدان السبب ، وأما من قال العِلَّةُ كونه لا نظير له في الآحاد فلا إشكال عليه صرف أو لم يصرف . شرح الكافية لابن الحاجب ص ١٥ شرح الوافية ٩ ظ .

(٤) (البناء) : ساقطة من ش ، وهو سهو من الناسخ .

(٥) ما بين المعوفين : ساقط من الاصل واثباته يستقيم معه الكلام ١٠ .

ثمَّ الاسم الذي هما فيه إمَّا أن يكونَ صفةً ، وإمَّا أن يكونَ غيرَ صفةٍ ، فإن كانَ صفةً نُظِرَتْ فإن كانَ مما جاءَ له فعَلَى في مؤنَّته امتنعَ من تاءِ التَّائِثِ وامتنعَ من الصرفِ كسكرانٍ وغضبانٍ ، وإن كانَ مما جاءَ فعَلَانَةً صرفتهُ ، لأنَّه لم يُمنعْ من دخولِ تاءِ التَّائِثِ كندمانٍ ، وإن كانَ مما لم يثبتَ واحدةٌ منهما فقد اختلفَ فيه ، فمنهم من لم يصرفه ، وهم الأكثرونَ نظراً إلى امتناعِ دخولِ التاءِ ، ومنهم من صرفَ نظراً إلى أنَّه من قياسِ فعَلَانَةٍ لامتناعِ فعَلَى في مؤنَّته ، ومثاله ' فولك ' : الله ' رحمن ' رحيم ' ، وإن كانَ غيرَ صفةٍ لم يخلُ من أنَّ يكونَ علماً أو غيره ، فغيرُ العلمِ لا يكونُ إلا منصرفاً ، لأنَّه لا يتفقُ اجتماعُ علَّةٍ أخرى معه ^(١) ، وإن كانَ علماً امتنعَ من الصرفِ لوجودِ عِلَّتَيْنِ ، فعلى ذلكَ لو سمَّيتَ رجلاً بندمانٍ لامتنعَ من الصرفِ إذ بعدَ العلميةِ يمتنعُ دخولُ التاءِ عليه فامتنعَ من الصرفِ لوجودِ عِلَّتَيْنِ ، وإذا امتنعَ ندمانُ من الصرفِ بعدَ التسميةِ فنحو سكرانٍ وعمرانٍ أجدرُ ، وإذا احتَمَلَتِ النونُ بعدَ ^(٢) الالفِ الزيادةَ ، والاصالةَ وسُمِّيَ به علماً جازاً فعاملتهما بالامرينِ كحسانِ علماً ^(٣) فإنَّه يُحتملُ أن يكونَ من الحُسْنِ والحَسَنِ ، وزمانُ من زمَّ أو من زَمَّنَ أي أقامَ ، وشيطانُ من شاطَ أي هلكَ ، وشَطَنَ أي بعدَ .

قوله : والعجمةُ في الاعلامِ خاصَّةٌ •

قالَ الشيخُ : شرطُ العجمةِ في اعتبارها سبباً العلميةِ الاصليةِ في كلامِ العجمِ حتَّى لو كانَ الاسمُ أعجمياً ، ولكنَّه اسمُ جنسٍ ثمَّ

(١) (معه) : ساقطةٌ من ر ، وهو سهوٌ من الناسخ .

(٢) في ر : (مع) ، وهو تحريفٌ .

(٣) (علماً) : ساقطةٌ من ل ، وهو سهوٌ من الناسخ .

طُرأتْ عليه العلمية لم تعتبر العجمة كما لو سُمِّيَ بِدِيَّاجٍ
وَابْرِيْسِمٍ أَوْ لُجَامٍ [١٦ و] ، فَإِنَّهُ يُنْصَرَفُ ، وَإِنْ كَانَ أَعْجَمِيًّا
وَأِنَّمَا اشْتَرَطَتِ الْعِلْمِيَّةُ فِيهَا ، لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ اسْمُ جَنْسٍ امْتَزَجَ
بِكَلَامِهِمْ فِي أَحْكَامٍ مُتَعَدِّدَةٍ فَضَعُفَ أَمْرُ الْعَجْمَةِ ، وَإِذَا كَانَ مَعَ
الْعِلْمِيَّةِ لَمْ تَعْتَوِرْ ، تِلْكَ الْأَحْكَامُ فَاعْتَبِرَتِ الْعَجْمَةُ حِينَئِذٍ لِقَوْنِهَا ،
وَأَكْثَرَ الْحَوِيِّينَ يَشْرَطُ فِي إِعْتَابِ الْعَجْمَةِ الزِّيَادَةُ عَلَى الثَّلَاثَةِ
[أَوْ تَحْرِيكِ الْوَسْطِ] ^(١) ، وَهَؤُلَاءِ لَا يَجْزِلُونَ فِي نَوْحٍ وَنَوَاطِلٍ
إِلَّا الصَّرْفَ ، وَالْأَكْثَرُ عَلَى أَنَّهُ لَا اعْتِدَادَ بِتَحْرِيكِ الْوَسْطِ
وَبَعْضُهُمْ يَعْتَبِرُهُ ، وَهُوَ الصَّحِيحُ وَيَدُلُّ عَلَيْهِ إِعْتَابُ سَقَرٍ ^(٢) ، اِتِّفَاقًا •
وَقَوْلُ سَيَّوِيهِ ^(٣) ، كُلُّ مُذَكَّرٍ سُمِّيَ بِثَلَاثَةِ أَحْرَافٍ مِنْ غَيْرِ حَرْفٍ
تَأْنِيثٍ مَصْرُوفٌ أَعْجَمِيًّا كَانَ أَوْ عَرَبِيًّا إِلَّا أَن يَكُونَ فَعْلًا نَحْوُ
يَجْدٌ وَنَحْوُ ضَرْبٌ فَهُوَ مُنْقَوِضٌ بِسَحَرٍ وَالْيَسْ مِنْهُمَا اسْتِثْنَاءٌ •
وَقَوْلُهُمْ : التَّائِيثُ أَقْوَى مُلْتَفًى بِأَنَّ الْعَدْلَ الْمَقْدَرَّ أَضْعَفُ الْعِلَلِ ،
لِأَنَّهُ أَمْرٌ تَقْدِيرِي يَتَوَقَّفُ عَلَى مَنَعِ الصَّرْفِ ، وَلِذَلِكَ جَاءَ مِثْلُهُ
مَصْرُوفًا ، وَإِذَا اعْتَبِرَ فِي نَحْوِ سَحَرٍ ، وَبَابُ عُسْرٍ فَاعْتَبَارُهُ فَنَبِي
الْعَجْمَةِ ^(٤) أَوْ ^(٥) ، وَالْاسْمُ الْأَعْجَمِيُّ إِذَا وَافَقَ لَفْظُهُ الْعَرَبِيَّ وَقَصِدَ
إِلَيْهِ بِالتَّسْمِيَةِ فَلَا اعْتِدَادَ بِالْعَجْمَةِ كَمَا لَوْ سُمِّيَ بِإِبْرَاهِيْمَ وَقُطَيْدٍ
الْمَصْدَرُ أَوْ يَعْقُوبَ وَقَصِدَ بِهِ ذِكْرُ الطَّلَجِ وَنَحْوِ ذَلِكَ ، فَإِنْ
قِيلَ فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ إِعْتَابُ الْعَجْمَةِ فِي نَوْحٍ ^(٦) وَنَحْوِهِ مِمَّا سَكَنَ

-
- (١) (وتحرريك الوسط) : زيادة عن ل •
(٢) أي اعتبار تحريك الوسط في كلمة (سَقَر) الممنوعة من الصرف
اتفاقًا •
(٣) انظر الكتاب ١٣/٢ •
(٤) في ل : متأخرة حوالى خمسة أسطر ، عن لفظة (أولى) •
(٥) في و ، س ، ش ، ت : (ولوط) •

وسَطَهٗ أَوْلَى كَذَهَبِ المَصْنَفِ ، لِأَنَّهُ 'اعتْبِرَ في نحو هـند •
قلتُ : قدْ بُتِ الغاءُ قُوَّةُ التَّأْنِيثِ معَ التحريكِ ، ولا يلزمُ من الغاءِ
قوتِها معَ التحريكِ الظَّاهِرُها [معَ السكونِ لضعفِ السكونِ ، لكونِ
الكلمةِ في أَتْلَى درجاتِ الخفةِ ولذلكَ لمْ يَجِئْ بابُ 'نوحِ إِلَّا
مضروفاً وثبتَ في هَذهِ الوجْهانِ] (١) ومذهبُ صاحبِ الكتابِ أَنَّ
الجمْعَ تُمْنَعُ جَوَازاً معَ سكونِ الاوسطِ كالتَّأْنِيثِ المعنويِ على
ما سيأتي في آخرِ البابِ • قوله : « إِلَّا إِذَا اضْطَرَّ الشَّاعِرُ فَصَرَفَ »
مِثْلُ شَيْءٍ مِنْ قَوْلِهِ وَالْأَسْمُ يَمْتَنِعُ مِنَ الصَّرْفِ ، وَكُلُّ مَا لَا يَنْصَرِفُ
يَجُوزُ صَرْفُهُ لِلضَّرُورَةِ رَدّاً إِلَى أَصْلِهِ ، وَقَدْ مَنَعَ الْكُوفِيُّونَ صَرْفَ
بَابِ أَفْعَلَ مِنْكَ لِلضَّرُورَةِ ، وَاسْتَدَلُّوا بِأَنَّهُ لَمْ يُسْمَعْ مَعَ
كَثْرَتِهِ وَعِلَلُ بَأَنَّ (مِنْكَ) قَوِيَّةٌ بِهَا الْعِلَّةُ لِمَعْقِبَتِهَا السَّلَامُ
وَالِإِضَافَةُ الَّذِينَ يَعْقِلَانِ التَّنْوِينَ ، وَلَا يَنْدَفِعُ بِخَيْرِ مِثْلِ (٢) ، فَإِنَّهُ
لَا مُوجِبَ لِحَذْفِ التَّنْوِينِ وَأَمَّا مَا لَيْسَ فِيهِ سَبَبٌ فَلَا يَجُوزُ مَنَعُ
صَرْفِهِ لِلضَّرُورَةِ بِحَالٍ • وَأَمَّا مَا فِيهِ سَبَبٌ وَاحِدٌ فمُخْتَلَفٌ فِي مَنَعِ
صَرْفِهِ لِلضَّرُورَةِ ، فَالْبَصْرِيُّونَ يَمْنَعُونَ جَوَازَ الْمَنَعِ ، وَالْكُوفِيُّونَ
يَجِيزُونَ مَنَعَ الصَّرْفِ لِلضَّرُورَةِ • وَقَوْلُهُ : « وَمَا تَعْلُقُ بِهِ الْكُوفِيُّونَ
فِي إِجَازَةِ مَنَعِهِ فِي الشَّعْرِ لَيْسَ بَثْبَتٍ » ، أَي : لَيْسَ بِحِجَّةٍ ، وَالَّذِي
تَعْلُقُ بِهِ الْكُوفِيُّونَ قَوْلَ الشَّاعِرِ (٣) :

٤٤- فَمَا كَانَ حِصْنٌ وَلَا حَابِسٌ

يَفُوقَانِ مِرْدَاسَ فِي مَجْمَعِ

- (١) مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفَيْنِ : سَاقِطٌ مِنَ الْأَعْمَلِ وَإِثْبَاتُهُ أَحْسَنُ •
- (٢) (مِنْكَ) : سَاقِطَةٌ مِنْ وَ ، ش ، ت ، ب ، وَإِثْبَاتُهَا أَوْضَحُ •
- (٣) الْبَيْتُ لِلْعَبَّاسِ بْنِ مِرْدَاسٍ مِنْ قَصِيدَةٍ قَالَهَا حِينَ قَسَمَ الرِّسُولُ
(صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) غَنَائِمَ حَنِينَ بَيْنَ الْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبِهِمْ وَاعْطَاءِ
دُونِهِمْ ، انْظُرِ الْإِنْصَافَ ٥٠٠/٢ ، شَرَحَ الْجَمَلُ لَا بِنَ عَصْفُورَ ٤٥٩ ،
الْخَزَانَةُ ٧١/١ ، الْعَيْنُ ٣٦٥/٤ •

فإنَّه أراد^(١) أَنَّهُ لَيْسَ بِحِجَّةٍ لَّأَنَّ الرِّوَايَةَ « يَفُوقَانِ »
 شَيْخِي فِي مَجْمَعٍ^(٢) ، كَمَا يَقُولُ : بَعْضُ الْبَصْرِيِّينَ^(٣) فِي رَدِّهِ
 فَلَيْسَ بِمُسْتَقِيمٍ ، وَإِنْ صَحَّتْ هَذِهِ الرِّوَايَةُ ، لَّأَنَّ الرِّوَايَةَ الْآخَرَى
 صَحِيحَةٌ مَّنْقُولَةٌ فِي الْكُتُبِ الصَّحَاحِ كَصَحِيحِ مُسْلِمٍ وَغَيْرِهِ ، وَيَكْفِي
 فِي التَّمَسُّكِ بِهِ رَوَايَةُ صَحِيحَةٌ ، وَإِنْ رُوِيَ^(٤) غَيْرُهَا مِنْ جِهَةٍ
 أُخْرَى فَلَا يَضُرُّ إِذْ لَيْسَ بَيْنَهُمَا تَعَارُضٌ ، وَإِنْ أَرَادَ بِقَوْلِهِ : لَيْسَ
 بِحِجَّةٍ ، لِأَنَّهُ عَلَى خِلَافِ الْقِيَاسِ ، وَاسْتِعْمَالِ الْفَصَحَاءِ ، فَمُسْتَقِيمٌ
 عِنْدَ الْأَكْثَرِينَ ، وَقَدْ اسْتَعْمَلَ ذَلِكَ فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ وَفِيهِ نَظَرٌ ، وَقَوْلُ
 مَنْ قَالَ : إِنْ ثَبُوتُ رَوَايَةِ شَيْخِي يَنَاقِزُ رَوَايَةَ^(٥) مِرْدَاسٍ فَدَلَّ
 عَلَى بَطْلَانِهِ مُسْتَدَلًّا بِأَنَّهُ لَوْ كَانَ جَائِزًا لَمْ يُعَدَّلْ عَنْهُ إِلَى
 شَيْخِي ، لَكُنْهُ أَقْعَدَ مِنْهُ فِي الْمَعْنَى الضَّعِيفِ ، فَإِنَّ الشَّاعِرَ الْفَصِيحَ
 يُعَدَّلُ عَنْ مِثْلِهِ كَرَاهَةً ارْتِكَابِ الضَّرُورَةِ ، وَقَدْ اسْتَدَلَّ الْكُوفِيُّونَ
 أَيْضًا بِقَوْلِ ذِي الْأَصْبَعِ^(٦) :

٤٥- وَمِمَّنْ وَلَدُوا عَامِرُ
 ذُو الطُّوَلِ وَذُو الْمَرَضِ

(١) فِي ش (ب ه) .

(٢) الْأَنْصَافُ ٥٠٠/٢ .

(٣) رَوَايَةُ الْمُبَرَّدِ انْظُرْ حَاشِيَةَ الْأَنْصَافِ ٥٠٠/٢ .

(٤) (رُوِيَ) : سَاقِطَةٌ مِنْ وَ .

(٥) (رَوَايَةُ) سَاقِطَةٌ مِنْ ل ، وَهُوَ سِهْوٌ مِنَ التَّاسِخِ .

(٦) الْبَيْتُ مِنْ قَصِيدَةٍ لَذِي الْأَصْبَعِ الْعَدَوَانِي فِي الدِّيْوَانِ ص ٤٨٨ .

الْأَنْصَافُ ٥٠١/٢ ، شَرْحُ الْجَمَلِ لِابْنِ عَصْفُورٍ ٤٦٩ ، ابْنُ أَيْعِشَ

٦٨/١ ، ابْنُ عَقِيلٍ ٢٦٥/٢ ، الْعَيْنِيُّ ٣٦٤/٤ .

(٧) (رَوَايَةُ) : سَاقِطَةٌ مِنْ ل .

وليس ثبت أيضاً لصحة حملته على القيلة ، واستدلوا أيضاً بقول
الرقبات (١) :

وَأَمْصَعِبْ وَاحِشِينَ جَدَّ
الْأَمْرِ أَكْثَرُهَا وَأَطْيَبُهَا

وليس ثبت ، لقول الأصمعي رحمه الله فيه : أفسدت الحضريّة
لغته :

قوله : وَأَمَّا أَجَدُ سِبْطِهِ أَوْ آسَابُهُ العلمية الى آخره .

قال الشيخ : إِنَّمَا انصرف ما ينكّر ممّا لا ينصرف إذا كان
فيه العلمية قبل التكرير ، لَأَنَّهُ لَا يَتَّفِقُ مَا فِيهِ عِلٌّ أَحَدَهَا العلمية
وهي مؤثرة إلا وهي شرط في جميعها ، أو فيما سوى واحدة
منها ، وذلك أَنَّ العِلَّ تَسَعُ : أَحَدَهَا العلمية بقيت ثمانية (٢) ،
الوصف لا يكون مع العلمية ، لتضادهما ، والتأنيث شرطه العلمية
إِنْ كَانَ بِالتَّاءِ أَوْ مَعْنَوِيًّا ، وَإِنْ كَانَ بِالْأَلِفِ فَلَا أَثَرَ [١٦ ظ]
للعلمية ، فسقط التأنيث أيضاً ، والعجمة شرطها العلمية والتركيب
كذلك ، والجمع لا يؤثر معه العلمية فسقط أيضاً ، والالف
والتون إِنْ كَانَ مِمَّا لَيْسَ مَوْثَرُهُ فَعَلَى فِشْرَطِهِ العلمية وإلا فلا
يجامع العلمية فسقط أيضاً ، بقي العدل ووزن الفعل وهما لا
يجتمعان وبيانهُ أَنَّ للعدل زاناً مخصوصة ليس منها شيء على
وزن الفعل فلا يجتمع مع وزن الفعل ، فإِذَا ثَبَتَ أَنَّهُ لَا يَكُونُ

(١) البيت نسبة الشيخ للرقبات وهو في ديوانه ص ٢١٨ ، وانظر
الانصاف ٥٠١/٢ ، وابن يعيش ٦٨/١ ، المصعب : السيه ، والأسد ،

وتقول فلان مصعب من المصاعب كما تقول قرم من القروم .

(٢) (ثمانية) ساقطة من ش ، وهو سهو من الناسخ .

مع العلمية مؤثر" إلا ما العلمية شرط فيه ، أو واحد من العدل ووزن الفعل ولا يطرأ بالتكثير باعتبار ما لم يكن معتبراً إلا في باب أحمر على خلاف ، وجب أن يكون ما عداه إذا نكّر انصرف لبقائه بلا سبب إن لم يكن فيه عدل أو وزن فعل أو على سبب إن كان فيه عدل أو وزن فعل ، ولا يرد رجل سمي بمساجد أو صحرَاء أو ما أشبههما لأن العلمية في مثل ذلك لا أثر لها ، والحكم ثابت بالجمع على انفراده ، والالف على انفرادها فسمقط إirاده . قوله : « إلا نحو أحمر » فإنه مستثنى من هذه القاعدة عند سيويه لوجوب اعتبار الصفة بعد التكثير^(١) وجر عليها عند الأخفش ، إذا سمي بأحمر وشبهه ممّا فيه الصفة قبل العلمية ثم نكّر فسيويه يمنعه الصرف والأخفش بصرفه . ووجه قول الأخفش : إن العلمية تنافي الوصفية فإذا سمي ، فقد خرج عن الوصفية وبقي ممنوعاً من الصرف للعلمية ووزن الفعل ، فإذا نكّر زالت العلمية وبقي على سبب واحد فانصرف على قياس ما ذكرنا آنفاً ، ولذلك اتفق على منع صرف أفضل إذا سمي به وصرفه إذا نكّر وهو على مثل أحمر . ووجه قول سيويه : أن الصرف ومنعه من الأحكام^(٢) اللفظية فيعتبر في أمرها الوصفية الأصلية كما اعتبرت في جمعه وادخال اللام عليه ، ولذلك قالوا : في جمع أحمر حمر : وإن كان علماً ، وقالوا : الأحمر فلولا اعتبار الوصفية لم يجر ذلك فيه ، ولذلك لم يجر أن يقال في^(٣)

- (١) انظر الكتاب ٢/٢ .
(٢) في شرح الاشموني أجاز الأخفش منعه لجريه مجرى أحمر لأنه صفة على وزنه ، ٢٣٥/٣ .
(٣) في ل (أحكام لفظية) ، وهو تحريف .
(٤) في ر (رجع) ، وهي حشو .

أَحْمَدَ حَمْدٌ وَلَا الْأَحْمَدُ ، بَلْ قَالُوا : أَحَامِدُ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ
 بِصِفَةٍ فَقَدْ نَبَتْ أَنَّهُمْ يَعْتَبِرُونَ الْوَصْفِيَّةَ الْأَصْلِيَّةَ فَيَجِبُ إِعْتِبَارُهَا أَيْضاً
 هُنَا ؛ لِأَنَّهَا أَحْكَامٌ لَفْظِيَّةٌ مِثْلُهَا وَالَّذِي يَحَقِّقُ ذَلِكَ ، مِنْهُمْ صَرَفُ
 أَدْنَاهُمْ وَأَرْقَمُ وَأَسْوَدُ بَعْدَ خُرُوجِهِ عَنِ الْوَصْفِيَّةِ إِلَى الْأَسْمِيَّةِ ،
 فَلَوْلَا إِعْتِبَارُ الْوَصْفِيَّةِ الْأَصْلِيَّةِ لَمْ يَسْتَقِمْ ذَلِكَ ^(١) ، وَكَانَ يَجِبُ
 صَرْفُهُ فَاجْتِمَاعُهُمْ عَلَى مَنْعِ صَرْفِهِ دَلِيلٌ وَاضِحٌ فِي بَابِ أَحْمَرُ
 إِذَا نَكَّرَ عَلَى مَذْهَبِ سَيُوبَةَ ^(٢) . وَقَوْلُهُمْ : تَوَافَقْنَا فِي أَفْضَلِ الْعِلْمِ ،
 وَهُوَ مِثْلُهُ مُطَالَعَةٌ فَإِنَّهُ لَيْسَ مِثْلُهُ ، لِأَنَّهُ أَفْضَلُ لَا يَكُونُ صِفَةً
 حَيْثُ حَتَّى يَتَّصِلَ بِهِ (مِنْ) وَعِنْدَ ذَلِكَ نَحْنُ وَهُمْ مُتَّفِقُونَ عَلَى
 أَنَّهُ إِذَا نَكَّرَ لَمْ يَنْصَرَفْ ^(٣) ، فَمَا جَعَلُوهُ حُجَّةً لَهُمْ إِنَّمَا هُوَ حُجَّةٌ
 عَلَيْهِمْ . قَالُوا : لَوْ كَانَتِ الْوَصْفِيَّةُ الْأَصْلِيَّةُ يَصَحُّ إِعْتِبَارُهَا فِي مَنْعِ
 الصَّرْفِ لَصَحَّ إِعْتِبَارُهَا مَعَ الْعِلْمِيَّةِ كَمَا يَصَحُّ إِعْتِبَارُهَا فِي الْجَمْعِ
 وَالْأَلْفِ وَاللَّامِ مَعَ الْعِلْمِيَّةِ ، وَلَمَّا لَمْ يَصَحِّ لَمْ يَصَحِّ ^(٤) ، وَبَيَانُ أَنَّهُ
 لَمْ يَصَحِّ أَنَّكَ لَوْ سَمَّيْتَ رَجُلًا بِضَارِبٍ وَمَا أَشْبَهُهُ مِنَ الصِّفَاتِ
 لَانْصَرَفَ بِالْإِجْمَاعِ . وَلَوْ اعْتَبِرَتِ الْوَصْفِيَّةُ الْأَصْلِيَّةُ لَوَجِبَ أَنْ
 يَكُونَ غَيْرَ مَنْصَرَفٍ فَلَمَّا لَمْ يَصَحِّ إِعْتِبَارُهَا مَعَ الْعِلْمِيَّةِ لَمْ يَصَحِّ
 إِعْتِبَارُهَا بَعْدَ التَّنْكِيرِ ؛ لِأَنَّهُ إِذَا نَكَّرَ نَفْسَ الْعِلْمِ بَعْدَ إِتْقَانِ إِعْتِبَارِ
 الْوَصْفِيَّةِ ، فَلَا وَجْهَ لَاعْتِبَارِهَا بَعْدَ ذَلِكَ ، وَهُوَ مُشْكَلٌ . وَالْجَوَابُ
 عَنْهُ أَنَّهُ لَمْ يَعْتَبَرِ الْوَصْفِيَّةُ مَعَ الْعِلْمِيَّةِ فِي حُكْمٍ وَاحِدٍ لَتَنَافِي ثُبُوتِهِمَا
 فِي التَّحْقِيقِ فَكَرِهُوا تَقْدِيرَ شَيْئَيْنِ مُتَنَافِيَيْنِ يُثْبِتَانِ ^(٥) حُكْمًا وَاحِدًا

(١) (ذَلِكَ) سَاقِطَةٌ مِنْ ل ، ت ، سَهْوًا .

(٢) انْظُرِ الْكِتَابَ ٢/٢ .

(٣) فِي ل (إِذَا لَمْ يَنْكُرْ لَمْ يَنْصَرَفْ) ، وَمَا اثْبَتْنَاهُ أَفْضَلَ .

(٤) (لَمْ يَصَحِّ) سَاقِطَةٌ مِنْ ب ، س ، سَهْوًا .

(٥) (يَثْبِتَانِ) سَاقِطَةٌ مِنْ ل ، وَهُوَ سَهْوٌ مِنَ النَّاسِخِ .

بخلاف الجمع ودخول الالف واللام ، فإنه 'حكم' باعتبار الوصفية
(لا مشاركة للعلمية [التي كانت] ^(١) معها ^(٢)) فيه فاذا نُكِّرَ نحو
أَحْمَرَ فقد زالت العلمية التي كان يتعذرُ اعتبارُ الوصفية معها
في الحكم ^(٣) الواحد ^(٤) وهو منع ^(٥) الصرف ، ولم يتعذرُ اعتبارُ
الوصفية بعد التكرير ، لأنه حينئذ صارَ مثلُ 'أَحْمَرَ في الجمع' ،
ودخولُ الالف واللام بخلاف ما قبل التكرير ، فظهر الفرق بين
الوصفية مع العلمية وبينهما بعد التكرير .

قوله : وما فيه بيان من الثلاثي الساكن الحشوي كنوح ولوط
منصرف في اللغة الفصيحة التي عليها التنزيل .

قال الشيخ : أكثرُ الناسِ على صرفِ نوحٍ ولوطٍ وجوباً
[١٧ و] كما تقدّم في إشتراط الزيادة ، أو تحريك الأوسطِ على
الأصح ، وإن كان الأكثرُ على إشتراط الزيادة تعييناً ، وخالفهم
الزمخشري فيهما معاً لشبهة ، وهو أنّهم متفقون على جوازِ صرفِ
نحو دَعَدٍ وَهَنَدٍ ومنعه الصرف ، وجوازِ صرفه لمقاومة السكون
أحدَ السببين ، ومتفقون على وجوبِ منعِ الصرفِ في مَاءٍ وَجُورٍ ،
فلو كانت العجمة لا أثرَ لها في الساكنِ الأوسطِ ؛ لكانَ حكمُ مَاءٍ
وَجُورٍ حكمَ هَنَدٍ ودَعَدٍ في منعِ الصرفِ وجوازه ، ولما تخالفا دلَّ
على اعتبارِ العجمة في الساكنِ الأوسطِ ، فثبتَ أَنَّ نحوَ هَنَدٍ كنوحٍ
ولوطٍ ، وهو قويٌّ جداً بالنظرِ الى المعنى إلاّ أَنَّهُ لم يُسمَعْ منعُ

(١) (التي كانت) زيادة عن ش ، ل ، ر .

(٢) (معها) ساقطة من ش ، وهو سهو من الناسخ .

(٣) ما بين القوسين ساقط من ت ، وهو سهو من الناسخ .

(٤) (الواحد) ساقطة من و ، س ، ب ، وما اثبتناه أصح .

(٥) في س (فلو مُنِعَ الصرفُ) ، ولا يستقيم معه المعنى .

صرف نحو نوح ولوط مع كثرة استعماله ، والمختار منع صرف باب هند ، فوجب أخذ قده في العجمة ، وهو أن يشترط في اعتبارها الزيادة والحركة على القول الآخر ، وحينئذ يقع الفصل بين نوح ، وبين هند • والجواب عن ماء وجور ، هو (١) أن السكون إنما يقاوم التأنيث بشرط ألا يتقوى بالعجمة ، ولا يلزم من كون العجمة مقوية في إمتناع مقاومة السكون أن يكون سبباً فيما سكن وسطه ، فتدفع بذلك الشبهة •

قوله : والتكرّر في نحو بشرى وصحراء ومساجد ومصايح •

قال الشيخ : اللام في التكرّر لتعريف العهد لما تقدّم في أوّل الفصل من قوله : أو تكرر واحد ؛ لأنّ المعنى : أو حصل تكرر ، ويكون ذلك في موضعين : أحدهما الف التأنيث المقصورة ، أو الممدودة ، نزلوا لزومها في الكلمة منزلة تأنيث مكرر ، والثاني الجمع المقدّم (٢) صفته وهو صيغة متهى الجموع ، ألا ترى أنك تقول : كلب وأكلب ، ثمّ تجمع أكلباً على أكالب ثم لا تجمع أكالب ، لأنّه قد جمع مرتين فيتكرر فيه الجمع فلذلك قام مقام علتين ، (وحمل مساجد وشبهه عليه لمشاكلته في وزنه وامتناع جمعه وإن لم يكن جمع (٣) مرتين (٤) فكرر فيه الجمع جمعين محققين تنزيلاً له منزلته للمشاكلة المذكورة فلذلك قام مقام علتين والله أعلم (٥) •

- (١) (هو) : ساقطة من ل سهواً •
 (٢) في ب (المقدّر) ، وهو تحريف •
 (٣) (جمع) ساقطة من ل • سهواً •
 (٤) في ر (جمعين) ، وما اثبتناه أرجح •
 (٥) ما بين القوسين ساقط من ت ، وهو سهو من الناسخ •

القول في وجوه إعراب الاسم

قوله : والفاعل واحد ليس إلا .

قال الشيخ : يريد أن نسبة الفعل إلى الفاعل على جهة الاستناد ، والاستناد لا يختلف فلذلك لم يتعدد الفاعل ، ونسبة الفعل إلى المفعول ليست على جهة الاستناد وإنما هي على جهة التعلق^(١) ، والتعلق يختلف^(٢) فتارة يتعلق به على أنه الذي فعل ، وهو المفعول المطلق ، وتارة يتعلق به على أنه الذي فعل فيه ، وهو المفعول فيه ، وتارة يتعلق به على أنه الذي فعل من أجله ، وهو المفعول من أجله ، وتارة يتعلق به على أنه فعل معه وهو المفعول معه ، فلذلك لم يجرى الفعل إلا (بفاعل واحد وقد جاء بمفاعيل متعددة)^(٣) .

قوله : وأما التوابع إلى آخره .

قال الشيخ : اختلف الناس في عامل التوابع ، فمنهم من يقول ينسحب حكم العامل على القيلين جميعاً^(٤) أعني التابع والمتبوع . ومنهم من يقول : يُقدَّرُ عاملٌ مثله في المتبوعات كلها . ومنهم من يقول : هو في البدل والمعطوف بالحرف مقدَّرٌ ، وفي غيره منسحب ، والفرق أن البدل حكم تكرار العامل بدليل مجيء ذلك صريحاً

(١) في ل (التعليق) ، وهو تصحيف .

(٢) (يختلف) : ساقطة من و ، ش ، ب ، ت ، س ، ل ، وهو سهو .

(٣) في ل (لفاعل واحد وقد يجرى لمفاعيل) .

(٤) في ل (معاً) ، وفي ت (جميعهما) ، وما أثبتناه ارجح .

في قوله تعالى : { لِلَّذِينَ اسْتَضَعُّوا لِمَنْ آمَنَ مِنْهُمْ } (١) ،
والعطف بالحرف فيه ما يقوم مقام العامل ، فكأنه 'موجود' ولذلك
فرّق بين هذين القسمين وبين ما عدهما . وقيل العامل فيها
كونها (٢) صفة ، وقيل العامل عامل الصفة والموصوف معاً وكذلك
بقية التوابع . والصحيح الأول ، لأنه به يتقوم المعنى مقتضي
للاعراب ، ولأن المعنى عليه بدليل اشترت الجارية نصفها وجاءني
غلام زيد وعمرو ، ألا ترى أنه لو قدر الأول 'فسد المعنى ،
وفساد غير البدل والعطف أولى ، وبه تبين فساد القول الثالث .
ومن صحح الثاني بدليل أعجبنى قيام زيد وعمرو ، وقيام زيد
لا ينسب إلى عمرو مردود بأن القيام لم ينسب إلى عمرو بعد
نسبه إلى زيد وإنما نسبه المتكلم في أول الأمر إليهما معاً ، مثل قام
الزيدون ، وإذا وجب صحة ذلك في غير تقدير وجب صحة
الآخر ، ومن صحح الثالث بنحو { لِبَيُوتِهِمْ سَقْفًا مِنْ
فِضَّةٍ } (٣) ، يجاب بأن حروف الجر [١٧ ظ] في نحو ذلك
للتأكيد ، وضعف الرابع بلزوم إعراب واحد وبأنه ليس به
يتقوم المعنى مقتضي للعرب ، والخامس قريب ، (وترك ذكر
المفعول الذي لم يسم فاعله لأنه عند فاعل (٤) ، وترك
ذكر المرفوع في باب كان ، لأنه عند فاعل ، لأنه منسوب إليه
الفعل ، ومن قال : ليس بفاعل لأن أفعالها لا دلالة لها على الحدث
يلزم منه أن لا تكون أفعالا ، وسمي الرفع رفعاً لاستعلاء الشفتين
عنده ، كما أن الخفض يسمى خفضاً لنزول الشفتين عما كانت

(١) سورة الأعراف الآية : ٧٥ .

(٢) في ش (كونه) ، وتحريف .

(٣) سورة الزخرف الآية : ٣٣ .

(٤) ما بين القوسين ساقط من ر ، وهو سهو من الناسخ .

عِنْدَهُ ، والجَرُّ إمَّا لِأَنَّهُ بِمَعْنَى الْخَفْضِ مِنْ جَرِّ الْجَبَلِ وَهُوَ
أَسْفَلُهُ ، وَإِمَّا لِأَنَّهُ يَدُلُّ عَلَى جَرِّ مَعْنَى الْفِعْلِ إِلَى الْأَسْمِ - أَيْ
إِيصَالِهِ - فَمُسَمًّى بِاسْمٍ مَدْلُولِهِ ، وَإِمَّا النَّصْبُ ، فَلِأَنَّهُ مِنْ الْأَلْفِ
الَّتِي الْإِنْتِصَابُ مِنْ صِفَتِهَا .

ذَكَرُ الْمَرْفُوعَاتِ

الْفَاعِلُ

قوله : الفاعلُ هو ما كانَ المسندُ اليه مِنْ فِعْلٍ أو شَبْهِهِ
مَقْدَمًا عَلَيْهِ أَبَدًا .

قالَ الشَّيْخُ : قوله : « هو ما كانَ المسندُ اليه مِنْ فِعْلٍ أو شَبْهِهِ »
لم يقتصرْ على قوله : « هو المسندُ اليه مِنْ فِعْلٍ أو شَبْهِهِ » ؛
لِأَنَّهُ يَرُدُّ عَلَيْهِ مِثْلُ قَوْلِكَ : زَيْدٌ قَامَ فَإِنَّهُ مُسْنَدٌ إِلَيْهِ وَلَيْسَ
بِفَاعِلٍ . فقالَ : « مَقْدَمًا عَلَيْهِ » لِيُخْرِجَ ذَلِكَ عَنْهُ ، وَهُوَ فِي الْحَقِيقَةِ
غَيْرُ لَازِمٍ ، لِأَنَّ زَيْدًا فِي قَوْلِكَ : زَيْدٌ قَامَ لَيْسَ بِمُسْنَدٍ إِلَيْهِ الْفِعْلُ
أَوْ شَبْهُ الْفِعْلِ ، وَإِنَّمَا أُسْنِدَ مَعَ مَا أُسْنِدَ إِلَيْهِ الْفِعْلُ ، فَالْفِعْلُ
وَشَبْهُهُ مُسْنَدٌ إِلَى مَا هُوَ مُؤَخَّرٌ وَهُوَ الضَّمِيرُ ، وَهُمَا جَمِيعًا مُسْنَدَانِ إِلَى
زَيْدٍ ، وَإِنَّمَا اتَّفَقَ أَنَّ الضَّمِيرَ الَّذِي فِي قَامَ أَوْ فِي قَائِمٌ فِي قَوْلِكَ :
زَيْدٌ قَائِمٌ هُوَ فِي الْمَعْنَى : زَيْدٌ فَتَوَهَّمْ أَنَّهُ وَارِدٌ وَلَيْسَتْ هَذِهِ دَلَالَةٌ
لِغَوِيَّةٍ وَإِنَّمَا هِيَ دَلَالَةٌ عَقْلِيَّةٌ ، وَلِذَلِكَ لَمْ يَخْتَلَفْ فِي أَنَّهُ مُسْنَدٌ إِلَى
الضَّمِيرِ لَا إِلَى زَيْدٍ ، وَيُجَابُ عَنْ ذَلِكَ بِإِعْتِبَارِ لَفْظِ هَذَا الْحَدِّ ،
فَإِنَّ قَوْلَهُ مِنْ فِعْلٍ أَوْ شَبْهِهِ لَمْ يَأْتِ بِهِ قَاصِدًا إِلَى أَنَّهُ مِنْ جُمْلَةِ
الْحَدِّ لِمَا فِيهِ مِنَ التَّرَدُّدِ الَّذِي هُوَ مُنَافٍ لِلْحُدُودِ ، وَإِنَّمَا أَتَى بِهِ
كَالْفَضْلَةِ مَبْنِيًّا أَقْسَامَ الْمُسْنَدِ ، فَلَمَّا لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ مَقْصُودًا فِي الْحَدِّ

دخل عليه لو اقتصر عليه زيد قام وزيد قائم أبوه وشبهه لأنه مسند إليه ، فلو اقتصر على قوله : هو المسند إليه ؛ لدخل ذلك في الحد فاحتاج الى أن يقول : مقدماً عليه أبداً ، أمّا من قال : الفاعل هو المسند إليه الفعل أو شبهه فقد جعل^(١) ذكر الفعل وشبهه من جملة حده ، وعند ذلك لا يحتاج الى ذكر وجوب التقديم لما تبين أنه لا يكون إلا كذلك ، ثمّ مثل باسناد الفعل وشبهه ، لما قصد الى ذكرهما أولاً وسيأتي ذكر ما تنزل منزلة الفعل في ذلك في آخر قسم الاسماء .

قال الشيخ . ومفعول ما لم يُسم فاعله عنده فاعل والذي يدل عليه أنه داخل في حده ، وأنه لم يذكره في المرفوعات ، فدل على أنه داخل في حدّ الفاعل إذ لا يصح دخوله مع غيره بوجه وأنه قد صرح بذلك في بعض فصول كتابه . وهو قوله : وتضاف الصفة الى فاعلها كقولك : معمور الدار ومؤدب الخدام ، ومن لم يجعله فاعلاً احتاج في حدّ الفاعل الى حدّ لا يدخل هو فيه^(٢) ، فتقول : هو ما أسند الفعل اليه وقدّم عليه على طريقة فصل أو على طريقة القيام به .

قوله : وحقه الرفع .

قال الشيخ : وأراد أن ذلك لأمر يناسبه لا على أن تخبر بأنه مرفوع ؛ لأن ذلك قد علم من أصل كلامه في

(١) في ل (دخل) ، وهو تحريف .

(٢) في ل (ما لم يُسم فاعله) ، وهو وهم .

(٣) (ان ذلك) ساقطة من ل ، وهو سهو .

المرفوعات • الوجه الثاني استحق به الرفع 'أَنَّهُ' لِمَا احتجَّ إلى الاعراب للمعاني الجارية على الأسماء وكان الفاعل متحداً غير متعدد وغيره متعدد كان المفرد 'أَوَّلَى' بالحركة المستقلة ليقول الثقل ، والمتعدد 'أَوَّلَى' بالحركة الخفيفة لذلك ، وقيل 'لأنَّه' الأول 'فَأُعْطِيَ' الأثقل قبل الكلام ^(١) 'بِمَا بعده' • قوله : 'ورافعه' ما أُسْنَدَ إليه « يعني : الفعل وشبهه » ويعني : برافعه ما يُسَمَّى عاملاً في اصطلاح النحويين ، ومعنى العامل : هو الأمر الذي يتحقق به المعنى المقتضي للاعراب ، ومعلوم أن مقتضى الاعراب في الفاعل هو الفاعلية ، على ما تقدّم ، ولا تقوم الفاعلية وتحقق إلاّ بمسند من الفعل ، أو شبهه ، فعلم أن ما أُسْنَدَ إليه هو الفاعل ولا فرق في الفاعل بين أن يكون مثبتاً ، أو منفياً ، فزيد في قام زيد فيما نحن فيه مثله في ما قام [١٨ و] زيد ؛ لأنَّه 'إنما كان فاعلاً باعتبار ذكر الفعل معه دالاً على من هو له وهو كذلك أثبت أو نُفِيَ ، قوله : « والأصل فيه أن يلي الفعل » لأنَّه 'أحد جزئي الجملة المفتقرة إلى ذكرهما ، وقد وجب تقديم الفعل فينبغي أن يليه الجزء الآخر' المفتقر إليه لا غيره من الفضلات إذ المفتقر إليه 'أَوَّلَى' بالذكر من المستغنى عنه ، قوله : « فاذا قدّم عليه غيره كان في النية مؤخراً » وهو أثر ما تقدّم ثم استدلّ على ذلك بمسألتين : أحدهما جائزة والأخرى ممتنعة ، ولا وجه للفرقة بينهما إلاّ باعتبار ما تقدّم ذكره ، ووجه الدلالة هو أَنَّهُ 'قد علم أن الضمير لا بدّ له من عودة على مذكور مقدّم إمّا لفظاً ومعنى وإمّا لفظاً لا معنى وإمّا معنى لا لفظاً ، فإن كان غير عائد على شيء من ذلك كان ممتعاً وقد جاز ضرب غلامه زيد ، وامتنع ضرب غلامه

(١) في ل ، ب (الكلال) ، وهو تحريف .

زَيْدًا ، فَلَوْ كَانَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَلَى سِوَاءٍ ؛ لَجَازَتْ الْمَسْأَلَتَانِ ، أَوْ
امْتَعَتَا ، وَلَمَّا جَازَتْ أَحَدَاهُمَا وَامْتَعَتِ الْأُخْرَى ، وَلَا مَصْحَحٌ سِوَى
مَا ذَكَرْنَاهُ وَهُوَ مُنَاسِبٌ وَجِبَ التَّعْلِيلُ بِهِ . وَأَمَّا قَوْلُ الشَّاعِرِ (١) :

٤٧- جَزَى رَبُّهُ عُنِّيَّ عُدِيَّ بْنَ حَاتِمٍ
جَزَاءَ الْكِلَابِ الْعَاوِيَاتِ وَقَدْ فَعَلَ

فمردودٌ عِنْدَ الْمُحَقِّقِينَ ، (وَأَرَادَ رَبُّ الْجَزَاءِ الْمَدْلُولَ عَلَيْهِ بِقَوْلِهِ
جَزَى) (٢) . وَمِنْهُ قَوْلُ سَلِيطِ بْنِ سَعْدٍ (٣) :

٤٨- جَزَى بَنُوهُ أَبَا الْغِيلَانَ عَنْ كَبِيرٍ
وَحُسْنٍ فِعْلٌ كَمَا يُجْزَى سِنِمَارُ

(١) البيت مختلف فيه ، قال العيني : قيل هو للناطقة الذبياني ، وقال
أبو عبيدة : قاله عبدالله بن همارق أحد بني عبدالله بن عطفان ،
وحكي الأعلام أنه لأبي الأسود يهجو عدي بن حاتم ، وقال ابن
كيسان : أحسبه مولداً مصنوعاً ، ورواية الطوسي أن في صدره
خلاف ، فقد ورد في ديوان النابغة : صدر البيت (جَزَى اللَّهُ عَبَسًا
عَبَسَ آلَ بَغِيضٍ) ، وهذا غير البيت الذي ذكره الشارح ، انظر
شواهد العيني على الخزانة ٤٨٧/٢ ، ونسبه البغدادي للناطقة ثم
نسبه لأبي الأسود الدؤلي ، وذكر رواية العيني الخزانة ١٣٤/١ ،
١٣٦ ، وهو غير منسوب في الجمل ص ١٣١ ، ابن يعيش ٧٦/١ ،
ابن عقيل ٤٢١/١ ، وفي ديوان النابغة صدره مختلف عن البيت
الذي ذكره الشارح ، الديوان ص ٢١٤ .

(٢) ما بين القوسين ساقط من ل

(٣) أبا الغيلان : كنية رجل ، وسِنِمَارُ : اسم رجل رومي بنى
الخورنق الذي بظهر الكوفة للنعمان فلما كمل القاه النعمان من
فوقه فمات . ابن عقيل ٤٢٢/١ ، الخزانة ١٣٥/٢ ، العيني
٤٩٥/٢ ، جمع الهوامع ٦٦/١ .

ومن يُجيزُ ضربَ غلامهُ زيداً يحتجُ به ، وهو ضعيفٌ •

(فصل) قوله : ومضمره في الاسنادِ اليه كمنظهره الى آخره •

قال الشيخ : يريدُ أنه يصحُّ وقوعُ المضمرِ (فاعلاً كما يصحُّ وقوعُ الظاهرِ)^(١) وهذا وإن كانَ غيرَ ملبسٍ إلا أنه ذكره لاشتغاله على مسألة تلبس على المبتدئين وهي مثلُ زيد قام ، ولذلك أَسَمِيَ الكلامُ فيها واستدلَّ عليها^(٢) ، ولأنَّ غرضه أن يسوقَ بابَ الفعلين الموجهين الى شيء واحدٍ ، فاحتالَ على الاتيان به بذكرِ الفاعلِ المضمرِ ليجرَّه الذكرُ باعتبارِ إحدى مسائله ، ثم يسوقُ المسائلَ كُلَّها وكذلك فعل •

قوله : وتقولُ زيدٌ ضربَ فتنوي في ضربَ فاعلاً ، وهو ضميرٌ يرجع الى زيدٍ ، الى آخره •

قال الشيخ : وغرضه أن يثبتَ أن زيداً في (زيدٌ ضربَ) ليسَ بغائبٍ ، ولما فقدَ شرطُ الاستتارِ ، ولا بدَّ من الفاعلِ ، يتوهمان فاستدلَّ على ذلكَ بوجوبِ أنا ضربتُ وأنتَ ضربتَ فلو كانَ زيدٌ فاعلاً ؛ لوجبَ أن يكونَ أنا فاعلاً ، ولو كانَ فاعلاً ؛ لوجبَ جوازُ أنا ضربَ ، ولما لم يجزْ دلَّ على أنه ليسَ بفاعلٍ ، وكذلك لو كانَ الفاعلُ محذوفاً في (زيدٌ ضربَ) لجازَ حذفه في (أنا ضربَ) ولما لم يجزْ للعلمِ باستوائيهما في مصححِ الجوازِ والامتناعِ ، ولا يجوزُ اضمارهُ مستتراً في (أنا ضربَ) لفقدانِ شرطِ الاستتارِ (في الماضي ، وشرطه أن يكونَ لفردٍ غائبٍ ، وهذا

(١) في ل (كما تقدَّم من أن الظاهر يقعُ فاعلاً) •

(٢) (عليها) ساقطة من ل ، وهو سهو •

ليس بغائب ، ولما فُقدَ شرطُ الاستِثارِ (١) ولا بسدٍّ من الفاعل ، وجبَ ذكره على حسب ما يقتضيه الوضع له ، والذي وُضِعَ له لفظُ بارزٍ فوجبَ أن يُؤتى به وسيأتي الكلامُ في المضمرات بتفصيله .

(ففصل) قوله : ومن اضمارِ الفعلِ قولك : ضَرَبَنِي وضربتُ زيدا الى آخره .

قالَ الشيخُ : الاضمارُ في هذه المسألة من هذا الفصل ليس على باب الاضمار المتقدم ، بل هو اِضمارٌ قبلَ الذكر ، ولذلك نبّهَ عليه (٢) ، ولكنه لما كان اِضماراً صحَّ الاتيانُ به إذا كان (٣) كلامه في مثله باعتبارِ الاضمار ، ولما ساقَ هذه المسألة وتكلّمَ عليها (باعتبارِ توجيهِ فعلها مع فعل آخر ظاهرٍ بعدها ، ذكرَ ما كان مثلها من باب التوجيه ، فجرَّ ذكرَ الاضمارِ احدى المسائلِ وجرَّ ذكرَ المسألة (٤) باعتبارِ أمرٍ اشتملتُ عليه من باب آخر ، ذكرَ جميعَ تلكَ المسائلِ ، وهذا البابُ ضابطه أن يُذكرَ فلانٌ أو شبههما موجهين في المعنى الى شيءٍ واحدٍ ذُكرَ بعدهما ظاهراً ، فقد يكونُ توجيههما على جهةِ الفاعلية ، وقد يكونُ على جهةِ المفعولية (٥) ، وقد يكونُ الاولُ على الاول والثاني على الثاني ، وقد يكونُ على العكس ، مثالُ ذلك : قامَ وقعدَ زيدٌ ، ضربتُ وأكرمتُ زيدا ، وقامَ وأكرمتُ زيدا [١٨ ظ] ، وضربتُ وقامَ زيدٌ ، فإن أعملَ الثاني في الظاهرِ فلا يخلو الاولُ من أن يكونَ موجهاً على

(١) ما بين القوسين ساقط من ل ، وهو سهو من الناسخ .

(٢) (عليه) ساقطة من ل ، وهو سهو .

(٣) (كان) ساقطة من ل .

(٤) ما بين القوسين : ساقط من ر ، وهو سهو من الناسخ .

(٥) انظر الانصاف في مسائل الخلاف ٨٣/١ .

جهة الفاعلية أو جهة المفعولية ، فإن كان وجهاً على جهة^(١) الفاعلية وهي عين المسألة التي هي أصل الفصل ، وجب الاضمار فيه على مطابقة ذلك الظاهر عند المحققين ، فتقول : ضرباني وضربت الزيدين وشبهه ، وامتنعت على مذهب الفراء ، وجازت من غير إضمار على مذهب الكسائي^(٢) . والدليل على جوازها ورود مثلها في كلام العرب كقوله^(٣) :

٤٩- جَرَى فَوْقَهَا وَاسْتَشَعَرَتْ لَوْ نَ مَذْهَبٍ
ونظائرها ، وإذا ثبت جوازها ، وجب الاضمار لثلاثي يؤدي الى فعل من غير ذكر الفاعل ، وليس ذلك من اغتهم فثبت ما ذكره المحققون . وأما مذهب الفراء ، فإنه لما رأى المسألة لا تخلو من أحد أمرين كل واحد منهما على خلاف الاصول حكم بمنعها^(٤) ؛ لأنه إن أضمّر ، أضمّر قبل الذكر ، وإن حذف حذف الفاعل ، فأوجب إعمال الاول فيهما . وقال : في نحو قام وقعد زيد العامل في زيد الفعلان معاً ولا ضمير في واحد منهما ، ويجب عن مثل « جَرَى فَوْقَهَا » بأنه على خلاف القياس واستعمال الفصحاء ، وأما الكسائي فإنه لما ثبت عنده الجواز رأى أنه يلزم من

(١) جهة : ساقطة من ل ، وهو سهو من الناسخ .

(٢) حاشية الصبان على شرح الاشموني ١٠٤/٢ .

(٣) البيت لطيف الغنوي ، صدره : « وَكُنْتُ مَدْمَةً كَأَنَّ

مُتَوْنَهَا » استشعرت : جعلت شعارها ، مذهب : التمويه بالذهب ، وهذا البيت جاء على مذهب الكسائي ، لأن الضمير في الفعل الاول غير بارز ومخالف لمذهب الفراء لاختلاف العاملين وعدم ذكر الضمير ، الكتاب ٣٩/١ ، المقتضب ٧٥/٤ ، الجمل ١٢٧ ، الايضاح للفارسي ٦٨ ، الانصاف ٨٨/١ ، شرح الجمل لابن عصفور ٤٥٤ ، ٤٥٤ ، ابن يعيش ٧٨/١ ، الاشموني ٢٤/٢ ، اساس البلاغة ١٤٩/١ ، أمالي ابن الحاجب ١٥٤ ط .

(٤) شرح الاشموني ١٠٣/٢ .

الاضمار الاضمار قبل الذكر ، فرأى أنه الحذف أقرب ^(١) ، وهو بعيد ، فإن الاضمار قبل الذكر قد ثبت في مواضع وحذف الفاعل لم يثبت بحال ، فإذا لم يكن بد من أحدهما فلاضمار أقرب ، وإن كان الأول يحتاج الى مفعول وجب حذفه كقولك : ضربت وضربني الزيدون ، ولا تقول : ضربتهم وضربني الزيدون لأن الموجب للاضمار مفقود ، وهو كونه فاعلاً ، وأما المفعول ففضلة في كلامهم يجوز حذفه فلذلك وجب الحذف لئلا يؤدي الى الاضمار قبل الذكر من غير ضرورة • وقد استدل على ذلك بالمفعول الثاني من باب علمت في طئي وظننت زيدا قائماً ، فإنه يجب ذكره ظاهراً ؛ لأنه إن أُضْمِرَ أُضْمِرَ مفعول قبل الذكر ، وإن حذف حذف مفعول لا يستغنى عنه وفيه نظر ، فإن ذلك كخبر المبتدأ فإذا جاز حذف خبر المبتدأ للقريئة جاز حذف ذلك ، وإن أُعْمِلَ الأول فلا يخلو الثاني من أن يكون الفاعل أو المفعول ، فإن كان الفاعل وجب الأضمار باتفاق ، وليس إضماراً قبل الذكر ، فتوهم امتناعه كقولك : ضربت وضربوني الزيدون ، لأن الزيدون معمول الفعل المتقدم ، فهو في المعنى متقدم على الفعل الثاني فكان الضمير عائداً على غير ^(٢) المذكور في المعنى ، وإن كان للمفعول فالاحسن أن يضر ، ويجوز حذفه وإثماً حسن الاضمار ، لأن الحذف يؤدي الى لبس ، والاضمار ينفه ، ويبان ذلك مثل قواه ^(٣) :

(١) شرح الاشموني ١٠٢/٢ •

(٢) (غير) : ساقطة من و ، ل ، ت ، ش ، وسقوطها يفسد المعنى •

(٣) البيت لامرئ القيس وصدره : « وَلَوْ أَنَّ مَا آسَفُنِي

لَأَدْنَىٰ مَعِيشَةٍ » انظر الديوان ص ٣٩ ، الكتاب ٤١/١ ،

المقتضب ٧٦/٤ ، الايضاح للفارسي ص ٦٧ ، شرح الجمل ١/

٤٥٨ ، الانصاف ٨٤/١ ، ابن يعيش ٧٩/١ ، المغنى ٢٥٦/١ •

كَفَّانِي وَلَمْ أَطْلُبْ قَلِيلٌ مِنَ الْمَالِ^(١)

يوهمُ أن يكونَ أَطْلُبُ القليلَ ويجوزُ أن يكونَ لغيره ، ولو قالَ : ولم أَطْلُبْهُ لأنفي ذلكَ اللبسُ ، فلما كانَ كذلكَ وليسَ فيه إضمارٌ قبلَ الذكرِ كانَ أحسنَ من الحذفِ ، وهذا جارٍ في غيرِ هذا البابِ ، لو قلتَ : قامَ زيدٌ وضربتُ ، (ضربتُ) مفعوله زيدٌ لكانَ الاحسنُ أن تقولَ : وضربه فكَذلكَ ههنا ، وجازَ الحذفُ من حيث كانَ المفعولُ فضلةً يستغنى عنه فلا حاجةَ تلجئُ الى ذكره ، وقد استدلَ على ذلكَ بالمفعولِ الثاني إذا كانَ غيرَ مطابقٍ للمذكورِ آخرًا ، نحو ظننتُ وظنَّاني قائمًا الزيدَينِ فإنه يضرُّ ولا يُحذفُ ، أمَّا الأولُ فلتعذرَ الإضمارُ لأنَّكَ إن قلتَ : وظنَّانيه جعلتَ ضميرَ المفردِ للمثنى ، وإن قلتَ : وظنَّانيهما جعلتَ المفعولَ الثاني مثنى والأوَّلَ مفردًا ، وأمَّا الثاني فلأنَّه مفعولٌ لا يُستغنى عنه فلا يُحذفُ وفيهِ نظرٌ ، وأمَّا الأوَّلُ فلأنَّ الإضمارَ قد يأتي على المعنى المقصودِ وإن اختلفا فيما ذُكرَ كما في قوله تعالى^(٢) : { وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً }^(٣) لما كانَ المعنى المقصودُ الوارثَ فلا يمدَّ فيه ههنا ، لما كانَ المعنى نسبةَ القيامِ [الى زيدٍ]^(٤) ، وأمَّا الحذفُ فكما تقدَّم لقيامِ القرينةِ كخبرِ المبتدأ كقولك : زيدٌ والعمرانُ قائمانِ ، ولا خلافَ أنَّ إعمالَ كلِّ واحدٍ من الفعلينِ جائزٌ على ما ذكرناه ، وإن كانَ البصريونَ يختارونَ إعمالَ الثاني

(١) (من المال) : ساقطة من ل ، سهواً .

(٢) سورة النساء الآية : ١١ .

(٣) اتحاف فضلاء البشر في القرآن الاربعة عشر . قرأ نافع و أبو

جعفر بالرفع على إتمام كان والباقيون بالنصب ص ١٨٧ .

(٤) (الى زيد) : زيادة من ل ، وبها يكمل المعنى .

[١٩ و] والكوفيون [إعمال] ^(١) الاول ^(٢) ، والدليل على ما ذهب إليه البصريون ^(٣) مجيء ذلك في القرآن في مثل قوله تعالى : { أَتَوْنِي أَقْرَغُ عَلَيْهِ قَطَرًا } ^(٤) ، وقوله : { هَاؤُمُ اقْرَؤُوا كِتَابِيَّة } ^(٥) ، ولو كان العمل للاول ^(٦) لقال : [هَاؤُمُ] ^(٧) اقْرؤهُ كِتَابِيَّة . ووجه الاستدلال هو إنَّه لو أعمل الاول لكان الاحسن اقْرؤهُ ، ولم يأت اقْرؤهُ ، فدل على أنَّه لم يُعمل الاول ، ولا يستقيم أن يُقال جاء على أحد الجائزين ، فأننا لم نختلف في الجواز وربما اختلفنا في الاحسن ، وإذا ثبت أن إعمال الاول ليس بأحسن وجب أن يكون إعمال الثاني أحسن ، إذ لا قول بثالث ، ولو كان فالكلام معهم لا مع غيرهم ، ولا يستقيم أن يُقال جاء محذوفاً منه الضمير ، وإن كان على غير الاحسن ، والاعمال الاول ^(٨) فأنَّه يؤدي الى أن يكون الاجماع على قراءة ليست بالاحسن ^(٩) ، ومثل ذلك لم يأت في القراءة المجمع عليها أصلاً ، فثبت أن ما صار إليه البصريون أوَّلَى . ومن حيث المعنى هو إنَّ أصل المعمول أن يلي عامله وهذا الظاهر ^(١٠) يلي الثاني ، فكان أوَّلَى بأن يكون عاملاً له مما فصل بينه وبينه فاصل .

-
- | | |
|------|---|
| (١) | (إعمال) : زيادة عن ر |
| (٢) | الانصاف ٨٣/١ ، ٨٦ . |
| (٣) | الانصاف ٨٧/١ ، ٩٢ . |
| (٤) | سورة الكهف الآية ٩٦ . |
| (٥) | سورة الحاقة الآية ١٩ . |
| (٦) | في الاصل ، ر : (الثاني) وهو وهم . |
| (٧) | (هَاؤُم) ساقطة من الاصل ، وهو سهو من الناسخ . |
| (٨) | (للاول) : ساقطة من ل . |
| (٩) | (بالاحسن) : ساقطة من ل ، وهو سهو . |
| (١٠) | في ل : (العامل) . |

وَأَتَشَدَّ سَبِيوِيهِ مُسْتَدَلًّا عَلَى أَنَّ الْأَوَّلَ يُحْذَفُ ، أَوْ يُضْمَرُ
استغناءً عنه ، بقوله (١) :

٥١- نَحْنُ بِمَا عِنْدَنَا وَأَنْتَ بِمَا
عِنْدَكَ رَاضٍ وَالرَّأْيُ مُخْتَلِفٌ

وهو واضحٌ ، بقوله (٢) :

٥٢- فَمَنْ يَكُ أَمْسَى بِالْمَدِينَةِ رَحْلُهُ
فَأَنْتَ يَ وَقَيَّارُ بِهَا لَغَرِيبُ

(١) البيت لقيس بن الخطيم في ديوانه طبعة الايزك ص ٤٥ ، وطبعة
بغداد ص ٨١ ، وكذلك في الكتاب ٣٨/١ ، ونسبه أبو عبيدة
والبغدادي لعمر بن امرئ القيس الخزاعة ١٥٩/٢ ، ونسبه
ابن الانباري الى درهم بن يزيد الانصاري الانصاف ١/١٩٥ ،
انظر المقتضب ٣/١١٢ ، ٧٣٤ ، معاني القرآن ٣/٧٧ ، مجاز
القرآن ١/٣٩ .

(٢) قائله ضابيء البرجمي من أبيات قالها حينما حبسه
الخليفة عثمان بالمدينة ، وقَيَّار اسم فرسه وقيل جملة ،
ورواه سيبويه بنصب (قيار) بعطف قيار على لفظ اسم ان
ومن عطفه على المحل رفعه . الكتاب ١/٣٨ ، الانصاف ١/٩٤ ،
شرح الجمل لابن عصفور ١/٣١٣ ، مجاز القرآن ١/١٧٢ ،
معاني القرآن ١/٣١١ ، المغني ٢/٤٧٥ ، مشاهد الانصاف على
شواهد الكشف ص ١١ ، همع الهوامع ٢/١٤٤ ، الاشموني
٢٨٦/١ ، الخزاعة ٤/٣٢٣ .

ويقول ضبابي ' البرجمي' (١) :

٥٣- رَمَانِي بِأَمْرِ كُنْتُ مِنْهُ وَوَالَدِي

بَرِيئًا وَمِنْ أَجْلِ الطَّوِيِّ رَمَانِي

ويقول الفرزدق' (٢) :

٥٤- إِنِّي ضَمِنْتُ لِمَنْ أَتَانِي مَاجَنِّي

وَأَبِي وَكَانَ وَكُنْتُ غَيْرَ غَدُورٍ

واعترض بأنه لا ينهض ' لأنَّ فعيلًا وفعلولًا صالح' للمتعدد ، فلا حاجة الى تقدير الحذف ، ويقوي مذهب الكوفيين أنه ' يلزم' من خلافه الاضمار قبل الذكر ، وهو ضعيف ' فكان ضعيفاً . ثم قال : « وتقول' على المذهبين قَامَا وقَعَدَا أَخَوَاكَ وَقَامَ وَقَعَدَا أَخَوَاكَ » (٣) ، فذكر المسألة الاولى على اختيار البصريين ، والثانية

(١) نسبه الشيخ لضبابي البرجمي ، وهو وهم حيث إن البيت الذي قبله لضبابي البرجمي والبيت نسبه' سيبويه لابن أحمر وتبعه ابن عصفور، ونسبه أبو عبيدة للازرق بن طرفة الباهلي، انظر الكتاب ٣٨/١ ، مجاز القرآن ١٦١/٢ ، اصلاح المنطق ص ٨٨ ، شرح الجمل ٢٨٤ ، معاني القرآن ٤٥٨/١ ، همع الوامع ١١٦/١ .

(٢) نسبه الشارح للفرزدق تبعاً لسيبويه والفراء ولم أجد البيت في ديوان الفرزدق وكذلك نسبه ابن الانباري في الانصاف للفرزدق ، الكتاب ٣٨/١ ، معاني القرآن ٧٧/٣ ، الانصاف ٩٥/١ .

(٣) قامَ وقَعَدَا أَخَوَاكَ ساقطة من ر ، وهو سهو من الناسخ .

على اختيار الكوفيين ، وليس يعني أن المسألتين جميعاً على المذهبين
جميعاً ، وإنما جمعهما في الذكر وقصد إلى التفصيل . قال :

وليس قول امرئ القيس :

كفّاني ولم أطلب قليل من المال

إلى آخره . وهذا البيت أنشده سيويه ، وقال : ولو نصب فسد
المعنى ^(١) ، وأورده صاحب الإيضاح ^(٢) مستدلاً به على مذهب
الكوفيين ، وما ذكره سيويه أظهر ، وبيان ذلك أن (لَو) تدل
على امتناع الشيء لامتناع غيره من حيث التقدير ، وإذا وجب أن
يكون ذلك مقدراً وجب أن يكون غير حاصل فيجب على هذا أن
ما يذكر بعدها منفي ، إن كان مثبتاً ، ومثبت إن كان منفيّاً ، فإذا
قلت : لو أكرمتني أكرمك فلا كرامان منفيان ، وإذا قلت : لو
لم تكرمني لم أكرمك فلا كرامان حاصلان ، وإذا ثبت ذلك
كان قوله : « فلو أن ما أسعى لأدنى معيشة » موجباً أن
يكون سعيه لأدنى معيشة غير حاصل لأنه مثبت في سياق
(لو) ، فلو كان (لم أطلب) موجهاً إلى (قليل) وهو داخل
في سياق جواب (لو) ، لوجب أن يكون طالباً للقليل ، فيكون في
صدر البيت إنه لا يطلب القليل ، وفي عجزه إنه طالب للقليل ،

(١) الكتاب ٤١/١ .

(٢) قال الفارسي ومن إعمال الأول قوله : وذكر البيت ، الإيضاح
العصدي ص ٦٧ .

وهو متناقض ، وأيضاً فإنه قال بعده (١) :

٥٥- وَلَكِنَّمَا أَسْعَى لِمَسْجِدٍ مُؤْتَلٍ

وفهم من سياق كلامه أنه لا يطلب إلا الملك ولا يستقيم أن يكون (لَمْ أَطْلُبْ) موجهاً الى (القليل) لأنه يلزم أن يكون طالباً للقليل فيكون قائلاً في البيت الذي بعده (ما أطلب إلا الملك) ، وفي هذا البيت أنه يطلب القليل ، وهو متناقض ، وإذا ثبت أنه ليس موجهاً للقليل ثبت أنه ليس من هذا الباب ، إذ شرطه أن يكون افعلان موجهين الى شيء واحد ، فهذا الذي قصده سيويه (٢) وجرى الزمخشري على ما أراه ، وأما صاحب الأيضاً فلظاهر أنه قصد (٣) جهة أخرى ، وهو أنه لم يعطف (لَمْ أَطْلُبْ) على قوله (كفاني) فيلزم ما تقدم ، ولكنه جعلها واو الحال ، وإذا كانت واو الحال لم يلزم أن يكون الطلب مثبتاً ، بل يجب أن يكون منفياً على ظاهره فكأنه قال : لو كنت ساعياً لأدنى معيشة دنية لكفاني القليل غير طالب له (٤) ، فيكون الفعلان موجهين الى القليل بهذا الاعتبار وبهذا التقدير ، فصح أن يكون من هذا الباب ، ويكون [١٩ ظ] قد أعمل الأول ، والظاهر مع سيويه ، إذ استعمال واو العطف أكثر ، وأيضاً فإنه قد فهم من سياق كلام

(١) البيت لامرئ القيس ، المجد المؤتل : المجد الثابت الوطيد ،

وعجزه : « وَقَدْ يَدْرِكُ الْمَجْدَ الْمُؤْتَلَّ امْتَالِي » الديوان

ص ٣٩ ، الانصاف ٩٣/١ ، ابن يعيش ٧٩/١ ، المغني ٢٥٦/١ ،

الخزانة ١٥٨/١ .

(٢) الكتاب ٤١/١ .

(٣) (قصد) : ساقطة من ل ، وهو سهو .

(٤) (له) : ساقطة من ل ، وهو سهو .

الشاعر أَنَّهُ لم يقصدْ إِلَّا الى نفي طلب الملك في سياق (لو)
 لقوله : « وَلَكِنَّمَا أَسْعَى لِمَجْدٍ مُّؤْتَلٍ » ، وكَأَنَّهُ تفسيرٌ
 للمنقول الذي حذفه في قوله : « وَلَمْ أَطْلُبْ » ولو كان من هذا
 الباب لَأَقْتَضَى أَنْ يكونَ إِعمالُ الاولِ أَوْلَى ، لأنَّ الفصحى قد عُدِلَ
 عن أعمالِ الثاني معَ إمكانه الى إِعمالِ الاولِ على وجهِ يستلزمُ
 ضعفاً ، فلو لا أَنَّهُ أَوْلَى ما اغْتَفِرَ من أَجله الضعفُ الذي لزمه ،
 وهو حذفُ الضميرِ مِنْ (وَلَمْ أَطْلُبْ) ، وإذا أَضْمَرْتَ في نحو
 كسوتُ وكَسَانِي إِيَّاهَا أو كَسَانِيهَا زِيداً جبةً ، فإنَّ كانتِ الجبةُ
 واحدةً فلا إِشكالَ ، وإنَّ كانتَ متعددةً ، وجبَ أَنْ يكونَ التقديرُ
 مثلها فحذفَ المضافَ للعلمِ بهِ ، لأنَّ التقديرَ وكَسَانِي جبةً ،
 والضميرُ لها لما يُلزَمُ من كونِ الضميرِ نكرةً ، وهو بعيدٌ . وأيضاً
 فَتَنَّهُ يُوْدِي الى أَنَّ يكونَ الضميرُ لغيرِ من يعودُ عليه ، وإِضمارُ
 (منطلقٍ) في قولك ظننتُ وظننتُني إِياهُ أو ظننَّيه زِيداً منطلقاً أَشْكَلُ
 لأنَّ الظاهرَ لغيره ، وفيه ضميرٌ غيره ، وإِضماره يُوجبُ تعيينه .
 والجوابُ أَنَّهُ لَمَّا لَمْ يَكُنْ مقصوداً بهِ الذاتُ ، وأَضمِرَ مجرداً
 عن الضميرِ صحَّ جملةُ لغيره مضمراً ، والمتعدي الى ثلاثة لَمْ يَجِيءَ
 في هذا البابِ مسموعاً فمنعه الجرمي^(١) وأَجازهُ آخرونَ^(٢) . وقالوا :
 في لعلَّ وعسى زِيدٌ أَنْ يَخْرُجَ إِنَّهُ على إِعمالِ الثاني ، لَمحةٌ لعلَّ
 زِيداً أَنْ يَخْرُجَ ، وذلكَ يستلزمُ حذفَ معمولي (لعلَّ) للقرينةِ .

(١) هو صالح بن اسحاق أبو عمر الجرمي البصري ، أخذ النحو
 عن الاخفش ويونس واللغة عن الاصمعي وابي عبيدة مات في
 سنة (٢٢٥هـ) . نزهة الالباء ص ٩٨ ، أنباء الرواة ٨٠/٢ ،
 بغية الوعاة ٨/٢ .

(٢) في ل : (قال) ، وهو تحريف .

وقالوا : لو أعملَ الأولُ ، لَقِيلَ لَعَلَّ^(١) وعسى زيداً خارجٌ ، وليس
بواضحٍ إذْ لا يُقالُ : عسى زيدٌ خارجاً ، وهو أيضاً يستلزمُ حذفَ
منصوبِ عسى •

قوله : ومن إضماره قولهم : إذا كانَ غداً فأتني •

قالَ الشيخُ : وهذا إضمارٌ جائزٌ لقيامِ قرينةٍ دلتُ عليه ،
وليسَ إضمارٌ قبلَ الذكرِ ، لأنَّ القرائنَ قائمةٌ مقامَ تقدمِ الذكرِ ،
فإنَّ تقدُّمَ أمرٍ أو حالٍ جائزٌ أنْ يكونَ في كانَ ضميره كما لو قالَ :
يكونُ كذا غداً ، وكانَ فعلٌ مخصوصٌ بذلكَ الوقتِ وإلاَّ فالمعنى
إذا كانَ ما نحنُ عليه من السلامة وهو الذي فسَّره به ، لأنَّه
مستغنٍ كما تقدَّم عن القرائنِ فلذلكَ فسَّره بقوله : « إذا كانَ
ما نحنُ عليه غداً » ، ولو رفعَ غداً لكانَ جائزاً وتعيَّنَ أنْ يكونَ
فاعلاً ، وإنَّما جاءَ وجوبُ الإضمارِ ضرورةَ نصبِ غدٍ ، ويجوزُ أنْ
يكونَ غداً متعلقاً بكانَ فتكونُ التامةُ ، ويجوزُ أنْ يكونَ متعلقاً
بمحذوفٍ على أنْ تكونَ كانَ الناقصةَ •

(فصل) قوله : وقد يجيءُ الفاعلُ ورافعه مضمراً •

قالَ الشيخُ : إنَّما ذُكِرَ الفعلُ لتعلقِ الفاعلِ به إذْ لمْ
يعقلَ حقيقتهُ إلاَّ بذكرِهِ ، فلمَّا فرغَ من ذكرِ المقصودِ ذكرَ حكمٍ
ما يتوقَّفُ عليه ، وهو الفعلُ ولم يذكُرْ وقوعَهُ ظاهراً للعلمِ به ،
وإنَّ كانَ ذلكَ مفهوماً من قوله : « وقد يجيءُ » ، وحذفُ الفعلِ
على ضربينِ : واجبٌ وجائزٌ ، فالواجبُ أنْ تقومَ قرينةٌ تدلُّ على

(١) (لَعَلَّ) : ساقطةٌ من ل

خصوصية الفعل ، ويكون معه ما يمنع مجامعته للفعل . والجائر فيما عدا ذلك ،) وهو يعني بالاضمار في الافعال الحذف ، أي يأتي الفاعل ورافعه محذوف بخلاف الإضمار في الاسماء (١) ، ثم ذكر من الجائر قوله : { يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ رَجَالٌ } (٢) ، وقوله : « وَلِيُبَكِّ يَزِيدُ » وشبهه ، وذلك أنه لما قيل « يُسَبِّحُ » علم أن ثمَّ مُسَبِّحاً فكأنه دال عليه ، فلما قيل بعد ذلك « رجال » علم أن المراد يسبحه رجال ، وكذلك « لِيُبَكِّ يَزِيدُ » ، وتقديره فاعلاً أحسن من تقديره خبر مبتداء ، لأن القرينة فعلية فكانت بتقدير الفعل أُولَى [وَإِنَّمَا قُلْنَا أُولَى ، لأنه يجوز أن يكون الرجال مرفوعين على خبر المبتدأ المحذوف بتقدير الفعل أُولَى] (٣) والبيت (٤) :

٩٠- لِيُبَكِّ يَزِيدُ ضَارِعٌ لِيُخْصِمُوهُ

وَمُخْتَبِطٌ مِمَّا تُطِيحُ الطَّوَانِجُ

(١) ما بين الوسين : ساقط من و ، ش ، ت ، ب ، س .

(٢) سورة النور الآية : ٣٦ ، ٣٧ .

(٣) ما بين القوسين المعقوفين زيادة عن ل ، ومعها يستقيم الكلام .

(٤) البيت لنهشل بن حري يرثي أخاه ، ونسب للحرث بن نهيك ،

الضارع الذليل ، الكتاب ١/١٤٥ ، شرح ما يقع فيه التصحيف

والتحريف للعسكري ص ٢٠٨ ، المقتضب ٢/٢٨٢ الخصائص

٢/٣٥٣ ، المغني ٢/٦٢٠ ، شرح الجمل ١/٣٨٥ ، الخزانة

١/١٤٧ ، ابن يعيش ١/٨٠ ، مجاز القرآن ١/٣٤٩ ، الأشموني

٢/٤٩ ، العين ٢/٤٥٤ ، أساس البلاغة ٢/٤٦ مشاهد

الانصاف على شواهد الكشف ص ٢٤ ، أمالي ابن الحاجب ١٥٥ .

والضارعُ الذليلُ ، والمختبطُ السائلُ ، لأنَّه كانَ يجبرهُما .
 وقوله : « ممّا » متعلقٌ بمختبطٍ ، أي ابتداءهُ من ذلك ، ومختبطٌ
 من أجلِ ذلك ، والطوائعُ جمعٌ مطيحةٍ على غيرِ قياسٍ كلقاوحٍ
 جمعٌ ملقحةٍ وقبله (١) :

سَقَى جَدَنًا أَمْسَى بِدُومَةٍ ثَاوِيًا
 مِنَ الدَّلْوِ وَالْجَوْزَاءِ غَادٍ وَرَائِحٍ

ويُروى : « لَيْبَكْ يَزِيدَ » بفتحِ الياءِ وكسرِ الكافِ ونصبِ
 (يزيدٍ) ، وهو واضحٌ ويخرجُ بذلكَ عن الاستشهادِ به ، وكذلك
 إذا قلتَ في جوابِ قولٍ : من ضربَ ؟ زيدٌ ، فإنَّه يُفهمُ أنَّ
 المعنى : ضربَ زيدٌ ، وكذلك ما أشبههُ ، وذكر من الواجبِ ، هلْ
 زيدٌ خرجَ ؟ وإنَّ كانَ موهوماً أنَّ المسألةَ [٢٠ و] لا شدوذٌ فيها
 وأنَّها سائغةٌ مثلها في : أزيدٌ خرجَ ؟ وليس الأمرُ كذلكَ ، بلْ
 هلْ زيدٌ خرجَ ؟ شاذٌ ، وهو على شدوذهٍ مقدَّرٌ على ما ذكره ،
 وإنَّما لم يحسنْ عندَهم هلْ زيدٌ خرجَ ؟ وشبههُ ، إلَّا لأنَّ
 (هلْ) بمعنى (قَدْ) على ما يقوله شيبويه (٢) فكانتْ بالفعلِ أوْلى ،
 فإذا وقعَ بعدها الاسمُ كانَ كوقوعه بعدَ (قَدْ) ولا يسوغُ ذلكَ
 فلا يسوغُ هذا ، وإمّا لأنَّ (هلْ) موضوعٌ للاستفهامِ ، والاستفهامُ
 مقتضٍ (٣) للفعلِ في المعنى ، فكانَ ذكرُ الفعلِ بعده لفظاً هو القياسُ ،

(١) البيت ذكره البغدادي حينما عرض للبيت الشاهد ، انظر

الخزانة ١٥٠/١ .

(٢) الكتاب ٥١/١ .

(٣) في ب : (يقتضى) ، وهو خطأ .

ولا يردُ عليه "أزید" خرجَ ؟ ، فإنَّ الهمزةَ تصرفوا فيها ما لم يتصرفوا
 في (هَلْ) ولذلكَ جازَ "أزیداً ضربتَ ؟ ولم يجرْ هَلْ زیداً
 ضربتَ ؟" ولذلكَ حسنَ إنَّ زیداً "أكرمني أكرمتُهُ" ، ولم يحسنْ متى
 زیداً "أكرمني أكرمتُهُ" ، ولا في غيرها من أدواتِ الجزمِ إلا في ضرورةِ
 الشعرِ كقوله^(١) :

٧٥- صَعْدَةُ نَابِتَةُ فِي حَائِرِ

أَيْنَمَا الرِّيحُ تَمِيلُهَا تَمِيلُ

وقال^(٢) :

٥٨- فَمَتَى وَاعِلٍ يَزُرُّهُمْ يُحْيَوُ

وَتُعْطَفُ عَلَيْهِ كَأْسُ السَّاقِي

والمرفوعُ بعدَ إذا الشرطيةِ جائزٌ فيه عندَ سييويه الامران^(٣) ، فإذا

(١)

البيتُ لكعب بن جُعيل، يصف امرأةَ شَبَّهَ قَدَمَهَا بالصعدةِ ،
 الصعدةُ : القناةُ التي تنبتُ مستوية ، والحائرُ القرارُ من
 الارضِ يستقر فيه الماء ، الكتاب ١/٤٥٨ ، المقتضب ٢/٧٥ ،
 الانصاف ٢/٦١٨ ، شرح الجمل لابن عصفور ١/٢٤٢ ، الخزانة
 ١/٤٥٧ ، العيني ٤/٤٣٤ ، الصحاح ١/٤٩٥ مادة (صعد) .

(٢)

البيت لعدي بن زيد العبادي ، الواغل : الدخول على الشراب
 من غير أن يدعوه ، ورواية سييويه والانصاف (يُنْبِئُهُمْ)
 مكان يَزُرُّهُمْ ، الكتاب ١/٤٥٨ ، الانصاف ٢/٦١٧ ، الخزانة
 ١/٤٥٦ ، ٣/٦٣٩ ، عدي بن زيد الشاعر المبتكر بقلم محمد
 علي الهاشمي ص ١٩٣ .

(٣)

الكتاب ١/٥٤٠

ثبتَ ذلكَ وجاءتْ هذه المسألةُ على وجهِ شذوذٍ ، فحملها على وجهِ مستقيمٍ ، أولى من حملها على وجهِ آخرٍ من الشذوذِ ، فتقديرها بالفعل ، أولى من تقديرها بالابتداء ، فإنه إذا قُدِّرَ الفعلُ وقَرَّ عليها ما يقتضيه ، وإذا قُدِّرَ الابتداءُ لم يوقَّرَ عليها ما يقتضيه لا لفظاً ولا تقديرًا ، فكانَ ذلكَ أولى ، ونُقِلَ عن الجرمي أنه مبتدأ ، ونُقِلَ عن سيبويه جوازُ الامرين ، ومذهبُ سيبويه في (أزيدٌ خرجَ ؟) جوازُ الامرين ^(١) وهو الصحيح ، وعنه في إذا الشرطية جوازُ الامرين أيضاً ، وكذلك لو أتكَ جِئْتِي { لوَ آتَيْتُم تَمْلِكُون } ^(٢) ، والمختارُ أنه فاعلٌ في الجميع ، ومن ذلكَ قوله تعالى : { وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ } ^(٣) ، فإنه قد دلَّتِ القرينةُ على خصوصيةِ الفعلِ ، ووقعَ معه ^(٤) ما لا يسمحُ ذكرُ الفعلِ معه ، وهو الفعلُ المفسَّرُ ، لأنه لو ذُكِرَ لأدَّى الى الجمعِ بينَ المفسَّرِ والمفسَّرِ ، فيصيرُ الثاني مفسراً غيرَ مفسَّرٍ والاولُ مفسراً غيرَ مفسَّرٍ ، وقد صحَّحَ بعضهم كونه مبتدأً ، وكذلك قوله تعالى : { وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا } ^(٥) وهو كلُّ موضوعٍ وقعتْ (أن) المفتوحةُ فيه بعدَ (لو) وإنما وجبَ حذفه ؛ لقيامِ القرينةِ الدالةِ عليه وهو ما في (أن) من معنى الثبوتِ ، ومعهُ ما هو في المعنى مفسَّرٌ وكانَ مثلُ : « اسْتَجَارَكَ » في قوله تعالى : { وَإِنْ أَحَدٌ

(١) قال سيبويه : ولو قلتَ : أزيدٌ ذهبَ ؟ لم يكن الا الرفع وهو خلاف ما ذكره الشيخ ، الكتاب ١/ ٥٣ .

(٢) سورة الاسراء الآية : ١٠٠ .

(٣) سورة التوبة الآية : ٦ .

(٤) (معه) : ساقطةٌ من ل .

(٥) سورة الحرات الآية : ٥ .

مِنَ الْمُشْرِكِينَ {^(١) ، وَلِذَلِكَ لَوْ قِيلَ وَلَوْ صَبَرَهُمْ
 لَمْ يَجْزْ ، وَلَوْ قِيلَ وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا ، لَكَانَ جَائِزاً ، فَهَذَا مِمَّا
 يَدُلُّ عَلَى أَنَّ قَصْدَهُمْ فِيهِ إِلَى الْفَاعِلِ ، وَقَدْ رَأَتْ الْعَرَبُ فِي خَبَرِ
 (أَنَّ) هُنَا أَنَّ يَكُونُ فِعْلاً إِنَّ أَمَكْنَ مَحَافِظَةً عَلَى صُورَةِ الْفِعْلِ
 مِنْ حَيْثُ اللَّفْظُ ، فَيَقُولُونَ : لَوْ أَنَّ زَيْدًا قَامَ قَمْتُ ، وَلَا يَقُولُونَ :
 لَوْ أَنَّ زَيْدًا قَامْتُ قَمْتُ ، فَذَا لَمْ يَكُنْ اغْتَفَرُوهُ ، لِأَنَّهُ رَاجِعٌ إِلَى أَمْرِ
 لَفْظِي وَاعْتِبَارُ الْمَعْنَى أَجْدَرُ ، فَيَقُولُونَ : لَوْ أَنَّ زَيْدًا أَخُوكَ لَا كَرَمَتِكَ ،
 وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : { وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ
 أَقْلَامٌ } ^(٢) ، وَسَيَأْتِي حُكْمُهَا فِي ذَلِكَ فِي فَصْلِ الْحُرُوفِ ، وَمِنْهُ
 قَوْلُهُمْ (لَوْ ذَاتُ سِوَارٍ لَطَمْتَنِي) ^(٣) ، وَيَحْتَمِلُ أَنَّ تَكُونَ
 « لَوْ » لِلتَّمْنِي وَأَنَّ تَكُونَ شَرْطِيَّةً ، وَلَا يَخْرُجُهُ عَنِ التَّمْنِي ، وَإِذَا
 قُدِّرَتْ شَرْطِيَّةٌ قُدِّرَ جَوَابُهَا مَحْذُوفًا ، فَذَا قُدِّرَتْ لِلتَّمْنِي ، لَمْ
 يَحْتَجْ إِلَى تَقْدِيرٍ ، وَهُوَ مِثْلُ الْكَرِيمِ يَجْنِي عَلَيْهِ لَيْثٌ ، كَانَ أَصْلُهُ
 إِنَّ رَجُلًا شَرِيفًا لَطَمَتْهُ أَمَةٌ ، فَقَالَ : ذَلِكَ عَلَى مَعْنَى لَكُنْتَ
 مُحْتَمَلًا ^(٤) ، فَتَكُونَ شَرْطِيَّةً أَوْ عَلَى مَعْنَى التَّمْنِي فَتَكُونَ لِلتَّمْنِي ^(٥) .

(١) سورة التوبة الآية : ٦ .

(٢) سورة لقمان الآية : ٢٧ .

(٣) ورواية الاصمعي (لَوْ غَيْرُ ذَاتِ سِوَارٍ لَطَمْتَنِي) وَالْمَثَلُ

كَمَا فَسَّرَهُ الشَّيْخُ وَهُوَ فِي جُمُوعَةِ الْأَمْثَالِ لِأَبِي هِلَالٍ الْعَسْكَرِيِّ

١٦٨/٢ ، مَجْمَعُ الْأَمْثَالِ لِلْمِيدَانِيِّ ٨١/٢ ، فَرَاهُ اللَّالِ ١/

١٤٣ ، الصَّحَاحُ ٢٠٣٠/٥ (لَطَمَ) ، الْمُقْتَضِبُ ٧٧/٣ .

(٤) كَذَا فِي ل ، ت ، ر ، وَفِي الْأَصْلِ (مُحْتَمَلٌ) وَهُوَ تَحْرِيفٌ .

(٥) (فَتَكُونَ لِلتَّمْنِي) : سَائِقَةٌ مِنْ ت .

قوله : ومنه (إِلَّا حَظِيَّةٌ فَلَا أَلِيَّةُ) (١) .

قال الشيخ : يروى هذا المثل منصوباً ومرفوعاً فإذا نصب فليس من هذا الباب ، وإنما يكون من باب خبر كان المحذوف عامله على ما سيأتي ، وإذا رفع كان من هذا الباب ، ويجب حذفه ؛ لأن القرينة في أصل المثل دلّت على المراد ، وقد اشتملت على أمر لا يجوز مجامعة (٢) الفعل معه وهو كونه مثلاً وتقديره أن لا تكن لك حظية ، ويجوز [٢٠ ظ] تقدير 'كان تامة' وناقصة إذ لا يخل ذلك بالمعنى ، ويقال : إن أصل ذلك أن رجلاً كان (٣) لا تحظى عنده امرأة ، فلما تزوج هذه لم تأل جهداً في أن تحظى عنده ، فطلقة لها ولم تحظ ، فقالت : (إِلَّا حَظِيَّةٌ فَلَا أَلِيَّةُ) ، أي : إن لم تثبت لك (٤) حظية فما ألوت جهداً في قصد الخطوة ، وإن لم تكن لك حظية وإذا نصبت فالتقدير : وإن لم أكن حظية فتكون ناقصة لا غيره ، وقوله : «فَلَا أَلِيَّةُ» إن نصب فظاهر ، ويكون نصه 'كنصب حظية بكان مقدرة ، وإذا رفع جاز أن يكون خبر مبتدأ محذوف تقديره 'فأنا غير أليّة' إلا أنه وضع 'لا موضع غير من غير تكرار وذلك قليل ، وساغ لكونه مثلاً ، وإنما جاز ذلك فيها مع التكرار ، ويجوز أن لا يكون لا بمعنى ليس وخبرها محذوف ، أي لا أليّة حاصلة وهو أيضاً قليل (١)

(١) وهو مثل 'يضرب' لمدايرة الرجل للناس ليدرك ما يحتاج إليه منهم ، والأليّة : من الألو بمعنى التقصير ، والمثل موجود في جمهرة الأمثال ١/٤٥ ، مجمع الأمثال ١/١٣ ، فرائد اللال ١٩/١ ، الصحيح ٢٣١٦/٦ (حظاً) ، اللسان ١٤/١٨٥ ، معجم مقاييس اللغة ١/١٢٨ .

- (٢) في ت : (معاملة) .
(٣) (كان) : ساقطة من ل ، واثباتها أحسن .
(٤) (لك) : ساقطة من ش ، وهو سهو .

[البتدأ والخبر]

قوله : هما الاسمان المجردان للاسناد .

قال الشيخ : حدّ المبتدأ والخبر بحدّ واحد بمبدأ ذكرهما بخصوصية اسميهما ، ومثيل ذلك غير مستقيم ، إذ لا يستقيم أن يُحدّ مختلفان بحقيقة واحدة ، فكما يستمع أن يقال : الانسان والفرس جسم متحرك^(١) ، ويقصد^(٢) به تحديدهما فكذلك هذا ، فان زعم أنه حدّ باعتبار ما اشتغلا عليه من الامر العام ، وهو كون كل واحد منهما مجرداً عن العوامل لم يستقيم إلا على تقدير أن يذكرهما باسميهما من تلك الجهة العامة . مثال ذلك أن^(٣) تقول : الحيوان جسم متحرك فيدخل فيه الفرس الانسان فان اطلاق الاخص باعتبار مجرد الأعم خطأ كاطلاق الانسان على الفرس باعتبار كونه حيواناً ، لأنها دلالة تخص ، وهي غير مستعملة ، ويمكن هنا أن يقال : المرفوعان بالأبتداء هما الاسمان المجردان للاسناد ، وانما أرتكب ذلك لعلّه يدلّ على لو أقرد ، وذلك أنه لو أقرد المبتدأ ، وقد علم أن النجوين انما يميزونه بكونه مستنداً اليه لورد عليه أقائم الزيدان ؟ فأنه اسم ليس مستنداً اليه ، وهو مع ذلك مبتدأ عندهم فيخرج عن الحدّ ما هو منه فلا ينكس ، وكذلك إذا حدّ الخبر بكونه مستنداً به وزد عليه أقائم الزيدان ؟ لأنه مستند به ، وليس بخبر فلا يطرد فلمّا لم يمكنه^(٤) إفرادها لذلك ولم

(١) (به) : ساقطة من ل . (انظر (١))

(٢) (أن) : ساقطة من ل . (انظر (٢))

(٣) في ل : (يكن يمكن) وهو تحريف (ل) : ما رأ

يرد الخروج عن اصطلاحهم جمعها بحد واحد ، لئلا يرد عليه ذلك فيه ، وكان يمكنه أن يحدّه بكونه مستنداً إليه ويردّفه القسم الآخر وهو الصفة التي بعد حرف النفي ، وحرف الاستفهام رافعه الظاهر إلا أنه كره التويع في الحدّ ، والتحقيق أن المعنى الذي كان به المتبدأ مبتدأً معنى واحداً ، وهو كونه اسماً مجرداً عن العوامل له صدر الكلام في الاصل ، فهذا هو المعنى الذي سمي باعتباره مبتدأً ، وإنّما عدل النحويون عن تعريفه به ؛ لئلا يؤدي اليه من الدور في حقّ المبتدئ ، لأنّه لا يعرف أن المتبدأ (١) له صدر الكلام في الاصل حتّى يعرف كونه مبتدأً ، فإذا لم يعرف كونه مبتدأً إلا بذلك كان دوراً فعدلوا عنه لقلّة فائدته الى كونه مستنداً اليه ، وإنّ لزم منه ترك قسم منه لما فيه من الفائدة للشمول ؛ لأنّ ذلك القسم في حكم العدم لقلته ونسوره ، وخبر المتبدأ وإن كان يكون فعلاً وجاراً ومجروراً ، أو جملةً اسميةً راجعاً الى كونه اسماً (٢) في التقدير ، ولذلك اغتفر قولهم فيه أنّه اسم ، لأنّه في المعنى مفردٌ يحكم به على السند اليه ، والمفرد إمّا أن يكون فعلاً ، وإمّا أن يكون اسماً وإمّا أن يكون حرفاً ، لا جائز أن يكون حرفاً لما تقدّم (٣) من أنّه لا يكون أحد جزئي الجملة ولا أن يكون فعلاً (٤) من أن الفعل إنّما يُسنه الى ما بعده فوجب أن يكون اسماً وإنّما جاز وقوع غيره في الصورة ، لأنّه بتأويله لأنّ الفعل الذي وقع خبراً بتأويل الاسم .

(١) (المبتدأ) : ساقطة من ل ، ت ، وهو سهو .

(٢) (اسماً) ساقطة من ل ، وهو سهو .

(٣) ما بين القوسين ساقطة من ش .

(٤) في ل : (الضرورة) وهو تحريف .

قوله : والمراد بالتجريد اخلاؤهما من العوامل التي هي كان
وانَّ وحسبَ وأخواتها •

قال الشيخ : قد ذكر أجناس العوامل اللفظية الداخلة على
الابتداء والخبر ، ثم بين أن دخولها عليها مما يخرجها عن ذلك
لكونهما يرجعان معمولين لهما ، وقال : « تلعبت بهما ، وإن كان
أكثرهما يتلعب بأحد هما إما على إرادة أن الرفع الحاصل بعد
دخولهما غير الرفع الذي كان فيهما [٢١ و] ، وإما على معنى إرادة
التفصيل بعد الأجمال ، أي بعضها يتلعب بالأول ، وبعضها بالثاني ،
وبعضها بهما وذلك جائز » ، تقول : الزيدان ضربا العرين فلا
يلزم أن يكون كل واحد منهما ضرب الأثنين جميعاً ، بل
يجوز ذلك ويجوز أن يكون كل واحد منهما ضرب واحد
وعليه قوله تعالى : { وَقَالُوا لَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ إِلَّا مَنْ كَانَ
هُدًى أَوْ نَصَارَى } (١) ، { وَقَالَتِ الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى
نَحْنُ أَبْنَاءُ اللَّهِ ، وَأَحِبَّؤُهُ } (٢) ، قال : « وإنما اشترط في
التجريد أن يكون من أجل الاسناد » ، لأنه المعنى الذي به حصل
التركيب المقتضي للأعراب ، إذ لو لا ذلك لكان على ما ذكر حكمهما
حكم الأصوات التي لا أعراب فيها ، وشبهها بالأصوات في كونها غير
معربة ، لاتقاء مقتضى الأعراب ، ثم ذكر في الأصوات في البناء ما
يقتضي أن بناءها كان مانع كغيرهما من البنيات فجاء من ذلك
تناقض ظاهر ، وهو أن يكون نفي الأعراب لانتفاء السبب لوجود
المانع ، واتقاء السبب ينافي وجود المانع ، ويجوز أن يكون أراد

(٧)

(٨)

(٩)

(١٠)

(١) سورة البقرة الآية : ١٢١ •

(٢) سورة المائدة الآية : ١٨ •

بالأصوات التي ينطق بها من غير تركيب مثل ألف باء وأشباههما من المفردات التي لا يقصد فيها تركيب فيندفع الاشتراض .

ثم ذكر العامل فقال : « وكونهما مجردين للاسناد هو رافعهما » ، وقد تقدم أن العامل هو المعنى الذي يتحقق به مقتضى الاعراب ، وللتحويين في تعيينه ههنا مذاهب ، فذهب البصريون المتأخرون إلى ما ذكره وهو كونهما مجردين للاسناد ، وذهب المتقدمون منهم إلى أن يكون المبتدأ مجرداً عن العوامل ^(١) للاسناد رافع له ، وهو المبتدأ جميعاً رافعان الخبر ^(٢) ، وذهب الكوفيون إلى أن المبتدأ عامل في الخبر ، والخبر عامل في المبتدأ ^(٣) ، فوجه الأول أنه معنى اقتضى الأمرين جميعاً اقتضاء واحداً في تحقيق ما به ثبت الاعراب ، فوجب أن يكون هو العامل فيهما كما في ظنت ، ولا بد من أخذ التجريد باتفاق ، لأنه لولا التجريد لاتفى ذلك المعنى الذي يكون هذا الاعراب منه فوجب اعتباره . ووجه الثاني أنه عديم فوجب ألا يسار إليه على انفراد إلا لضرورة ، ولا ضرورة تلجئ باعتبار الخبر ، فوجب أن يكون المبتدأ معه جزءاً في ^(٤) العمل ، وهذا ليس بشيء في التحقيق فإنه وإن كان عديماً فيه إعتبار الوجود ، وهو الاسناد فلم يكن عديماً صرفاً بل ^(٥) معه وجود فصارت الزيادة التي اعتبروها لأجل الوجود لا معنى لها ، ولو قدر ^(٦) عديماً فليس هو ههنا موجباً ولا سبباً في التحقيق ، وإنما هو

(١) (عن العوامل) : ساقطة من ل .

(٢) الانصاف ٤٩/١ .

(٣) الانصاف ٤٤/١ .

(٤) في ل : (من) ، وهو تحريف .

(٥) (بل) : ساقطة من ل ٦ : (بل) ، وهو تحريف .

(٦) في ل : (قدرنا) ، وهو تحريف .

كالعلامة للشيء ، وقد تكون العلامة 'عدمًا' ثم تخصيص الخبر
 بزيادة مع استواء الاسناد اليهما تحكّم محض فلو صح أخذ المبتدأ
 عاملاً في الخبر ، لصح أن يكون الخبر عاملاً في المبتدأ . ووجه
 قول الكوفيين إن كل واحد منهما لا يكون مسنداً ومسنداً إليه إلا
 باعتبار أخيه ، فوجب أن يكون أحدهما عاملاً في الآخر ، إذ لا
 يتحقق ذلك المعنى إلا به ، وهذا ليس بمستقيم ، فإن المعنى الذي
 اقتضى أن يكون أحدهما المبتدأ ، هو المعنى الذي اقتضى أن يكون
 الآخر خبراً فصار المصحح لمقتضى الاعراب فيهما واحداً ، فيجب أن
 يكون هو العامل فيهما أصله ظننت زيداً قائماً ، فأننا متفقون على أن
 العامل في المفعولين ظننت لما كان هو المقتضي لهما جميعاً الاقضاء الذي
 به يتقوم المعنى المقتضي للاعراب وهذا كذلك ، وأيضاً فإن هذه
 العوامل كالعلامات ، وإذا جعل كل واحد منهما علامة على رفع
 الآخر ، أدّى الى أن تكون العلامة متأخرة عن المعلم عليه وهو
 خلاف القياس العقلي . فإن قيل فقد عمل «أيّاً» في «تدعو» ،
 و «تدعو» في «أيّاً» في نحو قوله تعالى : { أَيَّامًا تَدْعُو } (١) ،
 وأجيب بأن أسماء الشروط إنما هملت من جهة تضمّنها معنى
 أن ، وكانت معمولّة من جهة معنى الاسمية فاختلفت الجهتان .
 وأيضاً فأننا قاطعون بوجود ما ذكروه في مثل كان زيداً قائماً ،
 وكان زيداً قائماً ، فيجب أن يكونا مرفوعين على ما كانا عليه ؛
 لوجود الرفع لكل واحد منهما ، ولا يستقيم أخذ التجريد (٢)
 لهم في ذلك ، لأن من مذهبيهم [٢١ ظ] أن «قائم» مرفوع على
 ما كان مرفوعاً به قبل دخول كان ولا عمل لكان فيه ، ولو أخذوا
 التجريد (٣) قديماً مع ما ذكروه ، لاتفى عنهم هذا الاعتراض ، والذي

(٣)

(١) سورة الاسراء الآية ١١٠ .

(٢) (٣) في ت : (التجرد) ، وهو تحريف .

حَسَلَهُمْ عَلَى أَنْ لَا يَأْخُذُوهُ^(١) كَوْنُهُمْ تَوَهَّمُوا أَنَّهُ عَدَمٌ مُحْضٌ فَرَكُوهُ لَذَلِكَ فَلَزِمَهُمْ مَا ذَكَرْنَاهُ • ثُمَّ شَرَعَ يَشْبِهُهُمَا بِالْفَاعِلِ عَلَى مَا قَدْ تَمَّ مِنْ أَنَّ الْمَوْفُوعَاتِ كُلَّهَا مُشَبَّهَةٌ بِالْفَاعِلِ فَشَبَّهَ الْمَبْتَدَأَ مِنْ حَيْثُ كَوْنُهُ مُسْتَدًّا إِلَيْهِ ، وَشَبَّهَ الْخَبَرَ مِنْ حَيْثُ كَوْنُهُ جُزْءًا ثَانِيًا مِنَ الْجُمْلَةِ ، وَقَدْ شَبَّهَهُمَا بِإِفْتِقَارِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا إِلَى جُزْءٍ يَنْضُمُ إِلَيْهِ (كَإِفْتِقَارِ الْفَاعِلِ إِلَى جُزْءٍ يَنْضُمُ إِلَيْهِ) ^(٢) وَكُلُّ ذَلِكَ قَرِيبٌ •

(فصل) قوله : والمبتدأ على نوعين معرفة وهو القياس •

قَالَ التَّيْسِيُّ : لِأَنَّهُ مُحْكُومٌ عَلَيْهِ ، وَالْحُكْمُ عَلَى الشَّيْءِ لَا يَكُونُ إِلَّا بَعْدَ مَعْرِفَتِهِ ^(٣) • وَقَوْلُهُ : « وَنَكْرَةٌ » يَعْنِي نَكْرَةً مُقَرَّبَةً مِنَ الْمَعْرِفَةِ ، وَتَقْرِيبُهَا مِنَ الْمَعْرِفَةِ بِوُجُوهٍ مِنْهَا أَنْ تَكُونَ مُوصُوفَةً لِأَنَّهَا إِذَا وَصِفَتْ تَخَصَّصَتْ فَقَرِبتْ مِنَ الْمَعْرِفَةِ ^(٤) ، وَمِثْلَ بَقَوْلِهِ تَعَالَى : { وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ } ^(٥) ، وَالْمُرَادُ كُلُّ عَبْدٍ مُؤْمِنٍ ، وَمِثْلُ ذَلِكَ لَيْسَتْ الصِّفَةُ فِيهِ بِمُصَحَّحَةٍ لِلْإِبْتِدَاءِ ، بَلْ مِثْلُهَا فِي قَوْلِكَ : فِي الدَّارِ رَجُلٌ عَالِمٌ ، وَالَّذِي يَصْحَحُ ذَلِكَ صِحَّةُ قَوْلِكَ : رَجُلٌ خَيْرٌ مِنْ امْرَأَةٍ ، وَقَوْلُهُمْ : تَمْرَةٌ خَيْرٌ مِنْ جَرَادَةٍ ، وَذَلِكَ جَارٍ فِي كُلِّ نَكْرَةٍ لَمْ يُقْصَدْ بِهَا وَاحِدٌ مُخْتَصٌّ فَكَانَ فِي مَعْنَى

(١) في ل : (لم يأخذوه) ، وهو تحريف •

(٢) ما بين القوسين : ساقط من و ، ل ، ر •

(٣) في ل : (وإذا المجهول لا يحكم عليه بشيء) ، وما اثبتناه أفضل •

(٤) قال سيبويه : ولو قلت رجل ذاهب لم يحسن حتى تعرفه بشيء فتقول راكب من بني فلان الكتاب ١/١٦٥ •

(٥) سورة البقرة الآية : ٢٢١ •

العموم ، وذلك مصحح مستعمل ، وأما غير موصوفة كالنكرة
الداخلية عليها همزة الاستفهام وأَمُ المتصلة ، فانتهى إذا دخلت
عليها دَلَّتْ على أَنَّ المتعلم عالمٌ بآثبات الحكم لأحدهما إلاَّ أَنَّهُ
لا يعلمه بعينه فهو يسأل عن المتعين^(١) ، وإذا كان الحكم معلوماً صار
الخبر في المعنى كوصف فكانت في المعنى كنكرة موصوفة ، وإما
نكرة في سياق النفي كقولهم : ما أحدٌ خيرٌ منك ، فإن النكرة في
سياق النفي تعم ، وإذا عمَّتْ كانت للجميع ، فكانت في المعنى
كالمرقة ، وإما أن تكون في كلام^(٢) مقدر بالفاعل ، كقولهم :
{ شَرٌّ أَهْرَذا نَابِ }^(٣) ، فإن معناه ما أَهْرَذا نَابِ إلاَّ
شَرٌّ ، وإذا كان في معنى الفاعل صحَّ الابتداء به لأنَّ الفاعل
محكومٌ عليه قبل ذكره ، فكأنَّه موصوفٌ ، فالوجه الذي صحَّ
الأخبار به عن الفاعل هو المصحح للابتداء بالنكرة التي في معنى
الفاعل ، ومنه : { شَرٌّ يُجِيئُكَ إِلَى مُخَّةٍ عُرْقُوبِ }^(٤)
يُضْرَبُ في شدة الضرورة المحوجة إلى ما لا يليق ، ومنه :
{ مَا رَبَّةٌ لَا حَفَاوَةَ }^(٥) ، أي : حاجةٌ جاءت بك لا عنايةً

(١)

في ت : (التعين) ، وهو تحريف .

(٢)

في ل : ت (كلافهم) وهو تحريف ، وفي س : ساقطة .

(٣)

أصل المثل أن العرب سمعت هريز الكلب في وقت لا يهر
في مثله إلاَّ لسوء فقالوا ذلك فيه الكتاب ١/١٦٦ ، فرائد
اللال في مجمع الأمثال ١/٣٠٦ ، شرح الكافية لابن الحاجب
ص ٢٤ .

(٤)

في مجمع الأمثال شَرٌّ ما يَجِيئُكَ إِلَى مُخَّةٍ عُرْقُوبِ (
والمثل يُضْرَبُ للمضطر ، مجمع الأمثال ١/٢٤٣ .

(٥)

المثل يُضْرَبُ للذي يتملق : لأجل قضاء حاجته ،
والمأربة : الحاجة ، والحفاوة : الاهتمام ، ومأربة يجوز
فيه الرفع مأربة عظيمة ، والنصب فعلت هذا مأربة ،
فرائد اللال في مجمع الأمثال ، ٢/٢٧٣ .

بنا ، وذلك جارٍ في كل نكرة . أَخْبِرَ عنها بجملة فعلية على ما ذكر في المعنى ، وقد قيل إنَّ المصحح كونه موصوفاً في المعنى ، أي : شرٌ عظيمٌ ، ومأربةٌ عظيمةٌ ، وقيل لما فيه من معنى التعجب . وقال سيبويه (١) : قد ابتدأوا بالنكرة على غير هذا ، وذلك قولهم : (أَمَتٌ في حجرٍ لا فيك) (٢) أي على غير باب (شرٌّ أهرَّ ذاناب) ، وسلامٌ عليكم ، لأنَّه ليس على معنى شرٌّ ، ولا بمعنى الدناء وإنَّما المعنى مدحه بأنَّه لا اعوجاج فيه ، قال : وهو شاذٌ ، وإمّا نكرةٌ قد تقدَّم عليها خبرها ، وهو ظرفٌ أو جارٌ ومجرورٌ ، وقد كثر كلام الناس في مثله ، فعامة البصريين لا يجيزون (رجلٌ في الدار) ، وانفقوا على تجويز (في الدار رجلٌ) ، فأما الكوفيون فقالوا : فاعلٌ مثلٌ في الدار زيدٌ ، عندهم أيضاً بالفعل المقدَّر ، وقد ردَّه البصريون بجواز أن في الدار زيداً ، وبجواز في داره زيدٌ ، لأنَّ الضمير يوجب أن يكون التقدير زيدٌ في داره ، وذلك يمنع كونه فاعلاً ، وقال البصريون : هو مبتدأٌ ثمَّ اختلفوا في تعليله ، وقال قومٌ : إنَّما جاز في الدار رجلٌ ، لأنَّه تعيَّن للخبرية ، ولم يجز رجلٌ في الدار ، لاحتمال أن يكون صفةً ، فينتظر السامع الخبر ، فلا يلزم من جواز في الدار رجلٌ مع نفي الاحتمال ، جواز (٣) رجل في الدار مع بقاء الاحتمال (٤) ، وهذا غير مستقيم ، لأنَّ مثل هذا لا يمنع بدليل قولهم : زيدٌ القائم ، فإنَّه خبرٌ له بالاتفاق مع أنَّه يجوز أن يكون صفةً ، ويجوز أن يكون خبراً فينتظر السامع الجواب ، فلم يكن هذا

(١) الكتاب ١٦٦/١

(٢) المثل في كتاب سيبويه ١٦٦/١ .

(٣) في ر : (نفى) ، وهو خطأ .

(٤) انظر الانصاف في مسائل الخلاف ٥١/١ - ٥٥ .

الاحتمال بمانع • الثاني أَنَّ الغرض أَنَّ يُبَيِّنَ قَرَبَ النكرة من المعرفة • وقال قوم : إِنَّمَا جازَ في الدار رجلٌ لأنَّ الخبرَ في معنى الصفة ، لأنَّا حكمنا عليه [٢٢ و] قبلَ ذكره فلم يأتِ إِلَّا بعدَ أَنَّ صارَ كأنَّه موصوفٌ ، أَلَا ترى أَنَّ الفاعلَ لما كانَ الحكمُ عليه مقدِّمًا جاءَ معرفةٌ أو جاءَ نكرةٌ ، ويردُّ عليه جوازُ قائمٍ رجلٌ على أَنَّهُ خبرٌ مقدِّمٌ ويُجابُ إمَّا بكثرةِ تصرفهم في الظروف ، وإمَّا بقوةِ معنى الفاعلِ (١) فيه حتَّى قالَ كثيرٌ : إِنَّ الفعلَ مقدَّرٌ مرادٌ ، وإمَّا بكونِ الظرفِ يَتَعَيَّنُ بتقديمه للخبرية •

قوله : والخبرُ على نوعين : مفردٌ وجملةٌ ، فالمفردُ على ضربين : خالٍ من الضميرِ ومضمَّرٌ له •

قال الشيخ : الخبرُ الذي يتضمَّنُ الضميرَ ، هو كلُّ اسمٍ من أسماءِ الفاعلينِ والمفعولين ، والصفاتِ كلها ، وإنَّما احتاجتْ إلى ضميرٍ ، لأنَّها تعملُ عملَ أفعالها ، فإنَّ كانتْ في الحقيقةِ للمبتدأِ اسْتَدَّتْ إلى ضميره في المعنى ، وإنَّ كانتْ لغيره فلا بدَّ من تعلقِ ذلكَ الغيرِ بضميره ، وإلَّا كُنْتَ مخبراً بالأجنبي عن الأول ، وأمَّا غيرُها فلا عملَ لها فلم يحتجْ إلى ضميره ، وزعمَ الكوفيونَ أَنَّ كلَّ خبرٍ لمبتدأٍ فيه ضميرٌ ، ويتأولونَ غيرَ المشتقِ بالمشتقِ (٢) ، وهو تعسفٌ غيرٌ محتاجٍ إليه •

قوله : والجملةُ على أربعةِ أضربٍ ، قال : وإنَّما هي على ضربين كما تقدَّم في أولِ الكتابِ ، ولكنَّه قَسَمَ الفعليةَ ، فالمجردةُ عن الشرطِ والجزاءِ سَمَّاها فعليةً ، والمتضمنةُ للشرطِ سَمَّاها

(١) في ل ، ب (الفعل) ، وما اثبتناه ارجح •

(٢) الانصاف ٥٥/١ •

شرطية ، والمتضمنة للظرف سماها ظرفية ، والاكثر على أن المتعلق المحذوف في الظرف فعل كما اختاره ، وتقديره استقر فيها لأن أصل التعلق للأفعال ، فاذا وجب التقدير فالأصل أقرب . واستدل بأنه يقع صلة فوجب تقدير الفعل ليكون جملة . وأجيب بأنه تعين الفعل لأن الصلة لا تكون إلا جملة بخلاف غيرها ، وزعم قوم أن المتعلق باسم تقديره مستقر ، لأنه خبر مبتدأ ، والأصل فيه أن يكون مفرداً ، وكان أولى ، والذي يضعفه الاتفاق على صحة دخول الفاء في مثل كل رجل في الدار فله درهم ، والوقوف فيها في مثل كل رجل عالم في الدار فله درهم ، ثم الأكثر على أن الظرف تضمن الضمير ، ومنعى الاستقرار لما صار نسياً منسياً لا يذكر ، واستدل أبو علي على ذلك بامتناع « قائماً زيد في الدار » ، وشبهه بقولهم كلمته (١) فاه الى في ، وبيته باباً باباً في أن الأصل جاعلاً ومفعلاً (٢) ، ولكنه مرفوض فاه وباباً باباً حتى صار الضمير فيه ، واستدل أيضاً بقول كثير (٣) :

٥٩- فَإِنْ يَكْ جُثْمَانِي بِأَرْضِ سِوَاكُمْ
فَإِنْ فُؤَادِي عِنْدَكَ الدَّهْرَ أَجْمَعُ

إِذَا قُلْتُ : هَذَا حِينَ أَسْأَلُو ذَكَرْتُهَا
وَوَظَلْتُ لَهَا نَفْسِي تَتَوَقُّ وَتَنْزِعُ

(١) كلمته (ساقطة من ش ، وهو سهو .

(٢) أمالي بن الحاجب ١٦٣ و .

(٣) البيت لجميل بثينة ، وهو جميل بن معمر العذري ، الديوان

ص ٢٨ ، وكذلك منسوب في الدرر اللوامع ٧٥/١ ، وغير منسوب

في المغني ٤٤٣/٢ ، الأشموني ٢٠١/١ ، الأمالي لأبي علي القالي

٢١٧/١ ، همع الهوامع ٩٩/١ .

وتقدير 'أنه' لو كان الفعل 'مقدراً' لكان الضمير محذوفاً معه
 فيكون 'أجمع' مؤكداً لغير مذكور ، واستدل بأنه 'كان يجب أن'
 يرتفع زيد^(١) في الدار زيد' بالفاعلية لا بالابتداء ، واتفقوا على أنه
 لا يُخبرُ بظرف الزمان عن الجثث لوضوحه فلا فائدة بخلاف ظرف
 المكان ، وبخلاف المعاني ، وقولهم : الليلة الهلال متأول ، أي
 حدوث الهلال ، وكذلك قوله^(٢) :

٦٠- أَكُلَّ عَامٍ نَعَمٌ تَحْوُونُهُ

وأما مثل قولهم : اليوم يومك ، فوجهه ، أن المعنى اليوم
 حصول الجين المنسوب اليك ؛ لأنه 'قد يطلق' اليوم' بمعنى
 الجين ، مثل : أنتيك يوم فلان أمير ، ونحوه ما أجاز الكوفيون
 من اليوم عشرون يوماً ، أي : حصول عشرين يوماً ، وأما ما أجاهه
 بعض البصريين من قولهم : اليوم الجمعة ، اليوم السبت بتأويل
 الاجتماع ، والسكون من معنى الجمعة والسبت فضعف بإباه
 المعنى ، وإجازة بقية الأيام أضعف ، ثم قال : « ولا بد في الجملة
 الواقعة خيراً عن المبتدأ من ضمير يعود إليه » ، وإنما كان كذلك ؛
 ليحصل ربط بين الخبر والمُخبر عنه ، وإلا كان أجنبياً ، وقد
 يكون الضمير معلوماً لكثرة ذلك النوع من الكلام ، فيستغنى عن
 التصريح به كما مثل .

(١) زيد (ساقطة من ش .

(٢)

عجزه : (يُلْقِحُهُ قَوْمٌ وَتَنْشَجُونَهُ) الشاعر يصف به
 قوماً بالشجاعة والشدة ، أي كل ما القح الاعداء انعامهم
 يغزوههم ويأخذوا الانعام وتنتج عندهم والبيت غير منسوب في
 الكتاب ٦٥/١ ، الانصاف ٦٢/١ ، مجاز القرآن ٣٦٢/١ ،
 شواهد التصحيح والتوضيح ، ص ٩٥ ومنسوب في الخزانة
 الى قيس بن حصين بن يزيد الحارثي ١٩٦/١ .

قوله : ويجوز ' تقديم الخبر على المبتدأ ، كقولك : تسمى
أنا ، وَمَسْنُوءٌ مَنْ يَشْنُوكَ .

قال الشيخ : إِنَّمَا حَسُنَ تقديم الخبر على المبتدأ ؛ لأنَّ
المتكلم إذا قال : زيد^(١) قائمٌ تعلق بنفس السامع احتمالات شتى ،
من أَنَّهُ قائمٌ أو قاعدٌ ، الى ما لا تحصى كثرة ، فإذا قدَّم الخبر
ارتفع هذا الاشكال . وقول الكوفيين : لا يجوز تقديم [ظ] الخبر^(٢)
في غير ما أوجه ، إستفهام ونحوه مردود بقولهم : تسمى أنا ،
وَمَسْنُوءٌ مَنْ يَشْنُوكَ ، وَسَوَاءٌ مَجَاهُهُمْ وَمَنَاتُهُمْ ، ومثَّل
بقوله تعالى : { وَسَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ
تُنذِرْهُمْ }^(٣) في تقديم الخبر ، وقال : المعنى : سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ
الانذار وعدمه ، وإِنَّمَا يَنْهَضُ مثلاً لما ذكره إذا جعل (سواء)
خبر مبتدأ مقدَّم ، وأمَّا إذا جعل (سواء) خبراً أن ، وأُنذِرْتَهُمْ
أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ فاعل لها خرج عن هذا الباب ، وهو قول كثير من
الناس^(٤) ، ولكن الذي ذكره هو قول الأكثر وهو الصحيح ، لأنَّ
(سواء ليس بصفة في أصل وضعه فاجراؤه على باب الأسمية أو على
من اجرائه على باب الوصفية ، ولو كان صفة في الأصل لكان
تقديره فاعلاً أحسن ، ألا ترى أن قولك : مررتُ برجلٍ قائمٍ
أبوه ، أحسن من قولك : مررتُ برجلٍ قائمٍ أبوه ، وقولك :
مررتُ برجلٍ سواءٍ هو وأبوه أحسن من قولك : مررتُ برجلٍ
سواءٍ هو وأبوه ، وكذلك هنا إذا جعلته غير فاعل فيكون سواءً

(١) (في ش ، ر : (من زيد) .

(٢) الانصاف ٦٥/١ .

(٣) سورة ياسين الآية : ١٠ .

(٤) انظر الحجة في القراءات لأبي علي الفارسي ١٩٨/١ .

خبراً مقدماً كان أولى من جملة فاعلاً ، فيكون 'سواء خبر' (أن) ،
وأمّا قوله : 'أُنْذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ' فهو فعلٌ مقدرٌ
بالمصدر ، وأصله 'كما مثَل' : وإنّما عدلَ به عن أصله تقويةً
لمعناه في غرض التسوية ، فإنّ همزة الاستفهام وأمّ نص في
استواء ما وقع بعدهما ، فلمّا قصدَ الى تقدير معنى الاستواء استعمل
ذلك اللفظ مجرداً عن معنى الاستفهام منقولاً للاستواء خصّة ، وهم
ينقلون الكلام ، وإن كان في الأصل لمعنى الى معنى آخر ؛ لأجل
بعض ذلك المعنى ، ألا ترى أنّهم يقولون 'أمّا أنا فافعل' كذا أيّها
الرجل لا يعنون النداء وإنّما يقصدون الاختصاص لما في النداء
من معنى الاختصاص ، وتمثيله بذلك مع (تسمي) أنا) يشعر بأنّه
عنده من قبيل الجزئ ، ولأنّه قطعهُ عن قوله ، وقد التزم
حيث ذكره قبله ، والظاهر أنّه ممّا التزم فيه التقديم ، لأنّه
لم يسمع خلافه مع كثرته ، وسرّه ما فهم من المبالغة في معنى
الاستواء حتّى فعلوا ما ذكرناه من التغير فتناسب تقديمه تنبيهاً على
المبالغة ، وعلى التغير ، وقول أبي علي : سواء مبتدأ ؛ لأنّ الجملة
لا تكون مبتدأً مردوداً بأنّ المعنى سواء عليهم الانذار ، وعدمه ،
وبأنّه كان (١) يلزم 'عود الضمير اليه ، ولا ضمير يعود اليه في
هذا الباب كله ، وقد تقدّم الكلام على تقديم الخبر على (٢)
المبتدأ ، إذا كان ظرفاً أو جاراً أو مجروراً . وأمّا قوله : « سلام
عليكم ، وويل له » فأورده اعتراضاً على قوله : « وقد التزم
تقديمه فيما وقع المبتدأ فيه نكرة » والخبر ظرفاً « فهذا نكرة
وخبره ظرف » ، ولم يلزم تقديمه ، فقال هذا المصحح 'للابتداء به
غير التقديم ، كما أنّ المصحح لقولك : رجل عالم في الدار غير

- (١) (كان) ساقطة من ر .
(٢) (على) ساقطة من و ، ر .

التقديم ، ثم يبين المصحح فيه لكونه لم يتقدم ذكره ، وإن كان بابه ما تقدم ، وبين أن المصحح كونه في المعنى (١) بمنزلة المصدر المنصوب ، وإذا كان في المعنى بمنزلة المصدر المنصوب ، كان معلوماً نسبتاً إلى فاعل فعله فتخصص ؛ لأن معنى سلاماً : سلمت سلاماً عليك ، فالسلام المذكور سلام فاعل الفصل المقدّر ، وهو في الرفع على ذلك المعنى فهو مخصص في المعنى ، إذ تقديره سلامي أو سلام مني ، فقد صار مقرباً من المعرفة لذلك .

ثم قال : « وفي قولهم : أين زيد ؟ ، وكيف عمرو ؟ ، وتبي القتال ؟ ، عطفته » (٢) على قوله فيما وقع في قوله : وقد التزم تقديمه فيما وقع فيه مبتدأ نكرة ، والخبر ظرفاً ، هذا مما التزم فيه تقديم الخبر على المبتدأ ولا يكون إلا مقدماً ، ولا يكون إلا خبراً ، وإنما كانت مقدمة ؛ لأنه قسم من أقسام الكلام ، وكل باب من أبواب الكلام ، فالقياس أن يتقدم أوله ما يدل عليه كحرف الشرط والاستفهام والنفي والتمني والترجي والعرض (٣) والتثنية والدعاء (٤) ، والنداء ، وإنما كان كذلك لأنهم قصدوا تبين القسم المقصود بالتعبير عنه ليعلمه السامع من أول الأمر ليتفرغ فهمه لما عده ، لأنه لو كان مؤخراً لجوز السامع عند سماعه أول كلمة أن يكون ذلك من كل واحد من أقسام الكلام فبقي في حيرة واشتغال خاطر ، وإنما كانت خبراً ، لأنك إما أن تجعل أين مبتدأً وزيداً الخبر أو لا ؟

(١) في ش : (في المعنى كونه) ، وهو خطأ .

(٢) في ت : (عطف) وهو تحريف .

(٣) والعرض : ساقطة من ل ، ب ، ت .

(٤) الدعاء : ساقطة من ل ، ب ، ت .

باطل "أن تكون هي وأمثالها مبتدأ" ، لأنَّ المبتدأ والخبر نهي واحد ، والمبتدأ يكون مرفوعاً ، ومحال أن تكون الأنيّة هي زيد ، وزيد هو الأنيّة ، وإذا ثبت ذلك فلا يجوز إلا أن يكون خبراً ، وإذا كان خبراً كان ظرفاً متعلقاً [٢٣ و] بحذوف ، وذلك المحذوف هو في المعنى ذلك المبتدأ المذكور .

قل : ويجوز حذف أحدهما .

قال الشيخ : الحذف على قسمين : واجب وجائز ، فالجائز أن تقوم قرينة لفظية أو حالة على الحذف (١) ، فمن حذف المبتدأ إذا قامت عليه القرينة قول المستهل الهلال والله ، وذلك عند ترائي الناس الهلال وشبهه . والحذف الذي يكون واجباً ، وسأني أمثلة تدل على ذلك . ثم قال : حذف الخبر قوله : خرجت فاذا السبع ، (إذا) ههنا للمفاجأة ، وهي تدل على الوجود فلا تخلو إما أن تريد وجوداً مطلقاً ، أو لا تريد ذلك ، فإن أردت ذلك الوجود المطلق جاز حذف الخبر ، وإن لم ترد الوجود ولكن أردت قياماً أو قعوداً أو ما أشبه ذلك فلا بد من ذكره إذ ليس فيه ما يدل عليه ، كما إذا قلت زيد في الدار فاماً أن تريد الوجود ، أو أمراً آخر كما تقدم ، فإن أردت الوجود فلا تأتي به ، وإن أردت غيره لم يكن بد منه إذ ليس فيه ما يدل عليه . وقوله عز وجل : { فَصَبْرٌ جَمِيلٌ } (٢) يحتمل الأمرين ، يعني من حذف المبتدأ أو حذف الخبر .

(١)

(٢)

(٣)

(٤)

(١) في ل : (ومثل بقوله) ، وما اثبتناه أصبح .

(٢) سورة يوسف الآية ١٨ .

قال الشيخ : ' إلا أن حذفَ المبتدأ أولى من أوجه : أحدهما ، أن حذفَ المبتدأ أكثرُ وحملُ الشيء على الأكثرِ أولى من حمله على الأقل ، الآخرُ أن الكلامَ سبقَ للمدحِ بحصولِ الضميرِ له ، فجعلَ المبتدأ محذوفاً يحصلُ هذا المعنى ، وجعلَ الخبرَ محذوفاً لا يحصله ، لأنه غيرُ مخبرٍ بأنَّ الصبرَ الجميلُ أجملُ بمن قامَ به ؛ ولذلك يقولُ المتكلمُ : ' الصبرُ الجميلُ أجملُ ' ، ولم يرزقْ منه شيءٌ . الثالثُ أن المصادرَ المنصوبةَ إذا ارتفعتُ ينبغي أن تكونَ ^(١) على معناها وهي منصوبةٌ ، وهي في النصبِ إذا قلتَ : صبرتُ صبراً جميلاً ، فأنت في حالِ النصبِ مخبرٌ بالصبرِ ، وإذا جعلتَ المبتدأ محذوفاً في حالِ الرفعِ كنتَ مخبراً بالصبرِ فهو موافقٌ للمنهوب ، فكان ^(٢) أولى ، والآخرُ هو أن المبتدأ إذا كان محذوفاً كانتْ قرينةٌ حاليةٌ ^(٣) ، وهي قيامُ الصبريةِ دليلاً على المبتدأ المحذوفِ فحسنَ حذفه ، وإذا كان الخبرُ هو المحذوفُ ، وليسَ ثمَّ قرينهٌ لفظيةٌ ولا حاليةٌ تدلُّ على خصوصيةِ الخبرِ المحذوفِ ، فكان ما ذكره من حذفِ المبتدأ أولى . ثمَّ قال : « وقد التزمَ حذفُ الخبرِ ^(٤) في قولهم : لولا زيدٌ لكانَ كذا ؛ لسدَّ الجوابُ مسدَّةً » ، وقد تقدَّمَ ضابطُ ذلك ، وقد قيلَ في المرفوعِ بعدَ لولا أنَّه فاعلُ فعلٍ مقدَّرٍ ، أي : لولا حصولَ أو وجِدَ ، وليسَ ببعيدٍ ، والاستدلالُ لهمُ بأنَّه لو كانَ مبتدأً لكانتْ (أن) مكسورةً لا ينهضُ ، لأنَّهم إنما وقعوا موقعَ الاسمِ المجردِ لما كانَ الخبرُ ملتزماً حذفه ،

(١) في ت : (يكون) وهو تصحيف .

(٢) في ت ، ب ، س : (فهو) ، وما التبتأه أولى .

(٣) في ت ، ل : (هو) ، وهو تحريف .

(٤) في و (المبتدأ) وهو سهو .

والاستدلال عليهم بأنه لو كان فاعلاً لم تدخل (أن) لا ينهض
لأنها عندهم حينئذ واقعة موقع الفاعل ، لأنها دخلت على الفاعل ،

قال : ومما التزم فيه حذف الخبر لسد غيره مسدده ،
قولهم : أقائم الزيدان ؟

قال الشيخ : ليس هذا من باب المبتدأ المحدود على الحقيقة كما
تقدم الكلام عليه في أول المبتدأ ، وإنما ساء مبتدأ لما تقدم من
المبتدأ في التحقيق الاسم الجرد الذي له صدر الكلام ، ولا يحتاج
في التحقيق إلى خبر ، لأنه في معنى يقوم الزيدان ؟ فقام مجبر
به ، كالأخبار بالفعل والزيدان فاعل مثله في يقوم الزيدان ، وإنما
ذكر الحذف على سبيل المسامحة قريباً على المبتدئين والتحقيق فيه
ما ذكرناه ، ونحو : أقائم زيد ؟ يجوز أن يرتفع على المبتدأ فيكون
زيد فاعلاً ولا ضمير فيه ، ويجوز أن يكون خبر مبتدأ مقدماً
ففيه ضمير لزيد ، وأما نحو : أكرم منك زيد ، فلا يكون مبتدأ
وزيد فاعلاً ، لأنه لا يرفع الظاهر ولكن خبراً مقدماً على زيد ، أو
مبتدأ خبره زيد ، وعلى الوجهين يحتمل أكرم منك الزيدان
أيضاً ؛ لصحة الأخبار بأكرم منك عن التثنية والجمع وغيرهما ،
وأما من جاوز مررت برجل خير منك أبوه بالخفض في خبر
فيجوز أن يكون أكرم منك زيد من باب أقائم الزيدان ،
واختلف في مثل إن قائماً الزيدان ، فأجازه أبو الحسن (١) ، أما
من منع قائم الزيدان فلا وجه لجوازه ، لأنه فرعه ، وأما من
أجازه فيحتمل الجواز لكونه مبتدأ ، ويحتمل المنع لأنه في

(١) انظر شرح الأشموني على الألفية ٢٢٠/١

المضى الخبر 'عن الزيد بن' ، ومن حذف الخبر لزوماً ، قولهم :
 لصر ك لافعلن ونحوه ، وتقديره 'قسي' أو 'يميني' لسدّ الجواب
 مسدّده [٢٣ ظ] كما ذكر في (لولا) .

وقوله : 'ضربي زيداً قائماً وأخواتها' .

قال الشيخ : ضابط هذا الباب (١) أن يتقدم مصدر ، أو ما هو
 في معنى المصدر منسوباً إلى فاعله أو مفعوله وبعده 'حال' منهما أو من
 أحدهما على معنى يستغنى فيه بالحال عن الخبر ، وللنحوين فيه
 ثلاثة مذاهب : أحدهما ، وهو مذهب أكثر المحققين من أهل
 البصرة ، أن التقدير ضربي زيداً حاصل إذا كان قائماً (٢) ، حذف
 متعلق الظرف على القياس المعروف ، وهو أن الظرف إذا وقع
 صلة لموصول ، أو صلة لموصوف ، أو حالاً لذي حل أو خبراً
 لخبر [عنه] (٣) تماثل بمحذوف إذا كان متعلقه عاماً ، وهو
 مطلق الوجود ثم لما كان في الحال شبه بالظرف حذف لدلالته
 عليه فبقي ضربي زيداً قائماً ، المذهب الثاني : وهو مذهب (٤)
 الكوفيين ، أن التقدير ضربي زيداً قائماً حاصل (٥) ، فعلى هذا يكون
 الحال عندهم من تمة المتدا ، وعلى القول الأول تكون الحال
 من تمة الخبر المقدر ، والمذهب الثالث : وهو مذهب بعض
 المتأخرين وأختاره الأعلام ، أن التقدير عنده 'ضربت' زيداً قائماً ،

(١) (الباب) : ساقطة من ت ، ل ، وهو سهو .

(٢) شرح الكافية لابن الحاجب ص ٢٥ .

(٣) (عنه) : ساقطة من الأصل ، ل ، ت .

(٤) في س : (أكثر) ، وما اثبتناه الصحيح .

(٥) انظر جمع الهوامع ١٠٦/١ ، شرح الكافية ٢٥ .

فَضْرِبِي ههنا ، وإنْ كانَ مصدرًا قائمٌ مقامَ الفعلِ ، فاستقلتُ (١) الجملةُ بهِ وبفاعله كما استقلتُ في قائمُ الزيدانِ ؟ ، والمذهبُ الصحيحُ هو الأولُ ، وبيانهُ "أنَّ المعنى في قولك : ضربي زيداً قائماً ، ما ضربتُ زيداً إلا قائماً ، وكذلك إذا قلتُ أكثرُ ضربي السويقَ ملتوتاً فإنَّ معناه (٢) ما أكثرُ ضربي إلا ملتوتاً ، وهذا المعنى لا يستقيمُ كذلكُ إلا على تقديرِ مذهبِ البصريينَ ، وبيانهُ أنَّ المصدرَ المتداً أضيفَ وإذا أُضيفَ عمَّ بالنسبةِ إلى ما أُضيفَ إليه كَأَسْمَاءِ الْأَخْنَسِ التي لا واحدَ لها ، وجموعُ الْأَجْنَسِ التي لها واحدٌ إذا أُضيفَ أيضاً عَمَّتْ ، ألا ترى أنَّكَ إذا قلتُ : مِاءُ البحارِ حكمهُ كذا عمَّ جميعُ مِاءِ البحارِ ، وكذلك إذا قلتُ : علمُ زيدٍ حكمهُ كذا عمَّ جميعُ علمِ زيدٍ ، فقد وقعَ المصدرُ أولاً عامّاً غيرَ مقيدٍ بالحالِ ، إذ الحالُ من تمامِ الخبرِ ، ثمَّ أُخبرَ عنه بحصوله في حالِ القيامِ ، فوجبَ أنْ يكونَ هذا الخبرُ للعمومِ لما تقررَ من عمومهِ ؛ لأنَّ الخبرَ عن جميعِ المخبرِ ، فلو قدرْتُ بعضَ ضربِ زيدٍ ليس في حالِ القيامِ ، لم تكنْ مخبراً عن جميعهِ ، وإذا تقررَ ذلكَ كانَ معناه ما ضربي زيداً إلا في حالِ القيامِ ، وعلى مذهبِ الكوفيينَ تكونُ الحالُ من (٣) تَمَّةِ المتداً ، فيكونُ المخبرُ عنه مقيداً بالقيامِ (٤) ؛ فيتخصَّصُ ، ويكونُ المعنى الإخبارُ عن الضربِ في حالِ القيامِ أنَّه حاصلٌ ولو قدرْتُ ضرباً في غيرِ حالِ القيامِ لم يكنْ متافضاً إذا لم تخبرْ إلا عن ضربٍ في حالِ القيامِ بالحصولِ وإخباركُ عن شيءٍ عامٍ ، أو خاصٍ بالحصولِ لا يمنعُ إخباركُ عن

(١)

(١) في ت : (استقل) ، وهو خطأ .

(٢) (ما) : ساقطة من ل ، وهو خطأ . (٣)

(٣) (من) : ساقطة من و ، وهو سهو . (٤)

(٤) صمغ الهوامع ١/١٠٦ ، شرح الكافية لابن الحاجب ص ٢٥٠

غيره بالثبت الحصول أو نفيه ، وأيضاً فإنه إذا قال القائل : أكثر شربي السويق ملتوتاً ، وجعلنا ملتوتاً من تمة الشرب ، صار المعنى الآخر عن أكثر شربي السويق الملتوت أنه حاصل ، فيجوز على هذا أن يكون أكثر شربي السويق غير ملتوت إذا لم يخبر إلا عن أكثر شربي سويق ملتوت بالحصول ، وأكثر شربي سويق ملتوت إذا كان حاصل ، لا يمنع حصول سويق غير ملتوت أضعافه ، وبوضحه أننا لو قدرنا أنه شرب سويقاً ملتوتاً غير مرات وسويقاً غير ملتوت ألف مرة ، فإذا أراد أن يخبر عن شربي (١) من الأول بالحصول ، فقال : أكثر شربي السويق ملتوتاً حاصل (٢) ، فبين بذلك ما ذكرناه وعلى المذهب الأول الأخبار عن أكثر الشرب غير مقيد (٣) بالثبوت مخيراً عنه بحصوله ملتوتاً ، فلو قدرت أكثرية أخرى غير ملتوت ، لكان منافضاً وعليه المعنى ، وأيضاً فإنه يخرج عن هذا الباب ، لأن الاتفاق على أن الحال المتعلقة بالمصدر المتبداً ، لا تمنع من ذكر الخبر إذا لا خلاف في جواز ضربي زيداً قائماً خير من ضرب عمرو ونحوه ، فلا يكون مما التزم فيه حذف الخبر ، وكذلك ضربي زيداً قائماً يوم الجمعة ، فإن قلت : فهذا يصح على كل تقدير ، قلت : إنما يصح عندنا إذا كان يوم الجمعة متعلقاً بقائم ، لا أن يكون خبراً . وفساد المذهب الثالث من وجهين : من حيث اللفظ ومن حيث المعنى ، أمّا من حيث اللفظ ، لأنه لو كان المتبداً قائماً مقام الفعل لاستقل بفاعله كما استقل اسم الفاعل بفاعله في (٤) قولك : أقائم

(١) في و ، ت ، ل ، س : (تسعة) ، وهو غير صحيح لأن العدد

للمؤنث .

(٢) (حاصل) : ساقطة من ل ، ب ، وهو سهو .

(٣) في ت (مقيد) ، وهو خطأ .

(٤) في (: ساقطة من و .

الزيدان ؟ [لا يستقل ^(١)] إذ لو قلت : ضربني أو ضربني زيدا لم يكن كلاماً • وأما من حيث المعنى فإن الأخبار يقع بضرب على زيد ^(٢) في حال القيام ، ولا يمنع هذا [٢٤ و] المعنى من أن يكون ثم ^(٣) ضرب في غير حال القيام ، (ألا ترى ^(٤) أنك إذا قلت : ضرب زيد قائماً ، لم يمنع من أن يكون ضرب قائداً ^(٥)) ، وهو عين ما ذكرناه في بطلان مذهب أهل الكوفة ، وقد ذكر بعض المحققين لبعض هذه المسائل وجهاً رابعاً وهو ^(٦) أخطب ما يكون الأمير قائماً وشبهها ، فزعم أن ما يجوز أن تكون ظرفية فيكون أخطب زماناً ضرورة ، لأن أفعَلَ لا يضاف إلا إلى ما هو بعض له ، وأن يكون الخبر إذن نفس إذا القدرة من غير متعلق ، لأنها هي الخبر بها ، كما لو قلت : أخطب ما يكون الأمير يوم الجمعة بالرفع في يوم الجمعة ، ولو قيل هذا المذهب في جميع المسائل ، لاستقام على تقدير حذف مضاف ، وتقديره زمان ضربني زيدا قائماً ، فلا يحتاج إلى حاصل على هذا وإنما ختموه بما فيه ^(٧) ما لكثرة وقوع ما المصدرية ظرفاً ، ولم يجوزوه في غير ما فيه ما لقلة وقوع المصادر ظرفاً ، فإن قيل لعل قائماً خير كان ، والجواب عنه من وجهين : أحدهما أنه لو كان خبراً لجاز تعريفه ، وهو لا يجوز تعريفه ، والآخر أنه لو كان خبراً لكان لم تكن فيه

(١) (ولا يستقل) : زيادة عن ش ، س ، ب ، وفي ل : (وليس

كذلك) ، وما ذكرناه الأرجح .

(٢) في و ، ت (المتكلم) ، وما ذكرناه أصح ، بدلالة ما بعده .

(٣) في ل ، ت : (ثم) ساقطة ، وهو سهو .

(٤) (ترى) : ساقطة من ت ، وهو سهو .

(٥) ما بين الوسين : ساقط من ر ، وهو سهو من الناسخ .

(٦) (هي) : في ل ، س ، ب ، ت ، وهو خطأ .

(٧) (ما) : ساقطة من ش ، وهو سهو .

دلالة على الطرف ، والحال له ' دلالة عليه وقد أجز في قوله (١) :

٦١- الحرب ' أوّل ' ما تكون ' فتيّة

تسعى بزيتها لكل جهول

أربعة أوجه (٢) رفع ' أوّل ' وفتية ' ونصبها ، ورفع ' الأول ' ونصب ' الثاني ، وعكسه وأشكّلها نصبهما (٣) . والوجه ' أن ' نجعل ' تسعى ' الخبر ، وأوّل طرفاً ، وفتية ' حالا من الضمير في تكون ، وقوله : كل رجل وصنعه ' أي : وحرفته ، فيه مذهبان : أحدهما أن ' الخبر محذوف ' ، ويكون ' الواو ' هنا بمعنى مع ، فدلّ على المقارنة ، فيكون معناه ' مقرونان ' . والآخر ' أنه ' ليس ' ثم ' خبر ' محذوف ' أصلاً ، بل ' هذه الواو ' بمعنى مع ' فكما أنك ' إذا قدرت ' مع ' لم ' تحتاج ' الى الخبر ' فكذلك ' هنا . فان قيل ' لم ' لم ' ينصب ؟ فالجواب ' أنها ' إنما ' تنصب ' إذا كان ' قبلها فعل ' ، أو معنى فعل ، ولا فعل ولا معناه ' فلا نصب ، وكان ينبغي أن ' يمثل ' في حذف الخبر لزوماً بمثل ' لعمر ' لأفعلن ' أيضاً ، وقالوا : في أنت أعلم ' وربك ' إنه ' منه ، وإن ' التقدير ' وربك ' مجازيك ، كأنه ' جرى مجرى المثل ، فاستغنى ' بأعلم ' الأولى ، ولما كان ' المعنى في المقدّر ' المجازاة ' فسّر به .

(١) البيت لعمر بن معد يكرب يصف ' الحرب ' به ، ويصفها بأنها تغتر من لم يجربها بزيتها فتهلكه ورواية سيبويه (ببزتها) ، الكتاب ١/ ٢٠٠ ، المقتضب ٣/ ٢٥١ ، التمام في تفسير اشعار هذيل لابن جني ٦٧ ، أمالي ابن الحاجب ٢٥٨ .

(٢) في ل (يضح) ، ولا يستقيم معها الكلام .

(٣) ذكر سيبويه ثلاثة أوجه ولم يذكر ' الوجه الرابع ' وهو نصب ' الأول ' والثاني ' الذي قال عنه الشارح بأنه ' اشكّلها ' . الكتاب ١/ ٢٠٠ .

(فصل) قوله : وقد يقع 'المبتدأ' والخبر 'معرفين' معاً ، كقولك :
زيد 'المنطلق' ، والله 'الهنا' ، ومحمد 'نيسنا' .

قال الشيخ : يردُّ على هذا أن 'الاخبار' هي محط 'الفوائد' ،
وذلك لا يحصل 'إلاّ بما يجهله' المخاطب' ، أمّا إذا كان معرفةً ،
ف'الاخبار' به لا فائدة فيه إذ هو حاصل "عنده" (١) ، والجواب أن
'الاخبار' ههنا لم يقع 'بالحكم' الذي هو القيام' ، وإنّما وقع بالذات ،
وفائدته 'إخباره' عمّا كان 'يجوز' أنّه 'متعدد' ، وإنّهُ 'واحد' في
الوجود ، وهذا إنّما يكون إذا كان 'المخاطب' قد عرف 'مسمّين' في
ذهنه ، أو أحدهما في ذهنه ، والآخر في الوجود ، فيجوز أن
يكونا متعددين ، فإذا أخبره 'المخبر' بأحدهما عن الآخر كان فائدته
أنهما في الوجود ذات واحدة ، وهذا فيما كان متغاير اللفظ ، نحو
قولك : زيد 'المنطلق' ، وإن كان لفظه لفظاً واحداً ، فلا يستقيم فيه
هذا التقدير ؛ وإنّما يستقيم فيه حذف 'مضاف' (٢) باعتبار حالين
كقولك : « شعري شعري » (٣) ، وأنا أنا وتقديره : شعري الآن
مثل 'شعري فيما تقدّم' ، أي : المعروف 'المشهور' بالصفات التامة
وبعدّه :

(١) في ل : (والاخبار بالحاصل محال) ، وهي زيادة لامبرر لها .

(٢) في ل : (الذي هو مثل) ، وهو وهم .

(٣) هذا جزء من شطر من الرجز لأبي النجم العجلي وهو « أنا

أبو النجم وشعري شعري » وقد ذكر الشارح 'التكملة'

بعد ذلك ، والرجز مذکور في التوجيه للرماني ص ١٨٤ ،

المنصف لابن جني ١/١٠ ، شرح ديوان الحماسة للرزوقي

١٠٣/١ ، الخزانة ١/٢١١ ، مشاهد الانصاف على شواهد

الكشاف ص ٥٩ ، المفصل ص ١٦ .

٦٢- لله دَرَي مَا آجَن صَدْرِي

تَنَامُ عَيْنِي وَفَوَادِي يَسْرِي

مَعَ الْعَفَارِيتِ بِأَرْضِ قَصْرِ

وكذلك قولهم : الناس ' الناس ' ، أي الناس ' الذي تعرف ' .

(فصل) قوله : وقد يَجِيءُ للمبتدأ خبران فصاعداً كقولك :

هذا حلوٌ حامضٌ .

قال الشيخ : إن قيل كيف يصحُّ الاخبارُ بأمرين متضادين في حالة واحدة ؟ فالجواب ' أنه ' (١) حامضٌ من كل وجه ، أو حلوٌ من كل وجه ، وإنما أراد أن فيه طرفاً من هذا وطرفاً من ذلك ، وهذا ليس بمتناقض ، ولذلك وقع في بعض النسخ ويجمعهما قولك : مُزٌ ، ولاخبار المتعددة على قسمين (٢) : قسمٌ لا يستقل المعنى فيه (٣) إلا بالمجموع ، وقسمٌ يستقل بكل واحد منهما ، فبئهِ على القسمين ، وما يُورد على نحو حلوٌ حامضٌ من أنه إن كان في كل واحد منهما ضميرٌ ففاسدٌ ، لأنه لا يؤدي إلى أن يكون كل [واحد] (٤) خبراً على حياله ، وإن كان في أحدهما فتحكم وإن لم يكن ففاسدٌ . فالجواب نقول : بالقسم الأول ، ولا يلزم أن

(١) في ل : (لا يخلو إما أن يريد) ، والمعنى والسياق يستقيم بغيرها .

(٢) في ل : (نوعين) ، وهو خطأ .

(٣) (المعنى) : ساقطة من و ، ب ، ت ، س ، ل ، وما ذكرناه .
ارجع .

(٤) (واحد) : زيادة عن ت ، ب .

يكون كلُّ خبراً على حاله ، لأنَّ المقصودَ جمعُ الطعمين ،
والضميران على أصلهما ، والمعنى أنَّ فيه جلاوةً وفيه جموضة ،
وكان القياسُ جمعهما بالمطفِ إلاَّ أنَّ خبرَ المبتدأ من نحو [٢٤ ظ]
عالم^(١) وعاقِلٍ سائغٌ فيه الأمران مع الاستقلال فكان هذا أجدر ،
وتضمننا باعتبار معنى مُرٍّ ضميراً آخرَ عُدْداً على المبتدأ ، واستشهد
بقوله تعالى : { وَهُوَ الْغَفُورُ الْودُودُ } ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ ،
فَقَالَ { أَمَا يُرِيدُ }^(٢) على أنَّ المبتدأ له خبران ، لأنَّ هو مضمَّرٌ
فلا يكون موصوفاً ، فتعيَّن أنَّ يكون ما بعده خبراً عنه فقد مثَّلَ
بما هو متعينٌ لما ذكر .

(فصل) قوله : وإذا تضمنَّ المبتدأ معنى الشرطِ إلى آخره .

قال الشيخ : إنّما تضمنَّ المبتدأ معنى الشرطِ في هذه الصورة
التي ذكرها من حيث كانت دالةً على معنى^(٣) العموم ، لأنَّ الذي في
قولك : الذي يأتيه فله درهم ، للعموم لا للعهد ، وكذلك النكرة
في كلِّ رجل يأتيه فله درهم ، وقوله : « إذا كانت الصلة أو
الصفة فعلاً أو ظرفاً » ، لأنَّ الفعل يُشعرُ بالسببية ، وكذلك
الظرف ، لأنَّه يتعلقُ بالفعل على القولِ الصحيح ، ثمَّ مثَّلَ بقوله
تعالى : { الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِرًّا
وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ }^(٤) وبقوله تعالى : { وَمَا بِكُمْ مِنْ
نِعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ }^(٥) .

-
- (١) : ساقطة من و ، ل ، ت ، ب ، وإثباتها وحذفها سيئات .
(٢) : سورة البروج الآية : ١٤ ، ١٥ ، ١٦ .
(٣) : (معنى) : ساقطة من ش ، وهو سهو .
(٤) : سورة البقرة الآية : ٢٧٤ .
(٥) : سورة النحل الآية : ٥٣ .

قال الشيخ : فيها إشكال من جهة أن الشرط وما شبه به ، يكون الأول فيه سبباً للثاني ، تقول 'أَسْلِمَ' فتدخل 'الجنة' فالأسلام سبب لدخول الجنة ، وههنا على العكس ، وهو أن الأول استقرار النعمة بالمخاطبين ، والثاني كونها من الله فلا يستقيم أن يكون الأول فيه سبباً للثاني من جهة كونه فرعاً عنه ، وتأويله أن الآية جيء بها لإخبار قوم استقرت بهم النعمة وجهلوا معطيها ، أو شككوا فيه فاستقرارها مشكوك أو مجهول ، سبب الإخبار لكونها من الله فيتحقق إذن (١) أن الشرط والمشروط على بابه (٢) ، وأن ذلك صح من حيث أن جواب الشرط لا يكون إلا جملة ، ويكون معنى الشرط فيه ، إما مضمونها وإما الجواب بها ، فمثال المضمون قوله تعالى : { الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِاللَّيْلِ وَانْهَارٍ } (٣) ، ومثال الخطاب بها قولك : إن أكرمتي اليوم فقد أكرمتك أمس ، والمعنى بالمضمون معنى نسبة الجملة ، كقوله تعالى : { فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ } (٤) ، فثبت الأجر لهم هو مضمون الجملة ، وهو سبب عن الانفاق ، والمعنى بالخطاب بها أن يكون نفس الأعلام بها هو المشروط لا مضمونها ، ألا ترى أنك ، لو جعلت مضمون قوله : فمن الله هو المشروط ؛ لكان المعنى أن استقرارها سبب لحصولها من الله فيصير الشرط سبباً للمشروط ، ومن ثم وهم من قال : إن الشرط قد يكون مسبباً ، وإذا جعلنا الخطاب (٥) بنفس الجملة هو المشروط ، ارتفع الاشكال .

- (١) (اذن) : ساقطة من ب .
(٢) في ل : (وهو أن جواب الشرط تارة قد يكون جملة وقد يكون معنى الشرط فيه) .
(٣) سورة البقرة الآية : ٢٧٤ .
(٤) سورة البقرة الآية : ٢٧٤ .
(٥) في ر : (الاخبارية) .

قوله: فان دخلت ليت ، أو لعل لم تدخل الفاء بالأجماع ،
وفي دخول أن خلاف بين الأخفش^(١) وصاحب الكتاب .

قال الشيخ : فحجة صاحب الكتاب أن يقال إنه حرف
يمتنع دخوله على الشرط ، فلا يدخل على ما أشبه الشرط^(٢)
قياساً على ليت ولعل ، وتقريره أن لشرط لا يعمل فيه ما^(٣)
قبله ، لأنه قسم من أقسام [ماله صدر]^(٤) الكلام^(٥) ، وأن
إن لا يليها إلا معمولها ، فلو دخلت على الشرط فلا يخلو إما أن
تعمل أو لا ، وكلاهما ممتنع^(٦) ، ووجه امتناعه^(٧) ظاهر ، وأيضاً
فإن كلاهما له صدر الكلام فيتنايان . وقال الأخفش : دخولها
في خبر أن جائز^(٨) ، والدليل عليه ورود ذلك في القرآن وكلام
العرب ، فالوارد في القرآن قوله تعالى : { إن الذين فتنوا
المؤمنين والمؤمنات إلى قوله فلهن عذاب جهنم }^(٩) ، وما
اجتج به سيويه^(١٠) ، إنما يصح أن لو اعتبره الواضع ، ولما لم
يعتبره ، دل على أنه ملغى ، وليس لمذهب الأخفش رد ، وعلة
الأصل على مذهب الأخفش غير ما ذكره سيويه ، وهو أن ليت

-
- (١) جمع الهوامع ١١٠/١ .
(٢) (الشرط) : ساقطة من ل ، وهو سهو .
(٣) (ما) : ساقطة من ل ، وفي ب : (فيما) ، وما اثبتناه أحسن .
(٤) (ماله صدر) ، زيادة من : ل ، وبها يكمل المعنى .
(٥) في ش ، ر : (وقد تقدم) .
(٦) في ر : (باطل) ، وهو خطأ .
(٧) في ر : (بطلانه) ، وهو خطأ .
(٨) شرح الكافية لابن الحاجب ٢٥ .
(٩) سورة البروج الآية : ١٠ .
(١٠) الكتاب ٤٥٣/١ ، شرح الكافية ص ٢٥ .

ولعلَّ إنشاءً انِ وما يقعُ خبراً لهما غيرُ محتملٍ للصدقِ والكذبِ ،
فلا يجوزُ الجمعُ بينَ قضيتينِ متناقضتينِ من وجهٍ واحدٍ ؛ لأنَّه
يؤدي الى أنْ يكونَ ما وقعَ بعدَ الفاءِ محتملاً غيرَ محتملٍ ، وعليه
سيويهِ في الاصلِ المقيسُ عليه أنَّهما حرفانِ يقضيانِ كلُّ واحدٍ
منهما أنْ يكونَ لهُ صدرُ الكلامِ ، فلا يجتمعانِ ؛ لأنَّه يؤدي الى
التناقضِ . والجوابُ أنَّ ذلكَ ليسَ في المشبهةِ بالشروطِ فلا يلزمُ
معَ أنَّه قد ثبتَ الغاؤهُ . واعتذرَ لسيويهِ عن قوله تعالى : { قُلْ
إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلَاقِيكُمْ } (١) باعتذاراتِ
ثلاثةٍ : أحدها قالوا : إنَّ الفاءَ زائدةٌ ، وهذا ليسَ بشيءٍ ، لأنَّ
سيويهِ لا يقولُ بزيادةِ الفاءِ ، فكيفَ يحتاجونَ لهُ بشيءٍ لا يقولُ
به . الثاني أنَّ إنَّ لمْ تدخلْ على الذي ، ونحنُ 'كلامنا في أنَّ التي
تدخلُ على الذي' (٢) ، وليستْ أيضاً بشيءٍ لأنَّ الصفةَ والموصوفَ
كالشيءِ الواحدِ فلا فرقَ [٢٥ و] بينَ أنْ تدخلَ على الموصوفِ ،
أو تدخلَ على الصفةِ . الثالثُ أنْ قالوا : إنَّ الفاءَ ليستْ بزايدةٍ ،
وإنما هي عاطفةٌ جملةٌ على جملةٍ ، ويكونُ خبرُ (أنَّ) قد تمَّ
بقوله : قُلْ إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ ، وهذا أقواها (٣) ، وهذا
كلُّهُ بحثُ المتأخرينَ ، والظاهرُ أنَّه مبنيٌ على نقلِ الزمخشري ،
وقد أوضحه معللاً في غيرِ الفصلِ ، وهو بعيدٌ من جهةِ النقلِ
والفقه . أمَّا النقلُ فقد استشهدَ سيويهِ في كتابه (٤) بعدَ قوله :
{ الَّذِينَ يَنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ } (٥) بقوله : { قُلْ إِنَّ الْمَوْتَ } ،

(١) سورة الجمعة الآية : ٨

(٢) انظر معاني القرآن للقرطبي ١٥٦/٣ .

(٣) (أقواها) : ساقطةٌ من و ، وهو سهو .

(٤) الكتاب ٤٥٣/١ .

(٥) سورة البقرة الآية : ٢٧٤ .

وأما الفقه فيبعد منه وقوعه في مخالفة الواضحات وقد يورد على مثل : { قُلْ إِنْ الْمَوْتَ الَّذِي } ، إِنَّ الْفِرَارَ لَيْسَ سَبِيًّا لِلْمَوْتِ فكيف أُجيب به ؟ ، وأجيب من وجهين : أحدهما أَنَّ المعنى : أَنَّ الْفِرَارَ الْمَطْنُونَ سَبَبٌ لِلنَّجَاةِ ، وسبب الأخبار بملاقاة الموت معه كما ذكر في غيره . والثاني أَنَّ ما ينزَّمُ على كلِّ حالٍ يحسن أَنَّ يُبْنَى جَزْءٌ على أبعاد الأحوال فجاء الباقي ^(١) من طريق الأولى ، مثل : { نِعَمَ الْعَبْدُ صَهَيْبٌ لَوْ لَمْ يَخَفِ اللَّهَ لَمْ يَعْمَهُ } ^(٢) ، وقوله ^(٣) :

٦٣- وَمَنْ هَابَ أَسْبَابَ الْمَنَايَا يَنَلْنَهُ
وَإِنْ رَامَ أَسْبَابَ السَّمَاءِ بِسُلْمٍ

وإذا جاز ذلك في صريح الشرط فليست به أولى ، وفي دخول نحو المكرم لي فأنني أكرمه في هذا الباب نظر ، وكذلك كلُّ رجلٍ مكرمٍ فأنني أكرمه ، ونحو ميمًا وصلٍ باسمٍ فاعلٍ ، أو مفعولٍ أو نحوهما .

- (١) في ل : (الثاني) وهو تحريف .
(٢) هذا ليس حديثاً ، وإنما هو من كلام عمر (رض) ، وحديثه (ص) كما رواه أبو نعيم في الحلية في سالم مولى أبي حذيفة (أَنَّهُ شَدِيدُ الْحُبِّ لِلَّهِ لَوْ كَانَ لَا يَخَافُ اللَّهَ مَا عَصَاهُ) ، ورواية الأشموني (نَعَمْ الْمَرْءُ) . انظر شرح الكافية لابن الحاجب ص ١٣١ ، للبرضي ٤٣٢/٢ ، للأشموني ٣٦/٤ ، للصبان ٣٦/٤ ، همع الهوامع ٦٥/٢ .
(٣) البيت من معلقة زهير بن أبي سلمى ، ورواية الديوان (وَلَوْ نَالَ) مكان (وإن رام) ، ورواية الخصائص (وَأَنْ يَرِقَ) ، الديوان (طبعة دار صادر) ، أسبَابُ السَّمَاءِ : مراقبها الخصائص ٣٢٤/٣ ، الديوان صنعة ثعلب (ط . دار الكتب) ص ٣٠ ، (ط . دار صادر) ص ٨٧ .
شرح القصائد التسع المشهورات للنحاس ص ٣٤٨ .

قال صاحب الكتاب : خبر ' أن ' وأخواتها ، ثم قال : هو المرفوع في قولك : إن زيدا أخوك ، ولعل بشراً صاحبك .

قال الشيخ : إنما لم يجد خبر (أن) ؛ لأنه إما أن يُحدَّ باعتبار المعنى ، أو باعتبار اللفظ ، فأما باعتبار المعنى ، فقد تقدّم ما يرشد إليه ، وهو خبر ' مبتدأ ' ، وأما من حيث اللفظ ، فقد قال : هو المرفوع ' والعامل عند البصريين هو (أن) ^(١) ودليلهم ^(٢) أنه ' سيء اقتضى شيئين إقتضاءً واحداً فكان عاملاً كعملة ' والكوفيون يقولون هو مرفوع بما كان مرفوعاً به قبل دخول (أن) ^(٣) ، وحجتهم أن زيدا كان عاملاً في أخوك لاقتضائه إتياءً وذلك أن الإقتضاء باقٍ ، وهذا فاسدٌ ، لأن الإقتضاء في (أخوك) باقٍ أيضاً في زيد ، فلو كان الإقتضاء قبل دخول (أن) باقياً على حاله لوجب ألاَّ يُنسب زيدٌ بأن ، وقد انتصب ، فدل على أنه ليس بباقي ، قالوا : إنَّ ضعفةً عن معاني الأفعال ، فلا تعمل في الجزئين عمل الأفعال وبيان ضعفها كقوله ^(٤) :

٦٤- لَا تَتَرُكْنِي فِيهِمْ شَطِيرَا
إِنِّي إِذْنُ أَهْلِكَ أَوْ أَطِيرَا

(١) الانصاف في مسائل الخلاف ١٧٦/١ .

(٢) كذا في ش : وفي بقية النسخ (دليله) وهو تحريف .

(٣) الانصاف ١٧٦/١ .

(٤) البيت لم يُعرف قائله ، الشطير : البعيد أو الغريب ، والشاهد أعمالٌ إذن مع كونها معترضة ، وقد أوّلها الفراء على حذف خبر أن ، الانصاف ١٧٧/١ ، المقرب ٢٦١/١ ، المغني ٢٢/١ ، جمع الهوامع ٧/١ ، الخزانة ٥٧٤/٣ ، العيني ٣٨٣/٤ ، الصحاح ٦٩٨/٢ ، أساس البلاغة ٢٥٩/١ .

يَنْصِبُ أَهْلَكَ ، وَظَوْلَهُمْ : إِنَّ بِكَ زَيْدٌ مَأْخُودٌ • ومثل (١) :

٦٥- كَأَنَّهُنَّ قَتِيَّاتٌ لَعَسُ
كَأَنَّ فِي دِيَارِهِنَّ الشَّمْسُ

ومثال (٢) :

٦٦- إِنَّ لِلَّهِ دُرَّ قُومٍ يُزِيدُ وَنَكْمٌ
بِالْبَيْضِ وَالشَّقَاءِ شَقَاءُ

وَقَدْ أُوِّلَ إِذْنَ أَهْلِكَ عَلَى مَعْنَى أَنِّي أَقُولُ ، وَالْقَوْلُ يُحذفُ
كثيراً ، أَوْ عَلَى حذفِ إِذْنَ ، وَالْباقِي عَلَى ضَمِيرِ الثَّمَانِ •

وَأَمَّا قُدَّمَ مَنْصُوبُهَا عَلَى مَرْفُوعِهَا لِأَوْجِهٍ ثَلَاثَةٍ : أَحَدُهَا
لِلْفَرْقِ بَيْنَهَا وَبَيْنَ مَا شَبَّهَتْ بِهِ ، وَشَبَّهَهَا بِالْأَفْعَالِ ظَاهِرٌ فَلَمْ
يُحْتَجَّ إِلَى ذِكْرِهِ ، وَالثَّانِي أَنَّ الْفِعْلَ الَّذِي شَبَّهَتْ بِهِ لَهُ
عَمَلَانِ : عَمَلٌ أَصْلِي ، وَعَمَلٌ فَرْعِي ، فَلْأَصْلِي أَنْ يَتَقَدَّمَ مَرْفُوعُهُ
عَلَى مَنْصُوبِهِ ، وَالْفَرْعِي أَنْ يَتَقَدَّمَ مَنْصُوبُهُ عَلَى مَرْفُوعِهِ ، وَهَذَا
فَرْعٌ فَعْمَلٌ عَمَلُ الْفَرْعِ • الثَّالِثُ أَنَّهُ إِنَّمَا قُدَّمَ لثَلَاثِ يَوْدِي إِلَى
مَحذُورٍ ، وَهُوَ الْإِضْمَارُ فِي الْحُرُوفِ ؛ لِأَنَّكَ لَوْ قُلْتَ : إِنَّ

(١) البيتُ لعمارة بن عقيل بن بلال بن جرير ، والرواية
(أَطْلَلَهُنَّ) مكان (دِيَارَهُنَّ) قال عثمي بن حمزة : وهذا
مِمَّا أَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى لِحْنِهِ فِيهِ وَتَغْيِيرُ رِوَايَتِهِ ، وَأَمَّا
الرَّوَايَةُ (تَحَارُ) فِي أَطْلَلَهُنَّ الشَّمْسُ) ، وَلَمْ يَذْكُرِ الْبَيْتَ
كَامِلًا فِي كِتَابِ التَّنْبِيهَاتِ ، التَّنْبِيهَاتُ لِعَلِي بْنِ حَمْزَةَ ص ١١٠

(٢) البيت لم اعثر عليه فيما اطلعت عليه من المصادر •

قائم^(١) زيداً ، ف قيلَ اجْعَلْ مكانَ زيدٍ ضميراً لكنك إِمَّا أَنْ تأتيَ بهِ متصلاً أو منفصلاً ، وكلاهما فاسدٌ فالذي يؤدي اليه فاسد^(٢) ، وبيانه أَنَّكَ لَوْ أَتَيْتَ بهِ متصلاً لم يخلُ من^(٣) أَنْ تكونَ صورتهُ ضميرَ النصبِ أو الرفعِ ، فإنْ كانَ ضميرَ الرفعِ فهو فاسدٌ لأنَّه يؤدي الى الاستتار في الحروفِ ، وإنْ أَتَيْتَ بهِ منصوباً لم يستقمَ لوضعك المنصوبَ موضعَ المرفوعِ ، وإنْ كانَ منفصلاً لم يخلُ إِمَّا أَنْ يكونَ مرفوعاً ، أو منصوباً ، فالمرفوعُ لا يستقيمُ ، لأنَّ المضمراً إذا وليَ عامله وجبَ أَنْ يكونَ متصلاً ، والمنصوبُ فاسدٌ من الوجهين جميعاً .

(فصل) قوله : وجميعٌ ما ذُكِرَ في خبرِ المبتدأ من أصفائه وأحواله وشرائطه ، قائمٌ فيه ما خلا جوازِ تقديمه إلا إذا وقع ظرفاً .

قال الشيخ : يعني بأصفائه كونه معرفةً ونكرةً ومفرداً وجملةً ، وبأحواله كونه مقدماً ومؤخراً ومحذوفاً ، وبشرائطه أَنَّهُ إذا كانَ ظرفاً [٢٥ ظ] إذا كانَ جملةً فلا بدَّ له من ضميرٍ ، والمبتدأ نكرةً فلا بدَّ من تقديم الخبرِ • فإن قيلَ يلزم من قوله : « وجميعٌ ما ذُكِرَ في خبرِ المبتدأ من أصفائه وأحواله وشرائطه قائمٌ فيه » أَنْ يحيزَ أَنْ زيداً أَضْرِبَهُ ؛ لأنَّه يجوزُ زيد^(٤) .

-
- (١) في ب ، ل : (إن قائماً زيداً) ، وهو خطأ .
 (٢) ذكرَ الشيخ هذه المسألة في شرحه للكافية وناقشها بصورة موجزة في متن الكافية ص ٢٦ .
 (٣) (من) : ساقطة من ش ، وهو سهو .
 (٤) في ت (زيداً) ، وهو خطأ .

أَضْرِبْهُ • فالجواب عنه من وجهين : أحدهما أَنَّهُ لَمْ يَذْكُرْ ذَلِكَ
أَصْلًا ، وَإِذَا لَمْ يَذْكُرْهُ فَأَيُّمَا حَكْمَ يَشْتَرَاكُمَا فِيمَا ذَكَرَ لَا فِيمَا
لَمْ يَذْكُرْهُ • فقولُهُ : « وَجَمِيعُ مَا ذَكَرَ » ، إِنَّمَا أَرَادَ وَجَمِيعَ
مَا ذَكَرْتُهُ لَا أَنَّهُ أَرَادَ : وَجَمِيعَ مَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ خَبْرًا لِلْمَبْتَدَأِ
يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ خَبْرًا لِأَنَّ • الثاني وهو الأقوى لشموله الجواب
عن هذه الصورة وغيرها أَنَّهُ لَمْ يَرُدْ بقوله : « وَجَمِيعُ مَا ذَكَرَ »
إِلَى آخِرِهِ « إِلَّا أَنْ خَبَرَ إِنْ مَشَارَكَ » لَخَبَرِ الْمَبْتَدَأِ فِي الْأَحْكَامِ بِمَعْنَى
أَنْ ثَبَتَ كَوْنُهُ خَبْرًا لِأَنَّ بَشْرَائِطَهُ ، وَاتِّفَاقَ مُوَانَعِهِ ، لِأَنَّ كُلَّ
مَوْضِعٍ صَحَّ أَنْ يَكُونَ خَبْرًا لِلْمَبْتَدَأِ يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ خَبْرًا لِأَنَّ •
وَلِذَلِكَ ^(١) لَا يَلْزِمُهُ أَنْ أَتَيْنَ زَيْدًا ، وَلَا أَنْ مَنْ أَبُوكَ ؛ وَإِنْ جَازَ
أَتَيْنَ زَيْدًا ؟ وَمَنْ أَبُوكَ ؟ مَبْتَدَأٌ وَخَبْرًا بِالِاتِّفَاقِ • فَإِنْ قِيلَ فَهَذَا
يُؤَدِّي إِلَى الدُّوْرِ ، لِأَنَّهُ قُصِدَ إِلَى تَعْرِيفِ خَبَرٍ أَنْ ، إِذَا لَمْ يُعْرَفْ
خَبَرُهَا إِلَّا بَعْدَ دُخُولِهَا ، وَدُخُولُهَا لَا يُعْرَفُ إِلَّا بَعْدَ تَحْقِيقِ صَحَّةِ
كَوْنِ الْخَبَرِ خَبْرًا لَهَا كَانَ دَوْرًا سَلَمْنَا إِلَيْهِ لَيْسَ بِدَوْرِ إِلَّا أَنَّهُ
تَبَطَّلَ فَائِدَةُ التَّعْرِيفِ ، لِأَنَّهُ إِذَا قُصِدَ إِلَى تَعْرِيفِ خَبَرٍ (إِنَّ) •
يَكُونُهُ خَبْرًا لِلْمَبْتَدَأِ ، وَكَانَ خَبَرُ الْمَبْتَدَأِ مُنْقَسِمًا بِاعْتِبَارِ خَبَرٍ (إِنَّ) •
فِي صَحَّةِ بَعْضِهِ ، وَامْتِنَاعِ بَعْضِهِ كَانَ تَعْرِيفًا لِلْأَخْصِ بِالْأَعْمِ •
فَالْجَوَابُ أَنَّهُ لَا يَتَوَقَّفُ كَوْنُهُ صَالِحًا لِأَنْ يَكُونَ خَبَرٍ (إِنَّ) ، بَلْ
يُعْرَفُ ذَلِكَ قَبْلَ دُخُولِ (إِنَّ) ، بَأَنَّ يُقَالُ كُلُّ مَبْتَدَأٍ وَخَبَرٍ
لَا مُنَافَاةَ بَيْنَهُمَا ، وَأَنْ تَصَالِحَ أَنْ يَكُونَ خَبَرُ الْمَبْتَدَأِ خَبْرًا لِأَنَّ ،
فَيَتَنَفَّى الدُّوْرُ ، وَأَمَّا الثَّانِي فَأَيُّمَا يَلْزَمُ لَوْ كَانَ قُصِدَ إِلَى التَّعْرِيفِ
بِهِ ، وَلَا أَحَدٌ يُعْرَفُ خَبَرٌ إِنْ بِذَلِكَ ، وَإِنَّمَا عَرَفَهُ بِكَلَامٍ مَعْنَاهُ
أَنَّ الْخَبَرَ الَّذِي يَصِحُّ دُخُولُ إِنْ عَلَيْهِ وَعَلَى مَبْتَدَأِهِ ، بِقَوْلِهِ هُوَ

(١) فِي ش (وَكَذَلِكَ) ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ •

الرفوع في قولك : « إن زيدا أخوك » ، ولعل بشراً صاحبك ، فما لم يثبت أنه خبر لأن ، لا يلزم إعطاؤه أحكام الخبر من حكمه لأنه إنما حكم بأحكام خبر المبتدأ بعد صحة كونه خبراً لأن ، وأما موضع يستع^(١) فيه أن يكون خبراً لأن من أصله فلا يحكم عليه بشيء .

قوله : « وقد حذف في نحو قولهم : « إن مالا وإن ولداً » الى آخره .

قال الشيخ : وهذا ظاهر على ما بيناه وأما قول الاعشى^(٢) :

٩٧- إن محلاً وإن مرّ محلاً

وإن في السفر إذ مضوا مهلاً

فواضح أيضاً ، أي : إن لنا محلاً ، وهو موضع استشهاد ، أي : إن لنا محلاً في الدنيا ومرّ محلاً عنها الى الآخرة^(٣) ، وإن في السفر للراجلين عنها مهلاً ، أي : إمهالاً ، أي : طولاً ، ورؤي مثلاً ، أي : لنا فيهم مثلاً ، وقد روي في كتاب سيويه وإن في السفر ما مضوا مهلاً ، فتكون ما مصدرية تقديره مضيه ، فيكون التقدير بدل احتمال ، وبعد قوله إن محلاً :

(١) (يمتنع) : ساقطة من ت ، وهو سهو .

(٢) ورواية الديوان (ما مضى) وكذلك سيويه ، الكتاب

٢٨٤/١ ، الديوان ص ٢٣٣ المقتضب ١٣٠/٤ ، الخصائص

٣٧٣/٢ ، ابن يعيش ١٠٣/١ ، المغنى ٨٢/١ ، المقرب ١٠٩/١ ،

شرح الجمل لابن عصفور ٣٠٤/١ ، الخزائن ٣٨١/٤ ، امالي

ابن الحاجب ١٠٦ ط .

(٣) في و : ورقة ساقطة .

اسْتَأْثَرَ اللَّهُ بِالْبَقَاءِ وَبِالْعَمَلِ
دَلِيلٌ وَوَلَّى السَّلَامَةَ الرَّجُلَ

وتقول إن غيرها إبلاً وشاء لمن رأى لك أمتعة أو خيلاً أو غير ذلك ،
فقال : هل لك غيرها ؟ فتقول : إن غيرها إبلاً وشاء ، أي إن لنا
غيرها ويحتمل أن يكون إبلاً منصوباً على تمييز من غيرها أو بدلاً
من غيرها أو موصوفاً لغيرها ، وقد تقدم عليه فلا بد أيضاً من تقدير
تقديم الخبر ، لئلا يؤدي إلى أن يلي (أن) ما ليس باسمها ولا
ولا غيرها • وقال (٢) :

٦٨- يَا لَيْتَ أَيَّامَ الصَّبَا رَوَّاجِعَا

وللناس فيه ثلاثة مذاهب : أحدها وهو مذهب البصريين ، أن
رواجعاً منصوبٌ على الحال ، وخبر (ليت) محذوفٌ تقديره
« لَيْتَ أَيَّامَ الصَّبَا لَنَا رَوَّاجِعَا » ، فيكون حالاً من الضمير في
لنا (٣) ، أي : يَا لَيْتَ أَيَّامَ الصَّبَا مُسْتَقَرَّةً لَنَا فِي حَالِ كَوْنِهَا
رَوَّاجِعَا (٤) • ومذهب الفراء أن (لَيْتَ) نصبُ الاسمين جميعاً

-
- (١) البيت السابق أول القصيدة التي يمدح بها سلامة ذا فائش الحميري وهذا البيت الثاني في الديوان ص ٢٣٣ ، وكذا في الخزائن ذكره بعد البيت الأول • الديوان ص ٢٣٣ ، الخزائن ٣٨٤/٤ •
- (٢) هذا الرجز نسب إلى العجاج ، وهو موجود في ملحقات ديوانه ٣٠٦/٢ ، وهو غير منسوب في الكتاب ٢٨٤/١ ، ابن يعيش ٨٤/٨ ، المفصل ص ١٦٤ ، الأشموني ٢٧٠/١ ، الخزائن ٢٩٠/٤ •
- (٣) ذهب سيبويه إلى نصب « رَوَّاجِعَا » على الحال والخبر مقدر لنا ، الكتاب ٢٨٤/١ •
- (٤) الخزائن ٢٩٠/٤ •

على لغة بعض العرب^(١) : لأن (لبت) بمعنى (تعليت) ، وهم يقولون : ثنيت زيدا قائماً ، كذلك^(٢) هذه . ومذهب الكسائي أن رواجماً منصوباً باضمار (يكون) ، فيكون من باب ما أضميرت فيه (كان)^(٣) . قال : ومذهب البصريين أولى إذ ثبت حذف الخبر مع إرادته وهو عين ما حملوه عليه^(٤) ، وأما مذهب الفراء فلم يثبت أن (وبت) عاملة نصباً في الجزئين فيحمل عليه البيت ، ولا يثبت مثل ذلك إلا ثبت . وأما مذهب الكسائي وإن كان خيراً من مذهب الفراء لثبوت إضمار كان (في مواضع ، إلا أن مذهب البصريين أولى لكثرة حذف الخبر [٢٦ و] ، وقلة إضمار كان)^(٥) .

وقد وقع في بعض النسخ ، وقد التزم حذفه في قولهم : لبت شعري ، والظاهر أنه أراد اثبات ذلك في كتابه ثم رجع عنه ، وهذا الكلام بمجرد غير مستقيم إذ لم يسمع عن العرب ، ولا يستقيم أن يقول أحد : لبت شعري مقتصراً من غير انضمام شيء آخر إليه وإنما المعروف لبت شعري أي الرجلين عندك أو أزيد عندك أم عمرو ؟ ونحو ذلك . وقوله^(٦) :

الخزائن ٢٩٠ / ٤ (١)
(كذلك) : ساقطة من ش . (٢)
في ل (جرى فيه على أصله ، لأنه أخذه من طريق السماع عن العرب فهنا من باب ما أضميرت فيه كان وحذف الخبر في باب إن إنما تكون إذا قامت قرينة حال أو مقال على ما تقدم في المبتدأ) . (٣)

في س : (وهو غير ما حكموه عليه) ، وهو خطأ . (٤)
ما بين القوسين : ساقطة من ش ، وهو سهو من الناسخ . (٥)
البيت لأبي طالب عم النبي (ص) من أبيات يرثي بها أبا عمرو ، قال الشنتمري : هو رجل من قریش بن عبد شمس = (٦)

٦٩- لَيْتَ شِعْرِي مُسَافِرٌ بِنَ أَبِي
عَمْرٍو وَلَيْتَ يَقُولُهَا لِمَحْزُونٍ

محمولٌ على الحذف للقرينة والمعنى ، أُنْجَمِعُ أم لا ؟ أو أُنْعَوِدُ
كَمَا كُنْتُ ؟ ونحوه ، لَأَنَّهُ يَرْتَبِعُهُ ، وَنُصِبَ مُسَافِرٌ عَلَى النَّدَاءِ ،
وَمَعْنَى لَيْتَ شِعْرِي مِنْ أَبُوكَ وَنَحْوَهُ ، لَيْتَ عَلَمِي مُتَعَلِّقٌ بِمَا
يُجَابُ بِهِ هَذَا الْقَوْلُ ، أَلَا تَرَى إِلَى مِثْلِ ذَلِكَ فِي كَلَامِهِمْ كَقَوْلِهِمْ (١) :
عَلِمْتُ مَنْ أَبُوكَ ؟ وَلَا خِلَافَ أَنَّ مَنْ هُنَا اسْتِفْهَامٌ وَيُرَادُ هَهُنَا
عَلِمْتُ مَا يُجَابُ بِهِ هَذَا الاسْتِفْهَامُ ، فَرَأَى أَنَّهُ مِنْ قِيلٍ مَا حُذِفَ
خَبْرُهُ وَقَامَ كَلَامٌ آخَرُ مُقَامَهُ ، وَمِثْلُ لَوْلَا زَيْدٌ لَكَانَ كَذَا فَأَبْتَهُ
فِيمَا حُذِفَ مِنْهُ الْخَبَرُ ، ثُمَّ رَأَى أَنَّهُ يُصْلِحُ أَنْ يُطْلَقَ عَلَيْهِ
الْخَبَرِيَّةُ كَمَا يُطْلَقُ عَلَى الْجَارِ وَالْمَجْرُورِ أَنَّهُ خَيْرٌ ، لِدَلَالَتِهِ عَلَى
الْمُتَعَلِّقِ الَّذِي لَا بَدَّ مِنْهُ ، فَكَأَنَّهُ مَذْكُورٌ (٢) فَاسْقَطَهُ ، أَوْ يَكُونُ
الْأَمْرُ بِالْعَكْسِ .

قوله : خبر لا التي لنفي الجنس ، هو في قول أهل الجواز :
لا رجل أفضل منك ولا رجل خير منك .

قال الشيخ : لا يدل على إثباته عند الجاهلين إذ يحصل
أن يكون صفة على محل (لا) ، وكونه يجعل على مذهب
الجاهلين خبراً ، وعلى مذهب التمييز صفة تحكم وإنما ثبت

= ابن عبد مناف ، مات غريباً وكان صديقاً لأبي طالب فرثاه ،
والبيت من شواهد سيبويه ذكره ولم ينسبه ، الكتاب ٣٢/٢ ،
السنن ٣٢/٢ ، الخزانة ٣٨٦/٤ ، وفيها أيضاً نسبه
البغدادي لأبي طالب عم النبي (ص) .

(١)

في ل : (كقولك) .

في ش : (مسقوط) ، وهو خطأ .

(٢)

مذهبُ الحجازيين إذا كانَ المنفي مضافاً أو مطولاً فإنه يكون منصوباً ولا عمل له إذ ليس بمشي ، ويقع بعده مرفوع ، فذلك الدليل الواضح على أن لها خبراً مرفوعاً ، ولو كان صفةً لكان منصوباً على جميع المذاهب ، والذي يوضح ذلك جوابه باحتمال الصفة في قوله : « ولا كريم من ولدان مصبوح » ، وهو (١) ما استشهد به لأهل الحجاز ، وبعضهم يقول : لحاتم ، والجرمي يقول : لأبي ذؤيب ، وقوله (٢) :

٧٠- هَلَّا سَأَلْتَ هَذَاكَ اللَّهَ مَا حَسَبِي
عِنْدَ الشِّتَاءِ إِذَا مَا هَبَّتِ الرِّيحُ
وَرَدَّ جَازِرُهُمْ حَرْقًا مُصَرَّمَةً
فِي الرَّأْسِ مِنْهَا وَفِي الْأَصْلَابِ تَمْلِيحٌ
إِذَا التَّلْقَاحُ غَدَتْ مُلْقَى أَصَرَّتْهَا
وَلَا كَرِيمَ مِنْ الْوِلْدَانِ مَصْبُوحٌ

- (١) في ش : (مثل) .
(٢) الأبيات الثلاثة من أبيات أربعة ذكّرت في ديوان حاتم الطائي لرجله من النبت اجتمع هو وحاتم الطائي والنابعة الذبياني عند ماوية بنت عفزر خاطبين لها فقدمت حاتماً عليهم وتزوجته ، فانشده النبتى الأبيات ، ورواية الديوان (النبتيين) مكان هذالك ، وفي البيت الثاني (واردهم) مكان (جازرهم) (والأسلاء) مكان (الاصلاب) ، الحرف : الناقة الضامر ، المصبوح : المسقى صباحاً ، انظر الديوان ص ١٥ ، الكتاب ٣٥٦/١ ، المقتضب ٣٧٠/٤ ، الايضاح للفارسي ص ٢٤٠ ، الاشموني ١٧/٢ ، ابن عقيل ٣٥٢/١ ، العيني ٣٦٨/٢ .

وفي كلام سيويه ما يدلُّ على أنَّ رفعَ خبرِ (لا) بالابتداءِ الذي كانَ رافعاً قبلَ دخولِ (لا) ؛ لأنَّ^(١) (لا) وما عملتُ فيه في موضعِ رفعٍ^(٢) ، وهو ضعيفٌ لازمٌ في أنَّ • وذو الفقار سيفٌ كانَ لمَنبتهِ بن الحجاج ، فأخذهُ صلَّى اللهُ عليه وآله يومَ بدرٍ ، وذو الفقارِ وعلي في قوله^(٣) :

٧١- لَا سَيْفَ إِلَّا ذُو الْفَقَارِ وَلَا فَتَى إِلَّا عَلِيٌّ

لا يصحُّ أنَّ يكونَ خبراً ، لأنَّه مستثنى من مذكورٍ ، والمستثنى كذلك لا يصحُّ أنَّ يكونَ خبراً عن المستثنى منه ، لأنَّه لم يُذكرْ إِلَّا لِيَتَيَّنَ بِهِ مَا قُصِدَ بِالْمُسْتَثْنَى مِنْهُ •

(١) (لا) : ساقطة من ل ، ش ، ب ، ت ، س ، ولا يستقيم المعنى بغيرها •

(٢) الكتاب ٣٥٦/١ •

(٣) هذا البيت ذكره أبو الفداء في البداية والنهاية ، قال : قال الحسنُ بن عرفة : حدثني عمَّار بن محمد عن سعيد بن محمد الحنظلي عن أبي جعفر محمد بن علي ، قال : نادى منادٍ في السماء يومَ بدرٍ يُقالُ له ' رضوان وذكَرَ الرجز • والفقار : جَمْعُ فقرة • قال الأصمعي : رأيتُه مع الرشيد وفيه ثمانِي عشرة فقرة ، وقد دفعه الرشيد إلى يزيد بن مزيد أثناء محاربتِه للوليد بن طريف ، وقال له إِنَّكَ سوفَ تنتصرُ عليه ، وقال فيه الشاعر مسلم بن الوليد الانصاري :

أَذْكَرْتَ سَيْفَ رَسُولِ اللَّهِ سَنَتَهُ
وَبَأْسَ أَوَّلِ مَنْ صَلَّى وَمَنْ صَامَا

البداية والنهاية لأبي الفداء ٢٢٤/٧ ، وفيات الاعيان لابن خلكان ٣٢٩/٦ - ٣٣٠ •

ذكر التضمينات

قال الشيخ : لم يتعرض لحدّه في ظاهر كلامه استغناء عنه بما دلّ عليه من اسمه في قوله : « المفعول المطلق » ؛ لأنّ معنى المفعول المطلق هو ^(١) الذي فعل على الحقيقة من غير قيد ، فلمّا كان الاسم يدلّ على الحقيقة استغني عنه ؛ لأنّه لو ذكره لم يزد عليه . ثمّ قال : « هو المصدر » فذكر اسماً من الأسماء التي هي أشهر أسمائه عند النحويين ولا سيما المتأخرون ، فإنّهم لا يكادون يقولون إلّا المصدر ، ولا نكاد نسمعهم يقولون : المفعول المطلق ، ويجوز أن يكون خصّه بهذا الاسم تنبيهاً على الردّ على مذهب الكوفيين في أنّه مشتق من الفعل ^(٢) ؛ ولذلك تعرض بعد قوله ^(٣) : هو المصدر فقال : سُمّي بذلك ؛ لأنّ الفعل يصدر عنه ، وإذا كان هو وغيره سواء في تفسيره وترجيح هذا الاسم بمعنى مقصود ، وإن لم يكن متعلقاً بما هو فيه كان أولى من غيره لزيادته بفائدة مخصوصة ^(٤) مقصودة . ثم ذكر بعده الأسماء التي ليس فيها ما تقدّم ، وهو الحدث والحدثان . ثمّ ذكر بعدهما الاسم الذي هو أقلهما ذكراً ، وهو قوله : « الفعل » ومقتضى مذهب الكوفيين أن يُسمّى المصدر صادراً والفعل مصدرّاً ، لأنّ المصدر محلّ الصدور ، وهو عندهم الفعل ، والصادر من حصل له الصدور ^(٥) .

(١) (هو) : ساقطة من ل ، ث ، ب ، س ، وهو سهو .

(٢) الانصاف ٢٣٥/١ .

(٣) انتهى الخرم في نسخة و .

(٤) (مخصوصة) ساقطة من ب ، سهو .

(٥) (الصدور) ساقطة من ل ، وهو سهو .

وهو المصدرُ عندَهم • وأجابَ ابنُ (١) الانباري بأنَّه 'مصدر' بمعنى
 مفعول : لأنَّه 'أصدرَ' عن الفعلِ مثلُ مركبٍ فإنَّه 'بمعنى :
 مركوب' [٢٦ ظ] ، ومُشربٌ بمعنى : مشروب (٢) ، وأُجيبَ بأنَّه
 لم يَجِبْ مَفْعَلٌ بمعنى : مفعول ، ولو سلمَ فصادرٌ بعيدٌ • وقالَ
 بعضهم : المصدرُ ما حصلَ به الصدورُ (كما حصل الصدورُ
 للمحلِّ المصدرُ عنه حصلَ للصادر (٣)) ، وأُجيبَ عنه (٤) بأنَّه
 تخليطٌ لاسمِ المكانِ بالفاعل ، وقيلَ سُمِّيَ مصدرًا لأنَّه ذُو
 صدورٍ وأُجيبَ بأنَّه 'يلزمُ' أَنْ يُسَمَّى الفاعلُ مفعولًا لأنَّه ذُو
 فعلٍ ، وهذا بحثٌ لفظي ، وقد استدللَّ البصريونَ ، بأنَّ معنى
 الاشتقاقِ موافقةُ لفظينِ في حروفهما الاصولِ (٥) ، ومعنى الاصلِ ،
 فاذا جُعِلَ الفعلُ أصلًا لم يستقمَ لأنهما لم يَتَّفَقَا في معنى الاصلِ ،
 وإنْ جُعِلَ المصدرُ أصلًا استقامَ ، وإذا لمْ يَشْتَرِطْ في اللفظينِ
 معنى الاصلِ ، لمْ يستقمَ معنى الاشتقاقِ ، لأنَّه إمَّا أَنْ يُعْتَبَرَ
 معنى أي : مضمي كنَ ، أو لا يُعْتَبَرَ معنى أصلًا ، وكلاهما ظاهرٌ
 الفسادِ ، واستدلَّ الزجاجُ بأنَّه لو كانَ الأمرُ كما زعموا لم يكنْ

(١) هو عبدالرحمن بن محمد بن عبدالله بن ابي سعيد الانباري
 الملقب بالكمال النحوي ، قرأ على أبي منصور الجواليقي وابن
 الشجري ، من مؤلفاته الانصافُ ولد سنة ٥١٣ هـ وتوفي سنة
 ٥٧٧ هـ • أنباه الرواة ١٦٩/٢ ، بغية الوعاة ٨٦/٢ ، الانصاف
 ١/١ = ٥ •

(٢) الانصاف ٢٤٣/١ •

(٣) ما بين القوسين ساقطٌ من ل ، وهو سهو •

(٤) (عنه) ساقطةٌ من ل ، ت ، وهو سهو •

(٥) الانصاف ٢٣٧/١ •

مصدرًا إلا وله فعل^(١) ؛ لكون المصدر فرع^(٢) ، وليس بواضح ؛
لأنه مشترك الالزام إذ يقال لو كان الأمر بالعكس لكان كل
فعل له مصدر لكون الفعل فرع^(٣) ، ونحو نعم وبئس وليس
أفعال ولا مصدر لها . واستدل ابن السراج^(٤) لو كانت المصادر
مشتقة من الأفعال لم تختلف كما لم تختلف أبنية الفاعلين ،
والمفعولين ونحوهما^(٥) وهو ضعيف ، ومشارك الالزام . واستدل
الكوفيون بأن المصدر أصل لأعمال الفعل فكان فرعاً^(٦) ، وأجيب
بأنه لا يلزم من فرعيته في الأعمال فرعية أصله فإن يكرم فرع
اعمال أكرم ، وأعد فرع أعمال يعد وليس فرعاً في غيره .
قالوا : أكد به والتأكيد فرع^(٧) ، وأجيب بما تقدم قالوا :
عمل في المصدر والمعمول فرع^(٨) ، وأجيب بأن الحرف عامل ،
وليس معموله فرعاً له . ثم قال : « وينقسم إلى مبهم وموقت » ،
ويعني بالمبهم ما لا يدل على أكثر مما دل عليه الفعل ولا يفيد
سوى التأكيد ، ويعني بالموقت ما استفيد منه زيادة لم تستفد من
الفعل ، وهي على ضربين : ضرب يستفاد منه النوع ، وضرب
يُستفاد منه العدد .

قوله : وقد يُقرن بالفعل غير مصدره مما هو بمعناه إلى

آخره .

-
- (١) الايضاح في علل النحو للزجاجي ص ٥٨ .
(٢) هو ابو بكر محمد بن السري المعروف بابن السراج ، أخذ
النحو عن المبرد ، وأخذ عنه الزجاجي والسيرافي والفارسي
والرمانى ، توفي سنة ٣١٦ هـ . نزهة الالباء ص ١٧٠ ، معجم
الادباء ١٨/١٩٧ ، أنباء الزواة ٣/١٤٥ .
(٣) الايضاح في علل النحو للزجاجي ص ٥٩ .
(٤) الانصاف ١/٢٣٥ .
(٥) الانصاف ١/٢٣٦ .

قال الشيخ : نبه على أنه لا يشترط في المفعول المطلق أن يكون مطابقاً للفعل الذي ينتصب به في اللفظ ، بل يجوز ذلك ، ويجوز خلافه ، ولذلك كان الحد شاملاً للمعنيين جميعاً ، ولكن المشتراط فيهما جميعاً المعنى ^(١) . ثم قال : وذلك على نوعين : مصدر وغير مصدر ، فأثبت اسم المصدر لأنواع المصدر ونفاه ، ولا يستقيم أن يذكر نوع الشيء وينفى اسم جنسه عنه ، والجواب أن المصدر الثاني لم يرد به ما أريد بالمصدر في أول الباب من قوله : « هو المصدر » ، والمصدر يطلق باعتبارين : أحدهما كل اسم ذكر بياناً لما فعله فاعل فعل فيطلق ويراد به كل اسم لحدث ^(٢) له فعل اشتق منه ، كقولك : ضربت ضرباً ، وقتلت قتلاً ، فالأول هو الذي يقصد في المنصوبات ، والثاني هو الذي يقصد بالذكر في باب إعمال المصادر ، فإذا ثبت ذلك فقوله : وهو ^(٣) على ضربين ^(٤) : مصدر يعني به المصدر ^(٥) الذي له فعل اشتق منه فجاز أن ينتفى المصدر عن بعض أقسام الأول ؛ لأنه لم يطلق باعتبار المصدر الأول ، فثبت أن الذي نفاه غير الذي أثبت ، والتناقض إنما يلزم إذا كان عين ما أثبت هو عين ما نفى ، وأما اتفاق اللفظ في المثبت والمنفي فغير ضار ، ولا يلزم منه تناقض باتفاق . ثم قسم المصدر بالاعتبار الثاني إلى قسمين : قسم يكون الفعل المذكور ^(٦) معه موافقاً له في أصل الاشتقاق ، وقسم ليس كذلك ، فالأول نحو قوله تعالى : { والله

(١) (المعنى) : ساقطة من ت .

(٢) في ل : (يحدث) ، وهو تحريف .

(٣) (وهو) : ساقطة من ل .

(٤) في ل : (على نوعين) ، وما ذكرناه ارجح .

(٥) (المصدر) : ساقطة من ش .

(٦) في ش : (فيه) .

أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا^(١) } ، وقوله تعالى : { وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا^(٢) } لَأَنَّ (تَبْتِيلًا) وإن كَانَ لَهُ فَعْلٌ يَجْرِي عَلَيْهِ فَلَيْسَ بِمَصْدَرٍ لَتَبَتَّلْ (وَلَكِنَّهُ يُلَاقِيهِ فِي أَصْلِ الْاِشْتِقَاقِ ، إِذَا الْجَمِيعُ مِنْ بَابٍ وَاحِدٍ ، وَهُوَ الْبَاءُ وَالْتِاءُ ، وَاللَّامُ ، وَكَذَلِكَ (أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا) ، وَفِي مِثْلِهِ قَوْلَانِ : أَحَدُهُمَا أَنَّ (تَبْتِيلًا) بِمَعْنَى (تَبْتَلًا) ، وَهُوَ ظَاهِرٌ • قَوْلُهُ : مِمَّا هُوَ بِمَعْنَاهُ ، وَكَذَلِكَ (أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا) • وَالثَّانِي أَنَّهُ لَمَّا كَانَ تَبَتَّلْ مُطَاوِعَ بَتَّلَ كَانَ مُتَضَمِّنًا لَهُ ، وَكَذَلِكَ (أَنْبَتَ) وَإِنْ كَانَ عَلَى الْعَكْسِ مِنْ (تَبَتَّلَ) ، وَيَلْزَمُ عَلَى الْأَوَّلِ الْوُقُوفُ عَلَى الْمَسْمُوعِ ، فَلَا يُقَالُ كَسَرْتَهُ انْكَسَارًا وَلَا انْكَسَرَ كَسْرًا ، إِذَا لَمْ يَشَبَّ كَوْنُهُ بِمَعْنَاهُ ، (وَعَلَى الثَّانِي لَا يَلْزَمُ)^(٣) ، وَالثَّانِي نَحْوُ^(٤) قَعْدَتُ جُلُوسًا ، وَحَبَسْتُ مَنَعًا ، لَأَنَّ جُلُوسًا [٢٧ و] وَإِنْ كَانَ لَهُ فَعْلٌ مُشْتَقٌّ مِنْهُ فَلَيْسَ بِمَصْدَرٍ لَقَعْدَتُ وَلَا يُلَاقِيهِ فِي الْاِشْتِقَاقِ ، وَلَكِنَّهُ بِمَعْنَاهُ^(٥) لَأَنَّ ذَلِكَ مُشْرُوطٌ فِي جَمِيعِ الْبَابِ • ثُمَّ قَالَ : « وَغَيْرَ الْمَصْدَرِ » ، وَقَدْ تَبَيَّنَ أَنَّهُ أَرَادَ بِغَيْرِ الْمَصْدَرِ الْمَفْعُولَ الْمَطْلُوقَ الَّذِي لَيْسَ لَهُ فَعْلٌ يَجْرِي عَلَيْهِ مَذْكُورٌ وَلَا غَيْرُ مَذْكُورٍ كَقَوْلِكَ : ضَرَبْتُهُ أَنْوَاعًا مِنَ الضَّرْبِ ؛ لَأَنَّ الْأَنْوَاعَ لَيْسَتْ مُصْدَرًا بِاعْتِبَارِ أَنَّ لَهَا فِعْلًا تَجْرِي عَلَيْهِ إِذَا النُّوعُ إِنَّمَا هُوَ مَوْضُوعٌ لِقِسْمٍ مِنْ أَقْسَامِ الشَّيْءِ عَلَى أَيْ صِفَةٍ كَانَ ؛ وَلَكِنَّهُ اسْتُعْمِلَ فِي هَذَا الْمَحَلِّ الْمَخْصُوصِ مُرَادًا بِهِ ضَرْبٌ^(٦) مَخْصُوصٌ بَيَانًا لِمَا فَعَلَهُ الْفَاعِلُ ،

(١) سورة نوح الآية : ١٧ •

(٢) سورة المزمل الآية : ٨ •

(٣) فِي ت (وَلَا يَلْزَمُ عَلَى الثَّانِي) •

(٤) (نَحْوُ) سَاقِطَةٌ مِنْ ش •

(٥) فِي وَ (مَعْنَى) ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ •

(٦) فِي لِ الضَّرْبِ ، وَهُوَ خَطَأٌ •

فوجب أن يكون مفعولاً مطلقاً ، لاشتماله على الحقيقة التي كان بها كذلك أي ضرب وأيّما ضرب . ثم قال : « ومنه رجوع القهقري » فنبه على أنه نوع من غير المصدر بالتفسير المذكور من حيث كان اسماً من أسماء الفعل لا ينطلق على غيره بخلاف قولك أنواع إذ الأنواع تكون للفعل وغيره ، وبين النحويين اختلاف في أن نصب القهقري وشبهه تلى كونه مفعولاً مطلقاً ، هل لكونه اسماً من أسماء الفعل قصد به هنا بيان ما فعله فاعله ، أو صفة لرجوع مخصوص حذف موصوفها وأقيمت مقامه فاتصبت نصبه وعومل معاملة ، والاختيار الأول ، ولذلك نبه عليه فقال : لأنها أنواع من الرجوع والاشتمال والعود ، والذي يدل عليه استعمالها كذلك مجردة عن موصوفها مطلقاً ، ولو كانت صفة لجرت على موصوفها إما لازماً وإما جائزاً ، ولما (١) لم تجر على موصوف كانت كالأسماء التي ليست بصفات . ثم قال : « ومنه ضربته سوطاً » ؛ تنبيهاً على أن هذا يخالف ما تقدم من حيث إن وصفه للآلة المخصوصة الجسميّة إلا أنه استعمل في هذا المحل المخصوص لضربه به بياناً لما فعله فاعل الفعل ، فوجب أن يكون مفعولاً مطلقاً لذلك . قال : « والمصادر المنصوبة بأفعال مضمرّة ، منها ما يستعمل إظهار فعله وإضماره ، ومنها ما يستعمل إظهار فعله » . ترك ذكر المنصوبات بفعل مظهر لتقدم ذكره بالتمثيل في جميع ما تقدم ، فلم يبق إلا المنصوبات بفعل مضمر ، وذكر ثلاثة أقسام . قال : « ما يستعمل إظهار فعله » إلى آخره ، وليس بالجيّد فإن القسمين الأولين شاملان (٢) لجميع المقسوم ، والحصر معلوم من النفي والاثبات ، وليس بينهما درجة ثالثة

(١) (ولما) ساقطة من و ، ل ، ت ، ب ، سهواً .

(٢) في ت ، ل (يشملان جميع) وما ذكرناه أرجح .

فَجَعَلَ لَهَا قِسْمًا ؛ لِأَنَّ هَذَا الْقِسْمَ الثَّالِثَ إِمَّا أَنْ يُسْتَعْمَلَ إِظْهَارُ
 فَعْلِهِ (١) فَيَكُونُ مِنَ الْأَوَّلِ ، وَإِمَّا أَنْ لَا يُسْتَعْمَلَ فَيَكُونُ مِنَ الثَّانِي ،
 وَلَعَلَّهُ أَرَادَ بِالثَّانِي مَا لَا يُسْتَعْمَلَ إِظْهَارُ فَعْلِهِ وَلَهُ فَعْلٌ مُشْتَقٌّ
 مِنْهُ فَيَكُونُ الثَّالِثُ مَا لَا يُسْتَعْمَلَ إِظْهَارُ فَعْلِهِ وَلَا فَعْلٌ لَهُ مُشْتَقٌّ
 مِنْهُ وَتَمَثِيلُهُ فِي التَّقْسِيمِ يَدُلُّ عَلَيْهِ ، لِأَنَّهُ مِثْلٌ فِي النُّوعِ الثَّانِي
 بِأَمَثِلَةٍ (٢) كُلُّهَا لَهَا أَفْعَالٌ مُشْتَقَّةٌ مِنْهَا ، وَلَمْ يَمَثَلْ فِي النُّوعِ الثَّالِثِ
 إِلَّا بِمَا لَا فَعْلَ لَهُ مُشْتَقٌّ مِنْهُ كَقَوْلِكَ : ذَقَرًا وَبَهْرًا وَشَبَهًا ،
 فَدَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّهُ مُقْصُودٌ . فَإِنْ قِيلَ هَذَا يَفْسِدُ مِنْ وَجْهِ آخَرَ ،
 وَهُوَ أَنَّهُ يُلْزَمُ مِنْ كُلِّ مَا لَا فَعْلَ لَهُ مُشْتَقٌّ مِنْهُ وَهُوَ مَنْصُوبٌ عَلَى
 الْمَصْدَرِ إِلَّا يَجُوزُ إِظْهَارُ فَعْلِهِ ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ ضَرْبَهُ سَوَاطٍ مِنْ
 ذَلِكَ ، وَإِظْهَارُ جَائِزٌ بِاتِّفَاقٍ (٣) ، فَالْجَوَابُ أَنَّ هَذَا غَيْرُ لَازِمٍ ،
 لِأَنَّ النُّوعَيْنِ قِسْمًا مَا لَا (٤) يُسْتَعْمَلَ إِظْهَارُ فَعْلِهِ ، وَلَا يُلْزَمُ أَنَّ
 يَكُونُ مِنْهُمَا مَا يَظْهَرُ فَعْلُهُ ، وَمَا ذَكَرَ يَكُونُ مِنَ الْقِسْمِ الْأَوَّلِ ، وَهُوَ
 الَّذِي يُسْتَعْمَلَ إِظْهَارُ فَعْلِهِ وَاضْمَارُهُ قُبْتُ أَنَّهُ غَيْرُ لَازِمٍ وَلَا
 يَسْتَقِيمُ أَنَّ يَكُونُ أَرَادَ بِقَوْلِهِ : وَمَا (٥) يُسْتَعْمَلَ إِظْهَارُ فَعْلِهِ مِمَّا
 لَهُ فَعْلٌ يَنْصَبُهُ ، وَمَا لَا يُسْتَعْمَلَ إِظْهَارُ فَعْلِهِ مِمَّا لَا فَعْلَ لَهُ
 يَنْصَبُهُ فَإِنَّهُ فَاسِدٌ مِنْ جِهَةٍ أَنَّهُ لَا مَصْدَرَ إِلَّا وَلَهُ فَعْلٌ يَنْصَبُهُ
 فِي التَّقْدِيرِ ، فَالنُّوعُ الْأَوَّلُ كَقَوْلِكَ لِلْقَادِمِ مِنْ سَفَرِهِ خَيْرٌ مُقَدِّمٌ ،
 وَهُوَ مَا قَامَتْ فِيهِ قَرِينَةٌ تَدُلُّ عَلَى الْفِعْلِ الْمَحْذُوفِ مِنْ غَيْرِ زِيَادَةٍ ،
 وَلِمَنْ يُقَرِّمُطُ فِي عِدَاتِهِ أَيْ يَرُدُّ فِيهَا وَلَا يَفِي « مَوَاعِيدَ »

(١) (يُسْتَعْمَلَ إِظْهَارُ فَعْلِهِ) سَاقِطَةٌ مِنْ ر .

(٢) فِي س : (أَمَثِلَةٌ) سَاقِطَةٌ .

(٣) فِي ل : (بِالْإِتِّفَاقِ) .

(٤) (لَا) : سَاقِطَةٌ مِنْ و .

(٥) فِي ش : (لَا) .

عُرْقُوبٌ ، ، وعُرْقُوبٌ من العمالة سألَهُ أَخُوهُ شَيْئاً فَاسْتَمَهَلَهُ إِلَى إِطْلَاعِ نَحْلِهِ فَلَمَّا طَلَعَتْ ، سألَهُ فَقَالَ حَتَّى تَبْلُغَ ثُمَّ حَتَّى تَزْهِيَ ثُمَّ حَتَّى تَرْطَبَ ثُمَّ حَتَّى تَصِيرَ تَمْرًا ، فَلَمَّا صَارَ تَمْرًا جَذَهُ لَيْلاً ، وَلَمْ يَمُطِهِ شَيْئاً فَضُرِبَ مَثَلًا فِي إِخْلَافِ الْوَعْدِ ، قَالَ الشَّمَاخُ (١) :

٧٢- وَوَاعَدْتُنِي مَا لَا أَحُولُ نَفْعَهُ
مَوَاعِيدَ عُرْقُوبٍ أَخَاهُ بَيْتَرَبٍ

[٢٧ ظ] وقال الأشجعي (٢) :

٧٣- وَعَدْتِ وَكَانَ الْخُلْفُ مِنْكَ سَجِيَّةً
مَوَاعِيدَ عُرْقُوبٍ أَخَاهُ بَيْتَرَبٍ

وقال (٣) :

٧٤- كَانَتْ مَوَاعِيدُ عُرْقُوبٍ لَهَا مَثَلًا
[وَمَا مَوَاعِيدُهَا إِلَّا الْبَاطِيلُ] (٤)

(١) البيتُ وردَ في ملحقات ديوان الشماخ ، والرواية في الديوان

ص ٤٣ وفي كتاب سيبويه وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي

(يشرب) بالثاء ، وفي بقية المصادر بالثاء كما ذكر الشيخ ،

الكتاب ١٣٧/١ ، ابن يعيش ١١٣/١ ، الخصائص ٢٠٧/٢ ،

شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١٣٠٦ .

(٢) بيتُ الأشجعي وردَ (بيترب) بدون خلافٍ ، يتربُ : موضعُ

قربُ اليمامة ، شرح المفصل لابن يعيش ١١٣/١ ، الصحاح

للجوهري ٩١/١ مادة (ترب) ، شرح ديوان الحماسة للمرزوقي

ص ١٣٠٦ ، مجمع الأمثال للميداني ١٧٧/٢ .

(٣) البيت لكعب بن زهير بن أبي سلمى ، عُرْقُوبُ : هو عُرْقُوبُ

ابن نصر رجل من العمالة نزل بالمدينة قبل أن ينزلها اليهود ،

وكان صاحبُ نخلٍ . لسان العرب مادة (عرقب) ، شرح

ديوان كعب بن زهير ص ٨ .

(٤) ما بين القوسين المعقوفين : زيادة عن ب ، ش ، ت ، س .

ويُتَرَبُّ بِتَاءٍ بِنَقَطَتَيْنِ وَفَتْحِ الرَّاءِ : موضعٌ قَرِيبٌ بِالْيَمَامَةِ ، وَأَنْكَرَ أَبُو عِيْدَةَ عَلَى مَنْ قَالَ : يَشْرَبُ بِالتَّاءِ المثلثة ، لِأَنَّ العَمَالِقَةَ لَمْ تَكُنْ بِالمَدِينَةِ ^(١) . { وَغَضِبَ الْخَيْلُ عَلَى اللَّجْمِ } ^(٢) ، يُقَالُ لِمَنْ غَضِبَ عَلَى مَنْ لَا يَبَالِي بِهِ ، لِأَنَّ الْخَيْلَ لَا يَبَالِي بِغَضْبِهَا عَلَى اللَّجْمِ . وَقَوْلُهُ : { أَوْ فَرَقًا خَيْرًا مِنْ حُبٍّ } ^(٣) ، مِثْلُ لِمَنْ يَحْصُلُ مِنْهُ الْمَقْصُودُ بِالْخَوْفِ دُونَ غَيْرِهِ ، وَيُقَالُ { رُهِبَكَ خَيْرٌ مِنْ رُحْمَاكَ } ، { وَرُبَّ فَرَقٍ خَيْرٌ مِنْ حُبٍّ } ^(٤) ، وَيُقَالُ إِنَّ الْحِجَابَ لَمَّا حَبَسَ الْغَضْبَانَ بْنَ الشَّنْفَرَى ثُمَّ جَاءَ كِتَابُ عَبْدِ الْمَلِكِ بِأَنْ يُطْلَقَ كُلُّ مَسْجُونٍ ، أَحْضَرَهُ ^(٥) فَقَالَ لَهُ : إِنَّكَ لَسَمِينٌ ، فَقَالَ لَهُ ضَيْفُ الْأَمِيرِ يَسْمَنُ ^(٦) ، فَقَالَ : أَنْتَ الْقَائِلُ لِأَهْلِ الْعِرَاقِ : { تَعَشُّوْا الْجَدْيَ قَبْلَ أَنْ يَتَغَدَّ أَكْمَ } ^(٧) ، فَقَالَ : مَا نَفَعَتْ قَائِلُهَا وَلَا ضَرَّتْ مَنْ قِيلَتْ فِيهِ ، فَقَالَ : تَحْبِبُنِي يَا غَضْبَانُ ، فَقَالَ : « أَوْ فَرَقًا خَيْرًا مِنْ حُبٍّ » ، فَذَهَبَ مِثْلًا ، وَإِذَا ثَبَتَ أَنَّ الْمَثَلَ جَرَى كَذَلِكَ ضَعُفَ إِظْهَارُ الْفِعْلِ فِي مِثْلِهِ ، وَالْفَرْقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَوَاعِيدِ عَرْقُوبٍ إِنَّ لَفْظَ مَوَاعِيدِ عَرْقُوبٍ لَمْ يَجْرِ مِثْلًا ، وَإِنَّمَا يُذَكَّرُ مَعَ فِعْلِهِ أَوْ

(١) انظر شرح مايقع فيه التصحيف والتحريف للعسكري ص ٣٣٧ .

(٢) المثل ' موجود' في مجمع الامثال للميداني ٢/٢ ، فرائد اللآل في

مجمع الامثال ٤٩/٢ ، لسان العرب ٦٤٩/١ مادة (غضب) .

(٣) ، (٤) انظر الفاخر للمفضل بن سلمة ص ٢٩١ ، ٢٩٦ ، فرائد

اللآل في مجمع الامثال ٦٠/٢ .

(٥) في ل (أحضره) : ساقطة .

(٦) في ر : (لاحتلك على آدم ، فقال : مثل الأمير يركب على

الآدم والاشهب) .

(٧) انظر الفاخر للمفضل بن سلمة ص ٢٩١ ، ٢٩٦ ، فرائد اللآل

في مجمع الامثال ٦٠/٢ .

مع عدمه ^(١) على سبيل التمثيل ، والفرق بينه وبين غضب الخيل أنه يقال غضب غضب الخيل ، (نم) أخصم ففيل غضب الخيل فجاز الوجهان ، ولو ثبت أن التمثيل في أصله غضبت الخيل ^(٢) ، لكان ^(٣) القياس حذف الفعل أيضاً . والنوع الثاني هو الذي يجب إضمار فعله ولكنه له فعل ^(٤) نحو سقى ورعياً الى آخره . وأكثر من تمثيل هذا القسم من جهة أن أمر سماعي ، وليس له ضابط كلي يضبط ما انتشر وما طريقة ذلك وليس ^(٥) في الحقيقة من النحو ، وإنما هو من اللغة وإذا تعلق بالنحو أمر من اللغة على ذلك أكثر التحويلات من تمثيله ليكون قد حصل لهم منه طرف جيد من المعرفة بخلاف ما يعرف بالضوابط والقوانين ، فإن الضابط يعني عن كثرة التمثيل ، وكلام سيويه يشعر بأن علة ^(٦) الحذف في هذه المواضع ^(٧) كثرة في كلامهم حتى قامت الكثرة مقام ذكره ^(٨) ، إلا أنه لا يصح أن يكون ضابطاً نحوياً لأنه يحتاج الى النظر في كل لفظة أكثر أم لم تكثر ؟ وذلك من حظ اللغوي ، واستدل سيويه على وجوب الحذف في مثله بما معناه أنه سمع كثيراً من العرب مع كثرة تصرفهم في كلامهم لاحتياجهم الى الاوزان والقوافي وغير ذلك ولم يظهر الفعل في كلام واحد منهم ، فلو كان من الجائز لقصت العادة بجريانه في كلام واحد منهم ، ولو جرى لنقل عادة لكثرة المستقرئين لذلك ولم ينقل فلم يسمع قام بجزء اظهاره .

- (١) في ل : (أربع عدات) ، وهو خطأ .
(٢) ما بين القوسين : ساقطة من ب .
(٣) في ل : ش ، ت : (فكان) ، وهو خطأ .
(٤) (له فعل) : ساقطة من ل .
(٥) (وليس) : ساقطة من ل .
(٦) في و ، ل ، ت ، ش ، س (كثرة) وهو خطأ .
(٧) في ل : (هذا الموضع كثر) ، وما ذكرناه ارجح .
(٨) الكتاب ١١٨/١

وقوله : جَدًّا ، الجَدْعُ : قطعُ الألفِ ، وقطعُ اليدِ أيضاً ،
 وقطعُ الأذنِ أيضاً (١) ، وقطعُ الشفةِ أيضاً ، وعَقَرًا مِنْ قولهم : عَقَرَ
 اللهُ جِیدَهُ ، وَحَلَقًا مِنْ قولهم : حَلَقَهُ ، أي : أَصَابَ حَلَقَهُ ،
 وَهُؤُسًا مِنْ بَيْسٍ إِذَا افْتَقَرَ ، وَسُحْقًا مِنْ أَسْحَقَهُ اللهُ فَسُحِقَ
 سَحَقًا ، أي : أَبْعَدَهُ ، وَحَمْدًا وَشُكْرًا مِنْ حَمَدَتِ اللهُ وَشَكَرْتَهُ ،
 وَعَجَبًا مِنْ عَجِبْتُ ، وَكَرَامَةً وَمَسَرَّةً مِنْ أَكْرَمْتُهُ وَسَرَرْتُهُ ،
 وَيَقُولُ الْمُجِيبُ لِلطَّالِبِ نَعَمْ وَنَعْمَةٌ عَيْنٍ وَنَعْمَةٌ الْعَيْنِ : قَرَّتْهَا مِنْ نَعِمْتَ
 عَيْنُكَ ، وَكَذَلِكَ نَعَامٌ عَيْنٍ وَنَعَامَةٌ عَيْنٍ ، وَنَعْمَى عَيْنٍ ، وَيَقُولُ الرَّادُّ :
 لَا أَفْعَلُ ذَلِكَ وَلَا كِيدًا وَلَا هِمًّا ، أي : لَا أَكَادُ وَلَا أَهْمُ ، أي : لَا
 أَقَارِبُهُ ، وَيُقَالُ : وَلَا كُودًا وَلَا مَكَادَةً ، وَيَقُولُ الرَّادُّ عَلَى النَّاهِي
 لِأَقْمَلَنَّ ذَلِكَ وَرَغْمًا وَهَوَانًا ، مِنْ رَغَمَ أَنْفَهُ رَغْمًا وَرَغْمًا . ثُمَّ
 قَالَ : وَمِنْهُ مُشِيرًا إِلَى التَّوَعُّلِ الْأَصْلِيِّ وَفَصْلُهُ مِنْ نَوْعِهِ لِأَنَّهُ يُعْرَفُ
 بِضَابِطٍ يَجْرِي عَلَيْهِ مَا لَا يُسْمَعُ مِنْ مَفْرَدَاتِهِ وَهُوَ قَوْلُهُ : مَا أَنْتَ إِلَّا
 سِيرًا سِيرًا وَاسْتَفْتَى بِالتَّمثِيلِ ، وَأَتَى فِيهِ بِمَا يُوْهَمُ أَنَّهُ مِنَ الضَّابِطِ
 وَلَيْسَ بِمَشْرُطٍ وَهُوَ تَكَرُّارُ (سِيرًا سِيرًا) فَإِنَّهُ قَدْ يَسْبِقُ إِلَى الذَّهْنِ
 أَنَّ التَّكَرُّارَ قَامَ مَقَامَ ذِكْرِ الْفِعْلِ كَمَا هُوَ ثَابِتٌ بِاتِّفَاقٍ فِي مِثْلِ (زَيْدٌ
 سِيرًا سِيرًا) ، وَقَوْلُكَ : الطَّرِيقَ الطَّرِيقَ ، وَقَدْ ثَقُلَ الثَّقَاتُ أَنْ
 الْعَرَبَ يَقُولُ : مَا أَنْتَ إِلَّا سِيرًا مِنْ غَيْرِ تَكْرِيرٍ كَمَا يَقُولُهُ مُكَرَّرًا
 فِي أَنَّهُمْ لَا يُظْهِرُونَ الْفِعْلَ أَبَدًا ، فَإِنْ قُلْتَ : يَنْدَفِعُ هَذَا الْوَهْمُ
 بِقَوْلِهِ : مَا أَنْتَ إِلَّا سِيرَ الْبَرِيدِ ، وَلَيْسَ فِيهِ تَكَرُّارٌ ، قُلْتَ : قَدْ
 يَتَوَهَّمُ الْمُتَوَهَّمُ أَنَّهُ يُشْتَرَطُ إِمَّا التَّكَرُّارُ وَإِمَّا الْإِضَافَةُ [٢٨ وَ]
 لِأَنَّهُ لَفْظٌ زَائِدٌ فِيهِ ، فَكَأَنَّهُ قَامَ مَقَامَ الْمَحذُوفِ ، وَالضَّابِطُ لِهَذَا

(١) وَقَطَّعَ الْأَذْنَ أَيْضًا : سَاقِطَةٌ مِنْ ب .

القسم أن يتقدم نفي أو ما هو في معنى (١) النفي (٢) داخل على اسم
وبعد إثبات لا يصح أن يكون ما بعد الإثبات خبراً عن الأول ،
فعند ذلك إذا نصبته على المصدر وجب الحذف ، ولو فقد
شرط (٣) مما ذكرناه لم يلزم هذا الحكم فلو لم يوجد النفي ،
فقلت : أنت سيراً أو أنت سير البريد لم يجب حذف الفعل ، بل
تقول : أنت تسير سيراً باتفاق ولو لم يكن بعده اسم لم يكن
منصوباً بفعل مضمر أصلاً ، كقولك : ما تسير إلا سيراً ، ولو لم يكن
مما لا يصح أن يكون خبراً عن الأول لم يصح نصبه باتفاق (٤)
كقولك : ما سيرك إلا سير ، وقيل أو بمعنى نفي ليندرج نحو إنما
أنت سيراً ، ونحوه زيد أبدأ سيراً ، وزيد سيراً سيراً . ثم قال :
ومنه قوله تعالى : { فَاِمَّا مَنَّا بَعْدُ وَاِمَّا فِدَاءٌ } (٥) ، وقصده
ليبين أنه نوع " ذلك " من النوع الأصلي وهو أيضاً باب " له ضابط
يحمل عليه أشباهه " ، وضابطه أن تقدم جملة متضمنة فوائد ،
فاذا ذكرت فوائدّها بالفاظ المصادر ، وجب حذف أفعالها فحذفوا
الفعل لقيام القرينة الأولى ، وهي الجملة التي هذه فوائدّها ،
والتمزوه ؛ لأن اللفظ الأول قد وقع موقع الفعل فاستغنى عنه لفظاً
ومعنى ، كقوله تعالى : { فَشُدُّوا الْوَتَانَ } (٦) ، فان شددوا الوتاني
متضمن لفوائد وجودية من من ، أو استرقائي ، أو فداء ، أو قتل ،

(١) في ب : (معيار) ، وهو خطأ .

(٢) (النفي) : مناقضة من ت .

(٣) في ر : (شيء) ، وهو تحريف .

(٤) في ش ، س : (باتفاقهم) ، وهو تحريف .

(٥) سورة محمد الآية : ٤ .

(٦) سورة محمد الآية : ٤ .

فليدَّ ذِكْرَاتُ تِلْكَ الْمَعَانِي بِالْفَاظِ الْمَصَادِرِ لِمِ تَذَكَّرَ أَعْمَالُهَا ، وَقِيلَ
فَأَمَّا مَنَّا وَإِمَّا فِدَاءً ، وَلَوْ قِيلَ فِي مِثْلِهِ فَأَمَّا تَمْنُونَ مَنَّا وَإِمَّا تَفْدُونَ
فِدَاءً لَمْ يَجْزُ . وَمِنْهُ مَرَرْتُ بِهِ فَإِذَا لَهُ صَوْتُ صَوِّ حِمَارٍ ، وَهُوَ
أَيْضًا قِسْمٌ قِيَاسِيٌّ ، وَضَابِطُهُ أَنْ تَتَقَدَّمَ قَبْلَ الْمَصْدَرِ جُمْلَةٌ مُشْتَمِلَةٌ
عَلَى اسْمٍ لِمَعْنَاهُ وَعَلَى مَنْ هُوَ مَنْسُوبٌ إِلَيْهِ فِي الْمَعْنَى كَقَوْلِكَ : لِزَيْدٍ
صَوْتُ صَوِّ حِمَارٍ ، فَقَوْلُكَ : لِزَيْدٍ صَوْتُ جُمْلَةٌ عَلَى الصَّفَةِ
الْمَذْكُورَةِ اسْتِغْنَى عَنِ الْفِعْلِ بِمَا فِي قَوْلِكَ : صَوْتُ مِنْ الدَّلَالَةِ عَلَيْهِ ،
وَوُقِعَ مَوْقِعُهُ لَفْظٌ ، فَأَغْنَى عَنْهُ لَفْظًا وَمَعْنَى ، وَلَوْ قُلْتَ : فِي الدَّارِ
(صَوْتُ صَوِّ حِمَارٍ كَانَ ضَعِيفًا لِأَنَّ الْفِعْلَ الَّذِي تَقْدَرُهُ لَا بَدَأَ أَنْ
يُنْسَبَ إِلَى (١)) فَاعْلَمْ ، وَهُوَ غَيْرُ مَعْلُومٍ فَذَلِكَ ضَعْفٌ ، وَلَوْ قُلْتَ :
لِزَيْدٍ قُبُ صَوْتُ حِمَارٍ لَمْ يَجْزُ لِفَقْدَانِ مَا يَدُلُّ عَلَى الْفِعْلِ [وَبَقِيَّةُ
الْأَمْثَلَةِ مِثْلُهُ] (٢) ، وَقَالَ سَيُوبِيَّةُ : لِأَنَّكَ مَرَرْتَ بِهِ فِي حَالِ
تَصَوُّتٍ (٣) وَمَا الْحِجَةُ بِعَيْنِي أَنََّّهُ دَالٌّ عَلَى الْحَدُوثِ كَالْفِعْلِ ، فَكَانَ
قَوْلُكَ : لَهُ صَوْتُ بِمَنْزِلَةِ فَإِذَا هُوَ يَصُوتُ ، فَظَاهِرٌ كَلَامُهُ أَنََّّهُ
مَنْصُوبٌ بِمَعْنَى قَوْلِكَ : لَهُ صَوْتُ لِأَنَّهُ بِمَعْنَى يَصُوتُ ، وَالصَّحِيحُ
أَنَّهُ مَنْصُوبٌ بِفِعْلِ مَقْدَرٍ دَلَّ ذَلِكَ عَلَيْهِ أَيُّ : يَصُوتُ صَوْتًا مِثْلَ
صَوْتِ الْحِمَارِ ، وَيَجُوزُ رَفْعُهُ عَلَى الصَّفَةِ أَوْ الْبَدَلِ ، أَيُّ : مِثْلُ
صَوْتِ حِمَارٍ ، وَأَمَّا نَحْوُهُ 'عِلْمٌ' 'عِلْمُ الْفُقَهَاءِ' فَالْوَجْهُ الرِّفْعُ لِمَا تَقَدَّمَ
مِنْ قَبْلِهِ (٤) الْمَالَجَةُ الدَّالَّةُ عَلَى الْفِعْلِ ؛ لِذَلَالَتِهَا عَلَى الْحَدُوثِ بِخِلَافِ
الْعِلْمِ فَإِنَّهُ يُمدَّحُ بِهِ كَالْخِصَالِ الثَّابِتَةِ كَالْيَدِ وَالرَّأْسِ ، أَلَا تَرَى
أَنْ مَعْنَى قَوْلِكَ : لَهُ 'عِلْمٌ' 'عِلْمُ الْفُقَهَاءِ' وَهُدًى هُدًى الصِّلَاحِ إِثْمًا

(١) مَا بَيْنَ الْقَوْسَيْنِ : سِنَاقُ مَنْ ت .

(٢) (وَبَقِيَّةُ الْأَمْثَلَةِ مِثْلُهُ) : زِيَادَةُ عَنْ و ، ل ، ب ، ر ، ش .

(٣) الْكِتَابُ ١ / ١٧٨ .

(٤) فِي ر ، ل ، ت : (فَقَدْ) ، وَهُوَ خَطَأٌ .

تريد ثبوته واستقراره ، ولم ترد ماذا هو يفعل ؟ كما أريد في فاذا له صوت صوت حمار ، فأما نحوه صوت (صوت حسن ، فقال سيويه الرفع ^(١)) وجعل الثاني تأكيداً وحسن صفة وكذلك له صوت مثل صوت الحمار ، وله صوت أيما صوت ، وقد أجاز الخليل له صوت صوتاً حسناً ^(٢) على المصدر أو الحال ، وكذلك مثل أيما وقد قال رؤية ^(٣) :

فِيهَا اَزْدِهَافٌ أَيْمًا اَزْدِهَافٌ

-٧٥-

بالنصب مع أنه لم يذكر صاحبه فكان أضعف ^(٤) .

قوله : ومنه ما يكون توكيداً لغيره ، كقولك : هذا عبد الله حقاً والحق لا الباطل ، وهذا أيضاً موضع يعرف بالقياس وضابطه أن تتقدم جملة قبل المصدر لها دلالة عليه فإن احتملت غيره فهو توكيد لغيره ، وإن لم تحتمل في المعنى غيره فهو توكيد لنفسه ، وسمي توكيداً لغيره ؛ لأنه جيء به لأجل غيره ليرفع احتمالاً وسمي الثاني توكيداً لنفسه ، لأنه لا معنى لغيره فلم يبق سواه ومدلوله هو مدلول الأول ، ثم مثل في النوع الأول بقوله : هذا عبد الله حقاً لأن المخبر عن شيء بشيء يحتمل أن يكون الأمر على

(١) الكتاب ١٨٢/١

(٢)

(٢) الكتاب ١٨٢/١

(٣)

البيت في الديوان والرواية فيه (فيه) مكان (فيها) ، وصدره : (قَوْلُكَ أَقْوَالًا مَعَ التَّخْلَافِ) ، اَزْدِهَافٌ : استخفاف ، الديوان ص ١٠٠ ، الكتاب ١٨٢/١ ، سر صناعة

(٤)

الاعراب ٢٠١/١

(٤) ما بين القوسين : ساقط من ل

ما ذكره ، ويحتمل أن يكون على خلافه ، فإذا قال حقاً فقد ذكر أحد المحتملين فلذلك كان تأكيداً لغيره ، وكذلك قوله : الحق لا الباطل بعد قولك : هذا عبد الله وشبهه ، وهذا زيد غير ما تقول ؛ لأن المخبر بقوله : هذا زيد ، يجوز أن يكون موافقاً لقول مخاطبه ^(١) ويجوز أن يكون مخالفاً ، فإذا قال : غير ما تقول فقد جعله [٢٨ ظ] لأحد المحتملين فكان تأكيداً لغيره . وقوله : أجدك لا تفعل كذا أصله لا تفعل كذا جداً ؛ لأن الذي ينتهي الفعل عنه يجوز أن يكون بحد منه ويجوز أن يكون من غير حد ، فإذا قال : جداً فقد ذكر أحد المحتملين ثم أدخلوا همزة الاستفهام إيذاناً بأن الأمر ينبغي أن يكون كذلك على سبيل التقدير ، فقدّم المصدر من أجل همزة الاستفهام فصار أجدك لا تفعل كذا ، ثم لما كان معناه تقدير أن يكون الأمر تلي وفق ما أخبر صار في معنى تأكيد كلام المتكلم فيتكلم به من يقصد إلى التأكيد ، وإن كان ما تقدّم هو الأصل الجاري على قياس لغتهم ، ويجوز أن يكون ^(٢) معنى أجدك في مثله أنفعله جداً (منك على سبيل الإنكار لفعله جداً) ^(٣) . ثم نهاه عنه ، وأخبر عنه بأنه لا ينفعه فيكون أجدك تأكيداً ^(٤) لجملة مقدرة ، دلّ سياق الكلام

(١) (مخاطبة) : ساقطة من و ، ل ، ش ، ت ، س .

(٢) في ل : (في) .

(٣) ما بين القوسين : ساقط من ل .

(٤) (تأكيداً) : ساقطة من و ، ل ، ش .

عليها ، ومِمَّا يدلُّ علي أنَّهم يقولونَ : أفعلهُ 'جداً' قولُ أبي طالب^(١) :

٧٦- إِذَنْ لَا تَبْعَنَاهُ عَلَى كُلِّ حَالَةٍ

مِنْ الدَّهْرِ جَدًّا غَيْرَ قَوْلِ التَّهَازُلِ

ومن التأكيد لغيره فله البتة ، ثمَّ مثَّلَ في النوع الثاني بقولهم : له 'عليّ' ألف درهم عرفاً ، أي إعترافاً ، ومعلوم "أَنَّ" من قال "له" عليّ ألف درهم فقد اعترفَ ولا يحتملُ غيره ، فإذا قالَ إعترافاً فقد ذكرَ ما دلَّ عليه الاولُ ، وتعيَّنَ له فكانَ تأكيداً لنفسه على ما تقدَّم تفسيره ، ومنه قولُ الأحوص البيت^(٥) ، لأنَّ "أَنَّ" تأكيدُ الجملة ، والقسمُ تأكيدُ للجملة المقسمُ عليها ، فإذا قيلَ إِنِّي أُمِيلُ فقد

(١) لم أعر على هذا البيت في كتب الشواهد إلا في خزانة الادب ، قال : قال ابن كثير : هذا البيت من قصيدة تُعَدُّ من المعلقات وأفضل من المعلقات . والتهازلُ : بمعنَى الهزل . الخزانة ٢٥١/١ ، والسيرة لابن هشام ذكره ضمن قصيدة طويلة ١٧٨/١ ، ومنسوب" فيها لأبي طالب .

(٢) بيت الاحوص هو :

إِنِّي لَا مَنَحَكَ الصُّدُودَ وَإِنِّي

قَسَمًا إِلَيْكَ مَعَ الصُّدُودِ لَا أُمِيلُ

والبيت في شرح ابن يعيش ١١٦/١ ، المقرب لابن عصفور ٢٥٦/١

عَلِمَ أَنَّهُ أَكْدُ ، فَاذَا قَالَ قِسْمًا فَانْمَا^(١) ذَكَرَ مَا تَعَيَّنَ بِالْجُمْلَةِ
الاولى ، وهو معنى قوله : توكيداً لنفسه • ومنه قوله تعالى : { صُنْعُ
اللَّهِ } بعد قوله : { وَتَرَى الْجِبَالَ } ؛ لأنَّ ذلك معلوم
مِمَّا تَقَدَّمَ ، ومنهم من يزعم أَنَّهُ توكيدٌ لِمَا تَقَدَّمَ قَبْلَ ذَلِكَ مِنْ
قوله : { وَيَوْمَ يُنْفَخُ فِي الصُّورِ فَفَزِعَ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ
وَمَنْ فِي الْأَرْضِ إِلَّا مَنْ شَاءَ اللَّهُ }^(٢) ، وكيف ما قَدَّرَ فَهُوَ
توكيدٌ لنفسه ، وقولهم : اللَّهُ أَكْبَرُ دَعْوَةُ الْحَقِّ كَانَتْهُمْ كَانُوا يَتَدَاعَوْنَ
بِهَا لِيُنْجِزَ سَامِعُهَا مِنْ أَهْلِ الْحَقِّ إِلَيْهِمْ فَيُصَحِّحُ أَنْ يَكُونَ توكيداً
لنفسه • قال : ومنه ما يكونُ مثنى هذا النوعُ لَهُ جِهَتَانِ : سَمَاعِيَّةٌ
وَقِيَاسِيَّةٌ ، فالسماعية أَنَّهُ يُسْمَعُ كَوْنُهُ مثنى بهذا المعنى فلا يُقَاسُ
عليه فِثْنِي غَيْرَ مَا سُمِعَ وَالْقِيَاسِيَّةُ أَنَّ كُلَّ مَا جَاءَ مثنى حُذِفَ
فعله وجوباً مِنْ غَيْرِ أَنْ يَحْتَاجَ إِلَى سَمَاعٍ ، ومعنى التثنية فِي ذَلِكَ :
التكريرُ والتكثيرُ • وقال الخليل^(٣) : فِي حَتَانِيكَ مَعْنَاهُ كَلِمَا كُنْتُ
فِي رَحْمَةِ مَنْكَ فَيَكُنْ مُوصُولاً^(٤) بآخرَ وَلَكَبَيْكَ مِنْ أَلْبٍ عَلَى
كَذَا أَي : أَقَامَ فَكَانَ الْمَعْنَى أَدُومَ دَوَاماً بَعْدَ دَوَامٍ عَلَى طَاعَتِكَ ، وَقَدْ
يَأْتِي وَسَعْدِيكَ مَعَ لِيكَ خَاصَّةٌ بِمَعْنَى مُسَاعَدَةٍ بَعْدَ مُسَاعَدَةٍ ،

(١) فِي ل : (فَا ن ه) ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ •

(٢) سُورَةُ النَّمْلِ الْآيَةُ : ٨٨ •

(٣) سُورَةُ النَّمْلِ الْآيَةُ : ٨٨ •

(٤) سُورَةُ النَّمْلِ الْآيَةُ : ٨٧ •

(٥) الْكِتَابُ ١ / ١٧٤ ، ١٧٥ •

(٦) (فَلْتَكُنْ مُوصُولَةً بَاخِرَى) : فِي ل ، ش ، س ، ب ، وَمَا أَثْبَتْنَاهُ أَحْسَنُ •

وَدَوَالِيكَ مِنَ الْمَدَاوِلَةِ أَي : مَدَاوِلَةٌ بَعْدَ مَدَاوِلَةٍ ، قَالَ (١) :

٧٧- إِذَا شُقَّ بُرْدٌ شُقَّ بِالْبُرْدِ مِثْلُهُ
دَوَالِيكَ حَتَّى لَيْسَ لِلْبُرْدِ لَابَسٌ

وَهَذَا ذِيكَ مِنْ هَذَا أَي أَسْرَعَ أَي هَذَا بَعْدَ هَذَا . قَالَ (٢) :

٧٨- ضَرْبًا هَذَا ذِيكَ وَطَعْنًا وَخُضًا

قَالَ : وَمِنْهُ مَا لَا يَتَصَرَّفُ ، وَوَقَعَ فِي بَعْضِ (٣) النسخِ مَا لَا يَنْصَرَفُ وَهُوَ غَلَطٌ ، وَإِنَّمَا غَلَطَ فِيهِ مِنْ جِهَةِ التَّمثِيلِ بِسُبْحَانَ ، وَقَدْ ذَكَرَ أَنَّ سُبْحَانَ غَيْرُ مَنْصَرَفٍ فَتَوَهَّمُ أَنَّهُ ذِكْرٌ مِنْ هَذِهِ الْجِهَةِ (٤) ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ وَلَا يُقَالُ فِي سُبْحَانَ هُنَا إِنَّهُ غَيْرُ مَنْصَرَفٍ ، وَإِنَّمَا ذَلِكَ إِذَا تَكَلَّمَ بِهِ مُفْرَدًا عَلَى مَا تَقَدَّمَ فِي بَابِ سُبْحَانَ ، ثُمَّ لَوْ صَحَّ فِي سُبْحَانَ تَعَذَّرَ فِي مُعَاذَ ، وَعَمَرَكَ وَقَعْدَكَ ،

(١) البيت لسحيم عبد بني الحساس ، ورواية الديوان (بِالْبُرْدِ بَرَقَ) ، (كلنا غير لابس) ، الديوان ١٦ ، الكتاب ١٧٥/١ ، الخصائص ٤٥/٣ ، شرح الجمل لابن عصفور ٢٢٤/١ ، ابن يعيش ١١٩/١ ، الاشموني ٢٥٢/٢ ، الخزانة ٢٧١/١ ، العيني ٤٠١/٣ ، الصحاح ٥٧٣/٢ ، مادة (هَذَا) أساس البلاغة ١٥١/١ .

(٢) البيت للعجاج في ديوانه وصدره : « حَتَّى تَقْضَى الْقَدْرُ الْمُقْضَى ، وَهُوَ مِنْ قَصِيدَةٍ يَمْدَحُ بِهَا الْعَجَّاجُ بْنُ يُوسُفَ الثَّقَفِي ، الْهَذ : السَّرْعَةُ فِي الطَّاعِ ، الْوُخْض : الطَّعْنُ الَّذِي يَنْزِلُ إِلَى الْجَوْفِ . الْكِتَاب ١٧٥/١ ، الْجَمَل ص ٢٩٦ ، شرح الجمل لابن عصفور ٣٣١/٢ ، الاشموني ٢٥٢/٢ ، الخزانة ٢٧٤/١ ، العيني ٣٩٩/٣ ، الديوان ١٤٠/١ .

(٣) (بَعْضُ) سَائِقَةٌ مِنْ ل ، ر ،

(٤) فِي ل (الْجُمْلَةُ) وَهُوَ تَحْرِيفٌ .

وإنما أرادَ أَنَّهُ 'لا يتصرف' أي لا يُستعمل 'إلا' منصوباً على المصدرِ ،
كالظروف غيرِ المتصرفَةِ ، وهي التي تلزمُ الظرفيةَ ، وأرادَ أَنَّهُا
لا تستعملُ 'إلا' مضافةً (١) غيرِ مقطوعٍ عنها في اللغةِ الفصيحةِ ، وإلاَّ
فقد استعملَ سُبْحَانَ في قوله :

سُبْحَانَ مَنْ عَلَّقَمَهُ الْفَاخِرُ

وهو شاذٌّ ، ومعنى سُبْحَانَ اللَّهِ أي : سبحتُ اللَّهَ تسييحاً ، أي :
نزّهتهُ تنزيهاً ، ويكون سُبْحْتُ ههنا بمعنى نزّهتُ لا بمعنى قلتُ
سُبْحَانَ اللَّهِ ، وعن أبي العباسِ أبريّه من السوءِ براءة (٢) ، وعن
أبي عبيدةٍ جاتني امرأةٌ فقالتُ : أكتبْ لي ؟ قلتُ نعمٌ . فقالتُ :
أكتبْ « سُبْحَانَ (٣) شَهْلَةَ بِنْتِ عَدْفٍ مِنْ أَيْنُقٍ ادْعَاهَا عَلَيْهَا
أَخْتَهَا » ، تريدُ بريتُ شَهْلَةَ . ومن كلامهم سُبْحَانَ اللَّهِ وَرِيحَانَهُ ،
والمعنى استرزاقه ، أي : واسترزقه استرزاقاً من الروحِ ، لأنَّهُ رزقُ
اللَّهِ ، وجاءتِ الياءُ إملاً لأنَّ أصله فَيَعْلَانِ ، وإملاً لقلبِ الواوِ ياءً
تخفيفاً ، وعمرُكَ اللَّهَ مصدرٌ عندَ سيويهِ وتقديره 'أَنْ' معنى عمرُكَ
اللَّهِ عمرْتُكَ اللَّهَ (٤) أي : سألتُ اللَّهَ عمرُكَ ، وإذا صحَّ
أَنْ عمرُكَ اللَّهَ بمعنى [٢٩ و] عمرْتُكَ وَجِبَ أَنْ
يكونَ مصدرًا ، وقد ثبتَ أَنَّهُم يقولونَ : عمرُكَ اللَّهَ وعمرْتُكَ
بمعنى 'فيكونُ اسمُ اللَّهَ منصوباً بعمرُكَ على قولٍ ، وبالفعلِ المقدرِ
على قولٍ ، وفيهِ معنى السؤالِ ولذلك يُجَابُ بما يُجَابُ به قسمُ
السؤالِ ، وقيلَ منصوبٌ بفعلٍ مقدرٍ ، أي : سألتُ اللَّهَ عمرُكَ أي :

(١) في الأصل ، و ، ب : مضافاً ، وما أثبتناه أحسن .

(٢) قال المبرد : براءةُ اللَّه من السوءِ ، المقتضب ٣/٢١٧ .

(٣) في ر (اللَّه) .

(٤) الكتاب ١/١٦٢ .

بقاءكَ وَفُتِحَتِ الْعَيْنُ فِي الْقَسَمِ تَخْفِيفاً ، وَالْفَرْقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ
 قَوْلِ سَيُويَه : وَإِنْ كَانَ بِمَعْنَى سَأَلْتُ اللَّهَ تَعَالَى بِقَاكَ ، أَنَّ عَمْرَكَ عَلَى
 مَذْهَبِ سَيُويَه بِمَعْنَى عَمْرُكَ الْمَلْتَزِمِ حَذْفُهُ ، وَهُوَ النَّاصِبُ لَهُ ،
 وَاسْمُ اللَّهِ تَعَالَى الْمَفْعُولُ الثَّانِي ، وَعَلَى الْآخِرِ عَمْرُكَ وَاسْمُ اللَّهِ مَفْعُولَانِ
 لِسَأَلْتُ الْمَقْدَّرَ وَأَجَازَ الْأَخْفَشُ عَمْرُكَ اللَّهُ بِرَفْعِ اسْمِ اللَّهِ أَي : أَسْأَلُ
 بِأَنْ يَعْمَرَكَ اللَّهُ لِيَرْتَفَعَ بِعَمْرِكَ ، حَيْثُ كَانَ الْمَعْنَى كَذَلِكَ • وَقَعْدُكَ
 اللَّهُ عِنْدَ سَيُويَه مِثْلُ عَمْرِكَ اللَّهُ يَجْعَلُهُ مَنصُوباً^(١) بِمَعْنَى فَعْلٍ مَقْدَّرٍ
 مَعْنَاهُ سَأَلْتُهُ أَنْ يَكُونَ حَفِيفُكَ ، وَإِنْ لَمْ يَتَكَلَّمْ بِهِ ، كَأَنَّهُ قِيلَ
 حَفِيفُكَ اللَّهُ ، مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى : { عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ
 قَعِيدٌ }^(٢) ، أَي : حَافِظٌ وَوَضَحَ ذَلِكَ فِي عَمْرِكَ اللَّهُ ، لَاسْتِعْمَالِ
 فَعْلِهِ ، وَإِذَا تَحَقَّقَ أَنَّ مَعْنَى قَعْدُكَ اللَّهُ مَعْنَى الْفَعْلِ الْمَقْدَّرِ الْمَذْكُورِ
 وَضَحَ أَيْضاً • وَيُقَالُ أَيْضاً قَعِيدُكَ اللَّهُ بِمَعْنَاهُ ، وَفِيهِ أَيْضاً مَعْنَى
 السُّؤَالِ كَعَمْرِكَ اللَّهُ • قَالَ :

٧٩- قَعِيدُكَ أَنْ لَا تُسْمِعَنِي مَلَامَةً

وَلَا تَنْكِيءِ الْفُؤَادِ فَيَجْعَلَا^(٣)

(١) (منصوباً) ساقطة من ل ، ب •

(٢) سورة ق الآية : ١٧ •

(٣) البيت من قصيدة للمتم بن نويرة ذُكرت في المفضليات

عدتها خمسون بيتاً ، يرثي بها أخاه مالك بن نويرة ، نكثي

القرح : قشرة ، ييجع : يوجع ، المقتضب ٢/٣٣٠ ، المفضليات

ص ٢٦٩ ، الخزانة ١/٢٣٤ ، ٤/٢١٤ ، الصحاح للجوهري

٧٨/١ مادة نوا •

والنوع 'الثالث' (١) نحو دَفَرَأَ ، وَبَهَرَأَ ، وَأَقَّةَ (٢) ، وَتُقَّةَ ،
وَوَيْحَكَ (٣) ، وهو النوع 'الثالث' من الذي يلزم 'إضمار' فعله ،
ولا فعل له 'مشتق' من لفظه بخلاف القسم الذي قبله ، فإنَّ له
فِعْلاً من لفظه على ما تقدَّم • ثمَّ مَثَلُ الأمثلة المذكورة فكلُّها على
ما ذكره من وجوب الإضمار ، ولا فعل لها من لفظها ، وَبَهَرَأَ
بمعنى : نَتَنَّا هو المراد لا بهراً من بهر 'الله' ، أي : لعنه ، ولا من
بهره 'أي : غلبه' ، كقول الشاعر (٤) :

٨٠- تَفَاقَدَ قَوْمِي إِذْ يَبِيعُونَ مُهْجَتِي

بِجَارِيَةِ بَهْرَأَ لَهُمْ بَعْدَهَا بَهْرَأَ

ودَفَرَأَ (٥) أَقَّةَ وَتُقَّةَ بمعنى : نَتَنَّا ، وليس كذلك (فِعْل) ،
وَوَيْحَكَ وَوَيْسَكَ وَوَيْلَكَ وَوَيْبَكَ كلها بمعنى : الويل ثمَّ كَثُرَ
حَتَّى صَارَتْ تُسْتَعْمَلُ من غير قصدٍ دعاءٍ ، وقيل وَيْحَكَ وَوَيْسَكَ

(١) في ب (الثاني) ، وهو خطأ •

(٢) (آفة) ساقطة من ل ، وهو سهو •

(٣) في ر (وويسك) •

(٤) البيت لابن ميادة - (الرماح بن آبرد) - ورواية اللسان
(ألا يا لقومي) ، بهراً : تعساً ، وتفاقد : فقد بعضهم بعضاً ،
الكتاب ١٥٧/١ ، الكامل (ط • نهضة مصر) ١٤٥/٢ ، أمالي
المرتضى ٣٤٦/١ ، الانصاف ٢٤١/١ ، اللسان مادة (فقد)
٨٢/٤ ، الصحاح مادة (فقد) ٥١٧/١ ، اساس البلاغة ٣٨/١ •

(٥) في ر : (وفسره 'أبو عمرو' فقال بهراً أي : تعساً وهو قريب
من قوله نَتَنَّا) ، ولا يستقيم معه المعنى •

ترحم" ، وما يُنشد من قوله^(١) :

٨١- فَمَا وَالٍ وَلَا وَاحٍ وَلَا وَاسٍ أَبُو هِنْد^(٢)

• مجهول

قوله : وقد تجري أسماء غير مصادر ذلك المجرى •

قال الشيخ : وقد ذكر في هذا الفصل أسماء غير مصادر في الأصل نصبت على المفعول المطلق ، وقد تقدم ذكر ذلك في أول هذا الباب ، ولكنه ذكرها لغرض آخر ، وهو كونها انتصبت نصب المصادر ، ويلزم إضمار أفعالها الناصبة لها فالوجه الذي ذكرها لأجله هنا غير الوجه الذي ذكرها من أجله أولاً ، إذ لم يذكرها أولاً باعتبار أن فعلها محذوف ، بل ذكرها مظهراً فعلها في مثل قولك : رجع القهقري ، وضربته سوطاً ، وذكرها هنا باعتبار لزوم إضمار الفعل ، وهو معنى قوله : ذلك المجرى ، إشارة إلى ما تقدم من لزوم إضمار الفعل • ثم قسمها قسمين : إلى ما هو في الأصل اسم لأجسام ، وإلى ما هو موضوع وضع الصفات ، ثم قصد بها إلى قصد مدلول الفعل ، فوجب أن يكون مفعولاً مطلقاً لذلك ، فالنوع الأول نحو ترّباً وجندلاً^(٣) ، ومعلوم أن ذلك في الأصل اسم

(١) البيت ' مجهول' كما ذكره الشيخ ، ورواية ابن خالويه

(فما وال وما واح وما واس أبو زيد) • قال : وأما هذا

البيت المعمول فلا تلتفتن إليه فإنه مصنوع خبيث •

إعراب ثلاثين سورة ص ١٧٩ ، ورواية ابن جني في المنصف كرواية

الشيخ • المنصف ١٩٨/٢ ، شرح التصريح ٣٣٠/١ •

(٢) في ل : (أبو لبد) ، وهو تحريف •

(٣) الكتاب ١٥٨/١ •

لهذه الأجسام المعروفة ، إلا أن التكلم بقوله : تَرْبًا في الدعاء لم يُردَّ به إلا الدعاء ، وإذا عَلِمَ ذلك وجب أن يكون مصدرًا إذ لا فرق بين قوله خَيْبَةً وبين قوله تَرْبًا ، وكذلك جنسًا معناه هلاكًا ، وإذا عَلِمَ ذلك وجب أن تحكم بالمصدرية ، وكذلك قوله : « فَأَهَا لَفِيكَ » هذا في الأصل اسم للضم ، والضمير للدهاية ، وقول القائل : فَأَهَا لَفِيكَ داعيًا لم يردَّ به الفهم وإنما قصد الخيبة وإصابة الدهاية كأنه قيل ذهبت دهاء ، وإذا عَلِمَ ذلك وجب الحكم بالمصدرية ، وقيل أصله جعل الله فأهًا لَفِيكَ ثم كثر حتى صار عبارة عن إصابتها • والنوع الثاني نحو قوله : هَنِئًا مَرِيئًا^(١) ؛ لَأَ أَصْلُهُ صفة ، إذ هو من قولك : هَنَأَ وَهَنَاءُ فهو هَنِيءٌ ومريءٌ ، فاذا قلت : هَنِئًا مَرِيئًا فَإِنَّمَا قصدت هَنَاءَهُ^(٢) الله ومَرَأَهُ ، كقوله^(٣) :

الكتاب ١/ ١٥٩ •

(١) قوله : « هَنِيءٌ ومريءٌ » يدل على أن هَنِئًا اسم فاعلٍ وُضِعَ موضع المصدر جوازًا ، وقد ذهب ابنُ الشجري تبعًا لابن جني على أنه 'حال' قام مقام الفعل ، قال : مما حذف منه الفعل وقامت الحال مقامه قولهم : هَنِئًا لك قدومك ، قال أبو لفتح في قول أبي الطيب :

هَنِئًا لك العيدُ الذي آنتَ عيدُه

وعيدٌ لِمَنْ سَمِيَ وَضَحَى وَعَيْدًا
العيدُ مرفوعٌ بفعله وتقديره ثبت هَنِئًا لك العيدُ ،
فحذف الفعل وقامت الحال مقامه ، فرفعت الحال العيدُ
كما أن الفعل يرفعه ، وقال أبو العلاء المعري : هَنِئًا
يُنْتَصَبُ عِنْدَ قَوْمٍ عَلَى قَوْلِهِمْ : ثبت لك هَنِئًا ، وقيل
هو اسم فاعلٍ وُضِعَ موضع المصدر • ومن ذلك يتضح لنا
أن هَنِئًا لا تقتصر على المفعولية المطلقة كما ذهب إلى ذلك
ابن الحاجب • أمالي ابن الشجري (طبعة حيدر آباد) ١/ ٣٤٦ ،

٣٤٧ •

(٣) البيت من شواهد سيبويه ، وعجزه في همع الهوامع
(واللاكيلين الثمر مخمس مخمسا) العزب : الذي لا زوج
له ، البيت لم ينسب إلى قائل ، الكتاب ١/ ١٦٠ ، همع الهوامع
٢٦/١ ، الدرر اللوامع ٧/١ •

٨٣- هَنِيئًا لَّأَرْبَابِ الْيُوتِ يُوْتُهُمْ
وَلِلْعَزَبِ الْمُسْكِينِ مَا يَتَلَمَّسُ

أَي : هَنَاءُهُمُ اللَّهُ ، وَإِذَا عَلِمَ ذَلِكَ وَجِبَ الْحُكْمُ بِالمصدرِ ،
وقولهم : أَقَائِمًا وَقَدْ قَعَدَ النَّاسُ ؛ اسمُ فاعِلٍ فِي الْأَصْلِ ، مِنْ قَامَ
يَقُومُ وَلَكِنَّهُ لَمْ يَقْصِدْ هَهُنَا إِلَّا مَعْنَى أَتَقُومُ وَقَدْ قَعَدَ النَّاسُ ، وَإِذَا
عَلِمَ أَنَّهُ وَقَعَ مَوْقِعَ الْفِعْلِ وَجِبَ الْحُكْمُ بِالمصدريةِ [٢٩ ظ] ،
وقوله : أَقَائِمًا وَقَدْ سَارَ الرِّكْبُ ؟ (مِثْلُهُ فِي الْمَعْنَى ، أَتَقَعِدُ وَقَدْ
سَارَ الرِّكْبُ) (١) •

وقوله : وَمِنْ إِضْمَارِ الْمَصْدَرِ قولهم : عَبْدُ اللَّهِ أَظَنَّهُ مُنْطَلِقٌ ،
أَي : أَظُنُّ ظَنِّي •

قَالَ الشَّيْخُ : هَذَا الْإِضْمَارُ عَلَى قِيَاسِ بَابِ الْمَضْمَرَاتِ لِقَدَمِ
مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ ، وَهُوَ الْفِعْلُ فَحَقُّهُ أَنْ يُذَكَّرَ ، ثُمَّ لَيْسَ مَا يَتَعَلَّقُ
بِالِإِضْمَارِ فِي الْأَسْمَاءِ مَخْصُوصٌ بِذَلِكَ الْبَابِ ، وَالَّذِي حَسَنَ ذِكْرَهُ
هَهُنَا التَّنْبِيهُ عَلَى أَنَّهُ يَصَحُّ أَنْ يُتَّصَبَّ نَصَبُ الْمَفْعُولِ الْمَطْلُوقِ مَعَ
كَوْنِهِ مَضْمَرًا ، لِأَنَّهُ يَسْبِقُ إِلَى الْوَهْمِ خُصُوصِيَّةَ ذَلِكَ بِالظَّاهِرِ ،
ثُمَّ مِثْلَ بَقَوْلِهِ : عَبْدُ اللَّهِ أَظَنَّهُ مُنْطَلِقٌ وَذَلِكَ أَنَّ الضَّمِيرَ فِي
(أَظَنَّهُ) لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ رَاجِعًا إِلَى عَبْدِ اللَّهِ ، لِأَنَّهُ لَوْ رَجَعَ
إِلَيْهِ لَكَانَ مَنْصُوبًا عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ أَوَّلٌ فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ مُنْطَلِقًا
مَنْصُوبًا عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ ثَانٍ ، وَهُوَ مَرْفُوعٌ فَبَطُلَ أَنْ يَكُونَ الضَّمِيرُ

لَعِبْدِ اللَّهِ ، وَإِذَا بَطَلَ أَنْ يَكُونَ لَعِبْدِ اللَّهِ تَعَيَّنَ [أَنْ يَكُونَ] ^(١) ضَمِيرُ
 الْمَصْدَرِ ، وَيَكُونُ عَبْدُ اللَّهِ مَبْتَدَأً وَمَنْطَلَقٌ خَبَرُهُ ، وَالظَّنُّ
 مَلْفَى ، وَيَجُوزُ الْفَاءُ الظَّنَّ إِذَا تَوَسَّطَ أَوْ تَأَخَّرَ ، وَهَذَا مُتَوَسِّطٌ
 فَجَازَ الْفَاءُ ، وَإِضْمَارُ الْمَصْدَرِ لَا يَمْنَعُ الْإِلْفَاءَ ؛ لِأَنَّ لِلْمَفْعُولِينَ
 مُتَعَلِّقًا ^(٢) آخَرَ سِوَاهُ ، وَلَا يَزِيدُ الْفِعْلُ بِذِكْرِ الْمَصْدَرِ مَفْعُولًا وَلَا
 يَنْقُصُ ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : أُعْطِيتُ إعطاءً زِيداً ثَوْباً ، وَأُعْطِيتُ
 زِيداً ثَوْباً كَانَ تَعْدِيهِ مَعَ الْمَصْدَرِ كَتَعْدِيهِ مَعَ عَدَمِهِ ، فَصَحَّ أَنْ
 يَكُونَ الضَّمِيرُ فِي أَظْنَهُ ضَمِيرَ الْمَصْدَرِ عَلَى مَا تَقَرَّرَ . نَعَمْ الْفَاءُ
 بَابِ الظَّنِّ مَعَ ذِكْرِ الْمَصْدَرِ ضَعْفٌ ، لِأَجْلِ كَوْنِهِ تَأْكِيداً ، وَإِنَّمَا
 حَسَنُهُ كَوْنُهُ مُضْمِراً فَلَمْ يَقَوْ قُوَّةَ الظَّاهِرِ ، وَأَمَّا قَوْلُهُ :
 { وَاجْعَلْهُ الْوَارِثَ مِنَّا } ^(٣) مُحْتَمِلٌ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ ، وَإِنَّمَا قَالَ
 فِيهِ مُحْتَمِلٌ وَلَمْ يَقُلْ فِي الْأَوَّلِ ، لِأَنَّ الْأَوَّلَ مُتَعَيَّنٌ بِخِلَافِ الثَّانِي ،
 وَبَيَانُ الْإِحْتِمَالِ أَنْ قَوْلُهُ : وَاجْعَلْهُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ ضَمِيراً
 لِلْمَفْعُولِ الْأَوَّلِ رَاجِعاً إِلَى مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذِكْرِ الْأَسْمَاعِ وَالْأَبْصَارِ ،
 وَيَكُونُ الْوَارِثُ هُوَ الْمَفْعُولُ الثَّانِي ، وَيَدُلُّ عَلَيْهِ أَمْرَانِ : أَحَدُهُمَا
 مَا رُوِيَ مِنْ قَوْلِهِمْ : وَاجْعَلْ ذَلِكَ الْوَارِثَ مِنَّا ، وَهَذَا تَفْسِيرُهُ وَهُوَ
 مَفْعُولُ أَوَّلِ رَاجِعٌ إِلَى مَا ذَكَرْنَاهُ . وَالثَّانِي أَنَّ الْمَقْصُودَ أَنْ تَكُونَ
 هَذِهِ الْأَعْضَاءُ الْمَذْكُورَةُ لَازِمَةً لَهُ عِنْدَ مَوْتِهِ لَزُومِ الْوَارِثِ ، لِأَنَّهُ
 لَمَّا قُلَ : مَتَعْنَا اللَّهُمَّ بِأَسْمَاعِنَا وَأَبْصَارِنَا ، قَرَّرَهُ بِأَنْ تَكُونَ كَالْوَارِثَةِ

(١) (ان يكون) : زيادة من س .

(٢) في ل : (لان المفعول متعلق آخر) ، وهو خطأ .

(٣) هذا دعاء ، ذكره الشيخ في الامالى بقوله : وقال في الدعوة

المرفوعة : واجعله الوارث منّا ، وذلك بعد قولهم : اللهم

متّعنّا بأسماعنا وأبصارنا أبداً ما حيّينّا » الامالى ص ١٥١ .

ابن يعيش ١٢٤/١ .

في لزومها واستقرارها باعتبار العادة فهذا يُبينُ احتمالَ كونِ
الضميرِ لغيرِ المصدرِ ، وإنَّما فرَّ قومٌ عن عوده إلى المفعولِ وجعلوه
المصدرَ لأمرينِ : أحدهما وهو أنَّ الأسماعَ والأبصارَ جمعٌ ، ولا
يصحُّ عودُ الضميرِ المفردِ إلى الجمعِ ، ولو كانَ لها لكانَ الصحيحُ
أنَّ يقولَ : واجْعَلْنَهُنَّ أو واجْعَلْها فلما قالَ : واجْعَلْهُ دلَّ على
أنَّه ليسَ لهُ ، الثاني وهو أنَّه يلزمُ أنْ يكونَ الوارثُ مفعولاً
ثانياً ولا يستقيمُ في الظاهرِ أنْ تكونَ هُنَّ وارثةً ولا مثلَ
والوارثةِ . قولهم : إنَّه أرادَ بهِ الملازمةَ ، جوابهُ "إنَّه قد" (١) تقدَّم
ما يدلُّ على ذلك وهو قوله : « متعنا » فجَعَلْهُ لمضى آخرَ من غيرِ
تأويلٍ أولى من تكريرِ المعنى الأولِ بوجهٍ من التأويلِ ، وهو أنْ
يكونَ الضميرُ ضميرَ المصدرِ ، والوارثُ مفعولاً أوَّلاً ، ومنبأ في
موضعِ المفعولِ الثاني على معنى ، واجعلِ الوارثَ من نسلنا لا كلالَةَ
خارجاً عنَّا ، وهذا (٢) مضى مقصودٌ للعقلاء والصالحينَ ، ومنه قوله
تعالى (٣) : { فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا يَرِثُنِي وَيَرِثْ مِنْ
آلِ يَعْقُوبَ } (٤) وإذا كانَ كذلكَ كانَ الضميرُ ضميرَ المصدرِ
على ما تقرَّرَ ، فمن أجلِ ذلكَ حمَلَ صاحبُ الكتابِ الضميرَ على
المصدرِ ، وقد أُجيبَ عن عودِ الضميرِ المفردِ إلى الجمعِ بأنَّه على

(١) (إنَّه قد) : ساقطة من ل ، وهو سهو .

(٢) في ب ، ش ، س ، ر : (وهو) ، وما أثبتناه أرجح .

(٣) سورة مريم الآية : ٥ ، ٦ .

(٤) اختلفَ في (يَرِثُنِي وَيَرِثْ) فابو عمرو والكسائي يجزئها
فالاول على جواب الدعاء أو جواب الشرط ، والثاني عطْفٌ
عليه والباقون بالرفع فيهما ، الاول صفة لوليًّا أي وارثاً ،
والثاني عطْفٌ عليه ، اتحاف فضلاء البشر في القراءات الاربعة
عشر من ٢٩٧ .

مضى واجْعَلَ المذكورَ كما صحَّ أَنْ يُشارَ إليه بذلك ، وقويَ بقوله : { وَإِنْ لَكُمْ فِي الْأَنْعَامِ لَعِبْرَةٌ نُسَقِيكُمْ مِمَّا فِي بُطُونِهَا } ^(١) ، وهذا وإنَّ كَانَ شائِعاً إِلَّا أَنَّهُ لَيْسَ بِالظَّاهِرِ ، وقوله تعالى : (نُسَقِيكُمْ مِمَّا فِي بُطُونِهَا) لَيْسَ الْأَنْعَامُ عِنْدَ سَيِّوِيهِ فِيهِ بِجَمْعٍ ، وَإِنَّمَا هُوَ اسْمُ جَمْعٍ ، فَعَلَى ذَلِكَ جَاءَ الضَّمِيرُ فِي بُطُونِهِ .

الْمَفْعُولُ بِهِ

قوله : هو الذي يقع عليه فعل الفاعل .

قال الشيخ رحمه الله : أراد بالوقوع اشتقاق المفعول للمفعول ^(٢) ، لا الأثر الحسِّي ، إذ لَيْسَ كُلُّ الْأَفْعَالِ الْمُتَعَدِّيَةِ واقعةً عَلَى مَفْعُولِهَا حَسّاً كَقَوْلِكَ : عَلِمْتُ زَيْداً ، وَأَرَدْتُهُ ، وَشَافَهْتُهُ ، وَخَاطَبْتُهُ ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ . وَالتَّعْلُقُ الْمَعْنَوِيُّ هُوَ الَّذِي يَشْمَلُ الْجَمْعَ فَوَجِبَ حَمْلُهُ عَلَيْهِ . كَمَا قَالَ : وَهُوَ الْفَارِقُ بَيْنَ [٣٠ وَ] الْمُتَعَدِّيِّ مِنَ الْأَفْعَالِ وَغَيْرِ الْمُتَعَدِّيِّ ، وَذَلِكَ أَنَّ الْفِعْلَ الْمُتَعَدِّيَّ هُوَ الَّذِي لَهُ مُتَعْلَقٌ "تَتَوَقَّفُ" عَقْلِيَّتُهُ عَلَيْهِ ، فَمَا كَانَ مُتَعَدِّياً إِلَّا بِاعْتِبَارِ هَذَا الْمُتَعْلَقِ ، وَهُوَ الَّذِي يُسَمَّى مَفْعُولاً بِهِ ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ وَجِبَ أَنْ يَكُونَ هُوَ الْفَارِقُ بَيْنَ الْمُتَعَدِّيِّ وَغَيْرِ الْمُتَعَدِّيِّ ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَوْ ^(٣) قَطَعْتَ النَّظَرَ عَنْهُ كَانَتْ الْأَفْعَالُ كُلُّهَا سَوَاءً فِي عَدَمِ التَّعَدِّيِّ ، وَلَوْ قَدَرْتَهَا جَمِيعاً كَذَلِكَ كَانَتْ كُلُّهَا ^(٤) مُتَعَدِّيةً ، وَإِنَّمَا انْقَسَمَتْ

(١) سورة المؤمنون الآية ٢١ .

(٢) (للمفعول) : ساقطة من ل ، وهو سهو .

(٣) في ب : (إذا) .

(٤) (كلها) ساقطة : من ل .

باعتبار أن بعضها له هذا التعلق ، وبعضها عري عنه ، فما جبت له هذا التعلق ، فهو متعدٍ ، وما عري عنه فهو غير متعدٍ ، فهنا الفارق بين المتعدي من الأفعال وغير المتعدي على التحقيق ، وسُمِّيَ هذا المتعلقُ المفعول به ؛ لأنه أوقع الفعل به أو تعلق (١) به ، أو لأنه جوابٌ من فعلٍ به هذا الفعل ، والكلام في كونه مفعولاً وفي نصبه في مثل ما ضربت زيدا كاللِكلام في الفاعل .

قال : ويكون (٢) واحداً فصاعداً الى الثلاثة على ما سيأتيك (٣) وذلك أن الفعل يتوقف عقليته تارةً على متعلق واحدٍ فيجب أن يكون متعدياً الى واحدٍ ، كقولك : أكلت ، وشملت ، ولمست ، وتارةً يتوقف على اثنين ، فيجب أن يكون متعدياً الى اثنين ، كقولك : أعطيت وكسوت وخلت وحسبت وزعمت وعلمت ، وتارةً يتوقف على ثلاثة فيكون متعدياً الى ثلاثة كقولك : أعلمت إذا قصدت تسميره عالمًا بالمركبات ، وليس في الافعال ما يتوقف عقليته على أكثر من ذلك .

قوله : ويجي منصوباً بعاملٍ ماضٍ مستعملٍ إظهاره أو لازم إظهاره .

قسم عامل المفعول الى ظاهرٍ ومضمرٍ ، والذي تقدمَ يمثل للظاهر واستغنى عن ذكره على ما هو عادته في الاستغناء ، وذكر

(١) (أو تعلق به) : ساقطة من ل .

(٢) في س ل (يجي) وهو تحريف .

(٣) (على ما سيأتيك) : ساقطة من ل ، س .

(٤)

المضمر لكونه لم يتقدم له ذكره ، وقسمته (١) الى ما يجوز إظهاره ، والى ما لا يجوز (٢) ، والذي يجوز إظهاره هو أن تكون معه قرينة تُشعر بخصوصية ذلك الفعل المحذوف مجرداً من غير وقوع لفظ آخر في موضعه ، أو ما يقوم مقامه ، مثل أهلاً وسهلاً كالنائب عنه . ثم مثل بأمثلة ، فمنه قولهم : لمن أخذ يضرب القوم ، أو قال : اضرب شر الناس زيدا ؛ لأن آخره قرينة حالية تُشعر بمقصوده في قصد الفعل . قوله : المنصوب بالاستعمال إظهاره ، هو في الحقيقة راجع الى كل موضع قامت فيه قرينة تدل على خصوصية الفعل المحذوف ، وليس في موضع الفعل لفظ يقوم مقامه ، ولا كثرة بلغت مبلغاً يستغنى بها عن الفعل ، ثم شرع بمثلاً بما ذكره . قال : هو قولك لمن أخذ يضرب القوم ، فالقوم مفعول يضرب الملفوظ بها ، والمثال إنما هو (زيداً) ولا يستقيم أن يكون القوم مثلاً للمنصوب بالفعل المحذوف لأمرين : أحدهما أنه ليس معنى (٣) قبل قوله : أو شيء يصلح أن يكون ما بعدهما معطوفاً عليه . والثاني أنه لو كان ذلك للزم أن يكون المثال أحد الأمرين لا الأمرين جميعاً (٤) ، لا يجاب ، أو هذا المعنى والأمر بخلافه ؛ لأن النرض التمثيل بأنواع كلها من الباب ، لا أن أحدها من الباب . وأفاعيل البخل يعني : من منع وإغلاق باب وتضييق ونحوه ، وأفاعيل جمع أفعال ، ولمن زكنت ، أي تقول : عن من زكنت ، وكذلك لمن سدّد سهماً وللمستهلين ، وإلا كان التفسير تريده ،

- (١) في ب : (قسم) ، وهو تحريف .
 (٢) في ل : (الى ما لا يجوز إظهاره) .
 (٣) في ر : (المعنى) ، وما اثبتناه أحسن .
 (٤) (لا الأمرين جميعاً) : ساقطة من ر ، وهو سهو .

وتصيب ، وأبصرتم ، بالخطاب ، ومعنى زكّيت : علمت
 بالقرائن ، ويقع في بعض النسخ وما شرّاً ، أي : ما رأيت شرّاً ،
 وإضمار الفعل بعد النفي من غير تفسير ضعيف ، وهو في قول
 سيبويه (١) وما شرّاً . ومثّل بالقرائن الحالية والمقالية ثم أورد
 البيت ، وهو (٢) :

٨٣- لَنْ تَرَاهَا وَإِنْ تَأَمَّلْتَ إِلَّا

وَلَهَا فِي مَفَارِقِ الرَّأْسِ طِيًّا (٣)

وقريته 'لفظية' ؛ لأنه 'لما أثبت بعد النفي ونصب بعد الأثبات علم
 أن المراد إثبات الفعل المنفي أولاً ، وهو (ترى) والتقدير 'إلا
 وترى لها ، وأبو العباس ينكر بيت (لَنْ تَرَاهَا) ، وقال هو
 مجهول . ومنه قولهم : « كالיום رجلاً » والقرينة هنا تقديرية في
 الأصل ، ثم كثر استعمالهم لها حتى صار كأن القرينة فيه
 موجودة ، وليس ذلك بمتروكة ما لزم فيه الحذف إذ لم يبلغ
 عندهم ذلك المبلغ ، ورجلاً منصوب بالفعل المقدّر فهو الممثل به
 في مقصود الباب (٤) ، وكاليوم في موضع نصب صلة في الأصل
 قدّمت فسمارت منصوبة على الحال ، وتقديرها [٣٠ ظ] كرجل

(١) (سيبويه) : ساقطة من و ، ش ، ت ، ب ، س ، وهو في

الأصل و (ل) .

(٢) البيت لابن الرقيات ورواية الديوان ص ١٧٦ ، (لو تأملت

منها) بدلاً من (إلا) ، مفارق السر : الفروق التي بين
 الخصل ، الكتاب ١/١٤٤ ، المقتضب ٣/٢٨٤ ، التوجيه
 ص ٣٤ ، ابن يعيش ١/١٢٥ ، الخصائص ٢/٤٢٩ ، المغني
 ٢/٦٠٧ .

(٣) في ل : (العجز) : ساقط .

(٤) في ل زيادة على بقية النسخ حوالى سبعة أسطر . وقد أخذها

الناسخ من أمالي ابن الحاجب انظر ص ١٥٢ .

اليوم ثم حُذِفَ رجلُ المخفوضُ بالكافِ ثم (١) قُدِّمَ مع خافضه قبلَ المفعول وحُذِفَ الفعلُ على ما هو المقصودُ من البابِ ، ويجوز أن يكونَ كاليومِ هو المنصوبُ بالفعلِ نصبَ المفعولِ ، أي : ما رأيتُ رجلاً مثلَ رجلِ اليومِ ، حُذِفَ الموصوفُ وأُقيمتِ الصفةُ مقامه فصارَ ما رأيتُ كاليومِ ، ثم فُسِّرَ (رجلاً) إمّا تمييزاً وإمّا عطفاً بيان ، والظاهرُ ما تقدّمَ لِمَا فيما بعده من كثرةِ التقديراتِ ، ومنه قوله (٢) :

٤٤ حَتَّى إِذَا الْكَلَابُ قَالَ لَهَا
كَالْيَوْمِ مَطْلُوبًا وَلَا طَلَبًا

ذَكَرَ الْقَتَالَ لَهَا فَرَاغَهَا
عَنْ نَفْسِهِ وَنَفْسِهَا نَدَبًا

قال سيويه : هذه حججٌ سُمِعَتْ [عن العرب] (٣) ودلّ على أنّهم لم يلتزموه ، أنّهم قد يظهرونه فيقولون اللهم أجمع فيها أو اجعل فيها ، وقولُ بعض العربِ ، وقيلَ له لِمَ أفسدتُم مكانكم ؟ فقال الصيَّانُ بأبي أي : لِمَ الصيَّانُ ، إمّا لِمَا تضمَّنَه (لم أفسدتُم) من معنى اللومِ ، وإمّا لِمَا فهم من قرينة الحال ، وقيل لبعضهم أمّا بمكان كذا وجذ ؟ فقال بلَى وجاذاً ، لأنَّ معنى ذلك

(١) في ل : (ثم أقيم الطرف الذي هو يعامله صفةً لرجل مقامه ، لأنَّ تقديره كرجلٍ أراه اليومَ فالخفضُ لكان) .

(٢) البيتان لاوس بن حجر من قصيدة عدتها أربعة وعشرون بيتاً في الديوان ص ٣ ، الكلاب : الذي يرسلُ كلبَ الصيدِ ،

والبيت الاول في أمالي المرتضى ٧٣/٢ ، الفصل ص ٢٠ ، ابن يعيش ١٢٥/١ .

(٣) (من العرب) ، زيادة من (ر) .

أما تعرف ؟ فقال بلى أعرف ، والوجد^(١) : الموضع الذي يستنقع فيه الماء ، وكانوا يسألون عن ذلك ليردوه .

المنصوب باللازم اضماره

« مِنْهُ الْمُنَادَى »

قال الشيخ رحمه الله : لَمْ يَحْدَثْ لاشكاله ، وذلك لِأَنَّهُ إِنْ حَدَثَ بِاعتبار المعنى وَرَدَ عَلَيْهِ قَوْلُ الْقَائِلِ : مَخَاطِبَتِي مَعَكَ وَأَنْتَ الْمُرَادُ بِهَذَا الْخُطَابِ وَمَا أَشْبَهَهُ ، وَإِنْ حَدَثَ بِاعتبار اللفظ وَرَدَ عَلَيْهِ الْمُنْدُوبُ وَالْمَخْصُوصُ فِي قَوْلِكَ : أَفْعَلُ كَذَا أَيُّهَا الرَّجُلُ ، وَنَحْنُ نَفْعَلُ كَذَا أَيُّهَا الْقَوْمُ ، وَالتَّحْقِيقُ أَنْ يُقَالَ فِي حَدَثِهِ : هُوَ الْمَطْلُوبُ إِقْبَالُهُ بِحَرْفِ تَائِبٍ مُنَابٍ أَدْعُو لِقَدِيرًا ، فَالْمَطْلُوبُ إِقْبَالُهُ جَسْ لَهْ وَلِغَيْرِهِ (وَبِحَرْفِ تَائِبٍ مُنَابٍ أَدْعُو فَصْلٌ ، وَخَرَجَ الْمُنْدُوبُ عَنْهُ بِأَصْلِ الْجَسِّ فَإِنَّهُ لَيْسَ مَطْلُوبًا إِقْبَالُهُ)^(٢) وَسَيَأْتِي ذِكْرُهُ بِحَدَثِهِ . وَمِمَّا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ إِشْكَالٌ عَلَيْهِ حَدَثُهُ ، أَنَّهُ جَعَلَ الْمُنْدُوبَ مُنَادَى لَمَّا فَصَّلَ أَحْكَامَ الْمُنَادَى فِي الْأَعْرَابِ وَالْبِنَاءِ ، فَقَالَ فِي آخِرِ الْفَعْلِ أَوْ مُنْدُوبًا كَقَوْلِكَ : يَا زَيْدَاهُ ، وَقَدْ اخْتَلَفَ النُّحَوِيُّونَ فِي الْمُنَادَى هَلْ هُوَ مَفْعُولٌ بِهِ بِفَعْلٍ التَّزْمِ إِضْمَارُهُ ؟ فَيَكُونُ مِنْ هَذَا الْبَابِ وَعَلَيْهِ الْآكْثَرُونَ ، أَوْ هُوَ مَفْعُولٌ بِاسْمِ فَعْلٍ ، وَهُوَ يَا وَيَا وَيَا وَيَا ، فَجَعَلَ هَؤُلَاءِ حُرُوفَ النَّدَاءِ أَسْمَاءَ أَفْعَالٍ ، وَالْمُنَادَى مُنْصُوبٌ بِهَا لَفْظًا أَوْ مُحَلًّا عَلَى مَا يَقُولُهُ الْمُحَقِّقُونَ فِي النَّصْبِ اللَّفْظِيِّ وَالْمَحَلِّي . وَالْوَجْهُ الْقَوْلُ^(٣) الْأَوَّلُ

(١) فِي ر : (هَوَ) .

(٢) مَا بَيْنَ الْقَوْسَيْنِ : سَائِقٌ مِنْ لَ ، وَهُوَ سَهُو .

(٣) فِي ر : (الْمَعْقُولُ) ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ .

لوجهين : أحدهما أنه لا يستقيم أن تكون هذه الكلمات أسماء أفعال ، لأن أسماء الأفعال لا بد لها من مفعول ، ولا مفعول ههنا فوجب أن لا تكون أسماء الأفعال ، فإن زعم زاعم أن الفاعل مضمّر فيها ، مثله في رويد زيداً وأشباهه فقير مستقيم لأنها^(١) لا تخلو إما أن تكون لتكلم أو مخاطب أو غائب ، لا جائز أن تكون لغائب إذ لم يتقدّم له ذكر وليس المعنى أيضاً عليه ، ولا جائز أن تكون لتكلم : لأن ضمير المتكلم لا يكون^(٢) مستتر في أسماء الأفعال . ولا جائز أن تكون لمخاطب ؛ لأنه ليس المعنى عليه إذ لم يرد أن المخاطب هو الداعي ، وإنما المراد أنه المدعو ، فلا يستقيم أن يكون فاعلاً مع كونه واقعاً عليه الفعل . الوجه الثاني هو إن أسماء الأفعال ليس فيها ما هو أقل من حرفين ، وهذه الحروف من جملتها همزة وهي حرف واحد ، وإذا بطل أن تكون همزة اسم فعل بطل البواقي إذ لا قائل بالفرف ، ولأن الجميع في معنى واحد باتفاق ، فإذا وجب أن يكون بعضها ليس باسم فعل وجب أن يكون البواقي كذلك ، وأمّا من قال : إن حرف النداء مع النادى نفسه استقل كلاماً ، وليست أسماء أفعال ولا فعل يتقدّر . فقوله ليس بمستقيم ، لأننا إذا علمنا أن الجملة هي التي تتركب من كلمتين أسندت إحداها الى الأخرى ، وعلمنا أن وضع الحرف لأن لا يسند ولا يسند اليه علم بهاتين المقدمتين أن الحرف والاسم لا ينتظم منهما كلام ، وإذا ثبت هذان الاصلان باتفاق ، فلا وجه لمن يقول : إن الحرف مع الاسم كلام لأنه مخالف لما علم ثبوته إذ يلزم منه أن يكون الحرف

(١) في ل ، ب : (لأنه) ، وهو تخريف .

(٢) في ل : (لا يكون إلا مستتراً) ، وما اثبتناه احسن .

مستنداً إليه ومستنداً به وكلاهما باطل ، أو يلزم أن يكون كلام^(١) من غير اسناد ، وهو باطل ، فلمّا لزم منه بطلان أحد الأصلين [٣١ و] المذكورين المتفق عليهما علم أنّه باطل إذ ما أدّى الى الباطل فهو باطل ، وقول من قال : إنّهُ ليس بجمله ولكنه بعض جملة يتبع ما بعده من كلام إذ المنادى إنّما ينادى بكلام يذكره بعد نداءه ، فالجملة هو ما يذكره بعد النداء ، والنداء معه كالفضلات التي تكون في الجمل وهذا قول بعض أصحاب الأصول وليس بمستقيم فأنّه محتمل من جهة اللفظ والمعنى ، أمّا من جهة المعنى فأنّنا نقطع بأنّ القائل يا زيد قد تمّ كلامه ، فإذا قال بعد ذلك عمرو منطلق ، أو جاءني زيد ، أو يفعل كذا كان جملة مستقلة مثلها في قولك : أفل كذا من غير قولك : يا زيد . وقد يقول القائل : يا زيد لا ليخبره بشيء ، بل ليعلم حضوره أو غيبته ، ولذلك قال المحققون : إنّ الوقف على الجملة الندائية جائز لأنّها جملة مستقلة وما بعدها جملة أخرى ، وإنّ كانت الاولى لها تعلّق من حيث كانت تنبيهاً في المعنى ، وأما من جهة اللفظ فهو إنّ الاسم لا بدّ له من إعراب من جهة التركيب ، وجهات التركيب محصورة ولا يدخل في واحد منها على تقدير أن يكون جزء فبطل أيضاً لذلك .

فالوجه ما قاله النحويون في أنّه منصوب بفعل مقدر دلّ عليه هذا الحرف المسمى حرف النداء ، وأنّه كان الأصل يا أدعو زيدا ، وأنادي زيدا ، أو ما أشبهه على معنى الانشاء ، فلمّا كثر

(١) كذا في و ، وفي الأصل كلاماً .

استعماله حذفوا الفعل تخفيفاً واقتصرُوا عليه فكانَ الموجبُ لحذفه كثرة استعماله ، ووقوع حرف يدلُّ عليه في محله ، وحذف الفعل لما يدلُّ عليه ليس بدع في اللغة ، بل واقعٌ كثيراً كما سيأتي في مواضع ، وليس المعنى بكثرة الاستعمال في ذلك ، وفي مثله أنهم تكلموا به على الأصل ثم خففوه ، لأن ذلك يستلزم وجوده في كلامهم كذلك كثيراً ، وإنما المعنى أنهم علموا أنه يكثر استعماله ففعلوا ذلك به من أول مرة . إن قلنا أنهم الواضعون باصطلاحهم ، وإن قلنا إن الله عزَّ (١) وجل علمهم ذلك فأوضح ، وإذا تقرر معنى وضع (٢) المنادى في نفسه فالكلام بعد ذلك يتعلق بأعرابه وبنائه ، والأصل فيه أن يكون منصوباً لأنه مفعولٌ به إلا أن يعرض ما يوجب بناءه على الضم أو بناءه على الفتح أو إعرابه بالخفض ، فأما ما يوجب خفضه فدخل لام الاستفاعة ، وأما دخول لام التعجب فليست في التحقيق داخلة على المنادى ، لما تقرر أن المنادى هو المطلوب إقباله ، والتحقيق إن المنادى في قولهم يا للماء ، ويا للدواهي ليس الماء ولا الدواهي وإنما المراد يا قوم أو يا هؤلاء أعجبوا للماء وللدواهي ، ولذلك سميت لام التعجب بخلاف المستغاث به فإنه في الحقيقة مطلوب الأقبال كما إذا قلت يا زيد ، وإنما أدخلوا اللام عليه تنبيهاً على أنه مستغاث به وليس يتحقق مثل ذلك في الماء والدواهي ، إذ لا معنى للطلب من مثل ذلك . وأما الموضع الذي يبنى فيه على الضم فهو أن يكون مفرداً معرفة ، وإنما يبنى على الضم لطروء سبب أوجب

(١) في و ، ش ، ل : (تعالى) ، وما اثبتناه أحسن .

(٢) (وضع) : ساقطة من و . وهو سهو .

البناء ، وهو مناسبة ما لا تمكن له في الاعراب ، وهو شبهه ' بالمضمر ،
 ألا ترى أنك إذا قلت يا زيد فأصله في المعنى أدعوك وأناديك ،
 لأنه مخاطب ، ووضع المخاطب يكون بضمير الخطاب ؛ فلما
 عدلوا عن ذلك المعنى الى الظاهر كان وضعاً له موضع المضمر ،
 فلما أشبه المضمر كان سبباً موجباً للبناء ، ألا ترى الى قول بعض
 العرب : يا إياك ، وقول ابن دارة ^(١) :

٨٥- يا مرّ يا ابن واقع يا أنتا

أنت الذي طلقت عام جعتا

(حيث أوقع لفظ المضمر المخاطب محله حين كان المعنى عليه ،
 وإن كان شاذاً وقد قيل إنما أراد يا هذا أنت وما هذا إياك ،
 أعني كما تقول : يا زيد أنت فعلت كذا ، يا زيد إياك
 ضربت) ^(٢) .

ثم من النحويين من يزيد قيداً آخر وهو كونه مفرداً ، ويجعل
 السبب لموجب البناء شبهه ' بالمضمر لفظاً ومعنى ^(٣) ، فلا يرد عليه

(١) البيت من ارجوزة عدتها خمسة أبيات لسالم بن دارة يهجو
 بها مرة بن واقع الفزاري ، ورواية ابن عصفور في شرح الجمل
 والمقرب (يا أبجر بن أبجر) وقد صحح البغدادى رواية
 ابن الحاجب في الخزانة . الانصاف ١/٣٢٥ ، ابن يعيش
 ١/١٣٠ ، شرح الجمل ٢/٤٩ ، المقرب ١/١٧٦ ، الخزانة
 ١/٢٩٠ ، الدرر اللوامع ١/١٥١ .

(٢) ما بين القوسين : ساقط من ل .

(٣) انظر الانصاف ١/٣٢٤-٣٢٥ .

المضاف ' ولا الطويل ' ولا النكرة ' ، لأنه ' إن ' ورد المضاف ' والطويل ' ،
أجيب بأنه ' ليس مفرداً فقد فقد منه ' (١) أحد جزئي
العلقة ، ومن التحوين من يقتصر على العلة المعنوية . فإذا أورد
عليه يا عبد الله ويا رفيقاً بالعباد وشبهه . أجاب بأن فيه مانعاً مع
السبب [ظ] وقد ينتفي الحكم (٢) لانتفاء السبب ، وقد ينتفي
لوجود المانع ، ويجعل المانع وجود الأضافة التي هي من خواص
الاسماء ، وهي مناسبة لقوة الأعراب وثبوته ، فلم يقو السبب
لإثبات ما ينافي الأضافة من البناء ، ومثاله عندهم بناء لا رجل
وإعراب لا غلام رجل ، وليس [هنا (٣)] إلا الأفراد والأضافة ،
فالذي منع البناء في غلام رجل مع وجود السبب ، هو الذي منع
البناء في يا غلام زيد مع وجود السبب . وقد رد عليهم بأن
المبنيات لا يغيرها الأضافة ودخول الألف واللام عن بنائها ، وإذا
كان كذلك (كان فيما ذكرتم خلاف ما عليه اللغة ، والذي يدل
عليه الإجماع على قولك : خمسة عشر والخمسة عشر و) (٤)
خمس عشرة كله مبني أضفته أو أدخلت عليه اللام أو
أفردته ، وإذا كان كذلك فلا معنى لإثباتكم ذلك مانعاً من البناء
مع وجود البناء معه في جميع ما يضاف من المبنيات ، وما يدخله
الألف واللام . وقد أجيب عن ذلك بأن البناء فيه أصلي بسبب
قوي ، والبناء هنا عارض لثبته بعيد فلا يلزم من منع المانع
عمل (٥) السبب الضعيف منه عمل السبب القوي ، وقرروا ذلك

(١) منه (ساقطة من ل)

(٢) الحكم (: ساقطة من و)

(٣) هنا (: زيادة عن و)

(٤) ما بين القوسين : ساقط من و ، وهو سهو

(٥) عمل (ساقطة من ر)

بما تقرّر من بناء لا رجل ، وإعراب لا غلام رجل ، وقالوا :
 السبب في المواضع كلها قوي إلا أنه اتفق في بعضها^(١) استمراره
 فكان البناء لازماً للملازمة سببه واتفق في بعضها انتفاؤه في بعض^(٢)
 الصور فانتفى سببه ، ولا يوصف السبب بالقوة والضعف لوجوده
 تارة وانتفاؤه أخرى ، كما لا يوصف بالقوة لكونه دائماً ، قرب
 سبب قوي يتفق وجوده تارة وعدمه أخرى ، ورب سبب ضعيف
 يتفق استمراره ودوامه ، وقد ثبت أن الإضافة لا تخل بالبناء ولا
 تعارض السبب الموجب له بما ذكرناه من أن كل مبني يصح
 دخول ذلك عليه غير حمل النزاع ، وما ذكرتموه من أنه
 ضعيف أيضاً من جهة كون الشبه بعيداً ليس بمستقيم فإننا نعلم أن
 أسماء الإشارة مشبهة بما لا تمكّن له بوجه بعيد ، ومع ذلك
 فإن الإضافة لا تخل ببنائها بدليل وجوب ذلك في قولك : رأيت^(٣)
 غلام هؤلاء ، وما ذكروه من الأصل في لا غلام ولا غلام رجل ،
 ليس المانع عندنا ذلك ، بل المانع أمر آخر ، وهو أنه لو بُني
 لأدّى إلى امتزاج ثلاث كلمات ، وهم لا يفعلون ذلك ، فإن زعم
 زاعم أنه كذلك في يا غلام زيد لم يستقم له ذلك لما في (لا)
 من معنى ما بُني له رجل وهو إضمار الحرف فيه بخلاف يا غلام
 زيد ، فإنه لا يحتاج إلى (يا) في ذلك ، ويدلك على ذلك جواز
 حذف « يا » وإمتناع حذف « لا » ، وأيضاً مما يضعفه إن لا غلام
 السبب فيه تضمّنه معنى الحرف ، وهو أقوى الأسباب فبطل أن
 يقال إن سبب البناء ضعيف ، فلذلك قابلته الإضافة • وأجيب

(١) في ر (الصورة) ، وهو خطأ •

(٢) (في بعض الصور) ساقطة من ر •

(٣) (رأيت) : ساقطة من ر •

بأنَّ المضيَّ بضعفه كونهُ بُنيَّ في هذا الموضعِ خاصةً ، ولم يثبتْ مثلُ ذلكَ في لغتهم في المضافِ ، وما ذكرتموهُ بُنيَّ بالأصالة في كلِّ موضعٍ ، وما ذكرتموهُ من (غلامٌ هؤلاء) لا يفيدُ ، فإنَّ الكلامَ في المضافِ لا في الثاني ، وما ذكرتموهُ في لا غلامٌ ^(١) من التركيبِ بعيدٌ مع أنَّه مستغنى عنهُ بتضمنِ الحرفِ ، وما ذكرتموهُ ^(٢) من أنَّه امتنعَ في (غلامٌ رجلٌ) من التركيبِ ^(٣) ، كراهةُ تركيبِ ثلاثِ كلماتٍ مردودٌ على مذهبهُم بمثلِ لا رجلٌ ظريفٌ بينائهما معاً ، وهو واضحٌ في أنَّهم لم يركبوا إلاَّ معَ رجلٍ ، وإذا لم يركبوا بطلَ ما ذكرتموهُ وتعينَ ما ذكرناهُ ، والأمرُ في ذلكَ كلهُ قريبٌ .

وقولُ الفراءِ : إنَّما أُرادتِ العربُ ياً زَيْدَهُ ثمَّ حذفتهُ ^(٤) ، وهو كالمضافِ فكانَ كقبلَ وبعدَ ، ولمَّا قامَ الاسمُ الثاني مقامَ الزيادةِ نصبتُهُ ، إذْ ليسَ بمنصوبٍ بفعلٍ ولا أداةٍ ، إذْ لو كانَ بفعلٍ لصحتْ منهُ الحالُ ضعيفٌ ، وامتنعتِ الحالُ ؛ لأنَّ المعنى دعاؤهُ على كلِّ حالٍ ، وقولُ الخليلِ ^(٥) : إنَّما نصبوا المضافَ كما نصبوا (قبلَكَ) حينَ طالَ ورفعوا المفردَ كقبلَ وبعدَ أضعفُ .

وقولُ الكسائيِّ : رفعوا المفردَ بغيرِ تنوينٍ فرقاً بينهُ وبينَ المرفوعِ يعاملُ صريحٌ ، ونصبوا المضافَ حملاً لهُ على أكثرِ الكلامِ ^(٦) للفرقِ بينهُ وبينَ المفردِ أضعفُ ، والاتفاقُ على أنَّه إذا اضطرَّ

(١) في و : (مع) ، وهو تحريفٌ .

(٢) في و : (في) ، وهو تحريفٌ .

(٣) (من التركيبِ) ليس في ل .

(٤) انظر الانصاف ٣٢٣/١ .

(٥) الكتاب ٣٠٣/١ .

(٦) انظر الانصاف ٣٢٣/١ .

المشاعرُ في المفردِ نَوْنُهُ . وقالَ الخليلُ [٣٢ و] وسيبويه
والمازنيُّ : مضموماً^(١) ، وقالَ عيسى بن عمر^(٢) ، ويونس^(٣) :
منصوباً ، رَدّاً له في الأصلِ^(٤) . وأنشدَ سيبويه^(٥) :

٨٦- سَلَامٌ اللهُ يَا مَطَرٌ عَلَيْهَا

وَلَيْسَ عَلَيْكَ يَا مَطَرُ السَّلَامُ

(١) في الكتاب قال الخليل : أمّا العربُ فأكثرُ ما رأيناهم

يقولون : يا زيد والنضرُ ٣٠٥/١ ، وقال المبرد في المقتضب :

أمّا الخليلُ وسيبويه والمازني فيختارون الرفعَ ٢١٢/٤ .

(٢) (أبو عمر) : في و ، وهو خطأ .

(٣) هو يونس بن حبيب الضبي بالولاء ، البصري ، أخذَ عن أبي

عمرو بن العلاء وسمع من العرب ، وأخذَ عنه سيبويه

والكسائي والفراء ، توفى سنة ١٨٣هـ ، أخبار النحويين

البصريين ص ٣٣ ، مراتب النحويين ص ٢١ ، نزعة الباء ص ٣١ ،

بغية الوعاة ٢/٣٦٥ .

(٤) قال المبرد : وأما أبو عمرو وعيسى بن عمر ويونس وأبو عمر

الجرمي فيختارون النصبَ وهي القراءة العامة . المقتضب

٢١٢/٤ .

(٥) البيت للاحوص - محمد بن عبد الله بن عاصم - يخاطب رجلاً

اسمه مطر ، الكتاب ٣١٣/١ ، المقتضب ٣٤٣/٢ ، الانصاف

٣١١/١ ، شرح الجمل لابن عصفور ٤٤٨/٢ ، شرح شواهد

الشافعية ٣٥/٤ ، المغني ٣٤٣/٢ ، ابن عقيل ٢٠٥/٢ ، الخزانة

٢٩٤/١ ، العيني ١٠٨/١ ، اصلاح الخلل ١١٣ .

فقال : لم يَسْمَعْ من العرب من يقول : يا مَطْرَأ^(١) . واستدل
الناصب بقوله^(٢) :

٧٨ فَيَا رَاكِبًا إِمَّا عَرَضْتَ فَبَلَّغْنِ

نَدَامَايَ مِنْ نَجْرَانِ أَنْ لَا تَلَاقِيَا

وقد صرَّحَ الفراءُ والكسائيُّ : بتجويزِ يا رجلاً^(٣) رَاكِبًا لِمَعْنَى
جعلوه من المشبه بالمضاف ، ومن ثمَّ أجازَ يا رَاكِبًا لِمَعْنَى ، وفي كلام
سيويه ما يشعرُ بجوازه وفيه اشكال^(٤) ، فإنَّه يستلزمُ جوازَ لا
رجلاً رَاكِبًا . وأمَّا نحو^(٥) :

٨٨- أَيَا شَاعِرًا لَا شَاعِرَ الْيَوْمَ مِثْلُهُ

(١) الكتاب ٣١٣/١ .

(٢) البيت من قصيدة لعبد يغوث الحارثي في المفضليات مستنجداً
باحبته حينما وقع في الأسر ، والشاهد في البيت نصب رَاكِبًا لأنه
منادى منكر ، الكتاب ٣١٢/١ ، المقتضب ٢٠٤/٤ ، الفصل
ص ٢١ ، شرح المفضليات ٣١٥ ، الجمل ص ١٥٨ ، ابن عقيل
٢٠٢/٢ ، الخزانة ٣١٣/١ ، أمالي ابن الحاجب ١٥٣ و .

(٣) الخزانة ٣١٣/١ .

(٤) الكتاب ٣١٢/١ .

(٥) البيت من قصيدة للصلتان العبدى عدد أبياتها ثلاثة
وعشرون بيتاً ذكرها البغدادي ، حكم فيها للفرزدق بالشرف
ولجبرير بالشاعرية ، وعجزه : (جَرِيرٌ وَلَكِنْ فِي كَلْبِيبٍ
تَوَاضَعُ) ، الكتاب ٣٢٨/١ ، المقتضب ٢١٥/٤ ، شرح الجمل
لابن عصفور ٧٥/١ ، أمالي القالي ١٤١/٢ ، الخزانة ٣٠٤/١ ،
الصاحبي ١٤٩ .

ويا رجلاً يضربُ عمرًا^(١) ، فاتفق^(٢) ، والفرقُ بينهُ وبينَ لا رجلَ
يضربُ عمرًا أنَّه في يا رجلاً تنذرُ جملتهُ منادىً مفرداً ، لأنَّ
يضربُ لا يصحُّ صفةً ، ولا يجوزُ الحالُ بخلافِ لا رجلَ ، وأيضاً
فأنَّه قد ثبتَ جعلُ الأسمينِ في النفي كاسمٍ واحدٍ ، بدليلِ لا رجلَ
منطلقٍ بالفتحِ فيهما .

(١) وأما الموضعُ الذي يُبنى على الفتحِ فيه ، فإنَّ تدخلَ^(٣)
ألفِ الاستفائةِ ، كقولك : يا زيداه ، وهذه الألفُ تدلُّ على أنَّ
الاسمَ مستفانٌ به كدلالةِ السلامِ في قولك : يا زيدٍ ولذلك
لا يُجمَعُ بينهما فيقالُ : يا الزيداه ، ووجبَ البناءُ على الفتحِ
ضرورةً أنَّ الألفَ لا يكونُ ما قبلها إلا مفتوحاً ، وإلا فالضمُّ فيه
واجبٌ لولا الألفُ ، ألا ترى أنَّك لو حذفتها لوجبَ ضمُّها ، ولم
يحتجْ إلى ذكرِ نحو يا هؤلاءِ ويا هذا ، لأنَّه بُنيَ فلا يتغيرُ
بالنداءِ ولا إلى ذكرِ يا غلامي ، كانَ معرباً أو مبنيّاً على القولينِ فيه .
وقال صاحبُ الكتابِ : تمثيلاً للمبني على الفتحِ^(٤) ، « أو مندوباً
كقولك : يا زيداه ، وليس بمستقيمٍ لما تقرَّر من أنَّ المندوبَ ليس
بمنادىٍ فلا ينبغي أنْ تذكرَ حكمه في بابِ المنادى وإنْ وافقَ
بعضُ الفاضلِ لفظَ المنادى ، ولذلك ذكرَ المندوبَ على حاله في
فصلِ برأسه ، فالتمثيلُ بما ذكرناه هو الوجهُ .

(١) في و : (زيدا) ، وما اثبتناه احسن .

(٢) في ل ، ش ، س : (باتفاق) وهو تحريف .

(٣) في و ، ب : (الالف) ، وهو خطأ .

(٤) في ل : (الضم) ، وهو تصحيف .

(فصل) قوله: «توابع المنادى المضموم غير المبهم إذا أُفردت»
جُمِلَتْ عَلَى لَفْظِهِ وَمَحَلِّهِ .

قال الشيخ رحمه الله: ذكر توابع المنادى الموصوف بالصفة المذكورة في باب النداء، وإن كان للتوابع باب مفرد فكان حقها أن تُذكر فيه، لا ما ذكره منها مخالف لحكم التوابع باعتبار النداء فكان ذكره في باب النداء أولى؛ لأنه من آثاره في التحقيق. فقال: «توابع المنادى المضموم» إحترازاً من المنادى المنصوب فإن تابعه على قياس باب التوابع^(٢)، وقال: غير المبهم إحترازاً من المبهم فإنه لا يكون فيه ما ذكره من الحكمين على المختار كقولك: يا أيُّها الرجل وأيهذا الرجل، ولو لم يحترز منه لكان داخلاً في أن تابعه يجوز فيه الوجهان، وليس كذلك إلا عند^(٤) بعض النحويين، وليس بالجيّد وسيأتي ذكره.

وقوله: «إذا أُفردت» قيد للتوابع، فإنها قد تكون مفردة، وقد تكون مضافة، والحكم الذي ذكره مختص بالمفرد، ولذلك وجب قيدها به^(٤)، قال: «جُمِلَتْ عَلَى لَفْظِهِ وَمَحَلِّهِ» فذكر الحكم الذي يكون لهذه التوابع المخصوصة، أمّا حملها على محليها

(١) في ل: (ما ذكرناه)، وهو خطأ.

(٢) في ل: زيادة حوالى أربعة أسطر على بقية النسخ. وهي من الامالى انظر ص ١٤٦.

(٣) في ل: ذكر حوالى ثلاثة أسطر. وهي من الامالى، انظر ص ١٤٦.

(٤) في ل: ذكر حوالى أربعة أسطر. وقد أخذها الناسخ من الامالى ص ١٤٦.

فهو القياس 'لأنه' مفعول منصوب 'الموجب' فوجب أن يكون تابعه
منعوماً كجميع (١) المبنيات ، كقولك : ضربت هؤلاء الرجال لا
يجوز غير ذلك (٢) ، وأما حملها على لفظه فلا لأنه لما كان فيه
الناء عارضاً أشبه الأعراب في عروضه ، وأشبهه 'موجب' عامل
الأعراب وهو حرف النداء الموجب للحركة المشبهة بحركة
الأعراب في متبوعه ، لأنهم لما شبهوا موجب هذه الحركة بالعامل
لشبهها بحركة الأعراب في متبوعه ، أجروا التتابع ، يجري توابع
المعرب ، فكان حكم ذلك المشبهة بالعامل في الانسحاب على التابع
حكم العامل المحقق في الانسحاب على التابع ، كما شبهت
الحركة 'في يا زيد' بحركة 'جاء زيد' شبه الموجب لها وهو 'بناء'
في (يا زيد) بالموجب لها في (زيد) ، فكذلك شبهوا التابع في
يا زيد 'العاقل' بالتابع المعرب المحقق في (جاء زيد 'العاقل') ، وهو
من مشكلات أبواب النحو من حيث كان تابعاً [٣٣ ظ] مغرباً
أعرب بحركة متبوعه المبني مع استحقاقه إعراباً مخالفاً له
وايضاحه بما ذكرناه ، فأنما لم يلزم أن الرفع في العاقل على هو
العاقل ، وإن كان وجهاً مستقيماً لما ثبت في يا تميم (٣) أجمعون
فعلهم جواز الرفع فيه على الاتباع ، ووقع الاتفاق على أن هذه
التوابع معربة (٤) ، وإن كانت على لفظ المتبوع المبني لعدم الموجب
للبناء فيها فلم يختلف لذلك في إعرابها .

(١) في و ت : (لجميع) وهو تحريف

(٢) في ل : زيادة على بقية النسخ حوالى تسعة أسطر ، أخذت من

الامالي ص ١٤٦ .

(٣) في س (تهم) وهو تحريف

(٤) (معرفة) : في و ، وهو تحريف

(٥)

ووجه ما تقدم ذكره من التشبيه المذكور ، والفرق بينه
 وبين المتبوع هو أن المتبوع وجد في علة (١) البناء فوجب
 بناؤه ، والتابع لم توجد (٢) فيه فلم يجوز بناؤه ، ولا يلزم من بناء
 المتبوع بناء التابع إذا فقدت علة البناء منه ، ألا ترى أنك
 تقول : جاني هذا العاقل فيكون المتبوع مبنياً لوجود علة البناء
 فيه والتابع مهرباً لفقدان العلة باتفاق ، وإن كان هو في المعنى
 المنسار إليه ، فكذلك إذا قلت : يا زيد الطويل بني زيد لكونه
 واقعاً موقع المضمير المخاطب باعتبار ما ذكرناه ، ولم بين الطويل
 لأنه لم يرد ذلك الورد ، وإنما قصد به التوضيح (٣) والتبيين ،
 كما في قولك : جاني هذا العاقل ، ولا اعتبار بكونه هو الذات
 المأداة في المعنى كما لا اعتبار بمثل ذلك في الطويل في قولك : هذا
 الطويل (٤) ؛ لأن هذه الصفات لم يقصد بها قصد الذات ، فتكون واقعة
 ذلك الموقع ، وإنما قصد بها المعاني خاصة ولذلك خرجت عن المعنى
 الموجب للبناء في متبوعاتها ، وقد اعترض على ذلك بأنهم قد بنوا
 الصفة لبناء موصوفها في قولك : لا رجل ضارب في الدار ، فلم
 لا تكون هذه الصفة أيضاً مبنية بناء ضارب في قولك : لا رجل
 ضارب في الدار ، وفرق بينهما بأن المراد هنا نفي رجل على هذه
 الصفة لا نفي رجل مطلقاً فلم ينشأ رجل مطلقاً (٥) أولاً ثم
 وُصف وإنما نفي رجل موصوف بهذه الصفة ، فمأرا بهذا
 الاعتبار كأنهما شيء واحد ، لأن النفي لهما جميعاً بخلاف يا زيد
 الطويل ، فإنه قد تم النداء في قولك : يا زيد ، ولو قلت : ثم

(١) في و : (العلة) وهو خطأ .

(٢) (لم توجد فيه) مكرر في و ، وهو سهو .

(٣) في ب : (التبيين والتوضيح) .

(٤) في ر : (هذه الصفات) ، وهو خطأ .

(٥) (فلم ينشأ رجل مطلقاً) : ساقطة من ل .

لا رجل هو المقصود 'لاختلف' المعنى ، ألا ترى أن 'نفي' رجل ضارب
لا يلزم منه 'نفي' رجل مطلقاً فيختل' المعنى عند تقديرك أن 'النفي'
داخل على رجل مطلقاً ثم تصفه 'فيغير' معماً مخصصاً ، وهو باطل
بخلاف قولك : يا زيد 'الطول' (١) فإنك تعلم أن 'النادى' (زيد)
ولا يخلب' المعنى بانضمام 'الطول' إليه وحذفه في كونه هو 'النادى'
حتى يصح 'تقديره' جزء معه . فإن قلت فيما ذكرت من المعنى
يمكن مثله في مثل قولهم :

أَيَا شَاعِرًا لَا شَاعِرَ الْيَوْمَ مِثْلَهُ

جَرِيرٌ وَلَكِنْ فِي كَلْبٍ تَوَاضَعُ ٨٨

وشبهه من 'النادى' الموصوف على هذا النحو ؛ لأنه لم يقصد إلى
النداء أولاً ، ثم 'يوصف' بعد تمامه ، وإنما قصد إلى نداء محقق
بالوصف قبل النداء فصارت الصفة 'والموصوف' في قصد 'النادى'
مثلاً في قصد الثاني في قولك : رجل ضارب في الدار . فالجواب
أن الارتباط فيهما حاصل مثله فيما تقدم إلا أنه 'بالطول' فأت
الموجب للبناء فوجب 'الإعراب' ، لأن 'النادى' إذا كان مضافاً أو
طويلاً وجب 'إعرابه' لفوات 'علّة' البناء ، فتفق أن هذا الربط
الحاصل لزم منه 'فوات' 'علّة' البناء فوجب 'إعرابه' ، ولو كانت
'علّة' البناء قائمة لوجب 'البناء' فيهما لما ذكرته حتى أنه لو لم يبين
لكان نقضاً مبطلاً لما ذكرناه ، ويتخيل في جواب عنه . فإن قيل
لو كانت الصفة 'توجب' طولاً للمنادى لوجب 'نصب' مثل قولك :
يا رجل إذا وصفت بالجملة ، وليس كذلك . وأجيب بالتزامه
كما تقدم وبالفارق بين ما وصفت بالمفرد وبين ما وصفت

بالجملة ، لأنه إذا وُصفَ بالمفرد أمكن تمام الاول دونه
وعُزِفَ الثاني وجُمِلَ وصفاً له ، وإذا كان جملة لم يستقم إلا
أن تكون من تنبيه ، لأنه لو قُدِّرَ استتلال الاول دونه
وُصِفَتِ المعرفة بالجملة التي هي نكرة ، وهو باطل . والخليل
وسيويه يختاران في باب يا زيد والجارثُ الرفع [٣٣ و] ، وأبو
عمرو ويونس يختاران النصب ، وأبو الباس إن كانت اللام كلام
الحسن فكالخليل والآخر كأبي عمرو^(١) . ثم مثَّلَ بالتوابع التي
أرادها ثم استثنى البدل ونحو زيد وعمرو من باب المعطوفات .

(وقوله : ونحو زيد وعمرو من المعطوفات)^(٢) ، يعني به
كل معطوف أمكن أن يدخل عليه حرف النداء ، وإنما اختص
باب البدل وهذا النوع من المعطوفات بذلك ، لأن البدل في حكم
تكرار الدال فكان كأنه موجود في الثاني فأجرى مجرى
المستقل بنفسه إن قلنا : إن البدل يخالف التوابع في حكم تكرير
الدال ، وإن قلنا : إنه مثلها فإنما خالفها في ذلك لأنه المقصود
بالذكر ، والاول كالنوطنة له فكرهوا أن يجعلوا ما هو المقصود
غير محكوم له بحكم المقصود ، ويجعلوا غير المقصود محكوماً له
بحكم المقصود مع كونه أولى في الدلالة على الفرض ، وأمّا
المعطوف المخصوص بما ذكر ، فلأن حرف العطف كالقائم مقام
العادل فصار بمنزلة ، فكانه مذكور ، فجعل حكمه حكم المذكور
معه ، أو لأن المعطوف والمعطوف عليه بالواو وأخواتها في المعنى
متركان متساويان فكرهوا أن يجعلوا لأحد المتساويين شأنًا ليس
للساويين ، وهذا ثابت في الواو ، والفاء ، وثم ، وحتى ، ثم

(١) انظر المقتضب ٢١٢/٤ - ٢١٣ ، شرح الكافية لابن الحاجب

(٢) ما بين القوسين : ساقط من ل

أَجْرِيَتْ بِقِيَّتِهَا مَجْرَاهَا لَكُونِهَا مِنْ بَابٍ وَاحِدٍ ، ثُمَّ مَثَلٌ فِي الْبَدَلِ
 بِقَوْلِهِ : يَا زَيْدُ زَيْدٌ ، وَلَيْسَ بِمُسْتَقِيمٍ ، وَقَدْ مَثَّلَ بِهِ أَبُو عَلِيٍّ
 الْفَارَسِيُّ (١) ، وَهَذَا إِنَّمَا هُوَ مِنْ بَابِ التَّأْكِيدِ اللَّفْظِيِّ (وَالْأَوَّلَى أَنْ
 يَسْتَلَّ بِغَيْرِهِ ، فَيُقَالُ يَا رَجُلُ زَيْدٌ أَوْ يَا زَيْدُ عَمْرُو عَلَى تَقْدِيرِ
 أَنْ يَكُونَا اسْمَيْنِ لَهُ ، فَإِنْ قُلْتَ : فَإِذَا كَانَا مِنْ بَابِ التَّأْكِيدِ اللَّفْظِيِّ
 بَطَلَ) (٢) ، أَنْ يَكُونَ التَّوَابِعُ غَيْرَ الْبَدَلِ ، وَنَحْوُ زَيْدٍ وَعَمْرُو مَعْرَبٌ
 لَفْظًا وَمَحَلًّا فَإِنَّ هَذَا مَبْنِيٌّ ، فَالْجَوَابُ أَنَّا لَمْ نَقْصِدْ بِالتَّأْكِيدِ الْمُتَقَدِّمِ
 إِلَّا التَّأْكِيدَ الْمَعْنَوِي لَا التَّأْكِيدَ اللَّفْظِي ، وَأَمَّا التَّأْكِيدُ اللَّفْظِيُّ فَقَدْ
 عَلِمَ أَنَّ حِكْمَهُ حُكْمُ الْأَوَّلِ حَتَّى كَأَنَّهُ هُوَ ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ
 تَقُولُ : يَا زَيْدَ زَيْدَ الْيَعْمَلَاتِ فَتَأْتِي بِهِ عَلَى هَذِهِ الصِّفَةِ فَكَذَلِكَ
 هَهُنَا ، وَلَوْ بَيَّنَّ ذَلِكَ وَاسْتَثْنَاهُ (٣) مَعَ الْبَدَلِ وَنَحْوِ زَيْدٍ وَعَمْرُو ،
 لَكَانَ أَنْفَى لِلتَّبَسُّسِ وَأَبْيَنَ لِلْحُكْمِ فِيهِ .

ثُمَّ ذَكَرَ الْقِسْمَ الْآخَرَ مِنَ التَّوَابِعِ لِلْمُنَادَى الْمُقَيَّدِ الْمَذْكُورِ ،
 أَوَّلًا ، وَهُوَ الْمُضَافُ فَقَالَ : وَإِذَا أُضْمِفَتْ فَالْتَّمَبْ ، وَإِنَّمَا
 نُصِيبَتْ ؟ لِأَنَّ مَتَّبِعَهَا مَنْصُوبٌ وَإِنَّمَا وَجِبَ التَّمَبُّ وَلَمْ يَجْزِ
 الْإِجْرَاءُ تَلِيَّ اللَّفْظِ كَالْتَّوَابِعِ الْمَفْرُودَةِ ؛ لِأَنَّهَا جَازَ ذَلِكَ فِيهَا إِجْرَاءُ
 مَجْرَى مُنَادَى (٤) انْتَسَجَبَ حُكْمُ حَرْفِ الْمُنَادَا عَلَيْهِ تَقْدِيرًا وَتَشْبِيهًا
 لَهُ بِعَوَامِلِ الْأَعْرَابِ ، وَمَعْلُومٌ أَنَّهُ لَوْ قُدِّرَ مَنْسَجَبًا عَلَيْهَا كَانَتْ
 حَرَكَتُهَا حَرَكَةَ الْمَتَّبِعِ فَلَمَّا شُبِّهَ بِعَامِلِ الْأَعْرَابِ جُعِلَتْ
 حَرَكَتُهُ الْأَعْرَابِيَّةُ حَرَكَتُهُ الَّتِي كَانَتْ تَكُونُ (٥) لَهُ لَوْ بَاشَرَهُ هَذَا

(١) انظر الايضاح العضدي ص ٢٣١

(٢) ما بين القوسين : ساقط من ل .

(٣) في ش ، س ، ت : (لاستثنى) ، وهو تحريف .

(٤) في و : (المنادى) ، ولا يستقيم معه الكلام .

(٥) في و : (يكون) وهو تصحيف .

المقدر 'عاملاً' ، وإذا كان مضافاً لم يكن ذلك فيه ، ووجب له
النصب على كل تقدير ، إذ تقديره 'على أصل التوابع للنبيات
يوجب نصبه وتقديره على أنه منسحب عليه حكم ما شُبّه
بالعامل يُوجب له أيضاً النصب ، إذ المضاف إذا قُدِّرَ عليه
حرف النداء ، لا يكون إلا منمويّاً فوجب له النصب على تقديره .
ثم مثل بالتوابع المتقدمة ، وما استثنى هنا بديل ولا غيره لأنه إذا
وجب النصب في غير البديل ، ونحو زيد وعمرو من المعطوفات إذا
كانت مضافةً مع كونها كان يجوز فيها الرفع إذا كانت مفردة ،
فلا يجب النصب في البديل ، ونحو زيد وعمرو إذا كن مضافاً مع
كونه كان في حكم المنادى ، إذا كان مفرداً من طريق الأولى ،
وتمام قوله (١) :

٨٩- أزيد أخاً ورقاء إن كنت ثائراً

فقد عرّضت أحناء حق فخاصم

وسأل بقولهم : يا تميم 'كلّكم أو كلّهم' ، وأتى بحرف الخطاب
فجعله مخاطباً تارةً وغائباً أخرى ، لأنه باعتبار المعنى مخاطب ،
فجاز الاتيان بضمير الخطاب لذلك (وباعتبار اللفظ هو ظاهر)
كالغائب فجاز الاتيان بضمير الغائب لذلك (٢) وهو أصل 'مطرّد'
في كل مكان له 'جهتان' من حيث المعنى واللفظ ، كقولك : أنت

(١) البيت لا يعرف قائله ، والشاهد فيه نصب ' (أخا) على محل

زيد ، ورقاء : حيّ من قيس ، الثائر : الذي يطلب بدمه ،

أحناء : جوانب ، لكتاب ٣٠٣/١ ، ابن يعيش ٤/٢ ، الفصل

ص ٢٢ .

(٢) ما بين القوسين ساقط من ر .

الذي فعلت كذا ، وأنت الذي فعل كذا ، والاعتبار بالمعنى أقوى إذا كنا في حكم الجزء الواحد لأنه المقصود [٢٣ ط] ، ولللفظ متوسل به إليه في التحقيق فكان الودع بالاهم أولى ، ولذلك كان قولهم : يا تميم كلّكم أولى ، فإن قلت : ينبني على هذا أن يكون أنت الذي فعلت كذا من أنت الذي فعل كذا ، والأمر بخلافه فانهم لم يختلفوا في أنه ضعيف . فالجواب أن هذا (١) جزء مستقل ، وأنت جزء آخر مستقل ، وليس كذلك يا تميم كلّكم فإنه توكيد له وهما جميعاً كجزء واحد فصار هذا كالثاني لفظاً ومعنى باعتباره في نفسه لأنه مستقل (٢) . فإن قلت فلو قدرته تمة للاول لا أن يكون جزء واجب فيه على هذا ما وجب في يا تميم كلّكم من اختيار الخطاب . قلت لو أمكن ذلك أكن ولكنه لا يمكن فإنه لا يصلح المضمّر المخاطب أن يكون موصوفاً ولا مبدلاً منه بدل الكلّ وليس بمعطوف ولا مؤكد فبطل جميع التوابع فيه فلم يبق إلا أن يكون مستقلاً فمن ثم جاءت المخالفة بينه وبين يا تميم كلّكم .

قال صاحب الكتاب رحمه الله : والوصف بابن وابنة الى آخره .

قال الشيخ رحمه الله : وإنما ابن وابنة حكمه في نفسه واحد ، وإنما يوجب حكماً فيما قبله إذا وقع بين علمين صفة ، والحكم هو تخفيفه وعلته كثرته في اللفظ والاستعمال . أمّا اللفظ فلأنه كلمات متعددة في حكم كلمة واحدة ، وأمّا

(١) في س ، ب : (الذي) ، وهو خطأ .

(٢) (مستقل) ساقطة من ل .

الاستعمالُ فلأنَّ الاتيانَ بـابنٍ مضافاً الى العلمِ صفةً أكثرُ من مجيئه مضافاً الى غيره فلمَّا كثرَ من هذين الوجهين خففوهُ بابدال الضمة فتحةً ، وتحقيقُ (الخفة من وجهين : أحدهما أنَّ الفتحة أخفُ من الضمة في نفسها ، والآخرُ أنَّ فيها اتباعاً ، والاتباعُ أخفُ من مخالفة) (١) الحركات ، والصحيحُ أنَّ حركةَ زيدٍ بن عمرو حركةَ بناء ، وحركةَ ابنٍ على حالها . وزعم قومٌ أنَّهما حركتا بناءً ؛ كأنَّه (لما كثرَ صارَ عندهم كالكلمة الواحدة كخمسَةِ عشرٍ . وزعم قومٌ أنَّهما حركتا اعرابٍ كأنَّه لما كثرَ ذلكَ معه صارَ كأنَّه قيلَ) (٢) يا زيد عمرو ، ولما ذكرَ حكماً تخفيفاً عند وقوعِ ابنٍ بينَ علمين في المنادى ، ذكرَ أيضاً حكماً تخفيفاً أوجب وقوعَ ابنٍ بينَ علمين صفةً في غير المنادى ، وهو حذفُ التنوين ، ولعلَّة (٣) ما تقدَّمَ إلَّا أنَّ الحكمَ ههنا حذفُ التنوين ، والحكمُ ثمَّ الفتح ، وشرطُ وجودِ الامرين جميعاً بأن يكونَ صفةً واقعةً بينَ علمين حتَّى لو انتفيا أو أحدهما لم يُخَفَّفْ . ومثال انتفائهما قولك : زيدُ ابنُ أخِي ، ومثال انتفاء الصفة قولك : زيدُ ابنُ عمرو فهذا وإن كان واقعاً بينَ علمين إلَّا أنَّه ليسَ بصفة ، ومثال كونه صفةً وليسَ واقعاً بينَ علمين قولك : جاءني زيدُ ابنُ أخِي ، فهذا وإن كان صفةً فليسَ بينَ علمين ، ومثال حصولِ الشرطين قولك : جاءني زيدُ بنُ عمرو ، فيجبُ التخفيفُ لوجودِ الشرطين إلَّا في ضرورةِ الشعرِ كقوله (٤) :

-
- (١) ما بين القوسين ساقطٌ من ر .
 (٢) ما بين القوسين ساقطٌ من ر .
 (٣) في ل : (فيه) .
 (٤) البيتُ من ارجوزةٍ للاغلب العجلي ، وروايةُ اللسانِ « كريمةٌ آخوالها والعصبَةُ » وروايةُ الشنتمري (كأنَّها خليةٌ سيفٌ مذهبةٌ) ، الكتاب ١٤٨/٢ ، المقتضب ٣١٥/٢ ، الخصائص =

٩٠- جَارِيَةٌ مِنْ قَيْسِ ابْنِ ثَعْلَبَةَ
قَبْلَهُ ذَاتُ مُرَّةٍ مَقْبَلَةٍ

وزعم قوم أن (ابن ثعلبة) بدل ، وقصده أن يخرجهُ عن
الشدوذ ، وهو بعيد لأن المعنى على الوصف كغيره ، وأيضاً فإن
خرج عن الشذوذ باعتبار التنوين لم يخرج باعتبار استعمال ابن
بدلاً ، وظاهر كلامه يدل على تحتم الفتح في النداء إذا وقع ابن
بعده بين علمين وعليه بعض النحويين ، والمجواب أنه ليس
بمحتم فيكون ترك ذكره ، إمّا لأن هذا هو الأفصح ، وإمّا لأن
ذلك كالمعلوم . وأنشد سيبويه للعجاج (١) :

٩١- يَا عُمَرَ بْنَ مَعْمَرٍ لَا تُنْتَظَرُ

بالفتح ، ورؤي قوله (٢) :

٩٢- يَا حَكَمَ بْنَ الْمُنْذِرِ بْنِ الْجَارُودِ

على الوجهين .

= ٤٩١/٢ ، ابن يعيش ٦/٢ ، شرح الجمل لابن عصفور ٣٦١/٢ ،
المغني ٦٤٤/٢ ، الفصل ٢٢ ، الخزانة ٣٣٢/١ ، اللسان مادة
(ثعلب) . شرح ابيات سيبويه للنحاس ص ٢٤٨ .

(١) وصدده : (مَنْ شَاهَدَ الْأَمْصَارَ مِنْ حَيِّ مَعْمَرٍ) وعمر
ابن معمر : هو عمر بن عبدالله بن معمر القرشي والى البصرة ،
وكان العجاج يحثه على قتال الخوارج ، والبيت من قصيدة
مطولة وردت في ديوانه ٧١/١ ، الكتاب ٣١٤/١ .

(٢) الكلام من أرجوزة لرؤبة بن العجاج وعجزه : (آنتَ الْجَوَادُ
ابنُ الْجَوَادِ الْمُحْمُودُ) مدح بها (حكم) وهو من أولاد
المنذر بن الجارود كان والياً على البصرة من قبل عبد الملك بن
مروان ، وهو غير منسوب في الكتاب ٣١٣/١ ، المقتضب ٢٣٢/٤ ،
الاشموني ١٤٣/٣ ومنسوب لرؤبة في مجاز القرآن ٣٩٨/١ ،
الصحاح (مترقى) ، الديوان ص ١٧٢ .

(فصل) قوله : « والمنادى المبهم شيان ، أي واسم الإشارة

الى آخره .

قال الشيخ رحمه الله : يجب في تابع المنادى المبهم الرفع عند المحققين من النحويين . وأجاز المازني ^(١) التسمي قياساً ^(٢) وليس بشيء ، وتوهم بعضهم الفرق بين « يا أيها الرجل » ، و « يا هذا الرجل » ، لجواز « يا هذا فأجاز في « يا هذا الرجل » الوجهين ، فإن أراد جواز التسمي بتقدير أعني فمستقيم ، وأن أراد جوازه على الاتباع فليس بشيء ، وإنما وجب الرفع لأنه لما رأوه هو المنادى في المعنى وما قبله وصلة لذكره جعلوا حركته الاعرابية بحركته التي كانت تكون له لو كان مباشراً بالنداء تنبيهاً على أنه هو المنادى في المعنى ، وعلى ذلك لا يستقيم قياسه على « يا زيد الطويل » [٣٤ و] لظهور الفرق بينهما بما ذكرناه . الوجه الآخر أن يقال لما كانت صفة المبهم مع المبهم كالشيء الواحد بخلاف صفة غير المبهم بدليل جواز مررت « بزيد في الدار الكريم » ، وامتناع مررت بهذا في الدار الكريم ، صار الرجل في قولك : « يا أيها الرجل » كأنه منتهى الاسم فجعلوا حركته الاعرابية التي تكون له لو كان منتهى الاسم حقيقة .

قال : « واسم الإشارة لا يوصف إلا بما فيه الالف واللام » . وإنما كان كذلك ؛ لأن وصف اسم الإشارة أصله أن يكون بأسماء الاجناس ؛ لأنه مبهم الذات فكان وصفه بما يدل على ذاتياته أولاً هو الوجه ؛ لأن الوصف بالمعاني الخارجية فرع

(١) في ل : (بعضهم) ، وهو خطأ .

(٢) انظر شرح الاشموني على الالفية ٣ / ١٥٠ .

على معرفة الذات ، ولذلك كَانَ المَبْهُمُ مبتدأً بمحجة الوصفية
 بأسماء الأجناس دون غيره لما فيه من الإبهام ، وإذا ثبت وصفه
 بأسماء الأجناس ، وهو معرفةٌ وجب تعريفها بالالف واللام .

وقوله : قال الشاعر^(١) :

٩٣- يَا صَاحِ يَا ذَا الضَّامِرِ الْعَنَسِ
 وَالرَّحْلِ وَالْأَقْتَابِ وَالْحِلْسِ

قَالَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ : أَوْرَدَ عَلَيْهِ أَنَّهُ لَا يَسْتَقِيمُ رَفْعُ
 الضَّامِرِ فِي الْمَعْنَى ، لِأَنَّهُ عَظُمَ عَلَى الْعَنَسِ ، قَوْلُهُ وَالرَّحْلِ
 وَالْأَقْتَابِ ، فَيَصِيرُ الْمَعْنَى الضَّامِرِ الْعَنَسِ وَالضَّامِرِ الْأَقْتَابِ ، وَهِيَ
 لَا تُوصَفُ بِالضُّمُورِ ، فَاذَنْ يَنْبَغِي^(٢) يَا ذَا الضَّامِرِ بِالْخَفْضِ كَمَا
 أَشَدَّهُ الْكُوفِيُّونَ^(٣) ، وَيَسْقُطُ الاسْتِدْلَالُ ، لِأَنَّهُ يَصِيرُ مِنْ بَابِ
 آخَرَ لَيْسَ مِنْ بَابِ نِدَاءِ الْمَبْهُمِ . وَأُجِيبَ عَنْهُ بِأَمْرَيْنِ : أَحَدُهُمَا
 أَنَّ الاسْتِدْلَالَ بِإِتِّمَادِ هَذَا النِّصْفِ عَلَى انْفِرَادِهِ ، وَإِنْ كَانَ غَيْرُ
 شَاعِرٍ مَتَوَقَّفٌ عَلَى مَا رَوَاهُ الثَّقَاتُ مِمَّنْ لَمْ يَعْلَمْ مَا تَمَّتْهُ . وَالْآخَرُ

(١) البيت لخزرج بن لؤذان السدوسي ، العنس : الناقة الشديدة ،
 الضامر : المتغير ، والاقتاب : جمع قتب رحل صغير ، والجلس :
 اكساء يجعل على ظهر الناقة ، الكتاب ٣٠٦/١ ، الخصائص
 ٣٢٩/١ ، المقتضب ٢٢٣/٤ ، ابن يعيش ٨/٢ ، المفصل ص ٢٢ ،
 المقرب ١٧٩/١ ، أمالي الشجري ٣٢٠/٢ ، الخزانة ٣٢٩/١ .

(٢) في ل : (أَنْ يَكُونَ) .

(٣) انظر الخصائص ٣٠٢/٣ ، ٣٠٣ .

هو أن يكون (الرَّحْل) معطوفاً على (العنس)^(١) على سبيل التجوز ؛ لأنَّ معنى (الضامر العنس) الذي ضعف أو بلى عنه فمطف (الرَّحْل) باعتبار المعنى كأنَّه قال : الذي ضعف أو بلى عنه ورحله ، وفي (الضامر العنس) إشكال في وجوب رفعه مع كونه صفةً ، والصفة^(٢) المضفة تكون منصوبةً على ما تقرر في أول المنادى في الفصل الثاني • وأجيب عنه بجوابين : أحدهما أن (الضامر العنس) موصول ، والموصول في حكم المفرد ؛ لأنَّه كالمركب^(٣) فكأنَّه قال : الذي ضمرت عنه ولو كان الذي ضمرت عنه يقبل حركة لم تكن إلا رفعاً فكذلك ما كان مثله • الآخر هو أن الضامر العنس وقع صفةً لموصوف^(٤) مفرد مرفوع ؛ لأنَّ صفة اسم الإشارة لا تكون إلا كذلك على ما تقدّم فيجب أن يكون هذا الوصف معرباً بأعرابه ، وإعرابه رفع ، فيجب أن يكون مرفوعاً ، والكلام على قوله يَأْذَا الْمُخَوَّفْنَا كالكلام في البيت المتقدم والاعتراض كالاتراض والجواب كالجواب^(٥) وسبب قول عبيد^(٦) :

٩٤- يَأْذَا الْمُخَوَّفْنَا بِمَقْتَلِ شَيْخِهِ
حُجْرٍ تَمَنَّى صَاحِبِ الْأَحْلَامِ
لَا تَبْكُنَا سَفْهًا وَلَا سَادَتْنَا
وَأَجْعَلْ بَكَاءَكَ لَابِنِ أُمِّ قِطَامِ

(١) في و : (الاعنس) وهو خطأ •

(٢) الصفة : ساقطة من ر •

(٣) في ل : (كالمفرد) ، وهو خطأ •

(٤) في ل : محذوف •

(٥) في و : (الجواب) وهو تحريف •

(٦) البيتان لعبيد بن الأبرص من قصيدة يهجو بها امرأ القيس في ديوانه ص ١٣٠ ، الكتاب ١/ ٣٠٧ ، الخزانة ١/ ٣٢١ •

أَنْ قَوْمَ عِيدٍ قَلَمُوا أبا امرئ القيس حَجراً وهو ابنُ أُمِّ قَطَامٍ ،
فتوَعَدَهُمْ امرؤُ القيسَ ، فقالَ لَهُ ذلكَ وتَمامه (١) : (٢)

٩٥- أَلَا أَيُّهَا الْبَاخِعُ الْوَجْدُ نَفْسَهُ
لِشَيْءٍ نَحْتَهُ عَنْ يَدَيْهِ الْمَقَادِرُ

وجاءَ في الوجدِ الرُفْعُ على الفاعلِ والنَصِبُ على المفعولِ من أَجلِهِ ،
وَإِذَا أُجِيزَ في مِثْلِ (٣) :

٩٦- يَا أَيُّهَا الْجَاهِلُ ذُو التَّنَزِّي

النَّصِبُ فَإِنَّمَا هو على معنى الاتِّبَاعِ ؛ لِأَنَّ الْجَاهِلَ يُرْفَعُ على كُلِّ
تَقْدِيرٍ .

قوله : وَقَالُوا : في غيرِ الصِّفَةِ يا هذا زيدٌ وزيداً .

(١) في ش ، س ، ب (وتمام قوله) ، الضميرُ يعودُ على الاعتراضِ .

(٢) البيت من قصيدةٍ لذي الرمة يمدح بها بلال بن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري الباخعُ : المهلكُ ، الوجدُ : شدةُ الشوقِ ، نَحْتَهُ : صرفتهُ ، المقتضب ٢٥٩/٤ ، ابن يعيش ٧/٢ ، مجاز القرآن ٣٩٣/١ ، معجم مقاييس اللغة ٢٠٦/١ ، شرح الأشموني ١٥٢/٣ ، العيني ٢١٧/٤ ، اللسان مادة (نَجَع) ، تفسير غريب القرآن لابن قتيبة ص ٢٦٣ ، الامالي لابن الحاجب ١٦٦ .

(٣) وتَمامه : (لا تُوعَدُني حَيَّةٌ بِالنَّكَرِ) ، التَّنَزِّي : نزْعُ الإنسانِ إلى الشَّرِّ ، النَّكَرُ : لسعُ الحَيَّةِ . الرجزُ لرؤبة بن العجاج ، الكتاب ٣٠٨/١ ، شرح الأشموني ١٥٢/٣ ، شواهد العيني على الأشموني ١٥٢/٣ .

قال الشيخ رحمه الله : لا يخلو إمّا (١) أن يريد عطف اليان أو البدل ، فإن أراد عطف اليان يجوز فيه الوجهان على اللفظ وعلى المحل إمّا اللفظ فهو اللفظ التقديري ، وإن أراد البدل فالضم ليس إلا . وقوله : يا هذا ذا الجمّة ، على البدل لا غير ، لأنّه لا يصح أن يكون توكيداً لا لفظاً ولا معنى ، أمّا المعنى فهي الفاظ محفوظة وليس هذا واحداً منها ، وأمّا اللفظ فهو إعادة الاول بعينه ، وليس هذا كذلك ولا يصح أن يكون عطفاً لا يماناً ولا نسقاً ، أمّا النسق فلمدم الحرف ، وأمّا اليان فأنّه يكون بالاسماء الجوامد وهذا بمعنى المشتق ، ولا يصح أن يكون صفة ؛ لأنّ أسماء الاشارة (٢) لا توصف إلاّ بالألف واللام على ما تقدّم فتعين أن تكون بدل كل من كل .

(فعل) قوله : ولا ينادى فيه الألف واللام إلاّ الله وحده .

قال الشيخ : علّل بعليّن : كل واحدةٍ منهما جزء واحد (٣) [٣٤ ظ] ، احدهما لزومها الكلمة والاخرى كونها بدلاً من المحذوف ، إذ أصلها إلا له ففُتِلَتْ حركة الهمزة الى اللام فصارت الاله فالجمع المثلان فجاز الادغام فصار الله فصارت الألف واللام عوضاً من الهمزة ، ويُعلّل أيضاً بأنّه لو قيل يا أيُّه الله (٤) أو يا هذا لأُطلق لفظاً لم يؤذن فيه ولم يستقم لهم في المعنى أن

(١) في و : (يكون) .

(٢) كذا في ل : ب ، ت ، ر ، وهو الصحيح ، وفي الاصل و (الأجناس) .

(٣) في و : (جزء علّة) .

(٤) (الله) : ساقطة من ل .

يشيرُوا الى ما تستحيلُ عليه الإشارةُ في التحقيقِ ، ولو قيلَ بِإِلَامٍ
أَوْ يَا إِلَهَ لَغَيَّرُوا الْأَسْمَ وَلَا زَالُوا مَا قَصِدَ بِهِ الْعَظِيمُ •

قالَ صاحبُ الكتابِ : قالَ (١) :

٩٧- مِمنْ أَجَلِكِ يَا إِلَهِي تَيَمَّتْ قَلْبِي
وَأَنْتِ بِخَيْلَةٍ بِالْوَصْلِ عَنِّي

شاذٌّ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِيهِ الْوَجْهَانِ ، وَإِنَّمَا حَصَلَ فِيهِ وَجْهٌ وَاحِدٌ ،
وَأَمَّا قَوْلُ الشَّاعِرِ (١) :

٩٨- فَيَا الْغُلَامَانَ اللَّذَانِ قَرَأَا
إِيَّاكُمَا أَنْ تَكُتَبَانَا شَرًّا

فَأَكْثَرُ شَذُوذًا مِنْهُ إِذْ لَيْسَ فِيهِ وَجْهٌ مِنْهُمَا لَا لَزُومَ وَلَا عَوْضَ •
(فصل) قوله : وَإِذَا كُرِّرَ الْمُنَادَى فِي غَيْرِ حَالٍ الْإِضَافَةُ إِلَى
آخِرِهِ •

(١) البيتُ لم يعرف قائله ، وروايةُ سيبويه (بِالْوَدِّ) مكانَ
بِالْوَصْلِ ، تَيَمَّتْ : أي ذَلَّتْ واستعبدت ، الكتاب ٣١٠/١ ،
ابن يعيش ٨/٢ ، الفصل ص ٢٣ ، همج الهوامع ١٧٤/١ ،
ورواية الانصاف (فديتك) مكانَ أَجَلِكِ ٣٣٦/١ ، الخزائن
٣٥٨/١ •

(٢) البيتُ لم يعرف قائله ، قال المبرد : وصوابه (فَيَا غُلَامَانَ
اللَّذَانِ قَرَأَا) ، والشاهد في البيت ادخالُ حرفِ النداءِ عَلَى
الَّذِي فِيهِ الْفَ وَالْأَمُّ عَلَى رَأْيِ الْكُوفِيِّينَ الْإِنْصَافَ ٣٣٦/١ ،
المقتضب ٢٤٣/٤ ، ابن يعيش ٩/٢ ، المقرب ١٧٧/١ ، ابن
عقيل ٢٠٦/٢ ، الأشموني ١٤٥/٣ ، الخزائن ٢٥٨/١ ، العيني
٢١٥/٤ •

قال الشيخ رحمه الله : وقع في بعض النسخ في حال
 الاضافة ، وهي ترجمة سيويه ؛ لأنه قال : هذا باب تكرر فيه
 الاسم في حال الاضافة (١) وكلاهما مستقيم في المعنى ؛ لأن معنى
 التكرار ذكره مرة أولى ثم مرة ثانية ، وليس مخصوصاً بأحدهما
 فيصح تقيده باعتباره الأولى فقال : في غير الحال الاضافة وباعتبار
 الثانية ، فيقال في حال الاضافة وتقوى ترجمته سيويه أن المعنى
 وإذا كرر المتأدى ثانياً في حال الاضافة فتقيد المرة الثانية أولى ،
 لأنها المرادة والاسم مضاف فيها فكان في حال الاضافة أظهر ، وفيه
 وجهان : النصب والضم ، فالنصب وجهان : أحدهما أن يكون
 (نصب) الأول مضافاً الى عدي ، والثاني مؤكداً للمضاف فوجب
 نصب الأول ؛ لأنه مضاف ، ووجب نصب الثاني لأنه توكيد
 لمنصوب ، وهو مذهب سيويه والخليل ، وشبهه بقولهم : لا آباء
 لك (٢) ج أن اللام زيدت توكيداً ، ولولا زيادتها لقال لا آب
 لك . وقوله (٣) :

٩٩- يَا بُؤْسَ لِلْحَرْبِ التِّي

وَضَعْتَ أَرَاهُطَ فَاسْتَرَحُوا

ولم لا زيادتها لقال يا بؤساً للحرب . والوجه الثاني أن يكون كل
 واحد منهما نصباً لأنه مضاف إلا أنه حذف المضاف إليه من

- (١) الكتاب ١/٣١٤ .
 (٢) الكتاب ١/٣١٥ .
 (٣) البيت لسعد بن مالك البكري من قصيدة في الحرب التي نسبت
 بسبب مقتل كليب ، أراهط : قوم ، يا بؤساً للحرب : يا تعساً
 للحرب . شرح الجمامية للمرزوقي ٢/٥٠٠ ، مقتضب ٤/٢٥٣ ،
 المغني ١/٢١٦ ، الحصائص ٣/١٠٦ ، الخزانة ١/٢٢٤ ، اصلاح
 الخلل ١٢٢ .

أحدهما استغناء عنه بالآخر وبقيت أحكام الإضافة فيه كقوله (١) :

١٠٠- إِلَّا عُلَّالَةً أَوْ بُهْدًا هـهـ سابع نهـد الجواز

ومثاله 'علي' نصف 'وربع' درهم ، وما هو المحذوف منه 'فيه' و'جهان' :

أحدهما أن المحذوف منه 'المضاف' إليه هو الأول ، وتيم 'الثاني

مضاف' إلى 'عدي' ، وهذا هو الظاهر ، والدليل عليه أننا لو قلنا :

إن المضاف إلى 'عدي' هو الأول لأدى إلى أمرين محذورين :

أحدهما التقديم والتأخير من غير فائدة ، والآخر الفصل بين

المضاف والمضاف إليه . والمذهب الآخر أن تيم الأول مضاف إلى

'عدي' المذكور ، وتيم الثاني مضاف إلى 'عدي' المحذوف ، ووجهه

أنه لو لم يكن كذلك لأدى إلى أن يكون التأخر لفظاً ومعنى

دالاً على مقدم ، والمقول أن المتقدم يدل على التأخر . والجواب

عن الأول أننا لما حذفنا المضاف إليه من الثاني بقي الاسم غير تام

فأخر المضاف إليه الأول ليكون الثاني من حيث اللفظ ويكون

الأول تاماً بما بعده ، وهما اليمينان جميعاً ، ألا ترى أنك إذا

قلت : « يا تيم عدي تيم » لم يكن مستقيماً لأنك لم يتم ولو لهم

يعوض عن تمامه ، وإذا آخرت فقلت : « يا تيم تيم عدي » ،

عوضت عن 'عدي' المحذوف لفظاً مثله 'وهان' 'تيم عدي' ،

(١)

البيت للأعشى من قصيدة بهجو بها شيبان بن شلهاب

الجدري ، فالشاعر قد أضاف العلالة إلى سابع مع الفصل

بالبداهة ، ورواية سيويه (قارح) مكان (سابع) ،

الكتاب ٩١/١ ، ٢٩٥ ، المقضب ٢٢٨/٤ ، الخصائص ٤٠٧/٢ ،

الديوان ص ١٥٩ ، المقرب ١٨٠/١ ، معجم مقاييس اللغة

٢١٢/١ ، الخزنة ٨٣/١ .

بالنسبة الى الاول كالتمام^(١) ؛ فلأجل ذلك كان التقديم والتأخير ،
وأما الرفع فعلى أن يكون ناداهُ علماً مفرداً ثم أتى بالمضافِ إمّا
عطف بيان وإمّا بدلاً وأشدّ بيت جرير^(٢) :

١٥١- يَا تَيْمَ تَيْمَ عَدِيَّ لَا أَبَا لَكُمْ
لَا يُلْقِيَنَّكُمْ فِي سَوَاةٍ عُمَرُ

على الوجهين يريدُ عمرُ بنَ لَجَاءٍ يُحَرِّضُ قَوْمَهُ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ
يقول : أَنَا أَهْجُوكُم بِسِيِّهٍ وَبِعَدَةٍ :

أَحِينَ كُنْتَ شِمَامًا يَا بَنِي لَجَاءٍ
وَحَاطَرْتَ بِي عَنْ أَحْسَابِهَا مُضَرُ

حَاطَرْتَ أَي غَالَبْتَ • فَأَجَابَهُ [٣٥ و] عُمَرُ بْنُ لَجَاءٍ^(٣) :

(١) في ل : (تيم الاول حقيقة والثاني لفظاً) ، وهو خطأ .

(٢) البيتان في الديوان ، وروايته (لَا يُوقِعَنَّكُمْ) مكان
(لَا يُلْقِيَنَّكُمْ) من قصيدة يهجو بها عمر بن لجأ التيمي ،
الديوان ١٣٠/١ ، الكتاب ٢٦/١ ، ٣١٤ ، المقتضب ٢٢٩/٤ ،
ابن يعيش ١٠/٢ ، الخصائص ٣٤٥/١ ، المغني ٤٥٧/٢ ، شرح
الاشموني ١٥٣/٣ ، العيني ٢٤٠/٤ ، الخزائن ٣٥٩/١ ، ابن
عقيل ٢١١/٢ ، مشاهد الانصاف على شواهد الكشف ص ٤١ .

(٣) الابيات من قصيدة مطولة يهجو بها جريراً ، أوردها محمد بن
المبارك في منتهى الطلب من أشعار العرب والرواية فيه (بَلْ
أَنْتَ) مكان (أَلَسَيْتَ) و (لَنْ) مكان (لَا) ، والرواية في
(مِنْ هُنَا) مكان (فِي مَرَّةٍ) ، النزوة : مصدرٌ من نَزَا
الذكرُ على الأنثى ، وهي تكونُ في الحيوانات ، الخوار :
ضعفُ العقل والقلب • منتهى الطلب ج ٣٩/٥ و ، الخزائن
٣٦١/١ ، اصلاح الخلل ورقة ١١٥ .

١٠٢- لَقَدْ كَذَبْتَ وَشَرُّ الْقَوْلِ أَكْذَبُهُ
مَا خَاطَرَتْ بِكَ عَنْ أَحْسَابِهَا مُضِرُّ

أَلَسْتَ نَزْوَةً خَوَّارٍ عَلَى أُمَّةٍ
لَا يَسْبِقُ الْحَلَبَاتِ اللَّوْمُ وَالْخَوْدُ

مَا قُلْتَ فِي مَرَّةٍ إِلَّا سَأَنْقُضَهَا
يَا بْنَ الْأَثَانِ بِمَثَلِي تُنْقِضُ الْمِرْرَ

وكذلك يُنْشُدُ^(١) :

١٠٣- يَا زَيْدُ زَيْدُ الْعَمَلَاتِ الذُّبْلُ
تَطَاوَلَ اللَّيْلُ عَلَيْكَ فَانْزِلْ

والمبرد يقول هو لابن رواحه .

(فصل) قوله : وقالوا في المضاف إلى ياء المكلم إلى آخره .

قال الشيخ رحمه الله : في ياء الإضافة قولان : أحدهما أن
أصمها الفتح ، وجاء السكون تخفيفاً وهو الأكثر والأظهر . والآخر

(١) نسبه سيبويه إلى بعض ولد جرير ، والصحيح أنه لعبدالله
ابن رواحة كما قال المبرد وصححه البغدادي في الخزانة يخاطب
زيد بن أرقم في غزوة مؤتة ، اليعملات : جمع ' يعمل ' وهي
الناقة القوية الحمولة ، الذُّبْلُ : جمع ' ذابل ' بمعنى ضامر .
الكتاب ٣١٥/١ ، المقتضب ٢٣٠/٤ ، ابن يعيش ١٠/٢ ، المغني
٤٥٧/٢ ، ابن عقيل ٢١٣/٢ ، الاشموني ١٥٣/٣ ، اساس
البلاغة ٤٨/٢ ، الخزانة ٣٦٢/١ ، العيني ٢٢١/٤ .

أَنَّ أَصْلَهَا أَنْ تَكُونَ سَاكِنَةً وَفُتِحَتْ تَقْوِيَةً لَهَا لضعفها وخفائها ،
 ودليل الوجه الاول أَنَّهَا اسمٌ على حرفٍ واحدٍ فيجبُ أَنْ تَبْنَى
 على حركةٍ كسائرِ الاسماءِ التي هي على حرفٍ واحدٍ ، كالكَافِ في
 ضَرْبِكَ وَمَا أَشْبَهَهُ وَلَوْ قُلْنَا : مَضْمُرٌ على حرفٍ واحدٍ لَكَانَ أَيْضاً
 حَسَناً ، وَيَرُدُّ عَلَى هَذَا الْقَوْلِ إِنَّ فِي الْأَسْمَاءِ أَسْمَاءً مَفْرَدَةً مَبْنِيَةً عَلَى
 السَّكُونِ كَالْوَاوِ فِي ضَرْبِهَا وَشَبَهِهِ ، فَقَوْلٌ عَلَى هَذَا الْمَضْمُرِ هُوَ
 حَرْفٌ مَدٌّ وَلَيْنٌ ، فَوَجِبَ أَنْ يُبْنَى عَلَى السَّكُونِ قِيَاساً عَلَى الْوَاوِ فِي
 ضَرْبِهَا ، وَيُمْكِنُ أَنْ تُفَرَّقَ بَيْنَهُمَا مِنْ حَيْثُ إِنَّ الْوَاوَ تُسْتَقَلُّ
 عَلَيْهَا الْحَرَكَةُ بَعْدَ الْحَرَكَةِ وَلَيْسَ كَذَلِكَ الْيَاءُ ، أَلَا تَرَاهُمْ يَقُولُونَ :
 رَأَيْتُ الْقَاضِيَّ وَلَسْتُ يَشْتَرِي فِي الْأَسْمَاءِ وَالْأَفْعَالِ ، وَلَا يَقُولُونَ :
 رَأَيْتُ قَانِسُوّاً ، وَلَكِنْ يَقُولُونَ : لَسْتُ يَدْعُو فِي الْأَفْعَالِ دُونَ
 الْأَسْمَاءِ ؛ لِأَنَّ الْأَفْعَالَ تَحْتَمِلُ مَا لَا تَحْتَمِلُهُ ^(١) الْأَسْمَاءُ ، فَدَلَّ عَلَى
 أَنَّهُ لَا يَلْزَمُ فِي تَحْرِيكِ الْيَاءِ تَحْرِيكَ الْوَاوِ لِمَا ظَهَرَ مِنَ الْفَرْقِ
 بَيْنَهُمَا ، وَقَدْ تَوَهَّمُ قَوْمٌ أَنَّ شَرْطَ الْحَذْفِ فِي نَحْوِ يَا غَلَامَ أَلَّا يَكُونَ
 بَعْدَهُ مَا تَحْصُلُ بِهِ سِتٌّ ^(٢) حَرَكَاتٍ ، وَلَيْسَ بِمُسْتَقِيمٍ ، ثُمَّ عُلِّلَهُ
 بِأَنَّ اجْتِمَاعَ ذَلِكَ مَعْدُومٌ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ ، وَهُوَ غَلَطٌ ثَانٍ ، وَلَوْ
 عُلِّلَ بِأَنَّ حَذْفَ الْيَاءِ مِنْ مِثْلِ ذَلِكَ أَثْقَلُ مِنْ اثْبَاتِهَا لَكَانَ لِلتَّعْلِيلِ
 وَجْهٌ ، وَلَا يَخْتَلِفُ فِي جَوَازِ عَمْرٍ ^(٣) ضَرْبَ فَرَسِهِ وَأَكَلَ عَمْرٍ
 وَشَرِبَ وَهَذِهِ عَشْرُ حَرَكَاتٍ وَإِنَّمَا يَمْتَنِعُ خَمْسُ حَرَكَاتٍ

(١) فِي ب : (تَحْتَمِلُ) ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ .

(٢) فِي ل : (خَمْسُ) ، وَهُوَ وَهْمٌ .

(٣) فِي و : (ضَرْبَ عَمْرٍ فَرَسَهُ) .

فصاعداً في الشعر لفوات الوزن^(١) المقصود • وزعم سيويه أن بعض العرب يقول يا رَبُّ^(٢) ، ويا غلام ، ومرادهم يا ربَّ ووجهه أنهم لما حذفوا شابه المفرد فجعلت حركته حركته •

قوله : والتاء في يا أَبَتِ وَيَا أُمَّتِ الى آخره •

قال الشيخ رحمه الله : للناس فيها^(٣) مذهبان : مذهب أهل الكوفة أن التاء للتأنيث ، وياء الاضافة مقدرة بعدها ، كأنه قال : يا أَبَتِي وَيَا أُمَّتِي ، ومذهب البصريين أن تاء التأنيث عوض عن ياء الاضافة ، واستدلوا بوجهين : أحدهما أنها تقلب هاء ولو كانت ياء (الاضافة مقدرة بعدها لم يجر قلبها هاء لأنها حينئذ متوسطة والمتوسطة لا تقلب هاء ، والآخر هو أنه لو لم يكن عوضاً)^(٤) لجاز أن يجمع بينهما وبين الياء ، فيقال يا أُمَّتِي كما يقولون : يا ضاربتي ، ولما لم يقولوا : يا أُمَّتِي دل على أنها عوض عنها ، ومن كسر التاء وهو الأكثر فلأنها مناسبة للحرف المبدل منه التاء فكانت أولى^(٥) ، ومن فتح ، وهي عن^(٦) ابن عامر^(٧) فلأنها حركة

(١) في و : (وزن) ، وهو تحريف •

(٢) الكتاب ٣١٦/١ •

(٣) في ل : (في هذا) ، وفي ش ، ب ، ت ، س : (فيه) ،

وما اثبتناه أصح •

(٤) ما بين القوسين : ساقط من ر •

(٥) شرح الاشموني ١٥٨/٣ ، شرح التصريح ١٧٨/٢ •

(٦) في ت (أبني عامر) ، وهو تحريف •

(٧) هو عبدالله بن عامر بن زيد بن تيم بن ربيعة بن عامر بن عبدالله

ابن عمران الحيصي امام أهل الشام في القراءة ، وانتهت اليه

مشيخة الاقراء فيها ، أخذ القراءة عن ابي الدرداء وعن المغيرة

ابن شهاب ، ولى القضاء بدمشق ولد سنة ٨هـ ، وتوفى سنة

١١٨هـ ، غاية النهاية ٤٢٣/١ •

الحرف المبدل منه • وزعم قوم أن يا أبت فرع يا أبتا فحذف
الالف وليس بشيء •

وقوله : « وقالوا : يا ابن أُمِّي الى قوله وجعلوا الاسمين
كاسم واحد » يعني أنهم جعلوا ابن (١) المضاف الى أُمِّ ، وابن
المضاف الى عمِّ لما أضافوهما الى ياء المتكلم كاسم واحد أضيف
الى ياء المتكلم حيث عاملوهما بالتخفيف معاملةً لما كثر قولهم : يا ابن
أُمِّي ويا ابن عمِّي بخلاف يا غلام عمِّي ويا غلام أُمِّي لقلته ،
وجاز الفتح في يا ابن عمِّ ويا ابن أُمِّ لزيادة استقلاله فبولغ في
تخفيفه بأكثر من تخفيف يا غلام ، وزعم قوم أنه (٢) فرع على
يا ابن أُمِّا فيخفف بحذف الف ، وهو تعسف ، وقيل في تفسير
جعلوا الاسمين كاسم واحد ، يعني مزجوا ابن مع أُمِّ أو عمِّ
وصيروهما واحداً ، فبنيتا (٣) كخمس عشرة ، ثم أضافوا كما أضيف
خمس عشرة وليس بشيء ، وقيل جعلوهما كخمس عشرة حيث
فتحوا آخر الاسمين ولم يفتحوا في باب (٤) يا غلام فبنوهما معاً كما
بنى خمس عشرة ، وكل ذلك بعيد عن الصواب ، لأننا قاطعون
بأن الحركة في يا ابن أُمِّ بفتح الميم مثلها في يا ابن أُمِّي باثبات
الياء (٥) ، فكيف يستقيم أن يُبنى الاسم مع التركيب بغير
موجب ، فان زعم أنهم قالوا : (بادي بدي ، أو ذهبوا أيدي
سبا) بالبناء مع أن أصله [٣٥ ظ] معرب لما صار الاسمان

(١) في ر : (وللابن) ، تحريف •

(٢) في و : (مرفوع) ، وهو تحريف •

(٣) (فبنيتا) ساقطة من و •

(٤) (باب) : ساقطة من و ، ش ، ل ، س •

(٥) (باثبات الياء) ساقطة من ر •

كاسم واحد ، فكذلك هذا لما صار ابن ' أم عبارة عن القرب ، وإن لم يقصد إضافته ، جرى مجرى ذلك ، قيل له ' لولا السكون في بادي ، وأيدي لم يقل أحد بذلك لكنهم لما سكنوا أمكن أن يقال ، وأيضاً فإن مثل ذلك موجب لبناء الاول خاصة فأين موجب بناء الثاني ؟

(فعمل) الممدوب .

قال الشيخ رحمه الله : هو المتفجع عليه بياء ، أو (وا) واختص بـ (وا) وحكمه في الاعراب والبناء حكم المتأدي وتوابعه كتوابعه ، تقول : وازيد الظريف نصباً ورفعاً كأنهم أخرجه مخرج المتأدي في اللفظ ليكون أبلغ في التفجع ، ولذلك (١) كان الافصح الاثنان بالمدة في آخره . وإنما قالوا : الف وقد يكون غير ألف ، لأنها الغالب ، وإنما يعدل الى غيرها لغرض ، ولا يخلو من (٢) أن يكون آخره حركة أو سكوناً ، فإن كان حركة فلا يخلو إما أن يكون إعراباً أو بناءً فإن كانت إعراباً فليس إلا الألف كقولك : وازيداه واعبد الطلبة وأعلام أحمداه ، بخلاف مدّة الإنكار ، فإنك تقول : فيها عبد المطلبية ، ومدّة التذكير أيضاً فنك تأتي بها على حسب حركة الآخر كائنة ما كانت ، فإن كانت حركة الآخر حركة بناء أتبعها مدّة من جنسها ، فقلت : في حذام وا حذاميه ، وفي أمير المؤمنين وأمير المؤمنين ، وفي غلامك للمرأة المخاطبة وا غلامك ، وإن كان آخره ساكناً فلا يخلو إما أن يكون مدّة أو غير ذلك (٣) ، فإن كانت مدّة

(١) كذا في ل ، و (وكذلك) في الأصل .

(٢) (من) ساقطة من ر .

(٣) في س : (غير مدّة) ، وما اثبتناه اصح .

استغنيَ بِهَا فيُقَالُ 'فِيمَن اسْمُهُ' اضْرَبِي وَاضْرَبِيهِ ^(١) ، وفي غلامه
وا غلامهوه وفي غلامكما وا غلامكماه ، ولا فرق بين الواوِ المقدرةِ
والمحققة فاذلكَ قُلْتَ في وا غلامكم (فيمن أسكن الميم
وا غلامكموه ؛ لأنَّ الواوَ مرادةٌ عندهُ) ولذلك وجبَ الضمُّ في
قولك ^(٢) : غلامكمُ اليومَ ردًّا للميمِ الى أصلها كما وجبَ في مُذِ
اليومَ كذلكَ ، فأما الحاقُ الالفِ في المربعاتِ فلأنَّها أسماءُ ^(٣) بمنزلةِ
زيدٍ وعمروٍ لا لبسٍ ^(٤) فيها فأُلْحِقَتِ الالفاتُ في آخرها كما
ألحقت بزيدٍ وعمروٍ ، وأما الحاقُ الياءِ والواوِ فلخوفِ الالتباسِ •
ألا ترى أَنَّكَ لو قُلْتَ في غلامكَ واغلامكاه ؛ لالتبسَ المذكورُ
بالمؤنثِ ، ولو قُلْتَ : في غلامكمُ واغلامكماه لالتبسَ المثني بالمجموعِ ،
ثمَّ أُجْرِيَ مَبْنِي "الآخرِ مجرى واحدٍ ، وأما اختيارهمُ في
واغلامهِي بِاسْكَانِ الياءِ واغلامياه (فلأنَّ أصله 'الفتح') ^(٥) فردتْ
اليه • وجوَّزَ المردُّ واغلاماه ^(٦) وليسَ يجيدُ وواغلاميه أوجهُ ،
أما بناءُ على أَنَّ أصلها السكونُ فلا إشكالٌ ، ألا ترى أَنَّكَ لو
قُلْتَ فيمن أسْمُهُ اضْرَبِي أو اضْرَبُوا لقلتَ : وا اضْرَبِيه
ووا اضْرَبُوهُ ، وأما بناءُ على أَنَّ السكونَ العارضُ كالاصلي في هذا
البابِ ، بدليلِ أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : فيمن اسمه مثنًى أو معلًى لقلتَ :
وا مثناه ووا معلاه ، ولا تردُّ الالفُ الى أصلها فكذلكَ قياسُ الياءِ

(١) (اسمه اضْرَبِي وَاضْرَبِيه) : ساقطةٌ من ل •

(٢) ما بين القوسين ساقطةٌ من ر •

(٣) في ب : (اسم) ، وهو خطأ •

(٤) في ر : (عدم) ، وهو خطأ •

(٥) في ب : (فلأنَّها في الاصلِ الفتح) ، وفي ل : (لاصلها) •

(٦) المقتضب ٢٧٠/٤ •

بعد سكونها بخلاف الثنية فانك تقلبها^(١) للزوم ألف التثنية
 للاسم المثني . وأما^(٢) قسرون ، فقال سيويه : واقسروناه^(٣) ،
 وقال الكوفيون : واقسرناه^(٤) وهما جائزان في التحقيق بناء على
 أن إعرابه بالحروف أو الحركات ، ولو سميت باثني عشر ،
 فقال سيويه : واثننا عشراه^(٥) ؛ لأنه عند اسم مفرد فوجب أن
 يكون حاله حال المرفوع ، وقال الكوفيون : واثنني عشراه ؛ لأنه
 عندهم في حكم المضاف ، فوجب أن يكون منصوباً ، والخلاف
 جارٍ في (قسرون) واثنني عشر لحقت الألف أو لم تلحق .

قوله : « ولا تلحق الصفة عند الخليل^(٦) ؛ لأن الاسم
 المنجوع عليه قد تم ، والصفة ليست من جملة ، وإنما هي^(٧)
 اسم آخر جيء به للمضي آخر وهو التوضيح وليس كالمضاف
 والمضاف إليه ، لأنه جعل أولاً على المسمى بجملة ، فالمضاف
 إليه مع المضاف كالدال من زيد (فكما لحقت العلامة الدال من
 زيد فكذلك هنا)^(٨) ، وليس كذلك الصفة ، ومذهب يونس جواز
 ذلك^(٩) ، وقال : إنهما كشيء واحد كالمضاف مع المضاف إليه ، وقد
 ظهر الفرق بينهما . وقال الخليل : لو جاز وأزيد الظريفاً لجاز

(١) (تقلبها) ساقطة من ش

(٢) في ل : (مثل) ، وهو خطأ .

(٣) الكتاب ٣٢٤/١ .

(٤) الإنصاف ٣٢٤/١ .

(٥) الكتاب ٣٢٤/١ .

(٦) الكتاب ٣٢٤/١ وزعم الخليل هذا خطأ .

(٧) كذا في ل ، و (هو) في الأصل .

(٨) ما بين القوسين : ساقطة من و .

(٩) الكتاب ٣٢٤/١ .

جاء زيد الظريفاء ، وتقريره 'أنه' لو جازَ للحقت العلامة 'ما ليس باسم مندوب' ، وإذا لحقت العلامة 'ما ليس بمندوب' جازَ الحاقها^(١) في جاء زيد الظريفاء ، وإن لم يكن مندوباً . وقد نقل عن يونس أنه 'يجيز' وا زيد 'أنت الفارس' البطلاء ، وهذا أبعد وقد احتج يونس بقولهم : وا جَمَجَمَتِي الثاميتناه^(٢) ، والجماجم والرؤوس والثاميتين صفة للجَمَجَمَتَيْن ، وهذا لو صح فشاذاً لا يحمل عليه [٣٦ و] .

قوله : « ولا يُندَبُ إلاَّ الاسمُ المعروف » ، أي الدالُّ على المندوب بضموص لفظه ، فأما التكرات وأسماء الإشارة فليست من هذا القيل لأنَّ النادبَ غرضه الجوازُ بذكرٍ من يتنجع عليه إمَّا لتعريفه وإمَّا لاقامة عذره في ذلك ، ولا يحصل هذا المعنى إلاَّ أن يكون الاسمُ كما ذكرناه ، ولا فرق بين أن يكون علماً أو كالعلم وعلى ذلك نُزِّلَ وا من حفرَ بشرَ زَمَزَمَاه منزلة قولك : واعبد المطلباء^(٣) ، قال الخليل : كما لا يُقالُ وا من لا يُعَيِّنِي أمرهوه ، ولا يُعذَرُ من يتنجع بذلك ، لا يُعذَرُ من يتنجع بهم^(٤) ، يعني أنه لا يُعرَفُ من يعينه .

(فصل) قوله : ويجوزُ حذفُ حرفِ النداءِ عملاً لا توصفُ به أيَّ .

(١) في و : (لحقها) ، وفي ل (لحوقها) وما ذكرناه ارجح .

(٢) الكتاب ١/ ٣٢٤ .

(٣) في ب : زيادة حوالي ثلاثة أسطر .

(٤) الكتاب ١/ ٣٢٤ ، المقتضب ٤/ ٢٦٨ .

قَالَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ : ذَكَرَ الْقَيْدَ ، وَهُوَ مُشْعَرٌ بِالْعَلَّةِ •
وَوَجْهُ التَّعْلِيلِ بِهِ ^(١) أَنْ قَوْلَكَ : يَا رَجُلُ أَصْلُهُ يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ
وَيَا هَذَا الرَّجُلُ ، أَصْلُهُ يَا أَيُّهُذَا الرَّجُلُ فَحَذَفُوا الْآلَ وَالسَّلَامَ
اسْتِغْنَاءً عَنْهَا بِرَاءٍ فَحَذَفُوا أَيَّ ، لِأَنَّهُمْ مَا أَتَوْا بِهَا إِلَّا وَصْلَةً إِلَى نِدَاءٍ
مَا فِيهِ الْآلُ وَاللَّامُ ، فَقِيَّ يَا رَجُلُ فَكُرِهُوا أَنْ يَحْذَفُوا حَرْفَ
النِّدَاءِ فَيَخْلُوا بِحَذْفِ أَشْيَاءَ كَثِيرَةٍ ، وَفِي قَوْلِكَ : يَا زَيْدُ وَنِسْبَةُ لَمْ
يُحْذَفْ مِنْهُ إِلَّا حَرْفُ النِّدَاءِ فَلَا يُلْزَمُ مِنْ جَوَازِ حَذْفِ شَيْءٍ
وَاحِدٍ جَوَازُ حَذْفِ ^(٢) أَشْيَاءَ مُتَعَدَّةٍ • وَهَذَا النَّاسِ مَنْ قَالَ : لَمْ
يَجْزِ الْحَذْفُ فِي قَوْلِكَ : يَا رَجُلُ لِبَقَائِهِ مَبْهَمًا وَفِي قَوْلِكَ : يَا زَيْدُ
جَازٌ لَكُونِهِ غَيْرَ مَبْهَمٍ فَلَا يُلْزَمُ مِنْ جَوَازِ الْحَذْفِ فِي الْمَوْضِعِ ^(٣)
الَّذِي يَعْلَمُ الْمَذْدَى ^(٤) فِيهِ جَوَازُ الْحَذْفِ فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي لَا يَعْلَمُ ،
(وَأُورِدَ عَلَى هَذَا) ^(٥) قَوْلُهُمْ : هَذَا ^(٦) فَأَنَّهُ فِيهِ تَعْرِيفٌ يَرْتَدُّنَا إِلَى
الْمَقْصُودِ بِالنِّدَاءِ فَلْيَجْزِ كَمَا جَازَ قَوْلَكَ : زَيْدٌ ، وَأُجِيبَ عَنْهُ
(إِنَّمَا قُلْنَا ذَلِكَ ؛ لِأَنَّهُ) ^(٧) إِذَا حُذِفَ بَقِيَّ مَبْهَمًا ، وَهَذَا هُوَ مَبْهَمٌ
أَيْضًا ، وَلِذَلِكَ يَسْمِيهِ النُّحَوِيُّونَ مَبْهَمًا وَمَا ذَلِكَ إِلَّا لِتَزِدُّهُ بَيْنَ ^(٨)

- (١) فِي ل : (تَعْلِيلُهُ) ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ •
(١) (حَذْفٌ) سَاقِطَةٌ مِنْ ر •
(٢) فِي وَ : (الْمَوَاضِعُ) وَهُوَ تَحْرِيفٌ •
(٤) (فِيهِ) سَاقِطَةٌ مِنْ ل •
(٥) فِي ل : (وَيُرَدُّ عَلَى هَذَا الْقَائِلُ بِهَذَا التَّعْلِيلِ) •
(٦) (هَذَا) : سَاقِطَةٌ مِنْ وَ •
(٨) فِي ل : (إِنَّا قُلْنَا لِأَنَّهُ) ، فِي ب : (إِنَّا قُلْنَا إِنَّهُ) ، فِي ت :
(إِنَّا قُلْنَا إِنَّمَا ذَلِكَ) ، فِي س : (إِنَّا قُلْنَا إِنَّمَا قُلْنَا) ، وَمَا اثْبَتْنَاهُ
أَنْسَبَ •
(٨) فِي وَ : (مِنْ) وَهُوَ تَحْرِيفٌ •

أشياء متعددة عند الإشارة ، وليس بشيء ، لأننا^(١) نجوز أن
تقول : غلام هذا ، وإن كن أول تعريفاً من قولك : هذا ، لأنه
يتردد بين المشار اليهم والغلمان جميعاً فكان بالمنع أولى ، ولما لم
يتمتع دل على أن الجواب ليس بشيء .

وأما { أَصْبَحَ لَيْلٌ }^(٢) فلجريه مثلاً يضرب في شدة
طلب الشيء ، وقيل أول من قاله امرأة طرقتها (امرؤ القيس)
وكان مبغضاً فجعلت تقول أَصْبَحَتْ يَا فَتَى فيقول : لا فرجعت
الى خطاب الليل كأنها^(٣) تستعطفه لفرط تضجرها فقالت :
« أَصْبَحَ لَيْلٌ » { وَافْتَدِ مَخْنُوقٌ }^(٤) مثل للجضر على
تخليص النفس من الشدائد « وَأَطْرَقَ كَرَأ » مثل لمن يتكلم
وبحضرة أولى منه بذلك^(٥) كان أصله خطاب الكروان
(بالاطراق لوجود النعام ولذلك يقال إتمامه^(٦) :

(١) (لأننا) : ساقطة من و .

(٢) المثل في جمهرة الامثال لأبي هلال العسكري ١٣٨/١ ، فرائد
الآل ٣٤٠/١ ، المقتضب ، المقتضب ٢٦١/٤ ، مجمع الامثال
للميداني ٢٧٣/١ . الكتاب ٣٢٦/١ .

(٣) ما بين القوسين : ساقطة من و .

(٤) مثل يضرب لكل مشفوق عليه مضطر . وهو في مجمع الامثال
للميداني ١٧/٢ ، فرائد الآل ٦١/٢ ، المقتضب ٢٦١/٤ ، المقرب
١٧٧/١ ، الكتاب ٣٢٦/١ .

(٥) في ر : (كان منه بذلك) ، وهو خطأ .

(٦) المثل في مجمع الامثال ٢٩٢/١ ، جمهرة الامثال للعسكري
١٣٩/١ ، فرائد الآل ٦١/٢ ، المقتضب ٢٦١/٤ ، المقرب
١٧٧/١ ، الكامل ٥٦/٢ ، لسان العرب ٢١٩/١٠ ، الكتاب
٣٢٦/١ .

أَطْرُقُ كَرَأ [أَطْرُقُ كَرَأ] ^(١)
 إِنَّ النَّمَامَةَ فِي الْقُرَى

وَيُقَالُ إِنَّ الْكِرْوَانَ ^(٢) يَخَافُ مِنَ السَّعَامِ ، وَكَرَأ مَرَحْمٌ عَلَى لَفْعٍ
 مِنْ يَقُولُ : يَا جَارُ بِالضَّمِّ • وَقَوْلُ الْعَجَاجِ شَاذٌ ، يُقَالُ إِنَّهُ كَانَ
 يَصْلُحُ حَلَسًا ^(٣) لَهُ ، فَمَرَّتْ بِهِ جَارِيَةٌ فَأَلَحَتْ بِالنَّظَرِ إِلَيْهِ مُتَعَجِّبَةً
 فَقَالَ ^(٤) :

١٠٤- جَارِي لَا تَسْتَكْرِي عَنِّي
 سَيَرِي وَأَشْفَاقِي عَلَى بَعِيرِي

وَحَذَرِي ^(٥) مَا لَيْسَ بِالْمَحْذُورِ

عَنِّي مَبْدَأٌ خَبَرُهُ مَا بَعْدَهُ ، أَوْ مَفْعُولٌ لِمَسْتَكْرِي ، وَمَا بَعْدَهُ
 إِمَّا خَبَرٌ مَحْذُوفٌ ، أَيْ : عَنِّي وَإِمَّا بَدَلٌ مِنْ عَنِّي يَوِي
 الْمَذْكُورِ • وَالتَّزَمُوا حَذْفَهُ فِي اللَّهْمِ ، لِأَنَّ الْمِيمَ عَوِضٌ عَنْهُ ^(٦) عِنْدَ

(١) أَطْرُقُ كَرَأ (زيادة) عن ل

(٢) ما بين القوسين : ساقط من ر

(٣) في الاصل (لحسًا) : وهو تصحيف

(٤) الرجز للعجاج ، ورواية الديوان (سَعْبِي) مكان (سَيَرِي) ،

وجاري حذف منه حرف النداء ورخم ، العذير : العمل الذي

يحاوله الإنسان • الديوان ١/٣٣٢ ، الكتاب ١/٣٢٥ ، المقتضب

٤/٢٧٧ ، ابن يعيش ٢/٢٠ ، شرح شواهد الشافعية ٤/٤١٩ ،

المقرب ١/١٧٧ ، شرح الاشموني ٣/١٧٢ ، العيني على الاشموني

٣/١٧٢ ، الخزانة ١/٨٣ ، الصحاح ٢/٧٠٢ •

(٥) في ش (صبري) ، وهو خطأ

(٦) عنه () ساقطة من ل

البصريين^(١) ، فقال الفراء : أصله ' يَا اللَّهُ آمَنَا بِخَيْرٍ ثُمَّ كَثُرَ حَتَّى خُفِنَ^(٢) وهو بعيدٌ جداً • وقوله^(٣) :

١٠٥- إِيَّيْ إِذَا مَا حَدَثَ أَلَمًا
أَقُولُ يَا اللَّهُمَّ يَا اللَّهُمَّا

وقوله^(٤) :

١٠٦- وَمَا عَلَيْكَ أَنْ تَقُولِي كُلَّمَا
سَبَّحْتَ أَوْ صَلَّيْتَ يَا اللَّهُمَّا

أَرَدَدُ عَلَيْنَا شَيْخَنَا مُسَلِّمًا
مِنْ حَيْثُمَا وَكَيْفُمَا وَأَيْنُمَا^(٥)

(١) الانصاف ١/٣٤١ ، ٣٤٣ •

(٢) الجمل للزجاجي ص ١٧٧ •

(٣) البيت ' لم يُعرف قائله ، الحدث : الحادث من الامور المكروهة ، قد جمع الشاعر بين حرف النداء والميم المشددة للضرورة • وهو بلا نسبة في الانصاف ١/٣٤١ ، ابن يعيش ١٦/٢ ، شرح الاشموني ٣/١٤٦ ، الخزائن ١/٣٥٨ ، لسان العرب مادة (آله) •

(٤) الابيات ' لم يعرف لها قائل وهي غير منسوبة في الانصاف ١/٣٤٢ ، القوافي وما اشتقت القابها منه للمبرد) ص ١٢ ، المقتضب ٤/٢٤٢ ، الجمل للزجاجي ص ١٧٧ ، معاني القرآن ١/٢٠٣ ، ابن يعيش ٢/١٦ ، شرح الجمل لابن عصفور ٢/٨١ ، الخزائن ١/٣٥٩ •

(٥) (مِنْ حَيْثُمَا وَكَيْفُمَا وَأَيْنُمَا) ساقط من ل وفي مكانه ما بعده •

فَانِنَا مِنْ خَيْرِهِ لَنْ نَعُدَّ مَا

محمول على الضرورة مع كونه مجهولاً ، وفي جواز وصف اللهم خلاف جعله سيويه لما كان مخصوصاً بالنداء مثل يا هناه وجوز قوم وصفه كما يوصف يا الله ، واستدوا بمثل { قُلِ اللَّهُمَّ مَالِكَ الْمُلْكِ } (١) ، { قُلِ اللَّهُمَّ فَاطِرَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ } (٢) ، وحمله سيويه على أنه نداء ثان (٣) .

الاختصاص

(فصل) قوله : وفي كلامهم ما هو على طريقة النداء ويقصد به الاختصاص لا النداء .

قال الشيخ رحمه الله : أعلم أن في كلامهم جملاً لمعان في الاصل ثم ينقلونها الى معانٍ آخر مع تجريد ها عن أصل معناها الاصلية ، وهذا في أبواب : منها أن أفعل صيغة للأمر في الاصل ثم نقلت الى معنى التعجب كقوله تعالى : { أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصُرْ } (٤) ، لم يقصد به ههنا الى أمر وإنما قصد التعجب ، وكذلك قولهم : ما أحسن زيداً ! أصله إعتا خبراً وأما استفهام على الخلاف ثم نقل الى التعجب ، وكذلك قولهم : أقمت أم قعدت ؟ سؤال عن تعيين مع التسوية بينهما ثم نقل الى الخبر

(١) سورة آل عمران الآية : ٢٦ .

(٢) سورة الزمر الآية : ٤٦ .

(٣) انظر الكتاب ١ / ٣١٠ .

(٤) سورة مريم الآية : ٣٨ .

بمعنى التسوية عن غير سؤال كقولك : سواء [٣٦ ظ] عليّ أقمت
 أم قعدت ؟ ، وكذلك قولهم : أيها الرجل أصله تخصيص
 النداء^(١) لطلب إقباله عليك ، ثم نقبل إلى معنى الاختصاص
 مجرداً عن معنى طلب الإقبال في قولك : أمّا أنا فأفعل كذا أيها
 الرجل ، وكل ما ينقل من باب إلى باب فإن إعرابه يكون على
 حسب ما كان عليه فلذلك تقول في قولك : أكرم يزيد ،
 أكرم فعل أمر وقوله في أيها^(٢) الرجل [أي]^(٣) هنا منادى
 مفرد ، والرجل صفة له كما تقول : في المنادى الحقيقي ، ثم لفظ
 الاختصاص قد يكون اللفظ المختص بالنداء فيكون لفظه لفظ
 النداء ، كقولك : أمّا أنا فأفعل كذا أيها الرجل ، ومنه ما ليس
 على لفظ النداء كقولك : نحن العرب ، فهذا لا يكون إعرابه إلا
 بما يقتضيه في نفسه ، لأنّه لا يصح أن يكون متقولاً من النداء ،
 ومنه ما يحتمل الأمرين ، كقولك : إنّما مشرّ العرب ، فجاء في
 إعرابه الأمران جميعاً إلا أن الأولي أن يقال منصوب نصب
 العرب إذ النقل على خلاف القياس فجعله أصلاً في نفسه مع
 صحته أولى من جعله متقولاً ، وقول أبي سعيد^(٤) : أيها الرجل
 (هنا مبتدأ والخبر محذوف)^(٥) أي المراد أو خبر والمبتدأ

(١) في ل : (الرجل)

(٢) في و : (يا أيها)

(٣) (أي) : زيادة من ر

(٤) هو أبو سعيد الحسن بن عبدالله بن المرزبان السيرافي النحوي

قرأ القرآن على أبي بكر بن مجاهد ، واللغة على ابن دريد

والنحو على ابن السراج توفي سنة ٣٦٨ هـ . أتباع الرواة

١/ ٣١٣ ، غاية النهاية ١/ ٢١٨ ، نزّهة الإلباء ص ٢١١ / بغية

الوعاة ١/ ٥٠٧ .

(٥) قال السيرافي : عندي أن أيها الرجل وأيّتها العصابة في

موضع اسم مبتدأ محذوف الخبر ، أو خبر محذوف المبتدأ .

شرح السيرافي ٣/ ٦١ .

محذوف^(١) ، أي المراد الرجل وليس بشيء ، ويقع في بطن
النسخ علامة قطع بين قوله : **إِلَّا أَنْفُسَهُمْ** وبين **مَا كُنْتُمْ عَنْهُ** ،
وكان هؤلاء فهموا أنه استئناف ، وخبره **كَأَنَّهُ** قيل^(٢) أي كأنه
قيل فيه ، والذي حملهم عليه إن عطفه على أنفسهم يقتضي
المغايرة وليس بمغاير ، وما^(٣) **إِنْ تَكُونُ** مقسود للمعنى ، لأنه يكون
قوله : **كَأَنَّهُ** قيل تفسير لقوله : **وَمَا كُنْتُمْ عَنْهُ** ، وليس هذا
تفسيرا له باتفاق ، وإنما هو تفسير لقولهم : **يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ** ، وإذا
تبين جملة لما تقدم وجب العطف على غير ظاهره في المغايرة أو
يُجْعَلُ **وَمَا كُنْتُمْ عَنْهُ** خبر مبتدأ محذوف ، أي وهو ما كنتم
[عنه]^(٤) فيستقيم .

وقوله : **إِلَّا أَنْتُمْ سَوْغُوا دُخُولَ الْإِلَامِ هُنَا** ، يعني : من
غير أن تذكر أيها يريده ، ويلزم النصب على أصل الكتاب
وذكر اسم الله تعالى ليعلم أن النصب لازم فيما يجوز دخول
(يَا) عليه وفيما لا يجوز إذا لم تدخل (يَا) ، وقيل قوله^(٥) :

- (١) ما بين القوسين : ساقط من ر .
(٢) كأنه قيل أي : ساقطة من ل .
(٣) في ش (والذي) ، وهو خطأ .
(٤) عنه (زيادة عن ش .
(٥) الأبيات من قصيدة لامية بن أبي عائدة الهذلي ذكرت في ديوان
الهذليين ١٨٣/٢ في وصف صياد ، وعجز البيت الأول
(وشعثاً مراضيع مثل السعالي) ، الشعث : المتغيرات
مفيدا : مستفيد من الصيد ، مصيدا : معتادا على الصيد ،
ذكر سيبويه البيت الأول ، الكتاب ١٩٩/٢ ، ٢٥٠ ، معاني
القرآن ٢١٦/٣ ابن يعيش ١٨/٢ ، المقرب ٢٢٥/١ ، الخزانة
٢٢٠/١ ، أمالي ابن الحاجب ١٠٠ ط ، اصلاح الخلل ٢٢ .

١٠٧- وَيَأْوِي إِلَى نِسْوَةٍ غُطِّلَ

فَأَوْرَدَهَا مَرْصَدًا حَافِظًا

بِه. ابنُ الدُّجَيِّ لَا طِبًّا كَالطَّحَالِ

مُفِيدًا مُعِيدًا لَا كَدَّ الْقَنَبِ

ح. ذَا فَاقَةٍ مُلْحِمًا لِلْعِيَالِ

ويأوي يعني أوردَ العبدُ الآنَ مرصداً أي مكاناً يرصدُ به الصائدُ
الوحشَ حافِظاً به ابنُ الدُّجَيِّ أي الصائدُ ، ثم أخذَ في وصفه
لَا طِبًّا كَالطَّحَالِ أي ملتصقاً بالأرضِ ليُخْفِيَ عن الصيدِ ، ثم
وصفه بلزومه للصيدِ لفقره ، وقولُ بعضهم إِنَّهُ قَصْدٌ تَقْسِيمُ
النِسْوَةِ إِلَى غُطِّلَ وَشُعَّتْ بِأَمَامِ النَّصْبِ لِأَنَّهَا جِئَتْ فِي مَعْنَى
الصفةِ الواحدةِ فَلَا يَسْتَقِيمُ جَرِيُّ أَحَدَاهُمَا وَقَطْعُ الْآخَرِ .

[الترخيم]

(فصل) ومن خواصِّ الداءِ الترخيمُ إلى آخره .

قال الشيخ رحمه الله : الترخيمُ من قولهم رَحِمَ صَوْتُهُ إِذَا
رَفَقَهُ ، وكلامُ رَحِيمٍ أي ضعيفٌ ، وعن الأصمعي قال (١) : قال
لي الخليل ما اسمُ الصوتِ الضعيفِ ؟ قلتُ : الترخيمُ فعملُ بابِ
الترخيمِ ، وقد ضَعَّفَ قولُ الأصمعي بأنَّ قبلَ الخليلِ جماعةً من

(١) (قال) ساقطة من ل ، ب .

النجاة كأبي عمرو وابن أبي اسحاق^(١) ، ولم يُقَلْ عنهم [اسم]^(٢) ،
 غيره فلا يضعف لمجرد ذلك ، نعم إن صحَّ أنَّهم تكلَّمُوا فيه
 بهذا الاسم ، تبيَّن ضعفه ، وإلا فيجوز أنَّهم تكلَّمُوا فيه بغير هذا
 الاسم ، أو ما تكلَّمُوا فيه أصلاً ، وإن ثبت ما روِي عن ابن
 عباس^(٣) ، أنَّه لما سمع قراءة ابن مسعود^(٤) (وقالوا يا
 مال^(٥))^(٦) ، قال : ما أشغل أهل النار عن الترخيم ؟ كان
 مضطرباً والاتفاق بعيد . وقوله : « إلا إذا اضطرَّ الشاعر فرخم في
 غير النداء » يعني فيجوز على الوجهين ، وهو مذهب سييويه^(٧)
 وأجازه المبرد في الشعر على لغة يا حار بالضم خاصة دون الأخرى

(١) هو عبد الله بن أبي اسحاق بن الحارث الحضرمي النحوي
 البصري كان مقرباً أخذ القراءة عن يحيى بن يعمر ونصر بن
 عاصم ، وروى عنه عيسى بن عمر وأبو عمرو بن العلاء مات
 سنة ١١٧ هـ . أخبار النحويين ص ٢٥ ، نزهة الإلباء ص ١٠ ،
 إغاية النهاية ٤١٠/١ ، بغية الوعاة ٤٢/٢ .
 (اسم) : زيادة من شئ ، ر .

(٢) هو عبد الله بن عباس بن عبد المطلب بن هاشم بحر التفسير
 وحبر الأمة دعا له الرسول (ص) بقوله : (اللهم فقهه
 في الدين وعلمه التأويل) يُقال قرأ على علي بن أبي طالب
 (ع) ، عرض عليه القرآن مولاه درباس وسعيد بن جبیر ،
 ولد قبل الهجرة بثلاث سنين وتوفي سنة ٦٨ هـ ، غاية النهاية
 ٤٢٥/١ ، صفوة الصفوة لابن الجوزي ٣١٤/١ ، الاعلام
 ٢٢٨/٤ .

(٣) هو عبد الله بن مسعود بن الحارث بن غافل بن حبيب الهذلي
 المكي أحد السابقين والبدريين والعلماء الكبار من الصحابة ،
 ولي بيت مال الكوفة في زمن الخليفة عمر (رضی) ثم رجع
 الى المدينة وتوفي بها سنة ٣٢ هـ ، غاية النهاية ٤٥٨/١ ، صفوة
 الصفوة ١٥٤/١ ، الاعلام ٢٨٠/٤ .

(٤) سورة الزخرف الآية : ٧٧ نص الآية : (ونادوا يا مال)
 قال الطبرسي : وفي الشواذ قراءة ابن مسعود ويحيى
 والاعمش (يا مال) ، وقال الفارسي : وقوله : يا مال على =

وَأَنْكَرَ مَا أَجَازَهُ سَبْيُوهُ وَغَيْرُهُ^(١) ، وَأَنْشَدَ سَبْيُوهُ^(٢) :

١٠٨- أَلَا أَضْحَكْتُ حَبَالُكُمْ رِمَامًا

وَأَضْحَكْتُ مِنْكَ شَاسِعَةَ أُمَامَا

وهو واضحٌ فيما أدَّعاهُ وردُّهُ المبرد^(٣) بأنَّ الروايةَ (وَمَا عَهْدِي

كِعْهْدِكَ يَا أُمَامَا)^(٤) وهو من تعسفاته ، وجاءَ أيضاً^(٥) :

١٠٩- ابْنُ حَارِثٍ إِنْ أَشْتَقُ لِرُؤُوسِهِ

أَوْ أَمْتَدَحُهُ فَإِنَّ النَّاسَ قَدْ عَلِمُوا

= المذهب المؤلف في الترخيم ، مجمع البيان في تفسير القرآن

ط ١٣٧٩ طهران ، ٥٦/٩ .

الكتاب ٣٤٢/١ .

شرح الأشموني ١٨٤/٣ .

(١)

البيت ورد في ديوان جرير وهو مطلع القصيدة ، وروايته

(٢)

خلاف ما رواه سببويه والذين اتَّبَعُوهُ ومماثل لرواية المبرد

ورواية الديوان ٩٢/٢ :

أَصْبَحَ حَبْلٌ وَصَلَّكُمْ رِمَامًا

وَمَا عَهْدُكُمْ كِعْهْدِكَ يَا أُمَامَا

الكتاب ٣٤٣/١ ، الجمل ص ١٨٩ ، الانصاف ٣٥٣/١ ، شرح

الجمل لابن عصفور ٩٥/٢ ، الأشموني ١٨٤/٣ ، التوجيه

ص ٢٦٧ ، العيني ٢٨٣/٤ .

انظر المقتضب ٢٥٢/٤ ، الانصاف ٣٥٥/١ ، الشنتمري

(٣)

٣٤٣/١ .

ما بين القوسين ساقطٌ من ش .

(٤)

البيت لأوس بن حنناء التميمي ، وفيه رَحَّمَ حارثة في غير

(٥)

النداء وأبقي حركة الشاء على حالها ، الكتاب ٣٤٣/١ ،

الانصاف ٣٥٤/١ ، المقرب ١٨٨/١ ، الأشموني ١٨٤/٣ .

وَمَنْ كَسَرَ وَنَوَّنَ وَنَقَلَ الْحَرْكَهَ تَعَسَّفَ ، وَقَالَ عَنَتْرَةُ^(١) :

١١٠- يَدْعُونَ عَنَتْرَ وَالرَّمَا حُ كَانَهَا

أَشْطَانُ بَيْتْرِ فِي لَبَانِ الْأَدْهَمِ

وَيُرَوَّى بفتحِ الرَّاءِ وَضمِّهَا وَليسَ بِقويٍّ لجوازِ أَنْ يَكُونَ التَّقْدِيرُ
يَا عَنَتْرُ فَيَسْقِطُ الاستِدْلَالُ وَقَالَ^(٢) :

١١١- أَوْ دَى ابْنُ جُلْهَمَ عَبَّادُ بِصِرْمَتِهِ [٣٧ و]

إِنَّ ابْنَ جُلْهَمَ أَمْسَى حَيَّةَ الْوَادِي
فَأَنْ ثَبَتَ أَنَّهُ اسْمُ أَبِيهِ كَمَا يَقُولُ سِيبَوِيهِ^(٣) نَهَضَ ، وَإِنْ ثَبَتَ
أَنَّهُ اسْمُ أُمِّهِ كَمَا يَقُولُ الْمُرْدُ لَمْ يَنْهَضْ ؛ لِأَنَّهُ حِينَئِذٍ لَا يَنْصَرَفُ
لِلْعِلْمَةِ وَالتَّائِيثِ ، وَأَمَّا اللَّفْظُ الْآخَرُ فِيهِ فَبِاتِّفَاقٍ .

(١)

فِي دِيْوَانِهِ أَحَدُ آيَاتٍ مَعْلُوقَةٍ ، الْأَشْطَانُ : حِبَالُ الْبَيْتِ ،
الْأَبَانُ : الصَّدْرُ ، الْكِتَابُ ٣٣٢/١ ، شَرْحُ دِيْوَانِ عَنَتْرَةَ
ص ٢٢٦ ، الْمُغْنِي ٤١٤/٢ ، هَمْعُ الْهُوَامِعِ ١٨٤/١ ، شَرْحُ
شَوَاهِدِ الْمُغْنِي لِلْسِيبَوِيِّ ص ٨٣٤ . شَرْحُ الْقَصَائِدِ التَّسْعِ
الْمَشْهُورَاتِ ص ٥٢٩ .

(٢)

الْبَيْتُ لِلْأَسْوَدِ بْنِ يَعْقَرَ ، الصَّرْمَةُ : قِطْعَةٌ مِنَ الْإِبِلِ مَا بَيْنَ
الثَّلَاثِينَ إِلَى الْارْبَعِينَ ، أَضْحَى حَيَّةَ الْوَادِي : كُنَايَةٌ عَلَى أَنَّهُ
يَحْمِي حِمَاهُ ، وَيَتَّقِيهِ النَّاسُ ، وَهُوَ فِي الْكِتَابِ ٣٤٤/١ ،
الْأَنْصَافُ ٣٥٢/١ ، شَرْحُ الْجَمَلِ لِابْنِ عَصْفُورٍ ٩٦/٢ ، الْخَزَانَةُ
٣٧٤/١ ، اللِّسَانُ : (جُلْهَمُ) .

(٣)

قَالَ سِيبَوِيهِ : (فَأَنَّمَا أَرَادَ أُمُّهُ جُلْهَمَ) ، وَهُوَ خِلَافُ
مَا ذَكَرَ الشَّارِحُ الْكِتَابُ ٣٤٤/١ .

قوله : وله ' شرائط ' الى آخره .

قال الشيخ : [له ' شرائط ' أربعة ^(١)] : منها شرطان عامان في كل شيء ، وهو كونه ' غير مضاف ' ، والآخر ' كونه ' غير مستغاث ولا مندوب ، وشرطان خاصان في غير ما فيه تاء ' التأنيث ' ، وهما العلمية ' والزيادة ' ، (أمّا كونه ' علماً فلأن ' الأعلام ' كثر ندأوها فناسب ' التخفيف) ^(٢) ، وأمّا كونه ' غير مضاف ' ، فلأن ' الاسم ' المضاف ' حكمه ' بعد التسمية ' حكمه ' قبل التسمية ' ، لأنّها اسمان معربان باعرابين مختلفين ، فلو رخصت فاءاً أن ' ترخم ' الاول ' وأمّا أن ' ترخم ' الثاني ، والاول ' لا يستقيم ' ، لأن ' الترخيم ' يبقى في وسط الكلمة من حيث المعنى ، وذلك على خلاف الترخيم . والثاني لا يستقيم ' ، لأنّه ' ليس ' بنادى ، لأن ' الذي وقع عليه النداء ' لفظاً هو الاول . وأمّا المندوب ' والمستغاث ' ، فلأن ' المقصود ^(٣) ' بهما امتداد الصوت ، والترخيم ' يضاد ذلك . وأمّا الزيادة ' على الثلاثة فلأنّه ' لو رخم ' الثلاثي لبقى على صورة ' ليست ^(٤) ' مثلها في التمكنات ' إذ ' ليس ' في كلامهم ' اسم ' ممكن ' على حرفين ولا سيما على لفة ' فمن يقول : ' يا حار ' .

وقوله : « إلا ما كان في آخره تاء ' التأنيث ' » . فإن ' العلمية ' والزيادة ' على الثلاثة فيه ' غير مشروطتين ' ، أمّا العلمية ' فإنّها خلفها ' هير ' ها وهو ' التأنيث ' ؛ لأن ' التأنيث ' يقتضي ' التخفيف ' لنقله ' كما يقتضيه

(١) (له ' شرائط ' أربعة) زيادة عن ل .

(٢) ما بين القوسين ساقط من ر .

(٣) في ش : (المفضل) ، وهو تحريف .

(٤) في ش : (في) ، وهو وهم .

العلم لكثرتة ، وأما كونه ليس زائداً على ثلاثة ، فلأن استراط ذلك إنما كان لما يؤدي إليه الترخيم من الإخلال ، وأما ما فيه ثانياً فأنما تحذف فيه التاء ، وحذف التاء لا يؤدي إلى إخلال ، لأنها زائدة فلا إخلال بالتخيم ، فلا حاجة إلى الزيادة ، وقد أجاز الفراء والكوفيون تخريم العلم الثلاثي الذي تحرك وسطه ، لأنه يصير مثل يد فيقولون : فيمن اسمه ' كنف ' وقدم ' ياكث ' ويقدر (١) ، وليس بالجيّد فإن نحو يد إنما صار كذلك بنوع من الاعلال ، ولا يلزم منه ' جواز ' مثله في الترخيم . ومن ثم قال الفراء : في سعيد يوسع وفي لميس يالم بحذف الحرفين معاً . وقوله في قول آوس (٢) :

١١٢- تَنَكَّرْتُ مَنَّا بَعْدَ مَعْرِفَةِ لَمِي
وَبَعْدَ التَّصَابِي وَالشَّهَابِ الْمُكْرَمِ

إنَّ الباءَ لِلإِخْلَاقِ تَحْكُمْ . وكذلك قوله (٣) :

١١٣- وَقَالُوا تَعَالَ يَا يَزِيدُ بْنُ مُحْزَمٍ
فَقُلْتُ لَهُمْ إِنِّي حَلِيفُ صَدَاءِ

-
- (١) انظر الانصاف ٣٥٦/١ - ٣٥٧ .
(٢) البيت لأوس بن حجر في ديوانه ، لمي : مرخم لميس اسم امرأة ، الكتاب ٣٣٦/١ ، الديوان ص ٤٨ ، الصاحب ص ١٩٤ ، شرح أبيات سيبويه للنحاس ص ١٨٩ .
(٣) البيت ليزيد بن محزم ، قال الشنتمري : وصف أنه دُعِيَ إلى الحلف فأبى أن ينقض حلفه ، لصداء ، وصداء : حي من بني أسد الكتاب ٣٣٥/١ ، الشنتمري ٣٣٥/١ ، شرح أبيات سيبويه للنحاس ص ١٨٩ .

إِنَّهُ لَا يَاءَ فِيهِ حُذِفَتْ لالتقاء الساكنين ، ومن مذهبه أَنَّ الساكنَ يُحْدَفُ مع الآخرِ في [نحو] (قِمَطَرٍ) فيُقَالُ يَاقِم ، فيأيزي محذوفة عند سميويه لالتقاء الساكنين^(٢) ، وعند الفراء الياء محذوفة مع الدال^(٣) للترخيم كالطاء من قِمَطَرٍ^(٤) . وقوله : الترخيم حذف في آخر الاسم على سبيل الاعتباط ليخرج ما حذف لكونه حرف علة لموجب مثل قاضٍ ، أو للتخفيف ، مثل القاضي فيمن حذف ، وقال سميويه : إن نحو قائمة وقاعدة إذا كان غير علم لا يجوز ترخيمه على لغة ياحار بالضم ، لئلا يلتبس بالذكور ، والظاهر خلافه فأمأئمي وبني ، فلأئنه كالأحقى والأدلى ، وكذلك يقال في قَمَحْدَوَةٍ وعَرْقَوَةٍ يَا قَمَحْدِي وَيَا عَرْقِي ، وفي قَطَوَان^(٥) ، وكَرَوَان يَاقُطًا وَيَا كَرَا كَعَصًا ، وفي سَنُورٍ وَبَرْدُون ، يَاسِنًا وَيَابَرْدًا ، وفي شاةٍ يَاشَاهَ بالهاء تردُّها إلى أصلها حين احتجت إلى الردِّ إذ ليس في كلامهم [اسم]^(٦) متمكن على حرفين ثانيه الف ، وقد ثبت ردُّها إلى الأصل عند الاحتياج في مثل شويهة وشيامة ، وفي المسمى بطيلسان يَاطِيلَسُ ، وزعم أبو عثمان المازني^(٧) أَنَّهُ لَا يَجُوزُ ؛ لَأَنَّهُ لَيْسَ فِي كَلَامِهِمْ (فَيَعْل) في الصحيح ، قال : وسألت الاخفش فأخطأ فنبَّه فتنَّبه ، وقد أجاز ذلك غيره ، إذ لا يُعْتَبَرُ وجود نفس

(١)

(١) (نحو) : زيادة عن شن .

(٢) الكتاب ١/ ٣٣٥ .

(٣) انظر شرح الأشموني على الألفية ١٧٧/٣ .

(٤) ما بين القوسين : ساقط من ل .

(٥) الكتاب ١/ ٣٣٤ .

(٦) (اسم) : زيادة من س .

(٧) (المازني) : ساقطة من ل ، ت ، س ، ر .

الزَّيْة ، وَإِنَّمَا أَرَادَ جَرِيهِ عَلَى قِيَاسِ كَلَامِهِمْ وَهُوَ الصَّحِيحُ ،
وَكَذَلِكَ قِيلَ فِي تَرْخِيمِ سِدُوسٍ وَفِرْزْدِيٍّ وَعَنْفُوانٍ عِلْمًا يَأْسَدِي
وَيَأْفِرْزُدَ وَيَأْعَنْفِي ، وَلَيْسَ مِنْ أَبْنِيهِمْ ، وَقَوْلُ فِي شَقَاوَةٍ
وَحَمَرَاوَانٍ عِلْمًا يَأَشَقَاوَ يَأَحْمَرَاءَ بِالْهَمْزَةِ ، وَفِي حَوَلَايَا
يَأَحْوَلَاءَ بِالْهَمْزَةِ ، وَفِي حَيَوَةٍ يَأَحْيَوُ ، وَلَا يَدْغَمُ لِمَا بَتَ مِنْ
شَدُوذِهِ ، وَفِيهِ نَظَرٌ ، وَفِي شَيْءٍ وَدِيَّةٍ يَأُوشِي وَيَأُودِي [٣٧ ظ] ،
لَأَنَّ الرَّدَّ يَأْزِمُ وَالْعَيْنُ مَكْسُورَةٌ فَتَبْقَى ، وَالْأَخْفَشُ يَقُولُ : يَأُوشِي
وَيَأُودِي بِسَكُونِهَا (١) رَدًّا إِلَى الْأَصْلِ ، وَفِي أَسْحَارٍ عِلْمًا يَأُسْحَارُ
بِالْفَتْحِ عِنْدَ سَيُوبِيهِ عَلَى الْفَصِيحَةِ ، وَبِالْكَسْرِ عِنْدَ قَوْمٍ ، وَأَمَّا نَحْوُ
يَارَادَ وَيَأْفَارُ عِلْمًا فَبِالْكَسْرِ لَا غَيْرُ ، وَأَمَّا عَلَى الْمَغَةِ الْقَلِيلَةِ فَالضَّمُّ
فِي الْبَابَيْنِ ، وَقَالُوا : فِي (قَاضُونَ) عِلْمًا يَأْقَاضِي بَائِبَاتِ الْيَاءِ عَلَى
الْمَغْتَنِ ، وَفِي نَحْوِ أَعْلُونَ يَأْأَعْلَى بَائِبَاتِ الْأَلْفِ ، وَلَوْ قِيلَ بِحَذْفِ
ذَلِكَ عَلَى الْمَغَةِ الْكَثِيرَةِ وَلَمْ يَبْعُدْ ، وَقَالُوا : فِي مُحْمَرٍ عِلْمًا عَنْ اسْمِ
فَاعِلٍ يَأُمَحْمَرُ بِسَكُونِ الرَّاءِ عَلَى الْكَثِيرَةِ ، وَالْفَرَاءُ يَكْسَرُهَا عَنْ
اسْمِ فَاعِلٍ وَيَفْتَحُ فِي غَيْرِهِ ، وَهُوَ قِيَاسُ مَنْ قَالَ : فِي (قَاضُونَ)
يَأْقَاضِي بَائِبَاتِ الْيَاءِ . وَالْمَرْخَمُ الَّذِي يُحْذَفُ مِنْهُ حَرْفَانِ كُلُّ اسْمٍ
آخَرُهُ زِيَادَتَانِ زِيدَتَا مَعَا أَيُّ لِمَعْنَى كَالْأَلْفِ وَالنُّونِ فِي سَكْرَانٍ
وَعُثْمَانٍ أَوْ حَرْفٍ صَحِيحٍ (وَقَبْلَهُ مَدَّةٌ قَبْلَهَا (٢) ثَلَاثَةُ أَحْرَفٍ
فَصَاعِدًا وَقَدْ أُهْمِلَ قَوْلُهُ : ثَلَاثَةُ أَحْرَفٍ قَبْلَهَا (٣) ؛ لِأَنَّهُ قَالَ
وَأَمَّا حَرْفٌ صَحِيحٌ وَقَبْلَهُ (٤) مَدَّةٌ) وَلَمْ يَزِدْ كَأَنَّهُ اسْتَفْنَى بِمَا

(١) (بِسَكُونِهَا) : سَاقِطَةٌ مِنْ وَ ، ش ، ت ، ب .

(٢) (قَبْلَهَا) : سَاقِطَةٌ مِنْ ت .

(٣) (قَبْلَهَا) : سَاقِطَةٌ مِنْ ش .

(٤) مَا بَيْنَ الْقَوْسَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ : ر .

مَثَلٌ بِهِ فِي مَثَلٍ مَنْصُورٍ وَعَمَّارٍ وَبِمَا تَقَدَّمَ فِي مَثَلٍ يَأْتُمُودُ ، وَلَوْلَا
تَقَدَّمَ تَصْرِيحِهِ فِي تَمُودَ وَنَحْوِهِ بَأَثَابِ الْوَائِ لَتَوَهَّمَ أَنَّ مَذْهَبَهُ
كَمَذْهَبِ الْفَرَاءِ ، وَقَدْ اخْتَلَفَ فِي أَسْمَاءِ هَلْ هِيَ مِمَّا آخَرُهُ
زِيَادَتَانِ أَوْ حَرْفٌ أَصْلِيٌّ وَقَبْلَهُ مَدَّةٌ ؟ فَمَذْهَبُ سَيَبُويه أَنَّهُمَا
زَائِدَتَانِ وَوزنهُ نَدَّةٌ فَعَلَاءٌ مِنَ الْوَسْمِ انْقَلَبَ الْوَائُ هَمْزَةً عَلَى
غَيْرِ قِيَاسٍ كَمَا قُلْتُ : فِي أَثَاةٍ وَاحِدٍ ، وَقَدْ ذَهَبَ غَيْرُهُ إِلَى أَنَّ أَسْمَاءَ
أَفْعَالٍ جَمْعُ اسْمٍ سُمِّيَ بِهِ الْمُؤَنَّثُ وَامْتَنَعَ مِنَ الْعَرَفِ لِلتَّائِيثِ
الْمَعْنَوِيِّ وَالْعَلَمِيَّةِ ، فَعَلَى هَذَا يَكُونُ آخَرُهُ حَرْفًا أَصْلِيًّا وَقَبْلَهُ مَدَّةٌ ،
فَيَكُونُ مَثَلُ قَوْلِكَ : عَمَّارٍ ، وَمَذْهَبُ سَيَبُويه أَقْرَبُ إِلَى الْمَعْنَى ،
وَمَذْهَبُ غَيْرِهِ أَجْرِي عَلَى مَقْضَى الْأَلْفَاظِ وَبَيَانُ الْمَعْنَى أَنَّ أَسْمَاءَ
الْأَعْلَامِ أَكْثَرُهَا صِفَاتٌ وَلَمْ يُسَمَّ بِالْجَمْعِ إِلَّا نَادِرًا فَإِذَا تَرَدَّدَ
الْاسْمُ بَيْنَ كَوْنِهِ جَمْعًا وَبَيْنَ كَوْنِهِ صِفَةً كَانَ حَمْلُهُ عَلَى الْوَصْفِيَّةِ
أَوَّلَى ، وَعِنْدَ سَيَبُويه قَابُ الْوَائِ هَمْزَةً مُحَافَظَةً عَلَى هَذَا الْمَعْنَى ،
وَحِجَّةُ غَيْرِهِ أَنَّ قَلْبَ الْوَائِ هَمْزَةً إِذَا قُدِّرَ وَسْمَاءُ ^(١) عَلَى خِلَافِ
الْقِيَاسِ ، كَوَعْدٍ وَوَجْدٍ وَوَرْدٍ وَأَشْبَاهِهِ ، وَلَا ضَرُورَةَ تَلْجِيءٍ إِلَى ذَلِكَ
وَإِذَا لَمْ تَكُنِ الْوَائُ مُنْقَلِبَةً وَجِبَ أَنْ تَكُونَ أَفْعَالًا ، وَهَذَا وَإِنْ كَانَ
قَوِيًّا فَإِنَّمَا خَالَفَهُ سَيَبُويه لِكثَرَةِ التَّسْمِيَةِ بِالصِّفَاتِ وَقُلْتُهُ فِي الْجُمُوعِ
فَرَأَى أَنَّ قَلْبَ الْوَائِ هَمْزَةً أَقْرَبُ مِنْ تَسْمِيَتِهِمْ بِالْجَمْعِ •

وَقَوْلُهُ : « وَقَبْلَهُ مَدَّةٌ » ، يَعْنِي : زَائِدَةٌ ، وَإِلَّا وَرَدَ نَحْوُ مُخْتَارٍ ،
وَتَرْخِيمِهِ يَأْمُخَّتًا بِأَثَابِ الْأَلْفِ ، وَأَمَّا الْمَرْكَبُ فَإِنَّهُ يُحذفُ
آخِرُ الْأَسْمِينَ بِكَمَالِهِ ^(٢) ، وَالْفَرْقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمُضَافِ أَنَّ الْمُضَافَ

(١) فِي ر : (وَسْمَا) ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ •

(٢) فِي ل : (وَعِلَّةُ ذَلِكَ) ، وَهُوَ وَهْمٌ •

مع المضاف إليه اسمان معربان باعرايين مختلفين فظهر التعدد فيهما لفظاً ، والترخيم حكم لفظي فلم يجز في التعدد لفظاً وأما (١) معديكرب فلم يجز فيه التعدد اللفظي فجرى مجرى قولك : جعفر وعمران بدليل اعرابه اعراباً واحداً في آخره ، فلمّا لم يتعد تعدداً لفظياً جرى مجرى المفردات وحذف عند الترخيم (٢) آخر الاسمين بكماله ، لأنها كلمة زيدت على الكلمة الأولى فاشبهت تاء التأنيث والفاء التأنيث ، وإذا قلت : يا خمسة في خمسة عشر وقفت على الهاء على اللفتين ، وكذلك لو رخصت نحو (مسامتان) قال سيبويه : لأنها تلك الهاء التي كانت في خمسة ، وتقول : في « اثنا عشر » اسماً يائثن ويائثن ؟ لأن « عشر » يمتزلة التون (٣) حيث عادلوه معاملته (اثنا) فتبعها الألف على قياس لغتهم ، وفيه نظر من جهة أن الثاني اسم برأيه ، ومن جهة أن الألف لا تتحقق زيادتها ، ومن قال : يائثن عشر بالياء فقياسه يائثن على الكثيرة ويائثنا على القليلة ، وأما تابط شرّاً فهو أشبه شيء بالمضاف مع المضاف إليه ، لأن التعدد فيه مقصود بعد التسمية ، ألا ترى أن (٤) شرّاً في قولك : تابط شرّاً منصوب في أحواله كلّها فلمّا كان العدد بقاءً تذرّ [فيه] (٥) الترخيم كما تذرّ في المضاف والمضاف إليه . وقول سيبويه : ولو رخصت تابط شرّاً لرخصت رجلاً يسمى (٦) :

- (١) في ر : (نحو) ، وهو خطأ .
- (٢) في و : (التركيب) ، وهو تحريف .
- (٣) انظر الكتاب ٥٥/٢ ، ٥٦ .
- (٤) في ل : (قولك) ، وسهو .
- (٥) (فيه) زيادة عن ب .
- (٦) البيت لعنترة العبسي وهو في ديوانه وعجزه : (وعمي صباحاً دار عبلة وآسلمي) وقد أورده سيبويه مثلاً كما ذكر الشارح ، الكتاب ٣٤٢/١ ، الديوان ص ٢١٥ ، الحجة للفارسي ٥٧/١ . القصائد التسع المشهورات ص ٤٥٦ .

١١٤- يَا دَارَ عِبْلَةَ بِالْجِوَاءِ تَكَلَّمِي

وَأَمَّا قَوْلُهُ (١) :

١١٥- فَأَجْزُوا تَابِطَ قَرَضًا لَا أَبَا لَكُمْ

صَاعًا بِصَاعٍ فَإِنَّ الذَّلَّ مَعِيُوبٌ

فشدوذٌ على شدوذٍ ، وما عدا القسمين المذكورين هو الذي يُحذفُ منه 'حرف' واحدٌ ، وقد يُحذفُ المنادَى على ما ذُكِرَ ، وقوله : { أَلَا يَا اسْجُدُوا } (٢) على قراءةِ الكسائي من ذلك ، لأنَّه 'يقف' على ياءٍ وينديءُ 'أَسْجُدُوا' [٣٨ و] بضمِّ الهمزة (٣) . وقوله (٤) :

عَلَى سَمْعَانَ مِنْ جَارٍ

١١٦-

أي جاراً حالٌ أو تمييزٌ أي على جيرته (٥) .

(١) البيتُ لم أعثر عليه في المصادر التي اطلعت عليها ولا على قائله .

(٢) سورة النمل الآية : ٢٥ في المصحف (أَلَا يَسْجُدُوا) .

(٣) قرأ الكسائي ورويس وأبو جعفر بهمزة مفتوحة وتخفيف اللام على أنْ أَلَا للاستفتاح ، ثم قيل ياءٌ 'حرف' تنبيهٍ وجمعٌ

بينه وبين (أَلَا) تأكيداً ، وقيل للنداء ، والمنادى محذوفٌ ،

ورُجِّحَ الأولُ لعدم الحذف ، والابتداءُ (اسْجُدُوا) بهمزة مفتوحة فعل أمر ، وحذفت همزة الوصل خطأ على مراد

الوصل كما حذفتُ لذلك في بينوُم أتحاف فضلاء البشر ص ٣٣٦

٣٣٦ ، غيث النفع ص ٣١١ ، سراج القارئ المبتدئ ص ٣١٢ .

البيت لم يعرف قائله ، وصدره : (يا لعنةُ اللهِ والأقوامِ

كلَّهم والصالحين برفع (لعنةُ) على الابتداء والجار

والجرور خبرٌ ، وعلى هذا يكونُ المنادَى محذوفاً ، الكتاب

١/ ٢٢٠ ، الانصاف ١/ ١١٨ ، المغني ٢/ ٣٧٣ ، شرح الجمل

٢/ ٨٥ ، ابن يعيش ٢/ ٢٤ ، العيني ٤/ ٢٦٣ .

(٥) (على جيرته) ساقطةٌ من ش .

التحذير

(فصل) قوله : ومن المنصوب باللازم إضماره قولك : فسي

التحذير الى آخره .

قال الشيخ : هذا ينقسم ^(١) الى قسمين : منه ما هو سماعي وعلة حذفه فله ما تقدم في قولك : رعيًا وسميًا وبابه ، ومنه ما هو قياسي ، فالقياسي ما بدأ به في قوله ^(٢) : إياك والاسد ، وهو كل موضع كان الاسم فيه محذورا وذكر المحذر منه ^(٣) بعده بحرف العطف أو بحرف الجر ، كقولك : إياك والاسد ، وكقولك ^(٤) : إياك من الاسد ، وأصله تخل ، إلا أن الضميرين إذا كنا لشيء واحد وجب إبدال الثاني بانفس في غير أفعال القلوب ، فصار التقدير نج نفسك ثم حذف الفعل بفاعله فزال الموجب لتغير إضمار الثاني فوجب رجوعه الى أصله إلا أنه لا يمكن الاتيان به متصلاً ، لعدم ما يتحمل به فوجب أن يكون منفصلاً ، وهذا المذكور بعده إن كان بحرف الجر فظاهر تعلقه بالفعل المحذوف ، وإن كان بالواو فهو معطوف على إياك كأنك قلت نج نفسك ونج الاسد ، ولا يجوز أن تقول : إياك الاسد كما يزعم بعض النحويين ، ونشئ سيويه على ذلك ^(٥) ، لأنه إن

(١) (إلى) ساقطة من ل

(٢) في ب ، ت ، س : (قولك) ، وهو تحريف .

(٣) في ل ، ت : (فيه) ، وهو تحريف .

(٤) (قولك) ساقطة من ل ، ت .

(٥) انظر الكتاب ١/ ١٤١ .

(٥) (وفيه) ، وهو تحريف .

كَانَ عَنْ قَوْلِكَ : إِيَّاكَ وَالْأَسَدَ فَلَا يَجُوزُ حَذْفُ حَرْفِ الْعَطْفِ ،
وَأِنْ كَانَ عَنْ قَوْلِكَ : إِيَّاكَ مِنَ الْأَسَدِ فَحَرْفُ الْجَرِّ لَا يَحْذَفُ فِي
مِثْلِ ذَلِكَ . وَأَمَّا قَوْلُهُ (١) : إِيَّاكَ وَأَنْ تَقُومَ ، وَإِيَّاكَ وَمَنْ أَنْ
تَقُومَ فَهَذَا جَائِزٌ أَنْ تَقُولَ : إِيَّاكَ أَنْ تَقُومَ وَحِينَئِذٍ يَجِبُ حَمْلُهُ
عَلَى إِيَّاكَ مِنْ أَنْ تَقُومَ وَحَذْفُ حَرْفِ الْجَرِّ ؛ لِأَنَّ حَرْفَ الْعَطْفِ
لَا يَحْذَفُ عَنْ أَنْ وَلَا عَنْ غَيْرِهَا وَقَدْ جَاءَ فِي الشَّعْرِ شَاذًا :

١١٧- إِيَّاكَ إِيَّاكَ الْمِرَاءَ فَإِنَّهُ
إِلَى الْكَثَرِ دَعَاءٌ وَلِلْمُشْرِ جَالِبٌ (٢)

وَحَمْلُهُ 'الْخَلِيلُ' عَلَى أَنَّهُ 'مَنْصُوبٌ' بِفِعْلِ 'مَقْدَرٍ' ، كَأَنَّهُ قَالَ بَعْدَ
تَمَامِ الْكَلَامِ : احْذَرِ الْمِرَاءَ ، وَحَمْلُهُ 'ابْنُ أَبِي إِسْحَاقَ عَلِيٌّ أَنْ
أَصْلَهُ' إِيَّاكَ مِنَ الْمِرَاءِ (٣) فَحَذْفُ حَرْفِ الْجَرِّ لَمَّا كَانَ الْمِرَاءُ
بِمَعْنَى أَنْ تَمَارِي فَحَمْلُهُ عَلَيْهِ مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى عَلَى شَذُوذِهِ ، وَمِنْهُ
{ مَازَ رَأْسُكَ وَالسَّيْفُ } (٤) ، وَمَازَ تَرْخِيمَ مَازِنٍ وَقِيلَ
تَرْخِيمَ مَازِنِي ، وَفِيهِ شَذُوذٌ مِنْ وَجْهَيْنِ : تَرْخِيمٌ مَا لَيْسَ يُعْلَمُ
وَحَذْفُ حَرْفِ (٥) قَبْلَ يَاءِ النِّسْبِ ، وَالَّذِي حَمَلُهُ عَلَى ذَلِكَ

(١) (قوله) : ساقطة من ت

(٢) البيت للفضل بن عبدالرحمن القرشي ، المِرَاءُ : مصدر

ماريته أي جادلته ، الكتاب ١٤١/١ ، المقتضب ٢١٣/٣ ،

الخصائص ١٠٢/٣ ، المغني ٦٦٩/٢ ، معجم الشعراء للمرزباني

٣١٠ ، شرح الجمل لابن عصفور ٣٢٩/٢ ، ابن يعيش ٢٥/٢ ،

شرح الاشموني ٨٠/٣ ، ١٨٩ ، الخزانة ٤٦٥/١ .

انظر الكتاب ١٤١/١ .

(٤) المثل في فرائد اللآل ٢٤٢/١ ، الكتاب ١٣٨/١ ، المقتضب

٢١٥/٣ .

(٥) (حرف) ساقطة من ت

مَا يُقْتَلُ أَنْ كَرَامًا الْمَازَنِي أُسِرَ بِجَبْرٍ الْقُسَيْرِي . فَجَاءَ قَنْعَبًا
 الْيَرْبُوعِي لِيُقْتَلَ بِجَبْرٍ فَجَالَ الْمَازَنِي دُونَ أُسِيرِهِ ، فَقَالَ لَهُ : قَنْعَبُ ، أَلَمْ
 مَازَنٍ رَأْسُكَ وَالسَّلَفُ (١) ، فَإِنْ كَانَ الْمَثَلُ مُتَقَدِّمًا أَوْ سَمَاءً مَازَنًا
 بِاسْمِ أَبِيهِ اسْتِقَامَ ، وَالْأَفِيرُكَبُ الشَّدُوذُ لِحَرِيهِ مَجْزَى الْمَثَلِ ،
 وَقَدَّرَ سَيُوهِيهِ إِيَّايَ وَالشَّرَّ بِفَعْلِ التَّكْلَامِ (٢) ، كَأَنَّهُ أَمَرَ لِنَفْسِهِ
 لَا بَعْدَ نَفْسِي عَنِ الشَّرِّ وَلَا بَعْدَ الشَّرِّ عَنِّي ، وَأَتَكْرَهُ غَيْرَهُ ، وَقَالَ :
 الْمَعْنَى عَلَى أَنَّهُ يُخَاطَبُ غَيْرَهُ عَلَى مَعْنَى بَعْدَنِي وَالْبَيْتُ ذَهَبٌ
 الزَّمَخْشَرِي ، وَكِلَا الْقَدِيرَيْنِ مُسْتَقِيمٌ ، وَقَوْلُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ
 عَنْهُ : { إِيَّايَ وَأَنْ يَحْذِفَ أَحَدُكُمْ الْأَرَنْبَ } (٣) ، مِثْلُهُ وَقَدْ
 قَدَّرَهُ الزَّجَاجُ بَايَّايَ وَإِيَّاكُمْ (٤) ، وَأَرَادَ عُمَرُ التَّهْيِ عَنْ حَذْفِ
 الْأَرَنْبِ بِالْعَصَا ، لِأَنَّ ذَلِكَ يَقْتُلُهَا فَلَا تَحِلُّ ، فَقَالَ : لَئِنْ لَمْ يَكُنْ
 الْأَسْلُ وَالرَّاحُ وَالسَّهَامُ وَإِيَّايَ وَأَنْ يَحْذِفَ أَحَدُكُمْ الْأَرَنْبَ ،
 فَيَبْلُغَ فِي نَهْيِهِمْ بَأْنَ قَالَ : بَعْدُونِي عَنْ حَذْفِهِ فَجَعَلَهُ مِنَ الْأَمْرِ الَّذِي
 يُطْلَبُ مِنْهُمْ الْبَعْدُ عَنْهُ لِعَظَمَتِهِ أَوْ يُطْلَبُ مِنْ نَفْسِهِ الْبَعْدُ عَنْهُ وَهُوَ
 أَبْلَغُ مِنْ أَنْ يُقَالَ لَا تَحْذِفُوا الْأَرَنْبَ وَمَا بَعْدَ ذَلِكَ سَمَاعِي ،
 وَقَوْلُهُ : { أَهْلَكَ وَاللَّيْلَ } (٥) ، أَيُّ بَادِرٍ أَهْلَكَ وَبَادِرُ اللَّيْلِ
 وَأَحْضَرُ عَذْرَاكَ تَفْسِيرُ سَيُوهِيهِ (٦) ، وَعَذْرَاكَ تَفْسِيرُ الْمُفَضَّلِ بْنِ

(١) (رَأْسُكَ وَالسَّلَفُ) : سَاقِطَةٌ مِنْ شَيْءٍ .

(٢) انظر الكتاب ١/١٣٨ ، : ١١٥٧ ، ٧٨٧/١١٥٧ .

(٣) الكلام موجود في الكتاب ١/١٣٨ ، شرح الأشموني على الألفية
 ٣/١٩١ ، تاج العروس لمرتضى الزبيدي مادة حذف ٦/٦٦٠ .

(٤) انظر حاشية الصبان على شرح الأشموني ٣/١٩١ .

(٥) المثل موجود في الكتاب ١/١٣٨ ، المقتضب ٣/٢١٥ ، جمهرة
 الأمثال للعسكري ١/١٤٠ ، لسان العرب ١١/٣٠ ، مادة

(أهل) ، فرائد اللآل ١/٤٣ .

(٦) انظر الكتاب ١/١٣٨ .

سلمة^(١) ، كأنه استبعد أن يكون فعيل مصدرأ غير صوت كالنهم ، والزئير ، والصليل ، والصرير ، ومنه { هذا ولا زاعلم أهلك }^(٢) كان المخاطب وعد بشيء فلم يف بها ثم رأى الموتوف على حال دونها ، فقال الموعد هذا أي : أرضى هذا ولا زعماتك أو ولا أتوهم زعماتك . وقولهم : { كليهما } كليهما وتمراً^(٣) ، مثل "لنؤم حكايته" كالأمثال ، قيل أصله أن عمراً الجعدي كان بين يديه قرص ، وتسر ، وزيد فقال له رجل : أطعمني من قرصك وزيدك ، فقال عمرو : كليهما وتمراً ، أي : أطعمك كليهما وأزيدك تمراً . فقال سيويه : ومنهم من يقول : { كلاهما وتمراً }^(٤) ، أي : كلاهما ثابتان وأزيدك تمراً ، وكذلك قال في : { كل شيء ولا شئمة حر }^(٥) ، أي كل شيء أمم ، والمشهور فيها النصب ، ومنه : { أنتموا خيراً لكم }^(٦) ، قال سيويه : لأنك حين قلت أنته فأنت تريد أن تخرجه من آخر وتدخله في آخر^(٧) ، فكانه قال : وآنت خيراً لك^(٨) ، وقال القراء : المعنى انتهوا انتهاء

- (١) هو المفضل بن سلمة بن عاصم أبو طالب النحوي اللغوي الكوفي أخذ عن أبيه وعن ابن السكيت وتعلب توفي سنة ٢٩١ هـ .
 بنية الوعاة ٢/٢٩٦ ، الفاخر للمفضل بن سلمة ص ١ .
 (٢) المثل ذكره سيويه الكتاب ١/١٤١ ، الأشموني ٣/١٩٣ .
 (٣) المثل مذكور في جمهرة الأمثال للحسنكري ٢/١٣٧ ، فرائد اللال ٢/١١٨ ، الفاخر ص ١٤٩ ، مجمع الأمثال للميداني ٢/٦٥ ، الكتاب ١/١٤٢ .
 (٤) انظر الكتاب ١/١٤٢ .
 (٥) المثل مذكور في لسان العرب مادة (شتم) ١٢/٣١٨ ، الكتاب ١/١٤٢ ، شرح الأشموني ٣/١٩٤ حاشية الصبان على الأشموني ٣/١٩٤ .
 (٦) سورة النساء الآية : ١٧١ .
 (٧) انظر الكتاب ١/١٤٢ .
 (٨) في ش : (لكم) ، وهو تحريف .

خيراً لكم ، وقول الكسائي : المعنى انتهوا يكن خيراً لكم ، وما ذكره [٣٨ ظ] سيوييه أظهر والمعنى عليه ، ولذلك أظهره في منيل أنته (١) أمنت أماً قاصداً ، وقول الرمخشري : ومنه أنته أماً قاصداً على أنه واجب فيه حذف الفعل غلط ، ومثل أنته أماً قاصداً قوله :

١١٨- تَرَوْحِي أَجْدَرُ أَنْ تَقِيلِي (٢)

[ومنه (٣) : { وَرَأَاكَ أَوْسَعَ لَكَ } (٤) مثل في الزجر عن الأقدام على الشيء ، يقال : إن ابن الحمامة الله امرأتى جرّ ولا الحطيئة فقال : السلام عليك (٥) ، فقال : كلمة تُقال وليس لها جواب ، فقال : أألج ؟ فقال : (وَرَأَاكَ أَوْسَعَ لَكَ) فقال (٦) : أنا ابن الحمامة الشاعر ، فقال (٧) : { كُنْ مِنْ أَيِّ }

(١) في و : (فَكَانَتْ تُرِيدُ أَنْ تَخْرُجَهُ مِنْ أَمْرٍ) ولا يستقيم معها الكلام .

(٢) هذا صدر بيت لأحيجة بن الجلاح ، وتكلمته : (غلباً بَجَنَّبِيَّ بَارِدٍ ظَلِيلٍ) وقد ذكر العيني بانه خطاب للفسيل في قوله : « تَأْتِرِي يَا خَيْرَةُ الْفَسِيلِ » وتروح النبات : إذا طال تقيلي : كناية عن النمو والزهر .
الاشموني ٤٦/٣ ، العيني على الاشموني ٤٦/٣ ، الصبان على الاشموني ٤٦/٣ .

(٣) (منه) : ساقطة من الاصل ، ش .

(٤) المثل موجود في الكتاب ١٤٣/١ ، فرائد اللآل ٣٢٨/١ ، الفاخر ص ٣٠١ .

(٥) في س : (عليكم) ، وهو تحريف .

(٦) ما بين القوسين ساقطة من ت .

(٧) (فقال) ساقطة من ش .

طَيَّرَ اللَّهُ شَيْئاً (١) ، وَمِنْهُ : { مَنْ أَنْتَ زَيْدًا } (٢) ،
يُقَالُ لِمَنْ ذَكَرَ عَظِيماً بِسَوْءٍ وَلَمْ يَشَبَّهُ نَفْسَهُ (٣) بِرَجُلٍ عَظِيمٍ ،
وَلَكَّ أَنْ لَا يَتَغَيَّرَ لَفْظُ زَيْدٍ ، وَلَكَّ أَنْ تَذَكَرَ اسْمَ ذَلِكَ الرَّجُلِ .
وَأَمَّا مَرَّحِبًا إِلَى آخِرِهِ ، وَقَدْ كَثُرَ ذَلِكَ حَتَّى صَارَ بِمَعْنَى الدَّعَاءِ ،
فَلَوْ قِيلَ إِنَّهَا مَضْمُونَةٌ عَلَى الْمَصْدَرِ ، قَالَ صَوَابًا ، (وَإِنْ تَأْتِي فَأَهْلُ
الَّيْلِ وَأَهْلُ النَّهَارِ) (٤) ، أَيْ فَإِنَّكَ تَأْتِي وَمَعَهُ الْإِكْرَامُ ، لِأَنَّ
الْمَرْءَ يُكْرَمُ فِي أَهْلِهِ لَيْلاً وَنَهَاراً ، وَيَجْمَعُ ذَلِكَ كُلَّهُ أَنَّهُ كَثُرَ
حَتَّى صَارَ مَطْلُوباً وَجَرَى مِثْلَهُ أَوْ كَالْمَلِكِ لِكَثْرَتِهِ .

مَا أَضْمَرَ عَامِلُهُ عَلَى شَرِيطَةِ التَّفْسِيرِ

(فُصِّلَ) قَوْلُهُ : وَمِنْ الْمَضْمُونِ بِالْإِزْمِ إِضْمَارُهُ مَا أَضْمَرَ
عَامِلُهُ عَلَى شَرِيطَةِ التَّفْسِيرِ .

قَالَ الشَّيْخُ ' رَحِمَهُ اللَّهُ ' : ضَابِطُهُ ' أَنْ يَتَقَدَّمَ اسْمٌ وَبَعْدَهُ ' فَعْلٌ
أَوْ مَا هُوَ فِي مَعْنَى الْفِعْلِ مُسَلَّطٌ عَلَى ضَمِيرِ ذَلِكَ الْاسْمِ مِنْ (٦) جِهَةِ
الْمَفْعُولَةِ ، أَوْ مَا يَتَعَلَّقُ بِضَمِيرِهِ لَوْ سَلَّطَ عَلَى الْأَوَّلِ لَكَانَ مَعْمُولاً
لَهُ ، وَمَهُمَا رَفَعْتَ فَعَلَى الْإِبْتِدَاءِ ، وَإِذَا نَصَبْتَ فَعَلَى تَقْدِيرِ فَعِلٍ ،

- (١) رَوَايَةُ الْفَاخِرِ : (كُنْ أَبْنَى) طَيَّرَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ شَيْئاً ، وَهُوَ تَابِعٌ لِكَلَامِ الْحَطِيطَةِ لِابْنِ الْحَمَامَةِ ص ٣٠٢ .
- (٢) مِثْلُ ' يُقَالُ لِمَنْ يَذَكَرُ عَظِيماً بِسَوْءٍ ' ، شَرْحُ الْأَشْمُونِيِّ ١٩٣/٣ ، الصَّبَّانُ عَلَى الْأَشْمُونِيِّ ١٩٣/٣ .
- (٣) (نَفْسُهُ) : سَاقِطَةٌ مِنْ وَ .
- (٤) (أَهْلٌ) : سَاقِطَةٌ مِنْ ل ، ت .
- (٥) الْمِثْلُ ' مَوْجُودٌ فِي شَرْحِ الْأَشْمُونِيِّ ١٩٣/٣ ، حَاشِيَةُ الصَّبَّانِ عَلَى الْأَشْمُونِيِّ ١٩٣/٣ .
- (٦) فِي ل : (عَلَى) ، وَمَا أَثْبَتْنَاهُ أَحْسَنُ .

فإذا نصبت في مثل زيداً ضربته' فالتقدير' ضربت' زيداً ، وفي مثل زيداً مررت' به' جاوزت' زيداً مررت' (١) به' ، وفي مثل زيداً ضربت أخاه' أهنت' [زيداً] (٢) ، وفي مثل زيداً سميت' به' لابس' ، فقس' على ذلك ، وزعم المبرد' أن' الرفع' في قوله (٣) :

١١٩- إذا ابن' أبي موسى [بلال' بلغته] (٤)

يتقدير فعل' رافع' ، كأنه' قيل' إذا بلغ' لا على الابتداء (٥) ، ويلزمه' أن' يجيز' مثله' في غيره . ثم' هو ينقسم' الى أقسام' : ما يختار' فيه الرفع' ، وما يختار' فيه النصب' ، وما يستوي فيه الأمران ، ومنه' ما يجب' فيه النصب' ، فأما الموضع' الذي يختار' (فيه الرفع') فإن يكون' مجرداً عن القرائن' التي يذكرها في باب' الأقسام' ، كقولك : زيد' ضربته' ، وأما الموضع' الذي يختار' فيه النصب' (٦) فإن يقع' بعد' الاستفهام' وحرف' النفي ، وإذا ، حيث ، وإن' تعطى

(١) (مررت' به') ساقطة' من ل ، ت .

(٢) (زيداً) زيادة' عن ل ، وإثباتها' أحسن' .

(٣) البيت' لذي الرمة' من قصيدة' يمدح بها بلال بن أبي بردة بن

أبي موسى الأشعري' يخاطب ناقلته بها أي إذا بلغت به المهدوح

يستغني عنها فتجزر ، الكتاب ٤٢/١ ، المقتضب ٧٧/٢ ،

الخصائص ٣٨٠/٢ ، المغني ٢٦٩/١ ، الخزانة ٤٥٠/١ ،

اساس البلاغة ٢٨٧/٢ ، الديوان ٣٩ . وعجزه : (فقام

بفأس' بين' وصليتك' جازر') .

(٣)

(٤)

(٥)

(٦)

(٤) (بلال' بلغته) زيادة' عن ل .

(٥) انظر المقتضب ٧٧/٢ .

(٦)

(٨)

هذه الجملة على [جملة] (١) فعلية (٢) ، وأما الموضع الذي يستوي فيه الأمران فإن تطرف هذه الجملة على جملة فعلية (٣) ذات وجهين ، كقولك : زيد ضربته وعمرو أكرمه ، وأما الموضع الذي يجب فيه النصب فإن تقع الجملة بعد حرف لا يليه إلا الفعل ، كقولك : إن زيداً نكر منه (٤) أكرمك ، فأما قولك : زيد قام وزيد ضرب وشبهه فليس من هذا الباب ، وليس فيه إلا الرفع ، لأن الفعل لم يتسلط على الضمير على جهة المفعولية وإنما سُلِّطَ على جهة الفاعلية ، وإنما أُخْتِيرَ الرفع في القسم الأول ، لأنه إذا ارتفع ارتفع بالابتداء ، وإذا انتصب انتصب بفعل مضمر دل عليه ما بعده وليس معه قرينة تقوي أمر الإضمار فيه فكان حمله على ما لا إضمار فيه أولى ، فلذلك كان زيد ضربته أحسن من قولك : زيداً ضربته ، وإنما حسن (٥) النصب في الوجه الثاني ، لوجود قرائن تقتضي تقدير الفعل (٦) ، ليتوفر عليها ما يقتضيه ، وأولى من ذلك الاستفهام كقولك : أزيداً ضربته ؟ لأن الاستفهام بالفعل أولى ، فكان تقدير الفصل (٧) أولى فكان النصب أولى ، فكذلك كان أزيداً ضربته ؟ أحسن من قولك (٨) : أزيداً ضربته ؟ وليس هل زيداً ضربته ؟ مثل أزيداً ضربته ؟ لا في الرفع ولا في

-
- (١) جملة (زيادة) عن ل ، س .
(٢) في ت ، ب : (على جملة ذات وجهين كقولك زيد ضربت وعمرو أكرمه) ، وهو خطأ .
(٣) فعلية (: ساقطة من و ، ش ، س ، ت .
(٤) في ش : (أكرمه) ، وهو تحريف .
(٥) في ل ، ب ، ت ، س : (اختير) ، وما أثبتناه أصح .
(٦) في ر (فكان تقدير الفعل) ، ولا يستقيم معها المعنى .
في ت ، ل (لتتوفر عليه أولية ما يقتضيه أولى فكان تقدير الفعل أولى) ، وهو متناقض .
(٧) قولك (ساقطة من : ش .
(٨) قولك (ساقطة من : ش .

النصب ، لاقضائها لفظَ الفعل ، فلذلك كان (١) شاذاً بخلافه في
 الهزمة لتصرفهم فيها ، أو لأنَّ (هَلْ) في أصلها بمنزلة (قَدْ) ،
 وأمثلة بقية القسم سواء ، ومنه 'عطف' الجملة المتكسمة فيها على
 جملة فعلية ، وذلك أنَّكَ إذا قدَّرتَ الفعل (٢) في الثانية تناسب
 الجملتان في كونهما فعليتين ، (فكان تقديرُ الفعلِ أولى ليحصل
 التناسبُ فكانَ النصبُ أولى ، وإنما حسنَ الرفعُ مع [٣٩ و]
 ما تقدَّم مع الجملة الفعلية) (٣) ؛ لأنها انقطع ما بعدها عما قبلها ،
 وكذلك (إذا) التي للمفاجأة ، وإذا نُصبَ مثلُ قوله تعالى : { وَأَمَّا
 ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ } (٤) على القراءة الشاذة (٥) ، فالتقديرُ (وأما
 هدينا) (٦) ثمود فهديناهم) ، لأنَّ الفعلَ لا يليها ، ورُويَ قوله (٧) :

١٢٠- فَأَمَّا تَمِيمٌ تَمِيمٌ بِنُ مُرٍّ
 فَأَلَنَاهُمْ الْقَوْمُ رُوبَى نِيَّاسَا

-
- (١) في ل (هَلْ) .
 (٢) (الفعلُ في الثانية) ساقطة من ش .
 (٣) ما بين القوسين ساقط من ر .
 (٤) سورة فصلت الآية : ١٧ .
 (٥) عن الحسن (وأما ثمود) بفتح الدال بلا تنوين وافقه
 المطوعي هنا خاصة بخلفة وعنه أيضا بالرفع والتنوين وافقه
 الشنبرودي فيه ، والجمهور على ضم الدال بلا تنوين على
 الابتداء والجملة بعده خبره ، وهو متعين عند الجمهور لأنَّ أمَّا
 لا يليها الا الابتداء فلا يجوز فيه الاشتغال الا على قلة كما قال
 السمين . اتحاف فضلاء البشر ص ٣٨١ .
 (٦) (هدينا) ساقطة من ت ، وفي ل ، ش : (فهديناهم) ، وفي
 ر : (فهديناهم فهديناهم) .
 (٧) البيت لبشر بن أبي جازم ، روي : الخثراء الانفس لمخالطة
 النعاس ، الكتاب ٤٢/١ ، نصوص في النحو العربي للدكتور
 يعقوب بكر ص ٣٣ ، اساس البلاغة ١/١٩٨ ، الديوان
 ص ١٩٠ .

بالرفع والنصب ، وقد توهّم قوم النصب بعد أمّا لاقتضائها الفعل لما فيها من [معنى] ^(١) لشرط ، وليس بشيء ، لأنّه يستلزم إختياره ، وهو ضعيف مع تقدم الجملة النعلية فهو في غير ذلك أجدر . وأمّا الموضع الذي يستوي فيه الأمران فإن تكون الجملة الاولى ذات وجهين : مشتملة على جملة اسمية وجملة فعلية فيكون الرفع على تأويل الاسمية ، والنصب على تأويل الفعلية ، فإن زعم زاعم أن هذا المعنى يقتضي تقابلها فيرجع الامر الى ما كان عليه وهو اختيار الرفع ، والجواب أن قرينة النصب أقوى من قرينة الرفع لقربها من الثانية ؛ لأن الفعلية منهما هي التي تلي الثانية فلما ترجّحت ^(٢) عليها قابل ما فيها من الرجحان ذلك الاصل وقابلت هي باعتبار نفسها بالجملة الاسمية ، فاستوى الأمران لذلك ، فذلك كان زيد قام وعمر أكرمه ، مستويان . وأمّا القسم الرابع الذي يجب فيه النصب ، فلأنّه ولي الجملة ^(٣) ما لا يجوز أن يكون بعده إلاّ الفعل فوجب تقدير الفعل بعده لما يقتضيه ، وإذا وجب تقدير الفعل وجب النصب إذ الرفع لا يكون إلاّ بالابتداء ، وقد تبين أن الموضع موضع لا يقع فيه المبتدأ كقولك : إن زيدا أكرمه أكرمه ، ألا ترى أنّك ^(٤) لو رفعت المبتدأ بعد حرف الشرط ، وهو غير جائز ، فوجب تقدير الفعل ، والفرض أنّه متعد فوجب تقديره متعدياً اليه فوجب نصبه لتعلقه به تعلق المفعولية ، ولذلك وجب نصب مثل قوله ^(٥) :

- (١) (معنى) زيادة عن ر .
 (٢) في ر : (الفعلية) .
 (٣) في ش : (فلا يجوز) ، وهو تحريف .
 (٤) في و : (اذا قلت) ، وهو خطأ .
 (٥) البيت للنمر بن تولب من قصيدة يصف بها نفسه ويعاتب زوجته على لومها له وتمامة : (واذا هلكت فعند ذلك =

وكذلك هَلَا زيدا ضربته ! وما كان مثله ، وأما قولهم : زيد قام وزيد ضرب ، فليس من هذا الباب ، إذ ليس تسلطاً على ضمير الاول ولا على ما يتعلق به تسلط المفعولية ، وما كان كذلك فليس من هذا الباب ، وحكمه أن يكون مبتدأ إن لم يكن قبله ما يرجح به تقدير الفعل على المختار (١) ، وفاعلاً على الوجوب إن كان معه ما يرجح تقديره ، فالاول كقولك : زيد قام ، والثاني كقولك (٢) : زيد قام ؟ والثالث كقولك : إن زيد قام (٣) ، فالذي أوجب النصب على جهة المفعولية في قولك : إن زيدا ضربته هو الموجب المرفع على الفاعلية في قولك : إن زيد قام ، لأن الموضع موضع يجب فيه النصب بتقدير الفعل ، وإذا وجب تقدير الفعل كان الاسم معمولاً على حسب ما يقتضيه ، فلذلك يتعين النصب إن زيدا ضربته ، وتعين الرفع في إن زيد قام .

حذف المفعول به

(فصل) وحذف المفعول به كثير ، وهو في ذلك على

نوعين : الى آخره .

فأجزعي () ، المقتضب ٧٦/٢ ، ابن يعيش ٨٢/١ ، المغني ١٦٦/١ ، شرح شواهد المغني للسيوطي ٤٧٢ ، ابن عقيل ٤٤١/١ ، العيني ٥٣٥/٢ ، الخزائن ١٥٢/١ ، الدياتون ص ٧٢ ، شرح أبيات سيبويه للنحاس ص ٩٤ .

- (١) (على المختار) ساقطة من ر .
- (٢) في و : (إن) وهو وهم .
- (٣) (والثالث كقولك إن زيد قام) ساقطة من ب .

قال الشيخ : ذلك على نوعين : تارة يُحذفُ 'فِيُعْلَمُ' من يرجعُ إليه ، وتارة لا يُعْلَمُ من يرجعُ إليه ، فالتسمُ الذي يُعْلَمُ من يرجعُ إليه على ضربين : مضمَرٌ وقد تقدم ما يقتضيه كالمضمَر الواقع مفعولاً في صلة الذي ، أو خبر المبتدأ ، أو صفة الموصوف ، أو حال ذي الحال ، أو مفعول ظاهر غير مضمَر ، فلا يكون إلا في سياق النفي [فيعمُ] (١) كقوله تعالى : { لَا تَقْدُمُوا بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ } (٢) ، لأنه إذا قُدِّرَ لا تقدموا شيئاً كان نكرة في سياق النفي فيعمُ الجنس ، والجنسُ معلومٌ .

وأما القسم الثاني ، فهو على ضربين : ضربٌ يُقَدَّرُ المفعولُ به من حيث الجملة كقولك : ضربتُ ، فهذا لا يُعْلَمُ لا بالتخصيص ولا بالتعميم ، ولكن يُقَدَّرُ مضروباً لا غير . واقسمُ الآخرُ أن يكونَ التكلمُ [٣٩ ظ] قسداً إلى نفس الفعل لا باعتبار وقوعه كقولهم : فلان يُعْطِي ويمنعُ كأنه قال : يُوقِعُ الاعطاءَ ويوقِعُ المنعَ فجعلَ المفعولُ بهِ نسياً منسياً كأنه من جنسِ الأفعال غير المتعدية .

المفعولُ فيه

قال : إنما لم يذكرْ حدهُ لما في لفظ المفعول فيه من الدلالة عليه فكأنه قال : المفعولُ فيه هو الذي فعلَ فيه الفعلُ ، قوله : « وكلاهما ينقسمُ إلى مبهمٍ وموقتٍ » ، فتسمُ ظرفَ الزمانِ والمكانِ إلى مبهمٍ وموقتٍ ، والذي يقعُ ظرفاً من المكانِ ليس إلا المبهمُ ، فلا يستقيمُ تقسيمه الظروفَ الزمانيةَ والمكانيةَ مطاقاً إلى مبهمٍ وموقتٍ ،

(١) (فيعمُ) : زيادة من شي .

(٢) سورة الحجرات الآية : ١ .

ثم اختلفت عبارات النحويين في تعريف المبهمة والموقت^(١) ، فمنهم من ظن أن المبهمة هي النكرة والموقت هو المعرفة ، وهذا فاسد ، ظاهر الفساد ، ووجه الفساد قولنا : باتفاق ضربته مكانك ، وهو معرفة ، ولو كان وقتاً لم يمح أن يقع ظرفاً ، ومنهم من ظن أن الموقت هو المحدود ، والمبهمة غير المحدود ، وهو غير مستقيم ؛ لأن الفرسخ والبريد وما أشبههما من الظروف محدودة بقياس مخصوص ، وهو يتصّب انتصاب الظروف بلا خلاف ، ولو كان الظرف الموقت هو المحدود لامتنع نصب هذه على الظروف ، ومنهم من قال : إن الموقت هو الذي له اسم باعتبار ما هو داخل في مسماه والمبهمة ما له اسم باعتبار ما ليس داخل في مسماه ، وهذا هو الذي يطرد ، فالدار على هذا موقت والفرسخ مبهم ؛ لأن الدار لها اسمها^(٢) من جهة ما دخل في مسماها من البناء والسقف وغيره ، والفرسخ له اسم باعتبار قياس غير^(٣) داخل في مسماه ، ثم لم يستثن من الموقت في كونه يقع^(٤) ظرفاً إلا قولهم : ذهب الشام بلا خلاف ، ودخلت الدار^(٥) باعتبار كل موقت ، هذا قول أكثر النحويين ، وقال بعضهم : بل الدار مفعول به^(٦) ، والخلاف مبني على أن دخلت هل^(٧) هو متعد أو غير متعد ، فمن قال : هو غير متعد حكم بأن الدار ظرف ، ومن قال : إنه متعد حكم بأن الدار

(١) (والموقت) ساقطة من : ش .

(٢) في ش : (اسمه) ، وهو خطأ .

(٣) في ر : (ليس) ، وهو خطأ .

(٤) (يقع) ساقطة من و .

(٥) (الدار) ساقطة من : ل .

(٦) (به) ساقطة من : ر .

(٧) (هل) : ساقطة من و .

مفعولٌ به ، فمن قال : إنه غير متعدي قال : لأنَّ ضدهُ خرجتُ ،
 وخرجتُ غير متعدي باتفاق كذلك دخلتُ ، ومن قال : إنه
 متعدي ، قال : المتعدي هو الذي لا يُعقل إلاَّ بمتعلق وغير المتعدي
 هو الذي يُعقل بنفسه من غير متعلق ، وهذا لا يفهم إلاَّ
 بمتعلق ؛ لأنَّك لو قدرت انتفاء المدخول إليه عن الذهن لم يفهم
 معنى الدخول ، كما أنَّك لو قدرت انتفاء متعلق الضرب عن
 الذهن لم يفهم معنى الضرب بخلاف القيام ^(١) ، فإنَّك لو قدرت
 انتفاء الموضع عن الذهن لفهمت معنى القيام ^(٢) ، ^(٣) ، فليس الموضع
 باعتبار القيام كالموضع باعتبار الدخول عند هؤلاء إذ عُلِّق معنى
 القيام مع الذهول عن الموضع ولم يُعقل معنى ^(٤) الدخول ^(٥) مع
 الذهول عن الموضع فدلَّ على أنَّه متعدي .

ثمَّ قال : ومنها ما يستعمل اسماً ^(٦) وظرفاً ، وهو ما جاز أن
 تعقب عليه العوامل كما ذكر . ومنها ما لا يستعمل إلاَّ ظرفاً
 ولا يُعرف إلاَّ بالسماع . ووجه الحكم عليه بأنَّه لا يستعمل
 إلاَّ ظرفاً هو أنَّه كثر في استعمالهم ولم يجيء إلاَّ منصوباً على
 الظرفية فدلَّ ذلك على أنَّه لو كان مِمَّا يقع غير ظرفٍ لوقع في
 كلام ما غير ظرفٍ فكما أن سقياً ورعياً في المصادر كذلك ،

(١) في و : (القياس) وهو تحريف .

(٢) في و : (القياس) وهو تحريف .

(٣) في ش : (مع الذهول عن الموضع) .

(٤) (معنَى) ساقطة من ل ، ت ، ش .

(٥) في س : (الذهول) ، وهو تصحيف .

(٦) (اسماً) ساقطة من ز .

والأمثلة (١) ، قوله : « سرنا ذات (٢) مرة » وشبهه * وقوله :
« ومثله عِنْدَ وَسْوَى وَسْوَاءَ فِي الْاِكْنَةِ » ، إِلَّا أَنْ (عِنْدَ)
تَدْخُلُ عَلَيْهَا (مِنْ) فَلَمْ تَلْزِمِ الظَّرْفِيَّةَ ، وَأَمَّا (سِوَى وَسْوَاءَ)
فَلِلنَّاسِ فِيهِمَا مَذْهَبَانِ : أَحَدُهُمَا أَنَّهُ بِمَعْنَى (غَيْرِ) ، فَتُعْرَبُ
كَغَيْرِ (٣) ، وَمَذْهَبُ سِوَيْهِ أَنَّهَا مُتَّصِبَةٌ عَلَى (٤) الظَّرْفِيَّةِ أَبَدًا وَلَا
تُسْتَعْمَلُ غَيْرَ ظَرْفٍ (٥) وَالِدَلِيلُ عَلَى ذَلِكَ أَنَّ (سِوَاءَ) لَمْ تَجِءْ
إِلَّا مُنْصُوبَةً إِلَّا فِيمَا شَدَّ مِنْ قَوْلِهِمْ (٦) :

وَمَا قَصَدَتْ مِنْ أَهْلِهَا لِسِوَائِكَا ١٢٢-
إِذْ لَمْ يُسْتَعْمَلْ إِلَّا مُنْصُوبَةً فَذَلِكَ مَا أَرَدْنَاهُ مِنْ كَوْنِهَا غَيْرَ
مُتَّصِرَةٍ ، وَسِوَى مِثْلِهَا وَلَا قَائِلَ بِالْفَرْقِ ، وَبَيَانُ الظَّرْفِيَّةِ فِيهَا هُوَ أَنَّ
الْعَرَبَ تَجْرِي الظَّرُوفَ الْمَعْنَوِيَّةَ الْمَقْدَرَةَ [٤٠ و] مَجْرَى الظَّرُوفِ
الْحَقِيقِيَّةِ ، فَيَقُولُونَ : جَلَسَ فُلَانٌ مَكَانَ فُلَانٍ ، وَأَنْتَ عِنْدِي مَكَانَ

- (١) فِي ل : (وَالْاِمْتِلَاءُ مَذْكُورَةٌ فِي الْكِتَابِ ، وَلَا يَسْتَقِيمُ مَعَ السِّيَاقِ
وَالْمَعْنَى *
(٢) فِي و : (مَرَّةٌ مَرَّةً) وَهُوَ وَهْمٌ *
(٣) مَذْهَبُ الْكُوفِيِّينَ : إِنَّ سِوَى تَكُونُ اسْمًا وَتَكُونُ ظَرْفًا ،
وَمَذْهَبُ الْبَصْرِيِّينَ لَا تَكُونُ إِلَّا ظَرْفًا الْإِنْصَافُ ٢٩٤/١ *
(٤) عَلَى : سَاقِطَةٌ مِنْ وَ ، ش ، ل ، ت ، ب ، س *
(٥) قَالَ سِيبَوِيهٌ : سِوَى لَا يَكُونُ اسْمًا إِلَّا فِي الشَّعْرِ ، قَالَ بَعْضُ
الْعَرَبِ : لَمَّا اضْطُرَّ فِي الشَّعْرِ جَعَلَهُ بِمَنْزِلَةِ غَيْرِ ، الْكِتَابُ
٢٠٣/١ *
(٦) الْبَيْتُ لِلْعِشِيِّ فِي دِيْوَانِهِ وَصَدْرُهُ : (تَجَانَّفَ عَنْ جُلِّ
الْيَمَامَةِ نَاقَتِي) تَجَانَّفَ : مَالَتْ ، أَوْ انْحَرَفَتْ ، (جُلِّ)
فِي الدِّيْوَانِ : أَيُّ جَمِيعِ انْحَاءِ الْيَمَامَةِ ، وَفِي غَيْرِهِ جَوُّ : اسْمٌ
مَكَانٌ * الْكِتَابُ ١٣/١ ، ٢٠٣ ، الدِّيْوَانُ ص ٨٩ ، الْمُقْتَضَبُ
٣٤٩/٤ ، الْاضْدَادُ فِي الْلُغَةِ ص ٣٣ ، ابْنُ يَعْيشَ ٨٤/٢ *
الْإِنْصَافُ ٢٩٥/١ ، مَا يَقَعُ فِيهِ التَّصْحِيفُ ص ٢٩٧ ، اِسْأَسُ
الْبَلَاغَةُ ٧٣/١ ، الْحِجَّةُ لِلْفَارْسِيِّ ١٨٧/١ *

فلان^(١) ، ولا يحنون إلا منزلة في الدهن مقدرة فينبونه نصب الظروف الحقيقة فكذلك إذا قالوا : مررت برجل سواك وسوايك ، إنما يحنون مكانك وعوضاً منك من حيث المعنى فانتصب ذلك الانتصاب ، وأما حجة من قال : إنها بمعنى غير يعثورها الأعراب على اختلاف وجوهه فالتنقل والمضى ، أما المعنى فقولهم : مررت برجل سواك مثل قولهم : مررت برجل غيرك^(٢) ، وأما النقل فقول الشاعر^(٣) :

١٢٣- وَلَمْ يَبْقَ سِوَى الْعَدُوِّ وَأَنْ
دِنَاهُمْ كَمَا دَانُوا

وتقول : ما ضربت سواك وما جاني سواك ، والجواب ما ذكرناه من أن سواء لا تستعمل إلا منصوبة ، ومحيطها معنى غير منصوبة^(٤) ، ثماذ ، ولا قائل بالفرق بينه وبين سوى ، (وما ذكروه من المعنى مردود ؛ لأنه يؤدي إلى رفع سواء^(٥))^(٦) ، ولم يستعمل ، فردّه إلى الظرف أولى ليوافق كلام العرب ، وإن كان مخالفاً للظاهر ،

(١) (وانت عندي مكان خلاف) ساقطة من ت .

(٢) الانصاف ٢٩٤/١ ، ٢٩٦ .

(٣) البيت للفنّد الزماني - شهل بن شيبان - من قصيدة قالها

في حرب البسوس ، دِنَاهُمْ كَمَا دَانُوا : فعلنا بهم مثل فعلهم بنا ، فقد ورد سِوَى فاعل وبذلك خرج عن الظرفية ،
الاشموني ١٥٩/٢ ، ابن عقيل ٥١٩/١ ، شرح التبريزي على ديوان اشعار الحماسة لابي تمام ١٣/١ ، الخزانة ٥٧/٢ ،
العيني ١٢٢/٣ ، مشاهد الانصاف ص ١٢٥ .

(٤) في ل : (استعمال ضمير المذكر اي منصوباً محيثة منصوباً) .

(٥) في ل : (سِوَى) ، وهو تحريف .

(٦) ما بين القوسين ساقط من ش .

وأما البيتُ وغيره من الكلام فهو صفةٌ لموصوفٍ محذوفٍ وذلك المحذوف هو الذي دخلَ عليه العاملُ ووجهه ما تقدمَ لِمَا يلزم من رفعِ سَوَاءٍ ^(١) وخفضِها ، ولم يأتِ فحمله على وجهه يوافق استعمالهم ، وإن كان بعيداً أو لى من حمله على وجهه يخالف استعمالهم ، وإن كان قريباً ولا خلاف في هذا الأصل .

قوله : ومِمَّا يختارُ فيه أنْ يلزم الظرفية صفةُ الاحيان تقول : سيرَ عليه طويلاً .

قال : إنما اختيرَ فيه التسميُ ؛ لأنَّ في مخالفةِ النصب خروجاً عن القياس من وجهين : أحدهما حذفُ الموصوفِ وإقامة الصفة مقامه ، والآخر وقوعه موقعَ الفاعلِ إذا قلت : سيرَ عليه كثيراً .

(فصل) وقوله : وقد يُجعلُ المصدرُ حيناً لسةً الكلام إلى آخره . ثمَّ مثلَ بقوله : مقدمُ الحاجِ .

قال الشيخُ رحمه الله : تقدمَ الحاجِ عندي لا يليقُ أنْ يُمثلَ به هنا ؛ لأنَّه يُحتملُ أنْ يكونَ مصدرًا ويُحتملُ أنْ يكونَ زماناً بأصل وضعه ؛ لأنَّ مَفْعَلٌ من يَفْعَلُ يكونُ للزمانِ ويكونُ للمصدرِ فجعله هنا للمصدرِ بالأصالة معدولاً عنه إلى الظرفِ خروجاً عن القياس ، والمثلُ بالشالِ مستدلاً على حكمِ إدعاءِ لا يمثلُ بما هو على خلاف ما ذكرَ عنه ظاهراً ، بل ولا يُحتملُ ، وهذا هو على حذفِ المضافِ مع كونه تجوزاً .

(١)

(١) في ل : (سَوِي) ، وهو تحريف .

(٢) في و : (لَان) وهو تحريف .

قوله : وقد يذهبُ بالظرفِ عن أنْ يُقدَّرَ فيه معنى فسي
إتساعاً •

قال الشيخ : إِنَّمَا تُنْصَبُ عَلَى الظرفِ الأسماءُ الظاهرةُ دونَ
المضمرة كقولك : خرجتُ يومَ الجمعة ، ولا تقول : يومَ الجمعةِ
خرجتُهُ على أنْ يكونَ التضميرُ ظرفاً ، وسرهُ هو أنهم قصدوا إلى
أنْ يكونَ في اللفظِ إشعارٌ بالظرفيةِ ، فعلى هذا إذا قلت : يومَ
الجمعةِ خرجتُهُ كانَ جارياً مجرى المفعولِ بهِ على الإتساعِ ، ولا
يُتَّسَعُ إِلَّا فيما كانَ لهُ شبهٌ مما يتعدى إلى مثله ، فذلك اتَّسَعَ
في غيرِ المتعدي تشبيهاً لهُ بالمتعدي إلى واحدٍ ، فقليلُ اليومِ خرجتُهُ
تشبيهاً بقولك : زيداً ضربتُهُ ، وفي المتعدي إلى واحدٍ تشبيهاً لهُ
بالمتعدي إلى اثنين ، فقليلُ اليومِ ضربتُهُ زيداً تشبيهاً بقولك : زيداً
أعطيتُهُ درهماً ، ولم يُتَّسَعْ في المتعدي إلى ثلاثةٍ فلا يُقالُ : اليومِ
أعلمتُهُ زيداً عمراً قائماً ؛ لأنَّهُ ليس في كلاهما متعدٍ إلى أربعةٍ حتَّى
يُشَبَّهَ هذا بهِ في الإتساعِ ، واختلفَ في المتعدي إلى اثنين هل
يُتَّسَعُ فيه في الظرفِ أو لا ؟ فأجاز بعضهم اليومِ أعطيتُهُ زيداً
درهماً ، تشبيهاً بقولهم : زيداً أعلمتُهُ عمراً قائماً ، ومنعه بعضهم ؛
لأنَّ المتعدي إلى ثلاثةٍ قليلٌ محصورٌ بخلافِ المتعدي إلى واحدٍ أو
اثنين فلا يلزمُ من إتباعهم فيما كانَ [٤٠ ظ] مشبَّهٌ كثيراً إتساعهم
فيما كانَ مشبَّهٌ قليلاً • قوله : ويضافُ إليه ^(١) • [كقولك ^(٢) :

(١) (قوله ويضافُ إليه) ساقطةٌ من ش ، وفي ر (قوله
ويضافُ إليه المبتدأ) •

(٢) هذا الرجز لم أجد أحداً من النحويين كملَّه أو نسبَّه ، وقد
ذكره سيبويه في كتابه ١/٨٩ ، ٩٠ ، ٩٩ ، وهو من إضافة
سارق إلى الظرفِ إتساعاً ، ابن يعيش ١/٤٦ ، الخزانة
١/٤١٥ ، شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٢/٦٥٥ ، الحجة
للفارسي ١/١٤ •

قال : وهذا متمحض للمفعول به إيساعاً ؛ لأنَّ المضاف إليه إما أن يكون فعلاً أو مفعولاً به ، ولو كان مفعولاً فيه لكان منصوباً فهذا ممّا يقوّي استعمالهم مفعولاً به . قوله : « ويضمّر عامله على شريطة التفسير » ، وضابطه أن يتقدّم ظرف وبعد فعل أو ما هو في معنى الفعل كقولك يوم الجمعة أنت (٢) ضارب فيه ، مسلط على ضمير ذلك الظرف باظهار « في » إذ لو لم تظهر « في » لكان متبعاً فيه كما تقدّم في الفصل الذي قبله (٣) .

المفعول معه

قول صاحب الكتاب : هو المنصوب بعد الواو الكائنة بمعنى مع .

قال الشيخ : (قوله هو المنصوب بعد الواو الكائنة بمعنى مع) (٤) إنّما يكون معرفاً لما هو موجود فيما يتكلم به متكلم ، فأمّا إذا قصد تعريف حقيقة لتمييز عند المنشيء للكلام لعطيه بعد تعقله ما يستحقّه من الاعراب أفضى ذلك الى الدور ؛ لأنّه إنّما يعطيه النصب بعد معرفة كونه مفعولاً معه ، وإذا حصل النصب حدّاً له فقد توقف كل واحد منهما على الآخر ؛ لأنّه لا يتعقله حتّى يكون منصوباً ، ولا يكون منصوباً حتّى يتعقله ، وإنّما قال : هو المنصوب ؛ لأنّ ثمّ أشياء كثيرة الواو فيها (٥) بمعنى

- (١) ما بين القوسين المعقوفين زيادة عن ل وإثباتها احسن .
- (٢) في ل : (خارج) ، وهو خطأ .
- (٣) في ل : زيادة سطر ونصف وهي من الحواشي .
- (٤) ما بين القوسين ساقط من ل .
- (٥) (فيها) : ساقطة من و ، ش ، ت ، ل .

مع ، ومع ذلك ليس مفعولاً معه ، كقولك : كل رجل وضعته ،
وما أنشأ زيداً وعمراً ؟ (١) قال : هو المصوب لتمييز به عن هذا .
قال الشيخ : شرط أن يكون مشتركاً بينه وبين فاعل قبله .
إمّا لفظاً وإمّا معنى ، فإن كان لفظاً فلا يخلو (٢) إمّا أن يصح
العطف أو لا ، فإن صح العطف جاز الوجهان على السواء ،
كقولك : خرجت أنا وزيد ، وإن لم يصح العطف فالنصب هو
الوجه كقولك : خرجت زيداً ، وإن كان معنى فلا يخلو إمّا أن
يصح العطف أو لا ، فإن صح العطف فهو أولى كقولك : ما لزيد
وعمر ، وإن لم يصح العطف فالنصب هو الوجه ، كقولك : مالك
وزيداً ؟ وإن صح العطف على ضعف جاز النصب على ضعف (٣) ،
وقوله تعالى : { فَاجْمَعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ } (٤) ، على
قراءة الجماعة مفعول معه باعتبار أنه في المعنى مشترك بينه وبين
فاعل (اجمعوا) ، وببأنه من وجهين : أحدهما أنه لو لم يكن لكان
معطوفاً على (أَمْرَكُمْ) ولو كان معطوفاً على (أَمْرَكُمْ) لكان
التقدير ' اجمعوا أَمْرَكُمْ وأجمعوا شُرَكَاءَكُمْ ' (٥) ، ولا
يقال ' إلا أجمعت أَمْرِي ، وجمعت شُرَكَائِي ، والآخر ما ثبت
من قراءة يعقوب (٥) (شُرَكَاءُكُمْ) ، بالرفع ، وإذا اجتمع

- (١) انظر الانصاف ٢٤٨/١ .
- (٢) (اجازة النصب على ضعف) ساقطة من ر .
- (٣) سورة يونس الآية : ٧١ .
- (٤) ما بين القوسين ساقط من ر .
- (٥) فيعقوب قرأ برفع الهمزة عطفاً على الضمير المرفوع المتصل
باجمعوا ، وحسنه الفصل بالمفعول ، ويجوز أن يكون مبتدأ
حذف خبره والباقيون بالنصب نسقاً على أَمْرَكُمْ .
اتحاف فضلاء البشر ص ٢٥٣ .

قراءتان لاحداهما تأويلان : أحدهما موافق للقراءة الأخرى كان
 جملة على الموافق أولى لئلا يؤدي الى اختلاف المعاني والاصطلاح
 اتفاقهما [والله أعلم بالصواب] (١) .

لمفعول له

قال صاحب الكذب : هو علة الأقدام على الفعل .
 قال الشيخ : قياس قوله في المفعول منه أن يقول : هو
 المنصوب لعلته الأقدام على الفعل لأنه إذا لم يقل المنصوب دخل
 تحته كل ما يكون علة ومن جملة المخفوض ففسد الحد : لأن
 كلامنا في المنصوبات .

قال الشيخ رحمه الله : كلما يذكر مفعولاً من أجله فهو
 علة الأقدام على الفعل فإذا قلت : ضربته تأديباً ، فالتأديب سبب
 الضرب ، فإن قلت : كيف يكون الضرب سبباً لشيء ، وذلك
 الشيء سبب له ونحن نقطع بأن الضرب سبب للتأديب ؟ فالجواب
 أن التأديب له جهتان : هو باعتبار احداهما سبب وباعتبار الأخرى
 مسبب ، فباعتبار عقلية ومعلوماته وفائدته سبب للضرب وباعتبار
 وجوده مسبب للضرب . فالوجه الذي كان به سبباً غير الوجه
 الذي كان به مسبباً ، وإنما يتأقضى أن لو كان سبباً مسبباً لشيء
 واحد من وجه واحد فكل فعل هو سبب لوجود أمر فإن
 معقولة ذلك الأمر سبب للأقدام على الفعل كقولك : أسلم تدخل
 الجنة ، فالإسلام سبب لدخول الجنة ، ومعقولة دخول الجنة (٢)

(١) ما بين المعقوفين : زيادة من (١) .
 (٢) (معقولة دخول الجنة) : ساقطة من ش .

وفائدته 'سبب' للإقدام على الاسلام ، وكذلك قولهم : ابن بناء
تستظل به ، فالبناء 'سبب' للاستظلال وعقولية الاستظلال [٤١ و]
هو الحامل على البناء .

قال صاحب الكتاب : وله ثلاث شرائط الى آخره .

قال الشيخ : وإنما اشترط ذلك ليقوى معنى التعليل فيصح
حذف الحرف الدال عليه ، فوزانه وزان الظرف باعتبار حذف
« في » ، فشرطه أن يكون اسماً ظاهراً ليقوى أمر الظرفية فيصح
حذف « في » ، ووجه قوة التعليل عند وجود (١) هذه الشرائط
أنها الغالب في التعليلات فكان فيها تنبيه على التعليل ، فصح حذف
اللام لما فيها من القوة ، فاذا فات شيء منها ضعفت دلالة التعليل
واحتمل الى حرف التعليل ، كما أنه اذا غيّر اسم الزمان الظاهر
بمضمر أو إشارة وجب الايمان بحرف الظرف ، كقولك : يوم
الجمعة خرجت فيه ، وخرجت في هذا اذا كانت الإشارة الى زمان ،
ولو قلت يوم الجمعة خرجته لم يستقيم إلا على الاتساع لا على
الظرف .

الحال

قال الشيخ : (قدّم شبه الحال على حده وأقسامه ولم يفعل
ذلك في غيره ؛ لأنه أول المنبّهات فنبّه على الابتداء بها فذكر
الشبه أول الأمر لذلك) (٢) وحده بقوله : « وجبها لبيان هيئة

(١) (وجود) : ساقطة من ر .

(٢) في له ذكر مكان العبارة المحصورة بين القوسين كلاماً مخالفاً ،
لا يتفق مع المعنى .

الفاعل أو المفعول ، ؛ لأنَّ حدَّ الالفاظ إِنَّمَا هو باعتبار موضوعها ، فيه يَتميزُ بعضها عن بعض ، ولمَّا كان موضوع الحال ^(١) على هذا المعنى صحَّ أنْ نجعلهُ فصلاً لها ، وإنْ كانت العبارة على غير اصطلاح المتكلمين في نظم الحدود ، إلاَّ أَنَّهُ على التحقيق مستقيم ، لأنَّ الغرض بالحدِّ تمييزُ المحدود وهو حاصلٌ بذلك حمولة من نظم اصطلاح المتكلمين ، وإذا قُصِدَ مجيئه على المصطلح ، قيل الحال هو اللفظ الدالُّ على هيئة فاعل أو مفعول ، وقد اُتِيَ على مثل ذلك بأنَّه يدخل فيه الصفة فيكون غير مطرد ، وبيان دخولها أَنَّكَ إذا قلت : جاني رجل عالم فهو لفظ دالٌّ على هيئة فاعل ، وأكرمت رجلاً عالماً فهو لفظ دالٌّ على هيئة مفعول . فهذا وجيدٌ فيه الحدُّ ، وليس بالحدود فيحصل أَنَّهُ غير مانع . وأجيب عنه بأنَّ المراد من حدود الالفاظ أن يكون اللفظ دالاً على ما ذكروا ، وإذا كان الحال هو الدالُّ على هيئة الفاعل باعتبار الوضع خرجت الصفة عن ذلك ، لأنَّ قولك : جاني رجل عالم لا يدلُّ إلاَّ على هيئة ذات ، وإنَّما أخذ كونه فاعلاً من غير جهة دلالتها بخلاف الحال فإنَّها موضوعة دالة على هيئة فاعل أو مفعول بنفسها ، وتبيَّن من ذلك بأنَّكَ تقول : زيد رجل عالم ^(٢) ، فتجد دلالة عالم في مثل ذلك كدلالاته في ما تقدَّم ، ولا ^(٣) تقول : زيد قائماً أخوك ، لانقضاء الفاعل والمفعول ثبت أن وضع الحال للدلالة على هيئة الفاعل دالاً عليه ، والصفة دالة على هيئة ذات مطلقاً من غير تقييد ، وقد حدَّ بعضهم الحال بأنَّ قول : هو اللفظ الذي يبيِّن كيفية وقوع الفعل وهو في ^(٤) المعنى أيضاً مستقيم ،

(١) (على) : ساقطة من ل ، ب ، هـ ، ت ، ث

(٢) في ت : (رجلٌ زيدٌ عالم) ، وهو وهم .

(٣) في و : (وتقول) وهو وهم .

(٤) في و : (الوضع) والكلام غير متفقٍ معها .

وَأِنْ كَانَ الْأَوَّلُ أَوْضَحَ فِي بَابِ الْحُدُودِ لِأَنَّهُ ذَكَرَ فِيهِ الْمَاهِيَةَ
باعتبارِ الوضعِ ، لأنَّ ماهية الالفاظِ الموضوعاتِ إنما هو باعتبارِ
موضوعاتها ، وليسَ في هذا إلاَّ ذكرُ اللازمِ ، وهو كيفية وقوعِ
الفعلِ ، والحالُ في قولك : جاءَ زيدٌ ركباً ، ليسَ ماهيتها في الوضعِ
بيانَ كيفية وقوعِ الفعلِ وإنما موضوعها ذاتُ " قامَ بها المعنى
المشتقة " هي منه ، ولكنَّهم وضعوها وضماً مقيداً بالفاعلِ خاصةً فجاءَ
ذلكَ من لازمها ، لا أنَّه من ماهية موضوعها ، وأمَّا قولُ بعضِ
التحويينَ في حدِّها كلُّ نكرةٍ جاءتْ بعدَ معرفةٍ (١) قد تمَّ الكلامُ
دونَها فيمَّا لا حاصلَ له ، لأنَّ حدَّ الالفاظِ إنما يكونُ باعتبارِ
مدلولاتها حسبَ ما تقدَّم ، وهذا الحدُّ عريٌّ عن المعنى . وأمَّا
قوله : « قد تمَّ الكلامُ » فليسَ أيضاً بمعنى يتعلَّقُ بمدلولِ الحالِ ،
وإنَّما هو لأمرٍ آخرَ يكونُ تبعاً (٢) الحالِ فَيُبينُ أنَّ هذا الحدَّ
عريٌّ عن مدلولِ [٤١ ظ] الحالِ من حيثُ هو ، ثمَّ [هو] (٣)
فاسدٌ حيثُ إنَّنا نجدُ كثيراً من الالفاظِ موافقةً لما ذكرَ ، وليسَ
بحالٍ ، كقولك : ضربتُ رجلاً وضربتُ يوماً وضربتُ تأديباً وأشباهَ
ذلكَ ، فكلُّها نكرةٌ جاءتْ بعدَ معرفةٍ قد تمَّ الكلامُ دونَها وليستَ
بحالٍ .

(فعمل) قال الشيخُ : نبَّهَ في هذا الفصلِ على أنَّ الفاعلَ
المقيدَ فعله بحالٍ قد يكونُ فاعلاً لفظاً ومعنى ، وقد يكونُ فاعلاً
معنى لا لفظاً وكذلك المفعولُ . فقال : والفاعلُ فيها إمَّا فعلٌ أو
شبهه من الصفاتِ أو معنى فعلٍ . فالفعلُ معروفٌ وشبهه ، أعني به
اسمُ الفاعلِ ، واسمُ المفعولِ والصفةُ المشبهةُ بهما والمصدرُ ، وهذه

(١) في ش : (و) .

(٢) في ر : (تبع) وهو تصحييف .

(٣) (هو) زيادة عن ب .

مُنزَلَةٌ منزلة الفعل في أن الفاعل المفعول^(١) بها لفظاً ومعنى ،
وأمّا معناه فهو الذي يكون به صاحب الحال فاعلاً معنويّاً ومفعولاً
معنويّاً لا لفظيّاً ، فمثال الفاعل قولك : زيد في الدار قائماً ، فقائماً
حال من الضمير في (في الدار) ، لأنّه في المعنى فاعلٌ فصَحَّ أن
يُقَيَّدَ باعتبار ما هو في المعنى فاعلٌ له وكذلك قوله تعالى : { فَمَا
لَهُمْ عَنِ التَّذْكَرَةِ مُعْرِضِينَ }^(٢) ؛ لأنّ المعنى ما يصنعون
(فمعترضين) حال من الضمير باعتبار كونه فاعلاً في المعنى فصَحَّ
تقييدهُ لذلك ، ومثال المفعول قولهم : هذا زيد قائماً ، { وَهَذَا
بِعَلِّي شَيْخًا }^(٣) ، فقائماً وشيخاً^(٤) حال من المشار إليه ؛ لأنّه
مفعول في المعنى فصَحَّ تقييدهُ لذلك ، لأنّ التقدير أشيرُ إليه في
حال كونه قائماً ، ولولا ذلك لم يستقم الحال ، ألا ترى أنّك لو
قلت : زيد قائماً أخوك لم يستقم ، ولو قلت : هذا قائماً أخوك
لاستقام ، ومثّل^(٥) أيضاً في المعنوي بليت ولعلّ وكان ، لأنّها
ليست بأفعال ، وإنّما هي مشبهةٌ بها ، وإذا قَيِّدَ منصوبها ومرفوعها
بالحال كان مقيداً باعتبار معناها الذي أشبهت به الفعل ، فكان
معنويّاً لذلك ، فاذا قلت : كان زيداً الأسد ركباً ، كان (ركباً)
حالاً من زيد ، لأنّ المعنى أشبه زيداً [بالأسد]^(٦) ركباً ، فلمّا
كان كذلك صحّ تقييدهُ ، ولولا هذا المعنى لم يصحّ ، ثمّ حَكِمَ بأنّ

-
- (١) في ر : (يكون) .
(٢) سورة المدثر الآية : ٤٩ .
(٣) سورة هود الآية ٧٢ .
(٤) عن المطوعي (شيخ) بالرفع خبرٌ بعد خبر ، والجمهور
(شيخاً) على الحال اتخاف فضلاء البشر ص ٢٥٩ .
(٥) في ش (المفعول) وهو وهم .
(٦) (بالأسد) زيادة عن س .

الفعل وشبهه 'يجوز' تقديم 'الحال' عليه ، وأما المعنى فلا يجوز
تقديم 'الحال' عليه ، وإنما تقدم على الفعل وشبهه ؛ لأنه 'الأصل'
في الفاعلية والمفعولية ، وهذا مشبه به ومحمول عليه ، فلم يقو
الفرع 'قوة الأصل' ، ولأنه 'عادل' متمصرف ، فتصرف في معموله ،
وهذا غير متمصرف ، وقد اختلف في مثل (زيد في الدار قائماً)
فجوز بعضهم تقديمه ، والظاهر أن المجوزين له 'يذهبون' إلى
أن العمل لمعلق الظرف ، وهو الاستقرار ، فلتقدير 'استقر' أو
'مستقر' ، وإذا كان كذلك فهو معمول للفعل محقق أو شبه فعل ،
فيكون من القسم الأول ، والقائلون بالمنع يجعلون العمل للظرف ،
ويجعلون الفعل أو شبهه على التقديرين نسبياً منسياً ، وصار الظرف
هو العامل عندهم في المعنى ، وكلا القولين مستقيم ، والقول الأول
أرجح من وجهين : أحدهما لم يثبت مثل (زيد قائماً في الدار) في
فصيح الكلام ، فدل ذلك على أنه من قبيل المعنى إذ لو كان من
قبيل ما تقدم لوقع على كثيره متديماً كما في الأول ، والثاني أنه إذا
صار ذلك نسبياً منسياً صار في حكم العدم وصارت المعاملة للنائب
عنه 'فدل' على أن (١) العمل من حيث المعنى لا من حيث اللفظ ،
وإذ ذلك كان مذهب المحققين في قوله : سقياً زيدا منصوب
بـ (سقياً) لا بالفعل المحذوف ، لأنه 'صار' نسبياً منسياً بخلاف
قولك : ضرباً زيدا فإنه 'منصوب' بالفعل المقدّر ، لا بالمصدر لصحة
التلفظ به فرجح بذلك الوجه الأول (٢) .

(١) (أن) ساقطة من ل .

(٢) في و ، ت ، ب : (الثاني) وهو خطأ .

قوله (١) : وقد منعوا في مررت ركباً يزيد أن يكون (٢) حالاً
من المجرور .

قال الشيخ : تقديم الحال على المجرور إذا كان صاحب
الحال هو المجرور مختلف فيه فأكثر البصريين على منعه ، وكثير
من النحويين على تجويزه (٣) ، ووجه الجواز أنه حال عن معمول
فعل لفظي ، فجاز التصرف فيه بالتقديم والتأخير كسائر أحوال
الأفعال ، فتمسكوا في جوازه بدخوله تحت مفردات أحوال
الأفعال [٤٢ و] ، وقد علم بالاستقراء (٤) جواز تقديمه ، ألا ترى
أنك إذا قلت : جاءني ركباً زيد لم تحتج في جواز التقديم إلى
سماع مخصوص ، بل يحكم بالجواز (٥) نظراً إلى عموم القاعدة
المعومة من استقراء كلامهم كما في رفع جاء زيد ، ونصب ضربت
زيداً ، ووجه المنع هو أنه كثر الحال من المجرور في كلامهم ، ولم
يسم من الفصحاء تقديمه ، ولو كان تقديمه جائزاً لوقع في كلامهم
مقدماً ، فلمَّا لم يقع دل على امتناعه . وأجاب على ما ذكره

(١) في ل : زيادة حوالي تسعة أسطر : وقد أخذها الناسخ من

أمالي بن الحاجب على الفصل . انظر الأمالي ص ١٣٢ .

(٢) في الفصل (أن يجعل الراكب) .

(٣) أجاز الكوفيون إذا كان المجرور ضميراً أو كان الحال فعلاً ،

شرح الأشموني ١٧٨/٢ ، حاشية الصبان على الأشموني
١٧٦/٢ ، ١٧٧ .

(٤) في و : (بالاستقراء) وهو تصحيف .

(٥) في و : (بجواز) ، وهو تحريف .

المجوزون بأنَّ الحكمَ بما ذكروه من القياس^(١) مشروط^(٢) فيه ألاَّ تختلف الأنواعُ بوجهٍ يصحُّ مخالفةُ الحكمِ بسببه (وهنا مضمي مناسبٌ ليس في الأصل فيصحُّ أنْ تخالف الأصلَ بسببه)^(٣) وهو أنَّ حالَ المجرورِ صفةٌ لصاحبها فهي معمولةٌ في المعنى لحرفِ الجرِّ^(٤) ، إلاَّ أنَّهم نصبوها^(٥) لغرضِ الفصلِ بين الصفةِ والحالِ^(٦) ، وكما أنَّ معمولَ الجارِّ لا يتقدَّمُ عليه ، ففزعُ معمولِ الجارِّ بأنَّ لا يتقدَّمُ على الجارِّ أجدرُّ ، فثبت أنَّ في هذا المعنى مناسبةً يقطعُه عن تلكِ القاعدةِ المذكورةِ من تقدمِ الحال ، وإذا صحَّ ذلكِ انقطعَ الحاقُه بذلكِ إلى أنْ يثبتَ بوجهٍ آخرَ ، أو يمتنعَ ، وقد ثبتَ امتناعُه بما ذكروه من الدليلِ السالمِ من الاعتراضِ فثبت أنَّ الوجهَ امتناعه .

(فصل) وقد يقعُ المصدرُ حالاً إلى آخره .

قال الشيخُ : بيِّنَ في هذا الفصلِ أنَّهم استعملوا الفاعلَ المصادرَ واقعةً في معنى الحالِ ، كما أوقعوا الفاعلَ الأحوالَ واقعةً مصادرَ ، ثمَّ مثلَ بوقوعِ الأحوالِ مصادرَ كقولهم : قَمُ قائماً ، ومعناه قَمُ قياماً ؛ لأنَّ قائماً لا يستقيمُ أنْ يكونَ حالاً ، لتعذُّرِ تقديرِ الحالِ فيه ، لأنَّكَ إذا^(٧) جعلتهُ حالاً لم يكنْ إلاَّ من المضمرِ الفاعلِ في

(١) في و : (قياس) ، وهو تحريف .

(٢) فيه) ساقطة من ش .

(٣) ما بين القوسين ساقط من ش .

(٤) في ر : (المبهمة) .

(٥) في س : (نصبوا) ، وهو تحريف .

(٦) (والحال) ساقطة من ر .

(٧) في ل : (لو) .

قُمْ ، وإذا جعلته 'حالا' من المضمر وجب أن يكون القيام 'مقيداً' ، ولا يستقيم أن يكون قائماً مقيداً للقيام ، لأنه 'هو هو فكيف يكون' مقيداً له ؟ فوجب أن يعدل به إلى معنى المصدر فيكون التقدير 'قُمْ قياماً ، والمصدر يؤتي به الفعل فصح تقديره به . وكذلك قوله :

١٢٥- وَلَا خَارِجاً مِنْ فِي زُورٍ كَلَامٍ^(١)

تقديره 'ولا يخرج' خروجاً ، لأن قوله : 'ولا خارجاً معطوف' تلي قوله : 'لا أشتم' ، وهو الذي حلف عليه فلا بد أن تكون جملة ، وإذا وجب أن يكون المعطوف^(٢) عليه جملة ، ولا يكون جملة إلا بتقدير 'ولا يخرج' ، فوجب تقدير ذلك فصار مثل قولهم : 'قُمْ قائماً فوجب تقدير ذلك ، ولا يخرج' خروجاً فصار المعنى 'حلفت لا أشتم مسلماً ولا يخرج' من في زورٍ كَلَامٍ . ثم أكد 'يخرج' بخروجاً ، ثم وضع خارجاً موضع خروجاً . وقد زعم بعض النحويين المتقدمين أن خارجاً حال على بابه ، وجعل قوله : 'ولا أشتم' حالاً^(٣) من قوله : 'عاهدت' ، أي عاهدت ربّي ، وأنا على هذه الحال ، ثم عطب الحال الأخرى التي هي (خارجاً) ، فكأنه قال : 'عاهدت ربّي في حال كوني غير شاتم وغير خارج من في زورٍ كَلَامٍ ، والاول أظهر' وهو قول سيويه ، لأن الثاني إذا جعلته

(١) البيت للفرزدق من قصيد قالها حين تاب عن الهجاء في آخر عمره وصدره : (على حلقة لا أشتم الدهر مسلماً) ، الكتاب ١٧٣/١ المتعصب ٢٦٩/٣ ، ابن يعيش ٥٩/٢ ، المغنى ٤٥٠/٢ ، شواهد الشافية ٧٢/٤ .

(٢) (المعطوف عليه) ساقطة من ر .

(٣) هو عيسى بن عمر انظر الكتاب ١٧٤/١ ، شواهد الشافية قال خارجاً حال ولا أشتم حال ٧٣/٤ .

حالاً كان^(١) المحلوف عليه غير مذكور^(٢) ، وغرضه أن يُبين أنه عاهد على ما ذكره من نفي اليمين ونفي قول الزور ، ولا يستقيم هذا المعنى إذا جعل حالاً ؛ لأن المعنى حينئذ أي أنا الآن على هذه الحالة فيجوز أن تكون المعاهدة عليه وعلى ضده وعلى غيرهما ، ألا ترى أنه لو قل : عاهدت ربّي في هذا الموضع في حال كوني الآن غير شاتم ولا قاتل زوراً إنّي بعد ذلك لا أترك اليمين لكان مستقيماً في القول ، وكذلك لو قال : عاهدت ربّي وأنا في هذه الحال على الصوم والصلاة أو غيرهما لكان مستقيماً^(٣) ، فدل ذلك على أن المقصود هذا القيل ذكر المعاهد عليه وأنه ترك اليمين ، وقول الزور ؛ لأنه عاهد في هذه الحال على شيء [٤٢ ظ] لا يذكره ، فالوجه إذن مذهب سيويه .

ثم مثل بالمصادر الواقعة أحوالاً ، وقد اختلف النحويون في هذه المصادر على وجهين : الوجه الأول هذه المصادر أنفسها استعملت بمعنى الحال أو هي على حذف مضاف . والوجه الثاني أن هذه المصادر المستعملة هذا الاستعمال هل هي قياس أو مخصوصة بما سُمع منها ؟ فذهب الأكثرون إلى أنها موضوعة بمعنى الحال لا^(٤) على حذف مضاف ، فإذا قلت : جاء زيد ماشياً فمعناه ماشياً لا على أن التقدير ذا مشي ، وهو مذهب المصنف ؛ لأنه صريح بذلك وجعله في هذا الموضع كالحال الواقعة مصدراً ، ولا خلاف أن الحال بمعنى المصدر نفسه لا على حذف يُسمّره مصدراً . وذهب الأكثرون في الوجه الثاني إلى أنها سماعية لا

(١) في ر : (الأول حالاً) وإذا كان حالاً كان () ، وهو خطأ .

(٢) الكتاب ١٧٣/١ .

(٣) في ر : (في القول وكذلك لو قال) ، وهو خطأ .

(٤) في و : (لأن) وهو تحريف .

قياسية" ، وذهب المبرد^(١) ومن تابعه الى أنها قياسية بشرط أن تكون في الفعل دلالة عليها ، ومعنى دلالة الفعل عليها أن تكون في المعنى من تقسيمات الفعل ، كالمشي والركض والعدو بالنسبة الى المجيء ، فيجزئ جاءني زيد عدواً ومشياً وركوباً وجرياً وأشبه ذلك ، لأنها في معنى أقسام (المجيء) ، ويمنع جاء زيد ضحكاً وبكاءً وأكلًا وشرباً وما أشبهه ؛ لأنها ليست في المعنى من^(٢) أقسام الفعل ، وكذلك أجاز أماناً رجلاً وسرعة ؛ لأنه^(٣) مثل قولك : أماناً مشياً ، ولم يجره سيويه لأنه مخصوص عند السماع ولم يُسمع ذلك .

(فصل) قوله : والاسم غير الصفة والمصدر بمنزلتها في هذا

الباب .

قال الشيخ : يعني بمنزلة الصفة والمصدر في صحة وقوعه حالاً ، وذلك تيميه منه على أن المقوم للحال كونها دالة على هيئة ، فلا^(٤) يُنظر الى ما يقوله كثير من النحويين من أنها مشتقة ؛ ولذلك جاز هذا بُسراً أطيب منه رطباً ، ونظائره من الاسماء الدالة على الهيئات ، ومعنى هذا بُسراً أطيب منه رطباً ، تفضيل هذه الثمرة في حال كونها بُسراً عليها في حال كونها رطباً ، وقد اختلف النحويون في العامل في (بُسراً)^(٥) ، فقال

(١) قال المبرد : وأعلم أن الاسماء التي تؤخذ من الافعال تجري

هذا المجرى ، المقتضب ٢٦٤/٣ .

(٢) ما بين القوسين ساقط من : ر .

(٣) في و : (الان) ، وهو تحريف .

(٤) في ل : (ولا) .

(٥) ينظر الكتاب ١/١٩٩ ، شرح الكافية لابن الحاجب ص ٤٠ ، ٤١ .

بعضهم : العامل فيه الإشارة ، وقال بعضهم : العامل فيه كان مقدرة^(١) متعلقة بطرف ، كانه قيل هذا اذا كان بسراً أطيب منه اذا كان رطباً ، والعامل في (اذا) الإشارة . وقال بعضهم : العامل في بسراً أطيب ، وقال بعضهم : العامل كان والعامل في اذا أطيب . والخلاف في الحقيقة هل العامل اسم الإشارة أو أطيب ؟ وإذا قدر إذا رجع الخلاف في العامل في إذا هل هو الإشارة أو أطيب ؟ وقد قال أبو علي الفارسي وكثير من النحويين : إن العامل هذا^(٢) ، وذهب آخرون الى أن العامل أطيب ، (وهذا هو الصحيح ، والقول الاول وهم محض ، والدليل على أن العامل أطيب من وجوه : أحدهما أننا متفقون^(٣) على جواز (زيد قائماً أحسن منه ركباً) ، وثمرة نخلتي بسراً أطيب منه رطباً ، والمعنى فيه كالمعنى سواء كان^(٤) في المفضل أو المفضل عليه ولا عامل سوى أطيب وأحسن ، وإذا وجب أن يكون أطيب هو العامل والمسألة الأخرى بمعناها وجب أن يكون العامل فيها أيضاً أطيب ، والوجه الثاني هو أنه لو كان العامل هذا لوجب أن يكون في حال الخبر عنه بسراً ، لأنه حال من المشار اليه فوجب أن يكون في حال الإشارة اليه كذلك^(٥) ، ونحن قاطعون بأنه يجوز أن يكون على غير ذلك بدليل قولك : له وهو رطب ، هذا بسراً أطيب منه رطباً ، وكذلك لو كان بلحاً . والوجه الثالث أنه لو كان

(١) في و : (مقدراً) ، وهو خطأ .

(٢) قال الفارسي : هذا بسراً أطيب منه تمرأ . فبسراً وتمرأ انتصبا على الحال ومعنى الكلام هذا اذا كان بسراً أطيب منه اذا كان رطباً . الايضاح ص ٢٠١ .

(٣) ما بين القوسين ساقط من ر .

(٤) (كان) : ساقطة من ش .

(٥) في ش : (فوجب تقدير ذلك) ، وما ذكرناه احسن .

العامل فيه هذا لوجب أن يكون الخبر عن الذات مطلقاً ، لأن تقييد
المشار إليه باعتبار الإشارة لا يوجب تقييد الخبر [٤٣و] بدليل قولك :
هذا قائماً أبي ، فالخبر بالأبوة وقعت مطلقاً عن الذات المشار إليها
وإذا ثبت ذلك وجب أن يكون الخبر بأحسن وقع عن المشار إليه
مطلقاً كأنك قلت : هذا أطيب منه رطباً إذ وجود الحال وعدمها
إذا كان العامل الإشارة باعتبار الخبر على سواء ، وإذا ثبت ذلك
فسد المعنى ؛ لأنك فضلت شيئاً على نفسه من غير تقييد له تحصل
به الأفضلية . والوجه الرابع أنه إذا لم يكن العامل أحسن (١)
لم تكن الأحسن مقيدة بالبصرية ، لأن المقيد بالحال هو العامل
فيها ، والعامل فيها هو المقيد بها ، وإذا لم تكن الأحسن مقيدة
بالبصرية فسد المعنى ، لأن الغرض تقييد الأحسن بالبصرية مفضلة
على الرطبية ، وهذا معنى العامل في الحال ، وإذا ثبت أن الأحسن
مقيدة بالبصرية وجب أن يكون معمولاً لأحسن ، فثبت بما ذكرناه
أن القول الصحيح قول من قال : إن العامل أطيب ، قائماً من
قال : إن العامل هذا فثبتهم أنه لو كان أحسن هو العامل في
(بسرّاً) وقد ثبت أنه العامل في رطباً ، لأدنى إلى أن يكون (٢)
الشيء الواحد مقيداً بحالين مختلفين في الحال وهو محال ، وهذا
ليس بشيء ، فإن الأحسن من جهتين ، لأن معناه زاد حسنه
فيعمل في (بسرّاً) باعتبار زاد ويعمل في (رطباً) باعتبار الحسن ،
حتى لو فككت هذا لقلت : هذا (٣) زاد بسرّاً في الطيب على طيبه
في حال كونه رطباً ، فيستقيم المعنى المطلوب فثبت أن ما ذكرناه

(١) في ر : (أطيب) استعمل كل الكلمات على هذا النمط .

(٢) في ر : (أن يكون) ساقطة .

(٣) (هذا) ساقطة من ر .

وهم محض ، وشبهة أخرى قالوا : لا يتقدم معمول (أفعَل) عليه بدليل امتناع زيد منك أحسن ، وإذا لم يتقدم منك لم يتقدم الحال ، وإذا لم يتقدم فالعامل هذا إذ لا عامل سواء ، وهذا عندنا أيضاً غير مستقيم ؛ لأن امتناع تقديم منك بعد تسليمه إنمّا كان لأنّه في معنى المضاف إليه بدليل أن قولهم : زيد أحسن منك كقولهم : زيد أحسن الناس في قيام أحدهما مقام الآخر ^(١) ، ولما قام مقام المضاف إليه لكونه المفضل عليه في المعنى كرهوا تقديمه كما كرهوا تقديم المضاف إليه على المضاف ، لأنّه خلاف لغتهم ، وإن كان ذلك من لغة غيرهم فلا يلزم من امتناع [تقديم] ^(٢) معمول هو كالمضاف إليه امتناع المفعول الذي هو الحال مع كون العامل من المشبهات بالفعل ، وأيضاً فإنّ للعرب في الشيء إذا فضّلوه على نفسه باعتبار حالين [من تقدم أحدهما على العامل ، وإن كان ممثلاً لا يسوغ لو لم يكن كذلك غرضاً في التنبه بالتقديم على أنّه المفضل وكذلك إذا فضّلوا ذاتين باعتبار ، وكذلك إذا شبّهوا باعتبار حالين] ^(٣) ، فيقولون : زيد قائماً أحسن منه قائداً ، وزيد قائماً أحسن منك قائداً ، وزيد قائماً مثله قائداً ، وزيد قائماً مثلك قائداً ، ويقولون ^(٤) : زيد قائماً كعمرو قائداً ، ولو جاز تقدّم هذا المفعول على الكاف التي هي أبعد في العمل من باب أحسن ، فتقديم معمول (أحسن) أجوز وأيضاً فإنّه يجوز تقديم الظرف . وقوله : « جاء البرّ قفيزين وصاعين » ذكره فسي الاحوال ، والاولى أن يكون ذلك من قبيل الاخبار ، والذي يدلّ

(١) في ل ، ت : (الثاني) ، وما أثبتناه أحسن .

(٢) (تقديم) : زيادة عن س ، ر .

(٣) ما بين المعقوفين : ساقط من الاصل .

(٤) في ر : (زيد قائماً كهو قائداً أو) .

عليه أن الحالَ فضلةٌ ، وقفيزين ههنا ليس على معنى الفضلة ، وإنما هو على معنى الصيرورة . تقول^(١) : أكلت البر فجاء قفيزين ، ويمكن أن يقل نسبة المجيء إلى البر على (معنى حصوله قفي نفسه ثم أثبت له حالاً من القفيزين والصاعين وأشباههما كأنه قال : حصل^(٢) البر)^(٣) على هذه الحال ، ولا يريد الأخبار أنه بذلك والاول هو الظاهر .

وقوله : « كلمته فاه إلى في » ، وبإيضا يداً يده^(٤) ، من أشكال مسائل النحو^(٥) ، لأن الأصل كلمته فوه إلى في ، وبإيضا يدُ بيد دليل أن الجمل تستعمل استعمال المفردات ولا تعكس . وأيضاً فإن الهيئات غير الجمل لا تكون إلا مفردة كقولك : ضارب وشبهه سوى ما كرر^(٦) [٤٣ ظ] للتفضيل نحو باباً باباً (وفاه إلى في لم تفهم الهيئة إلا من جميعه ، فدل على أنه ليس من قبيل المفردات في الأصل . والوجه الذي به انتصب (فاه) هو أنه كثر استعماله حتى صار معنى المشافهة يفهم منه من غير نظر إلى تفعيل ، بل صار فوه إلى في بمعنى مشافهة حتى يفهم ذلك من لا يخطر بباله فاه المتكلم ولا فاه [غير]^(٧) المتكلم ولا مدلول الحال^(٨) ، فلمّا صار كذلك جعل^(٩) كالمفردات فأعرب

-
- (١) (تقول) : ساقطة من ر .
(٢) في و : (الحصول) ، وهو تحريف .
(٣) ما بين القوسين : ساقط من ر .
(٤) انظر الكتاب ١ / ١٩٥ ، ١٩٦ .
(٥) في ل : زيادة بمقدار سطرين .
(٦) (غير) : زيادة عن ش .
(٧) في و : (الجار) وهو تحريف .
(٨) (جعل) : ساقطة من ش .
(٩)

ما يقبل منه إعراب المفردات بإعراب الخال ، وهو فاه فتمصوه
 وشبهوه بقولهم : ^(١) باباً باباً فهذا الوجه بقولهم : فاه الى في ، وإذا
 كانوا قد ^(٢) بنوا في قولهم : أيدي سباً وأقل هذا يادي بدا مع
 كونه مضافاً لنزله بكثرة الاستعمال منزلة المفردات ^(٣) ، ولم
 يستبعد ^(٤) من لغتهم إعراب ما نحن فيه بإعراب المفرد ، وبايعته
 يداً بيد مثله وأصله يد بيد كما ذكرناه ، وكذلك بعث النساء
 شاةً وذرهماً ^(٥) أصله شاةً بدرهم أي شاةً مع درهم ، ثم كثر
 ذلك فقصوا (شاةً) نصب (يداً) ، ثم أبدلوا من باء المصاحبة واواً
 (وإذا أبدلت باء المصاحبة واواً) ^(٦) وجب أن يعرب ما بعدها
 بإعراب ما قبلها كقولهم : كل رجل وضيعته ، وقولهم : امرأ
 ونفسه .

وقوله : « ويثبت له حسابه باباً باباً » ، والمعنى يثبت له
 حسابه مفصلاً ؛ لأن العرب تكرر الشيء مرتين ، فيستوعب ^(٧)
 تفصيل جميع جنسه باعتبار المعنى الذي دل عليه اللفظ المكرر ،
 فإذا قلت : جاء القوم ثلاثة ثلاثة فمعناه جاءه مفصلين ^(٨) على
 هذا العدد المخصوص ، وإذا قلت : بنت له الكتاب كلمة كلمة
 فمعناه بنت له مفصلاً باعتبار كلماته ، وكذلك يفيد هذه الهيئة
 المخصوصة صح وقوعه حالاً .

-
- (١) ما بين القوسين : ساقطة من ذا .
 (٢) (قد) : ساقطة من غير الاصل ، ان .
 (٣) في ب ، ت ، س ، ل ، ز : (المفرد) ، وهو تحريف .
 (٤) في و (ثم يستبعد) وهو خطأ .
 (٥) انظر لكتاب ١٩٦/١ .
 (٦) ما بين القوسين : ساقطة من ش .
 (٧) في و : (يستوجب) : وهو تصحيف .
 (٨) في ب : (باعتبار) ، وما اثبتناه افضل .

قوله : « ومن جعلها أن تكون نكرة » ، وذلك من وجهين :
أحدهما أن لا تشبه بالصفة ، والثاني أن الحال حكم ^(١) كالخبر ،
والأحكام يجب أن تكون نكرات لأن التعريف بالمعروف هذر
عليه ^(٢) ، ولذلك قالوا : في (زيد القائم) أنه ليس بخبر تلي
الحقيقة ، وإنما الخبر مقدر له ^(٣) بقوله : زيد محكوم عليه
بالقائم ^(٤) ، وذو الحال معروفة ، لأنه مخبر عنه ومحكوم عليه ،
وذلك إنما يأتي بعد معرفة الشيء . ولما يشبه بالصفة ^(٥)
أيضاً ^(٦) في قولهم : رأيت رجلاً عالماً وأماً أرسلها العراك ^(٧)
وأخواتها فخلت الخويون فيها ^(٨) ، فمذهب أبي علي الفارسي
أنها ليست بأحوال وإنما الأحوال للأفعال التي عملت فيها ، فقوله :
أرسلها العراك أي : أرسلها تعثر كالعراك ^(٩) ، وكذلك
بواقها ، ومذهب سيويه وهو إختيار المختصري في كتابه أنها
مصادر مرفوعة وضعت موضع الأسماء النكرات ^(١٠) ، ولا بعد في كون
الشيء يكون لفظه لفظ المعرفة ومعناه معنى ^(١١) النكرة بدليل

-
- (١) (حكم) : ساقطة من ش .
 - (٢) (عليه) : ساقطة من ل ، ب ، ت ، س ، ش .
 - (٣) (له) : ساقطة من ش .
 - (٤) زيادة في ل : بمقدار أربعة أسطر . وقد اقحما الناسخ من
الأمالي التي أملأها الشيخ على المفضل . انظر ص ١٣٣ .
 - (٥) (بالصفة) ساقطة من ر .
 - (٦) (أيضاً) ساقطة من ت ، ر ، وفي ب متقدمة على الصفة .
 - (٧) انظر الكتاب ١/ ١٨٧ ، المقتضب ٣/ ٢٣٧ ، شرح الكافية لابن
الحاجب ص ٤٠ .
 - (٨) (فيها) ساقطة من ش .
 - (٩) انظر الايضاح العضدي ص ٢٠ .
 - (١٠) الكتاب ١/ ١٨٧ .
 - (١١) (معنى) : ساقطة من و ، ش ، ت ، ب ، س .

قولهم : مردتُ برجلٍ مثلكَ ، وضاربٍ زبيدٍ ، وقصيدٍ الى أن يُجملَ الجميعُ مصادرَ استعملتُ للاحوالِ النكراتِ ليكونَ لفظاً قد استعملَ في غيرِ موضعه الذي وُضِعَ التعريفُ له ، ولا بعدَ في أن يكونَ اللفظُ في الاصلِ معرفةً لشيءٍ ثم نُقِلَ مجازاً لشيءٍ منكرٍ ، ويجوزُ أن يُقَالَ إنَّ التعريفَ في هذه الاشياءِ ليس تعريفاً لمهودٍ في الوجودِ ، وإنَّما هو لمعهودٍ في الذهنِ ، فلمعهودُ في الذهنِ يكونُ باعتبارِ الوجودِ في المعنى [٤٤ و] كالنكراتِ فجاءتِ هذه أحوالاً ، وإن كانَ لفظُها لفظُ المعرفةِ باعتبارِ الوجودِ ، (وهي معارفُ باعتبارِ الذهنِ كما أنَّ أسامةَ معرفةً باعتبارِ الذهنِ ، نكرةٌ باعتبارِ الوجودِ) (١) كما قدَّم ، وإنَّما وجبَ التقديمُ إذا كانَ صاحبُها نكرةً ، لئلا يلبسَ بالصفةِ في قولك : ضربتُ رجلاً قائماً فحيثُ يقعُ اللبسُ ، وإذا قدِّمتُ ارتفعَ اللبسُ ؛ لأنَّ الصفةَ لا تقدِّمُ .

(فصل) قوله : « والحالُ المؤكدة » ، وحدها أن تكونَ صاحبها متضمناً معناها وتكونُ بعدها جملةٌ أسميةٌ لا عملٌ لها كما صرَّحَ به هنا كقولك : زيدٌ أبوكَ عطوفاً ، فإنَّ الأبوةَ تتضمنُ العطفَ ، وكذلك الباقي وتقولُ : أنا فلانُ بطلاً شجاعاً كريماً جواداً ، ولا يجوزُ ذلكَ إلا لمن انصفَ بهذه الصفاتِ ، وعرفَ بها وشهَرَ بأمرها ، لتترلَّ ذلكَ منزلةَ التضمنِ . قال : « ولو قلتُ : زيدٌ أبوكَ منطلقاً ، أو أخوكَ أحلتُ » (٢) إلا إذا أردتَ التبنيَّ والصدقةَ ، لأنَّ الأبوةَ المحققةَ لا قبلُ التقييدِ بحالٍ إلا إذا ذكرها مجازاً وعنيَ به تبنيَّ والصدقةَ .

(١)

ما بين القوسين ساقط من ر

(٢) (منطلقاً وأخوكَ أحلتُ) ساقطة من ش

قَالَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ : يَرِدُ عَلَى حَدِّ الْحَالِ بِالنَّظَرِ [إِلَى
الْحَدِّ] (١) الْمَذْكُورِ ، الْحَالُ الْمُؤَكَّدَةُ مِنْ وَجْهَيْنِ : أَحَدُهُمَا أَنَّ الْحَالِ
يَبَانُ هَيْئَةَ الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ وَهَذِهِ لَيْسَتْ بِوَاحِدٍ مِنْهُمَا ، وَجَوَابُهُ
أَنَّهَا مِنْ دَفْعُولٍ ، وَهُوَ مَا فِي أَحَقِّهِ وَأَثْبَتُهُ مِنَ الْعَامِلِ الْمُتَدَرِّجِ عَلَى
مَا ذُكِرَ آخِرًا ، وَالْآخَرُ أَنَّ الْحَالَ تَقْيِيدٌ لِلْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ بِاعْتِبَارِ
فِعْلِهِ ، وَهَذِهِ الْجُمْلَةُ لَا تَخْلُو إِمَّا أَنْ تَكُونَ مَقِيدَةً أَوْ مُطْلَقَةً ، فَإِنْ
كَانَتْ مُطْلَقَةً اخْتَلَّ مَعْنَى (٢) الْحَالِ مِنْ حَيْثُ مُشَابَهَتُهَا الصِّفَةِ ، وَإِنْ
كَانَتْ مَقِيدَةً اخْتَلَّ مَعْنَى الْكَلَامِ إِذْ لَا تَكُونُ أَبَوَةً إِلَّا فِي حَالِ
الْعُطُوفَةِ وَهُوَ مُمْتَنِعٌ ، وَأُجِيبَ عَنْهُ بِأَنَّ مِنَ الْأَفْعَالِ أَفْعَالًا لَا تَقْبَلُ
التَّقْيِيدَ ، وَهِيَ أَفْعَالُ الْعِلْمِ كَقَوْلِكَ : تَحَقَّقْتُ الْإِنْسَانَ قَائِمًا فَلَمْ نَجِدْ
بِقَائِمٍ لَتَقْيِيدِ التَّحْقِيقِ (حَتَّى يَنْتَفِي إِذَا قَعْدَ ، وَإِنَّمَا ذَكَرْتَهُ لَتَعْرِفَهُ
أَنَّهُ كَذَلِكَ كَانَ عِنْدَ) (٣) التَّحْقِيقِ ، وَالتَّحْقِيقُ مُسْتَمَرٌّ ، وَإِذَا ثَبَتَ
ذَلِكَ فِي هَذِهِ الْأَفْعَالِ فَلَا فَرْقَ بَيْنَ الْحَالِ الَّتِي يَسْمَحُ انْتِقَالُهَا وَالتَّسْوِي
لَا يَصِحُّ ، وَكَذَلِكَ جَاءَتْ الْحَالُ فِي هَذَا الْبَابِ غَيْرَ مُنْتَقِلَةٍ ، وَنَهْمُ
مِنْ اسْتَشْكَلَهُ فُجِعَلَ الْحَالِ قَسَمَيْنِ : كُلٌّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مُجْدُودٌ بِحَدِّ ،
وَهُوَ ظَاهِرٌ كَلَامِ صَاحِبِ الْكِتَابِ ، فَإِذَا حَدَّ الْحَالِ الْمُؤَكَّدَةَ ، قَالَ :
هِيَ تَقْرِيرٌ وَتَحْقِيقٌ لِمُضْمُونِ الْخَبَرِ مِنَ الْجُمْلَةِ الْأِسْمِيَّةِ الَّتِي لَا عَمَلَ
لِوَاحِدٍ مِنْهُمَا فِيهِ ، وَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا وَبَيْنَ الْحَالِ الْمَقِيدَةِ ، أَنَّ الْحَالَ
الْمَقِيدَةَ تَأْتِي لِبَيَانِ الْهَيْئَةِ الَّتِي عَلَيْهَا الْفَاعِلُ وَالْمَفْعُولُ عِنْدَ تَعْلُقِ الْفِعْلِ
بِهِ خَاصَّةً ، وَهَذِهِ تَأْتِي لِتَقْرِيرِ ذَلِكَ الْمَعْنَى لِصَاحِبِهَا مُطْلَقًا مِنْ غَيْرِ
تَقْيِيدٍ . وَوَجْهٌ آخَرٌ مِنَ الْفَرْقِ أَنَّ الْعَامِلَ فِيهَا إِمَّا فِعْلٌ وَإِمَّا مَعْنَى

(١) إِلَى الْحَدِّ (زِيَادَةٌ عَنْ س .

(٢) مَعْنَى (سَاقِطَةٌ مِنْ ش .

(٣) مَا بَيْنَ الْقَوْسَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ ت .

فعل يجوز إظهاره ، والمؤكد لا يكون علمها إلا ، قدراً لا يجوز إظهاره .

وقوله : أنا عبد الله آكلًا كما يأكل العيد .

قال الشيخ : إن قصد العلمية لم يستقم أن تكون حالاً مؤكدة ، لأن آكلًا ليس فيه تقرير في أنه عبد الله [ولا في أن اسمه غير عبد الله إلا أن يكون قد اشتهر بأنه يأكل كما يأكل العبد فيكون تقريراً ؛ لأنه عبد الله] ^(١) ، وهو لم يرد هذا المعنى ، وإنما أراد معنى العودية من حيث الإضافة فكأنه ^(٢) قال : أنا عبد الله آكلًا . قوله : « والجملة تقع حالاً إلى آخره » وإنما كان كذلك ؛ لأنها نكرة والجملة تقع مكان النكرات [فيصح وقوعها أحوالاً ، ولا تخلو من أن تكون اسمية أو فعلية] ^(٣) فإن كانت اسمية فلا بد من الواو ويجوز إسقاط الضمير ، ويجوز عروها من الواو على ضعف ، ولا بد حينئذ من الضمير ، ولم يجز ^(٤) في كتابه إلا الوجه الأول ، ولذلك تكلم على لقيه عليه جبة وشي ، وتأوله بمستقرة ، ولم يكن عنده عليه جبة وشي مبتدأ تقدم عليه خبره ^(٥) ، قال [٤٤ ظ] : وإن كانت فعلية ^(٦) ، فإن كان مضارعاً مثبتاً فغير واو لوقوعه موقع ضارب ونسبه به ولا بد من

(١) ما بين القوسين المعقوفين زيادة عن و ، ل ، ت ، ب ، س .

(٢) قال (: ساقطة من و ، س .

(٣) ما بين القوسين : زيادة من (ل) وبها يكمل المعنى .

(٤) في و : (لم يختار) ، وهو خطأ .

(٥) في ل : زيادة بمقدار سطرين . من الامالى ص ١٣٤ .

(٦) في ل : زيادة بمقدار خمسة أسطر . مأخوذ من الامالى من قبل

الناسخ انظر ص ١٣٤ .

الضمير كما في ضارب ، وإن كانت منفية فلا بد له ^(١) من الضمير ، وأنت في الواو بالخيار ، أمّا الضمير ، فلأنّه كاسم الفاعل ولذا كان اسم الفاعل لا بد له فهذا أجدر ، وأمّا جواز الاتيان بالواو فلأنّ الحال في الحقيقة هو الانتفاء ، كقولك : جاء زيد لا يتكلم ، معناه غير متكلم ، فالحال هي انتفاء الكلام لا الكلام فلا يلزم من وجوب حذف الواو في الموضع الذي جرى فيه الفعل مجرى اسم الفاعل . وجوب حذفها في الموضع الذي صار فيه ^(٢) الحكم للمنفى لا لاسم الفاعل ، وإنّما جاز حذف الواو مع ذلك ، لأنّ الفعل هو المصحح للحالية والنفي جيء به لغرض كون النسبة منفية ، ألا ترى أنّ قولك : ضرب زيد وما ضرب زيد ^(٣) سواء بالنسبة الى رفع زيد باستناد الفعل اليه ، وإن كان في أحدهما مثبتاً وفي الآخر منفيّاً ثبت بذلك أنّ المقوم للحالية هو الفعل وإذا كان لا واو فيه في الاثبات صح أنّ يكون بغير واو في النفي لجريه مجراه فيما ذكرناه .

(فصل) وقوله : ويجوز اخلاء هذه الجملة عن الراجع الى ذي الحال . يعني بالجملة المذكورة لا الجملة من الفعل المضارع فإنّ ذلك لا بد له من ضمير ، وشبهها بالظرف لما تقدّم ^(٤) .

(١) (له) ساقطة من ب ، ت .

(٢) (فيه) زيادة عن ر .

(٣) (زيد) : ساقطة من ش .

(٤) (هذا الفصل) ساقط من ت .

(فعل) ومن انتصاب الحال [بمائل مضمر]^(١) ، قال :
 ومنه 'أخذته' بدرهم فصاعداً^(٢) أي فذهب الثمن صاعداً ، وهذا^(٣)
 الكلام إنما يكون في شيء ذي أجزاء اشترى بعضها بدرهم وبعضها
 بأكثر من درهم ، فيقول : 'أخذته' بدرهم فصاعداً ، مثل 'أخذت'
 الاربعة من القمح بدرهم فصاعداً ، والارادب متعددة ، وانتصاب
 (فصاعداً) لا يستقيم أن يكون بالعطف على ما قبله ، ولا بحال
 على ما قبله ، أمّا العطف فلم يتقدم إلاّ الفاعل والمفعول والدرهم ،
 وعطف (صاعداً) على الجميع فاسد لفظاً ومعنى ، أمّا عطفه على
 الفاعل فلا يستقيم لفظاً ولا معنى ، وأمّا على المفعول فلا يستقيم من
 حيث المعنى ، إذ ليس الغرض أنك أخذت الثمن والصاعداً ؛ لأنّ
 الصاعداً هو الثمن ولم ترد أنك أخذت الثمن والثمن ولا يستقيم
 عطفه على درهم لا لفظاً ولا معنى أمّا اللفظ فواضح ، وأمّا المعنى
 فلائنه لم يرد أنه أخذ الثمن بدرهم فصاعداً ، وإنما الغرض
 أنه أخذ بعضه بدرهم وبعضه بأكثر ، وإذا جعل عطفاً صار
 مأخوذاً بالدرهم والزائد جميعاً ، ثمّ لو قدر أنه كذلك لم يستقيم
 العطف بالفاء ؛ لأنها تؤذن بالتعقيب ، وبعض الثمن الشيء لا يكون
 باعتبار كونه ثمناً عقيب بعض ، لو قلت : اشتريته بدرهم فربح
 لم يستقيم فوجب أن يحمل على محذوف ، ويكون تقديره 'فذهب'
 الثمن على هذه الحالة ، (والمراد فذهب الثمن في البعض الى هذه
 الحالة)^(٤) .

(١) ما بين القوسين : زيادة من ش

(٢) انظر الكتاب ١/١٤٧ ، المقتضب ٣/٢٥٥ .

(٣) في س (وهو) ، وهو خطأ .

(٤) ما بين القوسين : ساقط من ش

وقوله : « أَتَمِيمِيًّا مَرَّةً وَ قَيْسِيًّا أُخْرَى » (١) ، ذكره في الحال ، وليس بقوي أن يكون حلاً إذ لو كان حلاً (٢) لكان المعنى يتحول في هذه الحالة ، ولم يرد أنه يتحول في حل كونه تَمِيمِيًّا وإنما أراد أنه يتقل تنقلاً متعدداً كما في قوله (٣) :

١٢٦- آفِي الْوَلَائِمِ أَوْلَادًا لَوَاحِدَةً

وَفِي الْعِيَادَةِ أَوْلَادًا لَعَلَّاتٍ

أي تتحولون هذا التحولَ وتتقلون هذا التقل ، فتصابه انتصاب المصدر ، وكذلك قوله (٤) :

١٢٧- آفِي السَّلَمِ أَعْيَارًا جَفَاءً وَغِلْظَةً

وَفِي الْحَرْبِ أَشْبَاهَ النِّسَاءِ الْعَوَارِكِ

(١) انظر الكتاب ١٧٢/١ ، المقتضب ٢٦٤/٣ .

(٢) (حالاً) : ساقطة من ش .

(٣) البيت مجهول القائل ، أولاداً لعلات : أولاداً لامهات متفرقات ، الكتاب ١٧٢/١ المقتضب ٢٦٥/٣ ، توجيه الرمانى ص ٢٢٠ ، المقرب ٢٥٨/١ .

(٤) البيت 'نسب' لهند بنت عتبة بن ابي لهب ، العوارك : الحيز ، أعيار : العير' الحمار' . الكتاب ١٢٧/١ ، المقتضب ٢٦٥/٣ ، المقرب ٢٥٨/١ ، الخزانة ٥٥٦/١ ، العيني ١٤٢/٣ .

[٤٥ و] يريد 'أنهم' يتنقلون هذا التنقل ، فثبت أنه لم يرد أنه يتنقل في حال كونه تمييزاً وإنما أراد أنه تنقل هذا التنقل المخصوص من التسمية الى القيسية فوجب أن يحمل على المصدر لا على الحال ^(١) ، وهو مذهب ^(٢) سيويه في الجميع وهو الصحيح لما ذكرناه .

التمييز

قال صاحب الكتاب : ما يرفع 'الابهام' المستقر عن ذات مذكورة أو مقدرة ، فقوله : يرفع 'الابهام' يشمل 'التمييز' وغيره . وقوله : المستقر ليخرج به نحو قولك : عين مبصرة ؛ لأنه رفع 'الابهام' عن ذات وليس بتمييز ؛ لأن 'الابهام' فيه غير مستقر بخلاف قولك : عشرون ، فعشرون في أصل وضعه موضوع لذات مبهمه في أصل الوضع ، وعين 'و' ضع دالاً على كل واحد من مدلولاته ، فإن وقع 'ابهام' عما هو عارض فمن جهة خفاء القرائن على السامع في مراد المتكلم ، ولذلك يصح إطلاق لفظة العين قاصداً بها الى الدلالة (على العين المبصرة وغيرها من مدلولاته ، ولو أطلق مطلقاً عشرين) ^(٣) وأراد به الدلالة على دنانير ، أو دراهم كان مستعملاً اللفظ في غير ما وضع له فبين أن 'الابهام' فيها مستقر وفي المشترك غير مستقر .

قوله : « محتملاته » ، لا يصح أن يقال إلا محتملاته ، بل يحتمل الميم ؛ لأن محتملاته ^(٤) بالكسر إنما هي التي انتصب عنها التمييز ،

(١) في ل : زيادة بمقدار أربعة أسطر .

(٢) الكتاب ١٧٢/١ .

(٣) ما بين القوسين ساقط من ش .

(٤) في ش : (محتملات) ، وهو تحريف .

الأتري أن قولك : عشرون وثلاثون وأربعون محتملات ؛ لأن
تكون من الدراهم والدنانير فهي محتملات والدراهم والدنانير التي
تذكر هي المحتملات بالفتح ؛ لأنها التي احتملها المتنبية هي
عنه ، وهي المرادة بقوله : بالنص على أحد محتملاته ، لأنه يريد
التمييز فيجب أن يكون مفتوحاً (١) .

وقوله (٢) : مذكورة ومقدرة تقسيم التمييز ، بأنه قد يكون
عن ذات ذكرت (٣) مبهم كعشرين ، أو قد (٤) يكون عن ذات
مقدرة ، وهي أيضاً مبهم كقولك : حسن زيد أباً ؛ لأن قولك :
حسن مسند في اللفظ إلى زيد وهو في المعنى مسند إلى مقدّر متعلق
بزيد ، وذلك مبهم لاحتماله متعلقاته كلها فاذا قلت : أباً فقد
رفعت الإبهام في الذات المقدرة أعني المتعلق كما رفعت الإبهام
بقولك : درهماً عن عشرين في الذات المذكورة ، والذات المذكورة
لا تكون إلا مفردة باعتبار إبهامها كقولك : عشرون وثلاثون ،
وأكثره فيما كان مقدراً من جهة أن الغرض بالمقادير تعيين المقدار
ليجري على كل ما يُقدّر ، فوجب أن تكون الذوات فيها مبهم
فاحتاجت إلى التمييز لذلك ، وقد يجيء فيما يشبه بها وهو كل
اسم باعتبار هيئة ، فأنه يجوز أن يميز بجنسه كقولك : خاتم
حديداً أو باب ساجاً ، (وإن كان الأكثر أن يقال خاتم حديد

(١) في ل : زيادة بمقدار أربعة عشر سطرًا . أخذت من قبل

الناسخ من الإمالي ص ١٣٤ ، ١٣٥ .

(٢) في ل ، س ، ت : (قولنا) ، وهو وهم .

(٣) ذكرت (ساقطة من ش .

(٤) قد (ساقطة من س .

أو باب 'ساج' (١)، والذات 'المقدرة' إنما تكون باعتبار النسبة ،
 وذلك في الجملة وما يظاهرها (٢) من الصفة المنسوبة الى معمولها ،
 والمضاف بالنسبة الى المضاف اليه ، كقولك : في الجملة حسن زيد
 أباً وفيما يظاهرها زيد حسن أباً ، وفي الاضافة يعجبني حسن زيد
 أباً ؛ لأنها جميعاً قصد فيها الى نسبة الحكم الى متعلق بالمذكور ،
 وهو مبهم فكان ما ذكر تفسيراً له وتمييزاً كما في قولك :
 عشرون ، وإن كان عشرون ذاتاً مذكورة وتلك ذاتاً مقدرة وهذا
 الاسم الذي تميز به هذه الذات المقدرة إن كان صالحاً لأن
 يجعل لما نسب اليه الحكم صحح أن يجعل متعلق له
 كقولك : حسن زيد أباً ، فأب صالح لزيد في المعنى فجائز أن
 تكون أردت به نفس زيد فيكون الممدوح بحسن الأبوة زيدا
 باعتبار أبوته لغيره ، ويجوز أن يكون الممدوح أباً زيدا فتكون
 الأبوة الممدوحة ، الأبوة المتعلقة بزيد ، وكذلك قوله (٣) :

[٤٥ ظ]

أَبْرَحْتَ جَاراً

١٢٨-

ونظائره (٤) وإن كان اسماً غير صالح لما ذكرناه لم يكن إلا

(١) ما بين القوسين ساقط من ر .

(٢) في ل : (زيد حسن الصفة) ، ولا يستقيم معه الكلام .

(٣) البيت للاعشى ، ورد في ديوانه ، والمعنى أبرح ربك وأبرح جارك ، وأراد بالرب الممدوح ، والبيت بتمامه :

تَقُولُ ابْنَتِي حِينَ جَدَّ الرَّحِيـ

لُ أَبْرَحْتَ رَبّاً وَأَبْرَحْتَ جَاراً

الكتاب ٢٩٩/١ ، الفاخر ص ٢٨٠ ، ديوان الاعشى الكبير
 ص ٤٩ ، شرح أبيات سيبويه للنحاس ص ١٧٤ .

(٤) في ل : زيادة بمقدار سطرين . من الامالى . انظر ص ١٣٥ .

للمتملق خاصة كقولك : حسن زيد داراً ، ثم لا يخلو هذا التمييز في النسب ، إما أن يكون اسم جنس أو غيره ، فإن كان غيره طابق ما قصد مثنى أو مجموعاً ، وإن كان اسم جنس كان مفرداً إلا أن يقصد الأنواع ، مثال الأول حسن زيد أباً إذا قصدت إلى أبوته لانه أو أبوة أبيه خاصة له فإن قصدت أبوة آباءه قلت : حسن زيد آباء ، وكذلك إذا قلت : حسن الزيدان وقصدت إلى مدحهما بأبوتها لغيرهما قلت : حسن الزيدان أبوين ، وكذلك حسن زيد داراً واحدة ، ودارين ، ودوراً إذا قصدت اثنين وجماعة . ومثال الثاني حسن زيد ماء وعسلاً وتمرّاً ، فهذا يجب إفراده إذا قصدت إلى الحقيقة لأنه يستقيم ثنيه ولا جمع (١) فيه ، فإن قصدت إلى الأنواع كان الأمر فيه كما تقدم من جواز الثنية والجمع . وأما تمييز المفرد فلا يخلو إما أن يكون جنساً أو غيره ، فإن كان جنساً أفرده إلا أن يقصد الأنواع فيشئ ويجمع ، وإن كان غيره جمع لا غير ، تقول : في الأول عندي راقودٌ خلاً ورطلٌ زيتاً ، فإن قصدت الأنواع قلت : خلين [واخلولاً] (٢) وزيتين وزيتاً ، وتقول : في الثاني عندي قطارٌ أثواباً أو خواتم ، وما أشبه فيما ليس بجنس فلا بد من جمعه ، وسببه أن اسم الجنس لما كان دالاً على الحقيقة أغني عن الثنية والجميع وهذا لما كان مفرداً (٣) لا دلالة له عن الجنس واختص بالدلالة على المفرد عدل المفرد (٤) عن لفظ (٥) إفراده إلى ما هو أدل منه على الجنس فقل قطارٌ خواتم وقطارٌ أثواباً .

(١) في ش : (وجمعه) ، وهو خطأ .

(٢) (واخلولاً) زيادة عن ر .

(٣) في و ، ل ، ت ، ب : (مفردة) ، وهو خطأ .

(٤) (المفرد) ساقطة من : ش .

(٥) (عن لفظ افراده) ساقطة من : ر .

قوله : وشبّه التميزَ بالمفعول من حيث ' إنَّ موقعه ' في هذه
الأمثلة كموقعه في ضرب زيد عمراً الى آخره .

قال الشيخ : شبّه انتصاب تمييز الجملة بالمفعول لكونه بعد
تمام الجملة وشبّه انتصاب تمييز المفرد بما انتصب عن تمام
المفردات المشبّهة بالجمال كضاربان وضاربون ، فالعامل على ذلك
في (درهماً) عشرون كما أنَّ العامل في (ضاربون) زيداً ضاربون ؛
لأنَّ العامل هو الذي يقومُ به المعنى مقتضى الاعراب ، والمعنى
المقتضى لنصب التمييز شبّهه بالمفعول ، وشبّهه (١) بالمفعول إنّما
حصل لوقوعه من تمة عشرين كما أنَّ عمراً من تمة (ضاربون)
فكما أنَّ عمراً معمولاً لضاربون فدريهما معمولٌ لعشرون (٢) .

(فصل) قوله : ولا يُنتصب المميز عن مفرد إلا عن تمام
الى آخره .

قال الشيخ : لم يخصَّ المفرد ؛ لأنَّ تمييز الجملة يكون عن
غير تمام ، وإنَّما خصَّه لما يذكر بعد ذلك من جواز الاضافة
المختصة بتمييز المفرد ، وإلاَّ فالتمييز عن الجملة وعن المفرد في
كونه لا يكون إلا عن تمام سواء ، والذي يتمُّ به أربعة أشياء :
التنوين ونون التثنية ونون الجمع والاضافة . ثمَّ قسمه قسمين :
زائلٌ ولازمٌ ، يعني بالزائل ما يجوزُ زواله الى الاضافة ، ويعني
باللازم ما لا يجوزُ العدولُ عنه الى الاضافة ، فالزائلُ التمامُ
بالتنوين نون التثنية ؛ لأنَّكَ تقول : في جميع الباب رطلٌ زيتاً

(١) وشبّهه بالمفعول (ساقطة من : ر .

(٢) في ل : زيادة بمقدار تسعة أسطر . أخذها الناسخ من الإمالي
انظر ص ١٣٥ ، ١٣٦ .

ورطلُ زيتٍ ومنوانٍ سمناً ومنوا سمنٍ ، ولا يستثنى من ذلك إلا قولهم : مائة درهمٍ والـفُ ثوبٍ ومائة درهمٍ والـفُ ثوبٍ ، فإن الإضافة في ذلك هي الوجهُ وجُزْءُ أنْ يُستعملَ التمامُ والنصبُ كقوله (١) :

١٢٩- إِذَا عَاشَ الْفَتَى مَائَتَيْنِ عَامًا

وإنما اخترت الإضافة إما لكثرة العدد في كلامهم ، والإضافة أخفُ فاخترت فيما كثر ، وإما لأنَّ الأصلَ في تمييز العدد الإضافة دليل قولهم : مائةُ أثوابٍ إلى عشرةِ أثوابٍ ، وإنما عدلَ السی النصبُ فيما تمذَّرَ فيه الإضافةُ فبقي ما عداهُ على الأصلِ ، واللازمُ التمامُ بنونِ الجمعِ ، والإضافةُ يعني لا يكونُ ميزهُما إلا منصوباً ولا يُعدلُ فيه إلى الإضافة ، وإنما كانَ لتمذَّرِ الإضافة فيه ، أما ما [كانَ] (٢) فيه نونُ الجمعِ فلا يكونُ إلا في الأعدادِ كعشرون وثلاثون ، وذلك لا يُضافُ التَّاءُ لا إلى التمييزِ ولا إلى غيره ، وإذا تمذَّرَ [٤٦ و] اضافتهُ إلى غيرِ تمييزهِ مع ميسسِ الحاجةِ في المعنى إليه كانَ تمذَّرَ اضافتهُ إلى التمييزِ الذي يمكنُ استغناءُ الإضافة عنه أجدرَ ، وبيانُ تمذَّرِ الإضافة هو أنَّه لو أُضيفَ لم يخلُ إما أنْ ثبتَ فيه النونُ أو تحذفَ ، فلو ثبتَ لثبتَ نونُ تشبهِ نونِ الجمعِ المحققِ فكما أنَّ نونَ الجمعِ المحققِ لا يثبتُ ، فكذلك

(١) البيت للربيع بن ضبع الفزاري وتماهه : (فَقَدْ ذَهَبَ الْمُسْرَةُ وَالْفَتَاءُ) ، في سيبويه فقد آوَدَى . الكتاب ١٠٦/١ ، ٢٩٣ ، المقتضب ١٦٩/٢ ، الجمل ص ٢٤٦ ، المقصور والممدود للقراء ص ١٧ ، ابن يعيش ٢١/١ ، المقرب ٣٠٦/١ ، أساس البلاغة ١٠٣/٢ ، الخزانة ٣٠٦/٣ .

(٢) (كانَ) زيادة عن ب ، س .

المشبه به ، ولو حُدِفَتْ لَحُدِفَتْ نونٌ ليست في الحقيقة نون جمع ، فكَرِهوا الإضافة لاداءِها الى أحدِ هذينِ الأمرينِ فالتزموا في تمييزه المذهب ، وقد أورد على ذلك الزيدون حسنون وجوهاً ، فقبل هذا تمييز عن اسم تام بنون الجمع ، وأنت في اضافته بالخيار ، وقد تقدّم من قوله : إنَّ كلَّ تمييز عن تام بنون الجمع لازمُ نصبه ولا تجوزُ الإضافةُ اليه .

والجوابُ عن ذلك أنَّ هذا ليس من تمييز المفرد في شيءٍ وإنما ذلك من تمييز^(١) ما يضاهاى الجمل ، وقد تقدّم أنَّ حكم ذلك حكم تمييز الجمل على الحقيقة ، لأنَّ الحسن منسوبٌ الى الضمير العائد الى المبدأ وهو في المعنى متعلقه ، وهذا هو الذي فسّر به تمييز الجملة بخلاف تمييز المفرد ، والكلام الآن في تمييز المفرد ، وإنما قوي الاعتراضُ بذلك لكونه لم يُفْعَلْ تمييز الجمل ولم يبيّنْه بما يدفعُ هذا السؤال ، وقد تقدّم في الكلام عليه ما يندفعُ به ذلك ، واللازمُ التامُ أيضاً بالاضافة كقولك : على التمرة مثلها زبدًا ؛ لأنَّه تعذّرَتْ فيه الإضافة فلزم نصبه لذلك ، وبيانُ تعذّرِ الإضافة هو أنَّه لو أُضيفَ لم يخلُ إمّا^(٢) أنْ يُضافَ المضافُ أو المضافُ اليه أو كلاهما ، ولا يمكنُ اضافةُ المضافِ من جهة اللفظ ومن جهة المعنى ، أمّا من جهة اللفظ فللمفاصل ، وأمّا من جهة المعنى ؛ فلأنَّ الغرضَ نسبةُ المثلية الى التمرة لا الى الزبد ، ولو أُضيفَ الى الزبد فسدَ المعنى ، ولا يمكنُ اضافةُ المضافِ اليه لفسادِ المعنى ، ألا ترى أنَّكَ اذا قلت : عندي مثلُ تمرٍ زبدٍ^(٣) فأضفت^(٤) تمرًا الى

(١) تمييز : ساقطة من ل

(٢) في و ، ش ، س : (مِمّا) ، وهو تحريف

(٣) في ر : (منك تمرٌ الى زبد) ، وهو خطأ

(٤) أضفت : ساقطة من ر

زبدٍ لم يكن له معنى إذ ليس الغرض تبيين التمرة بالزبد ، وإنما الغرض تبيين مثل التمرة بالزبد فكانت الاضافة تؤدي الى ما ليس بمقصود في المعنى ، ولا يستقيم اضافتهما جميعاً لما تقدم من امتناع اضافة كل واحد منهما ، واذا امتنعت اضافة كل واحد منهما بما ذكر كان امتناع اضافتهما جميعاً أجدر (١) .

(فصل) قوله : وتميز المفرد أكثره فيما كان مقدراً كيلاً
كـ (قفيزان) الى آخره .

قال الشيخ : وهذا كما ذكر ، لأن المقادير وضعت والمقصود فيها التوضيحية على المقادير وحقائق الذات لا دلالة لها عليها فاحتاجت الى التمييز باعتبار الدلالة على أجناسها ، ثم فسّر ما جاء من تمييز المفردات من غير المقادير بقوله : لله درّه فارساً ، وحسبك به ناصراً ، وهو غير مستقيم من جهة أن المعنى في الله درّه فارساً : لله درّه فروسيته ، فهو مثل قولك : يمجني حسن زيد أبا ، والمعنى حسن أبوته ، واذا كان كذلك فهو من باب تمييز الجمل ؛ لأنه من باب تمييز النسبة الاضافية ، قد تقدم أن ذلك ليس من باب (٢) تمييز المفردات ، وكذلك حسبك به ناصراً ؛ لأن المعنى حسبك بنصرته ، واذا تبين ذلك لم يكن لايراده في تمييز المفردات معنى ، والاولى أن يقال موضعه ، كقولك : عندي خاتم حديد أو باب ساجاً ، وإن كان الأكثر في مثل ذلك الاضافة ، وقد جاء التمييز فيها منصوباً تشبيهاً لها بالمقادير ، فهي تميز (٣) عن مفرد فيما ليس بمقدار .

(١) في ل : زيادة بمقدار سبعة أسطر . مأخوذ من أمالي ابن

الحاجب اثر ص ١٣٦ .

(٢) أ باب : ساقطة من ش .

(٣) في و : (التمييز) ، ولا يستقيم معها الكلام .

(فصل) قوله : ولقد أبى سيويه تقدّم المميز الى آخره .

قال الشيخ : لا خلاف أنّ تقديم تمييز^(١) المفردات غير جائز عند الجميع ، فلا يجوزُ عندي درهماً عشرون وكذلك ما أنبه ، وإنما الخلاف فيما انتصب عن الجملة المحققة ، كقولك : طاب زيد نفساً ، وحسن زيد أباً ، وأجاز المازني والمبرد التقديم^(٢) ومنعه سيويه^(٣) ، وإنما لم يجزّ تقديمه ؛ لأنّه في المعنى فاعل فكما أنّ الفاعل لا يقدّم على الفعل فكذلك هذا ، ألا ترى أن قولك^(٤) حسن زيد أباً معناه حسنت أبوة زيد أو حسن أبو زيد . والثاني أنّ تقديمه يخرجهُ عن حقيقة^(٥) التمييز ، فكان في تقديمه إبطال أصله إذ^(٦) حقيقة التمييز أن يميّز ما أشكل ، وهو في المعنى تفسير والتفسير لا يكون إلاّ لمفسّر [٤٦ ظ] ، والمفسّر لابدّ في المعنى أن يكون مقدماً على التفسير ، وإلاّ لم يكن تفسيراً له وفي تقديم التمييز إخراجهُ عن ذلك ، فوجب تأخيرهُ ، وتسمكوا بأنّه معمول فعل متصرف فجاز تقديمه كسائر معمولات الأفعال

(١) (تمييز) : ساقطة من س .

(٢) قال المبرد : وتقول ركباً جاء زيد ، لأنّ العامل فعل

فلذلك أجزنا تقديم التمييز اذا كان العامل فعلاً وهذا رأى أبي عثمان المازني . المقتضب ٣/٣٦ ، الانصاف ٢/٨٢٠ .

(٣) قال سيويه : ولا يقدم المفعول فيه فنقول : ماء امتلأت ، الكتاب ١/١٠٥ .

(٤) في و ، ت ، ب ، س : (ان قولك) ساقطة ، وفي ز ، س : (أن) ساقطة .

(٥) في و : (لحقيقة) ، وهو خطأ .

(٦) في و : (أو) وهو تصحيف .

المتصرفة^(١) ، وقووا ذلك بما أوردوه من قوله^(٢) :

١٣٠-

وَمَا كَانَ نَفْسًا بِالْفِرَاقِ تَطِيبُ
والجوابُ عمّا أُنْذِوهُ من وجهين : أحدهما أن^(٣) الرواية « وَمَا
كَانَ نَفْسِي بِالْفِرَاقِ تَطِيبُ »^(٤) ، وليس بالقوي ، والثاني أن
ذلك على خلاف القياس ، واستعمال الفصحاء ومثل ذلك مردود ،
ولا يُحْتَجُّ به ، وما ذكروه من المعنى لا ينهض ؛ لأنّه معارض
بمثله في المنع ، وإذا تعارض المعنيان في الإجازة والمنع كان الأصل
المنع حتّى يثبت الباب عندهم سماعاً ، فقد تبيّن أن ما لم^(٥) يُسْمَعِ
لا ينهض على ما نُسِبَ إلى سيويه .

وقوله : « وَأَعْلَمُ أَنَّ هَذِهِ الْمِيزَاتِ عَنْ آخِرِهَا أَشْيَاءُ مَزَالَةٌ عَنْ
أَصْلِهَا » . وَيَبَيِّنُ أَنَّ الْأَصْلَ أَنْ يَكُونَ التَّمْيِيزُ مُوصَوْفًا بِمَا انْتَضَبَ
عَنْهُ ، أَلَا تَرَى أَنَّ مَعْنَى قَوْلِكَ : عِنْدِي عَشْرُونَ دِرْهَمًا ، عِنْدِي دِرَاهِمٌ

(١) في الأصل (منصوب) مكان (متصرف السابقة ، والمتصرف)
ولا يستقيم معه المعنى ، وقد قومنا العبارة واثبتنا (متصرف
والمتصرفة) اعتماداً على نسخة (ل) .

(٢) نُسِبَ لِلْمُخْبِلِ السَّعْدِيِّ وَقِيلَ لِعَشَى هَمْدَانَ وَصَدْرَهُ :
أَتَهَجَّرُ سَلَمَى بِالْفِرَاقِ حَبِيبَتِهَا ، وَقَالَ الْفَارَسِيُّ : فِي
الْإِيضَاحِ : الرِّوَايَةُ عَنِ الزَّجَّاجِ ، وَمَا كَانَ نَفْسِي بِالْفِرَاقِ^(٣) ،
وَكَذَلِكَ ابْنُ جَنَى ذَلِكَ لَا حُجَّةَ فِيهِ ، الْمُقْتَضِبُ ٣/٣٧ ،
الْإِيضَاحُ لِلْفَارَسِيِّ ص ٢٠٣ ، الْجَمَلُ ٢٤٧ ، الْخَصَائِصُ ٢/٣٨٤ ،
الْإِنْصَافُ ٢/٨٢٨ ، شَرْحُ الْجَمَلِ لابن عَصْفُورٍ ٢/٢٢٨ ، ابْنُ
يَعِيشَ ٢/٧٤ .

(٣) (أن) : ساقطة من ش .

(٤) انظر الانصاف ٢/٨٣١ .

(٥) في ت : (لا) ، وهو خطأ .

عشرون ، وكذلك جميع تمييز المفردات ، ثم قرّر تمييز الجمل
بكونها في المعنى منسوباً اليها الفعل ، فإذا قلت : حسن زيد أباً ،
فالمعنى نسبة الحسن الى الأب ، فكأنك قلت : أبو زيد حسن ،
وإذا ثبت (١) ذلك ثبت أنّه في المعنى وصف له (٢) إذ لا فرق في
المعنى بين الصفات والاخبار ، وإنما يفرقان من جهة علم المخاطب
وجعله ، فسمّي الحكم باعتبار جهل المخاطب له خبراً وسمّي
باعتبار علمه له صفة فتبين أنّ تمييز الجملة كتمييز المفرد فيما
قصد اليه ، وفي هذا الفصل تقرير الدليل على امتناع تقديم
التمييز ، لأنّه اذا قدّم خرج عن حقيقته (٣) ؛ لأنّه إنّما كان
تمييزاً بعد العدول عن هذا الاصل الذي حصل به التفسير بالتمييز ،
وإذا قدّم خرج بتقديمه عن حقيقته ، ثم بين (٤) بعد ذلك المعنى
الذي من أجله غيّر عن أصله بقوله : والسبب في ذلك قصدهم
الى ضرب من المبالغة والتأكيد ، يريد أنّك اذا ذكرت الشيء مبهماً
ثم (٥) (توفرت الدّواعي الى طلب علمه ، فكان في ذلك مبالغة
وتعظيم ، وأيضاً فإنك اذا ذكرته (٦) مبهماً (٧) ثم فسّرتّه فقد
ذكرته مرتين ، وما ذكر مرتين أكد ممّا ذكر مرة واحدة ،
فتبين أنّ في العدول عن الاصل مبالغة وتأكيداً .

(١) ثبت ذلك) : ساقطة من و .

(٢) له) : ساقطة من ر .

(٣) في و : (الحقيقة) ، وهو تحريف .

(٤) في ت : (بيّن) ساقطة .

(٥) ثم) : ساقطة من ش .

(٦) في ش : (ذكرت الشيء) .

(٧) ما بين القوسين ساقط من ت .

الاستثناء

قَالَ الشَّيْخُ : التَّرْجُمَةُ يُبْغِي أَنْ تَكُونَ بِالْمُسْتَثْنَى ، لِأَنَّهُ تَفْصِيلٌ
لِمَا تَقَدَّمَ ، وَالَّذِي تَقَدَّمَ إِنَّمَا هُوَ الْمُسْتَثْنَى حَيْثُ قَالَ : الْمُسْتَثْنَى
الْمَنْصُوبُ ، وَالْإِسْتِثْنَاءُ مُشْكَلٌ بِاعْتِبَارِ عَقْلِيَّةِ وَحْدَةٍ ، أَمَّا بَيَانُ
إِشْكَالِ مَعْقُولِيَّتِهِ فَإِنَّكَ إِذَا قُلْتَ : جَاءَ الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدًا ، لَمْ يَخْلُ
إِمَّا أَنْ يَكُونَ زَيْدٌ دَاخِلًا فِي الْقَوْمِ أَوْ لَا ، فَإِنْ كَانَ غَيْرَ دَاخِلٍ فِي
الْقَوْمِ لَمْ يَسْتَقِمْ ؛ لِأَنَّ إِجْمَاعَ أَهْلِ الْعَرَبِيَّةِ ^(١) فِي الْإِسْتِثْنَاءِ الَّتِي تَتِمُّ
أَنَّهُ إِخْرَاجٌ مَا بَعْدَ (إِلَّا) مِمَّا قَبْلَهَا ، وَإِجْمَاعُ أَهْلِ الْعَرَبِيَّةِ
مَقْطُوعٌ بِهِ فِي تَفْصِيلِ الْعَرَبِيَّةِ ، وَأَيْضًا فَإِنَّ قَاطِعُونَ إِذَا قَالَ : الْعَرَبِيُّ
لَهُ عِنْدِي دِينَارٌ إِلَّا ثَمَنًا وَنُصْفَ ثَمَنٍ ، أَنْ يُحْسَبَ الْمَذْكُورُ بَعْدَ
إِلَّا ثُمَّ يُخْرَجُ مِنَ الدِّينَارِ ثُمَّ يَقْطَعُ بِأَنَّ الْمَقْرَرَّ بَعْدَهُ هُوَ الْبَاقِي ،
وَقَدْ قَالَ الْقَاضِي ^(٢) : لَا إِخْرَاجَ ، وَقَوْلُ الْقَائِلِ : لَهُ عِنْدِي ^(٣)
عَشْرَةٌ إِلَّا ثَلَاثَةٌ مَوْضُوعَةٌ بِأَزَاءِ سَبْعَةٍ حَتَّى كَانَهُمَا عِبَارَتَانِ عَنْ
مُعَبَّرٍ وَاحِدٍ ، وَقَدْ تَبَيَّنَ بَطْلَانُهُ قَطْعًا ، وَإِمَّا أَنْ نَقُولَ : الْإِخْرَاجُ
ثَابِتٌ ، وَهُوَ مُشْكَلٌ ، فَإِنَّ الْمَتَكَلَّمَ إِذَا قَالَ : جَاءَ الْقَوْمُ وَزَيْدٌ مِنْهُمْ
فَقَدْ وَجِبَ نِسْبَةُ الْمَجِيءِ إِلَيْهِ ، لِأَنَّهُ مِنْهُمْ ^(٤) ، فَإِذَا أُخْرِجَ بَعْدَ
ذَلِكَ فَقَدْ نَفَى عَنْهُ الْمَجِيءُ ، فَيَصِيرُ مُثَبَّتًا بِاعْتِبَارِ وَاحِدٍ فَيُؤَدِّي إِلَى أَنْ

(١) فِي ش : (الْلُغَةُ) ، وَمَا اثْبَتْنَاهُ اِرْجَحَ .

(٢) الْقَاضِي : هُوَ أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ الطَّيِّبِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ الْقَاسِمِ
الْمَعْرُوفُ بِالْبَاقِلَانِيِّ دَرَسَ عَلَى أَبِي الْحَسَنِ الْأَشْعَرِيِّ ، تَوَفَّى
سَنَةَ (٤٠٣ هـ) . تَرَجَمَتْهُ فِي ابْنِ خُلْكَانٍ ٤٠٠/٣ ، النُّجُومُ
الزَّاهِرَةُ ٢٣٤/٥ ، اتِّحَافُ السَّادَةِ الْمُتَقَدِّمِينَ بِشَرْحِ اسْرَارِ عُلُومِ
الدِّينِ ٣/٢ ، ٤ ، ٥ ، الْإِعْلَامُ ٤٦/٧ .

(٣) (لَهُ عِنْدِي) : زِيَادَةٌ عَنْ ل .

(٤) فِي س : (مِنْهُمْ) وَهُوَ تَصْغِيرٌ .

لا يكون الاستثناء في كلام إلا وهو كذب من أحد الطرفين وهو باطل ، فان القرآن مشتمل عليه ، قال الله تعالى : { فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا } ^(١) ، فلو جعل الألف بكما لها وقد نسب اللبث إليها لوجب أن يكون اللبث في جميعها ، ولم يمتح بعد هذه النسبة إخراج شيء منها ، ولهذا الشبهة فر القاضي الى مذهبه المذكور ، والتموا بالذي يجمع [بين] ^(٢) رفع الاشكالين أن نقول : لا نحكم بالنسبة ^(٣) إلا بعد كمال ذكر المفردات في كلام المتكلم ، فاذا قال المتكلم قام القوم إلا زيـدا فهم القيام أولاً بمفرده ، وفهم القوم بمفرده ، وإن منهم زيـداً ، وفهم إخراج [٤٧ و] زيـد منهم بقوله : إلا زيـداً ثم حكم بنسبة القيام الى هذا المفرد الذي أخرج منه زيـد فحصل الجمع بين المسالك المقطوع بها على وجه مستقيم ، وهو أن الإخراج حاصل بالنسبة الى المفردات ، وفيه توفية باجماع النحويين ^(٤) ، وتوفية أنك ما نسبت إلا بعد أن أخرجت زيـداً ، فلا يؤدي ^(٥) الى المناقضة المذكورة ، فاستقام الأمر ^(٦) في الوجهين جميعاً . وأما حدة فمشكل ، لأن الاستثناء يجمع المتصل والمنقطع ، ولا يتيسر المتصل إلا بالإخراج ، ولا إخراج في المنقطع ، وكل أمرين فصل

(١) سورة العنكبوت الآية : ١٤ .

(٢) (بين) : زيادة من ل .

(٣) في س خرم بمقدر صفحتين .

(٤) (توفية باجماع النحويين) : ساقطة من ش .

(٥) (فلا يؤدي) : ساقطة من ش .

(٦) في ش : (إلا) ، وهو تحريف .

أحدهما مفقود" في (١) الآخر يستحيل جمعهما في حدٍّ واحدٍ ، فالأولى
 أنْ يُحَدَّ المتصلُ على حدته (والمنقطعُ على حدته ، فيقول : في حد
 المتصل هو كلُّ لفظٍ أُخْرِجَ به شيءٌ من شيءٍ بالآ) (٢)
 وأخواتها ، فإذا أوردَ قوله تعالى : { فَأَقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ } (٣)
 ثمَّ قالَ : لا تَقْتُلُوا أَهْلَ الذِّمَّةِ ، قلنا : هذا ليسَ باخراجٍ ، وإنما هو
 تبيينٌ مرادٍ المتكلمِ باللفظ (٤) الأول ، كذلك لو قيلَ : قامَ القومُ إلا
 زيداً فليسَ زيدٌ داخلاً في القومِ ، بل هو بمنزلة قولك : قامَ
 زيدٌ لا عمرو .

وقد اختلفَ في عاملِ الاستثناء ، فقال (٥) قومٌ : إنَّ العاملَ
 (إلا) نفسها ؛ لأنَّ معنى (إلا) أُسْتثنِي (٦) ، وقد رُدَّ ذلك بأنَّه لو
 كانَ الأمرُ كذلكَ لوجبَ أنْ لا تنفكَ عن النصب ، (وقال قومٌ :
 (إلا) مركبةٌ من إن (٧) ولا) (٨) ، فالعاملُ إذا نصبت (إن) ،

-
- (١) في ل : (من) ، وفي ت : ساقطة ، وهو تحريف في (ل) .
 (٢) ما بين القوسين : ساقط من ش .
 (٣) سورة التوبة الآية : ٥ .
 (٤) (اللفظ) ساقطة من ش .
 (٥) في ل : (فذهبَ منهم) ، وهو خطأ .
 (٦) في ل ، ت : (الاستثناء) ، وهو خطأ .
 (٧) هذا مذهب الكوفيين . الانصاف ١ / ٢٦١ .
 (٨) ما بين القوسين : ساقط من ل ، ش ، ز .

وإذا رفعت (لا) ، وهذا ليس بشيء ؛ لأنه غير مستقيم^(١) لفظاً ومعنى ، وأمّا اللفظ فلا تترك لو لفظت به لم يستقم ، وأمّا المعنى فعلى خلاف ذلك . وقال قوم : العامل (إن) بعد (إلا) كأنك قلت : إلا أن زيداً^(٢) ، وهذا ليس بجيد ، لأن (إن) لا تُضمّر ، ولأنه كان يجب أن تكون ناصبة أبداً . وقال قوم : العامل فيه ما قبله بواسطة (إلا)^(٣) (إذا كان فضلة ، وهو المذهب الصحيح) ، لأنك إذا قلت : جاء القوم إلا زيداً فقد وقع زيد فضلة ، وقد توصلت إليه في معنى الإخراج من قولك : جاء القوم بالإلا فقد صار لقولك : جاء القوم بواسطة إلا^(٤) في زيد معنى هو معنى الاستثناء ، وهذا هو معنى العامل كما أن قولك : ضربت وزيداً وقع زيد فضلة متوصلاً إلى معناه على جهة المعية مع^(٥) ما قبله بواسطة الواو فالذي أوجب أن تقول : في ضربت وزيداً ، العامل ما قبل الواو بواسطة الواو ، فكذلك تقول : ههنا ، وإنما قلنا : إذا وقع فضلة ؛ لأنه إذا لم يقع فضلة صار إما أحد جزئي الجملة فيكون له حكمه ، وإما من باب آخر غير باب الاستثناء كقولك : ما ضربت إلا زيداً . ويرد عليه أمران : أحدهما ، أن العامل هو الذي يكون له في المعمول اقتضاء وليس في جاء وشبهه اقتضاء يخرج منه . فإن قيل اقتضاؤه كونه مخرجاً مما نسب إليه ، قيل قد تقدم أن النسبة إنما حكم بها بعد الإخراج وإلا تناقض فلا يليق^(٦) بعد ذلك أن يُقال إن في جاء اقتضاء للمخرج

- (١) ما بين القوسين ساقط من ت .
 (٢) هذا مذهب الكسائي . الانصاف ٢٦١/١ .
 (٣) هذا مذهب البصريين . الانصاف ٢٦١/١ .
 (٤) ما بين القوسين : ساقط من ت .
 (٥) (مع) : ساقطة من ر .
 (٦) في ش : (العامل) ، ولا يستقيم معه المعنى .

بالاعتبار ذ' كير ، والثاني أن ثَمَّ مسائل ليسَ فيها فعلٌ مثلُ القومِ
إلاَّ زيداً أخوتك ، فإن كانَ العاملُ هو^(١) الفعلُ بقت هذه
المسائلُ بغيرِ تأملٍ ، فالوجهُ أن يُقالَ إنَّ العاملَ هو الذي (اقتضى
المخرجُ منه وهو ما ذ' كير • ومنهم من يقول : إنَّ الاسمَ المتعدد
والمفرد^(٢) الذي يتناولُ المبتدئ)^(٣) هو الذي يقتضي صحةَ الإخراجِ
منه فهو في المعنى العاملُ بواسطة (إلاَّ) ، وهذا يشملُ المواضعَ كلها
وَجِدَ الفعلُ أو لم يوجدْ فالتمسكُ به أولى ، وإنَّما هذا في الاستثناءِ
المتصلِ فأَمَّا المنقطعُ^(٤) فالعاملُ فيه (إلاَّ) لأنَّها تعملُ عملَ
(لكنَّ) ولها خبرٌ مقدَّرٌ على حسب المعنى المراد ، ومنهم من
يقول : إنَّه يُظهرُ ، ومنهم من يجعله اِذَنْ كلاماً مسأفاً ، ثمَّ تكلمَ
في الاعرابِ لأنَّه هو^(٥) المقصودُ •

فقال : « والمستثنى في إعرابه على خمسة أضرب : أحدها
منصوبٌ أبداً ، وهو على ثلاثة أضرب : منها ما أَسْتثنى بإِلَّا من كلامٍ
موجبٍ » إحترازٌ من كلامٍ غيرِ موجبٍ ، وهو القسمُ الثاني من
الخمسة كما سيجيء^(٦) ، ولم يحترزْ عن الصفةِ وإن كانَ ما بعدَ
(إلاَّ) لا يكونُ منصوباً لقوله : « ما استثنى » ، وإذا كانَ صفةً لم
يسمَّنْ بها ، ألا ترى أن قولَه تعالى : { لَوْ كَانَ فِيْهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا
اللَّهُ }^(٧) لم [٤٧ ظ] يقصدَ إخراجَ الله من الآلهةِ وإنَّما قصدَ

(١) (هو) : ساقطة من ش

(٢) (المفرد) : ساقطة من ش

(٣) ما بين القوسين : ساقط من ت

(٤) في ش ، ب : (المنفصل) ، وهو خطأ

(٥) (في الاعراب لأنَّه هو) : ساقطة من ش

(٦) (يجيء) ساقطة من ل ، ت

(٧) سورة الأنبياء الآية : ٢٢

الوصف والآلة على حالهم ، ولو قصد الإخراج بالآل لم يكن مستقيماً وكان بمثابة قولك : له عندي دراهم إلا درهماً ، وليس له حينئذ فائدة ، « وَبَعْدًا وَخَلَا بَعْدَ كُلِّ كَلَامٍ » ، ولم يعتبر الخفض بعد عداً وخلاً لشدوده ، فجعله ممّا يكون منموباً أبدأً ولذلك ضَعَفَ ذلك القول فقال : « ولم يورد هذا القول سيويه ولا المبرد »^(١) ونصبه (بعداً) على أن يكون فعلاً أضر فيها فاعلها مستراً كما أضر في ليس ولا يكون ، وتقديره عداً بعضهم زيداً ، أي : جانب بعضهم زيداً ، ولم يقدر حرفاً كالأل للزوم النصب^(٢) فيها بعد كل كلام ، وكذلك ليس ولا يكون ، فأب^(٣) إذا قلت : ما عداً وما خلا فلا يكون إلا النصب ، لأنها حينئذ يجب تقديرها أفعلاً من جهة أن ما ههنا لا يستقيم أن يكون موصولة ، فيصح تقدير الجار بعدها ، بل يجب أن تكون مصدرية ، فيجب أن يكون (عدا) فعلاً ؛ لأن المصدرية لا يليها إلا الفعل ، وإنما لم يصح أن تكون موصولة ، لأن الموصولة للصفة والموصوف جميعاً ، وههنا قد ذكر الاسم فليس موضع ما ، ألا ترى أنك تقول : اشتريت الكتاب الذي تعلم ، ولا تقول : اشتريت الكتاب ما تعلم ، والآخر أنها لو كانت بمعنى الذي (لصح أن يقع موضعها (من) في قولك : جاء القوم ؛ لأنها لمن يعقل ، والآخر أنها لو كانت بمعنى^(٤) الذي لوجب أن يكون في الفعل ضمير

(١) انظر الكتاب ٣٧٧/١ ، قال المبرد : فما كان حرفاً سوى إلا

فحاشا وخلا ، وما كان فعلاً فحاشا وخلا وإن وافقاً لفظ

الحروف وعدا ولا يكون المقتضب ٣٩١/٤ .

(٢) انتهى الخرم الذي وقع في نسخة س .

(٣) (فامّا) : ساقطة من س .

(٤) ما القوسين : ساقطة من س .

يعود عليها ، فالضمير الذي ذكرنا ضمير بعض القوم ، وأما كونها ليست من الأوجه البواقي فظاهر فاذن تقديره جاء القوم خلوتهم من زيد ، كأنك قلت : وقت خلوتهم من زيد ، فوجب هذا التقدير لما لم يكن ثم مقتضى المصدر * والقسم الثاني من الثلاثة شرطه أن يتقدم بعض الجملة كقولك : ما جاءني إلا أخاك أحد ، لأنه كالمفعول معه عند المحققين فكما لا يتقدم المفعول معه فكذلك هذا * القسم الثالث من المنصوب أبداً ، هو المنقطع ، وهو كل لفظ من الفاظ الاستثناء لم يرد به إخراج سواء كان من جنس الأول (١) ، أو من غير جنسه ، فلو قلت : جاء القوم إلا زيدا ، (وزيد ليس من القوم كان منقطعاً وكذلك إذا قلت : ما (٢) جاء القوم إلا زيدا) (٣) لم يجز إلا النصب على مذهب أهل الحجاز ، واستشهاده بقوله تعالى : { لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ } (٤) ، حبل على أربعة أوجه ، أحدها وهو المشهور لا معصوم إلا الراحم وعليه يبنى * والوجه الآخر (٥) اثنان منها متصل وليس فيه غرض وقد قبل بهما واحد منقطع وهو لا عاصم إلا المرحوم ، ولم يقل به ولو قيل به لم يكن بعيداً * والقسم الثاني من الخمسة وهو قوله : ما استثنى بالآ من كلام غير موجب إلى آخره .

(١) في ر : (المستثنى منه) .

(٢) (ما) : ساقطة في ، ل ، ت ، ب ، س .

(٣) ما بين القوسين : ساقط من ر .

(٤) سورة هود الآية : ٤٣ .

(٥) في ل : (الثاني) .

قال الشيخ : كان ينبغي أن يقول : ذكر المشتى منه ، وإلا
ورد عليه ما ضربت إلا زيداً ، فإنه مشتى من كلام غير موجب ،
وليس هو من هذا القسم ولا يصح أن يقال هو منه لتصريحه في
القسم الخامس به ، وأيضاً فإن الاتفاق على أنه مفعول ، وأيضاً
فإن البدلية لا تستقيم فيه إذ شرط المبدل منه أن يكون مذكوراً ،
والاختيار البديل لأن النصب على الاستثناء في عقلية العامل فيه
إشكال ، فإذا أمكن غيره ^(١) من الواضح كان أولى ، ووزانه وزان
لمفعول معه فإنه إذا أمكن غيره كان أولى ، ألا ترى أن قولك :
ما لزيد وعمرو أحسن من قولك : (وعمراً) ما لك وعمراً ، لما
تعدّر العطف رجع إليه كذلك هنا لا ينبغي أن يُصار إلى الاستثناء
إلا عند تعدّر البدلية . وقوله عز وجل : { وَلَا يَلْتَفِتْ
مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا أَمْرًا تَكُ } ^(٢) ، فيمن قرأ بالنصب ^(٣) من قوله :
فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ .

قال الشيخ : جعل القراءة بالرفع محمولة على البديل من
قوله : وَلَا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ ، وقراءة النصب محمولة على
لاستثناء من الموجب من قوله : فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ ، وهذا الفعل
باطل قطعاً ، فإن القراءتين ثابتان قطعاً فيمتنع حماهما على وجهين :
أحدهما باطل قطعاً ، والقضية واحدة ، فهو إما أن يكون سرى بها

(٣) قرأ ابن كثير وابو عمرو بالرفع ووافقهما ابن محيصن
واليزيدي والحسن ، على أنه بدل من أحد ، والباقون بالنصب
مستثنى من بأهلك ، البيان في غريب أعراب القرآن ٢/٢٦ ،
اتحاف فضلاء البشر ص ٢٥٩ .

(١) في س : (العطف) .

(٢) سورة هود الآية : ٨١ .

أو ما سرى بها^(١) ، فإن كان قد سرى بها^(٢) ، فليس مستثنى
 [٤٨ و] إلا من قوله : ولا يلتفت منكم أحد ، وإن كان ما سرى
 بها فهو مستثنى من قوله : فاسر بأهلك ، فقد ثبت أن أحد
 التأويلين باطل قطعاً فلا يصار إليه في إحدى القراءتين الثابتين
 قطعاً ، والاولى في هذا أن يكون إلا امرأتك في الرفع والنصب ،
 مثل قوله : { مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ }^(٣) [وإلا قليلاً]^(٤) ،
 ولا يبعد أن يكون أقل القراء على الوجه الأقوى ، وأكثرهم على
 الوجه الذي^(٥) ، دونه ، بل قد التزم بعض الناس أنه يجوز أن
 يجمع القراء على قراءة غير الأقوى . والقسم الثالث من الخمسة
 يجب فيه الجر وهو إسمًا اسم وإمّا حرف ، فإن كان اسمًا فما
 بعدها مضاف إليه ، وإن كان حرفاً أعني^(٦) : حرف جرّ فما بعده
 مجرور به ، والكلام في غير وسوى يأتي في فصل بعد هذا ،
 والكلام في (حاشا) إذا نصبت بها على غير المختار كالكلام في عدا
 وخلا على المختار وقد تقدّم .

قوله : والقسم الرابع 'جائز' فيه الرفع والجر ، وهو
 ما استثنى بلا سيما .

(١) (بها) : ساقطة من و .

(٢) (في ر : فهو) ، وهو خطأ .

(٣) سورة النساء الآية : ٦٦ .

(٤) (وإلا قليلاً) : زيادة عن ل ، ت ، س .

(٥) (في ش : هو) .

(٦) (في ش : (أو غير) ، وهو وهم .

قال الشيخ : لا ينبغي أن يكون في الاستثناء ؛ لأن الاستثناء إخراج شيء من شيء ، وإثبات ضد الحكم له ، وهذا ليس كذلك ، بل هو إثبات ذلك الحكم الأول بطريق الزيادة في معناه ، مثاله قولك : أحسن إلى القوم لا سيما عمرو وإنما أوردته لما كان بينهما مخالفة ما ؛ لأن الثاني ثبت ^(١) له زيادة فكأنه غير الحكم الأول ، ويجوز في الواقع بعد لا سيما الجر وهو الأكثر ، والرفع وهو قليل ، والنصب وهو الأقل ولم يذكره ، وقد وقع في بعض النسخ فأما الجر ^(٢) ، فله وجهان : أحدهما أن تكون ما زائدة ، والاسم مجرور بالاضافة ، فيكون التقدير جاء القوم لا مثل زيد ، والوجه الثاني أن تكون ما نكرة بمعنى شيء ، فيكون زيد بدلاً منها ، فيكون التقدير جاء القوم لا مثل (رجل زيد ، والرفع على أن يكون ما بمعنى شيء ، وزيد مرفوع خبر مبتدأ محذوف ، فيكون التقدير جاء القوم) ^(٣) لا مثل شيء هو زيد ، ولو قدّرت ما موصولة وزيد خبر المبتدأ المحذوف والجملة صلة لم يكن بعيداً . والقسم الخامس جارٍ على إعرابه قبل دخول كلمة الاستثناء ، وهذا لم يذكر له ضابطاً وضابطه أن يكون ما قبل (إلا) غير موجب ، ولا مذكور معه المستثنى منه وسواء كان فاعلاً أو مفعولاً أو ظرفاً أو صفة أو حالاً ، كل ذلك واقع ، وفائدة (إلا) في المعنى كفائتها لو ذكر المستثنى منه في أن الغرض حصر ذلك المعنى لما ذكر بعده .

قوله : وحكم غير في الاعراب حكم المستثنى بالإلا .

(١) ثبت : ساقطة من و .

(٢) فاما الجر : ساقطة من ر .

(٣) ما بين القوسين : ساقط من ر .

قال الشيخ : لما وقعت غير موقع إلا ، وإلا حرف غير
 معرب ، وغير اسم وجب أن يكون لها إعراب فجعل إعرابها
 الأعراب الذي يكون على الاسم الذي يكون بعد (١) (إلا) وجعل
 ما بعدها هي مخفوض بالاضافة ، لأنها اسم يقبل الاضافة فوفي
 بمقتضى الاسمين ، فاذا وقعت (إلا) وقع غير في الوصفة جعل
 إعراب ما بعد (إلا) إعراب غير نفسه وسيأتي ، وهل ذلك لا اذا
 وقعت موقع غير جعل إعراب ما بعدها إعراب غير لتعذر
 الاضافة ، فيقولون : جئت لا راكباً ولا ضارباً ، أي غير راكب ولا
 ضارب ، وقال الشاعر (٢) :

١٣١- فَأَلْفَيْتُهُ غَيْرَ مُسْتَعْتَبٍ
 وَلَا ذَاكِرٍ لِلَّهِ إِلَّا قَلِيلاً
 وأما (سوى) فقد تقدم الكلام عليها في المفعول فيه .

(فصل) قوله : وأعلم أن إلاً وغيراً يتقارضان ما لكل واحد
 منهما .

قال الشيخ : سبب حمل كل واحد منهما على صاحبه أن
 ما بعد كل واحد منهما مغاير لما قبلها ، إلا أن غيراً وقوعها (٣) موقع

(١) (بعد) : ساقطة من ش .

(٢) البيت لأبي الاسود الدؤلي ورد ضمن ستة أبيات في ديوانه
 ص ١٤٣ ، اللقيته : وجسته ، مستعتب : طالب العتاب .
 الكتاب ٨٥/١ ، الانصاف ٦٥٩/٢ ، المقتضب ٣١٣/٢ ، مجاز
 القرآن ٣٠٧/١ ، ابن يعيش ٣٥/٩ ، الخصائص ٣١١/١ ،
 المغنى ٥٥٥/٢ ، الخزانة ٥٥٤/٤ .

(٣) في و ، ش ، ر : (اذا وقعت موقع الا كثير) وهذا التعبير غير
 مستقيم .

(إِلَّا كَثِيرٌ ، وَوُقُوعُ (إِلَّا) مَوْقِعٌ غَيْرٌ قَلِيلٌ ، وَسِبْهُ أَنْ غَيْرَ اسْمٍ وَتَصْرُفُهُمْ فِي الْأَسْمَاءِ أَكْثَرُ مِنْ تَصْرُفِهِمْ فِي الْحُرُوفِ ، وَاسْتِثْنَاءُهُ بِقَوْلِهِ تَعَالَى : { لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ } (١) الْآيَةُ إِلَى آخِرِهِ .

قَالَ الشَّيْخُ : فَإِنْ قِيلَ (غَيْرُ) إِذَا أُضِيفَ إِلَى الْمَعْرِفَةِ فَهِيَ نَكْرَةٌ (٢) ، فَكَيْفَ جَرَتْ عَلَى الْمَعْرِفَةِ صَفَةً ؟ فَوَلِجَوَابُ أَنْ غَيْرَ إِذَا كَانَتْ فِي تَقْسِيمٍ حَاصِرٍ كَانَتْ مَعْرِفَةً مِثْلَ قَوْلِهِ تَعَالَى : { غَيْرِ الْمَغْضُوبِ } (٣) ، فَلِذَلِكَ جَرَتْ كَذَلِكَ ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى : { لَوْ كَانَ فِيهَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ } (٤) ، ، قَالَ بَعْضُهُمْ لَيْسَ عَلَى الْوَصْفِيَّةِ [٤٨ ظ] ، وَإِنَّمَا عَلَى الْبَدَلِ ، وَصَحَّ ، لِأَنَّهُ فِي مَعْنَى النَّفْيِ ، لِأَنَّ مَعْنَى قَوْلِكَ : (لَوْ كَانَ فِيهَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ) ، مَا فِيهَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ (٥) ، فَلَمَّا كَانَ مَعْنَاهُ مَعْنَى النَّفْيِ جَرَى فِي الْبَدَلِ مَجْرَاهُ ، وَهَذَا ضَعِيفٌ مِنْ أَوْجِهِ : أَحَدُهَا أَنَّهُ لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَجَازَ أَنْ يَقُولَ : لَوْ كَانَ فِيهَا إِلَّا اللَّهُ كَمَا يَقُولُ : مَا فِيهَا إِلَّا اللَّهُ لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَتِهِ وَلَيْسَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ ، الثَّانِي أَنَّهُ لَا يَجْرِي النَّفْيُ الْمَعْنَوِيُّ مَجْرَى النَّفْيِ اللَّفْظِيِّ ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ : أَبِي الْقَوْمِ إِلَّا زَيْدًا بِالنَّصْبِ لَيْسَ إِلَّا ، وَلَوْ كَانَ النَّفْيُ الْمَعْنَوِيُّ كَالْلَفْظِيِّ لَجَازَ أَبِي الْقَوْمِ إِلَّا زَيْدٌ ، وَكَانَ الْمُخْتَارُ ، وَهَذَا أَوْلَى لِأَنَّ النَّفْيَ مُحَقَّقٌ غَيْرُ مُقَدَّرٍ فِيهِ إِبْتَاتٌ ، وَفِي (لَوْ) مُقَدَّرٌ مَا بَعْدَهَا الْإِبْتَاتُ وَإِنَّمَا قُدِّرَ فِيهِ النَّفْيُ لَمَّا كَانَ الْإِبْتَاتُ

-
- (١) سورة النساء : ٩٥ .
 (٢) انظر الانصاف ٢٨٧/١ .
 (٣) سورة الفاتحة الآية : ٧ .
 (٤) سورة الانبياء الآية : ٢٢ .
 (٥) في ل : (ما كان فيها آلهة) ، وهو خطأ .

تقديرًا • والثالث 'أَنَّهُ' لو كان على البديل لكانَ معناه 'معنى الاستثناء' ولو كانَ معناه 'معنى الاستثناء' لجازَ أَنْ نقولَ : 'إِلَّا اللهُ بالنصب ولا يستقيمُ المعنى ، لأنَّ الاستثناءَ إذا سكتَ عنه دخلَ ما بعده' (١) فيما قبله ، 'أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَا تَقُولُ : 'جَاءَنِي رَجَالٌ' إِلَّا زَيْدًا ، فَكَذَلِكَ لَا يَسْتَقِيمُ أَنْ تَقُولَ : 'لَوْ كَانَ فِيهَا آلَهُةٌ إِلَّا اللهُ' • وقوله (٢) :

١٣٢- وَكُلُّ أَخٍ مُفَارِقُهُ أَخُوهُ

لَمَمَرُ أَبِيكَ إِلَّا الْفُرْقَدَانِ

قال الشيخ : فيه شذوذان : أحدهما أَنَّهُ 'وصفَ المضاف' وهنا وهو كُلُّ ، والقياسُ أَنْ 'يوصفَ المضافُ إليه في (كل)' ، وهو مع ذلك جائزٌ ، وحمله على ذلك (٣) ضرورةُ الردفِ بالالف فإنَّها لازمةٌ ، وهو المعنى الذي جملةُ 'على الوصفة' ولو جازَ له أَنْ يقولَ : 'إِلَّا الْفُرْقَدَيْنِ' من غيرِ ضرورةٍ تحمله لم يحصلَ على (الخفض الذي هو ضعيفٌ ، ويحصلُ على الاستثناء فالذي جملةُ) (٤) أَنْ يجعلَ (إِلَّا) صفةً هو الحاملُ له 'على أَنْ تكونَ صفةً لكلِّ ، وإِلَّا لم يحصلَ له غرضٌ ، والشذوذُ الثاني أَنَّهُ فصلَ بينَ الصفةِ والموصوفِ بالخبرِ وهو قليلٌ •

(١) في ل : (قبله) •

(٢) البيت نسبة سيبويه الى عمرو بن معد يكرب ٣٧١/١ •

المقتضب ٤٠٩/٤ ، توجيه الرماني ص ٢٧٥ ، مجاز القرآن

١٣١/١ ، ابن يعيش ٨٩/٢ ، المغني ٧٢/١ ، الاشموني

١٥٧/٢ ، الخزاعة ٥٤/٢ ، همع الهوامع ٢٢٩/١ ، الخجة

١٦/١ •

(٣) (ذلك) : ساقطة من ش •

(٣)

(٤) ما بين القوسين : ساقطة من ش •

(٤)

(فصل) قال : ونقول : ما جاءني من أحد إلا زيد فتحمل على البدل من الموضع لا من اللفظ .

وقال الشيخ : إنما كان كذلك لتميز الحمل على اللفظ من حيث إن (من) لا يصح تقديرها بعد (إلا) لأنها لا تزداد إلا في سياق النفي ، وإذا بطل الحمل على اللفظ وجب الحمل على المحل ، والمحل رفع فوجب الرفع على المحل لأن تقدير جاءني زيد مستقيم ، وكذلك إذا قلت : ما رأيت من أحد إلا عبد الله مستقيم أيضاً . وقوله : « ولا أحد فيها إلا عمرو » ، قال بعضهم : إنما لم يصح الحمل على اللفظ : لأنه يؤدي إلى تقدير دخول (لا) على المعرفة ، وهي لا تدخل عليها ، وهذا غير مستقيم فأنه لو قيل لا اله إلا اله واحد لم يكن (إلا) كذلك فبطل تعليله بذلك ، وإنما الوجه أن يقال إنما امتنع لأنه يؤدي إلى تقدير (لا) بعد (إلا) : لأن البدل في حكم تكرير العامل ، والعامل في الأول (لا) فوجب أن يكون كذلك في البدل منه ، ولا يستقيم لفظاً ولا (١) معنى ، أمّا اللفظ فإن « لا » لا يلفظ بها بعد (إلا) ، وأمّا المعنى فأنه يتناقض ، لأن « إلا » للإثبات و « لا » للنفي (فيتناقضان) وأشكال ما يرد عليه ليس زيد شيئاً إلا شيئاً لا يعاب به ونظائره (٢) : لأنه (٣) يقال فليمتنع البدل ههنا ، لأن النصب إنما يكون بعد النفي [بتقدير (ليس) بعد (إلا)] (٤) ، وهو لا يتقدّر بعد « إلا » لفساد المعنى (٥) إذ الغرض

(١) في و : (ومما) ، وهو خطأ .

(٢) انظر الكتاب ٣٦٢/١ .

(٣) ما بين القوسين : ساقط من ت .

(٤) ما بين القوسين المعقوفين : زيادة عن ل ، ش ، ر .

(٥) انظر المختضب ٤/٤٢٠ ، ٤٢١ .

اثباته شيئاً لا يعماً به . فإن أُجيب بأن قولهم : لا اله إلا الله مستثنى من أحد الجزئين لا باعتبار أنه الجزم الآخر كما في قولك : ليس زيد^(١) شيئاً . فليس بمستقيم لأمرين : أحدهما لأنه لا أثر لكونه من الأول ، والثاني ، لأن العامل واحد ، والآخر بطلانه بقولك : ليس القوم إلا عمرو منطلقين فهذا مستثنى من الجزء الأول ، وهو جائز على البطل . فإن قيل المستثنى في لا اله إلا الله مستثنى من مني^(٢) وفي ليس من معرب ، فليس بمستقيم أيضاً ، لأننا نقول : لا فرق بين قولنا : لا اله إلا الله ، ولا اله للناس إلا الله . والجواب الصحيح أن يقال : إنما عملت (لا) لأجل النفي فلا تُقدّر عاملة إلا مع النفي فبطيل تقديرها عاملة بعد (إلا) ؛ لأن (إلا) للامتناع ولم تعمل ليس لأجل النفي ، وإنما^(٣) عملت لكونها فعلاً فهي بمثابة ما وكان جميعاً ، (أي بمثابة هذا المجموع وهو قولنا : ما كان فإنه فعل ، وإن كان نفيًا كذلك ليس)^(٤) ، ولو قلت : ما كان زيد شيئاً إلا شيئاً لكان مستقيماً ؛ لأن العمل لكان ، وكان يصح تقديرها بعد إلا وليس لما كانت فعلاً معناه النفي توهم أنه بمثابة (لا) في العمل ، وليس الأمر كذلك ، بل عمله للفعلية ، والفعلية إذا قُدِّرَتْ [٤٩ و] مجردة عن النفي لم تعذر ولكن لما كان انفكاكها عن النفي متعذراً لفظاً توهم أن التقدير متعذر كما تعذر في (لا) ، وسيجيء في باب الأفعال الناقصة ، هذا وإذا تحقق أن عملها ليس لأجل النفي

- (١) في ل : (وليس كذلك في قولك ليس زيد) ، وما أثبتناه
(٢) في ش : (مني) ، وهو تحريف .
(٣) في ش : (فإذا) ، وما أثبتناه أصح .
(٤) ما بين القوسين : ساقط من ل ، ت .
(٥)

بل لأجل الفعلية تحقق تجويز تقدير الفعلية بعد (إلا) مجردة عن النفي ، وهذا السر هو الذي جواز أن نقول : ليس زيد إلا قائماً ، ولم يجز ما زيد إلا قائماً ، لأن (مما) لا تعمل إلا للنفي ولا تقدر بعد (إلا) فبطل العمل ، وليس لم تعمل لأجل النفي بل لأجل الفعلية ، فكان عملها مع (إلا) ومع غير إلا على حد سواء فيتحقق الفرق على وجه مستقيم ، وإذا تحققت ذلك علمت جواز ليس زيد بشيء إلا شيئاً بالنصب ، وإمتناع ما زيد بشيء إلا شيئاً بالنصب ، لأن عمل (ما) ^(١) لأجل النفي ، فلو قدرتها بعد (إلا) عاملة لم تكن (إلا) تافية فيختل المعنى بخلاف ليس فإن عملها ليس لأجل النفي ، فالوجه الذي هي نفي فيه غير الوجه الذي ^(٢) هي عاملة فيه .

(فصل) قوله : وإن قدّمت المستثنى على صفة المستثنى منه فيه طريقان : أحدهما وهو اختيار سيويه أن لا تكثر اللصقة وتحمله على البدل ^(٣) .

قال الشيخ : يدل على صحة مذهب سيويه أنه غير مستثنى مما تأخر عنه فلم يجب النصب ، وبيان أنه غير مستثنى ^(٤) مما تأخر عنه أن زيدا لم يخرج من الأحدين ، وهو مقدم و (خير) ^(٥) إنما جيء به لبيان المراد بالأحدين ، فتقديمه وتأخيرهُ على حد واحد (فوجب ألا يكون مستثنى مقدماً ، ووجه آخر وهو أن

(١) في ر : (شيئاً) ، وهو خطأ .

(٢) في و : (التي) وهو وهم .

(٣) انظر الكتاب ٣٧٢/١ ، المقضب ٣٩٩/٤ .

(٤) في ت : (غير مستقيم) ، وهو تحريف .

(٥) (خير) من كلام الزمخشري في الفصل .

البدلَ مختاراً في كلِّ كلامٍ غيرِ موجبٍ وهذا^(١) مستثنى من كلامٍ غيرِ موجبٍ^(٢) ، فوجبَ اختيارُ البدلِ ، وبيانُه 'أَنَّكَ لَوَقَلْتَ : ما جاءني أحدٌ' وسَكَتَ كَانَ كلاماً تاماً والصِّفَةُ ليستَ جِزْءاً مِنَ الكلامِ ، وإنما يُقْصَدُ بها بيانُ المرادِ بالموصوفِ وإذا كَانَ كَذَلِكَ ، فهو مستثنى من كلامٍ غيرِ موجبٍ ، فيجبُ اختيارُ الرفعِ^(٣) فيه ، كما يجبُ فيما لم يوصفَ ، وحجَّةُ المخالِفِ أَنَّهُ 'تَوْهَمُ أَنَّ الصِّفَةَ والموصوفَ انتزَجَا في المعنى ، ودلاً على شيءٍ واحدٍ فكانَ تقديمُه على أحدهما كَتقديمِه لـتليهما فوجبَ النصبُ عندَه' .

(فَعَمَلٌ) قَوْلُهُ : وَتَقُولُ : فِي تَنْبِيهِ الْمُسْتَثْنَى مَا أَتَانِي إِلَّا زَيْدٌ
إِلَّا عَمراً^(٤) .

قالَ الشيخُ : يَعْنِي بِتَنْبِيهِ الْمُسْتَثْنَى تَكْرِيرَ الْمُسْتَثْنَى ، لَا عَلَى الاصطلاحِ ؛ لِأَنَّ حَكْمَ الْمُسْتَثْنَى الثَّانِي وَغَيْرِهِ سَوَاءٌ ، ثُمَّ مَثَّلَ بِقَوْلِهِ : (مَا أَتَانِي إِلَّا زَيْدٌ إِلَّا عَمراً وَإِلَّا عَمراً إِلَّا زَيْدٌ)^(٥) ، تَرْفَعُ الَّذِي أُسْمِدَتْ إِلَيْهِ وَتَنْصِبُ الْآخَرَ ، فَرَفَعَ أَحَدَهُمَا وَاجِبٌ إِذَا لَبِدٌ مِنَ الْفَائِلِ ، وَتَنْصِبُ الْآخَرَ ؛ لِأَنَّ الْفَرِيقَ لَا يَكُونُ مِنْ جِهَةٍ وَاحِدَةٍ إِلَّا لَشَيْءٍ وَاحِدٍ ، وَلَوْ رُفِعَ الْآخَرُ لَكُنَا مَرْفُوعَيْنِ مِنْ جِهَةٍ وَاحِدَةٍ ، وَهُوَ غَيْرُ مُسْتَقِيمٍ . فَإِنْ قِيلَ أَرْفَعُهُ عَلَى أَنْ أُبْدَلَ إِلَّا عَمراً مِنْ قَوْلِكَ : مَا أَتَانِي أَحَدٌ إِلَّا زَيْدٌ مِنْ أَحَدٍ ، وَالْمُخْرَجُ مِنْهُ زَيْدٌ^(٦) ،

-
- | | |
|-----|---|
| (٢) | في ش : (الكلام) ، وهو زيادة بغير موجب . |
| (٢) | ما بين القوسين : ساقط من ت . |
| (٣) | في ت : (الربع) وهو تحريف . |
| (٤) | انظر الكتاب ٣٧٢/١ . |
| (٥) | ما بين القوسين : ساقط من ش . |
| (٦) | (زيد) : ساقطة من ش . |

فهو غير مستقيم من حيث لفظ التفرغ ، لأن التفرغ قد أخذ
حقه فلم يبق إلا أن نقول : إن قولك : ما أتاني أحد إلا زيد
بمعنى ترك هؤلاء الأتيان ، فلذلك قال صاحب الكتاب : لأنك
لا تقول : تركوني إلا عمرو وتعرض لموقع الشبهة ، وبين أنك
لو صرحت بما هو معناه الذي رجع إليه لم يكن إلا نصباً
والمسألة الثانية ما أتاني إلا عمراً إلا بشراً أحد^(١) واضحة بعد
ما ذكره ؛ لأن نصب أحدهما على أنه مقدم على المستثنى منه^(٢)
ونصب الآخر على ما كان عليه لو كان متأخراً ، وهذا الثاني لما
تقدم ووضح لم يتعرض له ، والذي نصب لأجل التقديم
تعرض له ؛ لأنه هو الذي حدث له النصب في هذه المسألة لأجل
التقديم ، ولو قلت : ما أتاني أحد إلا زيدا إلا عمرو كان جائزاً
أيضاً ، ويكون قولك : عمرو بدلاً من قولك : أحد إلا زيدا ، فإن
قلت : ما أتاني أحد إلا زيد إلا عمرو^(٣) ، وأجعل (عمرو)
بدلاً من قولك : أحد فقد تقدم ما يدل على دفعه ، وهو أن هذا
قد أخذ بدله ، وهو فرع التفرغ فلا يكون له تفرغ آخر من
جهة واحدة ، والذي قبله لم يأخذ تفرغاً ؛ لأن زيدا منصوب
فيه ، فأما إذا قلت : ما أتاني إلا زيدا أحد إلا بشر لم يخل من
أن تجعل بشراً هو البدل وزيدا استثناء أو زيدا بدلاً ثم قدمته على
المستثنى منه ، فإن قدرت الأول كان رفع بشر هو المختار ويكون
قولك : إلا زيدا [٤٩ ظ] استثناء من قولك : أحد إلا بشر ،
ويجوز النصب أيضاً على الاستثناء ، وإن قدرت الثاني نصبت
بشراً أيضاً على الاستثناء ، لأن الذي كان يكون بدلاً قد قدمته ،

(١) انظر الكتاب ١/ ٣٧٣ .

(٢) (منه) : ساقطة من ش .

(٣) في و : (إلا زيدا إلا عمراً) ، وهو خطأ بدليل ما بعده .

وهو زيدٌ ويكونُ بشرٌ استثناءً من (أحد) فخرجَ منهم زيدٌ ، وأمّا نصبُ زيدٍ فواضحٌ .

(فمعل) قوله : واذا قلتَ : ما مررتُ بأحدٍ إلاَّ زيدٌ خيرٌ منه^(١) الى آخره .

قال الشيخ : هذا راجعٌ الى الاستثناء المفرغٍ باعتبار الصفات ؛ لأنَّ التفريغَ جازٍ في الصفات وغيرها ، قال الله تعالى : { وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنْذِرُونَ }^(٢) ، والصفة قد تكونُ بالمفرد والجملة وحكماً واحداً في الصفة^(٣) فعلى هذا نقولُ : ما جاءني أحدٌ إلاَّ قائمٌ ، وما جاءني أحدٌ إلاَّ أبوه قائمٌ ، وكلُّ ذلك مستقيمٌ ، فإن قيلَ فلاستثناء المفرغٍ معناه نفي الحكم عن كلِّ ما عدا المستثنى ، كقولك : ما جاءني إلاَّ زيدٌ ، وما ضربتُ إلاَّ يوم الجمعة نفيت المجيءَ عن كلِّ واحدٍ وأثبتته لزيدٍ ، ونفيت الضربَ في جميعِ الاوقات ، وأثبتته في يوم الجمعة ، وهذا لا يستقيمُ في الصفة ، لأنَّك اذا قلتَ : ما جاءني^(٤) أحدٌ إلاَّ راكبٌ لم يستقيم أن تتنفي جميعَ الصفات حتّى لا يكونُ عالماً وحيّاً ممّا لا يستقيم أن ينفك عنه ، فالجوابُ من وجهين : أحدهما أن الصفات لا يتنفي عنها^(٥) إلاَّ ما يمكنُ اتفاؤه ، ومِمّا يُضادُّ المِثْبِتُ ؛ لأنَّه^(٦) قد

(١) الكتاب ٣٧٤/١

(٢) سورة الشعراء الآية : ٢٠٨

(٣) في الأصل (الصفة) وهو تحريف .

(٤) (جاءني) : ساقطة من ش

(٥) في ت ، ل ، ر : (مِنْهَا)

(٦) (لَأَنَّهُ) : ساقطة من و

عَلِمَ أَنَّ جَمِيعَ الصِّفَاتِ لَا يَصَحُّ اتِّفَاؤُهَا ، وَإِنَّمَا الْغَرَضُ نَفْسِي
 مَا ضَادَّ الْمَذْكُورَ بَعْدَ (إِلَّا) لِمَا كَانَ ذَلِكَ مَعْلُومًا وَاعْتَقَرِ اسْتِعْمَالَهُ
 بِلَفْظِ النَّفْيِ وَالْإِبْتَاتِ الْمَقِيدِ لِلْحَصْرِ ، وَالثَّانِي أَنَّ يُقَالُ إِنَّ هَذَا
 الْكَلَامَ يَرُدُّ جَوَابًا لِمَنْ يَنْفِي تِلْكَ الصِّفَةَ ، فَيُجَابُ عَلَى قَصْدِ الْمُبَالَغَةِ
 وَالرَّدِّ جَوَابًا يَنَاقِضُ مَا قَالَهُ ، وَالْغَرَضُ إِثْبَاتُ إِظْهَارِ تِلْكَ الصِّفَةِ
 وَوَضُوحِهَا وَإِظْهَارِهَا دُونَ غَيْرِهَا . وَقَوْلُهُ : « وَالْأَلْفَوْ فِي الْمَفْظِ
 مَعْطِيهِ فِي الْمَعْنَى فَائِدَتُهَا » مُسْتَقِيمٌ ، وَقَوْلُهُ : « جَاعِلُهُ زَيْدًا خَيْرًا مِنْ
 جَمِيعِ مَنْ مَرَّتْ بِهِمْ » ، غَيْرُ مُسْتَقِيمٍ ، فَإِنَّ ذَلِكَ مَأْخُوذٌ مِنْ نَفْسِ
 خَيْرِ زَيْدٍ لَا مِنْ (إِلَّا) ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَوْ قُلْتَ : زَيْدٌ خَيْرٌ مِنْ
 جَمِيعِهِمْ كَانَ هَذَا الْمَعْنَى مُسْتَفَادًا مِنْهُ وَلَيْسَ فِيهِ (إِلَّا) وَإِنَّمَا مَعْنَى
 (إِلَّا) إِثْبَاتُ هَذِهِ الصِّفَةِ لِلْأَحْدِيثِ دُونَ غَيْرِهَا عَلَى حَسَبِ الْوُجْهِينِ
 الْمُتَقَدِّمِينَ .

(فَصْل) وَقَوْلُهُ : وَقَدْ أُوقِعَ الْفِعْلُ مَوْقِعَ الْأِسْمِ الْمُسْتَشْنَى ، فِي
 الْفَافِ الْحَلْفِ عَلَى سَبِيلِ اسْتِعْطَافٍ لِلِاخْتِصَارِ كَقَوْلِكَ : نَشِدْتُكَ
 بِاللَّهِ أَلَّا فَعَلْتَ وَفِيهِ اخْتِصَارَانِ : أَحَدُهُمَا وَضْعُ الْإِبْتَاتِ وَالْمُرَادُ
 مَعْنَى النَّفْيِ ، وَالْآخَرُ وَقُوعُ الْفِعْلِ مَوْقِعَ الْمَصْدَرِ ، فَقَوْلُهُ : نَشِدْتُكَ
 بِاللَّهِ مِثْلَهُ مَا أُطْلِبُ ، وَقَوْلُهُ : أَلَّا فَعَلْتَ مِثْلَهُ فَعَلْتَ ، وَجَازَ
 ذَلِكَ ، لِأَنَّ بَابَ الْقَسَمِ بَابُ اتِّسَاعٍ فِيهِ فِي الْإِخْتِصَارِ الْكَثْرَةُ فِي
 الْكَلَامِ فَجَازَ فِيهِ مَا لَا يَجُوزُ فِي غَيْرِهِ .

(فَصْل) وَقَوْلُهُ : وَالْمُسْتَشْنَى يُخَذَفُ تَخْفِيفًا .

قَالَ الشَّيْخُ : وَإِنَّمَا يَكُونُ ذَلِكَ عِنْدَ قِيَامِ قَرِينَةٍ دَالَةٍ عَلَى
 خُصُوصِيَةِ الْمُسْتَشْنَى الْمَحْذُوفِ ، وَإِلَّا فَلَوْ قِيلَ جَاءَ الْقَوْمُ إِلَّا لَمْ يَجْزُ

ما يشعرُ بالمستثنى المحذوف ؛ لأنَّ ليسَ المضروبُ 'إلاَّ زيداً' وكذلك
 فإذا قلتَ ^(١) : ضربتُ زيداً ليسَ إلاَّ فهذا جائزٌ ؛ لأنَّه قد تقدَّم
 ليسَ غيرُ ؛ لأنَّ المعنى ليسَ المضروبُ غيرُ زيدٍ ، وليسَ الضمُّ في
 ليسَ غيرُ رفعاً ، وإنَّما هو بناءٌ لحذفِ المضافِ إليه منها ^(٢) ، وسيأتي
 ذلك في الظروفِ المبنيَّة إن شاء الله تعالى ، فغيرُ في موضعِ خبرٍ
 ليسَ ؛ لأنَّ إعرابها إعرابُ الاسمِ الواقعِ بعدَ إلاَّ ، والاسمُ الواقعُ
 بعدَ إلاَّ ههنا نصبٌ فكذلكَ غيرُ فلماً حذفَ مضافها بُنيتُ بناءَ
 الغاياتِ فلذلكَ ضُمَّتْ •

الخبرُ والاسمُ في بابي كانَ وإنَّ

قالَ : لما شُبِّهَ العاملُ في البابينِ بالفعلِ المتعدي الى آخره •

قالَ الشيخُ : جعلَ معمولي كانَ وإنَّ مشبهتينِ بالفعلِ والمفعولِ
 ولم يذكرْ مرفوعَ كانَ في المشبهاتِ بالفعلِ وهذا الذي هو ظاهرُ
 كلامه ههنا في أنَّ مرفوعَ كانَ مشبهٌ بالفعلِ مذهبُ كثيرٍ من
 النحويين ، واسقاطه اسمَ كانَ من المشبهاتِ بالفعلِ حيثُ لم
 يذكرْه يدلُّ على أنَّه عندَ فاعلٍ ^(٣) ، وذكرْه ههنا أنَّ
 معمولين ^(٤) في بابي كانَ وإنَّ يدلُّ على أنَّه مشبهٌ بالفعلِ ، فأما
 أنَّ يكونَ إختارَ المذهبَ الأولِ وهو أنَّه فاعلٌ فلم يذكرْه ، وإختارَ

(١) (ضَرَبْتُ) : ساقطة من و ، ت ، ش ، س •

(٢) (مِنْهَا) : ساقطة من ش •

(٣) سيبويه سمَّاهُ اسمَ فاعلٍ ، يقول : باب الفعل الذي يتعدى
 اسمُ الفاعلِ الى اسمِ المفعول ، وقال المبرد : باب الفعل الذي
 يتعدى الى مفعولٍ ، واسمُ الفاعلِ والمفعول فيه لشئٍ واحدٍ •
 الكتاب ٢١/١ ، المُقتضب ٨٦/٤ •

(٤) في و : (المفعولين) ، وهو خطأ •

هنا أنه 'مشبه' بالفاعل فجاء الاختلاف في قوله : وأما أن يكون هذا الكلام على خلاف ظاهره فيحمل قوله : شبه العامل في البابين (١) بالفعل المتعدي أن (إن) شبهت بالفعل المتعدي باعتبار معمولها جميعاً و (كان) شبهت به باعتبار منصوبها خاصة [٥٠] ويكون قوله : شبه ما عمل فيه بالفاعل (٢) ، يعني خبر (أن) ، والمفعول يعني منصوب (إن) ومنصوب (كان) جميعاً (٣) ، فعلى هذا يكون مرفوع (كان) فاعلاً على ما تقدم ، ويكون قد ترك ذكره في المرفوعات ، لكونه دخل في حد الفاعل ، ولم يذكر في هذه الترجمة حد اسم (إن) ، ولا خبر (كان) ، وسيب أن اسم (إن) هو المبتدأ في المعنى ، وخبر (كان) هو الخبر في المعنى ، وإنما نسب إلى إن وكان من حيث وجودهما معهما فاستغنى بذلك عن حدّهما ، ثم لما كان خبر (كان) قد يكون محذوفاً منه عامله (٤) جعل له فصلاً ، فقال : « ويضمّر العامل في خبر كان في مثل قولهم : الناس مجزيون بأعمالهم إن خيراً فخير وإن شراً فشر » (٥) . وهذه المسألة ونظائرها يجوز فيها أربعة أوجه : نصب الأول ورفع الثاني ، وهو أجودها ، وعكسها وهو أردؤها ، ونصبهما جميعاً ورفعهما جميعاً ، وهما (٦) متوسطان بين الأول والثاني ، وإنما أختير نصب الأول ورفع الثاني ، لأننا إذا نصبنا فالقدير وإن كان عمله خيراً والمعنى عليه ، وجاز تقدير (كان) ، لأنه فعل

(١) في ر : (البائن) وهو تحريف

(٢) في و : (العامل) ، وهو تصحيف

(٣) هذا رأي البصريين حيث جعلوا الخبر كالفعل والاسم كالمفعول

به . الانصاف ١٧٨/١

(٤) عامله : : ساقطة من ش

(٥) هذا قول ، انظر الاشموني ٢٤٢/١ ، شرح الكافية لابن

الحاجب ص ٤٨ ، خاشية الصبان على الاشموني ٢٤٢/١ .

همع الهوامع ١٢١/١

(٦) في ب : (هو) وهو خطأ

دلَّ عليه سياقُ الكلامِ ، فكانَ حذفه جائزاً ، وضعفُ الرفعُ ؛ لأنَّكَ إذا رفعتَ فلا بدَّ من تقديرٍ رافعٍ ، ولا يُقدَّرُ إلاَّ (كان) لكونِ المعنى عليه فأمّا أنْ تقدِّرها تامّةً أو ناقصةً ، فتقديرُها تامّةٌ ضعيفٌ ، لأنَّ التامةَ قليلةٌ في الاستعمالِ ، وما قلَّ استعماله قلَّ حذفه ، وما كثر استعماله قويُّ (١) ، حذفه ، وأيضاً فإنَّ تقديرَ التامةِ محذوفٌ بالمعنى ؛ لأنَّه يصيرُ كأنَّه أجنبيٌّ عن الاول (٢) والمعنى على تعلُّقه به ، وذلكَ إنّما يكونُ الاولُ في الناقصةِ ، وإنَّ قُدِّرَتْ التزامُ الناقصةِ وجبَ أنْ يكونَ الخبرُ مقدَّراً محذوفاً ليكونَ (خير) اسماً لها ، ولا يمكنُ أنْ يُقدَّرَ إلاَّ مثلُ قولك : إنَّ كانَ في عمله خيرٌ . وما أشبهه وهو ضعيفٌ لفظاً ومعنى ، أمّا اللفظُ فلكثرته ما يُقدَّرُ محذوفاً ، وأمّا المعنى ؛ فلأنَّه يرجعُ مخصوصاً وليسَ المعنى على الخصوصِ ، وإنَّما المعنى فيه على الإطلاقِ والتعميمِ ، وإنَّما كانَ رفعُ الثاني هو الوجهُ ، لأنَّه إذا ارتفعَ كانَ خبراً مبتدأً محذوفٍ بعدَ فاءِ الجزاءِ ، والمبتدأُ بعدَ فاءِ الجزاءِ جائزٌ حذفه قياساً مستمراً ، إذا علِمَ (٣) ، فهذا كذلكَ ، وضعفُ نصبه ؛ لأنَّه لا بدَّ أنْ يُقدَّرَ له ناصبٌ ، ولا ناصبٌ ينبغي أنْ يُقدَّرَ غيرُ (كان) ، وإذا قُدِّرَتْ (كان) فأمّا أنْ يكونَ التقديرُ إنَّ كانَ عمله خيراً كانَ [جزاؤه] (٤) خيراً ، كما قدَّره سيبويه ، وهو ضعيفٌ ؛ لأنَّه يلزمُ منه حذفُ الفاءِ الثانيةِ في

(١) في س : (أكثر) ، وهو خطأ .

(٢) في و : (كأنَّه الثاني كاجنبي عن الاول) ولا يستقيم معه المعنى .

(٣) في ل : (من حسنني فحسن ، وإنَّ تخالطوهم فاخوانكم) ، زيادة مقحمة .

(٤) (جزاؤه) : زيادة عن ل .

المسألة ، وهو غير مستقيم ، وأيضاً فإنه حذف الفعل على غير قياس ، وحذف المبتدأ المذكور حذفاً على قياس ، فكان أولى ، وأما أن يكون التقدير إن كان عمله خيراً فيكون جزاؤه خيراً ، فيضعف من حيث إن جبيء الفاء مع فعل المضارع قليل ، وأيضاً فإنه على غير قياس ، ورفع على القياس على ما تقدم (١) ، ولم يذكر المصنف دفع الأول ، وذكر نصب الأول ورفع الثاني ونصبهما جميعاً ، ونصبهما جميعاً ، ويلزم من جواز نصبهما جميعاً ورفعهما جميعاً جواز رفع الأول ونصب الثاني ، وإن كان أضعف ، ويجوز أن يكون ترك ذكره لضعفه ويجوز أن يكون ترك ذكره ؛ لأن في كلامه ما يرشد إليه (٢) ، ثم ذكر حذف كان في موضع يجب فيه حذفها ، وهو مثل قولهم : «أما أنت منطلقاً انطلقت» ، وأصله لأن كنت منطلقاً انطلقت ، فحذفت اللام على القياس الجائز في حذفها ، وحذفت كان للاختصار ثم وجب أن يكون الفاعل المتصل منفصلاً لحذف ما يتعلق به ، فصار أن أنت منطلقاً انطلقت ثم عوض من كان ما زائدة لتكون دالة على ذلك المحذوف مع كونها عوضاً فصار أن ما أنت منطلقاً انطلقت فأدغمت نون أن في ما ؛ لأن ادغام النون الساكنة في الميم واجب فصار أمّا أنت منطلقاً انطلقت ، وهذا التقدير وإن كان فيه استبعاد قريب بالنظر إلى ما يلزم لو لم يُقدّر ولا يُستبعد التأويل إذا كان تركه يؤدي إلى ما هو أشد منه ، وذلك أنك إذا لم تتأول ذلك لم يستقم إعراب ذلك ، وخرج عن قياس كلامهم وذلك معلوم البطلان فارتكاب مستبعد أجدر من ارتكاب ما يخرج

(١) في ش : (و ل و) ، وهو تحريف .

(٢) في ل : زيادة بمقدار أربعة أسطر . من الأمل ص ١٣٨ .

عن القاعدة المعروفة^(١) ، وقد روي قوله^(٢) :

١٣٣- إِمَّا أَقَمْتَ وَأَمَّا أَنْتَ مُرْتَحِلًا
فَاللَّهُ يَكْلَأُ مَا تَأْتِي وَمَا تَذَرُ

بكسر الاول وفتح الثاني [٥٠ ظ] ، أَمَّا كسر الاول ، فَلأنَّه شرطٌ فوجب كسره ودخول ما عليه كدخولها في قولك : إِمَّا تُكْرِمُنِي أَكْرَمَكَ ، وفتح الثاني واجب ؛ لأنَّه مثل قولك : أَمَّا أَنْتَ مِنْلَقَاءٍ وَقَدْ تَقَدَّمَ ذَكَرَهُ ، وَأَمَّا قوله : فالله يكلأ ما تأتي وما تذر فجواب للشرط ومعلل لقوله : أَمَّا أَنْتَ مُرْتَحِلًا ، وضح أن يكون لهما جميعاً من حيث كان الشرط والعلّة في معنى واحد ، ألا ترى أن قولك : إِنْ أَتَيْتِي أَكْرَمْتُكَ ، بمعنى قولك : أَكْرَمَكَ لِأَجْلِ إِيَّانِكَ فَذَا بَتَّ أَنْ الشَّرْطَ والتعليل^(٣) بمعنى واحد صح أن يُعْطَفَ أَحدهما على الآخر ويُجْعَلَ الجواب لهما جميعاً في المعنى ، فصار مثل قولك : إِنْ أَكْرَمْتِي وَأَحْسَنْتَ إِلَيَّ أَكْرَمْتُكَ ، إِلَّا أَنَّهُ وَضِعَ مَوْضِعَ (أَحْسَنْتَ إِلَيَّ) لفظُ التعليل فصار كأنك قلت : إِنْ أَكْرَمْتِي لِأَجْلِ إِيَّانِكَ فَأَنَا أَكْرَمُكَ ، وذلك سائغٌ .

المنصوبُ بِإِلَّا التي لنفي الجنس

قال صاحبُ الكتاب : هي كما ذكرتُ محمولةٌ على إِنْ .
قال الشيخ : ينبغي أن يذكرَ ما يَتميزُ به المنصوبُ (بِإِلَّا ؛ لأنَّه بَوَّبٌ لَهُ : والاولى أن يُقالَ هو المسندُ إليه بعد دخول (لا) نكرة يليها مضافاً أو مشبهاً بالمضاف ، ولكنَّه^(٤) استغنى عن

(١) في ل : زيادة بمقدار عشرة أسطر . من الأملأ ص ١٣٨ .

(٢) البيت لم يعرف قائله وليس له تكملة ، ابن يعيش ٩٩/٢ ،

المغني ٣٦/١ ، شرح شواهد المغني ص ١١٨ ، الخزائن ٨٢/٢ .

(٣) في و : (التعليق) وهو تحريف .

(٤) ما بين القوسين : ساقط من ر .

ذلك بما ذكره في أثناء فصول الباب فلنمش معه . قال (١) : وذلك إذا كان المنفي مضافاً ، وإنما لم ينتصب إلا إذا كان مضافاً ؛ لأنه إذا كان مفرداً تضمن معنى الحروف ، فوجب بناؤه ، وبيان تضمنه معنى الحرف أن قولهم : لا رجل في الدار أبلغ (٢) في النفي من لا رجل في الدار ، وليس رجل في الدار ، ولا يمكن تقدير ما يكون به كذلك إلا بحرف مؤكد ، والحرف الذي يؤكد به النفي « من » فوجب تقديرها ، هذا مع أن الحكم منهم بناء لا رجل في الدار يوجب هذا التقدير ، ولو كان معناه كـ معنى لا رجل في الدار ، لأن البناء في لغتهم إنما يكون بمثل ذلك فإذا لم يكن ظاهراً وجب تأويله ، وأما نصبهم بها فلأنها محمولة على « إن » من حيث إنها تقيضها وهم يحملون الشيء على تقيضه إما لأنه في أحد الطرفين كما كان الآخر في الطرف الآخر ، وإما لتلازمهما في الذهن ، وليس بين النفي والاثبات درجة ، فلمّا تلازما وأعطى أحدهما حكماً أعطى الآخر الملازم مثله . وأما قوله (٣) :

١٣٤- لَا نَسَبَ الْيَوْمَ وَلَا خُلَّةَ

فعلى إضمار فعل ، هذا الكلام وقع منه وهماً ، وإلاّ قوله :
وَلَا خُلَّةَ مِثْلُ قَوْلِهِمْ : لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ سِوَاءَ وَلَا ضَرُورَةَ فِي مِثْلِ

(١) في ل : زيادة بمقدار سطرين . من الأمل ص ١٣٨ .

(٢) (أبلغ) : ساقطة من ش .

(٣) وتامه : (اتَّسَعَ الْخَرَقُ عَلَى الرَّاقِعِ) نسبة سيبويه الى رجل من بني سليم وهو أنس بن العباس السلمي ٣٤٩/١ ، والعيني على الاشموني ٩/٢ ، وهو غير منسوب في ابن يعيش ١٠١/٢ ، المغني ٢٢٦/١ ، ابن عقيل ٤٤١/١ ، شرح الاشموني ٩/٢ . همع الهوامع ١٤٤/٢ ، الدرر اللوامع ١٩٨/٢ .

ذلك وسنذكر أن قولهم^(١) :

١٣٥- وَلَا أَبَ وَأَبْنَا

ولا حول ولا قوة إلا بالله جائز ، وإذا كان مثله فلا حاجة إلى تكلف جمعه ضرورة ، وليس مثل قوله : (ألا رجلاً)^(٢) ؛ لأن هذا لا يمكن جمعه من باب لا حول ولا قوة ، بل هو مثل قولك : لأرسل مفرداً ، وكما أن قولك : لا رجلاً لا يكون إلا لضرورة ، فكذلك ألا رجلاً فلذلك حمل الناس ألا رجلاً على ذلك ، وأما ولا خلّة فقد ذكره الناس مستشهدين به على لا حول ولا قوة .

قال : ومن حقه أن يكون نكرة ، وإنما وجب تنكيره ؛ لأن الغرض بها نفي الجنس فلا حاجة إلى التعريف ، لأنه لو عُرِف لم يُعرَف إلا تعريف الجنس فكما يحصل ذلك بالمعرفة يحصل بالنكرة فيقع التعريف ضائعاً ، وأيضاً فإن الغرض بها نفي الواحد المتعقل^(٣) في الذهن فيلزم منه نفي ما عداه وذلك لا يحصل إلا

(١) وتماه : مثل مروان وابنه

إذا هو يالجبدر ارتددي وتآزرا

نسب إلى الفرزدق ولم اعثر عليه في ديوانه ، وهو غير منسوب في الكتاب ٣٤٩/١ ، الخزانة ١٠٢/٢ ، ابن يعيش ١٠١/٢ ، الايضاح للفارسي ص ٢٤١ ، الاشعموني ١٣/٢ ، وفي مشاهد الانصاف على شواهد الكشف منسوب للفرزدق ص ٤٣ ، امالي ابن الحاجب ١٤٢ .

(٢) هذه قطعة من بيت شعر ذكره سيبويه في الكتاب ٣٥٩/١ ، وابن يعيش ١٠١/٢ .

(٣) (المتعقل) : ساقطة من ش .

بالتكثير^(١) وقولك : لا رجال^(٢) في الدارِ نَسْبَةُ الجمعِ ههنا الى تفاصيل جعل الجنس رجلاً لا رجلاً كنسبة المفرد في قولك : لا رجل ، ثم استشهد بقول سيويه (وأعلم الى آخره^(٣)) ولا ينهض ؛ لأنه^(٤) لا يلزم اذا حسن أن تدخل على ك ما تدخل عليه (رُب) ألا تدخل إلا على نكرة ، وإن كانت رُب لا تدخل إلا على نكرة^(٥) ، نعم لو قال : إن كل شيء حسن أن تعمل فيه (لا) حسن أن تعمل فيه (رُب) ، ورُب لا تدخل إلا^(٦) على نكرة لنهض ، ثم أورد اعتراضاً على هذا الاصل بقوله^(٧) :

١٣٦- لَا هَيْثَمَ الدِّلَّةَ لِلْمَطْيِ

فلم يتدبر التكثير السؤال هو أن هيثم تلم لحد مشهور وكذلك بصرة وأبو حسن وأمية أعلام فقد دخلت عليها ، والجواب عن مثل ذلك أن يُقدَّر فيه لا مثل هيثم ، وعلى ذلك يكون

- (١) في ل : زيادة بمقدار ثلاثة أسطر .
 (٢) في ت : (لا رجل) ، وهو تحريف .
 (٣) الكتاب ١/ ٣٥٠ . ان كل شيء حسن لك أن تعمل رب حسن لك أن تعمل فيه لا .
 (٤) في ر : (لا) ساقطة .
 (٥) ما بين القوسين : ساقط من ر .
 (٦) (إلا) ساقطة من و .
 (٧) البيت لم يعرف قائله . وتماحه : (ولا فتى مثل ابن خبيري) ، هيثم : رجل كان حسن الحياء ، وابن خبيري : قيل هو لامام علي (ع) نسب الى حصن خيبر . الكتاب ١/ ٣٥٤ ، الفصل ص ٤١ ، الخزانة ٢/ ٩٨ ، امالي ابن الحاجب ١٣٩ ، شرح التسهيل لابن مالك (تحقيق الدكتور عبدالرحمن السيد طبعة القاهرة ١٩٧٤) ١/ ١٩٥ .

نكرة ؛ لأنَّ مثلاً لا يتعرَّفُ بالاضافة ملفوظاً بها فلأنَّ لا يتعرَّفُ
مجنزوفه أجدر .

فصل : وتقول لا أب لك ولا غلامين لك ولا ناصرين لك .

قال الشيخ : وإنما أورد ذلك وإن كان معلوماً على
القياس المقدم لأجل اللغة الأخرى التي ذكرها بعدها^(١) لكونها
[٥٩ و] على خلاف القياس وهو قوله : وأما قولهم : لا أب لك ولا
غلامي لك ولا ناصرين لك إلى آخره .

قال الشيخ : يعني أن هذه اللغة^(٢) شاذة ؛ لأنَّه أعطى
أحكام الأضافة وفيه ما يابأها من اللفظ والمعنى . وقوله : « فمشية
في الشذوذ بالملاح » ، لأنَّ الملاح جمع الملاحين وقياسه لملاحات أو
لملاح ، وهذا كبر جمع ذكره وقياسه ذكور ، ولأنَّ غدوة
قياسه الخفض والنصب شاذ . وقوله : « وقصدهم فيه إلى الأضافة »
يريد أنَّه مضاف على الحقيقة باعتبار المعنى ، وجعل أعطاه حكم
المضاف لذلك ثم أكد كونه مضافاً بأنَّ جعل السلام إنَّما زيدت
لتوكيد الأضافة ثم أبدى^(٣) معنى آخر في مجتبها وهو ما يظهر بها
من صورة الانفصال ، يريد أنَّه لما تمَّدر قضاء حتى المنهي باعتبار
المعنى في كونه نكرة قضى حكمه باعتبار اللفظ بإدخال هذه اللام ،
وكل ذلك مؤذن من كلامه بأنَّه مضاف حقيقة ثم أكد ذلك
بقوله : « وقد شُبِّهت في أنَّها مزيدة ومؤكدة » يتم الثاني في (يا أيُّم

(١) في و : (معلولاً) وهو تحريف (معلولاً) (٧)

(٢) في ل ، س : (نوردها بعده) (٨)

(٣) (اللغة) : ساقطة من راء (٩)

(٤) (أبدى) : ساقطة من و ، ل ، ت ، من (١٠)

(٥) (١١)

تيمَ عدي) ، وذلك غير مستقيم^(١) ، لأنه لو كان مضافاً لكان معرفة^(٢) ، ولو كان معرفة لم يصح^(٣) دخول (لا) عليه على ما هو عليه من كونه لم يُكرّر ، وأيضاً فإن معنى لا أباك معنى لا أب لك ، ولا خلاف في أن لا أب لك نكرة فيجب أن يكون لا أباك نكرة^(٤) ، لأن التكرير أمر معنوي ، وإذا اتفق لفظان في الأمر المعنوي^(٥) وأحدهما نكرة وجب أن يكون الآخر كذلك ، وإلا لم يتفقا ، وأيضاً فإنه لو كان مضافاً لكان معرفة ولو كان معرفة لكان مرفوعاً ، لأن لا إذا دخلت على المعرفة بعدها وجب الرفع والتكرير على ما سنذكره^(٦) ، وإذا ثبت أنه غير مضاف بطل جميع ما ذكره بناءً على ذلك^(٧) ، فتقول : إنما أُعطي أحكام المضاف على الوجه الشاذ ، لأنه أشبه المضاف لمشاركته له في أصل معناه ، لأن قولك : غلامك وغلام لك مشتركان في أصل النسبة^(٨) ، وإن كانا مختلفين في الأخصية عند حذف اللام ، والأعمية عند وجودها ، فلما كان بينهما وبين المضاف هذه المناسبة أُعطي حكم المضاف لفظاً على هذا الوجه الشاذ ، ولذلك لم يقل لا أبا فيها ولا رقيباً عليها ، لأن في وعلى لا مدخل لهما في النسبة الإضافية [لا]^(٩) الأخصية ولا الأعمية فلذلك فارقتهما وأشباههما

(١) في ل : (في المعنى لأمرين أحدهما أنه) ، ولا يستقيم معه المعنى

(٢) في ل : (في المعنى) .

(٣) في ل : (لم يجز) .

(٤) في ل : زيادة بمقدار ثلاثة أسطر من الإجمالي انظر ص ١٤٠ .

(٥) في و : (المتعنى) وهو تحريف .

(٦) في و : (وإذا ذكره بناءً يثبت) والعبارة على هذا غير مستقيمة .

(٧) في ل : (الأولى) أن يقال إنه في المعنى غير مضاف وإنما

أُعطي ، زيادة مقحمة .

(٨) في ل : (وإن كان في الحنف معنى زائد باعتبار زيادة

خصوصية) . زيادة مقحمة .

(٩) (لا) : زيادة عن س .

ما جاء باللام فهذا هو الوجه 'السديد' الذي لا يُطعن عليه بمثل ما تقدّم ولا غيره .

قال : والفرق بين المنفي في هذه اللغة وبينه في الأولى أنّه في هذه معرب وفي تلك مبني . وهذا كما ذكرنا وإنما يستقيم حق الامتقاة على الوجه الذي ذكرته ، وأما على الوجه الذي ذكره فينبغي أن يكون مرفوعاً إذا كان معرفاً ؛ لأنّه مضاف إلى معرفة وقد تعرّف بذلك ، و (لا)^(١) إذا دخلت على المعرفة وجب أن تكون مرفوعة .

قوله : فإذا فصلت فقلت لا يدين بها لك ، ولا أب فيها لك امتنع الحذف والاثبات عند سيويه وأجازهما يونس^(٢) .

قال الشيخ : ووجه قول سيويه إن كانت عليه أنّه مضاف ، وإنّ ذلك قد فصل بينهما فبعد عن المضاف ، وتلبي ما ذكرناه أنّه مشبه بالمضاف على وجه بعد فلا يلزم من شبهه به شبه بما هو أبعد ، والفصل يبعد المضاف فلأن يبعد البعيد أقرب ، وإذا قلت لا غلامين ظريفيين لك لم يكن بد من إثبات النون في الصفة والموصوف ، يعني أنّك^(٣) إذا وصفت المنفي ثم نسبته باللام لم تعطه أحكام الإضافة ، إمّا على قوله : فلأنّه مضاف قد تقدّر فيهما جميعاً ؛ لأنّه لا يمكن إضافة الأول مع الفصل ولا إضافة الثاني ، لأن الغرض به غير الذات فلا معنى لإضافته ، وإمّا

(١) في ش : (ولا) ساقطة .

(٢) انظر الكتاب ٢٤٦/١ ، ٢٤٧ .

(٣) (انك) : ساقطة من ش .

على التقييم المضاف فلائته بالنسبة الى الاول بعيد وبالنسبة الى الثاني غير مستقيم فيه . معنى الاضافة لئلا ذكرناه .

(فصل) قوله : وفي صفة المفرد وجهان : أحدهما أن ينبغي معه على القتح .

(١) قال الشيخ : لتزلهما بنزلة شيء واحد ، وليس صفة المنفي في الفضيلة كغيرها من الصفات ، ألا ترى أنك إذا قلت : لا رجل في الدار كان النفي لجنس الرجال عموماً ، وإذا قلت : لا رجل ظريف كان النفي لنوع الظرفاء خاصة بخلاف قولك : يا زيد الطويل ، فإن الصفة لم تقدر إلا توضيحاً في المناهى خاصة ولم تجعله نوع دون نوع . والثاني أن يحرب وهو القياس « أو محمولة على محله » (١) ، وهو القياس أيضاً من جهة أن الأعراب في التابع [٥٩ ط] والمحل والآ في المحل بدليل وجوب جاءني هؤلاء الكرام ، ولا يجوز غيرهم وإنما جاز الأعراب على اللفظ فيما كان من هذا القبيل لكون الحركة فيه عارضة شُبّهت لعروضها بحركة الأعراب كما قيل يا زيد الطويل والطويل ، إلا أن النصب ههنا كالرفع ثم ، والرفع ههنا كالنصب ثم ، فإن فصلت بينهما أعربت من جهة بناءه إنما كان لتزله معه كالشيء الواحد ، والفعل يأتي ذلك فاعين الأعراب ، فإذا أعربت فالوجهان « وليس في الصفة الزائدة عليها إلا الأعراب » كراهة كثرة التركيب في الكلام ، إذ (٢) ليس من جنس لغتهم ، فإن كررت المنفي جاز في

(١) (أو محمولة على محله) : ساقطة من س .

(٢) في ل : (قال : لئلا يؤدي الى بناء المتعديات وجعلها كالشيء الواحد) ، زيادة مقحمة .

الثاني الاعراب' والبناء' ، أمّا الاعراب' ؛ فلأنّه 'تابع' فجاز فيه
الاعراب' كالصفات ، وأمّا البناء' فأمّا لأنّه 'تأكيد' لفظي' واما تأكيد
اللفظي حكمه' حكم المؤكد' والبذل' [حكمه' حكم]^(١) المبدل منه
بدليل 'يا زيد' زيد' بالضم لا غير' .

قوله' : « وحكم' المعطوف حكم' الصفة » ، يعني في الاعراب' ،
لأنّه 'قال' : 'إلا' في البناء' وإنّما جاز' الاعراب' لفظاً ومحللاً كما جلت
في الصفة' وكما جاز' في قولك' : 'يا زيد' الطويل' والطويل' ، أو إنّما
لم يجز' البناء' ؛ لأنّ البناء' فيه' لم يخل' إمّا أن' يكون' على وجه
الاستقلال وإمّا أن' يكون' على وجه التبعية ، أمّا على الاستقلال
فلا يستقيم' من جهة أنّ شرط ذلك التلّفظ' بلا ، ألا ترى لو قلت :
رجل' في الدار' ، وأنت تعني لا رجل' في الدار' لم يستقيم^(٢) ، وأمّا
على التبعية فلا يستقيم' من جهة الفصل' الحاصل بينهما بحرف
العطف ومن جهة أنّهما متغايران ، فلا يلزم' من بناء الصفة معها
لترلها منزلة شئ واحد بناء هذا التابع المفاير للمنفى الاول^(٣) ،
قال' : « فانّ تعرف' » يعني يتعرف^(٤) 'المعطوف' لم يكن فيه إلا
الرفع' « كقولك' : لا غلام ولا العباس' » وإنّما وجب الرفع' ؛ لأنّه
إنّ جعل' مستقلاً وجب رفعه' كما يجب' في قولك' : لا زيد ولا
عمرو' عندنا ، وإنّ جعل' تبعاً وجب ذلك ؛ لأنّ النصب' في قولك' :
لا رجل ولا امرأة إنّما جاز إجراء لحركة البناء' بحرفي حركة
الاعراب' فجعل' المعطوف كمنّ حرف النفي مباشرة' ، فأعطى

- (١) (حكمه حكم) : ساقطة من و .
(٢) في ل : (لم يجز) ، وما اشتهاه أفضل .
(٣) في ل : زيادة بمقدار خمسة عشر سطرًا . من أمالي ابن الجاحظ
على المفضل . انظر ص ١٤٢ ، ١٤٣ .
(٤) (يعني يتعرف) : ساقطة من ش .

الحركة التي كانت تكون له فيه لو باثمه ، والمعرفة او باشرها
حرف النفي لم تكن إلا مرفوعة ، فهي اذا كانت تابعة بذلك
أجدر .

قال : « ويجوز رفعه اذا كرّر » ، يعني ويجوز رفع ما بعد
(لا) في الاول والثاني وما بعدهما اذا حصل التكرار كقوله تعالى :
{ فَلَا رَقَّتْ وَلَا فَسُوقٌ } (١) ، وإنما جاز الرفع ، لأنه قدّر
جواباً لسؤال سائل ، أرجل في الدار أم امرأة ؟ ف قيل له لا رجل
في الدار ولا امرأة فحسن أن يكون مطابقاً وإن كان فيه مخالفة
قياسية ، واذا جاز دعي من تمرتان لذلك فهو (٢) هنا أجوز ، إنما
قدّر جواباً لسؤال لذلك ولم يُقدّر لا رجل في الدار كذلك
لأمرين : أحدهما أنه لو كان لا رجل في الدار جواباً لسؤال سائل
لكان لا تغني وحدها ، ألا ترى أنه اذا قيل آفي الدار رجل ؟
فالجواب أن يُقال لا أو نعم ، بخلاف قولك : أرجل في الدار
أم امرأة ؟ اذا لم يكن فيها أحدهما فلا يحصل المقصود إلا
قولك : لا رجل في الدار ولا امرأة ، الثاني أن قولك : لا رجل
في الدار ولا امرأة ، اذا قدرته جواباً كانت فيه المطابقة لشيئين ،
وفي قولك : لا رجل في الدار مطابقة لشيء واحد فلا يلزم (٣) من
مراعاة شيئين مراعاة شيء واحد ، فان جاء مفصلاً بينه وبين
(لا) أو معرفة وجب الرفع والتكرير . أمّا وجوب الرفع فلأن
العامل مشبه بمشبهه وأصله (إن) ، واذا كان الأصل لا يستقيم

(١) سورة البقرة الآية : ١٩٧ قراءة الرفع والتنوين قراءة أبي
جعفر المدني نقلاً عن ابن عباس . انظر التيسير في القراءات
السبع للداني ط . استانبول ١٩٣٠ .

(٢) (فهو هنا) : ساقطة من ش .

(٣) في ب : (يلزمه) ، وهو تحريف .

الفصل 'بينه' وبين منسوبه فالفرع 'أجدر' ، فلذلك بطل العمل 'عند' الفصل فارتفع الاسم 'على' الابتداء . وأمّا وجوب التكرير ، فإنه جواب 'لمتكرّر' فيه ذلك ، والذي يحقق كونه جواباً جواز الفصل بين لا وبين منفيها ، ألا ترى أنك لو قلت : لا في الدار رجل لم يجز ، فإمّا كان السؤال 'كذلك' والفصل 'ما جيء به' إلا لأجله لازم التكرير المجوز للفصل ف قيل : { لا فيها غول } ولا هم عنها ينزفون^(١) { (٢) } وأشباه ذلك ، وكذا إذا كان المنفي معرفة فإنه يجب التكرير ، إمّا لأنه جواب 'على' مثل ما ذكره ألا ترى أنك لو قلت : لا زيد في الدار لم يجز من جهة كونه لا يصح تقديره جواباً إذ لو كان جواباً لاستغنت بلا ، وإمّا يُقدّر جواباً عند التكرير فوجب التكرير لذلك ، وإمّا لأن [٥٢] أصل (لا) أن تدخل على الاجناس ولما تعدت الجنسية في المعرفة قصد الى مجيء التكرار ليكون كالقاضي من حقها في أصل وضعها لما في التكرار من التعدد المشابه للاجناس ، وأمّا قواعدهم : لا نولك أن تفعل كذا فبمعنى لا ينبغي ، فهو الذي حسن وروده من غير تكرار مع كونه معرفة تنزيلاً له منزلة ما هو بمعناه وهو الفعل ، وقوله^(٣) :

(١) قرأ حمزة والكسائي بكسر الزاي في (ينزفون) والباقون

بالفتح . سراج القاري المبتدىء ص ٣٣٥ ، غيث النفع في

القراءات السبع ص ٣٣٤ .

(٢) سورة الصافات الآية : ٤٧ .

(٣) البيت نسبة سيبويه لرجل من بني سلول ، وهو بتمامه :

وَأَنْتَ أَمْرٌ مِمَّا خُلِقْتَ لَغَيْرِنَا

حَيَاتِكَ لَا تَفْعُ وَمَوْتِكَ فَاجِعٌ

الكتاب ٣٥٨/١ ، المقتضب ٣٦٠/٤ ، ابن يعيش ١١٢/٢ ،

الاشموني ١٨/٢ ، الخزانة ٨٩/٢ ، المفصل ص ٤٢ .

قوله (١) .

أَنْ لَا إِلَيْنَا رُجُوعُهَا

١٣٨-

شاذٌّ ، ووجهُ ورود [شذوذ] (٢) لَا تَنْفَعُ أَنَّهُ نَكْرَةٌ مَرْفُوعٌ بَعْدَ لَا ، ووجهُ ورود [شذوذ] (٣) أَنْ لَا إِلَيْنَا رُجُوعُهَا أَنَّهُ مَعْرِفَةٌ غَيْرُ مُكَرَّرٍ ، (ومفعولٌ بَيْنَ (لَا) وَمَنْفِيَّتِهَا وَهُوَ غَيْرُ مُكَرَّرٍ) (٤) ، « وَقَدْ أَجَازَ الْمَبْرَدُ فِي السَّعَةِ أَنْ يُقَالَ لَا رَجُلٌ فِي الدَّارِ وَلَا زَيْدٌ عِنْدَنَا » (٥) ، يَعْنِي : فِي سَعَةِ الْكَلَامِ ، فَإِنَّ غَيْرَهُ إِنَّمَا يَجِيزُ ذَلِكَ فِي الشَّعْرِ لِلْمُضْرُورَةِ فِي الْمَعْنَى ، وَبِذَلِكَ أَنْفِرَادُ (٦) كُلِّ مَسْأَلَةٍ عَلَى حَيَالِهَا وَإِلَّا فَهِيَ عَلَى اجْتِمَاعِهَا جَائِزَانِ فِي فَصِيحِ الْكَلَامِ بِاجْتِمَاعِ ، فَأَمَّا إِذَا انْفَرَدَتْ كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا فَتَقِلَّ لَا رَجُلٌ فِي الدَّارِ ، وَلَا زَيْدٌ فِي الدَّارِ عَلَى انْفِرَادِهَا فَحِينَئِذٍ يَقَعُ فِيهِ الْخِلَافُ عَلَى مَا ذَكَرَ .

(فصل) : قَالَ : « وَفِي لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ سِتَّةُ أَوْجِهٍ أَنْ تَفْجَحَهُمَا » وَهُوَ أَنْ يَكُونَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مُسْتَقِلًّا وَعُطِفَتْ إِحْدَى

(١) الْبَيْتُ لَمْ يُعْرَفْ قَائِلُهُ ، وَصَدْرُهُ : قَضَيْتُ وَطَرًا وَاسْتَرْجَعْتُ ثُمَّ آذَنْتُ رِكَائِبُهَا . آذَنْتُ : أَشْعَرْتُ وَأَعْلَمْتُ ، الْكِتَابُ ١/٣٥٥ ، الْمُقْتَضِبُ ٤/٣٦١ ، ابْنُ يَعْشَى ٢/١١٢ ، الْقُرْبُ ١/١٨٩ ، الْمُفْصَلُ ص ٤٢ ، الْأَشْمُونِيُّ ٢/١٨ ، الْخَزَانَةُ ٢/٨٨ .

(٢) (شذوذ) : زِيَادَةٌ مِنْ وَ ، ش ، ر ، س .

(٣)

(٤) مَا بَيْنَ الْقَوْسَيْنِ : سَاقِطٌ مِنْ وَ ، ش ، س .

(٥)

(٦) قَالَ الْمَبْرَدُ : فَالْتَكْرِيرُ لَا زَيْدٌ فِي الدَّارِ وَلَا عَمْرُو ، وَلَا رَجُلٌ فِي الدَّارِ وَلَا امْرَأَةٌ ، وَالْبِنَاءُ لَا رَجُلٌ فِي الدَّارِ وَلَا امْرَأَةٌ ، الْمُقْتَضِبُ ٤/٣٦٠ .

(٧) فِي وَ : (أَنْفِرَادُهُ) .

(٨)

الجملةين عَلَى الأخرى وذلك واضح ، وإنما الاشكالُ فِي
 الاستثناء بعده ، وهو فِي المعنى راجع إلى الجملةين ، والاستثناء إذا
 استعقب الجملةين إنما يكونُ للثانية ، وأنبه ما يقالُ إِنَّ الحولَ
 والقوة لما كانا بمعنى كان كَأَنَّهُ تَكَرَّرَ فَصَحَّ رجوعُ الاستثناء إليهما
 لتَنَزُّلِهما منزلة شيءٍ واحدٍ . والوجهُ الثاني أَنَّ تَفْتِيحَ الأولِ (١) ،
 وتَنْسَبُ الثاني عَلَى العطفِ عَلَى اللفظِ كَقَوْلِهِ : « لَا أَبَ وَإِنَّمَا »
 وتكونُ لَا مَزِيدَةَ للتأكيدِ . والوجهُ الثالثُ أَنَّ تَفْتِيحَ الأولِ وترفعُ
 الثاني ، فَتَفْتِيحُ الأولِ واضحٌ ، ورفعُ الثاني عَلَى أَنَّ يكونَ معطوفاً
 عَلَى المحلِ كَقَوْلِهِ (٢) :

لَا أُمَّ لِي إِنْ كَانَ ذَاكَ وَلَا أَبُ ١٣٩

والوجهُ الرابعُ أَنَّ ترفعَهُما عَلَى ما تقدمَ من مناسبة السؤالِ
 بالجواب ، أَوْ لِأَنَّهُ لَمَّا كُرِّرَ صَارَ فِي الظاهرِ كَأَنَّهُ بُنِيَ مع
 الأولِ فَكُرِّمَ أَنَّ يَوْمَهُمَا مَا لَيْسَ مِنْ لِقِيهِمْ من تركيب المتعديتين
 فعدُّوا إلى وجهِ الجوازِ إلى الأصلِ ، والوجهُ الخامسُ أَنَّ ترفعَ

(١) في و : (وترفع) ، وهو خطأ .

(٢) و صدره : (هَذَا الْعُمُرُكُمْ الصِّفَارُ بَعَيْنِهِ) نسبه
 سيبويه لرجلٍ من مذحج والصحيح لضمرة بن ضمرة ، وكان
 له أخٌ يؤثره أبوه عليه فانف من ذلك فقال قصيدة من
 ضمنها هذا البيت ، والشاهد فيه عطفُ الأبِ عَلَى موضعِ
 الأمِ ، الكتاب ٣٥٢/١ ، المقتضب ٣٧١/٤ ، الإيضاح للغارسي
 ص ٢٤١ ، الجمل ص ٢٤٣ ، الأشموني ٩/٢ ، المغني ٥٩٣/٢ ،
 ابن عقيل ٣٤٢/١ ، الخزائن نسبه لضمرة بن جابر ، ٢٤٤/١ ،
 العيني نسبه لضمرة بن ضمرة ٩/٢ .

الأول' وتفتح الثاني وقد ذكر^(١) الوجه في^(٢) تعليله . أمّا الوجه السادس' فلا حاصل له' ، لأنّه جعله^(٣) عكس الخامس ، والخامس لا حول ولا قوة [فعكسه لا حول ولا قوة]^(٤) ، وهو الثالث بعينه ، وإنّما وقع ذكره وهماً منه' ، وقد توهم أنّ ذلك وجه سادس' باعتبار وجه الرفع فيكون الثاني في الثالث على غير هذا الرفع ؛ لأنّه ذكر^(٥) في الخامس على أنّ (لا) بمعنى (ليس) أو على مذهب أبي العباس^(٥) ، وهذا الاعتبار ليس بشيء ، فإنّه لم يقصد إلى عدّ الوجوه باعتبار توجهها وإنّما قصد إلى عدّها باعتبار اختلاف لفظها ، ولا يزيد على خمسة ، وعلى ما ذكره هذا المتعذّر يجب أنّ يزيد على الستة ، لأنّ رفعها جميعاً يجوز أنّ يكون وعلى المناسبة وعلى كراهة وهم التركيب وعلى أنّ لا بمعنى ليس ، وعلى مذهب أبي العباس ، وعلى أنّ الأول بمعنى ليس ، والثانية على مذهب أبي العباس ، وعلى العكس^(٦) .

وقد حذف المنفي في قولهم لا عليك أي « لا بأس عليك » وعلم ذلك ، لأنّهم يظهرون فيقولون لا بأس عليك فعلم أنّ المضمّر من جنس المظهر .

-
- (١) في و : (اللفظ) ، خطأ .
(٢) وجه تعليل الزمخشري : (ان يرفع الاول ويفتح الثاني على أن (لا) بمعنى (ليس)) .
(٣) (جعله) : ساقطة من ش .
(٤) ما بين المعقوفين : ساقط من الاصل .
(٥) انظر المقتضب ٤ / ٣٦٠ .
(٦) في ل : (هذا وقع غلطاً وكثير ما يغلط العلماء في التقسيم) هذه الجملة الجملة من أمالي ابن الحاجب ١٤٤ .

خبر ما ولا المشبهتين بليس

قال : هذا التشبيه لغة أهل الحجاز^(١) الى آخره .

قال الشيخ : التحويون يزعمون أن لغة بني تميم في ذلك هي القياس ويقولون : إن الحرف إذا لم يكن له اختصاص بالاسم أو بالفعل ، لم يكن له عمل أحدهما ، وما ولا تدخل على القسمين ، فالقياس ألا تعمل في أحدهما ، قلت : لا خلاف في أعمال لا التي لنفي الجنس ، وإذا صح أعمال (لا) بالاتفاق فلا بعد في أعمال (ما) ، فإن زعم زاعم أن (لا) الناصبة غير (لا) الداخلة على الفعل ، قيل له فما المانع من أن يكون (ما) الرافعة غير (ما) الداخلة على الفعل .

وقوله : وأما بنو تميم فيرفعون^(٢) ما بعدها على الابتداء ، ويقرؤون { ما هذا بشر }^(٣) إلا من درس كيف هي في المصحف .

قال الشيخ^(٤) : غير مستقيم لأنه لا يحل أن يقرأ القرآن على حب اختلاف اللغات مأم تنقل تواتراً ، « ويقرؤون

(١) في كتاب سيبويه : باب ما جرى مجرى ليس في بعض

المواضع بلغة أهل الحجاز ثم يصير الى أصله ٢٨/١ .

(٢) قال سيبويه : أما بنو تميم فيجرونها مجرى أما وهـل وهو

القياس . الكتاب ٢٨/١ .

(٣) سورة يوسف الآية : ٣١ . الآية في المصحف : (قلن

حسن لله ما هذا بشر) .

(٤) في س : (يؤذن بأن القراءة كانت سائغة ثم لما كتب

المصحف لم يسغ الا على ما يوافقه كلاهما) ، ولا يتفق مع

كلام الشارح .

مَا هَذَا بِشَرٍّ « يُؤْذَنُ بِأَنْ لَا أَهْلَ كُلِّ لَفَةٍ أَنْ يَقْرُوا بِلَفْتِهِمْ ،
وَيُؤْذَنُ بِأَنْ هَذِهِ النِّيلَةُ كَانَتْ تُفْعَلُ ذَلِكَ ، وليس (١) ذلك
بمستقيم . وقوله « إِلَّا مِنْ دَرَسٍ كَيْفَ هِيَ فِي الْمَصْحَفِ ، يُؤْذَنُ
بِأَنْ الْقِرَاءَةُ كَانَتْ سَائِغَةً / ثُمَّ لَمَّا [٥٢ هـ] كُتِبَ فِي الْمَصْحَفِ لَمْ
يَسْخَرْ إِلَّا عَلَى مَا يُوَافِقُهُ وَكِلَاهُمَا غَيْرُ مُسْتَقِيمٍ (٢) .

قَالَ : « فَإِذَا انْتَقَضَ النَّفْيُ بِالْإِلَّا أَوْ تَقَدَّمَ الْخَبَرُ بَطُلَ
الْعَمَلُ » ، أَمَّا إِذَا انْتَقَضَ النَّفْيُ فَأَنْتَمَا يَبْطُلُ الْعَمَلُ لِأَجْلِ النَّفْيِ ،
فَلَوْ عَمِلَ بَعْدَ الْأَثْبَاتِ لِنَاقِضٍ ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : مَا زَيْدٌ
إِلَّا قَائِمٌ (٣) فَلَوْ نَصَبْتَ لَوَجِبَ أَنْ تَقْدَرُ « مَا » بَعْدَ (إِلَّا) نَاصِباً
لثَانِمٍ ، وَوَجِبَ أَنْ يَكُونَ قَائِماً مُشْتَبِهاً لَوُقُوعِهِ بَعْدَ (إِلَّا) فَيَجْتَمِعُ
النَّفْيُ وَالْإِثْبَاتُ فِي مَحَلٍّ وَاحِدٍ بَعْدَ (إِلَّا) وَهُوَ مُحَالٌ . وَأَمَّا إِذَا
تَقَدَّمَ الْخَبَرُ ، فَلِأَنَّ الْعَامِلَ ضَعِيفٌ فَلَمْ يَقْوِ قُوَّةَ الْأَصْلِ فَلَمَّا
رُوعِيَ التَّقْدِيمُ تَرُكُ الْعَمَلُ فَقِيلَ مَا قَائِمٌ زَيْدٌ ، وَأَمَّا أَعْمَالُ (لَا)
هَذَا الْعَمَلُ فَضَعِيفٌ مِنَ الْأَصْلِ عَلَى مَا تَقَدَّمَ فِي الْمَرْفُوعَاتِ ،
وَأَسْتَعْمَالُ (لَا) نَاعِبَةٌ لِلْمُضَافِ وَمُبْنِيَةٌ مَعَهَا الْمَفْرُودُ ، وَهُوَ الْوَجْهُ ،
وَأَمَّا الرِّفْعُ بِهَا وَنَصَبُ الْخَبَرِ فَضَعِيفٌ لَا يَجُوزُ إِلَّا فِي الشُّعْرِ إِلَّا
عَلَى مَذْهَبِ أَبِي الْعَبَّاسِ (٤) .

(١)

(٢)

(١) (ذَلِكَ) : ساقطة من ش .

(٢) في ل : زيادة بمقدار سطرين . من أمالي ابن الحاجب على

(٣)

المفصل ص ١٤٤ .

(٣) في ل : (قَائِماً) ، وهو خطأ .

(٤) انظر المقتضب ٤ / ٣٦٠ ، ٣٦١ .

(فصل) قوله : « ودخول الباء في الخبر في قولك : ما زيد بمنطلق إنما يصح على لغة أهل الحجاز ، لأنك لا تقول : زيد بمنطلق » • قلت : هذا الاستدلال غير مستقيم لفقدان النفي المصحح دخول الباء ، ألا ترى أنك تقول : ما جاءني من أحد ، فدخول من لأجل النفي خاصة ولا يلزم أن تقول : جاءني من أحد فكذلك هنا •

(فصل) قوله : « ولا التي يكسعونها بالتاء هي المشبهة بليس بينها ، ولكنهم أبوا إلا أن يكون المنصوب بها حيناً إلى آخره » •

قال النسخ : قلت : اختلف الناس في (لا) التي تلحق آخرها التاء ، فمنهم من قال : إنها بمعنى (ليس) ، وهو مذهب البصريين ^(١) ، ومنهم من قال : إنها التي لنفي الجنس ، وهو مذهب الكوفيين ^(٢) ، ومنهم من قال : هذه التاء من حين ويجعل حين وتحين لغتين ، فعلى هذا تكون التاء فيه للجنس ، وهو مذهب أبي عبيدة ^(٣) ، فأما حجة الأولين فإنه دخلته تاء التأنيث وهي من خواص الفعل ، فوجب أن تكون المشبهة بالفعل ، ليقوى وجه دخول التاء ^(٤) • وأما وجه من زعم أنها لنفي الجنس فلأنها الكثيرة في الاستعمال وتلك إنما تكون في الشعر فوجب أن يحمل القرآن على الوجه الصحيح ، وأما مذهب أبي عبيدة فضم ^(٥) ، وقد رجح البصريون بأنه كان فصيحاً عند عدم

(١) انظر الكتاب ٢٨/١ •

(٢) انظر المغني ٢٥٤/١ •

(٣) انظر المغني ٢٥٤/١ •

(٥) (التاء) : ساقطة من س •

(٤) (فضيف) : ساقطة من ش •

دخول التاء فأما عند وجودها فليس بمستكره ، والحق التاء
 بالنافية للجنس بعيد من حيث كانت مشبهة بالحروف وهذه مشبهة
 بالفعل فكانت التاء بها أولى ، وقد تمسك الكوفيون بأنه يلزم
 الاضمار في الحروف ولم يعهد بمثل ذلك ، ولو جاز الاضمار في
 الحرف لجاز زيد ما قائماً وهو ممتنع ، فأجيب عن ذلك بأمرين .
 أحدهما أنه ليس باضمار وإنما هو حذف ، والحذف سائق إذا دل
 عليه الدليل ، والثاني أن الاضمار في ذلك سائق لجريه مجرى
 الفعل في الحاق التاء ولا يلزم من الاضمار فيما قوي شبهه بالفعل
 الاضمار فيما لم يقو ، وكلا القولين جيد .

التجروحات

قال صاحب الكتاب : لا يكون الاسم مجروراً إلا بالاضافة
 وهي المقتضية للجر^(١) كما أن الفاعلية والمفعولية هما المقتضيان
 للرفع والنصب ، الى آخره .

قال الشيخ : اختلف الناس في العامل في المضاف^(٢) اليه ،
 كقولك : غلام زيد ، منهم من زعم أن العامل الحرف^(٣)
 المقدّر ، ومنهم من زعم أن العامل معنوي ، [ومنهم من زعم
 أن العامل هو الاسم الاول]^(٤) ، فأما من قال : العامل الحرف
 المقدّر . فوجهه أنه قد ثبت عمل الحرف للمجرر ، فجعل الحرف

(١) انظر الكتاب ٢٠٩/١ .

(٢) في ش : (الاسم المضاف) ، وما ذكرناه احسن .

(٣) انظر الاشموني ٢٣٨/٢ .

(٤) في و : (معنوي) مقدم على الحرف ، المقدّر ، وهو خطأ .

(٥) ما بين القوسين المعقوفين : ساقط من الاصل وفي (و) .

عاملاً ليكون ذلك باباً واحداً أو لى من جملة مختلفاً ، والوجه
الثاني أن معنى قولك : غلامٌ زيدٌ : غلامٌ لزيدٍ فوجب أن تكون
اللام عاملةً ، وهذا لا يقوى ؛ لأن إضمار الحرف ضعيفٌ بعيدٌ ،
ولأن ما ذكروه من المعنى غير مستقيم ، إذ معنى قولك : غلامٌ زيدٌ
ليس كغلامٍ لزيدٍ إذ أحدهما معرفةٌ والآخر نكرةٌ ، وأما من
قال : العامل المعنى فوجهه أنه قد بطل أن يكون الحرف عاملاً ،
ولا وجه لعمل الاسم ، لأنه على خلاف القياس وليس بجيدٍ ،
لأن المعنى في العمل إنما يُصار إليه عند عدم عامل اللفظ ولم
يُعدم ههنا ، وعمل المعنى أبعد عن القياس من عمل الاسم . وأما
من قال : العامل الاسم فوجهه أنه إذا بطل المذهبان فقد تبين
وقوله : « أو معناه » يُحتمل أن يريد نفس المعنى فيكون
المذهب الثاني ، ويُحتمل أن يريد أن العامل الحرف المقدّر ،
وذكر المعنى لينبه به عليه فلذلك قال : « أو معناه » ، يعني : معنى
الحرف وهو أقرب إلى الجواب . وقوله [٥٣ و] : « لا يكون
الاسم مجروراً إلا بالاضافة » لما تقدّم من أنها أحد المقضيات
[٦٣ و] للأعراب ومقتضاها هو الجر ، قوله : « والعامل هنا غير
المقتضي كما كان ثم » ، لأن العامل وما تقوم به المعاني المقضية
فوجب أن يكون غيرها وهو هنا حرف الجر أو معناه يعني (في)
للمضاف إليه إذا كان اسماً كقولك : غلامٌ زيدٌ فإن المعنى للمضى
ما تقدّم غلامٌ لزيدٍ ، والظاهر أنه لم يُرد بقوله : « أو معناه » إلا
ما قدّمنا ذكره من أن المراد الحرف المقدّر ؛ لا أن نحصل
العامل معنوياً فإنه ليس مذهباً للمعربين إلا في المبتدأ أو الفصل
المضارع .

(١) هنا حدث تغيير في الترقيم بفرق عشرة ورقات أي (٦٣ و) ،
بدلاً من ٥٣ و) وسوف نشير إلى الانتهاء في مكان آخر .

(فصل) قوله : وإضافة الاسم الى الاسم على ضربين : معنوية
ولفظية فالمعنوية ما أفاد تعريفاً أو تخصيصاً •

قول الشيخ : يَرِدُ عليه مررتُ برجل ضارب امرأة ، فإن
هذا أفاد تخصيصاً ومع ذلك ، فليس بمعنوي ، وجوابه أن هذا
لم يُفد^(١) تخصيصاً بالإضافة وإنما التخصيص حاصل قبل
الإضافة أصله ضارب امرأة فبقى على ما كان عليه ولو قيل ما أفاد
تعريفاً على تقدير أن يكون المضاف اليه معرفة لاسم من هذا
الاعتراض • وقوله : « في الأمر العام » ، الأولى أن يحمل على
الاختراز من مثل قولك : ضارب^(٢) اليوم وكرر الليل ، فإن
هذا بمعنى (في) ولا يقوى أن يحمل على مثل قولك ق عند زيد ،
{ مِنْ لَدُنْ حَكَمٍ }^(٣) ، وشبهه ، لأن هذه في الحقيقة بمعنى
اللام ، وإنما اهتمت بتقديرها ؛ لأن بعض اللفاظ لم تستعمل إلا
مضافة فلما أُنس فيها عدم القطع جاء القطع فيها^(٤) متافراً فتوهم
أنها لا تُقدَّر ، وهي في المنى مقدرة باللام كما تقدرها في تحت
وفوق وشبهها إن كانت^(٥) أيضاً لا تستعمل مقطوعة ، لأنك تعلم
أن تحت زيد بمعنى موضع ، ونسبة وضع الى زيد نسبة بمعنى
اللام ، فتعلم أن نسبة تحت الى زيد بمعنى اللام أيضاً ، ويعرف
ما كان بمعنى من أن يكون الأول نوعاً من الثاني ، ومعنى النوع أن
يصلح إطلاق اسم الجنس عليه •

(١) في و : (يقدّر) ، وهو تعريف •

(٢) في و : (ضرب) ، تعريف •

(٣) سورة هود الآية : ١ •

(٤) في و : (فيها) ساقطة •

(٥) في ر : (مضافة) ولا يستقيم معها المعنى •

قوله : « واللفظية أن تُضاف الصفة الى مفعولها ، أو الى فاعلها ، ولو قيل هي التي تفيد ^(١) تعريفاً بتقدير تعريف الثاني ، لكان جيداً ليطابق تفسير المعنوية على العكس ولو قيل فيها أيضاً عدول عن أصل في العمل الى لفظ الأضافة لافادة التخصيف لكان جيداً أيضاً ، ولا يكون ذلك إلا في اسم الفاعل بالنسبة الى مفعوله أو الصفة بالنسبة الى فاعلها مثل قولك : ضارب زيد وحسن الوجه ، وقوله في التمثيل : ومعمورة داره ، هذا ذكره بناءً على ما قدمته من أن مفعول ما لم يُسم فاعله عنده فاعل ، ثم استدل على أنه نكرة بوصف النكرة به وسأتي ذلك .

(فصل) قوله : وقضية الأضافة المعنوية أن يُجرّد لها المضاف من التعريف الى آخره .

قال الشيخ : الأضافة المعنوية فائدتها نسبة خصوصية بين الاول والثاني راجعة الى عهد بينك وبين مخاطبك فيه ، وهذا المعنى يفيد الألف واللام ، فالجمع بينهما لا حاجة اليه ولا يجوز تعريفه وإضافته الى نكرة من طريق أولى ، وما يقبله الكوفيون هو منقول عن بعض العرب وليسوا بفصحاء ^(٢) ، ووجهه أنهم رأوا أن الخمسة والاثواب لذات واحدة في المعنى ، وإنما جيء بالاول لغرض العدد ^(٣) فلمّا فهموا اتحاد الذات عرفوا الاول ؛ لأنه محل التعريف ولم يخل الثاني ؛ لأنه هو المقصود بالذات في الحقيقة فهذا وجهه وإن كان ضعيفاً ، وأمّا اللفظية فلم تقصد تلك النسبة المذكورة ولكن الأمر فيها على ما كان عليه في الانفصال ، فكما جاز تعريفه منفصلاً جاز ^(٤) متصلاً لزوال المانع ، فتقول : هذان

(١)

(١) في ب : (الا) .

(٢)

(٢) الانصاف ٤٣٧/٢ .

(٣)

(٣) في ش : (المفرد) ، وما أثبتناه أحسن .

(٤)

(٤) في ل ، س : (تعريفه) ، وهو وهم .

الضارباً زيداً فجمع بين الألف واللام والاضافة ، وأما الضارب زيداً ، فمن نظر إلى أن الألف واللام سابقة (والتونين) رال لاجلها حكمهم يمنع الاضافة لقوات الشرط الذي هو التخفيف ، ومن نظر إلى أن الاضافة سابقة وقد حصل التخفيف بها يحذف التونين جوذاً تعريفه ، والوجه [هو] (١) الاول ، لأن [٣٣ ظ] الألف واللام في أول الاسم (٢) سابقة على ما يشمر بالاضافة فوجب أن يكون حذف التونين لهما ، لأنه موجب له موجبان ، سبق أحدهما فثبت الحكم للسابق ، كما لو لم يسبق ثم رال فانتقاض الوضوء للمس قبل السابق ولم يؤثر الثاني شيئاً إذ لا يحصل الحاصل (٣) ، وأورد الضارب الرجل وسأيت ذكره في باب الحسن الوجه .

(فصل) قوله : وإذا كان المضاف إليه ضميراً متصلاً جاء ما فيه تونين أو نون ، وما عدم واحداً منهما شرعاً في صحة الاضافة . قال الشيخ : هذا يرد اعتراضاً على مسألة الضارب زيداً إذ علة منعها موجود ههنا ، وفيها خلاف منهم من يقول : الكاف في موضع نصب فلا يرد على هؤلاء هذا الاعتراض ، ومذهب صاحب الكتاب أنه في موضع خفض ، فاحتاج إلى أن يستدل عليه بقياسه على الضاربك من جهة أن الضاربك بالاجماع مضاف إلى مضمرة ولم يفد خفة لأنك لا تقول : الضاربك ، فإذا وجب أن يكون الضاربك مضافاً ولا خفة فوجب أن يكون الضاربك مضافاً وإن لم يكن فيه خفة ، وإنما وجبت الاضافة في الجميع لأنهم لو اعتبروا تحقيق التخفيف لأدّى إلى تناقض إذ لو جوزوا

- | | |
|-----|------------------------------------|
| (١) | (هو) : زيادة عن س . |
| (٢) | في و : (الاسم) ساقطة . |
| (٣) | ما بين القوسين : ساقط من ت . |
| (٤) | (منعها) ساقطة من و ، ل ، ت ، ش . |

ضاربك ليصح التخفيف في ضاربك وضاربك ليصح التخفيف في الضاربك ، لأدبى الى الجمع بين ما يشعر بالتمام ، وهو التتوين والنون ، وبين ما يشعر بالاتصال ، وهو الضمير المتصل ، فلأجل ذلك كان لاسم الفاعل مع الضمير المتصل شأن ليس له مع المظهر ، فلا يلزم من جواز إضافة اسم الفاعل (الى المضمير من غير تخفيف لأجل هذه العلة جواز إضافة اسم الفاعل) (١) الى الظاهر ملح انتفاؤها ، فحصل فرق بين مسألة الضارب زيد والضارب وحمل الدليل على أن الكاف في موضع خفض بالقياس الذي تقدم . وقول صاحب الكتاب : جاء ما فيه تنوين يعني (ضارب) أو نون يعني (الضاربان والضاربون) وهي الأصول التي قاس عليها .

وقوله : « وما عديم واحداً منهما » يعني بقوله واحداً « منه » التتوين خاصة لأن التتوين لا يعدم لأجل شيء غير الإضافة ، وكلامه فيه قبل تغير الإضافة فلا وجه لقوله وما عديم واحداً منهما إلا التتوين : لأنه هو الذي يعدم لأجل الالف والسلام ، وقوله « شرعاً » معناه سواء ، وأورد (٣) :

١٤٠- هُمُ الْأَمْرُ وَالْخَيْرُ وَالْفَاعِلُونَ

- (١) ما بين القوسين : ساقط من ش ، ر .
- (٢) (يعني) : ساقطة من و ، ل ، ش ، ت ، س .
- (٣) البيت لم يعرف قائله ، وقد ذكر سيلبويه بأنه مصنوع ، وتماه :

(ذا ما خشوا من محدث الامر معظما) ، والشاهد فيه الجمع بين النون والضمير في الامر . الكتاب ٩٦/١ ، ابن يعيش ١٢٥/٢ ، الفصل ص ٤٤ ، هم الهوامع ١٥٧/٢ . (٧)

اعتراضاً على الأصل الذي ذكره ، وأجاب بأنه ' شاذ ' لا اعتداد به .
 (فصل) : وكلُّ اسمٍ معرفةٍ يتعرَّفُ به ما أُضيفَ إليه
 إضافةً معنويةً إلاَّ أسماءُ توعَّلت في إبهامها فهي نكراتٌ وإن
 أُضيفت إلى المعارف .

قال الشيخ : قد تقدَّم أن تعريفَ الإضافةِ المعنويةِ بسببِ
 ما تحصل من خصوصيةِ النسبةِ باعتبارِ المعنى الذي عُيِّنَ له لفظُ
 المضاف ، فإذا كانت تلك النسبة لا تخصُّصُ اتفَى التعريفُ فيها
 بها ، فلذلك لم يحصل تعريفٌ في غيرِ ، ومثلُ تعددِ النسبةِ
 وتعدُّرِ تخصُّصِها ، فإن فُرِضَتْ على الدورِ خصوصيةٌ لشهرةِ
 المضاف (١) أو مضاده ، جاء التعريفُ المذكورُ ولذلك ، قال : إلاَّ إذا
 شهِرَ المضافُ بالمغايرةِ والمماثلةِ ، واستبدلَ على أنَّها نكراتٌ
 بدخولِ خصائصِ النكراتِ عليها من وصفِ النكراتِ بها ودخولِ
 رُبِّ عليها .

(فصل) والاسماءُ المضافةُ إضافةً معنويةً على ضربين لازمة
 للإضافةِ وغيرُ لازمةٍ لها .

قال الشيخ : اللازمةُ كلُّ اسمٍ لا يُعَقَّلُ مدلوله إلاَّ بالنسبةِ
 إلى غيره (٢) ، قد كبرَ معه ذلك الغيرُ على سبيلِ الإضافةِ ليعرفَ
 مدلوله على سبيلِ الوضوح ، وقد يتوهم أن هذا المعنى يلزمُ بسببه
 الإضافةُ مطلقاً في كلِّ اسمٍ بهذه المثابة ، وليس الأمرُ كذلك ، فإن

(١) المضاف : ساقطة من ش .
 (٢) في و : (غيرها) ، وهو تحريف .

الأب والابن وما أشبههما لا يُعقل إلا بالنسبة إلى غيره ، ومع ذلك فإنه يُستعمل نكرة غير مضاف نعم الأكثر في مثل هذه الأسماء أن يُستعمل (١) مضافة ، وقد التزم فيما ذكر لزيادة بيان فيه ، وهذه الأسماء وإن التزم ذكر متعلقة بها كما يلتزم في الحروف في قولك : من زيد وإلى عمرو ، وعلى الحصر فإنها تفرقها من حيث إن وضعها على أن تفهم تلك المعاني منها ، وذكر تلك التعلقات لزيادة البيان بخلاف الحرف ، فإنه لم يوضع دالاً على ذلك المعنى إلا باعتبار ذكر متعلقه معه ، وأيضاً فإنا علمنا أن للأسماء خصائص من دخول حرف الجر ، وقد وجدناها بعضها داخلة على هذا القيل فدل على أنها من قبيل الأسماء ، وإن معانيها مفهومة منها ، وغير اللازمة الأسماء التي تُعقل في نفسها من غير توقف على متعلق لها ، وغير ذلك مما استعملته العرب مفرداً باعتبار معناها خاصة كما ذكرناه في الأب والابن .

(فصل) : وأي إضافة إلى اثنين فصاعداً إذا أُضيف إلى

المعرفة

قال الشيخ : الحكم الذي ذكره في أي صحيح إلا أنه لم يتيسر المعنى في إضافتها إلى المعرفة المعنى في إضافتها (٢) إلى النكرة [٦٤ و] فأمّا معناها إذا أُضيفت إلى المعرفة فسؤال عن واحد من المذكور بعدها جنساً أو جمعاً معروفاً أو مثنى معروفاً باضمار أو لام جنس أو عهد أو إضافة أو إشارة ، فإذا قل : جاءني أحد الرجلين قلت : أي الرجلين ؟ وكذلك ما أشبهه ، وإذا أُضيفت إلى النكرة فمعناها السؤال عن عدد أُضيف إليه واحداً كان أو اثنين أو

(١) في و : (غيره) ، ولا يستقيم معه الكلام .

(٢) (إلى المعرفة والمعنى في إضافتها) : ساقطة من ر .

جماعة كقولك : اذا قال : جاءني أي رجل ، واذا قال : جاءني رجلان أي رجلين ، واذا قال : جاءني رجال أي رجال ، والمعنى في هذه تقدير الجنس رجلين أو جماعة جماعة ، ثم سأل عن الواحد المتبسّ عندّه منها فهي في التحقيق في هذا مضافة الى المسؤول عنه على طبعه ووقفه ، وفي الاول مضافة الى شئ المسؤول عنه واحد منه ، وإنما أضافوها الى عين المسؤول عنه وإن كانت سؤالاً عن واحد من أعداد ، لأنهم لما اضطروا الى السؤال عن مثل ذلك فهم إما أن يضيفوها الى جنس ذلك أو إليه أو اليهما ، ولا تستقيم الاضافة اليهما إذ لا يضاف الى الاسمين ولا الى الجنس ، لئلا يوهّم الوجه الاول فأضافوه الى نكرة مطابق للمسؤول عنه ليحصل الغرض وكان في تنكيره مناسبة للجنسية في عدم الاختصاص وثبوت الصلاحية واذا كان في معنى الجنس مراداً^(١) يجوز التصريح به كما لو قلت : أي من الرجال ؟ لأنك قدّرت الجنس رجالاً رجالاً ، وأورد آيتي وأيك اعتراضاً ، لأنه أضيف الى المعرفة مفرداً . وأجاب بأنه لم يضاف في التحقيق إلا الى المتعدد ، وإنما كررت (أي) لأمر لفظي وهو التزامهم أن لا يعطفوا على المضمّر المخفوض إلا باعادة العامل كما قالوا : المال بيني وبينك فلم تذكر بين الأمر منوي إقتضاها وإنما ذكرت^(٢) لما ذكرناه من اللفظ .

قال : ولا يُقال أيتاً ضربت وبأيّ مررت إلا حيث جرى ذكر ما هو بعض منه .

(١) في و : (في المعنى الجنس مفرداً) ، وهو تحريف .

(٢) في س : (كررت) ، وهو تحريف .

قال الشيخ : يعني أنك لا تستعمل شيئاً إلا مضافة فإدا
حذفت المضاف فلا بد من قرينة تدل عليه • ومثله بقوله تعالى :
{ أَيَّامًا تَدْعُوا } ^(١) ، إذ قد تقدم أدعوا الله أو أدعوا الرحمن ،
ثم قال ما معناه إذا كانوا قد وفروا عليها صورة الاضافة مع خروجها
عن هذا المعنى الذي اقتضت به ^(٢) الاضافة فهي أحق بالاضافة وهو
قوله « ولاستجابة الاضافة إلى آخره » •

(فصل) قوله : « وحق » ما يُضَافُ إليه (كيلا) أن يكون معرفة
ومثنى أو ما هو في معنى المثنى • وكلاهما يجب إضافته ؛ لأن
الغرض بوضعه المضاف إليه لأنه كالتأكيد له والتفصيل لأجزائه
ككل في الجمع ، وإنما وجب أن يكون مثنى ، لأن وضعه كذلك
كما كان وضع كل في الجمع ، وإنما وجب أن يكون معرفة ،
لأن وضعه للتأكيد فتناسب أن يكون المضاف إليه معرفة كما في
كل ، وإنما أضيفت كل في الصورة إلى نكرة كقولك كل رجل
لأفادته الجنس ، وكان في معنى المعرفة ولم يضاف كيلا كذلك
لأنه للتثنية فينافي ذلك معنى الجنس فلذلك امتنع إضافته إلى
نكرة بخلاف كل وإنما التفريق في المضاف إليه ضعيف ، لأنه
موضوع لتأكيد المثنى ، فنفس المثنى في المضاف إليه فيه مقصود
كما أن نفس الجمع في المضاف إليه لكل مقصود فكما لزم التثنية
ههنا • والجواب في كل رجل ههنا ^(٣) كالجواب فيه فيما تقدم ،
وفارق ذلك قولهم : استوى الماء والخشب ، وتضارب زيد وعمرو ،

(١) سورة الاسراء الآية : ١١٠ •

(٢) (به) : ساقطة من ر •

(٣) (ههنا) : ساقطة من ش •

لأنَّه ليس الغرضُ ههنا إلاَّ أنْ يُنسَبَ إلى متعدٍ فلا فرقي بين
يكونَ منطوقاً أحدهما نلتى الآخرَ وبينَ كونهِ مذكوراً بلفظٍ واحدٍ
بخلافٍ كلا وكلٍّ لِمَا ذكرناه من قصدِ المثنى والمجموعِ فيهما •

قالَ : وحكمه إذا أُضيفَ إلى الظاهرِ أنْ يجري مجرى
عصاً ورحى ، وإذا أُضيفَ إلى المضمَرِ أنْ يجري مجرى المثنى •

قول الشيخ : فأمّا إذا أُضيفَ إلى الظاهرِ فقياسه ما هو مستعمل
فيه ^(١) لأنَّه اسمٌ مفردٌ (فوجب أنْ يكونَ إعرابه بالحركةِ وآخره
ألفٌ فوجب أنْ يكونَ إعرابه) ^(٢) تقديرًا ، وأمّا إذا أُضيفَ إلى
المضمَرِ فقياسه أنْ يكونَ كذلكَ على ما هو مستعملٌ في اللغةِ
الضعيفةِ ^(٣) ، لأنَّه اسمٌ مفردٌ ^(٤) فقياسه إذا أُضيفَ إلى المضمَرِ
أنْ يكونَ حكمه حكمه إذا أُضيفَ إلى الظاهرِ وإستعماله
إستعمالِ المثنى ، على ما هو في اللغةِ الفصيحةِ على خلافِ القياسِ ،
ووجهه أنَّه لما كانَ معناه مثنىً وتأكدَ أمرُ التثنيةِ فيه يكونُ
المخالفُ إليه ضميراً متصلاً لأنَّ المضمَرِ ^(٥) المجرورَ لا يكونُ [٦٤ظ]
إلاَّ متصلاً ^(٦) صارَ كأنَّه يضمَرُ لاتصاله بكلمةٍ واحدةٍ فاشتدَّ
أمرُ التثنيةِ فيه لفظاً ومعنىً فزاسبَ ذلكَ أنْ يجري مجرى المثنى
فلذلكَ أُعربَ على اللغةِ بإعرابِ المثنى ، فقيلَ جاءني كلاهما
ورأيتُ كليهما ومررتُ بكليهما ، وكذلكَ تقولُ : كِلانا فعلٌ ورأيتُ

(١) أنظر الانصاف ٤٣٩/٢ •

(٢) ما بين القوسين : ساقط من س •

(٣) في ل : (لانها) ، وهو خطأ •

(٤) ما بين القوسين : ساقط من ر •

(٥) (المضمَر) : ساقطة من و •

(٦) في ش : مثلاً ، وهو خطأ •

كلينا ومررت بكلينا ، لأنه ضمير تنية فحكمه حكم غيره من مضمرات المثني وإن كان لفظه موافقاً لمضمرات الجمع ، لأن التكلم في المثني والمجموع في جميع أبواب المضمر سواء .

فصل : وأفعل التفضيل يُضَافُ إلى نحو ما يُضَافُ إليه أي

في المضمر والمظهر .

قال الشيخ : يعني أنك إذا قصدت التفضيل على معروف أضفتها إلى معرفة ووجب أن يكون الأول واحداً من المذكورين على حسب ذلك المعنى ، فإن قصدت تفضيل عدد مثله من ذلك الجنس أضفته إلى العدد الذي قصدته منكرأ كما فعلت في أي رجل حين قلت : أي رجلين ؟ فتقول : الزيدان أفضل رجلين ، والزيدون [٦٤ و] فأما معناها إذا أُضيفت إلى المعرفة فسؤال عن واحد من رجال وعلمته كعلمته في أي ولذلك قال : « والمعنى في هذا ، يعني أضفتك إلى النكرة إثبات الفضل على الرجال إذا فضّلوا رجلاً رجلاً واثنين اثنين وجماعة جماعة » ثم قال : وله « معيان » فالأول ظاهر وهو الكثير المستعمل ، والثاني أن يؤخذ مطلقاً له الزيادة فيها إطلاقاً فقوله : « أن يؤخذ » يعني أفعل بائتار من هوله ، ففي يؤخذ ضمير يعود على أفعل ، و (مطلقاً) حال ، والزيادة مرفوع بـمطلق وفيها ضمير الخملة . ثم قال : « ثم يضاف لا للتفصيل بل للتخصيص » ، ومثل بقوله : « النقص والأشج أعدلا بني مروان^(١) » ، كأنه رعم أنه ليس في بني مروان عادل غيرهما ، وإنما أضافه

(١) الناقص هو يزيد بن عبد الملك ، سمي بالناقص لأنه نقص من أعطيات الجند بعد أن زادها سلفه . والأشج عمر بن عبد العزيز ، وكان يقال له الأشج بسبب شجته حافر دابة في جبهته . وهو يزيد من أعدل زمانهما .

للتخصيص ؛ لأنه لو لم يُقَدَّرْ ذلكَ للزمَ أنْ يكونَ من الوجهِ
الأولِ . ثمَّ قالَ : « فَأنتَ على الأولِ يجوزُ لكَ توحيدُهُ إلى آخرِ »
يعني أَنَّهُ ليسَ بواجبٍ وسيأتي ذلكَ عندَ ذكرِ الاسماءِ المتصلةِ
بالأفعالِ مبنياً فيهِ فحملَ . ثمَّ قالَ : « وقد اجتمعَ الوجهانِ في قوله
عليه السلامُ ^(١) إلى آخره » . فالظاهرُ أَنَّهُ أرادَ بالوجهينِ المعنى
الأولَ والمعنى الثاني وهو غيرُ مستقيمٍ باعتبارهِ المعنى ، وإنَّ حملَ
الوجهانِ باعتبارِ قوله يجوزُ لأنَّ مضمونهُ أنْ فيه وجهاً آخرَ ، فهو
أيضاً غيرُ مستقيمٍ ، لأنَّهُ غيرُ مقصودٍ ههنا إذ سيأتي في بابهِ ، ولأنَّهُ
آخره بعدَ أنْ ذَكَرَ المعنى الثاني ، والظاهرُ أَنَّهُ لم يقصدْ إلاَّ
المعنيينِ ، وتوهمَ أنَّ الجمعَ للوجه الثاني ، وهو غيرُ مستقيمٍ ؛ لأنَّ
الجمعَ لا ينافي أنْ يكونَ في الوجهِ الأولِ ، فلذلكَ وقعَ في بعضِ
النسخِ موضعُ يجوزُ ويجبُ ، ويانُ أَنَّهُ لا يمتنعُ أنْ يكونَ من
الوجهِ الأولِ . قوله : « أحاسنكم » للمخاطبينَ وهم المقصودون ،
وقد اشتركوا في حسنِ الخلقِ ، وعلى تقديرِ أنْ يكونَ من الوجهِ
الثاني ، لا يكونُ إلاَّ حاسنٌ للمخاطبينَ ، ولكن من غيرهم ولا يكونُ
الاشتراكُ في الحسنِ لازماً وهو غيرُ جيدٍ فثبتَ أنَّ حملَهُ على
المعنى الثاني غيرُ مستقيمٍ . ثمَّ مسألةُ « يوسفُ أحسنُ أخوته » ، وقد

(١) الحديثُ أورده الإمامُ أحمدُ بن حنبلٍ في مسندهُ : « ان أحبكم
إلي وأقربكم مني في الآخرة محاسنكم أخلاقاً وان أبغضكم إلي
وأبعدكم مني في الآخرة مساويكم أخلاقاً الثرثارون المتفقهون
المتشدقون » ١٩٣/٢ ، ١٩٤ ، وأورده في ٣٦٩/٢ . ألا نبشركم
بشراركم فقال هم الثرثارون المتشدقون ، ألا أنبئكم بخياركم
أحاسنكم أخلاقاً » ، وقد جاء في مفصل الزمخشري مخالفاً
بالالفاظِ لما سبق حيث يقول : « ألا أخبركم بأحبكم إلي
وأقربكم مني مجالس يوم القيامة أحاسنكم أخلاقاً الموطؤون
أكنافاً الذين يألفون ويؤلفون ، ألا أخبركم بأبغضكم إلي
وأبعدكم مني مجالس يوم القيامة أساؤكم أخلاقاً الثرثارون
المتفقهون » المفصل ص ٤٧ ، شرح الأشموني على
الافية ٤٩/٣ .

أَوْضَحَهَا ، وَقَالَ : وَمِنْهُ قَوْلُ مَنْ قَالَ : « لِنُصِيبِ ^(١) أَنْتَ أَشْعَرُ أَهْلَ جِلْدَتِكَ » ؛ لِأَنَّ أَهْلَ جِلْدَتِهِ لَيْسَ هُوَ هُوَ مِنْهُمْ ^(٢) ، فَإِنْ أَضَافَ أَشْعَرَ إِلَيْهِمْ فَقَدْ أَضَافَهُ إِلَى شَيْءٍ لَيْسَ هُوَ مِنْهُمْ ، وَذَلِكَ إِنَّمَا يَكُونُ عَلَى الْوَجْهِ الثَّانِي •

(فصل) قوله : وَيُضَافُ الشَّيْءُ إِلَى غَيْرِهِ بِأَدْنَى مَلَاسَةٍ بَيْنَهُمَا •

قَالَ الشَّيْخُ : يَعْنِي أَنَّهُ لَا يَشْتَرُطُ فِي الْإِضَافَةِ مَلِكٌ فِيمَا يَمْلِكُ وَلَا خُصُوصِيَّةٌ فِي ذَلِكَ الْمَعْنَى بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْمُضَافِ إِلَيْهِ وَلَكِنْ يَكْتَفِي بِأَدْنَى مَلَاسَةٍ فَتَحْصُلُ خُصُوصِيَّةٌ مَا ، مِثْلُهُ « بِكُوكَبِ الْخُرْقَاءِ » ^(٣) ، وَبِقَوْلِهِ ^(٤) :

(١) هُوَ نَصِيبُ بْنُ رَبَاحٍ أَبُو مَحْجَنٍ مَوَالِي عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ مَرْوَانَ شَاعِرٌ فَحَلَ مَقْدَمَ فِي النِّسْبِ وَالْمَدِيحِ ، كَانَ عَبْدُ أَسْوَدَ لِرَاشِدِ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ مِنْ كُنَانَةٍ ، اشْتَرَاهُ عَبْدُ الْعَزِيزِ وَأَعْتَقَهُ ، سَمِلَ عَنْهُ جَرِيرٌ فَقَالَ : (أَشْعَرُ أَهْلَ جِلْدَتِهِ) تَوَفَّى سَنَةَ ١٠٨ هـ ، النُّجُومُ الزَّاهِرَةُ ١/٢٦٢ ، الْأَعْلَامُ ٨/٣٥٥ •
(٢) فِي ر : (مِثْلُهُ) ، وَهُوَ تَصْحِيفٌ •
(٣) هَذَا جُزْءٌ مِنْ بَيْتٍ وَهُوَ :

إِذَا كَوَّكَبُ الْخُرْقَاءِ لَاحَ بِسَيْحِجْرَةٍ
سَهَيْلٌ أَذَاعَتْ غَزْلَهَا فِي الْقَرَّابِ

الْخُرْقَاءُ : الْمَرْأَةُ الَّتِي فِي عَقْلِهَا نَقِيصَةٌ • أَذَاعَتْ : فَارَقَتْ غَزْلَهَا •
وَالْبَيْتُ مَجْهُولُ الْقَائِلِ ، الْمُقَرَّبُ ١/٢٨٣ ، ابْنُ يَعِيشَ ٣/٨ ، الْمُفَصَّلُ ص ٤٧ ، الْعَيْنِي ٣/٣٥٩ •

(٤) الْبَيْتُ لِحَرِثِ بْنِ عَنَابٍ الطَّائِي • قَدْنِي : حَسْبِي ، التَّوْجِيهِ ١٨٧ ، شَرْحُ الْجَمَلِ لِابْنِ عَصْفُورٍ ١/٣٧٢ ، ابْنُ يَعِيشَ ٣/٨ ، الْمُقْنِي ١/١٠ ، أَسَاسُ الْبَلَاغَةِ ٢/٢٩ ، الْخَزَانَةُ ٤/٥٨٠ ، مَشَاهِدُ الْإِنْصَافِ عَلَى شَوَاهِدِ الْكَشَافِ ص ٧٤ •

١٤١ إِذَا قَالَ قَدْ نَبِي قَالَ بِاللَّهِ حَلْفَةً

لَتَغْنِي عَنِّي ذَا إِنَائِكَ أَجْمَعًا

وهذا البيت 'يحتمل' معنيين : أحدهما يريد 'إضافة' الإناء إلى المخاطب والإناء 'ليس' له ، وإنما 'أضافه' إليه ^(١) ، ملاسته له 'في' شربه فالضمير 'في' ملاسته للمضاف إليه 'وفي' له للإناء ، ويجوز العكس ، 'وفي' شربه 'يجوز' أن يكون للشمارب والإناء واللبن ، والمعنى الآخر أن يكون موضع 'الاستشهاد' إضافة (ذا) إلى الإناء على معنى أنه صاحبه 'لمسته' اللبن والإناء • وقوله : 'وهو مساقى اللبن' أي في الحقيقة وليس اللبن 'وهو ضعيف' ، لأنه قال : 'لملاسته له' في شربه ، واللبن 'ملايس' للإناء في شربه وفي غير شربه يقوي الأول •
فصل : والذي أبوه من إضافة الشيء إلى نفسه إلى آخره •

قال الشيخ : لأن إضافة الشيء يفيد تعريفًا وتخصيصًا فإذا أضفت الشيء إلى ما هو هو ^(٢) لم يحصل تعريف ولا تخصيص فبطلت الإضافة • فأما [٦٥ و] قوله « نحو جميع القوم إلى آخره » ، فإنما جاز لما في الأول من الإبهام فجاز إضافته للتخصيص كما في ختم حديد ، ويجوز أن يقال في هذا أن المراد بالاول الذات وبإثباتي اللفظ كما في قولك : ذات زيد وسيأتي ذكره •

(فصل) : ولا يجوز إضافة الموصوف إلى صفته ، ولا الصفة

إلى موصوفها •

(١) (إليه) ساقطة في و ، ل ، ش ، ب •

(٢) (هو) : ساقطة في و •

قال الشيخ : أمّا (١) امتناع إضافة الموصوف إلى صفته ، فلأنّه يؤدي إلى إضافة الشيء إلى نفسه ، وأمّا امتناع إضافة الصفة إلى موصوفها ؛ فلأنّه أيضاً يخرجها عن وضعها بتقديمها وخروجها عن كونها تابعة ، وخروج مقبوعها عن أن يكون مقبوعاً ، ولأنّه يؤدي إلى إضافة الشيء إلى نفسه ، ثمّ أورد اعتراضاً يوهّم إضافة الموصوف إلى صفته ، واعتراضاً يوهّم إضافة الصفة إلى موصوفها ، وأجاب عنهما (٢) : « أمّا الأول فقولاه : « دار الآخرة إلى آخره » ، وجوابه أنّه مؤول بحذف موصوف للمضاف إليه ليس هو المضاف على ما بيّنه ، والكوفيون يزعمون أنّه إضافة الموصوف إلى صفته (٣) ، ويحملونه على ظاهره . وأمّا الثاني فقولاه : « عليه سحّ حق عمامة إلى آخره » ، وأجاب عنه بأنّ هذه صفات في الأصل حذف موصوفها فصارت موضوعة للذات ثمّ رأوها مبهمّة كابهام خاتم حديد (٤) وشبهه فأضافوها إلى ما بيّنها فصارت في الصورة كأنّها مضافة إلى موصوفها وليس الأمر كذلك وشبّهه (٥) ب :

١٢٤- والمؤمن من المائذات الطير

لا من جهة الإضافة لكن من جهة أنّك أجريت الطير على المائذات

(١) (أما) : ساقطة من و ، ل ، ت ، ش .

(٢) في ت ، ل ، ب (عنها) ، وهو تحريف .

(٣) الانصاف ٤٣٦/٢ .

(٤) (حديد) : ساقطة من ر .

(٥) البيت للنايفة الذبياني في ديوانه وتماهه :

(يَمَسَحُهَا رُكْبَانُ مَكَّةَ بَيْنَ الْغَيْلِ وَالسَّنَدِ) وهو

أ من قصيصة مدح بها النعمان بن المنذر ، المؤمن : يريد الله أمن

الطير في الحرم ، والمائذات : غاذت بالحرم . ابن يعيش

١١/٣ ، الفصل ٤٨ ، الخزائن ٣١٥/٢ ، الديوان ص ٢٠

مشاهد الانصاف على شواهد الكشف ص ٣٦ .

عطف بيان بعد أن أردت بالعائدات نفس الذات بحذف موصوفها ، فلمّا صارت مبهمّة جاز بيانها بموصوفها ، فوجه تشبيه بها^(١) بالاول حذف الموصوف فصار مبهمّاً فقصدت الى تبينه إلا أنّك بيتّه في الاول بالاضافة وههنا بعطف البيان والجميع تويل^(٢) ، لأنّه ههنا أيضاً لو لم تتأوله لكان تقديماً للصفة على الموصوف ، وكما يمتنع اضافة الصفة الى الموصوف^(٣) فههنا^(٤) يمتنع تقديم الصفة على موصوفها فهذا وجه الجمع بينهما .

فصل : وقد أُضيف المسمى الى اسمه الى آخره .

قال الشيخ : يعني أنّك تأخذ اللفظ المراد به بالذات فتضيفه الى اللفظ الذي لم يُردّ به إلا اللفظ ، كقولك : ذات زيد وسُمّي الاول مسمى لما قصد به الذات وهو كذلك بلا خلاف ، وسُمّي الثاني اسماً لما قصد به اللفظ ، وفي ذلك خلاف ، منهم من يقول : الاسم هو التسمية وهو مذهب المعتزلة^(١) والنحويين

(١) في ش ، ر : (أنك أردت) .

(٢) في س ، ش : (مأول) ، وما اثبتناه أفضل .

(٣) في ل : (موصوفها) .

(٤) (فههنا) : ساقطة من ل .

(٥) المعتزلة : طائفة اسلامية مؤسسها واصل بن عطاء الملقب بالفزال ، أسسها حينما اختلف مع أستاذه الحسن البصري حول مسألة فقهية ، هي ان صاحب الكبرة مؤمن أو كافر فأجاب عنها واصل بأنه في منزلة بين المنزلتين لا مؤمن ولا كافر ، فاعتزل واصل الى اصطوانة من اصطوانات المسجد فقال الحسن اعتزل عنا واصل فسمي أصحابه المعتزلة ، وعرف منهم أبو علي محمد الجبائي شيخ المعتزلة . اتحاف السادة المثقين بشرح أسرار علوم الدين للزبيدي ٣/٢ ، القاموس الاسلامي ١٣٠/١ .

وكثير من الفقهاء ، ومنهم من يقول : [الاسم] ^(١) هو المسمى ، وهو مذهب الاشعري ^(٢) ، ولا خلاف ^(٣) أنه يُطلق الاسم على المسمى وعلى التسمية ، وإنما الخلاف ، هل هو في التسمية مجاز وفي المسمى حقيقة أو بالعكس ؟ فالاول مذهب الاشعري ، والثاني مذهب المعتزلة ، وهو اختلاف لفظي لا يتعلق باعتقاد ولا بحقيقة ، وفي القرآن ظواهر في المذهبين ، قال الله تعالى : { مَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِهِ إِلَّا أَسْمَاءً } ^(٤) ، فظاهر هذا على مذهب الاشعري ، وكذلك : { سَبَّحْ اسْمَ رَبِّكَ } ^(٥) ونظائره ، وقال الله تعالى : { أَنْبِئْنِي بِأَسْمَاءِ هَؤُلَاءِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ } ^(٦) ، وقال : { اسْمُهُ الْمَسِيحُ عِيسَى بْنُ مَرْيَمَ } ^(٧) ، وظاهر هذا على مذهب المعتزلة ^(٨) ،

(١) الاسم : زيادة عن ر .

(٢) الاشاعرة : طائفة اسلامية مؤسسها أبو الحسن الاشعري ، علي بن اسماعيل حفيد ابي موسى الاشعري ، أخذ علم الكلام عن ابي علي الجبائي شيخ المعتزلة ثم فارقه ورجع عن الاعتزال وأعلن ذلك في صلاة الجمعة ، ثم شرع بالرد عليهم حول قضية خلق القرآن ورؤية الله في يوم القيامة . اتخاف السادة المتقدمين بشرح أسرار علوم الدين ٣/٢ ، القاموس الاسلام ١١٧/١ .

(٣) في ش : (في) .

(٤) سورة يوسف الآية : ٤٠ .

(١)

(٥) سورة الاعلى الآية : ١ .

(٢)

(٦) سورة البقرة الآية : ٣١ .

(٧) سورة آل عمران الآية : ٣١ .

(٨) قال الزمخشري في الآية : (وعلم آدم الاسماء) أي أسماء المسميات ، فحذف المضاف ، ورد ابن المنير بالحاشية يمثل رأي الاشاعرة . الكشف ٥١/١ .

وفي ذات يومٍ وشبهه 'تقدير' آخر' ، وهو أن يكونَ من بابِ قولك :
عينُ الشيءِ ونفسه' ، تلى ما ذكرنا على التشبيهِ بخاتمِ حديدٍ •

فعل : وقالوا في نحو قولٍ ليدٍ الى آخره •

قالَ الشيخُ : أوردَ هذا الفصلَ اعتراضاً على اضافةِ اللفظِ الى
المدلولِ ولا يستقيمُ [له] ^(١) استعمالُ الاسمِ بمعنى المسمى وهو
خلافُ مذهبه فاختارَ أن يكونَ اسماً زائداً ، والمعنى على اسقاطه
ليستقيمَ مذهبه' ، ثم قرّرَ ذلكَ بقوله ^(٢) :

دَاعٍ يُنَادِيهِ بِاسْمِ الْمَاءِ مَبْعُومٌ ١٤٣-
والنداءُ إنّما هو باللفظِ فلو حُمِلَ الاسمُ على اللفظِ لاختلفَ ^(٣)
المعنى الذي يجعلُ الاسمَ للمسمى في قوله ^(٤) :

١٤٤- ثُمَّ اسْمٌ السَّلَامِ عَلَيْكُمَا

(١) (له) : زيادة عن س •

(٢) وصدّره (لا ينعش الطرف الا ما تخونه) البيت لذي الرمة
في ديوانه ص ٥١٧ قاله في وصف ولد الطيّبي وتعهّد أمه له
بالرضاع ، الخصائص ٢٩/٣ ، المنصف ١٢٦/١ ، اصلاح
المنطق ص ٢٧٣ ، ابن يعيش ١٤/٣ ، مراتب النحويين ص ١٧ ،
الخزانة ٢٢٠/٢ •

(٣) في ل ، ب ، س (اختل) ، وهو تحريف •

(٤) والبيت بتمامه :

إلى الحَوَلِ ثُمَّ اسْمٌ السَّلَامِ عَلَيْكُمَا
وَمَنْ يَبْكُ حَوْلًا كَامِلًا فَقَدْ اعْتَدَرَ
وهو من قصيدة للبيد بن ربيعة يخاطب بها ابنتيه وهو يعاني
سكرات الموت ، الديوان ص ٧٥ مجاز القرآن ١٦/١ ، ابن
يعيش ١٤/٣ ، المقرب ٢١٣/١ ، همع الهوامع ٥٨/٢ ، الخزانة
٢١٧/٢ ، العيني ٣٧٥/٣ مشاهد الانصاف ص ٧٥ •

يكونُ من بابِ ذاتِ يومٍ ، ويتأوَّلُ قوله : « باسمِ الماء » على أن المراد بِمِسمَى هذا اللفظ ويجعله دالاً على قولك : (ماء) ، وهو حكايةُ بغامِ الظية ، وقولك : شيبٌ وهو حكايةُ مشافيرِ الأبلِ عندِ الشربِ ، ويقوِّي ذلك استعماله استعمالَ رجلٍ وفرسٍ بإدخالِ اللامِ عليه وخفضه وإضافته ، ولو لا تقديره اسماً لذلك لم يجزِ هذا المجزى ، ثم قرَّرَ صاحبُ الكتابِ زيادتها بإيرادِ أسماءٍ وقعتْ زائدةً كقولهم : « حي زيد ومقامُ الذئبِ الى آخره » .

قول : وتُضافُ أسماءُ الزمانِ الى الفعلِ الى آخره .

قال الشيخ : أسمعوا في ظروفِ الزمانِ حتَّى أضفوها الى الجُمْلِ بتأويلِ مضمونها فقالوا : أتيتُكَ يومَ يقومُ زيدٌ ، وزمنُ الحجاجِ أميرٌ ، والمعنى قيامُ زيدٍ وإمارةُ الحجاجِ وقوله [٦٥ ظ] : ويُضافُ الى الفعلِ . ثم قال : ويُضافُ الى الجملةِ الابتدائيةِ يجوزُ أنْ يكونَ أرادَ في الموضعينِ الجملةُ على ما ذكرَ ، ويجوزُ أنْ يكونَ أرادَ بالاولِ الاضافةُ الى الفصلِ بتأويلِ المصدرِ ، وبالثاني تعيينِ الجملةِ فلذلكَ فرَّقَ بينَ العبارتينِ ، وقياسُ الاسماءِ ألا تُضافَ إلا الى المفرداتِ ، فلمَّا خولِفَ في هذهِ الاسماءِ القياسُ المذكورُ وأُضيفتْ^(١) الى الجملِ كانتْ بتأويلِ مضمونها ، وهو في المعنى مفردٌ ، قوله^(٢) :

- (١) في و : (أن لا تضاف) ولا يستقيم معها الكلام .
(٢) البيت لشبيب بن جعيل التغلبي حين أسر يخطب أمه نوار بنت عمرو بن كلثوم وقيل لجعل بن فضلة حينما أسر فوار بنت عمرو بن كلثوم . وتماهه : (وبدا التي كانت نوار أجنت) ابن يعيش ١٧/٣ ، المغني ٥٩٢/٢ ، شرح شواهد المغني ٩١٩ ، الأشعموني ١٤٥/١ ، العيني على الأشعموني ١٢٥/١ ، الصحاح ٥٦١/٦ ، مادة (هنا) ، معجم مقاييس اللغة ١٤/٦ ، الخزاعة ١٥٦/٢ ، جمع الهوامع ٧٨/١ ، شرح التسهيل لابن مالك ٢٨٢/١ .

١٤٥- حَنَّتْ نَوَارُ وَلَاتَ هَنَّا حَنَّتْ

محمولٌ على الزمانِ لامورٍ : أحدهما أن لا التي لنفي الجنسِ
المكسوعة بالتاء لا تدخل إلا على الأحيان ، والآخر أن المعنى انكار
الحين بعد الكبر وذلك إنما يتحقق بالزمان لا بالمكان ، والثالث
أنه لم تصح إضافة إلى الفعل إذ لم يُضَفْ (أ) من أسماء المكان إلى
الأفعال إلا الظروف غير المتكسبة كحيث ، وإنما لم تُضَفْ
ظروف المكان إلى الجمل ، لأمرين : أحدهما أن ظروف الزمان
أكثر استعمالاً فاستعملوا فيها لم لم يسموا في المكان لقلة استعماله ،
والآخر أن ظروف المكان في الجهات ، والجهات إذا أُضِيفَتْ إلى
الجمل كانت في المعنى مضافة إلى المضمون فتصير مضافة إلى المعنى
فلا يستقيم المعنى إذ لا يستقيم أن تقول : خلف علمك وقدام
علمك بخلاف الزمان فإن نسبته المقيدة في الحقيقة إنما هي إلى
المعاني فذلك صححت إضافة الزمان إلى الجملة ، ولم يصح إضافة
المكان . قوله : « ومِمَّا يُضَافُ إلى الفعل آية » ، قد ذكره ميسناً
وقوله (٢) :

١٤٦- بَايَةَ مَا يُحِبُّونَ الطَّعَامَا
إذا جعلت (ما) مصدرية استغنت عن تقدير آية مضافة إلى

(١) في و : (يوصف) وهو تحريف .

(٢) البيت ليزيد بن عمرو بن الصعق الكلابي وصدره : (ألا من
مُبلِّغٌ عَنِّي تَمِيماً) ، ما عند سيبويه زائدة وآية مضافة
إلى الفعل ، وعند الشارح مصدرية فتكون آية مضافة إلى
المصدر وليس إلى الفعل ، ابن يعيش ١٨/٣ ، المعنى ٤٢٠/٢ ،
شرح شواهد المغني ص ٨٣٦ ، جمع الهوامع ٦٣/٢ ، الخزانة
١٣٨/٣ ، شرح أبيات سيبويه للنحاس ص ٢٣١ . الكتاب
٤٦٠/١ ، ٤٦١ .

الجمال ، وقولهم : { اذْهَبْ بِذِي تَسْلَمَ } وفيه تأويلان كلاهما بمعنى صاحب إلا أن أحدهما للأمر على ما ذكر كائن قال كائن بالامر الذي هو صاحب سلامتك ، والآخر أن يكون للزمان كائن قال في الزمان الذي هو صاحب سلامتك ، واختار هذا كثير من الناس لما فيه من التشبيه ^(١) بالظروف ، لضافته الى الجملة .

فصل : ويجوز الفصل بين المضاف والمضاف اليه بالظرف في الشعر ^(٢) .

قال الشيخ : اذا اورد على مذهب سيويه أنه فمسل بين المضاف والمضاف اليه بغيره ^(٣) ، فجوابه أن مثل هذا الفصل سائغ ، لاشتراك الفاصل مع ما قبله في النسبة الى المضاف اليه ، فهذا هو الوجه الذي جسن منه ذلك [الفصل] ^(٤) ، وإنما الفصل ممستع اذا لم يكن كذلك ، ومذهب سيويه أن علامة مضاف الى (سابع) المذكور آخرأ وحذف المضاف اليه ، فكأنه أراد أن يجعل الدال على الحذف مقدماً في المعنى ، والدليل يجب أن يعقل قبل المدلول ^(٥) ، وإنما أخر عنه ، لأنه لو وقع موضعه غيره لجاء الثاني مضافاً ليس بعده مضافه ولا ما يقوم مقام مضافه ، فأخره ليكون كالعوض من المضاف اليه بداهة ^(٦) لا سيما وهو في المعنى عين ما نسب اليه علامة ^(٦) ، ومذهبه في (زيد قائم) أن

(٧)

(١) في ل : (شبهه) ، وهو خطأ .

(٢) أنظر الانصاف ٤٢٧/٢ .

(٣) الكتاب ٩١/١ .

(٤) (الفصل) : زيادة عن س .

(٥) في و : المذكور ، وهو خطأ .

(٦) حاتان الكلمتان من بيت للاعشى وهو :

إلا علامة أو بداهة سابع نهدي الجزارة
وقد سبق في الشاهد رقم (١٠٠) .

خبر الاول هو المحذوف والمذكور آخره هو خبر الثاني وهو عكس ما قاله ههنا ، والفرق بينهما أنه قد وضع ثم أمر أو جب التأخير مع تحقيق الذي أو جب التقديم ، وههنا لو كان خبراً عن الاول لوقع في موضعه من غير ضرورة وهو أنه يجوز أن يكون خبر المبدأ محذوفاً واستدل على أن الخبر الثاني لا للاول بقوله :

نَحْنُ بِمَا عِنْدَنَا وَأَنْتَ بِمَا

عِنْدَكَ رَاضٍ وَالرَّأْيُ مُخْتَلِفٌ ٥١

لو كان الخبر عن الاول لقل راضون . وقوله في البيت (١) :

زَجَّ الْقُلُوصَ أَبِي مَزَادَةَ

١٤٧-

يرد في المعنى على قراءة ابن عامر ، وإنما وردك على الشعر قصيداً لنفي الشناعة عنه في التصريح برد القراءة ، والتجويون أكثرهم ينكرون ذلك أيضاً (٢) ، لأنه لم يثبت الفصل عندهم إلا بالظرف ، وهذا ليس بظرف ، وقد رده بعضهم بطريق آخر ، وهو أن الفصل إنما يجوز في الشعر المضرورة ، وهذا لا ضرورة فيه إذ

(١) البيت لم يعرف قائله وصلده : (فَزَجَّجْتُهَا بِمِزَجَّةٍ)

زججته : طعنته بالزج وهي حديدية في أسفل الرمح ،

القلوص : الناقة ، أبو مزادة : كنية رجل ، الخصائص

٦٠/٢ ، ابن يعيش ١٩/٣ ، شرح الجمل لابن عصفور

٤٩٢/٢ ، الانصاف ٤٢٧/٢ ، المقرب ٥٤/١ ، توجيه

الرماني ص ٥٤ ، الاشموني ٢٧٦/٢ ، الخزانة ٢٥١/٢ .

(٢) الذين ينكرون البصريون ، أما الكوفيون فيجيزون . الانصاف

٤٢٧/٢

كَانَ يُمْكِنُهُ أَنْ يَقُولَ : زَجَّ الْقُلُوصِ أَبُو مَزَادَهُ ، فَيُضِيفُ الْمَصْدَرُ
إِلَى الْمَفْعُولِ وَيَرْفَعُ بَعْدَهُ الْفَاعِلَ ، وَقَدْ قُلَّ سِيُويُهُ فِي قَوْلِهِ (١) :

١٤٨- ثَلَاثٌ كُلُّهُنَّ قَتَلْتُ عَمْدًا

فَأَخْزَى اللَّهَ رَابِعَةً تَعُودُ

كَلَامًا مَعْنَاهُ أَنْ الرَّفْعَ فِي كُلِّهِنَّ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ وَحَذْفِ الضَّمِيرِ مِنْ
الْجُمْلَةِ الَّتِي وَقَعَتْ خَبْرًا جَائِزًا عَلَى السَّعَةِ (٢) ، وَلَيْسَ بِضَرُورَةٍ إِذَا
لَا ضَرُورَةُ تَلَجُّهُ إِلَى الرَّفْعِ ، وَحَذْفِ الضَّمِيرِ لَا مَكَانَ أَنْ تَقُولَ :
(ثَلَاثٌ كُلُّهُنَّ قَتَلْتُ) ، وَهَذَا وَإِنْ حَمَلَ الْمَقْصُودُ بِكَلَامِ سِيُويِهِ
[٦٦ و] مِنْ أَنْ الضَّرُورَةُ إِنَّمَا تَكُونُ عِنْدَ تَعَذُّرِ الْوَجْهِ الْوَاسِعِ ،
فَتُمَثِّلُهُ بِالْبَيْتِ لَيْسَ بِمُسْتَقِيمٍ ، إِذْ لَا وَجْهَ يُمْكِنُهُ إِلَّا الرَّفْعُ فِي
(كُلِّهِنَّ) فَهُوَ مُضْطَرٌّ إِلَى الرَّفْعِ ، وَبَيَانُ ذَلِكَ أَنَّ (كُلِّهِنَّ) إِذَا
أُضِيفَ إِلَى الْمَضْمَرِ لَمْ يُسْتَعْمَلْ إِلَّا تَأْكِيدًا أَوْ مَبْدَأً ، لَا جَائِزًا أَنْ
يَكُونَ هَهُنَا تَأْكِيدًا تَعَيَّنَ أَنْ تَكُونَ مَبْدَأً ، وَلَوْ نَصَبَهَا لاسْتَعْمَلَهَا
مَنْعُولَةً ، وَذَلِكَ لَا يَجُوزُ (٣) ، وَإِنَّمَا كَانَتْ كُلُّ إِذَا أُضِيفَتْ إِلَى
الْمَضْمَرِ تَسْتَعْمَلُ إِمَّا تَأْكِيدًا وَإِمَّا مَبْدَأً ؛ لِأَنَّ قِيَاسَهَا أَنْ تُسْتَعْمَلَ
تَأْكِيدًا لَمَّا تَقَدَّمَ لَهَا اشْتِمَلَتْ عَلَى ضَمِيرِهِ ، لِأَنَّ مَعْنَاهَا أَخَذَ الشُّبُهَاحَ
وَالْإِحَاطَةَ فِي أَجْزَاءِ مَا أُضِيفَتْ إِلَيْهِ ، وَلَمَّا أُضِيفَتْ إِلَى مُضْطَرٍ
كَانَتْ الْجُمْلَةُ مُتَقَدِّمًا ذِكْرَهَا ، أَوْ فِي حُكْمِ الْمُتَقَدِّمِ إِلَّا أَنَّهُمْ اسْتَعْمَلُوهَا

(١) لَمْ يَعْرِفْ قَائِلُهُ وَقَدْ ذَكَرَهُ سِيُويُهُ فِي الْكِتَابِ ٤٤/١ • وَقَدْ

ذَكَرَهُ النَّحَّاسُ فِي شَرْحِ أَلْبِيَاتِ الْكِتَابِ ، وَقَالَ : يُرِيدُ قَتَلْتُهُنَّ
بَنِيَّةَ الْهَاءِ وَلَوْلَا ذَلِكَ لَقَالَ ثَلَاثًا ص ٥٦ ، ٩٩ • أَمَّا ابْنُ

ابْنِ الشَّجَرِيِّ ٣٢٦/١ •

(٢) الْكِتَابِ ٤٤/١ - ٤٥ •

(٣) فِي وَ : (أَنْ تَكُونَ) وَلَا يَسْتَقِيمُ الْكَلَامُ مَعَهَا •

مبتدأٌ حيثُ كانَ المبتدأُ لا عاملٌ لفظيٌّ فيه يخرجها في الصورة عملاً هي له ، فأجازوا ذلك لاسماعهم فيها ، ولم يجزوا ذلك في غير المبتدأ حيثُ كانت العواملُ فيها لفظيةً فيخرجها عن صورة التأكيد ، فلذلك قال : { إِنَّ الْأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ } (١) ، و { وَإِنَّ الْأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ } (٢) ، ولا يقالُ الأمرُ إنَّ كُلَّهُ لِلَّهِ ، لِمَا فيه من إخراجها عن صورة التأكيد بادخال العامل اللفظي عليها .

فصل : وإذا أمنوا الإلباسَ حذفوا المخطفَ وأقاموا المضافَ إليه مقامه وأعربوه بأعرابه .

قال الشيخ : ذهب القاضي الى أنَّه لا مجاز في القرآن وأنَّ مثل قوله : { وَسُئِلَ الْقَرْيَةُ } (٣) محمولٌ على أنَّ القرية تطلق للأهل والجدران جميعاً على وجه الاشتراك (٤) ، وليس بجيد ؛ لأنَّه معلومٌ أنَّ القرية موضوعةٌ للجدران المخصوصة دون الأهل ، فإذا أطلقت على الأهل لم تطلق إلا بقيام قرينة تدلنا على المحذوف ، ولو كانت مشتركة لم تكن كذلك .

(١) سورة آل عمران الآية : ١٥٤ .

(٢) قرأ البصري وهو أبو عمرو بن العلاء برفع لام (كله) مبتدأ

ولله خبره والجملة خبر أن ، والباقون بنصبه تأكيد الاسم أن .

غيث النفع في القراءات السبع ص ١٨٤ .

(٣) سورة يوسف الآية : ٨٢ .

(٤) قال القاضي الباقلاني : (فأما الإيجازُ فأنما يحسن مع ترك

الاخلال باللفظ والمعنى فيأتي باللفظ القليل الشامل لأمور

كثيرة ، وذلك ينقسم الى حذف وقصر . فالحذف الإسقاط

للتخفيف كقوله : وذكر الآية . قال ولحذف ابلغ من الذكر

لأنَّ النفس تذهب ككل مذهب من القصد) وهذا خلاف

ما ذكره الشارح . اعجاز القرآن ص ٣٩٧ .

وقوله : وكما أعطوا هذا الثابت حق المحذوف في الاعراب فقد أعطوه حقه في غيره .

قال الشيخ : فقولهُ فقد أعطوه حقه في غيره ، يعني في التذكير والتأنيث والافراد والجمع ، فالتذكير والتأنيث مثل قوله (١) :

بَرَدَى يُصَفَّقُ

-١٤٩-

لَوْ كَانَ (٢) (يُصَفَّقُ) بالتاء لكن عائداً الى بَرَدَى ، فلمّا قال : (يُصَفَّقُ) بالياء أراد المحذوف ، ومثال الافراد والجمع قوله تعالى : { وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيَاتًا أَوْ هُمْ قَائِلُونَ } (٣) على ما للثابت والمحذوف جميعاً (أهْلَكْنَاهَا) على الثابت و (أَوْ هُمْ قَائِلُونَ) على المحذوف وفي إعادة الضمير على الثابت وجهان : أحدهما أنك أقمته مقام المحذوف ، فصارت المعاملة معه ، والآخر أنه يُقدَّرُ في الثاني حذف المضاف كما قدَّرَ في الاول ، فاذا قلت : سألت القرية وضربتها فمعناه وضربت أهلها ، فحذف المضاف كما حذف في الاول إذ وجه الجواز قائم .

(١) هذه قطعة من بيت لحسان بن ثابت وهو :

(يَسْتَقْنُونَ مَنْ وَرَدَ الْبَرِيصَ عَلَيْهِمْ

بَرَدَى يُصَفَّقُ بِالرَّحِيقِ السَّلْسَلِ)

البريص : موضع بدمشق وقيل نهر بها ، الرحيق : الصافي من الخمر ، السلسل : السهل ، ابن يعيش ٢٥/٣ ، المفصل ص ٥٠ ، الاشموني ٢٧٢/٢ ، همع الهوامع ٥١/٢ ، الدرر اللوامع ٦٤/٢ ، الديوان ص ٢٤٨ ، أمالي ابن الحاجب ص ١٥٦ .
في ش : (قال) .

(٢)

(٣) سورة الاعراف الآية : ٤ .

فصل : وقد حُذِفَ المضافُ وتركَ المضافُ اليه على اعرابه .

قال الشيخ : اُخْتَلِفَ (١) في مثل ذلك ، فقال سيويه وأصحابه : ليس عطفاً على عاملين (٢) ، وهم (٣) لا يجوزون العطف على عاملين مطلقاً وجعلوه (٤) على حذف لمضاف وترك المضاف اليه على اعرابه ، واذا أُورِدَ عليهم جوازُ وسأل القرية بالخفض لم يجوزوه وفرّقوا بينه وبين هذا بأن يكون المضاف مقدماً مضافاً الى شيء ثم يذكر بعد ذلك شيء آخر هو في المعنى مضاف اليه مثل الاول ، فهذا شرط جواز ترك المضاف اليه على اعرابه وغيرهم يجعله من باب العطف على (٥) عاملين ويجوز العطف على عاملين مطلقاً ، وكثير من النحويين المحققين يجعله عطفاً على عاملين (٦) ، ويجوز من العطف على عاملين ما كان مثله وهو ما تقدّم فيه المجرور وتأخر عنه غيره ثم يؤتى بالمعطوفين على ذلك الترتيب كقولك : في الدار زيد والحجرة عمرو ، وعلى هذا قوله تعالى عندهم : { واختلاف الليل والنهار لآيات } (٧) وآيات نصباً ورفعاً ، وعليه قوله عندهم : { للذين أحسنوا الحسنى

(١) في ل ، ت ، ب : (الناس) .

(٢) الكتاب ١/٣٢ ، ٣٣ ، قال المبرد وأما الخفض فيمتنع لأنك

(٣) تعطف بحرف واحد على عاملين فكأنك قلت : زيد في الدار والحجرة عمرو فتعطف على في والمبتدأ ، المقتضب ٤/١٩٥ .

(٤) في و : (مطلقاً وجعلوه) وهو غير مستقيم .

(٥) (مطلقاً وجعلوه) ساقطة من و مما يدل أنه فيها تقديم وتأخير .

(٦) في ش : خُتِمَ الى حد الاسماء الموصولة وسوف أشير اليه عند الانتهاء .

(٧) قال المبرد : كان أبو الحسن الاخفش يجيزه وقد قرأ

واختلاف آيات وهذا عندنا غير جائز المقتضب ٤/١٩٥ .

سورة آل عمران الآية : ١٩٠ .

وَزِيَادَةٌ ۝ (١) ، ثُمَّ قَالَ : { وَالَّذِينَ كَسَبُوا السَّيِّئَاتِ جَزَاءُ سَيِّئَةٍ } (٢) ، فالذين كَسَبُوا السَّيِّئَاتِ فِي مَوْضِعِ خَفَضٍ عِنْدَهُمْ وَهَذَا هُوَ الْوَجْهُ الْمُسْتَقِيمُ لظواهر القرآنِ وَأَشْعَارِ الْعَرَبِ وَلَا حَاجَةَ إِلَى النَّصْفِ ، وَأَمَّا الَّذِينَ أَجَازُوا الْعَطْفَ عَلَى عَامِلَيْنِ مُطْلَقًا فَانْتَهَمَ لَمَّا رَأَوْا جَوَازَ مِثْلِ هَذِهِ الْمَسَائِلِ وَظُهُورَهَا ظَنُّوا أَنَّ الْبَابَ وَاحِدًا فَأَجَازُوا الْجَمْعَ ، وَأَمَّا سَبْيُوهِ الَّذِي هُوَ الْمَنْعُ فَانْتَهَى لَمَّا ظَهَرَ لَهُ امْتِنَاعُ زَيْدٍ فِي الدَّارِ وَعَمَرُوهُ فِي الْحَجَرَةِ لِفَقْدَانِ وَرُودِهِ وَظُهُورِ عِلَّتِهِ ظَنًّا أَنَّ الْبَابَ وَاحِدٌ فَعَسَمَ الْمَنْعَ فِي الْجَمْعِ ، وَهُوَ أَنَّ الثَّابِتَ عَلَى قُوَّةِ الْأَصْلِ فَإِذَا لَمْ يَعْمَلِ الْأَصْلُ عَمَلَيْنِ فَانْتَابَتْ أُولَى .

وَأَمَّا اسْتِدْلَالُ سَبْيُوهِ بِقَوْلِهِ : مَا مِثْلُ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ ذَلِكَ [٢٦ ظ] وَلَا أَخِيهِ (٣) وَأَخْتَهَا فَعَنَى : جَوَابَانِ : أَحَدُهُمَا أَنَّهُ قَلِيلٌ شَاذٌ ، فَلَا وَجْهَ لِجَمْعٍ غَيْرِهِ عَلَيْهِ مِمَّا كَثُرَ وَظَهَرَ . وَالثَّانِي أَنَّ قَوْلَ الْعَرَبِ مِثْلُكَ لَا يَقُولُ كَذَا ، وَإِنَّمَا يَعْنُونَ فِي الْحَقِيقَةِ الْمَخَاطَبَ فَكَأَنَّهُمْ أَرَادُوا أَنْتَ لَا يَنْبَغِي لَكَ أَنْ تَقُولَ : كَذَا وَذِكْرُ الْمِثْلِ مَبَالِغَةٌ ، وَلَوْ كَانَ الْمِثْلُ مَقْصُودًا فَعِنْدَ ذَلِكَ يَفْسُدُ الْمَعْنَى ؛ لِأَنَّهُ لَا يَمْتَنِعُ أَنْ يَكُونَ الْمَرَادُ حِينَئِذٍ مِثْلُكَ لَا يَقُولُ كَذَا ، وَلَكِنَّكَ أَنْتَ تَقُولُهُ كَمَا تَقُولُ : غُلَامٌ زَيْدٌ لَا يَقُولُ كَذَا ، وَلَكِنْ زَيْدًا يَقُولُهُ لَمَّا كَانَ الْغُلَامُ مَقْصُودًا ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَلِلْمَرَادِ هُوَ الْأَسْمُ الْمُضَافُ إِلَيْهِ مِثْلُ فِي الْحَقِيقَةِ وَالْعَطْفُ عَلَيْهِ فِي الْمَعْنَى ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَكَأَنكَ قُلْتَ : مَا أَبُوكَ وَلَا أَخُوكَ يَقُولَانِ ذَلِكَ ، فَالْعَطْفُ فِي الْحَقِيقَةِ إِنَّمَا هُوَ عَلَى الْمُضَافِ إِلَيْهِ مِثْلُ ، وَلَكِنْ لَمَّا كَانَ الْمِثْلُ غَيْرَ

(١) سورة يونس الآية : ٢٦

(٢) سورة يونس الآية : ٢٧

(٣) الكتاب ١/ ٣٣

مقصود في المعنى صارت المعاملة مع المضاف اليه فجاز لذلك يقولان والعطف عليه ، وإن^(١) فصّلت كأنّك^(٢) ما أخبرت إلا عن الجواز ، واستدل سيبويه في مسألة : { مَا كُلُّ سُودَاءَ تَمْرَةٍ وَلَا اثْنَيْنِ فِي الْمَعْنَى ، وما عطف إلا على مرفوع في المعنى ، فهذا وجه بيضاء شحمة^(٣) } على أنّه ليس عطفاً على عاملين وإنّما هو بتقدير كلّ ، وتقديره ولا كلّ بيضاء ، فحذف المضاف وترك اليه على إعرابه^(٤) لا على أنّه معطوف على (سوداء) بقولهم : ما مثل عبدالله يقول ذلك ولا أخيه ، فإنّ هذه محاولة على أنّ المضاف محذوف والمضاف اليه باقٍ على إعرابه فلا يستقيم أن يكون ولا أخيه معطوفاً على عبدالله من وجهين : أحدهما أنّ المحفوض المعطوف لا يفصل بينه وبين ما عطف عليه بالاجنبي ، فلا تقول : غلام زيد ضارب وعمرو ، ولو كان ولا أخيه معطوفاً على عبدالله لكان كذلك الثاني أنّ المعطوف الداخل عليه^(٥) لا إنّما يكون معطوفاً على ما دخل عليه الحكم المنفي ، وههنا قد دخل لا على فلو كان معطوفاً على عبدالله لكان قد دخل عليه حرف النفي ، وليس معطوفاً على ما دخل عليه حرف النفي ، ألا ترى أنّك لا تقول في غلام لزيد وعمرو ما جاءني غلام زيد ولا عمرو ، لأنّ عمراً ليس معطوفاً على ما دخل عليه حرف النفي ، وأيضاً فإنّ المراد ما كل واحد منهما يقول ذلك ، ولو جعلنا أخيك معطوفاً على

(١) في ر : (كان) .

(٢) في ب : (قلت) .

(٣) مثل يضرب في موضع التهمة وفي اختلاف اخلاق الناس وطبايعهم ، الفاخر ص ١٩٥ ، الكتاب ٣٣/١ ، المقتضب ١٩٥/٤ ، فرائد الال ٢٤٤/٢ ، مجمع الامثال للميداني ١٥٦/٢ .

(٤) الكتاب ٣٣/١ .

(٥) في ل ، ت : (معه) ، وما اثبتناه أحسن .

أَيْبِكَ لَكَانَ الْمَعْنَى مَا مِثْلُهُمَا جَمِيعاً يَقُولُ ذَلِكَ فَيُفْسِدُ الْمَعْنَى ، وَاسْتَدِلَ
 أَيْضاً بِقَوْلِهِ : مَا مِثْلُ أَيْبِكَ وَلَا أَخِيكَ يَقُولَانِ ذَلِكَ ، وَهَذِهِ
 لِأَوْجِهِ ثَلَاثَةٌ : أَحَدُهَا دُخُولُ النِّفْيِ وَهُوَ أَحَدُ الْوَجْهَيْنِ الْمُتَقَدِّمَيْنِ ،
 وَالْآخَرُ أَنَّهُ لَوْ كَانَ أَخُوكَ مَعْطُوفاً عَلَى أَيْبِكَ لَمْ يَكُنِ الْإِخْبَارُ ^(١)
 إِلَّا عَنْ مِثْلٍ ، وَإِذَا كَانَ الْإِخْبَارُ عَنْ ^(٢) مِثْلٍ وَجِبَ الْإِفْرَادُ فِي الْخَبَرِ ،
 فَتَقُولُ : مَا مِثْلُ أَيْبِكَ وَلَا أَخِيكَ يَقُولُ ذَلِكَ كَمَا تَقُولُ : مَا غُلَامُ
 زَيْدٍ وَعَمْرُو جَاءَنِي ، وَلَوْ قَاتَ جَاءَنِي : لَمْ يَجْزُ • الثَّالِثُ أَنَّهُ لَوْ
 كَانَ مَعْطُوفاً عَلَى أَخِيكَ لَفُسِدَ الْمَعْنَى ؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى يَكُونُ مَا مِثْلُ
 هَذَيْنِ الشَّخْصَيْنِ جَمِيعاً يَقُولَانِ ذَلِكَ ، وَلَيْسَ الْغَرَضُ نَفْيَ الْقَوْلِ
 عَنِ الْمَسَائِلِ لِلشَّخْصَيْنِ جَمِيعاً بَلْ الْمُرَادُ نَفْيُ الْقَوْلِ عَنْ مِثْلٍ كُلِّ
 وَاحِدٍ مِنْهُمَا وَهَذَا لَا يَسْتَقِيمُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَعْطُوفاً عَلَى مِثْلٍ إِلَّا
 بِتَقْدِيرٍ مِثْلٍ ، وَهُوَ أَحَدُ الْأَوْجِهِ ^(٣) الْمُتَقَدِّمَةِ •

(فَعَمَلٌ) قَوْلُهُ : وَقَدْ حُذِفَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ فِي قَوْلِهِمْ : كَانَ
 ذَلِكَ إِذْ وَحَيْثُذِ إِلَى آخِرِهِ •

قَالَ الشَّيْخُ : كُلُّ هَذِهِ الْأَسْمَاءِ لَا تُسْتَعْمَلُ إِلَّا مُضَافَةً لِابْهَامِهَا فَإِذَا
 اسْتُعْمِلَتْ غَيْرُ مُضَافَةٍ فَلَا بَدَّ مِنْ قَرِينَةٍ تَدُلُّ عَلَى خُصُوصِيَّةِ ذَلِكَ
 الْمُضَافِ إِلَيْهِ ، فَلِذَلِكَ حَكَمَ بِحُذْفِهِ وَإِرَادَتِهِ بِخِلَافِ قَوْلِكَ : رَأَيْتُ
 ثَوْباً وَحَصِيراً فَإِنَّهُ لَا يَحْكُمُ بِحُذْفِ شَيْءٍ ، ثُمَّ مِنْهَا ظُرُوفٌ وَغَيْرُ
 ظُرُوفٍ ، فَالظُرُوفُ تُبْنَى عِنْدَ الْحُذْفِ عَلَى مَا سَيَأْتِي عَلَيْهِ فِي

-
- (١) (إِلَّا) : سَاقِطَةٌ مِنْ ر •
 (٢) (وَإِذَا كَانَ الْإِخْبَارُ عَنْ مِثْلٍ) : سَاقِطَةٌ مِنْ ر •
 (٣) فِي وَ ، ت : (الْوَجْه) وَهُوَ تَحْرِيفٌ •

المبنيات ، وغير الظروف لا تبنى . ثم قال وقد جاء محذوفين معاً^(١) ، وذلك إنما يكون عند وجود مضاف إليه ثانٍ للمضاف إليه ثالث للمضاف إليه فيُحذف المضاف أولاً ثم يُقام الثاني مقامه ثم يُحذف المضاف إلى الثالث ويُقام الثالث مقامه كقوله في صفة البرق^(٢) :

١٥٠
أَسْأَلُ الْبَحَارَ فَأُنْتَحِي لِلْمَقِيحِ
تقديره 'أَسْأَلُ سَقِيًا سَحَابَهُ' ، فحذف الأول الذي هو سَقِيًا
فبقي 'أَسْأَلُ سَحَابَهُ' ثم حذف سَحَابَهُ فوجب رفع الضمير لقيامه مقامه
فوجب استارده 'لأنَّه صار ضميراً مفرداً غائباً ولا يكون ذلك إلا'
مستتراً ففي 'أَسْأَلُ ضَمِيرٌ مرفوعٌ' هو ذلك الضمير الذي كان
مجزوراً [٦٧ و] في سحابة وكذلك قوله^(٣) :

١٥١
وَقَدْ جَمَلْتَنِي مِنْ خَزِيمَةٍ إِصْبَعًا

أي ذَا مسافةٍ إِصْبَعٍ فحذف ذَا وبقي مسافةٍ إِصْبَعٌ ثم
حذف مسافةً فبقي إِصْبَعٌ •

-
- (١) (معاً) : ساقطة من و ، ر ، ش ، ت ، ب •
(٢) البيت لابي داود وهو حارثة بن الحجاج الايادي يصف برقاً
وصدره : (أَيَا مَنْ رَأَى لِي رَأَى بُرْقٍ شَرِيقٍ) المفضل
ص ٥١ ، ابن يعيش ٣١/٣ •
(٣) البيت للكلبة بن عبدالله اليربوعي وصدره : (فَأَدْرَكَ
إِبْتِغَاءَ الْعِرَادَةِ ظِلْعُهَا) العرادة : اسم فرس الشاعر ،
وخزيمة : اسم رجل أغار على ابل الشاعر ، ظلعها : غمزها في
مشيها ، المفضل ص ٥١ ، ابن يعيش نسباه لاسود بن يعفر ،
وليس بصحيح ، الاشموني ٢٧٢/٢ ، مشاهد الانصاف
ص ٧٧ ، العيني على الاشموني ٢٧٢/٢ ، المغني ٦٢٤/٢ •

(فصل) وقوله : وَمَا أُضِيفَ إِلَى يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ فَحْكَمُهُ

الكسر^(١) .

قَالَ الشَّيْخُ : إِنَّمَا كُسِرَ إِيَّائِهَا لِأَنَّهُمْ أَرَادُوا أَنْ يَكُونَ مَا قَبْلَ الْيَاءِ مِنْ جَنْسِهَا وَإِمَّا كَرَاهَةً أَنْ تَتَقَلَّبَ الْيَاءُ أَلْفًا لِتَحْرِكَهَا وَانْفِتَاحَ مَا قَبْلَهَا إِنْ قُلْنَا : إِنَّ أَصْلَهَا الْفَتْحُ وَهُوَ الصَّحِيحُ ، وَهَذَا الْأِسْمُ عِنْدَ الْمُحَقِّقِينَ مَعْرَبٌ ؛ لِأَنَّ الْإِضَافَةَ إِلَى الْمَبْنِيِّ لَا تَوْجِبُ بِنَاءَ وَلَا تَجَوِّزُهُ إِلَّا فِي الظُّرُوفِ ، وَفِيمَا أُجْرِيَ مَجْرَاهَا كَمَثَلِ وَغَيْرِ فَوْجِبَ أَنْ يَكُونَ مَعْرَبًا عَلَى أَصْلِهِ إِلَّا أَنْ إِعْرَابَهُ تَقْدِيرِي لَتَعْذَرَ الْمُفْظِي^(٢) ، وَاسْتَقَالَهُ ، وَالْكَسْرَةُ فِي قَوْلِكَ : مَرَرْتُ بِفُلَامِي فِي أَصْحَحَ الْقَوْلَيْنِ إِنَّهَا كَسْرَةٌ لِأَجْلِ الْبِنَاءِ لَا كَسْرَةُ إِعْرَابٍ . وَالْدَّلِيلُ عَلَى أَنَّهَا ثَابِتَةٌ قَبْلَ التَّرْكِيبِ لَوْ عُدَّتْ فَقُلْتُ : غِلَافِي ثَوْبِي لَكَانَتْ ثَابِتَةً ، وَإِذَا وَجِبَ ثَبُوتُهَا قَبْلَ الْإِعْرَابِ فَهِيَ هِيَ بِمَعْنَى ذَلِكَ وَوَجِبَ أَنْ تَحْكَمَ بِأَنَّهَا لَيْسَتْ لِلْإِعْرَابِ فَإِنْ كُنْ آخِرُ الْأِسْمِ أَلْفًا فَإِنَّهَا تَبْقَى عَلَى حَالِهَا أَلْفًا فِي اللُّغَةِ الْفَصِيحَةِ ، لِأَنَّهَا لَا يُمْكِنُ تَحْرِيكُهَا بِكُسْرِ وَلَا غَيْرِهِ ، فَوْجِبَ أَنْ تَبْقَى أَلْفًا ، وَلَوْ قُدِّرَ جَوَازُ تَحْرِيكِهَا لَوْجِبَ أَنْ تَتَقَلَّبَ أَلْفًا فَوْجِبَ أَنْ تَبْقَى أَلْفًا ، وَهَذَا يُقْلِبُونَهَا يَاءً ، وَوَجْهُهُ أَنَّهُ لَمَّا تَعَذَّرَ كُسْرُهَا لَتَنَاسَبَ الْيَاءُ بِالْكَسْرِ قَلْبُهَا يَا لِتَحْصَلَ الْمُنَاسَبَةُ بِالْقَلْبِ وَلَا يَفْعَلُونَ ذَلِكَ فِي التَّشْبِهِ لَوْجِهَيْنِ : أَحَدُهَا أَنَّ أَلْفَ^(٣) التَّشْبِهِ لَمْ يَكُنْ مُقَدَّرًا تَحْرِيكُهَا حَتَّى يُعَوِّضَ عَنْ كُسْرِهَا الْقَلْبُ فَلَمْ يَقْبَلُوهَا بِخِلَافِ مُوسَى وَعِيسَى وَشَبِهُهُ فَإِنْ حَكَمَهُ الْكُسْرُ تَقْدِيرًا ، فَلَمَّا تَعَذَّرَ الْكُسْرُ لَفْظًا عَوِّضُوهُ الْقَلْبَ ، أَمَا التَّشْبِهُ

(١) انظر الكتاب ١/٣١٦ .

(٢) فِي وَ : (لَفْظِي) ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ .

(٣) فِي وَ : (الْأَلْف) ، وَهُوَ خَطَأٌ .

فأيسرَ كذلك • والثاني أَنَّهُم كرهوا أَن يلقبوا ياءً لثلاً يغيروا حرفاً
جاء به لمعنى بخلاف الالف موسى وشبهه ، فَإِنَّهُ لَمْ يَوْتْ بِهِ
على انفراد المعنى فلا يلزم من جواز تغيره تغيير ما ذكرناه ،
وقالوا : جميعاً يعني [على ^(١)] اللغات كلها لدي ولديه ولديك
كما قالوا : عليّ وعليه وعليك ، وإنما قالوا : عليك وعليه إرادة أَن
يفرقوا بين الفعل والحرف إِذ لو أَبقوه لأتبس ، ثم أَجروا ما كان
آخراً الفاً من الحروف والاسماء الميمنة المضافة هذا المجرى لشبهه
به ، وأما قولهم : عليّ وإن لم يكن فيه لبس فأَجروه مجرى
عليه وعليك لشبهه به • « وياءُ الأضافة مفتوحة » يعني بعد الالف
وأورد قراءة نافع وقصده تضعيفها • « وأما الياءُ فلا تخلو إلى
آخرة » • لأنها إِذا كانت ياءً وقبلها فتحة أُغِمَّتْ في أَخْتِها فبقيتْ
ساكنةً بين مفتوحين ، وكذلك إِن كانت واواً وقبلها فتحة قَلِبَتْ
ياءً وجُعِلَتْ حكمُها حكمَ الياءِ فصارتْ أيضاً ساكنةً بين مفتوحين ،
وإن كانت ياءً مكسورةً ما قبلها في ياءِ المتكلم فصارتْ ياتين
مكسورين ومفتوحين وكذلك أَن كانت واواً وقبلها ضمةً فإنَّها تُقَلَّبُ
ياءً لاجتماعها مع الياءِ ثم تُقَلَّبُ الضمةُ كسرةً لوقوعها قبل ياءِ
ساكنةٍ فتصيرُ ياءً أيضاً بين مكسورةٍ ومفتوحةٍ •

إضافة الاسماء الستة

(فصيل) قال : والاسماءُ الستةُ متى أُضِفَتْ إلى ظاهرٍ أو
مضميرٍ ما خلا الياءِ فحكمُها ما ذُكِرَ إلى آخره •

(١) (على) : زيادة عن و •

قال الشيخ : هذه الأسماء إذا أُضِيفَتْ إلى ظاهرٍ أو مضمَرٍ غيرِ الياء فحكمها ما ذُكِرَ من إعرابها بالحروف ^(١) ، وبيان سرِّ إعرابها بالحروف ^(٢) ، قد تقدَّم ، وهو على خلافِ القياس لما حصلَ فيها من تشبيهاً بالمشي والمجموع لتعددِها في المعنى لمضافها ولزوم حروفِ العلةِ أواخرها ، وأمّا ذو فلا تُضَافُ إلا إلى أسماء ^(٣) الاجناس ، لأنَّ وضعها على أن يتوصلَ بها إلى الوصف بالاجناس فلا يدخلُ إلا عليها ولذلك تُفردُ ، وأمّا غيرها فيُضَافُ إلى المضمَرِ والظاهرِ ويُفردُ ، فأما حكمها إذا أُضِيفَتْ إلى غيرِ الياء فقد تقدَّم ، وأمّا حكمها إذا أُفردَتْ فهو أن تُعربَ بالحركات وتُحذفَ حروفُ العلةِ ، فيقال أخٌ وأبٌ وحَمٌّ وهنٌ ، ولما تمذَّرَ ذلك في الفمِ أبدلتُ من واوهٍ ميمٌ ليلحق بأخواته ، وعاته أزهٌ لو حذفتُ واوهٍ كَأَخَوَاتِهِ لَبَقِيَ عَلَى [٦٧ ظ] حرفٍ واحدٍ فيجتلُّ ، ولو بقيتُ واوًا لم يقبلِ الحركات فأبدلتُ منها الميمَ ليصحَّ فيقبلِ الحركاتُ وفي (حم) لغتان إحداها ما ذكرناه والآخرى إجراؤها مجرى يدٍ ومجرى عَمٍّ ومجرى كمٍ ومجرى دَلْوٍ . وفي هُنِ لغتان : إحداها ما ذكرناه والآخرى مثلُ يدٍ فإذا أُضِيفَتْ إلى ياءِ التكلمِ على اللغةِ الأولى حذفتُ أواخرها على ما فعلتهُ في الأفرادِ فتقولُ : هذا أخي إلى فمي ، إلا أن في الفمِ لغتين : أحدهما فمي وهي أضعفها ، والآخرى في وهي أقواها ، وأمّا من قال : فمي فوجهه أَنَّهُ قد ثبتَ إجراءُ هذه الكلماتِ معَ ياءِ التكلمِ مجراها في الأفرادِ ، وهذه في الأفرادِ فمٌ فيجبُ أن يُقالَ فمي كما قيلَ في قولك : أخٌ وأخي ، ووجهٌ من

(١) (بيان) : ساقطة من ل ، ت .

(٢) (وبيان سرِّ إعرابها بالحرف) : ساقطة من س .

(٣) في و : (الاسماء) وهو تحريف .

قال : في في الاحوال الثلاث أن العلة التي قلبناها ميمًا [لاجلها] (١)
 مفقودة ههنا وهو إداء الكلمة الى الاختلال وذلك لا يلزم عند
 الإضافة لامكان الادغام فكان القياس أن تتحرك هذه الواو
 بالكسر ، لأنها بمثابة الخاء في (أخر) ولكنه كان تحريكها يؤدي
 الى قلبها الفاء وهي أجنبية عن الكسرة قلبوها حرفاً من جنس الكسرة
 وهي الياء ثم كسروا ما قبلها لتصح صورة الكسرة التي تعذرت
 على الواو ، وتسلم الياء أو تقول : كان القياس أن يتحرك ما قبل
 الياء بالكسر فلمّا تعذّر حرّك ما قبل الواو ، وهي الفاء فانقلبت
 الواو ياءً ثم أدغمت في الياء في الاحوال الثلاث . وأمّا علة
 التزامهم أخي وأبي في الاحوال الثلاث على الصحيح خلافاً للمبرد
 فانهم كرهوا أن يبقوا أحرف الأعراب فيؤدي الى الأعلال ،
 وأعرابه بالحروف فرع غير أصل فلم يلزم المحافظة عليه كالاصول
 فردّ الى صورته اذا أعرب بالحركات ف قيل أخي وقال المبرد (٢) :
 يجوز أن تقول : أخي وأبي في الاحوال الثلاث ، ولو صحّ له
 النقل لكان له وجه ، ولكن ما استدلّ به ضعيف لا احتمال أن يكون
 جمعاً ، (وما يستدلّ به ويُجعل أصلاً فانما يدلّ اذا كان غير
 محتمل لغير ذلك ، فأمّا اذا احتمل أن يكون جارياً) (٣) على
 القواعد المستقرة واحتمل المخالفة فاجراؤه على القواعد أولى ،
 وهو معنى قوله : وصحة مجمله على الجمع ، في قوله (٤) :

(١) (لاجلها) : زيادة عن ل .

(٢) شرح الكافية لابن الحاجب ص ٥٥ .

(٣) ما بين القوسين : ساقط في ر .

(٤) البيت لزباد بن واصل - شاعر جاهلي - وتامه :

فلمّا تبَيَّنَ آصَوَاتُنَا بَكِيْنٌ

يصفُ نساءً سبينَ فارسلَ قومهن من يفديهن فبكينَ اليهم .

الكتاب ١٠١/٢ ، المقتضب ١٧٤/٢ ، الخصائص ٣٤٦/١ .

ابن يعيش ٣٧/٣ ، الخزنة ٢٧٥/٢ .

وَقَدْ يَنْنَا بِالْأَيْنَا

يدفع ذلك يعني اذا كان أن يجتمع على أين فمن المحتمل أن يكون قوله : وأبي أراد به وأبني ، ثم حذف النون للاضافة فاجتمعت الياء التي للاعراب وياء المتكلم فأدغمت فيها ، واذا احتل ذلك وصحح كان جارياً على القاعدة المستقرة في مثلها فلا وجه لحمله على ما يخالف ذلك مما لم يثبت .

(التوابع) (التاكيد)

قال صاحب الكتاب : التوابع هي الأسماء التي لا يمسها الاعراب إلا على سبيل التبع لغيرها الى آخره .
قال الشيخ : قد تقدم أن المذاهب ثلاثة : أحدها الانسحاب ، والآخر التقدير ، والآخر الفرق بين البدل والمعطوف وغيرها ، وقد أخذ من هذا الخلاف صحة الوقف على المتبوع على قول من قال بتقدير عامل مثل الأول ؛ فإذا قلت : جاءني زيد العاقل ، وكان تقديره جاءني العاقل (كان جملة مستقلة فيستقيم الوقف دونها ، وهذا غير مستقيم فأنه يؤدي الى ما لا يتناهى) (لأنه اذا كان التقدير جاءني العاقل) (١) كان تقدير العاقل في جاءني العاقل ، جاءني زيد العاقل ، ثم تقدير العاقل كذلك الى ما لا يتناهى (٢) ، فظهر فساد ذلك ، وأكثر الناس على أنه لا يجوز الوقف على المتبوع دون تابعه ، وهو الصحيح وتمسك القائلون بالانسحاب في مثل قولك : جاءني غلام زيد وعمرو ، قالوا : لو كان التقدير صحيحاً فسد المعنى إذ يتعدد الغلام وهو واحد ، فوجب القول

(١)

(٢)

(٣)

(١) ما بين القوسين : من ر .
(٢) ما بين القوسين : من ت .

بالانسحاب ، وتمسك القائلون بالتقدير بقولك : أعجني قيام زيد وعمرو إذ لولا التقدير لم يستقيم المعنى ؛ لأن الغرض الواحد لا يقوم بمحلين ، فوجب أن يكون ^(١) تقدير قيام زيد ، وقيام عمرو ، ومن قال بالتقسيم تمسك في الانسحاب بما تمسك به أصحابه ، وتمسك في البدل والطب بال تكرير صريحاً كقوله تعالى : { لِلَّذِينَ اسْتَضَعُوا } ^(٢) الآية . والمصحح الانسحاب في الجميع وجواز التقدير في المعطوف مطلقاً ، (إن تعدد في المعنى وجوب الانسحاب) ^(٣) إن اتحد المنسوب الى المعطوف عليه ^(٤) ، وفي البدل بحرف الخفض ، والدليل عليه أنك تقول : في المعطوف ، قام زيد وقام عمرو لما كان ذلك متعدياً ، وتقول : جاءني غلام زيد وعمرو فيجب الانسحاب لما كان المنسوب متعدياً ، وفي البدل تقول : عجبت من زيد من حسنه ، ولو قلت : أعجني زيد أعجني حسنه لم يستقيم ، لأن الاعجاب ليس منسوباً الى زيد في المعنى ، بدليل أنه يصح نفيه عنه فيؤدي الى إثباته مع صحة نفيه عنه في الكلام الواحد . وأما ما يرد من قولهم : قيام زيد [٦٨ و] وعمرو وأنه لا بد من التقدير لئلا يؤدي الى أن يكون قيام زيد منسوباً الى عمرو ، وهو محال . فالجواب أن هذه الاسماء وضعت لمعقولة مدلولها من غير نظر الى تعداد فصيح نسبتها الى مفرد وإلى متعدد ، فاذا نسبت الى مفرد فهو ^(٥) واضح ، وإذا نسبت الى متعدد علم بمدلولها أن المراد جنسها ومعنولها كقولك : قام الزيدان وما أشبهه ، لأن المراد نسبتها باعتبار

(١) (أن يكون) ساقط من س .

(٢) سورة الاعراف الآية : ٧٥ .

(٣) ما بين القوسين : من ل .

(٤) (عليه) : ساقطة من س ، وفي ت : (اليه) ، وهو خطأ .

(٥) (فهو) ساقطة : من س .

خصوصيته بالمضاف اليه إذ لم يرد أن قيام زيد منسوب إلى
 عمرو ، ولكن نسبة القيام إليهما جميعاً مطلقاً ، كما لو قلت : قيام
 الزيدين ، وإنما جاء التعدد من ضرورة التعبير ، ولم يذكر صاحب
 الكتاب حد التوكيد ؛ لأن غرضه بسط المعنى فيه فخصص له
 فصلاً ، وهو قوله : وجدوى التأكيد . إذ حدود اللفاظ إنما
 تحصل ببدلولاتها وجدواها . ثم قال : والتأكيد على ضربين :
 صريح كما ذكر ، وقد يجعل الصريح إذا كان اسماً بدلاً في
 كلامه وكلام غيره من النحويين ، وهو غير بعيد نظراً إلى أن
 المقصود بالمدلول هل هو الأول أو الثاني ؟ فإن كان المقصود هو
 الأول فالثاني تأكيد وإلا فهو بدل . والمعنوي بالفاظ محفوظة ،
 وهي كل وكلا والنفس والعين وأجمع وأكع وأتبع وأبضع ، وهي
 منقسة باعتبار لفظها قسمين : قسم يختلف لمن هو له باعتبار
 المضاف إليه ، وهو كل والنفس والعين وكلا ، وقسم يختلف
 بصيغته ، وهو أجمع وأكع وأتبع (١) وأبضع ، فلذلك تقول كله
 نفسه عنه كلاهما ، كليهما ، نفسيهما ، عنهما ، كليهما ، أنفسهما ،
 أعينهما أنفسهما أعينهما كليهما أنفسهن ، أعينهن . وتقول : أجمع ،
 أكع ، أتبع ، أبضع . جمعاء ، كتعاء ، بتعاء ، بصعاء ، أجمعون ،
 أكتعون ، أتبعون ، أبضعون ، أجمع ، أكتع ، أتبع ، أبضع .
 وهي تنقسم ثلاثة أقسام : قسم يؤكد به المثنى خاصة وهو كلا ،
 وقسم يؤكد به غير المثنى وهو كل ، وأجمع ، وأكع ، وأتبع ،
 وأبضع . وقسم يؤكد به الجمع وهو النفس والعين ، فلذلك
 لا تقول كلا إلا في المثنى ، ولا تقول كليهما ولا أجمعان إلى آخرها ،
 وتقول : أنفسهما وأعنيهما فتجري على المذكورين ، لأجل اشتراك
 الضمير ، وإنما لم يؤكد المثنى بكل وأجمع إلى آخرها لأن

قياسه أن لا يؤكد بأمثالها ، لأنه نفس باعتبار مدلوله في الإحاطة بما دل عليه ، ألا ترى أنك لو قلت : جاءني الزيدان وأنت تريد واحداً لم يجز بخلاف قولك : الرجال كلهم لجواز أن تريد البعض (١) . فإن قلت قياس الواحد أن لا يؤكد ، فالجواب أنه لا يؤكد بما يدل على الأفراد لموصيته ، وإنما يؤكد بما يدل على حقيقة ، فإن قلت : فجوز في المتن كذلك قلت : كذلك (٢) هو قول : أنفسهما كما تقول : نفسه ، فإن قلت : فقد قالوا اشتريت العبد كله ، وهذا يدل على أنهم يؤكدون المفرد بكل فالتنية أولى ، قلت : إنما يؤكد العبد وشبهه بكل نظراً إلى تقدير تفرقة (٣) أجزائه بالنسبة إلى ما وجه إليه من شراء (٤) أو بيع ، فلولا تقدير الأجزاء المقدر تفريقها لم يجز ، ولذلك أمتنع جاءني (٥) العبد كله ، وقام العبد كله ، لامتناع تقدير تفريق الأجزاء . فإذا قلت : فجوز في المتن ذلك باعتبار الأجزاء : قلت : هذا كان يلزمهم ولكنهم عوضوا عنه كلاهما ، فيقولون : اشتريت العبدين كليهما واستقوا بها .

(فصل) قوله : ويؤكد المظهر بمثله لا بالضمير ، والمضمير بمثله والمظهر جميعاً إلى آخره .

(١) في س : (بعضهم) .

(٢) في س : (هو كذلك) ، وما اثبتناه احسن .

(٣) في ل : (معرفة) ، وفي س : (تفرق) ، وما اثبتناه احسن .

(٤) في ل : (شركة) ، وفي س ، ب : (شري) ، وما اثبتناه اصح .

(٥) في ل ، س ، ب ، ت : (فإن) ، وهو خطأ .

قول الشيخ : لا يؤكد المظهر بضمير ؛ لأن التأكيد تكملة ،
 والاول هو المقصود ولا يليق أن تكون التكملة أقوى من المقصود ،
 فلذلك لم يؤكد المظهر بالمضمر . ثم قال : ولا يخلو المضمران
 من أن يكونا منفصلين أو متصلًا أحدهما والآخر منفصلًا . قلت : لا
 يكون الآخر إلا كذلك من جهة أن القسمة تكون أربعة :
 متصلين ومنفصلين ، والاول متصل والثاني منفصل والعكس ، أمّا
 المتصلان فلا يمكن ، لأنه إذا اتصل الاول تعذر اتصال الثاني ،
 والاول منفصل والثاني متصل لا يمكن من طريق الاولى ، لأنه لما
 فصلت بينهما وبين ما يتصل بالمنفصل^(١) ، وكان الانفصال من
 أجله تعذر الاتصال . بقي القسمان الآخران .

فصل ثم قال : ولا يخلو المضمر إذا أكد بالمظهر من أن
 يكون مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً .

قال الشيخ : الاولى أن يقول المضمر المتصل وكذلك أراد
 ثم فرّق بين المرفوع وبين المنصوب والمجرور ، في أن المرفوع
 لا بد من تأكيده بضمير منفصل قبل التأكيد [٦٨ ظ] بالظاهر .
 وسره هو أنه لما اشتد اتصاله وكانت النفس والعين في حكم
 الاستقلال كره جريها عليها إمّا خوف اللبس بالمفعول لما ثبت من
 أنه لا يكون بعد الفعل والفاعل اسم مستقل غير مفعول ، وكان
 هذا أقوى من دلالة الاعراب في النفس والعين ، فكان خوف اللبس
 متجهاً ، وأمّا المنصوب والمجرور فلا يوقع في لبس ولم يشتد
 اتصاله ، وإمّا كراهة أن يؤكد ما هو كالجزم بما هو مستقل . ثم
 قال في الفصل الذي يليه : « والنفس والعين مختصان بهذه التفصلة

(١) في ل : (وما) .

بين الضمير المرفوع وصاحبه وفيما سواهما لا فعل في الجواز بين تلاشيها الى آخره .

يعني بالتفصلة التفرقة بين المرفوع [وبين] ^(١) المنصوب والمجورور في لزوم المرفوع المضمر المنفصل بين المؤكد وبين المنصوب والمجورور في جواز التأكيد من غير شريطة . قال : « وفيما سواهما » ، يعني سوى النفس والعين لا فصل في الجواز ^(٢) بين المرفوع وصاحبه . ثم مثل بكل في حال الرفع واستغنى عن تمثيل النصب والجر ؛ لأنه 'يجي' من طريق الاول ، لأنه اذا كانت النفس والعين مستغنية في النصب فلأن يستغنى كل في النصب والجر مع استغنائهما في الرفع أولى . فأمّا أجمعون وأخواتها فأكثر الناس لا يجوزونها اذا ذكرت إلا مرتبة ، وتقديم أجمعين ^(٣) واجب عندهم ، وقد أجاز بعضهم حذف أجمعين مع ترتيب ما بعدها ، وأجاز بعضهم حذف أجمعين مع إنتفاء الترتيب وأجاز بعضهم حذف أجمعين مع ذكر أيها شئت ، ولم يجر أحد مع وجود أجمعين تأخيرها ، وسر وجوب تقديم أجمعين عند الجميع أنه دل على المعنى المقصود من هذه التواكيد فتقديمه أولى ، ومن نظر الى وجوب ترتيب غيرها ملح قريباً من هذا المعنى ، ومن نظر الى الجواز استضعفه في غير أجمعين ، ومن جواز حذف أجمعين نظر الى أنه لا يجب تقديمها مع كونها أدل إلا عند وجودها [والله أعلم] ^(٤) .

(١) (بين) : زيادة عن و ، ل ، ت ، ش .

(٢) في و : (جواز) .

(٣) في و ، ر : (أجمعون) ، وهو خطأ .

(٤) (والله أعلم) ساقطة من الاصل .

الصفة

(فصل) قال صاحب الكتاب : الصفة هي الاسم الدال على بعض أحوال الذات الى آخره .

قال الشيخ : الصفة تطلق باعتبارين : عام وخاص ، فالعام ما دل على ذات باعتبار معنى هو المقصود ، والخاص باعتبار التابع ، وهو أن يقال تابع على معنى في متبوعه من غير تقييد ، فقولنا تابع يخرج منه الخبر ، إذ الخبر ليس بتابع وإنما هو جزء مستقل بخلاف الصفة فإنها ليست بمستقلة ، وقولنا : من غير تقييد يخرج منه الحال ، فإن الحال تدل على هيئة فاعل أو مفعول . قلت : وحد صاحب الكتاب غير^(١) مستقيم فإنه ينتقض بالحال فإنه يدل على بعض أحوال الذات وليس بصفة ، بل الحد الصحيح ما تقدم . قلت^(٢) : ويرد على الحد الأول أن يقال إن أسماء الاجناس كلها تدل على ذات باعتبار المعنى وليست بصفات ، فإن رجلاً موضوع لذات باعتبار الذكورية والانسانية ، والمرأة باعتبار الانوثة وكذلك جميع الاسماء والجواب أن يقال إن الصفات المقصود بها المعنى لا لذات الاسماء المقصود بها الذات ، وقد احترزنا به في الحد بقولنا : هو المقصود فإن قيل قولكم : جاءني هذا الرجل صفة باتفاق النحويين المحققين ، وهو لفظ يدل على ذات هي المقصود فيكون صفة ما هو [غير]^(٣) صفة ومدلوله واحد .

(١) في ل : (ليس) ، وهو خطأ .

(٢) القول : للشارح .

(٣) (غير) : زيادة عن س ، ب .

والجواب ' عنه ' من وجهين : أحدهما أن الصفة تطلق باعتبارين مختلفين لا يجمعهما حد واحد ، فالحد المذكور هو الحد العام وإذا قصد حد ' حد ' بحد آخر فقول هي أسماء (١) الاجناس الجارية على الاسماء المهمة ، والآخر أن تقول : هو مندرج تحت الحد الاول ، وبيان اندراجهِ هو إن الرجل في قولك : جاءني هذا الرجل ولم يجيء إلا بعد ما تقدم لفظ (٢) يدل على ذات ثم يُخيل إيهام في الحقيقة التي تتميز بها الذات فلم يأت رجل ههنا إلا لتبين المعنى الذي يميز به الذات ، فهو لفظ يدل على ذات في هذا الموضع باعتبار معنى هو المقصود ، وهو عين ما ذكرناه في الحد العام ، والذي يظهر ذلك أنهم يقولون : مرت بثلاثة رجال فهو عندهم اسم غير صفة بلا خلاف ، (ويقولون : مرت برجال ثلاثة ، فثلاثة صفة بلا خلاف (٣) ، فانظر الى الاسم الواحد كيف جاء صفة لما عرفت الذات ولم يقصد به إلا قصد المعنى .

(فصل) قال صاحب الكتاب : وهي في الأمر [٦٩ و] العام إما أن تكون اسم فاعل أو اسم مفعول أو صفة مشبهة .

قل الشيخ : قوله في الأمر العام حذراً من قولك : مرت برجل أي رجل وشبهه . ووجه ذلك أن الصفة تدل على ذات باعتبار المعنى ، والمعاني هي المصادر والالفاظ التي اشتقت من المصادر لتدل على ذات باعتبار المعنى ، فهي الالفاظ التي يسميها النحويون

(١) في س : (الاسماء) .

(٢) في و : (لفظه) وهو تحريف .

(٣) ما بين القوسين : ساقط من ر .

اسم فاعل واسم مفعول وصفة مشبهة ، إلا أنهم وضعوا الفاظاً تدل على ذات قائم بها معنى على غير ذلك النحو ، وهي على قسمين : قسم قياسي ، وقسم سمائي ، فالقياسي باب المنسوب ، والسماعي ذو وأي وجد وحق وصدق وسوء على النحو الذي ذكره ، ووجه استضعافهم مررت برجل أسد أن أسداً ليس موضوعاً لذات باعتبار المنى ، وإنما هو موضوع لحيوان مخصوص فكان استعماله صفة على خلاف وضعه ، ووجه تجويزه ثم مضاف محذوف تقديره مثل أسد ، وحذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه ليس بقياس .

(فصل) قوله : ويوصف بالصادر .

قال الشيخ : بتأويلين : أحدهما أن يكون المصدر نفسه بمعنى اسم الفاعل أو المفعول ، وهو الصحيح ، والآخر أن يكون باقياً على بابه ويكون ثم مضاف محذوف تقديره ذو عدل ، وهو ضعيف من وجهين : أحدهما أنه يلزمه أن يوصف بجميع المصادر على هذا النحو ، والآخر أنه يلزمه حذف مضاف على ما ذكرناه .

قوله : « ويوصف بالجميل التي يدخلها الصدق والكذب » ، وإنما كان كذلك من جهة أن الصفات كلها قبل العلم بها أخبار في الحقيقة ، فإذا علمت سميت صفات فكما أن الخبر لا يكون^(١) إلا محتملاً للصدق والكذب فكذلك الصفة .

(١) (لا يكون) : ساقطة من و ، ل ، ش .

قوله : « ولا يُوصَفُ بالجميل إلاّ الكرات » ، وإنّما كانت
الجميلُ نكرات (١) ، لأنّها تُقدَّرُ باعتبارِ الحكم ، والحكمُ في المعنى
نكرةٌ ، فكانَ الاسمُ الذي ينسبُ منها نكرةٌ ، وتقديره 'أَنَّكَ
تقولُ : في الفعيلةِ مرتُ برجلٍ قامَ أبوهُ فقدرهُ قائمُ أبوهُ فتأخذُ
الاسمَ من الحكمِ لا من المحكومِ عليه ، ولو كانتَ اسميةً كقولك :
مرتُ برجلٍ أبوهُ قائمٌ لكانَ تقديرهُ مرتُ برجلٍ قائمُ أبوهُ
فيمسبكُ من الحكمِ الذي هو الثاني • فإن قيل فقد تكون بعضُ
الاحكامِ مغارفَ في قولك : زيدُ القائمُ • فالجوابُ ليسَ القائمُ في
زيدُ القائمُ مخبرٌ عنهُ بالقيامِ ، بلْ لابدٌ أنْ يكونَ القيامُ معلوماً
نسبتهُ إلى صاحبه عندَ مخاطبته ، ولو كانَ الحكمُ بالقيامِ لوجبَ أنْ
يكونَ مجهولاً وإنّما الخبرُ في المعنى الحكمُ بأنْ هذهِ الذاتُ هي
هذهِ الذاتُ ، وإذا كانَ كذلكَ صارَ زيدُ محكوماً عليه ، والذي
يدلُّ على ذلكَ مرتُ برجلٍ أخوهُ القائمُ ، فإن (٢) قيلَ أسبكَ
منها قلتُ : برجلٍ محكومٍ عليه (٣) بأنْ أخاهُ القائمُ فانظرْ كيفَ
سبكتهُ من قولك : محكومٌ ؟ لأنّهُ الحكمُ في الحقيقةِ كما سبكتهُ
قائمُ أبوهُ •

(فصل) قوله : وقد نزلوا نعتَ الشيءِ بحالٍ ما هو من سببه
منزلةَ نعتِهِ بحالِهِ إلى آخره •

قالَ الشيخُ : إنّما كانَ كذلكَ من جهةِ أنّهُ لهُ في الحقيقةِ
باعتبارِ نسبتهِ لا باعتبارِ أفرادِهِ ، فإذا قلتُ : مرتُ برجلٍ قائمُ أبوهُ

-
- (١) (نكرات) : ساقطة من و ، ل ، ش ، س ، ب •
(٢) في ل : (فإذا قيلَ لك) ، وهو وهم •
(٣) في ر : (والذي يدلُّ على ذلكَ مرتُ برجلٍ أخوهُ) ،
وما ائبتناه افضل •

فالقائمُ أبوهُ هو الرجلُ وما وصفتهُ إلاً بذلكَ ولم تصفهُ بالقيامِ
المجردِ فمن أجلِ ذلكَ صحَّ جريهُ صفةً عليه .

(فصل) قال الشيخُ : الصفةُ تتبعُ الموصوفَ في عشرةِ أشياءَ
كما ذكرَ إلاً أنَّها إذا كانتَ لما هو من سببهِ نقضتُ خمسةً : وهي
الافرادُ والتثنيةُ والجمعُ والتذكيرُ والتأنيثُ ، وسرُّ ذلكَ أنَّ التذكيرَ
والتأنيثَ إنما يكونُ في الاسمِ المشتقِ باعتبارِ فاعلهِ وفاعلهُ في الحقيقةِ
هو المتأخرُ عنه لا الموصوفُ فلأجلِ ذلكَ كانَ تذكيرهُ وتأنيثهُ باعتبارِ
التأخرِ لا باعتبارِ الموصوفِ ، وكذلكَ الافرادُ والتثنيةُ والجمعُ في
الاسماءِ المشتقةِ إنما هو باعتبارِ فاعلِها ، فإنَّ كانَ ظاهراً كانتَ
مفردةً ، وإنَّ كانَ مضمراً مثنىً كانتَ مثناةً ، وإنَّ كانَ مضمراً
مجموعاً كانتَ مجموعةً ، وفاعلُها هنا لا يكونُ إلاً ظاهراً ، فوجبَ
أنَّ تكونَ مفردةً وأنَّ لا تثني ولا تجمعَ [٦٩ ظ] باعتبارِ الاولِ ،
ولكنَ تُفردُ باعتبارِ الثاني على ما ذكره . وأمَّا الخمسةُ الأخرى
وهي الاعرابُ والتعريفُ والتكثيرُ فأحكامُ ليستُ من أحكامِ الأفعالِ ،
وإنَّما هي من أحكامِ الأسماءِ ، فوجبَ أنَّ تجرَى في الاسمِ الواقعِ
صفةً باعتبارِ الاولِ ، لأنَّه لهُ باعتبارِ الاسميةِ بخلافِ الخمسةِ
الأخرِ فإنَّها لم تكنْ باعتبارِ الاسميةِ على ما تقدَّم بيانهُ .

(فصل) قولهُ : والمضمرُ لا يقعُ موصوفاً ولا صفةً الى آخره .

قال الشيخُ : إنما كانَ كذلكَ ^(١) إمَّا لكونه لا يُوصَفُ
فلوضوحه ولا يقعُ صفةً لفقدانِ معنى الوصفيةِ ، وهو الدلالةُ على

(١) إنما كان كذلك : ساقطة من ل

المعنى ، فَإِنَّ المضمرة لم توضع للدلالة على المعنى وإنما وضعت
للذوات ، ولذلك امتنع إضمار الحال ، والعلم لا يقع صفة لفقدان
المعنى المذكور ، ولكن يصح وصفه بقوله الأيضاح ويوصف
ببقية المعارف بشرط المعنى المذكور ، وصح وصفه ببقية أجناس
المعارف ؛ لأنها أقل تخصيصاً إذ لا أخص منه إلا المضر ،
والمضاف إلى المعرفة مثل العلم فيه نظر من جهة أن قولك : غلام
والرجل مضاف إلى المعرفة فيلزم أن تصح صفة بقولك :
ضاربك ، وهو أخص منه وقد ربح بأتاك لو قلت : مرت (١)
بالرجل ضاربك لم يجز في قوله : « والمعرف باللام » لا يوصف
إلا بمثله وبالمضاف إلى مثله ، وإذا امتنع أن تقول : مرت
بالرجل ضاربك ، فامتناع مرت غلام الرجل ضاربك من طريق
الأولى ، فعلى هذا ينبغي أن نقول : والمضاف إلى المعرفة يوصف
بما هو أقل تخصيصاً بالنظر إليه إن كان غير مضاف وإلى مضافه
إن كان مضافاً .

ثم قال : والمبهم يوصف بالمعرف باللام اسماً وصفة إلى
آخره .

قال الشيخ : أمّا وصفه باسم الجنس فقد تقدمت عليه ذلك ،
وهو أن الغرض تبيين جنسه ، وإنما يتبين جنسه باسم جنس ،
وأسماء الأجناس كلها غير مضافة فوجب أن يكون اسم جنس
عرف باللام ؛ لأن الأول معرفة ، وأمّا امتناع وصفه بغيره
فواضح لأنها أقل تخصيصاً ، وإنما الاشكال في وصفه بما أضيف

(١) (مرت) : ساقطة من و ، ل ، ش ، ت ، ب .

الى المعرف باللام ، ووجهه ' أن الغرض تبين ذات وتبين الذات بأسماء الاجناس ، وأسماء الاجناس الجارية عليها معرفة بالاسم فالصفة الجارية في الحقيقة إنما هي صفة لاسم الجنس المقدر صفة له يدل على المعنى الذي كان ذاتاً مخصوصة باعتبارها ، فلذلك كان قولك مررت بهذا العاقل قوياً ، وكان قولك : مررت بهذا الابيض ضعيفاً ، لما في العقل من الدلالة على معنى الجنس المخصوص ، والذي يدل على أن الغرض بصفة المبهم إنما هو المعنى الذي كانت به ذاتاً مخصوصة أنهم صيروا اسم الإشارة واسم الجنس كالشيء الواحد ، من جهة أن المقصود بهما جميعاً ما يقصد بالاسماء ، ولذلك امتنع أن تقول : مررت بهذا يوم الجمعة العاقل ، وجاز مررت بزيد يوم الجمعة العاقل ، وامتنع مررت بهذين العاقل والطويل ، وجاز مررت بالازيدين العاقل والطويل ، لأن الصفة غير أسماء^(١) الإشارة ليست في الامتزاج كأسماء الإشارة . وقوله :

أَنَا ابْنُ جَلَا وَطَلَّاعُ الثَّنَائِيَا

مَتَى أَضَعَ الْعِمَامَةَ تَعْرِفُونِي (٣٥)

مذهب عيسى بن عمر هو أنه متى سُمِّيَ بالفعل كان كونه على صيغة الفعل سبباً^(٢) فيجتمع مع العلمية فيجتمع من الصرف فلذلك يمتنع صرف قتل^(٣) وخرج اذا سُمِّيَ بهما ، لأن فيه وزن الفعل والعلمية ، ومذهب سيويه والخليل وجمهور الناس^(٤) أن المتعبر في وزن الفعل إما خصوصية وزن لا يكون إلا في الفعل وإما أن تكون

(١) في ر : (اسم)

(٢) انظر الكتاب ٧/٢

(٣) في ل ، ب : (أخذ)

(٤) الكتاب ٧/٢

في أول الفعل زيادة كزيادة الفعل سواء كان في الأصل اسماً أو فعلاً فلا فرق بين أَرْنَبَ وأَخْرَجَ ، إذا سُمِّيَ بهما في أنهما غير مصروفين ، ولا فرق بين جَبَلَ وقَتَلَ إذا سُمِّيَ بهما في أنهما مصروفان ، وهذا هو الصحيح الذي يدلُّ عليه ما نقله الثقات عن العرب الفصحاء من صرف كَعَسَبَ ^(١) ، وهو في الأصل فعل ، يقال كَعَسَبَ الرجلُ إذا مشى بإسراعٍ مع تقارب الخطو ، وقد جاء في تفسير بعضهم مشى بإسراعٍ ، وجاء في تفسير آخرين مشى على بطاء حتى ظنَّه قومٌ أنه من الأضداد ، وإنَّما هو على ما ذكرناه . وجاء الوهمُ المفرقين من الأسراعِ وتقارب الخطو ، وإذا ثبت أن كعسباً مصروفٌ ثبت ما ذهبنا إليه ، وبطل ذهب عيسى ابن عمر ، وقد تمسك بقول الشاعر البيت . ووجه الاستدلال أن « جَلَا » اسمٌ علمٌ فلولاً أن وزن الفعل معتبرٌ لكان مصروفاً ، وقد جاء غير مصروفٍ فوجب اعتبار وزن الفعل مطلقاً [٧٠ و] غير ما ذكرتموه من القيد ، وإذا امتنع (جَلَا) امتنع (قتل) ولا فرق بينهما . والجواب ما أشار إليه سيويه ^(٢) في قوله : أنا ابنُ جَلَا ، ليس على ما توهمه عيسى بن عمر وفسَّره ^(٣) بأذنه من حكايات الجمل كان جَلَا فيه ضميراً وإذا كان فيه ضمير ^(٤) وجب حكايته كقوله :

(١) انظر الكتاب ٧/٢ .

(٢) (سيويه في قوله) : ساقطة من ت .

(٣) في و ، ر : (يشير إلى أنه) .

(٤) (وإذا كان فيه ضمير) : ساقطة من و ، ش ، ت .

وهذا وإن كان تأويلاً فوجب أن يُصار إليه لئلا يؤدي إلى التناقض في كلامهم ، لأنه قد ثبت بالنقل المقطوع به عدم اعتبار ذلك في نحو كعسب فلو اعتبرناه ههنا لأدّى إلى التناقض وإذا كان كذلك وجب تأويل ما يقبل التأويل منهما ، ولا تأويل يحتمله كعسب ، وهذا يحتمل أن يكون على ما ذكرناه . فوجب حملته عليه جمعاً بين الدليلين وفيه وجه آخر من التأويل وهو أن يكون (جلاً) باقياً على فعليته ، كان أصله أنا ابن رجل جلاً ثم حذف الموصوف وأقيمت الصفة مقامه فيكون فعلاً باقياً على فعليته فلا مدخل للمصرف ولا لمنعه فيه ، وهذا الثاني هو الذي ذكره الزمخشري في فصل حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه [والله أعلم] (١) .

البَدَلُ

قال الشيخ : البدل تابع مقصود بالذكر ، وذكر المتبوع قبله للتوطئة والتمهيد وقولنا : تابع يجمع التوابع كلها ، وقولنا : مقصود بالذكر يفصل الصفة والتأكيد وعطف البيان ، وقولنا : ذكر المتبوع إلى آخره . يفصله عن المعطوف فإنه لم يذكر للتوطئة ، وإنما كل واحد منهما مستقل بنفسه وهذا الحد إنما يكون شاملاً لغير بدل الغلط إذ بدل الغلط لم يذكرنا قبله لتوطئة ولا تمهيد ، فإن قصدت دخوله في الحد قلت : ذكر المتبوع وليس هو المقصود ، وإنما ذكره النحويون في باب البدل وإن كان الأول غلطاً ، والاعلاط لا ثبوت لها ؛ لأن الكلام وقع على الثاني وليس بغلط لما كان حكمه في الأعراب ولقصد حكم البدل بغلط كان أقعد بأن يذكر ههنا ، وإنما لم يذكر حده في أول الباب لأنه سيذكره ببسط وتبيين أبلغ من الحد (٢) ،

(١) ما بين المعقوفين : ساقط من الاصل .

(٢) في ر : (الحدود) .

والحدُّ فيه إحتصارٌ فأنَّه 'باب' ملبسٌ فلم يذكرْهُ 'إلا' مبسوطاً في
الفصل الثاني • والدليلُ على حصرها في أربعة هو أنَّه لا يخلو إمَّا
أنَّ يكونَ مدلوله مدولَ الاولِ أولاً ، فإنَّ (١) كانَ فهو بدلٌ لكلِّ
من الكلِّ ، وإنَّ لم يكنْ مداوله مداولَ الاولِ فلا يخلو إمَّا أنْ
يكونَ بعضاً أو لا ، فإنَّ كانَ بعضاً فهو بدلُ البعضِ من الكلِّ وإنَّ
لم يكنْ بعضاً ، فلا يخلو إمَّا أنْ يكونَ بينه وبينَ الاولِ ملابسةٌ
أو لا ، فإنَّ كانتْ بينه وبينَ الاولِ ملابسةٌ فهو بدلُ الاشتمالِ ،
وإنَّ لم يكنْ فهو بدلُ الغلطِ ، واختلَفَ في تسميةِ الاشتمالِ ،
ف قيلَ لأنَّ (٢) الاولَ مشتملٌ على الثاني ، وقيلَ الثاني مشتملٌ على
الاولِ وليسَ بمستقيم • وقيلَ لاشتمالِ المعنى عليه فإنَّك إذا قلتَ :
أعجبني زيدٌ حسنهُ فمعنى الكلامِ مشتملٌ على نسبةِ الإعجابِ الى
الحسنِ فلما شتملُ عليه في المعنى هو البديلُ ، ولذلك سُمِّيَ بدلُ
الاشتمالِ ، وهذا هو الوجهُ الصحيحُ ، ويردُّ عليه أنَّ الابدالَ كلها
كذلك فإنَّك إذا قلتَ : أعجبني زيدٌ رأسهُ ، فلاعجابُ بالنسبةِ
الى الرأسِ مثلهُ في النسبةِ الى الحسنِ في اشتمالِ المعنى عليه •
والجوابُ أنَّ مثلَ ذلكَ لا يضرُّ في الاصطلاحِ في التسميةِ فكُمِّنْ
سُمِّيَ سُمِّيَ باسمِ جُعِلَ علماً عليه لمعنى ، وهو غيرُ مختصٍّ
بذلكَ الاسمِ • وأمَّا المذهبانِ الاولانِ فلا يستقيمَانِ ، لأنَّه لو كانَ
لاشتمالُ الاولِ على الثاني لامتنعَ ضربُ زيدٍ غلامهُ فإنَّ الغلامَ
لا يشتملُ على زيدٍ •

(فصل) قوله : وليسَ بشروطٍ أنَّ يتطابقَ البديلُ والمبدلُ
منه تعريفاً وتكيراً الى آخره •

(١)

في ل : (إن) •

(٢)

(أولاً فإن) : ساقطة من ل •

قال الشيخ : هذا بخلاف الصفة والتأكد ؛ لأن الصفة والتأكد في حكم التبعية ، فإذا كان الأول معرفة أو نكرة كان ما هو كالصفة له كذلك والبدل إنما أن تقول : في حكم تكرير العامل فيظهر الأمر ويصير كالجملتين فلا يلزم التطابق وإنما أن تقول : عامله العامل الأول ، ولكن لما كان مقصوداً والأول كصفة لم يلزم مطابقته كما لزم في الصفة لقوم ما هو أصل وضعف ما هو فرع ، والبدل أصل لأنه مقصود ، والصفة فرع لأنها تامة وإذالم يحسن إبدال [٧٠ ظ] النكرة من المعرفة إلا موصوفها ؛ لأنها إن كانت بدل الكل من الكل فهي في المعنى فلا يحسن (١) أن يؤتى بالمقصود من غير زيادة على ما هو غير المقصود ، وإن كان غير بدل الكل من الكل لزم أن يكون ثم ضمير يرجع إلى البدل ، فإن كان متصلاً به رجع معرفة ، وإن كان منفصلاً عنه رجع موصوفاً به ، (وما اتصل به كقولك : أعجني زيد رأسه وحسنه) (٢) ، وما انفصل عنه كقولك : أعجني زيد رأس له وحسن له ، فلاجل ذلك وجب ما ذكر ، وههنا في غير بدل الغلط ، فأما بدل الغلط فلا يجري فيه ذلك لفوات المعنى المذكور إذ قد تقاط بذكر زيد وأنت تعني حملاً ، وهذا مما يدل على أن بدل الغلط عندهم مطروح .

(فصل) قوله : ويبدل المظهر من المضمير الغائب دون التكلم

والمخاطب .

قال الشيخ : قوله دون التكلم والمخاطب ليس على إطلاقه ، لأنه يجوز إبدال المظهر من ضمير التكلم والمخاطب إذا كان بدل

(١) في و : (إبدال النكرة من المعرفة) وهو وهم .

(٢) ما بين القوسين : ساقط من ر .

اشتمال فقول : أعجبتك علمك وأعجبتك علمي ، ومن جوّزه في بدل الاشتمال يلزمه تجويزه في بدل البعض ، لأنه في معنى بدل الاشتمال ، لأنك إذا قلت : أعجبتك لم يكن فيه تعرض لعلمك وكذلك إذا قلت : أعجبتك لم يكن فيه تعرض لوجهك في قولك : أعجبتني وجهك ، فالوجه الذي اقتضى بدل الاشتمال موجود في بدل البعض ، وإنما امتنع في بدل الظاهر من المضمّر ، لأن الأول أخص من الثاني والمقصود من البدل اليان ، والمضمّر أعرف الاسماء إذا كان أعرف المعارف كضمير التكلم والمخاطب ، (وأما ضمير الغائب فليس هو في الجريفة كضمير التكلم والمخاطب)^(١) ، فجاز فيه ما لم يجرّ فيهما . فان قيل فقد جوزتم ابدال النكرة من المعرفة فكيف منعتم ابدال المعرفة من معرفة وهي أعرف منهما وكان ذلك في النكرة أولى ؟ فالجواب إنما جوزناه لاشعار صفة النكرة بمعنى لم يشعر به البدل منه ، ولا يلزم مثله في بدل الظاهر من ضمير التكلم^(٢) ، فيقال جوّزه بشرط الصفة قلنا : لو جوزناه لأدعى إلى أن يوصف المضمّر لأن البدل هو البدل منه إذا كان بدل الكل من الكل ، وإذا كان كذلك فكأننا وصفنا الأول المضمّر إذا وصفنا الثاني ففترقا ، وشاهد بدل الاشتمال من ضمير التكلم قول الشاعر^(٣) :

(١) ما بين القوسين : ساقط من ر .

(٢) في ر : (فان قيل) .

(٣) البيت لعدي بن زيد العبادي ، وقد نسبته سيبويه إلى رجل من خنم أو بجيلة ولم يسمه ، والصحيح ما ذكرناه حسب ما نسبته إلى الزجاج والقراء ، وهو في الكتاب ٧٨/١ ، ابن يعيش ٦٥/٣ ، شرح الجمل لابن عصفور ١٧٣/٩ ، معاني القرآن ٧٣/٢ ، التوجيه ١٩٩ ، شواهد التوضيح والتصحيح ٢٠٧ ، ابن عقيل ١٥٩/٢ ، الخزائن ٣٦٨/٢ ، الطيني ١٩٢/٤ ، عدي بن زيد الشاعر المبتكر بقلم محمد علي الهاشمي . البيت من قصيدة هجائية . ص ٢٤١ .

١٥٣ - ذَرَيْتَنِي إِنْ أَمَرَكِ لَنْ يُطَاعَا

وَمَا أَلْفَيْتَنِي حَلَمِي مُضَاعَا

وَأَمَّا ابدال^(١) المضمر من المظهر (فجائز على كل حال ، لأن الثاني هو المقصود وهو أعرف من الأول ، وَأَمَّا المضمر من المضمر^(٢)) فجائز لما فيه من التأكيد كقولك : رأيتك أباك ، والأحسن في مثل هذا أن يجعل تأكيداً لا بدلاً .

عطف البيان

قال صاحب الكتاب : هو اسم غير صفة يكشف عن المراد كضمها الى آخره .

قال النسخ : ويقال أيضاً تابع غير صفة أتى به لبيان الأول ، قال : والذي يفعله من البدل أمران : أحدهما قبول المرار^(٣) ، وهذا الاستشهاد إنما أورده من يسلم الاختراع في الضارب زيد ، فأما من يجوز فلا يرد شاهداً ، لأنه يازره ، ومن

(١) بدل : ساقطة من و .

(٢) ما بين القوسين : ساقطة من ث .

(٣) قول المرار هو :

أَنَا ابْنُ التَّارِكِ الْبَكْرِيِّ بِشَمْرِ

عَلَيْهِ الطَّيْرُ تَرَقَّبْنَاهُ وَقَوَعْنَا

والشاهد فيه كون بشر عطف بيان وليس بدلاً ، لأن البدل في حكم تكرير العامل ، لأنه لا يجوز التارك بشر ، والذي يجوز ذلك لا يكون عنده البيت شاهداً ، والبيت موجود في شرح الكافية لابن الحاجب ص ٦٣ ، الفصل ص ٥٩ ، المقرب لابن عصفور ٢٤٨/١ ، شرح الاسموني ٨٧/٣ ، همع الهوامع

١٢٢/٢ . ابن يمشي ٧٣/٣ .

لم يجوزْهُ فلهُ أَنْ يقولَ : ليسَ حُكمُ التَّابعِ كحُكمِ الأَصْلِ ورُبَّ تابعٍ يجوزُ فيه ما لا يجوزُ في الأَصْلِ ، ألا ترى أَنَّا متفقون على جوازِ كلِّ شاةٍ وَلَمْ نَحْلِلْهَا بِدَرهمٍ ، ولو قلتَ : كلُّ سَخْلَتِهَا لِم يجوزُ ، وتقولُ : رَبَّاءٌ دَجَلٌ وَغَلَامَةٌ ، ولو قلتَ : غَلَامَةٌ لم يجوزُ ، فقلْ هذا لا يلزمُ مَنْ امتناعَ التَّارِكِ بِشَرٍّ ، فَمَنْ امتناعَ التَّارِكِ بِشَرٍّ تَقَريراً . وجوابُهُ أَنَّ السَّيِّئَةَ ليسَ البَدَلُ في حُكمِ المَظُوفَاتِ ولا بَقِيَّةُ التَّوابعِ ، لأنَّ البَدَلُ في حُكمِ التَّكْرِيرِ ^(١) في جَمِيعِ أَمثَلَتِهِ ، والمَظُوفُ وَإِنْ كَانَ في بَعْضِ المَوَاضِعِ في حُكمِ التَّكْرِيرِ فليسَ في كُلِّ المَوَاضِعِ ، وإذا كَانَ كَذَلِكَ فلا يَازِمُ مَنْ جَوَّزَ تابعٍ ليسَ في حُكمِ تَكْرِيرِ العَامِلِ جَوَّزَ تابعٍ في حُكمِ تَكْرِيرِ العَامِلِ .

العطف بالحرف

قال صاحبُ الكتابِ : هو نحو قولك : جاءني زيدٌ وعمروٌ وكذلك إذا نصبتَ وجردتَ إلى آخره .

قال الشيخُ : حدِّمُ ' تابعٌ متوسطٌ بينهُ وبين متبوعه أحدُ الحروفِ العشرة ، ثمَّ العطفُ يُطلقُ باعتبارين : أحدهما على عملِ المتكلمِ هذا العملُ المخصوصُ ، والآخرُ على نفسِ المَظُوفِ . وقوله العطفُ الظاهرُ أَنَّهُ للمَظُوفِ ؛ لأنَّهُ ' تفعيلٌ ' لما قدَّم من قوله : تأكيدٌ ، وصفةٌ ، وبَدَلٌ ، وعطفٌ بيانٌ ، وعطفٌ بحرفٍ ، فهو تفعيلُ التَّوابعِ فيجبُ أَنْ يكونَ للمَظُوفِ [٧١ و] ثمَّ المَظُوفُ عليه لا يخلو أَنْ يكونَ ظاهراً أو مضمراً متصلاً أو مضمراً منفصلاً ، فإنَّ كَانَ ظاهراً لم يخلُ المَظُوفُ مِنَ الثلاثةِ

(١) في س : (في حُكمِ تَكْرِيرِ العَامِلِ) .

أَيْضاً ، فَيَكُونُ 'ثَلَاثَةٌ' فِي ثَلَاثَةِ تَسْعَةٍ ، فَإِذَا كَانَ الْاَوَّلُ ظَاهِراً وَالثَّانِي ظَاهِراً جازَ العطفَ مطلقاً ، وَإِذَا كَانَ الثَّانِي مضمراً منفصلاً جازَ عطفه أَيْضاً ، وَلَا يَكُونُ 'إِلَّا' فِي الْمَرْفُوعِ وَالْمَنْصُوبِ إِذْ لَيْسَ فِي الْمَجْرُورِ مَنفَصِلٌ ، وَإِنْ كَانَ الثَّانِي مَتَمِّلاً تَعَذَّرَ عطفه إِذْ لَا يَتَصَلُّ بِحُرُوفِ الْعُطْفِ ، فَإِنْ قُصِدَ إِلَيْهِ وَجِبَ إِعَادَةُ الْعَامِلِ لِيَتَصَلَّ بِهِ إِنْ كَانَ مَتَمِّلاً يُمْكِنُ ، فَهَذِهِ ثَلَاثَةُ أَقْسَامٍ ، وَإِنْ كَانَ الْاَوَّلُ مضمراً منفصلاً (١) وَكَانَ الثَّانِي ظَاهِراً جازَ عطفه ، وَلَا يَكُونُ ذَلِكَ فِي الْمَجْرُورِ لَمَّا ذَكَرْنَاهُ ، فَإِنْ كَانَ الثَّانِي مضمراً منفصلاً جازَ أَيْضاً ، وَإِنْ كَانَ الثَّانِي مضمراً مَتَمِّلاً لَمْ يَجْزِ عطفه الْبَتَّةَ ، لِأَنَّهُ لَا يَتَصَلُّ بِحُرُوفِ الْعُطْفِ وَلَا يُمْكِنُ التَّخْيِيلُ إِلَيْهِ ، لِأَنَّهُ إِذَا أُعِيدَ الْاَوَّلُ وَجِبَ أَيْضاً الْإِنْفَصَالُ ، فَهَذِهِ ثَلَاثَةُ أَقْسَامٍ فَإِنْ كَانَ الْاَوَّلُ مضمراً مَتَمِّلاً وَكَانَ الثَّانِي ظَاهِراً لَمْ يَخُلْ الْاَوَّلُ مِنْ أَنْ يَكُونَ مَرْفُوعاً أَوْ مَنْصُوباً أَوْ مَجْرُوراً ، فَإِنْ كَانَ مَرْفُوعاً لَمْ يُعْطَفْ عَلَيْهِ إِلَّا بَعْدَ تَأْكِيدِهِ بِمَنفَصِلٍ عَلَى الْفَصِيحِ ، وَإِنْ كَانَ مَجْرُوراً لَمْ يُعْطَفْ عَلَيْهِ إِلَّا بِإِعَادَةِ الْخَائِضِ ، وَإِنْ كَانَ مَنْصُوباً عُطِفَ عَلَيْهِ مِنْ غَيْرِ شَرِيطَةٍ (٢) فَإِنْ كَانَ الثَّانِي مضمراً منفصلاً (كَانَ حَكْمُهُ فِي الرِّفْعِ بِالتَّأْكِيدِ وَفِي النِّصْبِ بِغَيْرِ شَرِيطَةٍ ، وَلَا يَقَعُ فِي الْمَجْرُورِ ، فَإِنْ كَانَ الثَّانِي مضمراً مَتَمِّلاً) (٣) تَعَذَّرَ عطفه إِلَّا بِإِعَادَةِ الْعَامِلِ عَلَى مَا ذَكَرْنَا فِي غَيْرِهِ ، فَهَذِهِ ثَلَاثَةُ أَقْسَامٍ فَصَارَتِ الْجُمْلَةُ تَسْعَةً ، وَعِلَّةُ امْتِنَاعِ الْعُطْفِ عَلَى الْمَرْفُوعِ إِلَّا بِشَرَطِ التَّأْكِيدِ بِالْإِنْفَصَالِ أَوْ مَا يَقُومُ بِمَقَامِ الْمَنفَصِلِ ، وَذَلِكَ أَنَّهُ فِي حَكْمِ الْجُزْءِ ، وَهُمْ لَا يُعْطَفُونَ عَلَى الْجُزْءِ فَاتُوا فِي الْعُمُورَةِ بِالْمَضْمَرِ الْمَنفَصِلِ لِيَكُونَ الْعُطْفُ عَلَيْهِ لَفْظاً ،

(١) فِي وَ : (وَان) ، وَلَا يَسْتَقِيمُ مَعَهُ الْكَلَامُ (٢)

(٢) فِي ر : (وَلَا يَقَعُ الْمَجْرُورُ كَأَنَّ) (٣)

(٣) مَا بَيْنَ الْقَوْسَيْنِ : سَاقِطٌ مِنْ ر (٤)

وأما المجرور فلا يُعْطَفُ عليه إلا بإعادة الجار ، لأنَّ المجرور إذا كان مضمراً اشتهد اتصاله به كاتصال المرفوع من حيث اللفظ ومن حيث المعنى ، فامتنع العطف عليه كما امتنع في المرفوع ، ولم يكن له مضمراً منفصلاً ففُعِلَ فيه كما فُعِلَ في المرفوع فأنادوا العادل الأول ليكون في حكم الاستقلال ، ومنهم من قال المضاف إليه إذا كان مضمراً صار بمنزلة التووين ، وكما لا يُعْطَفُ على التووين كذلك ^(١) لا يُعْطَفُ على هذا ^(٢) المضاف إليه ، وإنَّ كونه مشبهاً للتووين أنَّه لا يستقلُّ معه كلاماً كما أنَّ التووين لا يستقلُّ مع المنون كلاماً فكما لا يُعْطَفُ على التووين [كذلك] ^(٣) لا يُعْطَفُ على المضاف إليه ^(٤) ، واخترت هذه العلة لأنَّه يردُّ على الأول الزام تجويز مررت بك أنت وزيد ، إذ لا خلاف أنَّه يجوز أن يقال مررت بك أنت فيلزم أن يكون مصححاً لعطف المجرور كما كان مصححاً لعطف المرفوع ، فيجيب هؤلاء بأنَّ المجرور أشدَّ اتصالاً ؛ لأنَّ المرفوع مع عامله مستغن والمضاف مع المضاف إليه غير مستغن ، فلما اشتهد اتصاله أكثر من الفاعل خولف بينه وبينه في العطف . ولو قيل أنَّه لا يلزم لم يكن بعيداً وذلك من وجهين : أحدهما ^(٥) أن قولك : مررت بك أنت مخالف للقياس ، ولا يلزم من مخالفة القياس لغرض مخالفته في كل موضع ، الثاني سلمنا أنَّه غير ^(٦) مخالف للقياس ولكن منع مانع ههنا ، وهو إنَّهم لو قالوا : مررت بك أنت وزيد لكان ههنا مخالفة لفظية ومعنوية ،

(١) (كذلك) : ساقطة من ل ، س .

(٢) (هذا) : ساقطة من ل ، س .

(٣) (كذلك) : زيادة من (ل) .

(٤) (إليه) : ساقطة من ل ، ب ، ت .

(٥) في ل : (الأول) .

(٦) (غير) : ساقطة من س .

وفي قولك : مررت بك أنتَ ليسَ فيه إلا مخالفة التقدير ، ولا يلزم
 من مخالفة التقدير مخالفة اللفظ والتقدير . ألا ترى أن بعضهم
 يقول : إنهم أجمعون ، ولا أحد يقول : إن التوم أجمعون ، فهذا
 جواب من تمسك بالوجه الأول الذي يجعله كالفاعل ولا يجعله
 كالتنوين .

من أصناف الاسم المبني

قال صاحب الكتاب : وهو الذي سكون آخره وحركته
 لا يعامل .

قال الشيخ : حدّ المبني وجعل الفصلَ بينه وبين المعرب
 العامل وهو الصحيح ، لأنّه من حيث اللفظ مثل الأعراب . ثم أخذ
 يتكلم في سبب البناء : لأن الأصل في الأسماء الأعراب على ما تقدّم .
 ثم قال : وسبب بنائه مناسبة ما لا تمكّن له ، فقال : مناسبة ولم
 يقل : مشابهة ، لأن بعض المبنيات ليس مشابهاً لما لا تمكّن له
 كمضاف إلى المبني وكباب فجّار وفساق على ما سيأتي في مكانه ،
 وقال : ما لا تمكّن له ليدخل الحرف والفعل الماضي والأمر ، ولو
 قال : مناسبة [٧١ ظ] الحرف لوردَ عليه نزال وفجّار
 وأشباههما ، فإنّها لم تشبه الحرف ، فلذلك عدل إلى ما يدخل فيه
 الفعل ثم أخذ في تفصيل المناسبة فقال : « يتضمن معناه نحو أين
 وأمس » ، فيتضمن (أين) معنى همزة الاستفهام ، (وأمس)
 متضمن [معنى] (١) لام التعريف على مذهب أهل الحجاز على ما
 سيأتي في موضعه أو شبهه كالمبهمات ، أشبهت بالمبهمات الحروف

(١) معنى ساقطة من الأصل ، ب ، ت ، و .

لاحتياجها الى ما ينضم اليها من لفظ أو قرينة كذلك المضمرات ، أو وقوعه 'موقعه' كنز ال ، يعني وقوعه 'موقع' أنزل أو مشاكلته 'للمواقع' موقعه ، يعني مشاكلته 'لنزال' وسيأتي ، أو وقوعه 'موقع' ما أشبهه 'كلئذى المضموم' ، يعني وقوعه 'موقع' المضمر المشبه للحرف ، مثل 'قولك' . يا زيد ، ويا عمرو وشبهه ، أو اضافته اليه يعني الى ما أشبهه أو الى ما لا تمكّن له ، فإن حملناه على الاول ورد علينا قوله (٢) ،

١٥٤- على حين عاتبت

فإنه 'مضاف' الى ما لا تمكّن له وهو القسم الثاني ، وإن حملناه على الثاني ورد علينا يومئذ فإنه 'مضاف' الى ما أشبهه ، يعني أشبه ما لا تمكّن له ، وكان الأولى أن يقول : أو اضافته اليه أو الى ما أشبهه ، ولعله أراد : أو اضافته الى ما أشبهه لتقدم ذكره ، وتوخذ اضافته الى ما لا تمكّن له من طريق أولى .

(فصل) قوله : والبناء على السكون هو القياس .

قل الشيخ : لأنه 'أخف' ولا يعدل عن الأخف الى الاثقل إلا لعارض ، فقال : والعارض 'ثلاثة' أسباب : الهرب من لقاء الساكنين وهو ظاهر ولولا يبدأ 'ساكن' لفظاً وحكماً ، فاللفظ يعني به التشبيه ،

(١) البيت للناطقة الذبياني من قصيدة يعتذر بها الى النعمان بن المنذر في ديوانه ص ٤٤ وتامه :
(التشبيب على الصبا وقلت : أما أصبح والتشبيب وأزع) . الكتاب ٣٦٩/١ ، مجاز القرآن ٩٣/٢ ، الانصاف ٢٩٢/١ ، ابن يعيش ١٦/٣ ، ٨١ ، الاضداد ص ١٢١ ، الكامل ١٨٥/١ ، شرح الجمل ١٨/١ ، المنصف ٥٨/١ ، المقرب ٢٩٠/١ ، المغني ٥١٧/٢ ، الايضاح في علل النحو للزجاجي ص ١١٤ ، ابن عقيل ٤٩/٢ ، اساس البلاغة ٥٥/٢ .

لأنَّها يصحُّ تقديمها أولَ الكلامِ كقولك : كزید أخوكَ فلو لم یبنَ
على الحركةِ لأدَّى الى الابتداءِ بالسَّاكنِ وهو متعذَّرٌ • وقوله :
« حكماً » یعنی كافَ الضمیرِ نحو قولك ^(١) : أكرمتُكَ ، فإنَّ الكافَ
اسمٌ مستقلٌّ ، والاسماءُ المستقلةُ عرضةٌ للتقديمِ والتأخیرِ فهي فی
حكمِ ما یصحُّ تقديمه وإنَّما عرضَ له مُعارضٌ منعٌ من تقديمه ،
فهذا معنى قوله حكماً ، « ولعروضُ البناءِ » یعنی أنَّ یكونَ الاسمُ
معرباً ، وإنَّما یعرضُ له البناءُ فی موضعِ المعارضِ مبنيٌّ على حركةٍ
تشیهاً له بالمعربات •

الضممرات

قالَ الشیخُ : یُحدِّدُ الضممرُ بأنَّه ما كانَ لتكلمِ أو مخاطبِ أو
غائبِ بقرينةٍ ، فإنَّ أَعْرَضَ علیه بأنَّ فی الحدِّ « أو » ،
فالجوابُ أنَّ الغرضَ التحریفُ ، فاذا حصلَ بأيِّ طریقٍ كانَ فهو
المقصودُ ، وقد یقالُ اذا قُصِدَ الحدُّ ^(٢) فی اصطلاحِ الحدودِ فی ^(٣)
أنَّ الحدَّ لا بدَّ له من فصلٍ یجمعُ جملةً أنواعه ویوجدُ فیها دونَ
غیرها ، قیلَ للضممرِ ما وُضِعَ لمداوِلِهِ بقرينةٍ غیرِ الاشارةِ ، إلاَّ أنَّه
یبقی فیهِ إبهامٌ لجملةٍ ، وفی ذلكَ تنبیهٌُ للتفصیلِ الذی فیهِ وکلٌّ
جیدٌ •

قوله : المستمرُّ ما نوي كالذي فی (زیدٌ ضربٌ) •

قالَ الشیخُ : لا یخلو إمَّا أنَّ یكونَ الدالُّ على الفاعلِ الفعلُ
نفسه من غیرِ تقدیرٍ ، أو یُقدَّرُ بضممرٍ غیرِ الفعلِ ، فإنَّ كانَ لفظُ

(١) فی ل : (كقولك) •

(٢) فی ل ، ت : (الجری) ، وهو تحریفٌ •

(٣) (فی) : ساقطةٌ من و •

الفعل هو الدالُّ فهو فاسدٌ من وجهين : أحدهما أنَّه يؤدي إلى أنَّ (ضرب) ليس فعليةً بأولى من اسميته ، لأنَّه كما دلَّ على حدثٍ مقترنٍ بزمانٍ ، فقد دلَّ على شيءٍ آخرٍ ، وهو ذاتُ الفاعلِ غيرِ مقترنةٍ بزمانٍ ، فاشتملَ على حقيقة الاسمِ وحقيقة الفعل وهما متضادان وهو فاسدٌ ، والآخرُ الاطباقُ على أنَّ الجملةَ مركبةٌ من لفظين منطوقٍ بهما أو متدرينٍ منسوبٍ أحدهما إلى الآخر ، وعلى هذا لا يكونُ إلاَّ على (١) لفظِ الفعلِ إذ (٢) لا تقديرٌ عندكم فبطلَ هذا المذهبُ . وإن قيلَ إنَّ المضمرَ مقدرٌ فيجبُ أن يكونَ محذوفاً ، وأنتم تقولون : إنَّ الفاعلَ لا يُحذفُ وإلاَّ لزمَ أن يكونَ كالمفعول . والجوابُ أنَّ الفاعلَ علِمَ من لفظهم أنَّهم لا يحذفونه ، والمفعولُ علِمَ من لفظهم أنَّهم (٣) يحذفونه ، وقد يطرأُ على المفعولِ المحذوفِ ما يجعله في حكمِ الموجودِ ، وقد يطرأُ على الفاعلِ ما يستغنى عن (٤) التلغظِ به ، مثالُ المفعولِ المذكورِ قوله تعالى : { وَفِيهَا مَا تَشْتَهِيهِ الْأَنْفُسُ } (٥) وشبهه ، لأنَّه لا بدَّ له من ضميرٍ عائدٍ على الموصولِ ، ومثالُ الفاعلِ المذكورِ أن يكونَ بعدَ تقدُّمِ الذكرِ ، وكونُ الفعلِ الماضي لواحدٍ مذكراً أو مؤنثاً ، أو كونه مضارعاً مكلماً مطلقاً أو لغائبٍ مفردٍ أو لمخاطبٍ ، أو كونهُ أمراً لمخاطبٍ مذكراً . فهذه كلها قرائنٌ استغنى لأجلها عن التلغظِ بالفاظٍ تدلُّ على الفاعلِ والتزيمُ الحذفُ فيها كما التزمَ حذفُ الفعلِ وغيره في مواضع ، ولكنَّ لما كانَ المفعولُ باعتبارِ مفعوليته الحذفُ من غيرِ تقديرٍ ، قيلَ عندَ عدمِ التلغظِ به محذوفٌ

(١) (على) : ساقطة من ل ، ت .

(٢) في ل : (و) .

(٣) (أنَّهم) : ساقطة من و .

(٤) في و : (على) ، وهو تحريف .

(٥) سورة الزخرف الآية : ٧١ .

في كل موضع ، ولما [٧٢ و] كان الفاعل ' باعتبار فاعليته حكمه ' الوجود غير (١) عند عدم التلفظ به بأنه ' موجود ' ، وإلا (٢) فالضمير في قولك : زيد ' ضرب في الاحتياج إليه كالضمير في قوله تعالى : { وفيها ما تشتهي الأنفس } (٣) ، وإن كان أحدهما فعلاً والآخر مفعولاً فثبت أن مذهب التقدير هو الصحيح ، والذي يدل عليه من حيث المنة علمنا بأن كل قسم من أقسام الضمائر للمخاطب خمسة ، كأنت وبابه ، وإياك وبابه ، وضربت وبابه ، وضربك وبابه ، فلو لم يجعل المضمرة مقدراً حين تقول : زيد ' ضرب ، وهند ' ضربت ، وضربا وضربوا وضربن لم تكن خمسة ؛ لأن ضرب في المذكر هو ضرب في المؤنث ، فلو كان الدال هو الفعل لم تكن مختلفة ولم يعد إلا واحداً ، فإن قلت : تاء التأنيث لازمة في أحدهما فعُدَّت باعتبارها فليس بمستقيم ، لأن تاء التأنيث لا مدخل لها في الضمائر ، والدليل عليه إن واحداً لا يعد ضربا وضربتاً جميعاً إلا قسماً واحداً ، وعلى ما ذكرت هما قسمان وهو فاسد .

قوله : والحروف التي تصل باياً من الكاف ونحوها إلى آخره .

(١) في س : (حكم) .

(٢) (والا) : ساقطة من ب .

(٣) اختلف في (ما تشتهي الأنفس) فنافع وابن عامر

وحفص ويعقوب بهاء بعد الياء تعود على ما الموصولة ، والهاقون

يحلونها لانه مفعول وعائده جائز الحذف . اتحاف فضلاء البشر

ص ٣٨٧ .

قال الشيخ : اخلف الناس في إِيَّاكَ ونحوها ، فقالوا ما ذكره
وهم المتأخرون ، وقيل إنَّ إِيَّا اسمٌ أُضِيفَ الى ما بعده كإضافة
بعض وكلٍّ ، وهو مذهب المبرد^(١) ، وقال بعضهم : إِيَّا اسمٌ
مضمرٌ أُضِيفَ الى الكاف ، ولا يُعرفُ اسمُ مضمرٍ أُضِيفَ الى
الكاف غيره . وهو مذهب الخليل^(٢) . ومنهم من قال : هو اسمٌ
ظاهرٌ أُضِيفَ الى الكاف ، وهو مذهب الزجاج^(٣) ويشبه قول
المبرد ، ومنهم من قال : إِيَّا عمدةٌ والكاف هو الضمير وهو مذهب
الكوفيين^(٤) ، ومنهم من يقول : إِيَّاك بكماله هو المضمر^(٥) ،
والصحيح هو الاول . والدليل عليه أنَّها ألفاظٌ اتصلتْ مُيِّنَةٌ
بما لفظه واحدٌ يتيَّن بها من يرجعُ اليه الضميرُ ، فيجب أن تكون
حروفاً كالتاء في أنت ، وبُنيتِ المضمراتُ لوجهين : أحدهما أنَّها
أشبهت الحروفَ في احتياجها الى غيرها كاحتياج الحروفِ الى
غيرها ، والثاني أنَّها لم يوجد فيها سببُ الأعراب ، فإنَّ السبب هو
اختلاف المعاني على الصيغة الواحدة ، وهذه صيغها مختلفة ، ويقوم
اختلاف الصيغ مقام الأعراب فلم يوجد فيها سببُ الأعراب .

(فصل) قوله : ولأنَّ المتصلَ أَخْصَرَ الى آخره .

قال الشيخ : قد تقدَّم أنَّ المضمرَ متصلٌ أو منفصلٌ ،
فالمنفصل لا يُصارُ اليه إلاَّ عندَ تذكُّرِ المتصلِ ؛ لأنَّ المتصلَ

(١) الانصاف ٢/٦٩٥ .

(٢) الانصاف ٢/٦٩٥ .

(٣) الانصاف ٢/٦٩٥ .

(٤) الانصاف ٢/٦٩٥ .

(٥) ذهب بعضهم الى أنَّ إِيَّاكَ بكماله هو الضمير ، الانصاف

٢/٦٩٥ .

أَخْصَرُ ، وَيَتَعَذَّرُ الْمُتَّصِلُ فِي الْمَرْفُوعِ وَالْمُنْحَوْبِ وَذَلِكَ أَنْ يَتَقَدَّمَ عَلَى عَامِلِهِ ، فَلَا يَكُنْ اتِّصَالُهُ مَعَ تَقْدِيمِهِ أَوْ يَفْصَلُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ عَامِلِهِ فَاصِلٌ مَقْصُودٌ فَلَا يَكُنْ اتِّصَالُهُ ^(١) الْمَفْصَلُ ، أَوْ لَا يُذَكِّرُ لَهُ عَامِلٌ لَفْظِي ، فَلَا يَكُنْ اتِّصَالُهُ مَعَ عَدَمِ مَا يَتَّصِلُ بِهِ ، وَلِذَلِكَ لَمْ يَقَعْ الْمَجْرُورُ إِلَّا مَقْصُلاً لَتَعَذُّرِ مَا ذُكِرَ فِيهِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَدُ مِنْ الْمَفْظِ ^(٢) بِالْجَارِ مُتَقَدِّماً عَلَى الْمَجْرُورِ فَتَعَذَّرَ جَمِيعُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ مَجْزُؤَاتِ الْإِنْفِعَالِ ، فَوَجِبَ أَنْ لَا يَكُونَ إِلَّا مَقْصُلاً ، فَمِثَالُ مَا تَقَدَّمَ قَوْلُكَ : إِيَّاكَ أَكْرَمْتُ ، وَمِثَالُ مَا يَفْصَلُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ قَوْلِكَ ^(٣) :

مَا قَطَّرَ الْفَارِسَ إِلَّا أَنَا

١٥٥-

وَجَاءَ عَبْدُ اللَّهِ وَأَنْتَ ، وَمِثَالُ مَا لَا يُذَكِّرُ لَهُ عَامِلٌ لَفْظِي هُوَ ضَرْبٌ ، وَالكَرِيمُ أَنْتَ ، وَقَدْ جَاءَ الْمُتَّصِلُ فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي تَعَذَّرَ هُوَ فِيهِ لِلضَّرُورَةِ ، وَجَاءَ الْمَفْصَلُ فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي لَمْ يَتَعَذَّرْ فِيهِ الْمُتَّصِلُ ، فَالْأَوَّلُ مِثْلُ قَوْلِكَ ^(٤) :

(١) فِي ل : (لَاجِل) ، وَمَا اثْبَتْنَاهُ أَفْضَلُ .

(٢) فِي س : (لَفْظُ الْجَارِ) ، وَهُوَ تَحْرِيفُ .

(٣) الْبَيْتُ نَسْبُهُ سَيِّبُوهَ لِعَمْرٍو بْنِ مَعْدَى كَرَبٍ وَصَدْرُهُ :

(قَدْ عَلِمْتُ سَلَمَى وَجَارَاتِهَا) ، قَطَّرَ الْفَارِسَ :

صَرَعَهُ عَلَى أَحَدِ جَنِيهِ . وَهُوَ مَوْجُودٌ فِي الْكِتَابِ ٣٧٩/١ ،

شرح الجمل ٧/٢ ، المغني ٣٠٩/١ ، المفصل ص ٦١ ، شرح

أبيات سيبويه للنحاس ص ٢٠٢ .

(٤) الْبَيْتُ لَمْ يَعْرِفْ قَائِلُهُ ، وَتَمَامُهُ : (وَمَا نُبَالِي إِذَا مَا كُنْتُ

جَارَتَنَا إِلَّا يُجَاوِرُنَا) وَالشَّاهِدُ فِيهِ أَتَى بِالضَّمِيرِ

الْمُنْفَصِلِ بَعْدَ إِلَّا شَذُوزًا وَالْقِيَاسُ إِلَّا إِيَّاكَ . الْخَصَائِصُ

٣٠٧/١ ، ١٩٥/٢ ، ابن يعيش ١٠١/٣ ، شرح الجمل

٢٧٥/١ ، المغني ٤٤١/٢ ، ابن عقيل ٨٠/١ ، الخزانة ٤٥٠/٢ ،

العيني ٢٥٣/١ ، شرح التسهيل لابن مالك ١٦٨/١ .

إِلَّا كَ دَيَّارُ

-١٥٦-

والثاني مثل قوله^(١) :

حَتَّى بَلَغَتْ إِيَّاكَ

-١٥٧-

وقوله^(٢) :

إِنَّمَا نَقُتِلُ إِيَّانَا

-١٥٨-

أورده على أنه وضع المنفصل موضع المتصل ، والقياس أن يُقال في مثله نَقُتِلُ أَنْفُسَنَا ، فَإِذَنْ لَمْ يَضِعْ إِيَّانَا إِلَّا موضع النفس ، ولكنّه نظر إلى القياس الأصلي المطروح ، وهو إن القياس أن يُقال نَقُتِلْنَا ، فكأنّه وضع إِيَّانَا موضع ذلك الضمير .

(فصل) قوله : وإذا التقى ضميران في نحو قولهم الدرهم أعطيتكه إلى آخره .

(١) البيت لحميد بن الارقط وتماه : (أَتَتَكَ عَنَسٌ تَقْطَعُ الْأَرَكَ) (الْيَكُ) (العَنَسُ) : الناقلة الشديدة التي تقطع الطريق الطويل الذي يكسر فيه شجر الاراك . الضمير المنفصل في البيت موضع المتصل . الكتاب ٢٨٣/١ ، الخصائص ٣٠٧/١ ، الانصاف ٦٩٩/٢ ، شرح الجمل ١٠/٢ ، الخزانة ٤٠٦/٢ ، شرح التسهيل لابن مالك ١٦٤/١ .

(٢) البيت لابي الاصبع العدواني - حرثان بن الحارث من قصيدة له وردت في ديوانه ص ٨٧ في قومه لأنهم تقاتلوا فيما بينهم وتماه : (كَلَانَا يَوْمٌ قَرَى) ، قَرَى : اسم موضع ، الكتاب ٢٧١/١ ، الانصاف ٦٩٩/٢ ، ابن الشجرى ٤٠/١ ، ابن يعيش ١٠٢/٣ ، اعراب ثلاثين سورة ص ٢٥ ، الخزانة ٤٠٦/٢ ، شرح التسهيل ١٦٤/١ .

قال الشيخ : يعني ليس الاول مِنْهُمَا مرفوعاً وبمثله يُرْسَدُ
إِلَيْهِ وَإِلَّا وَرَدَ عَلَيْهِ ضَرْبُكَ فَإِنَّهُمَا لَا يَأْتِيَانِ إِلَّا مُتَصِلِينَ .
قوله : « جازَ في الثاني الاتِّصالُ والانْفصالُ » فالاتِّصالُ لا مكانه
والانْفصالُ لبعده ، وشبهه بالمتعذِّرِ لادائه إلى اجتماع ثلاث
مضمراتٍ في مثل قولك : أَعْطَيْتُكَ ، وإذا جاء متصلين فحكمهما
ما ذَكَرَ من تقديم المتكلم على أخويه وتقديم المخاطب على الغائب
تقديمًا للاهم فالاهم ، وإذا انفصل الثاني لم تراعى هذا التركيب
المذكور ؛ لأنَّ انفصالَ كالظاهر [٧٢ ظ] في الاستبداد بنفسه فلم
يُلْزَمْ فِيهِ ما لَزِمَ في المتصلِ إِلَّا أَنْ يَكُونَا غَائِبِينَ فَإِنَّ الْإِجْتِمَاعَ
فِي الثَّانِي الْإِنْفِصَالَ كَرَاهَةِ اجْتِمَاعِ الْإِلَافِ الْمُتَمَازِغَةِ وَقَدْ جَاءَ مُتَصِلًا
شاذًّا في قوله (١) :

لَضَغْمَهُمَا

١٥٩-

واستشهد بالبيت ومعناه نفسه طابت لاصابة الشدة من أجل أن
حذرين القاصدين له بالشدة أصابتهما مثلها وفي البيت إشكال ، فإنَّ
الضغم عبارة عن الشدة فإذا قُدِّرَتْ أضافتها إلى المفعول وهو
الظاهر وجب أن يكون ضميرها فاعلاً في المعنى ، ولا يستقيم

(١) هذه قطعة من بيت لمغلس بن لقيط الاسدي . وهو :
وَقَدْ جَعَلْتُ نَفْسِي تَطِيبُ لَضَغْمَةٍ

لِضَغْمَهُمَا يَقْرَعُ الْعَظْمَ نَابِهَا

من قصيدة يرثي بها أخاه أطيحا ، والضغمة : العضمة يكنى
بها عن الشدة ولذا قيل للأسد ضيغم ، الكتاب ١/ ٣٨٤ ،
الايضاح للفارسي ص ٣٤ ، الفصل ص ٦٢ ، الأشموني ١/ ١٢١ ،
العيني على الأشموني ١/ ١٢١ ، شرح التسهيل لابن مالك
١٦٧/١ ، ابن يعيش ٣/ ١٠٥ .

لوجهين : أحدهما أنها ليست من ضمائر الرفع ، والآخر أن ضمير
الفاعل لا يأتي بعد ضمير المفعول أبداً ، فالوجه أن الضغم بمعنى
الاحمالة أضيف إلى الفاعل الذي هو ضمير التشية . ثم ذكر بعد
ذلك المفعول فكأنه قال لاصابة هذين الشدة التي عبر عنها
بالضغمة أولاً .

قال : والاختيار في ضمير خبر كان وأخواتها الانفعال . وإن
كان الأول مرفوعاً ، لأن خبر كان هو خبر المبتدأ في المعنى ، فكما
أن خبر المبتدأ لا يكون إلا منفصلاً فكذلك خبر كان ، والآخر
أن كان (١) ضعف عن باب الأفعال فقصرت عن اتصال ضميرين
كما قصرت إن وأخواتها . ووجه ضعفها أن المنصوب فيها ليس
مفعولاً في المعنى ، وأيضاً فإن أكثر الناس على أنها لا دلالة لها على
الحدث .

(فصل) قوله : والضمير المستتر يكون لازماً وغير لازم إلى
آخره .

قال الشيخ : يعني بقوله اللازم أن الفاعل لا يكون إلا
مضمراً متصلاً (٢) ، ولا يكون ظاهراً ولا منفصلاً ، والدليل على أنه
لم يرد بال لزوم إلا المتصل مستكناً كان أو بارزاً أنه مثل بما
يصح أن يكون فيه بارزاً مثل افعل وتفعّل للمخاطب ؛ لأنك
تقول : أفعلوا وتفعّلوا فدل على أنه لم يرد المستكن خاصة
كما وقع في بعض النسخ . والدليل على أنه لم يرد المنفصل

(١) كان : ساقطة من ت .

(٢) متصلاً : ساقطة من و ، ش ، س ، ب .

أَنَّ جَمِيعَ أَمَثَلِهِ فِي الْإِذَازِمِ وَلَا يَسْتَقِيمُ أَنْ يَكُونَ فِيهَا الْمَنْفَصِلُ ،
وَأَيْضًا فَإِنَّهُ يُمَثَّلُ فِي غَيْرِ الْإِذَازِمِ بِالْمَنْفَصِلِ بِقَوْلِهِ : قَامَ إِلَّا هُوَ .

وقوله : « وَتَفْعُلُ لِلْمَخَاطِبِ » احْتِرَازٌ مِنْ تَفْعُلُ لِلغَائِبَةِ
فَإِنَّهُ لَا يَكُونُ إِلَّا لِأَزْمًا ، وَهُوَ يَتَكَلَّمُ فِي الْإِذَازِمِ ، وَإِنَّمَا لَمْ يَقِمْ
الْفَاعِلُ فِي هَذِهِ الْمَوَاضِعِ إِلَّا مُتَمَرِّمًا مِنْ جِهَةِ أَنَّهَا أَلْفَاظٌ مَوْضُوعَةٌ
بِقَرِينَةٍ لِأَزْمَةِ لِلْمَتَكَلِّمِ وَالْمَخَاطِبِ ، وَهُوَ مَوْضِعُ الْمَضْمَرِ ، إِلَّا تَمَرَّيَ
أَنَّ الْمَتَكَلِّمَ لَا يَقُولُ عَنْ نَفْسِهِ : إِلَّا أَنَا وَشِبْهَهُ ، وَلَا يَقُولُ لِلْمَخَاطِبَةِ
إِلَّا أَنْتَ وَشِبْهَهُ ، فَإِذَا وَقَعَ مَوْضِعُهَا غَيْرُ مَضْمَرٍ لَاحْتِلَالِ وَضْعِ بَابِ
الْمَضْمَرَاتِ . وَغَيْرُ الْإِذَازِمِ فِي مَوْضِعَيْنِ : أَحَدُهُمَا فِي فِعْلِ الْوَاحِدِ
الْغَائِبِ وَفِي الصِّفَاتِ (١) ، لِأَنَّ فِعْلَ الْوَاحِدِ الْغَائِبِ وَالصِّفَاتِ (٢)
يَكُونُ (٣) مَضْمَرًا بِقَرِينَةٍ ثَبَّتَتْ وَتَفْقَدُ ، فَإِنْ ثَبَّتَتْ وَجَسِبَ
الْأَضْمَارُ وَالْإِلَّا وَجِبَ الْأَظْهَارُ ، وَلِذَلِكَ جَاءَ الْوَجْهَانِ بِخِلَافِ
الْأَفْعَالِ الْأُولَى ، فَإِنْ قَرَأْتَهَا لِأَزْمَةٍ فَلَمْ يَقَعْ فَاعِلُهَا إِلَّا مَضْمَرًا فَلِذَلِكَ
كَانَ لِأَزْمًا . ثُمَّ وَلَمْ يَكُنْ لِأَزْمًا هَهُنَا ، وَمِنْ غَيْرِ الْإِذَازِمِ مَا يَسْتَكُنُ فِي
الصِّفَاتِ لِأَنَّ ذِكْرَ نَاهُ مِنْ أَنَّهُ كَفَعَلَ الْغَائِبِ بِاعْتِبَارِ قَرِينَةٍ يَجُوزُ الْخَلُوقُ
عَنْهَا ، فَلِذَلِكَ جَاءَ (٤) فِيهِ الْوَجْهَانِ ، فَإِذَا جَرَتْ الصِّفَةُ عَلَى غَلِيظِ
مِنْ هِيَ لَهُ جَاءَ ضَمِيرُ الْفَاعِلِ مُنْفَصِلًا ، وَلَا يَكُونُ مُتَصِلًا ، وَيَكُونُ
ذَلِكَ فِي الْأَخْبَارِ وَالصِّفَاتِ وَالْأَحْوَالِ وَالْمَوْصُولَاتِ بِأَلْفٍ وَالْإِذَازِمِ ،
فَمَثَلُ الْأَخْبَارِ قَوْلُكَ : هُنْدٌ زَيْدٌ ضَارِبَتُهُ هِيَ ، وَمَثَلُ الصِّفَاتِ
مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ضَارِبِهِ أَنَا ، وَمَثَلُ الْأَحْوَالِ رَكِبْتُ الْفَرَسَ طَارِدَهُ

- | | |
|-----|--|
| (١) | (وَفِي الصِّفَاتِ) : سَاقِطَةٌ مِنْ وَ ، ر . |
| (٢) | (الصِّفَاتُ) : سَاقِطَةٌ مِنْ ر . |
| (٣) | فِي ر : (فِيهِ) . |
| (٤) | فِي ل ، ر : (جَاءَ) وَهُوَ حَرِيفٌ . |

أنا ، ومثال الموصولات بالالف واللام زيد^(١) ، الفرس^(٢) الراكب^(٣) هو .
وله علتان : أحدهما أن أسماء الفاعلين تنقص في القوة عن الأفعال
فلا يلزم من تحمّل الأفعال ضمائر ما ليست جارية عليه مع
قوتها تحمّل هذه مع ضعفها ، والثانية أن الأفعال تتصل في
أكثرها ضيغ الضمائر التي تُعرف بها من هي له ، لأن أكثرها
بارز ، وأما أسماء الفاعلين فلا يتصل بها ضمير بارز ، وإنما يكون
مستقراً ، فلا يلزم من تحمّل الأفعال هذه الضمائر (مع وجودها
بارزة في الأكثر تحمّل أسماء الفاعلين هذه الضمائر)^(٤) مع
عدمها ، فإن قيل أسماء الفاعلين وإن لم تبرز ضمائرهما فالحروف
التي فيها تبيّن من هي له لفظاً كما تبيّن الضمائر نفسها ، فأنك
إذا قلت : ضاريان علم أنه للدشني كما يعلم بضربان وإن
اختلفت الألفان^(٥) ، وكذلك ضاريون مثل يضربون ، وإذا حصلت
الدلالة فلا فرق بين أن يكون ضميراً [٧٣ و] أو غير ضمير .
فالجواب من وجهين : أحدهما أن هذا وإن وجد في أحد الصور
فهو مفقود^(٦) في أكثرها ، ألا ترى أن ضربت وضربت وشبهها اسم
الفاعل منه ضارب وإن اختلفت الضمائر ، فقد تحقق في كثير من
الصور الدلالة في الأفعال دون الصفات . والثاني لو سلمنا أن ذلك
في كل الصفات لكنت^(٧) هذه الحروف في الصفات قرائن ، وهي
في الأفعال أنفس الضمائر فلا يلزم من الاستغناء بما دل عليه الشيء
نفسه بوضعه الاستغناء بما دل عليه بقرينة فحصل الفرق بينهما .

- | | |
|-----|--------------------------------|
| (١) | (زيد) : ساقطة من ر |
| (٢) | ما بين القوسين : ساقط من ر |
| (٣) | في ل : (الالفاظ) ، وهو تحريف |
| (٤) | في و : (مقصود) وهو تصحيح |
| (٥) | في ل : (فكنت) وهو خطأ |

(فعل) قوله : ويحفظ بين المبتدأ وخبره قبل دخول
العوامل اللفظية وبعدّها اذا كان الخبر معرفة أو مضارعاً له في
امتناع دخول حرف التعريف عليه كأفعل من كذا أحد الضمائر
المنفصلة المرفوعة الى آخره .

قال الشيخ : شرط هذا الباب ما ذكره من الشروط ^(١) ، وشرط
أن يكون الخبر معرفة ، لأنّه لا يقع اللبس إلا اذا كان
[الخبر] ^(٢) معرفة ؛ لأنّه اذا قال : زيد منطلق لا يلبس بأنّه
نعت ، ولم يشترط في المبتدأ أن يكون معرفة ، لأنّه لا يكون إلا
معرفة ، وما يقع نكرة بتأويل لا يقع خبره معرفة . وقد قدّم
الخبر بالتعريف فعلم أنّه مخصوص بأن يكون المبتدأ معرفة .
وقوله : في امتناع دخول حرف التعريف عليه كأفعل من كذا ،
إنّما عني ^(٣) أفعل من كذا فلذلك مثله به ، فعلى هذا لا يجوز
أن تقول : زيد هو غلام رجل ، وإن كان ممثلاً دخول حرف
التعريف عليه والفرق بينهما أن أفعل من كذا يشبه المعرفة
شبهاً قوياً من حيث المنع حتى أن معنى قولك : أفضل من كذا ،
الأفضل باعتبار أفضلية مبهودة ، ولذلك قام مقامه ، وليس غلام
رجل كذلك ، فأنّه إنّما امتنع دخول التعريف عليه من جهة أن
الإضافة قد تكون للتعريف ، واللام للتعريف فكثيره الجمع بينهما
بخلاف أفضل منك . قال ^(٤) : وهذه الضمائر لا تخلو إنّما أن

-
- (١) انظر الكتاب ٢٩٤/١ ، ٣٥٩ ، الانصاف ٧٠٦/٢ ، ٧٠٧ .
(٢) (الخبر) : ساقطة من ل ، ت ، الاصل .
(٣) في ل : (يعنى) ، وهو تحريف .
(٤) التول للشارح .

يكون لها موضع من الاعراب أو لا^(١) > و <^(٢) باطل ألا يكون لها موضع من الاعراب^(٣) ، لأنها كلها في التركيبات لها موضع من الاعراب ، فتعين أن يكون لها موضع من الاعراب ، فإذا كان لها موضع فلا يخلو من أن يكون رفعاً أو نصباً أو جرّاً ، ولا عامل للواحد منها ، وإنما قلنا : إن لها موضعاً من الاعراب ، لأنها مضمرة فتجري على قياس باب المضمرات ، أمّا النصب والجر فغير مستقيم ، لأن لفظه لفظ المرفوع ، (وأما الرفع فلا يستقيم لأن عوامل الرفع اللفظية كلها متفية ، والعامل المعنوي لا يصح ؛ لأنه لو كان مبدأ للرفع بعده ، وأنت تقول : كان زيد هو المطلق^(٤) ، ولا يستقيم أن يكون حرفاً ، لأن الحروف تلزم طريقة واحدة ، وهذا يتغير باعتبار من هو له بالتكلم والنية والخطاب والافراد والشيء والجمع والتذكير والتأنيث ، وهذه أحكام الضمائر ، فدل على أنه ليس من قيل الحروف . وقد أُجيب عن ذلك بأن تغيره لا يمنع حرفيته^(٥) ، بدليل تغير الحرف (في أولئك ، ألا ترى أنك تقول : أولئك وأولئك وهو حرف باتفاق . وأُجيب عنه بأن حرف الخطاب يتغير باعتبار المخاطب ، وهذا يتغير باعتبار المضمرات . وأُعذر عنه بأن مثله قد جاء في إياه وإياها وإياك وإياهما في الخطاب وغير الخطاب ، وهي حروف على المذهب الصحيح^(٦) . وأُجيب عنه بأن هذه

- (١) رأى البصريين ليس لها موضع من الاعراب . الانصاف ٧٠٦/٢ .
 (٢) (و) : زيادة للسياق .
 (٣) هذا رأى الكوفيين . الانصاف ٧٠٦/٢ .
 (٤) ما بين القوسين : ساقط من ت .
 (٥) هذا دليل البصريين . الانصاف ٧٠٧/٢ .
 (٦) ما بين القوسين : ساقط من ت .

على المذهب إنما جيء بها حروفاً ليُبينَ صاحبَ المضمر الذي هو
إيّا، وأمّا حرفُ جيءَ به غيرُ مبيّنٍ مختلفٍ كاختلافِ الضمائرِ
فليسَ بمُهودٍ في اللغة . فلصحيحُ اذنُ أنّها ضمائرٌ وموضعها على
حسبِ ما قبلها توكيذاً ، فإنْ كانَ مرفوعاً فهو واضحٌ ، وإنْ كانَ
منصوباً كانَ اللفظُ المرفوعُ واقعاً ، وقعَ المنصوبُ ولا يبعدُ أنْ يؤكّدَ
المنصوبُ بالضمائرِ المرفوعةِ بديلٍ قولهم : ضربتني أنا وضربتنا نحنُ .

وقوله : « وتدخلُ عليه لامُ الابتداء » فيه تسامحٌ ، لأنَّ
الاصطلاحَ في هذه اللامِ أنْ تُسمّى الفارقةُ ، لأنّها تفرّقُ بينَ أنْ
المخففةِ والنافيةِ ، وكنّهُ سمّاها لامُ الابتداء ، وإنْ كنتَ لازمةً
فارقةً نظراً الى أصلها ؛ لأنَّ أصلها الابتداءُ وتسميةُ أهلِ البصرةَ له
فصلاً^(١) أقربُ الى الاصطلاحِ [٧٣ ظ] في أكثرِ الالفاظِ ، ولما كانَ
المعنى في هذه الالفاظِ الفصلَ كنَّ تسميتها فعلاً أوّلى من تسميةِ
الكوفيينَ لها^(٢) ، عاداً^(٣) ، نظراً الى أنَّ السامعَ أو المتكلمَ أو هما
جميعاً يعتمدانِ بها على الفصلِ بينَ الصفةِ والخبرِ فسمّوها باسمِ
ما يلزمها ويؤدي الى معناها فكانتُ تسميةُ البصريينَ أظهرَ .

(فصل) قوله : ويقدمونَ قبلَ الجملةِ ضميراً يُسمّى ضميرَ
الشأنِ والقصةِ وهو المجهولُ عندَ الكوفيينَ^(٤) .

قالَ الشيخُ : وتسميةُ البصريينَ أقربُ لأنّهم سمّوهُ باعتبارِ
معناه ، لأنَّ معناه الشأنُ والقصةُ^(٥) ، والكوفيونَ لا يخالفونَ في أنْ

(١) انظر الانصاف ٧٠٦/٢ .

(٢) (لها) : ساقطة من ل .

(٣) الانصاف ٧٠٦/٢ .

(٤) والكوفي يسميه ضمير المجهول المغني ٤٩٠/٢ .

(٥) سيبويه سماه ضمير الحديث ٣٠٠/١ .

معناه ذلك ، وإنما سموه باسم آخر ملازم ، وهو كونه عائداً على غير المذكور أولاً ، ولكن على ما يفسره ثانياً قسميته بسم معناه أوّل ، ولا يخالف البصريون في أنّه جهول (ولا يخالف الكوفيون في أنّه يُفسّر بالجملة ، وإنما وقع أولاً ؛ لأنه لو وقع آخرأ عاد على ما تقدّم ولم يحتاج إلى تفسير فيخرج عما نحن فيه ولا يكون إلا في الموضع الذي تقع فيه الجملة) (١) ، لأن شرطه أن يُفسّر بالجملة ، وإنما وضعه ليحفظوا القصة المذكورة بعده ، لأنّ الشيء إذا ذكرَ بهما ثمّ فسّر كان أوقع في النفس من وقوعه مفصلاً أولاً ، (وإنما لم يأتوا بالشأن الذي هو المظهر موضع المظهر ، لأنّ المضمّر أبهم من المظهر) (٢) ، ويكون متصلاً ومنفصلاً فالمنفصل يجب أن يكون مرفوعاً بالابتداء غائباً . أمّا كونه غائباً فواضح ، وأمّا كونه مرفوعاً فالأنّ لو كان منصوباً أو مرفوعاً بغير الابتداء لم يكن بدّ من عامل ، فلو كان له عامل لوجب اتصاله فيخرج عن الانفصال ، فاذن لا يكون إلا منفصلاً عند عدم العوامل ، وإذا عُدّت العوامل وجب الرفع على الابتداء ، ويكون متصلاً في كل موضع كان ثمّ عامل في الجملة ، والعامل لا يخلو إمّا أن يكون ناصباً أو رافعاً ، فإن كان ناصباً وجب أن يكون متصلاً بارزاً ، أمّا اتصاله فلتقدم عامل اتصال به ، وأمّا بروزه فإن ضمائر النصب لا تكون إلا بارزة ، كقولك : أنّه زيد قائم ، ولا يجوز في سعة الكلام أن زيدا قائم ، لأنّه ضمير منصوب فلا يجوز أن يستتر ، وليس الموضع موضع حذف فيحذف ، وقد جاء في الشعر محذوفاً لا مستتراً لأنّ الحرف لا يستتر فيه [شيء] (٣) ،

(١) في ل : يختلف عما موجود بين القوسين ، وهو (باعتبار

المعنى وإنما الخلاف فيما هو لقب وهو اختلاف لفظي ، وهذا

الضمير لا يكون إلا أول الكلام) .

(٢) ما بين القوسين : ساقط من ل ، ت .

(٣) (شيء) : زيادة عن س .

وفرق بين المحذوف والمستتر ، فإذا كان العامل رافعاً وجب أن يكون مستتراً لأنه ضمير مرفوع مفرد فيجب أن يكون مستتراً قياساً على سائر الضمائر مثله ، فقول : كان زيد منطلقاً فلو أبرزته لم يجز ، لأن الضمير المستتر لا يظهر^(١) ، ويكون مؤثراً إذا كان في الكلام مؤنث ، وكأنهم قصدوا إلى المناسبة وإلا فلعنى سواءً مذكراً كان أو مؤنثاً ، قال الله تعالى : { فَأَنهَآ لَا تَعْلَمُ الْآبُصَارُ وَلَكِنْ تَعْمَى الْقُلُوبُ الَّتِي فِي الصُّدُورِ }^(٢) ، وقال : { أَوْ لَمْ تَكُنْ لَهُمْ آيَةٌ }^(٣) ، على قراءة ابن عامر ، أمّا على قراءة الجماعة^(٤) فليس من هذا الفصل أصلاً ؛ لأن آية خبرها ، وإن يعلمه اسمها ، وليس أيضاً من الحكم آخراً وهو التأنيث (لأنّ قراءتهم بالياء ، ولا تتجتم قراءة ابن عامر على هذا التأويل^(٥) ، بل يجوز أن يكون التأنيث^(٦) لأجل آية ، ويكون الخبر لهم لا أن يعلمه لئلا يؤدي إلى أن يكون الاسم نكرة والخبر معرفة ، ويكون أن يعلمه بدلاً من آية أو مستأنفاً خبر مبتدأ

-
- (١) في ر : (قوله) .
 (٢) سورة الحج الآية : ٤٦ .
 (٣) سورة الشعراء الآية : ١٩٧ .
 (٤) قرأ ابن عامر (تَكُنْ) بالتاء من فوق و (آيَةٌ) بالرفع فاعل تَكُنْ ، على أنها تامة ، ولهم متعلق بها ، وإن يعلمه بدل من آية أو خبر محذوف أي أو لم يحدث لهم آية علم علماء بنى إسرائيل ، فإن كانت ناقصة فاسمها ضمير القصة ، وآية خبر مقدم ، وإن يعلمه مبتدأ مؤخر والجملة خبر تَكُنْ ، أولهم خبر مقدم وآية مبتدأ مؤخر والجملة خبر تَكُنْ ، وإن يعلمه إما بدل من آية أو خبر مضمّر أي هي ان يعلمه ، والتأنيث للفظ القصة أو الآية ، والباقون بقاء التذكير ونصب آية وإن يعلمه اسمها وآية خبرها اتحاف فضلاء البشر ص ٣٤٤ .
 (٥) في ب : (لآئته) .
 (٦) ما بين القوسين : ساقط من ر .

محذوف على جهة التفسير ، لأنَّ التقدير هو أن يعلمه ، وإنَّما حمل التحويون قراءة ابن عامر على هذا الوجه لما يلزمهم من تعسف ما في أن يعلمه ، ولأنَّهم في حمالة بين بعيد وتعذر ، أمَّا المتعذر فهو أن يكون خبراً ، وأمَّا البعيد فهو أن يكون بدلاً أو تفسيراً ، ومثل هذا الابدال قليل والاضمار والتفسير على خلاف القياس ، وقوله تعالى : { كَادَ يَزِيغُ } ^(١) الى آخره لا يستقيم ^(٢) أن يكون من باب قام وقعد الزيدان ، لأنَّك إن جعلت قلوب فاعلاً لتزيغ وجب أن يكون في كاد ضمير القلوب ، وضمير القلوب في كاد وشبهه لا يكون إلا إمَّا مستتراً بالناء وإمَّا بارزاً بالنون ، فكان يجب أن يكون كادت أو كدن ، وإن جعلت قلوب فاعلاً لكاد كنت مؤخراً لاسمها عن خبرها وهو خلاف وضعها فوجب أن يكون في كاد ضمير الشأن والجملة بعده مفسرة له .

(فصل) قوله : والضمير في قولهم : ربَّه رجلاً الى آخره .

قول الشيخ : اختلف الناس في هذا الضمير ، فالبصريون يفرّدونه في جميع وجوهه فيقولون : ربَّه رجلاً وربَّه امرأة ^(٣) ، والكوفيون يقولون : ربَّه رجلاً وربَّها امرأة [وربَّهما رجلين] ^(٤) ،

-
- (١) سورة التوبة الآية ١١٧ . وتكملة الآية :
(قُلُوبٌ فَرِيقٍ مِّنْهُمْ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ إِنَّهُ بِهِمْ رَؤُوفٌ رَّحِيمٌ) .
- (٢) قرأ حفص وحمزة بالياء على التذكير ، والباقون بالتانيث .
اتحاف فضلاء البشر ص ٢٤٥ .
- (٣) انظر شرح الكافية لابن الحاجب ص ١٢٠ ، المقرب ١/٢٠٠ .
- (٤) (وربَّهما رجلين) زيادة عن ل .

وربهم رجالاً^(١) ، ومذهب أهل البصرة هو الجاري على القياس [٧٤ و] ؛ لأنه مضمّر مبهم فيجب أن يتحدّ في جميع وجوهه قياساً على الضمير في نعم ، وبيان أنه مبهم هو إن وضع ربّ ألا تدخل إلا على النكرات فوجب أن يكون هذا الضمير مبهماً لئلا يؤدي الى فوات وضعها وإذا وجب أن يكون مبهماً وجب أن يكون مفرداً على ما تقرر في نعم ، والكوفيون إنّما أن يقولوا : ليس بمبهم فيخافوا وضع ربّ ، وإمّا أن يقولوا : هو مبهم فيخالفوا وضع المبهمات ، فاذن المذهب ما صار إليه البصريون ، وإنّما لم يوصف لأمرين : أحدهما أن الصفة إنّما تكون بعد معرفة الذات ، والذات مبهمة^(٢) فوجب تفسيرها بما يدل عليها ثم تكون الصفة لذلك التفسير فيحصل المقصود من الصفة بوصف التفسير ، والثاني إنه لما كان صورته صورة الضمائر حمل على الضمائر في أنّها لا توصف وإن لم يكن فيه عين المانع من الصفة في المضمّر ، لأن الشيء قد يحمل على غيره لشبه غير المعنى الذي كان من أجله الحكم الأصلي ، وبما له أن العرب تقول : أكرم وأصله أأكرم ، هذا معلوم وعلته واضحة فحذفوا الهمزة الثانية كراهة^(٣) اجتماع الهمزتين ، ثم أجروا يكرم وتكرم ونكرم مجرى أكرم في ذلك الحكم وهو حذف الهمزة ، وإن لم تكن فيه تلك العلة وهو اجتماع الهمزتين ، ولكنهم أجروه مجراه لشبه آخر وهو كونه فعلاً مضارعاً مثله .

(١) وجوز الكوفيون مطابقة الضمير لفظاً نحو ربها امرأة وربهما رجلين حاشية الصبان على الأشموني ٢٠٨/٢ .

(٢) في س : (مبهم) ، وهو خطأ .

(٣) في ل : (ولعله) ، وما اثبتناه اصح .

(فصل) قوله : واذا كُنِيَ عن الاسم الواقع بعد لولا وعسى

الى آخره .

قال الشيخ : القياس ' أن تأتي الضمائر فيها على قياس الضمائر وهو أن يقع بعد لولا الضمير المنفصل المرفوع وبعد عسى الضمير المتصل المرفوع ، وقد روى الثقات عن العرب وقوع صور الضمائر المجرورة بعد لولا وصور الضمائر المنصوبة بعد عسى ، واختلف في توجيه هذا المذهب القليل عن العرب ، فقال سيبويه : الضمائر بعد لولا مجرورة وبعد عسى منصوبة ^(١) ، ولولا مع المضمر في هذه اللغة الضعيفة حرف جر ، وعسى مع المضمر في هذه اللغة حرف نصب ، وقال الاخفش : لولا وعسى على ما كانا [عليه] ^(٢) في المضمر بعد لولا ، وإن كان صورته صورة الجر في موضع الرفع إلا أنه حمّل المرفوع على المجرور ^(٣) ، والضمير بعد عسى في موضع رفع إلا أنه حمّل المرفوع على المنصوب ، وحجة سيبويه أنه يقول : هذه المسائل إما أن تكون التغير (فيها في الكلمة الواقعة قبلها ، أو فيها نفسها باطل أن يكون التغير) ^(٤) فيها نفسها فوجب أن يكون التغير فيما قبلها ، وبأن أنه لا ينبغي أن يكون التغير فيها نفسها إننا إذا جعلناها متغيرة كنت تغيرات كثيرة تبلغ الى اثني عشر تغيراً ، وإذا جعلنا التغير فيما قبلها كان تغيراً واحداً تقديراً ، وذكر لدن ثانياً بتغير العوامل • وحجة الاخفش أنه يقول : الاول أن يكون التغير فيها ، لأن تغير ما قبلها لا يعرف إلا في

(١) انظر الكتاب ٣٨٨/١ •

(٢) (عليه) : زيادة عن ل •

(٣) انظر المقتضب ٧٣/٣ ، الانصاف ٦٨٧/٢ •

(٤) ما بين القوسين : ساقط من ر •

مثل لَدَنْ ، وتغيرُها نفسها لا يكادُ يُنحصرُ كَتَاكِيدِ المنصوباتِ
 والمجروراتِ بالرفوعاتِ ، ووقوعُ ^(١) المرفوعِ موقعُ المجرورِ في
 قولهم : ما أنا كَأَنْتَ ، ووقوعُ المنصوبِ وعلاوةُ نصبه الكسرةُ ،
 ووقوعُ المخفوضِ وعلامةُ خفضه الفتحَةُ ، وكانَ تقديرُ ما كثرتُ
 أمثالهُ في كلامِ العربِ أولى من تقديرِ ما لم تكثُرْ ، وليسَ ما ذهبَ
 إليه بقويٌّ ، أمّا قياسهُ على ما أنا كَأَنْتَ فضعيفٌ لثمة استعماله
 وشذوذه بخلافِ ما حملَ عليه سيويه فإنّه كثيرٌ ، وأمّا وقوعُ
 المرفوعِ وموقعِ المجرورِ في قولهم : مرت بك أنتَ فضعيفٌ
 لأمرين : أحدهما أنّه لم يقعْ موقعُ ضميرِ آخرِ إذْ لا ضميرٌ
 منفصلٌ للجرِّ . والآخرُ أنّه وضعُ ضرورةٍ إذْ لا يمكنُ إلا
 كذلك . وأمّا وقوعُ المرفوعِ موقعِ المنصوبِ فليفرقوا بين التأكيدِ
 وبين البدلِ فاذا قالوا : ضربتهُ إيَّاهُ كانتْ بدلاً واذا قالوا : ضربتهُ
 هو كُنْ تأكيداً فصارَ إنّما وقعَ هذا الموقعُ ضرورةً للفرقِ بين البدلِ
 والتأكيدِ ، فبقي قولُ سيويه سالماً .

(فصل) قوله : وتعمدُ ياءُ المتكلمِ إذا اتصلتْ بالفعلِ بنونِ
 قبلها صوتاً له من أخِي الجرِّ .

قال النسيخُ : الحروفُ المحمولةُ على الفعلِ في دخولِ نونِ
 الوقايةِ عليها تقسمُ الى ثلاثة أقسامٍ : قسمٌ يستوي فيه الأمران وهو
 كلُّ كلمةٍ كانَ في آخرِها حرفٌ مشددٌ وهي إنّ ، وكانَ ، ولكنَّ ،
 وأمّا علّةُ الإثباتِ فلشبهها بالفعلِ وأمّا علّةُ الحذفِ فلاجتماعِ النوناتِ
 فيما ليسَ بفعلٍ ، وأمّا الموضعُ الذي الحذفُ فيه أولى فهو لَمَلْ

(١) في ل : (وقوعه) ، وهو خطأ .

وعلته تنزل اللام منزلة النون [٧٤ ظ] في قرب مخرجها مع لام أخرى قبل العين فلما كثرت التماثلات مع المتقاربات كان الحذف أولى ، وعلته أخرى وهو كون الحرف على أربعة أحرف بخلاف إن فإنه على ثلاثة أحرف فلما طال هذا بالنون كان الحذف أحسن ولما لم تطل إن بالحروف استوى الأمران ، وإن أوردت لكن وكأن فلجواب إن كان هي كاف التشبيه دخلت على (أن) فبقيت (أن) على أصليتها في استواء الأمرين ، وأما (لكن) فأصلها (لكن إن) فحقت ، والدليل عليه قوله (١) :

وَلَكِنِّي مِنْ حُبِّهَا لَعَمِيْدٌ

-١٦٠-

واللام لا تدخل الا مع (إن) فبقيت بعد تخفيفها بالنقل والادغام على ما كانت عليه في جواز الانيات والحذف على السواء ، وإن أوردت (لكن) على العلة الاولى . فالجواب أن هذه كلمتان كما قلنا ههنا ، وأما الموضع الذي الاحسن فيه ، لانيات فهو (ليت) وعلته مثبتة بالفعل ولم يعرض مانع من الانيات ، وقد جاء حذفها شاذاً نظراً الى أنها ليست بفعل ، وقد فعلوا ذلك في الكلمات المنيات على السكون عند إدخالها على المتكلم صوتاً لها من الكسر ، وإذا كانوا قد صانوا الفعل القابل للتحريك والاعراب عن الكسر فلأن يصونوا الحرف المني على السكون عن الكسر من باب الاولى فيقولون :

(١) البيت لم يعرف قائله وصدره : (يَلْمُوْنِي فِي حُبِّ لَيْلَى عَوَاذِي) ورواية الفراء (لَكَمِيْدٌ) وكذلك الانصاف والصحاح ، والكمد : الحزن ، والعميد : من عمده المرض اي افدحه ، الانصاف ٢٠٩/١ ، معاني القرآن ٤٦٦/١ ، ابن يعيش ٦٤/٨ ، المغني ٢٣٣/١ ، الاشموني ٢٨٠/١ ، ابن عقيل ٣١٠/١ ، الصحاح ٢١٩٧/٦ مادة (لكن) ، الخزائن ٣٤٣/٤ .

مِنْنِي وَعَنْنِي إِلَى آخِرِ مَا ذَكَرُوهُ ، وَيَقُولُونَ : حَسْبِي ، لِأَنَّهُ لَيْسَ
مَبْنِيًّا وَهُوَ بِمِثَابَةِ قَوْلِكَ : ثَوْبِي ، وَقَالُوا : قَدِي شَذَاذٌ تَشْبِيهُاً لَهُ ' بِحَسْبِي ' ،
لِأَنَّهُ ' بِمَعْنَاهُ ' وَلَمْ يَفْعَلُوا ذَلِكَ فِي إِلَيَّ وَعَلَيَّ وَلَدِي ' ؛ لِأَنَّهَا تَقَابُ
الْأَلِفُ فِيهَا يَاءٌ فَتَجْتَمِعُ مَعَ يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ فَتَدْغَمُ وَهِيَ سَاكِنَةٌ فَقَدْ
أُضْمِتْ فِيهِ الْكُسْرَةُ فَلَا حَاجَةَ إِلَى النُّونِ •

أَسْمَاءُ الْأَشْوَادِ

قَالَ الشَّيْخُ : هِيَ كُلُّ اسْمٍ وَضِعَ لِشَيْءٍ إِلَيْهِ وَبَدَأُوا لَهَا
بِاعْتِبَارِ التَّقْسِيمِ الْعَقْلِيِّ سِتَّةً ، لِأَنَّ الْمَشَارَ إِلَى لَا يَخْلُو مِنْ أَنْ يَكُونَ
مُفْرَدًا أَوْ مُثْنًى أَوْ مُجْمُوعًا ، وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهَا لَا يَخْلُو مِنْ أَنْ يَكُونَ
مَذْكَرًا أَوْ مَوْثَنًا إِلَّا أَنَّهُمْ وَضَعُوا لِلْأَتْنَيْنِ مِنْهَا لَفْظًا مُشْتَرَكًا ، وَهَؤُلَاءِ
لِلْجَمَاعَةِ الْمَذْكَورِينَ وَالْمَوْثَنِينَ بَقِيَ أَرْبَعَةٌ وَضَعُوا لِوَاحِدٍ مِنْهَا أَلْفَاظًا
مُتَرَادِفَةً ، وَهُوَ الْوَاحِدُ الْمَوْثَنُ ، وَالْفَاظَةُ ذِي وَتَا وَتِي وَتِهْ وَذِهْ
وَته (١) وَذِهْ (٢) بَقِيَ ثَلَاثَةٌ وَضَعُوا لِكُلِّ وَاحِدٍ لَفْظًا نَحْوًا ، وَهُوَ ذَا
لِلوَاحِدِ الْمَذْكَرِ وَذَانِ لِلْأَتْنَيْنِ الْمَذْكَرَيْنِ وَتَانِ لِلْأَتْنَيْنِ الْمَوْثَنَيْنِ ، وَهِيَ
مَبْنِيَّةٌ كُلُّهَا عِنْدَ الْمُحَقِّقِينَ لِأَحْتِيَاجِهَا إِلَى مَعْنَى الْأَشْوَادِ كَأَحْتِيَاجِ الْمُضْمَرِ
إِلَى الْمُتَكَلِّمِ وَالْخَطَابِ وَتَقَدَّمَ الذَّكَرُ ، وَقَالَ بَعْضُ النَّاسِ : إِنَّ الْمُنْثَى
مَعْرَبٌ وَذَلِكَ أَنََّّهُ قَدْ اخْتَلَفَ آخِرُهُ لِاخْتِلَافِ الْعَوَامِلِ فَوُجِبَ أَنْ
يَكُونَ مَعْرَبًا قِيَاسًا عَلَى سَائِرِ الْمَبْنِيَّاتِ • وَأُجِيبَ عَنْ ذَلِكَ بِأَوْجِهِ :
أَحَدُهَا أَنَّ الدَّلِيلَ قَائِمٌ عَلَى وَجوبِ الْبِنَاءِ فِيهَا كُلُّهَا فَوُجِبَ الْحُكْمُ

(١) تِهْ ، وَذِهْ (: سَاقِطَةٌ مِنْ وَ ، ش •

(٢) فِي ل : ذَكَرَ كَلَامًا لَا يَظْهَرُ أَنَّهُ مِنْ كَلَامِ الشَّيْخِ بِمَقْدَارِ ثَلَاثَةِ
أَسْطُر •

عليها كلها بالبناء ، وتأويل ' هذا مشكل' ^(١) ووجهه ' أن' نقول : لو كانت على قياس المنى لوجب أن تكون الفها منقلبة كما تقلب ' ألث' عصا ورحى ولما لم تقلب ' دل' على أنها صيغة ' موضوعة' للمشار إليه ^(٢) ، المرفوع والمنصوب ' أخرى كما وضعوا إيثاك' للمنصوب في المنصوبات وأنت' للمرفوع ولكن لما كان ثم تغير لجميع الصيغة وضع أمره' ولما كان ههنا تغييراً لبعض الصيغة أشكل أمره' ، ولا فرق في التحقيق في تغير الصيغة بين أن يكون تغييراً للجميع أو تغييراً للبعض . الوجه الآخر أنها تشدد ' نونها' ^(٣) حكماً لو كانت نون' التثنية لم تشدد ' نونها' إذ لا يجوز أن يقال رجلان في رفع رجلان بالتشديد هذا كله على لغة من قال : هذان في الرفع وهذين في النصب والجبر' ، وأما من قال : هذان في الأحوال كلها فلا أشكال فيه أنه ' مبني' ، وإنما لم يحد أسماء الإشارة استغناءً عنها باسمها ، فإن الإشارة هي التي تميزه عن غيره .

قوله : ويلحق حرف الخطاب بآخرها .

قال النخعي : كاف الخطاب لغير من تشير إليه وتغيرها على حسب من مخاطب' ، وألفاظها خمسة وقد تقدم أن الفاظ الإشارة خمسة فيكون خمسة وعشرين لفظاً ، تقول من ذا ذاك ذاك ذاكما ذاكم ذاكن فهذه خمسة مع ذا إذا كان المشار إليه مفرداً مذكراً ويجري مع البواقي على هذا المثال .

(٣) (إليه) : ساقطة من ل

(١) (حكماً) : ساقطة من ل ، ت

(٢) في ل ، س ، ب : (المشكل) ، وهو تحريف .

الموصلات

قال صاحب الكتاب : الذي للمذكر إلى آخره .

قال الشيخ : الموصلات من جملة المبنيات وعلة بنائها واضحة ، وهو احتياجها إلى ما يكتمها كاحتياج الحرف إلى متعلقه ، والكلام في المثني فيمن قال : اللذان واللذين واللتان والتين في اللغة الفصيحة كالكلام في هذين وهذان [٥٧ و] في الاعراب والبناء ، وكذلك الكلام في الذين فيمن قال اللذين واللذين وهي اللغة القليلة ، ثم ذكر اللغات ثم عدد ذكر الموصلات من حيث الجملة (ثم ذكرها مفصلة) وابتدأ : بالذي ، لأنها أصل لكثرة استعمالها ، ثم ذكر الموصول من حيث الجملة ^(١) ، فقال : وهو ما لا بد له في تمامه اسماً من جملة ومن ضمير ، فهذا ينبغي أن يكون أولاً ، لأنه حد الموصول ، والتفصيل ينبغي أن يكون بعده ، وإنما احتاج إلى جملة ، لأنه وضع ليتوصل به إلى تصدير الجملة المقدرة نكرة معرفة ، فهو مع الجملة بمثابة الالف واللام مع المفرد ، فثبت أنه لا بد له من جملة ، وإنما احتاج إلى ضمير يرجع إليه ليحصل ربطاً بينه وبينه .

ثم قال : « واسم الفاعل في الضارب في معنى الفعل إلى آخره ، أورده اعتراضاً على قوله : لا بد له من جملة ، والضارب ليس مع الالف واللام جملة . فأجاب بأنه في معنى الجملة ، وإنما وقع مفرداً لارادة المشاكلة بين هذه الالف واللام وبين ^(٢) الالف واللام .

(١) ما بين القوسين : ساقط من ر .

(٢) (بين) : ساقطة من ر .

التي للتعريف في قولك : الرجل ، فسبكوا من الجملة اسم فاعل
ليوفروا على الألف واللام ما يقتضيه من المفرد ، والمعنى على
ما كان عليه وكان فيه وفاء بالغرضين :

وقوله : وقد حذف الراجع كما ذكرنا •

قال الشيخ : يعني في فعل (١) ، وحذف المفعول به كثير ، لأنه
ذكر ، ثم أن الضمير المفعول العائد على الموصول يجوز
حذفه ، كقوله تعالى : { الله يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَن يَشَاءُ
وَيُقْدِرُ } (٢) • أمّا إذا لم يكن مفعولاً فحذفه ضعيف ، وإنما
ضعف إذا لم يكن مفعولاً ، لأنه يكون أحد جزئي الجملة في
غير الجر ، وفي الجر يلزم من حذفه حذف الجار فيؤدي إلى
الاختلال ، والحذف أكثر بخلاف المفعول فإنه فضله مفرد •

قوله : وحق الجملة التي يوصل بها أن تكون معلومة
للمخاطب •

قال الشيخ : هذا قياس الصفات كلها ، لأن الصفة لم يثبت
بها ليعلم المخاطب بشيء يجهله بخلاف الأخبار ، وقد تبين أن الذي
يجعله صفة فلا بد أن يكون معلوماً كالصفات كلها • ثم قال :
وحذفوه رأساً واجتزوا عنه بالحرف المتلبس به وهو لام التعريف
وفيه نظر ، لأن الذي بكماها للتعريف ، لأن الألف واللام على
انفرادها للتعريف ، وقد صرح بذلك في قوله : « والذي وضع

(١) أي : في فصل من فصول مفصل الزمخشري •

(٢) سورة الرعد الآية : ٢٦ •

وصلة ، ، فكيف تكون' الذي يكماها وصلته' للتعريف ، وتكون'
 الالف' واللام' وحدها للتعريف ، وانما جاء الوهم' من أن' هذا الاسم
 يفيد' التعريف كما يفيد' الالف' واللام' ، وحكم' انها حكم' الف
 لام' التعريف وعند حذف' الذال' نسب' الجملة' فتصير' مفرداً فلما
 حكم' بحذف' الذال' منها راعا ولفظها لفظ' التعريف ومعناها^(١) معنى
 التعريف ، والداخله' عليه اسم' مفرد' كالداخل' عليه حرف' التعريف
 حكم' بأنه' حرف' تعريف ، والاولى' أن' يقال' الالف' واللام'
 في قولك- : الضارب' حرف' التعريف بمعنى' الذي ، لا أنه' كان' الذي
 فحذف' ذاله' وياؤه' وبقي حرف'^(٢) تعريفه ، لأن' الذي يكماها
 لا ينفصل' بل' بجملة' للتعريف .

وقوله' : « مستشهداً بقوله تعالى : { وَخَضْتُمْ كَالَّذِي
 خَاضُوا } »^(٣) ، إن' جعل' الضمير' الفاعل' عائداً على الذي ، فهو
 كما ذ' كبر' من أن' الذي بمعنى' الذين ، ويكون' المنى' وخضتم' مشبهين
 الذين خاضوا ، أو خوضاً مثل' خوض' الذين خاضوا ، فيكون' علي
 هذا التقدير' مصدرأ' وعلى التقدير' الاول' حالاً ، وإن' جعلنا الضمير'
 العائد' على الذي ضمير' مفعول' محذوف' وجب' أن' يكون' الذي علي
 بابه' ويكون' التقدير' وخضتم' خوضاً مثل' الخوض' الذي خاضوه
 فيكون' مصدرأ' لا غير' .

(فصل) قوله' : ومجال' الذي في باب' الاخبار' أوسع' من مجال'
 اللام' التي بمعناه' .

(١) معنى

(٢)

(٣)

(١) في و : (معناه) ، وهو تعريف

(٢) (حرف) : ساقطة من ر

(٣) سورة التوبة الآية : ٦٩

قال الشيخ : فائدة الاخبار في هذا الباب أن تعلم اذا علمت نسبة حكم الى مبهم أو منسوباً نسب اليه حكم مبهم كيف يجبر عنه بالاسم الذي تقصد به تبين ذلك المبهم ؟ فيجب أن تصدر الجملة بالذي وما شاكلها ، لأنه مبهم عندك لم تعلم غير نفسه أو منسوبة المذكور في الصلة فيصير الجميع مبتدأ ، ويجب أن يكون موضع ذلك الاسم ضمير يرجع الى الذي ، ولا بد منه لأنك في المعنى إنما ذكرت الجملة منسوبة الى مبهم نسب اليه أو نسب هو لتعرفه ، فلو لم تذكره لبقت (١) النسبة الى غير منسوب ، والمنسوب من غير نسبة فيختل المقصود ، ولهذا المعنى احتاج الموصول الى صلة ، لأن وضعه أن ضمير الجملة بهذه المثابة المذكورة فاذا عرفت المقصود من وضع الباب في المعنى ، فائماً قالوا : فيه اخبار [٧٥ ظ] عن الاسم الذي تذكره آخراً من جهة أنه أوضح من الاول لما ذكر من إبهام الاول وهو هو في المعنى ، فنسب الخبر الى ما هو الاوضح لما كانا شي واحد ، وكان القياس أن يقال كيف يجبر بكذا ؟ ، وإنما جرى على ما ذكرت لك من أنه يكون أولاً مبهماً وهو في المعنى زيد مثلاً ، فيقال كيف تجبر عن هذا الذي هو زيد ؟ ثم كثر حتى قالوا : كيف تجبر عن زيد ؟ وذكر صاحب الكتاب الطريق في الاخبار متضمناً ذكر الموانع ، فقال : « إن تصدر الجملة بالموصول ، فعلم أن كل موضع لا يصلح (٢) أن (٣) يصدر الموصول (٤) فيه لا يصلح الاخبار عنه (٥) » ثم قال : وتزحلق الاسم الى عجزها فعلم أن كل

(١) في و : (لبقى) ، وهو خطأ .

(٢) في و : (لا يصلح) ، وما اثبتناه احسن .

(٣) (أن يصدر) : ساقطة من و .

(٤) في س : (الجملة) .

(٥) (عنه) : ساقطة من ر .

ما لا يصح تأخيرهُ لا يصح فيه الاخبار ثم قال : واضعاً مكانهُ ضميراً عائداً الى الموصول فعلم أن ما لا يصح إضمارهُ ولا يصح وضع ضميره مكانهُ لا يصح الاخبار عنه ، فامتنع الاخبار عن ضمير الشأن لعدم جواز تأخيرهِ ، وامتنع تقديم الذي عليه وامتنع الاخبار عن كل ضمير يعود على المبتدأ ، لأنك تؤخرهُ وتجعل مكانهُ ضميراً عائداً الى الموصول فيبقى المبتدأ بلا عائد فيتمذر تأخيرهُ في المعنى .

وقوله : « لأنها اذا عادت الى الموصول بقي المبتدأ بلا عائد » فيه إيهام أنه لو كان ضميران لصح ، لأن المبتدأ لا يحتاج إلا الى ضمير واحد كقولك : زيد في داره (١) أخوه فالمبتدأ يحتاج الى ضمير منهما ، و (٢) لو أخبرت عن الآخر لم يصح وإنما لم يصح ، لأن الغرض من الاخبار أن يكون (٣) أولاً مبهماً في الجزء المخبر عنه ثم بعد ذلك يُذكر الجزء الآخر ليفيد بالتركيب والنسبة فائدة . وأنت ههنا اذا أخبرت لم تخبر إلا بضمير آخر يعود الى زيد ، وزيد مذكور في الجزء الاول فلم تذكر شيئاً فيه فائدة فامتنع لعدم الفائدة المقصودة بالاخبار فهو داخل في القيد الاول وهو قوله : « وترحلُق الاسم الى عجزها » وهذا لا يترحلُق لأنه يكون (٤) خبراً بغير فائدة .

(فصل) قوله : وما اذا كانت اسماً على أربعة أوجه : موصولة كما ذكرنا وموصوفة .

- | | |
|-----|---------------------------------------|
| (١) | في و : (الدارهُ) وهو تحريف . |
| (٢) | هنا انتهى الخرم : في نسخة ش . |
| (٣) | (من الاخبار أن يكون) : ساقطة من ل . |
| (٤) | في س : (لا يكون) . |

قال الشيخ : وإذا كانت موصولة [لم تكن للصفة وحدها ، بل]^(١) تكون للموصوف والصفة جميعاً بخلاف السدي ، فإن الموصوف مقدّر معها ، فإذلك تقول : في قولك أعجبنى ما صنعت ، معناه أعجبنى الشيء الذي صنعت فتفسيرها بالشيء والذي جميعاً فهذا يدل على أنها للموصوف والصفة جميعاً وموصوفة في قوله^(٢) :

١٦١- رَبِّمَا تَكْرَهُ النَّفُوسُ مِنْ الْآ

مْرِ لَهُ فَرْجَةٌ كَحَلِّ الْعِقَالِ

فحكم على كونها نكرة بدخول رَبٍّ عليها وحكم بالجملة صفة على قياس نكرة رَبٍّ في أنها موضوعة لتقليل نوع من جنس فلا بد من أن يكون الجنس موصوفاً حتى تحصل النوعية وقد^(٣) قيل إن ما ههنا مهينة هيئات وقورج الجمل بعد رَبٍّ ، مثلها في قولك : رَبِّمَا قام^(٤) زيد ، ورَبِّمَا زيد في الدار فلا يكون فيه استدلال ويكون حرفاً ويخرج عن الاستدلال بها تلي ذلك ، وسيأتي ذكر ذلك في موضوعة إن شاء الله تعالى ، وكان الأول أولى ، لأن الضمير العائد على الموصوف حذفه سائق « ومن الأمر » يتبين له فإذا جعلت

(١) ما بين القوسين : زيادة عن ب ، ر ، وفي ل : (لم تكن صفة) .

(٢) البيت لامية بن أبي الصلت في ديوانه ص ٥٠ ، الفرجة : بضم الفاء في الحائط ، وفي فتحها : انفراج الأمر ، والبيت موجود في الكتاب ٢٧٠/١ ، المقتضب ٤٤/١ ، منازل الحروف للرماني ص ٦١ ، شرح الجمل ٣٦٩/٢ ، المغني ٢٩٧/١ ، الاشموني ١٥٤/١ ، الخزانة ٥٤١/٢ ، العيني على الاشموني ١٥٤/١ ، اسباب البلاغة ١٠٦/٢ .

(٣) (وقد) : ساقطة من ش .

(٤) في ر : (زيد قائم) .

(ما) مهيئةً كَنَ قوله : « من الأمر » واقعاً موقع المفعول تقديره تكره النفوس شيئاً من الأدب ، وحذف الموصوف وإبقاء الصفة جاراً ومجروراً في موضعه قليل ، ونكرة في معنى شيء من غير صلة ولا صفة كقوله تعالى : { فَنَعْمَا هِيَ } ^(١) ، لأن ما ههنا تمييز للضمير في نعم والضمير بعده هو المخصوص بالمدح ، فوجب أن يكون اسماً مستقلاً ، وكذلك ما في التعجب على مذهب سيويه ، لأنها عنده شيء أحسن زيدا وسيأتي ذكر ذلك في بابهِ .

وقوله : « ومتضمنة معنى حرف الاستفهام أو الجزاء » . ظاهر وهي في وجوهها مبهمة تقع على كل شيء يعني أنها لا تختص بما لا يعقل عند الإبهام فلذلك نقول : « لشبح » ^(٢) كما ذكر ^(٣) « وقد جاء { سُبْحَانَ مَا سَخَّرَ لَنَا } ^(٤) إلى آخره » . وقد وجه بأمرين : أحدهما صحة إطلاقها على أولى العلم وإن لم يكن بهما ، قال الله تعالى : { إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ } ^(٥) ، والثاني أنه لما كان الباري سُبْحَانَهُ لا تدرك حقيقته صح التعبير باللفظ المبهم الحقيقة عنه .

(فصل) قوله : ويصيب ألفها القلب والحذف ، فالقلب فسي

الاستفهامية .

-
- (١) سورة البقرة الآية : ٢٧١ .
 (٢) في س ، ت ، ش ، ر : (الشيخ) وهو تصحيف .
 (٣) (كما ذكر) : ساقطة من ش .
 (٤) سورة الزخرف ١٣ والآية في القرآن الكريم « وَتَقُولُوا سُبْحَانَ الَّذِي سَخَّرَ لَنَا هَذَا » .
 (٥) سورة النساء الآية : ٢٤ .

قال الشيخ : كما ذكرنا وكذلك في الجزائية على ما ذكرنا .
واستشهد بقوله تعالى : { مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ } (١) ، على
مذهب سيويه (٢) ، لأن أصلها عنده ' مَا ' مَا فَمُلِيتِ الْآلِفُ الْاُولَى
هَاءُ كَرَاهَةِ اجْتِنَاعِ الْمُثْلِينَ وَكَانَتْ أَوَّلَى مِنَ الثَّانِيَةِ لِثَلَايُتِهِمْ أَنْ
التَّغْيِيرَ لَوْفَ أَوْ لِتَخْفِيفِ . والحذف في الاستفهامية على ما ذكرنا
من الشرط ؛ لأنَّ الجارَ معَ المجرور كالجزء منه ' فَجُعِلَتْ مَا ' مع
الجارِ كالكلمة الواحدة [٧٦ و] وَخُفِّضَتْ بِحَذْفِ أَلِفِهَا فَقِيلَ
مَا ذُكِرَ ، وَكَيْفِيَةُ الْوَقْفِ عَلَيْهَا وَالْفَرْقُ بَيْنَ لَمْ وَجَبِي (م)
يَأْتِي فِي بَابِ الْوَقْفِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى . وكذلك نصرة مذهب
سيويه في مَهْمَا .

(فصل) قوله : وَمَنْ كَمَا (٣) فِي أَوْجْهِهَا إِلَّا فِي وَقْعِهَا غَيْرُ
مَوْصُولَةٍ وَلَا مَوْصُوفَةٍ .

(قال الشيخ : وهو الوجه الذي (٤) يكون فيه ' معنى شيء ' ،
وَأَمَّا بَقِيَّةُ الْأَوْجِهِ الْآرِبَةِ (٥) فَجَارِيَةٌ فِيهَا . وقوله : « غَيْرُ مَوْصُولَةٍ
وَلَا مَوْصُوفَةٍ » (٦) ، هو وجه واحد من وجوه ' مَا ' وهو قوله :
فَنَعْمًا هِيَ وَمَا أَحْسَنَ زَيْدًا ! فَمَا هُنَا غَيْرُ مَوْصُولَةٍ وَلَا مَوْصُوفَةٍ ،
وَهَذَا الْوَجْهُ لَا يَقَعُ فِي (مَنْ) فَجُعِلَتْ الْمَوْصُولَةُ وَالْمَوْصُوفَةُ وَالشَّرْطِيَّةُ
وَالِاسْتِفْهَامِيَّةُ ، وَهِيَ تَخْتَصُّ بِأَوَّلِي الْعِلْمِ هَذَا وَضَعُهُ ، وَتَقَعُ عَلَى

(١) سورة الاعراف الآية : ١٣٢ .

(٢) انظر الكتاب ٤٣٣/١ .

(٣) في ر : (كذلك) ، وما اثبتنا احسن .

(٤) في ل : (التي) ، وهو خطأ .

(٥) في س : (الاربعة ' الواجه ') ، وما اثبتناه افضل .

(٦) ما بين القوسين : ساقط من ش .

والواحد والأثنين والجمع والمذكر والمؤنث كما ذكر ، إلا أنك إذا حملت على اللفظ جازاً^(١) تحمل بعد ذلك على المعنى ، وإذا حملت على المعنى ضعف الحمل بعده على اللفظ ، وسره هو أن المعنى أقوى فلا يبعد الرجوع إليه بعد اعتبار اللفظ ويضعف بعد اعتبار المعنى القوي أن ترجع إلى الأضعف .

(فصل) قوله : وإذا استفهم بها الواقف عن نكرة إلى آخره .
قال الشيخ : شرطه أن يكون واقفاً وأن يكون المستفهم عنه نكرة ، أمّا الوقف فلأنها زيادة على خلاف الأصل فشرط له الوقف ؛ لأن الوقف محل يقبل التغيير ، وشرط أن يكون المستفهم عنه نكرة ؛ لأنه الذي يحتاج إلى تمييزه بالاستفهام^(٢) في الغالب ، ألا ترى أنك إذا قلت : جاءني رجل وضربت رجلاً ومردت برجل ، كان اللفظ واحداً والمعنى مختلفاً فدل ذلك على أن النكرات يحتاج إلى تمييزها في الاستفهام عنها أكثر من احتياج غيرها فكانت بهذا أليق فزادوا حروف الدين ليدلوا على المستفهم عنه بما يجانس أعرابه ، ثم لما كانت النكرة قد تكون مؤنثة ومذكورة ومثناة ومجموعة اختلف أصحاب هذه اللغة ، فمنهم ، وهم الأكثرون ، من يرى الدلالة على ذلك بأن يزيد في التثنية والجمع نفس ما يكون آخر المثني والمجموع على حسب أحواله من رفع ونصب وخفض فيفهم منه الأعراب والحدال جميعاً فإذا قال منان علم أنه مستفهم عن مرفوع مثني وكذلك جميع الأمثلة ، فإن اتفق أن لا يمكن اجتماع الدالتين رجح الدلالة

(١) في ش : (أن تحمل) تأتي بعد (ذلك) ، وهو وهم .

(٢) في ش : (هو نكرة) .

على حال الذات نفسها على الدلالة على الاعراب كما اذا قال :
ضربت امرأة فتقول : في هذه منه وليس فيه إلا ما يدل على
التأنيث كانه جمل معرفة ^(١) الذات أولى من معرفة الاعراب ،
واللغة الأخرى أن لا يند إلا بما يدل على الاعراب فهؤلاء استغنوا
بالأحرف الثلاثة عن غيرها ، لأن المعنى الذي قصدوه يحصل بها
فيقولون : منو ومننا ومني في كل منكر مستفهم عنه مذكر أو
مؤنث أو مثنى أو مجموع ، فالواو للمرفوع والالف للمنصوب
والياء للمخفوض ^(٢) ، كما يقولونه جميعاً في الواحد ، وأما المعرفة
فقياسه أنه غير محتاج احتياج النكرة على ما تقدم ؛ لأنه في
الغالب غير محتاج الى الاستفهام عنه ، وإنما جرى في العلم الحكاية
عند ^(٣) أهل الحجاز لما طرق اليها من الاجمال لكثرة المسميات
بالعلم الواحد فجرى فيها من اللبس المقدّر مثل ما جرى في النكرة
فقصّدوا حكايتها ليعرف منها ما قصد بالاستفهام عنه ولم يجعل
العمل فيها كالعمل في النكرة فرقاً بين المعرفة والنكرة ، ولم يعكسوا
لما ذكرناه من أن الأكثر في الاستفهام عن النكرة فلو عكس لكثرة
اللفظ وقل الاختصار ، لأن قولك : منو أخضر من قولك : من
زيد ؟ ولأنه لا يمكن حكاية النكرة ، لأنك إن حكيتها وهي على
لفظها استعملت اسم الجنس بعد تقدم ذكره غير معرف بالسلام
وليس بجيد ، ألا ترى أنك لو قلت : جاءني رجل ، ثم قلت بعد
ذلك : ضربت رجلاً ، وأنت تعني الدلالة عليه لم يكن مستقيماً ،
ولو حكيت بالالف واللام لكنت حاكياً لفظاً غير اللفظ الواقع في
كلام من تحكيه بخلاف العلم فإن ذلك غير جائز فيه •

(١) (معرفة) : ساقطة من ش

(٢) في ش : (للمجرور) •

(٣) في ر : (على) ، وهو خطأ •

قوله : وإذا استفهم عن صفة العلم الى آخره .

قال الشيخ : وإنما قل أصحاب هذه اللغة ذلك ، لأنهم
رأوا أن الصفة أولى بالاستفهام ، لأن المبتس في العلم إنما جاء من
أجلها ، ألا ترى أنك لو قدرت مسميات باسم علم فكن تمييزها
يكون أحدها قرشياً والآخر تيمياً والآخر هذلياً ، لكان المبتس إنما
جاءك ^(١) باعتبار الصفة ^(٢) فلا استفهام عنها أولى فلما قصدوا الى
الاستفهام عن [٧٦ ظ] هذا المبتس على السامع أتوا في من باللفظ
العام الذي يخص الصفة من أولها الى آخرها وهو الالف واللام وياء
النسب ووسطوا من بينهما فقالوا : المبني ، وإنما ضموا الصفات
المسوبة ، لأنها هي التي كان التمييز عندهم في الغالب بها فخصوها
لذلك وإلا فقد تكون الصفة بغير النسب ، وأيضاً فإنهم لو استفهموا
بالالف واللام وحدها لم يعرف أنه صفة إذ لا تختص الالف
واللام بالصفة بخلاف الياء معها فإنها مختصة بالصفة فيعلم أن
الاستفهام عن الصفة ، وزادوا همزة الاستفهام لئلا وسطوا ممن
وأدخلوا عليها الالف واللام فكأنهم استضعفوا دلالتها على الاستفهام
مع هذا الالف الذي لا يكون معها في الاستفهام فادخاوا الهمزة في
أوله لقوة أمر الاستفهام .

(فصل) قوله : وأي كمن في وهوها ، تقول : مستفهماً الى

آخره .

(١) في ل : (كان) .

(٢) في ل : (العامة) ، وهو خطأ .

قال الشيخ : أي^(١) معربة في الاستفهام (والجزاء ومبينة في
الصفة ، منقسمة في الصلة الى معرب ومبني ، فأما اعرابها في
الاستفهام^(٢) والجزاء دون بقية أسماء الاستفهام ، فلأنهم لما لم
يستعملوها إلا مضافة^(٣) ، والاضافة^(٤) من خواص الاسماء فقوى
أمر الاسمية فيها فَرُدَّتْ الى أصلها في الاعراب . وأما بناؤها
لها اذا كانت موصوفة ، فلأنها غير مضافة أو لتأكيد الأمر المقتضي
للبناء بدخول حرف النداء عليها . وأما الموصولة فانها^(٥) ، إن كانت
صلتها تامة فالاعراب وعلمته كعلمة الجزائية والاستفهامية ، وإن كانت
صلتها محذوفة الصدر فالباء أفصح ، كأنها لما تضمنت معنى
الجزاء صارت محتاجة الى أمر آخر من وجه^(٦) آخر فقوى شبه
الحرفية فيها فبنيت ، والوجه الآخر أنها^(٧) أعربت لأجل
الاضافة على ما تقرر^(٨) في الاستفهامية ، ولم يعتد بهذا التضمن
كأنه جمل حذفها من غير تضمن كقوله تعالى : { مِنْ قَبْلُ وَمِنْ
بَعْدُ }^(٩) في الوجهين جميعاً فانها اذا ضُمَّت المحذوف بُنيت ،
وإن لم تضمَّه أعربت ، وبناؤها هو الأفصح ، فكذلك هنا .

(١) رأى البصريين مبنية لوقوعها موقع حرف الاستفهام والشرط،
والموصول كما بنيت (ما ، من) ، واعربوها حملاً على مثيلتها
(بعض) ونقيصتها (كل) الانصاف ٧١٢/٢ ، ٧١٣ .

(٢) ما بين القوسين : ساقط من ش .

(٣) في و : (والمضافة) وهو تحريف .

(٤) في ل : (خاصة) .

(٥) فانها : ساقطة من ل .

(٦) من وجه آخر : ساقطة من ر .

(٧) أنها : ساقطة من ر .

(٨) في ل : (تقدّم) .

(٩) سورة الروم الآية : ٤ .

(فصل) قوله : واذا استُفهمَ بها عن نكرةٍ في وصلٍ الى

آخره .

قال الشيخ : أمّا النكرة فلما تقدّم من أنّ النكرة هي التي يحتاج فيها الى الاستفهام غالباً وإنّما لم يشترط فيها أمر الوقف كما اشترط في (مَنْ) في الزيادات ، لأنّها معربة في أصلها تقبل الحركات بخلاف (مَنْ) فأنّه لا قبول لها للحركات فلذلك جعل عوض الحركات حروف المدّ واللين ، وقد تقدّم اختصاصها بالوقف ، ولمّا صحّ دخول الحركات عليها جرى أمرها في الوصل ؛ لأنّ الحركات لا تكون إلاّ في الوصل ^(١) ، ولمّا جرت الحركات فيها في الوصل جرت أيضاً في علامة التثنية والجمع والمذكر والمؤنث في الوصل ، لأنّه باب واحد فجرى على قياس واحد ، فاذا وقف عليها جرت في الوقف كالأسماء المعربة بمثل ما فيها ^(٢) ، فإن وقعت على المرفوع والمجرور سكّنت أي ^(٣) ، وعلى المنصوب أبدلت من التوين ألفاً ، وعلى المثني والمجموع باسكان النون وعلى المؤنث تقلّب التاء هاءً ، وعلى المجموع بألف والتاء ساكنة ؛ لأنّ هذه الأحكام ما شبّه به ، وهذا كله ^(٤) على لغة من يقصد التفرقة في الاعراب وأحوال الذات باعتبار المثني والمجموع والتذكير والتأنيث كلغة من يقول : مَنْو وَمَنَا وَمَنَّهُ وَمَنَاتٌ ، وأمّا من لغته التفرقة في الاعراب خاصة دون الأحوال

(١) في و : (الاصل) وهو تحريف

(٢) في و : (ما قبلها) وهو تحريف

(٣) (أي) : ساقطة من ل ، ت

(٤) (هذا كله) : ساقطة من ش

المذكورة فإنه يقول : أي وأي وأياً في الأحوال كلها كلفة من يقول : مَنْ وَمَنْ وَمَنْ في الأحوال كلها لأن الحركة ههنا بمثابة الحرف . ثم قال : « ومجمله الرفع على الابتداء » . وهذا ظاهر لأنه اسم جرّد عن العامل (١) اللفظي ليخبر عنه ، لأن التقدير أي هو فوجب أن يكون مبتدأ فلا يستقيم أن يقال إنه معرب لفساد اللفظ والمعنى ، أمّا اللفظ فلأنه يؤدي إلى أن يكون العامل في كلام المتكلم في كلام غيره ، وأمّا المعنى فلأنه يصير تقديره ضربت أيّاً وليس المعنى كذلك ولو قيل (٢) في الافراد في قولك : أي وأياً أنه معرب لكان مستقيماً ، ويكون التقدير اذا قال : ضربت رجلاً فقال (٣) : أيّاً ضربت فلو قاله كذلك لكان معرباً باتفاق فكذلك اذا صحّ التقدير (٤) ، وأمّا في الرفع فواضح وإنما اُختير غيره لوجهين : أحدهما أن من جملته المجرور فيؤدي إلى إضمار الجار ، والآخر أن من جملته المسائل ، مسائل التنبيه والجمع ، والجميع (٥) في المعنى وجه واحد ، ولا يمكن أن يكون في أيّان وأيّن معرباً إذ لا يقال : أيّين ضربت فلم يعلم أنه حكاية ، وأمّا مَنْ زيد وأخواته [٧٧ و] فواضح في أنه حكاية والكلام في مَنْ (٦) زيد بالرفع واحتماله للاعراب (٧) كالسلام في أي في النصب واحتماله للاعراب (٨) . فإن قيل فاذا جملتموه حكاية ،

-
- (١) في ل ، س : (العوامل اللفظية) ، وما اثبتناه احسن .
(٢) في و : (الاعراب) ولا يستقيم معه الكلام .
(٣) في و ، ر ، س : (أيّاً) ولا يستقيم الكلام معه .
(٤) في ش ، ب ، ت ، س : (تقديره) .
(٥) في ل : (الكل) .
(٦) (مَنْ) : ساقطة من ر .
(٧) في ش : (للنصب) .
(٨) في ش : (للنصب) .

وهو في موضعه ، فهل هو في معرب أو مبني ؟ قلنا : هو معرب
تقديرأ اعذر الاعراب اللفظي ، والاعراب التقديري يكون للتعذر
تارة وللاستقبال أخرى ، وإذا تعذر إعراب قاض لاستقبال
الضمة عليه فتعذر (١) إعراب من (٢) زيدا بالضم على حرف قد
وجب له الفتحة لمعنى أولى بالتعذر لاستحالة اللفظ بحركتين
على حرف واحد وهذا واضح . وأما المعرفة فغير العلم لا إشكال
فيه على ما مر في (من) . وأما العلم فأنه أيضاً لا يحكى بخلاف
(من) وسرّه هو أنك مستغن عن حكايته بما يظهر في أي من
الحركات فلا حاجة إلى الحكاية التي هي على خلاف الأصل مع
المتني عنها ، وأيضاً فأنك لو حكيت ، فأما أن تحكي في الاثنين
أو في أحدهما ، فإن حكيت في الاثنين فليس بجيد لكثرة مخالفة
الأصل مع الاستغناء بالاول ، وإن حكيت الاول كان فيه مخالفة
للمعنى إذا حكيت غير المحكي وتركت المحكي ، وإن حكيت
الثاني دون الاول غيرت ما لم يثبت فيه تغير وتركت القابل
للتغير فتعذر تغييرهما أو تغير أحدهما .

(فصل) قوله : ولم يثبت سيويه « ذأ » بمعنى « الذي » إلا في
قولهم : « مآذا » (٣) إلى آخره .

قال الشيخ : ما ذكره الكوفيون (٤) ليس يثبت لخروجه عن
القياس ونقلته ، وذكر في « مآذا صنعت » ؟ وجهين ، وقال : في
أحدهما بالرفع والآخر على ما ذكر ، وهذا على سبيل الاختيار
والأ فالوجهان جائزان في الوجهين ، والذي يدل عليه أنه لو

(١) (فتعذر) : ساقطة من و ، س ، ش ، ر .

(٢) (من) : ساقطة من ر .

(٣) الكتاب ٤٠٥/١ .

(٤) قال الكوفيون : (ذأ بمعنى الذي) الانصاف ٧١٧/٢ .

صرّحَ بما يُفسَّرُ به كلُّ واحدٍ منهما لجازِ الوجهانِ ، وإذا جازَ معَ التصريحِ الوجهانِ فهما معَ المحتملِ أقربُ ، ووجههُ في النصبِ أنْ يُقدَّرَ الفعلُ المذكورُ فيُنصبَ به في الرفعِ أنْ يُقدَّرَ الفعلُ المذكورُ فيُنصبَ به وفي الرفعِ أنْ يُقدَّرَ مبتدأً على حسبِ المعنى ، وإنَّما حسنَ النصبُ في أحدِ الوجهين ، لأنَّ في كلامِ السائلِ جملةً فعليةً فكانَ في تقديرِ المجيبِ كذلكَ أولىً بالنسبةِ ، وفي الرفعِ الجملةُ مقدرةٌ في كلامِ السائلِ بالاسميةِ ، وكانَ الرفعُ لتكونَ اسميةً أولىً للنسبةِ المذكورةِ ، وجازَ غيرهما لصحةِ تقديرِ الفعلِ في الاسميةِ ، والاسمِ في الفعليةِ ، وهذا كلهُ إنَّما يكونُ إذا كانَ المجيبُ موافقاً للسائلِ في أحدِ جزئيه فيحذفه^(١) ويستقني بدلالةِ كلامِ السائلِ عليه مثلُ قوله : ما كتبتَ وهو قد كتبَ ، فيقولُ : لهُ مصحفاً أو شبههُ فأمَّا إذا لم يكنْ موافقاً لهُ في الفعلِ تمذَّرَ تقديرهُ لاختلالهِ بالمعنى إذْ نفهمُ منهُ الاثباتَ وهو غيرُ مرِيدٍ لهُ ، كما إذا قالَ : لهُ وقد سمعَ صوتاً ظنَّهُ ضرباً منهُ من ضربتَ ؟ فيقولُ لهُ القائلُ هو صوتُ منادٍ ، فالنصبُ ههنا لا يستقيمُ ، لأنَّه قاصدٌ نفيهُ في المعنى مثبتٌ لغيرهِ فهو يفسدُ المعنى ، ومنهُ قوله تعالى : { وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ مَآذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا أَطَافِيرُ الْأَوَّلِينَ }^(٢) ، فلو نصبَ ههنا لم يستقيمْ لأنَّهم ليسوا مقرّينَ بأنزالِ من الله متعلّقٍ بأساطيرِ الأولينَ بلْ منكرينَ الانزالَ من الله تعالى مطلقاً ، وقولهم أساطيرُ الأولينَ هو في المعنى نفيٌ للانزالِ أي هذا الذي^(٣) يقولُ : إنَّه أنزالٌ هو أساطيرُ الأولينَ فيفسدُ تقديرُ الفعلِ على هذا والله أعلمُ بالصواب^(٤) .

(١) في ت : (محذوفة) ، وهو خطأ .

(٢) سورة النحل الآية : ٢٤ .

(٣) في ش : (هذا القول) ، وما اثبتناه أحسن .

(٤) (بالصواب) : ساقطة من جميع النسخ .

أَسْمَاءُ الْأَفْعَالِ وَالْأَصْوَاتِ

قال النسخ : أمّا أسماءُ الأفعالِ فإنّها بُنيتْ لوقوعها موقعٌ ما لا أصلَ له في الأعرابِ وهو الأمرُ والماضي ، وقولُ بعضِ النحويين : إنّها تكونُ للأمرِ والنهي راجعٌ إلى الأمرِ ، لأنّ الذي يقولُ هذا القولَ النهيَ عن الشيءِ عنده أمرٌ بضده ، وإلاّ فلا يليقُ به أنْ يقولَ له "أثلاً تتعدّرُ عليه علةُ البناءِ ، ولما يقطّطُ صاحبُ الكتابِ لذلك لم يتعرضْ لذكرِ النهيِ بل قال ضربُ تسميةِ الأوامرِ ، وضربُ تسميةِ الأخبارِ . ثمّ ذكرَ ما ذكره عنها (١) جملةً ثمّ ذكرَ لكلِ فصلاً فصلاً (٢) . واعلمُ أنّ هذه الأسماءَ معنَى المصادرِ المأمورِ بها في الأمرِ ، والمخبرِ بها في الخبرِ كسقياً إلا أنّها فهمنا منهم إعرابَ سقياً وبناءَ رويدَ وشبهه وأمكننا أنْ نحملَ كلَّ واحدٍ من البابينِ على قياسِ لغتهم ، فحكمنا بأنّ سقياً مصدرٌ لسقيٍ مقدّراً غيرَ واقعٍ بدّيّاً موقعه وإنّما حذفَ سقيٍ معه لكثرةِ الاستعمالِ حتّى صارَ كأنّه "عوضٌ" عنه . وقولُ سيويهِ (٣) وغيره من النحويين إنّ سقياً عوضٌ ، جعلوا سقياً عوضاً من اللفظِ بالفعلِ ، يعني أنّه لازمٌ حذفَ فعله لكثرةِ استعماله لا أنّ سقياً [٧٧ ظ] واقعٌ بدّيّاً موقعَ سقيٍ أو اسقى وحكمنا بأنّ رويدَ وشبهه (٤) واقعٌ موقعَ فعلِ الأمرِ (٥) فتضحَ علةُ البناءِ ، ولولا بناؤهم لأحدِ القسمينِ وإعرابهم للآخر لم يكنْ للفصلِ بينها معنى والذي يدلكَ على ذلك أنّه قد جاءَ بعضُ هذه الأسماءِ معرباً ومبيناً

(١) في ش ، ر : (مبهماً) ، وهو تصحيفٌ .

(٢) (منصلاً) : ساقطة من ل .

(٣) الكتاب ١٢٥/١ .

(٤) سقطة بمقدار ورقة : من ت .

(٥) انظر الكتاب ١٢٤/١ .

كرويدَ ، وحكمنا في حال اعرابه كحكمنا على (سقياً) ، وحكمنا في حال بنائه كحكمنا على (مآ) وشبهه (١) وكذلك به ، وفداءً وأُفّةً ونظائرهما ، فقد اتضح لك أن التقدير مختلف والمعنيان متقاربان .

ثم قال : هلمّ وذكر الخلاف في تركيبها ، والذي حمل النحويين على الحكم بالتركيب في مثل هذه المواضع ، وإن كان الظاهر إنها كلمة برأسها أنهم رأوا العرب حكمت بالتركيب في مثله في أمّا إن في قولهم (٢) :

وإن من خريف فلن يُعَدَمَا ١٦٢

قال سيويه : هي وإمّا العاطفة فحذفت ما (٣) وبقيت إن (٤) ، وإذا ثبت أن « إمّا » مركبة مع بُعد التركيب عنها صور فلا بعد أن يكون في هلمّ مركباً ويقويه ههنا لغة بني تميم في قولهم : هلمّا ، وهدوا (٥) ، لأنهم لما (٦) صرفوه تصرف الفعل ، دل على أنه فعل ، ولا يكون فعلاً إلا بالتركيب ، على أن مذهب أهل الحجاز (٧) يضعف التركيب (٨) ، لأنه لو كان مركباً لوجبت اللفظة

-
- (١) في ر : (بمعنى واحد) .
 (٢) البيت من قصيدة للنمر بن تولب في ديوانه ص ١٠٤ وصف بها وعلاً في مكان مخصب لا يوصل إليه والامطار ملازمة له .
 وتمامه : (سقته الترواعد من صيف) . الكتاب ١/ ١٣٥ ، ٤٧١ ، مجاز القرآن ٢/ ٢٣٠ ، ٢٣١ ، المغني ١/ ٥٩ ، الخزانة ٤/ ٤٣٤ .
 (٣) (مآ) : ساقطة من و .
 (٤) الكتاب ١/ ١٣٥ .
 (٥) انظر الكتاب ٢/ ١٥٨ ، المقتضب ٣/ ٢٠٣ ، ٢٥ .
 (٦) (لما) ساقطة من و ، ب ، س ، ش ، ل .
 (٧) انظر الكتاب ٢/ ١٥٨ ، المقتضب ٣/ ٢٠٢ .
 (٨) (التركيب) : ساقطة من ر .

التميمية ولم يكن لكونه اسم فعل إذ كيف يكون اسم فعل وهو فعل ؟ ومذهب بني تميم يقوي التركيب ولكنه يضعف كونه اسم فعل للمنافاة (١) الحاصلة بين الفعل واسم الفعل ، وإذا حكمنا بأنه فعل "تعدّر أن" نحكم بأنه اسم "فلا يعدّ أن" يكون على مذهب أهل الجواز اسم فعل غير مركب وعلى مذهب بني تميم فعلا لا اسم فعل ، ويمكن أن يجاب عن ذلك بأن يقال المركب قد يكون لكل واحد من مفرديه معنى عند التفصيل ويصير له بالتركيب معنى آخر وحكم ، فلا يعدّ أن يكون هلم في الأصل على ما ذكر من التركيب ثم جعلاً جميعاً اسم فعل فحصلت له أحكام أسماء الأفعال لذلك ، وبقي حكم اتصال الضمائر على لغة بني تميم على أصله ، ومذهب البصريين (٢) أقرب لبعده معنى حرف الاستفهام من معناه "وحيهل" على ما ذكر ، ثم استدل بقوله "بجلاً على أنه يكون" (٣) مقتوحاً منوناً ، وإن كان المراد هنا اللفظ ، لأن حرف الجر لا يدخل عليه معناه كما لا يدخل على الفعل الذي بمعناه "تعدّر" معناه فيه إلا أنه استقام الاستدلال ؛ لأن الحكاية فيه معاودة إذ لو لم يقصد بها لأقرب (٤) ، وإذا كان (محكيًا علم أنها لغة في المحكي وإذا لم يُعرب وجب أن يكون حكاية) (٥) . وأما قوله (٦) :

- (١) في و : (للمنافاة) ، وهو خطأ .
 (٢) مذهب البصريين : مركبة من هاء التنييه (ولم) التي هي فعل أمر من قولهم : لم الله شعته ، أي جمعه كأنه قيل اجمع نفسك . جاشية الصبان على الاشموني ٢٠٦/٣ .
 (٣) انظر الكتاب ٥٢/٢ .
 (٤) في و : (لأن اعرب) ، وهو تحريف .
 (٥) في ل : ما بين القوسين ورد كما يلي : (وإذا لم يُعرب فوجب أن يكون حكاية ، وإذا كان محكيًا علم أنه لغة في المحكي) ، وما اثبتناه افضل .
 (٦) البيت لم يعرف قائله وصدره : (وهَيَّجَ الحَيَّ مِنْ =

يَوْمٌ كَثِيرٌ تَسَادِيهِ وَحَيَّالُهُ

فلا معنى لإنشاده ههنا ، لأنه لا يستقل^(١) دليلاً على لغة من لغات
بذاته ولا على اتحدّي بحرف جرٍّ إذ كل ذلك لا يجوز تقديره ،
أمّا لغاته ' فلأنّه لما فُصِّدَ اللفظ ولم يحكه أعربه فبقى احتمال
لغات البناء على السماء ، والذي يدلّك على إعرابه رفعه إذ ليس
من لغاته انضم ، وأمّا تعديه بنفسه أو بحرف جرٍّ فذلك إنّما
يكون عند استعماه بمعناه أو حكايته ، وقد تبين أنّه لم يسعمله
بمعناه بل قدّم اللفظ ولذلك أضافه ولم يحكه لأنّه أعربه
فصار تقدير ' التعدّي على اختلافه على حدّ سواء .

(فعل) قوله : فعّال على أربعة أضرب .

قال الشيخ : أمّا القسم الأول فمفعلة بنائه علة بناء
الأفعال ، وأمّا الثلاثة الباقية فعملتها مختلف فيها . فمنهم من
ينهب إلى أنّ علة بنائها قوة نبهها بما وقع موقع المبني فشبّه
يسار وحمار بنزال من وجهين : أحدهما أنّه معدول في
يسار عن المسيرة ، وحمار عن المجردة ، كما أنّ نزال معدول
عن أنزل^(٢) . والثاني أنّ لفظه في حركاته وسكناته لفظ نزال ،
وهو مذهب صاحب الكتاب ، والمذهب الثاني أنّها كلها بُنيت لتضمنها
معنى تاء التانيث فزعم أنّ يسار متضمنة لتاء التانيث التي في
المسيرة ، لأنّه بعناه فكأنّه تضمّن معنى تاء التانيث ، وإذا ورد

= دار فضل لهم ، وصف الشاعر جيشاً تفرّق الحي
حينما سمع به ، الكتاب ٥٢/٢ ، المقطع ٢٠٦/٣ ، الفصل
ص ٧٣ ، ابن يعيش ٤٧/٤ ، الخزائنة ٤٢/٣ ، ما ينصرف
وما لا ينصرف للزجاج ص ١٠٧ .

(١) في ل : (لم يستقل) .

(٢) انظر الكتاب ٤٠/٢ .

عليه هندٌ وعينٌ وقدرٌ^(١)، وشبهه مما هو مؤنثٌ في كلامهم وليس فيه تاءُ التأنيث ، أجب بأنَّ هاتئنا التأنيث مرادةٌ محذوفةٌ وفي مثل يسار تضمنها الاسمُ فصار دالاً عليها ، وزعم أن ذلك معلومٌ من أحكامهم لبنائهم أحد القممين وأعرابهم الآخر ، فإذا قدر هذا التقدير جرى على قياس لغتهم ، والاولُ أولى لما في هذا من اتصاف ، وتقدير أسماء مؤنثة لم ينطق بها .

(فصل) قوله : والبناء في المعدولة لغة أهل الحجاز ، وبنو تميم يربونها ويسنونها الصرف^(٢) .

[٧٨ و] قال النخعي : ووجهه أنه معدولٌ علمٌ فوجب أن يتبع من الصرف كسائر الأسماء المتممة من الصرف ، وهذا وإن كان جيداً في معناه لو طردوه لكنهم خالفوه فيما آخروه راءً فبنوا ، فلولاً أنهم فهموا علته توجب البناء فيما آخره وألمسوا بنوا ، فإذا وجب بناء ما آخره راءً وجب بناء الباب كله ، إذ ليس لكونه راءً أثرٌ في البناء ، ويمكن أن يقال عنهم التقديران مستقيمان لكن قبله يرجح أحد التقديرين لغرض ، والغرض ههنا قصد الإمالة ، وذلك لا يحصل إلا بتقدير علة البناء ، لأنه إذا أعرب لم يكسر وإذا بُني كسر ، فلا إمامة في مثله لا تكون إلا للكسرة ، فلهذا كانت الإمالة مقبوضة في لغتنا ولا تحصل إلا بالكسرة ، والكسرة لا تحصل إلا بتقدير علة البناء ، كان تقديرها أولى من تقدير علة منع الصرف ، وإن كان أيضاً مستقيماً لكن ترجح

(١) وقدر : : ساقطة من و .

(٢) انظر الكتاب ٤٠/٢ .

عليها علّة البناء لما ذكرناه • وأمّا القليل من بني تميم فقد جروا على
قياس منع الصرف في الجميع دون البناء ، ولم يحتاجوا الى تصنف
في الفرق •

(فصل) ثم قال : في هيّات ، وقالوا : إنّ المفتوحة مفردة
الى آخره •

قال الشيخ : لم يردّ نسبته اليه فقال : وقالوا لما فيه من
تصنّف ، والحق أنّه لغات فيها إلاّ أنّهم لما رأوها مفتوحة تارة
ومكسورة أخرى ، وتقلب تأوؤها وثبت أخرى شبهوها في الموضعين
بما يماثلها فقالوا : ما قالوه من أنّ المفتوحة أصلها هيّة كزلزلة
فقلبت الياء ألفاً وبقيت تأوؤها تاء التانيث في مفرد فحكمها أنّ
تقلب هاء في الوقف مثاها في زلزلة ، وأنّ المكسورة أصلها
هيهيات ، وهو جمع المفتوحة فحذفت الياء التي هي لام على
غير قياس إذ قياسها أنّ لا تحذف كما تحذف (١) في جمع
مصطفاة ومعلّاة اذا قلت : مصطفات ومعلّيات ؛ لأنّ الياء تصحّ اذا
كان بعدها ألف إمّا كراهة اجتماع الألفين (٢) ، وإمّا خيفة اللبس
كما في سرّاً وسرّياً لأنك لو بقيت ألفاً لحذفت أحدهما للساكنين
فيبقى مصطفاة فيلبس بالمفرد لأنّ لفظه كلفظه فتأوؤها اذن تاء جمع
كتاء مسلمات فوقف عليها بالتاء هذا كله تصنّف لا حاجة اليه •
وقوله في فصل شتان (٣) :

(١) (كما لا تحذف) : ساقطة من و ، ل ، ر ، ب ، س •

(٢) هنا انتهت السقطة في : ت •

(٣) البيت 'نسب' في اللسان لربيعه الرقي وتماه :

(في النّدي يزيد سليم ولا غرّ ابن حاتم) ،

إعراب ثلاثين سورة ص ١٠٨ ، اصلاح المنطق ص ٢٨١ ، الفصل

ص ٧٦ ، اللسان مادة (شتت) •

١٦٤- لَشْتَانِ مَا بَيْنَ الزَيْدَيْنِ

إلى آخره ، فقد أباه الأصمعي^(١) لما يلزم من جعل فاعله المقصود به التفرقة بينهما في المعنى لفظاً واحداً لا افتراق فيه في اللفظ كأنه فهم ، منهم أنهم قصدوا التفرقة في المعنى ، قصدوا إلى أن يكون اللفظ أيضاً مفترقاً ليتناسب اللفظ والمعنى ، وكان المجزئ لما فهم أن^(٢) معنى قولك : شَتَانِ زَيْدٌ وَعَمْرُو شَتَانِ جَلَا زَيْدٌ وَعَمْرُو ، فكأنهم حذفوا المضاف وأقاموا المضاف إليه مقامه ، رأى أن اظهاره غير بعيد فجوزوه ، وإن كان لفظه مفرداً ، لأن التقدير كذلك ، وأيضاً كان الفاعل لا يعقل إلا متعدداً في المعنى جاز أن يأتي اللفظ متعدداً لفظاً ومتعدداً معنى كقولك : كلا الزيدين وكلا زيد وعمر . والجواب أن ذلك لا يلزم ، أمّا تقدير جَلَا زَيْدٌ وَعَمْرُو فمن وجهين : أحدهما أن التقدير حال زَيْدٌ وحال عَمْرُو ، فالتقدير أيضاً متعدد . والثاني سدهما أن التقدير غير متعدد ولكنه عند ذلك ملتزم الحذف حتى يحصل التعدد وعند الاظهار لا يبقى تعدد . وأمّا الجواب عن الثاني فهو إن المعنى إذا لم يحصل إلا بالتعدد نظر فإن كان المعنى يقتضي اجتماع المتعددات فكان اللفظ الواحد هو الوجه ليحصل الغرضان ، وإن كان المعنى يقتضي افتراق المتعددات فالوجه الاتيان بها في اللفظ متفرقة وما ذكرتموه حجة عليكم ، فإن كلا الزيدين هو الوجه ، وكلا زيد وعمر ضعيف . ولا خلاف أن شَتَانِ زَيْدٌ وَعَمْرُو قوي ، فلا بد من الفرق ولا يوجد فرق مناسب سوى ما ذكرناه ، فكان ما ذكرناه أولى .

(١) قال ابن خالويه : والأصمعي كان لا يحتج بهذا . إعراب

ثلاثين سورة ص ١٠٨ .

(٢) في و : (من أنهم) ولا يستقيم الكلام معها .

(فصل) ثمَّ قالَ : أَفَ يُفْتَحُ وَيُضَمُّ وَيُكْسَرُ وَيُنُونُ في أحواله وتلحقُ بهِ اتاءُ منوناً •

قالَ الشيخُ : أَفَ إذا نُونَ وفتِحَ سواءَ لحقتهِ تاءُ التانيثِ أو لا فالظاهرُ أَنَّهُ مصدرٌ ولا حاجةَ إلى تقديره اسمَ فعلٍ ؛ لأنَّه قد تقدَّمَ أَنَّ أسماءَ الأفعالِ إِنَّمَا قُدِّرَتْ هَذَا التَّقديرَ لآظهارِ علَّةِ البناءِ ، فأما إذا كانَ ظاهرهُ الأعرابُ فحمله^(١) على المصدرِ أَوَّلِيًّ وَذلكَ ذَكَرَ [٧٨ ظ] أَقْسَةً في المصادرِ المنصوبةِ بأفعالٍ مضمرةٍ ، ويجوزُ أَنَّ قُدِّرَ اسمَ فعلٍ لِمَا فُهِمَ أَنَّ معناهُ في حالِ فتحةِ كمعناهُ في بقيةِ أحواله ، وقد ثبتَ أَنَّهُ في بقيةِ أحواله اسمُ فعلٍ فليكنَ ههنا كذلكَ •

(فصل) ثمَّ قالَ : وهذهِ الأسماءُ على ثلاثةِ أَضربٍ ما يستعملُ منوناً وما يستعملُ غيرَ منونٍ •

قالَ الشيخُ : فقيلَ فيما استُعملَ منوناً أَنَّ التَّنوينَ للتَّكثيرِ ، وَأَنَّكَ إذا قلتَ : صَهْ فمعناهُ الأمرُ بِسُكوتٍ^(٢) ، وإذا قلتَ : صَهْ فمعناهُ الأمرُ بِسُكوتٍ مَا كَانَتْهُمْ قَدِمُوا إلى أَنَّ يَجْمَعُوا التَّنوينَ في (صَهْ)^(٣) جيءَ بهِ^(٤) لمعنى وَحَكَمُوا على النونِ بِأَنَّهُ نَكْرَةٌ وعلى غيرِ النونِ بِأَنَّهُ مَعْرِفَةٌ لما ذَكَرناهُ ، وينبغي إذا حَكِمَ بالتعريفِ أَنَّ يكونَ علماً موضوعاً اسماً للفعلِ الذي بمعناهُ • فَإِنَّ قيلَ هو اسمٌ للفعلِ على كُلِّ تقديرٍ فكيفَ يكونُ مَعْرِفَةً تارةً

-
- (١) في ت : (حَكَمَهُ) وهو تحريفٌ •
 (٢) في ت : (بِسُكُونٍ) وهو تصحيفٌ •
 (٣) (صَهْ) : ساقطةٌ من ل •
 (٤) (جيءَ بهِ) : ساقطةٌ من ش ، ر •

ونكرة 'أخرى؟ قلت': إذا قُدِّرَ معرفة جعل علماً لمعقولة الفعل الواحد من أحاد الفعل الذي يتعدد اللفظ به فصار أمره بهذا الذي بمضاه كما تقول في أسامة وغدوة ، وإذا قُدِّرَ نكرة كان الواحد من أحاد الفعل الذي يتعدد اللفظ به فصار أمره بهذا القدير مختلفاً فصحَّ أن يُقَدَّرَ معرفة وأن يُقَدَّرَ نكرة ، ومجيئه معرفة لا غير في بعض مواضعه ، كمجيء قولهم : أبـو براقش ومجيئه معرفة ونكرة (١) بـأوليين المذكورين كـسـالـو نكـرت أسامة ، ومجيئه نكرة لا غير ، كنـولـك : أسد وشبهه ، وقولهم : فداء لك لا بد من تقديره اسم فعلٍ وإلا وجب نصبه ، وإذا جاء منصوباً كان مصدرأ .

وهذه الأسماء كلها - أعني أسماء الأفعال - اختلفت فيها ، هل لها موضع من الأعراب أو لا ؟ فقل قوم : لا موضع لها من الأعراب ؛ لأن مضاه معنى ما لا موضع له من الأعراب ، ولذلك بُنيت فوجب أن لا يكون لها موضع من الأعراب . وقال غيرهم (٢) بل لها موضع من الأعراب لأنها أسماء وقعت بركة ، وكل اسم وقع مركباً فلا بد من إعرابه إذ علة الأعراب التركيب وقد وجد ، وما ذكرناه من علة البناء لا يوجب أن يكون له موضع من الأعراب كجميع الأسماء المبنية ، فإننا نحكم بأن لها موضعاً من الأعراب ، وإن كانت مبنية على اختلاف وجوه البناء ، وموضعها عند هؤلاء رفع بالابتداء ، لأنه وما بعده اسمان جرّداً عن العوامل اللفظية ليسند أحدهما إلى الآخر كقولك : أقائم الزيدان ؟ وكونه واقعاً موقع الفعل لا يمنع الأعراب ، ألا ترى

(١) (نكرة) : ساقطة من ر .

(٢) في ل : (قوم) .

على (أقامم) (١) وإن كان واقعا وقع الفعل كيف حكم برفعه على
الابتداء ؟ ، نعم بُني لوقوعه موقع المبني هذا هو الوجه (٢) .

أَسْمَاءُ الْأَصْوَاتِ

قال الشيخ : وأما أسماء الأصوات فعلة بنائها أنه لم توجد
فيها العلة المتضمنة للأعراب وهو التركيب ، ولأنها وضعت
مفردة صوتاً إمّا لحكاية وإمّا لغيرها على ما ذكرت معناها ، ولذلك
قال في المبتدأ والخبر ، لأنهما لو جردا (٣) لا للاستناد لكانا في حكم
الأصوات التي حقها أن يُنعت بها غير معربة ، لأن الأعراب
لا يستحق إلا بعد العقد (٤) ، والتركيب ، فهذا تصريح بأنّها مبنية
لعدل مقتضى الأعراب وهو التركيب . نعم إذا وقعت هذه الأسماء
في التركيب حكيت على ما كانت عليه ويكون لها حيثن وضع
من الأعراب ، كقولك : غلق حكاية صوت الغراب ، وكذلك
ما أشبهه ، وفي هذه أسماء لم يختلف في أنها أصوات ، وأسماء
يمكن أن تُقدّر أصواتاً ويمكن أن تُقدّر أسماء أفعال كاللفاظ
التي تُقال للبهائم زجراً ودعاءً أو غيرهما كقولك : ننح للبعير فإن
القال أن يقول إنه اسم فعل ، لأنه بمعنى أننح وهو أمر
بالاناحة ، كما أن صه أمر بالسكوت فيكون [اسم فعل ، ويمكن
أن يُقال إن البهائم لم يقعد العقلاء مخاطبتها وإرادة] (٥) معان
في النفس بالخطاب تفهها البهائم ، ن البهائم لا تفهم (٦) المركبات ،

- (١) في ر : (الزيدان)
(٢) في ل : زيادة بمقدار ثلاثة أسطر ، وهي من الأمالي .
(٣) (لا) : ساقطة من ت .
(٤) (العقد) : ساقطة من ت .
(٥) ما بين المعقوفين : ساقط في الاصل .
(٦) في س : (تدرك) ، وما اثبتناه أحسن .

وإن فهمت بعض المفردات ، وإنما هي ألفاظ يقولها قائلها عند
إرادة اناخه البعير لعلمه أن العادة جرت بأنها إذا سمعها البعير
أناخ لا أنه يقوم بنفسه طلب الأناخه من البعير فعلى هذا تكون
أصواتاً ، وهذا هو الظاهر وعليه اعتمد صاحب الكتاب ، وكذلك
« وَي » ، يُحتمل أن يُقال هي اسم فعل معناها معنى تعجب ،
وإنما بُنيت لوقوتها موقع المبني ، وهي موضوعة المتعجب كما
هيئات موضوعة لبعده ويجوز أن يُقال إنها اسم
صوت لأن المتعجب يقول عند التعجب : « وَي » لا أقصد اخبار
بأنه تعجب بل كما يقول المتألم آه ، ولذلك يقولها المتعجب
منفرداً ، ولو كان اسم فعل لم يقلها المتكلم إلا مخاطباً ، وهذا هو
الظاهر وعليه اعتمد صاحب الكتاب في قوله تعالى { وَيَكُنَّه
لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ } (١) قولان (٢) : [٧٩ ر] أحدهما أن
« وَي » كلمة دخلت على كان ، والآخر أنها « وَيَك » دخلت
على أن ، فالاول مذهب البصريين ، والثاني مذهب الكوفيين ،
والقراء البصريون جاءت قراءتهم على خلاف مذهبهم ، فأبو عمرو
بصري يقف على الكاف من « وَيَك » ، والكسائي كوفي يقف
على الياء من « وَي » ، فهذا يدل على أن قراءاتهم لم يأخذوها
من نحوهم ، وإنما أخذوها نقلاً حتى لو خالف النقل مذهبه في
النحو لم يقرأ إلا بما نقل كما رأيت في « وَي » والله أعلم
بالصواب .

(١) سورة القصص الآية : ٨٢ .

(٢) ووقف على الياء من قوله (وَيَكُنَّه) و (وَيَكُنَّه)

الكسائي ووقف أبو عمرو على الكاف ، والباقون الكلمة كلها .
اتحاف فضلاء البشر ص ٣٤٤ ، غيث النفع في القراءات السبع

الظروف

قال : منها الغايات وهي قبل وبعد إلى آخره .

قال الشيخ : علة بناء هذه الظروف تضمينها معنى الحرف لتضمينها معنى المضاف إليه ، والفرق بينها إذا أُعربت وبينها إذا بُنيت ، والحذف في الحالين أنها في البناء متضمنة للمحذوف تضمين أيّن لحرف الاستفهام ، وإذا أُعربت كان المضاف إليه محذوفاً مراداً في نفسه لا على معنى أن شيء يتضمنه فهو كالظروف في قولك : خرجت يوم الجمعة في أن الحرف محذوف لا متضمن له وإلا وجب البناء وهو معرب باتفاق ، فلما جاءت هذه الظروف على الوجهين قُدِّر لكل وجه ما يليق به مما هو قياس العربية .

وقوله : وحسب ولا غير . وإن لم يكونا طرفين فقد أُجريا مجراهما لتضمنهما المعنى الذي بُني الطرف من أجله ، ولو كان (حسب) معرباً لوجب تنوينه ، وكذلك « غير » في قولك « لا غير » فدل ذلك على أنه مبني ولا علة للبناء إلا ما ذكرناه في الظروف .

قال وفي معنى حسب « بجَل » . قلت : بجَل كانت أولى بأن تذكر في أسماء الأفعال ، لأنها مبنية وعناها كفاك ، وليس بناؤها لقطعها عن الإضافة ، ألا تراهم يقولون : بجلك فينونها بخلاف « حسب » فإنها تكون معربة عند الإضافة فيقولون : حسبك الدرهم فدل ذلك على أن بناءها ليس لقطعها عن الإضافة ، ولكن لما رأوها موافقة لحسب في المعنى حيث يقولون : بجلك وبجلي ، كما يقولون : حسبك وحسبي ذكرها معها ،

والاولى ذكرها في بناء أسماء الافعال لما ذكرناه ، وبناء الظروف على حركة لمروض البناء والانتماء الساكنين في كثير منها ، وعلى الضم لأنها حركة لا تكون لها في حالة الاعراب .

(فصل) قوله : وشبه حيث بالغايات من حيث ملازمتها الاضافة ^(١) .

قال الشيخ : إن قصد بهذا التشبيه أنه علة البناء لم يستقم ، (لأن لزوم الاضافة لا يلزم منه البناء ، وإن أراد أنها مضافان إلى جملة فلا يستقيم التثني ^(٢)) ، لأن الغايات غير مضافة إلى جملة ، وأيضاً فإن مضاف هذه مذكور والغايات بنيت لتضمنها معنى مضافها بعد الحذف فلا يستقيم أن ما ذكره علة للبناء ، وإن قصد إلى أنه علة الضم فهو مستقيم ، ولكن ذكر علة بنائها أهم ؛ لأنه لم يسر وعلة بنائها احتياجها إلى جملة معه ، وهذه علة بناء الذي ، وإنما احتاج إلى جملة من جهة أن وضعه لمكان منسوب إلى نسبة وتلك النسبة لا تحصل إلا بالجملة ووزانه في احتيجه إلى جملة كاحتياج الذي من حيث إن وضعه لمن

قامت ^(٣) به النسبة فلمّا احتاج إلى جملة في تمة أشبه الحرف .
(فصل) قوله : ومنها منذ وهي إذا كانت اسماً على متعين

إلى آخره .

قال الشيخ : علة بنائها أحد أمرين : أمّا أن يقال هي في أحد وجهيها حرف وفي جهة الاسمية لفظها مثله ، وأصل معناها

(١) انظر الكتاب ٤٤/٢ .

(٢) ما بين القوسين : ساقط من ش .

(٣) في ل : (لبيان مكان) ، وما اثبتاه أفضل .

مثل معناه 'فهو أشبه شيء بالحرف' ، وهذا المعنى هو الذي يقال
 في بناء (١) (عَنْ) وشبهها إذا وقعت اسماً وإلاّ وجب الاعراب ،
 والوجه الآخر أن يقال إنّها مقطوعة عن إضافة مرادة في المعنى ،
 ألا ترى أن قولك : منذ يوم الجمعة (٢) معناه أول المدة فالنضاف
 إليه متضمن لها كضمّن قبل وبعد عند الحذف إلاّ أنّها لم تأت
 إلاّ مبنية ، لأنّ المضاف إليه لا يذكر أبداً معها ، ولم يصح
 تقديره محذوفاً بخلاف قبل وشبهه فأنّه يصح ذكر مضافها فصح
 أن يُقدّر محذوفاً فيعرب فيمن ثم جاءت منذ (٣) مبنية ليس إلاّ ،
 وقبل وأخواتها مبنية تارة ومعربة أخرى (٤) .

(فصل) قال : ومنها « إذ » لما مضى من الدهر ، و « إذا »
 لما يستقبل منه .

قال الشيخ : علّة بناء « إذ » أو « إذا » أن وضعهما لزمان
 منسوب الى نسبة ، فهما محتاجان الى جملة تبيّن معنهما كاحتياج
 الحرف الى جملة معه ، (وفي إذا أمر آخر وهو تضمنها معنى
 الشرط (٥)) ، وفي إذ أمر آخر وهو وضعها على حرفين الذي
 ليس وضع الممكن ، ولم تُضف إذا إنّ الفعلية لما فيها من معنى
 الشرط ، وأمّا « إذ » فأضيفت [٧٩ ظ] الى كلتا الجملتين ،
 لأنّه لا شرط فيها ، فإن وقع بعد إذا اسم مرفوع أو منصوب

(١) في و : (بنائها) وهو لا يستقيم .

(٢) انظر الانصاف ٣٨٢/٢ .

(٣) (منذ) : ساقطة من و ، ل ، ت ، ش ، س .

(٤) في ل : زيادة بمقدار ستة أسطر وهي من أمالي ابن الحاجب

على المفصل .

(٥) ما بين القوسين : ساقط من ش .

قَدَّرَ معمولاً لفعل ليوفرَ عليها ما تقتضيه من الفعل كقوله تعالى :
{ إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ ^(١) } ، تقديره إِذَا انْشَقَّتِ السَّمَاءُ ،
وقد أجاز بعض النحويين أن تكون ^(٢) جملة اسمية مبتدأ
وخبراً ^(٣) ، واستدل على ذلك باتفاقهم على جواز إذا زيد ضربته
ضربه ، لو كن الفعل لازماً لم يجز الرفع ، كما لا يجوز أن
زيد ضربته ضربته إذ لا يرفع الاسم إلا بالابتداء والخبر ، فدل
على صحة وقوع المبتدأ بعدها ، وهو استدلال قوي ، ثم ذكر
المسائل فقل : وقد استقبحوا إذ زيد قام ووجه استقبحهم أنه إن
قصد إلى الفعلية فالوجه إذ قام زيد ، وإن قصد إلى الاسم
فالوجه إذ زيد قائم فلذلك قبح إذ زيد قام ، فإن قيل
قصد إلى الاسم وأتي بالماضي للدلالة على أن الحكم فيها ماضى ،
قيل هذا معلوم من نفس (إذ) فلا حاجة إلى إيقاع الفعل لهذه
الغرض ، فإن قيل يلزم مثله إذا في قولك : إذا زيد يقوم •
فالجواب أن يقوم مفسر للفعل المقدّر بعدها وليس الجملة اسمية
حتى يقال الوجه زيد قائم • فإن قيل فإذا قلنا : إن إذا يصح
وقوع المبتدأ بعدها على ما ذكر من الاستدلال القوي • فالجواب
أن (يقوم) حيث لم يقصد بها الدلالة على المستقبل ، إنما
قصد بها الدلالة على الحال على وجه الحكاية فقد صار مجيئه
لمعنى مقصود لا يوجد من (إذا) بخلاف (إذ) فإنه للماضي ولذلك
حسن إذ زيد يقوم لما كان لمعنى غير مأخوذ من (إذ) و (إذا)
قد يكون ظرفاً غير متضمن للشرط في مثل قوله تعالى : { وَاللَّيْلِ

(١) سورة الانشقاق الآية : ١

(٢) (ان يكون) : ساقطة من ش .

(٣) يشير إلى الاخفش والكوفيين ، انظر الانصاف ٢/ ٦١٥-٦٢٠ ،
المغني ١/ ٩٣ •

إِذَا يَنْفَسِي { (١) ، ونظائره ؛ لَأَنَّهُ ' لو قُدِّرَ شرطاً لفسد المعنى من
 جهة أنَّ الجواب لا بدَّ أنْ يكونَ مذكوراً أو في معنى المذكور
 لدلالة ما تقدَّم عليه ، وههنا لم يُذكر شيءٌ يصلحُ جواباً فيجبُ أنْ
 يكونَ ما تقدَّم هو الدالُّ فيفسدُ حينئذٍ المعنى إذْ يصيرُ إذا يَنْفَسِي
 الدليلُ أقسمُ ، فيصيرُ القسمُ معاقباً على شرطٍ وهو ظاهرُ الفسادِ
 فيجبُ أنْ يكونَ ظرفاً ، فإنْ قيلَ بماذا تعلقُ إذا كانتْ ظرفاً
 جرداً عن الشرطِ ، قلتُ بمحذوفٍ تقديره ' والدليلُ حاصلٌ في هذا
 الوقتِ ، فهو اذنُ في موضعِ الحالِ من الليلِ ، والعاملُ في الحالِ
 فعلُ القسمِ ، فاستقامَ حينئذٍ المعنى ولا يستقيمُ أنْ يكونَ ظرفاً معمولاً
 لأقسمَ لفسادِ المعنى ، إذْ يصيرُ أقسمُ في هذا الوقتِ بالليلِ وليسَ
 المعنى على تقييدِ القسمِ بوقتٍ ، بَلْ معنى القسمِ مطلقاً ، والعاملُ في
 « إذا » إذا كانتْ شرطاً مختلفٌ فيه ، فمنهم من يقولُ : شرطها ، ومنهم
 من يقولُ : جوابها وهم الأكثرونَ ، بخلافِ « متى » فإنَّ الأكثرينَ
 على العكسِ ، فأما من قولِ : العاملُ فيها جوابها فلماً رأهْ مَنْ أنْ
 وضعها للوقتِ المعينِ ، ورأى أنَّه لا يتعينُ إلاَّ بنسبته إلى ما يتعينُ
 به من شرطه فيصيرُ مضافاً إلى الشرطِ ، وإذا صارَ مضافاً تعذَّرَ عملُ
 المضافِ إليه في المضافِ لئلاَّ يؤدي إلى أنْ يكونَ الشيءُ عاملاً معمولاً
 من وجهٍ واحدٍ ، فوجبَ أنْ يكونَ العاملُ هو الجوابُ . وأما
 « متى » فليستْ أوقتَ معينٍ ، فلا يلزمُ أنْ تكونَ مضافةً فصحَّ
 عملُ ما بعدها فيها . فإنْ قيلَ فقد عملتْ « متى » فيما بعدها ، وما
 بعدها على هذا القولِ عاملٌ فيها فقد صارَ الشيءُ الواحدُ عاملاً
 معمولاً قلتُ : تعددتِ الوجوهُ ، وتعددتِ الوجوهُ كتعددِ أصحابها ،
 ووجهُ التعددِ أنَّ « متى » إنما عملتْ في فعلها لتضمنها معنى (إنْ)
 وما بعدها عملٌ فيها (لكونها ظرفاً له) ، فالوجهُ الذي عملتْ به غيرُ

الوجه الذي عمل فيها (١) • فَإِنْ قُلْتَ (٢) : فَقَدَرُمْ كَذَلِكَ فِي إِذَا قُلْتَ : لَا يَسْتَقِيمُ لِأَنَّكَ إِذَا جَعَلْتَ (إِذَا) مضافةً إلى فعلها كان عملها فيه باعتبار كونها ظرفاً له إِذْ هو الذي جوَّز النسبة ، وإذا جعلنا الفعل عاملاً فيها كان على معنى كونها ظرفاً له فصار الوجه واحداً ، فهذا وجه قول الأكثرين • والحقُّ أَنَّ (إِذَا) و (مَتَى) سواءٌ في كون الشرط عاملاً ، وتقدير الإضافة في (إِذَا) لا معنى له ما ذكرناه من كونها لوقت معين مسلمٌ لكنه حاصلٌ بذكر الفعل بعدها كما يحصل في قولك : زماناً طلعت فيه الشمسُ فإنه يحصل التعيين ولا يلزم الإضافة ، وإذا لم يلزم الإضافة لم يلزم فساد عمل الشرط ، والذي يدل على ذلك قولك : إِذَا أَكْرَمْتَنِي الْيَوْمَ أَكْرَمْتُكَ غَدًا ، وقوله تعالى : { وَيَقُولُ الْإِنْسَانُ إِذَا مَا مِيتَ لَسَوْفَ أَخْرَجُ حَيًّا } (٣) ، معلومٌ أَنَّ الجواب معنى قوله : لَسَوْفَ أَخْرَجُ حَيًّا فلو [٨٠ و] كان هو العامل وإذا مضافةً إلى الموت لفسد المعنى إذ يصير إذا المراد بها وقتاً واقعاً فيه الإخراج فيصير وقت الموت والإخراج واحداً ؛ لأنه ظرفٌ عندهم للإخراج وقد نُسبَ إلى الموت على أنه ظرفٌ فلا يستقيم أن يكون ظرفاً للموت والإخراج جميعاً ، وكذلك المثال في قولك : إِذَا أَكْرَمْتَنِي الْيَوْمَ أَكْرَمْتُكَ غَدًا ، وهذا ظاهرٌ في أَنَّ العمل للفعل الذي هو الشرط لا الجواب •

قوله : وفي « إِذَا » معنى المجازاة دون « إِذْ » إلا إذا كُنْتُ إلى آخره •

(١) ما بين القوسين : ساقط من ر

(٢) ما بين القوسين : ساقط من ت

(٣) سورة مريم الآية : ٦٦ •

(١) (٢) (٣)

قَالَ السَّيِّحُ : قَدْ تَدَمَّ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ « إِذَا » قَدْ تَخَوَّ عَنْ الشَّرْطِ وَلَكِنَّهَا فِي الْغَالِبِ كَمَا ذُكِرَ وَأَمَّا « إِذْ » فَحُكْمُهَا مَا ذُكِرَ فَأَمَّا دَخَلَ عَمَلُ الشَّرْطِ ، وَهَلْ هِيَ اسْمٌ كَمَتَّى أَوْ حَرْفٌ ؟ فِيهِ خِلَافٌ ، فَمِنْ فَهَمِ الظَّرْفِيَّةِ حُكْمَ بِالِاسْمِيَّةِ وَمِنْ فَهَمِ الشَّرْطِيَّةِ مُجَرَّدَةَ حُكْمِ بِالْحَرْفِيَّةِ •

وَقَوْلُهُ : وَقَدْ تَعَانٍ لِلْمُفَاجَأَةِ •

قَالَ السَّيِّحُ : وَبَيَّنَّ بِالْأَمْثَلِ مُوَاضِعَ وَقُوعِهَا ، وَلَا يَقَعُ بَعْدَ « إِذَا » فِي الْمُفَاجَأَةِ إِلَّا الْمُبْتَدَأُ وَالْخَبَرُ وَالْعَامِلُ فِيهَا مَعْنَى الْمُفَاجَأَةِ ، وَهُوَ عَامِلٌ لَا يَظْهَرُ اسْتَعْنَا عَنْ أَظْهَارِهِ بِقُوَّةٍ مَا فِيهَا مِنْ الدَّلَالَةِ عَلَيْهِ ، وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُكَ : خَرَجْتُ فَإِذَا زَيْدٌ فِي الْبَابِ ، إِذْ لَوْ كَانَ الْعَامِلُ خَرَجْتُ لَفَسَدَ الْمَعْنَى إِذْ لَا يَفْصَلُ بَيْنَ الْعَامِلِ وَمَعْمُولِهِ بِالْفَاءِ • نَعَمْ قَدْ يَكُونُ لِعَطْفٍ أَوْ لِسَيِّئِهِ وَكِلَاهَا مُتَعَذِّرٌ •

وَأَمَّا « بَيْنَا وَبَيْنَمَا » فَهُوَ ظَرْفٌ فِيهِ مَعْنَى الشَّرْطِ أَجِيبَ تَارَةً بِإِذَا وَتَارَةً بِإِذْ وَتَارَةً بِالْفِعْلِ ، وَالْأَصْمَعِيُّ لَمَّا رَأَى مَجِيءَ الْفِعْلِ مِنْ غَيْرِ إِذَا وَإِذْ مَعَ اسْتِقْلَالِ الْمَعْنَى ظَنَّ أَنَّ مَجِيئَهُ زِيَادَةٌ لَا فَائِدَةٌ فِيهَا فَحَكَّمَ بِأَنَّ الْفَصِيحَ اسْقَاطُهَا^(١) ، وَالْجَمِيعُ جِدٌّ ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ : إِنْ تَكَرَّمَنِي إِذَا أَنَا أَكْرَمُكَ وَإِنْ تَكَرَّمَنِي أَكْرَمُكَ ، وَلَمْ يَدُلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّ الْاسْقَاطَ أَفْصَحُ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : { وَإِنْ تَصَبَّهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمْتَ أَيْدِيَهُمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ }^(٢) عَلَى مَا ذَكَرَهُ •

(١) انظر ابن يعيش ٩/٤

(٢) سورة الروم الآية : ٣٦

وَأَمَّا « لَدَى » ^(١) فَلَا يَسْتَقِيمُ أَنْ يُقَالَ عَلِمَهُ بِثَابِتِهَا حَتَّى يَحْتَاجَ إِلَى مِثْلِهَا إِذَا لَوْ صَحَّ ذَلِكَ لَوَجِبَ أَنْ يُبْنَى كُلُّ اسْمٍ يَحْتَاجُ إِلَى الْإِضَافَةِ (كَنُفُوقٍ وَتَحْتَ وَأَمَامَ وَقَدَّمَ وَخِيزَ وَبَعْضَ وَمَا أَشْبَهَهَا إِذَا كُلُّهَا يَحْتَاجُ إِلَى الْإِضَافَةِ) ^(٢) وَإِنَّمَا الْأَوَّلَى أَنْ يُقَالَ بُنِيََتْ لَدَوُ وَلَدٌ لِشَبْهِهَا بِالْحُرُوفِ لَوْضَفُهَا عَلَى الصِّفَةِ الَّتِي لَيْسَتْ عَلَيْهَا الْأَسْمَاءُ الْمَمَكَّةُ ، وَإِنَّمَا عَلَيْهَا الْحُرُوفُ فَأَشْبَهَتْ الْحُرُوفَ ، وَبُنِيَ لَدَى لِأَنَّهُ هُوَ هُوَ وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنْ كُلَّ اسْمٍ بُنِيَ فَإِنَّهُ يُبْنَى وَإِنْ اخْتَلَفَتْ لُغَاتُهُ بِإِزَادَةِ أَوْ نَقْصَانٍ مَعَ بَقَاءِ أَصْلِ الْمَعْنَى ، فَبُنِيَ لَدَى لِشَبْهِهِ (الْحَرْفُ وَبُنِيَ لَدَى لِشَبْهِهِ مَا أَشْبَهَ الْحَرْفَ وَإِنْ اخْتَلَفَتْ جِهَاتُ الشَّبْهِ فَإِنَّهُ لَا يَضُرُّ ، أَلَا تَرَى أَنْ نَزَالَ بُنِيَ) ^(٣) لِشَبْهِهِ بِأَنْزَلِ وَبُنِيَ فَجَارَ لِشَبْهِهِ بِنَزَالَ ، وَإِنْ اخْتَلَفَتْ جِهَاتُ الشَّبْهِ ، وَهَذَا كَثِيرٌ فِي الْعَرَبِيَّةِ فِي أَبْوَابٍ مُخْتَلِفَةٍ .

(فِصْل) ثُمَّ قَالَ : وَمِنْهَا الْآنَ وَهُوَ الزَّمَانُ الَّذِي يَقَعُ فِيهِ كَلَامُ

المشكلم .

قَالَ الشَّيْخُ : عَلِمَهُ بِنَاءِ الْآنَ لِتَضَمُّنِهَا حَرْفِ التَّعْرِيفِ ^(٤) ، وَلَا يُقَالُ إِنَّ الْأَلْفَ وَاللَّامَ فِيهِ لِلتَّعْرِيفِ إِذَا لَيْسَ هُوَ أَنْ دَخَلَتْ عَلَيْهِ الْأَلْفُ وَاللَّامُ ^(٥) ، بَلْ هُوَ مَوْضُوعٌ فِي أَوَّلِ أَحْوَالِهِ بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ ، وَلَيْسَ حَكْمُ لَامِ التَّعْرِيفِ ذَلِكَ فَوْجَبَ أَنْ يَكُونَ تَعْرِيفُهُ

(١) فِي لَدَى عَشْرُ لُغَاتٍ وَهِيَ : (لَدَى ، لَدُنْ ، لَدُنْ ، لَدُنْ ،

لَدُنْ ، لَدُنْ ، لَدُنْ ، لَدُنْ ، لَدُنْ ، لَدُنْ ، لَدُنْ ، لَدُنْ ، لَدُنْ ، لَدُنْ) وَقَدْ ذَكَرَ الشَّيْخُ مِنْهَا ثَلَاثًا ، دُونَ أَنْ يُشِيرَ إِلَى بَقِيَةِ اللُّغَاتِ .

(٢) مَا بَيْنَ الْقَوْسَيْنِ : سَاقِطٌ مِنْ ر .

(٣) مَا بَيْنَ الْقَوْسَيْنِ : سَاقِطٌ مِنْ ر .

(٤) تَابِعَ الشَّيْخُ فِي رَأْيِهِ رَأْيَ الْفَارَسِيِّ . الْإِنْصَافُ ٥٢٣/٢ .

(٥) هَذَا رَأْيُ الْكُوفِيِّينَ . الْإِنْصَافُ ٥٢٠/٢ .

بأمرٍ مُقدَّر وهو تَضَمُّنُهُ معنى لامِ التعريف ، وهو معنى كلامه في قوله : « وقد وقعت في أول أحوالها بالالف واللام وهو علّة بناءها » ، لأنّها لما وقعت كذلك وهي معرفة وجب أن تكون معرفة بحرف تعريفٍ مُقدَّر فوجب بناؤه ، وأمّا متى وأين فعِلَّة البناء فيهما واضحة في الشرط والاستفهام جميعاً .

قوله : ومتى للوقت المبهم .

قال الشيخ ^(١) : لأنك تستعملها لِمَا لا يتحقق وقوعه كقولك : متى جاء زيد ؟ ، ولا تقول : متى طلعت الشمس ؟ وإذا بالعكس وإن كانت إذا قد استعملت كثيراً في المبهم ولم يجزموا بإذا لما لم تكن كالشروط في الابهام فأشبهت الأحيان المضافات لا سيما على قول من يقول : إنّها مضافَةٌ على الحقيقة ، وأمّا « لما » فبُنيت لشيئها بالشرط أو لاقضاءها جملة كاقضاء إذا .

قوله : وأمّا أمس فهي متضمنة معنى لامِ التعريف مبنية على الكسر عند الحجازيين وبنو تميم يربونها ^(٢) .

قال الشيخ : فينبغي أن تُقدَّر على مذهبهم معدولة عما فيه الألف واللام ، والعدل لا يوجب البناء فيكون اسماً معرباً ممنوعاً من الصرف وكذلك يقولون . وأمّا « قط » فبُنيت إمّا لتضمنها معنى لامِ التعريف ؛ لأنّ معناها استغراق الزمان الماضي جميعه وهو قول بعض المتقدمين ^(٣) ، وأمّا أن يُقال لتضمنها معنى المضاف إليه ،

(١) في ل : (يعني) .

(٢) انظر الكتاب ٤٣/٢ ، المقنن ١٧٣/٣ .

(٣) هو الأخفش . انظر معجم الهوامع ٢١٤/١ .

لأنه بمعنى زمن الماضي [٨٠ ظ] أو تقول : إن من لغاتها (١)
 قَطْ (٢) ساكنة وهي موضوعة وضع الحروف ، وهذه مشبهة لهذا
 من حيث المعنى واللفظ فأجريت مجراها كما قلناه في لدن بالنسبة
 الى لد .

وأما « عوض » (٣) ، فبُيتَ للملتين المذكورتين في قَطْ إلا أن
 زمانها مستقبل ، فإن أُورِدَ أبداً فإنها موضوعة للزمان المستقبل
 وهي «عربة» * أُجِبَ بأن أبداً يدخله لام التعريف ولو كان
 متضمناً لها لم يدخله كما قلناه في أين وشبهه من البنيات التي
 تضمنت معنى الحرف [والله أعلم بالصواب] (٤) .

التركيبات

قال صاحب الكتاب : هي على ضربين : ضرب يقتضي تركيبه
 أن يبنى الاسمان معاً الى آخره .

قال الشيخ : إنما لم يُبنَ [الجزء] (٥) الاول من اثني عشر
 لأنهم حذفوا نونه فأشبهه المضاف مع المضاف اليه فكما أن المضاف
 مع المضاف اليه غير مبني فكذلك ما أشبهه ثم قال : والاصل في

(١) في ش : (لغتها) .

(٢) في « قَطْ » خمس لغات ذكر الشيخ منها لغتين ولم يتطرق
 الى الثلاث الاخرى ، ولغات قَطْ هي : (قَطْ ، قُطْ ، قَطْ) .

(٣) (عوض) مثله الآخر أي تضم كما ذكرها الشيخ وفتح

(٥) وتكسر (عوض ، عوض) واللغة الاولى هي المشهورة وقد

(٤) ذكرها الشيخ لشهرتها .

(والله أعلم بالصواب) : بإقطة من الاصل .

(الجزء) : زيادة عن ل .

العدد المنيف على العشرة أن يعطف الثاني على الاول ، لأن القياس في الأعداد كلها أن يعطف الثاني على الاول فكان قياس هذه كذلك فخرج الاسمان كما ذكر الى تسعة عشر ولم يخرج غير ذلك ، لأن العشرة فما دونها ليس فيها تعدد ، وأمّا فوق العشرين فلم يكثر كثرة ما قبلها فخفف ما كثر بالمزج دون ما لم يكثر ، والدليل على أكثره أن كل ما يتدها فهو في ضمنه ، وحرف التعريف والاضافة لا يخلان البناء ، أمّا حرف التعريف فمتفق على حكمه ، وأمّا الاضافة فمذهب سيبويه أنها لا تخل بالبناء نظراً الى قيام العلة فيه مع الاضافة (١) ، فوجب البناء قائم بعد الاضافة كما هو قبل الاضافة ، ومذهب الاخفش أن الثاني معرب ، لأنّه مضاف فقوى أمر الاسمية فيه (٢) قياساً على أنني في قولك : اثنا عشر ، والفرق بينهما أن اتني (٣) لما حذف نونها وهو حكم من أحكام الاضافة أعطي حكم المضاف لأنّ علة بنائه إنّما هي كونه منزلاً منزلاً جزء الكلمة فلمّا قدر مضافاً ، والمضاف له حكم الاستقلال في الاعراب فأتت (٤) علة البناء فأجري مجرى المضاف بخلاف الثاني من خمسة عشر ، فإنّ علة بنائه تضمنته معنى الحرف ، وتضمنته معنى الحرف باق على حاله قبل الاضافة وبعدها فلا يلزم من اعراب اتني في اثني عشر اعراب (٥) عشر في خمسة عشر ، فإنّ سمي رجل بخمسة عشر كان فيه وجهان كما ذكر أمّا وجه البناء فلأنّه قبل النقل كان مبنياً فأجري بعد التسمية مجراه قبلها كما أجري غلام

(١) انظر كتاب سيبويه ٥٣/٢ ، ٥٤ .

(٢) (فيه) : ساقطة من و .

(٣) في ت : (الفاء) .

(٤) في و ، س ، ب ، ت : (فات) .

(٥) في ل : (خمسة) .

زيد بعد التسمية مجزاه قبلها في الاعراب قياساً على قسم إذا سميت به وفيه ضمير في البناء • وأما الاعراب فلأنهما كلمتان مزجتا وصيرتا واحداً وسمي بهما فأجري مجرى ما هو كذلك في الاسماء كسمعد فينبغي لمن أعرب أن يجري فيه اللغات الثلاث التي في معد يكرّب على ما يأتي بيانها في فصل معد يكرّب ، وأما علّة بناء الخاز باز فمشكل ، ووجه اشكاله أنّه قدّر مفرداً فلا علّة توجب البناء يمكن تقديرها ، وإن قدّر مركباً فلا علّة يمكن تقديرها إلاّ وأو العطف على (١) أن يكون الاصل خاز وباز مزجاً وصيراً واحداً كخمسـة عشر ولا دليل يدل (٢) على ذلك بخلاف خمسـة عشر إذ قياسه خمسـة وعشرة ، فإذا صح هذا التقدير فيه فليصح في معد يكرّب ولا قول به ، وغاية ما يمكن أن يقال فيه أنّه في الاصل قصد الى عطف أحد الأسمين وهذا التقدير ، وإن كان يمكن أن قدّروا (٣) مثله في معد يكرّب ، إلاّ أن الاحكام من البناء في خاز باز والاعراب في معد يكرّب دلت على المخالفة بين التقديرين ، فإذا كانت قواعد معلومة تقتضي أحكاماً مختلفة [وجاءت الاحكام مختلفة] (٤) في ألفاظ يجوز أن قدّر في كل واحد منها ما يجري على القواعد المعلومة ، ويجب تقدير ذلك فيها لئلا يؤدي الى إبطال ما علمت صحته ، فهذا أقصى ما يمكن أن يقال في خاز باز •

(٢) في ل : (تقدير) •

(٣) (يدل) : ساقطة من ش •

(٣) (يمكن أن يقتدروا) : ساقطة من ل •

(٤) ما بين القوسين المعقوفين ساقط من الاصل •

« إِمَّا بَادِي (١) بَدَا أَصْلُهُ بَادِيءٌ بَدَاءٌ » طُرِحَتِ الهمزة من بَدَاءٍ فصارَ بَدَا مقصوراً ، وأُبدِلَتِ الهمزة من بَادِيءٍ ياءً وأُسْكِنَتِ حينَ ضُمِّ الثَّانِي إلى الأولِ ، وإِمَّا بَادِي بَدَى فَأَصْلُهُ بَادِيءٌ بَدِيءٌ مثْلُ بَدِيعٍ فَطُرِحَتِ هَمْزَتُهُ فَبَقِيَ بَدِيءٌ ، وقوله « بطرح الهمزة » أي في بَدَاءٍ وبَدِيءٍ ، والاسكانُ أي في الياءِ في الاسمِ الأولِ وهو أَيَادِي إلى سَبَا (٢) فهما من القسمِ الثاني عنده ممّا لم يتضمّن ثابته معنى حرفٍ فهو «عرب» ، والأولُ مبنيٌّ كَعَدَّ يَكْرُبُ وهو مشكِلٌ أَيْضاً ، ووجهُ إشكاله (أنَّهُ في الأصلِ (٣) اسمٌ «عرب» لم يطرأ عليه إلاَّ التَّخْفِيفُ والتَّخْفِيفُ لا يوجبُ بناءً ، ولو قيلَ إنَّهُ «عربٌ» على أَصْلِهِ (٤) منصوبٌ على الحالِ ، إلاَّ أَنَّهُمْ سَكَنُوا الياءَ في آيِدِي سَبَا وفي بَادِي بَدَا بعدَ تخفيفِ الهمزة تخفيفاً لما جَرَتْ في كلامهم كثيراً فصارتْ كالأمثالِ كما كانَ ذلكَ في قولهم : { أَعْطِ الْقَوْسَ [١٨ و] بَارِيَهَا } (٥) وكذلك قول الشاعر (٦) :

- (١) جرى مجرى المثل ويضرب في الأولوية ، انظر الكتاب ٥٤/٢ .
 (٢) في الكتاب ، وأمالِي المرتضى (أَيَادِي سَبَا) مثل يَضْرِبُ في التفرقة الكتاب ٥٤/٢ ، أمالي المرتضى ٨١/١ ، المقتضب ٢٥٠/٤ .
 (٣) (الأصل) : ساقطة من و ، ل ، ت ، س .
 (٤) ما بين القوسين : ساقط من ت .
 (٥) مثل « يَضْرِبُ » في الاستعانة على العمل بمن يحسنه وهو جزء من بيت :

يَا بَارِي الْقَوْسِ بَرِيًّا لَسْتُ تَحْسِنُهَا
 لَا تَفْسِدْنَهَا وَأَعْطِ الْقَوْسَ بَارِيَهَا

- انظر مجمع الأمثال للميداني ٣١٣/١ ، الفاخر ص ٣٠٤ .
 (٦) البيت للاعشى من قصيدة في ديوانه ص ١٣٥ في وصف ناقته وقد وفد على الرسول صلى الله عليه وسلم ، وتمامه :

فَالَيْتُ لَا أَرِثِي لَهَا مِنْ كِلَالَةٍ
 وَلَا مِنْ أَحَقَى حَتَّى تُلَاقِي مُحَمَّداً

حَتَّى تُلَاقِي مُحَمَّدًا

- وسأنتي ذكر ذلك في المشترك - لكان أقرب الى الصواب إلا
 أَنَّهُمْ حَكَمُوا بِالْبَاءِ لَمَّا رَأَوْا اسْكَانَ الْاَوَّلِ وَهُوَ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ ،
 وَرَأَوْا صَوْرَةَ التَّرْكِيبِ ثُمَّ تَوَجَّيْهِهُ لَهُمْ أَنْ يُقَالَ كَثُرَ اسْتِعْمَالُهُمْ
 أَيْدِي سَبَا فِي التَّفْرِقِ حَتَّى صَارَ قَوْلُهُمْ : أَيْدِي سَبَا يُفْهَمُ مِنْهُ
 التَّفَرُّقُ مِنْ غَيْرِ نَظَرٍ (إلى معنى الأيدي ، ومعنى سَبَا عَلَى
 التَّفْصِيلِ ، فَلَمَّا صَارَ جَمِيعًا يُفْهَمُ مِنْهُمَا الْمَعْنَى الْمَقْصُودُ مِنْ غَيْرِ
 نَظَرٍ) (١) إِلَى أَحَادِهِمَا كَانَ بِمَنْزِلَةِ مَعْدٍ يَكْرَبُ فِي دَلَالَتِهِمَا عَلَى
 مَدْلُولِهِمَا مِنْ غَيْرِ نَظَرٍ إِلَى تَفْصِيلِ اللَّفْظَيْنِ ، فَأَجْرِي مَجْرَاهُ لَمَّا صَارَ
 فِي الْمَعْنَى مِثْلَهُ ، وَإِذَا كَانُوا قَدْ فَعَلُوا مِثْلَ ذَلِكَ فِي الْجُمْلَةِ حَتَّى
 أُجْرِيَتْ مَجْرَى الْمَفْرَدَاتِ لَمَّا فُهِمَ مِنْهَا مَعْنَى مِنْ غَيْرِ تَفْصِيلٍ
 كَقَوْلِهِ : فَاهَ إِلَى فِي (٢) ، فَأُجْرِيَتْ إِعْرَابُ الْمَفْرَدِ وَعُدِلَ بِهَا عَنْ
 مَعْنَى الْجُمْلَةِ فَهَذِهِ أَقْرَبُ إِلَى ذَلِكَ ، وَإِنْ كَانَتْ الْأَحْكَامُ قَدْ
 اخْتَلَفَتْ بِاخْتِلَافِ الْمَقْصُودِ فِيهِمَا إِلَّا أَنَّ الْجَامِعَ بَيْنَهُمَا فِي التَّشْبِيهِ أَنَّهَا
 الْفَاطَةُ يُفْهَمُ مِنْهَا مَعْنَى مَقْصُودٍ مِنْ غَيْرِ نَظَرٍ إِلَى مَدْلُولِ كُلِّ
 وَاحِدٍ مِنَ الْقِيلَيْنِ مَجْرَى الْمَفْرَدِ ، فَهَذَا وَجْهُ الْمِثَالَةِ بَيْنَهُمَا ، وَحُكْمُ
 « بَادِي بَدَا » فِي الْعِلَةِ حُكْمُ « أَيْدِي سَبَا » وَإِنْ اخْتَلَفَ
 الْمَدْلُولَانِ فِي أَنَّ ذَلِكَ لِلتَّفَرُّقِ وَهَذَا لِلْاُولَى (٣) .

ابن يعيش ١٠٢/١٠ ، مشاهد الانصاف ص ٢٨ ، الفصل
 ص ٢١٤ - ورواية الديوان (تزور) مكان (تلاقى) .

- (١) ما بين القوسين : ساقط من ر .
 (٢) (كقوله : فاه الى في) ساقطة من ل ، ت .
 (٣) في ر : أرجع السقطة التي اشرت اليها في رقم (٣) .

وَأَمَّا مَعْدُ يَكْكَرَبُ وَبَابُهُ فَنِيهِ لِقَتَانِ (١) عَلَى مَا ذُكِرَ ،
 وَأَمَّا اللُّغَةُ الْفَصِيحَةُ فَهِيَ إِعْرَابُ الثَّانِي وَجَعَلَ الْأَوَّلَ مَعَهُ كَالْجُزْءِ ،
 وَيَكُونُ غَيْرَ مُنْصَرَفٍ (٢) وَعِلَّتُهُ وَاضِحَةٌ ، وَهِيَ أَنَّهَا لَفْظَانِ مُزْجَا
 وَصَيَّرَا وَاحِدًا دَالًّا عَلَى مَعْنَى فُلْحِقَ بِالْمُفْرَدَاتِ مِنْ كَلَامِهِمْ ؛ لِأَنَّهُ
 أَشْبَهَ بِهَا مِنَ الْمُرَكَّبَاتِ قَبْلَ النِّقْلِ ، إِذِ الْمُرَكَّبَاتُ (٣) قَبْلَ النِّقْلِ كَانَ
 لَهَا حُكْمٌ فِي الْإِعْرَابِ فَبَقِيَ ذَلِكَ الْحُكْمُ عَلَى حَالِهِ ، وَهَذَا لَمْ يَكُنْ
 لَهُ حُكْمٌ قَبْلَ النِّقْلِ فَلَا بَدَّ لَهُ مِنْ حُكْمِهِ (٤) ، الْآنَ وَهُوَ أَشْبَهَ
 بِالْمُفْرَدَاتِ مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى إِذْ مَدَاوِلُهُ مُفْرَدٌ كَمَا أَنَّ مَدَاوِلَ الْمُفْرَدَاتِ
 مُفْرَدٌ . وَاللُّغَةُ الثَّانِيَةُ أَنَّ تَضْيِيفَ الْأَوَّلِ إِلَى الثَّانِي وَعِلَّتُهَا أَنََّّهُمْ
 شَبَّهُوهُ بِالْمُضَافِ وَالْمُضَافِ إِلَيْهِ تَشْبِيهًُا لَفْظِيًا مِنْ جِهَةِ أَنَّهَا أَسْمَانِ
 ذُكِرَ أَحَدُهُمَا عَقِيبَ الْآخَرِ وَهُوَ ضَعِيفٌ مِنْ وَجْهَيْنِ : أَحَدُهُمَا
 أَنَّ مَا ذُكِرُوهُ تَشْبِيهٌُ لَفْظِيٌّ وَمَا ذُكِرَ فِي تِلْكَ اللُّغَةِ تَشْبِيهٌُ مَعْنَوِيٌّ
 وَاعْتِبَارُ الْمَعْنَى أَقْوَى ، وَالْآخَرُ (٥) هُوَ إِنَّهُمْ بَقَوْهُ سَاكِنًا فِي حَالِ
 النِّصَبِ ، فَقَالُوا : رَأَيْتُ مَعْدُ يَكْرَبُ ، وَאו كَانَ جَارِيًا مُجْرَى
 الْمُضَافِ عَلَى التَّحْقِيقِ لَوْجِبَ أَنَّ تَنْصِبَ كَمَا تَنْصِبُ الْمُضَافِ إِذَا
 كَانَ مِثْلَهُ فِي قَوْلِكَ : رَأَيْتُ قَاضِي مِصْرَ وَشَبَّهَهُ ، وَلَمَّا وَجِبَ (٦)
 التَّسْكِينُ دَلَّ عَلَى اعْتِبَارِ الْإِمْتِزَاجِ دُونَ اعْتِبَارِ الْإِضَافَةِ ثُمَّ هَذِهِ
 اللُّغَةُ انْقَسَمَ أَصْحَابُهَا قِسْمَيْنِ : فَمِنْهُمْ مَنْ يَنْهَى الثَّانِي الصَّرْفَ ،
 وَعِلَّتُهُ كَالْعِلَّةِ فِي إِسْكَانِ الْبَاءِ مِنْ مَعْدُ يَكْرَبُ ، (وَلَوْ لَا اعْتِدَادُهُمْ

(١) فِي ش : (يُضَافُ عَلَيْهَا)

(٢) فِي ل ، س : (مَنْصُوبٌ) وَهُوَ تَحْرِيفٌ

(٣) (إِذِ الْمُرَكَّبَاتُ قَبْلَ النِّقْلِ) : سَاقِطَةٌ مِنْ وَ ، ل ، ت ، ب ، س .

(٤) فِي ل : (حُكْمٌ)

(٥) فِي وَ : (وَالْإِحْسَنُ) وَهُوَ تَحْرِيفٌ

(٦) فِي ل : (أَوْجِبُوا) ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ

بالتركيب والمزج لم يكن للاسكان وجه^(١) ، ثم أصحاب هذه
 اللغة انقسموا قسمين : منهم من لا يصرف الثاني اعتداداً بالتركيب
 الصوري كما اعتد به في اسكن الياء من معد يكرب ، وهو وجه
 ثالث يضعف به هذه اللغة ، ومنهم من يصرفه ، وهو القياس بعد
 قصد الاضافة إذ اتركيب في المضاف والمضاف اليه غير معتد به
 في باب منع الصرف ، والله أعلم بالصواب .

الكنائيات

(فصل) قال صاحب الكتاب : وهي كم وكذا وكيت
 وذيت إلى آخره .

قال الشيخ : علّة بناء « كم » الاستفهامية ظاهرة وهي
 تضمينها معنى حرف الاستفهام ، وأما الخبرية فيجوز أن تكون
 شبهها باختها لفظاً وأصل معنى ، وهو كناية^(٢) أو بوضعها على
 حرفين كوضع أو لأنها تقيضة (رب) أو لتضمنها معنى الانشاء ،
 وهو في الغالب بحرف ، وكانتها تضمنت حرفاً مقدراً ولذلك
 استحققت صدر الكلام ، ومعنى الكلام الانشائي ألاّ يحتمل
 صدقاً ولا كذباً بلّ لنوع من الكلام المحقق في النفس ليس له
 اعتبار من خارج له فيسمى صدقاً ولا بمخالفة فيسمى كذباً ،

(١) في ر : ما بين القوسين متقدم على (ثم هذه اللغة انقسمت
 .. الخ) ، وهو وهم .

(٢) في ش : (عن) .

(والخبرُ بخلافه لِنوعٍ من الكلام في النفس له اعتبارٌ من الخارج بموافقة فيُسمَّى كذباً^(١)) ، فمثالُ الانشاء كقولك : قُمْ واقْعُدْ فإنه لطلبِ محققٍ لا يُعتَبَرُ بأمرٍ من خارجٍ فلا يُقالُ له صدقٌ ولا كذبٌ ، والخبرُ كقولك : زيدٌ قائمٌ فيُعتَبَرُ بأمرٍ من خارجٍ وهو تحقيقُ النسبةِ إلى زيدٍ لا باعتبارِ النفسِ فإن كانت محققةً سُمِّيَ كذباً . وأمّا كذا فعلةٌ بنائه ، إمّا أن تقولَ : لشبهها بكم في معناها ولِحَصَّتْ بها ، وإمّا لأنها كفُ التثنية دخلت على ذا واستعملت [١٨ ظ] كنايةً بقيت على أصلها في البناء . وأمّا كيتَ وذيتَ فعلةٌ بنائهما أنَّهما كنايةٌ عن الجملِ ، والجملُ مبنيةٌ باعتبارِ الجملةِ فبنيتُ تشبيهاً لها بما كُنِيَ بها عنه .

(فصل) قوله : ومميّزُ الاستفهاميةِ مفردٌ ، منصوبٌ ومميّزُ^(٢) لخبريهِ مجرورٌ مجموعٌ أو مفردٌ .

قال الشيخُ : إنّما كان مميّزُ الاستفهاميةِ منصوباً مفرداً لأنّه لمطلق العدد من غيرِ نظرٍ فجُعِلَ له تمييزٌ مطابقٌ للعددِ المتوسطِ وهو أحدَ عشرَ ولم يُجْعَلْ له القلّةُ ولا الكثرةُ كميّزِ الثلاثة^(٣) والمائةُ فيكونُ تحكُّماً ، وأمّا الخبريةُ فجُعِلَ لها لما كانت لكثرةٍ مميّزٌ موافقٌ لتمييزِ عددِ الكثرةِ وهو المائةُ والألفُ ، وهو مفردٌ مخفوضٌ ، وجاء فيه الجمعُ تقويةً^(٤) لمعنى الكثرةِ إذ ليس في لفظِ كمٍ ما يشعرُ بخصوصيةِ الكثرةِ المقصودةِ بخلافِ الألفِ فإن فيها ما يشعرُ فاستغنت عن الجمعيةِ .

(١) ما بين القوسين : ساقطة من ش ، و .

(٢) (مميّزٌ) ساقطة من و ، ش .

(٣) (الثلاثة) : ساقطة من ل ، ت .

(٤) في ش : (بقوته) ، وهو تحريفٌ .

(فصل) قال : وتقع في وجهها مبتدة الى آخره .

قال الشيخ : ولا يقال ^(١) 'مالك كم' ، ولا تقع إلا صدر الكلام عند البصريين ^(٢) ، فلذلك لم تقع فاعلة ولا على صفة يلزم منها تقديم العامل إلا إذا كانت مضافاً إليها فإنه مقتضى تقديم المضاف عليها ، إما لأنه متعذر تأخيرها ، وإما لأن معنى الاستفهام ينسحب اليه فتصير الكلمتان للاستفهام فلم يسبق إلا أن تقع مبتدة أو معمولة لفعل بعدها ، ويعرف ذلك بأن ينظر إلى ما وقع بعدها ، فإن كان اسماً خيراً عنها وجب أن تكون مبتدة كقولك : كم مالك وشبهه ، وإن لم يكن اسماً هو خبر عنها ، وجب أن يكون ثم فعل فيُنظر فإن كان مسلطاً على كم وجب أن تكون معمولة له حسب ذلك التسلط مفعولاً به أو ظرفاً أو مصدرًا ، كقولك : كم رجلاً ضربت ، وكم يوماً ضربت ^(٣) زيداً ، وكم ضربة ضربت زيداً ^(٤) ؟ وإن لم يكن مسلطاً عليه فلا يخلو إما أن يكون مسلطاً على ضميرها تسلط المفعولية أولاً ، فن كان الأول فلك فيه ^(٥) وجهان كمسألة (زيد ضربته) مثاله كم رجلاً ضربته إلا أنك إذا قدرته منصوباً وجب أن تقدر الناصب متأخراً عنها فتقول : كم رجلاً ضربت ضربته لما تقدم من أن لها صدر الكلام ، وإن لم يكن مسلطاً عليها ولا ضميرها وجب أن يكون مبتداً كقولك : كم رجل قام وكم رجل جاءك وشبهه ، ثم مثل بالابتداء ،

(١) (ولا يقع مالك كم) : ساقطة من ل ، ت .

(٢) انظر انصاف ٢٩٨/١

(٣) (زيداً) : ساقطة من ر .

(٤) (زيداً) : ساقطة من ر .

(٥) في ل : (فيها) ، وهو تحريف .

ثمَّ مثَلْ بعدهُ بِمَثَلَيْنِ آخَرَيْنِ لِلإِبْتِدَاءِ (١) بَيَّنَّ بِهِمَا أَنَّ مَا يَصْلُحُ (٢) ،
 صِفَةً لِلْمِيزِ يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ خَبَرًا وَهُوَ قَوْلُهُ : كَمْ مِنْهُمْ شَاهِدٌ
 عَلَى فُلَانٍ ، وَكَمْ غَلَامًا لَكَ وَاهِبٌ ، ثُمَّ مَثَلٌ لِلْمَفْعُولَةِ وَالْإِضَافَةِ •

(فَصْل) : قَالَ : وَإِذَا فَصَّلَ بَيْنَ الْخَبَرِيَّةِ وَمُمِيزِهَا
 نَصَبَ (٣) •

قَالَ الشَّيْخُ : جَارَ الْفَصْلُ بَيْنَ كَمْ وَمُمِيزِهَا وَلَمْ يَجْزُ فِي مَثَلِ
 عَشْرِينَ رَجُلًا مِنْ حَيْثُ إِنَّ عَشْرِينَ رَجُلًا الْفَرْضُ فِيهِ تَبَيَّنَ
 الذَّاتُ أَوَّلًا ، وَإِنَّمَا جِيءَ بِعَشْرِينَ لِيُبَيَّنَ بِهَا خُصُوصِيَّةَ الْعَدَدِ فِيهِمَا
 جَمِيعًا كَأَنَّهُمَا شَيْءٌ وَاحِدٌ ، أَلَا تَرَى أَنَّ هَذَيْنِ الْمُضَيَّنَّ لَمَّا كَانَ
 التَّعْيِيرُ تَنْهَاهُمَا بِلَفْظٍ وَاحِدٍ لَمْ يَمُدُّ عَنْهُ كَقَوْلِهِمْ : رَجُلٌ وَرَجُلَانِ ،
 فَصَارَ عَشْرُونَ رَجُلًا بِمِثَالَةِ قَوْلِكَ : رَجُلَيْنِ فَكَمَا أَنَّ رَجُلَيْنِ
 لَا يَفْصَلُ بَيْنَ حُرُوفِهِ فَكَذَلِكَ عَشْرُونَ رَجُلًا بِخِلَافِ (كَمْ) فَإِنَّهَا
 فِي أَصْلِ وَضْعِهَا لِلإِبْهَامِ وَلَيْسَتْ مَعَ مُمِيزِهَا كَعَشْرِينَ مَعَ مُمِيزِهِ ،
 أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَوْ قُلْتَ : كَمْ رَجُلًا لَمْ تَبَيَّنْ بِهِ خُصُوصِيَّةَ الْعَدَدِ
 فَقَدْ ظَهَرَ الْفَرْقُ بَيْنَ الْبَابَيْنِ ، وَالْمُخْتَارُ النَّصَبُ عِنْدَ الْفَصْلِ ، لِأَنَّهُ
 فِي التَّقْدِيرِ الْمُخْتَارِ مُضَافٌ إِلَيْهِ ، وَالْفَصْلُ بَيْنَ الْمُضَافِ وَالْمُضَافِ
 إِلَيْهِ ضَعِيفٌ ، وَلَمَّا ضَعُفَ أَنْ يَكُونَ مُضَافًا إِلَيْهِ نُقِلَ إِلَى أَعْرَابِ
 عُمُومِ التَّمْيِيزِ وَهُوَ النَّصَبُ ، وَقَدْ جَاءَ الْخَبَرُ مَعَ الْفَصْلِ إِذَا عَلِيَ
 جَوَازُ الْفَصْلِ بَيْنَ الْمُضَافِ وَالْمُضَافِ إِلَيْهِ ، وَإِنَّمَا عَلَى أَنْ يَكُونَ
 مَجْرُورًا بِإِضْمَارٍ مِنْ •

(١) (لِلإِبْتِدَاءِ) : سَاقِطَةٌ مِنْ ل

(٢) (صِفَةً) : سَاقِطَةٌ مِنْ ش

(٣) هَذَا رَأْيُ الْبَصْرِيِّينَ ، وَالْكَوْفِيُّونَ يَرَوْنَ بَأَنَّهُ مَخْفُوضٌ •
 الْإِنْصَافُ ١/٣٠٣ •

(فصل) قال : وتقول : كَمْ غَيْرَهُ لَكَ إِلَى آخِرِهِ •

قال الشيخ : إِنَّمَا ذَكَرَ هَذَا الْفِعْلَ لِیُعْرِفَ أَنَّ غَيْرَهُ وَشِمْهُهَا مَا لَا یَتَعَرَّفُ ، بِإِضَافَةِ یَصْحُحُ أَنَّ یَقَعُ مَمِيزاً لَكُمْ كَمَا یَصَحُّ أَنَّ یَقَعُ مَجْروراً لِرُبٍّ •

(فصل) قال : وَقَدْ یُنْشَدُ بَيْتُ الْفَرَزْدَقِ (١) :

١٦٦- كَمْ عَمَّةٍ لَكَ يَا جَرِيرُ

قال الشيخ : والنصب كما ذكر والجاء كذلك والرفع على معنى كَمْ مرةً أو كَمْ مرةً عمةٌ لَكَ حَلَبْتُ عَلِيَّ عِشَارِي ، فَكَمْ مَمْنُوبٌ عَلَى الظرف بحلبت أو على المصدر إن جعلنا المرات للحلبات بحلبت أَيْضاً فَتَقْدِيرُهُ عَلَى الْأَوَّلِ حَلَبْتُ زَمَاناً كَثِيراً ، وَعَلَى الثَّانِي حَلَبْتُ حَلَبَاتٍ كَثِيرَةً ، وَلَا فَرْقَ فِي الْمَعْنَى بَيْنَ أَنَّ یُقَدَّرُ اسْتِفْهَاماً أَوْ خَبراً ، إِذْ مَعْنَاهُ فِي الْخَبَرِ كَثِيراً مِنَ الْأَزْمَانِ عَمَاتُكَ وَخَالَاتُكَ حَلَبْتُ لِي ، أَيْ كَانُوا خَدَمَاءَ فِي أَوْقَاتٍ كَثِيرَةٍ ، وَإِذَا جَعَلْتَهُ اسْتِفْهَاماً كَانَ مَعْنَاهُ أَخْبَرَنِي أَيْ عَدَدٍ مِنَ الْأَزْمَانِ أَوْ مِنَ الْحَلَبَاتِ عَمَةً لَكَ وَخَالَةٌ حَلَبْتُ عَلِيَّ عِشَارِي ؟ أَيْ ذَلِكَ كَثِيرٌ لَا أَعْرِفُ عَدَدَهُ فَأَخْبَرَنِي عَنْ عَدَدِهِ ، وَهَذَا الْمَعْنَى أَبْلَغُ مِنَ الْأَوَّلِ فِي الذَّمِّ لِمَا فِيهِ مِنَ الْاسْتِهْزَاءِ •

(١) وتماه : (وَخَالَةٌ فَتَدْعَاهُ قَدْ حَلَبْتُ عَلِيَّ عِشَارِي) ، وهو من قصيدة له يهجو بها جريراً ، الفدعاء : التي في أصابعها اعوجاج من كثرة الحلب ، ويروى البيت برفع عمة ونصبها وجرها ، الكتاب ٢٥٣/١ ، ٢٩٣ ، المقتضب ٥٨/٣ ، شرح الجمل ١٤٠/٢ ، الجمل ص ١٤٨ ، ابن يعيش ١٣٣/٤ ، المقرب ٣١٢/١ ، الاشموني ٢٠٧/١ ، الخزانة ١٢٦/٣ ، الديوان ٤٥١/٢ ، التوطئة ١٣٣ ، كتاب العين للخليل ٢٨٧/١ •

قوله : تقديره ' كم مرة حَلَبْتُ عليَّ عَمَاتِكَ •

قال الشيخ : ' إن أراد به تحقيق [٨٢ و] الاعراب لم يستقيم ، لأنَّ عَمَاتِكَ فيها قُدِّرَ فاعلٌ وهي في البيت مبتدأ لتأخر الفعل عنها ، ولا يتقدَّمُ الفاعلُ على فعله ، وإنَّ أراد به تبيين المعنى وإيضاحه فهو مستقيم ؛ لأنَّ عَمَاتِكَ حَلَبْتُ وحَلَبْتُ عَمَاتِكَ سواء •

(فصل) قال : ' والخبرية مضافة الى مميزها ^(١) الى آخره •

قال الشيخ : ' تقدير ' الاضافة هو الوجه ' لما يلزم من اضممار الجار • ووجه القول الآخر ما ثبت من اظهار الجار في كثير من كلامهم وهي مع حذفها بمعناها فحسنت عليها وهذا القول ليس كقول من يقول : ' العامل في زيد في غلام زيد حرف الجر المقدَّر ^(٢) في المعنى عاملاً ؛ لأنَّ هذا كقول من يقدِّرُ الاسم الاول تاماً منوناً في التقدير ، ومن مضمرة وذلك يجعل الحرف المقدَّر في المعنى عاملاً مع كون الاول مضافاً لفظاً ومعنى والله أعلم بالصواب •

ومن اصناف الاسم المثني

قال صاحب الكتاب : ' هو ما لحقت آخره زيادتان الى آخره •

قال الشيخ : ' هذا الحد هو الذي يستقيم في حد المثني واذا

حددنا الشية قلنا : هو الحاق الاسم زيادتين الى آخره وليس قول

(١) انظر الكتاب ٢٩٣/١

(٢) في ل : (مقدَّر)

من قال : ضم شيء الى مثله (في حد المتنى بشيء ، لأنك لو قلت :
زيدٌ وزيدٌ ضم شيء الى مثله)^(١) ، وليس بمنى . وقوله : « ليكون
الاولُ علماً لضم واحد الى واحد » . يعني الى واحد من جنسه
المسمى بذلك الاسم كقولك في رجلٍ رجلان ، وهل يجوز أن
تأخذ الاسم المشترك فتنه باعتبار المدلولين كقولك : عينان في عين
الشمس وعين الماء^(٢) فيه خلافٌ والظاهر جوازه شاذاً ، والكثير
استعمل خلافه ، وقالوا : زيدان^(٣) وعمران في الاسماء الاعلام ،
وإن كنت باعتبار مسمياتها كالاسماء المشتركة ، لأنها لم يسم بها
باعتبار أمرٍ جامع في مسمياتها وهذا مما يقوِّي قول من يقول :
إن الاسم المشترك ينشئ وإن اختلف مدلوله ، والجواب أنها
إنما تُنشئ بعد أن أُحظر التكلم المسميات بزید بباله وقدر
انتفاء العلمية منها فصارت كأنها أسماء الاجناس^(٤) كرجلٍ باعتبار
ما تحته^(٥) فنشأها كما نشئ رجلٌ بعد أن قدر مثله ، وهذا المعنى
هو الذي جوز أن يقال : الزيدٌ وزيدٌ فلان ولولا تقديرها نكرة
لم يستقيم تعريفها ، مهما قدرت نكرة صارت كأسماء الاجناس
المشتركة في أمر^(٦) واحد إلا أن أسماء الاجناس مشتركات في
أمرٍ معنوي محقق ، وهذه مشتركة في أمرٍ مقدّر وهو كونه مسمى
بزید ، فان قيل اذا كانت تنشئها كباب تنكيرها وتريفها باللام ،
وذلك^(٧) شاذٌ ، فليكن تنشئها أيضاً شاذاً وليس بشاذٍ بالاجتماع

(١) ما بين القوسين : ساقط من ر .

(٢) (الماء) : ساقطة من و .

(٣) في ل : (الزيدان والعمران) .

(٤) في ل : (اجناس) .

(٥) في ر : (ما لحقه) .

(٦) في ر : (اسم) .

(٧) في ل : (ضعيف) .

فدلَّ على أنَّه ليس مثله ، والجواب أنَّ زيدا إذا نكَّر وعَرَّف
فقد استعملَ على خلاف ما وُضِعَ له من غير ضرورة ؛ لأنَّه
يمكن استعماله علماً في كلِّ موضع فجعله نكرة بهذا التقدير
إخراج له عن أصله لغير ضرورة ، وأمَّا زيدان فلا^(١) يمكن
استعماله علماً ، لأنَّ تنيُّته تنافي علميَّته فلا يلزم من شذوذ ما يمكن
جرِّيه على أصله شذوذ ما لا يمكن إجراؤه على أصله^(٢) .

قوله : والثانية عوضاً من الحركة والتوين .

قال الشيخ : هو مذهب البصريين ، والكوفيون يقولون : إنَّها
عوض من التوين^(٣) ويستدلون بقولك : جاءني^(٤) علماً زيدا
فحذفها يدلُّ على أنَّها كالتوين ، والبصريون يستدلون بقولك :
الغلامان وثباتها يدلُّ على أنَّها كالحركة إذ التوين لا اثبات له مع
اللام . والوجه أنَّها كالحركة في موضع ، وكالتوين في موضع ،
ومثلها في موضع ، فإذا قلت : رجلان كانت عوضاً من التوين^(٥)
والحركة جميعاً ، وإذا قلت : الرجلان كانت عوضاً من الحركة ،
إذا قلت : علماً زيد كانت عوضاً من التوين والحركة جميعاً .

قوله : ومن شأنه إذا لم يكن مثنى منقوص .

-
- (١) في و : (فلان) وهو تحريف .
(٢) في ل : (وأيضاً فإن المثنى في الاعلام يلزمه في الفصحح الالف
واللام فكان كالعوض من علمته التي فأت بالتثنية بخلاف
المفرد ، وإذا نكر فانه إخراج له من وضعه من غير عوض) ،
وهذه من الزيادات التي يدخلها الناسخ .
(٣) الانصاف ٣٣/١ .
(٤) (جاء في) : ساقطة من ش .
(٥) في ل : (عوضاً منها) ، وهو وهم .

قال الشيخ : يعني بالمنقوص ما آخره ' الف ' ، وهذا غريب في الاصطلاح ، (وإنما المنقوص في الاصطلاح ما نقص من آخره حرف كقاض وعصا ، (وما نقص بعض الأعراب كقاض)^(١) وأما إطلاق المنقوص)^(٢) على^(٣) ما في آخره ' الف ' خاصة فليس بمعروف .

(فصل) قوله : ولا يخلو المنقوص الى آخره .

قال الشيخ : المنقوص على اصطلاحه ، وهو ما في آخره ' ألف ' ، لا يخلو من أن يكون ثلاثياً أو فوقه ، فإن كان ثلاثياً وجب ردّ الالف الى أصلها لوجوب حركتها لوقوع الالف بعدها ، والواو والياء لا يملان اذا وقعتا قبل الالف كقولك : غزوا ورميا ، إمّا كراهة اجتماع الالفين ، وإمّا كراهة اللبس في الأصل وحمل البواقي عليه واذا لم يمل وجب أن يبقى على الأصل فتقول : قَضَوَانِ وَرَحِيَانِ ، وإن جهل أصلها نظرت الى الإمالة كما ذكرنا أن كانت فوق الثلاثة لم تقلب إلا ياءً وإنما قلبت ياءً فيما أصله ' واو ' لأحد أمرين [٨٢ ظ] إمّا لأنها في أصل الأفعال فعل بها ذلك فأجريت الأسماء عليها كقولهم : أغزيت واستغزيت ، وإمّا لاستثقالها آخراً فيما كثرت حروفه فأبدلوا منها الياء لخفتها .

قوله : وأما مذرّ وأن فلأن التثنية فيه لازمة الى آخره .

-
- (١) ما بين القوسين : ساقطة من ش .
 (٢) ما بين القوسين ساقط من ر .
 (٣) في ل : (بما آخره) ، وما اثبتناه احسن .

قَالَ الشَّيْخُ : وَوَجْهٌ اعْتَرَضَهُ أَنَّهُ اسْمٌ رُبَاعِيٌّ جَاءَتْ فِيهِ
 الْوَائُ رَابِعَةً وَلَمْ تُقْلَبْ يَاءً ، وَجَوَابُهُ أَنَّ مَذْرُوعًا لَا يُقَالُ فِي
 مَفْرَدَةٍ مَذْرُوعًا فَإِنْ عَلَلْنَا بِالْوَجْهِ الْأَوَّلِ فَلَيْسَ آخِرُهُ الْقَاءُ مُخَفَّفَةً
 عَنْ وَائٍ حَتَّى تُبَدَلَ عَنِ الْأَلِفِ يَاءً ، بَلْ هَذِهِ لَمْ تَزَلْ وَائًا لِلزُّومِ
 الثَّانِي ، وَإِنْ عَلَلْنَا بِالثَّانِي فَالْوَائُ لَمْ تَقَعْ مُتَطَرِّفَةً ؛ لِأَنَّ الثَّانِيَةَ لَا زِمَةَ
 فَلَا تَقَعْ مُتَطَرِّفَةً ، وَلِذَلِكَ شَبَّهَهَا بِالْوَائِ الْوَاقِعَةِ فِي جَبَاوَةٍ .

(فصل) قوله : وما آخِرُهُ هَمْزَةٌ إِلَى آخِرِهِ ، ثُمَّ قَالَ : فِي
 آخِرِ الْفَصْلِ فَهَذِهِ الْآخِرَةُ تُقْلَبُ وَائًا لَا غَيْرَ . . . وَالسَّبَبُ فِي
 الْبَوَاقِي أَنْ لَا يَقْلِبْنَ وَقَدْ أُجِزَ الْقَلْبُ .

قَالَ الشَّيْخُ : يَوْمَ أَنْ الثَّلَاثَةَ الْآبَوَابَ مُسْتَوِيَةً فِي الْبَقَاءِ
 وَالْقَلْبِ وَلَيْسَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ ، بَلْ الْأَوَّلَى الْبَابُ فِيهَا أَنْ لَا تُقْلَبَ ،
 وَالْقَلْبُ ضَعِيفٌ جَدًّا ، وَالْقَلْبُ فِي الثَّانِيَةِ أَوْلَى مِنْهُ فِي الْأَوَّلَى ،
 وَالْقَلْبُ فِي الثَّانِيَةِ أَظْهَرُ مِنْهُ فِي الثَّانِيَةِ ، وَإِنَّمَا كَانَ الْقَلْبُ ضَعِيفًا فِي
 الْأَوَّلَى لِأَنَّهَا هَمْزَةٌ أَصْلِيَّةٌ لَمْ يَوْجَدْ مَا يَوْجِبُ تَغْيِيرَهَا فَكَانَ بَقَاؤُهَا
 عَلَى حَالِهَا أَوْلَى ، وَالثَّانِيَةُ لَيْسَتْ هَمْزَةٌ أَصْلِيَّةٌ وَلَكِنَّهَا مُنْقَلِبَةٌ عَنْ
 حَرْفٍ (١) أَصْلِيٍّ فَكَانَ الْقَلْبُ أَظْهَرَ لِفَوَاتِ أَصْلِيَّةِ الْهَمْزَةِ ، وَالثَّانِيَةُ
 لَيْسَتْ أَصْلِيَّةٌ وَلَا مُنْقَلِبَةٌ عَنْ حَرْفٍ أَصْلِيٍّ فَكَانَ الْقَلْبُ أَظْهَرَ لِفَوَاتِ
 أَصْلِيَّةِ الْهَمْزَةِ وَلِفَوَاتِ الْحَرْفِ الْأَصْلِيِّ الْمُنْقَلِبَةِ عَنْهُ الْهَمْزَةُ ، وَأَمَّا
 الرَّابِعُ وَهُوَ خَمْرَاءُ وَصَحْرَاءُ ، فَإِنَّمَا أُوجِبُوا فِيهِ الْقَلْبُ لِلْفَرْقِ
 بَيْنَ هَمْزَةِ التَّأْنِيثِ وَغَيْرِهَا فَكَانَتْ أَوْلَى بِالْقَلْبِ إِذْ لَا أَصْلَ لَهَا وَلَا
 عَنْ أَصْلٍ وَلَا مُشَبَّهَةً بِالْأَصْلِيِّ ، قُلِبَتْ وَائًا لِأَنَّهُ الَّذِي ثَبَتَ لَهَا

(١) (حرف) : سَاعِطَةٌ فِي و ، ل ، ت .

في النسب فحُملَ عليه ، وإن اختلفت العلة ، وإمّا لأنها عن همزة
والواو أقرب إليها لمشاكلتها لها^(١) في الثقل ، وإمّا كراهة الاداء
إلى يائين بعد الف لو قالوا حمراءين ، وإمّا لفرقوا بينهما وبين
الان المقصورة بأمر فيها ، والتي لا الف قبلها لم يقبلوها ذلك
القلب ، لأن القلب ثم الواجب والجائز إنما كان لأنها زائدة مع
استتقال^(٢) همزة بين الفين « كحمراءان » ، وإمّا لاستتقالها بين
الفين ولم يوجد في هذه شيء من ذلك ، نعم قد تخفف الهمزة
على ما سيأتي في تخفيف الهمزة وليس من هذا الباب •

(فصل) قوله : وقد يُشئ الجمع على تأويل الجماعتين
والفريقين الى آخره •

قال الشيخ : تنية الجمع قليل وسبب قلته أن مفردّه
يُعطي ما تُعطي التنية فيقع ذكر التنية ضائعاً ، ولكن قد يجري في
بعض ما يحتاج الى ذكر الجمع مُثنى مثل قوله : | كالشاة
العائرة بين الغنمَيْن |^(٣) ، فلذلك يستحسن مثل ذلك فإنه
لا يمكن التعبير بمجرد الجمع بخلاف قولك : رجالان فإنه
ضعيف •

(فصل) قوله : ويُجعل الاتنان على لفظ الجمع اذا كانا
متصلين الى آخره •

(١) (لها) : ساقطة من ل ، ب •
(٢) (استتقال همزة بين الفين) : ساقطة من س •
(٣) الحديث موجود في مسند الامام أحمد بن حنبل ، العائرة :
تغير الى هذه الغنم مرة والى هذه مرة أخرى لا تدري الى أي جهة
تتبع ٤٧/٢ •

قال الشيخ : يعني اذا قصد التعبير عن اثنين في المعنى مضافين الى اثنين وهما متصلان بهما في المعنى ، عبّر عن المضاف بلفظ الجمع وإن كان مثني في المعنى ، وسببه كراهة اجتماع لفظ تشيين فيما تأكد اتصالهما لفظاً ومعنى ، فعلى ذلك تقول : اضرِبْ رؤوسهما ولا فرق بين أن يكون الاول متحداً في كل واحد منهما أو متعدداً فلذلك تقول : قطعت أيديهما وأنت تريد يداً من كل واحد منهما . وقال الكوفيون : شرطه أن يكون الاول متحداً في كل واحد منهما كقوله تعالى : { فَقَدْ صَفَتْ قُدُوبَكُمَا } (١) ، وهو مردود بقوله تعالى : { فَاقْطِعُوا أَيْدِيَهُمَا } (٢) ، والمراد آيانهما فبطلت شرطية الاتحاد .

قوله : وقال (٣) :

ظَهَرَ أَهْمًا مِثْلُ ظُهُورِ التَّرْسِينِ

٧٦١-

فاستعمل هذا والاصل معاً .

قال الشيخ : يعني بقوله هذا وضع الجمع موضع التثنية وهو إشارة الى حكم هذا الفصل ، وهو قوله : 'ظُهُورِ التَّرْسِينِ' ، وقوله : والاصل يعني لفظ المثني للدلالة على التثنية على القياس الأصلي ،

(١) سورة التحريم الآية : ٤ .

(٢) سورة المائدة الآية : ٣٨ .

(٣) لبیت لخطام المجاشعي وصدرة : (ومهمين قذفين مرتين) وصنف به فلاتين لانبات فيهما ، ووصفهما كالترسين لارتفاعهما ، ومهمين : واحدة المهمة ، وهو القفر المخوف ، القذف : البعید من الارض ، والكتاب ١/٢٤١ ، ٢/٢٠٢ ، ابن يعيش ٤/١٥٦ ، الجمل ص ٣٠٣ ، شرح شواهد الشافعية للبغدادي ص ٩٤ .

وهو قوله : 'ظهراهما ثمَّ بَيَّنَّ أَنَّ الشرطَ الاتصالَ لامتناعِ أفراسهما
وعلمانهما لما فُقِدَ الاتصالُ' .

ومن أصنافِ الاسمِ المجموعِ

قال الشيخ : 'لما كانَ غرضه' الدلالةُ على بيانِ اللفظِ السالمِ
المذكرِ (١) ، لاختلافِ آخره ، بالحروفِ لاختلافِ العاملِ لم يمكنه
حدَّ المجموعِ المكسَّرِ معه' لاختلافهما [٨٣ و] في هذا المعنى فجعلَ
كلَّ واحدٍ على حدةٍ ، ثمَّ حدَّ المجموعَ السالمَ المذكرَ على نحوِ
حدِّ التثنيةِ ، وذكرَ السالمَ المؤنثَ بالالفِ والتاءِ لثلاثتهمَ عمومِ
السالمِ فيما ذكِرَ ، واستغنى عن أنْ يعيدَ لفظاً آخرَ للمذكرِ السالمِ
إذْ لفظه 'فيه تنبيه' ، فالذي بالواوِ والنونِ لمن يعلمُ في أعلامه
وصفاته ، أرادَ بعضَ أعلامه وإلا فلا يستقيمُ التعميمُ ، فإنَّ طلحة
وشبهه لا يُجمعُ جمعَ التصحيحِ وهو من أعلامِ من يعقلُ ، وأحمرُ
وعلامتهُ وجريحُ من صفاتِ من يعقلُ لا يُجمعُ بالواوِ والنونِ ،
وإنما يُجمعُ بالواوِ والنونِ كلُّ مذكرٍ يعقلُ أو صفةٍ لمذكرٍ
يعقلُ ، ليستُ أَفْعَلُ فَعْلَاءَ ولا فَعْلَانِ فَعْلَى مؤنثةٌ جاريةٌ على
المذكرِ ، ولا مذكَّره يُجري على المؤنثِ إلا ما شذَّ عن الذي ذكره ،
وأما العلةُ فتؤخذُ من غيره .

قوله : « والذي بالالفِ والتاءِ للمؤنثِ في أسمائه وصفاته » .
يريدُ بعضَ صفاته وهو كلُّ صفةٍ ليستُ فَعْلَاءَ أَفْعَلُ ولا فَعْلَى
فَعْلَانِ ، ولا مذكراً يجري على المؤنثِ كطالِقٍ وجريحٍ كأنه استغنى
عن بيانِ ذلكَ ههنا بتفصيلِ ستأتي في البابِ .

(١) في ت : (المذكورين ، وهو تحريف .

نَمْ قَالَ : والثاني يعمُّ من يعلمُ وغيرهم في أسمائهم وصفاتهم •
 (يعني المكسَّر ، وقوله : في أسمائهم وصفاتهم) (١) ، يريدُ في بعضِ
 الصفاتِ إِذْ بعضها لا يُجمعُ إِلَّا صحيحاً كمكرمٍ ومكرمٍ تلمسُ
 ما سيأتي •

وقوله : وحكمُ الزيدَينِ كحميها في (مسلمانٍ) • على
 ما تقدَّمَ •

قوله : وقد أُجرِيَ المؤنثُ على المذكرِ في التسويةِ إلى آخره •
 قال الشيخُ : أي جعلُ علامةَ النصبِ والخفضِ الكسرةَ حملاً
 له على المذكرِ حيثُ جعلُ علامةَ الخفضِ والنصبِ الياءَ أَنَّ تكونَ
 للمؤنثِ على المذكرِ مزيةٌ ، وإنَّما أُعربَ الجمعُ الصحيحُ
 بالحروفِ ؛ لأنَّه زيدٌ في آخره حروفٌ علَّةٌ مع بقاء صيغتهِ
 فأشبهَ التثنيةَ فأُعربَ كأعرابِها ، وإنَّما أُعربَ المثنيُّ بالحروفِ
 لأنَّه لما تكثرَ مدلولهُ جعلوا أعرابهُ بشيءٍ هو أكثرُ من أعرابِ
 المفردِ ، وهو الحروفُ ، وكانَ القياسُ فيما يُعربُ بالحروفِ أنْ
 يكونَ الواوُ للرفعِ والالفُ للنصبِ والياءُ للخفضِ كما هو في أخوكِ
 وأخواته ، فقياسُ الزيدونَ أنْ يُقالَ في نصبه الزيدانِ ، وفي خفضه
 الزيدَينِ على ما هو عليه في الرفعِ ، وقياسُ التثنيةِ أنْ يُقالَ في
 الرفعِ الزيدونَ وفي النصبِ الزيدانِ وفي الخفضِ الزيدَينِ ، فجاءَ
 الجمعُ في الرفعِ والخفضِ على القياسِ ، وجاءتِ التثنيةُ في الخفضِ
 على القياسِ لا غيرُ ، وإنَّما كانَ ذلكَ من جهةِ أَنَّ الالفَ التي هي
 قياسُ النصبِ لو بقيتْ لهما لالتبسَ التثنيةُ بالجمعِ في قولك :

(١) ما بين القوسين : ساقط من ر •

ضارباك ، لأنَّ النونَ تُحذفُ وما قبلَ الالفِ لا يكونُ إلاَّ مفتوحاً فلا فرقَ بينَ كونهِ ثنيةً أو جمعاً ، فلمَّا جاءَ اللبسُ مِنَ الالفِ في النصبِ سقطتُ منهما جميعاً في النصبِ ، ثمَّ لمَّا كانَ الالفُ أخفَّ حروفِ العلةِ كُرِّهَ أَنْ تَخْلأَ بالكليَّةِ فيجعلَ عوضاً من الواوِ في الثنيةِ ثمَّ حُمِلَ في كلِّ واحدٍ منهما المنصوبُ على المخفوضِ إذ لم يبقَ غيرَ ذلكَ فتمَّارَ الامرُ على ما ذَكَرَ في حدِّ الجمعِ والثنيةِ •

(فصل) قوله : وينقسمُ الى جمعٍ قلةٍ وجمعٍ كثرةٍ •

قال الشيخُ : ويعني بجمعِ القلةِ ما ذُكِرَ ، (وجمعِ الكثرةِ ما زادَ عليه ، وصيغُ جمعِ القلةِ أُنْثِيَّةٌ مَخْصُوصَةٌ من جموعِ التكسيرِ ، وهي) (١) ما ذُكِرَ ، وجميعُ صيغِ (٢) التصحيحِ وصيغِ جموعِ القلةِ أُنْثِيَّةٌ مَخْصُوصَةٌ من جموعِ التكثيرِ ما عدَّ ذلكَ •

(فصل) قوله : وقد يُجعلُ اعرابُ ما يُجمعُ بالواوِ والنونِ في النونِ الى آخره •

قال الشيخُ : جعلُ الاعرابِ في النونِ معَ بقائهِ جمعاً شاذٌّ ولم يأتِ معَ شذوذهِ إلاَّ في أسماءِ جُمِعَتْ جمعُ التصحيحِ على غيرِ قياسٍ ، كأنَّهُما لمَّا كانتا مستحقَّتي للتكسيرِ جرى فيها اعرابهُ ،

(١) ما بين القوسين : ساقط من ت •

(٢) صيغ ير : ساقطة من و ، ل ، ت ، ب ، س •

من ذلك قولهم : سنين ^(١) على ما ذكر ، ومنها أسماء الأعداد كقوله ^(٢) :

وَقَدْ جَاوَزَتْ حَدَّ الْأَرْبَعِينَ - ١٦٨

ولابد من الياء ؛ لأن الأعراب لا يكون بجهتين ، والتزام الياء دون الواو لخفتها ونقل الواو .

(فصل) قوله : وللثلاثي المجرد إذا كُسِرَ عشرة أمثلة إلى

آخره .

قال الشيخ : ثم تعرض لأبنية الجمع ولم يذكر المفردات ولم يذكر لكل مفرد أبنته التي جمع عليها ؛ لأنه لا يفيد كثير غرض إذ ذلك لا ينضبط إلا بالسمع في كل لفظه وهو حظ اللغة ، والذي ينضبط هو أن تعلم أوزان الجمع وأوزان المفردات ^(٣) ، ويعلم أن تلك المفردات لا تخرج عن قيل هذا الجمع ، وهذا المعنى يحصل بما ذكره ، فإن ذكر من الجموع عشرة في مثال ، علم أن عشرة الأوزان المفردة تجمع عليها وإن جاءت ناقصة علم أن ذلك المنقوص لم يأت جمعه على تلك الزنة ، وبيانه أنه ذكر في أفعال جميع الأمثلة فعلم أن جميع الأمثلة تجمع عليه ثم ذكر فعلاً وذكر ستة أمثلة فنقصت

(١) في ر : (شيتين) ، وهو تحريف .

(٢) البيت لسحيم بن وثيل الرياحي وصله : (وَمَاذَا يَدْرِي الشُّعْرَاءُ مِنِّْي) يدري : يبتغي ، يطلب ، المقتضب ٣/٣٣٢ .
الاشموني ١/٨٩ ، ابن عقيل ١/٦١ ، الخزاعة ٣/٤١٤ ، العيني على الاشموني ١/٨٩ .

(٣) في ل : (أوزان في الجمع وأوزان في المفرد) .

أربعة ، وهي فَعَلَ وفَعَّلَ وفَعَّلَ وفَعَّلَ فَيُعْلَمُ أَنَّ هَذِهِ الْأَرْبَعَةَ
لَمْ تَجِيءْ عَلَى فَعْعَالٍ وَكَذَلِكَ سَائِرُهَا ، وَهَذَا الَّذِي كَانَ يَحْصُلُ لَوْ
ذَكَرَ الْمَفْرَدَاتِ وَاحِدًا وَاحِدًا إِلَّا أَنَّهُ كَانَ يَطُولُ الْكَلَامُ وَهَذَا
أَخْصَرُ .

(فصل) قوله : وَالْمَوْثُ السَّاكِنُ الْحَشَوِي إِلَى آخِرِهِ .

قَالَ الشَّيْخُ : لَا يَخْلُو مِنْ أَنْ يَكُونَ اسْمًا أَوْ صِفَةً كَمَا ذُكِرَ ،
فَإِنْ كَانَ اسْمًا تَحَرَّكَتْ عَيْنُهُ فِي الْجَمْعِ إِذَا صَحَّتْ [٨٣ ظ] فَإِنْ
أَرَادَ بِقَوْلِهِ : إِذَا صَحَّتْ حُرُوفُ الْعِلَّةِ وَحُرُوفُ الْأَدْغَامِ فَهُوَ
جَيِّدٌ ، وَلَكِنَّهُ لَيْسَ بِالظَّاهِرِ ، وَحُكْمُهُ حُكْمُ الْمَعْتَلِّ فِي أَنَّهُ لَا
يُحَرِّكُ ، تَقُولُ : شِدَّةٌ وَشِدَّاتٌ .

قوله : وَبِهِ وَبِالْكَسْرِ فِي الْمَكْسُورِهَا كَسِدِرَاتٍ .

قَالَ الشَّيْخُ : كَانَ يَنْبَغِي أَنْ يُنْبَهَ عَلَى الْمَدْغَمِ الْعَيْنِ وَالْمَعْتَلِّ
الْلَامِ ، أَمَّا الْمَدْغَمُ فَقَوْلُهُ : حِجَّةٌ وَحِجَّاتٌ فَيَجِبُ إِسْكَانُهُ ، وَأَمَّا
الْمَعْتَلُّ الْلَامُ فَلَا سَكَانَ فِيهِ جَائِزٌ كَذِرْوَةٌ وَذِرْوَاتٌ .

وقوله : وَبِهِ وَبِالضَّمِّ فِي الْمَضْمُومِهَا كَغُرَفَاتٍ .

قَالَ الشَّيْخُ : كَانَ يَنْبَغِي أَنْ يُنْبَهَ عَلَى الْمَدْغَمِ الْعَيْنِ وَالْمَعْتَلِّ
الْلَامِ ، أَمَّا الْمَدْغَمُ فَيَجِبُ إِسْكَانُهُ كَقَوْلِكَ : عُدَّةٌ وَعُدَّاتٌ ، وَأَمَّا
الْمَعْتَلُّ الْلَامُ فَيَجُوزُ إِسْكَانُهُ كَعُرْوَةٌ وَعُرَوَاتٌ ، وَخُطْوَةٌ
و_Xُطْوَاتٌ . ثُمَّ أَوْرَدَ اعْتِرَاضًا عَلَى قَوْلِهِ : وَتُسَكَّنُ فِي الصِّفَةِ
وَقَدْ قَالُوا لِحِجَّاتٍ (وَرَبَّعَاتٌ وَهِيَ صِفَاتٌ ، تَقُولُ : شِبَاهٌ)

لِجَبَّاتٍ^(١) ، وهي الشاة التي جَفَّ لبنُها ونسأُ رَبَعَاتٍ
 للقضيرات ، وأجاب أن ذلك في الأصل من قيل الاسماء فلما
 وصفت به للمح منى الصفة ، بقي حكم الاسمية في التحريك
 ويجوز أن يقال : لِجَبَّاتٍ وَرَبَعَاتٍ وهو القياس ، ثم قوي
 ذلك بأن مثل أسماء لا لبس في اسميتها وقد أُجْرِيَتْ صفات
 على خلاف أصلها بقوله : امرأة كلبة ويلة غمّة ولو جمعت في
 مثل ذلك لقيل نسأ كلبات وكلبات فكلبات نظراً الى الأصل
 وكلبات نظراً الى الوصف ، وأمّا مثل^(٢) ليلة غمّة فلا يظهر في
 الجمع فرق بين كونه اسماً أو صفة لأن المدغم فيهما سواء على
 ما تقدّم .

(فصل) قوله : وحكم المؤنث ممّا لا تاء فيه كالذي فيه
 التاء .

قال الشيخ : وقوله غير آت في جميع غير ، إنّما يكون على
 لغة هذيل ، لأنّه معتل العين وكذلك البيت^(٣) .

(فعمل) قوله : وامتعوا فيما اعتلتّ به من أفعّل الى آخره .

قال الشيخ : كراهة الضمة على الواو والياء فلا يقولون :
 عود وأعود ولا ذيل وأذيل إلا ما شذّ ، وامتعوا في الواو دون

(١) ما بين القوسين : ساقط من ش .

(٢) (مثل) : ساقطة من ش .

(٣) البيت هو : عَيْرَاتُ الْفَعَالِ وَالسُّوْدَدِ الْعِ

سُدَّ إِلَيْهِمْ مَحْطُوطَةٌ الْأَعْلَامِ

البيت للكثير من قصيدة يمدح بها أهل البيت (ع) ، الفصل

ص ٩٠ ، ابن يعيش ٣٣/٥ .

الياء من فُعلُول • كراهة الضميتين والواوين فلا يقولون : قووس
إلا ما شذَّ ولم يكرهوه في الياء ^(١) لفقدان أحد الواوين وقوتها
بالسكون بعدها ، ومنهم من يكسر الاول في مثل ذلك كراهة
الضميتين والواو ، فيقولون : عيون وشبه ، وأَفْعَل من المقتل
اللام يجب أن يكون من باب قاض فيصير لفظه على لفظ أفع في
الرفع والجر ، وأَفْعَلًا في النصب ، لأنه لو بقي لادى الى واو
وياء قبلها ضمة ، وليس من لغتهم فتبدل الضمة كسرة فيجتمع
ساكنان حرف العلة والتنوين فيحذف الاول لالتقاء الساكنين
فيصير كما ذكر كقولك : أدل وأيد ، ورأيت أدلياً وأيدياً ،
وفُعلُول من المقتل اللام تبدل فيه الضمة كسرة لشبهه بما في
آخره حرف علة قبلها ضمة كقولك : دلي دمي ؛ لأن أصله
دَلُو [ودمو] ^(٢) في فُعلُول الضمة كسرة فانقلبت الواو الاولى
ياء ثم أُدغمَت فيما بعدها سواء كانت واواً أو ياء على أصل الاعلال
الذي سيأتي ، وقد جاء الضمة في مثله باقية فيما كان من ذوات
الواو مثل قولهم : نَحْو ^(٣) ، وجاء في الياء نادراً ، قالوا : قَنُو ،
ويجوز كسر الفاء في المقيس كقولك : دلي ونحي كراهة
الكسرة بعد الضمة في أول الكلمة في الاسم • وقولهم : قسي هو
جمع قوس ، جمعوه على فُعلُول فيكون قووساً ، فكرهوا اجتماع
الضميتين والواوين فأخروا الواو الى موضع اللام فصار قُسُوو
ففعّلوا فيه ما فعلوا في دلي فصار قسي فاذلك قال : كأنه جمع
قَسُو في التقدير كما ذكرناه •

(١) (في الياء) : ساقطة من ب •

(٢) (ودمو) : ساقطة من الاصل •

(٣) في ش ، ر : (وقد) •

(فصل) قوله : وَيُجْمَعُ عَلَى أَفْعَلٍ كَأَمْ وَهُوَ
نظيرُ أَكَمْ .

قال الشيخ : معناه ' أَنْ آم وزنه أَفْعَلُ فيكونُ أصله ' (١) أَمْوَأُ
فوجب قلبُ الهمزة الثانية (٢) أَلْفًا مثلها في آدمٍ ، ووجب قلبُ
الضمة كسرةً مثلها في أدلٍ ، لأنَّ الواوَ تنقلبُ ياءً بالكسرةِ ثمَّ
تُسكَّنُ لاستتقالِ الضمةِ والكسرةِ عليها مثلها في قاضٍ فيجتمعُ
ساكنانِ فيُحذفُ حرفُ العلةِ لاجتماعهما فيصيرُ آمٍ ، وزنه ' أَفْعُ ،
تقولُ : في الرفعِ والجَرِّ آمٍ وتقولُ : في النصبِ رأيتُ آميًّا فتثبتُ
الياءُ لانكسارِ ما قبلها مثلهُ في رأيتُ غازیًّا .

(فصل) قوله : وَأَمَّا الْخَماسِي فَلَا يَكْسَرُ إِلَّا عَلَى
استكرامٍ .

قال الشيخ : لَأَنَّهُ ' مستقلٌ في مفردِهِ فاذا اجتمعَ زادَ استتقالاً
إِنْ بقيتُ حروفُهُ أو أُخِلَّ بِهِ إِنْ حُذِفَ مِنْهَا ، فإِنْ كَسَّرَ عَلَى
الاستكرامِ وجبَ الحذفُ ، وقياسُهُ أَنْ يُحذفَ الخامسُ ، لَأَنَّهُ
حصلَ بِهِ الثقلُ ، فيُقَالُ فَرَاذِدٌ وَجَحَامِرٌ وقياسُ مَنْ قَالَ
جُحَيْرِشٌ وَفَرَيْرِزْقٌ أَنْ يَقُولَ جَحَارِشٌ وَفَرَارِزْقٌ .

(فصل) قوله : وما كانَ زيادتهُ ثالثةً فلأسمائهِ في الجمعِ أحدُ
عشرَ مثلاً .

(١) في ل : (آمَرُ جمعُ أمرٍ أصلها آمَرُهُ ، فلذلك شَبِهَهُ بِأَكَمَةٍ

وَأَكَمْ ، وإذا كانَ أصله) .

(٢) (الثانية) : ساقطة من ش .

قال الشيخ : جرى في هذا الفصل كالفصول الأول ، لاشتراك
الآحاد [٨٤و] في الابنية المذكورة وهذا لا يكون إلا في خمسة أمثلة ؛
لأن المدّة إمّا ألف أو واو أو ياء ، فالألف لا يكون قبلها (١) إلا
فتحة فيبقى أول الكلمة (٢) يكون مفتوحاً ومضموماً ومكسوراً فهذه
ثلاثة ، وإن كانت المدّة واو أو فلا يكون قبلها إلا الضمة ، والأول
لا يكون إلا مفتوحاً ؛ لأن الكسر ليس من أبنتهم والضم من أبنة
الجموع (٣) إلا ما شذّ من نحو سدوس للطليسان والاخضر ، وقد
رواه الأصمعي بالفتح (٤) .

وقوله : ولا يجمع على أفعل .

قال الشيخ : تخصيص له بالمؤنث وبين أن أمكنّا من الشواذ ،
وإن كانت المدّة ياء فلا يكون قبلها إلا الكسرة والأول مفتوح ،
والضم والكسر ليس من أبنتهم إذ فُعِيلَ وفِعِيلَ ليس من
أبنتهم فبت أنّها خمسة « ولم يجيء فُعُل في المضاعف ولا المعتل
اللام » ، كأنهم كرهوا أن يأتوا بالثلثين ؛ لأنهم فيه بين لبس
وتقل ، لأنهم إذا أدغموا لم يعرفوا كونه فُعُلاً ، وإن أظهروا
استقل النطق بالثلثين وقد جاء قليلاً على فُعُل مفكوكاً إدغامه ،
قالوا سرير وسرر (٥) ، فأما المعتل اللام فكرهوه التبة لما
يؤدي الى الاعلال ؛ لأنه ليس في لغتهم ما آخره حرف علة وقبلها
ضمة ، فاذا أدّى اليه قياس (٦) ، قلبوا الضمة كسرة ، فافعلوا ذلك

(١) (قبلها) ساقطة من ر .

(٢) (الكلمة) : ساقطة من و ، ل ، ش ، ت .

(٣) (من أبنية الجمع) : ساقطة من و ، ل ، ش ، ت .

(٤) كان الأصمعي يقول : (السدوس) بالفتح الطليسان

وسدوس بالضم اسم رجل . الصحاح ٢/٩٢٤ مادة (سدس) .

في ل : (سرر) ساقطة .

(٦) في ب : (الضمة) .

ههنا لقالوا : في النصب فُعِلَ فَيُؤَدِّي إِلَى مَا لَيْسَ مِنْ أَهْنَةِ أَسْمَائِهِمْ .
وقد جاء فُعِلَ قَلِيلًا قُلُوا ذُبَابٌ وَذُبٌّ ، وَأَمَّا الْمُؤَنَّثُ فَظَاهِرٌ .

قوله : واصفاته تسعة أمثلة .

قال الشيخ : منها أفعلاء ولم يذكرها في الأمثلة ، وموضعها
بعد أعداء فينبغي أن يكون بعده ، وأصدقاء ونحوه .

قوله : ويجمع التصحيح .

قال الشيخ : لوجود شرائطه ، وأمّا فَعِيلٌ فبابه ما ذكر كسر
ولا يُجْمَعُ جمع التصحيح ، لأنَّ فَعِيلًا يَكُونُ بِمَعْنَى مَفْعُولٍ ،
ويكون بِمَعْنَى فاعِلٍ ، فكأنَّهم أرادوا أن يجعلوا بينهما في الجمع فرقا
فجمعوا أحدهما جمع السلامة والآخر جمع التذكير وكان ذلك
أولى بالسلامة ، لأنَّه الأصلُ وفَعِيلٌ بِمَعْنَى مَفْعُولٍ لَيْسَ أَصْلًا
فلمَّا لم يُجْمَعْ بالواو والنون لم يُجْمَعْ مؤنثه بالالف والتاء
لكونه عليه في الجمع .

قوله : ولمؤنثها ثلاثة أمثلة .

قال الشيخ : وعدَّ فُعَلًا وفُعَلَاءَ عِنْدَ غَيْرِهِ لَا يَكُونُ جَمْعُ
فَعِيلَةٍ ، وَإِنَّمَا هِيَ جَمْعُ فَعِيلٍ ، وقولهم : خُلَفَاءُ ظَاهِرٌ فِيمَا
ذَكَرَ وَغَيْرِهِ يُزَعَمُ أَنَّهُ قِيلَ خَلِيفٌ وَخَلِيفَةٌ ، وَإِنَّ خُلَفَاءَ
جَمْعُ خَلِيفٍ ، وَخِلَائِفٌ جَمْعُ خَلِيفَةٍ ، وَإِذَا أَحْتَمَلَ خُلَفَاءُ أَنْ
يَكُونُ جَمْعًا لَخَلِيفٍ فَلَا يُجْعَلُ أَصْلًا فِي جَمْعِ فَعِيلَةٍ عَلَيْهِ إِذَا
لَا يَثْبُتُ بَابٌ مِثْلُ هَذَا بِالْإِحْتِمَالِ بَلْ لَا يَدَّ مِنْ ثَبَتِ .

(فصل) قوله : وما كان على فاعل اسماً الى آخره .

قال الشيخ : لما كان هذا الوزن غير مشاركٍ لثله في
أنية أفردته . قوله : « وللمصنف ثمانية » . ووقع في بعض النسخ
سبعة ، وعدها منها فُعلُول ومثَّلَ بضم السين ، وليس بعيداً عن الصواب .
فإن قيل هو قليل ففعلال أقل ، وقد ذكره وقد شدَّ نحو
فَوَارِسَ وهو أَلِكَ ونَوَأكِسَ ، فأما فَوَارِسَ ، فالذي حسن
منه انتقاء [اللبس] (١) بينهُ وبين المؤنث ؛ لأنهم لا يقولون امرأة
فارسة ، وأما هو أَلِكُ فجاء في مثل (هَالِكُ في الهَوَالِكِ) (٢) ،
والأمثال كثيراً ما تخرج عن القياس ، وأما نَوَأكِسَ فللضرورة
فلا اعتداد به ، ويجوز في فاعل إذا كان لهما
لا يعقل أن يجمع على فَوَاعِلَ قياماً مطرداً تقول في خيل
ذكورٍ رَوَاقِسَ ، وسرَّةٌ هو أن الجمع فيما لا يعقل للذكر
يجري مجرى المؤنث فيمن يعقل تارة في مفردة وتارة في صفاته
وأخباره وأحواله ، ولما كانت هذه الصفات لهما لا يعقل أجريت
ذلك المجري ، ألا ترى أن أفعل مذكر فُعَلَى لا يجمع على
فُعَلٍ ، وفُعَلَى في مؤنثه يجمع على فُعَلٍ ، قال الله تعالى :
{ فَعَدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخِرَ } (٣) ، وأُخِرَ جمع آخر ، لأنه
لليوم ولكنه لما كان فيما لا يعقل أجري مجرى أخرى على
ما ذكر ، ويستوي في ذلك ما فيه التاء وما لا تاء فيه ؛ لأن الغرض
التفرقة بين المذكر والمؤنث في المعنى ، فلا فرق بين وجود التاء
وعدها ، كحائض وحاسِر .

(٧)

(١) (اللبس) : زيادة عن ل .

(٢) مثل يضرب في الذي يرمي بنفسه في التهلكة . أساس البلاغة

٣٠٨/٢ . شرح شواهد الشافعية ص ١٤٢ .

(٣) سورة البقرة الآية : ١٨٤ :

(فصل) قوله : وللاسم ميمًا في آخره الف تانيث

إلى آخره .

قال الشيخ : ثم مَلَّ بِصَحَارَى وَأَنَاثٍ ، وقياسُ ترتيبه أنْ يُمَثَّلَ بأربعة ، لأنَّ المفردَ مثالانِ والجمعُ مثالانِ ^(١) فيجيءُ الترتيبُ أربعةً ، وهو ذِفَارَى في ذِفَرَى .

وقوله : وللصفة أربعة أمثلة .

[قال الشيخ ^(٢) : ثم ذكرَ فَعَلًا وفَعَلًا ، وفَعَلٌ وفَعُلٌ ليسَ بعامٍ ، وإنما يُجْمَعُ على فَعُلٍ فَعَلَاءِ أَفْعَلٍ وَعَلَى الفُعْلِ فَعُلَى أَفْعَلٌ . ثمَّ قالَ « وَيُقَالُ ذَفَرِيَّاتٌ » تبيهاً على أَنَّهُ يَجْرِي فِيهِ التَّصْحِيحُ إِلَّا فَعَلَاءَ ^(٣) أَفْعَلٌ ، وسببه أَنَّ أَفْعَلَ فَعَلَاءَ ^(٤) موافقٌ لِأَفْعَلٍ فَعُلَى ^(٥) في اللفظ ، فأرادوا أَنْ يَفْرَقُوا بينهما في الجمعِ [٨٤ ظ] فجمعوا أَفْعَلَ فَعُلَى بِالوَاوِ والنونِ واستغنوا في جمعِ أَفْعَلٍ فَعَلَاءَ فَرَقًا بينهما فلذلكَ جازَ في فَعُلَى أَفْعَلِ الفُعْلَيَّاتِ حملًا على مذكَّره ، ولم يَجِءْ في فَعَلَاءِ أَفْعَلِ فَعْلَاوَاتٍ ، لامتناعِ التصحيحِ في مذكَّره . ثمَّ اعترضَ بالخُضْرَوَاتِ ، وأجابَ عنها بغيرها حتَّى لا يُذكَرَ الموصوفُ قبلها فصارتْ مِثْلَ صَحْرَاءَ فَأُجْرِيَتْ مجراها .

(١) (والجمع مثالان) : ساقط من ش

(٢) ما بين القوسين : ساقط من الاصل

(٣) في ل : (فَعُلَى) ، وهو خطأ .

(٤) في ل : (فَعُلَى) ، وهو خطأ .

(٥) في ل : (فَعَلَاءَ) ، وهو خطأ .

قال : « إذا كانت الالف 'خامسة' ، لم يُجَمَعْ إلاّ مصححاً ، لأنهم إذا كرهوا التكسير في الخماسي المذكر فلأن يكرهوا التكسير في المؤنث أولى .

(فصل) قال : لأفعل إذا كان اسماً مثال واحد أقاعِل إلى آخره .

قال النسخ : [قوله] ^(١) وللصفة ثلاثة أمثلة ، جمع بين أمثلة الصفات ، وفعل وفعلان مختص بأفعل الذي مؤنثه فعلاء وأفاعِل مختص بأفعل الذي للتفضيل ، وهو الذي مؤنثه فعُلى . وقوله : « إنّما يُجَمَعُ بأفاعِل أفعل الذي مؤنثه فعُلى ، لا يكفي فأنّه يبقى فعل وفعلان ويوهم أنّهما مطلقان وليس كذلك ، وأفعل التفضيل يُجَمَعُ أيضاً بالواو والتون دون أفعل الآخر وقد ذكر ذلك . ثم أورد قول الشاعر ^(٢) :

١٦٩- أتايتي وعيد الحوص

والبيت كالاغراض على الفصل ، فإنّه إن كان أحوص صفة

(١) قوله (ساقطة من الاصل)

(٢) البيت للاعشى من قصيدة يهجو بها علقمة بن علاثة في ديوانه ١٤٩ وتمايمه :

مِنْ اَلْجَعْفَرِ قَتِيَا عَبْدَ عَمْرٍو لَوْ نَهَيْتَ الْاِحَاوِصَا

الاحوص : الذي عينه صغيرة ، وربيعه بن جعفر بن كلاب يقال

له الاحوص ، وكذلك عمرو بن الاحوص ، والمعنى بالقصيصة

عمرو بن شرع بن الاحوص وأولاده . اصلاح المنطق ص ٤٠١ .

ابن يعيش ٦٢/٥ ، المفصل ص ٩٢ ، شواهد الشافية ١٤٤/٤ .

الصحاح ١٠٣٤/٣ مادة (حوص)

فليُجمع على حوص، وإن كان علماً فليُجمع على أخاوص.
فقال: هو منظور فيه إلى الوصفية الأصلية فجمع جمعها فقيـل
حوص، وإلى الاسمـية العارضة بالعلمية فجمع جمعها فقيـل
أخاوص، فهذا معنى قوله: فمنظور فيه إلى جانبي الوصفية
والاسمية.

(فصل) قوله: وكل ثلاثي فيه زيادة للاحاق بالرابعي الى آخره *

قال الشيخ: 'حكم' الملحق بالرباعي أن 'يُجمع' جمع الرباعي كقولك: 'جدول' و'جداول'، و'حكم' ما فيه زيادة غير 'مدة' يكون بها مماثلاً للرباعي أن 'يُجمع' جمعه 'كأجدل' و'أجادل' . وقوله: 'غير' مدة احتراز من نحو 'فَاعِلٍ' و'فَعُولٍ' و'فَعِيلٍ' وأشباهها، فإن له 'جمعاً' مخصوصاً على ما تقدم .

قوله : والرابعي اذا لحقه ' حرف ' لين ' رابع .

قال الشيخ : إن ثبت في جمعه موضعه إلا أنه يُقلب ياءه
 إن لم يكن إياها ، لانكسار ما قبلها كقولك : سرّاح وسرّادح ،
 وما كان من (١) الثلاثي ملحقاً به فحكمه في الجمع كذلك : كقولك :
 قرأوح وقبرأويح ، وكذلك ما كانت فيه زيادة يكون بها موافقاً
 لذلك المثال وإن لم تكن لللاحق كمصباح ومصباح .

وقوله: وكذلك ما كانت فيه من ذلك زيادة غير مدة.

(١) في و ، ل ، ش ، ت ، ب : (الثاني) ، وهو خطأ .

قال الشيخ : غير مستقيم ولا فرق بين أن تكون مدة أو غير مدة ، وبيان ذلك أن المدة لا يمكن أن تكون فيها إلا ثمانية ؛ لأن الأول موضع حركة والثالث قبل حروف المد واللين موضع حركة ، والرابع هو نفس حرف المد واللين الذي الكلام فيه في المثال مع ثبوته والخامس حروف الأعراب ، وهو موضع حركة ^(١) فلم يبق إلا الثاني ، وإذا تعيّن [الثاني] ^(٢) لتقدير حروف المد واللين فحكمه حكم الصحيح بدليل قولك : طومار وطوامير وديمان وديمان وساباط وساباط فلا معنى للاحتراز بقوله : غير مدة ، لما ثبت أن المدة وغيرها سواء .

(فصل) قوله : ويقع الاسم المفرد على الجنس ثم يميز منه واحدة بالتاء .

قال الشيخ : مثله مختلف فيه ، فأكثر للناس على أنه اسم مفرد ووضِعَ بازاء الجمع ، والذي يدل عليه أفراد صفته وضمائره .

قوله : وإنما يكثر ذلك في الأشياء المخلوقة .

قال الشيخ : يعني التي سميت بذلك باعتبار خلقه ^(٣) أصلي لا باعتبار صنعة من آدميين . ثم أورد نحو سفين وأشباها على وجه الشذوذ . وقوله : « وعكس تمر وتمر وكماة وكماة » أي

-
- (١) في ش : (حرف) ، وهو تحريف .
 (٢) (الثاني) : زيادة عن ل .
 (٣) (خلقه) : ساقطة من ش : قوله تعالى : (خلقه)

ما فيه التاء للجمع وما حذفت منه للمفرد فهو عكس 'نمرة' ونسرة •

قوله : وقد يجيء الجمع مبنياً على غير واحدة المستعمل وذلك نحو : آراءهم وأباطيل •

قال الشيخ : أقاعل ليس من أبنية فعل ، وأباطيل ليس من أبنية فاعل ، وأحاديث ليس من أبنية فاعل ، وأعارض ليس من أبنية فاعل ، وأهال على فعالي زادوا فيه ياءً لللاحق فاعتلت كما اعتلت ياء جوار فلذلك يجري مجراه ، وليال مثله ، قال تعالى : { سيروا فيها ليالي } ^(١) ، وليس في المفرد ياء بعد اللام الثانية فدل على أنها لللاحق وأمكن قد تقدم ذكره •

(فصل) قوله : ويجمع الجمع الى آخره •

قال الشيخ : يعني أنه قد يجمع لا على أنه يطرد قياساً ولكنه كثر في جمع القلة ، وقد في جمع الكثرة إلا بالالف والتاء وإن كان الجمع ^(٢) لا ينبت إلا بالسمع ، ثم ذكر من كل ذلك أمثلة •

(فصل) قوله : ويقع الاسم على الجمع لم يكسر عليه واحده •

(١) سورة سبا الآية : ١٨ •

(٢) في ل : (الكل) ، وهو خطأ •

قال الشيخ : وهذا فيه خلاف والصحيح ما ذكر لأن الجمع إنما ثبت كونه صيغة جمع إذا كثرت جمعاً ، فأمّا أبنته نادرة استعمالها جمعاً فلا يثبت كونها جموعاً ، والذي يدل على أنها ليست بجمع تصغيرها [٨٥ و] على صيغتها ولو كانت جمعاً لم يجر ذلك فيها .

(فصل) قوله : ويقع الاسم الذي فيه علامة التانيث على الواحد والجمع بلفظ واحد . وطريقته السماع .

(فصل) ثم قال : ويحمل الشيء على غيره في المعنى فيجمع جمعه نحو قولهم : مرضى .

قال الشيخ : ومريض بمعنى فاعل فقياسه 'ألا يجمع على فعلى ، وإنما يجمع على فعلى بمعنى مفعول ، ولكن لما وافقه في وزنه وكونه صفة باعتبار آفة 'أجريت مجراه ، وأجرى ملكي وشبهه مجرى مرضى .

وقوله : حملت على قتلى وجرحى وعقرى ولدغى ، لأنها هو الاول الذي يجمع على فعلى .

وقوله : آيامي ويتامى محمولان على وجاعى وحباطى .

[قال الشيخ ^(١) : يريد أن 'وجعاً وحبطاً جمعاً على فعلى ^(٢) تشبيهاً لِفعل بفعْلان ، لأنهما يشتركان كثيراً كقولهم :

(١) قال الشيخ : ساقطة من الأصل .

(٢) في و : (فعلى) ، وهو خطأ .

صَدَّ وَصَدَّ يَانُ وَغَرَّتْ وَغَرَّتَانُ وَعَطَشَ وَعَطَشَانُ ، وَلَمَّا كَانَ
فَعِلَانُ يُجْمَعُ عَلَى فَعَالَى حُمِلَ عَلَيْهِ مُوَافَقُهُ وَهُوَ فَعِلٌ فَجُمِعَ
جَمِيعُهُ مَعَ مُوَافَقَتِهِ فِي مَعْنَى الْآفَةِ وَأَيَّامِي وَيَتَامِي حُمِلَا عَلَى
وَجَاءِي لِقَرَبِ مَا بَيْنَهُمَا مِنَ الْوِزْنِ ، لِأَنَّ فَعِيلًا وَفَيْعِيلًا لَا
يَفَارِقَانِ فَعِيلًا إِلَّا بِزِيَادَةِ يَاءٍ فَحُمِلَا عَلَيْهِ مَعَ مُوَافَقَتِهِمَا فِي كَوْنِهِمَا
آفَةً .

(قوله : والمحذوف يُرَدُّ عِنْدَ التَّكْسِيرِ . وَلَمْ يُحْمَلْ إِلَّا
(١) لِمَحْذُوفِ اللَّامِ لِأَنَّهُ كَثِيرٌ وَغَيْرُهُ نَادِرٌ كَقَوْلِهِمْ : سَتَهُ ، وَلَوْ
جُمِعَ أَيْضًا لَقِيلَ أَسْمَاءُ [وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ] (٢) .

وَمِنْ أَصْنَافِ الْأَسْمَاءِ الْمَذْكُورِ وَالْمُؤَنَّثِ

قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ : الْمَذْكُورُ مَا خَلَا مِنَ الْعَلَامَاتِ الثَّلَاثِ إِلَى
آخِرِهِ .

قَالَ الشَّيْخُ : يَعْنِي مَا خَلَا لَفْظًا أَوْ تَقْدِيرًا ، (لِأَنَّهُ سَيَبِينُ أَنَّ
الْمُؤَنَّثَ يَكُونُ مُؤَنَّثًا لَفْظًا وَتَقْدِيرًا) (٣) ، فَإِنْ لَمْ يَكُنِ الْمَذْكُورُ كَذَلِكَ
رَجَعَ الْمُؤَنَّثُ الْمَقْدَرُ مَذْكُورًا ، وَالتَّقْدِيرُ مَخْصُوصٌ بِالتَّاءِ عَلَى مَا
سَبَأْتِي ، وَالْيَاءُ لَا تَكُونُ لِلتَّائِيثِ فِي الْأَسْمَاءِ إِلَّا فِي نَحْوِ هَذِي عِنْدَ
بَعْضِهِمْ (٤) ، وَبَعْضُهُمْ لَا يُثَبِّتُ الْيَاءَ) وَيَزْعَمُ أَنَّ هَذِي بِكَمَالِهَا
صِغَةُ مَوْضُوعَةٌ لِلتَّائِيثِ (٥) كَهَذِهِ ، وَبَعْضُهُمْ يَزِيدُ فِي عِلَامَاتِ التَّائِيثِ

(١) مَا بَيْنَ الْقَوْسَيْنِ : سَاقِطٌ مِنْ شَرْحٍ .

(٢) مَا بَيْنَ الْقَوْسَيْنِ : سَاقِطٌ مِنَ الْأَصْلِ .

(٣) مَا بَيْنَ الْقَوْسَيْنِ : سَاقِطٌ مِنْ ر .

(٤) انْظُرْ شَرْحَ الْكَافِيَةِ لِابْنِ الْجَائِزِ ص ٨٦ ، ٨٧ .

(٥) فِي ل : (بِكَمَالِهَا) وَفِي ر : (الْأَسْمَاءُ) .

الهاء موضع قولهم : التاء^(١) نظراً الى قولهم : هذه ، فيقول :
 التاء والالف والهاء ، وهذه التاء ليست بهاء ، وإن انقلبت هاء في
 الوقف في اللغة الفصيحة ، ولذلك يقول الكوفيون : هاء التائث ،
 لأنه قد ثبت التلغظ بها تاء في الاصل إجماعاً وقلبها في الوقف هاء
 إنما كان فرقا بينها وبين تاء الفعل ، والوقف محل تغير ، وأيضاً
 فإن تاء الفعل للتائث وهذه محمولة عليها فهي إذن تاء .

قوله : والتائث على ضربين حقيقي - على ما فسرهُ - وغير
 حقيقي كتائث الظلمة والنعل .

[قال الشيخ^(٢) : ومثّل بالمؤنث بقاء لفظية وتاء مقدرة على
 ما سيأتي ذكره ، ثم ذكر أحكام الفعل اذا نُسب الى المؤنث عند
 ترجيحه الحقيقي (على غيره ، والفعل اذا أُسند الى ظاهر المؤنث
 فلا يخلو إما أن يكون حقيقاً أو غير حقيقي ، فالحقيقي لابد من)^(٣)
 علامة التائث وقع فصل أو لم يقع إلا في لغة رديئة وهو^(٤) مع
 الفصل [ومع غير الفصل أبعد^(٥) منه] ومنه قوله^(٦) :

-
- (١) ما بين القوسين : ساقطة من ش .
 (٢) قال الشيخ (: ساقطة من الاصل .
 (٣) ما بين القوسين : ساقطة من ر .
 (٤) (وهو) : ساقطة من ل ، ش .
 (٥) (ومع غير الفصل أبعد منه) : زيادة عن س ، ر .
 (٦) البيت من قصيدة لجريز يهجو بها الاخطل وتامه : (على
 باب أسْتَهَا صُلْبٌ وَشَامٌ) صلب : جمع صليب ، شام : جمع
 شامة وهي العلامة . المقتضب ١٤٨/٢ ، الخصائص ٤١٤/٢ ،
 ابن يعيش ٩٢/٥ ، الانصاف ١٧٥/١ ، الديوان ١٠٠/٢ ،
 العيني ٤٦٢/٢ ، معاني القرآن ٣٠٨/٤ التكملة لابي علي
 الفارسي ص ١٠٦ ، التوطئة ٤٧ .

١٧٠- لَقَدْ وَلَدَ الْأَخْيَطِلَ أُمُّ سَوْدٍ

وغير الحقيقي أنتَ مُخَيَّرٌ في الفعل بين إثبات التاء وتركها ، وقع فصلٌ أو لم يقع ، وقد جاء القرآنُ بذلك كله ، وقولُ النحويين : إنَّ إثباتَ التاء مع عدم الفصل أحسنُ ليس بسديدٍ للاجماع على قوله تعالى : { وَجُمِعَ الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ } ^(١) ، فإذن الأمران مستويان ، وإذا أُسندَ إلى الضمير المؤنث استوى الحقيقي وغير الحقيقي في لزوم العلامة ، فنقول : هند قامت والشمس طلعت ، أمّا في الحقيقي فواضح ، وأما في غير الحقيقي فلأمور : منها أن تاء التانيث إنما جيء بها لدلّ على أن الفاعل مؤنث ، وإذا أُسندَ إلى الظاهر فالظاهر نفسه يدلُّ على التانيث فاستغنى عنها وليس في الضمير ما يرشد إلى ذلك فلم يستغن عنها . الآخر هو إنّه إذا كان مضمرّاً كان أشدّ اتصالاً فناسب أن يكون الفعل له أكثر من كونه ظاهراً مستقلاً . والآخر أنّه إذا تأخر عليم أنّه فاعله يرفعه وإذا لم يتأخر وكان مضمرّاً فقد يتقدّم هو وغيره من المذكورات فلا يُعلم هل هو للمذكر أو للمؤنث ؟ الآخر هو إنّه إذا كان مضمرّاً فقد يكون مستترّاً فجعل له لفظاً يدلُّ عليه بخلاف الظاهر ثم حمل أخواته في الاضمار عليه . وقوله ^(٢) :

(١) سورة القيامة الآية : ٩ .

(٢) البيت لعامر بن جوين الطائي يصف أرضاً مخصبة وصدوره :

(فَلَا مُزْنَةٌ وَدَقَّتْ وَدَقَّتْهَا) ، الودق: المطر ، والمزنة: السحابة ،

ويروى (أبقلت) بتخفيف الهزة وبذلك يسقط من الاستشهاد

وهي رواية الشنتمري ، الكتاب ١/ ٢٤٠ ، ابن يعيش ٥/ ٩٤ ،

التنبيه لعلي بن حمزة ص ٣٠٣ ، المقرب ١/ ٣٠٣ ، التكملة

لابي علي ص ١٠٧ ، الخصائص ٢/ ٤١١١ ، الصحاح ٤/ ١٦٣٧

مادة (بقل) اللسان : (بقل) ، المغني ٢/ ٦٥٦ ، الاشموني

٢/ ٥٣ ، الخزانة ١/ ٢١ ، ابن عقيل ١/ ٤٠٧ .

وَلَا أَرْضَ أَبْقَلَ إِنْقَالَهَا

متأول • يريد أن أرضاً بمعنى موضع فأجرى مجرى موضع •

(فصل) قوله : والتاء ثبت في اللفظ وتقدّر الى آخره •

قال الشيخ : يعني أن تاء التانيث يكون الاسم مؤنثاً بها تقدير^(١) ، وإنما حكم بذلك لما استقرّ الاثبات بها في كل مصغر ثلاثي فعلم أنها مرادة ، إذ لو لم تكن مرادة لم يجز الاثبات بها [٨٥ ظ] ، لأن التصغير لا يرد شيئاً لم يكن ، ولما ثبت في الثلاثي علم أن الرباعي مثله ، وإنما منع منه مانع وهو زيادة الحرف الرابع ، فلذلك حكم بأن التاء مقدرة في الجميع وإن كانت في الثلاثي أوضح • وأما قوله : « يظهر أمرها بالاسناد ، فغير مستقيم » لأنه إن أراد ظهور أن الاسم مؤنث فهذا يظهر بأشياء كثيرة غير الاسناد من الصفة ، وعود الضمير وبعض الجموع وغير ذلك ، وإن أراد يظهر أمر التاء في كونها مقدرة فغير مستقيم إذ ليس في الاسناد ما يشعر بذلك ، فكأنه قصد إلى أن التاء في الاسماء القياسية محمولة على التاء التي في الفعل ، والتاء التي في الفعل^(٢) بالنظر إلى الأصل فيها دلالة على التاء التي في الاسماء المؤنثة في الأصل ، لأن التاء في الاسماء^(٣) أصلها أن تكون في الصفات فرقاً بين المذكر والمؤنث ، ودخولها في الصفات في الموضع الذي تدخل فيه^(٤) التاء في الأفعال كقولك : قامت فهي قائمة ،

(١) في ر : (أو حكما) •

(٢) (والتاء التي في الفعل) : ساقطة من ل ، ر •

(٣) في ر : (الاسماء) ساقطة •

(٤) (فيه) : زيادة للسياق •

وضربتُ فهي ضاربةٌ فلذلك قالوا : حائضٌ لما لم يقصدوا معنى الفعل
 فاذا قصدوا معنى الفعل قالوا : حائضةٌ ، فهذا وجه ذكر الاسناد في
 دلالة على التاء في خصوصية دون ما يدل على التانيث لأنَّ غيره
 وإن دلَّ على كونه مؤنثاً ليست فيه دلالة على كون المؤنث فيه
 تاء مقدرة ، وإنما خصَّ التاء بالتقدير دون الالف لأنها التي يثبت
 ردُّها في قولنا : أذن وأذينة ولم يثبت ردُّ الالف فلا ينبغي أن
 يُقدَّر .

(فصل) قوله : ودخلها على وجوه للفرق بين المذكر والمؤنث
 في الصفة الى آخره .

قال الشيخ : أكثر ما تدخل التاء للفرق بين المذكر والمؤنث
 في الصفات كما ذكر وهو قياس إلا في الابنية المستثناة ، وأما في
 غيره فيحتاج فيه الى السماع وهي ثمانية أوجه كما ذكره .

قوله : ويجمع هذه الالوجه أنها تدخل للتانيث وشبه
 التانيث .

قل الشيخ : ففي الاول والثاني [واضح] (١) ، وفي الثالث
 للفرقة أو للمواحدة ، وفي الرابع للمبالغة ، وفي الخامس واضح
 وللجمعية والنسبة والتعريب يعني أنه كان أعجمياً فتكون دلالة
 على العجمة والتعويض - يعني أنه عوض عن الياء - والتاء
 مؤنثة .

فصل قوله : والكثير فيها أن تجيء منفصلة .

(١) (واضح) : زيادة عن ل ، وفي ر : (للفرقة) .

قال الشيخ : يعني أنه 'يُقَدَّرُ' وجودها كعدمها في الأحكام التي ثبتت في الاسم قبلها ويكون ما قبلها في حكم المتطرف في أحكام المتطرف .

وقوله : 'وقلَّ أنْ تُبنى عليها الكلمة' .

قال الشيخ : يعني 'تُجْعَلُ' معها كأحد أجزائها حتى يكون ما قبلها كالوسط فتمتع عليه أحكام الطرف ، ومن هذا القيل قولهم : 'عَبَايَةٌ' و'عِظَايَةٌ' و'عَلَاوٌ' و'شَقَاوَةٌ' في الواو فكان القياس أن يكون موضع الواو والياء همزة .

(فصل) قوله : 'وقولهم جَمَّالَةٌ' في جمع جَمَّال بمعنى جماعته .

قال الشيخ : يعني أن هذه التاء ليست لمعنى آخر غير ما تقدم ولكنَّها فيها بمثابة قولك : ضاربةٌ يصحُّ جريه على كل جماعة صحَّ أن يكون جَمَّالَةٌ يجري على الجمع أيضاً إلا أن في جَمَّالَةٍ من الدلالة على الجمعية ما لا تجده في ضاربةٍ وسببه كثرة استعماله للجماعة بحذف موصوفه (ولم يكثر ضاربةٌ ولو كثر ضاربةٌ هذه الكثرة باعتبار الجمع وحذف موصوفه) ^(١) لكان مثله ، ومن ذلك البصرية والكوفية ، وهذا أظهر في أنه من باب ضاربٍ وضاربةٍ ، لأنه ليس الدلالة على الجمعية كِبَافَةً لكونه دونه في الكثرة .

قوله : 'ومنه الجَلْبُوبَةُ والقَتْوَةُ' ، قال الله تعالى : { فَمِنْهَا رَكُوبُهُمْ } ^(٢) ، وقرئ : رَكُوبُهُمْ ^(٣) .

(١) ما بين القوسين : ساقطة من ش .

(٢) سورة يس الآية : ٧٢ .

(٣) قال الفراء : قرأت عائشة (رضي الله عنها) فمنها رَكُوبُهُمْ ،

معاني القرآن ٢/ ٣٨١ .

قال الشيخ : وهو موضع 'الاستشهاد' ، وقد يُقال 'حلوبة' و'حَلُوب' 'فحلوبة' للواحد ، و'حَلُوب' للجمع ، وليس هذا من باب 'الحلوبة' المتقدمة ، لأن تلك للجماعة فهو من باب 'بَعَالَةٍ' ، وهذه للمفرد فهي من باب 'تَمَرَةٍ' .

(فصل) قوله : وللبصريين في نحو 'حَائِضٍ وَطَائِثٍ وَطَالِقٍ' مذهبان إلى آخره .

قال الشيخ : مذهب 'الخليل' أنه 'على' معنى النسب ^(١) ، وما كان 'على' معنى النسب فقياسه 'أَنْ يَأْتِيَ بِغَيْرِ تَاءٍ كَقَوْلِهِمْ : لَا بِنَ وَتَأْمُرُ أَي ذَلِكَ مَنَسُوبٌ إِلَيْهَا لَا عَلَى' معنى 'حدوثه' حتى تدخل التاء ، لأن التاء إنما دخلت في هذا الجنس حملاً على الفعل على تقدم فإذا لم يقصد جريها على الفعل وقصد ذلك المعنى بمجرد 'منسوباً' إلى من قام به لم يؤت بالتاء ، فلذلك قال 'الخليل' 'على' معنى النسب يشير إلى هذا ^(٢) ، وقال سيويه إنه 'متأول' بأنه 'إنسان' أو شيء 'حائض' ^(٣) ، [٨٦ و] ، وما ذكر ('الخليل' أحسن ، لأنه رده إلى معنى يقتضي حذف التاء ، وما ذكره سيويه تأويل بعيد 'ليس فيه' ^(٤) ، معنى يقتضي حذف التاء ، واتفاقهم على أنه ، إنما يكون في الصفة الثابتة دون الحادثة دليل على صحة ما ذهب إليه 'الخليل' ، إذ لو كان المصحح 'تأويله' بأنه 'شيء' .

(١) انظر الكتاب ٩١/٢ .

(٢) في ل ، س (ليس ذلك قياس في الأسماء وإنما هو سماعي يتبع فيه ما ورد ولذلك قال (السماء منقطرته ، المزمل ١٨) أي ذات انقطاع يشير إلى هذا) ، وهذا من زيادات الإمالي .

(٣) انظر الكتاب ٩١/٢ .

(٤) ما بين القوسين : ساقط من ش .

لجرت في الحدوث وغيره على سواء ، وقال الكوفيون : إنما
 < كان > ^(١) ذلك لأنه ^(٢) لا مشاركة بينه وبين المذكر ، والتاء
 جاءت للفرقة فلا حاجة اليها ^(٣) ، وقد رد ذلك بأمور : أحدها
 أنه لو كان كذلك لوجب أن يقال ناقة ضامر كقولهم : جمل
 ضامر ، لتحصل الفرقة ، وهو الذي أشار إليه
 في الكتاب ، وهذا لا يلزمهم إلا أن يعموا ، وهم إنما عللوا نحو
 حائض وطامث . والثاني أنه لو كان كذلك لوجب أن
 يقال امرأة مرضع ، لأنه لا مشاركة بينه وبين المذكر فلما قيل
 امرأة مرضعة دل على فساد التعليل ، ولا يلزمهم أيضاً لأمرين :
 أحدهما أنهم إنما جعلوه مجوزاً لا موجباً ، ويجوز أن يقال
 موضع كذلك . الثاني أنهم إنما عللوا الواقع في كلام العرب من
 حائض وطامث وطالق فلا يلزمهم التميم ، الثالث أنه قبل لو
 كان ما ذكرتموه صحيحاً لجاز أن تقول : همد حاض إذا
 لا مشاركة بينه وبين المذكر ، وهذا أيضاً لا يلزمهم لأنهم لم يعموا
 في الأسماء فضلاً عن الأفعال ، وإذا لم يرد عليهم بعض الأسماء
 فلا أن لا يرد عليهم الأفعال أولى .

(فصل) قوله : ويستوي المذكر والمؤنث إلى آخره .

قال الشيخ : هذا الفصل راجع إلى السماع واشتراطهم جريه
 على المؤنث قصد إلى الايضاح في كونه للمؤنث ليحصل الرق بينه
 وبين المؤنث بقرينة جريه عليه .

ثم قال : وقد يشبه به ما هو بمعنى فاعل .

(١) (كان) : زيادة للسياق .

(٢) (لا) : ساقطة من و ، ل ، ت ، ب .

(٣) الانصاف ٧٥٩/٢ .

قال الشيخ : يعني لما كان فعلاً قد تحذف منه التاء في المؤنث (١) ، وهو بمعنى مفعول شبه به (٢) فعيل ، وإن كان بمعنى فاعل لموافقته له في اللفظ ، وقد قيل إن قريب (٣) هنا ذكّر ، لأنّ رحمة مصدر والمصدر المؤنث يجوز تذكيره (٤) حملاً على لفظ آخر في معناه ، فالرحمة بمعنى الرحيم ، والتذكيرة في قوله : (فمن شاء ذكّره) (٥) ، بمعنى الذكر . وأمّا ملحفة جديدة فالكوفيون يزعمون أنّه بمعنى مفعول وأنّ جديداً بمعنى مجدود أي مقطوع فهو فعيل بمعنى مفعول ولكنه كثر حتى قالوا : جدّ الثوب فهو جديد (٦) فتوهم أن جديداً من جدّ فهو جديد وإنّما هو (٧) من جدّدت وليس بقوي ، لأنّ دعواهم أنّ جدّ الشيء فرع على جدّته فهو جديد لا دليل عليه .

(فصل) قوله : وتأنّيت الجمع ليس بحقيقي .

قال الشيخ : سواء كان مفرداته بتأنّيت حقيقي أو لا ، لأنّ التأنّيت الحقيقي إنّما يُعتبر عند الأفراد ، وأنّيت في الجمع لم تقصد إلاّ النسبة إلى الجمع والجمع ليس فيه تأنّيت حقيقي ،

(١) (في المؤنث) : ساقطة من ش .

(٢) (به) : ساقطة من ر .

(٣) هذه كلمة من الآية الشريفة في قوله تعالى : (إن رحمت الله قريب من المحسنين) ، سورة الاعراف : ٥٦ .

(٤) في و : (تذكيرها) وهو وهم .

(٥) سورة المدثر الآية : ٥٥ .

(٦) انظر ابن يعيش ١٠٢/٥ .

(٧) (هو) : ساقطة من ش .

فلمّا كان كذلك جرى التّأنيث والتذكير كجره على المؤنث غير الحقيقي فاذا نسب الى ضمير الجمع فان كان مذكراً يعقل يختص بضمير وعلامة لا يشركه غيره فيها (وجاز أن يأتي معه بضمير المفرد المؤنث ، وإن كان غير ذلك من مذكر لا يعقل أو مؤنث مطلقاً كنت فيه بالخيار بين ضمير (١) المفرد المؤنث ، وبين ضمير الجمع ، وهذا جارٍ في الصفات كما جرى في الأفعال ، فتقول : الرجال ضربوا أو ضربت ولا تقول : ضربن ، والنساء والأيام فعلت وفعلن ، ولا تقول : فعلوا ، ويجري أيضاً في الضمائر ، وإن لم يكن للفاعل تقول : الرجال ضربتهم وضربتها ، والنساء والأيام أكرمتها وأكرمتهن ولا تقول : في الأول أكرمتهن ولا في الثاني أكرمتهم ، وعن أبي عثمان الأجذاع انكسرن والجذوع انكسرت ، وخمس خلون وخمس عشرة خلت على سبيل الاستحسان لا الوجوب ، ووجهه 'أنتك اذا قلت : خمس خلون فأصله خمس ليال خلون ، فالليالي هي المقصودة بالذكر ، فحسن رجوع الضمير اليها ضمير جمع ليناسبها ، وإذا قلت : خمس عشرة خلت فأصله ليلة فرجع الضمير الى ليلة مفرداً كما يرجع الى الليالي جمعاً ، لكونه المقصود ، ثم حملوا الجموع على تقدير الأعداد ، وإن لم تذكر نظراً الى المعنى فقالوا : الأجذاع انكسرت نظراً الى (٢) أنه جمع قلة فيثبت على حاله مع تقدير ألفاظ [٨٦ ظ] فكأنك قلت : ثلاثة أجذاع ، أو نحوها الى العشرة ، وإذا قلت : الجذوع انكسرت فهو لما فوق العشرة والتميز فيه مفرد ، فكأنك قلت : أحد عشر جذعاً أو مائة جذع أو ألف جذع ، فحمل على تقدير وجود ما يكون تمييزاً له .

(١) ما بين القوسين : ساقطة من نسخة .

(٢) في ش : (بابه) .

(فصل) قوله : ونحو النخل والتمر يُذكر ويؤنث .

قَالَ الشَّيْخُ : قَضِيَّةٌ سَمَاعِيَّةٌ فَمِنْ ذَكَرَ فَلَأَنَّ الْمَفْظَ مَذْكَرٌ ،
وَمِنْ أَنْتَ فَلَأَنَّهُ فِي الْمَعْنَى جَمَاعَةٌ ، وَيَسْتَوِي الْمَذْكَرُ وَالْمَوْثُ الْحَقِيقِيُّ
فِي اللَّانِظِ الْمَفْرَدِ ، مِنْ هَذَا الْبَابِ ، فَيُقَالُ حِمَامَةٌ وَدَجَاجَةٌ وَشَاةٌ
لِلْمَذْكَرِ وَالْأُنْثَى ، وَلَمْ يَفْرَقُوا كَرَاهَةَ اللَّبْسِ بِاجْتِمَاعِ كَمَا ذَكَرُوا .
وَقَالَ يُونُسُ : إِذَا أَرَادُوا ذَلِكَ . يَمْنِي الدَّلَالَةَ عَلَى الذَّكُورِيَّةِ قَالُوا :
شَاةٌ ذَكَرٌ وَحِمَامَةٌ ذَكَرٌ وَدَجَاجَةٌ ذَكَرٌ ^(١) ، فَعَلَى هَذَا يَجُوزُ أَنْ
نَقُولَ : غَنَّتْ الْحِمَامَةُ وَإِنْ كَانَتْ ذَكَرًا ، لِأَنَّ فِيهَا تَأْنِيثًا لَفْظِيًّا فَيَجُوزُ
اعْتِبَارُهُ ، فَقَوْلُ مَنْ قَالَ : إِنْ قَوْلُهُ تَعَالَى : { قَالَتْ نَمْلَةٌ } ^(٢) ،
يَدُلُّ عَلَى أَنَّ النَّمْلَةَ أُنْثَى غَيْرَ مُسْتَقِيمٍ ، لِحُجُوزِ أَنْ يَكُونَ التَّأْنِيثُ
لِمَا فِي لَفْظِ نَمْلَةٍ مِنَ التَّأْنِيثِ ، وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُمْ : هَذِهِ
حِمَامَةٌ ذَكَرٌ ، (وَلَوْ كَانَ التَّأْنِيثُ فِي (قَالَتْ) لَيْسَ إِلَّا لِأَنَّ
الْفَاعِلَ أُنْثَى لَمْ يَجْزِ أَنْ يُقَالَ هَذِهِ حِمَامَةٌ ذَكَرٌ) ^(٣) ، فَلِذِي جَوَّزَ
الْإِيمَانَ بِعَلَامَةِ التَّأْنِيثِ ، وَإِنْ كَانَ مَذْكَرًا ، وَقَدْ أُورِدَ عَلَى ذَلِكَ
لِزُومُ قَالَ : طَلْحَةٌ وَشِبْهُهُ ، لِأَنَّ التَّأْنِيثَ مَلْفُوظٌ بِهِ ، وَهَذَا لَا يُلْزَمُ
لِمَا ذَكَرْنَاهُ مِنَ الْإِتْفَاقِ عَلَى تَجْوِيزِ هَذِهِ شَاةٌ ذَكَرٌ ، وَنَحْنُ مُتَّفِقُونَ
عَلَى إِمْتِنَاعِ هَذِهِ طَلْحَةٌ ، فَدَلَّ ذَلِكَ عَلَى الْفَرْقِ بَيْنَهُمَا ، وَالسَّرُّ فِي
ذَلِكَ أَنَّ طَلْحَةً نَلِمَ قَصْدَ فِيهِ الْإِخْرَاجُ عَنْ مَوْضُوعِهِ ، وَجَعَلَهُ
لِمَنْ هُوَ لَهُ فَمَارَ التَّأْنِيثُ نِسْبًا مَنَسِيًّا فَاعْتَبِرَ الْمَعْنَى ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ
بَابُ شَاةٍ وَنَحْوِهَا عَلَى أَنَّ بَعْضَ الْكُوفِيِّينَ يُلْزَمُ جَوَازَ هَذِهِ طَلْحَةٌ
وَقَالَتْ طَلْحَةٌ وَإِنْ كَانَ لِلْمَذْكَرِ ^(٤) ، وَلَيْسَ ذَلِكَ بِشَيْءٍ .

(١) انظر ابن يعيش ١٠٦/٥ .

(٢) سورة النمل الآية : ١٨ .

(٣) ما بين القوسين : ساقط من ر .

(٤) شرح الكافية لابن الحاجب ص ٨٧ .

(فصل) قوله : « والابنية » التي تلحقها ألف التانيث المقصورة
على ضربين : مُخْتَصَةٌ بها ومُشْتَرَكَةٌ .

قول الشيخ : يعني بالابنية الصيغة التي تلحقها ألف التانيث
أو اللاحق دون الالف ، لأنك إن أخذت الالف في الابنية
تغذر أن تكون مشتركة ، لأن البناء الذي فيه ألف التانيث
باعتبار الالف لا اشتراك فيه أبداً فدل ذلك على أن (المراد الابنية
دون تقدير الالف .

وقوله : « ومُشْتَرَكَةٌ » وقع في بعض النسخ بالكسر وليس
بجيد ، لأن المشترك لابد^(١) أن يكون فاعله متعدداً متعلقاً
بمشترك فيه ، والمشارك لابد أن يكون متعلقاً به إشراكاً متعدداً ،
وإذا قلت : مُشْتَرَكَةٌ بالكسر وهو البناء ، والبناء مفرد لا مشاركة
بينه وبين غيره فتغذر أن يكون مُشْتَرَكًا ، وإذا قلنا مُشْتَرَكَةٌ
فالمشارك في البناء ألف التانيث واللاحق وهو متعدد وهما جميعاً
متعلقان بالبنية التي تلحقها على سبيل الاشتراك . فإن قال قائل :
المشاركة بالكسر هي الابنية^(٢) ، وهي متعددة والمشارك فيه هما
الالفان ولا يضرب تعدد المشترك فيه إذا ثبت تعدد المشترك على
معنى الاشتراك ، قيل لا يستقيم فإنه يؤدي ذلك إلى أن لا تكون
مختصة في الابنية ، لأنَّ فَعَلَ وفَعَّلَ وفَعَّلَ مُشْتَرَكَةٌ في ألف
التانيث ولا يضرب اتحاد المشترك فيه ، فإن قيل المشاركة هي
الابنية التي اشتركت في الالفين والمختصة هي^(٣) الابنية التي اشتركت
في ألف التانيث وحدها ، سُمِّيَتْ مختصة لاختصاصها بألف

(٧)

(٨)

(٩)

(١٠)

(١١)

(١) ما بين القوسين : ساقط من ش

(٢) هي الابنية) : ساقطة من و

(٣) (هي) : ساقطة من ل ، ت

التأنيث ، قيل لا يستقيم ؛ لأن كل واحد من الابنية يقال له 'مُشْتَرِكٌ' مع قطع النظر عن أخواته ، وهو على هذا غير مشترك ، لأن المشترك لا يكون واحداً ،

قوله : « فَمِنْ الْمُخْتَصَةِ فُعَلَى وَفَعَلَى (١) ، لا تكون 'إِلَّا' للتأنيث ، لأنها لو كانت للإلاحاق لوجب أن يكون (في الاصول مماثل لها] ، وليس في الاصول مماثل لها (٢)] ، لأن معنى الإلاحاق أن توجد حروف "ناقصة" عن حروف (٣) أبية أخرى في الاصول (٤) ، فيزاد على الناقص حرف ليصير مثله في الزنة عند إرادتهم منه تلك البنية المخصوصة ، وليس في الاصول (مماثل لها ، وليس في الاصول مماثل فُعَلَلٌ عند سيويه (٥) ، ولا فُعَلَلٌ ولا فُعَلَلٌ . وأما الاخفش فلا ينهض له هذا دليلاً على فُعَلَى ؛ لأن عند (٦) فُعَلَلٌ (٧) فيحتاج الى دليل غيره ، فيقول : لو كان فُعَلَى للإلاحاق لجاء مصروفاً ولم يصرف [٨٧ و] فدل على أنه للتأنيث .

قوله : ومن المشتركة فَعَلَى .

قال الشيخ : فما ذكره في التأنيث يدل على أنها ألف التأنيث

(١) هذه الاوزان : مجموعة من قول صاحب الكتاب ، وليس كما هي في هذه الجملة .

(٢) وليس في الافعال مماثل لها) : زيادة عن ل ، ت ، ب ، س ،

(٣) في ل : (كلمة) ، ولا يستقيم الكلام معها .

(٤) ما بين القوسين : ساقط من س .

انظر ابن يعيش ١٠٧/٥ .

(٦) ما بين القوسين : ساقط في و .

(٧) انظر ابن يعيش ١٠٧/٥ .

كونه غير مصروف ، وما ذكره 'للإلحاق' دل عليه صرفه أو إلحاق
تاء التانيث به ؛ لأن تاء التانيث لا تلحق 'ألف التانيث' (١) . وأما
'أرطى' فألفه 'للإلحاق' في الأكثر لقولهم : ('أديم' مأروط) ،
فلمّا حذفت الألف من مفعوله دل على زيادتها وإصالة الهمزة ،
وإذا ثبت زيادتها ثبت أنها للإلحاق ، لأن كل ألف زائدة وقعت
آخرًا وليست للتانيث فهي للإلحاق ، إلا أن يمنع مانع كما في
نحو قبعشري ، ويجوز أن تكون ألفه أصلية فيكون وزنه
أفعل ، ويدل عليه قولهم : « أديم مرطي » ، فحذف الهمزة
من المفعول يدل على زيادتها ، وإثبات الياء يدل على إصالتها ، وإن
جاء 'أرطى' غير مصروف في النكرة فيجب أن يكون للتانيث .
وأما من قال علقى غير منصرف فألفه للتانيث فلا يستقيم أن
يقال إنها أصل لما ثبت من أن الألف إذا وقعت مع ثلاثة أحرف
أصول لا تكون إلا زائدة على أن منهم الصرف في علقى يدل
على زيادتها وأن أصول الكلمة عين ولام وقف فكل ما يأتي
معهما يحكم بزيادته ، وإن لم يمنع مانع . ومنها فعلى فالشيزي
ألفه للتانيث ، لأنه لم يصرف ولو كانت لغيره لصرف وكذلك
الدفلى ، وأما الذفري فمن لم يصرف فهو كالشيزي ومن صرف
فهو كمعزى ، ومعزى لم يأت إلا مصروفًا فألفه للإلحاق
لا غير .

وقوله : « صفة » هذا على رأي غير سيويه ، لأن سيويه
يقول : فعلى لا يكون صفة إلا مع التاء (٢) ، وكذلك ذكره
صاحب الكتاب في آخر الفصل ، وقد أورد على سيويه قولهم :

(١) في ر : (كونه غير مصروف) .

(٢) انظر الكتاب ٣٢١/٢ . ابن يعيش ١٠٩/٥ .

قَسَمَةُ ضِزَى وَمَشِيَّةٌ حَيْكَى ، وهو عندَ سيبويه فَعْلَى
لَا فَعْلَى ^(١) ، وَإِنَّمَا كُسِرَتْ فَوْهُ تَسْلَمَ الْيَاءُ لِأَنَّهُ مِنْ ضَاوٍ
يُضِيزُ وَحَاكَ يَحْيِيكَ فَلَوْ لَمْ يُكْسَرْ لَانْقَابَتِ الْيَاءُ وَاوًا وَقَلْبُ
الضَّمَّةِ كَسْرَةً أَقْرَبُ ، لِأَنَّهُ تَغْيِيرُ حَرَكَةٍ وَذَلِكَ تَغْيِيرُ حَرْفٍ •
وَأَمَّا مَنْ قَالَ : ضِزَى بِالْهَمْزَةِ فَوَارِدٌ عَلَى سيبويه ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ
فَعْلَى لَوَجِبَ أَنْ يَقُولَ ضَمُوزَى ، وَغَايَةُ مَا يُقَالُ إِنَّهُ أَبْدَلَ مِنْ
الْيَاءِ هَمْزَةً عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ وَهُوَ بَعِيدٌ •

(فصل) قوله : والابنية التي تلحقها ممدودة فَعْلَاءٌ ، وهي
على ضربين إلى آخره •

قال الشيخ : هذه الابنية كلها مختصة ، إِمَّا بِأَلِفِ التَّائِيثِ
وَأَمَّا بِأَلِفِ الْإِلْحَاقِ ، فَفَعْلَاءٌ وَفَعْلَاءٌ مختصان بالالحاق
وما عداهُ للتأنيث •

وقوله : « وجمع » يريد اسم الجمع ، لِأَنَّ فَعْلَاءَ لَيْسَتْ
مِنْ أَبْنِيَةِ الْجَمْعِ ، وَعَدَّ أَشْيَاءَ مِنْهَا وَهِيَ كَذَلِكَ عَلَى مَذْهَبِ الْخَلِيلِ
وسيبويه ، وَأَصْلُهَا عِنْدَهُمَا شَيْئًا ^(٢) كَرِهُوا اجْتِمَاعَ الْهَمْزَتَيْنِ وَبَيْنَهُمَا
أَلِفٌ فَتَلَبَّوْا الْإِمَامَ إِلَى وَضْعِ الْفَاءِ فَقَالُوا : أَشْيَاءُ ، وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى
ذَلِكَ أَنَّهُمْ قَالُوا : فِي تَصْغِيرِهِ أَشْيَاءُ وَفِي جَمْعِهِ أَشْيَاوِي وَإِنَّهُ غَيْرُ
مُتَّصِفٍ ، وَلَوْ كَانَ جَمْعًا لَمْ يَخْلُ إِمَّا أَنْ يَكُونَ أَفْعَلَاءَ كَمَا يَقُولُ
الْكُتَاتِي : أَوْ أَفْعَلَاءَ كَمَا يَقُولُ الْفَرَّاءُ وَالْأَخْفَشُ ^(٣) وَإِنْ اخْتَلَفَا فِي
مَقَرِّدِهِ ، فَقَالَ الْفَرَّاءُ : أَصْلُهُ شَيْءٌ فَخُفِّفَ كَمَا خُفِّفَ هَيْئٌ ،

(١) الكتاب ٣٧١/٢ •

(٢) الكتاب ٣٧٩/٢ ، ٣٨٠ ، شرح الشافعية للرضي ٢٩/١ •

(٣) الانصاف ٨١٣/٢ ، شرح الشافعية ٢١/١ ، ٣٠ •

وقال الاخفش : بَلْ شَيْءٌ فَعَلَ وَجُمِعَ عَلَى أَفْعَلَاءٍ عَلَى غَيْرِ
 قِيَاسٍ فَلَوْ كَانَ أَفْعَلًا كَمَا قُلَّ الْكَسَائِي : لَانْصَرَفَ ، لَانَ أَفْعَلًا
 مَصْرُوفٌ بِاتِّفَاقٍ وَهَذَا وَاضِحٌ وَأَيْضًا فَإِنَّهُ 'كُسِرَ عَلَى أَشَاوِي
 وَأَفْعَلَاءٍ لَا يَكْتَسِرُ عَلَى أَفَاعِلٍ إِذْ لَيْسَ فِي كَلَامِهِمْ (١) أَفَاعِلٌ ،
 وَأَمَّا أَفْعَاءُ وَالْأَخْفَشُ فَإِنَّهُ 'يَبْطُلُ عَلَيْهِمْ إِنَّهُ فِي التَّصْغِيرِ يُقَالُ
 فِيهِ أَشْيَاءٌ ، وَلَوْ كَانَ أَفْعَلًا لَكَانَ جَمْعُ كَثْرَةٍ ، وَجَمْعُ الْكَثْرَةِ
 فِي التَّصْغِيرِ يُرَدُّ إِلَى الْمَفْرَدِ ثُمَّ يُجْمَعُ عَلَى مَا يُذَكَّرُ فِي التَّصْغِيرِ ،
 وَأَيْضًا فَإِنَّهُ 'قَدْ (٢) 'كُسِرَ عَلَى أَشَاوِي ، (وَأَفْعَلَاءٍ لَا يَكْتَسِرُ
 عَلَى أَفَاعِلٍ وَلَا يُرَدُّ عَلَى مَذْهَبِ سَبْيُوهِ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ ، لَانَ مَنَعَ
 الصَّرْفُ لِأَجْلِ أَلِفِ التَّائِيثِ وَتَصْغِيرِهِ 'عَلَى أَشْيَاءٍ لِأَنَّهُ 'اسْمُ جَمْعٍ
 لَا جَمْعَ ، وَجَمْعُهُ 'عَلَى أَشَاوِي (٣) ، لِأَنَّهُ 'اسْمٌ عَلَى فَعْلَاءٍ ،
 وَفَعْلَاءٌ يَجِبُ 'عَلَى فَعَالِي كَقَوْلِهِمْ : صَحْرَاءُ وَصَحَارَى ، فَإِنْ
 قِيلَ يَلْزَمُ سَبْيُوهِ أَنَّهُ 'قَبْلَ الْهَمْزَةِ إِلَى مَوْضِعِ الْفَاءِ ، وَالْقَلْبُ 'عَلَى
 خِلَافِ الْقِيَاسِ (٤) كَمَا أَنَّ مَنَعَ الصَّرْفِ فِي أَفْعَالٍ عَلَى خِلَافِ
 الْقِيَاسِ وَكَذَلِكَ التَّصْغِيرُ وَالْجَمْعُ الَّذِي أَنْكَرَهُ ، فَالْجَوَابُ أَنَّ مَنَعَ
 الصَّرْفِ فِي أَفْعَالٍ حَكْمٌ (٥) لَا يُعْرَفُ أَصْلًا ، فَلَا يَجُوزُ بِحَالٍ ،
 بِخِلَافِ الْقَلْبِ فَإِنَّهُ 'ثَابِتٌ فِي لِقَتِهِمْ فِي أَمْثَلَةٍ كَثِيرَةٍ . وَكَانَ إِرْتِكَابُ
 مَا هُوَ مِنْ لِقَتِهِمْ أَوَّلَى . وَأَيْضًا فَإِنَّهُ 'يَلْزَمُ الْكَسَائِي أَمْرَانِ عَلَى خِلَافِ
 الْقِيَاسِ مَنَعَ صَرْفِ أَفْعَالٍ وَجَمْعِهِ 'عَلَى أَفَاعِلٍ كَمَا تَقَدَّمَ وَلَا يَلْزَمُ
 سَبْيُوهِ سِوَى أَمْرِ وَاحِدٍ ، وَأَمَّا الْأَخْفَشُ [٨٧ ظ] فَإِنَّهُ 'يَلْزَمُهُ

(١) فِي س : (أَفْعَالٍ كُسِرَ عَلَى) وَهُوَ حَشْوٌ .

(٢) (قَدْ) : سَاقِطَةٌ مِنْ شَيْءٍ .

(٣) مَا بَيْنَ الْقَوْسَيْنِ : سَاقِطٌ مِنْ شَيْءٍ .

(٤) فِي ل : (الْأَصْلُ) ، وَمَا أَثْبَتْنَاهُ أَحْسَنُ .

(٥) (حَكْمٌ) : سَاقِطَةٌ مِنْ أَلٍ .

ثلاثة أمور منها^(١) جمع 'فُعْلٍ' على أَفْعَلَاءٍ وهو خلاف القياس ،
ومنها^(٢) حذف الهمزة التي هي لامٌ ، ومنها^(٣) التصغير المذكور .
وأما الفراء فيلزمه ثلاثة أمور : منها الأمران الأخيران ، ومنها
جعل شيء أصله شيء كهيئن ، ولو كان كهيئن لجاز فيه الأصل
كما في هيئن ، فالتزام التخفيف مع أن الأصل ما ذكره على خلاف
القياس ، فظهر أن القول^(٤) ما ذهب إليه الخليل وسيبويه .

وأما « فَعْلَاءَ وَفُعْلَاءَ » ، فالفهما لللاحق ، لأن فَعْلَاءَ وَفُعْلَاءَ
ليس من أبنيتهم إلا ما جاء في قوباء شاذاً ، فَعْلَبَاءَ وَحِرْبَاءَ
واضح وسيسأله إن قيل لم لا يكون فِيعَلَاءَ بمثابة دِيَمَاسٍ
فتكون الياء زائدة ، أو فَعْلَلَاءَ بمثابة الزلزَال فتكون الياء
أصلية والهمزة عن ياء هي لامٌ حتى يكون مضاعفاً كزَلْزَالٍ ؟
فالجواب أنك لو جعلت الياء زائدة لكأنت الفاء والعين من جنس
واحد وذلك بعيد ، فوجب أن تكون أصلية ، وإذا ثبت إصالتها فلو
كانت الهمزة منقلبة عن ياء^(٥) كزَلْزَالٍ ، لكان مصدراً ؛ لأن ذلك
مخصوص بالمصادر ، وأيضاً فإنه يكون جائزاً فيه الفتح ولم
يسمع منه فتحٌ ، فوجب أن تكون الهمزة زائدة وليست
للتأنيث لما ذكرناه أولاً فوجب [أن تكون]^(٦) لللاحق .

وأما « حَوَاءَ » فإن قيل لم لا تكون فُعْلَلَاءَ كقولك :
ضَرَابٌ فتكون الهمزة منقلبة عن حرف أصلي أو أصلية أو
فَوَعْلَلَاءَ كقولهم : طُوْمَارٌ ، فالجواب أنه اسمٌ لبت يضرب

(١) في ل : (أحدهما) .

(٢) في ل : (الثاني) .

(٣) في ل : (الثالث) ، وهو لم يعدد .

(٤) في ل : (السديد) .

(٥) في ل : (حتى تكون) .

(٦) (أن تكون) : زيادة عن ل .

لونه الى الحوة ، فلاشتقاق مرشد الى أن الهزمة ليست أصلية ، ولا يجوز أن يكون أصله فعلاً من الحوة ، لأن فعلاً من أبنية الصفات ، ولا يكون فوَعلاً من الحوة ، لأن فوَعلاً فيما عنه ' واو ' لم يأت ولو أتى لوجب أن يكون غير مدغم فرقاً بين البابين كما فرقوا بين تَفَعَّلَ وتَفَوَّعِلَ فقالوا : تُسَوِّرُ وتُسَيِّرُ فأدغوا في تَفَعَّلَ وَلَمْ يُدْغَمُوا في تَفَوَّعِلَ ، وهذا يتيسر في الاعلال .

وأما « مُزَاءٌ » (١) فوزنه فُعَلَاءُ أيضاً فإن قلت : لِمَ لا تكون فُعَلَاءً من المزيّة أو من المزيز قلّبت فيه الزاي ياء لأجل التضعيف ؟ فالجواب أنه لا يستقيم أن يكون من المزيّة ، لأن فُعَلَاءً من أبنية الصفات كما تقدّم وهذا اسم ، وأيضاً فانّهم يقولون : مُزَيّ مقصوراً وغير مصروف فدلّ على أن العين واللام زايان ، ولو كان من المزيّة لوجب أن تكون الياء (٢) أصلية ، ولا يستقيم أن يكون من المزيز لما ذكرنا من أن فُعَلَاءً من أبنية الصفات ، وأيضاً فإن حرف التضعيف إنّما قلب عند الاجتماع وهنا قد فصل بالالف فوجب أن يكون فُعَلَاءً ، فأما من قصر فلا يخلو إمّا أن يكون منع الصرف أو لا ، فإن كان منع الصرف فهو فُعَلَى من المزيز لا غير ، وإن صرف لم تكن ألفه إلاّ عن أصل ، ويكون وزنه فَلَ كَرَرَقْ مشتقاً من المزيّة وهو ضعيف لما ثبت من أنه مشتق من المزيز بدليل مُزَيّ غير مصروف وهو هو ، فالاولى أن يكون فُعَلَاءً مشتقاً من المزيز قلّبت فيه الزاي الثالثة ياء فانقلبت ألفاً فأصله مُزَزْ . فإن قيل لِمَ لا (٣) تحكمون بزيادة الالف

(١) (المزاء) : ضرب من الخمر .

(٢) في ر : (الهاء) ، وهو تحريف .

(٣) (لا) : ساقطة من ش .

فَيَكُونُ 'وزنه' فَعْلًا وَيَدُلُّ عَلَى زِيَادَتِهَا مَا ثَبَتَ مِنْ زِيَادَتِهَا فِي مُزَيٍّ
غَيْرِ مَصْرُوفٍ ، وَهَذَا إِنَّمَا يَرُدُّ إِذَا قُلْنَا : إِنَّهُ 'مِنْ الْمَزِيْرِ' فَأَمَّا
إِذَا قُلْنَا : إِنَّهُ 'مِنْ الْمَزِيَةِ' فَاصْلَتُهَا وَاضِحَةٌ ^(١) ، وَالْجَوَابُ أَنَّ
لَا يُمْكِنُ أَنْ نَقُولَ : فَعُلَّى لِأَنَّا لَوْ قُلْنَا : هُوَ فَعُلَّى لَوَجِبَ أَنْ
يَكُونَ الْاَلِفُ لِلْإِلْحَاقِ فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ فِي الْأَصُولِ فَعْلَلٌ وَلَيْسَ
ذَلِكَ عَلَى مَذْهَبِ سَيُوبِيهِ • نَعَمْ يَلْزَمُ الْأَخْفَضُ ذَلِكَ فَيَقُولُ بِهِ
وَلَيْسَ بِبَدْعٍ عِنْدَ مَنْ يَثْبُتُ 'فَعْلَلًا' بَلْ هُوَ جَارٍ عَلَى قِيَاسِ قَوْلِهِ
وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ •

وَمِنْ أَصْنَافِ الْأَسْمِ الْمَصْغَرِ

قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ : الْأَسْمُ الْمَتَمَكِّنُ إِذَا صَغُرَ ضَمَّ صَدْرُهُ
وَفُتِحَ ثَانِيَةٌ إِلَى آخِرِهِ •

قَالَ الشَّيْخُ : قَوْلُهُ الْأَسْمُ الْمَتَمَكِّنُ إِحْتِرَازٌ مِنَ الْأَسْمَاءِ الْمُبْهَمَةِ ،
فَإِنَّ قَصَبَهَا يَخَالِفُ فِيهِ ذَلِكَ كَمَا سَيَأْتِي فِي آخِرِهِ • « وَلَمْ يَتَجَاوَزْ
ثَلَاثَةَ أَمْثَالَةٍ » كَأَنَّهُمْ قَصَدُوا إِلَى أَنْ يَكُونَ لِهَذَا الْمَعْنَى صَيْغٌ مُحْصُورَةٌ
لَيْسَ بِأَمْرٍ •

وَقَوْلُهُ : فَعِيلٌ وَفَعِيلٌ وَفُعَيْعِيلٌ •

(٢) قَالَ الشَّيْخُ : إِنَّمَا يُرِيدُ صَوَرَتَهَا لَا إِعْتِبَارَ الْحُرُوفِ الْأَصُولِ
وَلَوْ أُعْتِبِرَ الْحُرُوفُ الْأَصُولُ لَأَدَّى إِلَى ذِكْرِ أُنْيَةِ الْأَسْمَاءِ فِي
التَّصْغِيرِ ، فَلَمْ يَرَدْ إِلَّا صَوْرَةَ الْحَرَكَاتِ الضَّمَّةِ ثُمَّ الْفَتْحَةِ ثُمَّ يَاءُ
التَّصْغِيرِ ثُمَّ مَا بَعْدَهَا عَلَى اخْتِلَافِ فِي الْحَرَكَاتِ وَالْعَدَدِ •

(١) فِي ل : (نَعَمْ إِذَا قُلْنَا إِنَّهُ مِنْ الْمَزِيْرِ وَرَدَ ذَلِكَ) •

(٢) هُنَا بَدَأَ خَرَمَ فِي شِئْ بِمَقْدَارِ عَشْرِ وَرَقَاتٍ •

قوله : « وما خالفهن » الى فُعِيلَ وفُعِيْعَالِ وذكرَ فُعِيْلِي وفُعِيْلَاءَ وَأَفْعِيْعَالِ وفُعِيْلَانِ ، فَنَ قُصِدَ الى أَنَّهُ عَلَى فُعِيْعِلِ حَقِيقَةٌ فَهُوَ بَاطِلٌ كَمَا تَقَدَّمَ ، وَإِنْ قُصِدَ الى اِعْتِبَارِ الحَرَكَاتِ وَالسَّكَنَاتِ عَلَى مَا فَسَّرَ فَلَا يَنْحَصِرُ لَهُ ذَلِكَ ، لِأَنَّ مِنْ الْأَوْزَانِ الَّتِي تَشَبَّهَ فِيهَا أَلِفُ التَّائِيثِ ، وَالْأَلِفُ وَالنُّونُ كَثِيرَةٌ غَيْرُ هَذِهِ كَقَوْلِكَ : فِي عَقْرٍ بَاءٌ مُقَيَّرٌ بِبَاءٍ ، وَفِي خُنْفَسَاءٍ خُنْفِيْسَاءٍ ، وَفِي زَعْفَرَانٍ زَعْفِيْرَانٍ ، وَفِي عَقْرِ بَانَ عَقِيْرِي بَانَ [٨٨ و] ، وَهَذَا لَا يَنْحَصِرُ كَثْرَةً ، وَكَانَ الْوَجْهَ أَنْ يَقُولَ : وَمَا خَالَفَهُنَّ إِلَى فُعِيْعِلِ وفُعِيْعَالِ وفُعِيْعِلَالِ ، إِنَّمَا يَكُونُ لِأَجْلِ أَلِفِ التَّائِيثِ الْمُقْصُورَةِ وَالْمُدَوْدَةِ وَالْأَلِفُ وَالنُّونُ ، اللَّتَانِ لَا تَقْلِبُ الْفَهْمَا يَاءً فِي الْجَمْعِ الْمَكْسَرِ وَأَلِفَ أَفْعَالٍ ، أَمَّا الثَّلَاثَةُ الْأُولَى فَكَانَ يُسْتَعْنَى عَنْهَا بِأَنْ يَقُولَ : وَمَا فِي آخِرِ أَلِفِ التَّائِيثِ الْمُقْصُورَةِ مِنَ الثَّلَاثِي أَوْ أَلِفِ تَائِيثٍ مَمْدُودَةٍ مُطْلَقًا أَوْ أَلِفِ وَنُونٍ زَائِدَتَانِ لَا يَقْلِبُ الْفَهْمَا يَاءً فِي التَّصْغِيرِ ، فَلَا اِعْتِبَارَ فِي التَّشْبِيهِ بِدُونِ ذَلِكَ ، فَيَكُونُ فُعِيْلِي وفُعِيْلَاءَ وفُعِيْلَانِ مِنْ بَابِ فُعِيْلٍ ، (وَيَكُونُ فُعِيْلَاءَ وفُعِيْلَاءَ وفُعِيْلَانِ وَشَبْهَهُ) ^(١) مِنْ بَابِ فُعِيْعِلٍ ، وَلَمْ يَبْقَ إِلَّا أَفْعَالٌ فَيَحْتَاجُ إِلَى ذِكْرِهِ لِمَخْصُوصِيَّتِهِ ، وَإِنَّمَا جَاءَتِ الثَّلَاثَةُ الْأُولَى مُخَالَفَةً لِصِيغِ التَّصْغِيرِ تَشْبِيهًا لِأَلِفِي التَّائِيثِ فِي الْمَثَالَيْنِ بَتَاءِ التَّائِيثِ فِي الْمَثَالِ الثَّلَاثِ بِأَلِفِي التَّائِيثِ فِي تَرْكِ الْاِعْتِدَادِ بِهَا فِي الْجَمْعِ وَلِذَلِكَ بَقِيَ مَا قَبْلَهَا مَفْتُوحًا ، وَهِيَ مَحْمُولَةٌ عَلَى فُعِيْلٍ وفُعِيْعِلٍ كَمَا تَقَدَّمَ • وَأَمَّا الْمَثَالُ ^(٢) الرَّابِعُ وَهُوَ مَا جُمِعَ عَلَى أَفْعَالٍ ، فَانَّمَا خُولِفَ بِهِ مَحَافِظَةُ عَلَى أَلِفِ الْجَمْعِ كَأَنَّهُمْ قَصَدُوا إِلَى الْفَرْقِ بَيْنَ

(١) مَا بَيْنَ الْقَوْسَيْنِ : سَاقَطَ مِنْ وَ ، س •

(٢) فِي وَ (الثَّلَاثِ) وَهُوَ وَهَم •

حرف الجمع وحرف الافراد فلو صغرتُ أعلاماً لقلتُ أعلام ،
فلولا بقاء الالف لوقع اللبس فوجب الفتح عند المحافظة عليها
لأنها لا يكون قبها إلا فتحة •

ثم قال : ولا يُصغَرُ إلا الثلاثي والرباعي « يعني في الاتساع ولذلك
ذكر تصغير الخماسي » ، وفي تصغيره ثلاثة أوجه : أحدها وهو
الأجود أن يُحذف الخامس كما ثبت في التفسير ، وعلته ما ذكرها
سيبويه^(١) وهو واضح • والثاني أن يُحذف ما كان من حروف
الزوائد في الجنس أو في الشبه كحذف الميم والدال على ما ذكر •
والثالث أن تبقى حروفه كلها فنقول : سَفِيرٌ جل كما ذكر عن
الأخفش^(٢) •

وقوله : والتصغير والتكسير من وادٍ واحد •

قال الشيخ : يريد أنه في المعنى مثله من حيث إنهم قعدوا
الى معنى زائد في الاسم غيروا صيغته تغيراً يؤذن بذلك ، ولذلك
أنهم حملوه عليه ردده الاشياء الى أصولها^(٣) ، وفي امتناعهم من
تصغير الخماسي في السعة كما امتنعوا من التكسير •

(فصل) قوله : وكل اسم على حرفين فإن التحقير يردّه
الى أصله •

(١) انظر الكتاب ١٠٦/٢ •

(٢) انظر شرح الشافية ٢٠٢/١ ، ٢٠٥ •

(٣) في ل ، س : (عندهم) •

قال الشيخ : الاسم الذي بقي من حروفه الاصول حرفان ، لا يخلو إما أن يكون من غير زيادة فيه أو مع زيادة ، فالاول هو الفصل الاول وحكمه أن يُردّ الزائد ، ضرورة بناء فُعِيلَ إذ لا يمكن إلا برده ؛ لأنك (١) لو لم ترده لوقعت ياء التصغير آخرًا فكان فيه خروج عن بناء فُعِيلَ وتغيير الياء ، لأننا ترجع معقب حركات الاعراب ثم مثل بما حذف فاءه أو لامه بتمثيل واضح وإن كان فيه زيادة فلا يخلو إما أن يكون مِمَّا يمكن جعل الاسم على فُعِيلَ بها أولاً فالاول هو القسم الثاني وحكمه أن يستغني بالزيادة عن حرف الاصل المحذوف لامكان صيغة فُعِيلَ بها فيقال في مَيّت ووزنه فَيْلٌ مَيِّتٌ ، فتحصل الصيغة المطلوبة فلا حاجة الى ردّ الاصل ، وكذلك تقول في تصغير هَارٍ ، وهَارٍ إما أن يكون أصله فَعُلٌ هَوْرٌ أو فاعِلٍ هَايِرٌ أو هَاوِرٌ مقلوبٌ فيكون مثل قاضٍ ، (ولا يمكن الأول ههنا لأنه أثبت محذوفاً فيه حرف أصلي ولا يمكن أن يكون) (٢) مقلوباً ؛ لأن حكم مثل قاضٍ أن تكون الياء فيه كالثابتة إذ حذفها عارضٌ ، كقولك : رأيت قويضاً فوجب أن يكون فاعلاً حذفته عنه ، فاز صغرته قلت : هو يَرُ واستغنيت بالزيادة . وفاس مشتق من الأنس ففاؤه محذوفة فاذا صغرت قلت : نويس واستغني بالزيادة .

وقوله : « ولو ردّ » لم يكن على هذه الصيغ المذكورة ، ولوجب أن يقال في مَيّت مَيِّتٌ لأنك كذلك تصغر مَيِّتاً ، ويقال في هَارٍ هَوَيْرٌ ، ووقع في النسخة هَوَيْرٌ وليس بجيد ؛

(١) (لا تترك) : ساقطة من ت .

(٢) ما بين القوسين : ساقط من ر .

لأنَّ قياسَ اسمِ الفاعلِ من مثلِ قالَ وقامَ وهارَ أنْ يُثَالَ قَوِيْمٌ وقَوِيْلٌ وكذلكَ هُوَيْرٌ ، وقد اعتذرَ بأنَّ هاراً محذوفٌ "نه" الواو قبلَ قلبها همزةٌ استقلاًّ لها وإبقاءَ الهمزةِ في التّصغيرِ فرعٌ تنسبُ التّكسِيرَ ، فإذا لم يثبتْ في المَكْبَرِ لم يثبتْ في المَصْغَرِ ، ألا ترى أَنَّهُم يَتَوَلَوْنَ في تصغيرِ اسمِ الفاعلِ من صَيِدٍ وَعَوِرَ صَوِيْدٌ وَعَوَيْرٌ لأنَّهُم لم يقولوا صَائِدٌ وَعَائِرٌ ، فدلَّ على ما ذكرناه ، وإذا لم تُقْلَبْ همزةُ [٨٨ ظ] تُقْلَبْ همزةٌ في هُوَيْرٌ وليسَ ببعيدٍ ، وإنْ لم يكنْ جُعِلَ الاسمُ على فُعَيْلٍ بها هو قسمانِ : أحدهما أنْ تكونَ الزيادةُ همزةً وصلٍ أو تاءً تَأْنِيثٌ هي عوضٌ عن اللامِ وهو الفصلُ الثالثُ ، وبيانُ أَنَّهُ لا يمكنُ فيه بناءُ فُعَيْلٍ بالزيادةِ أَنَّكَ لو بنيتَ فُعَيْلاً من اسمٍ وابنٍ بالزيادةِ لضممتَ الهمزةَ وفتحتَ ما بعدها فأنتَ في الدرجِ إمّا أنْ تحذفها فتخلَّ بِفُعَيْلٍ ، وإمّا أنْ تُثَبِّتها فتخالفَ وضعها وتنطقَ بها معَ الاستغناءِ عنها ، وفي الابتداءِ يستغنى عنها بتحريكِ ما بعدها ، ولو بنيتَ فُعَيْلاً من أُخْتٍ وبنيتَ وهنتَ لاعتدلتَ بناءُ التَّأْنِيثِ في بناءِ فُعَيْلٍ ، وهي في حكمِ كلمةٍ أُخرى ، بدليلِ قولهم شَفِيْهَةٌ ونظائرُها ، وإذا لم يُعْتَدَ بها لم يبقِ الاسمُ على فُعَيْلٍ ، فإذا صغرتَ مثلَ هذا القيلِ وجبَ الرَدُّ كما في الفصلِ الأولِ إلاَّ أَنَّكَ ههنا تحذفُ همزةَ الوصلِ ستغناءً عنها لوجوبِ تحريكِ الفاءِ ولا تُحذفُ التاءُ ، لأنَّ المعنى الذي أتى بها له بقاءٌ إلاَّ أَنَّكَ لا تجعلُ حكمها حكمَ التاءِ التي كانتْ في أُخْتٍ لخروجِها عن التعويضِ بردِّ المحذوفِ ، ولكن تجعلها تاءً تَأْنِيثٌ مثلها في قاءةٍ ، لأنَّها في أُخْتٍ عوضٌ وتَأْنِيثٌ فثبتَ لها بالعوضيّةِ حكمٌ ، فإذا رددتَ المحذوفَ زالتِ العوضيّةُ فزالَ حكمُها ، فلذلكَ تقفُ عليها هاءً وتكتبها هاءً وتحركُ ما قبلها ،

وهذه أحكامُ غيرِ العوضِ وهذا الذي أرادَ بقوله : « وتذهب
بالتاءِ اللاحقة » .

(فصل) ثم قالَ : والبدلُ على ضربينِ لازمٍ الى آخره .

قالَ الشيخُ : الاسمُ الذي يُصغَّرُ لا يخلو إمَّا أنْ تكونَ
حروفه لم تُغَيَّرْ أوْ غَيِّرَتْ ، فالثاني هو هذا الفصلُ ، وهو ينقسمُ
الى قسمينِ : تغييرِ مسماهُ لازماً وتغييرِ غيرِ لازمٍ ، وقد فسَّرَ بعضُ
الناسِ البدلَ اللازمَ بأنَّه الذي يلزمُ المكبَّرُ والمصغَّرُ ، وغيرُ
اللازمِ كلُّ ما كانتِ العلةُ فيه في المكبَّرِ دونَ المصغَّرِ ، ويأنه
أنَّكَ إذا أردتَ أنْ تصغَّرَ ميزاناً فئتَ تعلمُ أنَّ الواوَ انقلبتْ ياءً
لسكونِها وانكسارَ ما قبلها ، وتعلمُ أنَّ المصغَّرَ يُضمُّ أوله ويُفتَحُ
ثانيةً ، فيزولُ الامرُ جميعاً ، فاذنْ العلةُ المقضيةُ للبدلِ في المكبَّرِ
منفيةٌ في المصغَّرِ فتردُّه اذنْ ، أصله ، فتقولُ : مُوَيِّزِينَ ، وإذا
أردتَ أنْ تُصغِّرَ مُتَعَدّاً ومُتَسَرِّعاً وأصله مُوتِعِدٌ ومُوتِسِرٌ من
الوعدِ واليسرِ فتعلمُ أنَّ الواوَ والياءَ قلبتا تاءً لكونهما فائزينِ ساكنتينِ
مع تاءِ الافعالِ طلباً للتخفيفِ وعندَ تغييرِ مُفْتَعِلٍ تُجذَفُ تاءُ
الافتعالِ ويُتَحَرَّكُ الاولُ بالضمِّ والثاني بالفتحِ ، فتزولُ العلةُ ،
والعلةُ التي من أجلها قلبتْ تاءً فهي غيرُ لازمةٍ فتردُّ الى أصلها ،
فلذلكَ قلتُ : مُوَيِّعِدٌ ومُيِّسِرٌ . وفي بابِ ونا بٍ قلبتِ الواوُ
والياءُ ألفاً لتحركهما وانفتاحَ ما قبلها ، وفي التصغيرِ يُضمُّ الاولُ
فتذهبُ العلةُ ^(١) فهو اذنْ غيرُ لازمٍ فيردُّ الى أصله ، وقيلَ
كميزانُ ، ومثالُ البدلِ اللازمِ قولك في : قاتِلٍ قُوَيْلٌ ، اذْ العلةُ
في الاعلالِ في اسمِ الفاعلِ إنّما هو حملُ له على الفعلِ صغَّرَ أوْ

(١) (العلة) : ساقطة من و ، ل ، ت ، ب ، س .

كَبُرَ فَذَلِكَ قِيلَ قَوَيْلٌ كَمَا قِيلَ قَائِلٌ ، وَقَدْ يُتَوَهَّمُ أَنَّ الْوَائِ
فِي قَائِلٍ إِنَّمَا قُلِبَتْ هَمْزَةٌ لَوْقُوعِهَا بَعْدَ الْتَابِ وَلَيْسَ بِجِدٍّ لِمَا
نُبِتَ عَنْهُمْ مِنْ حُكْمِ الْمَصْغَرِ وَلَوْ كَانَتْ تِلْكَ الْعِلَّةُ لَوَجِبَ أَنْ يُقَالَ
قَوَيْلٌ • وَمِنْ ذَلِكَ تَرَاثُ وَتَخْمَةُ وَأَدَدُ ، لِأَنَّ الْعِلَّةَ فِي قَلْبِ
الْوَائِ كَوْنِهَا مَضْمُومَةٌ وَهَذِهِ فِي التَّصْغِيرِ مَضْمُومَةٌ فَيَجِبُ أَنْ تَبْقَى ،
وَأُورِدَ تَصْغِيرَ عِيدٍ إِعْتِرَاضًا وَبَيَانَهُ هُوَ أَنَّ عِيدَ مُشْتَقٌّ مِنْ عَادَ يَعُودُ
قُلِبَتْ الْوَائُ يَاءً لِسُكُونِهَا وَإِنْ كَسَرَ مَا قَبْلُهَا فَهُوَ مِثْلُ قِيلَ وَفِي التَّصْغِيرِ
تَنْزُولُ هَذِهِ الْعِلَّةُ فَكَانَ يَجِبُ أَنْ يُقَالَ عَوَيْدٌ كَمَا يُقَالَ
قَوَيْلٌ • وَأُجَابَ بِأَنَّ هَذَا الْقِيَاسَ خُولِفَ لِفَرْضِ آخِرٍ وَهُوَ
إِجْرَاؤُهُمُ الْمَصْغَرِ مَجْرَى الْجَمْعِ الْمَكْسَرِ ، وَهُمْ يَقُولُونَ أَعْيَادُ
بِالْيَاءِ ، وَكَانَ الْقِيَاسُ أَعْوَادَ بِالْوَائِ ، وَلَكِنَّهُمْ خَالَفُوا الْقِيَاسَ لِيَفْرَقُوا
بَيْنَ جَمْعِ عُودٍ وَجَمْعِ عِيدٍ فَلِذَلِكَ خَالَفُوا الْقِيَاسَ ، وَلَوْ قَالَ فِي عِيدٍ
إِنَّمَا قَالُوا : عَيْدٌ لِيَفْرَقُوا بَيْنَهُ وَبَيْنَ تَصْغِيرِ عُودٍ لَكَانَ أَقْرَبُ •
(فصل) قوله : والواو اذا وقعت ثالثة وسطاً كواو أسود

ووجدوا كل الى آخره •

[٨٩ و] قَالَ الشَّيْخُ : أَمَّا مَنْ قَالَ أَسَيْدٌ فَهُوَ قِيَاسُ الْعَرَبِيَّةِ ،
لِأَنَّهُ اجْتَمَعَ فِيهِ الْوَائُ وَالْيَاءُ وَسُبِقَتْ أَحَدَاهُمَا بِالسُّكُونِ كَمَا فِي
مَيْتٍ وَلِذَلِكَ كَانَ الْفَصِيحُ ، وَأَمَّا مَنْ قَالَ : أَسَيُودُ فَكَأَنَّهُ رَاعَى
فِيهِ أَمْرَيْنِ : أَحَدُهُمَا مَرَاعَاةَ الْبَنِيَّةِ كَمَا فِي قَوْلِكَ ^(١) : سُوَيْرٌ لِيَفْرَقُوا
بَيْنَهُ وَبَيْنَ سَيِيرٍ إِذْ لَوْ أَدْغَمَ لَاتَّبَسَ ، وَالْآخَرُ أَنَّ يَاءَ التَّصْغِيرِ
تَأْتِي عَارِضًا وَالْعَارِضُ لَا اعْتِدَادَ بِهِ ، أَلَا تَرَى أَنَّهُمْ يَقُولُونَ قَالُوا :
يَا قَوْمُ وَلَا يَدْغُمُونَ ، { وَنَادُوا يَا مَالِكُ } ^(٢) ، لِعَرُوضِ مَجِيئِ
الْيَاءِ بَعْدَ الْوَائِ بِخِلَافِ مَا كَانَ مَجِيئُهَا أَصْلًا فِي بَنِيَّةِ الْكَلِمَةِ •

(١) (قولك) : ساقطة من س •

(٢) سورة الزخرف الآية : ٧٧ •

(فصل) قوله: وكل واو وقعت لآماً صححت أو اعتلت فإنها
تقلب ياء •

قال الشيخ: لأنها إن كانت ثالثة اجتمعت مع ياء التصغير
فتقلب ياء سواء كانت مصححة أو معلقة كنحو عُرْوَةٍ ، والمعلقة
كنحو عصاً ؛ لأن ياء التصغير اذا وقعت قبل الالف زال المعنى
الذي من أجله قلبت الواو ألفاً فردت الى أصلها ، لأنه بدل
غير لازم كما تقدم في فصل البدل ، وإن كانت رابعة وقعت بعد
الكسرة التي بعد ياء التصغير فتقلب ياء مصححة في المكبر أو
معلقة كقولك: في قرنوة قرينة وفي شقاء شقي •

(فصل) قوله: واذا اجتمع مع ياء التصغير ياءان حذفت
الأخيرة الى آخره •

قال الشيخ: وإنما كان كذلك كراهة اجتماع الياءات وليس
هذا حذفاً إعلالاً بمنزله في قاض ، ولكن حذفاً اعتباطي للتخفيف
بمنزله في يد ولذلك كان معرباً بالحركات الثلاث كاعراب
يد ، ألا ترى أنك تقول: هذا عطِيٌّ ورأيت عطِيّاً ومررت
بعطِيٍّ ، ولو كان كقاض لقلت هذا عطِيٌّ ومررت بعطِيٍّ
ورأيت عطِيّاً كما توهم أبو عمرو^(١) ، وفي أحي على ما سيأتي ،
فأما عطاء فقياس تصغيره عطِيٌّ ردت الهمزة الى أصلها لزوال
علتها قلبها همزة ثم قلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها فاجتمع ثلاث
ياءات فحذفت الأخيرة تخفيفاً ، وإدأوة مثله ؛ لأن أصله
أُدْيُوَةٌ كما تقول: وسيلةٌ ثم قلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها

ثُمَّ حُذِفَتْ لِاجْتِمَاعِ الْيَاءِ ، وَغَاوِيَةِ أَصْلِهَا فِي التَّصْنِيفِ
 غَوَايِيَّةٌ قَلِبَتْ الْوَائُ يَاءً كَمَا فُعِلَ فِي سَيِّدٍ وَمَيَّتَ فَعَمَّارَتِ
 غَوَايِيَّةٌ فَاجْتَمَعَ ثَلَاثُ يَاءَاتٍ فَحُذِفَتْ الْأَخِيرَةُ تَخْفِيفًا ، وَمُعَاوِيَةَ
 مِثْلُ غَاوِيَةِ ، لِأَنَّكَ تَحْذِفُ الْآلِفَ ، لِأَنَّهَا زَائِدَةٌ خَامِسَةٌ مَعَ الْمِيمِ
 فَهِيَ أَحَقُّ بِالْحَذْفِ عَلَى مَا سَيَأْتِي ، فَقِيَاسُ تَصْغِيرِهِ مُعْيَوِيَّةٌ ، (ثُمَّ
 فُعِلَ مَا تَقَدَّمَ ، وَقِيَاسُ مَنْ قَالَ : أُسَيِّدُ وَرَأَيْتُ أُحْيَوِيًّا أَنْ
 يَقُولَ : مُعْيَوِيَّةٌ) (١) ؛ لِأَنَّهَا ثَالِثَةٌ وَلَمْ يَجْتَمِعْ عِنْدَهُ يَاءَاتٌ وَكَذَلِكَ
 مَا أَشْبَهَهُ ، وَأَحْوَى قِيَاسُهُ أَنْ تَقُولَ : أُحْيَوُ ، لِأَنَّهُ مِنَ الْحَوَّةِ
 فَانْقَلَبَتِ الْأَخِيرَةُ يَاءً لِانْكَسَارِ مَا قَبْلَهَا ثُمَّ أُدْغِمَتِ الْيَاءُ فِي الْوَائِ بَعْدَ
 قَلْبِهَا يَاءً كَمَا تَقَدَّمَ فَصَارَتْ أُحْيِيٌّ فَاجْتَمَعَ ثَلَاثُ يَاءَاتٍ فَحُذِفَتْ
 الْأَخِيرَةُ عَلَى الْقِيَاسِ الْمُتَقَدَّمَ ، ثُمَّ مِنْهُمْ مَنْ يَمْنَعُ الصَّرْفَ نَظْرًا إِلَى أَنْ
 التَّقْدِيرَ فِي صِيغَةِ أَفْعَلٍ كَالْحَقِّقِ ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَمْنَعُ صَرْفَ
 أَشَدَّ وَأُسَيِّدُ وَإِنْ تَغَيَّرَتْ صِيغَةُ أَفْعَلٍ فَكَذَلِكَ هَهُنَا ، وَمِنْهُمْ مَنْ
 نَظَرَ إِلَى أَنَّ الْحَذْفَ هَهُنَا لَيْسَ كَالْحَذْفِ فِي قَاضٍ فَيَكُونُ مُرَادًا
 فَكَوْنُ الْكَلِمَةِ كَأَنَّهَا عَلَى هَذِهِ الْبَنِيَّةِ فَخَرَجَتْ عَنْ صِيغَةِ أَفْعَلٍ ،
 وَلِذَلِكَ إِذَا صَغُرَ أَحْمَرُ تَصْغِيرُ تَرْخِيمٍ قِيلَ حُمَيْرٌ عَلَى وَزْنِ
 فُعَيْلٍ بِلَا خِلَافٍ لِانْتِفَاءِ صِيغَةِ أَفْعَلٍ ، وَإِنْ كَانَ فِي التَّقْدِيرِ عَلَيْهِ ،
 وَكَأَنَّهُمْ فَرَّقُوا بَيْنَ مَا التَّغْيِيرُ فِيهِ لِأَعْلَالٍ مُوجِبٍ فَيَكُونُ الْمَحْذُوفُ
 مُرَادًا مِثْلَهُ فِي أَشَدَّ ، وَبَيْنَ مَا التَّغْيِيرُ فِيهِ لَيْسَ لِأَعْلَالٍ مُوجِبٍ فَلَا
 يَكُونُ الْأَصْلُ مُرَادًا مِثْلَهُ فِي حُمَيْرٍ ، وَالْأَوَّلُ مَذْهَبُ سَيِّبِيهِ ،
 وَالثَّانِي مَذْهَبُ عَيْسَى بْنِ عَمْرِ (٢) ، وَأَمَّا مَنْ قَالَ : أُحْيِيٌّ فَوَهُمْ
 مُحْضٌ ، لِأَنَّ أَصْلَهُ كَمَا تَقَدَّمَ أُحْيِيٌّ فَقَدْ اجْتَمَعَ ثَلَاثُ يَاءَاتٍ

(٢) مَا بَيْنَ الْقَوْسَيْنِ : سَاقِطٌ مِنْ ر .

(١) الْكِتَابُ ١٣٢/٢ • شَرْحُ الشَّافِيَّةِ ٢٢٦/١ •

فوجب حذف الأخيرة كما في عطِيَّ ، فإن قال : حذفها ههنا حذف الاعلال ، ومن قال : أُحَيَّ في الرفع ومررت بأُحَيَّ ورأيت أُحَيَّ وجب عليه في جميع الباب أن يقول : هذا عطِيَّ ومررت بعُطِيَّ ورأيت عُطِيَّ ، ولا قتل به إذ لا فرق بين المسائل ، فظهر أن ذلك توهم^(١) إذ التسوية معلومة . وأما من قال : أُسَيِّدُ فقياسه أن يقول : أُحَيِّو في الرفع والجر ورأيت أُحَيَّو في النصب ، وأصله أُحَيَّو فاعله كما أُعِلَّ أُعِيَّ ، فقال أُحَيَّو كما يُقال أُعِلَّ ، ولم تجتمع ياءات فتُحذَفُ ، ولذلك قلنا : إن قياس الباب عنده أن يقول : مُعَيَّوِيَّة وشبهه على ما تقدّم إذ لم تجتمع ياءات على مذهبه .

(فصل) قوله : تاء التانيث لا تخلو من أن تكون ظاهرة أو مقدرة [٨٩ ظ] الى آخره .

قال الشيخ : إنما ظهرت التاء في تصغير المؤنث الثلاثي ؛ لأنه لما كان فيه معنى الصفة ، وتاء التانيث قياسها أن تلحق صفة المؤنث ألحقت بالمؤنث المصغر ، وإن لم يكن في مكبره ولم تثبت في الرباعي استقلاً لكثرة حروفه فكان الرابع عوضاً منها ، وأما الالف فإن كانت مقصورة ، وهي رابعة تثبت لحقت الاسم ، وإن كانت على أكثر من ذلك حذفت استقلاً لها فتقول : جُحَيَّجَبِي جُحَيَّجَب ، وفي حَوَلَايَا حَوَلَايَا وَحَوَلَايَا^(٢) ، فأما حَوَلَايَا فأنك لما حذفت ألف التانيث بقي حَوَلَايَا على خمسة أحرف وقبل آخره لين فثبت في التضمين إلا أنها تقلب

(١) في ر : (محض) ، وحذفها لا يضر النص .

(٢) انظر شرح الشافية ٢٣٧/١

ياء لانكسار ما قبلها فتُدغمُ في الياء الأخيرة فتصيرُ حَوَيْلي ، وحكمُ هذا الاسم وغيره الصرفُ ، لأنَّ منْعَ الصرفِ إنّما كان لِألفِ التانيثِ ولا أَلِفِ تانيثٍ • وأمّا من قال : حَوَيْلٌ وكذلك وقعَ في الأصل ، فأنّه إمّا أن يكونَ حذَفَ الألفُ لزيادتيها ثم صَغُرَ فقال : حَوَيْلي ثمَّ أَعْلَ الياءَ كما فعلَ بياءِ قاضٍ ، وإمّا أن يكونَ صَغُرَ أولاً على حَوَيْلي ثمَّ خَفَّفَ الياءَ كما تُخَفَّفُ ياءُ صَحاري فيقالُ صَحَار فتعلُّ كما أُعْلِتُ ياءُ صَحَارٍ ، وإن كانتَ ممدودةً ثبتَ مطلقاً ثلاثياً كانَ الاسمُ أو غيرهُ وإنَّما ثبتَ لأنَّها زادتْ على حرفٍ فاشبهتْ كلمةً أخرى فثبتَ كما ثبتتْ تلكَ في قولك : بُعَيْلٌ بك ، فإن قيلَ فلمَ لمْ تُحذفْ تاءُ التانيثِ كما حذفتْ أَلِفُ التانيثِ في الاسمِ الرباعي أو ثبتتْ أَلِفُ التانيثِ كما ثبتتْ ، قيلَ أَلِفُ التانيثِ معَ الاسمِ كالجزءِ منه ، لأنها لا تُقدَّرُ منفصلةً بخلافِ تاءِ التانيثِ فإنَّها تُقدَّرُ كالمنفصلةِ فأشبهتْ الحرفَ من بنيةِ الكلمةِ فحذفتْ كما يُحذفُ ، وثبتتْ رابعةً لأنها لو كانتْ حرفاً من بنيةِ الكلمةِ لثبتتْ فكذلك أَلِفُ التانيثِ •

(فصل) قوله : وكلُّ زائدةٍ كانتْ مدَّةً في موضعِ ياءٍ فُعْيَعِيلٌ وجبَ تقريرُها وإبدالُها إلى آخره •

قال الشيخُ : لأنها لا تخرجُ عن أبنيةِ التصغيرِ إذ الاسمُ يبقى على فُعْيَعِيلٍ • وقوله : يجبُ تقريرُها يعني إبقاءَها مدَّةً • وقوله : « إبدالُ ياءٍ إن لم تكنْها » يعني إن لم تكنْ ياءً ^(١) لأنها ينكسرُ ما قبلها فيجبُ قلبُها ياءً ، إذ لا يمكنُ النطقُ بِألفٍ أو واوٍ بعدَ كسرةٍ •

(١) (يعني أن لم تكن ياء) : ساقطة من ل •

وقوله : « وإن كانت في اسم ثلاثي زائدتان ليست أحدهما إيناهما
أثبت أذهبهما في الفائدة وحذف أختها » .

قال الشيخ : « أي ليست أحدهما المدّة التي قبل الآخر »
« أثبت أذهبهما في الفائدة » أي أقواهما في الدلالة على المعنى الأصلي
وحذف الأضعف ، وكل اسم فاعل أو مفعول من الخماسي بالزيادة
فإنك تبقى الميم وتحذف الأخرى ، لأن الميم هي موضوعة لبناء
اسم الفاعل أو المفعول ، وهو المقصود بالصيغة ، والزيادة الأخرى
إنما هي لما يتصور من معانٍ أخرى ، فالميم أقعد في الدلالة على
المقصود فوجب إثباتها وحذف أختها فلذلك تقول : في منطلق
وأشباهه ما ذكر ، وإن تساويا كنت مخيراً ، وتساويهما بأن لا يكون
لاحدهما قوة في الدلالة على المقصود ، فتكون مخيراً في حذف أيتهما
شئت على ما مثل .

قوله : « وإن كنّ ثلاثاً والفضل لأحدهن حذف أختها » نلى
ما تقدم .

قوله : « وأما الرباعي فتحذف منه كل زائدة ما خلا المدّة
الموصوفة » .

قال الشيخ : « لأنه لا يمكن إبقاء أكثر من أربعة أحرف »
وفي هذا الاسم أربعة أحرف أصول ولا مقابلة بينه وبين الزوائد
فالزوائد بالحذف أولى فاذا صغرت مقرر طسماً قلت : قرّيطس
إذ لا يمكن إبقاء شيء من الزوائد لذهاب صيغة التصغير ببقائه إلا

(١) (أحرف) : ساقطة من ت .

أَنْ تَكُونَ مَدَّةً قَبْلَ الْآخِرِ فَانْهَاجَتْ كَمَا تَقَدَّمَ فِي أَوَّلِ الْفَصْلِ
لِبَقَاءِ صِيغَةِ التَّصْغِيرِ مَعَهَا ، وَهُوَ قَوْلُهُ : « مَا خَلَا الْمَدَّةَ الْمَوْصُوفَةَ » •

(فَصْل) قَوْلُهُ : وَبِجُوزِ التَّعْوِضِ وَتَرْكِهِ فِيمَا يُحْذَفُ مِنْ
هَذِهِ الزَّوَائِدِ •

قَالَ الشَّيْخُ : وَالتَّعْوِضُ إِذَا يَكُونُ فِيمَا يُحْذَفُ مِنْهُ ثُمَّ هُوَ
عَلَى ضَرْبَيْنِ : ضَرْبٌ مَوْضِعُ التَّعْوِضِ مُشْتَقِلٌ بِمَا يَنْبَغِي حَرْفُ
التَّعْوِضِ خَالٍ ، فَالضَّرْبُ الْأَوَّلُ لَا يُمْكِنُ فِيهِ هَذَا كَمَا لَوْ قِيلَ فِي
تَصْغِيرِ أَحَرَّ نَجَامٍ حَرٌّ يَجِيئُ فَلَا يُمْكِنُ فِي هَذَا التَّعْوِضِ •
وَالضَّرْبُ الثَّانِي نَحْوُ قَوْلِكَ : فِي مَنْطَلِقٍ مُطْلَقٍ فَهَذَا يُمْكِنُ
فِيهِ التَّعْوِضُ •

(فَصْل) قَوْلُهُ : وَجَمْعُ الْقَلَةِ يُحَرَّرُ عَلَى بَنَائِهِ •

قَالَ الشَّيْخُ : الْجَمْعُ عَلَى ضَرْبَيْنِ : جَمْعُ قَلَةٍ وَجَمْعُ كَثْرَةٍ
عَلَى مَا تَقَدَّمَ فِي الْجُمُوعِ ، فَجَمْعُ الْقَلَةِ حَكْمُهُ فِي التَّصْغِيرِ حَكْمُ
الْمُفْرَدِ وَيُصَغَّرُ كَمَا يُصَغَّرُ إِلَّا أَنَّ أَلْفَ أَفْعَالٍ يُحَافِظُ عَلَيْهَا كَمَا
تَقَدَّمَ ، وَأَمَّا جَمْعُ الْكَثْرَةِ فَلَا يُحَقَّرُ عَلَى صِيغَتِهِ كَأَنَّهُ لَمَّا كَانَ
التَّصْغِيرُ فِيهِ مَعْنَى التَّقْلِيلِ كَرِهُوا أَنْ يَجْمَعُوا [٩٠ و] إِلَى أَحَدٍ أَمْرٍ
إِلَى جَمْعِ الْقَلَةِ إِنْ كَانَ لَهُ جَمْعُ قَلَةٍ أَوْ إِلَى الْمُفْرَدِ ، ثُمَّ جَمْعُوهُ
بِالْوَاوِ وَالزَّوْنِ وَالْأَلْفِ وَالتَّاءِ عَلَى حَسَبِ مَا يَسْتَحِقُّ ، فَإِذَا صَغَّرْتَ
غَلِيمًا فَأَنْتَ بِالْخِيَارِ إِنْ شِئْتَ أَخَذْتَ جَمْعَ قَلَةٍ هُوَ غُلَيْمَةٌ وَصَغَّرْتَهُ
فَقُلْتَ غُلَيْمَةٌ ، وَإِنْ شِئْتَ صَغَّرْتَ الْمُفْرَدَ ثُمَّ جَمَعْتَهُ فَقُلْتَ :
غُلَيْمُونَ ^(١) ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ جَمْعُ قَلَةٍ تَعَيَّنَ رَدُّهُ إِلَى الْمُفْرَدِ

(١) انظر شرح الكافية ١/ ٢٦٥ •

كقواك : في شُسُوع شُسُيعِيَّات لفقْد السماعِ في أَشْسَع ، وإنَّما جُمِعَ غُلَيْمٌ بالواوِ والنونِ ، ورُجِّلَ كذلك في التصغيرِ ؛ لأنَّه في معنى الصفةِ ، وقيلَ التصغيرُ ليسَ فيه معنى الصفةِ كما ذكرنا في دخولِ تاءِ التَّائِثِ في مؤنَّثِه في نحو أذُنٍ مصغراً وامتناعها فيه مكبراً .

قوله : وحكمُ أسماءِ الجموعِ حكمُ الآحادِ .

قالَ الشيخُ : لأنَّ ذلكَ المعنى متنفِ إِذْ أَلْفَظُهَا أَلْفَظُ المفرداتِ فلا معنى للعدولِ عنها ، وجاءَ في بعضِ الأسماءِ تصغيرٌ على خلافِ القياسِ على ما ذكرَ ، وحكمه السماعُ في أنيسِيَّان فزادوا ياءَ بعدَ السينِ ، وفي عُشِيَّاناً « زادوا ألفاً ونوناً » ، وفي عُشِيَّية أبدلوا من الياءِ شيئاً فردُّوا الياءَ التي كانَ قياسُها أن تُحذفَ لِاجتماعِ التَّائِثِ ، وفي أُغْلِيمة وأُصَيْبِيَّة زادوا همزةً .

(فصل) قوله : وقد يُحَرَّرُ لدنوهِ من الشيءِ وليسَ مثلهُ .

قالَ الشيخُ : وقد تَقَرَّرَ أَنَّ التصغيرَ يدلُّ على أنَّ الشيءَ مُصَغَّرٌ ، وقد جاءَ قليلاً على معنى قربِ الشيءِ من الشيءِ مثاله قولهم : أُصَيِّغِرُ مِنْكَ ، لا يستقيمُ أَنَّ يُقَالَ إِنَّ المرادَ به أَنَّهُ صغيرٌ ؛ لأنَّ لفظَ أصغرَ يدلُّ على الزيادةِ في الصغرِ فهو مستغنٌ عن التصغيرِ بهذا المعنى ، وإنَّما قصدوا إلى أَنَّ المدَّةَ التي بينهما قريبةٌ وكذلك ما شَبَّهَ به .

(فصل) قوله : وتصغيرُ الفعلِ ليسَ بقياسٍ .

قالَ الشيخُ : وإنَّما جاءَ في أَلْفَظٍ يسيرةٍ محفوظةٍ ؛ لأنَّ معنى

التصغير الوصفية' بالمصغر' لما صغرتة' ، والفعل' لا يصح' وصفه'
فِيصَغَّرُ' ، وإنما المعنى فيما صَغَّرَ لمن نُسِبَ اليه الفعل'
كما فسَّره' (١) .

فصل قوله' : ومن الاسماء ما جرى مُصَغَّرًا الى آخره .

قال الشيخ' : يريد' أنه' في الاصل' وُضِعَ مصغراً ، كأنهم
في أصل الوضع فهموا تصغيره' فوضعوا اسمه' على التصغير وذلك
قليل' ، منه' جَمِيلٌ وكُعَيْتُ اسمانِ لطائرينِ ، وكُمَيْتٌ صفةٌ
للفرسِ ، واذا جمعوهُ وَوَّوهُ الى الكبيرِ المقدَّرِ ، لأنه' ليس للمصغرِ
جمعٌ على حياله فقالوا : في جَمِيلٍ وكُعَيْتِ جَمِلَانِ وكُعَيْتَانِ ،
فدلَّ ذلكَ على أنَّ الكبيرَ في التقديرِ جُمِلَ وكُعِتَ ؛ لأنَّ فَعْلَانِ
جمعه' ، وقالوا : كُمَيْتٌ فدلَّ على أنَّ مكْبَرَهُ في التقديرِ أَكْمَتُ ،
لأنَّ فَعْلًا جمعه' ، وأيضاً فإنَّ كُمَيْتًا من صفاتِ الالوانِ (٢) فهو من
بابِ أَحْمَرٍ وَأَسْوَدَ فَقِيلَ ' مكْبَرُهُ بهذا الوجهِ يَعْلَمُ أنه' أَفْعَلُ .

(فصل) قوله' : والاسماء المركبة يُحَقَّرُ الصدرُ منها .

قال الشيخ' : ولا يُعْتَدُ بالكلمة الثانية كما لا يُعْتَدُ بتاء
التأنيث ولا يُحذفُ كما لا تُحذفُ تاء التأنيث ، وهو هنا أَجْدَرُ
لقوة الاتِّساقِ بتصغيرِ غيرِ المركبِ ، وتركوا ما قبلَ الثاني مفتوحاً
تصغيراً بتاء التأنيث .

(فصل) قوله' : وتحقيرُ الترخيمِ أنَّ تَحذفَ كلَّ شيءٍ زِيدَ

في بناتِ الثلاثةِ والأربعةِ الى آخره .

(١) في ل : (ومثله صيد عليه يومان في وقوع اليومين مصيدة

والمصيدة غيرهما) ، وهي زيادة من الامالي .

(٢) في و : (الاول) وهو تحريف .

قال الشيخ : هذا بابٌ على حياله في التصغير سهلٌ وهو أن تحذف الزوائد كلها ويصغر الاسم ، ويسمى تصغير الترخيم لما التزم فيه من الحذف ، لأن الترخيم في اللغة القليل ، يقال صوتٌ رخيمٌ إذا لم يكن قوياً ومنه سمي الترخيم ، وليس تصغير الترخيم معناه أنك أضفت إلى الترخيم الذي هو حذف الآخر وإنما أراد حذف الزوائد على ما فسره .

(فصل) قوله : ومن الأسماء ما لا يصغر .

قال الشيخ : ثم ذكر أسماء كثيرة الاستعمال لو توجد في كلامهم إلا مكبرة ، فدل ذلك على أن تصغيرها مطرَحٌ في لغتهم ، وإما اسمُ الفاعل والمفعول إذا أعملتهما لم يأت في كلامهم تصغيرهما كراهة اجتماع العمل والتصغير لأنه قوي شبه الفعل فيه .

(فصل) قوله : والأسماء المبهمة خولف بتحقيقها تحقير .

ما سواها .

قال الشيخ : يعني أسماء الإشارة والموصولات ^(١) ، وخولف للايذان من أول الأمر أنها غير متمكنة . وقوله : « ألحقت بأواخرها لغات » فيما سوى ^(٢) هؤلاء فإن الألف ملحقة قبل آخره ، وفيما سوى المثني والمجموع فإنك ^(٣) تقول : في اللذان واللتان وفي الذين اللذين ^(٤) ، ولا ألف في ذلك . فإن زعم

(١) الكتاب ١٣٩/٢ .

(٢) في ل : (الا) وهو خطأ .

(٣) في ل : (فلذلك) وما ذكرناه أفضل .

(٤) شرح الشافية ٢٨٤/١ .

أَنَّ الْآلِفَ فِي اللَّذِيانِ وَاللَّتَيْنِ سَقَطَتْ لِاتِّقَاءِ السَّاكِنَيْنِ فَمُرْدُودٌ بِقَوْلِهِمْ : اللَّذِيُونَ بَضْمِ الْيَاءِ ، وَلَوْ كَانَتْ الْآلِفُ مُرَادَةً لَوَجِبَ أَنْ يُقَالَ اللَّذِيُونَ فَإِنْ ثَبَتَ اللَّذِيُونَ كَانَ الْإِنْفِصَالُ مُسْتَقِيمًا وَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَقُولَ : وَزَيْدٌ قَبْلَ [٩٠ ظ] آخِرَهَا يَاءُ التَّصْغِيرِ ، لِأَنَّهُ لَا بَدْءَ مِنْهَا •

وَمِنْ أَصْنَافِ الْأَسْمَاءِ الْمُنْسُوبِ

قَالَ الشَّيْخُ : وَحَدَّثَهُ بِمَا ذُكِرَ ، وَظَاهِرُهُ غَيْرُ مُسْتَقِيمٍ ، وَهُوَ فِي الْحَقِيقَةِ مُسْتَقِيمٌ ، فَأَمَّا ظَاهِرُهُ فَإِنَّهُ يُقَالُ لَا يَخْلُو إِمَّا أَنْ يَكُونَ حَدًّا الْمُنْسُوبِ أَوْ الْمُنْسُوبِ إِلَيْهِ ، فَإِنْ حَدًّا الْمُنْسُوبِ كَانَ غَيْرُ مُسْتَقِيمٍ لِقَوْلِهِ : « عِلَامَةٌ لِلنِّسْبَةِ إِلَيْهِ » وَالْمُنْسُوبُ لَمْ يَلْحَقِ الْيَاءُ عِلَامَةً لِلنِّسْبَةِ إِلَيْهِ إِذْ لَيْسَ مُنْسُوبًا إِلَيْهِ ، وَإِنْ حَدًّا الْمُنْسُوبِ إِلَيْهِ كَانَ غَيْرُ مُسْتَقِيمٍ لِأَنَّ التَّبْوِيبَ بِالْمُنْسُوبِ ، فَكَيْفَ يَحْدُ غَيْرَ مَا بُوْبَ لَهُ ؟ وَهُوَ فِي الْحَقِيقَةِ مُسْتَقِيمٌ ^(١) وَلَمْ يَحْدُ إِلَّا الْمُنْسُوبُ ، وَقَوْلُهُ : « هُوَ الْأِسْمُ » يَرِيدُ الْأِسْمَ قَبْلَ الْإِلْحَاقِ •

ثُمَّ قَالَ : الْمُلْحَقُ بِآخِرِهِ يَاءُ مَكْسُورٌ مُشَدَّدَةٌ مَا قَبْلَهَا عِلَامَةٌ لِلنِّسْبَةِ إِلَيْهِ •

قَالَ الشَّيْخُ : يَعْنِي إِلَى الْأِسْمِ قَبْلَ الْإِلْحَاقِ الْيَاءُ ، وَالْأِسْمُ الَّذِي أُلْحِقَتْ بِآخِرِهِ يَاءٌ مُشَدَّدَةٌ عِلَامَةٌ لِلنِّسْبَةِ إِلَيْهِ هُوَ الْمُنْسُوبُ ، وَإِنَّمَا جَاءَ ^(٢) الْأَشْكَالُ مِنْ جِهَةِ الضَّمِيرِ فِي قَوْلِهِ إِلَيْهِ ، فَمَنْ جَعَلَ الضَّمِيرَ رَاجِعًا إِلَى الْأِسْمِ الَّذِي أُلْحِقَتْ بِآخِرِهِ يَاءٌ جَاءَ فَاسِدًا ، وَمَنْ جَعَلَهُ

(١) مُسْتَقِيمٌ : سَاقِطَةٌ مِنْ وَ ، ت ، ب ، ر •

(٢) جَاءَ : سَاقِطَةٌ مِنْ ر •

ضمير الاسم لا باعتبار الحاق الياء جاء مستقيماً وهو الذي قصده ،
وتشبيهاً بقاء التانيث من جهة تغييرها معنى الكلمة كما تغيره التاء ،
وشبهها بقاء التانيث في أنها تكون للنسب المحقق وللمجرد اللفظ
في أنها تكون للمفرد كما تكون التاء .

قوله : وكما انقسم التانيث الى حقيقي فكذلك النسب .

قل الشيخ : يريد بالحقيقي ما تقدم من كون المدلول مؤثراً
في المعنى بازائه ذكر في الحيوان على ما تقدم ، وغير الحقيقي ما جرى
في اللفظ فقط كقولهم : طلحة وضربة وشبهه ، وكذلك النسب منه
ما كان مدلوله منسوباً حقيقة كقولهم : دمشقي ومصري ، وهو
الكثير الشائع ، ومنه ما كان في اللفظ خاصة دون المعنى كقولك :
كرسي منسوباً من حيث المعنى كما أن الظلمة ليس مؤثراً من
حيث المعنى .

قوله : والنسبة مما طرق على الاسم تغيرات شتى .

قل الشيخ : لأنها غيرته من مدلول الى مدلول آخر مغاير
له ، ألا ترى أن قولك : دمشقي اسم البلد وقولك : دمشقي
للرجل المنسوب اليه ، وغيرته من حال الى حال ، لأنه كان
عربياً عن الياثين فصار بهما وكان اعرابه على ما قبلها فصار
على آخرهما .

قوله : وحذفهم التاء في النسب واجب .

قال الشيخ : لأنهم لو أثبتوها لفسد المعنى ، ألا ترى أنك
إذا نسبت رجلاً الى ضاربة فالرجل هو الاسم الذي فيه ياء النسب

فلو بقيت فيه تاء التأنيث لكنت مؤنثاً للمذكر . الثاني أنه كان يؤدي الى اجتماع تأنيثين اذا نسبت مؤنثاً الى مؤنث ، فتقول : اذا نسبت امرأة الى ظلمة ظلمية . والثالث أنه يؤدي الى أن تكون تاء التأنيث وسطاً .

قوله : ونوني الثنية والجمع .

قال الشيخ : ينبغي أن يقول : وعلامة الثنية والجمع ونونيهما ، لأن ذلك يحذف مع النون ، فتخصيصه النون يوهم بقاء ما قبلها وإنما حذف علامة الثنية لأن المعنى يحصل بالنسب الى المفرد فتقع الزيادة ضائعة فلا حاجة اليها فكل ما ذكرناه في التاء فنحوه جار في المثني والمجموع ، فتكون أربعة أوجه ، فاذا سميت بالمثني والمجموع المصحح فلا يخلو إما أن تعربه إعراب المفردات ، أو تجربيه في الإعراب على حكم ما كان عليه ، فعلى الاول تثنيتها ، لأنك أخرجتها عن صورتها في أحكامها التي كانت لها فكانها ألف ونون لغير الثنية كما في عمران ، وعلى الثاني تحذفها كما قبل التسمية ، لأن أحكام علامة (١) الثنية في الجمع بقية فيها فأجريت بعد التسمية مجراها قبلها ، فتقول : على الاول قنسريني وعلى قنصري ، وكذلك نصيبي ويبري ، وكذلك زيدي وزيداني وخليلي وخليلاني وسبي وسبعاني في النسب الى السبعان اسم موضع .

ومن الجارية على القياس في التغير أن يكون الاسم ثلاثياً ثانيه كسرة فانهم يكرهون اجتماع الكسرتين واليائين مع قلبة حروف الكلمة ، فيفرون الى فتح الوسط كنصري ودؤلي

(١) (علامة) : ساقطة من س .

وَابِلِيُّ ، فَانْ كَانَ أَكْثَرَ مِنْ ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ ، وَفِي آخِرِهِ مَا فِي
نَمَرِيٍّ مِنَ الْكَسْرَيْنِ وَالْيَائِنِ فَلَا حَسْنَ بَقَاءِ الْكَسْرَةِ لِقُوَّةِ الْكَلِمَةِ
بِالزَّائِدِ عَلَى الثَّلَاثَةِ كَتَغْلِبِيٍّ وَيَشْرِبِيٍّ ، وَيَجُوزُ الْفَتْحُ كَرَاهَةِ
اجْتِمَاعِ الْكَسْرَيْنِ وَالْيَائِنِ •

وَمِنْ ذَلِكَ حَذْفُ الْيَاءِ وَالْوَاوِ مِنْ فَعِيلَةٍ وَفَعِيلَةٍ فِي صَحِيحِ
الْعَيْنِ غَيْرِ مَضَاعِفٍ فَرَقًا بَيْنَ الْمَذْكَرِ وَالْمُؤنثِ ، فَإِذَا نُسِبَ إِلَى كَرِيمٍ
قُلْتُ : كَرِيمِيٍّ إِلَى كَرِيمَةٍ كَرَمِيٍّ ، وَالْمُؤنثُ أَوَّلَى بِالْحَذْفِ
لِاسْتِقَالِهِمْ إِيَّاهُ ، وَأَمَّا الْمُعْتَلُ الْمَعِينُ فَلَمْ يَفْرَقُوا فِيهِ لِمَا يُوْدِي إِلَى
اسْتِقَالِ لَيْسَ مِنْ جِنْسٍ كَلَامِهِمْ كَانْتَهُمْ لَوْ قَالُوا : طَوَّلِيٍّ لِأَدَّى
إِلَى تَحْرِيكِ الْوَاوِ وَانْفِصَاحِ مَا قَبْلَهَا فَيَكُونُونَ بَيْنَ أَمْرَيْنِ اسْتِقَالِ
وَزِيَادَةِ تَغْيِيرٍ ، [وَكَذَلِكَ فِي شَدِيدَةٍ لَوْ قَالُوا : شَدِيدِيٍّ لِأَدَّى إِلَى
أَحَدِ أَمْرَيْنِ ثَقُلَ أَوْ زِيَادَةِ تَغْيِيرٍ] (١) •

(فصل) قوله : وَتُحْذَفُ الْيَاءُ مِنْ كُلِّ مَثَالٍ قَبْلَ آخِرِهِ
يَاءَانِ [٩١ و] مَدْغَمَةٌ أَحَدَاهُمَا فِي الْآخَرَى •

قَالَ الشَّيْخُ : وَمِنْ ذَلِكَ حَذْفُهُمُ الْيَاءَ الْمُتَحَرِّكَ إِذَا وَقَعَتْ
مَشْدَدَةٌ قَبْلَ الْآخِرِ كَرَاهَةِ اجْتِمَاعِ الْيَائِنِ وَالْكَسْرَيْنِ ، فَيَقُولُونَ :
فِي مَيْتٍ مَيْتِيٍّ عَلَى مَا ذَكَرَ ، وَأَمَّا طَائِفَةٌ فِيهِ مِنَ الشَّدُوذِ وَضَعُ
الْأَلْفِ مَكَانَ الْيَاءِ السَّاكِنَةِ لَا غَيْرَ ، وَأَمَّا حَذْفُ الْيَاءِ الْمُتَحَرِّكَ
فَقِيَاسٌ ، لِأَنَّهُمْ لَوْ قَالُوا : طَيْئِيٍّ لَمْ يَكُنْ فِيهِ شَدُوذٌ ، وَفَرَّقُوا بَيْنَ
مُهَيْمٍ مُصَغَّرٍ وَكَبَرَاءٍ عِنْدَ النِّسْبَةِ إِلَيْهِ فَأَجْرُوا مُهَيْمًا الْمَكْبَرَةَ عَلَى

(١) ما بين القوسين المعقوفين زيادة عن و ، ل ، س وإثباتها
أحسن •

القياس بالحذف وزادوا ياءً ساكنةً في المصغرِ بعدَ المُشدِّدةِ فرقاً بينهما ، وكانَ إجراءُ المُكَبَّرِ على القياسِ أُولَى ، لأنَّه حَذَفُ فيما لم يُحذفُ منه شيءٌ ولو عكسوا لحذفوا فيما حذفوا منه قبلَ النسبِ ، وإنَّما لم يستغنوا ببقاء المصغرِ على صيغته وحذف الياءِ من المُكَبَّرِ معَ أنَّ الفرقَ اذُنٌ حاصلٌ ؛ لأنَّ لفظَ مُهَيِّمٍ أثقلُ من لفظِ مُهَيِّمٍ ولأنَّه أمرٌ جارٍ فيه قبلَ النسبِ فجازَ أنْ يبقى بعدهُ على الحالةِ التي كانتْ تكونُ لهُ في المصغرِ .

(فصل) قوله : وتقولُ في فَعِيلٍ وفَعِيلَةٍ وفَعِيلٍ وفَعِيلَةٍ .

وفَعِيلَةٍ الى آخره .

قالَ الشيخُ : ومن التغيراتِ الجاريةِ على القياسِ حذفهم الياءِ الساكنةِ من فَعِيلٍ وفَعِيلَةٍ وفَعِيلٍ وفَعِيلَةٍ وقابهم الثانيةِ واواً وفتحَ الكسرةِ التي قبلها فيما هي فيه ، وإنَّما فعلوا ذلكَ كراهةً اجتماعِ الياءِ ولم يفرقوا بينَ المُذَكَّرِ والمؤنثِ لشدةِ الاستئثارِ ففروا منهُ فهُما جُمُعا ، ومن العربِ من يقولُ : أُمِّيُّ ولا يقولُ في غَنِيٍّ غَنِيٍّ لِمَا في غَنِيٍّ من زيادةِ الاستئثارِ بالكسرةِ ، وقد فعلوا مثلَ ذلكَ فيما آخِرُه ياءً مُشدَّدةً وإنَّ كانَ مخالفاً لهُ في الزنةِ ، كقولهم : في تَحِيَّةٍ تَحَوِيٍّ ، لأنَّ الأمرَ المُستقلَّ موجودٌ فلا اعتدادَ بالوزنِ ، وأمَّا فَعُولٌ كَعَدُوٍّ ، بأنَّه ليسَ فيه الاستئثارُ الذي في غَنِيٍّ فجرى مجرى الصحيحِ ، فقالوا عَدَوِيٌّ بالاتفاقِ فأجروهُ مجرى الصحيحِ لما انتفى ذلكَ الاستئثارُ . وأمَّا ما لحقتهُ تاءُ التأنيثِ ، فقالَ سيويهُ فيه عَدَوِيٌّ إجراءً لهُ مجرى شَنْوَةٍ .

وبابه ^(١) ، وهذا هو القياس الذي لا ينبغي أن نعدل عنه • وقال
المبرد : عدّي كذا ذكر ^(٢) وليس له وجه في القياس ، لأن
عدوياً أثقل من قوله عدوي فلا معنى لالتزامه •

(فصل) قوله : والالف في الآخر لا تخلو من أن تقع ثالثة

الى آخره •

قول الشيخ : وما غير عن القياس ، ا آخره ألف وحكمها أن
كانت ثالثة أن تقلب واوا ، سواء كانت عن واو أو ياء ، لأنها إن
كانت عن واو فظاهر وإن كانت عن ياء كره بقاؤها لما يؤدي من
الجمع بين ساكنين أو اخلال بالحذف ، وكره ردّها الى أصلها لما
فيه من اجتماع الياءات ، فلم يبق إلا ردّها الى أختها ، وإن كانت
رابعة نظرت ، فن كانت أصلية قلبتها كذلك محافظة على لحرف
الأصلي ، وقد جاء حذفها استقلالاً لها كجبلّى ، وإن كانت زائدة
فالمختار حذفها بخلاف الأصلية ، لأن زيادتها تقوّي حذفها وأصليتها
في الأولى ^(٣) تضعف ، والثاني قلبها واوا محافظة على البنية تسميها لها
بالأصلية ، والثالث أن تجعل قبل ياء النسب ألف وواو ، وهل
تكون الألف هي ألف التانيث والواو زائدة أو الواو ألف
التانيث انقلبت والالف هي الزائدة ؟ كل ذلك محتمل •

قوله : وإن يفصل بين الواو والياء بألف •

قال الشيخ : فقوله أنه لا يجري إلا في دنيّاوي
وعليّاوي وشبهها فكان الأولى أن يقول : وإن يفصل بين

(١) انظر المقتضب ٣/١٤٠ ، شرح الشافية ٢/٢٠ •

(٢) في و : (الأول) •

آخِرِهِ وَبَيْنَ الْوَائِ بِأَلْفٍ لِيَشْمَلَ نَحْوَ حُبْلَى ، وَلَعَلَّهُ قُصِدَ إِلَى التَّنْبِيهِ عَلَى التَّعْلِيلِ فِي ادْخَالِ الْآلِفِ كِرَاهَةً اجْتِمَاعِ الْيَاءِ وَالْوَاوِ .
وَلَيْسَ فِيمَا وَرَاءَ ذَلِكَ إِلَّا الْحَذْفُ اسْتِثْقَالًا لَهُ ، مَعَ يَاءِ النِّسْبِ .
ثُمَّ قَالَ : « وَجَمَزَى فِي حَكْمِ حَبَارَى » ، فَجَمَزَى وَإِنْ كَانَتْ الْآلِفُ رَابِعَةً إِلَّا أَنَّهَا حُمِلَتْ عَلَى الْخَامِسَةِ لِأَمْرَيْنِ : أَحَدُهُمَا تَعَذُّرُ حَمْلِهَا عَلَى مِثْلِ دَعْوَى لِأَنَّهُ مُحْمُولٌ عَلَى مِثْلِ مَجَزَى الَّذِي أَلْفُهُ أَصْلِيَّةٌ وَلَيْسَ فِي مِثْلِهِ فَعْلَلٌ فَيُحْمَلُ عَلَيْهِ جَمَزَى ، فَانْ .
وَرَدَ حُبْلَى أَرْتَكِبَ مَذْهَبُ الْإِخْفَافِ ^(١) فِي ثَبُوتِ جُخْدَبٍ ^(٢) .
الثَّانِي أَنَّ الْحَرَكَةَ فِيهِ مَنْزَلَةٌ مَنْزَلَةُ الْحَرْفِ الرَّائِدِ عَلَى الْأَرْبَعَةِ كَمَا فِي فَرَسٍ لَوْ سُمِّيَتْ بِهِ إِمْرَأَةً بِخِلَافِ هُنْدٍ جَعَلُوا الْحَرَكَةَ مَنْزَلَةً مَنْزَلَةَ الْحَرْفِ ، لِثِقَلِ الْكَلِمَةِ بِهَا .

[فَصَلَ قَوْلُهُ : وَالْيَاءُ الْمَكْسُورُ مَا قَبْلَهَا فِي الْآخِرَةِ إِلَى آخِرِهِ] ^(٣) .

قَالَ الشَّيْخُ : وَمِنَ التَّغْيِيرَاتِ الْجَارِيَةِ عَلَى الْقِيَاسِ مَا آخِرُهُ يَاءٌ مَكْسُورٌ مَا قَبْلَهَا فَحَكَمَهَا إِنْ كَانَتْ ثَالِثَةً أَنْ تُقْلَبَ وَآوًا وَيُقْتَحَ مَا قَبْلَهَا ، أَمَّا فَتَحُ مَا قَبْلَهَا فَكَمَا يَفْتَحُ مَا قَبْلُ آخِرِ نَمَرٍ ، وَأَمَّا قَبْلَهَا وَآوًا فَكَمَا انْقَلَبَتْ أَلْفٌ رَحَى ، وَإِنْ كَانَتْ رَابِعَةً فَلِلْمُخْتَارِ حَذْفُهَا اسْتِثْقَالًا لَهَا وَيَجُوزُ قَبْلَهَا وَآوًا وَفَتْحُ مَا قَبْلَهَا ، وَإِنَّمَا كَانَ الْمُخْتَارُ هَهُنَا الْحَذْفُ فِي الْيَاءِ [٩١ ظ] مِرَاعَاةَ الْإِثْقَالِ ، الْآخَرُ أَنَّ الْآلِفَ لَيْسَ فِيهَا إِلَّا تَغْيِيرٌ وَاحِدٌ ، وَفِي الْيَاءِ تَغْيِيرٌ آخَرٌ وَهُوَ قَلْبُ الْكُسْرَةِ

(١) انظر شرح الكافية ٥٥/١ .

(٢) الجخذب : الضخم الغليظ من الرجال والجمال . اللسان

(جخذب) ٢٤٧/١ .

(٣) ما بين القوسين المعقوفين : ساقط من الأصل .

فتحة ، ولذلك كان الحذف في الياء أحسن من الالف وبالعكس
فليس فيما وراء ذلك إلا الحذف استقلالا لما زاد على الأربعة ،
وإذا كانوا قد التزموا الحذف فيما زاد على الأربعة في الالف فالترامهم
الحذف في الياء أجدر ، لأنها أثقل في الوجهين ، فإن كانت الياء
زائدة على الأربعة وقبلها ياء مشددة وجب حذف الخامسة كما
يجب حذفها في مُشْتَرٍ فتبقى قبل ياء النسب ياء مشددة قبلها
فتحة فتكون في الاستقلال مثلها في أُمِّيَّة فمن استقلها قال في
مُحَوِّي كما قال : في أُمَوِي ومن يستقلها قال : مُحَيِّي كما
قال : أُمَيِّي * .

(فصل) قوله : وتقول في غَزَوِي وطَبِّي * .

قال الشيخ : ممّا آخره ياء وواو من الثلاثي الساكن الحشوي
غَزَوِي وطَبِّي بلا خلاف إذ لا استقلال لسكون ما قبلها لأنها
تُخَفَّفُ (١) عند سكون ما قبلها فأما ما لحقه ناء التانيث فيه (٢)
خلاف ، مذهب سيويه والخليل أنه في حكم الأول فيقولان : في
غَزَوَةٍ وطَبِّيَّة غَزَوِي وطَبِّي (٣) لأنه ساكن الاوسط
فاستخف ، ومذهب يونس غَزَوِي وطَبْوِي (٤) وله شبهتان : احدهما
أن العرب تقول : في النسب الى بني زينة وقرية قَرَوِي
وزَنَوِي وهو محل الخلاف فوجب الحاق ذلك به . الأخرى
أنهم يكرهون الثقل باجتماع الياء في المؤنث كما كره ذلك
في كريمة ولم يكره في كَرِيم ، وإذا اجتمع الياءات قلّبت

(١) في ل : (تخفان) وهو تحريف .

(٢) ففيه خ لاف : ساقطة من ل .

(٣) الكتاب ٧٤/٢ .

(٤) انظر الكتاب ٧٤/٢ ، شرح المشافية ٤٧/٢ .

الياء الأولى واواً وحُرِّكَ ما قبلها بالفتح كما قلناه في يدوي ،
ومذهب سيويه أولى ، وما ذكره [يونس ^(١)] من المسدوع نادر
لا ينبغي أن يجعل أصلاً ولا مستقلاً الذي يشير إليه غير معتد به
لخالفه أكثر النسب فيه ، ثم هو باطل بنات الواو ، إذ لا ياء
تستقل ^(٢) حتى يفتح ما قبلها ، ولذلك عذره ^(٣) الخليل في
بنات الياء دون بنات الواو ، لما كانت شبهة الاستقلال مختصة بها
فإن كانت وسط الاسم أيضاً كقولك : طي ولي نظرت إلى
أصل الياء الأولى فرددتها إليه متحركة ، وقلت الثانية واواً
فتقول : في طي طوي ، وليس هذا مثل قولك : ظبي ، لأنه
لو قيل فيه ظبي لأدّى إلى اجتماع أربع ياءات وكسرة مع قلة
حروف الكلمة . وفي حية حيوي ، فإن كن الاسم آخره
واواً مبددة بقيته على حاله وجرى مجرى غزوي ، فقلت : في
دو دووي إذ لا ياءات مجتمعة .

قول الشيخ : فإن نسبت إلى اسم آخره ياء مشددة مع ثلاثة
أحرف فمبدأ ، نظرت هل هما زائدتان أو لا ؟ فإن كانت الثانية
أصلية كنت فيها بالخيار إن شئت شبهتها بياء غني فتقول :
مرمي كما تقول غنوي ، وإن شئت شبهتها بزيادتها على الثلاثة
بياء مصري إذا نسبت إليه ^(٤) فتحذفها فتقول : فيه مرمي ، فالياء
في مرمي ياء النسب وتلك الياء حذفت امتثالاً لها مع ياء
النسب ، وإن كانت الياء المشددة مزيادة حذفتها لا غير ، إذ لا وجه

(١) (يونس) : ليس في ل ، ت ، س ، والاصل ، واثنائها يتفق

مع ما جاء في كتاب سيويه .

(٢) في ل : (إذ لا ثقل) .

(٣) انظر الكتاب ٧٤/٢ .

(٤) في ل : (الياء) وهو تحريف .

في تشبيهها بـفني^١ لزيادتها فتقول : في كرسي^٢ كرسي^٣ ، وفي
 بخاتي اسم رجل بخاتي^٤ ، وقوله : « اسم رجل » احتراز منه
 جمعاً فانك تردّه الى الواحد فتقول : بخاتي^٥ على قياس الجموع ،
 فلذلك قال : اسم رجل ، والذي يدل على أن هذه الياء هي ياء
 النسب ، وأن الياء التي كانت فيه هي المحذوفة ، أنك تقول :
 قبل النسب بخاتي غير مصروف ، فاذا نسبت قلت : بخاتي^٦
 مصروف ، ولو كانت هي تلك^(١) الياء لكان على حاله .

(فصل) قال الشيخ : وما كان آخره همزة قلبها ألف
 نظرت فإن كانت ألف التانيث قلبتها واواً ، وإن كانت غير ها ساع
 فيها الوجهان على ما ذكرناه في التثنية وهذا أولى من قوله : إن
 كان منصرفاً ، لأنك لو سميت بكساء امرأة كان غير مصروف ، ولا
 يجب قلب الهمزة ، فكان التثنية على أنه لا يقلب إلا إذا كانت
 ألف التانيث أولى من اعتبار الصرف وعدمه ، لئلا يؤدي الى دخول
 كساء وشبهه إذا سميت به امرأة فيما يجب قلبه ، لأنه غير
 منصرف حيث .

(فصل) قوله : وتقول في سقاية وعظاية الى آخره .

قال الشيخ : سقائي^١ وعظائي^٢ بالهمزة^(٣) ؛ لأنهم لو بقوها
 ياء لجمعوا بين ياءات بعد ألف زائدة وهم يكرهونها بعد الالف
 الزائدة ، وإن انفردت فكيف بها وقد صار بعدها ياءان ؟ . فإن
 قيل قد قالوا : سقاية فأقروا الياء لما جعلوا التاء في حكم المتصلة ،

(١) (تلك) : ساقطة من ل ، ت .

(٢) انظر شرح الشافية ٥٩/٢ .

فياءُ النسبِ أجدرُ بالاتصالِ لتغيرها معنى لاسمٍ على ما تقدمَ
 [٩٢ و] . فالجوابُ أَنَّها في النسبِ انكسرتُ فلا يلزمُ من صحتها
 مفتوحةٌ صحتها مكسورةٌ ، والآخرُ أَنَّها في النسبِ اجتمعتُ مع
 ياءاتِ آخر (١) فقوى الاستئصالُ ، والآخرُ أَنَّ صحتها في سِقَايةٍ
 شاذةٍ فلا يلزمُ من شدوده مع تاءِ التانيثِ شدوده مع ياءِ النسبِ .
 فان قيل فلمَ لمْ يقولوا : سَقَاويٌ فقلبوها واوًا كما قبلوا في
 سَقَاويٍّ اذا نسبوا الى الشقاء ؟ قلتُ : لما كرهوا اجتماعَ الياءاتِ
 هنا قدرَوها متطرفةً بعدَ ألفٍ زائدةٍ فقلبوها همزةً على قياسها ثم
 لم يقلبوها واوًا لأنَّه وجبَ قلبها همزةً لاجتماعها مع [ياءِ] (٢)
 النسبِ ، وهم إنما يقلبونَ الهمزةَ واوًا اذا كانتْ همزةً قبلَ ياءِ
 النسبِ ، فلمَّا لم تكنْ هذه همزةً قبلَ ياءِ النسبِ لم يكنْ لقلبها (٣)
 واوًا معنى فوجبَ أنْ تكونَ همزةً على ما ذكرَ ، وتقولُ : « في
 سَقَاويٍّ سَقَاويٌّ » ، وكذلك ما أشبهه لأنَّه لم يجتمعْ فيه ياءاتُ
 مستقلةٌ إذْ آخره واوٌ ، فبقيتْ على حالها ولم تقلبْ همزةً لأنَّها
 قد ثبتتْ مع تاءِ التانيثِ وهي أولى بالاتصالِ فثبتتْ مع ياءِ النسبِ
 أجدرُ ، وتقولُ : « في رايةٍ وثايةٍ وشبهها مسمًا وقتَ فيه الياءُ بعدَ
 ألفٍ ليستْ بزائدةٍ راييٌ وراييٌ وراويٌ ، وأمَّا راييٌ بالياءِ فلأنَّه
 لم يقعْ فيه بعدَ ألفٍ زائدةٌ ، فلم يستقلْ استئصالُ سِقَايِيٍّ ، بل
 أجزيتْ مجرى طيبيٍّ ، لأنَّها مثله فتركَّتْ على حاله ، ولم
 يجرِ مجرى طوويٍّ (٤) في ردِّ العينِ الى أصلها لما يلزمُ من كثرةِ
 التغيرِ من غيرِ حاجةٍ بخلافِ طيبيٍّ فإنَّه لو تركَّ على حاله

(١) في و : (اذن) وهو تحريف

(٢) (ياء) : زيادة عن ل ، ب

(٣) في و : (لقبها) وهو تحريف

(٤) في ر : (طيبي) وهو تحريف

لا جئمت أربع ياءات ، وأما رأيي بالهمزة فلائته اجتمعت فيه ياءات مع وقوع الياء بعد صورة الالف فأنشبه سقاية ، والياء اذا استقلت بعد الالف فواجه قلبها همزة ، وأما راوي بالواو فلأنهم لما استقلوا الياءات فيما قلت حروفه وما قبله في حكم المتحرك قلبوها واواً كما فعلوه في رحوي ، وقياس الياء اذا استقلت في النسب أن تقلب واواً كما قالوا : عموي وشجوي وبابه .

(فصل) قوله : وما كان على حرفين فطلى ثلاثة أضرب إلى

آخره .

قال الشيخ : وقد ضبط بعضهم بأن كل موضع رُدَّ في التثنية وجب الرد في النسب ، وكل موضع لم يرد في التثنية جاز الوجهان ، وكل موضع كان المحذوف غير لام لا يجوز الرد ، وليس بجيد ، لأنه رُدَّ إلى عمالية إذ لا يعرف ما الذي يرد في التثنية ومنهم من قال : كل ما كان المحذوف غير الياء في موضع اللام متحرك الاوسط ولم يعوض منه همزة وصل فهو واجب الرد ، وكذلك ما كان المحذوف منه فاء معتل اللام ، وما كان المحذوف ^(١) منه غير لام مبنياً ليس بمعتل اللام ^(٢) فأنشئه لا يرد ، وما سوى ذلك جائز فيه الأمران ، واحترز بقوله : ما كان المحذوف غير ياء في القسم الاول من دم ، فإن أصله عند المبرد دمي ^(٣) ، ويجوز في النسب الياء وجهان فلو لم يقل ما آخره غير

(١) في و : (منه) ساقطة .

(٢) (اللام) : ساقطة من س .

(٣) قال المبرد : وذلك قولك في النسب إلى دم : دمي ودُموي ،

وفي النسب إلى يد : يدوي ، يدي في قول سيبويه . المقتضب

ياء لورد عليه وجوب دموي وليس بواجب ، وعلي مذهب
سيويه لا يحتاج الى أن يقول : غير ياء لأن أصل دم عنده
دمي (١) ولذلك قيل في جمعه دماء كدلو ودلاء وظياء ،
وقولهم : الدمان ويقطر الدما لا ينهض ، لأنه شاذ فلا اعتداد
به ، بقي أن يقال فقد قيل أصله دموي فعلى هذا يجيء إعتراضاً
على القولين جميعاً . والجواب أنه لا اعتداد بهذا القول فإنه
مخالف للظاهر فإن باب الياء أكثر من باب الواو فردم الى
الواو ، ولا حاجة اليه مع جواز أن يكون من الياء ، وهذا القائل
يزعم أن الياء في دموي لأجل الكسرة مثل رضي ، ولولا أن
الواو في رضي ثابتة بحجة وهو قولهم : الرضوان لم يحسن أن
يقال هي منقلبة عن واو فلا يحسن في دموي ذلك بلا دليل عليه ،
وإنما وجب الرد في القسم الاول على تقدير صحة قول المبرد في
دم ، لأنه متحرك الاوسط محذوف منه لام غير ياء (٢) فينبغي أن
يرد لأنه موضع يقبل التغير بالرد من غير ثقل ، ولا يلزم
دموي ، لأنه محذوف منه ياء فلو أوجبوا الرد لأوجبوا تسييراً
كثيراً وهو رد الياء وقلبهما الى الواو ولا يلزم من وجوب تغيير
المعنى وجوب تغييرين . وأما مذهب سيويه فلا يحتاج الى الاحتراز
من دم إذ أصله دموي (٣) على ما تقدم فقصداً أن يعوضوا فيما
كان متحرك الاوسط عوضاً عن حركته وليس لدم عنده حركة
في الاوسط حتى يجب التعويض .

(١) انظر الكتاب ٧٩/٢ .

(٢) قال المبرد : وسيويه يزعم أن دما (فعل) في الاصل وهذا خطأ لانك لا تقول : دموي فهو دم فمصدر هذا لا يكون

الا (فعل) . المقتضب ١٥٢/٣ .

(٣) انظر الكتاب ٧٩/٢ .

قوله : ' ومن ذلك ستهي في ست .

قال الشيخ : وقع في النسخ في أست [١٢٧] وليس بجيد ، لأن أست يجوز فيه الوجهان أستى وستهى لجريه على قياس ما يجوز فيه الأمران ، وأما ست فأصله سته فهو قياس ما يجب فيه الرد ، فوجب أن يكون ستهي . وأما القسم الآخر الذي يجب فيه الرد فهو أن يكون معتل اللام والفاء (٢) نحو شية فانهم كرر هو ألا يردوا فيكونوا بين ثقل وارتكب تغيرات على غير قياس النسب فردوا فقالوا : وشوي ، وأبو الحسن يقول : وشي (٣) . ووجهه أنه لما ردوا الواو رجعت الكلمة الى أصلها فصارت وشية ولو نسبست الى وشية لقلت : وشي عند المخالف فكذلك هنا ، ولذلك قال : في القسم الثاني يدوي وغدوي فأسكن لهذا التعليل . والوجه غيره لأنه تغير لأجل النسب فكان قياسه القلب وفتح ما قبل الآخر ، كعموي وشبهه ، وحمله في النسب على ظبي وغزو ليس بجيد إذ ليس ذلك بتغير في النسب ، بل إقاء الياء على ما كنت ، ولذلك إن يونس لما خالف بتغير الياء في ظمية في النسب لم يمكنه أن يقول إلا ظبوي (٤) ، فثبت أن قياس تغيرهم في النسب أن يقللوا الياء وإوا ويفتحوا ما قبلها ، فلذلك كان يدوي ووشوي أولى من يدوي ووشهي ، وأما ما لا يجوز فيه الرد فهو أن يكون المحذوف من غير موضع التغير ممّا ليس مثل شية كقولك : عدي وزني ، لأن المحذوف في موضع ليس موضع تغير فلم يجز الرد ، ولا

(١) في و ، س : (بعض) .

(٢) (الفاء واللام) : في ب ، ل ، ت .

(٣) انظر المقتضب ١٥٦/٣ ، ١٥٧ .

(٤) الكتاب ٨٥/٢ .

يلزمُ عليه شَيْءٌ لِمَا ذَكَرْنَاهُ لِمَا يُؤْدِي إِلَيْهِ مِنَ الْإِخْلَالِ ، وَقَدْ جَاءَ
عَنْ بَعْضِ الْعَرَبِ زِيَادَةُ 'وَاوٍ' بَعْدَ الْعَيْنِ فِي مَثَلِ عَدِي فَيَقُولُونَ :
عَدَوِي كَأَنَّهُمْ لَمَّا تَعَذَّرَ عَلَيْهِمُ الرَّدُّ فِي مَوْضِعِ الْحَذْفِ إِذْ لَيْسَ
مَوْضِعُ التَّغْيِيرِ قَلْبُوا إِلَى مَوْضِعِ التَّغْيِيرِ أَوْ زَادُوا فِي مَوْضِعِ التَّغْيِيرِ .

قَالَ : وَمِنْ ذَلِكَ سَهْيٌ فِي سَهٍ .

قَالَ الشَّيْخُ : يَعْنِي مِمَّا لَا يَجُوزُ فِيهِ الرَّدُّ ، لِأَنَّ أَصْلَهُ
سَهٌّ فَلِإِحْذَوْفٍ مِنْهُ 'عَيْنٌ' وَلَمْ يَجْزِ الرَّدُّ عَلَى مَا ذُكِرَ فِي عِدَةٍ .
وَأَمَّا الْقِسْمُ الثَّلَاثُ وَهُوَ مَا عَدَى هَذَيْنِ الْقَسْمَيْنِ عَلَى التَّفْصِيلِ
الْمَذْكُورِ أَوَّلًا كَقَوْلِكَ : عَدِي وَعَدَوِي وَأَخَوَاتُهُ مِمَّا الْحَذْفُ مِنْهُ
لَمْ يَكُنْ الْاَوْسَطُ ، أَوْ مَعْوَضًا عِنْدَ سَيَوِيهِ أَوْ مَتَحَرِّكَةً ،
وَالْحَذَوْفُ يَأْتِي عِنْدَ الْمَبْرَدِ عَلَى مَا تَقَدَّمَ وَلَمْ يُعَوِّضْ ، وَمَهْمَا رَدَدْتَ
وَتَمَّ عَوِّضٌ وَجِبَ حَذْفُ الْعَوِّضِ إِذَا لَا يَجُوزُ جَمْعُ الْعَوِّضِ
وَالْمَعْوِضِ ، فَتَقُولُ : سَمَوِي^(١) ، وَمَهْمَا لَمْ تَرُدْ وَجِبَ اثْبَاتُ
الْعَوِّضِ ، لِأَنَّهُ ثَابِتٌ قَبْلَ النَّسْبِ فَالْأَوَّلَى أَنْ تُثَبِّتَ فِي النَّسْبِ .

(فَمَلَّ) قَوْلُهُ : وَتَقُولُ فِي بِنْتٍ وَأَخْتِ بَنَوِي وَأَخْوِي عِنْدَ
الْخَلِيلِ وَسَيَوِيهِ^(٢) .

قَالَ الشَّيْخُ : لِأَنَّ التَّاءَ فِيهَا^(٣) مَعْنَى التَّائِيثِ وَكَانَ الْقِيَاسُ لَهُ
فِي النَّسْبِ حَذْفُهَا وَإِذَا حُذِفَتْ وَجِبَ رَدُّ الْمَحْذُوفِ ، وَإِذَا كَانُوا قَدْ
رَدُّوا فِي أَخٍ وَهُوَ غَيْرُ مَعْوِضٍ قَبْلَ النَّسْبِ فَهَمَّ لِلرَّدِّ عِنْدَ حَذْفِ

(١) فِي ت : (سَهْوِي) وَهُوَ تُصْحِيفُ .

(٢) الْكِتَابُ ٨٠/٢ ، ٨١ .

(٣) فِي ل : (فِيهِمَا جَمِيعًا) وَهُوَ تَحْرِيفُ .

العرضِ أَلَزِمُ ، ألا ترى أَنَّهُمْ فِي اسْمٍ لَمَّا حَذَفُوا مِنْهُ الْعَوْضَ وَجِبَ الرَّدُّ فَقَالُوا : سَمَوِيٌّ ، وَإِنْ كَانَ مِمَّا لَا يَجِبُ الرَّدُّ فِيهِ لَوْ بَقِيَ عَوْضُهُ فَأَخَوِيٌّ أَجْدَرُ ، لِأَنَّهُ مِمَّا يَجِبُ الرَّدُّ فِيهِ لَوْ لَمْ يَكُنْ مَعَوِضًا • وَأَمَّا يُونُسُ فَيَقُولُ : أَخْتِي ^(١) إِجْرَاءُ لِلتَّاءِ مَجْرَى حَرْفٍ أَصْلِي ، لِأَنَّهُ عَوْضٌ عَنْهُ ، وَمَذْهَبُ سَيَبَوِيهِ أَقْبَسُ ، لِأَنَّهُ لَوْ جَازَ أَنْ يُقَالَ أَخْتِي لَجَازَ أَنْ يُقَالَ فِي التَّصْغِيرِ أُخَيْتَ ، وَلَمَّا لَمْ يَجْزُ فِي التَّصْغِيرِ لَمْ يَجْزُ فِي النِّسْبِ •

وَبَيَانُ الْمُلَازِمَةِ هُوَ إِنَّهَا إِنَّمَا ^(٢) لَمْ تَثْبِتْ فِي التَّصْغِيرِ ، لِأَنَّهَا مَنْزِلَةٌ مَنْزِلَةُ تَاءِ التَّائِيثِ وَهَمْ لَا يَعْتَدُونَ بَتَاءَ التَّائِيثِ فِي مِثَالِ الْمَصْغَرِ ، فَكَذَلِكَ لَمْ يَعْتَدُوا بِمَا كَانَ بِمَعْنَاهُ ، وَلِذَلِكَ لَا تَكُونُ تَاءُ التَّائِيثِ قَبْلَ يَاءِ النِّسْبِ فَكَذَلِكَ مَا كَانَ فِي مَعْنَاهَا •

قَوْلُهُ : وَتَقُولُ فِي كِلْتَا كِلْتَايَ وَكِلاَوِي •

قَالَ الشَّيْخُ : وَقَعَ فِي النِّسْبِ كِلْتَايَ وَكِلاَوِي عَلَى الْمَذْهَبَيْنِ وَلَيْسَ بِمُسْتَقِيمٍ لِأَنَّ الْمَقُولَ مِنْ مَذْهَبِ سَيَبَوِيهِ الْقِيَاسُ جَمِيعًا كِلَاَوِيٌّ ، فَلَا وَجْهَ لِقَوْلِهِ : كِلْتَايَ وَكِلاَوِي عَلَى الْمَذْهَبَيْنِ ، وَكِلاَوِي ^(٣) عِنْدَ سَيَبَوِيهِ فَعَلَى ^(٤) ، أَصْلُهُ كِلَاَوِيٌّ أَبْدَلَتْ الْوَاوُ تَاءً إِشْعَارًا بِالتَّائِيثِ وَلَمْ يَكْتَفِ بِالْأَلِفِ ؛ لِأَنَّهَا تَقْلُبُ يَاءً فِي قَوْلِكَ : رَأَيْتُ الْمَرَاتَيْنِ كِلْتَاهُمَا فَلَمَّا قَصِدَ إِلَى النِّسْبِ لَمْ يَبْقَ لِاثْبَاتِ التَّاءِ

(١) قَالَ سَيَبَوِيهِ : وَأَمَّا يُونُسُ فَيَقُولُ : أَخْتِي وَلَيْسَ بِقِيَاسٍ ، الْكِتَابُ ٨١/٢ •

(٢) (إِنَّمَا) : سَاقِطَةٌ مِنْ ل •

(٣) فِي ل : (كِلْتَايَ) وَهُوَ تَحْرِيفٌ •

(٤) الْكِتَابُ ٨٣/٢ •

وجهٌ فحذفتُ فلمَّا حذفتُ وجبَ أنْ يُقالَ كِلَوِيٌّ بتحريك اللام على ما ذكرَ فيما تقدَّمَ ، ووجبَ حذفُ الالفِ كراهةً اجتماعِ الواوين ^(١) ، لو قلتُ : على أنْ اللغةُ الفصيحةُ في مثلِ حَبْلِي الحذفُ فهي ههنا أُجدرُ ، ولذلك التزمَ الحذفُ لما ذكرناه من الاستقلال [٩٣ و] ، [٥٣ و] ^(٢) ، وقياسُ مذهبِ يونس أنْ تقولَ : كِلْتِيٌّ كما تقولُ : حَبْلِيٌّ وكِلْتَوِيٌّ وكِلْتَاوِيٌّ ^(٣) كما تقولُ : حَبْلَوِيٌّ وحَبْلَاوِيٌّ ، ومذهبُ بعضِ النحويين أنْ التاءَ غيرَ عوضٍ ، وأنَّ الالفَ لامٌ ووزنهُ فِعْتَلٌ فقياسُ النسبِ على قولِ هؤلاءِ كِلْتَوِيٌّ على الافصحِ ، وكِلْتِيٌّ على غيرِ الافصحِ ، وإنْ كانَ القولُ في أصلهِ ليس بشيءٍ إذْ لا يُعرفُ فِعْتَلٌ ، فإنْ كانتِ التاءُ عندهم للتأنيثِ فهو أبعدُ لوقوعِها متوسطةً •

(فصل) قوله : وَيُنْسَبُ إِلَى الصَّدْرِ مِنَ الْمَرْكَبَةِ إِلَى آخِرِهِ •

قالَ الشيخُ : لأنَّ الثاني من الاسمين بمنزلةِ تاءِ التأنيثِ فلذلك وجبَ الحذفُ كما تُحذفُ تاءُ التأنيثِ فقولُ : كِلْتَوِيٌّ : طَلْحِيٌّ ، ويُقالُ : في خمسةَ عشرَ اسماً خَمْسِيٌّ ^(٤) ، ولا يُنسَبُ إليه وهو عددٌ كراهةُ اللبسِ ، لأنَّ النسبَ إلى خمسةَ خَمْسِيٌّ ، وإلى خمسةَ عشرَ خَمْسِيٌّ ، فلو نُسِبَ إليه وهو عددٌ لا لابسَ ، ولا يردُّ رجلٌ سُمِّيَ بخمسةٍ فإنَّ النسبَ إليه

(١) في ل ، ت : (الواوات) •

(٢) هنا انتهى الاختلاف بالترقيم ، بعد أن نقلنا الاختلاف إلى مكانه ونرجع إلى الابتداء من ورقة (٥٣) •

(٣) انظر الشافية ٦٠/٢ •

(٤) انظر الكتاب ٨٧/٢ ، شرح الشافية ٧١/٢ •

خَمْسِيٌّ فَيَقَعُ الْمُبْسُ ، فَانَّ وَقُوعَ ذَلِكَ نَادِرٌ وَالْعَدَدُ كَثِيرٌ فَلَا يَلْزَمُ مِنَ الْإِمْتِنَاعِ مِمَّا يُوْدِي إِلَى الْمُبْسِ غَالِباً^(١) الْإِمْتِنَاعُ مِمَّا يُوْدِي إِلَى الْمُبْسِ بِتَقْدِيرِ نَادِرٍ ، وَكَذَلِكَ اثْنَا عَشَرَ يُنْسَبُ إِلَيْهِ فَيُقَالُ اِثْنِيٌّ وَثَنَوِيٌّ كَمَا تَقُولُ : اِسْمِي سَمَوِيٌّ ، وَمِنْهُ تَابَطَ شَرَاوِبْرُقَ نَحْرَهُ فَيَقُولُ : تَابَطِيَّ وَبَرَقِيَّ ، كَمَا تَقُولُ : مَعْنِي وَأَخَوَاتِهِ •

(فصل) قوله : والمضاف على ضربين مضاف إلى اسم معروف يتناول مسمى على حياله إلى آخره •

قال الشيخ رضي الله عنه : إذا نُسِبَ إلى المضاف نُظِرَ في المضاف إليه ، هل قصد الواضع به مسمى مقصوداً ثم أضاف إليه الأول ، أو لا يكون الثاني مقصوداً قصده بنسبة الأول ؟ حُذِفَ المضاف ، فَقِيلَ زُبَيْرِيٌّ فِي ابْنِ الزُبَيْرِ ، لِأَنَّ المضاف إليه وهو الزبيرُ بِمَدْلُولِهِ وَنِسْبَةُ الْإِبْنِ إِلَيْهِ ، وَإِذَا نُسِبَ إِلَى الثَّانِي حُذِفَ المضافُ إِلَيْهِ كَعَبْدِيٌّ فِي عَبْدِ الْقَيْسِ ، لِأَنَّهُ لَمْ يُقْصَدْ إِلَى الْقَيْسِ وَاضَافَهُ عَبْدُ إِلَيْهِمْ ، وَإِنَّمَا حُذِفَ الثَّانِي هُنَا لِأَنَّهُ لَمْ يُقْصَدْ بِهِ مَدْلُولٌ عَلَى حِيَالِهِ فَيَنْزِلُ مِنْزِلَةَ بَعْلَبَكٍ فِي أَنَّ الثَّانِي لَيْسَ لَهُ مَدْلُولٌ عَلَى حِيَالِهِ فَيَقْعَلُ بِهِ مَا فَعَلَ بِذَلِكَ • وَأَمَّا الْقِسْمُ الْأَوَّلُ فَلَمْ يَجْرِ مَجْرَى بَعْلَبَكٍ ، لِأَنَّ الثَّانِي مَقْصُودٌ مُرَادٌ وَلَمْ يُضَفْ إِلَيْهِ الْأَوَّلُ إِلَّا لِقَصْدِ الْمَعْنَى فِيهِ ، فَلَوْ نُسِبَ إِلَى الْأَوَّلِ فِيهِ لِنُسْبِ إِلَى الْأَعْمِ وَتَرَكَ الْأَخْصَ فَكَانَ مُلْبِساً وَكَانَ الْعَكْسُ أَوْلَى •

(١) في ل : (عاما) وهو تحريف •

وإن وردَ على ذلك الكُنَى للاطفال لمن ليس له ولدٌ فأنه لم يقصد فيه الثاني مسمى على حياله لاتفاء ذلك في التحقيق ، والنسب فيه الى الثاني . فالجواب أن الكُنَى أصلها القصد الى الثاني ، وإنما جرت في هذه المواضع تفاقلاً والمراد بهما هو أصلها ، فلذلك جرت في هذه المواضع مجرى وقوعها في التحقيق ، ألا ترى أن ابن الزبير علم على عبد الله ولم يخطر السامع بباله ابناً منسوباً الى رجل مسمى بالزبير ، والثاني بهذا التقدير غير مقصود به مسمى على حياله وهو مع ذلك يُنسب الى الثاني فيه اجراء على قضية الاصل إذ أصل وضع ابن الزبير لمن وضع له ابن منسوب الى رجل مسمى بالزبير فكذلك الكنى الواردة اعتراضاً .

قوله : وقد يُصاغُ منهما اسمٌ ويُنسبُ اليه .

قال الشيخ : وهذا إنما يُوخذُ سماعاً فيما جاء عنهم .

(فصل) قوله : واذا نُسِبَ الى الجمع رُدَّ الى الواحد ^(١)

الى آخره .

قال الشيخ : [وضع ^(٢)] الجمع المنسوب اليه لا يخلو إما أن يكون بقاءً على معنى الجمعية فيه أو يُصيرُ علماً بوضع أو غلبة ، فاذا نسب الى الاول وجب رده الى الواحد ، لأن الغرض من النسب الى الجمع الدلالة على أن بينه وبين هذا الجنس ملازمة ، وهذا يحصل بالمفرد فيقع لفظ الجمع ضائعاً . وأما الثاني فيجب بقاءه على لفظه إذ هذا المعنى الذي فعل من أجله الرد الى الواحد

(١) انظر الكتاب ٨٨/٢ .

(٢) (وضع) : زيادة عن و ، ر ، ب .

متنف ، لأنه لم يقصد به قصد الجمع وإنما صار المراد به
 كالمراد بالأعلام لقباً على واضع له ، فتقول في النسب إلى المساجد
 مسجدي ، وفي مساجد اسم رجل مساجدي ، إذ لو قلت :
 مسجدي لم يكن له معنى إذ ليس في مساجد دلالة على مسجد
 بخلاف الأول ، وكذلك لو كان جمعاً في الأصل وغلب ، لأنه
 لما غلب صار علماً فلم تبقى الجمعية ملحوظة بل صار يفهم
 مدلوله ، وإن لم يخطر بكونه جمعاً بالبال فوجب بقاؤه على حاله
 كبقاء الجمع لو سمي مفرداً والمفرد لو سمي به جمعاً ؛ لأنه
 لا يفهم من اللفظ جمع فلذلك نسب إلى الانصار أنصاري ،
 لأنه صار علماً يفهم منه قوم باعياهم كما يفهم من قولك :
 الخرج فوجب [٥٣ هـ] أن تكون النسبة على اللفظ من غير تغيير ،
 وكذلك إعرابي بل هو بالاعراب أجدر ، لأن الأعراب لم يتحقق كونه
 جمعاً ، لأنه لو كان جمعاً لعرب لكان مدلوله في الجمعية كمدلوله
 في المفردات ، وليس الأمر كذلك ، فإن العرب اسم لمن عدا المعجم
 مطلقاً سكن البادية أو الحاضرة ، والأعراب اسم لمن سكن البادية
 خاصة منهم فكيف يكون الجمع أخص من المفرد ؟ هذا مما
 لا يستقيم ولذلك علل بعضهم امتناع عربي في النسب إلى
 لأعراب باختلاف المعنى آخذاً في هذا ، وإذا كنا قد نسبنا إلى الانصار
 أنصاري مع تحقيق أصل الجمع بمعناه لما غلب وصار علماً ،
 فلأن ينسب إلى الأعراب أعرابي مع انتفاء معنى الجمع أجدر .

(فصل) قال الشيخ : وأما المدولة عن القياس فبابها السماع

وخر آسي وخر سي منسوب إلى خر آسان .

(فصل) قوله : وقد يبنى على فعال وفاعل ما فيه معنى

النسب من غير الحاق اليائين .

قول الشيخ : هذا واضح " ويكون معناه ' معنى الاسم المشتق
 منه ' هذه اليمين ' لو لحقته ' ياء ' النسب ' فبتات ' بمعنى ' بتي ' ، وعَوَاجِ
 بمعنى ' عَاجِي ' ، ولا يكون ' فَعَالٌ ولا فَعَّالٌ إِلَّا من الثلاثي لتعذر
 بناءه من غيره ، وقد كثر ' فَعَالٌ حَتَّى لا تَبْعُدُ دعوى القياس فيه ،
 وقلَّ فاعِلٌ فلا يمكن ' دعوى القياس فيه لندوره ، وفَعَّالٌ أَكْثَرُ
 ما يأتي مشتقاً من اسم الحرفة التي المنسوب ' محلول ' لها كما ذكر
 في قولك : بَتَّابٌ ، وفاعِلٌ يأتي للملاسة في الجملة لا على أن
 ذلك الشيء ' حرفه ' ، وقولهم : طَاعِمٌ وكَاسٍ لا يُحْمَلُ إِلَّا على
 معنى النسب ، لأنَّه ' لو ادُعي ' فيه اسم الفاعل لوجب أن يكون
 له ' فعل ' بمعناه ، ومعنى طَاعِمٍ أي له ' طعام ' ، وكَاسٍ أي له
 ' كسوة ' ، وليس ' ثمة ' فعل ' هو طَعِمَ وكُسي بمعنى له ' طعام
 وكسوة ' فالذلك وجب العدول إلى معنى النسب ، ولذلك قال
 الخليل : في راضية ^(١) ذلك ، إذ لا يستقيم أن تكون راضية
 فاعلة من رَضِيَتْ وهي الميعة ' إذ الميعة ' لا يقال فيها رَضِيَتْ
 فعُدل إلى معنى النسب بمعنى ذات رضى والله أعلم بالصواب .

ومن اصناف الاسماء العدد

قال الشيخ : العدد ' مقادير ' أحاد الأجناس ، فالواحد والاثان
 على ذلك ليس بعدد وإنما ذكرنا في العدد ، لأنَّه ' محتاج ' إليهما
 فيما بعد العشرات فهما حيثُذ مع ما معهما من العدد ، وإن قلنا :
 إنَّ العدد عبارة عن مقدار ما الشيء عليه من وجدٍ وغيرها دخل
 الواحد والاثان في العدد ، ولما كانت الأسماء التي وُضعت لمقادير
 الآحاد لها أحكام لفظية احتاج النحويون إلى تبويبها ، وأسماء الأعداد

على ما ذكره ' اثنتا عشرة كلمة ^(١) وما عدا ذلك فمشتعب منها • أمّا
 بثنية كائنان ومثنان أو بجمع قياسي كالالف أو غير قياسي
 كعشرين أو معطوفاً محققاً كثلاثة وعشرين ، أو في حكم المعطوف
 كأحد عشر •

قوله : وعامتها تشفع بأسماء المعدودات •

قال الشيخ : أي تذكر المعدودات بعدها إذا قصد بيان
 جنسها ولم يقدم ما بينه ، وإلا فلو قيل رجال ثلاثة لا غنى عن
 ذكر المميز بعده ثم قال : « لدل على الاجناس » ، أي باسم
 المعدود و « ومقاديرها » باسم العدد ، لأن اسم الجنس ليس له
 دلالة على خصوصية العدد ، واسم العدد ليس له دلالة على
 خصوصية الجنس فإذا اجتمعا حصل دلالة الجنس ودلالة العدد •
 وقوله : « وعامتها » يعني أكثرها لأن الواحد والاثنين ليس كذلك
 على ما سيأتي •

قوله : ما خلا الواحد والاثنين :

قال الشيخ : غير مستقيم في الظاهر ؛ لأن الواحد والاثنين قد احترز
 عنهما بقوله : « عامتها » فكيف يستثنى ما احترز عنه ويخرج ما ليس بداخل
 فيما قبله ؟ فيجب أن يحتمل على الاستثناء المنقطع ، وإنما عمل في
 الواحد والاثنين ما ذكر لأن الدالتين اللتين ذكرتا في اسم العدد
 والجنس تحصلان جميعاً باسم الجنس في الافراد والتثنية ، ألا ترى
 أنك إذا قلت : رجل علم به أنه واحد ، وأنه من جنس
 الرجال ، فإذا قلت : رجال علم أنهما اثنان وأنهما من جنس

(١) انظر شرح الشافية ص ١٣

الرجال ، فاستغنى بذلك عن اجتماع اسم العدد والجنس وقد جاء شاذاً^(١) :

ثِنْتًا حَنْظَلٍ

١٧٤-

• للضرورة

(فصل) قوله : ' وقد سلك سبيل قياس التذكير والتأنيث في الواحد والاثني الى آخره .

قال الشيخ : ' وإنما كان [٥٤ و] كذلك من جهة أن الثلاثة جماعة فأتوا الجماعة في المذكر لأنه السابق ثم جاءوا الى المؤنث فذكروه ارادة للفرق بينهما ، أو يقال ' ثم لما جاءوا الى المؤنث كرهوا أن يجمعوا بين دليلي التأنيث فيما هو كالشيء الواحد ولا يرد في شيء مما ذكرناه على الواحد والاثني لأنه ليس بجماعة فيقال ' يؤنث المذكر فجاء كل واحد منهما على أصله ، ولا يقال ' يكره في المؤنث أن يجمع بين تأنيثين فيما هو كالشيء الواحد إذ لا يقال ' واحدة امرأة ' ، فلذلك جاء الواحد والاثني على القياس الاصلي وخولف في الثلاثة الى العشرة .

(١) البيت نسبته علي بن حمزة الى خطام المجاشعي ، ونسبه غيره الى جندل ابن المثنى وتماهه :

كان خُصْنِيهِ من التَّدْلَدلْ ظرف عجز فيه ثِنْتًا حَنْظَلٍ
ظرف العجز : مزودها التي تخزن فيه متاعها • الكتاب
١٧٧/٢ ، ٢٠٢ ، المقتضب ١٥٦/٢ ، ابن يعيش ١٤٤/٤ ،
١٨/٥ ، التنبيهات لعلي بن حمزة ص ٢٩١ ، المقرب ٣٠٥/١ ،
الغزاة ٣/٣١٤ ، ٣١٧ - المفصل ص ١٠٩ .

(فصل) قوله : والمميز على ضربين : منصوب ومجرور الى

آخره .

قال الشيخ : أمّا من الثلاثة الى العشرة ، فالمميز مخفوض مجموع ، أمّا جمعه فلائنه هو القياس ، لأنّ مدلوله جمع ، وأمّا خفضه ، فلأنّ الثلاثة لما كانت مبهمة تصلح لكلّ شيء وقصد الى تبينها أضيف كما يضاف ' نفس ' وذات ' وكل ' وبعض ' وغير ذلك اذا قصد الى تبينه ، فلذلك جاء ثلاثة رجال الى العشرة ، وأمّا مميزها بعد العشرة الى التسعة والتسعين فمفرد منصوب ، وأمّا كونه منصوباً فلتعذر اضافته ، ألا ترى أنّ العشرين الى التسعين لا يصح اضافته ، لأنّه لو أضيف لم يخل إمّا أن ثبت نونه أو تحذف وكلاهما فيه خروج عن القياس ، لأنّه اذا ^(١) حذفها حذف حرفاً من كلمة ليست كون مسلمين ، وإن أثبتنا أثبت نونا جي بها للدلالة على الجمع فلما تعذرت اضافته وجب نصب المميز ، ولما وجب نصبه ردّ الى المفرد إذ الغرض به التبيين .

فإن قيل فلم لم يبق الجمع وإن فات الخفض لأنّ المدلول جمع ؟ فالجواب عنه من وجهين : أحدهما أنّه لم يقصد هنا بالذات إلاّ الاسم المتقدم بخلاف الأول فأنّه قصد بالاسم الثاني غير المقصود ، لأنّه بمثابة قولك : نفس زيد على ما تقدّم ، وليس العشرون كذلك لأنّ رجلاً معه كالصفة بعد تمام الموصوف فلا يلزم من جمع قولك : ثلاثة رجال مع كونه مضافاً الى المقصود بمثابة ذات زيد جمع (رجلاً) بعد تعذر اضافته في قولك :

(١) اذا : ساقطة من ت .

عشرون رجلاً ، الآخر وإن سلمت المساواة إلا أنه اغتفر
الجمع في الأول لكونه جمع قلة لفظاً ومعنى ، أو معنى لا لفظاً
بخلاف هذا فإنه جمع كثرة وجمع الكثرة مستثقل رد إلى
الواحد في الموضع الذي يعني ذكر الواحد منه ، ألا ترى أنه
فعل مثل ذلك في التصفير فقل أجمال في تصغير أجمال
وأغفر لفظ جمع القلة ، وقل في تصغير جمال جميلات ولم
يقل جميل استقلاً لجمع الكثرة فرد إلى الواحد ، وأما
مميز المائة والالف فيجب خفضه لصحة الإضافة كما خفض في
أول العدد ، وأقر ذلك الوجه الثاني المذكور في الأفراد لا للوجه
الأول لأنه يضعف .

(فصل) قوله : ومما نذكر عن ذلك قولهم ثلاثمائة إلى

تسعمائة .

قل الشيخ : وجه الشذوذ أن قياس الثلاثة أن تضاف إلى
الجمع كما تقدم ، وقد أضافوا في المئات إلى المفرد فقالوا : ثلاثمائة
تسعمائة ، وكان قياسه ثلاث مئات أو مئتين إلى تسع مئات أو مئتين ،
وعليه أنه في نفسه جمع كثرة مؤنث فاستثقل للكثرة
والتأنيث ، ولا يرد ثلاثة رجال إذ لا كثرة ولا تأنيث ، ولا ثلاث
نساء إذ لا كثرة ، ولا ثلاثة آلاف إذ لا تأنيث ، فلما استثقل
التأنيث والكثرة رد إلى المفرد وشبهه بقوله (١) :

(١) البيت لا يعرف قائله وتماهه :

تَعَفَّوْا فَإِنْ زَمَانَكُمْ زَمَنْ خَمِيصٌ

الخميص : الجائع ، الصفة للزمان ولمعنى للمخاطبين ، الكتاب
١/١٠٨ ، المقتضب ٢/١٧٢ ، ابن يعيش ٢٢/٦ ، شرح الجمل
٤٠٩ ، الخزائن ٣/٣٧٣ أساس البلاغة ١/١٣٢ ، مشاهير
الانصاف ٦٦ .

١٧٣- كُلُّوا فِي بَعْضِ بَطْنِكُمْ

وَأَرَادَ بَطُونَكُمْ .

قوله : وقد قالوا : ثلاثة أثواباً .

قال الشيخ : لما ذكر الشذوذ في المميز الخارج عن القياس وهو ثلاثمائة والخارج عن الاستعمال ، وهو ثلاث مئين أئمة ، يما خرج من التمييز عن القياس والاستعمال جميعاً فقال : « وقد قالوا ثلاثة أثواباً ، وشذوذه نصبه والقياس على ما تقدم الحفظ ، وقالوا : مائتين عاماً وشذوذه نصبه بترك الإضافة ، والقياس (مائتي عام) ، لأن المائة والالف حكمهما الإضافة إلى مميزهما مفردين كانا أو مشين ووجهه كوجه مفرداً وقد تقدم . وقوله عز وجل : { ثَلَاثُمِائَةِ سَنِينَ } ^(١) ، فيمن قرأ بالتنوين ^(٢) ، وهي عن غير حمزة ^(٣) والكسائي على البدل ، وإلا لزم شذوذه من وجهين : أحدهما جمع مميز مائة ، والآخر نصبه فإذا جعل بدلاً خرج عن الشذوذ واستقام الأعراب ، فيكون منصوباً على البدلية لا على التمييز ، كأنه قال : ولبثوا سنين ، وكذلك قوله [٥٤ ظ]

(١) سورة الكهف الآية : ٢٥ .

(٢) قرأ حمزة والكسائي وخلف بغير تعوين على الإضافة والباقيون بالتنوين اتحاف فضلاً البشر من ٢٨٩ ، غيث النقع في القراءات السبع ص ٢٧٨ ، المتعصب ١٧١/٢ ، الأشموني ٦٦/٤ .
الضبان على الأشموني ٦٦/٤ .

(٣) هو حمزة بن حبيب بن عمارة بن اسماعيل ، الإمام الكوفي المعروف بالزيات أحد القراء السبعة أخذ القراءة عن الأعمش وحرمان بن أعين ، وأخذ عنه الكسائي ولد سنة ٨٠ هـ وتوفي سنة ١٥٤ هـ وقيل ١٥٨ هـ غاية النهاية ٢٦١/١ ، ابن خلكان ٤٥٥/١ .

تعالى : { أَتُنْتَنِي عَشْرَةَ أَسْبَاطًا } (١) وَإِلَّا لَنَرِمَ الشُّذُوذُ فِي
 جَمْعِ الْمُمَيِّزِ لَا غَيْرُ ، وَإِذَا جُعِلَ بَدَلًا اسْتَقَامَ الْأَغْرَابُ .

قال أبو إسحاق (٢) : ولو انتصب سنين على التمييز لوجب أن
 يكونوا قد لبثوا تسعمائة سنة . ووجهه أنه قد فهم من لغة العرب
 أن مميِّزَ المائة واحد من مائة ، فإذا قلت : مائة رجل مميِّزُها
 رجل وهو واحد من المائة ، وإذا كان كذلك وقلت : مائة (٣)
 سنين فيكون السنين واحدة من المائة ، وهي ثلاثمائة ، وأقل
 السنين ثلاثة فيجب أن يكون تسعمائة وهذا يطرد في أنتني
 عشرة أسباطاً ، ويقال لو كان تمييزاً لكانوا ستة وثلاثين على هذا
 النحو ، لأن مميِّزَ اثني عشرة واحد من اثني عشرة ، فإذا كان
 ثلاثة كانت الثلاثة واحداً من اثني عشرة فيكون ستة وثلاثين
 قطعاً ، وهذا الذي ذكره (يرد على قراءة حمزة والكسائي ، إذ ليس
 لقراءتهما وجه سوى التمييز ، لأنهما قرأاً بإضافة مائة إلى سنين ،
 ولا شك أن قراءة الجماعة آيسر عند النحويين من قراءتهما ، وما
 ذكره (٤) الزجاج غير لازم ، لأن ذلك الذي ذكره مخصوص
 بأن يكون المميِّز مفرداً ، أمّا إذا كان جمعاً فيكون القصد فيه
 كالقصد في وقوع التمييز جمعاً في نحو ثلاثة أبواب ، على أننا قدمنا
 أن الأصل في الجمع الجمع وإن لم يدر إلى المفرد [لغرض] (٥)

(١) سورة الاعراف الآية : ١٦٠

(٢) انظر حاشية الصبان على الأشموني ٦٦/٤ ، ٦٧ ، ابن يعيش

(٣) ٢٤/٦ . وقد ذكر الصبان رأي الزجاج ورد ابن الحاجب عليه

كاملًا .

(٤) (٥) (٦) (٧) (٨) (٩) (١٠) (١١) (١٢) (١٣) (١٤) (١٥) (١٦) (١٧) (١٨) (١٩) (٢٠) (٢١) (٢٢) (٢٣) (٢٤) (٢٥) (٢٦) (٢٧) (٢٨) (٢٩) (٣٠) (٣١) (٣٢) (٣٣) (٣٤) (٣٥) (٣٦) (٣٧) (٣٨) (٣٩) (٤٠) (٤١) (٤٢) (٤٣) (٤٤) (٤٥) (٤٦) (٤٧) (٤٨) (٤٩) (٥٠) (٥١) (٥٢) (٥٣) (٥٤) (٥٥) (٥٦) (٥٧) (٥٨) (٥٩) (٦٠) (٦١) (٦٢) (٦٣) (٦٤) (٦٥) (٦٦) (٦٧) (٦٨) (٦٩) (٧٠) (٧١) (٧٢) (٧٣) (٧٤) (٧٥) (٧٦) (٧٧) (٧٨) (٧٩) (٨٠) (٨١) (٨٢) (٨٣) (٨٤) (٨٥) (٨٦) (٨٧) (٨٨) (٨٩) (٩٠) (٩١) (٩٢) (٩٣) (٩٤) (٩٥) (٩٦) (٩٧) (٩٨) (٩٩) (١٠٠)

(١) (٢) (٣) (٤) (٥) (٦) (٧) (٨) (٩) (١٠) (١١) (١٢) (١٣) (١٤) (١٥) (١٦) (١٧) (١٨) (١٩) (٢٠) (٢١) (٢٢) (٢٣) (٢٤) (٢٥) (٢٦) (٢٧) (٢٨) (٢٩) (٣٠) (٣١) (٣٢) (٣٣) (٣٤) (٣٥) (٣٦) (٣٧) (٣٨) (٣٩) (٤٠) (٤١) (٤٢) (٤٣) (٤٤) (٤٥) (٤٦) (٤٧) (٤٨) (٤٩) (٥٠) (٥١) (٥٢) (٥٣) (٥٤) (٥٥) (٥٦) (٥٧) (٥٨) (٥٩) (٦٠) (٦١) (٦٢) (٦٣) (٦٤) (٦٥) (٦٦) (٦٧) (٦٨) (٦٩) (٧٠) (٧١) (٧٢) (٧٣) (٧٤) (٧٥) (٧٦) (٧٧) (٧٨) (٧٩) (٨٠) (٨١) (٨٢) (٨٣) (٨٤) (٨٥) (٨٦) (٨٧) (٨٨) (٨٩) (٩٠) (٩١) (٩٢) (٩٣) (٩٤) (٩٥) (٩٦) (٩٧) (٩٨) (٩٩) (١٠٠)

(١) (٢) (٣) (٤) (٥) (٦) (٧) (٨) (٩) (١٠) (١١) (١٢) (١٣) (١٤) (١٥) (١٦) (١٧) (١٨) (١٩) (٢٠) (٢١) (٢٢) (٢٣) (٢٤) (٢٥) (٢٦) (٢٧) (٢٨) (٢٩) (٣٠) (٣١) (٣٢) (٣٣) (٣٤) (٣٥) (٣٦) (٣٧) (٣٨) (٣٩) (٤٠) (٤١) (٤٢) (٤٣) (٤٤) (٤٥) (٤٦) (٤٧) (٤٨) (٤٩) (٥٠) (٥١) (٥٢) (٥٣) (٥٤) (٥٥) (٥٦) (٥٧) (٥٨) (٥٩) (٦٠) (٦١) (٦٢) (٦٣) (٦٤) (٦٥) (٦٦) (٦٧) (٦٨) (٦٩) (٧٠) (٧١) (٧٢) (٧٣) (٧٤) (٧٥) (٧٦) (٧٧) (٧٨) (٧٩) (٨٠) (٨١) (٨٢) (٨٣) (٨٤) (٨٥) (٨٦) (٨٧) (٨٨) (٨٩) (٩٠) (٩١) (٩٢) (٩٣) (٩٤) (٩٥) (٩٦) (٩٧) (٩٨) (٩٩) (١٠٠)

(١) (٢) (٣) (٤) (٥) (٦) (٧) (٨) (٩) (١٠) (١١) (١٢) (١٣) (١٤) (١٥) (١٦) (١٧) (١٨) (١٩) (٢٠) (٢١) (٢٢) (٢٣) (٢٤) (٢٥) (٢٦) (٢٧) (٢٨) (٢٩) (٣٠) (٣١) (٣٢) (٣٣) (٣٤) (٣٥) (٣٦) (٣٧) (٣٨) (٣٩) (٤٠) (٤١) (٤٢) (٤٣) (٤٤) (٤٥) (٤٦) (٤٧) (٤٨) (٤٩) (٥٠) (٥١) (٥٢) (٥٣) (٥٤) (٥٥) (٥٦) (٥٧) (٥٨) (٥٩) (٦٠) (٦١) (٦٢) (٦٣) (٦٤) (٦٥) (٦٦) (٦٧) (٦٨) (٦٩) (٧٠) (٧١) (٧٢) (٧٣) (٧٤) (٧٥) (٧٦) (٧٧) (٧٨) (٧٩) (٨٠) (٨١) (٨٢) (٨٣) (٨٤) (٨٥) (٨٦) (٨٧) (٨٨) (٨٩) (٩٠) (٩١) (٩٢) (٩٣) (٩٤) (٩٥) (٩٦) (٩٧) (٩٨) (٩٩) (١٠٠)

(١) (٢) (٣) (٤) (٥) (٦) (٧) (٨) (٩) (١٠) (١١) (١٢) (١٣) (١٤) (١٥) (١٦) (١٧) (١٨) (١٩) (٢٠) (٢١) (٢٢) (٢٣) (٢٤) (٢٥) (٢٦) (٢٧) (٢٨) (٢٩) (٣٠) (٣١) (٣٢) (٣٣) (٣٤) (٣٥) (٣٦) (٣٧) (٣٨) (٣٩) (٤٠) (٤١) (٤٢) (٤٣) (٤٤) (٤٥) (٤٦) (٤٧) (٤٨) (٤٩) (٥٠) (٥١) (٥٢) (٥٣) (٥٤) (٥٥) (٥٦) (٥٧) (٥٨) (٥٩) (٦٠) (٦١) (٦٢) (٦٣) (٦٤) (٦٥) (٦٦) (٦٧) (٦٨) (٦٩) (٧٠) (٧١) (٧٢) (٧٣) (٧٤) (٧٥) (٧٦) (٧٧) (٧٨) (٧٩) (٨٠) (٨١) (٨٢) (٨٣) (٨٤) (٨٥) (٨٦) (٨٧) (٨٨) (٨٩) (٩٠) (٩١) (٩٢) (٩٣) (٩٤) (٩٥) (٩٦) (٩٧) (٩٨) (٩٩) (١٠٠)

فإذا استعمل الجمع استعمل الأصل على الوجه الذي ألزمه ،
 فإن ذلك إنما يكون لو كان المستعمل جمعاً استعمل كالمستعمل
 مفرداً ، فأما إذا استعمل الجمع على أصله فيما وضع العدد له
 فلا ولسنا نخالف في أن الوجه نصي سنين على البدل وأسباطاً
 أيضاً ، لأن في جعلهما غير بدل مخالفة لما تقدم من القياس ،
 فالوجه حملة على ذلك وإنما يخالف في أن تضعيف العدد على
 الوجه المذكور لازم لو قصد التمييز كما أنه غير لازم على
 قراءة حمزة والكسائي وإن لم يكن لها إلا التمييز .

(فصل) قوله : وحق مميز العشرة فما دونها أن يكون جمع
 قلة ليطابق عدد القلة إلى آخره .

قال الشيخ : إن العشرة فما دونها هي التي وضعت لها
 جموع القلة فإذا أمكن الاتيان بها معها كان أحسن لموافقتها لها في
 المعنى .

قوله : وقد يستعار جمع الكثرة لموضع جمع القلة كقوله
 تعالى : { ثَلَاثَةٌ قُرُوءٌ } (١) .

قال الشيخ : والذي حسنه أن قرؤ في كلامهم كثير ، وكثير
 استخف فوضع موضع أقراء ، وأيضاً فإن أقراء أثقل من قرؤ .
 لأن فيه همزتين وهو أكثر بحرف وكان قرؤ ههنا حسناً لهذا
 التعارض .

(فصل) قوله : وأحد عشر إلى تسعة عشر مبنياً إلا اثني عشر .

قال الشيخ : تكلم فيه في المركبات وقد تقدم في المركبات ذكر علة بنائها ، وقوله : « إلا اثني عشر » يريد أنه « معرب » دون سائر أخواته ، وإنما أعرب ، لأنه جعل كالمضاف إلى عشر بدليل حذفهم نونه فلم يقدّر فيه حرف العطف ، إذ في تقدير حرف العطف والاضافة تناقض ، ولما ثبت ذلك كان إعرابه هو الوجه ، وحكم آخر شرطيه حكم نون اثنية ، ولذلك لم يضاف اضافة أخواته ؛ لأنه لما حذفوا نونه وهو غير مضاف في التحقيق لطلوه صار (عشر) عوضاً منها فلم يضيفوا لأنهم لو أضافوه وحذفوا (عشر) أخلوا ولو بقوا (عشر) كنوا قد جمعوا بين الاضافة وبين ما هو عوض عن النون ، وأيضاً فإنهم لو أضافوا لم يخل إما أن يضيفوا الاسمين أو أحدهما ؟ وكلاهما متعذر فتعذر ، وبيان التعذر هو أنهم لو أضافوا الاسمين مع جعل الأول كالمضاف في حذف النون والاعراب لم يستقم ، إذ المضاف والمضاف إليه لا يضافان جميعاً أبداً فكذلك ما أُجري مجراهما في أحكام الاضافة لئلا يؤدي إلى الجمع بين أحكام الاضافة وما يضادها ، ولو أضافوا أحدهما اختل المعنى إذ ليس [المعنى] ^(١) اضافة اثنين دون العشرة ولا العشرة دون الاثنين فلذلك لم يقل ههنا اثنا عشر كما قيل أحد عشر إلى تسعة عشر .

قال الشيخ : وحكم أحد و « اثنان » حكم أنفسهما في التذكير والتأنيث على ما تقدم وهو ههنا للمذكر فوجب التذكير ، وحكم

(١) (المعنى) : زيادة عن و ، ل ، ر ، س .

الثلاثة الى التسعة حكمها الذي تقدم ، ولذلك قيل أيضاً ثلاثة عشر
 الى تسعة عشر ، وأمّا عشر فكان حكمها أيضاً أن يكون مؤنثاً إلا
 أنهم لما أنشأوا الاول [٥٥ و] كرهوا تأنيث اثنين مع استغنائهم عن
 ذلك لأنّهما كالشيء الواحد وجري عشر مع أحد في أحد عشر
 واثنان عشر مجراه في بقية أخواته ؛ لأنّه 'باب' واحد فكرهت
 المخالفة فيه ، وأمّا المؤنث فقياسه في احدى واثنين ما ذكر فحكمهما
 أن يؤنثا مع المؤنث ، والثلاث الى التسع حكمها كما كان ولذلك
 أني بها من غير علامة وكان قياس عشر أن يكون عشر بغير
 علامة ، ولكن لما كان الحائز العلامة لا يخل في اللبس بينه وبين
 المذكور أدخلت في آخر الشطرين فقبل ثلاث عشرة الى تسع
 عشرة ، وأجريت ذلك في احدى عشرة واثنى عشرة لأنّه 'باب'
 واحد فكرهت المخالفة فيه ، وأمّا شين أحد عشر الى تسعة
 عشر فمفتوحة لا غير ، وأكثر العرب على فتح العين ، ومنهم من
 يسكنها فيقول : أحد عشر وثلاثة عشر ، وأمّا شين العشرة
 فأكثر العرب على اسكانها فلذلك لم يجيء تسكين العين ، وبعض
 العرب على اسكانها بكسر الشين كأنّه كره توالي الفتح الاصلية
 وليس بقوي لا في النقل ولا في التمليل ، لأنّه عدل عن الفتح الذي
 هو أخف الى الكسر الذي هو أثقل ، وليس بجيد ، وأكثر العرب
 على فتح الياء من ثمانى عشرة وهو الوجه ، لأنّها وقعت آخر
 الاسم الاول وهو مبني على الفتح ، والياء قابلة للفتح مثلها في
 رأيت القاضي ، ومن العرب من يسكنها استقلاً للحركة على حرف
 العلة ويقوّي ذلك قولهم : معد يكره وقالوا : معدي فنوا آخر
 الاسم الاول من معد يكره على السكون لأجل حرف العلة .

(فصل) قوله : والعدد مبني على الوقف .

قال الشيخ : يريد ' أنه ' اذا ذكرته ' مفرداً من غير تركيب ؛ لأن الاعراب إنما يستحق من المعاني الناشئة من التركيب ، فاذا لم يكن تركيب فلا اعراب وليس هذا مخصوصاً بأسماء العدد ، بل كل المفردات اذا ساغ ^(١) ذكرها من غير تركيب فلا اعراب فيها وكذلك لو ^(٢) عدت أسماء لم تقصد فيها تركيباً لقلت : حضر موت وكذلك أسماء حروف النهي ، وكذلك الاصوات التي تحكى كقولك : غاق وقب وما أشبهه فاذا وقع التركيب جاء الاعراب .

(فصل) قوله : والهمزة في أحد وإحدى متقلة عن واو .

قال الشيخ : هذا معلوم بالاستقنا ، لأنك تقول : واحد فبلم أن فاء الكلمة واو فاذا قلت : أحد وهو مشتق منه علمت أن الهمزة عن الواو وذلك واضح .

(فصل) قوله : وتقول : في تعريف الأعداد ثلاثة الأثواب وعشرة الفلمة الى آخره .

قال الشيخ : لا تخلو الأعداد إمّا أن تكون مضافة أو غير مضافة ، فالمضافة تعريفها بتعريف المضاف اليه كما تقدم في فصول الإضافة كقولك : ثلاثة الأثواب ومائة درهم وإن كان غير مضاف لم يخل إمّا أن يكون ذا عطف أو لا ، فإن كان ذا عطف عرّف بالمعطوف والمعطوف عليه جميعاً كقولك : الثلاثة والعشرون ، وإن كان غير معطوف ولا مضاف عرّف تعريفاً واحداً كقولك : الاحد عشر والثلاثة عشر ، وأمّا من قال : الثلاثة الأثواب فقد

(١) في ر : (شاع) وهو تصحيف .

(٢) (لو) : ساقطة من و ، ل ، ت ، ب ، س .

تقدّم رده' ووجهه' أن' الثلاثة' هي المرادة' بالذات المقصودة' بالتعريف
فصحّ تعريفها لذلك' وجاز' اضافتها الى المعرفة' لافادة' غرض' آخر
وهو تبين' هذه' الذات' المبهمة' ، فصار' في' الاضافة' معنى' غير' التعريف
فجاز' الجمع' بينهما' ، وهذا وجه' لمن قال : الثلاثة' أثواب' ، وإن
كان' قبيحاً كأنّهم لما عرفوا الاول استغنوا عن تعريف' في الثاني
وأضافوه' لبيان' نوعه' ، وقول' من قال : الاحد' العشر' الدرهم' والاحد
عشر' درهماً ، كأنّه' لما كان' أصله' العطف' أجري' مجرى' العطف
في تعريف' الاسمين' معاً ، وأمّا تعريف' الدرهم' فلأنّه' هو المقصود
بتبين' الذات' فكان' أحق' بالتعريف' ، وكل' ذلك' خارج' عن القياس
واستعمال' الفصحاء . وأمّا المعطوف' فلا خلاف' في أن' الاثنين
يُعرفان^(١) ، لأنّ كلّ واحدٍ منهما اسمٌ مستقلٌ بنفسه' فلا يلزم' من
تعريف' أحدهما تعريف' الآخر' فوجب' عند' قصد' التعريف' أن
يُعرفَ كليهما جميعاً كقولك : جاءني الرجل' والمرأة' كما أنّه' لا بدّ من
تعريفهما عند' قصد' التعريف' ولا يستغني تعريف' أحدهما عن
تعريف' الآخر' فكذلك' ههنا . وأمّا المركبات' فقد مرّ جاً وصميراً
واحداً فجُعلا كالاسم [٥٥ ظ] الواحد' في الاحكام' فعُرفَ تعريفاً
واحداً في أول' الاسمين' كما يُعرف' الاسم' المفرد' ولذلك' صحّت
اضافتهما جميعاً ، فنقول' أحد' عشر'ك' ولولا جعلهما كالشيء الواحد
لم تجز' اضافتهما فهذا وجه' ما ذكرناه' من التعريف' على التفصيل .

(فصل) قوله : وتقول' الاول' والثاني' والثالث' .

قول' الشيخ' : هذا الفصل' لتعريف' الاسماء' الموضوعة' للواحد
من المعدودات' باعتبار' ذلك [العدد]^(٢) المشتقّ ذلك' الاسم' منه

(١) في ب : (لا يتعرفان) وهو تحريف

(٢) (العدد) : ساقطة من الاصل ، و .

كقولك : الثالث والرابع ، فقولك الثالث اسم لواحد باعتبار الثلاثة ، إمّا لكونه أحدهما أو يُصَيِّرُها ثلاثة أو مذكوراً ثانياً ، وكذلك الى العشرة على ما سيأتي •

وقال : الاول ولم يقل الواحد ؛ لأن لفظ الواحد لو قالوه بهذا المعنى لكان لفظ اسم العدد ، فغيروه الى لفظ الاول ، وكذلك ما زاد كقولك : الحادي عشر والثاني عشر ، وللمؤنثة الحادية عشرة والثانية عشرة باتاء فيهما ، ووقع في المفضل الحادية عشر بغير تاء في عشر وليس بجيد^(١) لخروجه عن الاستعمال والقياس ، أمّا الاستعمال فالمنقول تأنيهما ، وإمّا القياس فلأن الاسم الاول حكمه تأنيث المؤنث وتذكير المذكر بدليل قولك : ثالث عشر في المذكر ، وأمّا الثاني فإن حكمه أن يبقى على حاله الذي كان في العدد بدليل قولهم في المذكر ثالث عشر فتركوا عشر على ما كان في ثلاثة عشر فثبت أن القياس ثلاثة عشرة الى التسعة عشرة •

قوله : والحادي قلب الواحد •

قول الشيخ : لأنه مشتق من الوحدة فلا بد أن يُقدَّر القلب وإلا فلا يستقيم أن يكون مشتقاً منه ، لأن المشتق من الشيء يجب أن تكون حروفه الاصول حروف المشتق منه على الترتيب^(٢) ، فما لم يُقدَّر القلب فات الترتيب^(٣) فامتنع الاشتقاق ، والحادي عشر والثاني عشر القياس فتح الياء كفتح ثنائي عشر ، وجاء التسكين كاسكان ثنائي عشرة استنقلاً لتحرك حروف العلة وقد مضى •

(١) في ل : (بشيء) وما أثبتناه أفضل •

(٢ ، ٣) في ل : (التركيب) وهو تحريف •

(فصل) قوله : واذا أُضيفَ اسمُ الفاعِلِ المشتقُّ من العددِ

إلى آخره .

قال الشيخ : اذا قصدتَ الى كونه واحداً من ذلك العدد المضاف هو اليه جازَ ذلكَ أنْ تُضيفَهُ الى العددِ المشتقِّ هو منه ' كقولك : ثالثُ ثلاثة ، أي واحدٌ من ثلاثةٍ ورابعُ أربعةٍ الى عاشرٍ عشرةٍ ، وجازَ لكَ أنْ تُضيفَهُ الى عددٍ أكثرَ فتقولُ : في تفصيلِ حملِهِ هي عشرةٌ ثالثُها كذا ورابعُها [كذا] ^(١) ، ومعناه الواحدُ من العشرةِ الذي ذكرَهُ في موضعِ العددِ المشتقِّ هو منه ، ولم يذكر صاحب الكتاب هذا المعنى وهو جارٍ كثيراً ، ولا تجوزُ اضافتهُ بهذا المعنى الى ما هو دونهُ فتقولُ : هذا ثالثُ اثنينِ واحدٍ من اثنينِ على انفرادهما ، إذْ ليسَ للثلاثةِ معنى فلا يستقيمُ تسميتهُ ثانياً إذْ لا يستقيمُ تسميةُ أحدهما ثالثاً بمعنى أَنَّهُ واحدٌ منهما واذا قصدتَ الى كونه مُصَرَّاً للمضافِ اليه على العددِ المشتقِّ هو منه ' جبَ إضافتهُ الى ما ^(٢) دونهُ بواحدٍ في العددِ ليُصَرَّهُ على العددِ الذي اشتقَّ منه ' كقولك : ثالثُ اثنينِ ورابعُ ثلاثةٍ فمعناهُ الاثنينِ ثلاثةٌ والثلاثةُ أربعةٌ ولا يجوزُ اضافتهُ الى أقلِّ منه ' باتنينِ أو أكثرَ ، ولا الى مثلهِ ولا الى أكثرَ منه ' إذْ لا يستقيمُ أنْ تقولَ : هذا رابعُ اثنينِ إذْ الواحدُ لا يصيرُ الاثنينِ أربعةً ، وكذلكَ ثالثُ ثلاثةٍ إذْ الثلاثةُ لا يصيرُها واحدٌ يدخلُ معها ثلاثةٌ لكونها تكونُ أربعةً ، وكذلكَ لا تقولُ : رابعُ خمسةٍ لأنَّهُ أبعدُ إذْ الخمسةُ لا يستقيمُ أنْ يزيدَ فيها واحدٌ فتصيرُ أربعةً ، وهي ستةٌ .

(١) (كذا) : زيادة عن ل

(٢) في ر : (هو) .

قوله : فإذا جاوزت العشرة لم يكن إلا الوجه الاول .

قال الشيخ : يعني أنه ^(١) يكون واحداً من العدد المضاف هو اليه على حسب ما تقدم من المعنيين ، ولا يستأيم الوجه الثاني ، لأنه مبني على الفعل ألا ترى أن قولك : رابع ثلاثة إنما هو من قولك : ربت ثلاثة إذا كملتهم بنفسك أربعة فجاء رابع ثلاثة من ذلك ، فهو فرع على قولك : رابع ثلاثة أي مضمّر الثلاثة أربعة ، وأما ما زاد على العشرة فليس له فعل بهذا المعنى ولا غيره فيبنى منه اسم الفاعل ، وإنما هو اسم محض فاذا أضيف كاضافة الاسماء وجب أن يكون على الوجه الاول الذي أضيف باعتبار الاسمية لا باعتبار الفعلية فعلى هذا تقول : ثاني عشر اثنى عشر ، ولا تقول : ثاني عشر أحد عشر لما تقدم ثم [٥٦] لهم فيه عبادتان مشهورتان : أحدهما أن تذكر الاسمين جميعاً في الاول والثاني ، فتقول : حادي عشر أحد عشر وتبني الجمع لوجود علة البناء ، والأخرى تحذف الاسم الثاني ، فتقول : حادي أحد عشر وثالث ثلاثة عشر استثناءً بعشر آخر عن أن تذكرها أولاً ، لأنه معلوم والاول في هذا معرب لفقدان علة البناء ، والثاني مبني على أصله ، وقد قيل وجه ثالث وهو أن تقول : حادي عشر فيحذف الاسم الثاني من الاول والاول من الثاني فيبقى لفظه كلفظ الاولين في الصورة ولم ينقل إلا البناء لقيام ^(٢) الآخر من الثاني مقام الثاني من الاول ، والظاهر أن هذا اللفظ هو لفظ الاسمين الاولين وكذلك سائرهما بخلاف ثالث ورابع فإن له معنيين يستغنى إذا قصد فيه أحد المعنيين عن ذكر المضاف لتبيين المقصود به .

(١) في الاصل : (يعني به) .

(٢) (لقيام) : ساقطة من و ، ل ، ت ، ب ، س .

ومن اصناف الاسم المقصور والممدود

قال الشيخ : سُمِّيَ الممدودُ ممدوداً ، لأنَّ الالفَ قبلَ
الهمزة تُمَدُّ لأجلِ الهمزة ولا تُحذفُ بحالٍ ، وسُمِّيَ المقصورُ
مقصوراً ، لأنَّ الالفَ ليسَ بعدها همزةٌ فتُمَدُّ ، لأنَّها قد تُحذفُ
لوجودِ التنوينِ أو الساكنِ بعدها فيقصرُ الاسمُ ، وهذا أولى في
معنى الاسمِ لِمَا فيه من مناقضةِ الممدودِ ، لأنَّه يُوردُ على أَنَّهُ
يقضيه من قولٍ من قال في تفسيره ، هو الذي قصرَ عن
الاربابِ (١) ، لأنَّه ليسَ فيه ما يشعرُ بمناقضةِ الممدودِ .

ثمَّ قوله : والقياسي طريقُ معرفته أنْ يُنظرَ الى نظيره من
الصحيح الى آخره .

قال الشيخ : يعني بالقياسي ما عُلِمَ قصره حملاً له على
مماثلة من ذلك الباب ، ولذلك لم يردْ ولا فَعَلَى وفَعَلَى
وفَعِيلَى وفَعَالَى (٢) ، وهذه لا تكونُ إلاَّ مقصوراتٍ لأنَّها ليست
محمولةً على نظيرٍ ، وإنَّما اتفقَ أنْ كانتْ مقصوراً ، لأنَّ العربَ لم
تضعْ وزنها وبعدهُ همزةٌ ، فلذلك عُلِمَ قصرها لا بالقياسِ على
نظيرٍ ، فاذا نظرتَ الى بابٍ من الصيغِ قياسه أنْ يكونَ قبلَ آخره
فتحةٌ وأردتَ بناءَ تلك الصيغة من المعتلِ اللامِ وجبَ أنْ يكونَ
مقصوراً ، لأنَّه يتحرَّكُ اللامُ بحركةِ الاعرابِ ، وينفتحُ ما قبلها
فيجبُ قلبُها ألفاً فيصيرُ اسماً (٣) آخره ألفٌ وهو معنى المقصورِ ،

(١) (لأنه) : ساقطة من ر .

(٢) في ل : (فَعَلَى ولا فَعَلَى ولا فَعِيلَى وفَعِيلَى وفَعَلَى)

(٣) في و ، س ، ش ، ب (قبل) ولا يستقيم معها الكلام .

وإذا كانَ البابُ قيادتهُ في الصحيحِ أنْ يكونَ قبلَ آخرهِ ألفٌ ،
 فإذا أردتَ بناءَ تلكَ الصيغةِ من المعتلِ اللامِ وجبَ أنْ يكونَ ممدوداً ،
 لأنَّ حرفَ العلةِ من الاسمِ المعتلِ يقعُ آخراً بعدَ ألفٍ فيجبُ قلبهُ
 همزةً ، وهو معنى الممدودِ ، ثمَّ بسطَ ما اشتملَ عليهِ هذهِ الجملةُ
 بأبوابها^(١) على التفصيلِ •

(فصل) قوله : فأسماءُ المفاعيلِ مِمَّا اعتلَّ آخره من الثلاثي

المزيدِ فيهِ والرباعي •

قالَ الشيخُ : مقصوراتٌ " لأنَّ نظائرهنَّ مفتوحاتٌ " ما قبلَ
 الآخرِ ، وذلكَ أنَّ كلَّ اسمٍ مفعولٍ مِمَّا ذكره مفتوحٌ " ما قبلَ
 الآخرِ كقولك : مكرمٌ " ومستخرجٌ " ومدرجٌ " ، فإذا أردتَ بناءَ
 هذهِ الصيغةِ من المعتلِ اللامِ تحركتِ الياءُ وانفتحَ ما قبلها فانقلبتِ
 ألفاً وهو المقصورُ كقولك : (مَغْرَىٌ وَمُسْتَغْرَىٌ وَمُصْطَفَىٌ
 من ذلك)^(٢) مَغْرَىٌ وَمَلْهَىٌ ، لأنَّ اسمَ الزمانِ والمكانِ من يَفْعُلُ
 وَيَفْعَلُ على مَفْعَلٍ بفتحِ العينِ ، فإذا بُنيتْ هذهِ الصيغةُ من المعتلِ
 اللامِ تحركتِ الياءُ وانفتحَ ما قبلها فقلبتِ ألفاً كقولك : مَغْرَىٌ
 وَمَلْهَىٌ ، ولا فرقَ في المعتلِ بينَ أنْ يكونَ فعلهُ يَفْعُلُ بالكسرِ أو
 غيره ، فإنَّ اسمَ الزمانِ والمكانِ منه مَفْعَلٌ بالفتحِ ، وإنما ذلكَ
 الفرقُ في الصحيحِ ولكنهُ لمْ يمثَّلْ إلا بما وافقَ الصحيحَ كراهةُ
 أنْ يدخلَ بأحكامِ بابٍ في بابٍ آخر ، وسنذكرُ ذلكَ عندما نذكرُ
 أسماءَ الزمانِ والمكانِ ، ومن ذلكَ « العَشَى والصَدَى والطَّوَى » ،
 وهو كلُّ مصدرٍ ماضيه فَعِلَ ، واسمُ فاعِلٍ منه أَفْعَلُ أو فَعْلَانُ

(١) في ل : (بايرأدها) وهو تحريف

(٢) ما بين القوسين : مماقت من ل : س

أَوْ فَعَلَ فَإِنَّ مَصْدَرَهُ عَلَى فَعَلَ ، فَوَذا بَنِيَتْ هَذِهِ الْعِصْفَةَ مِنْ مَعْتَلِ
الْإِلَامِ وَجِبَ أَنْ يَكُونَ عَلَى فَعَلَ فَتَحْرَكُ الْإِلَامُ وَيَنْفَتَحُ مَا قَبْلَهُمَا
فَتَقْلِبُ الْفَاءُ وَهُوَ مَعْنَى الْمَقْمُورِ ، وَمِثْلُ ثَلَاثَةِ أَمْثَلَةٍ فِي الْمَعْتَلِ
لَاخْتِلَافُهَا فِي اسْمِ الْفَاعِلِ وَثَلَاثَةِ [أَمْثَلَةٍ] ^(١) فِي الصَّحِيحِ كَذَلِكَ
فَالْعَشَى مِنْ عَشِيَ فَهُوَ أَعَشَى [٥٦ ظ] وَنَظِيرُهُ مِنَ الصَّحِيحِ
حَوَّلَ فَهُوَ أَحْوَلُ وَالطَّوَى مِنْ طَوَّى فَهُوَ طَيَّانٌ نَظِيرُهُ مِنَ
الصَّحِيحِ عَطَشَ بِالْكَسْرِ فَهُوَ عَطْشَانٌ ، وَالصَّدَى مِنْ صَدَى
فَهُوَ صَدٍ وَنَظِيرُهُ مِنَ الصَّحِيحِ فَرَقَ فَهُوَ فَرَقٌ ، ثُمَّ أوردَ
الْفَرَاءَ عَلَى ذَلِكَ إِذْ قِيَّاسُهُ غَرَى ، لِأَنَّهُ مِنْ غَرَى فَهُوَ غَرِيٌّ ،
مِثْلُ قَوْلِكَ : صَدَى فَهُوَ صَدٍ فَمَدَّةٌ عَلَى خِلَافِ الْقِيَاسِ ، وَلَا
يَبْعُدُ فِي مَجِيءِ بَعْضِ الْإِلْفَاطِ خَارِجاً عَنِ الْقِيَاسِ ، وَقَدْ أَجْرَاهُ
الْأَصْمَعِيُّ عَلَى الْقِيَاسِ ^(٢) ، وَالْمَسْمُوعُ مَا ذَكَرَهُ سَيُوبَةُ مِنَ الْمَدِّ ^(٣) .
« وَمِنْ ذَلِكَ جَمْعُ فُعْلَةٍ وَفُعْلَةٍ إِذْ قِيَاسُهُمَا فَعْلٌ وَفَعْلٌ » فَإِذَا
جُمِعَ الْمَعْتَلُ الْإِلَامُ مِنْ فُعْلَةٍ وَفُعْلَةٍ جَاءَ عَلَى فَعْلٍ وَفَعْلٍ
فَتَحْرَكَ الْيَاءُ وَيَنْفَتَحُ مَا قَبْلَهُمَا فَتَقْلِبُ الْفَاءُ وَهُوَ مَعْنَى الْمَقْمُورِ .

(فصل) قوله : وَالْإِعْطَاءُ وَالرِّمَاءُ وَالْإِشْتِرَاءُ وَالْإِحْبِنْطَاءُ
إِلَى آخِرِهِ .

قَالَ الشَّيْخُ : مِمْدُودَاتٌ لِأَنَّ نَظَائِرَهُنَّ مِنَ الصَّحِيحِ قِيَاسُهُ أَنْ
يَكُونَ قَبْلَ آخِرِهِ أَلِفٌ زَائِدَةٌ فَإِذَا بَنِيَتْ مِنَ الْمَعْتَلِ الْإِلَامِ مِثْلُهُ
وَقَعَ حَرْفُ الْعِلَّةِ مُتَطَرِّفًا بَعْدَ أَلِفٍ زَائِدَةٍ فَوَجِبَ قَلْبُهُ هَمْزَةً ،

(١) (أمثلة) : زيادة عن ل

(٢) قَالَ الرُّضِّي : وَقَالَ الْأَصْمَعِيُّ : هُوَ غَرَى عَلَى الْقِيَاسِ . شَرْحُ

الشَّافِيَةِ ٣٢٧/٢ .

(٣) الْكِتَابُ ١٦٢/٢ .

وهو معنى المدود ، ومثل 'بالاعطاء' في المعتل ونظيره 'الاکرام' في الصحيح وقياس 'إفعال' ، ومثل 'بالرّماء' في المعتل ونظيره 'الطلاب' في الصحيح ، وهـ (مصدر 'فاعِل' وقياس 'فاعِلِ فِعَال' ، ومثّل 'بالاشتراء' في المعتل ونظيره 'الافتتاح' في الصحيح وهو ^(١) مصدر 'إفتَعَلَ' وقياس 'مصدر' إفتَعَلَ إفتَال ، ومثّل 'الأحْبَنُطَاء' ، ونظيره 'في الصحيح' 'الأحر نَجَام' ، وهو مصدر 'إفْعَنْدَل' وقياس 'مصدر' 'إفْعَنْدَل' 'إفْعَنْدَل' ، فوجب أن يكون قبل آخر الجميع ألف فيقع 'حرف' العلة بعدها متطرفاً فينقلب همزة ، ومن ذلك أسماء الأصواب المضمومة الاوائل فانّ قياسها أن يقع قبل آخرها ألف فينقلب 'حرف' العلة همزة كما تقدّم . ثم مثّل بالصحيح والمعتل ، « وقال الخليل : مدّوا البكاء على ذا ، كأنهم لما رأوه لا يخلو عن صوت في العادة أجروه مجرى الصوت ، (والذين قصروه جعلوه كالْحَزَن ^(٢)) ، لأنّه ليس بصوت على الحقيقة فلم يجروه مجرى ^(٣) الأصوات فيكون مدّة قياساً ، وليس قصره بقياس أيضاً إذ ليس له أصل في الصحيح مفتوح ما قبل الآخر فيُحمَل عليه .

قوله : 'العلاج' كالأصوات .

قال الشيخ : يعني الاسماء المضمومة الفاء التي هي موضوعة لمزاولة الأشياء وعلاجها قياساً أن يكون قبل آخرها ألف كالأصوات ، فاذا وقعت في المعتل اللام صار حرف العلة متطرفاً

(١) ما بين القوسين : ساقط من ر .

(٢) قال الخليل : الذين قصروه جعلوه كالْحَزَن الكتاب ١٦٣/٢ .

(٣) ما بين القوسين : ساقط من ر .

بعد ألف زائدة فيقلب همزةً ، وهو [معنًى ^(١)] المدود . ومثل
المعتل « بالنزاء » يُقال 'نزأ الذكر' على الأنثى ينزؤ ونزأوا ،
والمعروف فيه الكسر ، وإنما النزاء داء يأخذ الشياه ، ومثل
الصحيح « باقمصاص ^(٢) » ، يُقال 'قمصت الدابة إذا رفعت
يديها ورجليها على غير ترتيب .

قوله : ومن ذلك ما جمع على أفعلة .

قال الشيخ : فأنه جمع "مخصوص" بما قبل آخره حرف
مدٍّ فإذا بنيت ^(٣) فيه المعتل وقع حرف العلة بعد الألف
فيقلب همزةً ومثله 'بأكسية' وأقية ومفردها كساء وقيل ،
والصحيح 'كقولك : قذال وأقذلة' وجماد' وأحمه
وقوله ^(٤) :

١٧٤ في ليلةٍ من جمادى ذاتِ أُنديةٍ

في الثنوذ من المعتل كَأَنْجِدَةٍ في جمع نجد .

قال الشيخ : وكان قياسه 'أن' لا يُقال في جمعه 'أندية' أو

(١) (معنًى) : زيادة عن ل ، س .

(٢) انظر الكتاب ١٦٣/٢ .

(٣) في ل : (جاء فيه) ولا يتفق معه الكلام .

(٤) البيت لمرة بن محكان التميمي وتماه :

لا يُبْصِرُ الكَلْبُ مِنْ ظُلُمَائِهَا الطُّنْبَا

والشاهد فيه جمع ندى على أندية . ابن يعيش ٤١/٦ ، الأمانة

والامكنة للمرزوقي ١٦٨/١ ، الأشموني ١٠٨/٤ ، شرح الشافية

٢٢٩/٢ ، العيني على الأشموني ١٠٨/٤ . (٣)

يُقَالُ فِي مُفْرَدِهِ نَدَاً بِإِدِّ كَمَا قِيلَ قُبَاءٌ فِي مُفْرَدٍ ^(١) أَقْبِيَّةٌ ، وَكَذَلِكَ قِيَاسُ مُفْرَدٍ أَنْجِدَةً نَجَاداً وَنَجَاداً وَلَكِنَّهُمْ جَمَعُوا فَعَلَاءَ فِي الصَّحِيحِ عَلَى أَوَّلِهِ ، وَجَمَعُوا نَدَاً فِي الْفَتْحِ عَلَى أَوَّلِهِ عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ ، وَأَمَّا السَّمَاعِيُّ فَهُوَ مَا لَيْسَ لَهُ بِإِعْتَابٍ مَعْنَاهُ صَيْغَةُ مَخْصُوصَةٍ دَفْتُوحٌ مَا قَبْلَ آخِرِهِ ، فَيَكُونُ مَقْصُوراً ^(٢) أَوْ وَقَعَ قَبْلَ آخِرِهِ أَلْبَ فَيَكُونُ مَمْدُوداً كَقَوْلِهِمْ : الرَّجَا وَالرَّحَا فَلَوْ مُدَّ هَذَا لَمْ يَكُنْ فِيهِ خُرُوجٌ عَنْ قِيَاسٍ ، وَكَذَلِكَ قَصْرُهُ إِذْ لَيْسَ فِيهِ أَصْلٌ مُطَّرَدٌ يُحْمَلُ فِيهِ عَلَى قَصْرِهِ وَلَا مَدٍّ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِاللَّغَوَاتِ ^(٣) . [٥٧ و] ^(٤) [٥٧ ط] .

(١) في ت ، ب : (وجمع على) وما أثبتناه أصح .

(٢) انتهى الخرم في ش الذي ابتدأ من التصغير .

(٣) وكتب الناسخ وأحكم واليه المرجع والمصير والحمد لله على أفضاله والصلاة والسلام على محمد المصطفى وآله أجمعين ، وقع الفراغ من تحرير هذا النصف الأول من شرح المفصل للزمخشري في شهر محرم المكرم سنة ست وخمسين وستماية هجرية .

(٤) (٥٧ و) بيضاء ليس فيها كتابة . وقد ابتدأ في ٥٧ ط .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ تَوَلَّتْ عَلَى اللَّهِ

الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَالصَّلَاةُ عَلَى سَيِّدِ الْمُرْسَلِينَ مُحَمَّدٍ وَآلِهِ
الطَّيِّبِينَ وَصَحْبِهِ الزَّاهِدِينَ •

وَمِنْ أَصْنَافِ الْأَسْمَاءِ الْمُتَّصِلَةُ بِالْأَفْعَالِ

قوله : وهي ثمانية إلى آخرها •

قال الشيخ : معنى اتصالها بها أنها لا تنكح عن معناها ، فالمصدر
اسمُ الفعل واسمُ الفاعل اسمٌ لمن قامَ به الفعل ، وكذلك إلى
آخرها على ما سيأتي ، ووقع في الأصل « وأسماءُ الزمانِ والمكانِ ،
وليسَ بالجيِّدِ ، لأنَّكَ إنْ جمَلْتَهُ قِسْماً واحِداً كُنْ سبعةً وإنْ
جمَلْتَهُ أَقسَماً جَاءَتْ مِنْ ثمانيةٍ ولا وجهَ لجمَلِها اثْنينِ ، لأنَّ لفظَه
جميعٌ فلاوَلَى أَنْ يُقَالَ : وأسماءُ الزمانِ والمكانِ فيكونُ على ذلك
ثمانيةً ، أمَّا المصدرُ فعلى ما ذكره من الثلاثي المجرَّد أبنيةً مختلفةً ،
وقد تكررُ بعضُ الابنيةِ في بعضِ الأفعال كفَعَلَ في فَعَلَ المتعدي ،
وفَعُولٍ في فَعَلَ غيرَ المتعدي ، وفَعَّلٍ في فَعَلَ غيرَ المتعدي ،
وفَعَّالَةٌ في فَعَلَ ، وأمَّا الثلاثي المزيْدُ فيه والرَّباعي فللكلِّ وزنِ
مصدرٍ يختصُّ به وتجرى عليه ^(١) قياساً على ما ذكره • « فقالوا : في
فَعَّلَ تَفْعِيلٍ وتَفْعِلَةٌ وتَفْعِيلٌ هو الأكثرُ » وعن ناسٍ من

(١) في س : (على) ، وهو تحريف •

العرب فَعَّالٌ « كَانَتْهُمْ نَحْوًا بِالمصدر منه 'نحو' قياس الزيد فيه حيث 'أَنَوَا بِحروف الفعل ، وزيادة 'الالف قبل الآخر كما قالوا : في أَفْعَلَ أَفْعَالٌ ، قالوا : في فَعَّلَ فِعْعَالٌ ، لَأَنَّهُ 'قياسه' .

قوله : وفي فاعلٌ مفاعلةٌ وفِعْعَالٌ .

قال الشيخ : وهما كثيرٌ وبعضهم يقول : فِعْعَالٌ ، وهو قياسٌ من قال فَعَّالٌ من فَعَّلَ لَأَنَّهُ إذا كُسِرَ الاولُ وَأُتِيَ بِحروف الفعل انقلبت الالف ياءً لانكسار ما قبلها فبقي فِعْعَالٌ ، ولما كان ذلك هو قياسٌ هذا الباب جعل سبويه قولاً من قال : فِعْعَالٌ مبنياً على حذف الياء ، لَأَنَّهُ قال : « كَانَتْهُمْ حَذَفُوا الياءَ التي جاءَ بها أولُك في قِسْطَالٍ ونحوها » (١) وقد جاءَ فَاعِلَتُهُ 'فِعْعَالًا' قليلاً كقولهم : « ما رأيتُهُ مرَّاءً ، وفي تَفَعَّلَ تَفَعَّلٌ ، وهذا هو الكثير ، وقد جاءَ 'تَفَعَّلٌ' وهو قياسٌ من « قال كلامٌ » ، لَأَنَّهُ 'كسر وزاد' أَلْفًا قبل الآخر ، « وفي فَعَّلَ فَعْلَلَةٌ وفِعْعَلَالٌ » ، كقولهم : سَرَّهَنْفَ سَرَّهَفَةً وسَرَّهَافًا بالكسر وفَعْلَلَةٌ أَكْثَرُ وفِعْعَلَالٌ هو القياسُ على نحو أَفْعَلَ أَفْعَالٌ ، وأَمَّا المضاعفُ منه 'فجاءَ فيه فَعْلَلَةٌ وفِعْعَلَالٌ وفِعْعَلَالٌ' (٢) بالفتح وهو قليلٌ ، ووجهه أَنَّهُ 'لَمَّا كان مضاعفًا والمضاعفُ مستثقلٌ خَفَّفَ بقلب الكسرة فتحةً تقول زَكَلْ زَكَلَةً وزَلْزَلًا ، وفي تَفَعَّلَ تَفَعَّلٌ .

(فضل) قوله : وقد يردُ المصدرُ على وزن اسمي الفاعل

والمفعول .

(١) الكتاب ٢/٢١٥ .

(٢) (فَعْلَالٌ) ساقطة من و .

قال الشيخ : أمّا وروده على وزن اسم الفاعل فقليل
يُحفظ ولا يُقاس عليه ، ولم يجيء إلا في الثلاثي « كقولك : قم
قائماً ، وقوله :

وَلَا خَارِجاً مِنْ فِي زُورٍ كَلَامٌ ، (٢٥)

فقولك : قائماً وخارجاً صيغة اسم الفاعل وضعت مصدراً في موضع
قياماً وخروجاً ، وهو قليل ومن ذلك « الفاضلة والمغفلة والكاذبة
والدالة » وأمّا اسم المفعول فجاء من الثلاثي قليلاً يحفظ ولا
يُقاس عليه كما « لميسور والمعسور » ، وأمّا المزيد فيه
والرباعي فجاء منه اسم المفعول في موضع المصدر قياساً كقولك :
أخرجته ، خرجاً وانطلق منطلقاً على ما ذكرهم آخراً . وقوله :
{ بِأَيْكُمْ الْمُفْتُونُ } (١) ، أو رده على أنه واقع موقع المصدر ،
وإنما يستقيم ذلك فيه على تقدير أن تكون الباء غير زائدة ، وقد
ذكر في فصل حرف الجر أنها زائدة ، وعلى تقدير أن تكون
زائدة ، لا يكون المفتون إلا اسم مفعول على ناله ، إذ لا يستقيم
أن يقال أَيْكُمْ الْمُفْتُونُ بمعنى أَيْكُمْ الفتنة ، وذلك إنمّا يكون
إذا لم تكن زائدة ، والقولان المذكوران ، فاستعمل أحدهما في فصل
حرف الجر والآخر استعمله هنا .

(٢)

وقوله (٢) :

(١) سورة القلم الآية : ٦ .
(٢) البيت للعقمة بن عبدة التميمي المشهور بعلمه الفحل من
قضيدة يمدح بها جبلة بن الأيهم وصنّدهم : (ترادى على
دمن الحياض فإن تنقلا) وترادى : تعرض الى وضع ،
ومن الحياض والضمير يعود للناقة ، وقد وضعه الشارح .
الكتاب ٤١٤/١ ، المحض ١٠٠/٧ ، الخصائص ٣٦٨/١ .
(٣) ديوان عقمة ط الجزائر ص ٢٨ ، ط بيروت ص ١٤ .

فَإِنَّ الْمُمَدَّى رَحْلَةً [٥٨ و] فَرَكَوبٌ

قال الشيخ : أي فإن التندية والتندية ترداد الإهل إلى الماء لتشرب عللاً بعد النهل فيقول إن موضع تنديتها رحلتها وركوبها كقول القائل عتابك السيف ، أي موضع العتاب السيف ، لأن العتاب ليس للسيف (١) على الحقيقة كما أن التندية ليست الرحلة والركوب وإنما هو على معنى موضعها وعوضاً عنها . وقوله (٢) :

إِنَّ الْمُوقَى مِثْلُ مَا وَقِيَتْ

أي أن التوقية على الحقيقة مثل توقيتي ، ولا يستقيم أن يكون الموقى اسم فعل ؛ لأنه أخبر عنه بالمصدر فدل على أنه بمعنى إذ لا يقال إن المضروب مثل ضربي ، وإنما يقال إن الضرب مثل ضربي ، فوجب حمله على المصدر ، ومنه قوله (٣) :

١٧٧- أَقَاتِلْ حَتَّى لَا أَرَى لِي مُقَاتِلًا

(١) (لان العتاب ليس للسيف) : ساقطة من و ، وفي ب (ليس) : ساقطة .

(٢) الرجز ورد في ديوان رؤبة وورد في ديوان العجاج ، وفي كلا الديوانين يمدح مسلمة بن عبد الملك ، وسيبويه نسبه إلى رؤبة وتمامه : ()

(أنقذني من خوف من خشيت) . الموقى : التوقية وهي الكلاة والحفظ الكتاب ٢/٢٥٠ ، الخصائص ٣/١٧٥ ، لسان العرب مادة (وقى) ديوان العجاج ٢/١٨٢ ، ديوان رؤبة ص ٢٥ ، شرح أبيات سيبويه للنحاس ص ٢٥١ .

(٣) البيت لكعب بن مالك في ديوانه ص ١٨٤ وتمامه : (وأنجو إذا غم الجبان من الكرب) الكتاب ٢/٣٦٨ ، أمالي بن الحاجب ١٢٠ ، المقضب ١/٧٥ ، الخصائص ١/٣٦٨ ، ابن يعيش ٦/٥٥ ، الإسموني ٢/٣١٠ ، اللسان (قتل) .

أي حتى لا أرى قتلاً ، وهو أولى من أن يكون مقاتلاً للمفعول
 لأمرين : أحدهما أن يستعمل قاتلت حتى ما بقي قتال وهذا
 بمعنى ، والآخر أنه إذا حمل على المفعول ضعف المعنى لأنه إذا
 ترك المقاتلة لم تر له مقاتلاً ، ولم يورد إلا في معنى المبالغة للشدة
 والشجاعة ، وهذا التقدير يدفعه وتقديره بالمصدر يقويه والفعلان
 اللذان بعده ظاهران •

(فصل) قوله : وبناء المرأة من المجرد على فعلة •

قال الشيخ : يعني إذا قصد إلى واحدة من مرات الفعل باعتبار
 حقيقة الفعل لا باعتبار خصوصية نوع [الفعل] (١) وإن كان
 الفعل ثلاثياً مجرداً بنيت فله له فقلت : ضربت ضربةً وقتلت
 قتلةً ، وقد جاء للمرأة الواحدة على ألفاظ المصدر المستعمل
 كقولهم : أتيته إتيانةً ، وهو قليل ، « وأما ما في آخره تاء فلا
 يتجاوز به المستعمل بعينه » ، وهذا الكلام وقع سهواً لأنه مثله
 بما زاد على الثلاثة ، وقد ذكر أن ما زاد على الثلاثة لا يتجاوز
 المستعمل ، فلا وجه لقوله بعد ذلك : « وأما ما في آخره تاء فلا
 يتجاوز به المستعمل بعينه » ، وإنما كان يسمح لو ذكره مع الثلاثي
 فإن المرأة من الثلاثي المجرد إذا كان في المصدر تاء لا يتجاوز
 [به] (٢) ، فكان الصواب أن يذكره قبل قوله : « وهو ما عدا » ،
 ويمثله بنحو طلبية ونشدية وكدرية وغلبة وسرقية
 ودراية ، وكذلك ما أشبه •

(فصل) قوله : وتقول في الضرب من الفعل هو حسن

الطعنة •

(١) (الفعل) : زيادة عن و ، ش •

(٢) (به) : زيادة عن ر •

قال الشيخ : **أَمَّا فِعْلَةٌ** بكسر الفاء فموضوعة **للدلالة** على النوع من الفعل ، فاذا قلت : **الجلِسة** فمعناه 'النوع' من الجلوس ، واذا قلت : **الجلِسة** كانت للواحدة من الجلوس ، أي جلوس كان ، واذا قلت : **الجلوس** كان اسم جنس للجلوس مطلقاً ثم **الجلِسة** تطلق أيضاً على المرة باعتبار النوع ، وهي على لفظه فلذلك تقول : **جلِستُنا** جلِسة فتستعمله للنوع وإن لم يكن للمرة ^(١) في غير تغيير لما كان فيه التاء ^(٢) .

(فصل) قوله : وقالوا فيما اعتلت عينه من أفعل واعتلت لاه من فَعَلَّ الى آخره .

قال الشيخ : **لأنه** اذا اعتلت عينه حذفت في المصدر ، لأنك تقول : أقامَ فقياسُ مصدره إفعَال فاصله إقوَام فاعلُوا الواو كما أعلوها في الفعل وإن لم تهم فيها علّة لاعلال ، فانقلبَت ألفاً فحذفت لالتقاء الساكنين هي وألف إفعَال فبقى إقال بحذف العين فعوضوا تاء ، فقالوا : إقامة . وأما ما اعتلت لاه من فَعَلَّ فقياسه تفعِيل فكرهوا اجتماع اليائين فحذفوا أحدهما ، وظاهر كلامه أن المحذوف اللام لقوله : « معوضين التاء من العين واللام الساقطين » (فكانه لما اجتمعت الياءان حذفت الثانية استئقلاً لها ، والوجه أن يقال إن تعزيرة تفعيلة ، لأن فَعَلَّ قياسه ^(٣) ، إما تفعِيل وإما تفعيلة ، واذا استعمل تفعِيل

(١) في ل : في العبارة تقديم وتأخير ، وزيادة بعض الكلمات (فتستعمله للمرة من النوع لما كان فيه التاء كما تقول : طلبت

طلبة فتستعمله للمرة من غير تغيير لما كان فيه من التاء) .

(٢) قال الرضي : « وذو التاء تبقيه على حاله ، نحو دريت دراية ونشدت نشدة ، ولا تقول : درية ، كذا قال المصنف ، ولم اعثر في مصنفاته على ما قاله » . شرح الشافية للرضي . ١٧٩/١

(٣) ما بين القوسين : ساقط من ر .

فالوجه ' أن يُحمَلَ تَعْزِيَةٌ عَلَى أَنَّهُ 'تَفْعِلَةٌ وَلَا حَاجَةَ إِلَى أَن يُحمَلَ عَلَى التَّفْعِيلِ ثُمَّ حُذِفَ اللَّامُ ثُمَّ عُوِضَ فَإِنَّهُ 'تَعْسِفُ' من غير حاجة .

قوله : ' ويجوز ترك التعويض (في أَفْعَلَ دُونَ فَعَّلَ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : { وَأَقَامَ الصَّلَاةَ } (١) ' .

قال الشيخ : ' وَإِنَّمَا يَكُونُ تَرْكُ التَّعْوِيضِ (٢) عِنْدَ وَجُودِ بِالْإِضَافَةِ كَأَنَّهُمْ جَعَلُوهَا عَوْضًا وَأَمَّا أَرَيْتُهُ 'إِرَاءَ فُشَادٍ غَيْرِ مَعْلٍ (٣) عَلَيْهِ ، وَأَمَّا مَصْدَرُ فَعَّلَ فَلَمْ يَجِبْ تَرْكُ التَّعْوِيضِ لَا مِضَافًا وَلَا غَيْرَ مِضَافٍ وَسَبِيهِ أَنَّهُ أَخَذَ بِنَاءِ مَصْدَرِيهِ الْقِيَاسِيِّ وَاتَّزَمَ دُونَ أَخِيهِ اسْتِثْقَالًا لِأَخِيهِ ، فَلَا وَجْهَ لِحَذْفِ تَمِّهِ بِخِلَافِ قَوْلِكَ : [٥٨ ظ] إِقَامَةٌ فَإِنَّ الْقِيَاسَ حَذَفُ تَائِهِ فَكَانَ حَذْفُهَا رَدًّا لَهُ إِلَى أَصْلِهِ بِخِلَافِ تَفْعِلَةٍ . ثُمَّ لَوْ سَلَّمْنَا أَنَّهَا لِلتَّعْوِيضِ فِي تَعْزِيَةٍ فَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا وَبَيْنَ إِقَامَةٍ إِنَّ الْحَذْفَ فِي إِقَامَةٍ لَازِمٌ أَعْلَالًا كَلِزُومِ الْحَذْفِ فِي نَحْوِ عَصَا ، وَالْحَذْفُ فِي تَعْزِيَةٍ لَيْسَ عَلَى طَرِيقِ الْأَعْلَالِ إِذْ اجْتِمَاعُ الْيَائِنِ لَا يُوجِبُ حَذْفًا ، وَإِنَّمَا اغْتَفِرَ التَّعْوِيضُ 'فَلَا يَلْزَمُ' مِنْ حَذْفِ مَا جِيءَ بِهِ بَعْدَ وَجُوبِ الْحَذْفِ لِغَيْرِهِ كَالْتَّعْوِيضِ حَذْفُ مَا كَانَ لِأَجْلِ كَوْنِهِ عَوْضًا لِنَتَزَلَّهِ مَنْزِلَةَ الْمَحْذُوفِ بِخِلَافِ إِقَامَةٍ فَإِنَّهُ لَيْسَ

(١) سورة البقرة الآية : ١٧٧ .

(٢) ما بين القوسين : ساقط من ش .

(٣) في س ، ب ، ت ، ر : (معمول) وهو تحريف .

منزلاً منزلة المحذوف لوجوب الحذف لغيره وقد جاء التفعيل فيه في الشعر كقوله (١) :

١٧٨- فَهَيَّيْ تَنْزِيَّيْ دَلَّوْهَا تَنْزِيَّيَا
وقياسه 'تَنْزِيَّةٌ' كما تقدم •

(فصل) قوله : ويعمل المصدر أعمال الفعل مفرداً •

قول الشيخ : وإِنَّمَا أُعْمِلَ لِأَنَّهُ فِي الْمَعْنَى مُقَدَّرٌ بِأَنَّ وَالْفِعْلَ ،
فلذلك لَا يَعْمَلُ إِلَّا فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي يَمْتَحُ تَقْدِيرُهُ ، فلذلك إِذَا
قُلْتَ : ضَرَبَ ضَرْبًا زَيْدٌ عَمَرُوا كَانَ الْعَامِلُ الْفِعْلُ ، وكذلك لَوِ
حُذِفَ الْفِعْلُ وَهُوَ مُرَادٌ كَانَ الْعَامِلُ الْفِعْلُ كَقَوْلِكَ : ضَرْبًا زَيْدًا ،
(لأنَّ الْمَعْنَى اضْرِبْ ضَرْبًا زَيْدًا) (٢) ، فالعامل (٣) ههنا الْفِعْلُ لَا الْمَصْدَرُ •
فَإِنْ قِيلَ فَقَوْلُهُمْ سَقِيًّا وَرَعِيًّا وَمَا أَشْبَهَهُ مِنَ الْمَصَادِرِ الَّتِي لَا يَجُوزُ
إِظْهَارُ فِعْلِهَا مَا الْعَامِلُ فِيمَا يُذَكَّرُ مَعَهَا ؟ قِيلَ فِيهِ وَجْهَانِ : أَحَدُهُمَا
أَنَّ الْعَامِلَ أَيْضًا الْفِعْلُ الْمُتَدَرُّ النَّاصِبُ لَهَا وَلَا فَرْقَ بَيْنَ إِظْهَارِهِ
وَإِضْمَارِهِ ، وَوَجِبَ إِضْمَارُهُ لِعَارِضِهِ فَلَا أَثَرَ لَهُ فِي مَنَعِ تَقْدِيرِ
الْعَمَلِ • وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ : الْعَامِلُ الْمَصْدَرُ لَا بِإِعتَابِ كَوْنِهِ مَصْدَرًا
وَلَكِنْ لِقِيَامِهِ مَقَامَ الْفِعْلِ وَنِيَابَتِهِ عَنْهُ ، فَعَمَلُهُ إِذَنْ لَيْسَ كَعَمَلِ
الْمَصَادِرِ ، بَلْ لِقِيَامِهِ مَقَامَ الْفِعْلِ ، (وَنِيَابَتِهِ عَنْهُ فَعَمَلُهُ إِذَنْ لَيْسَ

(١) البيت لم يُعْرَفْ قَائِلُهُ ، وَعَجَزَهُ : (كَمَا تَنْزِييٌ شَهْلَةٌ

صَبِيحًا) ، الشَّهْلَةُ : الْعَجُوزُ الْكَبِيرَةُ ، تَنْزَى الْطِفْلُ : تَرْقُصُهُ ،

الْخَصَائِصُ ٣٠٢/٢ ، ابْنُ يَعِيشَ ٢٥٨/٦ الْأَشْمُونِيُّ وَالْعَيْنِيُّ

عَلَى الْأَشْمُونِيِّ ٣٠٧/٢ ، أَعْرَابُ ثَلَاثِينَ سُورَةَ ص ٥٥ ، ٩٩ ،

شرح شَوَاهِدِ الشَّافِيَّةِ ٦٧/٤ ، اللِّسَانُ مَادَّةُ (شَهْلٌ) ،

الْمَصْحَاحُ ١٧٤٣/٥ •

(٢) مَا بَيْنَ الْقَوْسَيْنِ : سَاقِطٌ مِنْ ر •

(٣) فِي ب : (الْفَاعِلُ) وَهُوَ تَجْرِيفُ •

كعمل المصادر ، بل لقيامه مقام الفعل المقدّر (١) ، فوزانه في الوجهين وزان قولك : زيد في الدار أبوه ، هل العال في (أبوه) الاستقرار المقدّر أو قولك : في الدار لقيامه مقامه ؟ والأكثر على أن في الدار هو العامل لا باعتبار نفسه ولكن لقيامه مقام مستقير فكذلك هنا الاكثرون على أنه (٢) مثل ذلك . ومنهم من يقول : العامل الاستقرار المقدّر ، ووجوب حذفه لا يمنع عمله ، ألا ترى (٣) أن الإجماع على أنه عامل في قولك : في الدار ولم يكن حذفه مانع (٤) ، وكذلك الإجماع على أن سقياً معمول الفعل المقدّر ولم يكن حذفه مانع (٥) من عمله ، فكذلك فيما كان معه ، والمصدر يعمل مفرداً أو مضافاً أو معرّفاً باللام وهو قليل ؛ لأنّ الالف واللام لا تدخل على ما هو مقدّر به وهو أن والفعل ، ولما دخلت عليه ضعف تقديره بأن والفعل فضعف عمله .

قوله : ويجوز ترك ذكر الفاعل والمفعول في الافراد والاضافة .

قول الشيخ : أمّا جواز ترك ذكر المفعول فواضح ، لأنّه فضلة ، وأمّا جواز ترك ذكر الفاعل ، فلائنه لم يلزم مع الفعل إلا لكونه أحد جزئي الجملة فاحتيج إليه تمام الجملة ، وليس هو هنا أحد جزئي الجملة فلم يلزم . فإن قيل فاسم الفاعل لا بد له من فاعل وليس فاعله أحد جزئي الجملة في أكثر مواضعه ، كقولك : زيد ضارب عمراً فلا بد في ضارب من ضمير هو فاعل ، وكذلك زيد ضارب غلامه عمراً فلم لا يكون المصدر كذلك

-
- (١) ما بين القوسين : ساقط ر .
 (٢) (أنه) : ساقطة من ل .
 (٣) في ل : (لأن) ، وهو وهم .
 (٤) في س : (مانعا) .
 (٥) في س : (مانعا) .

ويكون اسمُ الفاعلِ كالمصدر ؟ فالفرقُ بينهما أن اسمَ الفاعلِ لا يعملُ إلاّ معتمداً على من هو له أو على حرفِ استفهامٍ أو حرفِ نفيٍّ ، فإن اعتمدَ على من هو له وجبَ رجوعُ الضميرِ إليه لكونه صفةً له أو خبراً أو حالاً ، وإذا اعتمدَ على حرفِ استفهامٍ أو نفيٍّ وجبَ ذكرُ الفاعلِ لأنّه حينئذٍ أحدُ جزئي الجملةِ فكان كالفاعلِ مع الفعلِ بخلافِ المصدرِ ، فإنّ عمله ليسَ كاسمِ الفاعلِ في الاعتمادين المذكورين حتّى يلزمُ فيه الفاعلُ ، وأيضاً فإن اسمَ الفاعلِ واقعٌ في المعنى موقعَ الفعلِ المبني للفاعلِ كقولك : زيدٌ ضاربٌ بمعنى زيدٌ يضربُ فكما أنّه لا يبدُ ليضربُ من فاعلٍ فكذلك لما حلَّ محله بخلافِ المصدرِ فإنّه ليس واقعاً موقعَ الفعلِ ، ألا ترى أنّك لو قلتَ : في موضعٍ زيدٌ يضربُ زيدٌ ضربَ اسمٍ يستقيمُ كما يستقيمُ زيدٌ ضاربٌ ، لأنّ ضارباً بمعنى يضربُ . وقوله تعالى : { وَهُمْ مِنْ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ } ^(١) ، يجوزُ أن يكونَ تمثيلاً لحذفِ الفاعلِ خاصةً ، لأنّه أوردّه بعدَ قوله : « أوْ ضَرْبٌ » تفسيراً لقوله : « ضَرْبُ زَيْدٍ » ، ويجوزُ أن يكونَ أوردّه على المثالين جميعاً لجوازِ التقديرِ ، والاولُ أظهرٌ لأنّ « هُم » ظاهرٌ في ضميرِ « الرومِ » ^(٢) وهم المغلوبون ، والضميرُ في غلبهم لهم فهو مضافٌ الى المفعول ، والضميرُ في « سَيَغْلِبُونَ » للضميرِ الذي هو « هُم » ، لأنّه لم يتقدّمَ لغيرهم ذكرٌ ، ويجوزُ [٥٩ و] أن يكونَ الضميرُ في وهم « الرومِ » أيضاً وفي « غلبهم » للمجوسِ فيكونُ مضافاً الى الفاعلِ « سَيَغْلِبُونَ » عائداً على « هُم » على كلّ تقديرٍ لأنّه خبره .

(١) سورة الروم الآية : ٣ .

(٢) في ل : (الرفع) ، وهو خطأ .

(فصل) وقوله ' (٣) :

١٧٩- قَدْ كُنْتُ دَايِنْتُ

قال الشيخ : لأنّ الافلاس مفعول في المعنى لمخافة كَأَنَّكَ
قلت : مخافة الافلاس فعطفت على أصل الحمل في التقدير وليس
يقوي ، لأنّه مخفوض لفظاً أو تقديرأ ، وإنّما جازَ نظراً الى أنّه كان
يصح أن يكون منصوباً على المفعولية وكذلك رفع المظلوم في

طَلَبِ الْمُعَقَّبِ

-١٨٠

(فصل) قوله : ويعمل ما ضياً كان أو مستقبلاً .

(١) البيت لرؤبة في ديوانه ص ١٨٧ وتماه : (مَخَافَةٌ
الافلاس والليانا) ونسبه ابن يعيش لزياد العنبري وهو غير
صحيح . داينت : من الدين ، الليانا : مصدر لويته بالدين أي
مطلته ، والضمير يعود الى قينة أخذها الراجز عن دين له .
الكتاب ٩٨/١ ، الايضاح للفارسي ص ١٥٩ ، شرح الجمل
لابن عصفور ١٤١/١ ، ابن يعيش ٦٥/٦ ، الاشموني ٢٩١/٢ ،
العيني على الاشموني ٢٩١/٢ ، ابن عقيل ٨٥/٢ ، همع
الهوامع ١٤٥/٢ ، المغني ٤٧٦/٢ .

(٢) البيت للبيد بن ربيعة من أبيات في ديوانه ص ١٦٤ يصف
حمارا وحشيا وأتانه وشبه به ناقته وتكلمته :
جَتَّى تَهْجَرُ فِي الرِّوَا حِ وَهَاجَهَا

طَلَبِ الْمُعَقَّبِ حَقَّهُ الْمَظْلُومُ
تهجر : سار في وقت منتصف النهار ، هاجه : أزعه .
والمعقب : الصائد الذي يتعقب الحمار ، الانصاف ٢٣٢/١ ،
الايضاح للفارسي ص ١٥٩ ، ابن يعيش ٦٦/٦ ، التوجيه
لرمانى ص ٢٤٧ ، ابن عقيل ٨٤/٢ ، الاشموني ٢٩٠/٢ ،
همع الهوامع ١٤٥/٢ ، الخزانة ١٤٥/٣ ، الخزانة ٤٤١/٣ ،
اللسان (عقب) ، كتاب العين ٢٠٢/١ .

قال الشيخ : لأنَّ عملهُ بتقديرِ أَنْ وافعل وهو يجري في الماضي والمستقبل ولا يتقدم معولهُ إليه ، لأنَّه في معنى الموصول فكما لا تقدمُ الصلةُ على الموصول فكذلك لا يقدمُ على ما هو بمنزلة .

اسمُ الفاعل

قوله : هو ما يجري على يَفْعَل من فعله إلى آخره .

قال الشيخ : إِنْ أَرَادَ بِالْجَارِي الْوَاقِعَ مَوْجَعُ يَفْعَلُ بِإِسْتِثْنَاءِ الْمَعْنَى وَرَدَ عَلَيْهِ اسْمُ الْفَاعِلِ إِذَا كَانَ لِمَا مَضَى فَإِنَّهُ لَيْسَ وَاقِعاً

مَوْجَعُ يَفْعَلُ ، وَإِنَّمَا هُوَ وَاقِعٌ مَوْجَعُ فَعَلَ وَهُوَ اسْمُ فَاعِلٍ فَلَمْ يَكُنْ الْجَدُّ جَامِعاً ، وَإِنْ أَرَادَ بِالْجَارِي أَنَّهُ عَلَى مِثْلِ حَرَكَتِهِ وَمُسْكَنَاتِهِ (١) ، وَرَدَ عَلَيْهِ أَنَّ نَمَّ أَشْيَاءُ تَجْرِي عَلَى يَفْعَلُ بِهَذَا

الِاسْتِثْنَاءِ وَلَيْسَتْ بِاسْمِ الْفَاعِلِ كَاسْمِ الْكَانِ وَالزَّمَانِ ، فَإِنَّهُ يَجْرِي عَلَى يَفْعَلُ بِهَذَا التَّفْسِيرِ وَلَيْسَتْ بِاسْمِ فَاعِلٍ . وَيَجَابُ عَنْهُ بِأَنَّهُ اسْتَفْنَى عَنِ التَّيْدِ الَّذِي يَخْصُصُهُ بِقَوْلِهِ : بِاسْمِ النَّاعِلِ ، فَكَأَنَّهُ قَالَ :

هُوَ الْجَارِي عَلَى يَفْعَلُ اسْمًا لِمَنْ نُسِبَ إِلَيْهِ فِي الْجَمِيعِ (٢) [تَعْسُفٌ] (٣) ، وَأَوَّلَى مِنْ هَذَا أَنْ يُقَالَ هُوَ الْمُشْتَقُّ مِنْ فَعَلَ لِمَنْ

نُسِبَ إِلَيْهِ عَلَى نَحْوِ الْمَضَارِعِ فَهَذَا حَدُّهُ . وَقَوْلُهُ : « مِنْ فَعَلِهِ » احْتِرَازٌ بِهِ عَنِ التَّفْسِيرَيْنِ مِنْ قَوْلِكَ : جَالِسٌ فِي يَقْعُدُ ، وَقَاعِدٌ فِي يَجْلِسُ فَإِنَّهُ اسْمُ فَاعِلٍ جَارٍ عَلَى يَفْعَلُ ، وَلَيْسَ بِاسْمِ فَاعِلٍ مِنْهُ

فَلِذَلِكَ قَالَ : مِنْ فَعَلِهِ وَإِذَا قُصِدَ إِلَى تَبْيِينِ كَيْفِيَةِ اسْتِعْمَالِهِ ، قِيلَ لَا يَخْلُو مِنْ أَنْ يَكُونَ مِنْ ثَلَاثِيٍّ أَوْ غَيْرِهِ ، فَإِنْ كَانَ مِنْ ثَلَاثِيٍّ فَقِيَامُهُ أَنْ يَجِيءَ عَلَى وَزْنِ فَاعِلٍ كَقَوْلِكَ : ضَرَبَ فَهُوَ ضَارِبٌ

(١) (سكناته) : ساقطة من و .

(٢) في ل : (الكل) .

(٣) (تعسف) : زيادة عن ل

وإن كان من غيره فقياسه أن يجيء على وزن المضارع إلا أن موضع الياء ميم مضمومة سواء كانت الياء مضمومة ، أو مفتوحة ، وما قبل الآخر مكسور سواء كان مفتوحاً أو مكسوراً ، فقول في أخرج يخرج مخرج ، وفي انطلق ينطلق منطلق فتضم الميم ، وإن كانت الياء مفتوحة ، وتقول في توعد يتوعد متوعد فكسر ما قبل الآخر ، وإن كان مفتوحاً في المضارع . وقوله : « يعمل عمل فعله متقدماً أو متأخراً » كالفعل والمفعول به ومقدراً ، ثم مثل بالجميع « قال سيبريه » : وأجروا اسم الفاعل إذا أرادوا أن يبالغوا في الأمر مجراه ^(١) إذا كان على بناء فعل ، « كثم جعلوا ما فيها من زيادة المعنى قائماً مقام ما فات من أنه ^(٢) فاعل فأعملوها عمله » ، ومثل بذلك في التقديم والتأخير والاطهار الاضممار كما مثل به في فاعل ، وقوله : « ضرب رؤوس الرجال وسوق الابل » مثل ضارب زيد وعمرأ في اسم الفاعل .
(فعل) قوله : وما نسي من ذلك وجمع مصححاً أو مكسراً يعمل عمل المفرد .

قال الشيخ : يريد منهما جميعاً أعني ما كان على وزن فاعل وما كان للمبالغة سواء كان الجمع مصححاً أو مكسراً كما ذكر . ثم مثل بالجمع المصحح والمكسر ومثل بجمع اسم الفاعل والمبالغة هو قوله : « مهاوين ^(٣) » كأنه جمع مهوان للمبالغة ، وغفر جمع غفور للمبالغة .

(١) الكتاب ٥٦/١ .

(٢) في و : (أنه) وفي ر : (زنته) ، وما أثبتناه أحسن .

(٣) هذه كلمة من بيت للكثير بن زيد الاسدي يصف فيه قوما بالهزة والشرف وهو :

(٤) شتم مهاوين أبداً أن الجزور مخا

ميص العشيات لا خور ولا قزم

الكتاب ٥٩/١ ، ابن يعيش ٧٦/٦ ، جمع الهوامع ٩٧/٢ .

(فصل) قوله : وَيُشْتَرَطُ فِي إِعْمَالِهِ ، أَنْ يَكُونَ بِمَعْنَى

الحال أو الاستقبال .

قال الشيخ : ودليله استقراء لغة العرب ، وحكمته أنه إذا كان للحال والاستقبال كان موافقاً له في المعنى والمفظ ، وإذا كان بمعنى الماضي لم يكن موافقاً للمضارع في المعنى ولا للماضي في اللفظ . فلا يلزم من إعمالهم ما قوي شبهه بالفعل إعمالهم ما لم يقو قوته (١) ، وقال الكسائي : يجوز إعماله وإن كان ماضياً وتمسك (٢) ، بأمر : أحدها مثل قوله تعالى : { وَجَاعِلُ اللَّيْلِ سَكَنًا وَالشَّمْسِ سَكَنًا } (٣) ، ومنها مثل قولهم : هذا مَعْطِي زَيْدٍ أَمْسٍ درهماً ، ومنها إجماعهم على قولهم : الضارب زَيْدٌ أَمْسٍ ، ومنها قوله تعالى : { وَكَاتَبْنَاهُمْ بِأَسْطٍ ذُرَاعِيَهُ بِالْوَصِيدِ (٤) } ، وأجيب عن ذلك أنه لم يوجد في لغة العرب مثل مررت برجل ضارب زَيْدٌ أَمْسٍ مع كثرة التغير عن معناه ولو كان جائزاً لوقع ، وأما جاعل الليل سَكَنًا وَالشَّمْسِ فَبَعِيدٌ أَنْ يُسَلَّمَ أَنْ جَاعِلًا لِلْمَاضِي فَجَائِزٌ أَنْ يَكُونَ وَالشَّمْسُ مَنْحُوبًا [٥٩ ظ] بفعلٍ مقدرٍ دل عليه ما قبله ، وإذا جاز ذلك ضَعَفَ أَنْ يُقَالَ إِنَّهُ مَنْصُوبٌ بِجَاعِلٍ ، لِأَنَّ فِيهِ اثْبَاتَ أَصُولِ الْأَبْوَابِ الَّتِي ثَبَتَ أَنَّهَا لَيْسَتْ مِنْ لَفْظِهِ بِالْمَحْتَمَلَاتِ وَكَذَلِكَ قَوْلُهُمْ : هَذَا مَعْطِي زَيْدٍ دَرَاهِمًا ، جَائِزٌ أَنْ يَكُونَ دَرَاهِمًا جَوَابًا لِقَوْلِ قَاتِلٍ ، مَا الَّذِي أُعْطِيَ ؟ فَقِيلَ أُعْطَاهُ

(١) قوته : ساقطة من ب .

(٢) أنظر شرح الكافية لابن الحاجب ص ٩٤ ، ابن يعيش ٧٧/٦ .

(٣) سورة الانعام الآية : ٩٦ . اختلف في (وجاعل الليل) فعاصم

وحمزة والكسائي وخلف بفتح العين واللام من غير ألف فعلا

ماضيا (والليل) بالنصب مفعول به ، والباقون بالالف وكسر

العين ورفع اللام وخفض الليل بالاضافة . اتحاف فضلا البشر

في القراءات الاربعة عشر ص ٢١٤ ، سراج القاري المبتدي

ص ٢١٣ .

(٤) سورة الكهف الآية : ١٨ .

درهماً ، فصارت درهماً مثل الشمس في الاحتمال ، وأما الضارب
زيداً أمس فهو نص في إعمال الماضي إلا أن الفرق بينه وبين
صور الخلاف إن هذا دخل على اسم موصول قياسه أن يوصل
بجملة ، ولا يكون اسم فاعل مقدراً جملة إلا بتقديره فعلاً ،
فقوي تقدير الفعل فيه توفيراً لما يقتضيه الموصول من الجملة فلا
يلزم من إعمال اسم الفاعل في الموضع الذي قوي تقدير كونه فعلاً
للازم له ، وإن كان ماضياً إعماله في الموضع الذي انتهى عنه ذلك
المقوي فثبت أن الوجه ما عليه الجماعة في ترك إعمال الماضي اذا
لم يكن فيه لام التعريف . وأما قوله : (وكتبهم بأسط)
(ذراعاً) وأمثاله فهذا إنمّا يكون في موضع الاحوال ، والأحوال
يقصد بها التعبير عن ذلك الفعل في حال وقوعه حتى كأنه
واقع ، ولذلك يقع الفعل المضارع في موضعها فنقول : جاءني
رجل أمس يضرب عمراً ، ونقول : سرت أمس حتى أدخل
البلد بالرفع ، ولولا قصد التغيير عن الحال لم يستم وقوع المضارع
فينزل منزلة فعل الحال لأنه المقصود فلا يلزم من إعمال اسم
الفاعل وإن كان المدلول ماضياً اذا قصد به الدلالة على حال
وقوعه إعمال اسم الفاعل ، وهو ماضٍ من كل وجه فحصل
الفرق بينهما .

(فصل) قوله : ويشترط اعتماد .

قال الشيخ : على ما ذكر صفته إلا عند الفراء ، فإنه يجيز
إعماله غير معتمد^(١) ، فأما وجه إعماله على الثلاثة الأول ،
فإنه صفة تقتضي ما يكون له موصوفاً وكان قياسه أن لا يقع

(١) أنظر شرح الاشموني ٢/٢٩٥ ، حاشية الصبان على الاشموني
٢/٢٩٤ ، ٢٩٥ .

إِلَّا مَعَ الثَّلَاثَةِ ، وَإِنَّمَا وَقَعَ بَعْدَ حَرْفِ الاسْتِفْهَامِ وَحَرْفِ النِّفْيِ ،
لَأَنَّهُ قَصِدَ بِهِ قَصْدَ نَفْسِهِ فَجَرَى مَجْرَاهُ ، وَكَذَلِكَ (١) وَحَدَهُ (٢) فِي
التَّثْنَةِ وَالْجَمْعِ ، وَتُسَقَّلُ الْجُمْلَةُ بِنَاعِلِهِ (٣) ، وَلَوْ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ
لَأَنَّ اسْمَ الْفَاعِلِ مَعَ فَاعِلِهِ مُفْرَدٌ مُحْتَاجٌ إِلَى جُزْءٍ آخَرَ يَنْضُمُ إِلَيْهِ ،
فَإِنْ قِيلَ فَنَذِبَ أَفْرَاءُ إِعْمَالُهُ مِنْ غَيْرِ حَرْفِ اسْتِفْهَامٍ وَحَرْفِ
تَنْفِيٍّ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي ذَكَرْتُمُوهُ مِنْ قِيَامِهِ مَقَامَ الْفِعْلِ فَبِمَاذَا يُرَدُّ
عَلَيْهِ ؟ فَنَقُولُ لَمْ يَثْبُتْ عَنِ الْعَرَبِ مِثْلُ قَائِمٍ الزَّيْدُونَ (٤) ، وَقَدْ ثَبَتَ
أَقَائِمُ الزَّيْدُونَ ؟ بِالْإِجْمَاعِ وَحُكْمَتُهُ هُوَ أَنَّ حَرْفَ الاسْتِفْهَامِ وَحَرْفَ
النِّفْيِ يَقْتَضِيَانِ الْفِعْلَ فَلَا يَلْزَمُ مِنْ وَقُوعِ اسْمِ الْفَاعِلِ وَقُوعُ الْفِعْلِ
فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي قَامَ مَعَهُ مَا يَقْتَضِيهِ وَقُوعُهُ مَوْضِعَ الْفِعْلِ مَعَ انْتِفَاءِ
مَا يَقْتَضِيهِ الْفِعْلُ فَحَصَلَ الْفَرْقُ بَيْنَهُمَا فَلَا وَجْهَ لِلِلَّاحِقِ مَعَ تَحْقِيقِ
الْفَرْقِ الْمُنَاسِبِ ، وَاحْتِمَالِ الْفَرْقِ كَأَنَّهُ مَا لَمْ يَلْمِ التَّسْوِيَةَ .

قوله : فَاِنْ قُلْتَ : بَارِعٌ أَدَبُهُ إِلَى آخِرِهِ .

قَالَ الشَّيْخُ : وَهَذِهِ يَفْرَضُهَا الْخَصْمُ وَيُثْبِتُ عَلَيْهَا مَذْهَبُهُ ،
فَنَقُولُ : أَجْمَعًا عَلَى جَوَازِ مِثْلِ (بَارِعٌ أَدَبُهُ) فَلْيَجْزُ قَائِمُ أَخْرَاكَ
قَائِمًا عَلَيْهِ . فَجَوَابُهُ حَيْثُذُ مَنَعَ مَا ذَكَرَهُ ، لِأَنَّهُ يُقَالُ بَارِعٌ أَدَبُهُ
إِنَّمَا جَازَ لِأَنَّ « بَارِعٌ » خَيْرٌ مُبْتَدَأٌ تَقَدَّمَ وَأَدَبُهُ مُبْتَدَأٌ كَأَنَّكَ
قُلْتَ : أَدَبُهُ بَارِعٌ ، فَالْوَجْهُ الَّذِي جَازَ بِهِ عِنْدَنَا غَيْرُ الْوَجْهِ الَّذِي
جَازَ بِهِ عِنْدَكُمْ ، وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَيْهِ امْتِنَاعُ قَائِمِ أَخْرَاكَ وَجَعْلُهَا (٥)

(١) فِي وَ : (لَانِ اسْمُ الْفَاعِلِ) وَلَا يَسْتَقِيمُ مَعَهُ الْكَلَامُ .

(٢) وَحَدَهُ : سَاقِطَةٌ مِنْ ل ، ب ، س ، ت .

(٣) فِي وَ : (بِفَاعِلٍ) وَهُوَ تَحْرِيفٌ .

(٤) فِي ل : (الزَّيْدَانِ) .

(٥) فِي ش : (شَيْئًا) ، وَلَا يَسْتَقِيمُ مَعَهُ الْكَلَامُ .

أصلاً في الرد ، وإن كانت مسألة الخلاف لأحد أمرين : إما
لأنه استسلف جواز (بارع أدبه) وحمل قائم أخواك عليها
وجعلها شيئاً واحداً فقيل له ليس كشيء واحد وهو معنى تكذيبه ،
وإما لأنه لم يوجد مثل ذلك في كلام العرب ، ولا ينبغي أن
نحمله على وجه في مسألة أخرى لك فيها عنه مندوحة لجواز أن
يكون بارع خبر مبتداء وأدبه مبتداء ، وإذا جاز ذلك فلا ينبغي أن
يثبت أصل باب بالاحتمال مع مخالفة ما ذكرناه من الاستقراء
والمضى جميعاً .

اسم المفعول

قال صاحب الكتاب : هو الجاري على يُفعل من فعله نحو
مضروب لأن أصله مُفعل .

قال الشيخ : الكلام في الجاري مثله فيما تقدم في اسم الفاعل ،
وقوله : « لأن أصله مُفعل » وقع في نسخة يُفعل بالباء
والصواب [٦٠ و] مُفعل بالميم ، لأن الجاري أن فسر بالمضي
الاول فليس هو في الحقيقة أصله يُفعل ، ثم لو سلم أنه أصله
فليس في تخصيصه بمضروب فائدة لأن أسماء المفاعيل على هذا
المعنى كلها سواء ، وأيضاً فلو كان المراد ذلك على هذا التفسير لكان
ذكره في اسم الفاعل أولى ، لأنه السابق والاصل فكان يقول :
نحو ضارب ، لأنه أصله يُفعل ولا يستقيم على التفسير الثاني
لوجود المذكورة أيضاً فائماً يستقيم مُفعل ، لأن مضروباً ليس
جارياً على يُفعل في لفظه فأراد أن يبين أن أصله مُفعل على
وزن الفعل وهذا يقوّي التفسير الثاني لأنه ليس لذكره على

التفسير الاول بالياء (١) معنى على ما تقدم وهو بالميم أبعد وخص
 مضروباً ، لأنَّ غيره (٢) أسماء المفاعيل جاء على الفعل من غير
 تغير ، وأما مضروب وبابه فليس جارياً على الفعل ، فقال : « أصله
 تَفَعَّل » إثباتاً لجريته على الفعل ، وإنَّما غيِّرَ الى لفظ مفعول ،
 لأنَّه لو بقي على مَفْعَل لم يُعْلَمَ أهو اسم مفعول لأَفْعَل أو
 لَفَعَل فنيروا مفعول فَعَل لَيَسِّنَ وكان أولى بالتفسير بهذه
 الزيادة لقلة حروفه في التقدير بخلاف الرباعي فإنَّه أكثر منه
 تقديرأ إذ أصل قولك : مَكْرَمَ مَوْكْرَمَ بانفاق ، ولما زادوه واواً
 فتحوا الميم تخفيفاً ، وكل ما ذكر في اسم الفاعل مذكور فيه
 والله أعلم .

الصفة . المشبهة

قال صاحب الكتاب : هي التي ليست من الصفات الجارية ،
 وإنَّما هي مشبهة بها .

قال الشيخ : إن قلنا : الجارية على التفسير الاول فليست
 مثل اسم الفاعل ، لأنَّها تدلُّ على معنى ثابت ، واسمُ الفاعل يدلُّ
 على الحدوث كما في الفعل ، وإن كان على التفسير الثاني فهو
 ظاهر ، لأنَّها ليست على وزن الفعل المضارع وإنَّما عملت عمله
 لما ذكره .

(فعمل) قوله : وهي تدلُّ على معنى ثابت فإن قصد الحدوث
 قيل هو حاسن الآن أو غداً .

(١) في ل : (معنى بالياء) ، وهو وهم .

(٢) في ب ، ت : (في) ، وهو تحريف .

قال الشيخ : يعني أَتَّكَ إذا قلت : مررتُ برجلٍ حسنٍ
 فمعناه إثباتُ الحسنِ له من غيرِ تعرضٍ للدلالةِ على حدوثه بخلافِ
 قولك : حَاسِنٌ فَإِنَّهُ يدلُّ على الحدوثِ كما في قولك : ضاربٌ
 كما يدلُّ يحسنُ ويضربُ على ذلك : وهذا على نحو ما ذكره
 سيويه في حائِضٍ وحائِضَةٌ ، وإنَّ كانَ على وزنِ اسمٍ (١) الفاعلِ ،
 وإنَّما الغرضُ تشبيهه به في الثبوتِ والحدوثِ .
 قوله : وتُضافُ إلى فاعليها .

قال الشيخ : لَأَنَّهُ لَمَّا شُبِّهَ بِاسْمِ الْفَاعِلِ فِي الْعَمَلِ ، وَاسْمِ
 الْفَاعِلِ يُضَافُ إِلَى مَعْمُولِهِ الْمَفْعُولِ وَلَمْ يَكُنْ لِهَذِهِ مَفْعُولٌ أُضِفَتْ
 إِلَى فَاعِلِهَا فَقِيلَ حَسَنٌ الْوَجْهَ وَسَتَأْتِي الْوَجْوهُ فِيهِ .
 قوله : وَأَسْمَاءُ الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ يَجْرِيَانِ مَجْرَاهُمَا فِي ذَلِكَ .

قال الشيخ : يعني في الإضافة إلى الفاعل يريد اسم الفاعل
 غير المتدي واسم المفعول المتعدي فله (٢) إلى واحد ، وإلا فليس
 قلت : هذا ضاربٌ زيدٌ في داره لم يكن زيدٌ إلا مفعولاً ، وكذلك
 لو قلت : هذا معطي العبد لم يكن العبدُ إلا مفعولاً ، لأنَّ إضافته
 إلى المنصوب هو الوجهُ لَأَنَّهُ مغايرٌ فإضافته إلى الفاعل على خلافِ
 الأصل (٣) ، لَأَنَّهُ هو هو في المعنى ، وإنَّما أُضِيفَ إِلَيْهِ عِنْدَ عَدَمِ
 المنصوب ، لَأَنَّهُ مُشَبَّهٌ بِهِ فَأُجْرِيَ مَجْرَاهُ فِي الإضافةِ كما أُجْرِيَ
 مجراه في العملِ ، وأيضاً فَإِنَّهُ لو أُضِيفَ إِلَى الْفَاعِلِ وَهُوَ مُتَعَدٍّ

-
- (١) في ش : (اسم) ساقطة .
 (٢) (إلى واحد) : ساقطة من و ، ل ، ت ، ش .
 (٣) في ش : (القياس) ، وما أثبتناه أحسن .

لم يُطْلَمَ هَلْ هو مضافٌ الى الفاعلِ أو الى المفعول ؟ بخلافِ
الصفة ، وغيرِ التعدي فإِنَّهُ لا يلبسُ إِذْ لا مفعولَ له .

(فعمل) قوله : وفي مسألةِ حَسَنٍ وجههُ سبعةُ أوجهٍ الى

آخره .

قال الشيخ : في مسألةِ حَسَنٍ وجههُ بالتركيبِ العقلي ثمانيةُ
عشرَ وجهاً ، وذلكَ أَنْ مفعولَهُ لا يخلو أَنْ يكونَ معرفاً باللامِ أو
مضافاً الى مضميرٍ أو غيرهما فهذه ثلثةُ أقسامٍ كلُّ واحدٍ منها يكونُ
مرفوعاً ومنصوباً ومخفوضاً ^(١) ، فهذه تسعةُ أقسامٍ ، ويكونُ الصفةُ
معهُ غيرَ معرفٍ باللامِ ومعرفاً باللامِ ، فتصيرُ ثمانيةَ عشرَ ، وصورها
مررتُ برجلٍ حَسَنٍ وجههُ ، وحَسَنٍ ^(٢) وجههُ ، وحَسَنٍ
وجهه ، وحَسَنٍ الوجهُ وحَسَنٍ الوجهه ، وحَسَنٍ الوجهه ،
وحَسَنٍ وجهه ، وحَسَنٍ وجهاً ، وحَسَنٍ وجهه ، فهذه تسعةٌ ،
واذا عُرِّفَ الاولُ جاءَ تسعةٌ أخرى على هذا الترتيبِ ، ثمَّ أُعْلِمَ
أَنْ حَكَمَ المفعولُ اذا كَانَ معرفاً باللامِ (حَكَمَهُ اذا كَانَ مضافاً الى
المعروفِ باللامِ) ^(٣) ، أو مضافاً الى ما أُضِيفَ الى المعروفِ باللامِ ^(٤) ،
ما تناهي وما بلغَ فحَكَمَ قولك : مررتُ برجلٍ حَسَنٍ الوجهِ حَكَمَ
قولك : مررتُ برجلٍ حَسَنٍ وجهِ الفلامِ وحَسَنٍ وجهِ ابي
الفلامِ ، وكذلكَ لو زدتَ ، وحَكَمَ المضافُ الى المضميرِ حَكَمَ ما
أُضِيفَ [٦٥ ظ] حَكَمَ قولك : مررتُ برجلٍ حَسَنٍ وجهه

(١) في ل : (مجروراً) ، وما ألبتناه أحسن .

(٢) في ر : (وجهه حسن) ، وهو خطأ .

(٣) ما بين القوسين : ساقطة من ش .

(٤) ما بين القوسين : ساقطة من ش .

غُلامه ، وكذلك حَسَنَ وجهِ أَبِي غُلامِهِ ، وكذلك لو زدت ،
وحكمَ غيرِ المعرَّفِ باللامِ وغيرِ المضافِ الى المضمرِ حكمُ ما أُضِيفَ
الى مثله ، أعني غيرِ مُعرَّفِ باللامِ ولا مُضافِ الى مضمرٍ ما تنهيه
وبلغ ، فقولك : مرتُّ برجلٍ حَسَنٍ وجهٍ حكمُ قولك : مرتُّ
برجلٍ حَسَنٍ وجهِ غُلامٍ ، وكذلك حَسَنَ وجهِ أَبِي غُلامٍ ،
وكذلك لو زدت : وكلُّ موضعٍ رُفِعَ بالصفةِ كانَ فاعلاً لها ،
وكلُّ موضعٍ نَصِبَ فإنَّ كانَ نكرةً فهو تَمِيزٌ أو مَشَبَّهٌ بالمفعولِ ،
وكلُّ موضعٍ خَفَضَ كانَ مخفوضاً بالاضافةِ وعندَ ذلكِ يجبُ حذفُ
النونِ مِنَ الصفةِ إِنْ كانَ مِمَّا يَنْوُنُ أو خَفَضَهُ ^(١) إِنْ كانَ غيرَ
منصرفٍ ، وهو في موضعٍ خَفَضَ ، وأُعلمُ أَنَّ كلَّ موضعٍ رُفِعَ
بالصفةِ فلا ضميرَ فيها إِذْ لا يكونُ لها فاعلاً فيجبُ حِثْثُ افرادِها
وتذكيرُها إِنْ كانَ ما بعدها مذكراً أو تأنيهاً إِنْ كانَ ما بعدها مؤنثاً
كالفعلِ فتقولُ : مرتُّ برجلٍ حَسَنٍ وجهُهُ ، ومرتُّ برجلينِ
حَسَنٍ وجهُهُما وبرجلٍ حَسَنٍ وجوهُهُم وحَسَنَيْنِ وجوهُهُما ضعيفٌ
وحَسَنَيْنِ وجوهُهُم ضعيفٌ ضعفُ أَكاوُنِي البراعِثِ ، وأمَّا مرتُّ
برجالٍ حَسَنانِ وجوهُهُم فهذا ليسَ بضعيفٍ ، لأنَّهُم إِنَّمَا كَرِهُوا
الِاتِّيانَ بِالْإِلامَةِ الَّتِي تَدُلُّ عَلَى ما تَدُلُّ عَلَيْهِ إِلامَةُ الفِعلِ ، وأمَّا جَمْعُ
التَكْسِيرِ فَلَيْسَ مِنْ ذَلِكَ ، وكلُّ موضعٍ نَصِبَ المَعْمُولُ أو خَفَضَ
ففي الصفةِ ضميرٌ يعودُ على ما تَقَدَّمَ مما اعتمدتَ عَلَيْهِ إِنْ كانَ
مذكراً فمذكراً وَإِنْ كانَ مؤنثاً فمؤنثٌ وكذلك ^(٢) في التَّشْبِيهِ والجَمْعِ ،
فتقولُ : مرتُّ برجلٍ حَسَنٍ الوجْهَ ، وبرجلينِ حَسَنَيْنِ الوجْهَ ،
وبرجالٍ حَسَنِينَ الوجْهَ ^(٣) ، وبأمرأةٍ حَسَنَةٍ الوجْهَ وكذلك

(١) في ل نفتحهُ ، وهو خطأ .

(٢) قومت الجملة عن ش ، س ، وهي في و ، ب ، ت ، ر :

(وكذلك في التانيث) .

(٣) (برجال حَسَنِينَ الوجْهَ) : ساقطة من ش .

ما أشبهه' ، لأنهم لما نصبوا ما بعده ' وشبهوه' بالمفعول ، وجعلوا حسناً كأنه' في الحقيقة لما قبله' ثم أتى بالعمول^(١) للأمر الذي كان به الاول حسناً فالحسن' على هذا التقدير لجملة ما تقدم وذكر المفعول تبييناً للأمر الذي به حسن' ، لأن الشيء قد يكون^(٢) يحسن' جملة به حسن' أمر ينضم' اليه بخلاف الرفع ، فإن الحسن ليس منسوباً إلا لما بعده' ولذلك امتنع الاضمار مع الرفع ووجب مع النصب واذا خففت المفعول فالصفة في الحكم كحكم المنسوب ، لأن الاضمار فيه لما قبله' فتقول : مررت برجل حسن الوجه وبرجلين حسني الوجه وبرجال حسني الوجه ، وحكمه' في التفسير ما ذكر في المنسوب ، ثم في هذه المسائل الثماني عشرة مسألتان ممتعتان ، وهما مررت بالرجل الحسن وجهه وهي الثانية عشرة ومررت بالرجل الحسن وجهه ، وهي المسألة الثامنة عشرة ، فامتاع الاولى لأنها لم تُفدْ خفه بالاضافة ، وامتاع الثانية لأنها خلاف قياس وضع اللفظ في اضافة المعرفة الى النكرة ، وفيها مسألة وقع فيها خلاف ، وهي مررت برجل حسن وجهه ، وهي الثالثة فمن منعها نظراً الى أن حسناً للوجه فكأنه' أضيف الى نفسه .

قال الشيخ : وهذا التعليل لابن بابشاذ^(٣) ، وليس بصحيح ، لأنه' إنما يلزم اضافة الشيء الى نفسه إن لو كان مدلولهما واحداً كالجنس ، والمنع ، وأما اذا كانا متغايرين لفظاً ومعنى فلا فالحسن' ههنا ليس هو الوجه ، وإنما هو معنى قام بالوجه فلا يلزم ما ذكره ، أو لأن الوجه مضاف الى ضميره فكأنه' مضاف الى نفسه وكلاهما

(١) في ل : (المفعول موضحاً)

(٢) (يكون) : ساقية من ل .

(٣) أنظر شرح الجمل لابن بابشاذ ، ورقة ٧٦ ، ٧٧ ، من مخطوطة الظاهرية برقم ١٦٨٧ نحو .

تعليلٌ فاسدٌ ، ولذلك كَانَ الوجهُ صحتها ، وإنَّما منعها صاحبُ^(١)
 الجملِ لأنَّه ظنَّ أنَّ النَّاسَ يَمْنَعُونَهَا فَمَالَ : وخالفَ سيبويه^(٢)
 فيها جميعَ النَّاسِ وليسَ الأمرُ على ما ذكرَ ، أمَّا التعليلُ الاولُ
 فباطلٌ لجوازِ حسنِ وجهِ بالاتفاقِ ، وأمَّا الثاني فلجوازُ ضاربِ
 غلامه باتفاقٍ •

ثمَّ هذه المسائلُ الست عشرةُ فيها القويُّ والضعيفُ والمتوسطُ
 (فكلُّ مسألةٍ كَانَ الضميرُ في الصفةِ أو في مفعولها فهي قويَّةٌ)^(٣) ،
 وكلُّ مسألةٍ كَانَ الضميرُ فيهما جميعاً فهي متوسطةٌ ، وكلُّ مسألةٍ
 ليسَ فيها ضميرٌ فهي ضعيفةٌ فعلى ذلك تكونُ المسألةُ الاولىُ
 والخامسةُ والسادسةُ والثامنةُ والتاسعةُ والعاشرَةُ والرابعةُ عشرةُ
 والخامسةُ عشرةُ والسابعةُ عشرةُ قويةٌ ، لأنَّه ليسَ فيها إلاَّ ضميرٌ
 واحدٌ ، وتكونُ المسألةُ الثانيةُ والثالثةُ على قولِ المجيزِ ، والحاديةُ
 عشرةُ متوسطةٌ ، لأنَّ في كلِّ واحدةٍ منهما ضميراً وتكونُ المسألةُ
 [٦١ و] الرابعةُ والسابعةُ والثالثةُ عشرةُ والسادسةُ عشرةُ ضعيفةٌ ،
 لأنَّه لا ضميرَ فيها وقد تقدَّم أنَّ المسألةَ الثانيةَ عشرةَ ولثامنةَ
 عشرةَ غيرُ جائزتينِ فقد تكملتِ الثماني عشرة ولم يذكرُ صاحبُ

(١) هو أبو القاسم عبد الرحمن بن اسحاق الزجاجي أخذ عن
 الزجاج ، وابن السراج وسليمان الاخفش توفي سنة ٣٣٧ هـ
 نزهة الالباء ص ٢١١ أنباء الرواة ١٦٠/٢ ، النجوم الزاهرة
 ٣٠٢/٣ •

(٢) قال الزجاجي : الوجه الحادي عشر أجازه سيبويه وهو قولك :
 مرت برجل حسن وجهه بإضافة حسن الى الوجه وإضافة
 الوجه الى المضمرة العائد على الرجل ، وخالفة جميع الناس في
 ذلك من البصريين والكوفيين ، وقالوا : هو خطأ لأنه أضاف
 الشيء الى نفسه وهو كما قالوا • الجمل ص ١١١ •

(٣) ما بين القوسين : ساقطة من ر •

الكتاب منها الضعيفَ وَإِنَّمَا ذَكَرَ الْقَوِيَّ وَالتَّوَسُّطَ فَلِذَلِكَ جَعَلَهَا سَبْعَةً وَإِنْ كَانَتْ عِنْدَهُ (١) اثْنَتَى عَشْرَةَ إِلَّا أَنَّهُ اسْتَفْنَى بِالتَّكْبِيرِ عَنِ التَّعْرِيفِ ، لِأَنَّهُ هُوَ هُوَ فَاسْتَفْنَى بِحَسَنِ وَجْهِهِ عَنِ احْسَنِ وَجْهِهِ ، وَاسْتَفْنَى بِحَسَنِ وَجْهِهِ عَنِ الْحَسَنِ وَجْهِهِ ، وَكَذَلِكَ مَا عَدَاهَا إِلَّا أَنَّهُ يُسْقِطُ مِنَ التَّعْرِيفِ مَسْأَلَتَيْنِ غَيْرَ الْجَائِزَتَيْنِ أَحَدَاهُمَا تَعْرِيفُ حَسَنِ وَجْهِهِ ، وَالْآخَرَى تَعْرِيفُ حَسَنِ وَجْهِهِ ، وَإِذَا تَكَرَّرَتْ سَبْعَةٌ دُونَ اثْنَيْنِ مِنْهَا عَلِمَ أَنَّهَا اثْنَتَا عَشْرَةٌ ، فَلِذَلِكَ قُلَ : وَفِي مَسْأَلَةِ حَسَنِ وَجْهِهِ سَبْعَةٌ أَوْجُهُ (٢) حَاصِلُهُ رَاجِعٌ إِلَى اثْنَتَى عَشْرَةَ ، وَهِيَ الْحَسَنَةُ وَالتَّوَسُّطَةُ ، وَأَمَّا الضَّعِيفُ فَلَمْ يَذْكُرْهُ وَهِيَ الْآرِبَعَةُ الْمَقْدَمَةُ ، وَيَضْبُطُهَا كُلُّ مَوْضِعٍ ارْتَفَعَ الْمَعْمُولُ وَهُوَ عَرِي (٣) عَنِ الضَّمِيرِ ، وَيَضْبُطُ الْحَسَنَ كُلُّ مَوْضِعٍ ارْتَفَعَ الْمَعْمُولُ وَفِيهِ ضَمِيرٌ أَوْ انْتَصَبَ أَوْ انْخَفَضَ عَرِيًّا عَنِ الضَّمِيرِ ، وَيَضْبُطُ التَّوَسُّطُ كُلُّ مَوْضِعٍ انْتَصَبَ أَوْ انْخَفَضَ وَفِيهِ ضَمِيرٌ ، وَذَلِكَ بَعْدَ اسْقَاطِ الْمَسْأَلَتَيْنِ غَيْرِ الْجَائِزَتَيْنِ .

وَالصِّفَةُ إِنَّمَا تَعْمَلُ فِيمَا كَانَ مِنْ سَبِيحِهَا لَا فِي الْإِجْنَبِيِّ ، فَلِذَلِكَ أُحْتِيجُ فِي مَسْأَلَةِ مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنِ الْوَجْهِ وَأَمْثَالِهَا إِلَى تَقْدِيرِ الضَّمِيرِ ، وَإِنْ كُنْتُ ضَعِيفَةً ، فَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ : الْإِلْفُ وَالسَّلَامُ سَدَّتْ مَسَدَّ الضَّمِيرِ ، وَهُوَ مَذْهَبُ الْكُوفِيِّينَ (٤) ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ : الضَّمِيرُ مَحْذُوفٌ تَقْدِيرُهُ حَسَنُ الْوَجْهِ مِنْهُ وَهُوَ مَذْهَبُ الْبَصْرِيِّينَ (٥) ، وَهَذَا إِنْ قُلْنَا : الْوَجْهُ مَرْفُوعٌ بِحَسَنِ رَفْعِ الْفَاعِلِ ،

(١) فِي ب : (عِدَّتُهُ) .

(٢) (أَوْجُهُ) : سَاقِطَةٌ مِنْ ر .

(٣) فِي س : نَحْوُ حَسَنِ وَجْهِ ، حَسَنِ الْوَجْهِ ، الْحَسَنِ وَجْهِهِ ، الْحَسَنِ الْوَجْهِ .

(٤) وَأَهْلُ الْكُوفَةِ يَقُولُونَ : الْإِلْفُ وَاللَّامُ فِي هَذَا عَقِيبُ الْإِضَافَةِ . الْجَمْلُ ص ١١١ .

(٥) وَأَهْلُ الْبَصْرَةِ يَضْمُرُونَ مَا ذَكَرْتُ لَكَ . الْجَمْلُ ص ١١١ .

فأما إذا قيلَ إِنَّ فِي الْحَسَنِ ضَميراً يعودُ الى رجلٍ ، وإنَّ الوجهَ بدلٌ ، فمَنْدَ ذَلِكَ تَقْوَى الْمَسْأَلَةُ وَلَا تَضَعُفُ ، وَعَلَى مِثْلِ ذَلِكَ حُمِلَ قَوْلُهُ تَعَالَى : { مَفْتَحَةٌ لَهُمُ الْأَبْوَابُ } ^(١) ، فَيَكُونُ الْإِحْتِيَاجُ إِلَى الضَّمِيرِ بِإِتْبَارِ بَدَلِيَةِ الْإِسْتِمَالِ وَذَلِكَ جَائِزٌ حَذْفُهُ إِذَا عَلِمَ ، وَلَيْسَ حَذْفُهُ فِي الْجَوَازِ كَحَذْفِ الضَّمِيرِ الْعَائِدِ عَلَى صَاحِبِ الصِّفَةِ . وَأَمَّا مَسْأَلَةُ حَسَنِ الْوَجْهِ ، أَوْ حَسَنِ الْوَجْهِ مَا انْتَصَبَ فِيهِ الْمَعُولُ أَوْ انْخَفَضَ فَلَيْسَ الْحَاجَةُ فِيهِ إِلَى الضَّمِيرِ كَالْحَاجَةِ فِي حَسَنِ الْوَجْهِ لَمَّا يَنْبَأُ أَنَّ الضَّمِيرَ عِنْدَ النِّصْبِ وَالْخَفْضِ فِي الصِّفَةِ ، وَأَنَّ النِّصْبَ بَعْدَهُ عَلَى التَّشْبِيهِ بِالْمَفْعُولِ وَالْخَفْضُ فَرَعُهُ فَكُلَا يَحْسَنُ ضَارِبٌ زَيْدًا يَحْسَنُ حَسَنٌ وَجْهًا ، وَكَذَلِكَ الْخَفْضُ وَقَوْلُهُ ^(٢) :

١٨٩- أَقَامَتْ عَلَى رِبْعَيْهِمَا جَارَتَا صَفَاً
كَمَيْتَنَا الْأَعَالِي جَوْنَتَا مُصْطَلَاھُمَا

استشهد به سميويه على جواز إضافة الصفة إلى محمولها مضافاً إلى مضمير موصوفه ^(٣) ، وهي مسألةٌ مرتُّ برجلٍ حَسَنٍ وَجْهٍ ،

(١) سورة ص الآية : ٥٠ .

(٢) البيت للشماخ بن ضرار الغطفاني من قصيدة يمدح بها يزيد بن مربع الانصاري في ديوانه ص ٨٦ ، جارتا صفا : جارتا : يقصد الاثنتين ، وصفاء جبل وهو الثالث لهما ، كميता الاعالي : يريد أن أعلى الاثنتين لم تسودا لبعدهما عن النار . جونتَا : مسودا . أي والبعض الآخر مسود لقربه من النار وقد وضحه الشيخ بالمناقشة ، الكتاب ١/١٠٢ ، الخصائص ٢/٤٢٠ ، ابن يعيش ٦/٨٦ ، كتاب اصلاح الخلل والخلل ورقة ٤٧ ، المقرب ١/١٤١ ، همع الهوامع ٢/٩٩ ، الاشموني ٣/١١ ، الخزائنة ٢/١٩٨ ، العيني على الاشموني ٣/١١ .

(٣) انظر الكتاب ١/١٠٢ ، ١٠٣ .

لأنَّ « جَوْنَتَا » صفةٌ « لجارتا » مضافٌ إلى « مُصْطَلَاهُمَا » بدليل حذف نونه ، وهما في قولك : « مُصْطَلَاهُمَا » ضميرٌ « جارتا » وهو موصوفٌ « جَوْنَتَا » ، وهي عينُ مسألة الخلافِ فقال : المخالفون ليسَ الضميرُ في « مُصْطَلَاهُمَا » راجعاً إلى « جارتا » فتكونُ مسألة الخلافِ ، بلَ يجعلُهُ عائداً إلى « الأعلى » وهو غيرُ الموصوفِ « لجَوْنَتَا » فيكونُ مثلَ قولك : زيدٌ حسنٌ الغلامُ جميلٌ ثوبُهُ على أن يكونَ الضميرُ في ثوبِهِ للغلامِ فيكونُ التقديرُ جميلٌ ثوبُ الغلامِ ، ويخرجُ بذلكَ عن أن يكونَ دليلاً على مسألة الخلافِ • فأجيبَ عن ذلكَ بأنَّ الأعلى جمعٌ والضميرُ في مُصْطَلَاهُمَا مثنى فلا يستقيمُ أن يكونَ الضميرُ مثنى لجمعٍ ، وأيضاً فإنَّ المعنى على أنَّه تغيَّرَ أعلى الحجرينِ بعده عن موقدِ النارِ وأسودَّ موضعُ الأصطلاءِ على ما ذكرتموه يكونُ أسودَّ ولم يَسودَّ ، وهو غيرُ مستقيمٍ ، وغايةُ ما يقولونه على الوجهِ الأولِ أنَّه وإن كانَ بلفظِ الجمعِ فهو في معنى المثنى فعادَ الضميرُ عليه من حيثُ المعنى ^(١) وليسَ بشيءٍ ؛ لأنَّه جمعٌ مستقيمٌ يمكنُ حملُهُ على ظاهره فلا حاجةَ إلى حملِهِ على غيره ، وأما أفرادُ مُصْطَلَى فهو لازمٌ على كلِّ قولٍ ، ووجههُ أن يكونَ مُصْطَلَى إمَّا مصدرًا على تقديرِ حذفِ مضافٍ أي موضعي ^(٢) اصطلاحاً ، وإمَّا أن يكونَ مفرداً واقعاً موقعَ التثنية كما قالوا :

كَلِمَا فِي بَعْضِ بَطْنِكُمْ تَعَفُّوا

« ١٧٣ »

لَمَّا كَانَ مَطْلُوباً أَوْقَعَ الْوَاحِدَ مَوْقِعَ الْجَمْعِ ، فَوُقِيعَهُ مَوْقِعَ التَّثْنِيَةِ أَجُوزُ [وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ] ^(٣) •

-
- (١) في ل : (على المعنى) وهو خطأ •
(٢) في ل ، ب : (موضع) وهو تحريف •
(٣) ما بين القوسين المعقوفين : ساقط من الاصل •

أَفْعَلُ التَّفْضِيلِ

قال صاحبُ الكتابِ : قياسه ' أَنْ يُصاغَ من ثلاثيٍّ غيرِ مزيدٍ فيه مِمَّا ليسَ بِلونٍ ولا عيبٍ الى آخره .

قال الشيخُ : إِنَّمَا لم يُصَغَ من المزيد فيه على الثلاثة ، لأنَّه ' إِنْ بقى على حروفه لم يمكنَ ، وَإِنْ حُذِفَ اِخْتَلَفَ فَكُورَهُ ذَلِكَ [٦١ ظ] وَأَمَّا اللونُ والعيبُ فقد اِخْتَلَفَ في تعليله ، فقال قومٌ : لأنَّه ' في الاصل أَفْعَالُهُ زائدةٌ على ثلاثة فاذا أُورِدَ عليهم أَدَمٌ وشَبَّ وسَوَدٌ ، أَجابوا بأنَّ أَصله ' إِفْعَلٌ وإِفْعَالٌ ولذلك صَحَّتْ ' اوُسُودٌ ؛ لأنَّها في موضعٍ يجبُ فيه تصحيحها في التقدير . ومنهم من قال : إِنَّمَا لم يُتَعَجَّبْ من اللون والعيب لأنَّهما خُلِقَا ثابتةٌ في العادة ، وَإِنَّمَا يُتَعَجَّبُ مِمَّا يقبلُ الزيادةَ والنقصانَ فجرتْ لذلك مجرى الاجسام الثابتة على حال واحدة . والحقُّ إِنَّهُ إِنَّمَا لم يُتَعَجَّبْ منه ' لأنَّه ' بُنِيَ مِنْهُمَا أَفْعَلٌ لغيرِ التفضيلِ فكرِهوا أَنْ يَبْنُوا مِنْهُمَا أَفْعَلُ التفضيلِ فليتبسُّ ، فلذلك فرَّقوا بينهما في جمعِ التصحيحِ والتكسيرِ فجمعوا كلَّ واحدٍ بجمعٍ لم يُجمَعْ عليه ، الآخرُ ، ومِمَّا يدلُّ على ذلك أَنَّهُمْ تَعَجَّبُوا مِنْ الْعَيْبِ إِذَا لم يكنْ لَهُ ' أَفْعَلٌ لغيرِ التفضيلِ كقولك : زيدٌ أَجْهَلُ من عمرو ، ولم يتعجبوا مِمَّا ليسَ بِلونٍ ولا عيبٍ إِذَا كانَ لَهُ ' أَفْعَلٌ لغيرِ التفضيلِ كقولك : أَقْنَى وشبهه من الحلبي فهذه العلةُ هي المستقيمةُ وينبغي أَنْ يُضَبَّطَ بأنَّ يُقالَ كلُّ موضعٍ ليسَ بِلونٍ ولا عيبٍ مِمَّا لا يُبْنَى مِنْهُ ' أَفْعَلٌ لغيرِ التفضيلِ ، لأنَّه ' قد تبيَّنَ أَنَّ كَوْنَهُ ' ليسَ بِلونٍ ولا عيبٍ لا يحصلُ به الضبطُ طرداً ولا عكساً بصحةِ قولهم : أَجْمَلُ وَأَحْمَقُ واتَّساعِ قولهم : أَقْنَى ، فاذا قُصِدَ

التعجب من هذه الأسماء بني أَفْعَلَ مِمَّا يَصَحُّ بناؤه على حسب
 المعنى الذي يقصده المتكلم ثم تُمَيِّزُ (١) على ما ذَكَرَ ، وصحة (٢)
 التعجب منه تُبْطِلُ تَعْلِيلَ (٣) من قال : إِنَّمَا لم يتعجب منها لأنها
 ثابتة كالاجتماع . فإن قال : لم يتعجب منها وإنما يتعجب من
 معنى أَفْعَلَ المذكور معها ، قيل قد عُلِمَ أَنَّ المقصود في التعجب
 ليس إلا لها ، وتعليلك إِنَّمَا كان من جهة المعنى لا من جهة
 اللفظ ، ونحن على علم أَنَّ معنى قولك : ما أَشَدُّ حمرة في أَنَّ
 التعجب من الحمرة بمعنى قولك : ما أحمره لو جاز كما أَنَّ
 قولك : ما أَكْثَرَ فضله وما أَفْضَلُهُ بمعنى واحد ، دلَّ على أَنَّ
 التعجب إِنَّمَا كان مِمَّا وقع بعد أَشَدَّ وشبهه ، ولذلك يقول
 النحويون : فإن أردت التعجب في شيء من ذلك توصلت إليه
 بأشَدَّ وشبهه ، فهذا تصريح بأنه يتعجب منه من حيث المعنى .

(فصل) قوله : والقياس أَنَّ يُفْضَلُ على الفاعل دون المفعول .

قال الشيخ : لأنهم لو فضلوا على المفعول دون الفاعل لبقيت

كثير من الأفعال لا يتعجب منها وغرضهم التميم ولو فضلوا عليها

جميعاً لأدنى إلى اللبس فلم يبق إلا التعجب من الفاعل ، ولأن

الفاعل هو المقصود بالنسبة في المعنى (٤) ، والمفعول فضلة فكان ما هو

المتصور أولى ، وهذا معنى « قول سيبويه وهم بيانه أعنى » يعني

أنهم يعنون بالفاعل دون المفعول حتى لا يذكرون فعلاً إلا

(١) في ل : (يصير) وهو تحريف .

(٢) في ب : (صيغة) وهو خطأ .

(٣) في س : (قول) .

(٤) في و : (معنى) وهو تحريف .

ويذكرون له فاعلاً أو ما يقوم مقامه حرصاً على بيان الفاعل عندهم
فلما تعجبوا كان الأولى عندهم أن يجعل التعجب له لذلك •

(فعل) قوله : وتغوره حالتان متضادتان إلى آخره •

قال الشيخ : أمّا لزوم التكرير عند مصاحبة (من) فمصحح ،
وعلمه أنهم لو عرفوا (١) لا يخلو من أن يعرفوا بالالف واللام ،
أو بالاضافة وكلاهما متذر ، أمّا الاضافة فواضحة ، لأنهم إنما
يضيفونه إلى ما هو مفضل عليه وإنما يذكرون (من) ليسوا بعدها
المفضل عليه فكان الجمع بينهما عبثاً لا فائدة فيه ، ولو عرفوه
باللام لم يكن إلا لام العهد فيجب أن تكون معروفةً بأفضليته عند
المخاطب ، والمخاطب لا يكون معروفاً بأفضليته إلا بالنظر إلى المفضل
عليه ، فلو جمعت بينهما وبين المذكور بعدها المفضل عليه لجمعت
أيضاً بين أمرين يفنيك أحدهما عن الآخر كاضافة المذكورة سواء •
وأما قوله : « ولزوم التعريف عند مفارقتهما » ، فوهم لأنه قد
يكون مضافاً إلى نكرة وهو باقٍ على تكثيره كقواك : مررت بأفضل
رجل فهذا قد فارق (من) ولم يلزمه لام التعريف أو الاضافة •

قوله : وكذلك مؤنثة وتشتيهما وجمعهما •

قال الشيخ : معطوف على قوله : « وتغوره حالتان متضادتان »
وهو غير مستقيم في الظاهر ؛ لأنه إذا كان مؤنثاً أو مثنى أو مجموعاً
لا تصاحبه (من) ، وإنما أراد بقوله : « وكذلك » أنه لا بد له
مِمَّا (٢) يقوم من تعريف أو اضافة ، لأن حذف (من) واجب

(١) في و : (لا) وهو تحريف

(٢) في ل : (ما) وهو تحريف

فيهما بخلاف الأول ، فأنه 'غير' واجب بَلْ أنت بالخيار ، فاشتركا في أنه إذا حذفت (مِنْ) من القليين فلا بد من الالف واللام أو الاضافة إلا أنك في الأول مخير في حذف (مِنْ) وفي التعويض بالالف واللام [٦٣ و] ، أو الاضافة ، وهنا في المؤنث والمثنى والمجموع لازم حذف (مِنْ) واثبات أحد الأمرين .

قوله : بَلْ الواجب تعريف ذلك باللام أو بالاضافة .

قال الشيخ : جرياً على الوهم الاول في قوله : ولزوم التعريف عند مفارقتها ، وإنما الواجب اللام أو الاضافة وقد تكون الاضافة تُعرَّفُ ، وقد لا تُعرَّفُ على ما تقدم .

(فصل) قوله : وما دام مصحوباً بمن استوى فيه الذكر والائثن والجمع الى آخره .

قال الشيخ : لأنهم أجروه مجرى باب التعجب لقربه منه في المعنى ولذلك اشترطوا فيه شروط التعجب فلم يُبْنِ إِلَّا مما بُنِيَ منه فعل التعجب فلما أجروه مجراه لفظاً ومعنى أفروده كما أفردوا الفعل واستغنوا عن تثنيته وجمعه ، فاذا عُرِّفَ باللام أُنِيتَ وتُنِي وجمع ، لأن تعريفه باللام أخرجه عن شبه الفعلية فجرى على طبق ما هو له من التانيث والتثنية والجمع .

قوله : وإذا أضيف ساغ فيه الأمران .

قال الشيخ : يعني المطابقة والافراد ، أما المطابقة فلأن الاضافة تشبه اللام فأجري بها مجراه ، وأما الافراد فلأن الاضافة فيه ليست إِلَّا للمفضل عليه فأشبهت (مِنْ) مع ما بعدها ألا ترى

أَنَّ قَوْلَكَ : زَيْدٌ أَفْضَلُ النَّاسِ مِثْلَ قَوْلِكَ : زَيْدٌ أَفْضَلُ مِنَ النَّاسِ
فَلَمَّا كَانَتِ الْإِضَافَةُ فِيهِ لَا تَخْرُجُهُ عَنْ مَعْنَى (مِنْ) الَّذِي كَانَ بِهَا
مُفْرَدًا مَعَ الْإِضَافَةِ لِأَنَّهَا بِمِثَابَةِ (مِنْ) مَعَ مَجْرُورِهَا • وَقَوْلُ
ذِي الرِّمَّةِ (١) :

١٨٢- وَبَيَّةٌ أَحْسَنُ الثَّقَلَيْنِ جَيْدًا
وَسَالِفَةٌ وَأَحْسَنُهُ قَذَلًا

عَلَى الْإِفْرَادِ ، وَلَوْ جَاءَ عَلَى الْمِطَابَقَةِ لَقَالَ حُسْنَى الثَّقَلَيْنِ وَحُسْنَاهُ
قَذَلًا ، وَالضَّمِيرُ فِي أَحْسَنَهُ عَائِدٌ عَلَى الثَّقَلَيْنِ ، وَإِنْ كَانَ مَتَى
لَأَنَّهُ فِي مَعْنَى الْخَلْقِ كَأَنَّهُ قَالَ وَمِثَّةٌ أَحْسَنُ الْخَلْقِ •

(فَصْل) قَوْلُهُ : وَمِمَّا حُذِفَتْ مِنْهُ (مِنْ) وَهِيَ مَقْدُورَةٌ

إِلَى آخِرِهِ •

قَالَ الشَّيْخُ : قَوْلُهُ : « أَوَّلُ مَنْ أَفْعَلَ الَّذِي لَا فِعْلَ لَهُ »

كَأَبَلِ ، وَهُوَ مَذْهَبُ الْبَصَرِيِّينَ (٢) ، وَقَوْلُ الْكُوفِيِّينَ : وَزَنَهُ فَوَعَلَ
كَأَنَّ أَصْلَهُ وَوَالِ فَعَلُوا الْهَمْزَةَ إِلَى مَوْضِعِ الْفَاءِ ثُمَّ أَدْغَمُوا السَّوَابِ
وَهُوَ عِنْدَهُمْ مِنْ قَوْلِهِمْ : وَأَلَّ إِذَا نَجَّأَ كَأَنَّ فِي الْأَوَّلَةِ النِّجَاةَ (٣) •

(١) الْبَيْتُ لَدَى الرِّمَّةِ مِنْ قَصِيدَةِ يَمْدَحُ بِهَا بِلَالُ بْنُ أَبِي بَرْدَةَ فِي

دِيْوَانِهِ ص ٦٣ ، السَّالِفَةُ : أَعْلَى الْعُنُقِ ، الْقَذَلُ مُؤَخَّرُ الرَّأْسِ

فَوْقَ الْقَفَا ، الْخَصَائِصُ ٤١٩/٢ وَفِيهِ مَكَانٌ (جَيْدًا) (وَجْهًا) ،

الْكَامِلُ ٥٤/٣ ، شَرْحُ دِيْوَانِ الْحَمَاسَةِ لِلْمَرْزُوقِيِّ ٧١٥/٢ ،

الْخَزَانَةُ ١٠٨/٤ ، وَفِي دِيْوَانِهِ (خَدًّا) مَكَانٌ (جَيْدًا) ، أَمَّا ابْنُ

الْحَاجِبِ وَرَقَةُ ١٠٧ ، ابْنُ يَعِيشَ ٩٦/٦ •

(٢) انْظُرْ شَرْحَ الشَّافِيَةِ لِلرُّضِيِّ ٣٤٠/٢ •

(٣) انْظُرْ شَرْحَ الشَّافِيَةِ ٣٤٠/٢ •

وقال قوم : أصله 'وَوَلَّ عَلَى فَوَعَلَ وليس بشيءٍ اذ يلزم منه تغيرات كثيرة' ولا أصل له في الاشتقاق وهو عند البصريين أَفْعَلَ المبني للتفضيل لقولهم : أول من كذا ، ولقولهم : في مؤنثه الأولى وفي جمعه الأول كما ذكر ، وهذا هو الصحيح ، ولو كان كما زعم الكوفيون لقل في مؤنثه أوَّلُهُ •

(فصل) قوله : والآخرة شأن ليس لأخواته إلى آخره •

قال الشيخ : لأنه كثر في كلامهم حتى صار لأحد الشميين فاستعملوه حينئذ استعمال الأسماء التي لا تفضل فيها ، والتمروا فيه حذف من في حال التنكير وهو خلاف أصل وضعه فلأجل ذلك خالفوا به ، وهذا هو أيضاً الذي جوز استعمالهم أوَّل كذلك ، ألا تراهم يقولون : الأول والثاني والثالث لا تفضل فيه ، والأل مفيد ما يفيد أحدها باعتبار العدد فجرى مجراها في صحة استعماله بغير (من) في قولك : هذا أوَّل وثان •

قوله : لم يستوى فيه ما استوى في أخواته إلى آخره •

قال الشيخ : المعنى ^(١) أن أَفْعَلَ التفضيل إذا كان غير معرف ولا مضاف فحكمه عدم المطابقة ^(٢) لا غير ، وقد غير فقد خالف أيضاً بابه ، ووجه المخالفة أيضاً ^(٣) ما ذكر من أنه استعمال استعمال ما لا تفضل فيه فوجب المطابقة كسائر الصفات فلذلك قالوا : على ما ذكر ، وأخر غير منصرف وهو جمع

(١) في ل : (يعني) •

(٢) (المطابقة) في الاصل ، ل ، ت ، وهو خطأ •

(٣) (أيضا) : ساقطة من س •

أُخْرَى ، وَفُعِلَ جَمْعٌ فُعِلَى فِي جَمْعٍ بَابِ التَّفْضِيلِ مُنْصَرَفٌ^(١) سِوَى أُخْرَى ، وَعَلَّاهُ أَنَّهُ فِيهِ الصِّفَةُ وَالْعَدْلُ ، وَبَيَانُ الْعَدْلِ أَنَّ الْأَصْلَ إِلَّا يُسْتَعْمَلُ هَذَا الْإِسْتِعْمَالُ فَقَدْ عُدَّ عَنْ صِغَةِ كَانَ يَسْتَحِقُّهَا إِلَى صِغَةِ أُخْرَى ، وَهَذَا مَعْنَى الْعَدْلِ • وَقَدْ أُورِدَ أَبُو عَلِيٍّ ذَلِكَ اعْتِرَاضاً ، وَقَالَ : الْمَعْدُولُ عَنِ الْمَعْرِفَةِ مَعْرِفَةٌ^(٢) ، أَلَا تَرَى أَنَّ سَحَرَ الْمَعْدُولِ عَنِ السَّحَرِ مَعْرِفَةٌ ، وَأَمْسَ الْمَعْدُولِ عَنِ الْأَمْسِ مَعْرِفَةٌ ، وَأَخْرَجَ^(٣) إِنَّمَا كَانَ يَسْتَحِقُّ أَنْ يُقَالَ الْآخِرُ فَلَوْ كَانَ مَعْدُولاً عَنْهُ لَوَجِبَ أَنْ يَكُونَ مَعْرِفَةً وَلَيْسَ بِمَعْرِفَةٍ بِاتِّفَاقٍ لَوْصِفَ النِّكَرَةُ بِهِ وَلَمَّا لَمْ يَكُنْ مَعْرِفَةً كَانَ غَيْرَ مَعْدُولٍ فَلْيُطْلَبْ لَهُ عَلَيْهِ أُخْرَى • وَالْجَوَابُ مِنْ وَجْهَيْنِ : أَحَدُهُمَا^(٤) ، أَنَّا نَقُولُ : لَيْسَ مَعْدُولاً عَمَّا ذَكَرْتَ وَلَكِنَّهُ مَعْدُولٌ عَنْ قَوْلِهِمْ : آخِرُ مَنْ كَذَبَ فَاسْتَعْمَلَهُمْ إِيَّاهُ مَجْمُوعاً فِي مَوْضِعِ الْمَفْرَدِ مَعَ (مِنْ) عَدُولٌ عَنِ الصِّغَةِ الَّتِي كَانَتْ لَهُ لِمَصَاحِبِهِ (مِنْ) وَعَلَى ذَلِكَ [٦٣ ظ] تَحَقُّقُ الْعَدْلِ مَعَ التَّنْكِيرِ ، وَيَنْدَفِعُ السُّؤَالُ الثَّانِي [أَنْ]^(٥) سَلَّمْنَا أَنَّهُ مَعْدُولٌ عَنِ الصِّغَةِ الَّتِي فِيهَا الْإِلْفُ وَاللَّامُ وَمَعْنَى كَوْنِهِ مَعْدُولاً أَنَّهُ كَانَ يَجِبُ لَهُ إِلَّا يُسْتَعْمَلُ إِلَّا كَذَلِكَ فَلَمَّا اسْتَعْمِلَ عَلَى غَيْرِ تِلْكَ الْجِهَةِ كَانَ عَدُولاً ، وَمَا ذَكَرَهُ مِنْ قِيَاسِ الْعَدْلِ صَحِيحٌ إِلَّا أَنَّهُ قَالَ الدَّلِيلُ^(٦) هُنَا عَلَى التَّنْكِيرِ وَتَمَّ عَلَى التَّعْرِيفِ فَحَكَمْنَا فِي كُلِّ مَوْضِعٍ بِمُوجِبِ دَلِيلِهِ •

(١) (منصرف) : ساقطة من ل ، ب ، و ، س •

(٢) شرح الكافية لابن الحاجب ص ١٢ •

(٣) في و : (والاخرى) وهو تحريف •

(٤) (من وجهين أحدهما) : ساقطة من ل •

(٥) (أن) : زيادة عن ت •

(٦) (هنا) : ساقطة من ت •

(فصل) قوله : وقد استعملت دُنْيَا بغير ألف ولام .

قال الشيخ : كما ذكر وهو ظاهر .

(فصل) قوله : وقول الاعشى^(١) :

١٨٣ وَلَسْتُ بِالْأَكْثَرِ مِنْهُمْ حَصَى

قال الشيخ : يعني أنهم لا يجمعون بين الألف واللام وبين
(مِنْ) المذكورة للتفضيل على ما تقدم فلا بد من تأويل منهم في
قوله : « وَلَسْتُ بِالْأَكْثَرِ مِنْهُمْ حَصَى » وتأويلها أنها مثلها
في قولك : أنت من بني فلان الشجاع ، ومثل هنا يجوز أن
يجمع^(٢) مع أقعل الذي فيه الألف واللام لأنك تقول : أنت
الأفضل من قريش كما تقول : أنت من قريش الأفضل لا على
أنك فضلت على قريش ويكون الفضل عليه معلوماً من اللام
الذي^(٣) للعهد (حسب ما بين المتخاطبين ، وقد يكون هو المذكور
بعد (مِنْ) ، وقد يكون غيره ، لأنك قد تقول : لمخاطبتك هذا^(٤)
أفضل من تميم ، فالفضل عليه تميم^(٥) ، ثم تقول : له بعد ذلك

(١) البيت في ديوانه ص ١٤٣ وعجزه : (وإنما العزة للكثير)

الحصى : العدد الكثير تشبيهاً بالحصى بالكثرة ، الخصائص

١٨٥/١ ، بان يعيش ١٠٣/٦ ، الصحاح ٨٠٣/٢ ، مادة

(كثر) ، لسان العرب مائة (حصى) ١٨٣/١٤ ، أساس

البلاغة ٩٥/١ الاشموني ٤٧/٣ ، العيني على الاشموني ٤٧/٣

المغني ٥٧٢/٢ ، ابن عقيل ١٤٢/٢ .

(٢) ما بين القوسين : ساقط من ر .

(٣) (الذي) : ساقطة من ل .

(٤) في ل : (أنت) وما أثبتناه أحسن .

(٥) (ثم) : ساقطة من و ، ش ، ت ، ب .

الأفضل من تميم فليست تعني ههنا إلا تلك الأفضلية وبنت له أيضاً أنه من تميم فهذا المذكور بعد (من) هو المفضل عليه في المعنى ولكنك لم تفضل عليه بمن وإنما عرفت ذلك بما تقدم ذكرت (من) للتبيين وقد تقول لمخاطبك : هذا أفضل من عمرو ، ثم تقول : له ذلك ، ذاك (١) الأفضل من تميم فهنا ليست تعني بالأفضلية إلا الأفضلية على عمرو ولأنه للمعهود ، وذكرت من قریش (٢) على ما عليه بعدها وإنما المقيد أن يكون الاتيان بها لغرض دلالة التفضيل على ما بعدها ، فمما وقوع ذلك اتفاقاً والمراد بها التبيين فلا يضر .

(فعل) قوله : ولا يعمل عمل الفعل .

قال الشيخ : ليس تلي عومه بل يعمل عمل الفعل في بعض المواضع ، وهو كل موضع كان فيه لمسبب مفضل باعتبار من هو له على نفسه باعتبار غيره فعند ذلك يعمل عمل فعله في ذلك المسبب ، مثله قولهم : ما رأيت رجلاً أبغض إليه الشر منه إلى زيد ، وما أشبه ذلك ، فلبغض (٣) ههنا في المعنى (٤) لمسبب لرجل وهو الشر ، مفضل باعتبار الرجل على نفسه وباعتبار غيره وهو زيد . قال سيويه : في هذه المسألة ونظائرها (٥) كلاماً معناه أنك

(١) (ذلك) : ساقطة من ل ، ت ، س .

(٢) في س ، ش : (تميم) وهو وهم ، لأن المثال المتقدم (من قریش)

(٣) في ل : (بغض) ، وهو تحريف .

(٤) (في المعنى) : ساقطة من ش .

(٥) في س : (ظاهرها) ، وهو تحريف .

لو جعلت أبغض خبراً عن الشرِّ كان محالاً^(١) يعني أنّه يؤدي إلى الفصل بين العامل والمعمول بالأجنبي ، لأنّ البغض^(٢) إذا ارتفع بالخبر كان الشرُّ مبتدأ^(٣) ، ومنه متعلّقٌ بالبغض^(٤) ، وقد فصل بينه وبينه بالمبتدأ ، وهو^(٥) فصلٌ بالأجنبي وذلك غير جائز ، ولك أن تختصر فتقول : أبغضُ إليه الشرُّ من زيد فتحذف الضمير من منه وحرف الجرّ الذي هو فيه ، وتدخل (من) على ما دخلت (في) عليه ، ولك أن تقول : ما رأيت كزيد أبغضُ إليه الشرُّ وتفيد ذلك المعنى ، ومنه ما أنشده سيويه^(٦) :

١٨٤- مَرَرْتُ عَلَى وادي السَّبَاعِ وَلَا أَرَى
كَوادي السَّبَاعِ حِينَ يُظْلِمُ وادِيا

أَقَلَّ بِهِ رَكْبٌ أَتَوْهُ نَيْيَةً
وَأَخْوَفَ إِلَّا مَا وَقَى اللَّهُ سَارِيَا

وإذا اعتبرت^(٧) بالبارة الأولى قلتَ : ولا أرى وادياً أقلَّ به ركبٌ أتوه نَيْيَةً منه من وادي السباع ، والثالثة هي عينُ ما ذكره في البيت ، وأفعلُ ههنا أقلُّ جرى شيءٌ وهو في المعنى لمسببٍ هو

(١) انظر الكتاب ٢٣٢/١ .

(٢) في ل ، ب : (أبغض) ، وهو تحريف .

(٣) (مبتدأ) : ساقطة من ش .

(٤) (بابغض) : في ل ، ب .

(٥) في س : (قلته) .

(٦) البيت لسحيم بن وثيل ، وادي السباع : اسم وادي بطريق

البصرة ، نَيْيَةً : التليث ، الكتاب ٢٣٣/١ ، ابن عقيل ١٤٩/٢ ،

شرح الكافية لابن الحاجب المتن ص ١٠٠ ، الشرح ص ١٠٠ .

(٧) في ش : (عبثت) ، وهو تحريف .

الركب 'مُفَضَّلَ باعتبار (مِنْ هُوَ لَهُ ' على نفسه)^(١) باعتبار وادي السباع وأتوه 'صفة' لركب وثية إمّا مصدرٌ على أصله لأنّ الأيّان قد يكونُ بـ (ثِيَّةٌ أي بتوقّف وتجبس ، وقد يكونُ بغيره ، وإمّا مصدرٌ في موضع الحال أي متوقّفين متلبّسين ، وإمّا غيرُ هذا الباب الذي قيّدناه من المسائل فلا يجوزُ أن يُرفعَ به الظاهرُ ، بل يرتفعان جميعاً على الابتداء والخبر وتكون الجملة 'صفة' الأولى كقولك : مررتُ برجلٍ أفضلَ منه أبوه ، فأبوه وأفضلُ مبتدأ وخبرٌ ، والجملة 'صفة' لرجلٍ ، ولا يجوزُ الخفضُ [٩٣ و] 'صفة' [لرجلٍ]^(٢) ورفع أبوه بأفعل بخلاف ما تقدّم . قوله^(٣) :

وأضربَ مِنَّا بالسُّيُوفِ اقْوَانِسًا -١٨٥-

أوردهُ اعتراضاً لمن يُتَوهمُ أنَّ القوانسَ منصوبٌ بأضربَ ، وإنّما هو معمولٌ لما دلَّ عليه أضربَ ، فكأنّه قيلَ ماذا يضربُ ؟ فقيلَ القوانسًا ، وهي بيضة الحديد ، وهو مثلُ قوله تعالى : { أَعْلَمُ مَنْ يَضِلُّ عَنْ سَبِيلِهِ }^(٤) ، فَمَنْ يَضِلُّ في موضع نصب بفعل دلَّ عليه أعلمُ لا بأعلمَ ، ولا يجوزُ أن يكونَ مخفوضاً بأعلمُ لما يازمُ من الحال^(٥) ، وإنّما لم يعمل في الظاهرِ

(١) في ل : (الأول وهو قوله به على نفسه) .

(٢) (لرجلٍ) : زيادة عن ل ، س .

(٣) البيت للعباس بن مرداس وصفه : (أكثر وأخمي

للحقيقة منهم) ، للحقيقة : للحقائق ، القوانا : أعلى البيضة ، وقونس المرأة مقدم رأسها ، أمالي ابن الحاجب ورقة

ظ ١٦٠ ، ابن يعيش ١٠٦/٦ ، شرح ديوان الحماسة للمرزوقي

١/٤٤١ ، ديوان الحماسة لأبي تمام شرح التبريزي ١/٢٢٨ ،

المغنى ٢/٦١٨ ، الأشموني ٣/٥٧ ، لسان العرب (قنس)

٦/١٨٤ ، مشاهد الانصاف ص ٦٤ .

(٤) سورة الانعام الآية : ١١٧ .

(٥) في س : (الحال) ، وهو خطأ .

لأنَّه ليسَ جارياً على الفعل ولا مشبهاً به إِذْ لم يجر مجرى اسم
الفاعل في الشبهة [والجمع] ^(١) والتذكير والتأنيث على ما تقدّم في
قولك : زيدٌ أَفْضَلُ من عمرو لأنَّه الأصلُ .

أَسْمَاءُ الزَّمَانِ وَالْمَكَانِ

قالَ صاحبُ الكتابِ : ما بُنيَ مِنْهُمَا من الثلاثي المجرّدِ تُلَى
ضربينِ إلى آخره .

قلَ الشيخُ : هو كلُّ ما اشتقَّ من فعلٍ اسماً لِمَا فَعَلَ فِيهِ
الفعلُ من زمانٍ أو مكانٍ ولا يخلو من أنْ يُبْنَى من ثلاثي أو غيره ،
فإنْ كانَ ثلاثياً فلا يخلو (من أنْ يكونَ معتلّ الفاء أو اللام أو لا ،
فإنْ لم يكنْ معتلّ الفاء واللام فلا يخلو) ^(٢) من أنْ يكونَ مضارعهُ
بالكسر أو لا ، فإنْ كانَ بالكسر ، فالاسمُ بالكسر أيضاً وإنْ لم يكنْ
بالكسر فالاسمُ بالفتح على مَفْعَلٍ وإنْ كانَ معتلّ الفاء فالاسمُ تُلَى
مَفْعَلٍ بالكسر لا غير ، وإنْ كانَ معتلّ اللام فالاسمُ بالفتح
لا غير ، فلاولُ مثلُ مَضْرِبٍ ، والثاني مثلُ مُقْتَلٍ ومَذْبَحٍ ،
والثالثُ مثلُ مَوْعِدٍ ومَوْرَدٍ ، والرابعُ مثلُ مَأْتَى ومَسْعَى ،
وما جاءَ على غير ذلك فسادٌ ، وقد ذُكِرَ ، وكأنَّهم كسروا تشبيهاً
لَهُ بالمضارع لأنَّه جَرِي عليه ، وفتحوا فيما كانَ المضارعُ مفتوحاً أو
مصدوماً إلا أنَّهم حملوا المصدومَ على المفتوح لأنَّه أخفُّ ، وكسروا
في معتلّ الفاء مطلقاً لأنَّه أخفُّ مع الواو إِذْ مَوْعِدٌ أخفُّ من
مَوْعَدٍ ، وفتحوا معَ المعتلّ اللام لِمَا يؤدي الكسرُ فيه إلى الثقلِ
المؤدي إلى الاعلالِ .

(١) (الجمع) : زيادة عن ل ، ب ، ر .

(٢) ما بين القوسين : ساقط من ش .

(فصل) قوله : وقد تدخل على بعضها تاء التانيث .

قول الشيخ : مع جريها على القياس مع مخالفة ، فالجاري كالمزلة والمقبرة ، وغير الجاري كالمظنة بالفتح لأنه من ظن يظن فالكسر فيه شاذ وموقعة الطائر جري على القياس ، وأما ما جاء على مفعلة بالضم « فأسماء غير جارية على الفعل ولكنهما بمنزلة قارورة وشبهها .

قول الشيخ : وما بني من غير اثلاثي رباعي كان أو ثلاثياً بزيادة فكله على لفظ اسم المفعول فيكون لفظ اسم المفعول والمصدر كما تقدم ، والزمان والمكان مشتركان في الجميع كالخروج من أخرج ، والمستخرج من استخرج ، المدحرج من دحرج ، وكذلك ما أشبهه وكأنهم قصدوا مضارعة المفعول في الزنة (٢) فأجروه على لفظ المفعول لأنه أخب من لفظ الفاعل لأن الفاعل بالكسر والمفعول بالفتح ، والفتح أخب ، ولأن الاسم مفعول فيه في المعنى فكان استعمال لفظ المنحول لمطابقته له أقيس فمن ثم ستملوا صيغة المفعول . وقوله في البيت (٣) :

(١) في و (الجري) وهو تحريف ، وفي ش : ساقطة .

(٢) (في الزنة) : ساقطة من ش .

(٣) البيت لحמיד بن ثور الهذلي ، وهو من مستدركات عبد السلام

هارون على الديوان ص ١٧٣ ، قال ابن منظور : العليقة

والعليق : الثوب النفيس ، وقيل أول ثوب يلبسه المولود

وكانت الصبية تلبسه وقت اغارة ابن همام على الحي المذكور .

الكتاب ١/ ١٢٠ ، أمالي ابن الحاجب ١٠٨ ط ، المقتضب

٢/ ١٢١ ، لسان العرب (علق) ١٠/ ٢٦٢ ، المبهج في تفسير

شعراء ديوان الحماسة لابن جني ٣٩ ، الخصائص ٢/ ٢٠٨ ،

اعراب القرآن المنسوب للزجاج ١/ ٨٧ .

١٨٦- وما هي إلا في إزارٍ وعلقةٍ

مُفَارَ ابنِ هَمَامٍ على حيٍّ خَشَعَمًا

أُنشدهُ سيبويه في ذلكَ وقد أُخذَ عليه من وجهين : أحدهما في قوله : على حيٍّ خَشَعَمًا ، واسمُ الزمانِ والمكانِ لا يعملُ ، والآخرُ أنَّ الغرضَ تسميهُ خَفَّةٌ ما عليها بابنِ هَمَامٍ عندَ إغارتهِ فكانَ المعنى وما هي إلاَّ متخففةٌ كتحفيفِ ابنِ هَمَامٍ وهو وجهه في الردِّ ، والجوابُ عن الأولِ أنَّ الجارَّ [والمجرورَ] ^(١) متعلقٌ بما دلَّ عليه مُفَارَ ، كأنَّه قالَ : يغيرُ تلى حيٍّ خَشَعَمًا • وأمَّا الثاني فلا يبعدُ أنْ يكونَ أرادَ وما هي إلاَّ متخففةٌ في زمانٍ مثلَ زمنِ إغارةِ ابنِ هَمَامٍ فوضعَ مُفَارَ موضعَ زمنِ إغارةٍ ، وهو معنى اسمِ الزمانِ وفي الجميعِ تعسفٌ •

(فصل) قوله : ولا يعملُ شيءٌ منها •

قالَ الشيخُ : لأنَّها أسماءُ الاجسامِ ^(٢) فلا تعملُ بخلافِ المصدرِ فإنَّه اسمٌ للمعنى كالفعلِ وبخلافِ اسمِ الفاعلِ والمفعولِ فإنَّهُما صفةٌ ، والمعنى في الصفةِ هو المتصوِّدُ فجريا مجرى الفعلِ في ذلكَ ، وليسَ اسمُ الزمانِ والمكانِ كذلكَ لأنَّهما اسمانِ لذواتٍ غيرِ مذهبٍ بهما مذهبُ الصفةِ (فيجريانِ مجرى اسمِ الفاعلِ ، ولا مجردِ المعنى) ^(٣) فيجريانِ مجرى المصدرِ فمن أجلِ ذلكَ امتنعَ العملُ فيهما • وقولُ الشاعرِ ^(٤) :

(١) (المجرور) : زيادة عن ل •

(٢) في ل : (الزمان) •

(٣) ما بين القوسين : ساقط في ل •

(٤) البيت للناطقة الذبياني من قصيدته التي يعتذر بها الى النعمان ، =

١٨٧- كَانَ مَجْرَّ الرَامِسَاتِ ذُيُولَهَا

عَلَيْهِ قَضِيمٌ نَمَّقَتْهُ الصَّوَانِعُ

[٩٣ ظ] وتقدير الاعتراض أن مجرَّ ههنا اسم للمكان وقد عمل في ذيولها ، ويان كونه اسماً للمكان أنه أخير عنه بقسيم وهو الرق الأبيض يكتب فيه فثبته موضع مرور الرياح بالرق المنمق بالكتابة ، ولا يستقيم أن يكون للجرج فيؤدي الى تشبيهه بالرق ولا معنى لذلك . والجواب أن اسم المكان (١) قد استمر باستقراء (٢) لغتهم وتأكد ذلك بالمعنى فاذا وجد ما يخالفه وجب تأويله ، وله ههنا تأويلان : أحدهما أن يكون ثم مضاف قبل مجرَّ وتقديره كان موضع مجرَّ الرامسات ، وهو خير من تقدير أثر لثلا يحصل ما هرب منه من الاخبار بقسيم إذ الأثر مشبه بالكتابة لا بالرق ، وغرضنا هنا المشبه بالرق ، لأن الرق هو الذي وقع خبراً عن (كان) فوجب أن يكون اسمها هو المشبه هو به ، والوجه الثاني أن يكون مجرَّ موضعاً على ظاهره ، والمضاف محذوف من الرامسات كأنه قال كان مجرَّ (٣) جرج الرامسات ، ويتأكد بأمرين : أحدهما مطابقة المشبه به ، لأن فيه ذكر الموضع أولاً والآخر ثانياً كما أن المشبه به ذكر فيه الرق أولاً والتشويق ثانياً (والآخر أن المحذوف مدلول عليه بمجرَّ ، لأن مجرَّ

= في ديوانه ص ٤٣ ، قضيم : حصر منسوج خيوطه سيور بلغة

أهل الحجاز ، نمقته : زينته ، الرامسات : الرياح . ابن يعيش

١١٠/٦ ، ايضاح الفارسي ص ١٨٩ ، شواهد الشافية ٨٢ ،

١٠٦ ، الصبح (نمق) ١٥٦١/٤ ، اللسان (قضم) ٤٨٨/١٢ .

اعراب القرآن المنسوب للزجاج ٨٧/١ .

(١) في ش : (الزمان) .

(٢) في ل ، ت : (استقرار) وهو تصحيف .

(٣) في ش : (مجرى في الرامسات) ، ولا يستقيم معه الكلام .

[معنا] (١) موضع الجبر ولم يُقدَّر إلا ما دلَّ عليه بخلاف
 التقدير (٢) الاول ، فإنَّ المؤدي اليه امتناع استقامته في الظاهر ،
 وهو بعينه موجود ههنا مع الوجهين الآخرين ويضعف من جهة أنَّ
 ذيولها تكون منسوبة بمصدر مقدَّر ، والتميم بالمصادر المقدَّرة
 لا يكاد يوجد ، ومن أجل ذلك قدَّم ذكر التقدير الاول .

اسم الآلة

قال صاحب الكتاب : هو اسم ما يُعالج به وينقل ويجي
 على مِفْعَل ومِفْعَلَة ومِفْعَال الى آخره .

قال الشيخ : اسم الآلة هو كل اسم اشتقَّ مِنْ فَعَل لِمَا
 يُسْتَعَانُ به في ذلك الفعل وصيغته المطردة مِفْعَل ومِفْعَال
 كمِفْتَح ومِفْتَاح وما ألحقَ به لها مسموع مثله في الزمان
 والمكان ، وأمَّا ما جاء مضموم الميم والعين فليس بالجاري قياساً ،
 وإنَّما هي الفاظٌ وضعتُ أسماء من غير اعتبار جريها على الفعل

ومن أصناف الاسم الثلاثي

قال الشيخ : كله عشرة أبنية وقسمته القليلة اثنا عشر
 أهملت العرب منها اثنين واستعملت عشرة ، وبيان ذلك أنَّ اللام
 لا تقسم باعتبارها لأنَّ اختلافها لأجل الاعراب ، بقيت الفاء
 والعين ، فأما الفاء فتكون متحركة بالحركات الثلاث ولا تكون

(١) معناه : زيادة عن ل

(٢) ما بين القوسين : ساقط في ر

ساكنة لِمَا^(١) يؤدي الى الابتداء بالساكن ، وأما العين فتكون
 بالحركات الثلاث وبالسكون ، وإذا ضربت ثلاثة في أربعة كانت
 اثني عشر ، مفتوح الفاء أربعة^(٢) فَعَلْ وَفَعَلَ وَفَعِلَ وَفَعُلَ ،
 وكذلك مكسورها ومضموها إلا أَنَّهُ سقط من مكسورها (فَعُلَ)
 لأنَّهُ ليس من أبنيتهم استقلاً له ، وسقط من مضمومها (فَعِلَ)
 لأنَّهُ بناء مختص بالنحل لِمَا لم يُسم فاعله ، وقد تلحقه الزيادة
 ويُعرف الأصلي من الزائد بأن يُنظر الى تصاريح الكلمة فما
 ثبت من جميع وجوهها فهو الأصلي ، وما سقط فهو الزائد ، والزيادة
 قد تكون من جنس حروف الكلمة وقد تكون من غير جنسها ، فما
 هو من جنسها قد ذكره مفصلاً ، وما هو من غير جنسها فهو حروف
 سألتمونيها ، فاذن لا تكون زيادة من غير سألتمونيها إلا وهي
 تكرير ، وحروف سألتمونيها قد تكون تكريراً وقد تكون غير
 تكرير ، إلا أَنَّهُ إذا كانت تكريراً هي أو غيرها لم توزن إلا بلفظ
 الأصل المكرر وذلك تقول : في عِلْمَ فَعَلَ ، وفي ضَرْبَ
 فَعَلَ ، وفي حَفِيدَ^(٣) فَعِيلَ ، وإما إذا لم تكن الزيادة تكريراً
 لم تُذكر في الوزن إلا بلفظها ، فتقول : في وزن مَضْرِبَ
 مَفْعَل ، وفي زُرْقَمَ فُعْلَمَ وكذلك جميع ما يأتي من غير تكرير ،
 والزيادة أيضاً قد تكون لللاحق ولغير اللاحق ، فأما زيادة اللاحق
 فإن تكون الزيادة حياء بها لغرض تغيير تلك الزنة النقص على
 مثال زنة أكمل منها كالحقهم جَوْهراً بجَعْفَرٍ ، فلا يرد على
 هذا مثل مَضْرِبَ في أَنَّهُ ملحق بجَعْفَرٍ ولا مثل مَضْرِبَ
 في أَنَّهُ ملحق بِقِرْطَاسٍ ، لأنَّ شرط اللاحق أن يكون الغرض

(١) في ب : (لثلا) ، وما اثبتياه أفضل .

(٢) (أربعة) : ساقطة من ش .

(٣) حَقِيدٌ : السريع أو الظليم الطويل الساقين . اللسان

(خَفَقَ) ١٤٢/٤ .

بها ما ذكر ، وأمّا هذا المُتَرَضُّ به ^(١) فله ^(٢) غرض آخر واضح في غير ذلك المعنى فلا وجه لجعله الحاقاً • وموقع الزيادة في الثلاثي أربعة ، لأنها إمّا أن تكون قبل ذكر الفاء أو تلي الفاء أو تلي العين [٩٤ و] ، [٩٥ و] أو تلي ^(٣) اللام موضع غير ذلك ، وأمّا في غير الثلاثي فيزيد على حسب عدد الحروف •

(فصل) قال صاحب الكتاب : والزيادة الواحدة قبل الفاء في نحو أجْدَلْ وإثْمِدْ ^(٤) وإصْبِعْ وأصْبِعْ وأكْلَبْ وأبْلَمْ ^(٥) إلى آخره •

قال الشيخ : كل همزة وقعت أولاً وبعدها ثلاثة أحرف أصول فهي زائدة فحكم في أجْدَلْ ^(٥) إلى أكْلَبْ بالزيادة لذلك فإن وقع مع الهمزة ما يحتمل أن يكون أصلياً جاز الوجهان ، كقولك أولق ^(٦) ، وإن وقع بعدها ثلاثة لا يصلح أحدها أن يكون أصلياً حكم بإصالتها ^(٧) حكماً مثل قولهم إمعة ^(٨) لأن الميمين لو

-
- (١) في و ، ش ، س : (ففيه) •
(٢) هنا ورقة متأخرة فتغيّر الرقم مكان ٩٤ و ، ٩٥ و ، وهو خطأ في الترقيم حيث تقدم الرقم الأكبر على الرقم الأصغر •
(٣) إثْمِدْ : حجر يتخذ منه الكحل • اللسان (تَمَد) ٧٥/٤ •
(٤) أبْلَمْ : جمع أبلمة ، وهي خوصة المثل ، يقال المال بيننا شقّ المنصف ٩٠/٣ •
(٥) أجْدَلْ : الصقر ، صفة غالبية ، وأصله من الجدل الشدة ، (اللسان) (جدل) ١٠٩/١٣ •
(٦) أولق : مألوق إذا جنّ فهو مجنون المنصف ١٩/٣ •
(٧) (حكماً) : ساقطة من ل ، ب ، ت ، س •
(٨) إمعة : هو العاجز الذي لا رأي له ويتبع غيره في جميع اموره • المنصف ١٨/٣ ، اللسان (مَعْع) ٢١٧/١٠ •

كانا أصلاً لم تخلُ من أن تكون من باب يَين^(١) وهو نادرٌ فحكمَ
 بزيادة الثانية^(٢) ، فوجبَ أن تكون الهمزة أصلاً ، وأما تَنْضُب^(٣) وهو شجرٌ يَتَخَذُ منه القسسيُّ فالتاء فيه زائدةٌ ، لأنها لو كانت
 أصلاً لم تخلُ من أن تكون النون بعدها أصلاً أو زائدةً ، وكلاهما
 يؤدي الى ما ليس من أبنيتهم ، فوجبَ أن تكون التاء زائدةً فان قيل
 فأنتم اذا حكمتم بزيادة التاء أدى الى أن يكون وزنه تفعلاً ،
 وتفعّل ليس من أبنية الاسماء . فالجواب أن الوزن اذا تردد
 بين أن تكون حروفه أصولاً وليس من أبنيتهم وبين أن يكون
 بعضها زائداً وليس من أبنية م كان الحكم بزيادة البعض أولى ،
 ووجهه هو أن الأبنية الأصول قليلةٌ محصورةٌ ، والابنية التي فيها
 الزيادة كثيرةٌ لا تكادُ تنحصرُ ، فاذا ترددَ هذا بين أن يكون من
 قليلٍ أو من كثيرٍ كان جعله من الكثير أولى ، وهذا جارٍ في كل
 ما يأتي مثل ذلك . وأما تَدْرَأ^(٤) فالكلام في التاء وزيادتها في مع
 الهمزة آخراً كالكلام في تَنْضُب مع النون إلا أنه إنما ينهض
 على مذهب سيويه إذ ليس في الكلام عنده فَعَعَل^(٥) ، فيحتاج
 الى جهةٍ أخرى من الدليل فيرجع الى الاشتقاق وهو مشتقٌ من
 رأته إذا دفعته لأن الدراء المدافعة فلاشتقاق مشعرٌ بزيادته

(١) يَين : اسم بلدٍ عن كراع ، وقال ابن جني يَينٌ وقرنه

بدون ، وقال اسم وادي بين ضاحك وضويحك جبلين أسفل

الفرش . اللسان (يين) ٣٥٨/١٧ ، شرح السيرافي ٢١٥/٥ .

(٢) في و (التانيث) وهو تحريف .

(٣) تَنْضُب : شجر ضخام ليس له ورق ويخرج له خشب

اللسان (نضُب) ٢٦٠/٢ ، شرح السيرافي ٢٢٦/٥ .

(٤) تَدْرَأ : يقال فلان ذو تَدْرَأ أي قوة ومنعة على دفع

أعدائه ، والتاء زائدة كما زيدت في ترتب وتتنفل . اللسان

(دَرَأ) ٦٥/١ .

(٥) الكتاب ٣٢٧/٢

التاء . وأما تَتَفَلُّ (١) فتأوه زائدة ، لأنَّ من لغاته تَتَفَلُّ فَبِتَ أَنْ تَاءَهُ بِمَثَلٍ مَا ثَبَتَ فِي تَنْضُبٍ . ثم تقول : التاء في تَتَفَلُّ لَأَنَّهَا هِيَ هِيَ لَفْظًا وَمَعْنَى وَإِذَا ثَبَتَ أَنْ تَكُونَ زَائِدَةً فِي أَحَدِ الصِّغَتَيْنِ وَجِبَ أَنْ تَكُونَ زَائِدَةً فِي الصِّغَةِ الْآخَرَى لِاتِّفَاقِهِمَا حُرُوفًا وَمَعْنَى . وَأَمَّا تَحْلِي (٢) فتأوه زائدة لَأَنَّهَا مِنْ قَوْلِهِمْ حَلَّاتُ الْإِدِيمِ إِذَا نَقَّيْتَهُ عِنْدَ السِّلَاحِ فَلِاتِّتِفَاقِ دَلٍّ عَلَى زِيَادَةِ التَّاءِ . وَأَمَّا يَرْمَعُ (٣) فَيَأْوُهُ زَائِدَةً لِأَنَّهُ عُرِفَ بِاسْتِقْرَافِ كَلَامِهِمْ أَنَّ كُلَّ يَاءٍ وَقَعَتْ دَحْ ثَلَاثَةُ أَصُولٍ فِيهِ زَائِدَةٌ . وَالْيَمِيمُ فِي مَقْتَلٍ وَفِي بَقِيَّتِهَا كَذَلِكَ . وَأَمَّا هَبْلَعُ (٤) فَالْهَاءُ فِيهِ زَائِدَةٌ عِنْدَ الْإِخْفَافِ (٥) ، أَخَذَ مِنَ الْإِشْتِقَاقِ لِأَنَّ الْهَبْلَعَ الشَّدِيدُ الْبَلْعُ فَكَانَتْهُ مِنْ بِلْعٍ وَالْهَاءُ زَائِدَةً ، وَغَيْرُهُ يَقُولُ : الْهَاءُ أَصْلِيَّةٌ وَلَا أَثَرَ لِمِثْلِ هَذَا الْإِشْتِقَاقِ الَّذِي لَيْسَ عَلَى قِيَاسِ كَلَامِهِمْ إِذْ لَمْ يُعْهَدْ زِيَادَةُ الْهَاءِ أَوَّلَ الْكَلَامِ وَلَا بُعْدَهُ فِي أَنْ يَكُونَ بَنُوًا كَلِمَةً لِلشَّدِيدِ الْبَلْعِ مِنَ الْهَاءِ وَالْبَاءِ وَاللَّامِ (٦) وَالْعَيْنِ فَوَافَقَ بَعْضُ حُرُوفِهَا حُرُوفَ بَلْعٍ وَلَيْسَ هَذَا كَقَوْلِنَا إِنَّ النُّونَ فِي عَنَسَلٍ زَائِدَةٌ أَخَذْنَا مِنْ قَوْلِهِمْ عَسَلَ إِذَا أَسْرَعَ لِأَنَّ الْعَنَسَلَ (٧) السَّرِيعُ لِأَنَّ النُّونَ قَدْ ثَبَتَتْ زِيَادَتُهَا ثَابِتًا سَاكِنًا كَثِيرًا ،

(١) تَتَفَلُّ : التَتَفَلُّ مِنْ أَسْمَاءِ الثَّعْلِبِ . اللِّسَانُ (تَفَلُّ)

٨١/١٣ ، شَرْحُ السِّيَرَانِي ٢٢٠/٥ .

(٢) تَحْلِي : الْقَشِيرُ الَّذِي فِي أَصُولِ الشَّعْرِ . الْمُنْصَفُ ٥٣/٣ .

(٣) يَرْمَعُ : الْحَصَى الْإِبْيَضُ الَّذِي يَلْمَعُ . أَسَاسُ الْبَلَاغَةِ

١٩٥/١ ، اللِّسَانُ (رَمَعُ) ٤٩٤/٩ .

(٤) هَبْلَعُ : لِلْأَكُولِ الْكَثِيرِ الْبَلْعُ وَهُوَ فِعْلٌ ، شَرْحُ الشَّافِيَةِ

٣٨٣/٢ .

(٥) انْظُرْ ابْنَ يَعِيشَ ١١٨/٦ ، الْأَشْمُونِي ٢٧٠/٤ .

(٦) (اللَّامُ) : سَاقِطَةٌ مِنْ ر .

(٧) عَنَسَلَ : النَّاظَةُ السَّرِيعَةُ ، مُشْتَقٌّ مِنَ الْعَسَلَانِ وَهُوَ السَّرْعَةُ .

شَرْحُ الشَّافِيَةِ ٣٣٣/٢ . اللِّسَانُ (عَسَلَ) ٤٧٣/١٣ ، شَرْحُ

السِّيَرَانِي ٢٢٠/٥ .

فلم يكن الحكمُ بزيادتها ههنا أخذاً من هذا الاشتقاق وإن كان فيه بُعدٌ مثل الحكم بزيادة الهاء في هبِّلَح إِذْ لم تثبت زيادتها أولاً وقد بقي عليه (من الأمثلة الثلاثة التي زيد^(١) فيها زيادةً واحدةً قبل الفاء ، تَفْعَل كقولهم : تَتَفَل ، وبقي عليه)^(٢) يَفْعَل كقولهم : يَغْفُرُ فَإِنْ أُجِيبَ عَنْ يَغْفُرُ بَأَنَّ الضمة للاتباع والاصلُ يَغْفُرُ فقد ذكر من أبنيتِه مَنْخِرًا ، وإن كان الكسرُ للاتباع فكما لم يُطْرَحْ مَنْخِرٌ كذلك لا يُطْرَحْ يَغْفُرُ .

(فصل) قوله : وما بين الفاء والعين الى آخره .

قال الشيخ : الالف لا تكونُ مع ثلاثة أحرفِ أصولٍ إلا زائدةً ، والهمزة في شمال زائدةٌ لأنه من قولهم : شَمَلَتِ الرِّيحُ ، والياء في ضيغم^(٣) زائدةٌ لما تقدّم من أن الياء اذا وقعت مع ثلاثة أحرفِ أصولٍ زائدةٌ ، والنون في قَنْبَرٍ^(٤) زائدةٌ لما^(٥) يؤدي أن يكون فَعَلَلٌ وليس من أبنيتهم عند سيبويه^(٦) ، وأمّا الاخفش فيحتاج^(٧) بغير ذلك فيقول : من لفته قَبْرٌ ، وتصرفهم [٩٥ ظ] فيه بغير نونٍ مع بقاء معناه يشعر بزيادة ما حذف

(١) زيد : ساقطة في س .

(٢) ما بين القوسين : ساقطة في ش .

(٣) ضيغم : من أسماء الأسد ، لأنه يضغم أي يعض . أساس

البلاغة ٢٩/٢ ، شرح السيرافي ٢٢٤/٥ .

(٤) قَنْبَرٌ : جمع قَنْبَرَةٍ وقُبْرَةٍ ، وهو طائرٌ معروف .

اللسان (قَبْرٌ) ٣٧٧/٦ ، أساس البلاغة ١٢٥/٢ .

(٥) في ل : (لثلا) .

(٦) هذا خلاف ما ذكره سيبويه ، فقد جاء في الكتاب : أمّا

النون فتلحق ثانية فيكون الحرف على ففعل في الاسماء ،

ذلك قَنْبَرٌ وعَنْطَبٌ ولا نعلمه صفة ، الكتاب ٣٢٦/٢ .

(٧) في ل : (يحتاج) ، وهو تحريف .

لأنَّه معنى الزائِد ، وجُنْدَبٌ ^(١) النون فيه زائدة ، لأنَّ من لغاته جُنْدَب ، فثبت أنَّ النون زائدة ، وإذا ثبت أنَّ النون زائدة في جُنْدَب ثبت أنَّها زائدة في جُنْدَب ، وأمَّا الاخفش فيحتاج الى غير ذلك ولا نعرف له وجهاً ولعلَّه يقول : [إنَّ] ^(٢) وزنه فُعْلُل ^(٣) ، وأمَّا عَنَسَج ^(٤) فواوه زائدة ؛ لأنَّ الواو مع ثلاثة أحرف أصول لا تكون إلا زائدة ، وقد بقي منه من الأمثلة في هذا الفصل فُعْلُل كجُنْدَب وخنْفُس ^(٥) للتصير ودُمْلَص ^(٦) بمعنى دُلَامِص أي بَرَق ، وأجر بمعنى آجر أعجمي مُعرَّب .

(قمل) قوله : وما بين العين واللام في نحو شأل .
قال الشيخ : همزته زائدة « وغزال وحمار وغلام » لا إشكال فيه ، « ويعير وعير » ^(٧) وعليب ^(٨) ، كذلك . وأمَّا

(١) جُنْدَب : ويقال جُنْدَب : الجراد المنظم . المنصف ٢١/٣ ، شرح السيرافي ٢٢٠/٥ .

(٢) (إن) : زيادة عن ل .

(٣) ذهب الاخفش الى أنها أصلية من باب جُنْدَب . المنصف ١٣٨/١ .

(٥) عَوَسَج : شجر من أشجار الشوك له ثمر أحمر مدور . اللسان (عَسَج) ١٤٨/٣ .

(٥) خنْفُس : من أسماء الخنفساء وهي دويبة سوداء منتنة الريح ، اللسان (خنفس) ٣٧٦/٧ .

(٦) دُمْلَص : ودْلَامِص ودُمَالِص ودُمَارِص ، كله بمعنى البراق الذي يبرق لونه . اللسان (دلص) ٣٠٤/٨ ، المنصف ٢٥/٣ ، شرح السيرافي ٢٢٧/٥ .

(٧) عَشِير : التراب أو الغبار ، قال ابن منظور : ولا تقل عَشِير في التراب لأنه ليس في الكلام فيُعْلَل إلا ضمهيد وهو مصنوع معناه الصلب . اللسان (عثر) ٢١٤/٦ .

(٨) عَلِيب : اسم وادٍ على طريق اليمن وقيل موضع . اللسان (عَلِب) ١٤١/٢ ، السيرافي ٢٢٥/٥ .

عُرْنَدٌ^(١) فَنُونُهُ زَائِدَةٌ لِأَمْرَيْنِ : أَحَدُهُمَا أَنَّهُمْ يَقُولُونَ : الْمُرْدُ
فَوْجِبَ أَنْ تَكُونَ زَائِدَةً ، وَالْآخَرُ لَوْ كُنْتَ أَصْلِيَّةً لَوَجِبَ أَنْ تَكُونَ
وَزْنُهُ فُعْلًا وَلَيْسَ فِي الْكَلَامِ فَعْلٌ وَالْجُرُوفُ أَصُولٌ • « وَقَصُودُ
وَجَدُولٍ وَخِرُوعٌ^(٢) وَسُدُوسٌ^(٣) وَسَلَمٌ وَقِنَبٌ^(٤) لَا إِشْكَالَ
فِيهَا ، وَبَقِيَ عَلَيْهِ مِنْ أَمْثَلَةِ هَذَا الْفَصْلِ دُلْمَسٌ^(٥) وَمِيمَةٌ زَائِدَةٌ
بِمَعْنَى دَلَامِصٍ ، وَحِمَصٌ^(٦) وَتُبَّعٌ^(٧) لَفَةٌ فِي تَبَّعٍ •

(فصل) قوله : وما بعد اللام في نحو عَلَقَمَى^(٨) وَمِعْزَى

وَبُهْمَى^(٩) •

(١) عُرْنَدٌ : الْعُرْدُ وَالْعَرْنَدُ ، الشَّدِيدُ فِي كُلِّ شَيْءٍ • اللِّسَانُ
(عُرْدٌ) ٢٧٨/٤ •

(٢) خِرُوعٌ : كُلُّ نَبَاتٍ قَصِيفٍ مِنْ شَجَرٍ أَوْ عَشْبٍ • اللِّسَانُ
(خِرْعٌ) ٤٢٠/٩ ، شرح السِّيرافي ٢٢٧/٥ •

(٣) سُدُوسٌ : بِالْفَتْحِ الطَّيْلَسَانُ وَبِالضَّمِّ اسْمُ رَجُلٍ • اللِّسَانُ
٤١٠/٧ ، سِدَسٌ •

(٤) قِنَبٌ : مَنْ قِنَبَ الْقَوْمَ وَاقْتَنَبُوا ، أَيِ بَاعَدُوا • اللِّسَانُ
(قَنَبٌ) ١٨٤/٢ •

(٥) دُلْمَسٌ ، أَوْ دَلَامِصٌ : لَيْلٌ مُظْلِمٌ ، اللِّسَانُ (دَلَسٌ) ٣٩٠/٧ ،
شرح السِّيرافي ٢٢٧/٥ •

(٦) حِمَصٌ : أَوْ حَمَصٌ حَبُّ الْقَدَرِ وَهُوَ مِنَ الْقَطَانِي وَاحِدَتُهُ
حَمَصَةٌ • اللِّسَانُ (حَمَصٌ) ٢٨٢/٨ •

(٧) تَبَّعٌ : سَمُ مَلِكٍ مِنَ الْيَمَنِ كَسَى الْكُمَيْةَ ، وَالتَّبَّعُ غَرْبٌ
مِنَ الطَّيْرِ ، اللِّسَانُ (تَبَعٌ) ٣٧٩/٩ •

(٨) عَلَقَمَى : شَجَرٌ تَدُومُ خَضَرَتُهُ فِي الْقَيْظِ الْفَهَا لِلتَّائِيثِ
وَبَعْضُهُمْ يَجْعَلُهَا لِلْإِلَاقِ وَتَنْوُنٌ ، قَالَ سَبْيَوِيهٌ : وَاحِدَةٌ
وَجَمْعًا • اللِّسَانُ (عَلَقٌ) ١٣٦/١٢ ، شرح السِّيرافي ٢٢١/٥ •

(٩) بُهْمَى : كُلُّ ذِي أَرْبَعٍ مِنْ دَوَابِّ الْبَحْرِ ، قِيلَ الْإِخْفَشُ
الْبُهْمَى لَا تَصْرِفُ •

اللِّسَانُ (بُهْمٌ) ٢٢٥/١٤ ، شرح السِّيرافي ٢٢١/٥ •

قال الشيخ: بالتوين تكون اللالحاق وإلا فحبلى مثلها ،
 وإذا نون لم يكن تكريراً كأنه قصد إلى أمثلة للالحاق وإلى
 أمثلة لغير اللالحاق وإنما يجيء هذا على مذهب الانخفاض ، وإلا
 فلالحاق على مذهب سيويه^(١) ، لتعذر فعله عنده ، ولذلك وقع
 بهمى ههنا غير مصروف ، وإن لزم منه التكرار ، وسلمى
 وذكري وحبلى وشعبى واضح ، ورعش التون زائدة
 بدليل الاشتقاق ، لأنه من الرعشة إذ معناه المرتعش ، وفريسن
 التون زائدة ، لأنه اسم لتقدم خوف البعير من فرس إذا دق
 فأرشد الاشتقاق إلى زيادته ، وبلغن التون زائدة ؛ لأن معناه
 البلاغة فأرشد الاشتقاق إلى زيادته « وقرود^(٢) وشرب^(٣) »
 وعند^(٤) ورمد^(٥) « ظاهر » وهو تكرار [السلام]^(٦) .
 « ومعد^(٧) » الدال البانية زائدة سواء جلت اسماً للقبيلة أو اسماً
 لموضع رجل الفارس من الدابة إذا ركب ، أمّا إذا كان اسماً للقبيلة
 فدليله قولهم : تمعدوا إذا تشبهوا بمعد في خنونة العيش ،

- (١) الكتاب ٣٢٧/٢ .
 (٢) قرود : أرض صلبة أو غليظة . اللسان (قرود) ٣٥٠/٤ .
 (٣) شرب : اسم واحد ، أو نبات في اللسان (شرب) ٤٧٠/١ .
 (٤) عند : القديم . المحيض ، الحيلة . اللسان (عند)
 ٣١٤/٤ .
 (٥) رمد : الفناهي في المقة والاحتراق . (رمد) اللسان
 ٦٧/٤ .
 (٦) (اللام) : زيادة عن ل .
 (٧) معد : اسم موضع رجل الراكب من الفرس ، اسم معد
 ابن نزار الذي تنتسب إليه قبيلة معد . المنصف ١٩/٣ ، ٢٠ .

والميم لا تزداد في الفعل ، وإن كان اسماً لموضع رجل الفارس
 فيدل على زيادتها ما تقدم ، لأنه منقول عنه إذ الاسماء الانعام
 إذا أمكن فيها النقل كان أولى وإما لأنهم يقولون : معدد إذا عد
 فيقرب أن يكون معدد منه ؛ لأنه موضع رجل الفارس الذي
 يمشيها على العدو ، وهذا أولى من أن يجعل من عد يعدد إلا
 ليس بينهما معنى قريب . « وخدب (١) وجبن (٢) وفلرز (٣) »
 لا إشكال فيه ، وبقي عليه من أمثلة هذا الفصل ضهياء (٤) والهمزة
 زائدة ، وزرقم (٥) والميم زائدة اسم (٦) للآزرق ، ودلقيم
 اسم للذقة المسنة لاندلاق لسانها ، ودرج لغة في ذراجه ،
 وشجعهم للشجاع وهو عند سيويه فعلتم من الشجاعة .

(فصل) قوله : والزيادتان المفترقتان بينهما ألفاء تحو
 أدابير (٨) .

(١) خدب : العظيم الجافي ، والضخم من الانعام ، وقيل من كل
 شيء . اللسان (خدب) ١/٣٣٥ .

(٢) جبن : من اجتنب فلان اللبن اتخذه جبناً ، وهو الهى
 يستعمل للاكل . اللسان (جبن) ١٦/٢٣٦ .

(٣) فلرز : خبث ما أذيب من الذهب والفضة وما ينفيه الكبير
 اللسان (فلز) ٧/٢٥٩ .

(٤) ضهياء : الأرض لا تنبت النباتات فيها ، والمرأة التي
 لا تحيض ، وسميت ضهياء لأنها ضاهت الرجال . أسباس
 البلاغة ٢/٣٢ ، شرح الشافية ٢/٣٣٩ ، شرح السيرافي
 ٥/٢١٧ .

(٥) زرقم : للآزرق . اللسان « زرق » ١٢/٤ .

(٦) (اسم) : ساقطة في ر .

(٧) دلقيم : الناقة التي كبرت وسقطت أسنانها ، وكذلك المرأة
 اللسان (دلقم) ١٥/٩٦ ، شرح السيرافي ٥/٢٢٧ .

(٨) الأدابير : من التدابير وهو التخالف والتقاطع . أسباس
 البلاغة ١/١٣٨ .

قال الشيخ : الهمزة والالف زائدتان ؛ لأنه اسم من قطع
رحمة وأدبر عنها ، فالهمزة زائدة وهو منصرف وإن جعل اسم
موضع فجاز ألا يصرف « وأجادل » جمع أجدل وقد ثبت
زيادة همزته في المفرد فكذلك في الجمع . « وانجج » ^(١) همزته
وثبته زائدتان أما الهمزة فلأنهم يقولون : يَلْنَجَجُ فقد دل على
زيادتها ؛ لأن الياء لا تقع بدلاً عن الهمزة المفتوحة ، وأدأ النون
قللاً يؤدي الى وزن ليس من أبشيم هو أفعلل . ^(٢) والندد مثل
النجج للألد الشديد ^(٣) الخصومة فلاشتقاق يرشد الى الزيادة ،
« ومقاتل ومقاتل » الى آخر الفصل .

(فصل) قوله : وبينهما العين في نحو عاقول ^(٤) وساباط ^(٥)
وطومار ^(٦) الى آخره .

قال الشيخ : الفصل ظاهر ، وبقي عليه من هذا الفصل
قنعاس ^(٧) وهو الشديد من الابل ؛ لأنه من القمس وهو الشدة
فلاشتقاق يرشد الى زيادة ^(٨) [النون] ^(٩) .

- (١) النجج : العود الذي يجبر به . اللسان (ليج) ١٨٣/٣ ،
شرح السيرافي ٢١٦/٥ .
- (٢) الندد : في الكتاب ٣٤٥/٢ وإنما هو من الالد ، شرح
السيرافي الشدة والخصومة ٢١٦/٥ .
- (٣) (الشديد) : ساقطة من و ، ش ، ت ، ب ، س .
- (٤) عاقول : عاقول البحر موجه ، أو ها اعتوج من النهر والوادي ،
اللسان (عقل) ٤٩٠/١٣ .
- (٥) ساباط : سقيفة بين حائطين أو دارين ، والجمع سوابيط .
اللسان (سبط) ١٨٣/١ .
- (٦) طومار : صحيفة أو سجل ، اللسان (طمر) ١٧٥/٦ .
- (٧) قنعاس ، أو قنعس : الجمل الضخم ، والرجل
الغظيم . اللسان (قنعس) ٦٨/٨ ، شرح السيرافي ٢٢٢/٥ .
- (٨) في الأصل ، س ، ت ، ب : (زيادته) .
- (٩) (النون) : زيادة عن ل .

(فصل) قوله : وبينهما اللام في نحو قصيرى •

قال الشيخ : ظاهر^(١) بزيادة الياء والالف « وقرنبي » ،
 اسم دويبة من الحشرات مصروفة ، ألفه ونونه زائدتان ، وأما
 الالف فواضح^(٢) ، وأما النون فلأنها لو كانت أصلية لأدى الى مثال
 فعللى وليس [٩٤ و] من أمثلة الاسماء • « والجلندى »^(٣) ،
 اسم ملك كان بعمان وجاء بضم اللام ويضبط عليها ليحصل
 المثالان^(٤) وفيه زيادة النون والالف ، والكلام في الالف ظاهر^(٥)
 والنون كالنون في قرنبي ، ووقع في المفصل بالالف واللام وهو
 اسم علم فلاولى أن^(٦) يكون بغير الالف واللام • « وبلنسى »^(٧) ،
 نونه وألفه زائدتان ؛ لأنه مثل قرنبي ، ولأنه جمع لباصوص
 اسم طائر وإنما ذكره وإن كان مثل قرنبي ؛ لأن ألف
 بلنسى للتأنيث وألف قرنبي لللاحاق بمنزلة « وحبارى »
 نوع من الطير ظاهر^(٨) ، وكذلك « وحفند » ظاهر^(٩) وهو السريع ،
 « وجرنبة »^(١٠) نونه وتاؤه زائدتان ، أما التاء فواضح^(١١) ، وأما النون
 فائلا يؤدي الى مثال ليس في الاسماء مثل قرنبي ، وبقي عليه من

(١) قرنبي : دويبة شبه الخنفساء طويلة الرجل • اللسان
 (قرنّب) ١٦٥/٢ ، شرح السيرافي ٢٤٢/٥ •

(٢) جلندى : اسم ملك - يمد ويقصر - كان بعمان •
 اللسان (جلند) ١٠٣/٤ •

(٣) في ش : سقطة بمقدار ورقتين من الاصل •

(٤) في ر : (لا) •

(٥) بلنسى : جمع بلصوص اسم طائر • اللسان (بلصى)
 ٢٧٢/٨ •

(٦) جرنبة أو الجرّبة : الكثير ، يقال عليه عيال جربة ،
 أي كثيرة اللسان (جرب) ٢٥٥/١ •

هذا الفصل « سُمِّيَ » ^(١) للباطلِ وصَحَّارٍ وصَحَّارَى وَعِلْدُودٍ ^(٢)
[الشديد] ^(٣) وَحَبَوْتَنَ اسمٌ وادٍ .

(فصل) قوله : وبينهما الفاء والعين في نحو عصمار .

قل الشيخ : وهي ريحٌ شديدةٌ ، أو شديدةٌ وفيها نارٌ ،
« وَأَسْلُوبٌ » ^(٤) ، وهو الطريقُ ، يُتَالُ للمتَكَبِّرِ أنْفُهُ في أُسْلُوبٍ
قال : « أَنْوَفُهُمْ مِلْفَخَرٌ في أُسْلُوبٍ » ، ووقع في الفصل
« تَنْوُطٌ » ^(٥) ، وليس بمستقيم لثلاثة أوجه : أحدهما أنه لا يُعرفُ
تَنْوُطٌ اسمٌ لشيءٍ ، والآخر ما يلزم من سقوطِ مثالِ تَفْعُلٍ ،
والثالث ما يلزم من التكرار من غير فائدة ، والصوابُ تَنْوُطٌ وهو
مصرفٌ « تَبَشَّرَ » ^(٦) وهو طائرٌ ، وجاءَ تَبَشَّرٌ فيضْبَطُ عليهما
ليحصل المثلان ، والصوابُ صرفه و « تَهَيَّطٌ » ^(٧) ظاهرٌ من

(١) سُمِّيَ : والسُمُّ الباطل ، قال السيرافي ومثل هذا البناء

البُتْدَى ، شرح الكتاب للسيرافي ٢٢٤/٥ .

(٢) عِلْدُودٌ : الغليظ الرقبة أو الشديد من الرجال . اللسان

(عِلْدُ) ٢٩٣/٤ ، السيرافي ٢٢٧/٥ .

(لشديد) : زيادة عن ل .

(٤) حَبَوْتَنَ : اسم وادٍ ، وقيل اسم موضع بالبحرين .

اللسان (حبن) ٢٦٠/١٦ ، السيرافي ٢٢٨/٥ .

(٥) « أُسْلُوبٌ » : السطر من النخل ، الطريق الممتد والوجه والمذهب ،

والفن يقال أنوفهم مِلْفَخَرٌ في أُسْلُوبٍ ، أراد من الفخر فحذف

النون ، وانفه في أسلوب إذا كان متكبراً . اللسان (سلب)

٤٥٦/١ ، شرح السيرافي ٢١٦/٥ .

(٦) تَنْوُطٌ : أو تَنْوُطٌ ، طائر يدلي خيوطاً من شجرة وينسج

عشاً ويفرخ فيه وقد يكون بين عودين . اللسان (نوط)

٢٩٨/٩ ، شرح السيرافي ٢٢٦/٥ .

(٧) تَبَشَّرٌ وَتَبَشَّرٌ : طائر يقال له الصفارية ولا نظير له الا

التَنْوُطُ . اللسان (بشر) ١٢٩/٥ .

(٨) تَهَيَّطٌ : طائر ليس في الكلام على مثال تفعل غيره ، وعن

أبي عبيدة التَهَيَّطُ على لفظ المصدر ، اللسان ٣٠١/٩ ،

قال السيرافي في شرحه : التَهَيَّطُ وَتَبَشَّرٌ : طائر ، معرف .

السيرافي ٢٢٦/٥ .

الاشتقاق وهو الهبوط ، وهو اسم أرض ، ووقع في الفصل مصروفاً ، ووقع في أبنية السيرا في بالالف واللام ، وبقي من الأمثلة **أَسْرُوع** ^(١) ، ^(٢) **وَتَضَمَّ هَمْزُهُ** فيكون **كَاسْلُوبٍ** ويُسْرُوع لفة فيه وتفتح ياؤه فيكون **كَيْسَرُ بُوع** ^(٣) ، **وَتَوْنُور** ^(٤) حديدة **تُوسَم** بها الابل .

(فصل) قوله : وبينهما العين واللام في نحو **خَيْزَلِي** ^(٥) و **خَيْزَرِي** .

قال الشيخ ^(٦) : **وَيُقَالُ خَوْزَلِي وَخَوْزَرِي** ضرب من المشي فيه تبختر ، والاولى أن يُقَالُ **خَوْزَرِي** لأنها لفة فيه و **خَيْزَلِي** يغني عنه وإلا فقد كرر المثال من غير فائدة ، وأسقط **فَوْعَلِي** ، و « **وَحِنْطَاوٍ** » ^(٧) ونونه وواؤه زائدتان ^(٨) ، أمّا الواو فظاهر ، وأمّا النون فلها يؤدي الى ما ليس من أبنيتهم باعتبار

(١) **أَسْرُوع** : أو **أَسْرُوع** ، دود يكون على الشوك ، والجمع

أساريع ، اللسان (سرع) ١٠٠ / ١٦ ، شرح السيرا في ٥ / ٢٢٤ .

(٢) في ر : لدوية تكون في الرمل .

(٣) **يَرْبُوع** : حيوان صغير يعيش في الصحراء . اللسان (قصع)

١٠ / ١٤٨ .

(٤) **تَوْنُور** : حديدة توسم بها الابل ، شرح السيرا في ٥ / ٢٢٦ .

(٥) **خَيْزَلِي** ، **خَوْزَلِي** ، **خَيْزَرِي** ، **خَوْزَرِي** : مشية

فيها ظلع وتفكك وتبختر . اللسان (خَزَر) ٥ / ٣١٩ .

(٦) في ل : (كذا وقع والاولى أن يقال) .

(٧) **حِنْطَاوٍ** ، **وَحِنْطَاوٍ** : وهو الوافر اللحية ، ويقال لعظيم

البطن ، المنصف ٣ / ٢٦ ، شرح السيرا في ٥ / ٢٢٥ .

(٨) انظر شرح الشافية ١ / ٢٥٦ .

الاصول ، بقى عليه كَوَالٌ^(١) ، للقصير ، قال ابن ذريرة^(٢) :
كَوَالُكَ فَلَا يَكُونُ مِنْهُ ، وَآجَرُ ظَاهِرٌ .

(فصل) قوله : وبينهما الفاء والعين واللام نحو أَجَفَلَى^(٣) .

قال الشيخ : بمعنى جَفَلَى للكثرة يُقَالُ : دَعَا الْجَفَلَى إِذَا
عَمَّ وَلَمْ يَخْصُ . « وَأَتَرَجَ »^(٤) وَإِرْزَبٌ « وهو الغليظ قال :

إِنَّ لَهَا مُرْكَبًا إِرْزَبًا
كَأَنَّهُ جَبَهَةٌ ذَرَى حَبًا »^(٥)

بقى من هذا الفصل (٥) يَهَيَّرُ^(٦) وهو الباطل ، وَتَحْلِبَةُ^(٧) لَمَّةٌ
فِي تَحْلِبَةٍ إِذَا حَلِبَتْ قَبْلَ أَنْ يَضْرِبَهَا الْفَحْلُ .

(١) قال سيبويه كَوَالٌ وهو صفة . الكتاب ٣٢٨/٢ .

(٢) هو محمد بن الحسن بن ذريرة بن عتاهية ، أبو بكر بصري ،
وهو الذي انتهى إليه علم اللغة ، روى عنه السيرافي والمزباني
وأبو الفرج ، وروى عنه القراءة أحمد ابن محمد المؤدب .
توفي سنة (٣٢١هـ) ، غاية النهاية ١١٦/٢ ، مراتب النحويين
ص ٨٤ ، بغية الوعاة ٧٦/١ .

(٣) أَجَفَلَى : تقول الجفلى والأجفلى بجماعتهم ، وقال

الاخفش دُعِيَ فِي الْخَاصَةِ ، وَقِيلَ الْجَمَاعَةُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ .
اللسان (جَفَل) ١٢١/١٣ ، شرح السيرافي ٢١٦/٥ .

(٤) أَتَرَجَ : جمع ووحدته تَرَانِجَةٌ ، والعامة تقول : أَتَرْنَجُ

وهو ثمر . اللسان (تَرَج) ٤٠/٣ .

(٥) فِي ل : (الباب) وهو خطأ .

(٦) يَهَيَّرُ : الباطل ، الماء الكثير ، السريع ، الحجارة ، الكذب ،

اللسان (هَيَّر) ١٣١/٧ ، شرح السيرافي ٢٢٤/٥ .

(٧) تَحْلِبَةُ أَوْ تَحْلِبَةٌ ، تَحْلِبَةٌ : إِذَا خَرَجَ مِنْ ضَرْعِهَا

حَلِيبٌ قَبْلَ أَنْ يُنْزَى عَلَيْهَا الْفَحْلُ . اللسان (حَلِب)

٣٢٠/١ ، شرح السيرافي ٢٢٦/٥ .

(فصل) قوله: «والزيادة» المجتمعتان قبل الفاء في نحو
مُنْطَلِقٍ وَمُسْطَيعٍ وَمُهْرَاقٍ .

قال الشيخ: واضح من حيث الاشتقاق «وَمُسْطَيعٍ» من
قولهم: «أَسْطَاعَ» بمعنى أطاع، زادوا السين على غير قياس ثم
صرقوه بها فقلنا: «مُسْطَيعٍ» للناعل و«مُسْطَاعٍ» للمفعول، وهي
في تصرّفهم للمفعول كالعدم، ألا تراهم يقولون: «يُسْطَيعُ بضم
الياء»، لأنه مضارع أطاع. «ومُهْرَاقٍ» من قولهم: «أَهْرَاقَ
بزيادة الهاء لأنه أَرَأَى زادوا بعد الهمزة هاء كما زادوا سيناً بعد
الهمزة في أَسْطَاعَ»، هذا إن قلنا: مُهْرَاقٌ باسكان الهاء، وإن
قلنا: مُهْرَاقٌ بفتح الهاء فهو في قولهم: هَرَأَنَ أَبْدَلُوا مِنَ الهمزة
هَاءً [ثم صرّفوا الفعل بها لأنهم إنما حذفوها لكونها همزة من مثل
يُرِيقُ] (١) فلمّا صارت هاءً مثل دَحْرَجَ، فكما قلوا: يُدَحْرَجُ
وَمُدَحْرَجٌ وَمُدَحْرَجٌ، قالوا: يَهْرِيقُ وَمُهْرِيقٌ وَمُهْرَاقٌ
«وَأَنْقَحَلُ» (٢) وهو المسنن «وَأَنْقَحَرُ» (٣) وهو بمعناه، والهمزة
والنون زائدتان وكرّر المثال، لأنه محصر فيهما، وبقي مُنْطَلِقٌ
وَمُسْطَاعٌ وَمُهْرِيقٌ وَمُهْرَاقٌ، وإنما تركها لأنها ألقاظ تجري
على الفعل قياساً .

(١) ما بين القوسين المعقوفين: زيادة عن و، ل، ش، وإثباتها
أحسن .

(٢) «إِنْقَحَلُ»: رجل «إِنْقَحَلُ» وامرأة «إِنْقَحَلُ» مخلقان من الكبير،
قال ابن جني يجب أن تكون الهمزة في «إِنْقَحَلُ» لللاحاق بما
اقترن بها من النون ولم يحك سيبويه في هذا الوزن «إِنْقَحَلًا»
وحده . اللسان (قحل) ٧٠/١٤، شرح السيرافي ٢١٧/٥ .

(٣) «إِنْقَحَرُ»: صلا مسنناً أي كبيراً في السن اللسان (قحر)
٣٨١/٦ .

(فصل) قوله : وبين الفاء والعين في نحو حَوَاجِرٌ^(١) وغيَالِمٍ^(٢) وجَنَادِبٍ^(٣) الى آخره .

قال الشيخ : ظاهره ، وبقي دُمَالِصٌ .

(فصل) قوله : وبين العين واللام في نحو كَلَاءٌ^(٤) وخطَافٍ^(٥) .

قال الشيخ : أمَّا كَلَاءٌ فأنما تكون فيه زيادتان بين الميم واللام اذا كان من قولهم : كَلَاءٌ وأمَّا أن كان قولهم كُلٌّ لأنَّه موضعٌ تكلُّ فيه الريحُ عن العمل فهو من باب ضَهَاءٍ ، « وخطَافٍ وحنَاءٍ » واضحٌ ، وكذلك « جِلْوَاخٌ^(٦) وجِرْيَالٌ^(٧) وعِصْوَادٌ^(٨) »

(١) حَوَاجِرٌ : جمع حجرة التي هي الناصية على غير قياس .
اللسان (حجر) ٢٤٠/٥ ، شرح السيرافي ٢١٨/٥ .

(٢) غيَالِمٍ : جمع غَيْلَمٍ وهو ذكر السلحفاة ، أو الضفدع ، أو الشاب العظيم . اللسان (غلم) ٣٣٦/١٥ ، شرح السيرافي ٢٢٠/٥ .

(٣) جَنَادِبٌ : جمع جُنْدَبٍ وهو ذكر الجراد . المتصف ٢١/٣ ، شرح السيرافي ٢٢٠/٥ .

(٤) كَلَاءٌ : مرفأ السفن ، لأن السفن تكلُّ فيه فلا ينحرق . اللسان (كلا) ١٤١/١ ، شرح السيرافي ٢٢١/٥ .

(٥) خطَافٌ : صفة للسريع الخطف يقال لصٌ خطَافٌ وببازٍ خطَافٌ . أساس البلاغة ١٢٦/١ .

(٦) جِلْوَاخٌ : ما بان من الطريق ووضع . اللسان (جلخ) ٤٨٩/٣ ، شرح السيرافي ٢٢٠/٥ .

(٧) جِرْيَالٌ : الخمرة الشديدة الحمرة ، والذهب والصبغ الاحمر ، اللسان (جزل) ١١٤/١٣ .

(٨) عِصْوَادٌ : العِصْوَادُ والعِصْوَادُ : الجلبة والاختلاط في الحرب وفي الخصومة : (عَصَد) اللسان ٢٨٣/٤ .

وَهَبَيْخَ^(١) ، ظَاهِرٌ « وَكَيْدُيُونُ »^(٢) الياءُ والواوُ زائدتان ،
« وَعَقَنْقَلُ »^(٣) ، فَعَنْعَلٌ فَاثُونٌ فِيهِ زَائِدَةٌ ، وَالْقَافُ كَذَلِكَ ، لِأَنَّهَا
تَكْرِيرٌ لِلْعَيْنِ ، « وَعَشَوْتَلُ »^(٤) ، مِثْلُهُ « وَحُطَّطُ »^(٥) ، وَالْأَلِفُ
وَالْهَمْزَةُ زَائِدَتَانِ ، فَإِنْ قِيلَ إِنَّهُ فَعَاعِلٌ ، لَمْ يَكُنْ بَعِيداً وَاتِّمَّ
حُكْمُهَا بِزِيَادَتِهَا نَظْراً إِلَى الْأَشْتِقَاقِ وَإِنْ كَانَ بَعِيداً إِلَّا أَنَّهُ اسْمٌ
لِلتَّصْفِيرِ وَكَانَتْ حُطَّ عَنْ جَرَمِ الْكَبِيرِ . « وَدَلَامِصُ » الْأَلِفُ
وَالْيَمِ زَائِدَتَانِ ، لِأَنَّهُمْ يَقُولُونَ دَرِعٌ دِلَاصٌ ، وَبَقِيَ عَلَيْهِ زَرَّارِقُ
[٩٤ ظ] وَفَرْنَاسُ^(٦) لِلْأَسَدِ لِأَنَّهُ مِنْ فَرَسٍ ، وَعُطُودُ^(٧) ،
السَّفِيرُ الْبَعِيدُ ، وَتَسْوَمُ^(٨) ، لَبَتِ ، وَلَا أَشْكَالَ أَنْ فِيهَا زِيَادَتَيْنِ بَيْنَ
الْعَيْنِ وَاللَّامِ .

- (١) هَبَيْخَ : الرَّجُلُ الَّذِي لَا خَيْرَ فِيهِ ، وَالْأَحْمَقُ ، وَالْمُسْتَرْخِي الْكَثِيرُ
اللَّحْمِ ، اللَّسَانُ (هَبَخَ) ٣٢/٤ .
- (٢) كَيْدُيُونُ : التَّرَابُ الدَّقِيقُ ، عَكَّرَ الزَّيْتُ الْمَخْلُوطَ بِالتَّرَابِ الَّذِي
تَجَلَّوْهُ لِدُرُوعِ . اللَّسَانُ (كَدَنَ) ٢٣٧/١٧ ، شَرْحُ السِّيْرَافِيِّ
٢٢٥/٥ .
- (٣) عَقَنْقَلُ : رَمْلٌ مُتَرَكَبٌ يَشْبَهُ الْجَبَلَ ، أَوِ الْجَبَلُ فِيهِ عَقْدٌ .
اللَّسَانُ (عَقَلَ) ٤٩١/١٣ ، شَرْحُ السِّيْرَافِيِّ ٢٢٦/٥ .
- (٤) عَشَوْتَلُ : الْكَثِيرُ اللَّحْمِ ، الْكَثِيرُ الشَّعْرِ . اللَّسَانُ (عَثَلَ)
٤٥٠/١٣ ، شَرْحُ السِّيْرَافِيِّ ٢٢٧/٥ .
- (٥) حُطَّاطُ : أَوِ الْحَطِيطُ الصَّغِيرُ مِنَ النَّاسِ الْمَحْطُوطِ . اللَّسَانُ
(حَطَطَ) ١٤٣/٩ .
- (٦) فَرْنَاسِي : الْأَسَدُ الضَّارِي ، وَيُطْلَقُ عَلَى الْغُلِيطِ الرَّقِيبَةِ .
اللَّسَانُ (فَرَنَسَ) ٤٤/٨ .
- (٧) عُطُودُ : السَّيْرُ السَّرِيعُ ، وَهُوَ مُلْحَقٌ بِالْخَمَاسِيِّ . اللَّسَانُ
(عَطُودَ) ٢٨٧/٤ .
- (٨) تَسْوَمُ : نَوْعٌ مِنْ نَبَاتِ الْأَرْضِ فِيهِ سَوَادٌ ، يَأْكُلُهُ أَهْلُ
الْبَادِيَةِ ، وَالْأَنْعَامِ . اللَّسَانُ (تَنَمَ) ٢٣٨/١٤ ، شَرْحُ السِّيْرَافِيِّ
٢٢٨/٥ ٨/٥٢٢٠

(فصل) قوله: وبعد اللام في نحو ضَهْيَاء وطَرْفَاء^(١) .

قال الشيخ: وهما مثالان^(٢) يُسْتَقْنَى باحدهما عن الآخر ،
وإنما كرر المثال للاشكال في ضَهْيَاء لأنهم يقولون : امرأة ضَهْيَا
فقد توهم الاصلة . وقوَبَاء^(٣) الى عَرْضَنِي^(٤) ظاهر وعَرْضَنِي
نونه وألفه زائدتان ، لأنه اسم لمثية فيها معرضة ، والاشتقاق يرشد
اليه ، ويقال عَرْضَنِي وعَرْضَنِي ، ودَفَقَي^(٥) وهَبْرِيَّة^(٦)
واضح ، « وسَنَبَتَة »^(٧) التاء الاولى والثانية زائدتان ، أتا الثانية
فلا أشكال ، وأما الاولى فلأنهم يقولون مضى سَنَبَتَة من الدهر
بحذف التاء الاولى فدلّ على أن التاء الاولى زائدة « وقرْنُوَة »^(٨)
وعَنْصُوَة^(٩) « الواو » والتاء فيهما زائدتان ، وإنما حكم بزيادة

(١) طَرْفَاء : شجر ومفرده طَرْفَة ، وقيل طرفاءة . اللسان
(طرف) ١٢٤/١١ ، السيرافي ٢٢٢/٩ .

(٦) في ل : (يمكن أن) .

(٢) قوَبَاء : داء يخرج بالجسد يتقشر ويتسع ويدهوى بالريق .
اللسان (قوب) ١٨٦/٢ .

(٤) عَرْضَنِي : الاعتراض في السير ، وعادة يكون في الخيل حيث
تمشي معترضة مرة من وجه ومرة من آخر . اللسان ١٥٧/١٧ ،
(عرضن) شرح الشافية ٢٤٥/١ .

(٨) دَفَقَي : نوع من المشي . يقال فلان يمشي الدَفَقَي وهي
أقصى العنق . أساس البلاغة ١٤٥/١ .

(٥) هَبْرِيَّة : ما طار من ريش الزغب الرقيق من القطن ، أو
ما تعلق بأسفل الشعر من وسخ الرأس . اللسان (هبر)
١٠٧/٧ .

سَنَبَتَة : السنبة الحقة من المهر أو من الوقت . اللسان
(سنب) ٤٥٧/١ ، الكتاب ٣٤٨/٢ ، شرح السيرافي ٢٢٧/٥ .

(٨) قَرْنُوَة : نبات عريض الورق يُسْتَعْمَل للذبابة اللسان
(قرن) ٢١٩/١٧ ، السيرافي ٢٢٨/٥ .

(٩) عَنْصُوَة : الخصلة من الشعر . اللسان (عنص) ٣٢٥/٨ .

الواوِ دونَ النونِ فيهما لأنَّ زيادةَ الواوِ أكثرُ فكان جعلها زائدةً أولى •
 « وَجَبَرْتُ »^(١) الى آخره ظاهرٌ ، بقي عليه ، يَلْصُوصُ لظايرِ
 وكِرْدِينِ^(٢) ورُعْبُوبِ^(٣) وعُرْضُنِي بمعنى عِرْضُنِي ،
 وَحَمَصِيصِ^(٤) وَتَشْفَةِ^(٥) وَتَلْنَةِ^(٦) •

(فصل) قوله^٧ : والثلاثة المتفرقة في نحو إهْجِرِي^(٧) الى آخره •
 قال الشيخ^٨ : واضحٌ ، وبقي عليه أَبَاطِيلُ •
 (فعل) قوله^٩ : وبين العين واللام في سَلَالِيمِ الى آخره •
 قال الشيخ^٩ : واضحٌ وبقي مَرْمَرِيسَ^(٨) •
 (فعل) قوله^٩ : وبعد اللام في صَلَيَانِ^(٩) وَعَنْفَوَانِ^(١٠) •

-
- (١) جَبَرْتُ : الجبروت والملكوت فَعَلَوْتُ ، من الجبر والقهر ،
 (٢) او عَتَبْتُ وقهر • اللسان (جبر) ١٥٢/٥ •
 كِرْدِينِ : الفأس العظيمة لها رأس واحد وهو الكردين أيضاً •
 (٣) اللسان (كردن) ٢٣٨/١٧ •
 (٤) رُعْبُوبِ : ورعيبٍ والجمع رعابيب : الفتاة البيضاء الناعمة
 أو الضعيف الجبان • اللسان (رعب) ٤٠٦/١ ، شرح
 السيرافي ٢٢٤/٥ •
 حَمَصِيصِ : بقلة دون الجَمَاض في الحموضة ، وهو جمع
 واحده حمصيصة • اللسان (حمص) ٢٨٣/٨ •
 (٥) تَشْفَةِ : حين ذلك أو النشاط ، تفعله عند أبي علي وفعله
 عند سيبويه اللسان (تاف) ٣٥٩/١٠ •
 (٦) تَلْنَةِ : تلونة أو تلنّة : أي حاجة اللسان (تلن)
 ٢٢٢/١٦ •
 (٧) إهْجِرِي : الدأب والعادة والديدن • اللسان (هجر) ١١٥/٧ ،
 شرح السيرافي ٢١٦/٥ •
 (٨) مَرْمَرِيسَ : الرخام الاملس أو الأرض الصلبة التي لا تنبت ،
 أو الداهية اللسان (مرس) ١٠١/٨ ، شرح السيرافي ٢٢٥/٥ •
 (٩) صَلَيَانِ : نبت • قال صاحب اللسان كون الصلَيَانِ اذا
 رُعِيَ فروعه وبقيت اصوله ، اللسان (كلن) ٢٣٧/١٧ •
 (١٠) عَنْفَوَانِ : كل شيء أوله وقد غلب على الشباب لا ابتداء
 النشاط عند الشباب • اللسان (عنف) ١٦٤/١١ ، شرح
 السيرافي ٢٢٣/٥ •

قال الشيخ : ظاهر " وعرفان ^(١) " لأنه من المعرفة إذ هو بمعناه
 فالفاء الثانية والالاب والنون زائدة ، وكبرياء وسيمياء ^(٢)
 واضح ؛ لأنه من الكبر والسيما ، « ومرحياً » ^(٣) وبقي عليه
 جلبان ^(٤) وجلبلاب ^(٥) وعمدان ^(٦) للطويل ، وإجرياً بمعنى
 إهجيرى للمادة وبلهنية ^(٧) للعيش الهنيء كأنه من البله
 وفيه نظر .

(فصل) قوله : وقد اجتمعت ثتان وانفردت واحدة في نحو
 أفعوآن ^(٨) .

(١) عرفان أو عثرفان : دويبة صغيرة تكون في الرمل ، وقال أبو
 حنيفة : جنب ضخمة مثل الجرادة له عرف . اللسان عرف
 ١٤٧/١١ ، شرح السيرافي ٢٢٣/٥ .

(٢) سيمياء : مقصور ومملود علامة يعلمون بها أنفسهم في
 الحرب . الجمهرة (سمي) ٥٤/٣ ، شرح السيرافي ٢٢٣/٥ .

(٣) مرحياً : نوع من الزجر . اللسان (مرح) ٤٢٩/٣ .

(٤) جلبان : ذو جلبة ، وذو صوت ، أو شبه الجراب يوضع فيه
 السيف . اللسان (جلب) ٢٦٢/١ .

(٥) جلبلاب : نبت تدوم خضرته في القيظ ، وله ورق أعرض من
 الكف تسمن عليه الطباء والغنم . اللسان (جلب) ٣٢٣/١ ،
 شرح السيرافي ٢٢٣/٥ .

(٦) عمدان : الشاب الممتلئ شباباً أو الضخم الطويل . اللسان
 (عمد) ٢٩٩/٤ ، شرح السيرافي ٢٢٣/٥ .

(٧) بلهنية : من البله أو من العيشة الهنيئة . الكتاب ٣٥٥/٢ ،
 شرح الشافية ٣٣٥/٢ ، أساس البلاغة ٣٤/١ .

(٨) أفعوآن : ذكر الأفعى . المنصف ٦٩/٣ ، شرح السيرافي
 ٢١٧/٥ .

قال الشيخ : حكم بزيادة الهمزة الاولى ههنا ولم يجعل
 كمنفوان ، لأنه ذكر أفعى وهو منصرف^(١) فوجب أن تكون
 الهمزة^(٢) أصلية لأنها وقعت أولاً مع ثلاثة أصول ، « واضحيان »
 واضح لأنه من الضحا لأن معناه الماضي « وأروتان »^(٣) للشديد
 « وأربعاء » [لليوم الرابع لأنه مشتق من الربع لأنه اسم لليوم
 الرابع من الاحد^(٤)] يقال أربعاء وأربعاء وأربعاء .
 « قاصعاء » الى آخره ظاهر ، ووقع في بعض النسخ عمدان وإن
 كانت لغة فيه إلا أنه لا ينبغي ههنا ، لأنه يكون ثلاثة بعد اللام
 فيكون من الفصل الذي قبله . « وملكعان » لأنه من قولهم :
 يا لكع ، وبقي عليه خيزران^(٥) وحيسمان^(٦) نبت ، وبمعنى
 الطويل إذا كان صفة ، وعجيساء^(٧) مشية ، وحوتنان^(٨)

- (١) في و : (منصوب) وهو تحريف .
 (٢) في ب : (وجب أن لا تكون الهمزة زائدة) .
 (٣) أروتان : يقال يوم أروتان : أي شديد . شرح الشافعية
 ٣٩٧/٢ .
 (٤) ما بين القوسين المعقوفين : زيادة عن ل . وفي س : (لليوم
 الرابع من الاحد) .
 (٥) قاصعاء : فم حجر اليربوع أو حجر اليربوع . اللسان (قصع)
 ١٤٨/١٠ .
 (٦) خيزران : نبت تستعمل منه القضبان التي تسمى
 بقضبان الخيزران . أساس البلاغة ١/١٢٠ ، شرح السيرافي
 ٢٢٢/٥ .
 (٧) حيسمان : الآدم وبه سمي الرجل حيسمانا ، والحيسمان
 اسم رجل من غزاة . اللسان (حسيم) ٢٤/١٥ ، شرح
 السيرافي ٢٢٢/٥ .
 (٨) عجيساء : الليل ، أو مشية فيها ثقل . اللسان (عجس)
 ٦/٨ .
 (٩) حوتنان : موضع وقيل اسم واد . اللسان (حتن)
 ٢٦٢/١٦ .

موضع" باتاء والثاء جميعاً ، وفرنداد^(١) موضع" ، ومعَيُوراء^(٢) للحمير لأنَّه من العير ، ولُعَيْرَى^(٣) لبعض^(٤) حجرة اليربوع ويَهْيَرِي المِطْلَ والمَكْوَرِي^(٥) للكبير الانف^(٦) ، وهَجِيرِي ومُسْحَلَان^(٧) للسبط الشعر وصَحَارِي ودِيَامِيْس جمع ديماس ، وبروكاء^(٨) بمعنى برأكا للثبات في الحرب ، وزَعَارَة^(٩) لسوء الخلق ، وخُضَارَى^(١٠) لطائر أخضر ، وحوَصَلَة للحوَصَلَة ، وخَنْفَقِيْق^(١١) للدهاية ، وخَنْدَقُوق^(١٢) بمعنى طويل مضطرب وقيل بمعنى مجنون .

-
- (١) فِرْنَدَاد : موضع" ، ويقال اسم رملة مشرفة على بلاد بني تميم . اللسان (فرند) ٣٣١/٤ ، شرح السيرافي ٢٢٤/٥ .
- (٢) مَعْيُورَاء : مقصور وممدود للحمار . اللسان (عير) ٢٩٩/٦ .
- (٣) لُعَيْرَى : حفرة يحفرها اليربوع تحت الارض . اللسان (لغز) ٢٧٣/٧ .
- (٤) فِي ل : (لبعض) ساقطة . وفي ب ، س ، ت ، ر : (لبعض حجرة اليربوع) ساقطة .
- (٥) مَكْوَرَى : يقال رجل مكوَرِي نعت له ، وهو اللثيم . اللسان (مكر) ٣٣/٧ ، الكتاب ٣٤٤/٢ ، شرح السيرافي ٢٢٤/٥ .
- (٦) فِي وَ : (أو به الانف) وهو تحريف .
- (٧) مُسْحَلَان : شاب طويل حسن القوام ، أو السبط الشعر . اللسان (سحل) ٣٥٢/١٣ .
- (٨) بَرُوكَاء : الثبات في الحرب والجد ، وأصله من البروك . اللسان (برك) ٢٧٨/١٢ .
- (٩) زَعَارَة : الصيف ، وبتخفيف الرائ : شراسة ، أو سوء الخلق . اللسان (زغر) ٤١٢/٥ .
- (١٠) خُضَارَى : للطير الأخضر . اللسان (خضر) ٣٣١/٥ ، شرح السيرافي ٢٢٢/٥ .
- (١١) خَنْفَقِيْق : الدهاية . اللسان (خنفقق) ٣٨١/١١ ، شرح السيرافي ٢٢٥/٥ .
- (١٢) خَنْدَقُوق : للتويل ، اللسان (خندق) ٣٨١/١١ ، شرح السيرافي ٢٢٥/٥ .

(فصل) قوله : والأربعة في نحو إشهب وإحير أري .

قال الشيخ : ظاهر " وبقي عليه ترنموت " (١) ؛ لأنه بمعنى
الترنم ، وتقديمه الأول مقدم الخيل .

ومن أصناف الاسم الرباعي

(فصل) قوله فالزيادة الواحدة قبل الفاء لا تكون إلا في نحو

مُدَحَّرَج .

قال الشيخ : ينبغي أن يقول إلا في نحو مُدَحَّرَج ومُدَحَّرَج .
وأما « قِنْفَخَر » ، (٢) فالنون فيه زائدة ، لأنه يقال قِنْفَخَر فلو
كانت النون أصلية لأدى الى مثال ليس في الأسماء وهو فَعْلَل
ولأنه يُقَالُ في معناه القفَاخِرِي (٣) للفائق فأرشد الاشتقاق
إليه « وَكُنْتَال » (٤) نونه زائدة لِمَا ذَكَرَ « وَكُنْهَبَل » نونه
زائدة ، وإلا أدى الى ما ليس من أبياتهم ، وبقي عليه كُنْهَبَل وهو
ضرب من الشجر (٥) فنونه زائدة لِمَا ذَكَرَ في اللغة الأخرى ،
وكذلك قِنْفَخَر نونه زائدة لئلا يؤدي (٦) ما ليس من أبياتهم .

(١) تَرَنَّمُوت : صوت ترنم القوس المنصف ٢٢/٣ ، شرح

السيرافي ٢٢٦/٥ .

(٢) قِنْفَخَر : الفائق في نوعه . اللسان (قفخر) ٤٢٤/٦ .

شرح الشافعية ٣٥٧/٢ .

(٣) القفَاخِرِي : التار الناعم للضخم الجنة ، اللسان (قفخر)

٤٢٤/٦ .

(٤) كُنْتَال : القصير ، وفي اللسان كُنْتَال بالهاء القصير أيضاً

قال ومثّل به سيبويه وفسره السيرافي . شرح الشافعية ٣٥٩/٢ .

اللسان (كنتل) ١٢٠/١٤ .

(٥) كُنْهَبَل : شجر عظام وهو العضاة ، شرح الشافعية ٣٥٩/٢ .

اللسان ١٢٤/١٤ .

(٦) (وهو ضرب من) : ساقطة في ب ، س .

(٧) هنا انتهت السقطة في ش .

(فصل) قوله : وبعد العين في نحو "عذآفر" (١) الى "حبارج" (٢) .

قال الشيخ : "ظاهر" « وَحَزَنْبَلٌ » (٣) نونه "زائدة" وإن لم يُعرف له اشتقاق (٤) لا لعدم مماثلته بل لكثرة زيادة النون ثالثة فيما عُرِفَ اشتقاقه "نحو حَبْنَطِي" (٥) ولو قيل إنها أصلية لم يكن بعداً ، وقَرَنَفُلٌ (٦) "نونه" زائدة لما يؤدي الى ما ليس في الاسماء وهو فَعْلَلٌ « وَعَلَكَّةُ » (٧) الى آخره ظاهر وقد وقع في كتب اللغة سَمَخَزُ (٨) بالزاي المعجمة والظاهر أنه الصواب ، وبقي عليه حَفَيْتَلٌ (٩) شَجَرٌ ، وبقي عليه هَمْرَشٌ (١٠) وهو عند سيبويه من

(١) "عذآفر" : صلب ، عظيم ، شديد ، اسم كوكب ، وهو اسم

الناقة العظيمة . اللسان (عذفر) ٢٣٠/٦ .

(٢) حبارج : ذكر الحبارى . أو دويبة صغيرة . اللسان

(حبرج) ٤٨/٣ .

(٣) حَزَنْبَلٌ : المرأة الحمقاء ، وقيل المعجوز المتهدمة ، ومن

الرجال القصير . اللسان (حزبل) ١٦٠/١٣ .

(٤) في ل : (فلا يمكن أن يقال انه لا نظير له في الاسماء لو كانت

أصلية لمماثلة لسفرجل لأنه قد كثر زيادة النون) .

(٥) حَبْنَطِي : الممتلئ غيظاً . اللسان (حبط) ١٤٠/٩ ، شرح

السيرافي ٢٢٢/٥ .

(٦) قَرَنَفُلٌ : أو القرنفول ، وهو شجر هندي ليس من نبات

أرض العرب . اللسان (قرنفل) ٧٤/١٤ .

(٧) عَلَكَّةُ : الغليظ الشديد العنق والظهر من الابل وغيرها .

اللسان (علكه) ٢٩٣/٤ .

(٨) سَمَخَزُ : الجنس من الرجال أو المتكبر أو من الفحول ،

التمايل في مشيه . اللسان (سمخز) ٩٨/٦ .

(٩) حَفَيْتَلٌ : في اللسان حفيل مملوء لبنا (حفل) ١٦٦/١٣ .

(١٠) هَمْرَشٌ : المعجوز المضطربة الخلق . اللسان (همرش)

٢٥٩/٨ . شرح الشافعية ٦١/١ .

ذلك مضاعف العين فتكون زيادته واحد بعد العين ، وعند الاخفش أصله همز ش ، حروفه كلها أصول^(١) ، مثل جحمرش^(٢) ، فلا يكون من هذا الفصل ، ونحو رش ، واو ، يقال جزونخو رش أي كبير .

(فصل) قوله : وبعد اللام الاولى

قال الشيخ : ظاهر ، وبقي عليه قر ناس^(٣) وهو ما شخص من الجبل والآله التي يلف عليها ما يغزل وزمرد^(٤) .

[٩٦ و] (فصل) قوله : وبعد اللام الاخيرة

قال الشيخ : ظاهر أيضاً ، وبقي عليه هند بي^(٥) بمعنى هند بآء^(٦) .

(فصل) قوله : والزيادتان المفترقتان في نحو جيوكري

وختعور^(٧) .

(١) انظر شرح الشافية ٦١/١ .

(٢) جحمرش : العجوز المسنة ، والعظيمة من النساء ، أو الارنب الضخمة ، المنصف ٥/٣ ، شرح الشافية ٥١/١ ، اللسان (جحمرش) ١٥٩/٨ .

(٣) قر ناس : المغزل ، أو شيء يلف عليه الصوف أو القطن .

وقرناس شيء بارز من الجبل . اللسان (قرنس) ٥٦/٨ .

(٤) زمرد : هو الزبرجد ، أو الزبرجد ، اللسان (زبرجد) ١٧٧/٤ .

(٥) هنا انتهى الخلاف في التقديم والتأخير الذي ابتداء من (٩٣ و) .

هند بآء : ويقال هند بي وهند بآء ، وهي بقلّة اللسان

(هذب) ٢٨٠/٢ .

(بمعنى هند بآء) : ساقطة في و ، ت ، ر .

(٦) جيوكري : وهي أعظم الدواهي ، اللسان (جكر) ٥/٢٣٤ .

(٧) ختّعور : الداهية ، أو السراب ، أو ما يبقى من السراب .

اللسان (ختعر) ٣١١/٥ ، الكتاب ٣٣٧/٢ .

قال الشيخ : ظاهره « وَمَنْجَنُونَ » ^(١) وقع في هذا الفعل وليس هو موضعه ، لأنه ليس من الرباعي وليس فيه زيادتان مفرقتان ؛ لأنك إن قدرت الميم أصلية وهو الصحيح فنونه الأولى والواو والنون الأخيرة زوائد ، فيكون ثلاثياً وليس فيه زيادتان مفرقتان وإن قدرت الميم زائدة كان غير مستقيم لأنه يؤدي إن قدرت النون زائدة أيضاً أو أصلاً إلى مثال ليس في الاسماء ، وهو مفعول أو منفعول ويكون بعد ذلك ثلاثياً وفيه زيادتان مجتمعتان ، والظاهر أنه تصحيف لمنجنيق فإنه من هذا الفصل وهو بمعنى منجنون وموافق له في أكثر الحروف فغلط به لموافقته له في أكثر الحروف ، والمعنى ومنجنيق عند سيبويه فتحليل ^(٢) فالنون الأولى زائدة والياء زائدة والميم والميم والنون الثانية والقاف أصول فهو رباعي فيه زيادتان مفرقتان ، وإنما حكم بزيادة النون لقولهم : منجانيق ^(٣) وحكم باصالة الميم لثلاث يجمع بين زيادتين في أول اسم ليس بجار على الفعل ، ولثلاث يؤدي إلى مثال ليس في الاسماء ، وفتحليل كخندريس ، وبعض التحويين يزعم أن الميم والنون زائدتان لقول بعض العرب جنتنهم إذا رموهم بالمنجنيق فأدّى الاشتقاق إلى زيادتهما وما أدّى إليه الاشتقاق حكم به ، وإن أدّى إلى مثال ما ليس في الاسماء « وكنابيل » ^(٤) اسم موضع ووقع منصرفاً والأولى أن لا ينصرف

(١) منجنون : الدولاب الذي يستقى عليه • اللسان (منجنون)

٣١٢/١٧ • الكتاب ٣٣٧/٢

(٢) انظر الكتاب ٣٣٧/٢

(٣) منجنيق : جمعها منجانيق ، وهي آلة تقلد بها الحجارة

على الحصون اللسان (جنق) ٣١٩/١١ ، الكتاب ٣٣٧/٢

(٤) كنيابيل : اسم موضع حكاه سيبويه • الكتاب ٣٣٧/٢

اللسان (كنييل) ١٢٠/١٤

« وَجِحْنَبَار »^(١) والالف والنون زائدتان وهو الضخم .

(فصل) قوله : والمجتعتان الى آخره .

قال الشيخ : ظاهره « وَحْنَدَمَان »^(٢) بالبدال والبدال وهو اسم قيلة والاولى ألا ينصرف ، ووقع في أشد السراي بالالف واللام وليس بجيد وبقي عليه عَرَقَصَان^(٣) لغة في عَرَقَصَان وهي دابة .

(فصل) قوله : والثلاث في نحو عَبَوْتَرَان^(٤) وعُرَيْقَصَان^(٥)

وَجُخَادِ بَاء^(٦) وبر ناساء^(٧) وعُقْرَبَان^(٨) .

قال الشيخ : ظاهره .

(١) جِحْنَبَار : قال الفراء : الرجل الضخم . اللسان (جحنس) ١٨٨/٥ ، الكتاب ٣٣٨/٢ .

(٢) حْنَدَمَان أو حْنَدَمَان : القبيلة أو الطائفة . اللسان (حْنَدَمَان) ٥٢/١٥ ، « لم يذكر السراي حْنَدَمَان ، أو حْنَدَمَان » ، الكتاب ٣٣٩/٢ .

(٣) عَرَقَصَان ، عَرَقَصَان : نبت وعن السراي دابة . اللسان (عرقص) ٣٢١/٨ .

(٤) عَبَوْتَرَان : نبت كالقيصوم في الغبرة الا أنه طيب للأكل ، اللسان (عبر) ٢٠٧/٦ .

(٥) عُرَيْقَصَان : نبت يكون في البادية . اللسان (عرقص) ٣٢١/٨ . الكتاب ٣٣٧/٢ .

(٦) جُخَادِ بَاء : أبو جُخْدَب وأبو جُخَادِ بَاء : دوية شبيه بالحرباء وهو الجُخْدَب . اللسان (جخدب) ٢٤٧/١ .

(٧) بَر ناساء : الناس أو جميع الناس . (برس) اللسان ٣٢٣/٧ .

(٨) عُقْرَبَان : ذكر العقرب ، اللسان (عقرب) ١١٥/٢ .

ومن اصناف الاسم الخماسي

قال الشيخ : « فَخَنْدَرِيس » ، عندهُ فَعْلَلِيل ، وهو وزن لم يثبت فالاولى أن يكون فَنَعْلِيلًا ، وكذلك حكمُ مَنْجَنِيْقٍ أن يكون فَنَعْلِيلًا . وقال بعض الناس : النون أصلية نظراً الى أنه لم يثبت عنده زيادة النون في الرباعي ثمانية فحكم على النون بالأصالة ، وهو الذي اختاره بأنه خماسي ، وإن زيادته واحدة فوجب أن تكون نونه أصلية ، وكذلك « خَزْعَبِيل »^(١) واضح وعَضْرَفُوط^(٢) وواوه زائدة وإِنَّمَا حُكِمَ أن مَنْجَنُون ليس مثل عَضْرَفُوط لأن نونه الأخيرة لابد أن تكون زائدة ، فوجب ألا يكون^(٣) مثل عَضْرَفُوط ، فلذلك قيل ثم ثلاثا يؤدي الى بناء ليس في الاسماء ، « وَيَسْتَعُور »^(٤) مثل عَضْرَفُوط ثلاثا يؤدي الى مثال ليس في الاسماء من غير مرجح ، إذ يَفْعَلُول ليس من أبنيتهم ، وإذا جُعِلَتِ الياء أصلية كان مثل عَضْرَفُوط فلم يُرَدَّ إلا الى أمثلتهم فكان الاولى « وَقَرُطَبُوس »^(٥) ظاهر « وَقَبْعَشْرَى »^(٦) منون ؛ لأن ألفه ليست للتأنيث ، لأنك تقول :

(١) خَزْعَبِيل : الباطل ، ويقال الاحاديث المستظرفة . اللسان (خزعبل) ٢١٧/١٣ .

(٢) عَضْرَفُوط : دويبة بيضاء ناعمة ، أو ذكر العضاة . اللسان (عضر فط) ٢٢٥/٩ .

(٣) انتهى الخرم في ش .

(٤) يَسْتَعُور : موضع قبل حرة المدينة كثير العضاة موحش . أو شجر تصنع منه المساويك . اللسان (يستعر) ١٦٤/٧ .

(٥) قَرُطَبُوس : الداهية ، وبكسر القاف الناقة العظيمة . اللسان (قرطيس) ٥٥/٨ .

(٦) قَبْعَشْرَى : جمل غليظ شديد ضخم . المنصف ١٢/٣ .

جمل "قَبَعَشَرَى" أي شديد ، ولأنَّ أَلْفَ التَّائِيَةِ لا تَلْحَقُ مِثْلَ هَذَا الْوِزْنِ فَوَجِبَ صَرْفُهُ ، وَلَيْسَتْ لِلْإِلْحَاقِ أَيْضاً ؛ لِأَنَّهَا لَوْ كَانَتْ لِلْإِلْحَاقِ وَالْخَمْسَةِ الَّتِي قَبْلَهَا أُصُولٌ لَوَجِبَ أَنْ يَكُونَ نَمَةُ مِلْحَقٍ بِهِ هُوَ عَلَى سِتَةِ أُصُولٍ ، وَلَيْسَ بِمَوْجُودٍ وَاللَّهُ أَعْلَمُ •

(فصل) قوله : فالزيادةُ الواحدةُ قبلَ الفاءِ في نحو أَجْدَلْ وإثْمِدْ وإصْبِعْ وأَبْلُمْ^(١) •

قالَ الشَّيْخُ : وَهُوَ خَوْصُ الْمَقْلِ ، « وَأَكْلَبُ » ، « وَتَنْضُبُ » ، وَهُوَ شَجَرٌ تَعْمَلُ مِنْهُ الْقُسِيُّ ، وَتَدْرَأَ وَهُوَ الْمِدْفَعَةُ فِي حَرْبٍ أَوْ خَصُومَةٍ ، « وَتَتْفُلُ » وَهُوَ الثَّلْبُ وَالْإِنْتَى تَتْفُلُهُ ، وَيُقَالُ : تَتْفُلُ وَتَتْفَلُ وَتَتْفَلُ وَتَتْفَلُ ، فَأَمَّا تَتْفُلُ وَتَتْفَلُ فَيَغْنِي عَنْهُمَا تَنْضُبُ وَتَدْرَأُ ، وَيَنْبَغِي أَنْ يُضْبَطَ عَلَى الْوَجْهِينِ الْبَاقِيَيْنِ لِيَحْمَلَ الْمَثَلَانِ ، « وَتَحْلَى » وَهُوَ يُحْلَى مِنَ الْإِدِيمِ أَيْ قَشَرَ أَوْ بَشَرَ « وَيَرْمَعُ » وَهُوَ حَجَرٌ رَخْوٌ يَتَقَتُّ إِذَا فَرَكَ ، « وَمَتَقَلَّ وَمَنْبَرٌ وَمَجْلَسٌ وَمُنْخَلٌ وَمُصْحَفٌ وَمِنْخَرٌ » وَكُسِرَ الْمِيمُ فِيهِ لِلِاتِّبَاعِ ، قَالَ سَمِيُّوهُ : مِنْتَنَ وَمَغِيرَةٌ كَسَرُوا^(٢) الْمِيمَ فِيهِمَا لِلِاتِّبَاعِ ، وَالْأَصْلُ الضَّمُّ وَكَذَلِكَ مِنْخَرٌ وَهَبْلَعٌ وَهُوَ الشَّدِيدُ الْبَلْعُ ، وَغَيْرُ الْإِخْفَاشِ^(٣) يَجْعَلُهُ مِنْ

(١) هذه إعادة للموضوعات ابتداءً من ورقة (٩٥ و) إلى آخر باب الأسماء بشكل مغاير عن السابق بحذف أو زيادة لذلك أثبتتها وهي ساقطة في : ل •

(٢) انظر الكتاب ٢/٣٢٨ •

(٣) انظر ابن يعيش ٦/١١٨ ، الأشموني ٤/٢٧٠ •

الرابعي كدرهم بقي عليه يُغْفَرُ اسم علم والضممة للاتباع ككسرة منخر، فأن أجب بأنه علم منقول عن فعل فلا مدخل له في أوزان الأسماء كغلب ويشكر فهو مستقيم أو سليم من ضم الياء ، وأمّا [٩٦ ظ] بعد ضم يائه فهو أشبه بالمرجل فلا وجه لاسقاطه .

(فصل) قوله : وما بين الفاء والعين في نحو كاهيل وخاتم

وشامل .

قال الشيخ : الشامل والشمال والشمال من الريح « وضيفم » وهو من نعوت الاسد « وقنبر وجندب » يقال : جندب وجندب وجندب فأمّا جندب فمغنية عن قنبر فيبغي أن يضبط على الوجهين الآخرين ليحصل المثالان « وعنسل » وهو السريع « وعوسج » بقي عليه حيفس وهو القصير ودملص وهو البراق بمعنى دلامص ويقال : دلامص ودمالص ودلمص ودملص بمعنى واحد ، وآجر بمعنى آجر أعجمي مرّب .

(فصل) قوله : وما بين العين واللام في نحو شمال وغزال

وحبار وغلام وبغير وغير .

قال الشيخ : وهو الغبار^(١) « وعليب » وهو اسم واد والصواب صرفه « عرند » وهو الشديد ويقال عرد « وقعود وجدول وخروع » وهو ما لان من الشجر وسدوس وهو ضرب من الطيالة الخضرة والقيلة بالفتح ، والاصمعي يركس ، وقال

(١) (وهو الغبار) : ساقطة في ش .

ابن حبيب : سُدُوس بن أصمع بن نهران بالضم^(١) ، وسَلَمَ وقِنَب ،
بقي عليه دَلْمِصٌ وَحِمِصٌ وتُبَعٌ لغةٌ في تَبَع .

(فَمِل) قوله : وما بعد اللام في نحو عَلَتَى .

قال الشيخ : وهو نبتٌ يَنْوَنُ ولا يَنْوَنُ ، « ومِعْزَى
وبُهْمَى » وهو شوكٌ والواحدُ والجمعُ سواءُ ، وألفه للتأنيث وقيل
للالحاق ، فواحدةٌ بُهْمَاةٌ ، « وسَلَمَى وذَكَرَى وَحَبَلَى
وذَقَرَى » وهي روضةٌ بالاحامة وقال الجرمي دَقَرَى وتَمَلَى
وصَوَرَى^(٢) مياهٌ قرب المدينة « وشُعْبَى »^(٣) وهو اسمُ بلدٍ ،
« ورَعَشٌ » وهو المرتضُ و « فِرْسِين » وهو مقدم خُبِّ البعيرِ
من فرسه إذا دَقَّه ، « وِبَلْغَن » وهو البلاغةُ « وقَرْدَد » وهو
الارضُ المستوية « وشُرْبَب » وهو شجرٌ واسمُ موضعٍ « وعُنْدَد » ،
ويقالُ مالي عنه عُنْدَدٌ أي بدٌّ « ورمَدَد » يُقالُ رَمَادٌ رَمَدَدٌ
أي أتى عليه الدهرُ وحلَّ عن حاله ، « وَبَعَدُ » وهو وضعُ رجلٍ
الفارس من الدابة إذا ركب ، واسمُ قبيلةٍ وميمه أصليةٌ بدليل
تَمَعْدَدَ إذا تَمَجَّجَ بِمَعْدٍ في خِثْلونة العيش ، والميم لا تزدادُ
في الفعل ، وتَمَدَّرَعَ وتَمَسَكَنَّ قليلٌ شاذٌّ والفصحُ تَسَكَّنَ
وتَمَدَّرَعَ ، وأيضاً فأنَّه يُقالُ مَعْدٌ إذا عَدَا فهو أشبهُ أنْ
يُسْتَقَ منه لأنَّه وضعُ رجلِ الفارس الذي يعيشها على العدو من

(١) انظر الصحاح ٩٣٤/٢ (سدس) ، اللسان (سدس) ٤١١/٧ ،

تاج العروس ١٦٦/٤ ، شرح السيرافي ٢٢٨/٥ .

(٢) دَقَرَى ، تَمَلَى ، صَوَرَى : ويروى تَمَلَاء ، مياه أو

مواضع قرب المدينة المنصف ٥٩/٣ ، شرح الشافعية ١٠٥/٣ ،

معجم البلدان ٣١٧/٨ ، ٥٦٥/٤ ، شرح السيرافي ٢٢١/٥ .

(٣) شُعْبَى : موضع في بلاد بني فزارة ، معجم البلدان ٢٦٩/٥ ،

شرح الشافعية ١٦٠/٢ .

أَنْ يَجْعَلَ مِنْ عَبْدٍ يَعْدُ « وَخِدْبٌ » وهو الضخم الشديد
« وَجُبْنٌ » بالتشديد ويجوز تخفيفه ، « وَفِلِزٌ » وهو خبث
الفضة ، وبقي عليه « ضَهْيَا » بغير مَدَّةٍ بمعنى ضَهْيَاءٍ ممدوداً ،
« وَزُرْقَمٌ » وهو الأزرق « وَدَلْقَمٌ » وهي الناقصة المسنة والميم
زائدة ، والدَلْقُ وهو سرعة الخروج ، لأنَّ لسانها يندلق لعدم
أسنانها ، « وَدَرَجٌ » جمع درجة لغة في دراجة ، « وَشَجَعَمٌ » وهو
الشجاع وهو عند غير ^(١) سبويه فَعْلَمٌ ، وذكره سبويه مع
سَلَهَبٍ وَخَلَجَمٍ ^(٢) .

(فصل) قوله : والزيادتان المفترقتان بينهما الفاء في نحو
أَدَابِرٌ .

قال الشيخ : لم يفسره غير الجوهري فقال الذي يقطع رحمه
ويدبر عنها فعلى هذا يكون مصروقاً ، قال السيرافي ^(٣) غير مستكثر
أن يكون اسم موضع فعلى هذا يجوز أن يُصرف ، « وَأَجَادِلٌ »
وهو جمع أَجْدَلٍ للمصقر « وَالسَّجَجُ » وهو العود وجاء يَلَسَّجُجُ
والنَّجُوجُ وَيَلَسَّجُوجُ وَالنَّدَدُ للألد وهو الشديد الخصومة ،
وَمُقَاتِلٌ وَمُقَاتِلٌ وَمَسَاجِدٌ وَتَنَاضُبٌ جمع تَنَضُّبٌ وهو شجر
تُعمل منه القسي ، وَيَرَامِعٌ جمع يَرَمَعٌ وهو حجر رخو
يتفتت إذا فُرِكَ .

(فصل) قوله : وبينهما العين في نحو عَاقِبُونَ .

(٧)

(١) (غير) : ساقطة من و ، ل ، ت ، ب ، س .

(٧)

(٢) الكتاب ٣٣٥/٢ .

(٣) انظر شرح السيرافي ٢١٦/٥ .

قال الشيخ : وهو الموضع ' اذا كانت فيه معاطف ' ، وسَابَاطِ
 وطُومار وخَيْتَام ، يُقالُ خَيْتَامٌ وخَاتَامٌ للخاتم ودِيَمَاس وهو
 السرب بكسر الدال وفجها وينبغي أن يُضبطَ عليهما ليحصل
 المثالان ، وتَوْرَاب^(١) وهو التراب ، وقِيَصُوم وهو نبت ، بقي عليه
 قنَاس وهو الشديد من الابل .

(فصل) قوله : وبينهما اللام في نحو قَصِيرَى وقرَنَبَى .

قال الشيخ : وهي دويبة من الحشرات مصروفة ،
 والجَانْدَى اسم ملك كان بعمان وجاء بضم اللام فينبغي أن
 يُضبطَ عليهما ليحصل المثالان ، ووقع في الفصل بلام التعريف ،
 والصواب استقامها ، وبلَنَصَى جمع بَلْصُوص على غير قياس
 وهو طائر^(٢) وخَفَيْد وهو السريع ، وجرَنَبَة ، وبقي عليه
 سَمَهَى للباطل وصَحَارٍ وصَحَارَى وعلَوْدٌ للشديد وحبَوَتَن
 اسم وادي .

(فصل) قوله : وبينهما الفاء والعين في نحو عَصَارٍ .

قال الشيخ : وهي الريح الشديدة ، وقِيلَ فيها نار ،
 وإخْرِيط^(٣) وأَسْلُوب وهو الطريق ، ويقال للمتكبر أنه في

(١) تَوْرَاب : توراب ، أَوْرَاب ، الوردية الحفرة ، التوريب : أن
 تورى عن الشيء بالمعارضات والمباحات ، اللسان (درب)

٢٨٧/٢

(٢) في ر : (وخَبَارَى وهو طائر) .

(٣) إخْرِيط : من أطيب الحمض وهو مثل الرغل تأكله الابل .

اللسان (خُرْطُ) ١٥٦/٩ .

أَسْلُوبٌ ، وَقَالَ (١) :

١٨٨- أُنُوفُهُمْ مِلْفَخَرٌ فِي أَسْلُوبٍ

وَشَعَرُ الْأَسْتَاهِ فِي الْعِجْبُوبِ

أي في ظاهر الأرض ، « إِدْرَوْنِ » (٢) وهو الوسخ ' وَيُسْتَعْمَلُ فِي
الْأَصْلِ الرَّدِي ، « وَمِفْتَاح [٩٧ و] وَمَضْرُوبٌ وَمِنْدِيلٌ
وَمُفْرُودٌ ، وَالْمُفْرُودُ وَالْمَغْلُوقُ ضَرْبٌ مِنَ الْكُمَاءِ (٣) ،
وَالْمَغْثُورُ وَالْمَغْفُورُ (٤) الصَّمْغُ ، وَلَيْسَ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ (٥)
غَيْرَهَا ، « وَتِمْتَالُ وَتَرْدَادُ وَيَرْبُوعٌ وَيَعْضِيدُ (٦) وَهُوَ شَجَرٌ ،
« وَتَنْبِيتٌ » وَهُوَ مَا يَنْبُتُ عَلَى الْأَرْضِ ، قَالَ رُؤْبَةُ (٧) :

(١) هَذَا رَجَزٌ أَوْرَدَهُ السِّيْرَافِي وَلَمْ يَنْسِبْهُ وَكَذَلِكَ اللِّسَانُ ، أُنُوفُهُمْ
مِلْفَخَرٌ : يَأْ مِنْ الْفَخْرِ فَجَنَفَ النَّوْنُ ، فِي الْجِبُوبِ : أَيِ فِي
الْتَرَابِ ، وَأُنْفَهُ فِي اسْلُوبٍ : إِذَا كَانَ مُتَكَبِّراً ، شَرَحَ السِّيْرَافِي
٢١٦/٥ ، اللِّسَانُ (سَلْب) ٤٥٦/١ .

(٢) إِدْرَوْنِ : الدَّرَنُ أَوْ لَدَنَسٌ أَوْ الْخَيْثُ ، شَرَحَ السِّيْرَافِي ٢١٦/٥ ،
اللِّسَانُ (دَرَن) ١٧/١٠ .

(٣) انْظُرْ شَرَحَ الشَّافِيَّةِ ١٨٧/١ .

(٤) الْمَغْثُورُ وَالْمَغْفُورُ : نَوْعٌ مِنَ الصَّمْغِ أَوْ صَمْغِ الْإِجَاصَةِ .
اللِّسَانُ (غُفْر) ٢٣٣/٦ ، شَرَحَ السِّيْرَافِي ٢٢٧/٥ ، شَرَحَ
الشَّافِيَّةِ ١٨٧/١ .

(٥) (كَلَامُ الْعَرَبِ) : سَاقِطَةٌ مِنْ وَ ، ل ، ش ، ر .

(٦) يَعْضِيدُ : شَجَرٌ أَوْ بَقْلَةٌ زَهْرُهَا أَصْفَرٌ ، شَرَحَ السِّيْرَافِي ٢٢٤/٥ ،
اللِّسَانُ (عَضِيد) ٢٨٦/٤ .

(٧) الْبَيْتُ لِلْعِجَاجِ فِي دِيَوَانِهِ وَلَيْسَ لِرُؤْبَةِ كَمَا ذَكَرَ الشَّيْخُ ،
وَصَدْرُهُ (رَأْيِي الْأَدْلَاءُ بِهَذَا شَتِيتٌ) ، جَاءَ فِي الْجُمُحَرَةِ
(مُلْسَاءُ) مَكَانَ صَحْرَاءَ ، وَ (تَنْبِيتٌ) مَكْسُورَةُ التَّاءِ ،
الشَّتِيتُ : الْمُتَفَرِّقُ ، الدِّيَوَانُ ١٨٣/٢ ، شَرَحَ السِّيْرَافِي ٢٢٦/٥ ،
جُمُحَرَةُ اللَّغَةِ ٣٧٤/٣ اللِّسَانُ ١٩٨/١ . مَادَّةُ (نَبِت) .

صَحْرَاءُ لَمْ يَسْتَبْ بِهَا تَنْشِيتُ

وعن ابنِ دريدِ كسرُ التاء (١) فينبغي أنْ يُضْبَطَ عليهما ليحصل
المثالان ، ولو قَدَرْنَا أَنَّ الكسرَ لِلاتِّبَاعِ لِأَنَّهُ قَدْ ذَكَرَ مَفْعَلًا
ومثلهُ بِمَنْخَرٍ وَالْكَسْرُ لِلاتِّبَاعِ ، « وَتَذَنُوبٌ » (٢) وهي البسرةُ إذا
أُرْطِبتْ من أسنلها ولم (٣) ويباغِ النصفُ ، « وَتَسَوِّطٌ » وهو طائرٌ
يعلقُ بيضه في أغصانِ الشجرِ فيُسمَّى تَسَوِّطًا مَنْ نَطَتُ الشَّيْءَ
بِالشَّيْءِ وَنَوَّطْتُهُ إذا علقتهُ به ، ووقعَ في المَفْصَلِ تَسَوِّطٌ عَلَى (٤)
مثالِ تَبَشَّرَ وليسَ بِمُسْتَقِيمٍ لثَلَاثَةِ أَوْجِهٍ مِنْهَا أَنَّهُ لَا تُعْرَفُ
فِي هَذِهِ اللَّفْظَةِ ، ومنها ما يلزمُ من سَقُوطِ مثالِ تَفَعَّلَ ، ومنها لزومُ
التكرارِ من غيرِ فائدةٍ ، فالصوابُ « تَسَوِّطٌ » وهو مصروفٌ
« وَتَبَشَّرَ » وهو طائرٌ ، وجاءَ تَبَشَّرَ فينبغي أنْ يُضْبَطَ عليهما
ليحصلَ المثالانِ والصوابُ صرفهُ « وَتَهَبَّطٌ » وهو اسمُ أرضٍ ووقعَ
بالمفصلِ مصروفًا ، ووقعَ في أُنْيَةِ السِّيرافي (٥) بالالف واللامِ ، وبقي
عليه أَسْرُوعٌ وهو دويبةٌ تكونُ في الرَّمْلِ وتُضَمُّ هَمْزَتُهُ فَيَكُونُ
كَسَلُوبٍ وَيُسْرُوعٌ لَفْظَةً فِي أَسْرُوعٍ وَتَفْتَحُ يَأْوُهُ فَيَكُونُ
كَيَرْبُوعٍ ، وَتَوْنُورٌ وهي حديدَةٌ تُوسَمُ بِهَا الْإِبِلُ •

(فصل) قوله : وبينهما العينُ واللامُ في نحو خَيْرَ لِي وَخَوَزَ لِي
وَخَيْرَ لِي وَخَوَزَ لِي •

- (١) انظر الجوهرة ٣/٣٧٤ ، شرح السيرافي ٥/٢٢٦ •
(٢) تَذَنُوبٌ : لبسر الذي قد يبدأ فيه الاضطراب من قبل ذنبه
واحدته تذنوبة ، اللسان (ذنب) ١/٣٧٦ •
(٣) (ولم) : ساقطة من و ، ل ، ت ، ب ، س •
(٤) (على) : ساقطة من و ، ل ، ت ، س •
(٥) انظر شرح السيرافي ٥/٢٢٦ •

قال الشيخ: لضرب من المشي فيه تَبَخُّثَرٌ ، وخَيْرَ رَى
 معناه معنى خَيْرَ لَى ، ووقع في المفصل بالياء والصواب أن يكون
 الخَوْزَرَى وإلا فقد كُرِّرَ المثال بلا فائدة ، وأسقط فَوْعَلَى ،
 وحِنْطَاوٍ والحِنْطَاوُ والحِنْطَاوَةُ العَظِيمُ البطن ، وقيل القصير
 والنون والواو مزيدان كزيادتهما في كُنْتَاوٍ وهذا أَحْسَنُ ما قيل
 فيه ، وبقي عليه كَوَالٌّ وهو القصير ، قال ابن دريد كَوَالِكُ (١)
 بالكاف ، وأَجْرٌ أعجمي مُعَرَّبٌ (٢) .

(فصل) قوله: وبينهما الفاء والعين واللام في نحو أَجَفَلَى .

قال الشيخ: بمعنى جَفَلَى للكثرة ، ويقال دعاء الجَفَلَى
 إذا عمَّ ولم يخصَّ ، « وَأَتْرُجَّ وَإِرْزَبَّ » وهو الغليظ قال :

إِنَّ لَهَا مُرْكَبًا إِرْزَبًّا
 كَأَنَّهُ جَبْهَةٌ ذَرَى حَبًّا «٨»

بقي عليه يَهْيَرٌ وهو الباطل ، وتحلِبَةٌ وتحلِبَةٌ لما حَلِبَتْ قبل
 أن يضر بها الفحل ، وتُرْعِيَةٌ بمعنى الراعي وتُشَدِّدُ ، ومُنْدَبِي
 وهو النذب الخفيف في الحاجة .

(فصل) قوله: والزيادتان المجتمعتان قبل الفاء في نحو
 مُنْطَلِقٍ ومُطِيعٍ .

- (١) جاء في الجمهرة : ورجل كَوَالٌّ ولم يذكرها بالكاف ، وقال
 السيرافي : وذكر السريدي في بعض ماله (كَوَالِك)
 بالكاف ، الجمهرة ٢٨٨/٣ ، شرح السيرافي ٢٢٧/٥ .
 (٢) انظر الكتاب ٣٤٢/٢ .

قال الشيخ : وهو اسم فاعل من استطاع بمعنى أطاع والسين زائدة ملغاة فلذلك بقي ضم الياء على حاله « ومُهْرَاق » اسم مفعول من أهراق بمعنى أراق زيدت فيه الهاء أو كان أصله أراق قلبت الهمزة معها وجاء اسم الفاعل والمفعول على ذلك ، « أَنْقَحَلَ » بالناف المسن « وَأَنْقَحَرَ » مثله وهو تكرير .

(فصل) قوله : وبين الفاء والعين في نحو حَوَاجِرَ .

قال الشيخ : وقع في كتاب سيبويه بالتمثيل بحَوَاجِرَ بالزاي^(١) جمع حاجر وهو مثل الحوض ، ذكرها في الاسماء فيجوز أن يكون المصنف جعل موضعها حَوَاجِرَ ، ويجوز أن يكون تصحيفاً ، « وَغَيَالِمَ » : جمع غَيْلَمَ وهي السدحفة والمرأة الحسنة ، والعَيْلَمَ بالعين المهملة : البئر الغزيرة الماء ، « وَجُنَادِبَ » جمع جُنْدُب « ودَوَاسِرَ »^(٢) للشديد الماضي ، وصِيَّتُهُمْ وجاء مخففاً للقصير وللذي يرفع رأسه وللغليظ ، بقي عليه دَمَالِصٌ بمعنى دَلَامِصٍ وهو البراق .

(١) ذكر سيبويه هذه الكلمة في موضعين ، فقال في الأول : فما كان من الاسماء على فاعل فإنه يكسر على فواعل نحو (حاجر وحَوَاجِر) ذكرها بالراء المهملة . الكتاب ١٩٨/٢ ، وقال في الثاني : في باب ما لحقته الزيادة من بنات الثلاثة من غير الفعل ، ويكون على فَوَاعِلٍ في الاسم والصفة نحو حَوَائِطُ ، وَحَوَاجِزُ وَجَوَائِزُ (ذكر ذلك بالزاي ، الكتاب ٢١٨/٢ ، والظاهر أن سيبويه قصد في الأول جمع (حاجر) وهو المنهبط الذي يمسك الماء ، وفي الثاني جمع (حاجر) الذي يحجز بين المتقاتلين ، وكل ذلك ذكره الزمخشري في أساس البلاغة . ٨١/١ ، ٨٢ .

(٢) دَوَاسِرَ : الماضي الشديد ، اللسان (دَسَرَ) ٣٧١/٥ .

(فصل) قوله : وبين العين واللام في نحو كلاء •

قال الشيخ : وهو الموضع الذي تجس فيه السفن ،
« وَخُطَّافٌ وَحَنَاءٌ وَجَانُواخ » : وهو النهر العظيم ، و « جَرِيَال »
اسم للخمر « وَعَصَوَاد » وهو موضع الحرب والفصح كسر
عنه ، وقال الجرمي : معناه الجلبة والصياح ^(١) ، « وَهَيْيَخ » وهو
العظيم والصبي ، والأنتى هَيْيَخَةٌ « وَكِدْيُون » وهو دردي الزيت ،
وَبَطِّيخ ^(٢) وَقَبِيْط ^(٣) « وهو الناطف » ويقال قَبَاطٌ وَقِيَامٌ
وَصَوَامٌ وَعَقَقْلٌ وهو الجبل من الرمل ، وَعَقَقْلُ الضَّبِّ كُشِيْتُهُ
وهي تخمته « وَعَوْتُولٌ » وهو العُشُول وهو المسترخي « وَعِجْجُولٌ
وهو العجل » « وَسُبُوح ^(٤) وَمُرِّيْق ^(٥) » وهو شبيه بالعصفور
« وَحَطَّائِط » وهو الصغير كأنه حط عن جرم اكبر ، « وَدَلَامِص »
بقي تلبسه زَرَارِقُ جمع زَرْقٍ لَطَّاشٌ ، وَفِرْنَاسٌ من نعوت
الأسد ، وَعَطَوْد ^(٦) وهو السفر البعيد ، وَتَنَوَمٌ وهو نبت يقال إنه
الشهدة أنجب •

(١) ورد في اللسان (عَصَوَادٌ وَعَصَوَادٌ) بالكسر والضم ،
ومعناه الجلبة والاختلاط في الحرب والخصومة • اللسان
عصد (٢٨٣/٤) •

(٢) بَطِّيخ : شجر كالحبال يمتد على الارض واحده بطيخة ،
اللسان (بطخ) ٤٨٦/٣ •

(٣) قَبِيْط : القَبَاطُ وهو الناطف مشتق منه ، شرح السيرافي
٢٢٥/٥ ، اللسان (قبط) ٢٤٨/٩ •

(٤) سُبُوح : من صفات الله عز وجل ، قال ثعلب كل اسم على
فعل مفتوح الاول إلا سُبُوحٌ وقُدُوسٌ فان الضم فيه أكثر •
اللسان (سبج) ٣٠١/٣ •

(٥) مُرِّيْق : حب العصفور • اللسان (مرق) ٢١٨/١٢ •

(٦) عَطَوْد : السير السريع ، اللسان (عطود) ٢٨٧/٤ •

[٩٧ ظ] (فصل) قوله : وبعد اللام في نحو ضهياء .

قال الشيخ : وهي أرض لا نبات بها والمرأة التي لا يثبت لها ندي وأيضاً التي لا تحيض وجاء « ضهياً » مبهوراً ومقصوراً ، « وطرفاء » شجر واحد طرفه « وقوباء وعلياء ورخصاء وسيراء »^(١) وهو ضرب من ثياب الخريف ، « وجنيفاء » موضع « وسعدان » وهو نبت وكروان وكروان^(٢) وسرحان وهو الذئب والأسد أيضاً ، إلا أن كرواناً مثله ، وعثمان وظربان^(٣) وهي دابة منتنة الريح ، والسبعان وهو موضع ، والسلطان وعرضني وهي مشية معارضة وجاء عرضني وينبغي أن يضبط عليهما ليحصل المثالان ، وجاء فيه عرضني ، ودفعني وهو ضرب من السير ، وجاء بكسر العين وفتحها فينبغي أن يضبط عليهما ليحصل المثالان وهبرية وهو الحزاز في الرأس وسنبتة من الدهر حين وسنبت مثله ، وقرنوة وهو نبت يدبغ به وعنصوة وهو النبت المتفرق ، وجبروت وفسطاط ، والفسطاط الخيمة وجلباب وهو القيص ، وحليت وصمخ وهو الفايط ، والفراء يجعل صمخاً^(٤) مثل سفرجل

(١) سيراء : ضرب من البرود ، وقيل هو ثوب مسير فيه خطوط تعمل من القز كالسيور ، شرح السيرافي ٢٢٢/٥ ، اللسان (سير) ٥٧/٦ ، شرح السيرافي ٢٢٢/٥ .

(٢) كروان : ساقطة في ر .

(٣) ظربان : دويبة صغيرة منتنة الريح صغيرة القوام طول قوائها قدر نصف اصبع وعرضه شبر ، شرح السيرافي ٢٢٢/٥ ، اللسان (ضرب) ٦٠/٢ .

(٤) قال الفراء : في مرمريس وصمخ انه فعلليل وفعلل ، قال : ولو كان فعنعيلاً أو فعلعلاً لكان صرصر وزلزل فعنع ، شرح الشافعية ٦٣/١ .

« بِذُرْخَرَّحْ » ، (١) إِذْ لَيْسَ فِي الْكَلَامِ مِثْلُ سَفَرٍ جَلٍ وَخُرُوجٍ
اللفظ عن أبنية كلامهم أحد الأدلة على زيادة الحرف فيه ،
وَذُرْخَرَّحْ هِيَ دَوْبَةٌ ذَاتُ سِمٍ إِذَا أَكَلَتْ فِي طَعَامٍ ، وَاحِدَةٌ
الذَّرَارِيحِ ، وَبَقِيَ عَلَيْهِ بَلَصُوصٌ وَهُوَ طَيْرٌ وَجْهُهُ بَلَنْصٌ ،
وَكِرْدَيْنٌ وَهِيَ جِلَّةُ التَّسِ ، وَرَعْبُوبٌ لِلنَّاعَةِ الْبَدَنِ ، وَعَرَضَنِي
وَحَسَّيْصٌ وَهُوَ ثَبْتُ ، وَتَشْفَةُ وَفِيهِ نَظَرٌ يُقَالُ جِئْتُكَ عَلَى
تَشْفَةٍ ذَلِكَ وَتَشَفْتُهُ ذَلِكَ ، وَإِقَانِهِ أَيْ الْقُرْبِ مِنْهُ ، وَقَوْلُهُمْ :
تَشْفَةُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ التَّاءَ أَصْلِيَّةٌ فَيَكُونُ مِنْ هَذَا الْفَصْلِ ، وَقَوْلُهُمْ :
إِقَانُ ذَلِكَ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ التَّاءَ زَائِدَةٌ ، فَيَكُونُ وَزْنُهُ تَفْعَلَةٌ فَلَا
يَكُونُ مِنْ هَذَا الْفَصْلِ ، وَثَلَاثَةٌ وَهِيَ الْحَاجَةُ ، قَالَ ابْنُ مِقْبِلٍ (٢) :

١٩٠ يَا حُرَّ أُمْسَتْ ثَلَاثَاتُ الصَّبَا ذَهَبَتْ
فَلَسْتُ مِنْهَا عَلَى عَيْنٍ وَلَا أَتَرِ

(فصل) قوله : « وَالثَّلَاثُ الْمُتَفَرِّقَةُ فِي نَحْوِ إِهْجِيرَى وَمَخَارِيقَ
وَتَمَائِيلَ وَبِرَائِمِ »

(١) ذُرْخَرَّحْ : دَوْبَةٌ أَكْثَرُ مِنَ الذَّبَابِ لَوْنُهَا مِبْرَقَشٌ لَهَا سِمٌ
إِذَا أَكَلَتْ فِي طَعَامٍ ، شَرَحَ السَّيْرِيُّ ٢١٩/٥ ، اللِّسَانُ (ذَرَحَ)
٢٦٦/٣ .

(٢) الْبَيْتُ أَوْرَدَهُ الزَّمَخْشَرِيُّ فِي أُسَاسِ الْبَلَاغَةِ وَنَسَبَهُ إِیضًا لِابْنِ
مِقْبَلٍ ، وَالرَّوَايَةُ فِيهِ (ثَلَاثَاتُ) بِالْيَاءِ وَهُوَ الصَّحِيحُ ، لِأَنَّهُ
الْثَلَاثَةُ : الْحَاجَةُ وَلَا يَسْتَقِيمُ ذَهَبَتْ (حَاجَاتُ الصَّبَا) ،
وَالثَّلَاثَةُ : الْبَقِيَّةُ وَمَعَهَا يَسْتَقِيمُ الْمَعْنَى فِي الْبَيْتِ . أُسَاسُ
الْبَلَاغَةِ ٤٤/١ ، وَكَذَلِكَ بِالْيَاءِ فِي الْمَقَائِيسِ وَالْدِيَوَانِ ، الْمَقَائِيسُ
٣٥١/١ ، الدِّيَوَانُ ص ٧٣ .

قال الشيخ : جمع 'يربوع' وهو دوية ، وبقي عليه 'أباطيل' .

(فصل) قوله : والمجتمعة قبل الفاء في مُسْتَفْعِلٍ .

قال الشيخ : بكسر العين وفتحها وينبغي أن يُضْبَطَ عليهما ليحصل المثالان .

(فصل) قوله : وبعد العين واللام في نحو سَلِيمٍ وقرأ ويح .

قال الشيخ : بقي عليه مرّ مرّيس .

(فصل) قوله : وبعد اللام في نحو صليان .

قال الشيخ : وهو 'يت' واللام 'مشددة' والياء 'مخففة' ،
« وعُفْوَان » وهو ابتداء الشَّباب « وعِرْقَان » وهو المعرفة وقيل
الكرى كقوله (١) :

١٩١ كَفَانِي الْعِرْقَانُ الْكَرَى وَكَفَيْتُهُ
كَلَّوْهُ النُّجُومَ وَالنَّعَاسُ مُعَانِقُهُ

(١) البيت للراعي النميري ، ورواية السيرافي في شرحه كلا
النجوم ، والعرفان : اسم رجل ، ورواية الديوان (عرفان)
بغير تعريف ، وكلاهما النجوم ارتقيتها ، لأن عرفان كفاني
الاشتغال بالنوم ، الكرى : السهر . شرح السيرافي ٢٢٣/٥ ،
الديوان ص ١٠٩ ، الحماسة للمرزوقي ٣٠٩ .

« وتَمَثَّلَانِ ، وهو أولُ الشيء وقيلَ التَّشَاظُ » ، « وكَبَرِيَاءُ »
 وسَيِّمِيَاءُ ، وهي العلامةُ ، ويُقالُ السَّيِّمَاءُ وهو وزنُ كَبَرِيَاءَ فلا
 معنى لأعاده « ومُرُحِيَاءُ ، وهو رجزٌ عندَ الرمي بقي عليه جَلِيَّانُ »
 وهي بقلبةٌ وحلبابٌ وهو نبتٌ وأَجَرِيَاءُ بمعنى إهْجِرِي ،
 ورَغَبُونَا وبَلَهْنِيَّةٌ وهو العيشُ الذي لا كدرَ فيه .

(فصل) قوله : وقد اجتمعتُ ثنتانِ وانفردتُ واحدةً في نحو
 أفعوانٍ .

قالَ الشيخُ : وهو الذكورُ من الأفاعي « وإضْحِيَّانِ » وهو
 المُضْيِيَّ ، « وأرُونانِ » يُقالُ يومَ أرُونانِ أي شديد ، قال
 النابغة^(١) :

١٩٢ فَظَلَّ لِنِسْوَةِ النُّعْمَانِ مِنْهُ
 عَلَى سَفَوَانٍ يَوْمُ أَرُونَانَ

(١) هو النابغة الجعدي ، ورواية الديوان ص ١٦٤ والكتاب
 والسيرافي والصحاح والاضداد (منا) بدلا من منه ، ورواية
 الديوان والتنبيهات والصحاح والخزانة وأساس البلاغة
 (أروناني) ، أرونان : الشديد ، سفوان : اسم ماء ، الكتاب
 ٣١٧/٢ ، شرح السيرافي ٢١٧/٥ ، الديوان ص ١٦٣ ، الاضداد
 ص ١٤٢ ، التوجيه ١٤٩ ، التنبيهات ص ١٦٠ ، الصحاح
 (حون) ٢١٢٧/٥ ، الخزانة ٣٠٩/٤ ، اساس البلاغة ٧/١ ،
 والبيت المذكور هو التاسع من القصيدة والذي بعده هو الرابع
 وليس الاول .

وبعض الناس يقول : القافية مجرورة وأولها^(١) :

أَلَا أَبْلِغُ بُنِي خَلْفَ رَسُولَا
أَحَقًّا أَنْ أَخْطَلَكُمُ هَجَانِي

فَيَحْتَمِلُ الامرين : أحدهما أَنْ يكونَ إِقْوَاءَ وَالآخر أَنْ يكونَ
نَسَبَ النعت^(٢) ، كقوله^(٣) :

وَالدَّهْرُ بِالْأَسْمَانِ دَوْرِي

١٩٣

وإنما هو دَوَّارٌ ، وَأَرْبَعَاءَ لِيَوْمِ الْارْبَعَاءِ الْمُخْتَارِ عِنْدَ ثَلَبٍ ، قَالَ
سَيُويِه : فِيهِ لِقَانِ : الْارْبَعَاءَ وَالْأَرْبَعَاءَ ، فَتَحُ الْهَمْزَةُ وَالْبَاءُ
وَكُسْرُهُمَا^(٤) ، وَالْارْبَعَاءُ بِالْكَسْرِ عِنْدَ سَيُويِه جَمْعُ رِبْعٍ ، وَالْأَرْبَعَاءُ ،
وَقَعَ فِي الْمَفْصَلِ مَضْمُومُ الْهَمْزَةِ وَالْبَاءُ وَهُوَ غَرِيبٌ وَيَنْبَغِي أَنْ

(١) البيت من قصيدة للناطقة الجعدي في ديوانه ص ١٦٤ يهجو بها

الاخلط وبني سعد بن زيد مناة ، بنو خلف : رهط الاخلط

والبيت في الكتاب ٤٦٩/١ ، شرح السيرافي ٢١٧/٥ ، الاشموني

١٨٥/١ ، الخزنة ٣٠٦/٤ ، ٣٠٨ ، همع الهوامع ٧٢/١ ،

الدرر اللوامع ٤٧/١ ، العيني على الاشموني ١٨٥/١ .

(٢) هذا التعليل للسيرافي في شرحه على الكتاب ، والشيوخ نقلته

نصاً ، انظر شرح السيرافي ٢١٧/٥ .

(٣) البيت للعجاج وصدده : (أَطْرَبًا وَأَنْتَ قِنْشَرِيٌّ)

والخطاب فيه لنفسه ، أَطْرَبًا : أَتَطْرَبُ وَأَنْتَ شَيْخٌ كَبِيرٌ ؟

الدوار صفة للدهر ، أي يدور بالانسان من حال الى حال ،

الكتاب ١٧٠/١ ، ٤٨٥ ، شرح السيرافي ٢١٧/٥ ، الديوان

٤٨٠/١ ، الخصائص ١٠٤/٣ ، ابن يعيش ١٣٩/٣ ، الايضاح

للفارسي ص ٢٩٢ ، اعراب ثلاثين سورة ص ١٩ ، الاضداد

ص ١٦٦ ، شرح الجمل لابن عصفور ٢٤٧/٢ ، المقتضب

٢٢٨/٣ ، الصحاح (دور) ٦٦٠/٢ ، الخزنة ٥١١/٤ ، همع

الهوامع ١٩٢/١ .

(٤) انظر الكتاب ٣١٧/٢ ، شرح السيرافي ٢١٧/٥ .

يُضَبِّطَ هذا^(١) على الوجهين المذنين ذكرهما سيبويه لا غير ليُشْمَلَ
 الوزنين « وقاصعاء » والقاصعاء ، والنافقاء من جحر اليربوع ،
 « وفساطيط^(٢) » وسراحين ، وثلاثاء وملامان ، وهي في طي
 ومذحج وقضاعة وقيس وغيلان ، وسلمان في مراد رهط
 عبيدة السلماني^(٣) ، « وقراسية » وهو الفحل العظيم ،
 « وقلنسوة وخنفساء وتيحان » وهو المتعرض إما لا يعنيه ،
 « وعمدان » وهو الطويل ، وفي نسخة المبرد من كتاب سيبويه
 عمدان^(٤) ، وينبغي أن يُضَبِّطَ عليهما وإلا فقد أسقط فعلان ،
 « وملكمان » ملكمان ومكرمان (وملامان^(٥) أسماء تقع في
 النداء وملكمان [٩٨ و] ومكرمان من العبودية والهجنة من
 الكرامة ، وملامان من^(٦)) اللؤم بقي عليه خيزران وحيسمان
 وهو نبت ، ويقال رجل حيسمان أي طويل سمين آدم ،
 وعجيساء وهي مثنية ، وحوثنان وهو موضع بالثناء والثاء ،
 ومسخلان وهو السبط الجملة وفيرنداد وهو موضع ومعينوراء
 اسم للحمير ولغيري بعض حجرة اليربوع ، ويهترى للباطل

(١) (هذا) : ساقطة من و .

(٢) سراحين : جمع مفردا سرحان : وهو الذئب أو الأسد
 أو السيد ، اللسان (سرح) ٣١١/٣ .

(٣) وسلامان وهو في طي . . الخ هذا النص أخذه الشيخ من
 شرح السيرافي على كتاب سيبويه ، انظر شرح السيرافي
 ٢٢١/٥ ، اللسان ١٩٢/١٥ (سلم) .

(٤) في الكتاب وشرح السيرافي ضَبِّطَ (عمدان) على فعلان ،
 ٣٢٤/٢ ، ٢٢٣/٥ .

(٥) (ملامان) : ساقطة من ب ، س .

(٦) ما بين القوسين : ساقط من ش .

وَمَكُونَى لِلْعَظِيمِ رُوْتَةُ الْأَنْفِ ، هَجِيرِي وَصَحَارِي وَدِيَامِيْس
وَبِرْوَكَاءُ بِعَنْى بَرَآكَاءُ وَهُوَ الثَّبَاتُ فِي الْحَرْبِ ، وَزَعَارَةُ وَهُوَ سَوْدُ
الْخَلْقِ ، وَيُقَالُ حَمَارَةٌ لَشِدَّةِ الْحَرِّ وَصَبَارَةٌ لَشِدَّةِ الْبَرْدِ وَلَيْسَ
فِي الْكَلَامِ غَيْرَهَا وَخَضَارِي وَهُوَ طَائِرٌ أَخْضَرٌ وَحَوْصَلَاءُ وَحَوْصَلَةٌ
لِلْحَوْصَلَةِ ، وَخَنْفَقِيْقٌ وَهِيَ الدَّاهِيَةُ وَخَنْدَقُوقٌ وَهُوَ نَبْتُ يُقَالُ
لَهُ الذُّرْفُ وَهُوَ نَبْطِيٌّ مَعْرَبٌ وَلَا يُقَالُ الْخَنْدَقُوقَا .

(فصل) قوله : « وَالْأَرْبَعَةُ فِي نَحْوِ إِشْهِيَابٍ وَإِحْمِيرَارٍ » .

قَالَ الشَّيْخُ : ظَاهِرٌ وَبَقِيَ عَلَيْهِ تَرْنَمُوتٌ وَهُوَ تَرْنَمُ الْقَوْسِ
عِنْدَ النَّزْعِ ، وَتَقْدِمَتُهُ وَهِيَ لَفَةٌ فِي التَّقْدِمَةِ ، وَهِيَ أَوَّلُ تَقْدِمِ الْخِيلِ .

وَمِنْ أَصْنَافِ الْأَسْمِ الرَّبَاعِي

قَالَ الشَّيْخُ : الْأَصُولُ « جَعْفَرٌ وَزَبْرَجٌ وَهُوَ الذَّهَبُ »^(١)
وَقِيلَ الْأَحْمَرُ وَقِيلَ السَّحَابُ الرَّقِيقُ ، « وَبُرْثُنٌ » وَهُوَ لِلسَّبْعِ
وَالطَّائِرِ كَالْأَصْبَعِ لِلإِنْسَانِ وَدَرَاهِمُ وَفِطْحَلٌ ، وَالْفِطْحَلُ اسْمُ
زَمَانٍ تَزْعُمُ الْعَرَبُ أَنَّ الْحَجَارَةَ كَانَتْ فِيهِ رَطْبَةً ، قَالَ رُوْبُهُ^(٢) :

١٩٤- فَقُلْتُ لَوْ عُمِّرْتُ عُمُرَ الْحِسْلِ
أَوْ عُمُرَ نُوحٍ زَمَنَ الْفِطْحَلِ

(١) (وَهُوَ الذَّهَبُ) : سِيَاقَةٌ فِي وَ ، ل ، ت ، ب ، س .

(٢) سَنِلَ رُوْبَةُ عَنِ الْفِطْحَلِ فَقَالَ : أَيَّامُ كَانَتْ الْحَجَارَةُ فِيهِ
رَطْبًا ، الْحِسْلُ التَّابِيْدُ ، وَالْبَيْتُ فِي شَرْحِ السِّيْرَانِي ٢٢٩/٥ ،
النَّوَادِرُ لِأَبِي مَسْعُودٍ الْأَعْرَابِيِّ ٤٧/١ ، اللَّسَانُ (فِطْحَل)
٥٢٢/١١ ، الْأَزْمَنَةُ وَالْإِمْكَنَةُ ٢٢٩/١ ، رَوَايَةُ الْدِيْوَانِ (سِنٌ
الْحِسْلِ) مَكَانَ (عُمُرِ الْحِسْلِ) الدِّيْوَانُ ص ١٢٨ .

(فصل) قوله: «والزيادة الواحدة قبل الفاء لا تكون إلا في نحو مُدَحَّرَج» •

(فصل) قوله: «وبعد الفاء في نحو قِنْفَخَر» •

قال الشيخ: «القِنْفَخَرُ القُنْفَخَرُ والقُفَاخِرِيُّ الفائقُ في نوعه» «وكنْتَال» وهو القصير، «وكنْهَبَل» وهو ضرب من الشجر» •

(فصل) قوله: «وبعد العين في نحو عُدَا فِر» •

قال الشيخ: «وهو الغليظ الجانب» «وسَمِيدَع» وهو السيد، «وفَدَوَكْس» وهو الشديد، واسم حي من تغلب بن وائل، «وحَبَارَج وحَزَنْبَل» وهو القصير ونبات أيضاً حكيم بزيادة النون وإن لم يُعرف له اشتقاق لأنَّ النون قد كثر زيادتها ثلاثة ساكنة فيما عُرِفَ بالاشتقاق نحو حَسْبَطَى وشبهه فكان حمله على ما كثر أولى من حمله على ما قلَّ كسَفَرَجَلٍ وقرَنُفَلٍ وعلكد وهو الغليظ، وقال المبرد: العجوز المسنة^(١) كالعلكد، وهَمَقَع^(٢) وهو نبت وشَمْخَر وهو المتعظم وفي كتاب سييويه شَمْخَر^(٣) بالزاي، وبقي عليه حَفَيْتَل وهو شجر وهَمَرَش

(١) في اللسان (العلكد) العجوز الصخابة أو الغليظ الشديد، اللسان (علكد) ٢٩٣/٤، ٢٩٥، الكتاب ٢/٢٣٩ •

(٢) هَمَقَع: ضرب من ثمر الغضاة واحده هَمَقَعَة، أو الاحمق، اللسان (همق) ٢٥٥/١٠، الكتاب ٢/٣٣٩ •

(٣) في الكتاب (شَمْخَر) بالراء وليس بالزاي كما ذكر الشيخ ٣٣٩/٢ •

وهو عند سيويه رباعي مضاعف العين ووزنه 'فَعْلِلَ' ، وعند
الاخفش وزنه 'فَعْلِلِلَ' مثل 'جَحْمَرِشْ' وأصله 'عنده'
هَجْمَرِشْ^(١) 'فَادَغِمْتَ التَّوْنُ' في الميم ، ونَحْوَرِشْ يُقال 'جِرْوَ'
نَحْوَرِشْ 'أي كبير' ، قال السيرافي^(٢) : وهو ملحق بِجَحْمَرِشْ
بزيادة الواو .

(فصل) قوله : وبعد اللام الاولى في نحو قَنْدِيل^(٣)
وزَنْبُور^(٤) ، وَغَرْنيق^(٥) .

قال الشيخ : وهو السَّيْدُ ، « وَفَرْدَوْسٍ »^(٦) وهي الروضة ،
« وَقَرْبُوسٍ » ، وقع في موضعه مثله سيويه وَقَرْقُوس^(٧) وهو
القاعُ الاملسُ فيجوزُ أَنْ يكونَ غَيْرُهُ بِقَرْبُوسٍ ، ويجوزُ أَنْ
يكونَ تصحيفاً من الناقلين ، « وَكَنْهَوْرٍ »^(٨) وهو السحابُ العظيمُ

- (١) انظر شرح الشافية ٦١/١ .
- (٢) لم أعثر عليه في شرح السيرافي ، وفي شرح الشافية ، قال
السيرافي بل جاء في كلامهم جرو' نَحْوَرِشْ أي يخرش لكونه
قد كبير ، شرح الشافية ٣٦٤/٢ .
- (٣) قَنْدِيلٌ : القنديل بالكسر معروف ، وبفتح القاف الطويل
الضخم الرأس ، اللسان (قندل) ٨٨/١٤ .
- (٤) زَنْبُورٌ : طائر يلسع ، أو الدبر ، أو صفة كقولك غلام زنبور
أي خفيف . اللسان (زنبر) ٤١٩/٥ .
- (٥) غَرْنيق : غَرْنيق ، غَرْنيق : الابيض أو الشاب لناعم ،
اللسان (غرنق) ١٦٠/١٢ .
- (٦) فَرْدَوْسٌ : البستان أو الوادي الخصيب ، أو الروضة ، أو
الحديقة اللسان (فردس) ٤٤/٨ .
- (٧) قَرْقُوسٌ : دعاء للكلب ، والجرو للكلب ، والارض الصلبة ،
والقاع الاملس الغليظ . اللسان (قرقس) ٥٥/٨ .
- (٨) كَنْهَوْرٌ : السحاب المتراكب الثخين ، اللسان (كنهر)
٤٧٠/٦ .

واحدته ' كَنَهْوَرَة ' ، « وَصَلَّصَال (١) » وَسِرْدَاج (٢) ، وهي الأرض
الواسعة وأيضاً الضخم ، « وَشَفَانَج » وهو نمر الكبر والغلظ
الشفقين ، « وَصَفْرَق (٣) » وهو نبت ، ومثَّل به سيويه وفسره
السيرافي عن ثعلب وقيل ' الفالوذ ' (٤) ، (٥) بقي عليه ' قُرْنَس ' وهو
ما شخص من الجبل والآلة التي يُلْدَفُ عليها القطن وغيره
فَيُنْزَلُ ، وزُمرَّد .

(فصل) قوله : وبعد اللام الأخيرة في نحو حَبَرْتُكَ .

قال الشيخ : وهو الطويل الظهر والقصير الرجل وعن ثعلب
العكس ، « وَجَحْجَبَتِي (٦) » وَهَرَبْدَى (٧) وَهِنْدَبَا ، يُقَالُ هِنْدَبَا

(١) صَلَّصَال : حاد الصوت دقيقة ، أو الطين اليابس الذي
يصل من يسه . اللسان (صل) ٤٠٦/١٣ .

(٢) سِرْدَاج : الناقة الطويلة العنق الكثيرة اللحم ، الضخم ،
الأرض اللينة ، اللسان (سردج) ٣١١/٣ .

(٣) 'صَفْرَق' : أو الصفروق كما في اللسان : نبت قال صاحب
اللسان مثَّل به سيويه وفسره السيرافي عن ثعلب ، ولم اعثر
عليه في شرح السيرافي . الكتاب ٣٣٩/٢ ، اللسان (صفرق)
٧٤/١٢ .

(٤) الفالوذ : الذكرة من الحديد تزداد في الحديد ، والفالوذ من
الجلو وهو الذي يوكل ويُسوى من لب الحنطة ، فارسي
معرب . قال يعقوب ولا يُقَالُ الفالوذج . اللسان (فلذ) ٣٨/٥ .

(٥) في س : (الفالوذج) .

(٦) جَحْجَبَتِي : حي من الانصار ، وَجَحْجَبَ العلو أهلكه ،
اللسان (ججب) ٢٤٦/١ .

(٧) هِرَبْدَى : مشية فيها اختيال كمشي الهراينة وهم حكام
المجوس ، اللسان (هربد) ٥٤/٥ .

وهند بآء مقصوراً وممدوداً فهما وهو هنا^(١) يفتح الدال مقصوراً لا غير ، لأن المدَّ يخرجهُ عن الفصل ، وكسر الدال يعني عنه ، وهرب بذي وسبطرى^(٢) وهي مشية فيها تبختر ، وسبهل وهو الفارغ ، وقرب شَبَّ^(٣) وهو المسن ، « وطرب طب »^(٤) وهو العظيم الدين .

(فصل) قوله : والزيادتان المقتقتان في نحو حبو كرى .

قال الشيخ : يُقال 'حبو كرى' وحبو كرى للداهية و « خيتمور » وهي الداهية أيضاً ، وقيل ما يفسر ويخدع قال الشاعر^(٥) :

١٩٥- كُلُّ أَتَى وَإِنْ بَدَا لَكَ مِنْهَا
آيَةُ الْحُبِّ حُبُّهَا خَيْتَمُورُ
« وَمَنْجَنُونَ » وقع في الفصل مَنْجَنُونَ وليس هذا موضعه 'لأنه' ليس في الرابعي وليست فيه زيادتان مقتقتان ، والذي أراه أن يكون موضعه 'مَنْجَنِيْق' ، لأنه 'عند سيويه

(١) في س : (قصور) .

(٢) سبطرى : الانبساط في المشي ، أو مشية التبخر والتحير ،
اللسان (سبطر) ٥/٦ .

(٣) قير شَبَّ : الضخم الطويل من الرجال أو الاكول ، اللسان
(قرشب) ١٦٣/٢ .

(٤) طرب طب : الضخم المسترخي الطويل ، والعظيمة الثدين ،
اللسان (طربط) ٤٧/٢ .

[٥] البيت الجند امريء القيس حجر آكل المراز ، ذكره البغدادي في شرح شواهد الشافعية وذكر قبله بيتين ، والشاهد فيه على أن فيعلولا 'موجود' كخيتمور ، والخيتمور : كل شيء لا يدوم على حالة واحدة ولا يتحصل كالسراب ، وقد يطلق على الغول والذئب والداهية ذكر ذلك الجوهرى ، الصحاح (ختر)
٦٤٢/٢ ، شرح شواهد الشافعية ٣٩٣/٤ .

فَنَعْلِيلٌ^(١) ففيه زيادتان ، مقرتان وهو رباعي ، وحكم
 بزيادة النون لقولهم : مَجَانِيْقٌ وَحُكْمٌ بِأَنَّ الْمِيمَ [٩٨ ظ] أَصْلُهُ
 لثلاثا يَجْمَعُ بين زيادتين في أول الاسم ولثلاثا يؤدي الى مثال ليس في
 الاسماء ، وفَنَعْلِيلٌ^(٢) كَخَنْدَرِيْسٌ ، وبعض النحويين يزعم
 أَنَّ الْمِيمَ والنون زائدتان ويذكر أَنَّ من العرب من يقول : جَقْنَاهُمْ
 اذا رهوهم بالمنجنيق ، وما أدنى اليه الاشتقاق الصحيح حُكْمٌ بِهِ
 وَإِنْ أدنى الى مثال ليس في الاسماء ، « وَكُنَابِيلٌ » وهو اسم
 أرض علم فيبغى ألا يُصْرَفَ « وَجَحْنَبَارٌ » وهو الضخم ، بقي
 عليه غَرَانِيْقٌ جمعُ غَرْنِيْقٍ وهو كثير كقولك : قَنَادِيلٌ
 وَزَنَابِيرٌ وَفَرَادِيْسٌ وَفَرَابِيْسٌ .

(فصل) قوله : والزائدتان المجتمعتان في نحو قَنْدٌ وَيَلٌ .
 قال الشيخ : القَنْدَوِيلُ والقَنْدَلُ العظيمُ الرَّأْسِ ،
 و « قَسَحْدَوَةٌ »^(٣) وسَلْحَفِيَّةٌ وَعَنْكَبُوتٌ وَعَرَطْلِيلٌ^(٤) ،
 وهو الطويل والغليظ ، « وَطَرَمَاحٌ وَعُقْرَبَاءٌ » وهو معرفةٌ ووقع
 بضم عينه ورائه وليس بمستقيم ، وإن صحَّ ذلك فيبغى أَنَّ يَزَادَ
 بِرُئْسَاءٍ فَأنه على ذلك قد أَسْقَطَ فَعْلَاءً ، و « هِنْدَبَاءٌ »
 يُقَالُ هِنْدَبَاءٌ وَهِنْدَبَاءٌ مَدُوداً وَمَقْصُوراً فَيُهْمَا وهو هنا بكسر
 الدال وفتحها معاً ممدوداً ليحصل الثلاثان ، و « شَعَشَعَانٌ »^(٥)
 وَعُقْرَبَاءٌ وهو ذكر العقارب وقيل دُخَالُ الأذن .

(٦)

(١) الكتاب ٣٣٧/٢ .

(٢) في و : (ففيه زيادتان) .

(٥)

(٣) قَسَحْدَوَةٌ : فأس الرأس المشرفة على النقرة المنصف ٦٩/٣ .

(٤) عَرَطْلِيلٌ : الطويل وقيل الغليظ ، اللسان (عرطل)

٤٦٦/١٣ .

(٥) شَعَشَعَانٌ : الطويل الحسن الخفيف اللحم ، شبه بالخمير

المشعشعة لرقتها اللسان (شعشع) ٨٤/١٠ .

(فصل) قوله : ' والثلاث ' في نحو عَبَوْثَرَان •

قال الشيخ : عَبَوْثَرَان وَعَبَيْثَرَان نبت ، و « عَرِيقُصَان »
عَرِيقُصَان وَعَرِيقُصَان دابة ، و « جُخَادِ بَاء » جُخَادِ بَاء
وَجُخَادِ ب ضرب من الجراد ، و « بَرِ نَاسَاء » و « بَرِ نَاسَاء »
و « بَرِ نَاسَاء النَّاس » ، يُقَالُ مَا أَدْرِي أَيِ الْبَرِ نَاسَاء هُو ،
و « عَقْرُ بَان » •

ومن أصناف الاسم الخماسي

قال صاحب الكتاب : للمجرد منه أربعة أبنية نحو سَفَرَجَلٍ
وَجَحْمَرِشٍ وَقَدْ عَمِلَ (١) وَجَرِدَحْلٍ وَلِلْمَزِيدِ فِيهِ خَمْسَةٌ •
قال الشيخ : أبنية « أُمْلَتْهَا خَنْدَرِيسٌ وَخَزْ عَيْيَلٌ » وهو
الباطل من كلام مُزَاحٍ ، و « عَضْرُقُوطٌ » وهو دابة ، ومنه
« يَسْتَعُورُ » وهو موضع بالحجاز ويُقَالُ ذَهَبَ (في الاستعور أي
في الباطل وقوله (٢) :

١٩٦- عَصَيْتُ الْأَمْرِيَّ بِصَرْمٍ لَيْلَى
فَطَارُوا فِي عِظَاةِ الْيَسْتَعُورِ

(١) قَدْ عَمِلَ : القصير الضخم من الابل ، اللسان (قنعمل)
٧٠/١٤ •

(٢) البيت لعروة بن الورد ، ورواية ابن جني (طريق) مكان
عظاة ، ورواية ابن فارس (بلاد) ، اليستعور : الباطل كما
ذكره الشيخ وابن جني • ويقال : مكان أو شجر أو سعي ، أو
بلد بالحجاز ، المنصف ٢٤/٣ ، معجم مقاييس اللغة ٧٦/٣ ،
ورواية الديوان (أَطْعَمْتُ) مكان (عَصَيْتُ) ، و (سَلَمْتُ)
مكان (لَيْلَى) الديوان ص ٣٥ •

يَحْتَمِلُ الْأَمْرَيْنِ ، « وَقِرْطَبُوس » ، وهي الداهية ' أو النار'
الشديدة ' ، و « قَبَعَثَرَى » وهو الجمل الضخم الشديد الكثير
الوبر (١) . والله أعلم بالصواب .

ما بين القوسين : ساقط من س .

فهرست الجزء الاول من كتاب الايضاح

الموضوع

الصفحة

تقديم

ابن الحاجب

تقديم التحقيق

وصف النسخ

١ - نسخة مكتبة (مجلس شوارى ملي) : (ايران) ١٠٠٠

٢ - نسخة مكتبة سواهج (مصر) ١٠٠٠

٣ - نسخة المكتبة القومية التونسية (تونس) ١٤

٤ - نسخة مكتبة ميونخ . (المانيا الغربية) ١٥

٥ - نسخة مكتبة جامع الشيخ ابراهيم باشا (مصر) ١٩

٦ - نسخة مكتبة دار الكتب المصرية (القاهرة) ٢٠

٧ - نسخة مكتبة البلدية . (الاسكندرية) ٢١

٨ - نسخة المكتبة التيمورية (القاهرة) ٢٣

الاتفاق والاختلاف في بعض الملاحظات العامة

توثيق نسبة الكتاب ٢٤

منهج التحقيق ٢٥

٢٦

٢٧

٢٨

النص المحقق

الصفحة

الموضوع

٥٩	معنى الكلمة والكلام
٦٣	القسم الاول من الكتاب وهو قسم الاسماء
٦٨	ومن اصناف الاسم اسم الجنس
٦٨	ومن اصناف الاسم الاسم العلم
١١٠	ومن اصناف الاسم المعرب
١٥٥	القول في وجوب اعراب الاسم

١٥٧ ذكر الرفوعات

١٥٧	الفاعل
١٧٩	المبتدأ والخبر

٢١٨ ذكر المنصوبات

٢١٨	المفعول المطلق
٢٤٤	المفعول به
٢٤٩	المنصوب باللازم اضماره
٢٤٩	منه المنادى
٢٩١	الاختصاص
٢٩٤	الترخيم

الموضوع

الصفحة

٣٢٣

المفعول معه

٣٢٥

المفعول له

٣٢٦

الحال

٣٤٨

التمييز

٣٥٩

الاستثناء

٣٧٩

الخبر والاسم في بابي كان وان

٣٨٣

المنصوب بلا التي لنفي الجنس

٣٩٧

خبر ما ولا المشتبهتين بليس

٤٠٠

المجرورات

٤٢٢

اضافة الاسماء الستة

٤٣٥

التوابع

٤٣٥

التأكيد

٤٤١

الصفة

٤٤٩

البدل

٤٥٣

عطف البيان

٤٥٤

العطف بالحرف

٤٥٧

من اصناف الاسم المبني

٤٥٩

الضمير

٤٧٩

اسماء الاشارة

٤٨١

الموصولات

الموضوع

الصفحة

اسماء الافعال والاصوات

٤٩٧

اسماء الاصوات

٥٠٦

الظروف

٥٠٨

المركبات

٥١٧

الكنائيات

٥٢٣

من اصناف الاسم المثني

٥٢٨

من اصناف الاسم المجموع

٥٣٥

من اصناف الاسم المذكر والمؤنث

٥٥٢

من اصناف الاسم المصغر

٥٧٠

من اصناف الاسم المنسوب

٥٨٦

من اصناف الاسم اسماء العدد

٦٠٦

من اصناف الاسم المقصور والممدود

٦٢١

ومن اصناف الاسم الاسماء المتصلة بالافعال

٦٢٧

اسم الفاعل

٦٣٨

اسم المفعول

٦٤٣

الصفة المشبهة

٦٤٤

افعل التفضيل

٦٥٣

اسماء الزمان والمكان

٦٦٤

اسم الآلة

٦٦٨

ومن اصناف الاسم الثلاثي

٦٦٨

ومن اصناف الاسم الرباعي

٦٩١

ومن اصناف الاسم الخماسي

٦٩٦

ومن اسماء الاسم الرباعي

٧١٣

ومن اصناف الاسم الخماسي

٧١٩

المكتبة المركزية
جامعة تكريت

تم طبع الكتاب في ١٦/١٠/١٩٨٢ بمدد ٣٠٠٠
رقم الايداع في المكتبة الوطنية ببغداد ١٥٠٢ لسنة ١٩٨٢

مطبعة الماني - بغداد

المكتبة المركزية